

# فتح العلام

لشيخ الإسلام

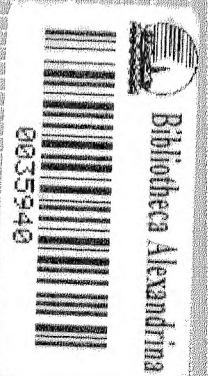
الجزء الثاني

مؤلفه العلامة شيخ الإسلام  
نسيم الإسلام العلامة

أبي الخير نور الحسن خات

طار طائر

بدر











# فتح العلام

## لشرح بلوغ المراد

(الجزء الثاني)

من فتح العلام لشرح بلوغ المراد للسيد الامام العلامة نخبة بيت الكرامة زين قاهل  
الاستقامة أبي الخير نور الحسن خان ابن السيد الكريم ذي الخلق العظيم والمجد  
الاثيل القويم حكيم هذه الامة وزعيم تلك الملة وحكيمها  
مسند الوقت الحاضر ومسند الاكابر أولى المقاهر أبي  
الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني البخاري  
القنوجي المخاطب بنواب أمير الملك عالي  
الجاه بها در فسمع الله في مدتهم  
وبارئ في عدتهم  
آمين

دار صادر  
بيروت

# بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

\* (كتاب البيوع) \*

جميعه دلالة على اختلاف أنواعه وهي ثمانية ولفظ البيع والشراء يطلق كل منهما على ما يطلق عليه الآخر وحقبة البيع لغة تملك مال بمال والحق أنه لم يتم دليل على اشتراط الإيجاب والقبول بل حقيقة البيع المبادلة الصادرة عن تراض كما أفادت الآية والحديث قال تعالى تجارة عن تراض وأخرج ابن حبان وابن ماجه عنه صلى الله عليه وآله وسلم إنما البيع عن تراض نعم الرضا أمر خفي يناط بقرائن منها الإيجاب والقبول ولا تنحصر فيه ما بل متى انسحلت النفس عن المبيع والتمن بآي لفظ كان وعلى هذا معاملات الناس قديما وحديثا لا من عرف المذاهب أو خاف نقض الحاكم للبيع لاحظ الإيجاب والقبول

\* (باب شروطه) \*

أي شروط البيع والشرط في عرف الفقهاء ما يلزم من عدمه عدم حكم أو سبب سواء علق بكلمة شرط أو لا وله في عرف النحاة معنى آخر وقد جعلوا شروط البيع أنواعا منها في العاقد وهو أن يكون عاقلًا عاقلًا ومنها في الآلة وهو أن يكون بلفظ الماضي ومنها في المحل وهو أن يكون مالا متقوماً وأن يكون مقدورا للتسليم ومنها التراضي ومنها شرط النفاذ وهو الملك والولاية وقوله (وما نهى عنه) أي من البيوع وستأتي الأحاديث في الذي نهى عن بيعه ﴿عن رفاعة ابن رافع رضي الله عنه﴾ هو زرق أنصاري شهيد براء وأبوه رافع أحد النقباء الاثني عشر وكان أول من قدم المدينة بسورة يوسف وشهد رفاعة المشاهد كلها وشهد مع علي الجمل والصفين توفي في أول زمن معاوية (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل أي الكسب أطيب قال عمل الرجل بيده)

ومثله المرأة (وكل بيع مبرور) وهو ما خلاص عن اليين الفاجرة لتسقيق السلعة وعن الغش في  
المعاملة (رواه البزار وصححه الحاكم) ورواه المصنف في التلخيص عن رافع بن خديج ومثله  
في المشكاة وعزاه لأحمد ومثله في الترغيب والترهيب للمعز بن وهب ونسبه لأحمد والبزار وقال رجاله  
رجال الصحيح خلا المسعودي فإنه أخطأ واختلف في الاحتجاج به ولا بأس به في المتابعات انتهى  
وأخرجه السيوطي في الجامع عن رافع أيضا ذكره في مسنده قبل ويحتمل أنه أريد برافعة  
رافعة بن رافع بن خديج فقد رواه الطبراني عن عبيدة بن رافع بن خديج عن أبيه عن جده  
وعبيدة هو ابن رافعة بن رافع بن خديج فيكون سقط على المصنف قوله عن أبيه والحديث دليل  
على تقرير ما جيلت عليه الطباع من طلب المكاسب وانما سئل صلى الله عليه وآله وسلم عن  
أطيبها أي أحلها وأبركها وتقديم عمل البدع على البيع المبرور دال على أنه الأفضل ويدل أيضا  
حديث البخاري الآتي ودل على أطيبة التجارة الموصوفة وللعلم خلاف في أكسب المكاسب  
قال الماوردي أصول المكاسب الزراعة والتجارة والصناعة قال والاشبه بمذهب الشافعي أن  
أطيبها التجارة قال ولا ربح عندي أن أطيها الزراعة لأنها أقرب إلى التوكل وتعقب بما  
أخرجه البخاري من حديث المقدم من فوعا ما كل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده  
وان نبي الله داود كان يأكل من عمل يده قال النووي والصواب أن أطيب المكاسب ما كان  
يعمل اليد فان كان زراعة فهو أطيب المكاسب لما يستقل عليه من كونه عمل اليد وما فيه من  
النفع العام للآدمي والدواب والطير قال المصنف فوق ذلك ما يكسب من أموال الكفار  
بالجهد وهو مكسب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو أشرف المكاسب لما فيه من إعلاء كلمة الله  
وحدها انتهى قيل وهو داخل في كسب اليد وقد سماه الله تعالى التجارة في قوله هل أدلكم على  
تجارة تبيعكم من عذاب أليم ﴿١﴾ وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم يقول عام الفتح كان الفتح في رمضان سنة ثمان من الهجرة (وهو بمكة أن الله  
ورسوله حرم) وقع في رواية الصحيحين هكذا بافراد الضمير وفي بعض الطرق أن الله حرم وفي  
رواية في غيرهما أن الله ورسوله حرم ما وتقدم وجه الكلام على الضميرين في باب الآية (بيع  
النحر والميتة) بفتح الميم ما زالت عنه الحياة لأبد كاه شرعية (والخنزير والاصنام) قال  
الجوهري هو الوثن وقال غيره الوثن ما له جنة والصنم ما كان مصورا قلت وعلى هذا يدخل فيه  
بيع التصاوير على القراطيس (فقبل يا رسول الله أرايت شعوم الميتة فأنها يطلى بها السفن  
ويدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس فقال لا وهو حرام ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
عن ذلك قاتل الله اليهود أن الله لما حرم عليهم شعومها جلاوه) بفتح الجيم والميم أي أذا بوه (ثم  
باعوه فأكلوا ثمنه متفق عليه) في الحديث دليل على تحريم بيع ما ذكر قبل والعلة في تحريم  
بيع الثلاثة الأولى هي النجاسة ولكن الأدلة على نجاسة النحر غير ناهضة وكذا نجاسة الميتة  
والخنزير فن جعل العلة النجاسة عدى الحكم إلى تحريم بيع كل نجس وقال جماعة يجوز بيع  
الآزبال النجسة ولا ظهر أنه لا ينهض دليل على التعليل بذلك ولذا قال صلى الله عليه وآله وسلم لما  
حرم عليهم الشعوم فجعل العلة نفس التحريم ولم يذكر علة هذا ولا يدخل في الميتة شعرها  
وصوفها وبرها لأنهم لا يتحلها الحياة ولا يصدق عليها اسم الميتة وقيل إن الشعور متنجسة وتظهر

بالعسل وجواز بيعها مذهب الجمهور قبل الامن الثلاثة التي هي نجس الذات وهو الذي لم تكن  
نجاسته طارئة مسبقة بظاهرة وليس الا الكلب والخنزير والكافر وأما على تحريم بيع الاصنام  
فقيل انه لا نفع فيها مباح وقيل ان كانت بحيث اذا كسرت انتفع باكسارها جاز بيعها والاولى  
أن يقال لا يجوز بيعها وهي أصنام للنهي ويجوز بيع كسرها اذ ليست باصنام ولا وجه لمنع  
بيع كسر الاصنام أصلا والضمير في قوله هو حرام يحتمل انه للبيع أي بيع الشحوم حرام وهذا  
الاطهر لان الكلام مسوقه ولانه قد أخرج الحديث أحمد وفيه فأتري في بيع شحوم الميتة  
الحديث ويحتمل انه لا انتفاع وحله الا كثر عليه فقالوا لا ينتفع من الميتة بشيء الا بجلدها اذا  
دبغ لدبغ الذي مضى في أول الكتاب فهو يخص هذا العموم وهو مبني على عود الضمير الى  
الانتفاع ومن قال الضمير يعود الى البيع استدل بالأجاء على جواز اطعام الميتة الكلاب ولو  
كانت كلاب الصيد لن ينتفع بها وقد عرفت ان الاقرب عود الضمير الى البيع فيجوز الانتفاع  
بالنجس مطلقا ويحرم بيعه لما عرفت ويزيده قوة قوله في ذم اليهود انهم جعلوا الشحم ثم ياعوه  
فأكلوا ثمنه فانه ظاهر في توجيه النهي الى البيع الذي ترتب عليه كل الثمن واذا كان التحريم  
للبيع جاز الانتفاع بشحوم الميتة والادهان المتنجسة في كل شيء غير كل الادنى ودهن بدنه  
فيحرم ان حرمة كل الميتة والترطب بالنجاسة وجاز اطعام شحوم الميتة الكلاب واطعام العسل  
المتنجس النحل واطعامه الدواب وجواز جميع ذلك مذهب الشافعي ونقله عياض عن مالك وأكثر  
أصحابه وأبي حنيفة وأصحابه والليث ويؤيد جواز الانتفاع مارواه الطحاوي انه صلى الله عليه  
 وآله وسلم سئل عن فأرة وقعت في من فقال ان كان جامدا فآلقوها وما حولها وان كان مائعا  
فاستصحبوا به وانتفعوا به قال الطحاوي ان رجاله ثقات وروى ذلك عن جماعة من الصحابة منهم  
علي وابن عمر وأبو موسى وجماعة من التابعين القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله وهذا هو الواضح  
دليلا فاما التفرقة بين الاستهلاك وغيرها فلا دليل لها بل هو رأي محض وأما المتنجس فان  
كان يمكن تطهيره فلا كلام في جواز بيعه وان كان لا يمكن فيحرم بيعه قاله ابن حنبل وفي الحديث  
دليل على انه اذا حرم بيع شيء حرم ثمنه وان كل حيلة يتوصل بها الى تحصيل محرم فهي باطلة  
❦ (وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا  
اختلف المتبايعان وفي رواية البيهقي) وليس بينهما مينة فالقول ما يقول رب السلعة  
أو يتاركان وفي رواية يتراد ان زاد ابن ماجه في روايته والمبيع قائم بعينه ولا جدو السلعة كما هي  
وأما رواية والمبيع مستهلك فهي مضعفة (رواه الخمسة وصححه الحاكم) وللعلماء كلام كثير على  
صححة الحديث قال ابن عبد البر في الاستدلال انه حديث منقطع لا يكاد يتصل وان كان الفقهاء  
قد عملوا به كل على مذهبه الذي تأوله فيه ثم ذكر طريقه وأبان ما فيها من الانقطاع وهو دليل على  
انه اذا وقع اختلاف بين البائع والمشتري في الثمن أو المبيع أو في شرط من شروطهما فالقول قول  
البائع مع يمينه لما عرفت من القواعد الشرعية ان من كان القول قوله فعليه اليمين وللعلماء في هذا  
الحكم الذي أفاده الحديث ثلاثة اقوال الاول ان القول قول البائع مطلقا وهو ظاهر حديث  
الباب الثاني انهما يتخالفان ويتراد ان المبيع الثالث فيه تفصيل وفرق بين الاختلاف في  
النوع والجنس أو الصفة وبين غيرها وهو تفصيل بلا دليل ومعنى التحالف ان يحلف البائع

ما بعت منك كذا ويحلف المشتري ما اشترى منك كذا وقيل غير ذلك والوجه في التحالف ان  
 كل واحد مدعى عليه فيجب على كل واحد منهما ما اليمين لنفي ما ادعى عليه وهذا مفهوم من قوله  
 صلى الله عليه وآله وسلم البيعة على المدعى واليمين على من أنكر والحاصل ان هذا حديث مطلق  
 مقيد بآلة باب الدعوى وستأتي ﴿ وعن أبي مسعود الانصاري رضى الله عنه أن النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي ﴾ بفتح الموحدة وكسر المعجمة وتشديد التحتية  
 أريد بها الزانية (وحلوان) بضم الحاء (الكاهن متفق عليه) والاصل في النهي التحريم  
 والصحاح قد أخبرانه صلى الله عليه وآله وسلم نهى أى أى بعبارة تفيد النهي وان لم يذكرها  
 وهو دال على تحريم ثلاثة أشياء الاول تحريم ثمن الكلب بالنص ويدل على تحريم بيعه بالزوم  
 وهو عام لكل كلب من معلوم وغيره وما يجوز اقتناؤه وما لا يجوز وعن عطاء والنخعي يجوز بيع  
 كلب الصيد لحديث جابر نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب الا كلب الصيد  
 أخرجه النسائي برجال ثقات الا انه طعن في صحته فان صح صح عموم النهي الثاني تحريم مهر  
 البغي وهو ما تأخذه الزانية في مقابل الزنا سمها مهر ايجازا فهذا مال حرام وللفقهاء تفاصيل في  
 حكمه تعود الى كيفية أخذه والذي اختاره ابن القيم انه في جميع كيفية يجب التصديق به ولا يرد  
 الى الدافع لانه دفعه باختياره في مقابل عوض لا يمكن صاحب العوض استرجاعه فهو كسب  
 خبيث يجب التصديق به ولا يعان صاحب المعصية بحصول غرضه ورجوع ماله الثالث حلوان  
 الكاهن وهو مصدر حلونه حلوا ناء اذا أعطيت وأصله من الحلاوة شبه بالشئ الخلو من حيث انه  
 يؤخذ سهلا بلا كلفة وأجمع العلماء على تحريمه والكاهن الذي يدعى علم الغيب ويخبر الناس عن  
 الكواثر وهو شامل لكل من يدعى ذلك من منجم وضراب بالحصى ونحو ذلك فكل هؤلاء داخل  
 تحت حكم الحديث ولا يحل له ما يعطاه ولا يحل لاحد تصديقه فيما يعطاه ﴿ وعن جابر بن  
 عبد الله رضى الله عنه انه كان على جبل له أعبي ﴾ أى كل عن السير (فأراد أن يسيه قال  
 فلحقني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدعا على فضربه فسار سيرالم يسر مثله فقال بعنيه بوقية  
 قلت لا ثم قال بعنيه بوقية واشترطت جلانه) بضم الحاء أى الجبل عليه (الى أهلى فلما بلغت  
 أتيته بالجبل فنقدني ثمنه ثم رجعت فأرسل في أثرى فقال أترانى) بضم القوقية أى أظننى  
 (ما كستك) المما كسته هي المكاملة في النقص من الثمن (لا تأخذ جلك خذ جلك ودرهمك فهو  
 لك متفق عليه وهذا السياق لمسلم) فيه دليل على انه لا بأس بطلب البيع من الرجل لسلعته ولا  
 في المما كسته وانه يصح البيع للدابة واستثناء ركوبها ولكنه عارضه حديث النهي عن بيع  
 الثنيا وسياق وعنه بيع وشرط ولما تعارضوا اختلف العلماء في ذلك على أقوال الاول لاجدانه  
 يصح ذلك وحديث بيع الثنافية الا أن يعلم ذلك وهذا منه فقد علمت الثنيا وصح البيع وحديث  
 النهي عن بيع وشرط فيه مقال مع احتمال انه أراد الشرط المجهور والثاني لما لك انه يصح اذا  
 كانت المسافة قريبة وحديثه بثلاثة أيام وجل حديث جابر على هذا الثالث انه لا يجوز مطلقا  
 وحديث جابر مؤول بانه قصة عين موقوفة تطرق اليها الاحتمالات قالوا ولاه صلى الله عليه وآله  
 وسلم أراد أن يعطيه الثمن ولم يرد حقيقة البيع قالوا ويحتمل أن الشرط ليس في نفس العقد فلهذا  
 كان سابقا فلم يؤثر ثم تبرع صلى الله عليه وآله وسلم بآركيه وأظهر الاقوال الاول وهو صحة مثل



هذا الشرط وكل شرط يصح افراد به العقد كإيصال المبيع الى المنزل وخياطة الثوب وسكنى الدار  
وقدر وى عن عثمان انه باع دارا واستثنى مكانها شهر اذ كره في الشفاء ﴿١﴾ (وعنه) أى عن جابر بن  
عبد الله رضى الله عنهما (قال أعتق رجل منا) أى من الانصار (عبد الله عن دبر) بضم الدال  
وضم الباء كفى القاموس والتدبير أن يقول السيد لعبد دبر تلك أو أنت مدبر وشحوه ويتقيد  
العتق بالموت ما لم يكن له مال غيره (فدعا به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فباعه متفق عليه)  
وأخرجه أبو داود والنسائي عن جابر أيضا وسما فيه العبد والرجل ولفظه عن جابر أن رجلا من  
الانصار يقال له أبو مذكور أعتق غلاما له يقال له أبو يعقوب عن دبر لم يكن له مال غيره فدعا به صلى  
الله عليه وآله وسلم فقال من يشتريه فاشتره نعيم بن عبد الله بن النخاس بمائة درهم فدفعها اليه زاد  
الاسماعيلى وعليه دين وقد ترجم له البخارى في باب الاستقراض فقال من باع مال المفلس وقسمه  
بين الغرماء أو أعطاه إياه حتى يتفق على نفسه فأشار الى علة بيعه وهو الاحتياج الى غنمه واستدل  
به بعضهم على منع المفلس عن التصرف في ماله وعلى ان اللامام أن يبيع عنه ويأتى بقية أبحاثه  
في باب ان شاء الله تعالى ﴿٢﴾ (وعن ميمونة) رضى الله عنها (زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
ان قارة وقعت في سمن فانت فيه فاستل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنها فقال ألقوها وما حولها  
وكلوه رواه البخارى وزاد أجدو والنسائي في سمن جامد) دل أمره صلى الله عليه وآله وسلم بالقاء  
ما حولها وهو ما لامسته من السمن على نجاسة الميتة لان المراد بما حولها ما لا قاءها قال المصنف  
في الفتح لم يأت في طريق صحيحة تحديد ما يلقي لكن أخرج ابن أبي شيبة عن مرسل عطاء انه يكون  
قدر الكف وسنده جيد لولا إرساله انتهى ودل مفهوم قوله جامد انه لو كان مائعا لجنس كله  
لعدم تميز ما لا قاءها مما يلاقها ودل أيضا على انه لا ينتفع بالدهن المتنجس في شيء من الانتفاعات  
الا أنه تقدم الكلام في ذلك وأنه يساح الانتفاع به في غير الاكل ودهن الأدمى فيعمل هذا وما يأتى  
من قوله فلا تقر يومه على الاكل والدهن للأدمى جمع بين مقتضى الأدلة وأما مباشرة النجاسة فهي  
وان كانت غير جائزة الا لازالها عما وجبت أو نذبت زالت عنها فانه لا خلاف في جوازها لانه لا دفع  
مفسدتها وبقي الكلام في مباشرتها لتنجيس التنوير واصلاح الارض بها فقبيل هو طلب مصلحتها  
وانه يقاس جواز المباشرة له على المباشرة لازالة مفسدتها والا قرب انها تدخل ازالة مفسدتها تحت  
جلب مصلحتها فتنجيس التنوير بها يدخل فيه الامر ان ازالة مفسدة بقائه عنها وجلب المصلحة  
لنفعها في التنجيس وحينئذ فجاز المباشرة للانتفاع لا إشكال فيه ﴿٣﴾ (وعن أبي هريرة رضى الله  
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا وقعت القارة في السمن فان كان جامدا فلقوها  
وما حولها وان كان مائعا فلا تقر يومه رواه أجدو وأبو داود وقد حكم عليه البخارى وأبو حاتم بالوههم)  
وذلك انه قال الترمذى سمعت البخارى يقول هو خطأ والصواب الزهرى عن عبيد الله عن ابن  
عباس عن ميمونة فرأى البخارى انه ثابت عن ميمونة فحكم بالوههم على الطريق المروية عن أبي  
هريرة وجزم ابن حبان في صحيحه وغيره بأنه ثابت من الوجهين واعلم ان هذا الاختلاف انما هو  
لتصحيح اللفظ الوارد فأما الحكم فهو ثابت فان طرحها وما حولها والانتفاع بالباقي لا يكون الا في  
الجامد وهذا ثابت أيضا في صحيح البخارى بلفظ خذوها وما حولها وكلوا سمنكم ويفهم منه ان  
الذائب يلقي جميعه اذا عمله مباشرة الميتة ولا اختصاص في الذائب بالمباشرة وتتميز البعض من

البعض وظاهر الحديث أنه لا يقرب السمن ولو كان في غاية الكثرة وقد تقدم وجه الجمع بينه وبين  
 حديث الطحاوي \* (فائدة) \* يمكن المكلف لغير المكلف كالكلب والهر من أكل الميتة ونحوها  
 جازاً لم يعهد عن السلف منعه قلت بل واجب أن لم يطعمه غيرها كما يدل حديث أن امرأة  
 دخلت النار في هرة وعليه بانها لم تطعمها ولم تتركها تأكل من خشاش الأرض وفي خشاش  
 الأرض ما هو محرم على المكلف وغيره ويؤيد ما تقدم من مروية صلى الله عليه وآله وسلم بشاة  
 ميتة فقال هلا اتفعمت بأهاها الحديث له ألفاظ فانه دال على انها ملقاة بحيث تأكل منها الكلاب  
 والطيور وغيرها ولو كان التمكن حراماً لأمروهم بدفنها فالحديث دل على أن أحد الأمرين اطعامها  
 أو تركها تأكل من خشاش الأرض واجب وبسبب تركه عذبت المرأة وخشاش الأرض هي  
 هوام الأرض وحشراتهما كما في النهاية (وعن أبي الزبير) محمد بن مسلم المكي تابعي روى عن  
 جابر بن عبد الله كثيراً (قال سألت جابر عن ثمن السنور) بكسر السين فنون مشددة مفتوحة  
 فواو ساكنة هو الهر كما في القاموس (والكلب فقال زجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك  
 رواه مسلم والنسائي وزاد الكلب صيد) وأخرج مسلم هذا من حديث جابر ورافع بن خديج وزاد  
 النسائي في روايته استثناء كلب الصيد ثم قال هذا منكر قال المصنف في التلخيص أنه ورد  
 الاستثناء من حديث جابر ورجاله ثقات انتهى ورواية جابر هذه رواها أحمد والنسائي وفيها  
 استثناء الكلب المعلم إلا أنه قال المناوي في شرح الجامع الصغير متعقباً القول المصنف أن رجاله  
 ثقات بأنه قال ابن الجوزي فيه الحسين بن أبي حفصة قال يحيى ليس بشئ وضعفه أحمد وقال ابن  
 حبان هذا الخبر بهذا اللفظ باطل لأصله نعم الثابت جواز اقتناء الكلب للصيدين غير نقص  
 من عمل من اقتناه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من اقتنى كلباً إلا كلب صيد نقص من أجره كل  
 يوم قيراطان قيل قيراط من عمل الليل وقيراط من عمل النهار وقيل من القرض والنفل هذا والله  
 عن ثمن الكلب متفق عليه من حديث ابن مسعود وأقره مسلم برواية النهي عن ثمن السنور  
 وأصل النهي التحريم والجهور على تحريم بيع الكلب مطلقاً واختلقوا في السنور وقذف  
 إلى تحريم بيع السنور أبو هريرة وطاوس ومجاهد وذهب الجمهور إلى جواز بيعه إذا كان له نفع  
 وسجلوا النهي على التزبه وهو خلاف ظاهر الحديث والقول بأنه حديث ضعيف مردود بإخراج  
 مسلم له وغيره والقول بأنه لم يرو عنه الزبير غير جاد بن سلمة مردوداً أيضاً أنه أخرجه مسلم عن معقل  
 ابن عبد الله عن أبي الزبير فهذا ثقتان برواية عن أبي الزبير وهو ثقة أيضاً (وعن عائشة رضي  
 الله عنها قالت جاءني بريرة) بفتح الباء ورائين بينهما ياء متحسية مولاة لعائشة (وقالت اني كاتب  
 من المكاتب وهي العقدين السيد وعبد (أهلي) هم ناس من الانصار كما هو عند النسائي (على  
 تسع أواق في كل عام أوقية فأعنيني) بصيغة الأمر للمؤث من الاعانة (فقلت ان أحب أهلك  
 ان أعدها لهم ويكون ولاؤك لي فعلت فذهبت بريرة إلى أهلها فقالت لهم فأبراعليها فجاءت  
 من عندهم ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس فقالت اني قد عرضت ذلك عليهم فأبوا إلا  
 أن يكون لهم الولاء فسمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخبرت عائشة النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 وسلم فقال خذوها واشترطي لهم قال الشافعي والمزني يعني عليهم فاللام بمعنى على (الولاء)  
 هو النصرة لكنه خص في الشرع بولاء العتق أفاده في المصباح (انما الولاء لمن أعتق ففعلت

عائشة ثم قام النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد فإنا  
رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله تعالى ما كان من شرط ليس في كتاب الله (أي في  
شرعه الذي كتبه على العباد وحكمه أعم من ثبوته بالقرآن أو السنة) فهو باطل وإن كان مائة  
شرط قضاء الله أحق) بالاتباع من الشروط المخالفة لحكم الله (وشرط الله أو ثقتي وإنما الولاء لمن  
أعنت متفق عليه واللفظ للجاري وعند مسلم قال اشتريها واعتقيها واشترطى لهم الولاء) الحديث  
دليل على مشروعية الكتابة وهي عقد بين السيد وعبد على رقبته وهي مشتقة من الكتب وهو  
القرض والحكم كافي قوله كتب عليكم الصيام وهي مندوبة وقال عطاء وداود واجبة إذا طلبها  
العبد بقدر قيمته لظاهر الأمر في فكاتبوهم وهو الأصل في الأمر قلت إلا أنه تعالى قيد الوجوب  
بقوله إن علمتم فيهم خيرا ثم بعد علم الخير فيهم تجب الكتابة وفي تفسير الخير أربعة أقوال للسلف  
وحديث مرفوع ومرسل عند أبي داود أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم إن علمتم فيهم حرفة ولا  
ترسلوهم كالأعلى الناس الثاني لابن عباس قال خير المال الثالث عنه أمانة ووفاء الرابع  
عنه إن علمت أن مكاتبك يقضيك وقولها في كل عام أوقية في تقريره صلى الله عليه وآله وسلم لذلك  
دليل على جواز التخييم لأعلى تحتهم وشرطيته كما ذهب إليه الشافعي وغيره واستدلوا برأيات عن  
السلف لا تتمض دليلها وذهب الجمهور وأحمد ومالك إلى جواز عقد الكتابة على من يجزم لقوله  
فكاتبوهم ولم يفصل وهو ظاهر القول بأنه قيد إطلاقها إلا أنار عن السلف غير صحيح إذ ليس  
باجتماع وتقييد الآيات بأراء العلماء باطل ودل قوله صلى الله عليه وآله وسلم خذهم على جواز بيع  
المكاتب عند تعسر الإيفاء بحال الكتابة وللعلماء فيه ثلاثة أقوال الأول جوازه وهو أحمد  
ومالك وحجتهم قوله صلى الله عليه وآله وسلم المكاتب رقيق ما بقى عليه درهم أخرجه أبو داود وابن  
ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده الثاني أنه يجوز بيعه برضاه إلى من يعتقه  
مختصين بظاهر حديث بريدة الثالث أنه لا يجوز بيعه مطلقا وهو لا يخيصة وجماعة قالوا أنه قد  
خرج من مالك السيد وقالوا الحديث بان قالوا إن بريدة عجزت نفسها وفسخوا العقد كما في شرح  
مسلم عن الخفصة ومن معهم والقول الأول أظهر لأن التقييد بالواقع في قصة بريدة ليس فيه دليل  
على أنه شرط وإنما كان الواقع كذلك فمن أين أنه شرط وأما القول بأنه يوجب سقوط حق الله  
في جوابه إن حقه تعالى ما قد ثبت فإنه لا يثبت إلا بالإيفاء والقرض أنه عجز المكاتب عنه وقوله  
واشترطى لهم الولاء إن جعلت اللام بمعنى على من ياب قوله وإن أسأتم فلها ويجزؤون للأذن قاله  
الشافعي فلا إشكال إلا أنه قد ضعف بأنه لو كان كذلك لم ينكر عليهم اشتراط الولاء ويوجب بان  
الذي أنكره اشتراطهم له أول الأمر وقيل المراد بذلك الزجر والتوبيخ لهم لأنه كان صلى الله عليه  
وآله وسلم قد بين لهم حكم الولاء وأن هذا الشرط لا يجبل فلما ظهرت منهم المخالفة قال لعائشة  
ذلك ومعناه لا تنال لأن اشتراطهم مخالف الحق فلا يكون ذلك للإباحة بل المقصود الإهانة وعدم  
المبالاة بالاشتراط وإن وجوده كعلمه وبعد معرفة هذه الوجوه والتأويل يزول الإشكال بأنه  
كيف وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم الأذن لعائشة بالشرط لهم فإنه ظاهر أنه قد أعاد وعرض  
للباع من حيث أنه يعتقد عند البيع أنه بقي له بعض المنافع وانكشف الأمر على خلافه ولكن  
بعد تحقق وجوه التأويل يذهب الإشكال وفي قوله إنما الولاء لمن أعنت دليل على حصر الولاء

(١) يرفا يافرا ماسا كنة  
قضاء اسم مولى عمر اه منه

فمن اعتق لا يتبعه اهل الى غيره (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال نهى عمر عن بيع أمهات  
الاولاد فقال لا تباع ولا توهب ولا تورث يستمتع بها ما بداه فاذا مات فهي حرة واه مالك والبيهقي  
وقال رفعه بعض الرواة فوهم) وقال الدارقطني الصحيح وقعه على عمر ومثله قال عبد الحق  
قال صاحب الامام المعروف في الوقف والذي رفعه ثقة قبل ولا يصح مسندا وفي الباب آثار  
عن الصحابة وقد أخرج الحاكم وابن عساكر وابن المنذر عن يزيد قال كنت جالسا عند عمر  
اذ سمع صائحة قال يا رفا (١) انظر ما هذا الصوت فتظر ثم جاء فقال جارية من قريش تباع أمها  
فقال عمر ادع لي المهاجرين والانصار فلم يكت ساعة حتى امتلأت الدار والحجرة فحمد الله وأثنى  
عليه ثم قال اما بعد فهل كان فيما جاء به محمد صلى الله عليه وآله وسلم القطيعة قالوا لا قال فانها  
قد أصبحت فيكم فاشية ثم قرأ فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا في الارض وتقطعوا أركانكم  
ثم قال وأي قطيعة أقطع من ان تباع أم امرئ منكم وقد أوسع الله لكم قالوا فاصنع ما بدالك  
فكتب الى الآفاق أن لا تباع أم حرافتها قطيعة وأنه لا يحل فهذا ونحوه من الآثار والحديث  
بناء على ثبوت رفعه دليل على ان الامة اذا ولدت من سيدها حرم بيعها سواء كان الولد باقيا أو لا والى  
هذا ذهب أكثر الاسماء وادعى الاجماع على المنع من بيعهن جماعة من المتأخرين وأقردها الحفاظ  
ابن كثير الكلام على هذه المسئلة في جزمه. وقال وتخص لي عن الشافعي فيها أربعة أقوال  
وفي المسئلة من حيث هي ثمانية أقوال وقد ذهب داود وغيره الى جواز بيعها لما أفاده قوله  
(عن جابر رضي الله عنه قال كنا ببيع سراري أمهات الاولاد والنبي صلى الله عليه وآله وسلم  
حي لا يرى بذلك بأسا رواه النسائي وابن ماجه والدارقطني وصححه ابن حبان) وأخرجه أحمد  
والشافعي والبيهقي وأبو داود والحاكم وزاد في زمن أبي بكر وفيه فلما كان عمرها ثمانية أشهر رواه  
الحاكم من حديث أبي سعيد واسناده ضعيف قال البيهقي ليس في شيء من الطرق انه صلى الله عليه  
 وآله وسلم اطلع على ذلك وأقرهم عليه ويرده رواية النسائي التي فيها والنبي صلى الله عليه وآله  
وسلم حي لا يرى بذلك بأسا قلت قوله في حديث الباب لا يرى يحتمل انه بتخصيص مفتوحة والقاعل  
عائده على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيكون حجة لتقريره صلى الله عليه وآله وسلم لهم على  
بيعهن ويحتمل انه بالنون والقاعل من باع من الصحابة الدال عليه كالتبيع فلا يكون فيه حجة لانه  
فعل بعض الصحابة ولكن رواية النسائي دالة على الاول وقرينة السياق تؤيده لانه أورد جابر  
محتاجه ولا يتم احتجاجة الاعلى الوجه الاول واستدل القائلون بجواز بيعها بانه صح عن علي أنه  
رجع عن تحريم بيعها الى جوازه وأخرج عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن  
عبد الله السلماني المرادى قال سمعت عليا يقول اجتمع رأيي ورأي عمر في أمهات الاولاد أن لا يبعن  
ثم رأيت بعد أن يبعن الحديث وهو معدود في أصح الاسانيد وأجاب في الشرح عن هذه الدلة  
بانه يحتمل ان حديث جابر كان في أول الامر وان ما ذكرنا نسخ وأيضا انه راجع الى التقرير وما ذكر  
قول وعند التعارض القول أرجح قلت ولا يخفى ضعف هذا الجواب فانه نسخ بالاحتمال فلقائل  
يجوز بيعها أن يقلب الاستدلال ويقول يحتمل ان حديث ابن عمر كان أول الامر ثم نسخ  
بحديث جابر ثم قوله ان حديث جابر راجع الى التقرير وحديث ابن عمر قول والقول أرجح عند  
التعارض يقال عليه القول لم يصح رفعه بل صرح المصنف وغيره ان رفعه وهم وليس في منع

يعها الأراى عمر لا غرو من شاوره من الصحابة وليس باجاع فليس بحجة على أنه لو كان في المسئلة  
 نص لما احتاج عمر والصحابة الى الراى واما حديث ابن عباس أنها لما ولدت مارية ابنة ابراهيم  
 قال صلى الله عليه وآله وسلم أعتقها ولدها فإنه قال ابن عبد البر في الاستدكار أنه روى من وجه  
 ليس بالقوى ولا يثبت أهل الحديث قال وكذلك حديث ابن عباس عنه صلى الله عليه وآله وسلم  
 أنه قال أيام امرأته ولدت من سيدتها فأنما حرة إذا مات لا يصح لأنه انفرد به الحسين بن عبد الله بن  
 عبيد الله بن عباس وهو ضعيف متروك انتهى واما أبو محمد بن حزم فقد صحح الاقول وتعقب بما  
 بسطه السيد في منحة الغفار أقول والرابع في المسئلة ما ذهب اليه الجمهور ان من استولد أمته لم  
 يحل له بيعها والا حاديت الواردة في هذه المسئلة وان كان في أسانيد الضعف فهي تنهض  
 للاحتجاج بها والخلاف في المسئلة بين الصحابة فمن بعدهم معروف مشهور وكذلك تعتق عتق  
 السيد وتخييره لعتقها والله أعلم (وعن جابر رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم عن بيع فضل المأمر وأه مسلم وزاد في رواية وعن بيع ضرب الجمل) وأخرج أصحاب  
 السنن من حديث ابن عباس بن عبد وصححه الترمذى وقال أبو الفتح القشيري هو على شرطهما  
 والحديث دليل على أنه لا يجوز بيع ما فضل من المأمن كفاية صاحبه قال العلماء وموصوفة ذلك  
 ان يبيع في أرض مباحة ما يفسق الاعلى ثم يفضل عن كفايته فليس له المنع وكذا اذا اتخذ حفرة  
 في أرض مملوكة يجمع فيها الماء أو حفرة يراقى من مائه في أرضه فليس له منع ما فضل وظاهر  
 الحديث يدل أنه يجب عليه بذل ما فضل عن كفايته لشرب أو طهور أو سقى زرع سواء كان في أرض  
 مباحة أو مملوكة وقد ذهب الى هذا العموم ابن القيم في الهدى وقال أنه يجوز دخول الأرض  
 المملوكة لاخذ الماء والكلالان له حقا في ذلك ولا يمنعه استعمال ملك الغير وقال انه نص أحمد  
 على جواز الرعى في أرض غير مباحة للراعى ثم قال أنه لا فائدة لادن صاحب الأرض لأنه ليس له  
 منعه من الدخول بل يجب عليه تمكينه ويحرم عليه منعه فلا يتوقف دخوله على الاذن وإنما  
 يحتاج الى الاذن في الدخول في الدار اذا كان فيها سكن لوجوب الاستئذان واما اذا لم يكن فيها  
 سكن فقد قال تعالى ليس عليكم جناح أن تدخلوا بيوتا غير مسكونة فيها متاع لكم ومن احتضر  
 بئرا أو نهرا فهو أحق بمائه ولا يمنع الفضله من غيره سواء قلنا ان الماء حق العاقل لملك كما هو قول  
 جماعة من العلماء أو قلنا هو ملك فان عليه بذل فضله لغيره كما أخرجه أبو داود وأنه قال رجل يأنى  
 الله ما الشئ الذى لا يحل منعه قال الماء قال ما الشئ الذى لا يحل منعه قال الملح فأفاد أن فى حكم  
 الماء الملح وما شاكله كالقار والنقط والموميا ومثله الكلالان فمن سبق بدوابه الى أرض مباحة فيها  
 عشب فهو أحق برعيه مادامت فيه دوابه فاذا خرج منه فليس له بيعه هذا واما المحرز فى الاسقية  
 والطروف فهو مخصص من ذلك بالقياس على الخطب فقد قال صلى الله عليه وآله وسلم لان يأخذ  
 أحدكم جبلا فيأخذ حزمة من حطب فيبيع ذلك فيكف بها وجهه خيره من ان يسأل الناس  
 أعطى أو منع فيجوز بيعه ولا يجب بذله الا لمضطر وكذلك بيع البئر والعين أنفسهما فإنه جائز فقد  
 قال صلى الله عليه وآله وسلم من يشتري بئرا مائة يوسع بها على المسلمين فله الجنة فاشترى اها عثمان  
 والقصة معروفة وقوله عن ضرب الجمل أى ونهى عن أجرة ضرب الجمل وقد عبر عنه بالعشب  
 فى قوله (وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن عشب



(الفعل) هو بفتح العين وسكون السين (رواه البخاري) وفيه وفيما قبله دليل على تحريم استئجار النخل للضراب والابرة حرام وذهب جماعة من السلف الى انه يجوز ذلك الا انه يستأجره للضراب مدة معلومة أو تكون الضربات معلومة قالوا الان الحاجة تدعو اليه وهي منفعة مقصودة وجعلوا النهي على التنزيه وهو خلاف أصله ﴿ (وعنه) أي عن ابن عمر (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع جبل الحبلية) بفتح الحاء والباء فيهما (وكان يبعثه أتباعه أهل الجاهلية) وفسره قوله (كان الرجل يبتاع الجزور) بفتح الجيم وضم الزاء البعيد كرا كان أو أتى وهو وثق وان أطلق على مذكرة تقول هذه الجزور (الى أن تنتج) بضم أزاله وفتح ثانيه أي تلد (الناقعة) وهذا الفعل لم يأت في لغة العرب الا على شاء الفعل المجهول (ثم تنتج التي في بطنها) وهذا التفسير من قوله وكان يبعثه الخ مندرج في الحديث من كلام نافع وقيل من كلام ابن عمر (متنق عليه واللفظ البخاري) ووقع في رواية حبل ولدا لناقعة من دون اشتراط الانتاج وفي رواية ان تنتج الناقعة ما في بطنها من دون أن يكون نتاجها قد حبل أو أنتج والحبل مصدر حبلت تحبل سمي به المحبول والحبلية جمع حابل مثل ظلمة في ظالم وكسبة في كاتب ويقال حابل وحابله بالتاء قال أبو عبيد لم ير دالحبل في غير الأديان الا في هذا الحديث وقال غيره بل ثبت في غيره والحديث يدل على تحريم هذا البيع واختلاف العلماء في هذا المنهى عنه لاختلاف الروايات هل هو من حيث يؤجل بئس الجزور الى أن يحصل النتاج المذكور أو أنه يبيع منه النتاج ذهب الى الاول مالك والشافعي وجماعة قالوا وعلة النهي هي جهالة الاجل وذهب الى الثاني أحمد واسحق وجماعة من أئمة اللغة ويهجره الترمذي قالوا وعلة النهي هو كونه يبيع معدوم ومجهول وغير مقدور على تسليمه وهو داخل في بيع الغرر وقد أشار الى هذا البخاري حيث صدر الباب ببيع الغرر وأشار الى التفسير الاول ورجحه أيضا في باب السلم بكونه موافقا للحديث وان كان كلام أهل اللغة موافقا للثاني نعم ويحصل من الخلاف أربعة أقوال لانه يقال هل المراد البيع الى أجل أو بيع الجنين وعلى الاول هل المراد بالاجل ولادة الام أو ولادة ولدها وعلى الثاني هل المراد بيع الجنين الاول أو جنين الجنين فصارت أربعة أقوال هذا وحكي عن ابن كيسان وأبي العباس المبرد أن المراد بالحبلية الكرمته وأنه نهى عن بيع ثمر العنب قبل أن يصلح فأصله على هذا بسكون الباء الموحدة لكن الروايات بالتحريك الا أنه قد حكى في الحبلية بمعنى الكرمته فتحها ﴿ (وعنه) أي عن ابن عمر رضي الله عنهما (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الولاء) بفتح الواو (وعن هبته متفق عليه) والولاء هو ولاء العتق أي وهو اذ مات المعتق وورثه معتقه أو ورثه معتقه كانت العرب تهيبه وتبيعه فنهى عنه لان الولاء كالتسبب لا يزول بالازالة ذكره في النهاية ﴿ (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر رواه مسلم) اشتمل الحديث على النهي عن صورتين من صور البيع الاولى بيع الحصاة واختلف في تفسيره قيل هو أن يقول ارم بهذه الحصاة فعلى أي توب وقعت فهو لك بدرهم وقيل هو ان يبيعه من أرضه قدر ما انتهت اليه رمية الحصاة وقيل هو ان يقبض على كف من حصى ويقول لي بعدد ما خرج في القبضة من الشيء المبيع أو يبيعه سلعة ويقبض على كف من حصى ويقول لي بكل حصاة درهم وقيل ان

يسلك أحدهما حصة يده ويقول أي وقت سقطت الحصة فقد وجب البيع وقبل هوان  
يعترض القطيع من الغنم فيأخذ حصة ويقول أي شاة أصابتها فهي لك بكذا وكل هذه متضمنة  
للغرر لما في الثمن أو المبيع من الجهالة وللفظ الغرر يشملها وانما أفردت لكونها كانت مما  
تبتاعها الجاهلية فمنه صلى الله عليه وآله وسلم عنها وأضيف البيع إلى الحصة للملازمة لا اعتبار  
الحصة فيه والثانية بيع الغرر بفتح الغين المعجمة والراء المتكررة وهو بمعنى مغرور باسم مفعول  
واضافة المصدر إليه من اضافته إلى المفعول ويحتمل غيره هذا ومعناه الخداع الذي هو منظمة  
أن لا رضاه عند تحققه فيكون من كل الباطل ويتحقق في صور ما بعد القدرة على تسليمه كبيع  
العبد الأتقي والفرس النافر أو بكونه معدوماً ومجهولاً ولا يتم ملك البائع له كالسك في الماء  
الكثير ونحو ذلك من الصور وقد يحتمل بعض الغرر فيصح معه البيع إذا دعت إليه الحاجة  
كالجهل بأساس الدار وكبيع الحبة المحشوة وإن لم يرى حشوها فإن ذلك يجمع عليه وكذا في جواز  
اجارة الدار والداية شهراً مع أنه قد يكون الشهر ثلاثين يوماً وتسعة وعشرين وعلى دخول الحمام  
بالاجرة مع اختلاف الناس في استعمالهم الماء وقد ركبهم وعلى جواز الشرب من السقاء  
بالعوض مع الجهل واجمعوا على عدم صحة بيع الأجنبية في البطون والطير في الهواء واختلقوا في  
صور كثيرة اشتملت عليها كتب القروع (وعنه) أي عن أبي هريرة (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من اشترى طعاماً فلا يبيعه حتى يكله رواه مسلم) وقد ورد في الطعام أنه لا يبيعه  
من اشتراه حتى يستوفيه من حديث جماعة من الصحابة وورد في اعم من الطعام حديث حكيم بن  
حزام عند احمد قال قلت يا رسول الله اني اشترى يوعافاً يحمل لي منها وما يحرم علي قال اذا  
اشترت شيئاً فلا تبعه حتى تقبضه واخرج الدارقطني وابوداود من حديث زيد بن ثابت ان النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان تباع السلع حيث يتباع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم واخرجه  
السبعة الا الترمذي من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ابتاع طعاماً  
فلا يبيعه حتى يستوفيه قال ابن عباس ولا أحسب كل شيء الا مثله فدللت الاحاديث انه لا يجوز  
بيع اي سلعة شريت الا بعد قبض البائع لها واستيفائها وذهب قوم الى انه يختص هذا الحكم  
بالطعام لا غيره من المبيعات وذهب أبو حنيفة الى انه يختص بالنقل دون غيره لحديث زيد بن  
ثابت فانه في السلع والجواب ان ذلك حكم الخاص لا يختص به الطعام وحديث حكيم عام فالعمل عليه  
واليه ذهب الجمهور وانه لا يجوز البيع للمشترى قبل القبض مطلقاً وهذا الذي دل له حديث  
حكيم واستنبطه ابن عباس (فائدة) اخرج الدارقطني من حديث جابر نهى رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري ونحوه  
للبراز من حديث أبي هريرة باسناد حسن فدل انه اذا اشترى الشيء مكايلاً وقبضه ثم باعه لم يجوز  
تسليمه بالكيل الاول حتى يكله على من اشتراه نائياً وبذلك قال الجمهور وقال عطاء يجوز بيعه  
بالكيل الاول وكانه لم يبلغه الحديث ولعل له الامر بالكيل نائياً التحق ما يجوز من النقص  
بإعادة الكيل لذهاب الخداع وحديث الصاعين دليل على انه لا يجوز بيع الجزاف الا ان حديث  
ابن عمر انهم كانوا يتبعون الطعام جزافاً ولنظرة فكانت تشرى الطعام من الركان جزافاً فنهى رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم ان يبيعه حتى تنقله أخرجه الجماعة الا الترمذي قال ابن قدامة يجوز بيع

الصبرية جزا فلا تعلم فيه خلافا واذ ثبت جواز بيع الخراف جل حديث الصاعين على ان المراد انه اذا اشترى الطعام كبلا أو أريد بيعه فلا بد من إعادة كيله للمشتري (وعنه) أي عن أبي هريرة (قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيعتين في بيعة رواء أحد والنسائي وصححه الترمذي وابن حبان ولا يابى داود) من حديث أبي هريرة (من باع بيعتين في بيعة فله أو كسهما أو الربا) قال الشافعي له تأويلان أحدهما أن يقول بعثك بالعين نسيئة وبألف نقد فأقيم ما شئت أخذت به وهذا بيع فاسد لأنه إيهام وتعليق والثاني ان يقول بعثك عبدى على ان تبعنى فربك وعلة النهى على الاول عدم استقرار الثمن ولزوم الربا عند من يمنع بيع الشيء بأكثر من سعر يومه لاجل التسامع على الثاني لتعليقه بشرط مستقبل يجوز وقوعه وعدم وقوعه فلم يستقر المالك وقوله فله أو كسهما أو الربا يعني انه اذا فعل ذلك فهو لا يتجاوز عن أحد الأمرين اما الاوكس الذي هو أخذ الأقل أو الربا وهو مما يؤيد التفسير الاول (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده) زاد الترمذي حتى ذكر عبد الله بن عمرو وانتهى قلت وبه سقط ما يقال ان المراد به محمد بن عبد الله وانه مرسل (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح مالم يضمن ولا يبيع ماليس عندك رواء الخمسة وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم وخروجه) أي الحاكم (في علوم الحديث من رواية أبي حنيفة عن عمرو المذكور يلقظ نهى عن بيع وشرط ومن هذا الوجه) يعني الذي أخرجه الحاكم (أخرجه الطبراني في الاوسط وهو غريب) وقد رواء جماعة واستغربه النووي والحديث اشتمل على أربع صور نهى عن البيع على صفقتها الاولى سلف وبيع وصورة ذلك حيث يريد الشخص ان يشتري سلعة بأكثر من ثمنها لاجل النساء وعنده ان ذلك لا يجوز فيجتمالك بأن يستقرض الثمن من البائع ليحمله اليه حيلة والثانية شرطان في بيع اختلف في تفسيرها ف قيل هو ان يقول بعث هذا نقدا بكذا وبكذا نسيئة وقيل هو ان يشترط البائع على المشتري ان لا يبيع السلعة ولا يهبها وقيل هو ان يقول بعثك هذه السلعة بكذا على ان تبعنى السلعة القلانية بكذا ذكره في النسخ وفي النهاية لا يحل سلف وبيع هو مثل أن يقول بعثك هذا العبد بألف على أن تسلفني ألفا في متاع أو على أن تقرضني ألفا لانه يقرضه ليحمله في الثمن فيدخل في حد الجهالة ولان كل قرض جر منفعة فهو ربا ولان في العقد شرطان ولا يصح قوله ولا شرطان في بيع فسر في النهاية بأنه كقولك بعثك هذا الثوب نقدا بدينار ونسيئة بدينارين وهو كالبيعتين في بيعة والثالثة قوله ولا ربح مالم يضمن مالم يملك وذلك هو الغصب فانه غير ملك للغاصب فاذا باعه ووربح في ثمنه لم يحل له الربح وقيل معناه مالم يقبض لان السلعة قبل قبضها ليست في ضمان المشتري اذا تلفت تلفت من مال البائع والرابعة قوله ولا يبيع ماليس عندك قد فسر ها حديث حكيم بن حزام عند أبي داود والنسائي انه قال قلت يا رسول الله يا بني الرجل فيريد مني المبيع ليس عندي فأتباع له من السوق قال لا يبيع ماليس عندك فدل على انه لا يحل بيع الشيء قبل أن يملكه (وعنه) أي عن عمرو بن شعيب (قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع العربان) بضم العين وسكون الراء بالموحدة ويقال أربان وعربون (رواه مالك قال بلغني عن عمرو بن شعيب به) وأخرجه أبو داود وابن ماجه وفيه راء لم يسم وسمى في رواية فاذا هو ضعيف قلت أخرجهما ابن ماجه وسمى الراوى عبد الله بن عامر الاسلمى وقيل ابن

لهيعة وهما ضعيفان وله طرق لا تتجاوز عن مقال ويبيع العربان فسرهم مالك قال هو أن يشتري  
الرجل العمد أو الامة أو يكتري ثم يقول للذي اشترى منه أو أكرى أعطيت ديناراً أو درهماً على  
أنى أن أخذت السلعة فهو من غنما والافهولك واختلف الفقهاء في جواز هذا البيع فأبطله مالك  
والشافعي لهذا النهي ولما فيه من الشرط القاسد والغرر ودخوله في كل المال بالباطل وروى  
عن عمرو بن وهب وأحمد جواز الأول والأول (وعن ابن عمر) رضي الله عنهما (قال ابتعت زيتاً في  
السوق فلما استوجبه لقيني رجل فأعطاني به رجلاً حسناً فأردت أن أضرب على يد الرجل) يعني  
يعقده البيع (فأخذ رجل من خلفي بذراعى فالتفت فإذا هو يزيد بن ثابت قال لا تبعه حيث ابتعته  
حتى تحوزة إلى رحلك فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن تباع السلع حيث تبتاع حتى  
تحوزها التجار إلى رحالهم رواه أحمد وأبو داود واللفظ له وصححه ابن حبان والحاكم) الحديث  
دليل على أنه لا يصح من المشتري أن يبيع ما اشتراه قبل أن يحوزة إلى رحله والظاهر أن المراد به  
القبض لكنه عبر عنه بما ذكرنا كان غالب قبض المشتري أن كان عما يتناول باليد كالدرهم  
والتوب فقبضه نقل وما ينقل في العادة كالأخشاب والحبوب فقبضه بالنقل إلى مكان آخر  
وما كان لا ينقل كالعقار والتمر على الشجر فقبضه بالتخلية وقوله فلما استوجبه في رواية أبي داود  
استوفيته وظاهر اللفظ أنه قبضه ولم يكن قد حازة إلى رحله ويدل له قوله نهى عن أن تباع السلعة  
حيث تبتاع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم (وعنه) أي عن ابن عمر (قال قلت يا رسول الله انى  
أبيع الأبل بالبيع فابتاع بالذناير وأخذ الدراهم وأبيع بالدراهم وأخذ الذناير أخذها من  
هذا وأعطى هذا من هذا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا بأس أن تأخذها بسعر يومها  
ما لم تقتروا وينكأ شيئاً رواه الخمسة وصححه الحاكم) هو دليل على أنه يجوز أن يقضى عن الذهب  
الفضة وعن الفضة الذهب لأن ابن عمر كان يبيع بالذناير فيلزم المشتري في ذمته له ذناير وهي  
التمن ثم يقبض عنها الدراهم وبالعكس ويؤيد له أبو داود باب اقتضاء الذهب عن الورق ولقطعه  
كنت أبيع الأبل بالبيع فأبيع بالذناير وأخذ الدراهم وأبيع بالدراهم وأخذ الذناير وأنه سأل  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا بأس أن تأخذها بسعر يومها ما لم تقتروا وينكأ شيئاً  
وفيه دليل على أن التقديرين جميعاً غير حاضرين والحاضر أحدهما فينبى صلى الله عليه وآله وسلم  
الحكم بأنهما إذا فعلا ذلك فحقه أن لا يفتقر إلا وقد قبض ما هو لازم عوض ما في الذمة فلا يجوز  
أن يقبض البعض من الذهب ويبقى البعض في ذمة من عليه الذناير عوضاً عنها ولا العكس لأن  
ذلك من باب الصرف والشرط فيه أن لا يفتقر فأو بينهما شيئاً وأما قوله في رواية أبي داود بسعر يومها  
فالتظاهر أنه غير شرط وإن كان أمر الأغلب في الواقع يدل على ذلك قوله فإذا اختلفت الأصناف  
فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداي بيد (وعنه) أي ابن عمر (قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
عن التجس) بفتح النون وسكون الجيم بعدها شين معجمة (متفق عليه) التجس لغة  
تغير الميسر واستتارته من مكانه ليصاد وفي الشرع الزيادة في ثمن السلعة المعروضة للبيع  
لأنه يستترها بل ليغير بذلك غيره وسمى التجس في السلعة ناجساً لأنه يثير الرغبة فيها ويرفع  
ثمنها قال ابن بطال أجمع العلماء على أن التجس عاص بفعله واختلفوا في البيع إذا وقع على  
ذلك فقال طائفة من أئمة الحديث البيع فاسد وبه قال أهل الظاهر وهو المشهور في مذهب

الحنابلة ورواية عن مالك الآن الحنابلة يقولون بفساده ان كان بمواطاة البائع أو منسه  
 وقالت المالكية ثبت له الخيار قياسا على المصراة والبيع صحيح عندهم وعند الحنفية قالوا  
 لان انتهى عائد الى امر مفارق للبيع وهو قصد الخداع فلم يقتض الفساد وأما ما نقل  
 عن ابن عبد البر وابن العربي وابن حزم ان التحريم اذا كانت الزيادة المذكورة فوق ثمن المثل فلو  
 ان رجلا رأى سلعة تباع بدون قيمتها فزاد فيها التثنية الى قيمتها لم يكن ناجسا عاصيا بل يؤجر  
 على ذلك بنيتهم قالوا لان ذلك من النصيحة فهو مردود بان النصيحة تحصل بغير ايهام أنه يريد  
 الشراء وأما مع هذا فهو خداع وغرر وبأنه ذكر البخاري تعليقا من حديث ابن أبي أوفى في سبب  
 نزول قوله تعالى ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا انه قال أقام رجل سلعة بالله  
 لقد أعطى بها ما لم يعط فتركت قال ابن أبي أوفى الناجش آكل ربا خائن فجعل ابن أبي أوفى من أخير  
 بأكثر مما اشترى به انه ناجش لمشاركته لمن يزيد في السلعة وهو لا يريد ان يشتريها في غرر الغير  
 فاشترى كافي الحكم لذلك وحيث كان الناجش غير البائع فقد يكون آكل ربا اذا جعل له البائع  
 جعلا ﴿ وعن جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن المحاقلة ﴾ مفاعلة  
 بالخاء المهملة والقاف (والمزانية) برتها بالزاي بعد الالف موحدة فنون (والمخابرة)  
 برتها بالخاء المعجمة فألف فوحدة فراء (وعن الثنبا) بالثلثة مضومة فنون ساكنة فثناة تحتية  
 برتة علميا الاستثناء (الآن يعلم) عائد الى الآخر (رواه الحجة الا ابن ماجه وصححه الترمذى)  
 اشتمل الحديث على أربع صور نهى الشارع عنها الاولى المحاقلة وفسرها جابر راوى الحديث  
 بانها بيع الرجل من الرجل الزرع بمائة فرق من الحنطة وفسره أبو عبيد بأنه بيع الطعام في  
 سبيله وفسرها مالك بان تكرى الارض ببعض ما تنبت وهذه هي المخابرة وبيده هذا التفسير  
 عطفها عليها في هذه الرواية وبأن العجاني أعرف بتفسير ما روى وقد فسرها جابر بما عرفت كما  
 أخرجه عنه الشافعي والثانية المزانية مأخوذة من الزين بفتح الزاء وسكون الموحدة وهو الدفع  
 الشديد كأن كل واحد من المتبايعين يدفع الآخر عن حقه وفسرها ابن عمر كما رواه مالك ببيع التمر  
 أى رطبيا بالتمر كيلا وبيع العنب بالزبيب كيلا وأخرجه عنه الشافعي في الام وقال تفسير  
 المحاقلة والمزانية في الاحاديث يحتمل أن يكون عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم منصوصا  
 ويحتمل انه من رواية من رواه والعله في النهى عن ذلك هو الزا بالعدم العا بالتساوى والثالثة  
 المخابرة وهى من المزارعة وهى المعاملة على الارض ببعض ما يخرج منها من الزرع ويأتى الكلام  
 عليها في المزارعة والرابعة الثنبا فانه منهى عنها الآن تعلم وصورة ذلك بان يبيع شيئا ويستثنى  
 بعضه ولكنه ان كان ذلك البعض معلوما صحت نحو أن يبيع أشجارا أو أعنابا ويستثنى واحدة  
 معينة فان ذلك يصح اتفاقا لولا قال البعض فلا يصح لان الاستثناء مجهول وظاهر الحديث  
 انه اذا علم القدر المستثنى صح مطلقا وقيل لا يصح ان يستثنى ما يزيد على الثلث هذا والوجه في  
 النهى عن الثنبا هو الجهالة وما كان معلوما فقد انتفت العلة فخرج عن حكم النهى وقد نبه النص  
 على العلة بقوله الآن يعلم ﴿ وعن أنس رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم عن المحاقلة والمخاضرة ﴾ بالخاء والصاد معتمدين مفاعلة من الحضرة (والملاسة والمناينة)  
 بالذال المعجمة (والمزانية رواه البخاري) اشتمل الحديث على خمس صور من صور البيع منهى



عنها الاولى المحاطة وتقدم الكلام فيها والثانية المخاضرة وهو بيع الثمار والحبوب قبل أن  
يدوم صلاحها وقد اختلف العلماء فيما يصح بيعه من الثمار والزروع فقال طائفة اذا كان قد بلغ  
حدا ينتفع به ولو لم يكن قد أخذ الثمر ألوانه واشتد الحب صح البيع بشرط القطع وأما اذا شرط  
البقاء فلا يصح اتفاقا لانه يشغل الملك البائع أولاده صفقتان في صفقة وهو اعادة أو اجارة وبيع وأما  
اذا بلغ حد الصلاح فاشتد الحب وأخذ الثمر ألوانه فيصح وفاقا لأن يشترط المشتري ابقاءه  
فقبل لا يصح البيع وقيل يصح وقيل ان كانت المدعى معلومة صح وان كانت غير معلومة لم يصح  
فلو كان قد صلح بعض منه دون بعض فبيعه غير صحيح وللحنفية تفاصيل ليس عليها دليل والثالثة  
الملازمة بينهما ما أخرجه البخاري عن الزهري انه لمس الرجل الثوب بيده بالليل أو النهار  
وأخرج النسائي من حديث أبي هريرة هي أن يقول الرجل للرجل أبيعك ثوبي بشوبك ولا ينظر  
أحدهما إلى ثوب الآخر ولكنه يلمسه لمسا وأخرج أحمد عن عبد الرزاق عن معمر الملازمة  
أن يمس الثوب بيده ولا يشتره ولا يقلبه اذا لمسه وجب البيع ومسلم من حديث أبي هريرة هي أن  
يلس كل واحد منهما ثوب صاحبه من غير تأمل والرابعة المنابذة فسرهما ما أخرجه ابن ماجه من  
طريق سفيان عن الزهري المنابذة أن يقول ألقى إلى مامعك والقي الدين مامعي والنسائي من حديث  
أبي هريرة أن يقول أبيع مامعي وتبذ مامعك ويشترى كل واحد منهما من الآخر ولا يدرى كل  
واحد منهما كم مع الآخر وأحمد عن عبد الرزاق عن معمر المنابذة أن يقول اذا تبذت هذا الثوب  
فقد وجب البيع ومسلم من حديث أبي هريرة المنابذة أن يبيع كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر ثم  
يتطر كل واحد منهما إلى ثوب صاحبه وعلت من قوله فقد وجب البيع ان يبيع الملازمة والمنابذة  
جعل فيه نفس الممس والتبذيعا بغير صيغة وظاهر النهي التحريم وللتفاهة تفاصيل في هذا  
لاتليق بهذا المختصر \* (فائدة) \* استدلل بقوله لا يتطرق اليه أنه لا يصح بيع الغائب وللعلم فيه  
ثلاثة أقوال الاول لا يصح وهو قول الشافعي والثاني يصح وينتبه له الخيار اذا رآه وهو للحنفية  
والثالث ان وصفه والا فلا وهو قول مالك وأحمد وآخرين واستدل به علي بطلان بيع الاعمي  
وفيه أيضا ثلاثة أقوال الاول بطلانه وهو قول معظم الشافعية حتى من أجاز منهم بيع الغائب  
لكون الاعمي لا يراه بعد ذلك والثاني يصح ان وصفه والثالث يصح مطلقا وهو للحنفية  
\* (وعن طاوس عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
لا تلقوا الركان ولا يبيع حاضر لباد قلت لابن عباس ما قوله ولا يبيع حاضر لباد قال لا يكون له  
سمسار متفق عليه واللفظ للبخاري) اشغل الحديث على النهي عن صورتين من صور البيع  
الاولى النهي عن تلقى الركان أي الذين يجلبون إلى البلد أرزاق العباد للبيع سواء كانوا ركانا  
أو مشاة جماعة أو واحدا وانما خرج الحديث على الاغلب في أن الجالب يكون عددا وأما  
التلقي فيكون ابتداء من خارج السوق الذي تباع فيه السلعة وفي حديث ابن عمر كانت تلقى الركان  
فتشتري منهم الطعام فنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يبيعه حتى يبلغ به سوق الطعام  
وفي لفظ آخر بيان ان التلقي لا يكون في السوق قال ابن عمر كانوا يبتاعون الطعام في أعلى السوق  
فيبيعونه في مكانه فنهاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيعوه في مكانه حتى يتقلوه أخرجه  
البخاري فدل على ان القصد إلى أعلى السوق لا يكون تلقيا وان منتهى التلقي ما فوق السوق

وقالت الشافعية انه لا يكون التلقى الا خارج البلد وكانهم ينظرون الى المعنى المناسب للمنع وهو  
تقرير الجالب فانه اذا قدم الى البلد أمكنه معرفة السعر وطلب الحظ لنفسه فان لم يفعل ذلك فهو  
من قصيره واعتبرت المالكية وأحمد واسحق السوق مطلقا بظاهر الحديث والنهي ظاهر  
في التحريم حيث كان قاصدا التلقى عالما بالنهي عنه وعن أبي حنيفة والاوزاعي انه يجوز التلقى  
اذا لم يضر بالناس فان ضرره فان تلقاه فاشترى صح البيع عند الشافعية وثبت الخيار عند  
الشافعية للبائع لما أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ابن خزيمة من حديث أبي هريرة بلفظ  
لا تلتقوا الجلب فان تلقاه انسان فاشتره فصاحبه بالخيار اذا أتى السوق وظاهر الحديث أن العلة  
في النهي نفع البائع وازالة الضرر عنه وقيل نفع أهل السوق لحديث ابن عمر لا تلتقوا السلع حتى  
يهمطوا بها السوق واختلف العلماء هل البيع معه صحيح أو فاسد فعند من ذكرناه قريبا أنه صحيح  
لان النهي لم يرجع الى نفس العقد ولا الى وصف ملازم له فلا يقتضي النهي الفساد وذهب  
طائفة من العلماء الى انه فاسد لان التحريم يقتضي الفساد مطلقا وهو الاقرب وقد اشترط جماعة  
من العلماء التحريم التلقى شرائط فقليل يشترط في التحريم ان يكذب المتلقى في سعر البلد ويشترى  
منهم باقل من غن المثل وقيل ان يخبرهم بكثرة المونة عليهم في الدخول وقيل ان يخبرهم بكساد  
ما معهم ليغبنهم وهذه تقييدات لم يدل عليها دليل بل الحديث اطلق النهي والاصل فيه التحريم  
مطلقا الصورة الثانية ما افاده قوله لا يبيع حاضر لباد وقد فسره ابن عباس بقوله لا يكون له  
سمسارا بسنتين مهملتين وهو في الاصل القيم بالامر والحفاظ ثم استمر في متولى البيع والشراء  
لغيره بالاجرة كذا قيله البخاري وجعل حديث ابن عباس مقيدا لما اطلق من الاحاديث وأما بغير  
اجرة فجعله من باب النصيحة والمعاونة فأجازه وظاهر أقوال العلماء أن النهي شامل لما كان باجرة  
وما كان بغير اجرة وفسر بعضهم صورة بيع الحاضر للبادي بان يبي البادغريب بسلعة  
يريد بيعها بسعر الوقت في الحال فيأتيه الحاضر فيقول ضععه عندي لا يبيعه لك على التدرج  
باعلى من هذا السعر ثم من العلماء من خص هذا الحكم بالبادي وجعله قيد او منهم من أطلقه  
الحاضر اذا شاركه في عدم معرفة السعر وقال ذكر البادي في الحديث خرج مخرج الغالب فأما  
أهل القرى الذين يعرفون الاسعار فليسوا ببادي اطلاقا في ذلك ثم منهم من قيد ذلك بشرط العلم بالنهي  
وان يكون المتاع المجلوب مما تهم به الحاجة وان يعرض الحضرى ذلك على البدوى فلا عرضه  
البدوى على الحضرى لم يمنع وكل هذه القيود لا يدل عليها الحديث بل استنبطوها من تعليلهم  
لحديث بعلى متصيدة من الحكم ثم قد عرفت ان الاصل في النهي التحريم واليه هنا ذهب طائفة  
من العلماء وقال آخرون ان الحديث منسوخ وانه جائز مطلقا كتركه والحديث النصيحة ودعوى  
النسخ غير صحيحة لاقتقاره الى معرفة التاريخ ليعرف المتأخر وحديث النصيحة اذا استصح  
أحدكم أخاه فليمنحه له مشروط فيه أنه اذا استنصحه نصحه بالقول لأنه يتولى له البيع وهذا في  
حكم بيع الحاضر للبادي وكذلك الحكم في الشراء فلا يشترى حاضر لبادي وقد قال البخاري  
باب لا يشترى حاضر لبادي السمسرة وقال ابن حبيب المالكى الشراء للبادي كالبيع لقوله عليه  
السلام لا يبيع بعضكم على بيع بعض فان معناه الشراء وأخرج أبو عوانة في صحيحه عن ابن  
سيرين قال لقيت أنس بن مالك فقلت لا يبيع حاضر لبادي أم انهم يسمون ان يبيعوا أو يتباعوا اللهم قال نعم

وأخرجه أبو داود عن ابن سيرين عن أنس كان يقال لا يبيع حاضر لباد وهي كلمة جامعة لا يبيع له شيئا ولا يبتاع له شيئا فان قيل قد لوحظ في النهي عن تلقي الجالبة عدم غبن البادي ولوحظ في النهي عن بيع الحاضر للبادي الفرق باهل البلد واعتبر فيه غبن البادي وهو كالتناقص فالجواب ان الشارع يلاحظ مصلحة الناس ويقدم مصلحة الجماعة على الواحد لا الواحد على الواحد ولما كان البادي اذا باع لنفسه انتفع جميع اهل السوق واشترى وارخصا فانتفع به جميع سكان البلد فلا حظ الشارع نفع اهل البلد على نفع البادي ولما كان في التلقي انما ينتفع المتلقي خاصة وهو واحد لم يكن في اباحة التلقي مصلحة لاسيما وقد تنضاف الى ذلك علة ثانية وهي حقوق الضرر باهل السوق في انفراد المتلقي عنهم في الرخص وقطع الموارد عليهم وهم اكثر من المتلقي فنظر الشارع لهم عليه فلا تنافض بين المستثنين بل هما صحتان في الحكمة والمصلحة (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تلقوا الجلب) بفتح اللام مصدر بمعنى المجلوب (فمن تلقى فاشترى منه فاذا أتى سيده السوق فهو بالخيار رواه مسلم) تقدم الكلام عليه وأنه دليل على ثبوت الخيار للبائع وظاهره ولو شراء المتلقي بسعر السوق فان الخيار ثابت (وعنه) أي أبي هريرة (قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيع حاضر لباد ولا تناجشوا ولا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة) بكسر الخاء المجهدة وأما في الجمعة وغيره فافضهما (أخيه ولا تسأل المرأة طلاق أختها لكفأما في انائها) كفات الاناء كيبته وقلبه (متفق عليه وسلم لا يسوم المسلم على سوم المسلم) اشتمل الحديث على مسائل منهى عنها الاولى نهى عن بيع الحاضر للبادي وقد تقدم الثانية ما يفيد قوله ولا تناجشوا وهو معطوف في المعنى على قوله نهى لان معناه لا يبيع حاضر لباد ولا تناجشوا وتقدم الكلام عليه قريبا في حديث ابن عمر نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن التجش الثالثة قوله ولا يبيع الرجل على بيع أخيه يروي برفع المضارع على أن لاناية ويجزمه على أنها ناهية وثابت النية يقوى الاول وعلى الثاني فبأنه عومل المجزوم معاملة غير المجزوم فتركت الباء وفي رواية بحذفها فلا اشكال وصورة البيع على البيع أن يكون قد وقع البيع بالخيار فيأتي في مدة الخيار رجل فيقول للمشتري افسخ هذا البيع وأنا أبيعك مثله بارخص من ثمنه أو أحسن منه وكذا الشراء على الشراء هو أن يقول للبائع في مدة الخيار افسخ البيع وأنا اشتريه منك بأكثر من هذا الثمن وصورة السوم على السوم أن يكون قد اتفق مالك السلعة والراغب فيها على البيع ولم يعقد افيقول آخر للبائع أنا اشتريه منك بأكثر بعد أن كانا قد اتفقا على الثمن وقد أجمع العلماء على تحريم هذه الصور كلها وان فاعلها عاص وأما بيع المزايدة وهو البيع عن يزيد فليس من المنهى عنه وقد بوب البخاري باب بيع المزايدة وورد في ذلك صريحان ما أخرجه أحمد وأصحاب السنن واللفظ للترمذي وقال حسن عن أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم باع حلسا (١) وقدما وقال من يشتري هذا الحلس والقدح فقال رجل آخذهما بدرهم فقال من يزيد على درهم فأعطاه رجل درهمين فباعهما منه وقال ابن عبد البر انه لا يحرم البيع عن يزيد اتفاقا وقيل انه يكره واستدل لقائله بحديث عن سفيان بن وهب انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع المزايدة لكن من رواية ابن لهيعة وهو ضعيف الرابعة قوله

(١) الحلس بالكسر كساء على ظهر البعير تحت البرذعة ييسط في البيت تحت الثياب ويحركه ق

ولا يخطب على خطبة أخيه زاد في مسلم إلا أن يأذن له وفي رواية حتى يأذن والنهي يدل على  
تحریم ذلك وقد أجمع العلماء على تحریمها إذا كان قد صرح بالاجابة ولم يأذن ولم يترك فان تزوج  
والحال هذا عصى اتفاقا وصح عند الجمهور وقال داود يفسخ النكاح ونعم ما قال وهو رواية  
عن مالك وإنما اشترط التصريح بالاجابة وان كان النهي مطلقا لحديث فاطمة بنت قيس فانها  
قالت خطبني أبوجهم ومعاوية فلم ينكر خطبة بعضهم على بعض بل خطبها مع ذلك لأسامة  
والقول بأنه يحتمل أنه لم يعلم أحدهما بخطبة الآخر وأنه صلى الله عليه وآله وسلم أشار بإسامة لأنه  
خطب خلاف الظاهر وقوله أخيه أى في الدين ومفهومه أنه لو كان غير أخ كان يكون كافرا فلا  
يحرم وهو حيث تكون المرأة كناية وكان يستجيز نكاحها وبه قال الاوزاعي وقال غيره يحرم  
أيضا على خطبة الكافر والحديث خرج التقييد فيه مخرج الغالب فلا اعتبار لمفهومه الخامسة  
قوله ولا تسأل المرأة روى مرفوعا ومجوزا وما عليه فكسر اللام لالتقاء الساكن والمراد ان المرأة  
الاجنبية لا تسأل الرجل أن يطلق امرأته وينكحها ويصير ما هو لها من النفقة والعشرة لها  
وعبر عن ذلك بالالكفاء لما في الصحيفة من باب التمثيل كأن ما ذكرنا كان معدا للزوجة فهو  
في حكم ما قد جمعت في الصحيفة تنتفع به فإذا ذهب عنها فكأنما قد كفت الصحيفة وخرج ذلك عنها  
فعبّر عن ذلك المجموع المركب بالركب المذكور للشبه بينهما (وعن أبي أيوب الأنصاري رضى  
الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من فرق بين والدته ولدها فرق الله  
بينه وبين أحبته يوم القيامة رواه أحمد وصححه الترمذي والحاكم لكن في اسنادهم مقال) لأن  
فيه حسين بن عبد الله المعافري يختلف فيه (وله شاهد) كأنه يريد به حديث عبادة بن الصامت  
لا يفرق بين الام ولدها قيل الى متى قال حتى يبلغ الغلام ويحبض الحاربه أخرجه الدارقطني  
والحاكم وفي سننه عندهما عبد الله بن عمر والواقفي وهو ضعيف ولا يخفى ان هذا الحديث والذي  
بعده كان يحسن ضمهما الى حديث ابن عمر الذي تقدم في النهي عن بيع أمهات الاولاد ويؤخر  
هو الى هنا وهذا الحديث ظاهر في تحریم التفريق بين الوالدة ولدها وظاهره عام في الملك  
والجهات الا أنه لا يعلم انه ذهب أحد الى هذا العموم فهو محمول على التفريق في الملك وهو صريح  
في حديث علي الآتي وظاهره أيضا تحریم التفريق ولو بعد البلوغ الا أنه يقيد بحديث عبادة وفي  
الغث انه خصه في الكبير الاجاع كافي العتق وكان مستندا لاجماع حديث عبادة ثم الحديث  
نص في تحریم التفريق بين الوالدة ولدها وقيس عليه سائر الارحام المحارم بجماع الرحمة وكذلك  
ورد النص في الاخوة وهو ما أفاده قوله (وعن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال أمرني  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أبيع غلامين أخوين فبعتهما ففرقت بينهما فذكرت ذلك  
للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أدركهما فارتبعهما ولا تبعهما الا جميعا رواه أحمد ورواه  
ثقات وقد صححه ابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان والحاكم والطبراني وابن القطان) وحكى  
ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه أنه انما سمعه الحكم من ميمون بن أبي شبيب وهو يرويه عن علي  
رضي الله عنه وميمون لم يدرك عليا والحديث دليل على بطلان هذا البيع ودل على تحریم  
التفريق كما دل عليه الحديث الاول الا ان الاول دل على التفريق باى وجه من الوجوه وهذا  
الحديث نص في تحریمه بالبيع وألحقوا به تحریم التفريق بسائر الانساآت كالهبة والنذر

وهو ما كان باختيار المقرق وأما التفريق بالقسمة فليس باختياره فان سبب الملك قهرى وهو الميراث وحديث على رضى الله عنه قد دل على بطلان البيع ولكنه عارضه الحديث الاول حديث أبى أيوب فانه دل على صحة الاجراج عن الملك بالبيع ونحوه المستحق للعقوبة (١) اذ لو كان لا يصح الاجراج عن الملك لم يتحقق التفريق فلا عقوبة ولذا اختلف العلماء في ذلك فذهب ابو خنيفة الى انه يقع مع العصيان قالوا والامر بالاجراج للغلامين يحتمل انه يقع جديدا برضا المشتري (فائدة) في التفريق بين البهية وولدها وجهان لا يصح لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم عن تعذيب البهائم ويصح قياسا على الذبح وهو الاول (٢) وعن أنس رضى الله عنه قال غلا السعر (الغلام ممدود وهو ارتفاع السعر على معنائه) في المدينة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال الناس يا رسول الله غلا السعر فسر لنا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله هو السعر) يعنى يفعل ذلك هو وحده بارادته (القباض) أى المقتد (الباسط) الموسع مأخوذ من قوله تعالى والله يقبض ويبسط (الرزاق انى لا رجو ان ألقى الله وليس أحد منكم يطلبنى بمظلة في دم ولا مال رواه الخمسة الا النسائي وصححه ابن حبان) وأخرجه ابن ماجه والدارمي والبخاري وأبو يعلى من حديث أنس واسناده على شرط مسلم وصححه الترمذى والحديث دليل على ان التسعير مظلمة واذا كان مظلمة فهو محرم والى هذا ذهب أكثر العلماء وروى عن مالك انه يجوز التسعير ولو في القوتين والحديث دال على تحريم التسعير لكل متاع وان كان سياقه في خاص (٣) (وعن معمر بن عبد الله) هو بفتح الميم وسكون العين وفتح الميم ويقال له معمر بن أبى مغيرة أسلم قديما وهاجر الى الحبشة وتاخرت هجرته الى المدينة ثم هاجر اليها وسكن بها (عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحتكر الا خاطئ) بالهمز هو العاصي الاثم (رواه مسلم) وفي الباب أحاديث دالة على تحريم الاحتكار وفي النهاية على قوله صلى الله عليه وآله وسلم من احتكر طعاما قال أى اشتراه وجسه ليقبل فيغلو وظاهر حديث مسلم تحريم الاحتكار للطعام وغيره الا ان يدعى انه لا يقال احتكار الا في الطعام وقد ذهب أبو يوسف الى عمومته فقال كل ما اضر بالناس جسه فهو احتكار وان كان ذهباً أو ثياباً أو قسلاً لا احتكار الا في قوت الناس وقوت البهائم وهو قول الشافعية ولا يخفى أن الاحاديث الواردة في منع الاحتكار وردت مطلقة ومقيدة بالطعام وما كان من الاحاديث على هذا الاسلوب فانه عند الجمهور لا يقيد فيه المطلق بالمقيد لعدم التعارض بينهما بل يبقى المطلق على اطلاقه وهذا يقتضى أنه يعمل بالمطلق في منع الاحتكار مطلقا ولا يقيد بالقوتين الاعلى رأى أبى ثور وقد رده أئمة الاصول وكان الجمهور خصوه بالقوتين نظرا الى الحكمة المناسبة للتحريم وهي دفع الضرر عن عامة الناس والاغلب في دفع الضرر عن العامة انما يكون في القوتين فقيدوا الاطلاق بالحكمة المناسبة أو أنهم قيدوه بحديث الصحابي الراوى فقد أخرج مسلم عن سعيد بن المسيب انه كان يحتكر فقيلا له فأنكر تحتكر فقال لأن معمر راوى الحديث كان يحتكر قال ابن عبد البر كانا تحتكران الزيت وهذا ظاهر ان سعيدا قيد الاطلاق بعمل الراوى وأما معمر فلا يعلم قيده ولعله بالحكمة المناسبة التي قيد بها الجمهور (٤) (وعن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تصروا) بضم المشدة القوقية وفتح الصاد المهملة من صرى بصرى على الاصح (الابل والغنم فمن ابتاعها

(١) أى بقوله فرق الله بينه وبين أحبته اه منه



بعد فهو بخير النظرين) الرأيين (بعد ان يحلبها ان شاء أمسكها وان شاء ردها وصاعا) عطف على ضمير المفعول في ردها على تقدير ويعطى (من غير متفق عليه ولمسلم) أى عن أبي هريرة (فهو بالخيار ثلاثة أيام وفي رواية له علقها البخاري ووردها صاعا من طعام لاسمراء قال البخاري والتمراً أكثر) أصل التصريفة حبس الماء يقال صريت الماء اذا حبسته وقال الشافعي هو ربط أخلاف الناقة أو الشاة وترك حلبها حتى يجتمع لبنها فيكثر فيظن المشتري ان ذلك عادت لها ولم يذكر في الحديث البقرة والحكم واحد والحديث نهى عن بيع التصريفة للحيوان اذا أراد بيعه لانه قد وردت قصيده في رواية النسائي بلقط ولا تصروا الابل والغنم للبيع وفي رواية له اذا باع أحدكم الشاة أو الناقة (١) فلا يحلبها وهذا هو الراجح عند الجمهور ويدل عليه التعليل بالتدليس والغرر كذا قيل الا ترى لم أر التعليل به مما منصوصا وأما التصريفة لا لبيع بل ليجتمع الحليب لنفع المالك فهو وان كان فيه ايذاء للحيوان الا انه ليس فيه اضرار فيجوز وظاهر الحديث انه لا يثبت الخيار الا بعد الحلب ولو ظهرت التصريفة بغير حلب فالخيار ثابت وثبوت الخيار قاض بصحة بيع المصراة وفي الحديث دليل على ان الرد بالتصريفة قوري لان الفاء في قوله فهو بخير النظرين تدل على التعقيب من غير تراخ واليه ذهب بعض من الشافعية وذهب الاكثر الى انه على التراخي لقوله فله الخيار ثلاثة ايام وأجيب من طرف القائل بالقور ان ذلك محمول على ما اذا لم يعلم انها مصراة الا في الثالث لان الغالب انها لا تعلم في أقل من ذلك لحوازا نقصان باختلاف العلف ونحوه ولان في رواية أحمد والطحاوي فهو باحد النظرين بالخيار الى ان يجوزها أو يردّها وأما ابتداء الثلاث ففيه خلاف قيل من بعدتين التصريفة وقيل من عند العقد وقيل من التفرق ودل الحديث انه يردّ عوض اللبن صاعا من تمر وأما الزاوية التي علقها البخاري يذ كر صاعا من طعام فقد رجع البخاري رواية التمر لكونه أكثر (٢) واذا ثبت انه يرد المشتري صاعا من تمر ففي المسئلة مذاهب الأول للجمهور ومن الصحابة والتابعين باثبات الرد للمصراة ووردها صاعا من تمر سواء كان اللبن كثيرا أو قليلا والتمرقون اهل البلد أولا والثاني للحنفية خالفوا في أصل المسئلة وقالوا لا يرد البسيع بعيب التصريفة فلا يجب رد الصاع من التمر واعتذروا عن الحديث باعتذار كثيرة بالقدح في الصحابي الراوي للحديث وبانه حديث مضطرب وبانه منسوخ وبانه معارض بقوله تعالى وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتهم به وكلها أعذار مردودة وقالوا الحديث خالف قياس الاصول من جهات الاولى من حيث ان اللبن التالف ان كان موجودا عند العقد فقد نقص جرح من المبيع فيمتنع الرد وان كان حادنا عند المشتري فهو غير مضمون وأجيب أولا ان الحديث أصل مستقل برأيه ولا يقال انه خالف قياس الاصول وثانيا بان النقص انما يمنع الرد اذا لم يكن لاستعلام العيب وهو هنا لاستعلام العيب فلا يمنع والثانية من حيث انه جعل الخيار فيه ثلاثا مع ان خيار العيب وخيار المجلس وخيار الرؤية لا يقدر شيء منها بالثلاث وأجيب بان المصراة اشترت بالمدة المذكورة لانه لا يتبين حكم التصريفة في الغلب الا بها بخلاف غيرها والثالثة انه يلزم ضمان الاعيان مع بقائها حيث كان اللبن موجودا وأجيب عنه بأنه غير موجود متميز لانه مختلط باللبن الحادث فقد تعذر رده بعينه بسبب الاختلاط فيكون مثل ضمان العبد الا بقاء المغصوب والرابعة من حيث انه يلزم اثبات الرد بغير عيب لانه لو كان نقصان اللبن

(١) اللقمة واللحوق الناقة  
الحلوب أو التي تجبت لقوح  
الى شهرين أو ثلاثة ثم هي  
لبون اه قاموس

(٢) يريد انه أكثر في الزاوية  
اه

عيا ثبت به الرد من دون تصريه ولا اشتراط لانه لم بشرط الرد وأجيب بأنه في حكم خيار الشرط من حيث المعنى فإن المشتري لما رأى ضررها لم يوافق كائن البائع شرطه أن ذلك عادة لها وقد ثبت لهذا انظاره مثل ما تقدم في تلقى الجلاوية وإذا تقرر عندك ضعف القول الآخر علمت أن الحق هو الأول وعرفت أن الحديث أصل في النهي عن الغش وفي ثبوت الخيار لمن دلس عليه وفي أن التدليس لا يفسد أصل العقد وفي تحريم التصريه للبيع وثبوت الخيار بها وقد أخرج أحمد وابن ماجه من حديث ابن مسعود مر فوعا بيع المحفلات خلاية ولا تحل الخلاية لمسلم وفي أسناده ضعف ورواه ابن أبي شيبة موقوفا بسند صحيح والمحفلات جمع محفلة بالخاء المهملة والفاء التي يجمع لهن في ضرورهما والخلاية بكسر الخاء المعجمة وتحفيف اللام بعدها موحدة الخداع ﴿وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال من اشترى شاة محفلة فردها فليرد معها صاعا روم البخاري وزاد الاسماعيلي من تمر﴾ لم يرفعه المصنف بل وقفه على ابن مسعود لأن البخاري لم يرفعه وقد تقدم الكلام على معناه مستوفي ﴿وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مر على صبرة الصبرة بضم الصاد المهملة وسكون الموحدة الكومة المجموعة من الطعام طعام فادخل يده فيها فالت أصابعه بالأفقال ما هذا يا صاحب الطعام قال أصابته السماء يا رسول الله قال أفلا جعلته فوق الطعام كي يراه الناس من غش فليس مني روم مسلم﴾ قال النووي كذا في الأصول مني بياء المتكلم وهو صحيح ومعناه ليس من اهتدي بهدي واقتدي بعلي وعلي وحسن طريقتي وكان سفيان بن عيينة يكره تفسيره مثل هذه ويقول نمسك عن تأويله ليكون أوقع في النفوس وأبلغ في الزجر والحديث دليل على تحريم الغش وهو مجمع على تحريمه شرعا مذموم فاعله عقلا ﴿وعن عبد الله بن بريدة﴾ هو أبو سهل عبد الله بن بريدة ابن الجصيب الأسلمي قاضي مرو تابعي ثقة سمع إياه وغيره ﴿عن أبيه رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جيس العنب أيام القطاف الأيام التي يقطف فيها﴾ حتى يبيعه من يتخذ خرا فقد تقحم بالقاف ثم الخاء المهملة مشددة أي رمي بنفسه من غير بصيرة وثبت (النار على بصيرة) أي على علم بالسبب الموجب لدخوله (رواه الطبراني في الأوسط بإسناد حسن) وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان من حديث بريدة بن يزيد حتى يبيعه من يهودي أو نصراني أو من يعلم أنه يتخذ خرا فقد تقحم في النار على بصيرة والحديث دليل على تحريم بيع العنب من يتخذ خرا بوعيد البائع بالنار وهو مع القصد محرم إجماعا وأما مع عدم القصد فقبيل يجوز البيع مع الكراهة ويؤول بان ذلك مع الشك في جعله خرا أو أما إذا علمه فهو محرم ويقاس على ذلك ما كان يشعان به في معصية وأما ما لا يفعل إلا المعصية كالزنا والظناير ونحوها فلا يجوز بيعها ولا شراؤها إجماعا وكذلك بيع السلاح والكراع من الكفار والبغاة إذا كانوا يستعينون بها على حرب المسلمين فإنه لا يجوز إلا أن يباع بأفضل منه جاز ﴿وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخراج بالضممان رواء الخمسة وضعفه البخاري﴾ لأن فيه مسلم بن خالد الزنجي ذاهب الحديث (وأبو داود وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان والحاكم وابن القطان) الحديث أخرجه الشافعي وأصحاب السنن بطوله وهو أن رجلا اشترى غلاما في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان عنده ماشاء الله

مطلب في تفسير ليس مني

ثم رده من عيب وجده ففرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رده بالعيب فقال المقضي عليه  
 قد استعمله فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخراج بالضممان والخراج هو الغلة والكراء  
 ومعناه ان المبيع اذا كان له دخل وغلة فان مالك الرقبة الذي هو ضمان له ايجلك خراجها  
 لضمان اصلها فاذا ابتاع رجل أرضا فاستعملها أو ماشية فتجها أو دابة فركبها أو عبدا فاستخدمه  
 ثم وجد به عيبا فانه ان برد الرقبة ولا شيء عليه فيما انتفع به لانها لو تلفت بين مدة الفسخ والعقد  
 لكنت في ضمان المشتري فوجب ان يكون الخراج له وقد اختلف العلماء في المسئلة على  
 أقوال الاول للشافعي ان الخراج بالضممان على ما قررناه في معنى الحديث وما حدث من القوائد  
 الاصلية والفرعية فهو للمشتري ويرد المبيع مالم يكن ناقصا عما أخذ النافي للضمان ان  
 المشتري يستحق القوائد الفرعية كالكراء وأما القوائد الاصلية كالقوائد التي كانت باقية ردها مع  
 الاصل وان كانت نالقة امتنع الرد واستحق الارش الثالث لما لا يفرق بين القوائد الاصلية  
 كالصوف والشعر فيستحقه المشتري والولد يرد مع أمه وهذا مالم تكن متصلة بالمبيع وقت الرد  
 فان كانت متصلة وجب رد لها اجماعا هذا ما قاله المدكورون والحديث ظاهر فيما ذهب اليه  
 الشافعي وأما اذا وطئ المشتري الامة ثم وجد فيها عيبا فقد اختلف العلماء في ذلك فقال أهل  
 الرأي والنوري واستحق يتنوع الرد لان الوطء جنابة لانه لا يحل وطء الامة لاصل المشتري ولا  
 لقصله فقد عيبها بذلك قالوا وكذا مقدمات الوطء يتنوع الرد بعد هذا ذلك (١) قالوا ولكنه يرجع على  
 البائع بارش العيب وقيل يرد ما ويرد معها مهر مثلها ومنهم من فرق بين الثيب والبكر وقد  
 استوفى الخطابي ذلك ونقله الشارح والكل أقوال عارية عن الاستدلال ودعوى ان الوطء  
 جنابة دعوى غير صحيحة والتعليل بانه حر مباح على أصوله وفصوله فكانت جنابة عليل فانه لم  
 ينحصر المشتري لها فيه ما (٢) وعن عروة البارقي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 أعطاه ديناراً يشتري به أضحية أو شاة فاشترى به شاتين فباع أحدهما بدينار فأما بشاة ودينار  
 فدعاه بالبركة في بيعه فكان لو اشترى ترابا لم يبع فيه رواه الخمسة الا النسائي وقد أخرجه  
 البخاري في ضمن حديث ولم يسق لفظه وأورد الترمذي شاهد الهمن حديث حكيم بن حزام  
 الحديث في اسناده سعيد بن زيد أخو حماد مختلف فيه قال المنذري والنوري اسناده حسن  
 صحيح وفيه كلام كثير وقال المصنف الصواب انه في اسناده مبهم وفي الحديث دلالة على ان  
 عروة شري مالم يوركل بشرائه وباع كذلك لانه أعطاه ديناراً لثراء أضحية فلو وقف على الامر  
 لشري ببعض الدينار لاضحية ورد البعض وهذا الذي فعله هو الذي تسميه الفقهاء العقد  
 الموقوف الذي يتقديا لاجازة وقد وقعت هنا وللعلماء فيه خمسة أقوال الاول انه يصح العقد  
 الموقوف وذهب الى هذا جماعة من السلف عملا بالحديث والثاني انه لا يصح واليه ذهب  
 الشافعي وقال ان الاجازة لا تصححه محتمجا بحديث لا تباع ما ليس عندك أخرجه أبو داود  
 والترمذي والنسائي وهو شامل للمعدوم ومالك الغير وتردد الشافعي في صحة حديث عروة وعلق  
 القول به على صحته والثالث التفصيل لابي حنيفة فقال يجوز البيع لا الشراء وكأنه فرق  
 بينهم ما بان البيع اخراج عن ملك المالك وللمالك حق في استبقائه ماله فاذا جاز فقد أسقط حقه  
 بخلاف الشراء فانه اثبات لملك فلا بد من تولى المالك لذلك والرابع لما لا وهو عكس ما قاله

(١) أي لتعريضها على  
 أصوله وفصوله والحق انها  
 لا تحرمها المقدمات على من  
 ذكر اه على حسن خان

أبو حنيفة وكذا أراد الجمع بين الحديثين حديث لا تبع ما ليس عندك وحديث عروة فيعمل به  
 ما لم يعارض والخامس أنه يصح إذا وكل بشرأشي فشرى بعضه وهو البصاص وإذا صح حديث  
 عروة فالعمل به هو الراجح وفيه دليل على صحة بيع الاضحية وإن تعبدت بالشراء لا بدال المثل  
 ولا تطيب زيادة الثمن وإذا أمر بالتصدق بها وفي دعائه صلى الله عليه وآله وسلم بالبركة دليل على  
 شكر الصنيع لمن فعل المعروف ومكافأته مستحبة ولو بالنساء ﴿(وعن أبي سعيد الخدري رضي  
 الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن شراء ما في بطون الانعام حتى تضع وعن بيع  
 ما في ضرعها وعن شراء العبد وهو آبق وعن شراء المغنم حتى تقسم وعن شراء الصدقات حتى  
 تقبض وعن ضربة الغائص رواه ابن ماجه والبخاري والدارقطني بإسناد ضعيف)﴾ لأنه من  
 حديث شهر بن حوشب وشهر ثكلهم فيه جماعة كالنضر بن شمير والنسائي وابن عدى وغيرهم  
 وقال البخاري شهر حسن الحديث وقوى أمره وروى عن أحمد أنه قال ما أحسن حديثه  
 والحديث اشتمل على ست صور منهي عنها الأولى ما في بطون الحيوان وهو مجمع على تحريمه  
 والثانية اللبن في الضروع وهو مجمع عليه أيضا وقد تقدم والثالثة العبد الآبق وذلك لأنه عذر  
 تسليمه والرابعة شراء المغنم قبل القسمة وذلك لعدم الملك والخامسة شراء الصدقات قبل  
 القبض فإنه لا يستقر ملك المتصدق عليه إلا بعد القبض إلا أنه استثنى الفقهاء من ذلك بيع  
 المصدق للصدقة قبل القبض بعد التخلية فإنه يصح لأنهم جعلوا التخلية كالقبض في حقه السادسة  
 ضربة الغائص وهو أن يقول أغوص في البحر غوصة بكذا والعلة في ذلك هو الغرر ﴿(وعن  
 ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تشربوا السمك في الماء فإنه  
 غرر رواه أحمد وأشار إلى أن الصواب وقفه)﴾ وهو دليل على حرمة بيع السمك في الماء وقد عله  
 بأنه غرر وذلك لأنه يخفى في الماء حقيقة ويرى الصغير كبيراً وعكسه وظاهره النهي عن ذلك مطلقاً  
 وفصل الفقهاء في ذلك فقالوا إن كان في ماء كثير لا يمكن أخذه لا يتصيد ويجوز عدم أخذه  
 فالبيع غير صحيح وإن كان في ماء لا يفوت فيه ويؤخذ بتصيد فالبيع صحيح ويثبت فيه الخيار بعد  
 التسليم وإن كان لا يحتاج إلى تصيد فالبيع صحيح ويثبت فيه خيار الرؤية وهذا التفصيل يؤخذ  
 من الأدلة والتعليل المقتضى للحاق بمخصص عموم النهي ﴿(وعن ابن عباس رضي الله عنه قال  
 نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تباع ثمرة حتى تطعم)﴾ بضم المثناة الفوقية وكسر العين  
 المهمة يدو صلاحها (وليساع صوف على ظهره ولا لبن في ضرع رواه الطبراني في الأوسط  
 والدارقطني وأخرجه أبو داود في المراسيل لعكرمة) وهو الراجح (وأخرجه أيضاً موقوفاً  
 على ابن عباس بإسناد قوي) ورجحه البيهقي اشتمل الحديث على ثلاث مسائل الأولى النهي  
 عن بيع الثمرة حتى يدو صلاحها ويطيب أكلها ويأتي الكلام في ذلك والثانية النهي عن بيع  
 الصوف على الظهر وفيه قولان للعلماء الأول أنه لا يصح عملاً بالحديث ولأنه يتبع الاختلاف في  
 موضع القطع من الحيوان فيقع الأضرار به وهذا قول الشافعي وأبي حنيفة والقول الثاني أنه  
 يصح البيع لأنه مشاهد يمكن تسليمه فيصح كما يصح من المذبح وهذا قول مالك وابن وافته قالوا  
 والحديث موقوف على ابن عباس والقول الأول أظهر والحديث قد تعاضفه المرسل  
 والموقوف وقد صح النهي عن الغرر والغرر حاصل والثالثة النهي عن بيع اللبن في الضرع

لما فيه من الغرر وذهب سعيد بن جبيرة إلى جوازها قال لأنه صلى الله عليه وآله وسلم سمى الضرع خزائنه في قوله فمن يحب شاة أخيه بغير إذنه يعمد أحدكم إلى خزائنه أخيه فيأخذ ما فيها وأجيب بأن تسميته خزائنه مجاز ولئن سلم فيبيع ما في الخزائنه يبيع غرر ولا يدري بكميته ولا كيفيته (وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع المضامين) المراد بها ما في بطون الأبل (والملاقيع) وهو ما في ظهور الجمل (رواه البزار وفي إسناده ضعف) لأن في روايته صالح بن أبي الأخضر عن الزهري وهو ضعيف ورواه مالك عن الزهري عن سعيد بن مسروق قال الدارقطني في العلل تابعه معمر بن وهب عن ابن عمر بن قيس عن الزهري وقول مالك هو الصحيح وفي الباب عن ابن عمر أخرجه عبد الرزاق بإسناد قوي والحديث دليل على عدم صحة بيع المضامين والملاقيع وقد تقدم وهو أجماع (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أقال مسلماً بيعته أقال الله عثرته رواه أبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم) وهو عنده بلفظ من أقال مسلماً أقال الله عثرته يوم القيامة قال أبو الفتح القشيري هو على شرطهما وفي الباب ما يشهد من الأحاديث الدالة على فضيلة الأقالة وحقيقتها أثر عارف العقد الواقع بين المتعاقدين وهي مشروعة أجماعاً ولا بد من لفظ يدل على ما هو أو أقلت أو ما يفيد معناه عرفاً وللأقالة شرطان ذكر في كتب القروع لا دليل عليها وانما دل الحديث على أنها تكون من المتابعين لقوله بيعته وأما كون المقال مسلماً فليس بشرط وانما ذكره لكونه حكماً أغلبياً والافتقار إلى الأقالة ثابت في أقالة غير المسلم وقد ورد بلفظ من أقال نادماً أخرجه البزار

### \* (باب الخيار) \*

بكسر الخاء المعجمة اسم من الاختيار والتخير وهو طلب خير الأمرين من أمضاء البيع أو فسخه وهو أنواع ذكر المصنف في هذا الباب خيار المجلس وخيار الشرط (عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا تباع الرجلان) أي أوقع العقد بينهما لا تساويا من دون عقد (فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا) وفي لفظ يفرقا والمراد بالابدان (وكانا جميعاً أو يتخير من الخيار) (أحدهما الآخر) فإن خيراً أحدهما الآخر أي إذا اشتراط أحدهما الخيار مدة معلومة فإن الخيار لا ينقض بالتفرق بل يبقى حتى تمضي مدة الخيار التي شرطها وقيل المراد إذا اختار أمضاء البيع قبل التفرق لأنه البيع حينئذ وبطل اعتبار التفرق ويدل لهذا قوله (فإن خيراً أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع) أي نفذتم (وان تفرقا) بالابدان (بعدان تباعا) أي عقد العقد البيع (ولم يترك واحد منهما البيع فقد وجب البيع متفق عليه واللفظ لمسلم) الحديث دليل على ثبوت خيار المجلس للمتبايعين وأنه يمتد إلى أن يحصل التفرق بالابدان وقد اختلف العلماء في ثبوته على قولين الأول ثبوته وهو لجماعة من الصحابة منهم على عليه السلام وابن عباس وابن عمر وغيرهم واليه ذهب أكثر التابعين (١) والشافعي وأحمد واسحق قالوا والتفرق الذي يطل به الخيار ما يسمى عادة تفرقا في المنزل الصغير بخروج أحدهما وفي الكبير بالتحول من مجلسه إلى الآخر بخطوتين أو ثلاث ودل على أن هذا تفرق

(١) الشعبي والحسن وعطاء والزهري ومن الأئمة الصادق وزين العابدين رضي الله عنهم أجمعين هـ

فعل ابن عمر المعروف (١) فان قاما جميعا وذهبا معا فالتخيار باق وهذا المذهب دليله هذا الحديث المتفق عليه والتول الثاني للحقيقة ومالك (٢) انه لا يثبت خيار المجلس بل متى تفرق انتبايعان بالقول فلا خيارا لا ماضيا مستدلين بقوله تعالى تجارة عن تراض وبقوله وأشهدوا اذا تباعتم قالوا الاشهادان وقع بعد التفرق لم يطابق الامر وان وقع قبله لم يصادف محله وحديث اذا اختلف البيعان فالقول قول البائع ولم يفصل (٣) وأجيب بأن الآية مطلقة قيدت بالحديث وكغير الشرط وكذلك الحديث وآية الاشهاد ايرادها عند العقد ولا ينافيه ثبوت خيار المجلس كما لا ينافيه سائر الخيارات قالوا والحديث عنسوخ بجديد المسلمون على شروطهم والخيار بعد لزوم العقد يفسد الشرط ورد بان الاصل عدم النسخ ولا يثبت بالا حتم قالوا لانه من رواية مالك ولم يعمل به (٤) وأجيب بأن مخالفة الراوي لا توجب عدم العمل بروايته لان عمله مبنى على اجتهاده وقد يظهر له ما هو أرجح عنده مما رواه وان لم يكن أرجح في نفس الامر قالوا وحديث الباب يحمل على المتساومين فان استعمل البائع في المساوم شائع وأجيب عنه بأنه اطلاق مجازي والاصل الحقيقة وعورض بأنه يلزم أيضا حمله على المجازي على القول الاول فانه على تقدير القول بان المراد التفرق بالابدان هو بعد تمام الصيغة وقدم مضى فهو مجازي في الماضي (٥) وردت هذه المعارضة بأن لا نسلم انه مجازي في الماضي بل هو حقيقة فيه كاذب اليه الجمهور بخلاف المستقبل فجازا اتفاقا قالوا التفرق بالقول والمراد بالتفرق فيها هو ما بين قول البائع بعد ذلك بقول المشتري اشتريت قالوا فالمشتري بالخيار في قوله اشتريت أو تركه والبائع بالخيار الى ان يوجب المشتري ولا يتحقق ركاكة هذا القول أو بطلانه فانه الغاء للعديد عن الفائدة اذ من المعلوم يقينا ان كلام البائع والمشتري في هذه الصورة على الخيار اذ لا عقدين بينهما فالأخبار فيها لاغ عن الافادة ورد لفظ الحديث كما لا يخفى فالحق هو القول الاول وأما معارضة حديث الباب بالحديث الاقوى وهو قوله ﷺ (وعن عرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البائع والمبتاع بالخيار حتى يتفرقا الا أن تكون صفقة خيار ولا يحل له ان يفارقه خشية ان يستقبله رواء الخمسة الا ان ما جده ورواه الدارقطني وابن خزيمة وابن الجارود وفي رواية حتى يتفرقا عن مكاتهما) وبحديث أبي داود عن ابن عمر (٦) بلفظ البيعان بالخيار ما لم يتفرقا الا ان تكون صفقة خيار ولا يحل له ان يفارق صاحبه خشية ان يستقبله قالوا فقول ان يستقبله دال على نفوذ البيع (٧) فقد أجيب عنه بأن الحديث دليل خيار المجلس أيضا لقوله بالخيار ما لم يتفرقا وأما قوله ان يستقبله فالمراد به القسح لانه لو أريد الاستقالة حقيقة لم يكن للمفارقة معنى فنعين حلهما على القسح وعلى ذلك حله الترمذي وغيره من العلماء فقالوا معناه لا يحل له ان يفارقه بعد البيع خشية ان يتخارفسخ البيع فالمراد بالاستقالة فسخ النادم وسجلوا في الحل على الكراهة لانه لا يليق بالمروءة وحسن معاشرته المسلم لأن اختيار الفسخ حرام وأما ما روى عن ابن عمر انه كان اذا باع رجلا فأراد ان يتم بيعته قام عشي هنية فرجع اليه فانه محمول على ان ابن عمر لم يبلغه النهي وقال ابن حزم حمل حديث ابن عمر وهذا على التفرق بالقول تذهب معه فائدة الحديث لانه يلزم معه حمل التفرق سواء خشي ان يستقبله أولا لان الاقالة تصح قبل التفرق وبعده قال ابن عبد البر قدأكثر المالكية والحنفية من الكلام بحد

(١) وهو انه كان اذا اشترى شيئا يعجبه فارق المجلس اه منه

(٢) قال ابن حزم لانه لم لهم سلفا الا ابراهيم أي النخعي وحده اه

(٣) يعني هل قبل التفرق أو بعده اه

(٤) والراوى اذا عمل بخلاف ما روى دل على وهن المروى عنده اه

(٥) لان اسم الفاعل في الحال حقيقة وفيما عداه مجاز اه

(٦) وحديث عسرو بن شعيب هو عن ابن عمر أيضا وانما اختلف اللفظ اه منه

(٧) لان الاستقالة لا تكون الا بعد تمام البيع اه على حسن خان

(١) هذا هو الصحيح في اسمه  
واسم أبيه كما ذكره  
الخطيب البغدادي والبيهقي  
والنوراني في شرح مسلم  
اه على حسن خان

الحديث بما يطول ذكره وأكثره لا يحصل منه شيء وإذا ثبت لفظ مكانه مما يتيقن للتأويل مجال  
وبطل بطلانا ظاهرا جله على تفرق الأقوال (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال ذكر رجل) هو  
جبان بن منقذ (١) بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة (لنبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه يجده  
في البيوع فقال إذا بايعت فقل لا خلاية) بكسر الحاء المعجمة وتخفيف اللام فوحدة أي  
لا خديعة (متفق عليه) زاد ابن اسحق في رواية يونس بن بكير وعبد الأعلى عنه ثم أتت بالخيار  
في كل سلعة استعنت ثلاث ليال فان رضيت فأمسك وان سخطت فاردد فبق ذلك الرجل  
حتى أدرك زمان عثمان وهو ابن مائة وثلاثين سنة فكثر الناس في زمان عثمان فكان إذا اشترى  
شيئا فقبل له أنك غبت فيه رجع فيشمله رجل من الصحابة بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد  
جعلها بخيار ثلاثا فترد له دراهمه والحديث دليل على خيار الغبن في البيع والشراء إذا حصل  
الغبن واختلف فيه العلماء على قولين الأول ثبوت الخيار بالغبن وهو قول أحمد ومالك ولكن إذا  
كان الغبن فاحشا لمن لا يعرف عن السلعة وقيد بعض المالكية بأن يبلغ الغبن ثلث القيمة  
ولعلمهم أخذوا التقييد مما علم أنه لا يكاد يسلم أحد من مطلق الغبن في غالب الأحوال ولأن  
القليل يتأخر به في العادة وأنه من رضي بالغبن بعد معرفته فإن ذلك لا يسمى غبنا وإنما يكون من  
باب التساهل بالبيع الذي أثبت صلى الله عليه وآله وسلم على فاعله وأخبر أن الله يحب الرجل سهل  
البيع سهل الشراء وذهب الجماهير من العلماء إلى عدم ثبوت الخيار بالغبن لعدم أدلة البيع  
وقعوده من غير تفرقة بين الغبن أو لا قالوا وحديث الباب إنما كان الخيار فيه لضعف عقل ذلك  
الرجل إلا أنه ضعف لم يخرج به عن حد التمييز فتصرفه كتصرف الصبي المأذون له ويثبت له الخيار  
مع الغبن قلت ويدل لضعف عقله ما أخرجه أحمد وأصحاب السنن من حديث أنس بلفظ أن  
رجلا كان يبيع وكان في عقله أي ادراكه ضعف ولأنه لقنه صلى الله عليه وآله وسلم بقوله  
لا خلاية اشتراط عدم الخداع فكان شراؤه وبيعه مشروطا بعدم الخداع ليكون من باب خيار  
الشرط قال ابن العربي إن الخديعة في هذه القصة تقتضي أن تكون في العيب أو في الملك أو في  
الثنى أو في العين فلا يحتاج في الغبن بخصوصه وهي قصة خاصة لا عموم فيها قلت في رواية ابن  
اسحق أنه شكك إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما يلقي من الغبن وهي ترد ما قاله ابن العربي وقال  
بعضهم أنه إذا قال الرجل البائع أو المشتري لا خلاية ثبت الخيار وإن لم يكن فيه غبن ورد بأنه مقيد  
بما في الرواية أنه كان يغبن

#### \*(باب الربا)\*

بكسر الراء مقصور من ربا يربو ويقال الرما بالميم والمدججناه والريسة بضم الراء والتخفيف وهو  
الزيادة ومنه قوله تعالى اهتز وربت ويطلق الربا على كل بيع محرم وقد أجمعت الأمة على  
تحريم الربا في الجملة وإن اختلفوا في التفاصيل والاحاديث في النهي عنه وذهب فاعله ومن أعانته  
كثيرا جدا ووردت باعتته ومنها ما روى (عن جابر رضي الله عنه قال لعن رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه وقال هم سواء) رواه مسلم والبخاري  
فيهم من حدثت أبي بحقيقة) أي دعا على المذكورين بالابعاد عن الرجة وهو دليل على أن



من ذكر وتحريم ما تعاطوه وخص الاكل لانه الاغلب في الاتقاع وغيره مثله والمراد من موكله الذي أعطى الرب بالانه ما تحصل الرب بالالمنه فكان داخل في الاثم واثم الكاتب والشاهد من لا عانتهم على المخطور وذلك اذا قصد او عرف بالرب او ورد في رواية لعن الشاهد بالافراد على ارادة الجنس ان قلت حديث اللهم ما لعنت من لعنة فاجعلها رجاة أو نحوه (١) وفي افظ وما لعنت فعلى من لعنت يدل على انه لا يدل اللعن منه صلى الله عليه وآله وسلم على التحريم وانه لم يرد به حقيقة الدعاء على من أوقع عليه اللعن قلت ذلك فيما اذا كان من أوقع عليه اللعن غير فاعل المحرم معلوم أو كان اللعن في حال غضب منه صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ (٢) وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الربا ثلاثة وسبعون بابا يسرها مثل أن ينكح الرجل أمه وإن أربى الربا عرض الرجل المسلم رواه ابن ماجه مختصرا والحاكم يقيمه (وصححه) وفي معناه أحاديث وقد فسر الربا في عرض المسلم بقوله السبستان بالسنة (٢) وفيه دليل على انه يطلق الربا على الفعل المحرم وان لم يكن من أبواب الربا المعروفة وتشبيهه بأسر الربا بآيات الرجل أمه لما فيه من استقبح ذلك عند العقل ﴿ (٣) وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تتبعوا الذهب بالذهب الا مثلا بمثل ولا تشقوا (تشفوا) بضم المثناة الفوقية فشين مجعته مكسورة فقام مشددة أى لا تقضوا (بعضها على بعض ولا تتبعوا الورق بالورق الا مثلا بمثل ولا تشقوا بعضها على بعض ولا تتبعوا ما غابا بنانجر) بالجيم والراى أى حاضر (متفق عليه) الحديث دليل على تحريم بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة متفاضلا سواء كان حاضرا أو غابا الا مثلا بمثل فإنه استثنى من أعم الاحوال كأنه قال لا تتبعوا ذلك في حال من الاحوال الاحال كونه مثلا بمثل أى متساوين قدرا وزاد تأكيدها بقوله ولا تشقوا أى لا تفاضلا وهو من الشف بكسر الشين وهى الزيادة (٣) هنا وإلى ما أفاده الحديث ذهبت الجلة من العلماء العناية والتابعين والعثرة والفقهاء فقالوا يحرم التفاضل فيما ذكرنا غابا كان أو حاضرا وذهب ابن عباس وجماعة من العناية الى انه لا يحرم الربا الا في النسبة مستدلين بالحديث الصحيح لاربا الا في النسبة وأجاب الجمهور بأن معناه لاربا أشد الا في النسبة فالمراد نفي الكمال لا نفي الأصل ولانه مفهوم وحديث أبي سعيد منطوق ولا يقاوم المفهوم المنطوق فإنه مطروح مع المنطوق وقد روى الحاكم ان ابن عباس رجح عن ذلك القول (٤) بأنه لاربا الا في النسبة واستغفر الله عن القول به ولفظ الذهب عام لجميع ما يطلق عليه من مضروب وغيره وكذلك لفظ الورق وقوله لا تتبعوا غابا بنانجر المراد بالغائب منها ما غاب عن مجلس البائع مؤجلا كان أو لا والناجز الحاضر ﴿ (٥) وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعر بالشعر والتمر بالتمر والمخ بالمخ مثلا بمثل سواء بسواء يدا بيد فإذا اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد رواه مسلم لا يخفى ما أفاده من التأكيد بقوله مثلا بمثل وسواء بسواء وفيه دليل على تحريم التفاضل فيما اتفقوا جنسا من الستة المذكورة التي وقع عليها النص والى تحريم الربا فيها ذهب الامم كافة واختلفوا فيما عداها فذهب الجمهور الى ثبوته فيما عداها مما يشار كها في كماله ولكن لما لم يجدوا له منصوصا اختلفوا فيها اختلفا

(١) أخرج الشيخان من حديث أبي هريرة مرفوعا اللهم اني آخذ عندك عهدا ان تحلفني فانما أنا بشر فإيمان مؤمن آذيت أوشمت أوجلدته أو لغسته فاجعلها له صلاة وزكاة أو قربة تقر به بها اليك يوم القيامة اه أبو النصر

(٢) أخرج أبو داود وهو في بعض نسخة من حديث أبي هريرة وفيه ومن الكبار سبستان بالسنة ورواه ابن أبي الدنيا اه على حسن خان

(٣) وقد يطلق الشف على النقص فلذا قال هنا اه منه

(٤) وقال والله ما كنت أرى ما يتبايع به المسلمون من شيء يدا بيد الا حلالا حتى سمعت عبدا لله بن عمر ابن الخطاب حفظ من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما لم أحفظ فاستغفر الله اه على حسن خان

كثيرا تقوى لناظر العارف ان الحق ما ذهب اليه الظاهرية من انه لا يجري الربا الا في السنة  
 المتصوص عليها قال السيد رحمه الله وقد اقر لنا الكلام على ذلك في رسالة مستقلة سميناهما القول  
 المجتبى انتهى واعلم انه اتفق العلماء على جواز بيع ربوي ربوي لا يشار كفي الجنس مؤجلا  
 ومتفاضلا كببيع الذهب بالخططة والفضة بالشعير وغيره من المكيل والتفقا على انه لا يجوز بيع  
 الشيء بجنسه وأحدهما مؤجل ﴿١﴾ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم الذهب بالذهب ووزن بالوزن (نصب على الحمال) مثلاً بمثل والفضة بالفضة ووزن  
 بوزن مثلاً بمثل فمن زاد أو استزاد فهو ربا رواه مسلم) فيه دليل على تعيين التقدير بالوزن  
 لا بالحرص والتخصيم بل لا بد من التعيين الذي يحصل بالوزن وقوله فمن زاد أي أعطى الزيادة  
 أو استزاد أي طلب الزيادة فقد أرى أي فعل الربا المحرم واشترك في انهما الأخذ والمعطى ﴿٢﴾ وعن  
 أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استعمل رجلا اسمه  
 سواد بفتح السين المهملة وتحتيف الواو ودال مهملة ابن غزيرة بفتح الغين المعجمة والراء ومثناة  
 تحتية بزنة عطية وهو من الانصار (على خير فداء بقر خيب) بالجيم المفتوحة والنون بوزن  
 عظيم يأتي بيان معناه (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل عمر خير هكذا فقال لا والله  
 يا رسول الله اننا أخذ الصاع من هذا بالصاعين والصاعين بالثلاثة فقال النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم لا تفعل بع الجمع) بفتح الجيم وسكون الميم التمر الردي (بالدراهم ثم ابع بالدراهم جنينا  
 وقال في الميزان مثل ذلك متفق عليه وسلم وكذلك الميزان) الجنيب قبل الطيب وقيل الصلب  
 وقيل الذي أخرج منه حشفه ورديته وقيل هو الذي لا يختلط بغيره وقد فسر الجمع عما ذكرناه  
 آنفا وفسر في رواية لمسلم بأنه الخلط من التمر ومعناه مجموع من أنواع مختلفة والحديث دليل  
 على ان بيع الجنس بجنسه يجب فيه التساوي سواء اتفقا في الجودة والرداءة أو اختلفا وان الكل  
 جنس واحد وقوله وقال في الميزان مثل ذلك أي قال فيما كان بوزن اذا بيع بجنسه مثل  
 ما قال في المكيل انه لا يباع متفاضلا واذا أريد مثل ذلك بيع بالدراهم وشري ما يرد بها  
 والابجاع قائم على انه لا فرق بين المكيل والموزون في ذلك الحكم واحتجت الحنفية بهذا  
 الحديث على ان ما كان في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم مكيلا لا يصح ان يباع ذلك بالوزن متساويا  
 بل لا بد من اعتبار كبله وتساويه كيلا وكذلك الوزن وقال ابن عبد البر انهم أجمعوا أن ما كان  
 أصله الوزن لا يصح ان يباع بالكيل بخلاف ما كان أصله الكيل فان بعضهم يميز فيه الوزن  
 ويقول ان المماثلة تدرك بالوزن في كل شيء وغيرهم يعتبرون الكيل والوزن بعادة البلد ولو خالف  
 ما كان عليه في ذلك الوقت فان اختلفت العادة اعتبر بالاعل فان استوى الامر ان كان له  
 حكم المكيل اذا يباع بالكيل وان يباع بالوزن كان له حكم الموزون واعلم انه لم يذكر في هذه  
 الرواية انه صلى الله عليه وآله وسلم أمره برب البيع بل ظاهرها انه قرره وانما أعلمه بالحكم وعذره  
 للجهل به الا انه قال ابن عبد البر ان سكوت الراوي عن رواية فسح العقد ورد لا يدل على عدم  
 وقوعه وقد أخرج من طريق أخرى وكاتبه يشير الى ما أخرجه من طريق أبي بصرة عن سعيد  
 بن جهم هذه القصة فقال هذا الربا قد رده قال ويحتمل تعدد القصة وان التي لم يقع فيها الرد كانت  
 مقدمة وفي الحديث دلالة على جواز الترقية على النفس باختيار الافضل ﴿٣﴾ (وعن جابر بن

عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أبيه وآله وسلم عن يمين الصبرة) بضم الصاد المهمة الطعام المجتمع (من التمر لا يعلم مكيد لها بالكيل المسمى من التمر رواه مسلم) دل الحديث على أنه لا بد من التساوي بين الجنسين وتقدم اشتراطه وهو وجه النهي (وعن معمر بن عبد الله رضي الله عنه قال اني كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الطعام بالطعام مثلاً بمثلاً وكان طعاماً يومئذ الشعير رواه مسلم) ظاهر لفظ الطعام أنه يشمل كل مطعوم ويدل على أنه لا يباع متفاضلاً وان اختلف الجنس والظاهر أنه لا يقول أحداً بالعموم وإنما الخلاف في البر والشعير كما سيأتي عن مالك ولكن مع مراعاة الطعام بالشعير وهذا من التخصيص بالعادة الفعلية حيث لم يغلب الاسم وقد ذهب إلى التخصيص بها الحنفية والجمهور لا يخصون بها الا اذا اقتضت غلبة الاسم والاحمل اللفظ على العموم ولكنه مخصوص بما تقدم من قوله فاذا اختلفت الاصناف فبيعوا كيف شئتم بعد عدله البر والشعير فدل على أنها صنفان وهو قول الجماهير وخالف في ذلك مالك والليث والاوزاعي قالوا هم مصنف واحد لا يجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلاً وسبقهم إلى ذلك معمر بن عبد الله راوى الحديث فأخرج مسلم عنه أنه أرسل غلامه بصاع فحسب فقال بعه ثم اشتريه شعيراً فذهب الغلام فأخذ صاعاً وزيادة بعض صاع فقال له معمر لم فعلت ذلك انطلق فردده ولا تأخذن الا مثلاً بمثل فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم ساق هذا الحديث المذكور فقيل له فانه ليس مثله فقال اني أخاف ان يضارع وظاهره أنه اجتهد منه ويرد عليهم ظاهر الحديث ونص حديث أبي داود والنسائي من حديث عباد بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يباع ببيع البر بالشعير والشعير أكثرهما يابس (وعن فضالة بن عبيد رضي الله عنه قال اشتريت يوم خيبر قلادة باثني عشر ديناراً فيها ذهب وخرز ففصلتها فوجدت فيها أكثر من اثني عشر ديناراً فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا يباع حتى تفصل رواه مسلم) الحديث قد أخرجه الطبراني في الكبير بطرق كثيرة بالفاظ متعددة حتى قيل أنه مضطرب وأجاب المصنف ان هذا الاختلاف لا يوجب ضعفاً بل النص من الاستدلال محفوظ لا اختلاف فيه وهو النهي عن بيع ما لم يفصل وأما جنسها وقدر ثمنها فلا يتعلق به في هذه الحالة ما يوجب الاضطراب وحينئذ ينبغي الترجيح بين روايتها وان كان الجمع ثقات فيحكم بحجة رواية أحفظهم وأضبطهم فتكون رواية الباقيين بالنسبة إليه شاذة وهو كلام حسن يجاب به فيما يشابه هذا مثل حديث جابر وقصة جله ومقدار ثمنه والحديث دليل على أنه لا يجوز بيع ذهب مع غيره بذهب حتى يفصل فيباع الذهب بوزنه ذهباً ويباع الآخر بما زاد ومثله غيره من الروايات فانه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يباع حتى يفصل فصرح ببيان القصد وأنه يجب التدارك له وقد اختلف في هذا الحكم فذهب كثير من السلف والشافعي وأحمد وغيرهم إلى العمل بظاهر الحديث وخالف في ذلك الحنفية وآخرون وقالوا يجوز ذلك بأكثر مما فيه من الذهب ولا يجوز بمثله ولا بدونه قالوا وذلك لأنه حصل الذهب في مقابلة الذهب والزائد من الذهب في مقابلة المصاحب له فصم العقد قالوا لأنه اذا احتمل العقد وجه صحة وبطلان جل على الصحة قالوا وحديث الفسادة الذهب فيها أكثر من اثني عشر ديناراً لأنها احل في روايات في مسلم وحجها أبو علي

الغساني ولقظها قلادة وفيها اثني عشر ديناراً وهي أيضاً كرواية الاكثر في الحكم وهو على  
التقديرين لا يصح لانه لا يدان يكون المنفرداً كثر من المصاحب ليكون ما زاد من المنفرد في مقابلة  
المصاحب وأجاب المانعون بان الحديث فيه دلالة على علة النهي وهو عدم الفصل حيث قال  
لاتباع حتى تفصل وظاهره الاطلاق في المساوي وغيره فالحق مع القائلين بعدم الصحة ولعل وجه  
حكمة النهي هو سد الدريعة الى وقوع التفاضل في الجنس الربوي ولا يكون الا بتمييزه بفصل  
واختيار المساواة بالكيل أو الوزن وعدم الكفاية بالطن في التغليب ولما لث (١) قول ثالث  
في المسئلة وهو انه يجوز بيع السيف المحلى بذهب اذا كان الذهب في المبيع تابعاً لغيره وقدره  
بان يكون الثلث فادونه وعلل لقوله بأنه اذا كان الجنس المقابل يجتذبه الثلث فادونه فهو مغلوب  
ومكثور للجنس المخالف والاكثر ينزل في غالب الاحكام منزلة الكل فكأنه لم ينع ذلك الجنس  
بجنسه ولا تخفى ركنه وضعفه وأضعف منه القول الرابع وهو جواز بيعه بالذهب مطلقاً مثلاً بثلث  
أو أقل أو أكثر ولعل قائله ما عرف حديث القلادة (٢) وعن سمرة بن جندب ان النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن الجارود  
وأخرجه أحمد وأبو يعلى والضياع في المختارة كلهم من حديث الحسن بن سمرة وقد صححه الترمذي  
وقال غيره رجاله ثقات الا ان الحفاظ رجحوا ارساله لما في سماع الحسن بن سمرة من التزاع لكن  
رواه ابن حبان والدارقطني من حديث ابن عباس ورجالهم ثقات أيضاً الا انه رجع البخاري وأحمد  
ارساله وأخرجه الترمذي عن جابر بن سنانين وأخرجه عبد الله بن أحمد في رواية المسند عن جابر  
ابن سمرة والطحاوي والطبراني عن ابن عمر وهو يعضد بعضهما بعضاً وفيه دليل على عدم صحة بيع  
الحيوان بالحيوان نسيئة الا انه قد عارضه رواية أبي رافع انه صلى الله عليه وآله وسلم استسلف  
بعيراً بكراً (٢) وقضى رباعياً وسيأتى واختلف العلماء في الجمع بينه وبين حديث سمرة فقبل  
المراد بحديث سمرة ان يكون نسيئة من الطرفين معا فيكون من بيع الكالئ بالكالئ وهو لا يصح  
وبهذا فسر الشافعي جماعيته وبين حديث أبي رافع وذهب الحنفية والحنابلة الى ان هذا  
ناسخ لحديث أبي رافع وأجيب عنه بان النسخ لا يثبت الا بدليل والجمع أولى منه وقد أمكن بما  
قاله الشافعي ويؤيده آثار عن الصحابة أخرجه البخاري قال اشترى ابن عمر راحلة بربعة أبعرة  
مضمونة عليه يوفى بها صابها بالربعة (٣) واشترى رافع بن خديج بعيراً يبيع بن وأعطاه أحدهما  
وقال له آتيتك بالآخر غدا وقال ابن المسيب لارباقي البعير بالبعيرين والشاة بالشاتين الى أجل  
(٤) وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا تابعتم  
بالعينة بكسر العين المهملة والمنشأة التحتية (وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع وتركتم  
الجهاد سلط الله عليكم ذلاً) بضم الذال المعجمة والكسر الاستهانة والضعف (لا ينزع شيء حتى  
ترجعوا الى دينكم) واه أبو داود من رواية تافع عنه (٤) وفي اسناد مقل (ولان في اسناده  
أبا عبد الرحمن الخراساني واسمه اسحق عن عطاء الخراساني قال الذهبي في الميزان هذا من  
مناكيره) ولا جد فحوم من رواية عطاء ورجالهم ثقات وصححه ابن القطان قال المصنف وعندي  
ان الحديث الذي صححه ابن القطان معاً لانه لا يلزم من كون رجاله ثقات ان يكون صحيحاً لان  
الاعمش مدلس ولم يذكر سماعه عن عطاء وعطاء يحتل ان يكون هو الخراساني فيكون من

(١) نقل ابن حزم هذا  
القول عن الاوزاعي ولم  
يذكر مالك ثم قال وهذا  
فاسد من القول لا دليل على  
صحته لانه قرآن ولا سنة  
ولا رواية سقيمة ولا قول أحد  
قبله ولا رأى له وجه ولا  
احتياط اه على حسن  
خان

(٢) البكر بالفتح الفتي من  
الابل والرباعي يقال لذى  
انلف في السنة السابعة اه  
مصباح  
(٣) الربعة بفتح الراء موضع  
بين مكة والمدينة اه بدر

(٤) عن ابن عمر اه

(١) هو ان يروى الحديث  
عن ثقة والثقة عن ضعيف  
عن ثقة فيسقط الضعيف  
فيستوى الاسناد كله اهـ

تليق التسوية (١) باسقاط نافع بن عطاء وابن عمر فيرجع الى الحديث الاول وهو المشهور  
انتهى والحديث له طرق كثيرة عقد لها البيهقي بابا وبين عللها (فائدة) اعلم ان بيع العينة هو ان  
يباع سلعة بثمن معلوم الى أجل ثم يشتريها من المشتري بأقل ليبقى الكثير في ذمته وسميت عينة  
لحصول العين اى القد فيها ولانه يعود الى البائع عين ماله وفيه دليل على تحرير هذا البيع  
وذهب اليه مالك وأجد وبعض الشافعية عملا بالحديث قالوا ولما فيه من تقويت مقصد الشارع  
من المنع عن الربا وسد الذرائع مقصوده قال القرطبي لان بعض صور هذا البيع تؤدي الى بيع  
التمر بالتمر متفاضلا ويكون الثمن لغوا وأما الشافعي فنقل عنه انه قال يجوز اذ أخذ من قوله صلى  
الله عليه وآله وسلم في حديث أبي سعيد وأبي هريرة الذي تقدم بيع الجمع بالدرهم ثم تبع  
بالدرهم جنينا قال فانه دال على جواز بيع العينة فيصح ان يشتري ذلك البائع له ويعود له عين  
ماله لانه لم يفصل ذلك في مقام الاحتمال دل على صحة البيع مطلقا سواء كان من البائع أو غيره  
وذلك لان ترك الاستفصال في مقام الاحتمال يجري مجرى العموم في المقال وأيد ما ذهب اليه  
الشافعي بانه قد قام الاجماع على جواز ابيع من البائع بعد مدة لا اجل التوصل الى عوده اليه  
بالزيادة وقوله وأخذتم باذئاب البقرة كناية عن الاشتغال عن الجهاد بالحرب والرضا بالزرع كناية  
عن كونه قد صارهم متم ومنهم وتسلط الله كناية عن جعلهم أدلاء بالتسليط لما في ذلك من  
الغلبة والقهر وقوله حتى ترجعوا الى دينكم أى ترجعوا الى الاشتغال بأعمال الدين وفي هذه  
العبارة زجر بالغ وتقريع شديد حتى جعل ذلك بمنزلة الردة وفيه الحث على الجهاد (وعن أبي  
أمامة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من شفع لاختيه شفاعته فاهدى له هدية فقبلها فقد  
أتى بابا عظيما من أبواب الربا واهأجد وأبو داود وفي اسنادهم قال) فيمدليل على تحرير الهدية  
في مقابلة الشفاعه وظاهره سواء كان قاصدا لذلك عند الشفاعه أو غير قاصدا لها وتسميته ربا من  
باب الاستعارة للشبه بينهما وذلك لان الربا هو الزيادة في المال من الغير لا في مقابلة عوض وهذا  
مثله ولعل المراد اذا كانت الشفاعه في واجب كالشفاعة عند الساطان في انقاذ مظلوم من يد  
الظالم او كانت في محذور كالشفاعة عنده في بولية ظالم على الرعية فانها في الاولى واجبة فأخذ  
الهدية في مقابله المحرم والثانية محظورة فقبضها في مقابله محذور وأما اذا كانت الشفاعه في  
أمر مباح فله جازأخذ الهدية لانها مكافأة على احسان غير واجب ويحتمل انها محرم لان  
الشفاعة شئ يسير لا تؤخذ عليه مكافآت وانما قال المصنف وفي اسناده مقال لانه رواه القاسم  
عن أبي امامة وهو أبو عبد الرحمن مولاهم الاموى الشامي وفيه مقال قاله المنذرى قلت في  
الميزان انه قال أجد روى عنه علي بن زيد أعاجيب ومأراها الامن قبل القاسم وقال ابن حبان  
كان يروى عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المعضلات ثم قال انه وثقه ابن معين  
وقال الترمذى ثقة انتهى (وعن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما قال لعن رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم الراشى والمرتشى رواه أبو داود والترمذى وصححه) ورواه أجد في القضاء  
وابن ماجه في الاحكام والطبراني في الصغير قال الهيثمي رجاله ثقات وذ كر المصنف هذا الحديث  
في أبواب الربا لانه أفاد لعن من ذكر لاجل أخذ المال الذي يشبه الربا فكذلك أخذ الربا وقد  
تقدم لعن أخذ أول الباب وحقيقة اللعن البعد عن مظان الرجة ومواطنها وقد ثبت اللعن عنه

(١) مطلب بذل المال للتوصل  
الى الحق لا يكون رشوة

صلى الله عليه وآله وسلم لاصناف كثيرة تريد على العشرين وفيه دليل على جواز لعن العصاة من أهل القبلة وأما حديث المؤمن ليس باللعان فالمراد به لعن من لا يستحق ممن لم يلغنه الله ولا رسوله أو ليس بالكثير اللعن كما تصيده ضيعة فعال والراشي هو الذي يبذل المال للتوصل الى باطل مأخوذ من الرشاء وهو الخيل الذي يتوصل به الى الماشي البتر فعلى هذا يبذل المال للتوصل الى الحق لا يكون رشوة والمرثى أخذ الرشوة وهو الخاكيم واستحقا اللعنة جميعا لتوصل الراشي بماله الى الباطل والمرثى للحكم بغير الحق وفي حديث ثوبان زيادة الرأش وهو الذي يمشي بينهم **ما** (وعنه) أي عن ابن عمرو بن العاص (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمره ان يجهز جيشا فنقلت الابل فأمره ان يأخذ على قلائص الصدقة قال فكنت أخذ البعير بالبعيرين الى ابل الصدقة رواء الخاكيم واليهي ورجاله ثقات) ذكر المصنفه هنا لان الحديث يدل على انه لا ربا في الحيوان والافبا به القرض وفي الحديث دليل على جواز اقراض الحيوان وفيه أقوال ثلاثة الاول جواز ذلك وهو قول الشافعي ومالك وجهه رحمه الله السلف والخلف عملا بهذا الحديث وثان الاصل جواز ذلك الاجارية لمن يملك وطأها فانه لا يجوز ويجوز لمن لا يملك وطأها كحارمها والمرأة والثاني يجوز بطلق الحارية وغيرها وهو لابن جرير وداود والثالث للحنفية انه لا يجوز قرض شيء من الحيوانات وهذا الحديث يرد قولهم وتقدم دعواهم التسخ وعدم صحته انتهى ما قاله في الشرح قال السيد انه وقع في هذا الشرح ان حديث ابن عمر وفي قرض الحيوان كاذر وراجعا كتب الحديث فوجدنا في سنن البيهقي ما لفظه بعد سابقه باسناده قال عمرو بن حريش لعبد الله بن عمرو بن العاص انا بارض ليس فيها ذهب ولا فضة أفبيع البقرة بالبقرتين والبعير بالبعيرين والشاة بالشاتين فقال أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أجهز جيشا الحديث المسطر في الكتاب وفي لفظ فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يتناع ظهرا الى خروجه المصدق فسياق الاول واضح انه في البيع ولفظ الثاني صريح في ذلك اذا عرفت هذا فحمل على القرض خلاف ما دل عليه من بيع الحيوان بالحيوان نسيئة كما تقدم وقد عرفت ما قيل فيه والا قرب من باب الترجيح ان حديث ابن عمر وأرجح من حيث الاسناد فانه قد قال الشافعي في حديث ممرة انه غير ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما رواه عنه البيهقي وقرض الحيوان بالحيوان قد صرح عنه صلى الله عليه وآله وسلم جوازه أيضا والله أعلم **و** (وعن ابن عمرو رضي الله عنهما) وكان قيام قاعدة المصنف وعنه (قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المزانية) وفسرها بقوله ان يبيع (ثم حاطه ان كان فحلا بقر كسلا وان كان كرما ان يبيعه بزيب كسلا وان كان زرعان يبيعه بكيل طعام نهى عن ذلك كله متفق عليه) تقدم الكلام على تفسير المزانية واشتقاقها ووجه التسمية وقوله ثم بالثلثة وفتح الميم يشمل الرطب وغيره والمراد ما كان في أصله رطبا من هذه الامور المذكورة وأراد بالكرم العنب وقد اختلف العلماء في تفسير المزانية وتقدم ان المعول عليه في تفسيرها ما فسرهابه العصا في لاحتمال انه مرفوع والافهو أعرف بمراد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن عبد البر لا يخالف لهم في ان مثل هذا مزانية وانما اختلفوا هل يلحق بذلك كل ما لا يجوز بيعه الامثلا بمثل فالجمهور على اللاحق في الحكم للمشاركة في الغلة في ذلك وهو عدم العلم بالتساوي فهي مع الاتفاق في الجنس والتقدير وأما تسمية

ما الحق مزبنة فهو الحاق في الاسم فلا يصح الاعلى من أثبت اللغة بالقياس ﴿ وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسئل عن اشتراء الرطب بالتمر فقال أيقص الرطب إذا بيس قالوا نعم فنهى عن ذلك رواه الخمسة وصححه ابن المديني والترمذي وابن حبان والحاكم وإنما صححه ابن المديني وإن كان مالك علقه عن داود بن الحصين لأن مالك أتى شيخه بعد ذلك فحدث به مرة عن داود ثم استقر رأيه على التحديث به عن شيخه قال ابن المديني إن والده حدث به عن مالك بتعليقه عن داود إلا أن سماع والده عن مالك قديم ثم حدث به مالك عن شيخه فصح من طريق مالك ومن أعليه بجهالة خالد أبي عياش فقد رتب عليه بأن الدارقطني قال أنه ثبت ثقة وقال المنذري قدرى عنه ثقات وقد اعتمده مالك مع شدة نقده قال الحارثي ولا أعلم أحد اطعن فيه والحديث دليل على عدم جواز بيع الرطب بالتمر لعدم التساوي كما تقدم ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الكالئ بالكالئ يعني الدين بالدين رواه اسحق والبخاري بإسناد ضعيف (ورواه الحارثي والدارقطني من دون تفسير ولكن في إسناد موسى بن عبيدة الرندي وهو ضعيف قال أحمد لا تحل الرواية عندي عنه ولا أعرف هذا الحديث لغيره وصحفه الحارثي فقال موسى بن عتبة فصحه على شرط مسلم وتجب البهيقي من تصحيحه على الحارثي قال أحمد ليس في هذا حديث يصح لكن إجماع الناس على أنه لا يجوز بيع دين بدين وظاهر الحديث أن تفسيره بذلك مرفوع والكالئ من كلال الدين كلوا فهو كالئ إذا تأخر وكلاله إذا أنساه وقد لا يميز تخفيفاً قال في النهاية وهو أن يشتري الرجل شيئاً إلى أجل فإذا حل الأجل لم يجد ما يقضى به فيقول بعنيته إلى أجل آخر بزيادة شيء فيبيعه ولا يجزى بينهما تقابض والحديث دل على تحريم ذلك وإذا وقع كان باطلاً

#### \* (باب الرخصة في العرايا) \*

بأن تفسيرها (وبيع الأصول والثمار) ﴿ عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص في العرايا أن تباع بخمر صا كى لا متفق عليه ولمسلم رخص في العربية يأخذها أهل البيت بخمر صا تمرأياً كلونها رطباً) الترخيص في الأصل التسهيل والتيسير وفي عرف المتشرعة ما شرع من الأحكام لعذر مع بقاء دليل الإيجاب والتعريم لولا ذلك العذر وهذا دليل على أن حكم العرايا يخرج من بين المحرمات مخصوص بالحكم وقد صرح باستثنائه في حديث جابر عند البخاري بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الثمر حتى يطيب ولا يباع شيء منه إلا بالدين أو الدراهم إلا العرايا وفي قوله في العرايا مضاف محذوف أي في بيع ثمر العرايا لأن العربية هي التخله وهي في الأصل عطية تمر التخل دون الرقبة كانت العربية في الجذب يتطوع أهل التخييل منهم بذلك على من لا غرله كما كانوا يتطوعون بمنجة الشاة والابل قال مالك العربية أن يعري الرجل الرجل التخله ثم يتأذى المعري بدخول المعري عليه فرخص له أن يشتريها أي رطبها منه بتمر أي بابس وقد وقع اتفاق الجمهور على جواز رخصة العرايا وهو بيع الرطب على رؤس التخل لا بقدر كيله من التمر خرصاً فيمادون خمسة أو سق بشرط التقابض وإنما قلنا فيمادون خمسة أو سق لحديث أبي هريرة وهو قوله ﴿ وعن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم



رخص في بيع العرايا بخرصهما من التمر فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق متفق عليه) وبين  
 مسلم ان الشك فيه من داود بن الحصين وقد وقع الاتفاق بين الشافعي ومالك على صحته فيما دون  
 الخمسة وامتناعه فيما فوقها والخلاف بينهما فيها والاقر بتمر عيه فيها الحديث جابر سمعت رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول حين أذن لأصحاب العرايا ان يبيعوها بخرصها يقول الوسق  
 والوسقين والثلاثة والأربعة أخرجه أحمد وترجم له ابن حبان الاحتياط على ان لا يزيد على  
 أربعة أوسق وأما اشتراط التقابض فلان الترخيص انما وقع في بيع ما ذكر مع عدم تبين  
 التساوي فقط وأما التقابض فلم يقع فيه ترخيص فيقي على الاصل من اعتباره وبدل لاشتراطه  
 ما أخرجه الشافعي من حديث زيد بن ثابت أنه سمي رجلا محتاجين من الانصار شكوا الى رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا تقل في أيديهم يتعاون به رطبا ويا كلون مع الناس وعندهم  
 فضول قوتهم من التمر فرخص لهم ان يتبعوا العرايا بخرصهما من التمر وفيه ما أخذنا بشرط  
 التقابض والالم يكن لذكر وجود التمر عندهم وجه واعلم ان الحديث في الرطب بالتمر على رؤس  
 الشجر وأما شراء الرطب بعد قطعه بالتمر فقال بجوازه كثير من الشافعية لما قاله بما على رؤس  
 الشجر بناء على الغامض وصف كونه على رؤس الشجر كما يوب بذلك البخاري لان محل الرخصة هو  
 الرطب نفسه مطلقا نعم من كونه على رؤس النخل أو قد قطع فيشمله النص ولا يكون قياسا ولا منع  
 اذ قد تدعو حكمة الترخيص الى شراء الرطب الحاصل فانه قد تدعو اليه الحاجة في الحال وقد  
 يكون مع المشتري غريبا أخذه في دفع به قول ابن دقيق العيد ان ذلك لا يجوز وجه واحد لان  
 أحد المعاني في الرخصة أن يأكل الرطب على التدرج طريا وهذا المقصود لا يحصل مما على وجه  
 الارض ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 عن بيع الثمار حتى يدو صلاحها نهى البائع والمتابع متفق عليه وفي رواية كان اذا سئل عن  
 صلاحها قال حتى تذهب عاهتها) وهي الآفة والعيب اختلف السلف في المراد ببيع صلاح  
 على ثلاثة أقوال الاول انه يكفي بدو صلاح في جنس الثمار بشرط أن يكون صلاح متلاحقا  
 وهو قول الليث والمالكية الثاني انه لا بد ان يكون في جنس تلك الثمرة المبيعة وهو قول لاجد  
 الثالث انه يعتبر صلاح في تلك الشجرة المبيعة وهو قول الشافعية ويفهم من قوله يسدوا انه  
 لا يشترط تكامله فيكني زهو بعض الثمرة وبعض الشجرة مع حصول المعنى المقصود وهو الامان  
 من العاهة وقد جرت حكمة الله ان لا تطيب الثمار دفعة واحدة لتطول مدة التفكه بها والانتفاع  
 والحديث دليل على النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها والاجماع قائم على انه لا يصح بيع  
 الثمار قبل خر وجهها لانه بيع معدوم وكذا بعد خر وجهه قبل نفعه لانه روى المصنف في القمح ان  
 الحنفية أجازوا بيع الثمار قبل بدو صلاحه وبعده بشرط القطع وأبطلوه بشرط البقاء قبله  
 وبعده وأما بعد صلاحه ففقيه تفاصيل فان كان بشرط القطع صح اجاعا وان كان بشرط البقاء  
 كان يباعا سدا ان جهلت المدة فان علمت صح ولا غرر وقيل لا يصح للنهي عن بيعه بشرط فان  
 أطلق صح عند أبي حنيفة اذ ما تردد بين صحة وفساد جمل على الصحة اذهى الظاهر الا ان يجزى  
 عسرف ببقائه مدة مجهولة فيفسدوا فان نهى البائع والمتابع أما البائع فلتلايا كل مال أخيه  
 بالباطل وأما المشتري فلتلايضيع ماله والعاهة هي الآفة التي تصيب الثمار وقد بين ذلك حديث

زيد بن ثابت قال كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتبايعون الثمار فإذا جذ (١) الناس وحضر تقاضيتهم قال المتبايع أنه أصاب الثمرة (٢) الدمان وهو فساد الطلع وسواده مراض (٣) قشام (٤) عاهات يحتجون بها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما كثرت عنده الخصومة في ذلك فأما لافلا يتبايعوا حتى يبدوا صلاح الثمرة كالمشورة يشير بها لكثرة خصوصياتهم انتهى وأفهم قوله كالمشورة أن النهي للتنزيه لا للتصريح كآله فهمه من السياق والافلا له التحريم وكان زيد لا يبيع ثمار أرضه حتى تطلع الثريا فيبتين الأصفر من الأحمر وأخرج أبو داود ومن حديث أبي هريرة مرفوعا إذا طلع النجم صباحا رفعت العاهة عن كل بلد والنجم الثريا والمراد طلوعها صباحا وهي في أول فصل الصيف وذلك عند اشتداد الحر في بلاد الحجاز ابتداء نضج الثمار وهو المعتبر حقيقة وطلوع الثريا علامة ﴿ وعن أنس ابن مالك رضي الله عنه إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الثمار حتى ترهى قيل في رواية (٥) قيل يا رسول الله فأفاد أن التفسير مرفوع (وما زهوها) بفتح الزاي قال تحمار وتصفار متفق عليه واللفظ للجاري يقال أرهى يزهى إذا جرى واصفر وزهى التخل يزهى إذا ظهرت ثمرته وقيل هما بمعنى الأحمر والأصفر ومنهم من أنكر يزهى ومنهم من أنكر يزهى كذا في النهاية وقال الخطابي في هذه الرواية هي الصواب ولا يقال في التخل يزهى وإنما يقال يزهى لا غير ومنهم من قال يزهى إذا طال واكمل وأرهى إذا جرى واصفر قال الخطابي قوله يحمار ويصفار لم يرد بذلك اللون الخالص من الحمرة والصفرة إنما أراد حمرة وصفرة بكمودة فذلك قال تحمار وتصفار قال ولو أراد اللون الخالص لقال يحمر ويصفر قال ابن التين أراد بقوله يحمار ويصفار ظهوراً وأل الحمرة والصفرة قبل أن ينضج قال وإنما يقال تفعال في اللون المتغير إذا كان يزول ذلك وقيل لافرق إلا أنه قد يقال في هذا المحل المراد به ما ذكر بقرينة ﴿ وعن أنس أيضاً ﴾ قياس قاعدته وعنه (إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع العنب حتى يسود وعن بيع الحب حتى يشتد رواه الخمسة إلا النسائي وصححه ابن حبان والحاكم) المراد بسوداد العنب واشتداد الحب بدو صلاحه قال النووي فيه دليل لمذهب الكوفيين وأكثر العلماء في أنه يجوز بيع السنبل المشتد وأما مذهبنا ففيه تفصيل فإن كان السنبل شعيراً أو ذرة أو مما في معناهما مما ترى حياته خارجة صح بيعه وإن كان خنطة أو نحوها مما تستر حياته بالقشور التي تزال في البياض ففسده قولنا للشافعي الجديد أنه لا يصح وهو أصح قوله والقديم أنه يصح وأما قبل الاشتداد فلا يصح إلا بشرط القطع كذا كنا فإذا باع الزرع قبل الاشتداد مع الأرض بلا شرط صح بعهده الأرض وكذا الثمار قبل الصلاح إذا بيع مع الشجر جاز بلا شرط بعهدها وكذا الحكم القول في الأرض لا يجوز بيعها دون الزرع إلا بشرط القطع وكذا لا يصح بيع البطيخ ونحوه قبل بدو صلاحه وفروع المسئلة كثيرة تقعها السيد رحمه الله مقاصدها في روضة الطالبين وشرح المذهب وجمع فيها جلا مستكثرة وبالله التوفيق ﴿ وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو بيعت من أخيك ثماراً فأصابته جائحة ﴾ هي الآفة تصيب الزرع (فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً تأخذ مال أخيك بغير حق رواه مسلم وفي رواية إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بوضع الجوائح) الجائحة مشتقة من

(١) جذ بالجيم والذال  
المجعة هو قطع ثمر التخل

هـ

(٢) يفتح الدال المهملة  
وتحقيق الميم وقيل بالضم  
وقيل جافيه الكسر وهو  
داه يصيب الثمرة فتهلك هـ  
على حسن خان

(٣) بكسر أوله وقيل بالضم  
اسم لجميع الأمراض يقال  
أمرض إذا وقع في ماله عاهة  
هـ

(٤) بضم القاف فشين  
مجمعة شئ يصيب الثمار  
حتى لا ترطب هـ منه

(٥) هي النسائي من طريق  
عبد الرحمن بن أبي القاسم  
عن مالك بلفظ قال يا رسول  
الله وما ترهى قال تحمر  
وهكذا أخرجه الطحاوي  
من طريق يحيى بن أيوب  
وأبو عوانة من طريق سليمان  
ابن بلال كلاهما عن جند  
وظاهره الزرع هـ فتح  
الباري

الجوح وهو الاستئصال ومنه حديث أن أبي مجناح مالى وفى الحديث دليل على أن الثمار التى على رؤس الشجر إذا باعها المالك وأصابها جائحة أنه يكون بلفها من مال البائع وأنه لا يستحق على المشتري فى ذلك شيئا وظاهر الحديث فيما باعه بغيره منى عنه وأنه وقع البيع بعد بدو صلاح لأنه منهى عن بيعه قبل بدو ويحتمل وروده أى حديث وضع الجوائح قبل النهى ويدل له ما وقع فى حديث زيد بن ثابت أنه قال قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة ونحن نبتاع الثمار قبل أن يبدو صلاحها وسمع خصومة فقال ما هذا فذكر الحديث (١) وأنه منى عن بيعها قبل بدو صلاحها فأقدم ذكر سبب (٢) النهى تاريخ ذلك فيكون حديث وضع الجوائح متأخر فيجعل حديث وضع الجوائح على البيع بعد بدو صلاح وقد اختلف العلماء فى وضع الجوائح فذهب الأقل إلى أن الجائحة إذا أصابت الثمر جعته أن يوضع الثمر جعته وأن التلف من مال البائع عملا بظاهر الحديث وذهب الأكثر (٣) إلى أن التلف من مال المشتري وأنه لا وضع لاجل الجائحة إلا نيبا واحتجوا به بحديث أبي سعيد أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر الناس أن يتصدقوا على الذى أصيب فى ثماره وسبب (٤) قالوا ووجه تلفه من مال المشتري بأن التخلية فى العقد الصحيح بمنزلة القبض وقد سلمه البائع للمشتري بالتخلية فكانه قبضه وأجيب عنه بأن قوله فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئا الحديث دال على التحريم وأنه تلف على البائع لقوله مال أخيك إذ يدل أنه لم يستحق منه الثمن وأنه مال أخيه لأماله وحديث التصديق محمول على الاستحباب بقرينة قوله لا يحل لك وقائدة الأمر بالتصدق الإرشاد إلى الوفاء بغرضين جبر البائع وتعرض المشتري لمكارم الأخلاق كما يدل له قوله فى آخر الحديث لما طلبوا الوفاء ليس لكم إلا ذلك فلو كان لازما لأمرهم بالنظر إلى ميسرة (وعن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من ابتاع نخلا) هو اسم جنس يذكرونه والجمع نخيل (بعد أن تؤبر) والتأبير التشقيق والتلقيح وهو شق طلع النخلة لئلا يسد فيها شئ من طلع النخلة الذى ذكر (فثمرتها للبائع الذى باعها إلا أن يشترط المبتاع منه على) دل الحديث على أن الثمرة بعد التأبير للبائع وهذا منطوقه ومفهومه أنها قبله للمشتري وإلى هذا ذهب جمهور العلماء عملا بظاهر الحديث وبه قال أبو حنيفة هى للبائع قبل التأبير وبعده فعلم بالمنطوق ولم يعمل بالمفهوم بناء على أصله مع عدم العمل بمفهوم المخالفة ورد عليه بأن القوائد المستمرة تخالف الظاهرة فى البيع فإن ولادة الأمة المنفصل لا يتبعها والحمل يتبعها وفى قوله إلا أن يشترط المبتاع دليل على أنه إذا قال المشتري اشتريت الشجرة بثمرتها كانت الثمرة له ودل الحديث على أن الشرط الذى لا ينافى مقتضى العقد لا يفسد البيع فيخص النهى عن بيع وشرط وهذا النص فى النخل ويقاس عليه غيره من الأشجار

### \* (أبواب السلم والقرض والرهن) \*

عن ابن عباس رضى الله عنه قال قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة وهم يسلفون فى الثمار السنة والستين) منصوبان بنزع الخافض أى إلى السنة والستين (فقال من أسلف فى ثمر) يروى بالمشاقبة بالثلثة فهو بها أعم (فليسلف فى كيل معلوم) إذا كان بمكيل (ووزن

(١) الذى قدمناه فى شرح

الحديث الثالث اهـ

(٢) وهو الخصومة وقوله

تاريخ ذلك وهو قوله فى أول

قدمه صلى الله عليه وآله

وسلم اهـ

(٣) وهم الشافعية اهـ

(٤) فى باب التفليس والخير

ولفظه أنه أصيب رجل فى

عهد رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم فى ثمار ابتاعها

فكثر دينه فقال رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم

تصدقوا عليه فتصدق الناس

عليه ولم يبلغ ذلك وفاء دينه

فقال صلى الله عليه وآله

وسلم لغرمائهم خذوا ما وجدتم

ليس لكم إلا ذلك أخرجه

مسلم اهـ على حسن خان

(معلوم) اذا كان مما يوزن (الى أجل معلوم متفق عليه وللبخاري من أسلف في شيء) السلف بقصتين هو السلم وزنا ومعنى قبيل والسلف لغة أهل العراق والسلم لغة أهل الحجاز وحقيقته شرعا بيع موصوف في الذمة يبدل يعطى عاجلا وهو مشروع الا عند ابن المسيب واتفقوا على انه يشترط فيه ما يشترط في البيع وعلى تسليم رأس المال في المجلس الا انه أجاز مالك تأجيل الثمن يوما أو يومين ولا بد من ان يقدر باحد المقدارين كما في الحديث فان كلهم بما لا يكال ولا يوزن فقال المصنف في فتح الباري فلا بد فيه من عدد معلوم رواء عن ابن بطال وادعى عليه الاجماع وقال المصنف وأذرع معلوم فان العدد والذرع يلحقان بالوزن والكيل للجامع بينهما وهو ارتفاع الجهالة بالمقدار واتفقوا على اشتراط تعيين الكيل فيما يسلم فيه كالكيل بصاع الحجاز وقيصر العراق وارب مصر وإذا أطلق انصرف الى الأغلب في الجهة التي وقع فيها عقد السلم واتفقوا على أنه لا بد من معرفة صفة الشيء المسلم فيه صفة غيره عن غيره ولم يتعرض له في الحديث لانهم كانوا يعلمون به وظاهر الحديث ان التأجيل شرط في صحة السلم فان كان حالا لم يصح أو كان الاجل مجهولا وإلى هذا ذهب ابن عباس وجماعة من السلف وذهب آخرون (١) الى عدم شرطية ذلك وانه يجوز السلم في الحال والظاهر انه لم يقع في عصر النبوة الا في المؤجل والحاق الحال بالمؤجل قياس على ما خالف القياس لان السلم خالف القياس اذ هو بيع معدوم وعقد غير راسخ واختلقوا أيضا في شرطية المكان الذي يسلم فيه فآبته جماعة قياسا على الكيل والوزن والتأجيل وذهب آخرون الى عدم اشتراطه وفصل الحنفية فقالوا ان كان له مؤونة فيشترط والا فلا وقالت الشافعية ان عقد حيث لا يصلح للتسليم كالطريق فيشترط والا فقولان وكل هذه التفاصيل مستندها العرف (وعن عبد الله بن أبي أوفى وعبد الرحمن بن أبي ربي) بفتح الهمة وسكون الموحدة وفتح الزاي الخزاعي (٢) سكن الكوفة واستعمله على بن أبي طالب على خراسان وأدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصلى خلقه (فالاكتناصيب المغنم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان يأتينا أنباطا من أنباط الشام) هم من العرب دخاوا في الجحيم والروم واختلطت أنسابهم وفسدت أنسابهم سمو بذلك لكثرة معرفتهم بأنباط الماء أي استخراجهم (ففسلهم في الخنطة والشعر والزبيب وفي رواية والزيت الى أجل مسمى قيل أكل لهم زرع قالوا ما كنا نسألهم عن ذلك رواء البخاري) الحديث دليل على صحة السلم في المعدوم حال العقد اذ لو كان من شرطه وجود المسلم فيه لاستفصلواهم وقد قالوا ما كنا نسألهم وترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال وقد ذهب الى هذا الشافعي ومالك واشترطوا المكان وجوده عند حلول الاجل ولا يضر انقطاعه قبل حلول الاجل لما عرفت من ترك الاستفصال كذا في الشرح قلت وهو استدلال بفعل الصحابي أو تركه ولا دليل على انه صلى الله عليه وآله وسلم علم ذلك واقتره وأحسن منه في الاستدلال انه صلى الله عليه وآله وسلم أقر أهل المدينة على السلم سنة وستين والرطب ينقطع في ذلك ولم يعارض ذلك حديث ابن عمر عند أبي داود ولا تسلفوا في النخل حتى يبدو صلاحه فان صح ذلك كان مقيد التقرير لاهل المدينة على سلم السنة والستين وأنه أمرهم بأن لا يسلفوا حتى يبدو صلاح النخل ويقوى ما ذهب اليه أبو حنيفة أنه يشترط في السلم فيه أن يكون موجودا من العقد الى الحلول (وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من

(١) ذكره الشافعية في كتبهم وقديمه السيد في حواشي ضوء النهار وتقل كلامهم وتناقضهم في ذلك اه على حسن خان

(٢) مولى نافع بن عبيد الحرث وأكثروا روايته عن عمر وأبي بن كعب رضي الله عنه قال عمر بن الخطاب عبيد الرحمن بن أبي ربي عن رفعه الله بالقرآن روى له عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اثنا عشر حديثا روى عنه ابنه سعيد وعبيد الله وغيرهما اه من تهذيب الاسماء واللغات

أخذ أموال الناس يريد أدامها أدى الله عنه ومن أخذها يريد اتلافها أطلقه الله رواء البخاري  
التعبير بأخذ أموال الناس يشمل أخذها بالاستدانة وأخذها لحفظها والمراد من ارادته التأدية  
قضاؤها في الدنيا وتأدية الله عنه يشمل تبسيده تعالى لقضائها في الدنيا بأن يسوق إلى المستدين  
ما يقضي به دينه وأدامها عنه في الآخرة بإرضائه غريمه بما شاء تعالى وقد أخرج ابن ماجه وابن  
حبان والحاكم مرفوعا من مسلم يذ أن ديننا يعلم الله أنه يريد أدامه الأداء الله عنه في الدنيا  
والآخرة وقوله يريد اتلافها الظاهر أنه من يأخذها بالاستدانة مثلا للحاجة ولا التجارة بل  
لا يريد الا اتلاف ما أخذ على صاحبه ولا ينوي قضاها وقوله أطلقه الله ظاهره اتلاف الشخص  
نفسه في الدنيا باهلاكه وهو يشمل ذلك ويشمل اتلاف طيب عيشه وتضييق أموره وتعسر  
مطالبه ومحقر بركته ويحتمل اتلافه في الآخرة بتعذيبه قال ابن بطال فيه الحديث على ترك  
استكمال أموال الناس والترغيب في حسن التأدية اليهم عند المداينة وان الجزاء قد يكون من  
جنس العمل وأخذ منه الداودي ان من عليه دين فليس له أن يصدق ولا يفتق وفيه بعد وفي  
الحديث الحديث على حسن النية والترهيب عن خلافه ويان أن مدار الأعمال عليها وان من  
استدان ناولا لينا أعانه الله عليه وقد كان عبد الله بن جعفر يرغب في الدين فسئل عن ذلك  
فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الله مع المدين حتى يقضى دينه رواء ابن  
ماجه والحاكم واسناده حسن الآلهة اختلف فيه على محمد بن علي ورواه الحاكم من حديث  
عائشة بلفظ ما من عبد كانت له نية في وفاة دينه الا كان له من الله عون قالت يعني عائشة فانا ألقين  
ذلك العون ان قلت قد ثبت حديث أنه يغفر للشهيد كل ذنب الا الدين وحديث الا أن بردت  
جلده قاله ان أدى دينه عن ميت مات وعليه دين قلت يحتمل ان معنى لا يغفر للشهيد الدين  
أنه باق عليه حتى يوفيه الله عنه يوم القيامة ولا يلزم من بقاءه عليه ان يعاقب به في قبره ومعنى قوله  
بردت جلده خلصته من بقاء الدين عليه ويحتمل أن ذلك فيمن استدان ولم ينو الوفاء ﴿ وعن ﴾  
عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله ان فلانا قدم له من الشام فلو بعثت اليه فأخذت  
منه ثوبين نسيئة الى ميسرة فبعثت اليه فامتنع أخرجه الحاكم والبيهقي ورجاله ثقات فيه دليل  
على صحة بيع النسيئة وصحة التأجل الى ميسرة وفيه ما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم من  
حسن معاملة العباد وعدم اكرامهم على شئ وعدم الالتحاح عليهم

#### \* (باب الرهن) \*

وهو لغة الاحتباس من قولهم رهن الشيء اذا دام وثبت ومنه كل نفس بما كسبت رهينة وفي  
الشرع جعل مال وثيقة على دين ويطلق على العين المرهونة ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه ﴾  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهير ركب (بالبناء للمفعول ومثله يشرب) بنفقته  
اذا كان مرهونا ولبن الدر (١) يشرب بنفقته اذا كان مرهونا وعلى الذي يركب ويشرب  
النفقة (رواه البخاري) فاعل يركب ويشرب هو المرتهن بقريشة العوض وهو الركوب وان  
كان يحتمل أنه الراهن الآلهة احتمال بعسء لان النفقة لازمة له فان المرهون ملكه وقد جعلت  
في الحديث على الركب والشارب وهو غير المالك اذا النفقة لازمة للمالك على كل حال والحديث

(١) بفتح الدال المهملة  
وتشديد الراء وهو اللبن  
تسمية بالمصدر قبل هو من  
إضافة الشئ إلى نفسه وقيل  
من إضافة الموصوف إلى صفته  
انه على حسن خان

دليل على أنه يستحق المرتبة الانتفاع بالرهن في مقابلة النفقة وفي المسئلة ثلاثة أقوال الاول  
ذهب أحمد واسحق إلى العمل بظاهر الحديث وخصوا ذلك بالكوب والدر فقالوا ينتفع بهما  
بقدر قيمة النفقة ولا يقاس غيرهما عليهما والثاني الجمهور قالوا لا ينتفع المرتبة بشئ قالوا  
والحديث خالف القياس من وجهين أولهما تجوز الركوب والشرب لغير المالك بغير إذنه  
وثانيهما تضييعه ذلك بالنفقة لا بالقيمة قال ابن عبد البر هذا الحديث عند جمهور الفقهاء مترد  
أصول مجمعة وآثار ثابتة لا يختلف في صحتها ويدل على نسخته حديث ابن عمر لا تحلب ماشية  
أمرئ بغير إذنه أخرجه البخاري في أبواب المظالم قلت أما النسخ فلا بد له من معرفة التاريخ  
على أنه لا يحمل عليه إلا إذا تعذر الجمع ولا تعذر هنا إذ ينقص عموم النهي بالمرهونة وأما مخالفة  
القياس فليست الأحكام الشرعية مطردة على نسق واحد بل الأدلة تفرق بينها في الأحكام  
والشارع حكم هنا بركوب المرهون وشرب لبنه وجعل قيمته النفقة وقد حكم الشارع ببيع  
الحاكم عن التمر بغير إذنه وجعل صاع التمر عوضا عن اللبن وغير ذلك وقال الشافعي المراد  
أنه لا يمنع الرهن من ظهورها ودرها فجعل الفاعل الرهن وتعقب بأنه قد ورد لفظ المرتبة فتعين  
الفاعل والقول الثالث للاوزاعي والليث أن المراد من الحديث أنه إذا امتنع الرهن من الاتفاق  
على المرهون فيباح حينئذ للمرتبة الاتفاق على الحيوان حفظا لحياته وجعل له في مقابلة نفقته  
الانتفاع بالكوب أو بشرب اللبن بشرط أن لا يزيد قدر ذلك أو قيمته على قدر علقه وقوى هذا  
القول في الشرح ولا يفتي أنه تقييد للحديث بما لم يقيد به الشارع وانما قيده بالضابط المتصيد  
من الأدلة وهو أن كل عين في يده لغير ماذن الشرع فانه يتفق عليها بنية الرجوع على المالك وله أن  
يؤجرها أو يتصرف في لبنها في قيمة العلف لأنه إذا كان في البلد حاكم ولم يستأذنه فلا رجوع له  
بما أتفق ويلزمه غرامة المنفعة واللبن فان لم يكن في البلد حاكم أو كان يتضرر الحيوان بعد الرجوع  
إلى الحاكم فله أن يتفق ويرجع عما أتفق إلا أنه قد يقال إنها قاعدة عامة فتخص بحديث الكتاب  
﴿وعنه﴾ أي عن أبي هريرة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعلق) بفتح  
حرف المضارعة وغين معجمة ساكنة ولا م مفتوحة وفاق يقال غلق الرهن إذا خرج عن ملك  
الرهن واستولى عليه المرتبة بسبب عجزه عن أداء ما رهنه فيه وكان هذا إعادة العرب فنهى عنه  
صلى الله عليه وآله وسلم (الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه) زيادته (وعليه غرمه)  
هلاكه ونفقته (رواه الدارقطني والحاكم ورجاله ثقات إلا أن المحفوظ عند أبي داود وغيره  
إرساله) قال الحافظ ابن عبد البر اختلف في قوله له غنمه وعليه غرمه فقيل هي مدرجة من قول  
سعيد بن المسيب قال ورفعها ابن أبي ذئب ومعمر وغيرهما مع كونهم أرسلوا الحديث على  
اختلاف على بن أبي ذئب ووقفها غيرهم وقد روى ابن وهب هذا الحديث فجوده وبين أن هذه  
اللفظة من قول ابن المسيب وكذا أبو داود وفي المراسيل قوى أنها من قوله ومعنى لا يعلق لا يستحقه  
المرتبة إذا عجز صاحبه عن فكها والحديث ورد لا بطل ما كان عليه الجاهلية من غلق الرهن  
عند المرتبة وبيان أن زيادته للمرتبة ونفقته عليه كما تقدم فيما قبله

\*(باب القرض)\*

\*(وعن)\*

(وعن أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم استقم من رجل بكرة) بفتح الموحدة وسكون الكاف الصغرى من الأبل كالغلام من الأتمين والأتى بكرة (فقدمت عليه أبل الصدقة فأمر أبا رافع أن يقضى الرجل بكره فقال لأجد الأخيارا) وفي لفظ لمسلم من حديث أبي رافع أيضا فقال لم أجد الأخيارا رابعيا هو بفتح الراء الذي يدخل في السنة السابعة ويلقى رباعيته (فقال أعطه أياه فإن خيار الناس أحسنهم قضاء رواء مسلم) تقدم الكلام على الخلاف في قرض الحيوان والحديث دليل على جواز رواته يستحب لمن عليه دين من قرض أو غيره أن يرد أجود من الذي عليه وإن ذلك من مكارم الأخلاق المحودة عرفا وشرعا ولا يدخل في القرض الذي يجزئ عنه لأنه لم يكن مشروطا من القرض وإنما ذلك تبرع من المستقرض وظاهره العموم للزيادة عند أو صفة وقال مالك الزيادة في العمد لا تحل (وعن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل قرض جر منفعة فهو ربا رواه الحرث بن أبي أسامة وإسناد ساقط) لأن في إسناده سوار (١) بن مصعب أنه مداني المؤذن الأعشى وهو متروك (وله شاهد) ضعيف (عن فضالة بن عبيد عند البيهقي) أخرجه البيهقي في المعرفة بلفظ كل قرض جر منفعة فهو وجه من وجوه الربا (وأخره موقوف عن عبد الله بن سلام عند البخاري) لم أجده في البخاري في باب الاستقراض ولا نسبة المصنف في التلخيص إلى البخاري بل قال أنه رواه البيهقي في السنن الكبرى عن ابن مسعود وأبي بن كعب وعبد الله بن سلام وابن عباس موقوفا عليهم اهـ فلو كان في البخاري لما أهمل نسبة إليه في التلخيص والحديث بعد صحته لا بد من التلخيص منه وبين ما تقدم وذلك بأن هذا يجوز على أن المنفعة مشروطة من المقرض أو في حكم المشروطة وأما لو كانت تبرعا من المقرض فقد تقدم أنه يستحب له أن يعطي خيرا مما أخذ

#### \* (باب التقليل والخير) \*

هو لغة مصدر جحر أي منع وضيق وشرعا قول الحاكم لمديون جحرت عليك التصرف في مالك (عن أبي بكر بن عبد الرحمن) أي ابن الحرث بن هشام المخزومي قاضي المدينة تابعي سمع عائشة وأبا هريرة يروى عنه الشعبي والزهرى (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من أدرك ماله بعينه لم يتغير بصفته من الصفات ولا بزيادة ولا نقصان) (عند رجل قد أفلس فهو أحق به من غيره متفق عليه ورواه أبو داود ومالك من رواية أبي بكر ابن عبد الرحمن مرسل) وقد وصله أبو داود من طريق أخرى فيها اسم عمار بن عباس إلا أنه من روايته عن الشاميين وروايته عنهم صحيحة (بلقظ أيمار رجل باع متاعا فأفلس الذي ابتاعه ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئا فوجد متاعه بعينه فهو أحق به وإن مات المشتري فصاحب المتاع أسوة الغرماء ووصله البيهقي وضعفه بماله أبي داود) وراجعنا سنن أبي داود فلم نجد فيها تضعيفا لهذه الرواية فيها بل قال به سدا خراجها لها من طريق مالك وحديث مالك أصبح يريد أنه أصبح من رواية أبي بكر بن عبد الرحمن التي ساقها أبو داود وفيها قال أبو بكر رضي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه من توفي وعنده سلعة رجل بعثتم لم يقبض من ثمنها شيئا فصاحب السلعة أسوة الغرماء فيها ولم يشكهم الشارح رحمه الله على هذا بشئ (وروى أبو داود وابن ماجه من رواية عمر

(١) ضبطه في الميزان ضبط قلم  
بتشديد الواو قال يحيى كان  
يحيى البنا ليس بشئ وقال  
البخاري منكر الحديث  
وقال النسائي وغيره متروك  
اهـ على حسن خان



ابن خلدة) بفتح الحاء واللام ودال المهملة (قال أتينا بأمر رقة في صاحب لنا قد أفلس فقال  
لا قضين فيكم بقض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أفلس أو مات فوجد رجل متاعه بعينه  
فهو أحق به (١) وصححه الحاكم وضعفه أبو داود وضعف أيضا هذه الزيادة في ذكر الموت) سكنت  
عليه الشارح وقد راجعت سنن أبي داود فلم أجده فيه تضعيف الرواية عمر بن خلدة بل قال البيهقي بعد  
روايته لحديث أبي بكر بن عبد الرحمن المرزباني الذي ساق لفظها المصنف هنا بلفظ أبي بكر بن عبد الرحمن  
قال الشافعي رواية عمر بن خلدة أولى من رواية أبي بكر هذه قال لانها موصولة بجمع فيها النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم بين الموت والافلاس قال وحديث ابن شهاب يريد رواية أبي بكر بن عبد الرحمن  
المذكورة منقطع وساق في ذلك كلاما كثيرا يرجح به رواية عمر بن خلدة فلا أدري كيف كلام المصنف  
هنا وروايته عن أبي داود تضعيف رواية عمر بن خلدة فينظر هذا والحديث أشقل على مسائل  
\* الأولى انه اذا وجد البائع متاعه عنده من شره منه وقد أفلس فانه أحق بمتاعه من سائر الغرماء  
فياخذها اذا كان له غرماء وعموم قوله من أدرك ماله ييم من كان ماله عند الآخر بقرض أو بيع  
وان كان قد وردت أحاديث مصرحة بلفظ البيع فقد أخرج ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما  
الحديث بلفظ اذا ابتاع الرجل سلعة ثم أفلس وهي عند بعينها فهو أحق به من الغرماء فقد عرف  
في الأصول ان الخاص الموافق للعام لا يختص العام الا عند أي ثور وقد زعموا ما ذهب اليه  
من ذلك ولذلك ذهب الشافعي وآخرون الى ان المقرض أولى بماله في القرض كما انه أولى به في البيع  
وذهب غيره الى انه يختص ذلك بالبيع للتصريح به في أحاديث الباب لكن قد عرفت ان ذلك  
لا يختص عموم حديث الباب \* المسئلة الثانية أفاد قوله بعينه انه اذا وجد وقد تغير بصفة من  
الصفات أو بزيادة أو نقصان فانه ليس صاحبه أولى به بل يكون أسوة الغرماء وقد اختلف العلماء  
في ذلك فذهب الشافعي الى انه اذا تغيرت صفته بعيب فالبائع يأخذها ولا أثر له وان تغير بزيادة كان  
للمشتري غرامة تلك الزيادة وهي ما اتفق عليه حتى حصلت وكذلك الفوائد للمشتري ولو كانت  
متصلة لانهم اتفحدت في ملكه ويلزم له قيمة ما لا حد لبقائه كالشجر اذا غرسها وابقا ماله حذبل  
اجرة كل ربيع وكذلك اذا انتصت العين بان هلك بعضها فله أخذ الباقي بحصته من الثمن والحديث  
يتناوله لان الباقي مبيع باق بعينه \* المسئلة الثالثة دل لفظ حديث أبي بكر بن عبد الرحمن المرزباني  
أن البائع اذا كان قد قبض بعض الثمن فليس له حق في استرجاع المبيع بل يكون أسوة الغرماء  
وبهذا أخذ جمهور العلماء وعند البعض وهو راجح قول الشافعي انه لا يصير المبيع بقبض بعض ثمنه  
أسوة الغرماء بل البائع أولى به وكان الشافعي ذهب الى هذا لانه لم يصح له الحديث المذكور بل قال  
انه منقطع فن قال بصفة الحديث وانه موصول قال بما قاله الجمهور ومن لا فلا وفي وصله وعدمه  
خلاف منهم من رجع ارساله وهم أكثر الحفاظ \* المسئلة الرابعة قوله فان مات المشتري فصاحب  
المتاع أسوة الغرماء فيه حذف تقديره متاع صاحب المتاع أسوة الغرماء وهذا دال على التفرقة بين  
الموت والافلاس والى التفرقة بين - اذهب مالك وأحمد عملا بهذه الرواية قالوا ولان الميت خرب  
ذمته وليس للغرماء محل يرجعون اليه فاستووا في ذلك بخلاف المقتلس وسواء خلف الميت  
وفاء أو لا وذهب الشافعي الى أنه لا فرق بين الموت والافلاس وان صاحب المتاع أولى بمتاعه عملا  
بعموم من أدرك ماله عند رجل الحديث المتفق عليه قال ولا فرق بين الموت والافلاس والتفرقة

(١) تمامه في سنن البيهقي  
الا ان يدع الرجل وفاءه اه  
منه

بينهم ما من رواية أبي بكر بن عبد الرحمن وقوله فيها وان مات فصاحب المتاع أسوة الغرماء غير صحيحة لان الحديث المرسل لم يصح وصله فلا يعمل به بل في رواية عمر بن خليفة التسوية بين الموت والافلاس وهو حديث حسن صحيح بمثله (وعن عمرو بن الشريد) يفتح الشين المجهمة وكسر الراء تابعي سمع ابن عباس وغيره (عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لي) يفتح اللام ثم مشنة تحتية مشددة مصدر لوي يلوئ أي مطلق أضيف الى فاعله وهو (الواحد) بالميم الغني من الواحد بالضم أي القدرة (يحمل) بضم حرف المضارعة (عرضه وعقوبته رواء أبو داود والنسائي وعلقه البخاري وصححه ابن حبان) وأخرجه أحمد وابن ماجه والبيهقي وفسر البخاري حل العرض بما علقه عن سفيان قال تقول مطلني وعقوبته حبسه وهو دليل لزيد بن علي أنه يحبس حتى يقضى دينه وأجاز الجمهور الجور والبيع الحاكم عنه ماله وهذا أيضا داخل تحت لفظ عقوبته لاسيما وتفسيرها بالحبس ليس معروف ودل الحديث على تحريم مطل الواحد ولذا أبيحت عقوبته وانما اختلف العلماء هل يبلغ الى حد الكبيرة فيفسق وترد شهادته بطله مرة واحدة أم لا واختلفوا في قدر ما يفسق به فقال الجمهور منهم انه يفسق بمطل عشرة دراهم فما فوق قياسا على نصاب السرقة وكذلك ذهب الى هذا المالكية والشافعية الا أنهم ترددوا في اشتراط التكرار ومقتضى مذهب الشافعي اشتراطه ثم يدل بمفهومه على أن مطل غير الواحد وهو المعسر لا يحل عرضه ولا عقوبته والحكم كذلك عند الجمهور وهو الذي دل له قوله تعالى فنظرة الى ميسرة (وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال أصيب رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غمار ابتاعها فكتر دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تصدقوا عليه فتصدق الناس عليه ولم يبلغ ذلك فقام دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لغرمائه خذوا ما وجدتم له وليس لكم الا ذلك رواه مسلم) تقدم الكلام في الجمع بين هذا الحديث وحديث جابر وقوله فلا يحل لك أن تأخذه بأن هذا على جهة الاستحباب والحث على جبر من حدثت عليه حادثة ويدل أيضا قوله وليس لكم الا ذلك على أن الثمرة غير مضمونة اذ لو كانت مضمونة لقال وما بقي فنظرة الى ميسرة أو نحوه اذ الدين لا يسقط باعسار المدين وانما تأخر عنه المطالبة في الحال ومتى أسير وجب عليه القضاء (وعن ابن كعب بن مالك) اسمه عبد الرحمن سمع عبد الرزاق (عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جرح على معاذ ماله وباعه عن دين كان عليه رواء الدارقطني وصححه الحاكم وأخرجه أبو داود ومروان بن سفيان) قال عبد الحق المرسل أصح من المتصل وقال ابن الصلاح في الاحكام هو حديث ثابت كان ذلك في سنة تسع وجعل لغرمائه خمسة أسباع حقوقهم فقالوا يا رسول الله بعه لنا فقال ليس لكم اليه سبيل وأخرجه البيهقي من طريق الواقدي وزاد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعثه بعد ذلك الى اليمن ليبيعه والحديث دليل على انه يحجر الحاكم على المدين التصرف في ماله ويبيعه عنه لقضاء غرمائه والقول بأنه حكاية فعل غير صحيح فان هذا فعل لا يتم الا بأقوال تصدر عنه صلى الله عليه وآله وسلم يحجر بها تصرفه وألفاظ يبيع بها ماله وألفاظ يقضي بها غرماء وما كان بهذه المثابة لا يقال انه حكاية فعل انما حكاية الفعل مثل حديث خلع نعله فخلعوا نعالهم كالا يخفى وظاهر الحديث ان ماله كان مستغرقا بالدين فهل يلحق به من لم يستغرق ماله في الجور والبيع عنه كالواحد اذ امطل اختلف العلماء في ذلك فقال

الشافعي انه يلحق به فيحجر عنه ويبيع ماله لانه قد حصل مقتضى ذلك وهو عدم المسارعة بقضاء الدين وقال زيد بن علي والخنفية انه لا يلحق به فلا يحجر عليه ولا يبيع عنه بل يجب حبسه حتى يقضى دينه لحديث انه لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبه من نفسه ولقوله تعالى الا ان تكون تجارة عن تراض ومقتضى الحجر والبيع اخراج المال من غير طيبه من نفسه ولا رضا ولا يجب عنه بان الحديث والآية عامان خصصا بحديث معاذ لان حديث معاذ ليس الا في المستغرق ماله بدينه والكلام في غيره وهو الواجد الماطل قالوا ان يقال انهما خصصا بقياس الماطل الواجد على من استغرق دينه ماله الا انه لا يخفى عدم نهوض القياس نعم في حديث علي الواجد يحل عرضه وعقوبته دليل على انه يحجر عليه ويبيع ماله فانه داخل تحت مفهوم العقوبة وتفسيرها بالحبس فقط محذور رأى من قائله هذا وقد حكم عمر في أسيف جبهة كحكمه صلى الله عليه وآله وسلم في معاذ فأخرج مالك في الموطأ بسند منقطع ورواه الدارقطني في غرائب مالك بأسناد متصل أن رجلا من جهينة كان يشتري الرواحل فيبعها فيها يسرع المسير فيسبق الحاج فأفلس فرفع أمره إلى عمر بن الخطاب فقال أما بعد أيها الناس فإن الأسيف جبهة كحكمه صلى الله عليه وآله وسلم في معاذ فأنزل أسيف جبهة قدر ضي من دينه وأما من ان يقال سبق الحاج وفيه ألا انه اذا كان (١) معرضا فأصبح وقدرين به أي أحاط به الدين فمن كان له عليه دين فليأتنا بالعدة فلتقسم ماله بين غرمائه وأياكم والدين فإن أوله هم وآخره حرب اه وأما قصة جابر مع غرما أي به فمضى انه لما قتل أبوه في أحد وعليه دين فاشتد الغرماء في حقوقهم قال فأنبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسألهم أن يقبلوا ثم حاطوا به فلم يعطهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم حاطوا وقال سنغدو عليك فعدا علينا حين أصبح فطاف في النخل ودعا في غرما بالبركة فخذتها فقضيتهم وبقي لنا من غرما فان فيها دليلا على ان انتظار الغلة والتكمن منها لا يعد مطلا قبل ويؤخذ منها ان من كان له دخل ينظر الى دخله وان طالت مدته ان لا يفرق بين المدة الطويلة والقصيرة في حق الأدي ومن لا يدخل له لا يتطرو ويبيع الحاكم ماله لاهل الدين وأما الحجر على البالغ لسفه وسوء تصرف فقال به الشافعي ولم يقل به أبو حنيفة وبوب له البيهقي في السنن الكبرى باب الحجر على البالغين بالسفه وذكر فيه بسنده ان عبد الله بن جعفر اشترى أرضا بسقانة ألف درهم فهم على وعثمان أن يحجر عليه قال فلقيت الزبير فقال ما اشترى أحديهما أرضا بخص مما اشترى قال قد ذكر له عبد الله الحجر قال لو ان عندي مالا لشاركتك قال فاني أقرضك نصف المال قال فاني شريكك فأتاهما على وعثمان وهما يتراوضان قال ما تراوضان فذكر له الحجر على عبد الله ابن جعفر فقال أنحجر ان علي رجلا أنا شريكه قال لا لعمرى قال فاني شريكه وفي رواية فقال عثمان وكيف أنحجر على رجل في بيع شريكه فيه الزبير قال الشافعي فعلى لا يطلب الحجر الا وهو يراه والزبير لو كان الحجر باطلا لقال لا تحجر على بالغ حرم وكذلك عثمان بل كلهم يعرف الحجر ثم ساق حديث عائشة واردة عبد الله بن الزبير الحجر عليها وغير ذلك من الأدلة من أفعال السلف ويستدل به بالحديث الصحيح وهو النهي عن إضاعة المال فان السفه يصعب به سوء تصرفه فيجب الانتكار عليه بالحجر عنه قال النووي والصغير لا يقطع عنه حكم اليتيم محجور عنه السنن ولا يحجر البالغ بل لا بد أن يظهر منه الرشيق في دينه وماله وقال أبو حنيفة اذا بلغ خسا

(١) قوله معرضا أي عن  
الاداء وقوله بعده حرب بفتح  
المهملتين وهو أخذ المال  
كله وقدروى بسكون الراء  
اه منه

وعشرين سنة يجب تسليم ماله اليه وان كان غير ضابط ﴿١﴾ (وعن ابن عمر قال عرضت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني متفق عليه وفي رواية البيهقي فلم يجزني ولم يرني بلغت وصححه ابن خزيمة) وجه ذكر الحديث هنا أن من لم يبلغ خمس عشرة سنة لا تنفذ تصرفاته من بيع وغيره ومعنى قوله لم يجزني لم يجعل لي حكم الرجال المقاتلين في إيجاب الجهاد على وخرجي معه وقوله فأجازني أي رأى من يجب عليه الجهاد ويؤذن له في الخروج اليه وفيه دليل على أن من استكمل خمس عشرة سنة صار مكافيا بالغاله أحكام الرجال وعليه ومن كان دونها فلا يدل له قوله ولم يرني بلغت وناقش في الاستدلال به على البلوغ بعض المتأخرين فاثبت أن الإذن في الخروج في الحروب يدور على الجلالة والاهلية فليس في رده دليل على أنه لا جمل عدم البلوغ وفيهم ابن عمر ليس بحجة قلت وهو احتمال بعيد والعجابي أعرف بمنه ما رواه وفيه دليل على أن الخندق كانت سنة أربع من الهجرة والقول بأنها سنة خمس يرد هذا الحديث ولا نهم أجمعوا أن أحدا كانت سنة ثلاث ﴿٢﴾ (وعن عطية القرظي) بضم القاف فرائس نسبة إلى بني قريظة (قال عرضنا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم قريظة فكان من أئمت قتل ومن لم ينبت خلى سبيله فكنت من لم ينبت خلى سبيلي رواه الأربعة وصححه ابن حبان والحاكم وقال على شرط الشيخين) وهو كما قال الأئمة لم يخرجوا عطية والحديث دليل على أنه يحصل بالآيات البلوغ فتجربى على من أئمت أحكام المكافين ولعله أجماع ﴿٣﴾ (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يجوز لامرأة عطية إلا باذن زوجها وفي لفظ لا يجوز للمرأة أمر في مالها إذا ملك زوجها عصمتها رواه أحمد وأصحاب السنن إلا الترمذي وصححه الحاكم) قال الخطابي حله إلا أكثر على حسن العشرة واستطابة النفس أو يحتمل على غير الرشيدة وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال للنساء تصدقن فجعلت المرأة تلقى القرط والخاتم بلال يتلقاه بردائه وهذه عطية بغير إذن الزوج انتهى وهذا مذهب الجمهور مستدلين بمفهومات الكتاب والسنة ولم يذهب إلى معنى الحديث إلا طاوس فقال إن المرأة محجورة عن مالها إذا كانت حرة ووجه الأفيما أذن لها فيه الزوج وذهب مالك إلى أن تصرفها من الثالث ﴿٤﴾ (وعن قبيصة) بفتح القاف فوجه فتناة تحتية فصادمهم له (ابن مخارق) بضم الميم فناء مبيعة فراء مكسورة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن المسئلة لا تحل إلا لأحد ثلاثة رجل يحمل جمالة) بفتح الحاء المهملة وتحقيف الميم (قلت له المسئلة رواه مسلم) وقد تقدم بلفظه في باب قسمة الصدقات ولعل أعادته هنا أن الرجل الذي يحمل جمالة قد لزمه دين فلا يكون له حكم المفلس في الحجر عليه بل يترك حتى يسأل الناس فيقضى دينه وهذا يستقيم على القواعد إذا لم يكن قد ضمن ذلك المال

#### \* (باب الصلح) \*

قد قسم العلماء الصلح أقساما صلح المسلم مع الكافر والصلح بين الزوجين والصلح بين القبلة الباغية والعدالة والصلح بين المتعاضيين والصلح في الجراح كالعقور على مال والصلح لقطع الخصومة إذا

وقعت في الاملاك والحقوق وهذا القسم هو المراد هنا وهو الذي يذكره الفقهاء في باب الصلح  
 (عن عمرو بن عوف المزني رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الصلح  
 جائز بين المسلمين الا صلحا حرم حلالا أو أحل حراما والمسلمون وفي لفظ أبي داود والمؤمنون على  
 شروطهم الا شرطاً حرم حلالا أو أحل حراما رواه الترمذي وصححه وانكروا عليه لان راويه  
 كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف ضعيف) كذبه الشافعي وتركه أحمد وفي الميزان عن ابن حبان  
 له عن أبيه عن جده نسخة موضوعة وقال الشافعي وأبو داود ودهوركن من اركان الكذب واعتذر  
 المصنف للترمذي بقوله (وكأنه اعتبره بكثرة طرقه وقد صححه ابن حبان من حديث أبي هريرة)  
 فيه مسئلتان الاولى في أحكام الصلح وهو ان وضعه مشروط فيه المراضاة لقوله جائز أي انه ليس  
 بحكم لازم يقضي به وان لم يرض به الخصم وهو جائز أيضا بين غير المسلمين من الكفار فتعتبر أحكام  
 الصلح بينهم وانما خص المسلمين بالذكر لانهم المعتبرون في الخطاب المتقارون لاحكام السنة  
 والكتاب وظاهره عموم صحة الصلح سواء كان قبل انضاح الحق للخصم أو بعده ويدل للدول قصة  
 الزبير والانصاري فانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن قد أبان للزبير ما يستحقه وامره ان يأخذ  
 بعض ما يستحقه على جهة الاصلاح فلما لم يقبل الانصاري الصلح وطلب من الحق أبان صلى الله  
 عليه وآله وسلم للزبير قدر ما يستحقه كذا قال الشارح والظاهر ان هذا ليس من الصلح مع  
 الانكار بل من الصلح مع سكون المدعى عليه وهي مسألة مستقلة وذلك لان الزبير لم يكن عالما  
 بالحق الذي له حتى يدعى للصلح بل هذا أول التشرع في قدر السبق والتحقق أنه لا يكون الصلح  
 الا هكذوا ما بعد ائابة الحق للخصم فانما يطلب من صاحب الحق أن يترك لخصمه بعض ما يستحقه  
 والى جواز الصلح على الانكار ذهب مالك وأحمد وأبو حنيفة وخالف في ذلك الشافعي وقال  
 لا يصح الصلح مع الانكار ومع عدم صحته لا يطيب مال الخصم مع انكار المصالح وذلك حيث  
 يدعى عليه آخر عينا أو ديناً فيصالح بعض العين أو الدين مع انكار خصمه فان الباقي لا يطيب له  
 بل يجب عليه تسليمه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبه من نفسه  
 وقوله تعالى عن تراض وأجيب بانها قد وقعت طيبة النفس بالرضا بالصلح وعقد الصلح قد صار في  
 حكم عقد المعاوضة فيحل له ما بقي قلت والاولى ان يقال ان كان المدعى يعلم ان له حقا عند خصمه  
 جاز له قبض ما صولح عليه وان كان خصمه منكرا وان كان يدعى باطلا فانه يحرم عليه الدعوى  
 وأخذ ما صولح به والمدعى عليه ان كان عنده حق يعلمه وانما يشكر لغرض وجب عليه تسليم  
 ما صولح عليه وان كان يعلم انه ليس عنده حق جاز له اعطاء جزء من ماله في دفع شجار غريمه  
 وأذنيه وحرم على المدعى أخذه وبهذا تجتمع الأدلة فلا يقال الصلح على الانكار لا يصح ولانه  
 يصح على الاطلاق بل يفصل فيه المسئلة الثانية ما أفادها قوله والمسلمون على شروطهم أي  
 ناسون عليها واقفون عندها وفي تعديته بعلى ووصفهم بالاسلام أو الايمان دلالة على علومهم بتبهم  
 وأنهم لا يخالون بشروطهم وفيه دلالة على لزوم الشرط اذا شرطه المسلم الا ما استثناء في الحديث  
 والمفرعين تفاصيل في الشروط وتفاصيل منها ما يصح ويلزم حكمه ومنها ما لا يصح ولا يلزم ومنها  
 ما يصح ويلزم منه فساد العقد وهي هنالك مبسوطه بعلى ومناسبات وللخاري في كتاب الشروط  
 تفاصيل كثيرة معروفة وقوله الا شرطاً حرم حلالا وذلك كاشتراط البائع ان لا يبطأ الامه أو أحل

حراما مثل ان يشترط وطء الامة التي حرم الله عليه وطأها ﴿ (وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يمنع ) يروى بالرفع على الخبر والجزم على النهي ( جازجاره ان يغرز خشبة ) بالافراد وفي لفظ خشبته بالجمع ( في جداره ثم يقول أبو هريرة مالي أراكم عنكم معرضين والله لا رمين بها بين أكتافكم ) بالنون جمع كنف بفتحها وهو الجانب وبالمثناة الفوقية جمع كنف ( متفق عليه ) وفي لفظ أبي داود فتمسكوا رؤسهم ولا جرحوا صدورهم بذلك طأطأوا رؤسهم والمراد المخاطبون وهذا قاله أبو هريرة أيام أمارته على المدينة في زمن مروان فإنه كان يستخلفه فيها فالتخاطبون ممن يجوزانهم جاهلون لذلك وليسوا بصحابة وقد روى أحمد وعبد الرزاق من حديث ابن عباس لا ضرر ولا ضرار للرجل ان يضع خشبته في حائط جاره الحديث فيه دليل على انه ليس للجار ان يمنع جاره من وضع خشبته على جداره وأنه اذا امتنع عن ذلك أجبر لانه حق ثابت لجاره وإلى هذا ذهب أحمد واسحق وغيرهما عملا بالحديث وذهب إليه الشافعي في القديم وقضى به عمر في أيام وفور الصحابة وقال الشافعي ان عمر لم يخالفه أحد من الصحابة وهو فيما رواه مالك بسند صحيح ان النخاع بن خزيمة سأله محمد بن مسلمة أن يسوق خليجا له فيجبره في أرض محمد بن مسلمة فامتنع فذكره عمر في ذلك فابى فقال والله ليمرن به ولو على بطنك وهذا تطير قصة حديث أبي هريرة وعمره عمر في كل ما يحتاج الجار الى الانتفاع به من دار جاره وأرضه وذهب آخرون الى انه لا يجوز أن يضع خشبه الاباذن جاره فان لم يأذن لم يجز قالوا لان أدلة انه لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه تمتنع هذا الحكم فهو للتنزيه وأجيب عنه بما قال البيهقي لم نجد في السنن الصحيحة ما يعارض هذا الحكم الاعوامات لا يتكرران يخصصا وقد حله الراوي على ظاهره من التحريم وهو أعلم بالمراد بدليل قوله مالي أراكم عنكم معرضين فإنه استنكار لا عراضهم دال على ان ذلك للتحريم قال الخطابي معنى قوله بين أكتافكم ان لم تقبلوا هذا الحكم وتعملوا به راضين لا جعائهم أي الخشب على رقابكم كلوهين قال وأراد بذلك المبالغة قلت والذي يتبادر أن المراد لا رمين بها أي هذه السنة المأمور بها بينكم ابلاغها لمتهم منها وخر وجاعن كتمها واقامة الحجية عليكم بها ﴿ (وعن أبي جند الساعدي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل لامرئ ان يأخذ عصا أخيه بغير طيب ففسر منه رواه ابن حبان والحاكم في صحيحهم ما ) وفي الباب أحاديث كثيرة في معناه وأخرج الشيخان من حديث عمر لا يخجلن أحدنا مشمة أحد بغير إذنه وأخرج أبو داود والترمذي والبيهقي من حديث عبد الله بن السائب بن يزيد عن أبيه عن جده باللفظ لا يأخذ أحدكم متاع أخيه لأعيا ولا جادا ولا حديث د الله على تحريم مال المسلم الا بطيبة من نفسه وان قل وللإجماع واقع على ذلك وأراد المصنف الحديث ابي جند قبيح حديث أبي هريرة إشارة الى تأويل حديث أبي هريرة وأنه محمول على التنزيه كما هو قول الشافعي في الحديث ويرد عليه انه انما يحتاج الى التأويل اذا تعذر الجمع وهو هنا يمكن بالتخصيص فان حديث أبي هريرة خاص وتلك الأدلة عامة كما عرفت وقد أخرج من عوامها أشباه كثيرة كخذ الزكاة كرها وكالشفعة واطعام المضطر وشفقة القريب المعسر والزوجة وكثير من الحقوق المالية التي لا يخرجها المالك برضاه قائم أو خدمته كرها وغرز الخشبته منها على انه مجرد انتفاع والعين باقية

بفتح الحاء وقد تكسر وحقيقتها عند الفقهاء نقل دين من ذمة إلى ذمة واختلافوا هل هو بيع دين بدين رخص فيه وأخرج من النهي عن بيع الدين بالدين أو هي استيفاء وقيل هي عقد ارتفاق مستقل ويشترط فيها لفظها ورضا المحيل بلا خلاف والمحال عند الأصحاب ككثرة المحال عليه عند البعض وتمائل الصفات وإن يكون في شيء معلوم ومنه - من خصها بالنقدين دون الطعام لأنه بيع طعام قبل أن يستوفي ﴿عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مطلق الغنى﴾ إضافة للمصدر إلى الفاعل أي مطلق الغنى غريمه وقيل إلى المفعول أي مطلق الغريم الغنى (ظلم) وبالأولى مطلقه للنقير (وإذا أتبع) بضم الهمزة وسكون المثناة الفوقية وكسر الموحدة (أحدكم على مليء) بالهمزة مأخوذ من الملا يقال ملأ الرجل أي صار ملياً (فلينسج) بامكان المثناة الفوقية أي يضامني المجهول كالاول أي إذا أحيل فليحتل (متفق عليه) دل الحديث على تحريم المطل من الغنى والمطل هو المدفعة والمراد هنا تأخير ما استحق إداؤه بغير عنتر من قادر على الاداء والمعنى على تقدير أنه من إضافة المصدر إلى الفاعل أنه يحرم على الغنى القادر أن يعطل بالدين بعد استحقاقه بخلاف العاجز وعنه على التقدير الثاني أنه يجب وفاة الدين ولو كان مستحقه غنياً فلا يكون غناه سبباً لتأخير حقه وإذا كان ذلك في حق الغنى ففي حق الفقير أولى ودل الأمر على وجوب قبول الاحالة وحله الجهور على الاستحياب ولا أدري ما الحامل على صرفه عن ظاهره وعلى الوجوب جملة أهل الظاهر وتقدم البحث في أن المطل كبيرة يفسق صاحبها فلا نكره وانما اختلافوا هل يفسق قبل الطلب أو لا بد منه والذي يشعر به الحديث أنه لا بد من الطلب لأن المطل لا يكون إلا معه ويشمل المطل كل من لزمه حق كالزوج للزوجة والسيّد في نفقة عبده ودل الحديث بمفهوم المخالفة أن مطل العاجز عن الاداء لا يدخل في الظلم ومن لا يقول بالمفهوم يقول لا يسمى العاجز مطلقاً والغنى الغائب عنه ماله كالمعدوم ويؤخذ من هذا أن المعتبر لا يطالب حتى يوسر قال الشافعي لو جازت مؤاخذه لكان ظالماً والقرض أنه ليس بظالم العجزه ويؤخذ منه أنه إذا تعذر على المحال عليه التسليم لفقره لم يكن له اعتدال الرجوع على المحيل لأنه لو كان له الرجوع لم يكن لا اشتراط الغنى فائدة فلما شرطه الشارع علم أنه انتقل انتقالاً لا رجوع له كالمعوض في دينه بعوض ثم تلف العوض في يد صاحب الدين وقالت الحنفية يرجع عند التعذر وشبهوا الحوالة بالضمان وأما إذا جهل الافلاس حال الحوالة فله الرجوع ﴿وعن جابر قال توفي رجل من أصحابنا وخطناه وكفناه ثم أتينا به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلنا تصلي عليه فخطا خطا ثم قال أعليه دين قلنا ديناران فأصرف﴾ أي عن الصلاة عليه (فحملهما أبو قتادة فأتينا فقال أبو قتادة الديناران على فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حق الغريم) منصوب (١) على المصدر مؤكداً لمضمون قوله الديناران على أي حق عليك الحق وثبت عليك وكنت غريماً (وبرئ منهما الميت قال نعم فصلي عليه رواه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم) وأخرجه البخاري من حديث سلمة بن الأكوع إلا أن في حديثه ثلاثة دنانير وكذلك أخرجه أبو داود والطبراني وجع بينه وبين قوله ديناران في حديث الكتاب أنهما كانا دينارين وشرافين قال ثلاثة جبر الكسر ومن قال ديناران ألغاه أو كان الأصل ثلاثة ففقد قبل موته ديناراً فمن قال ثلاثة اعتبر أصل الدين ومن قال ديناران اعتبر الباقي

قوله مبني للمجهول كذا  
يحفظه حفظه الله وحرر  
الرواية اهـ

(١) والعامل فيه فعل  
محذوف وجوباً ومضمون  
الجملة اهـ منه



ويحتمل انهما قصتان وان كان بعيدا وفي رواية الحاكم انه صلى الله عليه وآله وسلم جعل اذا اتى ابا قتادة يقول ما صنعت الدينار ان حتى كان آخر ذلك ان قال ارضيت بما يارسول الله قال الان حين برئت جلده وزوى الدار قطنى من حديث علي رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اتى بجنازة لم يسأل عن شيء من عمل الرجل ويسأل عن دينه فان قيل عليه دين كف وان قيل ليس عليه دين صلى فأتى بجنازة فلما قام ليكبّر سأل هل عليه دين فقالوا دينار ان فعذر الله فقال عليهما علي يارسول الله وهو يرى منهما فصرى عليه ثم قال جزاك الله خيرا وفك الله رهانتك الحديث قال ابن بطال ذهب الجمهور الى صحة هذه الكفالة عن الميت ولا رجوع له في مال الميت وفي الحديث دليل على انه يصح ان يتحمل الواجب غير من وجب عليه وانه ينفعه ذلك ويدل على شدة أمر الدين فانه صلى الله عليه وآله وسلم ترك الصلاة عليه لانها شفاعته وشفاعته مقبولة لا ترد والدين لا يسقط الا بالتأدية وفي الحديث دليل على انه لا يكتفى بالظاهر من اللفظ بل لابد للحاكم في الالتزام بالحق من تحقق ألفاظ العقود والقرارات وانه اذا ادعى من عليه الحكومة انه قصد باللفظ معنى يحتمل وان بعد الاحتمال لا يحكم عليه بظاهر اللفظ وعطف وبرئ منه ما الميت على ذلك مما يؤيد هذا المعنى المستنبط (وعن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يؤتى بالرجل المتوفى عليه الدين فيسأل هل ترك لدينه من قضاء فان حدث انه ترك وفاء صلى الله عليه وآله وقال صاوا على صاحبكم فلما فتح الله عليه القنوح قال أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فن توفى وعليه دين فعلى قضاؤه متفق عليه وفي رواية للبخاري فن مات ولم يترك وفاء) ايراد المصنف له عقيب الذي قبله اشارة الى انه صلى الله عليه وآله وسلم نسخ ذلك الحكم لما فتح عليه صلى الله عليه وآله وسلم واتسع الحال بتحملة الديون عن الاموات وظاهر قوله فعلى قضاؤه انه يجب عليه القضاء وهل هو من خالص ماله أو من مال المصالح محتمل قال ابن بطال وهكذا يلزم المتولى لأمر المسلمين ان يفعله فيمن مات وعليه دين فان لم يفعل فالأثم عليه وقد ذكر الراقعي في آخر الحديث قيل يارسول الله وعلى كل امام بعدك قال وعلى كل امام بعدى وقد وقع معناه في الطبراني الكبير من حديث زاذان عن سلمان قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان نقضى سبابا المسلمين ونعطي سائلهم ثم قال من ترك مالا فلو رثته ومن ترك ديننا فعلى وعلى الولاة من بعدى في بيت مال المسلمين وفيه راوتر ترك ومثهم (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا كفالة في حدرواه البهيقي باسناد ضعيف) وقال انه منكروه ودليل على انها لا تصح الكفالة في الحد قال ابن حزم لا تجوز الضمانة بالوجه أصلا لا في مال ولا حد ولا في شيء من الأشياء لان كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ومن طريق النظر ان تسأل من قال بعخته عن تكفل بالوجه فقط فغاب المكفول عنه ماذا تصنعون بالضامن بوجهه أتلزمونه غرامة ما على المضمون فهذا جور أو كل مال بالباطل لانه لم يلزمه قط أم تتركونه فقد أبطلتم الضمان بالوجه أم تكلفونه طلبه فهذا تكليف الخرج وما لا طاقة له به وما لم يكنه الله اياه قط وأجاز الكفالة بالوجه جماعة من العلماء واستدلوا بانه صلى الله عليه وآله وسلم كفل في تهمة قال وهو خبر باطل لانه من رواية ابراهيم بن خثيم بن عراك وهو وابوه في غاية الضعف لا تجوز الرواية عنهم ثم ذكر آثارا عن عمر بن عبد العزيز وردها كلها بانها لا حجة فيها اذا حجة في كلام الله ورسوله لا غير وهذه الآثار قد سردها

## \* (باب الشركة) \*

بفتح أوله وكسر الراء وبكسر مع سكونها وهي بضم الشين اسم للشيء المشترك والشركة الحالة التي تحدث بالاختيار بين اثنين فصاعداً وان أريد الشركة بين الورثة في المال الموروث حذفت بالاختيار (والو كاله) بفتح الواو وقد تكسر مصدر وكل مشدد بمعنى التفويض والحفظ ويحذف فيكون بمعنى التفويض وهي شرعا إقامة الشخص غير مقام نفسه مطلقاً ومقيداً ﴿عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الله أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فإذا خن خرجت من بينهما رواه أبو داود وصححه الحاكم) وأعله ابن القطان بالجهل بحال سعيد بن حيان وقدر رواه عنه ولده أبو حيان بن سعيد لكن ذكره ابن حبان في الثقات وذكره روى عنه الحرث بن شريد إلا أنه أعله الدارقطني بالارسال فلم يذكر فيه أبا هريرة وقال أنه الصواب ومعنى أن الله معهما أي في الحفظ والرعاية والامداد بعبودتهم ما في مالهما وانزال البركة في تجارتهم فإذا حصلت الخيانة نزع البركة من مالهما وفيه حث على التشارك مع عدم الخيانة والتحذير منه معها ﴿وعن السائب المخزومي أنه كان شريك النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل البعثة فجاء يوم الفتح فقال مرحبا يا بني وشريكي رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه) قال ابن عبد البر السائب بن أبي السائب من المؤلفة قلوبهم ومن حسن إسلامه وكان من العمرين عاش إلى زمان معاوية وكان شريك النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أول (١) الإسلام في التجارة فلما كان يوم الفتح قال مرحبا يا بني وشريكي كان لا يمارى ولا يدارى وصححه الحاكم وابن حزم كنت شريكي في الجاهلية والحديث دليل على أن الشركة كانت ثابتة قبل الإسلام ثم قررها الشارع على ما كانت ﴿وعن عبد الله بن مسعود قال اشتركت أنا وعمار وسعد فيما نصيب يوم بدر الحديث) تمامه بخمسة أسيرين ولم أجد أبا عمار بشيء (رواه النسائي) فيه دليل على صحة الشركة في المكاسب وتسمى شركة الأبدان وحقيقة أن يوكل كل صاحب سهم أن يتقبل ويعمل عنه في قدر معلوم ويعينان الصنعة وقد ذهب إلى صحتها أبو حنيفة وذهب الشافعي إلى عدم صحتها البناء على الغرر إذ لا يقطعان بحصول الربح لتجوز تعذر العمل وبقوله قال أبو ثور وابن حزم قال ابن حزم لا تجوز الشركة بالأبدان في شيء من الأشياء أصلاً فان وقعت فهي باطلة لا تلزم وليكل واحد منهم ما مكسب فان اقتسمناه وجب أن يقضى له ما أخذ ولا بد لأن كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وأما حديث ابن مسعود فهو من رواية ولده أبي عبيدة بن عبد الله وهو خبر منقطع لأن أبا عبيدة لم يذكر عن أبيه شيئاً فقد روي ثامن طريق وكيع عن شعبة عن عمرو بن مرة قال قلت لأبي عبيدة أتذكر عن عبد الله شيئاً قال لا ولو صح لكان حجة على من قال بصحة هذه الشركة لأنهم أول قائل معنا ومع سائر المسلمين أن هذه شركة لا تجوز ولا ينفرد أحد من أهل العسكر بما يصيب دون جميع أهل العسكر إلا السلب للقائل على الخلاف فان فعل فهو غلول ومن بكأ الزنوب ولأن هذه الشركة لو صح حديثها فقد أبطلها الله عز وجل وأنزل قل لا تقال لله والرسول الآية فابطلها تعالى وقسمها هو بين المجاهدين ثم إن الحنفية

(١) كذا في الرواية وقوله  
قبل البعثة لا يوافقها  
منه

(١) في القاموس ما معناه  
العنان بكسر العين المهملة  
مأخوذ من عنان الدابة  
لان عنان الدابة طاقسان  
مستويان وذ كرلهذه  
الشركة معنيين أحدهما  
ما ذكرناه في الشرح  
والآخر ان يتشارك في شيء  
خاص وهو أن يعارض  
رجلا في الشراء فيقول  
أشركني وذلك قبل ان  
يستوجب الغلق اه على  
حسن خان

لا يجوزون الشركة في الاصطباذ ولا تجوزها المالكية في العمل في مكانين فهذه الشركة  
في الحديث لا تجوز عندهم انتهى هذا وقد قسم الفقهاء الشركة الى أربعة أقسام وأطالوا فيها وفي  
فروعها في كتب الفروع فلا نطيل بها قال ابن بطال اجعوا على ان الشركة الصحيحة أن يخرج  
كل واحد مثل ما أخرج صاحبه ثم يخطأ ذلك حتى لا يتميز ثم يتصرفا جميعا الا ان يقيم كل منهما  
الآخر مقام نفسه وهذه تسمى شركة العنان (١) وتصح ان أخرج أحدهما أقل من الآخر  
من المال ويكون الربح والخسران على قدر مال كل منهما وكذلك اذا اشترى سلعة بينهما ما على  
السواء وابتاع أحدهما أكثر من الآخر منهما فالحكم في ذلك أن يأخذ كل من الربح والخسران  
بقدر ما أعطاه من الثمن وبرهان ذلك انهما اذا خطا المالين فقد صارت تلك الجملة مشاعة بينهما  
في ابتاعها فاشباع بينهما واذا كان كذلك فثمنه وربحه وخسرانه مشاع بينهما وما مثله السلعة  
التي اشتريها فانها بديل من الثمن ﴿ (وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال أردت الخروج  
الى خيبر فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اذا أتيت وكيلي بخير فخذ منه خمسة عشر وسقا  
روا أبو داود وصححه) تمام الحديث فان ابتغى منك آية فضع يدك على رقوته وفي الحديث دليل  
على شرعية الوكالة والاجماع على ذلك وتعلق الاحكام بالوكيل وتتمام الحديث في دليل على العمل  
بالقرينة في مال الغير وانه يصدق به الرسول لقبض العين وقد ذهب الى تصديق الرسول في  
القبض جماعة من العلماء ﴿ (وعن عروة البارقي رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم بعث معه بديار يشترى له أضيحة الحديث رواه البخاري في أثناء حديث وقد تقدم)  
أي في كتاب البيع وتقدم الكلام على ما فيه من الاحكام ﴿ (وعن أبي هريرة قال بعث رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم عمر على الصدقة الحديث متفق عليه) تمامه فقيل منع ابن جيل  
خالد بن الوليد والعباس عمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم ما ينقم ابن جيل الا انه كان فقيرا فاغناه الله واما خالد فأتكم تظلمون خالد اقد احتسب أذراعه  
وأعتاد في سبيل الله وأما العباس فهي على ومثلها معها والظاهر انه صلى الله عليه وآله وسلم  
بعث عمر لقبض الزكاة وابن جيل من الانصار قيل كان منافقا ثم تاب بعد ذلك قال المصنف  
وابن جيل لم أقف على اسمه وقوله ما ينقم بكسر القاف أي ما ينكر الا انه كان فقيرا فاغناه الله وهو  
من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم لانه اذا لم يكن له عذر الا ما ذكر فلا عذره وفيه التعريض  
بكفران النعمة والتقريع بسوء الصنيع وقوله أعتاده جمع عند فتحين وهو ما يعتاده الرجل من  
السلح والدواب وقيل الخيل خاصة وجل البخاري دعاه على أنه جعلها زكاة ماله وصرفها في  
سبيل الله وهو بناء على انه يجوز اخراج القيمة عن الزكاة وقوله فهي على ومثلها معها يشهدانه  
صلى الله عليه وآله وسلم تحملها عن العباس تبرعا وفيه صحة تبرع الغير بالزكاة ونظيره حديث أبي  
قتادة في تبرعه بحمل الدين عن الميت وهذا أقرب الاحتمالات وقد روي بالفاظ أخرى فاحتمل  
احتمالات كثيرة وقد بسطها المصنف في الفتح وتبعه الشارح وأما حديث انه صلى الله عليه وآله  
وسلم كان قد تقدم منه زكاة عامين فقد روي من طرق لم يسلم شيء منها من مقال وفي الحديث دليل  
على تركيل الامام للعامل في قبض الزكاة ولاجل هذا ذكره المصنف هنا وفيه أن بعث العمال  
لقبض الزكاة سنة نبوية وفيه انه يذكر الغافل ما أنعم الله به عليه باغناؤه بعد ان كان فقيرا يقوم

بحق الله وفيه جواز ذكركم من منع الواجب في غيبته بما ينقصه وفيه تحمل الامام عن بعض المسلمين والاعتذار عن البعض وحسن التأويل ﴿ وعن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فخر ثلاثا وستين وأمر علياً أن يذبح الباقي الحديث رواه مسلم ) تقدم الكلام عليه في كتاب الحج وفيه دلالة على صحة التوكيل في نحر الهدى وهو اجماع اذا كان الذابح مسلماً وان كان كافراً كما يصح عند الشافعية بشرط أن ينوي صاحب الهدى عند دفعه اليه أو عند ذبحه ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه في قصة العسيف ) بعين وسين مهملتين فشناة تحسية ففاء الاجير وزناومعني ( قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اغدياً ليس على امرأته هذا فان اعترفت فارجهما الحديث متفق عليه ) سيأتي في الحدود مستوفى وذكره هنا بناء على ان المأمور وكييل عن الامام في اقامة الحد وتوب البخاري باب الوكالة في الحدود وأورد هذا الحديث وغيره وقال المصنف في القبح والامام لم يتول اقامة الحد بنفسه ولا غيره كان ذلك بمنزلة توكيله لغيره

### \* (باب الاقرار) \*

هو لغة الاثبات وفي الشرع اخبار الانسان بما عليه وهو ضد الجحود ﴿ عن أبي ذر رضي الله عنه قال قال لي النبي صلى الله عليه وآله وسلم قل الحق ولو كان مراصمحه ابن حبان من حديث طويل ) ساقه الحافظ المنذري في الترهيب والترهيب وفيه وصايا نبوية ولفظه قال أوصاني خليلي رسول الله أن أنظر الى من هو أفضل مني ولا أنظر الى من هو فوقني وأن أحب المساكين وأن أدنو منهم وأن أصل رجلي وان قطعوني وجفوني وأن أقول الحق وان كان مراوياً أن لا أخاف في الله لومة لائم وأن لا أسأل أحداً شيئاً وان أستكثر من لاجل ولا قوة الا بالله فانهم من كنوز الجنة وقوله قل الحق يشمل قوله على نفسه وعلى غيره وهو مشتق من قوله تعالى كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين ومن قوله تعالى ولا تقولوا على الله الا الحق وباعتبار شموله ذكره المصنف هنا تبعاً للرافعي فانه ذكره في باب الاقرار وفيه دلالة على اعتبار اقرار الانسان على نفسه في جميع الامور وهو أمر عام لجميع الاحكام لان قول الحق على النفس هو الاخبار بما عليها بما يلزمها التخلص منه بحال أو بدن أو عرض وقوله ولو كان مرا من باب التشبيه لان الحق قد يصعب اجراؤه على النفس كما يصعب عليها الساعية المارارته ويأتي في باب الحدود والقصاص أحاديث في الاقرار

### \* (باب العارية) \*

بتسديد المنة التحسية وتحققها ويقال عارة وهي مأخوذة من عار الفرس اذا ذهب لان العارية تذهب من يد المعير ومن العار لانه لا يستعير أحد الا بعه عار وحاجة وهي في الشرع عبارة عن اباحة المنافع من دون ملك العين ﴿ (عن سمرة بن جندب) رضي الله عنه ( قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على اليد ما أخذت حتى تؤديه رواه أحمد والاربعة وصححه الحاكم ) بناءً منه على سماع الحسن من سمرة لان الحديث من رواية الحسن عن سمرة وللحفاظ في سماعه منه ثلاثة مذاهب الاول انه سمع منه مطلقاً وهو مذهب علي بن المديني والبخاري والترمذي والثاني لا مطلقاً وهو مذهب يحيى بن سعيد القطان ويحيى بن معين وابن حبان والثالث لم يسمع منه الا

حديث العقيقة وهو مذهب النسائي واختاره ابن عساكر وادعى عبد الحق انه الصحيح  
 والحديث دليل على وجوب رد ما قبضه المرء وهو ملك لغيره ولا يبرأ الا بعيره الى مالكة أو من يقوم  
 مقامه لقوله حتى تؤديه ولا تتحقق التأدية الا بذلك وهو عام في الغصب والوديعة والعارية وذكره  
 في باب العارية لشمولها وربما يفهم منه انها مضمونة على المستعير وفي ذلك ثلاثة أقوال الاول  
 انها مضمونة مطلقا والبس ذهب ابن عباس وزيد بن علي وعطاء وأجد واسحق والشافعي لهذا  
 الحديث ولما يأتي مما يشيد معناه والثاني للاخيرين الى ان العارية أمانة لا يجب ضمانها الا اذا  
 شرط مستدلين بحديث صفوان وبأنى الكلام عليه والثالث للحسن وأبي حنيفة وآخرين انها  
 لا تضمن وان ضمن لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على المستعير غير المغل ولا على المستودع  
 غير المغل ضمان أخرجه الدارقطني والبيهقي عن ابن عمر وضعفاء وصحاح وفقه على شريح وقوله  
 المغل بضم الميم فغين مجعته قال في النهاية أي اذا لم يخن في العارية والوديعة فلا ضمان عليه من  
 الاغلال وهي الخيانة وقيل المغل المستغل وأراد به القابض لانه بالقبض يكون مستغلا والاول  
 أولى وحينئذ فلا تقوم به حجة على انها لا تقوم به الحجة ولو صرح رفعه لان المراد ليس عليه ذلك من  
 حيث هو مستعير لانه لو التزم الضمان للزمه وحديث الباب كثيرا ما يستدلون منه بقوله على اليد  
 ما أخذت حتى تؤديه على التضمن ولادالة فيه صريحاً فان اليد الامينة أئضا عليها ما أخذت  
 حتى تؤدى ولذلك قلنا وربما يفهم ولم يبق دليل على تضمين العارية الا قوله صلى الله عليه وآله  
 وسلم عارية مضمونة في حديث صفوان فان وصفها بمضمونة يحتمل انها صفة موضوعة وان المراد  
 من شأنها الضمان فدل على ضمانها مطلقا ويحتمل انها صفة للتقييد وهو لا يظهر لانها تأسيص  
 ولانها كثيرة ثم ظاهره ان المراد عارية قد ضمنها لك وحينئذ يحتمل انه يلزم ويحتمل انه غير  
 لازم بل كالوعدوهو بعيد فتم الدليل بالحديث للقاتل انها تضمن وهو الاظهر بالتضمن اما بطلب  
 صاحبها أو بتبرع المستعير ﴿ وعن أبي هريرة ﴾ رضي الله عنه ( قال قال رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم اذا امانة الى من اتقنت ولا تخن من خائنك رواه أبو داود والترمذي وحسنه  
 وصححه الحاكم واستمكره أبو حاتم الرازي وأخرجه جماعة من الحفاظ وهو شامل للعارية  
 والوديعة ونحوهما وان يجب أداء الامانة كما أفاده قوله تعالى ان الله يأمركم أن تؤتوا الامانات  
 الى أهلها وقوله ولا تخن من خائنك دليل على انه لا يجازى بالاساءة من أساء وحمله الجمهور على انه  
 مستحب لدلالة قوله تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلها وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتهم به على الجواز  
 وهذه هي المعروفة بمسئلة التطفر وفيها أقوال للعلماء هذا القول الاول وهو الاشهر من أقوال  
 الشافعي وسواء كان من جنس ما أخذ عليه أو من غير جنسه والثاني يجوز اذا كان من جنس  
 ما أخذ عليه لاسيما من غيره لظاهر قوله بمثل ما عوقبتهم به وقوله مثلها وهو رأى الحنفية والثالث  
 لا يجوز ذلك الا بحكم الحاكم لظاهر النهي في الحديث وقوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 وأجيب عنه بأنه ليس أكل بالباطل والحديث يحمل فيه النهي على التنزيه الرابع لابن حزم انه  
 يجب عليه أن يأخذ بقدر حقه سواء كان من نوع ما هو له أو من غيره ويبيعه ويستوفي حقه فان  
 فضل على ما هو له رده أو لو رثته وان نقص بقي في ذمة من عنده الحق فان لم يفعل ذلك فهو  
 عاص لله عز وجل الا ان يحمله ويبرئه فهو مأجور فان كان الحق الذي له لا ينتميه عليه ونظر بشئ

(١) هذا نقله عنه الشافعي  
وتقدم نقل غيره عنه بأنه  
يراه غير واجب اهـ منه

من مال من عنده له الحق أخذته فان طوبى أنكر فان استخلف حلف وهو ما يجوز في ذلك قال  
وهذا قول (١) الشافعي وابن سليمان وأصحابهم ما وكذلك عندنا كل من ظفر الظالم بما لم يقرض  
عليه أخذته وانصاف المظلوم منه واستدل بالآيتين ويقول تعالى ولن اتصر بعد ظلمه فأولئك  
ما عليهم من سبيل ويقول والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون ويقولوا والحرمان قصاص  
وبقوله فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وقد يناقش في دلالة الآيات على  
الوجوب ويقول صلى الله عليه وآله وسلم لهند امرأة أبي سفيان خذي ما يكفيني ووالدك بالمعروف  
لما ذكرته أن أبا سفيان رجل شحيح وأنه لا يعطيني ما يكفيني وبني قهل على من جناح أن أخذ  
من ماله شيئاً والحديث البخاري أن نزلتم يقوم فأمر والكم بما ينبغي للضيف فأقبلوا فلم يفعلوا  
فخذوا منهم حق الضيف واستدل لكونه إذا لم يفعل يكون عاصياً لله يقول تعالى وتعاونوا على البر  
والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان قال فمن ظفر بمثل ما ظلم فيه هو أو مسلم أو ذمي فلم يزل  
عن يد الظالم ويرد إلى المظلوم فحقه فهو أحد الظالمين ولم يعن على البر والتقوى بل أعان على الإثم  
والعدوان وكذلك أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من رأى منكراً فليغيره بيده إن استطاع  
فمن قدر على قطع الظلم وكفه وأعطاه كل ذي حق حقه فلم يفعل فقد قدر على انكار المنكر ولم يفعل  
فقد عصى الله ورسوله ثم ذكر حديث أبي هريرة فقال هو من رواية طلق بن غنم عن شريك  
وقيس بن الربيع وكلهم ضعيف قال ولئن صح فلا حجة فيه لأنه ليس انصاف المرء من حقه  
خيانة بل هو حق واجب وانكار منكروا إنما الخيانة أن يخون بالظلم والباطل من لاحق لك عنده  
قلت ويؤيد ما ذهب إليه حديث أنصراً حال ظالم المظلوم فما كان الظالم في الإيجاب ونصر  
الظالم باخراجه عن الظلم وذلك بأخذ ما في يده لغیره ظالماً (وعن يعلى بن أمية) \*  
ويقال منية بضم الميم وقع النون وتشديد التحيمة المثناة صحابي مشهور (قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم إذا أتتكم رسل فاعطوهم ثلاثين درهما قلت يا رسول الله أعارية مضمونة  
أو عارية مؤداة قال بل عارية مؤداة رواه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان) المضمونة  
التي تضمن ان تلقت بالقيمة والمؤداة التي يجب تأديتها مع بقاء عيها فان تلقت لم تضمن بالقيمة  
والحديث دليل لمن ذهب أنها لا تضمن العارية إلا بالتضمن وتقدم أنه أوضح الأقوال \* (وعن  
صفوان بن أمية) قرشي من أشرف قريش هرب يوم الفتح فاستأمن له فعاد وحضر مع رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم حينئذ والطاق كافر ثم أسلم وحسن إسلامه (ان النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم استعار منه دروعاً يوم حنين فقال أغضب يا محمد قال بل عارية مضمونة رواه أبو داود  
والنسائي وصححه الحاكم وأخرج له شاهد ضعيف عن ابن عباس) ولفظه بل عارية مؤداة وفي  
عدد الدروع روايات فلا في داود كانت ما بين الثلاثين إلى الأربعين واليه في حديث مرسل  
كانت عثمانين وللعامة من حديث جابر كانت مائة درع وما يصلحها وزاد أحمد والنسائي في رواية  
ابن عباس فضاغ بعضها فعرض عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يضمها له فقال أنا اليوم  
يا رسول الله أرغب في الإسلام وقوله مضمونة تقدم الكلام عليها وان أصل الوصف التقييد  
وأنه لا كثر فهو دليل على ضمانها بالتضمن كما أسلفناه لأنه محتمل ويكون مجازاً كما قيل

\*(باب الغصب)\*

مصدر غصبه يغصبه أخذه ظلماً كاعتصبه بكافى القاموس (وعن معبد بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من اقتطع شبراً من الأرض) أى من أخذ وهو أحد ألفاظ الصبيحين (ظلماً طوقه الله يوم القيامة أياه من سبع أرضين متفق عليه) اختلف في معنى التطويق فقيل معناه يعاقب بالخسف إلى سبع أرضين فيكون كل أرض في تلك الحالة طوقاً في عنقه ويؤيده أن في حديث ابن عمر خسف به يوم القيامة إلى سبع أرضين. وقيل يكلف نقل ما ظلمه من يوم القيامة إلى الحشر ويكون كالطوق في عنقه لأنه طوق حقيقة ويؤيده حديث أيما رجل ظلم شبراً من الأرض كلفه الله أن يحشره حتى يبلغ آخر سبع أرضين ثم يطوقه حتى يقضى بين الناس أخرجه الطبراني وابن حبان من حديث يعلى بن مرة مرفوعاً ولا جدوا الطبراني من أخذ أرضاً بغير حقها كاف أن يحمل تراجمها إلى الحشر وفيه قولان آخران والحديث دليل على تحريم الغصب والظلم وشدة عقوبته وإمكان عصب الأرض وأنه من الكاثر وإن من ملك أرضاً ملك أسفلها إلى تخوم الأرض وله منع من أراد أن يحفر تحتها سراً أو بئراً وأنه من ملك ظاهر الأرض ملك باطنها بما فيه من حجارة أو أبنية أو معادن وإن له أن ينزل بالحفر ما شاء ما لم يضر بمن يجاوره وإن الأرضين السبع متراكمة لم يفتق بعضها من بعض لأنهم الوقيقت لا ككتفي في حق هذا الغاصب يتطويق التي غصبها لانفصالها عما تحتها وفيه دلالة أن الأرض تصبح مغصوبة بالاستيلاء عليها وهل تضمن إذا تلفت بعد الغصب فيه خلاف فقيل لا تضمن لأنه انما يتضمن ما أخذ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم على اليد ما أخذت حتى تؤديه قالوا ولا يقيم ثبوت اليد على النقل في المنقول لاختلافهما في التصرف وذهب الجمهور إلى أنها تضمن بالغصب قياساً على المنقول المتفق على أنه يتضمن بعد النقل بجامع الاستيلاء الحاصل في نقل المنقول وفي ثبوت اليد على غير المنقول بل الحق أن ثبوت اليد استيلاء وإن لم ينقل يقال استولى الملك على البلد واستولى زيد على أرض عمرو وقوله شبراً وكذا ما فوقه بالاولى وما دونه داخل في التحريم وانما لم يذكر لأنه قد لا يقع إلا نادراً وقد وقع في بعض ألقاظه عند البخاري شيئاً عوضاً عن شبر أقم إلا أن الفقهاء يقولون أنه لا بد أن يكون المغصوب له قيمة أو الرمز أو أنه حينئذياً كل الرجل صاع قرأ وزيب على واحدة واحدة فلا يضمن شيئاً كل عمرو من المال الحرام ولا يضمن وإن أم كلفه من الخبز والحم على لقمة لقمة من غير استيلاء على الجميع (وعن أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان عند بعض نسائه فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين) سمها ابن (١) حزم زيب بنت جحش (خادمها) قال المصنف لم أقف على اسم الخادم (بقصة فيها طعام فضربت يدها فكسرت القصعة فضمها وجعل فيها الطعام وقال كلوا ودفع القصعة الصبيحة للرسول وجلس المكسورة رواء البخاري والترمذي وسمى الضاربة عائشة وزاد فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم طعام بطعام وإنما بانه وصححه) وانفقت مثل هذه القصة من عائشة في صحفة أم سلمة فيما أخرجه النسائي عن أم سلمة أنها أتت بطعام في صحفة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه فاعت عائشة مترزة بكساء ومعهما فهر فعلقته به الصحفة الحديث وقد وقع مثلها لحفصة وإن عائشة كسرت الأناة ووقع مثلها لصفية مع عائشة والحديث دليل على أن من استهلك على غيره شيئاً كان مضمواً بعائله وهو متفق عليه في المثل من الملبوس وغيرها وأما في القمي ففيه ثلاثة أقوال الأول

(١) ولا ينافيه كون كسرة القصعة عائشة كما رواه الترمذي لاحتمال أن عائشة كانت عند زيب اه على حسن خان



لشافعي والكوفيين لا يجب فيه المثل حيوانا كان أو غيره ولا تجزئ القيمة الا عند عدمه والثاني  
للمالك والحنفية قالوا ما يكال أو يوزن غنله وما عد ذلك من العروض والحيوانات فالقيمة  
واستدل الشافعي ومن معه بقوله صلى الله عليه وآله وسلم أنا ما نأمو طعام بطعام وبما وقع في رواية  
ابن أبي حاتم من كسر شيئا فهو له وعليه مثله زاد في رواية الدارقطني فصار قصة أي من النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم أي حكما عاما لكل من وقع له مثل ذلك فاندفع قول من قال انها قضية عين  
لا عموم فيها ولو كانت كذلك لكان قوله صلى الله عليه وآله وسلم طعام بطعام وأنا ما نأمو كافيا في الدليل  
على ان ذلك لله للطعام واضح في التشريع العام لانه لا غرامة هنا للطعام بل الغرامة للأناء وأما  
الطعام فهو هدية له صلى الله عليه وآله وسلم فان عدم المثل فالمضموه له مخير بين ان يمهله حتى يجد  
المثل وبين ان يأخذ القيمة واستدل في الضرر وغيره من قال بوجوب القيمة بانه صلى الله عليه وآله وسلم  
وسلم قضى على من اعتق شركا له في عبد أن يقوم عليه باقية لشريكه قالوا فقضى عليه بالقيمة  
وأجيب بان المعتق نصيبه من عبد بينه وبين آخر لم يستل شيئا ولا غصب شيئا ولا تعدى أصلا بل  
أعتق حصته التي أباح الله له عتقها ثم ان المستهلك بزعم المستدل ههنا هو الشقص من العبد  
ومناظره شقص لشقص تعدد فيكون النقد أقرب وأبعد من الشجار على ان التقويم لغة يشمل  
التقدير بالمثل أو بالقيمة وانما يخص اصطلاحا بالقيمة وكلام الشارع يقسم باللغة لا بالاصطلاح  
الحادث واستدل بما سلكه صلى الله عليه وآله وسلم ا كسار القصعة في بيت التي كسرت للحنفية  
القاتلين بان العين المغصوبة اذا زال بفعل الغاصب اسمها ومعظم نفعها تصير ملكا للغاصب قال  
ابن حزم انه ليس في تعليم الظلمة لا كل أموال الناس أكثر من هذا فيقال لكل فاسق اذا أردت أخذ  
قمح يقيم أو غيره أو كل غنمه واستحلال ثيابه فاعتصبها وقطعها ثيابا على رغبة واذبح غنمه واطبخها  
وأخذ الحنطبة واطحنها وكل ذلك حلالا طيبا وليس عليك الاقيمة ما أخذت وهذا خلاف  
القرآن في نهيه تعالى ان يؤكل أموال الناس بالباطل وخلاف المتواتر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
عليه وآله وسلم ان أموالكم عليكم حرام واحتج المخالف بقضية القصعة وقد تقدم الكلام فيها  
واحتجوا بخبر الشاة المعروف وهو ان امرأة دعته صلى الله عليه وآله وسلم الى طعام فأخبرته  
انها أرادت ابتغاء شاة فلم تجدها فأرسلت الى جارة لها أن ابعت لي الشاة التي لزوجك فبعثت بها  
اليها فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشاة ان تطعم للاسارى قالوا فهذا يدل ان حق  
صاحب الشاة قد سقط عنها اذ شويت وأجيب بان الخبر لا يصح وان صح فهو حجة عليهم لانه  
خلاف قولهم اذ فيه انه لم يبق ذلك اللحم في ملك التي أخذتها بغير اذن مالكها وهم يقولون انه  
للغاصب وقد تصدق به صلى الله عليه وآله وسلم بغير اذنها وخبر شاة الاسارى قد بحث السيد  
رجه الله فيه في منحة الغنار (وعن رافع بن خديج قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
وآله وسلم من زرع في أرض قوم بغير اذنها فليس له من الزرع شيء وله نفقته رواه أحمد والاربعة  
الا نسائي وحسنه الترمذي ويقال ان البخاري ضعفه) هذا القول عن البخاري ذكره الخطابي  
وخالفه الترمذي فنقل عن البخاري تحسينه الا انه قال أبو زرعة وغيره لم يسمع عطاء بن أبي رباح  
من رافع بن خديج وقد اختلف فيه الحفاظ اختلافا كثيرا ولا شواهد تقويه وهو دليل على ان  
غاصب الأرض اذا زرع الأرض لا يملك الزرع وانما ملكها وله ما غرم على الزرع من التسمية

والبذر وهذا مذهب أحد بن خنبل وأما الحق ومالك وهو قول أكثر علماء المدينة والقاسم بن إبراهيم واليه ذهب أبو محمد بن حزم ويدل له حديث ليس لعرق ظالم حق سيأتي إذا مراد به من غرس أو زرع أو بنى أو حفر في أرض غيره بغير حق ولا شبهة وذهب إلا أكثر من الأمة إلى أن الزرع لصاحب البذر الغاصب وعليه أجرة الأرض واستدلوا بحديث الزرع للزارع وإن كان غاصبا إلا أنه لم يخرج له أحد قال في المنار قد بحثت عنه فلم أجده والشارح نقله ويضطر لمخرجه واستدلوا بحديث ليس لعرق ظالم حق ويأتي وهو لا هل القول الأول أظهر في الاستدلال ﴿ وعن عروة بن الزبير قال قال رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن رجلين اختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أرض غرس أحدهما فيها نخلا والآخر ففقد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالارض لصاحبها وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله وقال ليس لعرق ظالم بالاضافة والتوصيف وأنكر الخطابي الاضافة ﴾ (حق) رواه أبو داود واسناده حسن وآخره عند أصحاب السنن من رواية عروة عن سعيد بن زيد واختلف في وصله وارساله وفي تعيين صحابه فرواه أبو داود من طريق عن عروة مرسل ومن طريق أخرى متصلا من رواية محمد بن اسحق وقال فقال رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأكرظني أنه أبو سعيد وفي الباب عن عائشة أخرجه أبو داود والطحاوي وعن سمرة عند أبي داود والبيهقي وعن عبادة وعبد الله بن عمرو عند الطبراني واختلفوا في تفسير عرق ظالم فقيل هو أن يغرس الرجل في أرض غيره فيستحقها بذلك وقال مالك كل ما أخذ واحتقر وغرس بغير حق وقال ربيعة العرق الظالم يكون ظاهرا أو يكون باطنا فالباطن ما احتقر الرجل من الآبار واستخرجه من المعادن والظاهر ما به أو غرسه وقيل الظالم من بنى أو زرع أو حفر في أرض غيره بغير حق ولا شبهة وكل ما ذكر من التفاسير متقارب ودليل على أن الزارع في أرض غيره ظالم ولا حق له بل يخرج بين أخراج ما غرسه أو أخذت نفقته عليه جمع بين الحديثين من غير تفرقة بين زرع وشجر والقول بأنه دليل على أن الزرع للغاصب حمل له على خلاف ظاهره وكف يقول الشارح ليس لعرق ظالم حق ويسميه ظالما ويتقنه الحق ونقول بل الحق له ﴿ وعن أبي بكر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في خطبته يوم التحرير عني أن دماءكم وأموالكم عليكم حرام كرمه يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا متفق عليه ﴾ ومادل عليه واضح واجماع ولابد أنه المصنف في أول باب الغصب لكان أليق أساسا له وأحسن افتتاحا (١)

### \* (باب الشفعة) \*

بضم الشين المعجمة وسكون الفاء في اشتقاقها ثلاثة أقوال قيل من الشفع وهو الزوج وقيل من الزيادة وقيل من الاعانة وهي شرعا انتقال حصه إلى حصه بسبب شرعي كانت انتقلت إلى أجنبي يمثل العوض المسمى وقال أكثر الفقهاء إنها واردة على خلاف القياس لأنها تؤخذ كرها ولأن الآية لا تدفع عن واحد بضر آخر وقيل خالف هذا القياس ووافقت قياسات آخر يدفع فيها ضرر الغير بضر الآخر ثم يؤخذ حقه كرها كبسيع الحاكم عن المتروك والمقلس ونحوهما ﴿ عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة في كل مالم

(١) وقد افتتح به ابن كثير في كتابه الارشاد فجعله أول حديث في باب الغصب وقال أنه حديث له طرق متواترة ٥٨ على حسن خان

يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت) بضم الصاد المهملة وتشديد الراء فقام معناه ثبت (الطرق)  
 أي مصارفها وشوارعها (فلا شفعة متفق عليه واللفظ للجاري وفي رواية مسلم) أي من حديث  
 جابر (الشفعة في كل شرك) أي مشترك (في أرض أو ربع) بفتح الراء وسكون  
 الموحدة لا دارو يطلق على الأرض (أو حائط لا يصلح) وفي لفظ لا يحل (أن يبيع) الخياط دلالة  
 السياق عليه (حتى يعرض (١) على شريكه (٢) وفي رواية الطحاوي) أي من حديث جابر  
 (قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة في كل شيء ورجاله ثقات) اللفاظ في هذا الحديث  
 قد تضافرت على ثبوت الشفعة للشريك في الدور والعقار والبساتين وهذا مجمع عليه إذا كان  
 مما يقسم وفيما لا يقسم كالحمام الصغير ونحوه خلاف فذهب إلى صحة الشفعة في كل شيء أبو  
 حنيفة وأصحابه ويدل له حديث الطحاوي ومثله عن ابن عباس عند الترمذي مرفوعا الشفعة  
 في كل شيء وإن قيل إن رفعه خطأ فقد ثبت إرساله عن ابن عباس وهو شاهد لرفعه على أن  
 مرسل الصحابي إذا صححت إليه الرواية حجة وذهب الأكثر إلى عدم ثبوتها في المنقول مستدلين  
 بقوله فاذا وقعت الحدود وصرفت انطرق فلا شفعة فانه دال على أنها لا تكون إلا في العقار  
 ويلحق به الدار لقوله في حديث مسلم أو ربع قالوا ولان الضرر في المنقول نادر وأجيب بأن ذكر  
 حكم بعض أفراد العام لا يقصر عليه ولأنه أخرج البزار من حديث جابر والبيهقي من حديث  
 أبي هريرة بلفظ الحصر فمما الأول لاشفعة إلا في ربع أو حائط ولفظ الثاني لاشفعة إلا في دار أو  
 عقار إلا أنه قال البيهقي بعد سياقه له الاسناد ضعيف واجيب بأنها لو ثبتت لكات مناهيم ولا  
 تقاوم منطوق في كل شيء ومنهم من استثنى من المنقول الثياب فقال يصح فيها الشفعة ومنهم من  
 يستثنى الحيوان فقالوا تصح فيه الشفعة وفي حديث مسلم دليل على أنه لا يحل للشريك بيع  
 حصته حتى يعرض على شريكه وأنه محرم عليه البيع قبل عرضه ومن جملة على الكراهة فهو  
 حل على خلاف أصل النبي بلا دليل واختلاف العلماء هل للشريك الشفعة بعد أن آذنه شريكه ثم  
 باعه من غيره فقيل له ذلك ولا يمنع صحته تقدم أيذانه وهذا قول الأكثر وقال الثوري والحكم  
 وأبو عبيد وطائفة من أهل الحديث تسقط شفعته بعد عرضه عليه وهو الاوفاق بلفظ الحديث  
 وهو الذي اختاره السيد رحمه الله في حاشية سنن النهار وفي قوله أن يبيع ما يشعر بأنها انما ثبت  
 فيما كان بعد البيع وهذا مجمع عليه وفي غيره خلاف وقوله في كل شيء يشمل الشفعة في الاجارة  
 فالحق ثبوت الشفعة فيها لشمول الدليل لها ولو جود علة الشفعة فيها وظاهر قوله في كل شرك أي  
 مشترك ثبوتها الذي على المسلم إذا كان شريكه في الملك وفيه خلاف والظاهر ثبوتها الذي في غير  
 جزيرة العرب لانهم منهيون عن البقاء فيها (وعن انس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم جار الدار أحق بالدار رواء النساء وصحة ابن حبان وله علة) وهي أنه  
 أخرجه أئمة من الحفاظ عن قتادة عن أنس وآخرون أخرجه عن الحسن عن سمرة قالوا وهذا هو  
 المحفوظ وقيل هما صحيحان جميعا (٣) وهذا وإن كان فيه علة (وعن أبي رافع قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم الجار أحق بصفقه) بالصاد المهملة مفتوحة وفتح القاف القرب (أخرجه  
 البخاري وفيه قصة) وهي أنه قال أبو رافع للمسورين مخزومة الأناهر هذا يشير إلى سعد أن يشترى  
 مني القرب بيتي اللذين في داره فقال له سعد والله لأزيد على أربع مائة دينار ما مقطعة واما مخزومة

(١) وأخرجه ابن حزم بلفظ  
 فاذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به  
 قال ابن حزم وإنما جعله صلى  
 الله عليه وآله وسلم بعد البيع  
 الذي لا يحل أحق فقط فلاح  
 أن الحق في الأخذ والترك  
 بعد البيع إلى الشفيع إذا  
 لم يؤذن قبل البيع فإن  
 أبطله بطل وإن أجازته فثبت  
 جاز وبالله التوفيق اهـ شرح  
 المحلى اهـ مير علي حسن خان  
 (٢) تمامه في أخذ أو يدع فإن  
 إلى فشر يكره أحق به حتى  
 يؤذنه رواء مسلم اهـ منه  
 (٣) قاله ابن القطان وهو  
 الأول اهـ منه

(١) أخرجه ابن سعد عن  
قتادة عن عمرو بن شعيب  
اه  
(٢) الا انه قد يقال الاشتراك  
بينهما واقع في الطريق  
وهو كاف في الخلطة تأمل  
اه منه

فقال أبو رافع سبحان الله لقد منعتهما من خمسمائة نقدا فلولا اني سمعت رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم يقول الجار أحق بصقبه ما بعتك والحديث وان كان ذكره أبو رافع في البيع فهو يعم  
 الشفعة بالجوار وقد اختلف العلماء في ثبوت الشفعة بالجوار فذهب الى ثبوتها الحنفية وآخرون  
 لهذه الاحاديث وانغيرها كحديث الشريد بن سويد قال قلت يا رسول الله أرض ليس لأحد فيها  
 قسم ولا شرك الا الجوار قال الجار أحق بصقبه (١) وحديث جابر الآتي وذهب علي وعمر وعثمان  
 والمشافعي واحد واجتبه وغيرهم الى انه لا شفعة بالجوار قالوا والمراد بالجار في الاحاديث الشريك  
 قالوا ويدل على ان المراد بذلك حديث أبي رافع فانه سمي الخليط جارا واستدل بالحديث وهو من  
 أهل اللسان أعرف بالمراد والقول بانه لا يعرف في اللغة تسمية الشريك جارا غير صحيح فان كل شيء  
 قارب شيئا فهو جار واجيب بان أبو رافع كان غير شريك لسعد بل جارا لانه كان يملك بيتين في دار  
 سعد لانه كان يملك شقصا شائعا من منزل سعد (٢) واستدلوا أيضا بما سلف من احاديث الشفعة  
 للشريك وقوله فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة ونحوه من الاحاديث التي فيها حصر  
 الشفعة قبل القسمة وأجيب عنها بان غاية ما فيها اثبات الشفعة للشريك من غير تعرض  
 للجار لا ينطوق ولا مفهوم ومفهوم الحصر في قوله انما جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الشفعة  
 الحديث انما هو فيما قبل القسمة للمبيع بين المشتري والشريك فدلوا ان القسمة تبطل الشفعة  
 وهو صريح رواية وانما جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الشفعة في كل ما لم يقسم فاحاديث اثبات  
 الشفعة للخليط لا تبطل ثبوتها للجار بعد قيام الادلة عليها التي منها ما سلف ومنها قوله (٣) وعن  
 جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجار أحق بشفعة جاره ينتظرهما وان كان غائبا  
 اذا كان طريقهما واحدا رواه احمد والاربعة ورجاله ثقات احسن المصنفين وثيق رجاله  
 وعدم اعلاله والافانهم قد تكلموا في هذه الرواية بانه انفراد بزيادة قوله اذا كان طريقهما  
 واحدا عبد الملك بن أبي سليمان العزمي قلت عبد الملك ثقة ما دون لا يضرا فراه كما علم  
 في الاصول وعالوم الحديث والحديث من أدلة شفعة الجار الا انه قيده بقوله اذا كان طريقهما  
 واحدا وقد ذهب الى اشتراط هذا بعض العلماء فان لا يثبت الشفعة للجار اذا اشترى كافي  
 الطريق قال في الشرح ولا يبعد اعتباره أمان حيث الدليل فالتصريح به في حديث جابر  
 هذا ومفهوم الشرط انه اذا كان مختلفا فلا شفعة وأمان حيث التعليل فلان شرعية  
 الشفعة لمناسبة رفع الضرر والضرر بحسب الاغلب انما يكون مع شدة الاختلاط وشبكة  
 الانتفاع وذلك انما هو مع الشريك في الاصل أو في الطريق ويندر الضرر مع عدم ذلك وحديث  
 جابر المقيـم بالشرط لا يحمل التأويل المذكور ولا لانه اذا كان المراد بالجار الشريك فلا فائدة  
 لاشتراط كون الطريق واحدا قلت ولا يخفى أنه قد آل الكلام الى الخليط لانه مع اتحاد الطريق  
 تكون الشفعة للخلطة فيها وهذا هو الذي قرره السيدي في منحة الفقار حاشية ضوء الثمار قال ابن  
 القيم رحمه الله وهو أعدل الاقوال وهو اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية وحديث جابر هذا صريح  
 فيه لانه أثبت الشفعة بالجوار مع اتحاد الطريق ونفاها به في حديثه الاخر مع اختلافها حيث  
 قال فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة فمفهوم حديث جابر هذا هو بعينه منطوق  
 حديثه المتقدم فاحدهما يصدق الآخر وبواقفه ولا يعارضه ويناقضه وجابر روى

الانظي فتوافقت السنن واختلفت بحمد الله سبحانه انتهى بمعناه وقوله ينتظر به ادا له على انها لا تبطل شفعة الغائب وان تراخي وانه لا يجب عليه السرجين بلغة الشراء لاجلها واما الحديث (١) وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الشفعة لكل عقال رواه ابن ماجه والبخاري (١) وزادوا لشفعة لغائب واستناد ضعيف) فانه لا تقوم به حجة لما استعرفه ولفظه من روايتهما لاشفعة لغائب ولا لصغير والشفعة لكل العقال وضعفه البخاري وقال ابن حبان لا أصل له وقال أبو زرعة منكر وقال البيهقي ليس بثابت وفي معناه أحاديث كلها لا أصل لها واختلف الفقهاء في ذلك فعند الشافعية والحنابلة انها على الفور ولهم تقادير في زمن الفور لا دليل على شي منها ولا شك انه اذا كان وجه شرعي تدفع الضرر فانه يناسب الفورية لانه يقال كيف يبالي في دفع ضرر الشفيع ويبالي في ضرر المشتري ببقاء شتره معلقا الا انه لا يكتفي بهذا القدر في اثبات حكم والاصل عدم اشتراط الفورية واثباتها يحتاج الى دليل ولا دليل وقد عقد البيهقي بابا في السنن الكبرى لا لفاظ منكرة يذكروها بعض الفقهاء وعندهم منها الشفعة لكل عقال ولا شفعة لصبي ولا غائب والشفعة لا ترث ولا تورث والصبي على شفعة حتى يدرك ولا شفعة لنصراني وليس لليهودي ولا للنصراني شفعة

### \* (باب القراض) (٢) \*

بسر القاف وهو معاملة العامل بنصيب من الربح وهذه تسميته في لغة أهل الحجاز وتسمى مضاربة مأخوذة من الضرب في الأرض لما كان الربح يحصل في الغائب بالسفر او من الضرب في المال وهو التصرف (١) وعن صهيب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ثلاث فيهن البركة البيع الى أجل والمقارضة وخط البر بالشعر للبيت لا لبيع رواه ابن ماجه باسناد ضعيف (٢) وانما كانت البركة في الثلاث لما في البيع الى أجل من المسامحة والمساهلة والاعانة للغير في التأجيل وفي المقارضة لما في ذلك من انتفاع الناس بعضهم ببعض وخط البر بالشعر قول لا لبيع لانه قد يكون فيه غرر وعش (٣) وعن حكيم بن حزام انه كان يشترط على الرجل اذا أعطاه مالا مقارضة ان لا يجعل ماله في كبد رطبة ولا تحمله في بحر ولا تنزل به في بطن مسيل فان فعلت شيئا من ذلك فقد ضمت ماله الى رداءه ورجاله ثقات وقال مالك في الموطأ عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن ابيه عن جده انه عمل في مال لعثمان على ان الربح بينهما وهو موقوف صحيح) لا خلاف بين المسلمين في جواز القراض وانه مما كان في الجاهلية فأقره الاسلام وهو نوع من الاجارة الا انه عني فيه عن جهالة الاجر وكانت الرخصة في ذلك الموضع الرفق بالناس ولها اركان وشروط فاركانها العقد بالاجاب أو ما في حكمه والقبول أو ما في حكمه وهو الامتنان بين جأزى التصرف الامن مسلم لكافر (٤) على مال نقد عند الجمهور ولها الاحكام يجمع عليها منها أن الجاهل المتغتر فيها ومنها انه لا ضمان على العامل فيما تلف من رأس المال اذ لم يتعدوا اختلافا اذا كان دينيا (٥) فالجمهور على منعه لتجوز اعسار العامل بالدين فيكون تأخير عنه لاجل الربح فيكون من الربا المنهى عنه وقيل لان ما في الذمة لا يتحول عن الضمانة ويصير امانة وقيل لان ما في الذمة ليس بمحاضر حقيقة فلم يتعين كونه مال المضاربة ومن شرط المضاربة ان تكون على مال من صاحب المال والله اعلم أيضا

(١) ورواه ابن كثير في الارشاد ونسبه الى ابن ماجه كاهنا ولم يذكروا اخرج البخاري ولا زيادته وقال انه ضعيف لانه من حديث محمد بن الحرث البصري عن محمد بن عبد الرحمن عن أبيه عن ابن عمر وثلاثهم ضعفاء اه على حسن خان (٢) قال ابن حزم في مراتب الاجماع كل أبواب الفقه فيها أصل من الكتاب والسنة حاشا القراض فما وجدناه أصلا البتة لكنه اجماع صحيح ويقطع بانه كان في عصره صلى الله عليه وآله وسلم وعلم ما به وأقره اه على حسن خان (٣) لان في سنده مجاهيل منهم نصراني وقيل نصير بن القاسم قال البخاري حديث هذا موضوع ويصحف بعضهم المقارضة بالمقارضة بالقضاء والواو اه زركشي رحمه الله (٤) أو قد يظن المشتري ان فيه مثلا النصف من البر ولا يصدق الظن اه منه (٥) كذا قالوا ولا أدري ما دليله وقد عرفت انه انواع من الاجارة والاجارة تجوز من مسلم لكافر وبالعكس اه على حسن خان (٦) أي رأس المال دين على العامل اه منه

(١) قد عرفت أن القراض على نصيب من الربح للعامل فأي مانع من جعل (٦١) زيادة له يختص بها أه منه

(٢) اختلف في تفسير المساقاة

والمزارة والمخاربة ففي وجه  
للساقية أن المزارة  
والمخاربة بمعنى واحد وأشار  
إلى ذلك البخاري والوجه  
الآخر أنهم مختلفا المعنى  
فالمزارة العمل في الأرض

ببعض ما يخرج منها والبذر  
من المالك والمخاربة كذلك  
إلا البذر من العامل  
والمساقاة ما كان في التحل  
وجميع الشجر الذي من شأنه  
أن يثمر يجز مع ما هو عليه  
للعامل من الثمرة وبه قال  
الجمهور أه بدرعهم

(٣) وقال أهل الظاهر تجوز  
في مدة مجهولة واستدلوا بهذا  
الحديث وتأوله الجمهور  
بما مضى أه بذر

(٤) بيان لوظيفة عامل المساقاة  
وهو أن عليه جميع ما يحتاج  
إليه في إصلاح الثمر واستزادته  
بما يتكرر كل سنة كالسقي  
وتقوية الأثمار وإصلاح  
منابت الشجر وتلقيحه  
وتحسين الحشيش والقضبان  
عنه وحفظ الثمر وحسن أكله  
وتحسين ذلك وأما ما يقصده  
حفظ الأصل ولا يتكرر  
كل سنة كبناء الخيطان  
وحفر الأنهار فعلى المالك  
والله أعلم أه بذر

(٥) أجاب عنه الجمهور بأن قوله  
أقركم ما أقركم الله صريح  
في أنهم ليسوا بعييد أه بذر

على أنه إذا اشترط أحدهما من الربح لنفسه شيئا زاد معيناته لا يجوز (١) وبلغوا دل حديث  
حكيم على أنه يجوز للمالك المال أن يحجر العامل عما شاء فان خالف ضمن إذا تلف المال وان سلم المال  
فالمضاربة باقية إذا كان يرجع إلى الحفظ وأما إذا كان الاشتراط لا يرجع إلى الحفظ بل كان يرجع  
إلى التجارة وذلك بان يتشاء أن يشتري نوعا معيناً ولا يبيع من فلان فإنه يصير فضولاً إذا خالف  
فإن أجاز المالك فقد البيع وإن لم يجز لم ينقد

### \* (باب المساقاة (٢) والاجارة) \*

\* (عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج  
منها من غرأ وزرع متفق عليه وفي رواية لهما فسألوه أن يقرهم بها على أن يكفوا عملها ولهم  
نصف الثمر فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تقرم بها على ذلك ما شئتم فقرروا بها حتى  
أجابهم عمر وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دفع إلىهم ودخيراً نخل خيبر وأرضها  
على أن يعقلوها من أموالهم ولهم شرط غيرها) الحديث دليل على صحة المساقاة والمزارة وهو قول  
على أبي بكر وعمر وأحد وابن خزيمة وسائر فقهاء الحديث وأنهم ما يجوز أن يجتمعين ويجوز كل  
واحدة منفردة والمسلمون في جميع الأمصار والأعصار مستمرون على العمل بالمزارة وفي قوله  
ما شئنا دليل على صحة المساقاة والمزارة وإن كانت المدة مجهولة وقال الجمهور لا تجوز المساقاة  
والمزارة إلا في مدة معلومة كالأجارة وتأولوا قوله ما شئنا على مدة العهد وأن المراد عنكم في  
خيبر من الثمات ما شئنا ثم تقرحكم إذا شئنا لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان عازماً على إخراج اليهود  
من جزيرة العرب وفيه نظر وأما المساقاة فإن مدتها معلومة لاجارة (٢) وقد اتفقت على أنها  
لا تجوز إلا بأجل معلوم وقال ابن القيم في زاد المعاد في قصة خيبر دليل على جواز المساقاة والمزارة  
بجز من الغلة من غرأ وزرع فإنه صلى الله عليه وآله وسلم عامل أهل خيبر على ذلك واستقر على ذلك  
إلى حين وفاته لم يسخر البتة واستقر عمل خلفائه الراشدين عليه وليس هذا من باب المؤاجرة في شيء  
بل من باب المشاركة وهو نظير المضاربة سواء في أرباح المضاربة وحرم ذلك فقد فرق بين تمتلئ فإنه  
صلى الله عليه وآله وسلم دفع إليهم الأرض على أن يعقلوها من أموالهم (٤) ولم يدفع إليهم البذر ولا  
كفى بحمل إليهم البذر من المدينة قطعاً فدل على أن هديه عدم اشتراط كون البذر من رب الأرض  
وأنه يجوز أن يكون من العامل وهذا كان هديه صلى الله عليه وآله وسلم وهدي الخلفاء الراشدين  
من بعدهم وكان هو المنقول فهو الموافق للقياس فإن الأرض بمنزلة رأس المال في المضاربة والبذر  
يجري مجرى سقى الماء ولهذا يموت في الأرض فلا يرجع إلى صاحبه ولو كان بمنزلة رأس المال في  
المضاربة لاشترط عوداً إلى صاحبه وهذا يفسد المزارة فعلم أن القياس الصحيح هو الموافق لهدي  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخلفائه الراشدين انتهى وقد أشار في كلامه إلى ما ذهب إليه  
الحنفية في أن المساقاة والمزارة لا تصح وهي فاسدة وتأولوا هذا الحديث بأن خير فحقت عنوة  
فكان أهلها عبيد الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخذته فهو له ومات تركه فهو له وهو كلام من دودلا  
يحسن الاعتماد عليه (٥) (وعن حنظلة بن قيس) هو الزني الانصاري من ثقات أهل المدينة  
(قال سالت رافع بن خديج عن زهاء الأرض بالذهب والفضة فقال لا بأس به إنما كان الناس





وقد خذت بجهة الكمية اعنى النصف والثلث وجاء النص فقطع التكلفات (١) وعن ابن عباس  
رضي الله عنه ما قال احتجهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأعطى الذي حجه أجره ولو كان  
حرام لم يعطه رواه البخاري وفي لفظ البخاري ولو علم كراهية لم يعطه وهذا من قول ابن عباس  
كانه يراد الرد على من زعم انه لا يحل اعطاء الجحام اجرة وانه حرام وقد اختلف العلماء في اجرة  
الجحام فذهب الجمهور الى انه حلال واحتجوا بهذا الحديث وقالوا هو كسب فيه ذنابة وليس يحرم  
وجاؤا النبي على التنزيه ومنهم من ادعى النسخ وانه كان حراما ثم ابيح وهو صحيح اذا عرفت التاريخ  
وذهب احمد وآخرون الى انه يكره للعر الا حتراف بالجحامة ويحرم عليه الاتفاق على نفسه من  
اجرة ويجوز له الاتفاق على الرقيق والدواب رجتم ما أخرجه مالك واحمد وصاحب السنن  
رجال ثقات من حديث محمصة انه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كسب الجحام فنهاه  
فذكر له الحاجة فقال اءلقه نواضحك وأباحوه له بعد مطلقا وفيه جواز التداءى باخراج الدم  
وهو اجماع (٢) وعن رافع بن خديج رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
كسب الجحام خبيث رواه مسلم الخبيث ضد الطيب وهل يدل على تحريمه الظاهر انه لا يدل له فانه  
قال تعالى ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون فسمى رذال المال خبيثا ولم يحرمه وأما حديث من  
السحت كسب الجحام فقد فسر هذا الحديث وانه اريد بالسحت (١) عدم الطيب وأيد ذلك اعطاؤه  
صلى الله عليه وآله وسلم اجرة قال ابن العربي يجمع بينه وبين اعطائه صلى الله عليه وآله وسلم  
اجرة بان محل الجواز ما اذا كانت الاجرة على عمل معلوم ومحل الجزا اذا كانت على عمل مجهول  
قات هذا بناء على أن ما أخذ حرام وقال ابن الجوزي انما كرهت لانهم امن الاشياء التي يجب للمسلم  
على المسلم اعانتهم عند الاحتياج فما كان ينبغي له أن يأخذ على ذلك اجرا (٢) وعن أبي هريرة  
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الله تعالى ثلاثة انا خصمهم يوم  
القيامة رجل أعطى بي ثم غدر ورجل باع حرا ثم أكل ثمنه ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم  
يعطه أجره ورواه مسلم) فيه دلالة على شدة جرم من ذكر وانه تعالى يخصمهم يوم القيامة نيابة عن  
ظلمه وقوله أعطى بي أى حلف باسمي وعاهد أو أعطى الامان باسمي أو بمشاعرتي من ديني وهو  
مجمع على تحريم الغدر والنكث وكذا يبيع الحري جمع على تحريمه وقوله استوفى منه أى استكمل منه  
العمل ولم يعطه الاجرة فهو أكل المال بالباطل مع تبه وكذبه (٣) وعن ابن عباس رضي الله عنهما  
أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان احق ما اخذتم عليه اجر اكاب الله أخرجه البخاري  
وقد عارضه ما أخرجه أبو داود من حديث عباد بن الصامت ونقطة علمت ناسا من أهل الصفة  
الكتاب والقرآن فأهدى الى رجل منهم قوسا فقلت ليست لي بل فارمى عليها في سبيل الله فأتته  
فقلت يا رسول الله رجل أهدى الى قوسا من كنت اعلم الكتاب والقرآن فليست لي بل فارمى  
عليها في سبيل الله فقال ان كنت تحب ان تطوق طوقا من نار فاقبلها فاختلف العلماء في العمل  
بالحد يثين فذهب الجمهور ومنهم ما لا والشافعي الى جواز اخذ الاجرة على تعليم انقرآن سواء  
كان المعلم صغيرا أو كبيرا ولو تعين تعليمه على المعلم فلا يجد حديث ابن عباس ويؤيده ما أتى في النكاح  
من جعله صلى الله عليه وآله وسلم تعليم الرجل لامرأة القرآن مهرها قالوا وحديث عباد  
لا يعارض حديث ابن عباس اذ حديث ابن عباس صحيح وحديث عباد في رواه غيره (٢) بن

(١) شبهه بالسحت الذي هو  
الحرام فاطلق عليه وقد يطلق  
السحت أيضا على ما خبت  
من المكاسب فيكون في  
معنى الخبيث اه بدر

(٢) قال في التقريب صدوق  
له أو هام اه

زياد مختلف فيه واستنكر اجد حديثه وفيه أيضا الاسود بن ثعلبة (١) فيه مقال فلا يعارض الحديث الثابت قالوا ولو صح فانه محمول على ان عبادة كان متبرعا بالاحسان والتعليم غير قاصد لاخذ الاجرة فخره صلى الله عليه وآله وسلم من ابطال اجره وتوقعه في اخذ الاجرة ممن اهل الصفة بخصوصهم كراهة ودناءة لانهم ناس فقراء كانوا يعيشون به ذقة الناس فاخذ المال منهم مكروه وذهب الحنفية وغيرهم الى تحريم اخذ الاجرة على تعليم القرآن مستدلين بحديث عبادة وفيه ما عرفت قريبا نعم استطرد البخاري ذكر اخذ الاجرة على الرقية في هذا الباب فانخرج حديث ابي سعيد في رقية بعض الصحابة لبعض العرب وان لم يرقه حتى شرط عليه قطيعا (٢) من غنم فتقبل عليه وقرأ الحمد لله رب العالمين فكانما نشط من عقل فانطلق يشي وما به قلبه (٣) أي عله فاوقاه ما شرط له ولما ذكرنا لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال قد اصبتم اقساموا واضربوا الى معكم سهماء ذكر البخاري لهذه القصة في هذا الباب وان لم تكن من الاجرة على التعليم وانما فيه دلالة على جواز اخذ العوض في مقابلة قراءة القرآن لتأييد جواز اخذ الاجرة على قراءة القرآن تعليميا وغيره اذ لا فرق بين قراءة للتعليم وقراءة للطلب (٤) وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اعطوا الاجرة قبل ان يحرق عرقه رواه ابن ماجه وفي الباب عن ابي هريرة عند ابي يعلى والبيهقي وجابر عند الطبراني وكلها ضعاف (٥) لان في حديث ابن عمر شري بن قطامي (٥) ومحمد بن زياد الراوي عنه وكذا في مسند ابي يعلى والبيهقي (٦) وتماه عند البيهقي وأعله اجرة وهو في عله قال البيهقي عقيب سياقه باسنادوه هذا ضعيف بكرة (٧) وعن ابي سعيد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من استأجر اجيرا فليسم له اجرة رواه عبد الرزاق وفيه انقطاع ووصله البيهقي من طريق ابي حنيفة وقال البيهقي كذا رواه ابو حنيفة وكذا في كتابي عن ابي هريرة وقيل من وجه آخر ضعيف عن ابن مسعود والحديث دليل على نيب تسمية اجرة الاجير على عمله لثلاث تكون مجهولة فتؤدي الى الشجار والخصام

### ﴿باب احياء الموات﴾

بفتح الميم والواو والخفيفة الارض التي لم تعمر شبت العمارة بالحياة وتعطيها بعدد الحياة واحياؤها عمارتها واعلم ان الاحياء وردت عن الشارع مطلقا وما كان كذلك وجب الرجوع فيه الى العرف لانه قد بين مطلقا الشارع كافي قبض المبيعات والحرق في السرقة مما يحكم به العرف والذي يحصل به الاحياء في العرف أحد خمسة اسباب تبيض الارض وتنقيتها للزراعة وبناء الحائط على الارض وحفر الخندق القعير الذي لا يطلع من نزه الا بطلع (٨) عن عروة عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من عمر ارضا بالنخل الماضى ووقع اعرافه في رواية والصحيح الاول (ليست لاحد فهو واحتق بها قال عروة وقضى به عوفي خلافة رواه البخاري) وهو دليل على ان الاحياء ملك ان لم يكن قد ملكها مسلم او ذى أو ثبت فيها حق الغير (٩) وظاهر الحديث انه لا يشترط في ذلك اذن الامام وهو قول الجمهور وعن ابي حنيفة انه لا بد من اذنه ودليل الجمهور هذا الحديث والقياس على ماء البحر والنهر وما صيد من طير وحيوان فانهم اتفقوا على انه لا يشترط فيه اذن الامام واما ما تقدم عليه يدلغير معين ثم مات فانه لا يجوز احياءها الا باذن الامام محال ليس فيه ضرر

(١) في التعريب الاسود ابن ثعلبة الكندي الشامي مجهول وليس في الامهات الاسود بن ثعلبة سواء اه (٢) القطيع كامة الطائفة من الغنم والنعيم اه قاموس (٣) بفتح القاف واللام نحو حدة أي الموعلة كما في النهاية اه منه

(٤) وبعض العلماء المتأخرين من علماء المدينة النبوية رسالة جزم فيها بتحريم التأجير على تلاوة القرآن وذكر أدلة على ذلك غير ناهضة على مدعاه وقد تنبنا ما قاله وقررنا خلاف ما قرره بأدلة واضحة اه أبو النصر على حسن خان

(٥) له نحو عشرة احاديث فيها ما كبر ضعفه كرويا الساجي قال ابراهيم الحربي شري كوفي تكلم فيه وكان صاحب سمر اه يرياته ليس صاحب حديث كما قال فيه الخطيب كان عالما بالنسب وافر الادب اه ميزان

(٦) وأخرجه ابن عدي وعلم من نسبه من الحنفية الى البخاري فليس فيه اتعا فيه حديث ابي هريرة ورجل استأجر اجيرا الخ اه

(٧) سواء كان الحق خاصا كالطريق المخصوص أو عاما كالرعي والمختط وغيرهما اه منه

(١) قوله عم أي ثامة في طولها والتفافها ٨١ منه (٢) والمراد أنه يحمله لجيل الجهاد ٦٥ وأوله وإذا استغنت عنه فهو على

أياحه لأنه يصير ملكا  
ليت المال واتفق لبعض  
جهال الحكم أن يباع حبلا  
جاء بعض الخلفاء ومات  
واستغنى عنه من بعده  
من الخلفاء وهذا لا يحل  
بالاجماع وبهنا خليفة  
عصرنا على بطلان ذلك  
قارجع الثمن وأبطل البيع  
في سنة ثمانين ومائة وألف  
قاله السيد عبيد الله بن  
صاحب سبل السلام ٨١  
على حسن خان  
(٣) بالشين المفتوحة المعجمة  
والراء بعدها وقيل بالشين  
المهملة وكسر الراء  
(٤) بفتح الراء والموحدة  
بعدها ذال معجمة ٨١  
(٥) قوله هنيأ بضم الهاء وفتح  
النون وتشديد الباء ويقال  
بالهمزة أيضا ومعنى ضم  
الحناء اتقاه الله تعالى  
وخشيته وان لا يئديه الى  
مال لا يحل له وحناء الرجل  
عضده ويداها والصريمة  
والغنيمة بضم أولهما يعنى  
أدخلهما الحى والمرعى يريد  
صاحب الابل القليلة والغنم  
القليلة والصريمة تصغير  
الصريمة بكسر الصاد وهى  
القطيع من الابل والغنم  
قيل من العشرين الى الثلاثين  
والاربعين وقيل الصريمة  
من الابل خاصة ما جاوز  
الذود الى الثلاثين والغنيمة  
بضم الغين ما يزيد الاربعين

لمصلحة عامة وقال أبو حنيفة لا يجوز أحيائها بحال مجرى ما مجرى الاملاك لتعلق سيول المسلمين بها  
اذهى مجرى السيول قال بعضهم هو قوى فان تحول عنها جرى الماء جاز أحيائها باذن الامام  
لا تقطاع الحق وعدم تعين أهله وليس للامام الاذن مع ذلك الا لمصلحة عامة لا ضرر فيها ولا يجوز  
الاذن لكافر بالا حياء لقوله صلى الله عليه وآله وسلم عارى الارض لله ولرسوله ثم هى لكم والخطاب  
للمسلمين وقوله وقضى به عمر قيل هو مرسل لان عروة ولد في آخر خلافة عمر (وعن سعيد بن زيد)  
تقدمت ترجمته في كتاب الوضوء (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من احب الارض امتسنة  
فهى له رواه الثلاثة وحسنه الترمذى وقال روى مرسل وهو كما قال واختلف في صحابه (أى فى  
راويه من الصحابة) فقيل جابر وقيل عائشة وقيل عبد الله بن عمر والراجح من الاقوال الثلاثة  
(الاول) وفيه ان رجلين اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غرس احدهما نخلا في  
ارض الاخر فقضى لصاحب الارض بارضه وأمر صاحب النخل ان يخرج نخله منها قال فلقد  
رأيتها وانها ليضرب أصو الهاء بالقوس وانها النخل عم (١) حتى اخرجت منها وتقدم الكلام على  
فقهاء وانهم ليس لعرق ظالم حق (وعن ابن عباس رضى الله عنه ان الصعب) بفتح الصاد  
المهملة وسكون العين المهمة لقوحدة (ابن جنامة) بفتح الجيم فثلاثة مشددة (أخبره أن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم قال لا حى الا لله ولرسوله واه البخارى) الحى يقصر ويعدو القصر أكثر  
وهو المكان المحبى وهو خلاف المباح ومعناه أن يمنع الامام الرعى فى أرض مخصوصة ليختص  
(٢) برعيها ابل الصدقة مثلا وكان فى الجاهلية انه اذا اراد الرئيس أن يمنع الناس عن محل يريد  
اختصاصه استعوى كلبا من مكان عال فالى حيث ينتهى صوته مجاه من كل جانب فلا يرعاه غيره  
ويرعى هو مع غيره فابطل الاسلام ذلك وأثبت الحى لله ولرسوله قال الشافعى يحتمل الحديث شيئين  
احدهما ليس لاحد ان يحصى للمسلمين الا ما جاءه النبي صلى الله عليه وآله وسلم والاخر معناه  
الاعلى مثل ما جاءه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعلى الاول ليس لاحد من الولاة بعد ما ان يحصى  
وعلى الثانى يختص الحى عن قام مقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو الخليفة خاصة وريح  
هذا الثانى بما ذكره البخارى عن الزهرى تعليقا ان عمر حى الشرف (٣) والربقة (٤) وأخرج ابن  
أبى شيبة باسناد صحيح عن نافع عن ابن عمر أن عمر حى الربقة لابل الصدقة وقد اختلف بعض الشافعية  
ولاة الاقاليم فى انهم يحمون ولكن بشرط أن لا يضرب بكافة المسلمين واختلف هل يحصى الامام  
لنفسه أولا يحصى المأهول للمسلمين ولا يحق انه لا دليل فيه على الاختصاص أم اقضية عمر فانها دالة  
على الاختصاص ولقظها فيما أخرجه أبو عبيد وابن أبى شيبة والبخارى والبيهقى عن اسلم ان عمر  
ابن الخطاب استعمل مولى له يسمى هنيأ (٥) على الحى فقال له يا هنيأ اضمم جذاحك عن المسلمين  
واتق دعوة المظالم فان دعوة المظالم مجابة وأدخل رب الصريمة والغنيمة والى النون ابن عوف ونعم  
ابن عفان فانهم ان تهلك ماشيتهم ما يرجعان الى نخل وزرع وان رب الصريمة والغنيمة ان تهلك  
ماشيتهم ما يأتينى بنفسه يقول يا أمير المؤمنين افتاركمهم انالابالك قال كلا أسير على من الذهب  
والورق وايم الله انهم يرون انى ظلمتهم انهم بالبلادهم فاتوا عليها فى الجاهلية واسلوا عليه فى الاسلام  
والذى نفسى بيده لولا المال الذى اهل عليه فى سبيل الله ما جئت على الناس فى بلادهم انتهى  
فهذا صريح انه لا يحصى الامام لنفسه (وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال قال رسول الله

الى المائة من الشاة والغنم وما تقربها راع على حدة وهو ما يزيد المائة الى أربع مائة وقوله لولا المال الذى

أهل عليه الخ أى النخل التى أعدتها لاجل عليها فى الجهاد من لا ركوب له قال مالك وكان عدتها أربعين ألفا ٨١ زر كشى

صلى الله عليه وآله وسلم لا ضرر ولا ضرار روى أحمد وابن ماجه وله (اي لابن ماجه) من حديث  
 أبي سعيد مشدود وهو في الموطأ (سلا) وأخرجه ابن ماجه أيضا والبيهقي من حديث عبادة بن  
 الصامت وأخرجه مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه من سلا بن يادة من ضراره الله  
 ومن شاق شاق الله عليه وأخرجه بها الدارقطني والحاكم والبيهقي عن أبي سعيد من قوعا  
 وأخرجه عبد الرزاق وأحمد عن ابن عباس أيضا وفيه زيادة للرجل ان يضع خشبته  
 في حائط جاره والطريق المبتدأ سبعة أذرع وقوله لا ضرر لا ضرر ضد النفع يقال ضرره يضره  
 ضرا وضرارا وأضر به يضره ضرارا أو معناه لا يضر الرجل أحاه فينقصه شيئا من حقه والضرار  
 فعال من الضر أي لا يجازيه بضراره بادخال الضر عليه فالضر ابتداء الفعل والضرار الجزاء عليه  
 قلت يبعده جواز الانتصار لمن ظلم ولن انتصر بعد ظلمه الآية وجزء سبعة سبعة مثلها وقيل  
 الضر ما تضر به صاحبك وتنتفع به أنت والضرار أن تضر من غير أن تنتفع وقيل هما  
 بمعنى وتكرارهما للتأكيد وقد دل الحديث على تحريم الضر لانه اذا نفي ذاته دل على  
 النهي عنه لان النهي طلب التكف عن الفعل وهو يلزم منه عدم ذات الفعل فاستعمل الا لازم  
 في المألوم وتحريم الضر مع ما هو عقلا وشرعا الاما دل الشرع على اباحته رعاية للمصلحة التي تربو  
 على المفسدة وذلك لخل اقامة الحدود ونحوها وذلك معلوم في تفاصيل الشريعة ويحتمل ان  
 لا تسمى الحدود من القتل والضرب ونحوه ضررا من فاعلها غيره لانه انما امتثل أمر الله بما قامه  
 الحد على العاصي فهو عقوبة من الله تعالى لانه انزال ضرر من الفاعل ولذا لا يذم الفاعل لا قامة  
 الحد بل يمدح على ذلك ﴿ وعن حمزة بن حنبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 من أحاط حائطا على أرض فهي له رواء أبو داود وصححه ابن الجارود ) وتقدم ان من أضر أرضا  
 ليست لاحد فهي له وهذا الحديث بين نوعا من أنواع العسامة ولا يمنع تقييد الأرض بأنه لاحق  
 فيها لاحد كما سلف ﴿ وعن عبد الله بن مغفل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من حفر  
 بئر اقله أربعون ذراعا عطنا بفتح العين المهملة وفتح الطاء فنون في القاموس العطن محرقة  
 وطن الابل ومبر كهاحول الخوض لما شئتروا ما بن ماجه باسناد ضعيف ) لان فيه اسمعيل بن  
 سلم وقد أخرجه الطبراني من حديث أشعث عن الحسن وفي الباب عن أبي هريرة عند أحمد حرم  
 البئر (١) البئر خمسة عشر ذراعا وحريم البئر العادي خمسون ذراعا وأخرجه  
 الدارقطني من طريق سعيد بن المسيب عنه وأعلها بالارسال وقال من أسنده فقد وههم وفي سنده  
 محمد بن يوسف المقرئ شيخ الدارقطني وهو متهم بالوضع ورواه البيهقي من طريق يونس عن  
 الزهري عن ابن المسيب من سلا وزاد فيه وحريم بئر الزرع ثلثمائة ذراع من نواحيها كلها  
 وأخرجه الحارثي من حديث أبي هريرة موصولا ومن سلا والموصول فيه عمر بن قيس ضعيف  
 والحديث دليل على ثبوت الحريم للبئر والمراد بالحريم ما يمنع منه المحي والمختص لا ضراره وفي  
 النهاية معنى بالحريم لانه يحرم منع صاحبه منه ولانه يحرم على غيره التصرف فيه والحديث نص  
 في حريم البئر وظاهر حديث عبد الله ان العلة في ذلك هو ما يحتاج اليه البئر لئلا تحصل المضرة  
 عليها بقرب الاحياء منها ولذلك اختلف الحال في البئر والعادي والجمع بين الحديثين انه  
 يتقرر ما يحتاج اليه ما لا اجل السقي للماشية أو لاجل البئر وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب

(١) بفتح الموحدة وكسر  
 الدال بعدها مدة وهمزة  
 هي التي ابتدأها أنت  
 والعادية القديمة وفي النهاية  
 البسدي بزنة البديع البئر  
 التي حضرت في الاسلام  
 وليست ببغادية قديمة ٨١  
 أبو النصر علي حسن خان

الشافعي وأبو حنيفة إلى أن حريم الإسلام أربعون وذهب أحمد بن حنبل إلى أن الحرم خمسة وعشرون وأما العيون فقيس ما اتصل إليه الحجارة إذا انهدمت وإلى هذا ذهب زيد بن علي وغيره وحريم النهر قد رما يلقى فيه كسجه وقيل مثل نصفه من كل جانب وقيل بل بقدر أرض النهر جميعا وحريم الأرض ما يحتاج إليه وقت عملها والقاء كسجها وكذا المسيل حريمه مثل البئر على الخلاف وكل هذه الأقوال قياس على البئر بجامع الحاجة وهذا في الأرض المباحة وأما الأرض المملوكة فلا حريم لها بل لكل أن يفعل في ملكه ما شاء ﴿ وعن علقمة بن وائل عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقطع أرضا بحضر موت رواء أبو داود والترمذي وصححه ابن حبان ﴾ وصححه أيضا الترمذي والبيهقي ومعناه أنه خصه ببعض الأرض الموات فيختص به ويصير أولى بها بأحبابه ممن لم يسبق إليها بالاحياء واختصاص الاحياء بالموات متفق عليه في كلام الشافعية وغيرهم وحكي القاضي عياض أن الاقطاع تسويغ الامام من مال الله شيئا لمن يراه أهلا لذلك قالوا أكثر ما يستعمل في الأرض وهو أن يخرج منها لمن يراه ما يحوزها ما بأن يملكها ما به فيعمره واما بان يجعل له غلته مائة قال والثاني هو الذي يسمى في زماننا هذا اقطاعا ولم أر أحدا من أصحابنا ذكره وتخرجه على طريق فقهي مشكل والذي يظهر أنه يحصل للام قطع بذلك اختصاص كالخصاص المتعبرول كنه لا يملك الرقبة بذلك انتهى وبه جزم المحب الطبري وادعى الاوزاعي الخلاف في جواز تخصيص الامام ببعض الجند بغير أرض إذا كان مستحقا لذلك قال ابن التين انما يسمى اقطاعا إذا كان من أرض أو عقار وانما يقطع من التي لا يقطع من حق مسلم ولا معاهد وقال وقد يكون الاقطاع تملكيا وغير تملكيا وأما ما يقع في أرض البين في هذه الأزمنة المتأخرة من اقطاع جماعة من أعيان آل قري من البلاد العشرية يأخذون زكاتها ويتفقون على أنفسهم مع غنائهم فهذا شيء محرم لم تأت به الشريعة المحمدية بل أتت بخلافه وهو تحريم الزكاة على آل محمد وتجزعها على الأغنياء من الأمة فأن الله وأنا إليه راجعون ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقطع الزبير حضر ﴾ بضم الحاء المهملة وسكون الضاد المعجمة فراء (فرسه) أي ارتفاع القرس في عدوه (فاجرى القرس حتى قام ثم رمى بسوطه فقال أعطوه حيث بلغ السوط رواء أبو داود وفيه ضعف) لأن فيه العمري المكبر وهو عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب وفيه مقال وأخرجه أحمد من حديث أسماء بنت أبي بكر وفيه أن الاقطاع كان من أموال بني النضير قال في الحصر والامام اقطاع الموات لاقطاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الزبير حضر فرسه ولعل أبي بكر وعمر ﴿ وعن رجل من الصحابة قال غزوت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسمعتنه يقول الناس شركاء في ثلاثة في الكلا ) مهموز مقصور (والماء والنار رواء أحمد وأبو داود ورجاله ثقات) ورواه ابن ماجه من حديث أبي هريرة مرفوعا ثلاث لا يمتنع الماء والكلا والنار واستناده صحيح وفي الباب روايات كثيرة لا تحل عن مقال ولكن الكل ينض على الحجة وبذل للماء بخصوصه أحاديث ثابتة في مسلم (١) والكلا النبات رطبا كان أو يابساً وأما الحشيش والهشيم فختص باليابس وأما السلام مقصورا غير مهموز فختص بالطيب ومثله العشب والحديث دليل على عدم اختصاص أحد من الناس بأحد الثلاثة وهو اجماع

مطلب في الكلام على  
الاقطاع

(١) هذا كلام المصنف  
رحمته الله وقال ابن حزم أنه  
رواه أبو خدش حبان بن  
زيد الشرعي عن رجل من  
الصحابة قال وأبو خدش  
مجهول انتهى وقال المصنف  
رحمته الله في تقريب التهذيب  
أن أبا خدش ثقة وهو  
حبان بن زيد الشرعي  
انتهى قلت وابن حزم ما عرفه  
فهو مجهول عنده والمصنف  
عرفه فوثقه فقد عرفه ومن  
علم جتمع على من لم يعلم اهـ

في الكلا في الارض المباحة والجبال التي لم يحجزها أحد فانه لا يمنع من أخذ كل شيء أحد الا  
 ما جاء الامام كما سلف وأما الثابت في الارض المملوكة والمجبرة ففيه خلاف بين العلماء فعند  
 بعضهم ان ذلك مباح أيضا وعموم الحديث دليل لهم وأما النار فاختلاف في المراد بها فقبيل أريد  
 بها الخطب الذي يحترق به الناس وقيل أريد بها الاستصباح منها والاستضاء بضوئها وقيل  
 الحارة التي توري منها النار اذا كانت في حوات والا قرب انه أريد النار حقيقة فان كانت من حطب  
 مخلوكة فقبيل حكمها حكم أصلها وقيل يحتمل انه يأتي فيه الخلاف الذي في الماء وذلك لعموم  
 الحاجة وتسامح الناس في ذلك وأما الماء فقد تقدم الكلام فيه وانه يحرم منع المياه المجتمعة من  
 الامطار في أرض مباحة وانه ليس أحداً حق بها من أحد الا لقرب أرضه منها ولو كان اجتمع في  
 أرض مملوكة فكذلك الا ان صاحب الارض المملوكة أحق به بسقيها وسقي ماشيته ويجب بذله لما  
 فضل من ذلك فلو كان في أرضه أو داره عين نابعة أو بئر احتضرها فانه لا يملك الماء بل حقه فيه تقديمه  
 في الانتفاع به على غيره وللغير دخول أرضه كما سلف فان قيل فهل يجوز بيع العين والبئر نفسها  
 قيل يجوز بيع البئر والعين لان النبي واردة عن بيع فضل الماء لا البئر والعين في قرارهما فلا ينسب  
 عن بيعهما والمشتري لهما أحق بحائهما بقدر كفايته وقد ثبت شراء عثمان لبئر رومة من اليهودي  
 بأمره صلى الله عليه وآله وسلم وسبيلها للمسلمين فان قيل اذا كان الماء لا يملك فكيف تجوز  
 لليهودي البئر حتى يباعها من عثمان قيل هذا كان في أول الاسلام حين قدم النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم المدينة وقيل تقرر الاحكام على اليهود والنبي صلى الله عليه وآله وسلم أبقاهم أول الامر  
 على ما كانوا عليه وقررهم على ما تحت أيديهم

### \*(باب الوقف)\*

هو لغة الحبس يقال وقفت كذا أي حبسته وشرعاً حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع  
 التصرف في رقبته على تصرف مباح (وعن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله  
 وآله وسلم قال اذا مات الانسان انقطع عنه عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد  
 صالح يدعوه له رواه مسلم) ذكره في باب الوقف لانه يفسر العلماء الصدقة الجارية بالوقف وكان أول  
 وقف في الاسلام وقف عمر الآتي حديثه كما أخرجه ابن أبي شيبة انه قال المهاجرون أول حبس في  
 الاسلام صدقة عمر قال الترمذي لا نعلم بين الصحابة والمتقدمين من أهل العلم خلافا في جواز وقف  
 الارضين وأشار الشافعي الى انه من خصائص الاسلام لا يعلم في الجاهلية والفاطمة وقفت وحسبت  
 وسبلت وأبدت فهذه صرائح ألفاظه وكفايته تصدقت واختلفت في حرمت فقيل صريح وقيل  
 غير صريح وقوله أو علم ينتفع به المراد النفع الاخرى فيخرج ما لا تنفع فيه كعلم النجوم من حيث  
 أحكام السعادة وضدها النجاسة ويدخل فيه من ألف علم نافع أو نشره فابق من يرويه عنه وينفع  
 به أو كتب علم نافعاً ولو بالاجرة كل ذلك مع النية أو وقف كتباً ولفظ الولد شامل للأنثى والذكر  
 بشرط صلاحه ليكون دعاءه مجاباً والحديث دل على انه ينقطع أجر كل عمل بعد الموت الا هذه  
 الثلاثة فانه يجري أجرها بعد الموت ويتجدد له ثوابها قال العلماء لان ذلك من كسبه وفيه دليل  
 على ان دعاء الولد لا يوجب له بعد الموت بلحقهما وكذلك غير الدعاء من الصدقة وقضاء الدين وغيرهما

واعلم انه قد زيد على هذه الامور الثلاثة التي افادها حديث أبي هريرة ما أخرجه ابن ماجه بلفظ  
ان مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته علم انشره وولدا صالحا تركه أو معصفا ورثه  
أو مسجدا بناه أو بيتا لابن السبيل بناه أو نهرا أجرأ أو صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته  
تلحقه من بعد موته ووردت خصال أخر تبلغها عشر أو تظمها الحافظ السيوطي فقال

اذا مات ابن آدم ليس يجزى \* عليه من فعال غير عشر  
علاوم بها ودعاء فجل \* وغرس النخل والصدقات تجزى  
وراثه مصحف ورباط ثغر \* وحفر البئر أو اجر منهر  
وبيت للغريب بناء بأوى \* اليه أو بناء محمل ذكر

﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال أصاب عمر أرضا بنخس ( في رواية للنسائي انه كان لعمر  
مائة رأس فاشتري بها مائة سهم من خبير ( فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يستأمره  
فيها فقال يا رسول الله اني أصبت أرضا بنخس لم أصب مالا قط هو أنف نفسي عندي منه قال ان  
شئت حبست أصلها وتصدق بها قال فتصدق بها عمر أنه لا يباع أصلها ولا يورث ولا يوهب  
فتصدق بها في القراء وفي القربي ( أي ذوى قربي عمر ( وفي الرقاب وفي سبيل الله وابن السبيل  
والضيف لا جناح على من وليها ان يأكل منها بالمعروف ويطعم صديقا غير متمول مالا  
متفق عليه واللفظ لمسلم وفي رواية البخاري تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولكن يتفق  
نحوه ( افادت رواية البخاري أن كونه لا يباع ولا يوهب من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم  
وان هذا شأن الوقف وهو يدفع قول أبي حنيفة يجوز بيع الوقف قال أبو يوسف انه لو بلغ  
أبا حنيفة هذا الحديث لقال به ورجع عن بيع الوقف قال القرطبي رد الوقف مخالف  
للإجماع فلا يلتفت اليه وقوله ان يأكل منها من وليها بالمعروف قال القرطبي جرت العادة  
ان العامل يأكل من ثمره الوقف حتى لو اشترط الواقف ان لا يأكل منه لاستقيم ذلك منه والمراد  
بالمعروف القدر الذي جرت به العادة وقيل القدر الذي يدفع الشهوة وقيل المراد ان يأخذ منه  
بقدر عمله قيل والاول أولى وقوله غير متمول أي غير متخذ منها مالا لا ملكا والمراد لا يملك شيئا  
من رقبها أو لا يأخذ من غلث ما يشرى به له لمكاييل ليس له الا ما يتفق وزاد احمد في روايته  
ان عمر أوصى بها الى حفصة ام المؤمنين ثم الى الاصحاب من آل عمر ونحوه عند الدارقطني  
﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عمر على الصدقة  
الحديث وفيه وأما خالد فقد احتبس أذراعه وأعتاده في سبيل الله متفق عليه ( تقدم تفسير  
الاعتدال والحديث دليل على صحة وقف العين عن الزكاة وأنه يأخذ من كآته آلات الحرب  
للجهاد في سبيل الله وعلى انه يصح وقف العروض وقال أبو حنيفة لا يصح لان العروض  
تبدل وتغير والوقف موضوع للتأييد والحديث حجة عليه ودل على صحة وقف الحيوان لانها قد  
فسرت الاعتدال بالخيل وعلى جواز بقائه العين الموقوفة تحت يد الواقف وعلى جواز صرف الزكاة  
الى صنف واحد من الثمانية وتعقب ابن دقيق العيد جميع ما ذكره ان القصة محتملة لما ذكر  
ولفسره فلا ينتمض الاستدلال بها على شيء مما ذكره قال ويحتمل أن يكون تحييد خالد اصادا  
وعدم تصرفه ولا يكون وقفا

مطلب لو بلغ هذا الحديث  
أبا حنيفة لقال به



## \* (باب الهبة) \*

بكسر الهاء مصدر وهب وهب وهب وهى شرعاً تملك عين بعقد على غير عوض معلوم فى الحياة ويطلق على الشيء الموهوب ويطلق على أعم من ذلك (عن النعمان بن بشير أن أباه أتى به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أنى شئت ابني هذا غلاماً كان لى فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أكل وادك فحمله مثل هذا فقال لا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأرجعه وفى انظر فأنطلق أبى الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليشهد على صدقتى فقال أفعلت هذا بولدك كلهم قال لا قال فاتقوا الله وأعدوا بين أولادكم فرجع أبى فردت تلك الصدقة متفق عليه وفى رواية لمسلم قال فأنشده على هذا غيرة ثم قال أبسر ك ان يكونوا لك فى البر سواء قال بلى قال فلا إذن) الحديث دليل على وجوب المساواة بين الأولاد فى الهبة وقد صرح به البخارى وهو قول أحمد واسحق والثوري وآخرين وانها باطلة مع عدم المساواة وهو الذى يقيد ألفاظ الحديث من أمره صلى الله عليه وآله وسلم بأرجاعه ومن قوله اتقوا الله وقوله أعدوا بين أولادكم وقوله فلا إذن وقوله لا أشهد على جور (١) واختلف فى كيفية التسوية فقيل بان يكون عطية الذكور والأتى سواء وهو ظاهر قوله فى بعض ألفاظه عند النساء ألا سويت بينهم وعند ابن حبان سوتوا بينهم والحديث ابن عباس مروي أن أولاد كفى العطية فلو كنت مفضلاً لأحد الفضلت النساء آخر جهميين منصور والبيهقي بإسناد حسن وقيل بل التسوية ان يجعل للذكر مثل حظ الأنثيين على حسب التورث وذهب الجمهور الى أنها لا تجب التسوية بل تنسب وأطالوا فى الاعتذار عن الحديث وذكر فى الشرح عشرة أعيان وكلها غير باهضة وقد كتب السيد فى ذلك رسالة جواب سؤال أوضح فيها قوة القول بوجوب التسوية وان الهبة مع عدمها باطلة وهو الحق الذى لا محيد عنه وبه قال العلامة الشوكانى فى مؤلفاته الشريعة والله الحمد (وعن ابن عباس رضى الله عنهم ما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العائذ فى هبته كالكلب يقي ثم يعود فى قبته متفق عليه وفى رواية البخارى ليس لنا مثل السوء الذى يعود فى هبته كالكلب يرجع فى قبته) فيه دلالة على تحريم الرجوع فى الهبة وهو ذهب جاهل العلماء بوجوبه البخارى باب لا يحل لأحد أن يرجع فى هبته وصدقته وقد استثنى الجمهور ما أتى من الهبة للولد ونحوه وذهب أبو حنيفة الى حل الرجوع فى الهبة دون الصدقة إلا الهبة لذى رحم قالوا والحديث المراد به التغليظ فى الكراهة قال الطحاوى قوله كالعائذ فى قبته وان اقتضى التحريم لكن الزيادة فى الرواية الأخرى وهى قوله كالكلب تدل على عدم التحريم لان الكلب غير متعبد فالتقى ليس حرماً عليه والمراد التزمه عن فعل يشبه فعل الكلب وتعقب باستبعاد التأويل ومنافرة سياق الحديث له وعرف الشرع فى مثل هذه العبارة الزجر الشديد كما ورد النهى فى الصلاة عن إلقاء الكلب ونقرة الغراب والتفات الثعلب ونحوه ولا يفهم من المقام إلا التحريم والتأويل البعيد لا يلتفت اليه ويدل التحريم قوله (وعن ابن عمر وابن عباس رضى الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحل لرجل مسلم أن يعطى العطية ثم يرجع فيها إلا الولد فيما يعطى ولده روى أحمد والأربعة وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم) فان قوله لا يحل ظاهر فى التحريم والقول بأنه مجاز من

(١) فإنه من ألفاظ الحديث  
وان لم يسقه المصنف هنا  
منه

الكرهية الشديدة صرف له عن طاهره وقوله الا الوالد دليل على أنه يجوز للاب الرجوع فيما وهبه لابنه كبيرا كان أو صغيرا وخصه بعضهم بالطفل وهو خلاف ظاهر الحديث وفرق بعض العلماء فقال يحل الرجوع في الهبة دون الصدقة لان الصدقة يراد بها ثواب الآخرة وهو فرق غير مؤثر في الحكم وحكم الام حكم الاب عند أكثر العلماء نعم رخص بعض العلماء ما وهبته الزوجة لزوجها من صداقها بأنه ليس لها الرجوع في ذلك ومثله رواه البخاري عن النخعي وعمر بن عبد العزيز تعليقا وقال الزهري رد إليها ان كان خدعها وأخرج عبد الرزاق عن عمر بن مسعود ان النساء يعطين رغبة ورهبة فأيا امرأة أعطت زوجها فاشاعت أن ترجع رجعت ويزيده أيضا قوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكاوه هينا مريئا معناه ان طبن لكم النساء أيها الأزواج والأولياء عن شيء كائن من المهر وفي من وجهان أحدهما انها التبعيض ولذلك لا يجوز لها ان تهبه كل الصداق واليه ذهب الليث والثاني انها البيان ولذلك يجوز أن تهبه المهر كله والاول أولى وفي طبن دليل على ان المعتبر في تحليل ذلك منهن لهم انما هو طيبة النفس لا مجرد ما يصدر منها من الالفاظ التي لا يتحقق معها طيبة النفس فاذا ظهر منها ما يدل على عدم طيبة نفسها لم يحل الزوج والاولى وان كانت قد تلفظت بالهبة أو التذرا ونحوهما وما أقوى دلالة هذه الآية على عدم اعتبار ما يصدر من النساء من الالفاظ المقيدة للتعليل بمجرد انقصان عقولهن وضعف ادراكهن وسرعة انخداعهن وانجذابهن الى ما يراد منهن بأيسر ترغيب وترهيب كذا في فتح البیان وبقي البخاري في صحيحه باب هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها قال في فتح الباري أي هل يجوز لاهلها الرجوع قال النخعي جازة أي فلا رجوع فيها وقال عمر بن عبد العزيز لا يرجعان وقال الزهري رأيت القضاة يقولون المرأة فيما وهبت لزوجها ولا يقولون الزوج فيما وهب لامرأته وهو التفصيل المذكورين أن يكون خدعها فلها ان ترجع والا فلا وهو قول المالكية ان أقامت البينة على ذلك وقيل يقبل قولها في ذلك مطلقا والى عدم الرجوع من الجاهلین مطلقا ذهب الجمهور والى التفصيل الذي نقله الزهري ذهب شرح اه ملخصا والذي يظهر من النظر في الآية الشريفة وفي قول عمر الخليفة الراشد أن رجوعها في هبة صداقها يصح سواء كانت تلك الهبة من رغبة أو رهبة والله أعلم بالصواب ﴿ وعن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل الهدية وينيب عليها رواه البخاري ) فيه دلالة على ان عادته صلى الله عليه وآله وسلم كانت جارية بقبول الهدية والمكافأة عليها وفي رواية عن ابن أبي شيبه وينيب عليها ما هو خير منها وقد استدلت به على وجوب الاثابة على الهدية اذ كونه عادة له صلى الله عليه وآله وسلم مستمرة يقتضي لزومه ولا يتم به الاستدلال على الوجوب لانه قد يقال انما فعله صلى الله عليه وآله وسلم مستمر الماحل عليه من مكارم الاخلاق لا الوجوب وقال الشافعي في الجديد الهبة للثواب باطلة لا تنعقد لانه يبيع بثمن مجهول ولان موضوع الهبة التبرع فلا أوجبناه لكان في معنى المعاوضة وقد فرق الشرع والعرف بين البيع والهبة فيا يستحق العوض أطلق عليه لفظ البيع بخلاف الهبة قبل وكان من أجازها للثواب جعل العرف فيها بمنزلة الشرط وهو ثواب مثلها وقال بعض المالكية يجب الثواب على الهبة اذا أطلق الواهب أو كان ممن يطلب مثله الثواب كالفقير للغنى بخلاف ما يهبه الاعلى للدنى فاذا لم يرص

الواهب بالثواب فقيل تلزم الهبة اذا أعطاه الموهوب له القيمة وقيل لا تلزم الا ان يرضيه والا اول  
المشهور عند مالك (١) ويرد قوله (٢) وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال وهب رجل لرسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم ناقه فأنا به عليها فقال رضيته قال لا فزاده فقال رضيته قال لا فزاده  
فقال رضيته قال نعم (٣) رواه أحمد وصححه ابن حبان) ورواه الترمذي وبين ان العوض كان  
ست بكرات ففيه دليل على اشتراط رضا الواهب وانه ان سلم اليه قدر ما وهب ولم يرض زيد له وهو  
دليل لاحد القولين الماضيين وهو قول عمر قالوا فاذا اشترط فيه الرضا فليس هناك بيع  
انعقد (٤) وعن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العمرى (بضم العين المهملة  
وسكون الميم) ألف مقصورة (لمن وهبت له متفق عليه ولمسلم) أى من حديث جابر (أمسكوا  
عليكم أموالكم ولا تفسدوها فانهم من أعمر عمرى فهى للذى أعمرها حيا وميتا ولعقبه وفي لفظ  
انما العمرى التى أجاز رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يقول هى لك ولعقبك فأما اذا قال  
هى لك ما عشت فانها ترجع الى صاحبها ولا يداود والنسائي) أى من حديث جابر (لا ترقبوا  
ولا تعمر واثنى أرقب شيئا أو أعمر شيئا فهو لورثته) الاصل فى العمرى والرقب أنه كان فى الجاهلية  
يعطى الرجل الرجل الدار ويقول أعمرك اياها أى أبعثها لك مدة عمرك فقيل لها عمرى لذلك كما  
أنه قيل لها رقبى لان كلامهم ما رقب موت الاخر وجاءت الشريعة بتقرير ذلك ففى الحديث  
دلالة على شرعيتها وانها ملكة لمن وهبت له واليه ذهب العلماء كافة الا رواية عن داود انها  
لا تصح واختلف الامم بتوجيه التملك فالجمهور أنه يتوجه الى الرقبة كغيرها من الهبات وعند  
الشافعى ومالك الى المنفعة دون الرقبة وتكون على ثلاثة أقسام مؤبدة ان قال أبدا ومطلقة  
عند علم التقييد ومقيدة بأن يقول ما عشت فاذا مت رجعت الى واختلف العلماء فى ذلك  
والاصح انها صحيحة فى جميع الاحوال وان الموهوب له يملكها ملكا تاما يتصرف فيها بالبيع  
وغيره من التصرفات وذلك لتصریح الاحاديث بأنها لمن أعمرها حيا وميتا وأما قوله فاذا قال  
هى لك ما عشت فانها ترجع الى صاحبها فلا نفوذ لهذا التقييد قد شرط ان تعود الى الواهب بعد موته  
فيكون لها حكم ما اذا صرح بذلك الشرط وهى كالأعمر شهرا أو سنة فانها عارية اجماعا وقوله  
أمسكوا عليكم أموالكم وقوله لا ترقبوا محمول على الكراهة والارشاد لهم الى حفظ أموالهم  
لانهم كانوا يعسرون ويرقبون ويرجع اليهم اذ مات من أعمروه وأرقبوه فجاء الشرع بمرأغتهم  
وصحح العقد وأبطل الشرط المضاد لذلك فانه أشبه الرجوع فى الهبة وقد صرح النبی عنه وأخرج  
النسائي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ما يرفع العمرى لمن أعمرها والرقب لمن أرقبها  
والعائد فى هبته كالعائد فى قبته وأما اذا صرح بالشرط كما فى الحديث وقال ما عشت فانها عارية  
مؤقتة لا هبة ومرة حديث العائد فى هبته كالعائد فى قبته ومثله قوله (٥) وعن عمر رضي الله عنه  
قال حملت على فرس فى سبيل الله فأضاعه صاحبه فظننت أنها بائعة برخص فسألت رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم فقال لا تبتهع وان أعطاك به بدرهم الحديث متفق عليه) تمامه فان العائد فى  
صدقه كالكلب يعود فى قبته وقوله فأضاعه أى قصر فى موته وحسن القيام به وقوله لا تبتهع  
أى لا تشتره وفى لفظ ولا تعد فى صدقتك فسمى الشراء هودا فى الصدقة قيل لان العادة جرت  
بالمساحة فى ذلك من البائع للمشتري فأطلق على القدر الذى يقع به التساخر رجوعا ويحتمل أنه

(١) وسياقى مزيد تحقيق  
آخر الباب ٨١ منه

(٢) وتام الحديث لقد  
هممت أن لا أتهب الا لمن  
قرشى أو انسارى أو ثقفى  
وفى رواية الترمذى زيادة  
أو دوسى ذكره الزركشى  
٨١ على حسن خان

مبالغة وان عودها اليه بالقيمة كالرجوع وظاهر النهي التحريم وذهب اليه قوم وقال الجمهور انه للتزيه وتقدم ان الرجوع في الهبة محرم وأنه الاقوى دليلا الاما استثنى قال الطبري يخص من عموم هذا الحديث من وهب بشرط الثواب وما اذا كان الواهب الوالد لولده "هبة التي لم تقبض والتي ردها الميراث الى الواهب لثبوت الاخبار باستثناء ذلك ومما لا رجوع فيه مطلقا الصدقة يراد بها ثواب الآخرة قلت هذا في الرجوع في الهبة فأما شرائها وهو الذي فيه سياق هذا الحديث فالظاهر ان النهي للتزيه وانما التحريم في الرجوع فيها ويحتمل أنه لا ترق بينهما للنهي وأصله التحريم (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تهادوا تحابوا وراه البخاري في الادب المفرد وأبو يعلى بإسناد حسن) وأخرجه البيهقي وغيره وفي كل روايته مقال والمصنف قد حسن اسناده وكأني لشواهد التي منها الحديث الآتي ان كان ضعيفا وهو قوله (وعن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تهادوا فان الهدية تزل السخيمة) بالسین المهمة مفتوحة فناء معجزة فئنة تحتية في القاموس السخيمة والسخيمة بالضم الحقد (رواه البزار بإسناد ضعيف) لان في روايته من ضعف وله طرق كلها لا تخلو عن مقال وفي بعض ألفاظه تذهب وحر المصدر يفتح الواو والحاء المهملة وهو الحقد أيضا والاحاديث وان لم تخل عن مقال فان للهدية في القلوب موقعا لا يخفى (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا نساء المسلمات) قال القاضي الا شهر نصب النساء على انه منادى مضاف الى المسلمات من اضافة الموصوف الى الصفة وقيل غير هذا (لا تحقرن) بالحاء المهملة ساكنة وكسر القاف (جارية لجارتها ولو فرسن شاة) بكسر القاء وسكون الراء وكسر السين المهملة آخره نون وهو من البعير بمنزلة الحافر من الدابة وربما استعير للشاة (متفق عليه) في الحديث حذف تقديره لا تحقرن جارية لجارتها هدية ولو فرسن شاة والمراد من ذكره المبالغة في الحث على هدية الجارية لجارتها لاحقية القرسن لانهم لم يجز العاديا هدايا هدايا وظاهر النهي للمهدي اسم فاعل عن استحقاق ما يهدي به بحيث يؤدي الى ترك الاهداء ويحتمل أنه للمهدي اليه والمراد لا يحقرن ما أهدي اليه ولو كان حقيرا ويحتمل ارادة الجميع وفيه الحث على التهادي سيما بين الجيران ولو بالشئ الخفيف لما فيه من جلب المحبة والتأنيس (وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من وهب هبة فهو أحق بها ما لم يثب عليها رواه الحاكم وصححه والخفوض من رواية ابن عمر عن عمر قوله) قال المصنف صححه الحاكم وابن حزم وفيه دليل على جواز الرجوع في الهبة اذا لم يثب عليها وعدم جواز الرجوع في الهبة التي أتاب عنها الواهب الموهوب له وتقدم الكلام في ذلك وفي حكم الهبة للثواب والمكافأة وما أحسن ما قيل في ذلك ان الفاعل لا يفعل الا لغرض فالهبة للدني كثيرا ما تكون كالصدقة وهي غرض منهم وللمساوي معايشة لجلب المودة وحسن العشرة والمروءة وهي مثل عطية الأدنى الآن في عطية الأدنى توهم الصدقة والعرف جار يتخالف الهدايا باعتبار حال المهدي والمهدي اليه فاذا كان الغرض الطمع والتحصيل كما يهدي المتكسب للملك يتحفه بشئ يرجو فضله فلو اقتصر الملك على قدر قيمته الذم (٣) والذم دليل الوجوب بل اما ان يردها أو يعطيها خيرا منها وان كان غرض المهدي تحسين الاتصال بينهما والتخالقة الحسنة وتصفية ذات البين أجزأه من المكافآت

(٣) أي لاستحقاق الذم عند العقلاء اه منه

أدنى شيء قل أو أكثر بل الأقل أنسب لاشعاره بأنه ليس الغرض المعاوضة بل تكميل المودة فانه لا فرق بين ما تملكه أنت وأملكه أنا

### ﴿باب اللقطة﴾

بضم اللام وفتح القاف قبل لا يجوز غيره وقال الخليل القاف ساكنة لا غير وأما بفتحها فهو الالاقط قبل وهذا هو القياس لأنه أجمع أهل اللغة والحديث على الفتح وإذا قيل لا يجوز غيره ﴿عن أنس رضي الله عنه قال مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقرعة في الطريق فقال لولا أني أخاف أن تكون من الصدقة لأكنتم متفق عليه﴾ دل على جواز أخذ الشيء الحقير الذي يسامح به ولا يجب التعريف به وإن أخذ عليك بمجرد الأخذ به وظاهر الحديث أنه يجوز ذلك في الحظير وإن كان مالكم معروفًا وقيل لا يجوز إلا إذا جهل وأما إذا علم فلا يجوز إلا بإذنه وإن كان يسيرا وقد أورد عليه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف تركها في الطريق مع أن على الإمام حفظ المال الضائع وحفظ ما كان من الزكاة وصرفه في مصرفه ويجب عنه بأنه لا دليل أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأخذها للحفظ وانما تركها تورعاً وأنه تركها عبد الله يأخذها من يمر من تحت له الصدقة ولا يجب على الإمام الاحتفاظ بالمال الذي يعلم طلب صاحبه له لا ما جرت العادة بالأعراض عنه لحقارته وفيه حث على التورع عن كل ما يجوز فيه أنه حرام ﴿وعن زيد بن خالد الجهني﴾ هو أبو طلحة أو أبو عبد الرحمن زيد بن خالد نزل الكوفة ومات بها سنة ثمان وسبعين وهو ابن خمس وثمانين سنة وروى عنه جماعة ﴿قال جابر رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم﴾ لم يقيم برهان على تعيين الرجل ﴿فأله عن اللقطة﴾ أي عن حكمها شرعاً ﴿فقال اعرف عفاصها﴾ بكسر العين المهملة فقاء وبعد ألف صاد مهملة وعاء هاو وقع في رواية خرقتها ﴿ووكأها﴾ بكسر الواو معدوم ما يربط به ﴿ثم عرّفها﴾ بتشديد الراء ﴿سنة﴾ فإن جاء صاحبها والافشأ نك بها قال فضالة الغنم الضالة يقال على الحيوان وما ليس بحيوان يقال له لقطة ﴿قال هي لك أو لأخيك أو للذئب﴾ قال فضالة الأبل قال مالك ولها معها سقاؤها أي جوفها وقيل عنقها ﴿وحذاؤها﴾ بكسر الحاء المهملة فذال معجمة أي خفها ﴿ترد الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها﴾ متفق عليه ﴿اختلف العلماء في الالتقاط هل هو أفضل أم الترك﴾ فقال أبو حنيفة الأفضل الالتقاط لأن من الواجب على المسلم حفظ مال أخيه ومثله قال الشافعي وقال مالك وأحمد تركه أفضل لحديث (١) ضالة المؤمن حرق النار ولما يخاف من التضمين والدين وقال قوم بل الالتقاط واجب وتأولوا الحديث بأنه فيمن أراد أخذ اللاتنقاع بها من أول الأمر (٢) قبل تعريفها وقد اشتمل الحديث على ثلاث مسائل الأولى في حكم اللقطة وهي الضائعة التي ليست بحيوان فإن ذلك يقال له ضالة فقد أمر صلى الله عليه وآله وسلم الملتقط أن يعرف وعاءها وما تشد به وظاهر الأمر على وجوب التعرف لما ذكره وجوب التعريف لدلالة قوله ﴿وعنه﴾ أي عن زيد بن خالد ﴿قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من آوى ضالة فهو ضال لم يعرفها رواه مسلم﴾ فوصفه بالضلال إذا لم يعرفها (٣) وقد اختلف في فائدة معرفتها (٤) فقيل لترد للواصف بها وأنه يقبل قوله بعد أخباره بصفتها ويجب ردها إليه كما دل له ما هنا وما في رواية

(١) أخرجه أحمد وابن ماجه والطحاوي وابن حبان والطبراني وغيرهم من حديث عبد الله بن الشخير اه منه

(٢) وبه يتأوله الأولون انتهى منه

(٣) لكنه قال الخطابي هذا ليس بخالف للأخبار التي جاءت في أخذ اللقطة وذلك أن اسم الضالة لا يقع على الدراهم ونحوها وإنما الضالة اسم للحيوان الذي يضل على أهله كالابل والبقر والطيور وما في معناها فإذا وجدها المرء لم يجز له أن يتعرض لها مادامت على حال تمنع فيه بنفسها وتستقل حتى يأتي ربهها اه على حسن خان

(٤) أي العفاص والوكاه اه منه

البخاري فان جاء أحد يخبرك بها وفي لفظ بعددها ووعاها ووكاها فأعطها اياه والى هذا ذهب  
 أحد ومالك واشترطت المال كزيادة صفة الدنانير والعدد قالوا الورود ذلك في بعض  
 الروايات وقالوا لا يضرك الجهل بالعدد اذا عرف العفاص والوكاء فاما اذا عرف احدى العلامتين  
 المنصوص عليهما من العفاص والوكاء وجهل الآخر فقل لا شيء له الا يعرفتم ما جميعا وقيل  
 تدفع اليه بعد الانتظار مدة ثم اختلف هل تدفع اليه بعد وصفه لعفاصها ووكاها بغير عينة أم لا بد  
 من المين فقل تدفع اليه بغير عين لانه ظاهر الاحاديث وقيل لا ترد اليه الا بالينة وقال من أوجب  
 البينة ان فائدة أمر الملتقط يعرفهما لثلاث تلبس بحاله لا لاجل ردها لمن وصفها فانم لا ترد اليه  
 الا بالينة وقالوا وذلك لانه مدع وكل مدع لا يسلّم اليه ما ادعاه الا بالينة وهذا أصل مقرر شرعا  
 لا يخرج عنه بمجرد وصف المدعى للعفاص والوكاء وأجيب بأن ظاهر الاحاديث وجوب الرد بمجرد  
 الوصف فانه قال صلى الله عليه وآله وسلم فأعطها اياه (١) وفي حديث الباب بمقدّر بعد قوله  
 فان جاء صاحبها أي فأعطه اياها وانما حذف جواب الشرط العلم به وحديث البينة على المدعى  
 ليست البينة مقصورة على الشهادة بل هي عامة لكل ما يتبين به الحق ومنها وصف العفاص  
 والوكاء على انه قد قال من اشترط البينة انما اذا ثبتت الزيادة وهي قوله فأعطها اياه كان العمل  
 عليها والزيادة قد صحت كما حققه المصنف فيجب العمل بها ويجب الرد بالوصف وكما أوجب صلى  
 الله عليه وآله وسلم التعريف بها فقد حدد وقتها بسنة فأوجب التعريف بها سنة وأما ما بعدها  
 فقل لا يجب التعريف بها بعد السنة وقيل يجب والدليل مع الاول ودل على انه يعرف بها سنة  
 لا غير حقيرة كانت أو عظيمة ثم التعريف يكون في مظان اجتماع الناس من الاسواق وأبواب  
 المساجد والجماع الحافلة قوله والافشائك بها نصب شأنك على الاغراء ويجوز رفعه على الابتداء  
 وخبره بها وهو تفويض له في حفظها أو الاتقاع بها واستبدل به على جواز تصرف الملتقط فيها  
 أي تصرف الما صرفها في نفسه غنيا كان أو فقيرا أو التصديق بها الا أنه قد ورد من الاحاديث  
 ما يقتضي انه لا يملكها فعند مسلم ثم عرفها سنة فان لم يجز صاحبها كانت وديعة عندك وفي  
 رواية ثم عرفها سنة فان لم تعرف استنفقها وتسكن وديعة عندك فان جاء طالها يوم من الدهر  
 فأذها اليه ولذلك اختلف العلماء في حكمها بعد السنة قال في نهاية المجتهد انه اتفق فقهاء  
 الامصار ومالك والثوري والاوزاعي والشافعي ان لا يملكها ومثله عن عمرو ابن دينار وابن مسعود  
 وقال أبو حنيفة ليس له الا أن يتصدق بها ومثله يروى عن علي عليه السلام وابن عباس وجعاعة  
 من التابعين وكلهم متفقون على انه ان كان أكلها ضمنها صاحبها الا اهل الظاهر فقالوا لتحل له بعد  
 السنة وتصر ما لا من ماله ولا يضمنها ان جاء صاحبها قلت ولا أدري ما يقولون في حديث مسلم  
 ونحوه الدال على وجوب ضمانها وأقرب الاقوال ما ذهب اليه الشافعي ومن معه لانه أذن صلى الله  
 عليه وآله وسلم في استنفاقه (٢) لها ولم يأمر بالتصدق بها ثم أخره بعد الاذن في الاستنفاق أن  
 يردها الى صاحبها ان جاء يوم من الدهر وذلك تضمن لها المسئلة الثانية في ضالة الغنم فقد اتفق  
 العلماء على ان لو اجد الغنم في المكان القفر البعيد من العمران أن يأكلها بقوله صلى الله عليه  
 وآله وسلم هي لنا ولا خيل أول الذئب فان معناه انه لم تعرضه للهلاك مترددة بين ان تأخذها  
 أو أخوك والمراد به ما هو أعم من صاحبها أو من ملتقط آخر والمراد من الذئب جنس ما يأكل الشاة

(١) يريد رواية البخاري  
 المذكورة في الشرح ٨١  
 على حسن خان

(٢) وقد جاء لفظ الاستنفاق  
 في كثير من رواية الصحيحين  
 في هذا الحديث ٨١ منه

من السباع وفيه حث على أخذه إياها وهل يجب عليه ضمان قيمتها صاحبها أولاً فقال الجمهور أنه  
يضمن قيمتها والمشهور عن مالك أنه لا يضمن واحتج بالتسوية بين الملتقط والذئب والذئب لا غرامة  
عليه فكذلك الملتقط وأجيب بأن الام لا يثبت للتقليد لأن الذئب لا يملك وقد أجمعوا على أنه لو جاء  
صاحبها قبل أن يأكلها الملتقط فهي باقية على ملك صاحبها والمسئلة الثالثة في ضالة الأبل وقد  
حكم صلى الله عليه وآله وسلم بأنها لا تلتقط بل تترك ترى الشجر وترد المياه حتى يأتي صاحبها قالوا  
وقد نبه صلى الله عليه وآله وسلم على أنها غنبة غير محتاجة إلى الحفظ ببارك الله في طباعها  
من الجلالة على العطش وتناول الماء غير تعب لطول عنقه وقوتها على المشي فلا تحتاج إلى  
الملتقط بخلاف الغنم وقالت الحنفية وغيرهم الأولى التقاطها قال العلماء والحكمة في النهي  
عن التقاط الأبل أن بناءها حيث ضلت أقرب إلى وجدان مالكها من تطلبه لها في رحال الناس  
﴿وعن عياض﴾ بكسر الميم له آخره ضد معجزة (ابن حمار) بلفظ الحيوان المعروف صحابي  
معروف (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجد لقطة فليشبه مذوى عدل وليحفظ  
عقاصها وروكاهها ثم لا يكتف ولا يغيب فإن جاء ربها فوهأ وحق بها والافه مال الله يؤتيه من يشاء  
رواه أحمد والأربعة إلا الترمذي وصححه ابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان) تقدم الكلام في  
اللقطة والعقاص والوكاء أفاد هذا الحديث زيادة وجوب الأشهاد بعدلين على الالتقاط وقد  
ذهب إلى هذا أبو حنيفة وهو أحد قول الشافعي فقالوا يجب الأشهاد وعلى اللقطة وعلى  
أوصافها وذهب مالك وهو أحد قول الشافعي إلى أنه لا يجب قالوا لعدم ذكر الأشهاد في الأحاديث  
الصحيحة فيجمل هذا على الذئب وقال الأ ولون هذه الزيادة بعد صحتها يجب العمل بها فيجب  
الأشهاد ولا ينافي ذلك عدم ذكره في غيره من الأحاديث والحق وجوب الأشهاد وفي قوله فهو  
مال الله يؤتيه من يشاء دليل للظاهرية في أنها تصير ملكاً للملتقط ولا يضمنها وقد يجب أن  
هذا مقيد بما سلف من إيجاب الضمان وأما قوله يؤتيه من يشاء فالمراد أنه يحل استغناؤه بها بعد  
مرور سنة التعريف ﴿وعن عبد الرحمن بن عثمان التيمي﴾ هو قرشي وهو ابن أخي طلحة بن  
عبيد الله صحابي وقيل أنه أدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليست له رواية وأسلم يوم الحديبية  
وقبل يوم الفتح وتل مع ابن الزبير (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن ألقطة الحاج  
رواه مسلم) أي عن التقاط الرجل ماضع للحاج والمراد ماضع في مكة لما تقدم من حديث أبي  
هريرة أنها لا تحل لقطتها إلا لمنشد وتقدم أنه حمله الجمهور على أنه نهى عن التقاطها للتملك  
للتعريف بها فانه يحل قالوا وإنما اختصت لقطة الحاج بذلك لا مكان إيصالها إلى أربابها لأنها  
إن كانت لمكي فظاهروا أن كانت لا فاق فلا يحنوا وفق (١) في الغالب من وارد منه إليها فاذا عثر فيها  
واجدها في كل عام سهل التوصل إلى معرفة صاحبها قاله ابن بطال وقال جماعة هي كغيرها من البلاد  
وإنما تختص مكة بالمبالغة بالتعريف لأن الحاج يرجع إلى بلده وقد لا يعود فاحتاج الملتقط إلى  
المبالغة في التعريف بها والظاهر القول الأول وإن حديث النهي هذا مقيد بحديث أبي هريرة بأنه  
لا يحل التقاطها إلا لمنشد فالذي اختصت به لقطة مكة أنها لا تلتقط إلا للتعريف بها أبداً فلا يجوز  
للملك ويحتمل أن هذا الحديث في لقطة الحاج مطلقاً (٢) في مكة وغيره لأنه هنا مطلق ولا دليل  
على تقييده بكونها في مكة ﴿وعن المقدم بن معديكرب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله

(١) قال الراغب الأفاق  
بالضم وبالفتح ويقال في  
النسبة أفاق وفي القاموس  
الأفاق بالضم وبضمين  
الناحية جمعه آفاق وهو أفاق  
بفتحين وبضمين وكشاد  
يضرب في الآفاق مكتسباً  
انتهى وظاهره أنه لا يقال  
آفاق في النسبة وإن كانت  
عبارة شائعة اه على  
حسن خان

(٢) فيكون من إضافة  
المصدر إلى مفعوله أي عن  
التقاط الغير ضائعة الحاج  
وسواء كان ذلك ذاهباً أو آيماً  
أو في مكة ويحتمل أنه من  
إضافته إلى الفاعل أي عن  
التقاط الحاج ضائعة غيره  
حاجاً كان ذلك الغير أو لا  
وذلك لأن الحاج قد شغل  
بنفسه وسفره عن التفرغ  
للتعريف والحفظ للضوائع  
وهذا وجه وجيه إلا أن لا نعلم  
قائلاً يقول إن الحاج منهى  
عن الالتقاط اه على  
حسن خان



وسلم ألا لا يحمل ذنوب من السباع ولا الحمار الا على ولا اللقطة من مال معاهد الا أن يستغنى عنها  
رواه أبو داود) يأتي الكلام على تحريم ما ذكر في باب الاطعمة وذكر الحديث هنا لقوله ولا اللقطة  
من مال المعاهد فدل على ان اللقطة من ماله كاللقطة من مال المسلم وهذا محمول على التقاطها من  
محل غالب أهلها أو كلهم ذميون والا فاللقطة لا تعرف من مال أي انسان عند التقاطها وقوله  
الا أن يستغنى عنها مؤول بالخبر كاسلف في الثمرة ونحوها أو بعدم معرفة صاحبها بعد التعريف  
بها كاسلف أيضا وعبر عنه بالاستغناء لانه سبب عدم المعرفة في الاغلب فانه لو لم يستغن عنها  
لبالغ في طلبها ونحو ذلك (فائدة) قال النووي في شرح المذهب اختلف العلماء في من  
يستان أو زرع أو ماشية فقال الجمهور لا يجوز أن يأخذ منه شيئا الا في حال الضرورة فيأخذ ويغرم  
عند الشافعي والجمهور وقال بعض السلف لا يلزمه شيء وقال أحد المالكين لا يمكن للبستان حائط  
جازله الاكل من الفاكهة الرطبة في أصح الروايتين ولو لم يمتحج الى ذلك وفي الاخرى اذا احتاج  
ولا ضمان عليه في المالكين وعلق الشافعي القول بذلك على صحة الحديث قال البيهقي يعني حديث  
ابن عمر مرفوعا إذا مر أحدكم بحائط فليأكل ولا يتخذ خبثه أخرجه الترمذي واستغربه قال  
البيهقي لم يصح وجا من أوجه أخر غير قوية قال المصنف والمحقق أن مجموعها لا يقصر عن درجة  
الصحيح وقد احتجوا في كثير من الاحكام بما هو دونها وقدين السيد رحمه الله ذلك في كتابه المنحة فيما  
علق الشافعي القول به على الصحة انتهى وفي المسئلة خلاف وأقوليل كثيرة قد نقلها الشارح عن  
المذهب ولم يتلخص البحث لتعارض الاحاديث في الاباحه والنهي فلم تقوأحاديث الاباحه على  
نقل الاصل وهو حرمة مال الا دعى وأحاديث النهي كدت ذلك الاصل

### ﴿باب الفرائض﴾

الفرائض جمع فريضة وهي فعياله بمعنى مفروضة مأخوذة من القرض وهو القطع وخصت  
الموارث باسم الفرائض من قوله تعالى نصيبا مفروضا أي مقدرا معلوما وقد وردت أحاديث  
كثيرة في الحديث على تعلم الفرائض وورد أنه أول علم يرفع ﴿عن ابن عباس قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم ألقوا الفرائض باهلها والمراد بها الست المنصوص عليها وعلى أهلها  
في القرآن﴾ (فما بقي فهو لأولى رجل ذكر) اختلف في فائدة وصف الرجل بالذكور والاقترب أنه  
تأكيد ونقل في الشرح كلاما كثيرا وفائدة قليلة (متفق عليه) والفرائض المنصوصة  
في القرآن ست النصف ونصف ونصفه والثلاثون ونصف ونصفه والمراد من أهلها  
من يستحقها بنص كتاب الله قال ابن بطال المراد بأولى رجل ان الرجال من العصبية بعد أهل  
الفرائض اذا كان فيهم من هو أقرب الى الميت استحق دون من هو أبعد فان استووا اشتروا  
ولم يقصد من يدعى بالآباء والامهات مثلا لانه ليس فيهم من هو أولى من غيره اذا استووا في المنزلة  
وقال غيره (١) المراد به العمة مع العم وبنت الاخ مع ابن الاخ وبنت العم مع ابن العم وخرج عن ذلك  
الاخ والاخت لابوين أو لاب فانهم يزنون بنص قوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء فلذلك  
مثل حظ الاثنين وأقرب العصبات البنون ثم بنوهم وان سفلوا ثم الاب ثم الجد ابوالاب وان  
علوا وتفاضل العصبات وسائر أهل الفرائض مستوفى في كتب الفرائض والحديث منبى على

(١) أي ابن البين اه منه

وجود عصبة من الرجال فاذا لم توجد عصبة من الرجال أعطى بقية الميراث من لا فرض له من النساء كما يأتي في بنت و بنت ابن وأخت عليه (وعن أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر المسلم متفق عليه) المسلم في صدر الحديث فاعل والكافر مفعول وفي آخره بالعكس وإلى ما أفاده الحديث ذهب الجماهير وروى خلافه عن معاذ ومعاوية ومسروق وسعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي وإسحق واحتج معاذ بأنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول الإسلام يزيد ولا ينقص أخرجه أبو داود وصححه الحاكم وقد أخرج مسدد أنه اختصم إلى معاذ أخوان مسلم ويهودى مات أبوهما يهوديا فخازا بنه اليهودى ميراثه فنازعه المسلم فورث معاذ المسلم وأخرج ابن أبي شيبة عن طريق عبد الله بن غفل قال ما رأيت قضاء أحسن من قضاء معاوية نزل أهل الكتاب ولا يرثونا كما يحل لنا النكاح منهم ولا يحل لهم وأجاب الجمهور بأن الحديث المتفق عليه نص في منع التوريث وحديث معاذ ليس فيه دلالة على خصوصية الميراث انما فيه الاخبار بأن دين الإسلام يفضل غيره من سائر الأديان ولا يزال يزداد ولا ينقص عليه (وعن ابن مسعود رضي الله عنه في بنت و بنت ابن وأخت قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم للابنة النصف ولا لبنة الابن السدس تكمله للثلاثين وما بقي فللاخت رواه البخاري) فيه دلالة على ان الاخت مع البنت و بنت الابن عصبة تعطى بقية الميراث وهو مجمع على ان الاخوات مع البنات عصبة وقد كان أقي أبو موسى بأن للاخت النصف ثم أمر السائل أن يسأل ابن مسعود فقضى ابن مسعود بقضاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أبو موسى لا تسألوني مادام هذا الخبر فيكم ضبط أئمة اللغة الخبر بكسر الخاء وقحها ورواية المحدثين جميعا بفتحها قال أبو عبيد هو العالم بتجويد الكلام وتحسينه وقيل سمي خبر الماسيقي من أثر علومه زاد الراغب في قلوب الناس ومن آثار أفعاله الحسنة المقتدى بها والخبر هو الاثر المستحسن عليه (وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يورث أهل ملتين رواه أحمد والأربعة الا الترمذي وأخرجه الحاكم بلنظ أسامة وروى التسائي حديث أسامة بهذا اللفظ) والحديث دليل على انه لا توارث بين أهل ملتين مختلفتين بالكفر أو بالإسلام والكفر وذهب الجمهور إلى أن المراد بالملتين الكفر والإسلام فيكون كحديث لا يرث المسلم الكافر الحديث قالوا وأما توريث ملل الكفر بعضهم من بعض فانه ثابت ولم يقل بعموم الحديث لاملل كلها الا لا وزاعى فانه قال لا يرث اليهودى من النصراني ولا عكسه وكذلك سائر الملل والظاهر من الحديث مع الاوزاعى مخصص للقرآن في قوله يوصيكم الله في أولادكم فانه عام في الأولاد فيخص منه الولد الكافر بأنه لا يرث من أبيه المسلم والقرآن يخص بأخبار الأحاد كما عرف في الأصول عليه (وعن عمران بن الحصين قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان ابن ابني مات فقال من ميراثه قال لك السدس فلما ولي دعاه فقال للسدس آخر فلما ولي دعاه فقال ان السدس الآخر طعمة رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي وهو من رواية الحسن عن عمران وفي سماعه خلاف) قال قتادة لا أدري مع أي شئ ورثه وقال أقل شئ ورث الحد السدس وصورة هذه المسئلة انه ترك الميت بنتين وهذا السائل هو الحد فللبنتين الثلثان وبقي ثلث فدفع النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى السائل السدس بالفرض لانه فرض الحد هنا ولم يدفع اليه السدس الاخر لثلاثين ان فرضه الثلث وتركه حتى ولي أي ذهب فدعاه فقال

للسدس آخر وهو بقية التركة فلما ذهب دعاه فقال ان السدس الاخر بكسر الخاء طعمة أى زيادة على القريضة والمراد من ذلك اعلامه بأنه زائد على الفرض الذى له فله السدس فرضا والباقي تعصيبا ﴿ وعن ابن بريده رضى الله عنه عن أبيه ﴾ هو بريده بن الحبيب (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل الجدة السدس اذا لم يكن دون أم رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وابن الجارود وقواه ابن عدى) فيه عبد الله العتيكى مختلف فيه وثقه أبو حاتم والحديث دليل على أن ميراث الجدة السدس سواء كانت أم أم أو أم أب وتشترك فيه الجدتان فأكثر اذا استوين فان اختلفن سقط الابعدهن الجهتين بالاقرب ولا يسقطهن الا الام والاب يسقط من كان من جهته ﴿ وعن المقدم بن معديكر بن رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخال وارث من لا وارث له أخرجه أحمد والاربعة سوى الترمذى وحسنه أبو زرعة الرازى وصححه الحاكم وابن حبان) فيه دليل على تورث الخال عند عدم من يرث من العصبية وذوى السهام والخال من ذوى الارحام وقد اختلف العلماء فى تورث ذوى الارحام فذهب طائفة كثيرة من العلماء الى تورثهم فمن خلف عمته وخالتها ولا وارث له سواء هما كان للعممة الثلثان وللخال الثلث واستدلوا بهذا الحديث وبقوله تعالى وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض وخالف طائفة من الأئمة وقالوا لا يثبت لذوى الارحام ميراث لان الفرائض لا تثبت الا بكتاب الله وسنة صحيحة أو إجماع الكل منقود هذا وأجابوا عن حديث الباب بأنه نص فى الخال لا غيره والآية مجملة ومسمى أولى الارحام فيها غير مسماه فى عرف الفقهاء وقد وردت أحاديث بأنه لاميراث للعممة والخالة وان كان فيهما مقال لكنهما معتضدة بأن الاصل عدم الميراث حتى يقوم الدليل الناهض عما ذكرناه والقائلون بأنه لاميراث لذوى الارحام يقولون يكون مال من لا وارث له لبيت المال اذا كان منتظما وهو اذا كان فى يد امام عادل يصرفه فى مصارفه أو كان فى البلد قاض قائم بشروط القضاء مأذون له فى التصرف فى مال المصالح دفع اليه ليصرفه فيها وتفاصيل بقية ميراث ذوى الارحام على القول به مستوفاة فى كتب هذا الفن فلا تطيل بها ﴿ وعن أبي أمامة بن سهل قال كتب عمر الى أبي عبيد الله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الله ورسوله مولى من لا مولى له والخال وارث من لا وارث له رواه أحمد والاربعة سوى أبي داود وحسنه الترمذى وصححه ابن حبان) الحديث يرد قول من قال ان المراد بالخال فى حديث المقدم السلطان اذ لو كان كذلك لقال وأنا وارث من لا وارث له وقد أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان أنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وأثره فالج بينه وبين حديث المقدم وحديث أبي أمامة الدالين على ثبوت ميراث الخال حيث لا وارث أنه أراد أنه صلى الله عليه وآله وسلم وارث من لا وارث له فى جميع الجهات من العصبات وذوى السهام والخال والمراد من ارثه صلى الله عليه وآله وسلم أنه يصير المال لمصالح المسلمين وأنه لا يكون المال لبيت المال الا عند عدم جميع من ذكر من الخال وغيره ﴿ وعن جابر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا استهل المولود ورث رواه أبو داود وصححه ابن حبان) والاستهلال روى فى تفسيره حديث مرفوع ضعيف الاستهلال العطاس أخرجه البزار وقال ابن الاثير استهل المولود اذا بكى عند ولادته وهو كناية عن ولادته حيا وان لم يستهل بل وجدت منه أماوة تدل على حياته والحديث دليل على أنه اذا استهل السقط ثبت له

يحكم غيره في أنه يرث ويقاس عليه مسائل الأحكام من الغسل والتكفين والصلاة عليه ويلزم من قتله القود أو الدية واختلفوا هل يكفي في الأخبار باستهلاله عدله أو لابد من عدلين أو أربع وإلى الأخير ذهب الشافعي وهذا الخلاف يجري في كل ما يتعلق بعورات النساء وأفادهم فهم الحديث أنه إذا لم يستهل لا يحكم له بحياة فلا يثبت له شيء من الأحكام التي ذكرنا (وعن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس للقاتل من الميراث شيء رواه النسائي والدارقطني وقواه ابن عبد البر وأعله النسائي والصواب وقفه على عمرو) والحديث له شواهد كثيرة لا يقصر عن العمل بمجموعها وإلى ما أفاده من عدم إرث القاتل عمدا كان أو خطأ ذهب الشافعي وأبو حنيفة وأصحابه وكثر العلماء قالوا فلا يرث من الدية ولا من المال وذهب مالك إلى أنه إن كان القتل خطأ ورث من المال دون الدية ولم يقم له دليل ناهض على هذه التفرقة بل أخرج البيهقي عن خلاص ابن جبار عن جعفر فإصاب أمه فماتت من ذلك فأراد نصيبه من ميراثها فقال له أخوته لا حق لك فأرتفعوا إلى علي رضي الله عنه فقال له علي حقت من ميراثها الحجر وأعزمت الدية ولم يعطه من ميراثها شيئا وأخرج أيضا عن جابر بن زيد قال أئيمار رجل قتل رجلا أو امرأة عمدا أو خطأ عن يرث فلا ميراث له منهما وأئيمار امرأة قتلت رجلا أو امرأة عمدا أو خطأ فلا ميراث لها منهما وإن كان القتل عمدا فالقود إلا أن يعفو أو لياستول فإن عفوا فلا ميراث له من عقله ولا من ماله قضى بذلك عمر بن الخطاب وعلي وشريح وغيرهم من قضاة المسلمين (وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما أحرز الوالد أو الولد فهو لعصبته من كان رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه ابن المديني وابن عبد البر) المراد بأحرز الوالد أو الولد أن ما صار مستحقا له مما من الحقوق يكون للعصبة ميراثا والحديث فيه قصة ولقطه في السنن أن رباب بن خديفة تزوج امرأة فولدت له ثلاثة غلمة فماتت أمهم فورثوها رباعيا وولاموا لها وكان عمرو بن العاص عصبته بينها فأخرجهم إلى الشام فماتوا فقدم عمرو بن العاص ومات مولد لها وترك ما لا يخاف منه أخوتها إلى عمر بن الخطاب فقال عمر رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما أحرز الحديث قال فكتب له كتابا فيه شهادة عبد الرحمن بن عوف وزيد بن ثابت ورجل آخر والحديث دليل على أن الولاء لا يرث وفيه خلاف وتظهر فائدة الخلاف فيما إذا اعتنق رجل عبدا ثم مات ذلك الرجل وترك أخوين أو اثنين ثم مات أحد الابنين وترك ابنا وأحد الأخوين وترك ابنا فعلى القول بالتوارث ميراثه بين الابن وابن الابن والأخ وابن الأخ وعلى القول بعدمه يكون للابن وحده (وعن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الولامة كلمة التبع والتب لا يباع ولا يوهب رواه الحناكم من طريق الشافعي عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف وصححه ابن حبان وأعله البيهقي) وللعلماء كلام كثير في طرق الحديث وصحته وعدمها وقد تقدم في كتاب البيع ودل أن الولاء لا يكتب ببيع ولا هبة ويقاس عليه مسائل التمليكات من النذر والوصية لأنه قد جعله كالنسب والنسب لا ينتقل بعوض ولا بغير عوض (وعن أبي قلابة) يكسر القاف وتحذف اللام بعد ألفه موحدة تابعي جليل (عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفرضكم زيد بن ثابت أخرجه أحمد والأربعة سوى أبي داود وصححه الترمذي

وابن حبان والحاكم وأعل بالارسال) لأن بأقلابة لم يسمع هذا الحديث من أنس وإن كان ممسوعه  
لغيره من الأحاديث عن أنس ثابته وهذا الذي ذكره المصنف قطعة من الحديث فإنه حديث  
طويل (١) فيه ذكر سبعة من الصحابة يختص كل منهم بخصلة خير فذكر المصنف منه ماله تعلق  
بباب القرائن لأنه شهادة لزيد بن ثابت بأنه أعلم الخطابين من أصحابه بعلم الموارث فيؤخذ منه  
أنه يرجع إليه عند الاختلاف وقد اعتمد الشافعي في القرائن ورجحه على غيره

### \*(باب الوصايا)\*

جمع وصية كهدايا جمع هدية وهي شرعاً مخصوص بخاص يضاف إلى ما بعد الموت (عن ابن عمر رضي  
الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما حق امرئ مسلم له شيء يريده أن يوصي فيه يبيت  
ليلتين أو وصيته مكتوبة عنده متفق عليه) كلمة ما نافية بمعنى ليس وحق اسمها وخبرها ما بعد  
الأو والأوزانة في الخبر لوقوع الفصل بالأ قال الشافعي معناه ما الحزم والاحتياط للمسلم إلا أن  
تكون وصيته مكتوبة عنده إذا كان له شيء يريده أن يوصي فيه لأنه لا يدرى متى تأتية منيته فتحول  
بينه وبين ما يريد من ذلك انتهى وقال غيره الحق لغة الشيء الثابت ويطلق شرعاً على ما ثبت  
به الحكم والحكم الثابت أعم من أن يكون واجباً ومندوباً ويطلق على المباح بقوله فان اقترن  
به على ونحوه كان ظاهراً في الوجوب والافهوعلى الاحتمال وفي قوله يريده أن يوصي ما يدل على أن  
الوصية ليست بواجبة عليه وإنما ذلك عند ارادته وقد أجمع المسلمون على الأمر بها وإنما  
اختلفوا هل هي واجبة أم لا فذهب المجاهيز إلى أنها مندوبة وذهب داود وأهل الظاهر إلى  
وجوبها وحكى عن الشافعي في القديم وادعى ابن عبد البر الاجماع على عدم وجوبها مستنداً  
من حيث المعنى بأنه لو لم يوص لقسم جميع ماله بين ورثته بالاجماع فلا كانت الوصية واجبة  
لا يخرج من ماله منهم شوب عن الوصية والأقرب ما ذهب إليه أبو ثور من وجوبها على من عليه  
حق شرعي يخشى أن يضيع أن لم يوص به كوديعة ودين لله أولاً دمي ومحل الوجوب فيمن عليه  
حق ومعه مال ولم يمكن تخليصه إلا إذا وصى به وما انتفى فيه واحد من ذلك فلا وجوب وقوله  
ليلتين للتقريب لا للتجديد ولا فقد روى ثلاث ليال وقال الطبري في تخصيص الليلتين والثلاث  
تسامح في إرادة المبالغة أي لا ينبغي أن يبيت زماناً وقد ساحت في الليلتين والثلاث فلا ينبغي له أن  
يتجاوز ذلك وروى مسلم عن ابن عمر راوى الحديث أنه قال ولم أبت ليلة إلا ووصيتي مكتوبة  
عندي وأما ما أخرجه ابن المنذر بسند صحيح عن نافع أنه قيل لابن عمر في مرض موته ألا وصي  
فقال أما مالي فאלله أعلم ما كنت أصنع فيه فيجمع بينه وبين ما قبله بأنه كان يكتب وصيته  
ويتعاهدها وينجز ما كان يوصي به حتى وقد عليه الموت لم يكن له شيء يوصي به وفي قوله أما مالي  
فألله أعلم ما كنت أصنع فيه ما يدل لهذا الجمع واستدل بقوله مكتوبة عنده على جواز الاعتماد  
على الكتابة والخط وإن لم يقترب بشهادة وقال بعض أئمة الشافعية إن ذلك خاص بالوصية وأنه  
يجوز الاعتماد على الخط فيها من دون شهادة لثبوت الخبر فيها ولأن الوصية لما أمر الشارع بها  
وهي تكون مما يلزم المرء من حقوق ولو ازم لا تزال تجدد في الأوقات واستحضار الشهادتي كل  
لازم يريده أن يوصي به خشية مفاجأة الأجل متعسر بل متعذر في بعض الأوقات فيلزم منه عدم

(١) لفظ الحديث في رواية  
الترمذي والنسائي وابن  
ماجه عن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم قال أرحم  
أمتي بأمي أبو بكر وأشدهم  
في دين الله عمر وأصدقهم  
حياء عثمان وأفروهم لكتاب  
الله أبي بن كعب وأعلمهم  
بالحلال والحرام معاذ بن  
جبل وأقربهم زيد بن ثابت  
الأوان لكل أمة أميناً  
وأمين هذه الأمة أبو عبيدة  
ابن الجراح اه تفخيم  
الزركشي اه منه

وجوب الوصية أو شرعيتها من دون شهادة إذا فائدة في ذلك وقد ثبت الأمر المذكور في الحديث بها فدل على قبولها من غير شهادة وقال الجماهير المراد مكتوبة بشرطها وهو الشهادة واستدلوا بقوله تعالى شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت فانه دل على اعتبار الاشهاد في الوصية وأجيب بأنه لا يلزم من ذكر الاشهاد في الآية انها لا تصح الوصية الا به والتحقق ان المعتمد معرفة الخط فاذا عرف خط الموصي عمل به ومثله خط الحاكم وعليه عمل الناس قديما وحديثا وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يبعث الكتب يدعوفها العباد الى الله تعالى وتقوم عليهم الحجة بذلك ولم يرل الناس يكتب بعضهم الى بعض في المهمات من الدينيات والدنيويات ويعملون بها وعليه العمل بالوجادة كل ذلك من دون اشهاد والحديث دليل على الايصاء بشئ يتعلق بالحقوق ونحوها لقوله له شئ يريد أن يوصي وأما كتب الشهادتين ونحوهما مما جرت به عادة الناس فلا يعرف فيه حديث مرفوع وانما أخرج عبد الرزاق بسند صحيح عن أنس موقوفا قال كانوا يكتبون في صدور وصاياهم بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أوصى به فلان بن فلان ان يشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ويشهد ان محمدا عبده ورسوله وأن الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور وأوصى من ترك من أهله ان يقولوا لله ويصلحوا ذات بينهم ويطيعوا الله ورسوله ان كانوا مؤمنين وأوصاهم عما أوصى به ابراهيم بنه ويعقوب ان الله اصطفى لكم الدين فلا تعوثن الا و أنتم مسلمون وضمير كانوا عائدا الى الصحابة اذا انجز صحابي واختلف العلماء هل أوصى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يوص لم يوص لاختلاف الروايات ففي البخاري عن ابن أبي أوفى انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يوص قالوا لانه لم يترك بعده ما لا أواما الارض فقد كان سبيلها وأما السلاح والبغلة فقد أخبر أنها لا تورث كذا ذكره النووي وفي المغازي لابن اسحق أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يوص عند موته الا بثلاث لكل من الدارسين والهاويين والاشعرين بجاذمة وسق (١) من خير وان لا يترك في جزيرة العرب دينان وأن يقتضعت أسامة وأخرج مسلم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما أوصى صلى الله عليه وآله وسلم بثلاث أجزوا الوفاء بما كنت أجزهم الحديث وفي حديث ابن أبي أوفى أوصى بكتاب الله وفي حديث أنس عند التسائي وأجد وابن سعيد كانت وصيته صلى الله عليه وآله وسلم حين حضره الموت الصلاة الصلاة وما ملكت أيمانكم وقد ثبت وصيته بالنصارى وأهل بيته ولكنها ليست عند الموت وروى غير ذلك قلت وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم أراد في مرضه أن يكتب كتابا وهو وصيته صلى الله عليه وآله وسلم لأمته الا أنه حيل بينه وبينه كما أخرجه البخاري وتعميره وقد جمع صاحب تخريج الوصايا من خبايا الزوايا وصايا النبي صلى الله عليه وآله وسلم في باب مستقل وكلها أحاديث صحيحة وهذا الكتاب قد طبع هذا العهد في مصر القاهرة بطبعة بولاق والله الحمد (وعن سعد بن أبي وقاص قال قلت يا رسول الله أنا ذومال) وقع في رواية كثير (ولا يرثني الا ابنتي واحدة أفأصدق بشئ مالي قال لا قلت أفأصدق بشئ مطر مالي قال لا قلت أفأصدق بثلاثة قال الثلث والثلث كثير انك ان) يروى بفتح الهمزة وكسرهما فالفتح على تقدير لام التعديل والكسر على أنها شرطية وجوابه خبر على تقدير فهو خير (تذروا ثلث أغنياء غير من أن تذرهم عالة) جمع عائل وهو الفقير (يتكفون) يسألون (الناس) بكفهم (متفق عليه)

### مطلب صورة الوصية

(١) قوله بجاذمة وسق  
بالجسيم والذال المهملة  
مشددة الجاذبة عن المجدود  
أي بخلاجه منه ما يبلغ مائة  
وسق اه نهاية اه منه

(١) قال ابن عبد البر  
 اختلاف السلف في مقدار  
 المال الذي يستحب فيه  
 الوصية ويجب عند من  
 أوجبها فروى عن علي عليه  
 السلام أنه قال ستمائة درهم  
 أو سبعمائة درهم ليس بمال  
 فيه وصية وروى عنه أنه  
 قال ألف درهم مال فيه  
 وصية وقال ابن عباس  
 لا وصية في ثمانية دراهم  
 وقالت عائشة في امرأته  
 أربعة من الولد لها ثلاثة  
 آلاف درهم لا وصية في  
 مالها وقال إبراهيم النخعي  
 ألف درهم إلى خمسمائة  
 درهم وقال قتادة في قوله إن  
 ترك خيراً ألتها فوقها وعن  
 علي من ترك مالا يسيراً  
 فليدعه لورثته فهو أفضل  
 وعن عائشة فيمن ترك  
 ثمانية دراهم لم يترك خيراً  
 فلا يوصى به من البدر  
 التمام اه على حسن خان

عليه) اختلف متى وقع هذا الحكم فقيل في حجة الوداع عكة فإنه مرض سعد فعاده صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك وهو صريح في رواية الزهري وقيل في فتح مكة أخرجه الترمذي عن ابن عيينة واتفق الحفاظ أنه وهم وإن الأول هو الصحيح وقيل وقع ذلك في المرتين معا وأخذ من مفهوم قوله كثير أنه لا يوصى من مال قليل (١) وروى هذا عن علي وابن عباس وعائشة وقوله لا يرثني إلا ابنتي أي لا يرثني من الأولاد إلا فان سعدا كان من بني زهرة وهم عصبة وكان هذا قبل أن يولد له الذكور إلا فإنه ذكر الواقدي أنه ولد لسعد بعد ذلك أربعة بنين وقيل أكثر من عشرة ومن البنات ثنتا عشرة بنتا وقوله أتصدق بمثل ما أوصى في الحديث دليل على أنه أراد الموت إلا أنه في رواية بلفظ أوصى وهي نص في الثاني فيحصل الأول عليه وقوله بشرط ما أراد به النصف وقوله صلى الله عليه وآله وسلم والثالث كثير يروى بالثلثة وبالوحدة على أنه شل من الراوى وقع ذلك في البخاري ومثله وقع في النسائي وأكثر الروايات بالثلثة ووصف الثلث بالكثرة بالنسبة إلى مادونه وفي فائدة وصفه بذلك احتمالان الأول بيان أن الأولى الاقتصار عليه من غير زيادة وهذا المتبادر وفهمه ابن عباس فقال وددت أن الناس غصوا من الثلث إلى الربع في الوصية والثاني بيان أن التصديق بالثلث هو الأكمل أي كثير أجره ويكون من الوصف بحال المتعلق وفي الحديث دليل على منع الوصية بأكثر من الثلث له وارث وعلى هذا استقر الإجماع وإنما اختلفوا هل يستحب الثلث أو أقل فذهب ابن عباس والشافعي وجاعة إلى أن المستحب ما دون الثلث لقوله والثالث كثير قال قتادة أوصى أبو بكر بالنفس وأوصى عمر بالربع والنفس أحب إلي وذهب آخرون إلى أن المستحب الثلث لقوله صلى الله عليه وآله وسلم إن الله جعل لكم في الوصية ثلث أموالكم زيادة في حسناتكم وسيأتي قريباً أنه حديث ضعيف والحديث ورد فيمن له وارث فأما من لا وارث له فذهب مالك إلى أنه مثل من له وارث فلا يستحب له الزيادة على الثلث وأجازت الحنفية له الوصية بالمال كله وهو قول ابن مسعود فلو أجاز الوارث الوصية صحت بأكثر من الثلث وتعدت لاسقاطهم حقهم وإلى هذا ذهب الجمهور وخالفه الظاهرية والمزنية وسيأتي في حديث ابن عباس الآن يشاء الورثة وأنه حسن يعمل به نعم فالورثع الورثة عن الإجازة فذهب جماعة إلى أنه لا يرجع لهم في حياة الموصى ولا بعد وفاته وقيل إن يرجعوا بعد وفاته فلا يصح لأن الحق قد انقطع بالموت بخلاف حال الحياة فإنه يجدد لهم الحق وسبب الخلاف الاختلاف في المفهوم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم أنك إن تترك الخهل يفهم منه أنه المنع من الوصية بأكثر من الثلث وإن السبب في ذلك رعاية حق الوارث وأنه إذا انتفى ذلك انتفى الحكم بالمنع أو أن العلة لا تعدى الحكم أو يجعل المسلمون بمنزلة الورثة كما هو أحد قول الشافعي والظاهر أن العلة متعددة وأنه ينتفى الحكم في حق من ليس له وارث معين (٢) وعن عائشة رضي الله عنها إن رجلاً جاء مبيناً أنه سعد بن عباد (أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله إن أحمى اقتلنت) بضم المثناة بعد الفاء الساكنة وكسر اللام (نفسها) أي أخذت قلته (ولم توصوا أظنهم أوتوا تكلمت تصدقت أقلها أجزان تصدقت عنها قال نعم متفق عليه واللفظ لمسلم) في الحديث دليل على أن الصدقة من الولد تلحق الميت ولا يعارضه قوله تعالى وإن ليس للإنسان إلا ما سعى لثبوت حديث إن أولادكم من كسبكم ونحوه قوله من سعيه وثبوت



أولها صالح يدعو له وقد قدمنا الكلام في ذلك في آخر كتاب الجنائز (وعن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث رواد أجدوا الأربعة إلا النساء وحسنه أجدوا الترمذي وقواه ابن خزيمة وابن الجارود ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس وزاد في آخره إلا أن يشاء الورثة واسناده حسن) وفي الباب عن عمرو بن خزيمة عن جده عند الترمذي والنسائي وعن أنس عند ابن ماجه وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند الدارقطني وعن جابر عند أبيه أيضا وقال الصواب إرساله وعن علي بن عبد بن أبي شيبة ولا يخلو واسناده كل منها عن مقال لكن مجموعها ينهض على العمل به بل جزم الشافعي في الأم أن هذا المتن متواتر فانه قال انه نقل كافة عن كافة وهو أقوى من نقل واحد قلت الأقرب وجوب العمل به لتعدد طرقه ولما قاله الشافعي وإن نازع في تواتره الفخر الرازي فلا يضر ذلك ثبوته فانه متلقى بالقبول من الأمة كما عرف وقد ترجم به البخاري فقال باب لا وصية لوارث وكله لم يثبت على شرطه فلم يخرج له ولكنه أخرجه بعد عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس موقوفا في تفسير الآية وله حكم المرفوع والحديث دليل على منع الوصية للوارث وهو قول الجماهير من العلماء وذهب جماعة إلى جوازها مستدلين بقوله تعالى كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت الآية قالوا ونسخ الوجوب لا ينافي بقاء الجواز قلنا نعم لو لم يرد هذا الحديث فانه ناف لجوازها إذ وجوبها قد علم نسخها من آية الموارث قال ابن عباس كان المال للولد والوصية للوالدين فنسخ الله تعالى من ذلك ما أحب فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين وجعل للابوين لكل واحد منهما السدس وجعل للمرأة الثمن والربع والزوج الشطر والربع وقوله إلا أن يشاء الورثة دل على أنها تصح وتنفذ الوصية للوارث إن أجازها الورثة وتقدم الكلام في إجازة الورثة لما زاد على الثلث هل يتقدمها أو لا وإن الظاهر يقتضي أنها لا تراث لا جازتهم والظاهر معهم لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لما نهى عن الوصية للوارث قيدها بقوله إلا أن يشاء الورثة وأطلق لما منع عن الوصية بالزائد على الثلث وليس لنا تقييد ما أطلقه ومن قيد هذا قال انه يؤخذ القيد من التعديل بقوله إنك إن تذر الخ فانه دل على أن المنع من الزيادة على الثلث كان مراعاة لحق الورثة فان أجازوا سقط حقهم ولا يخلو عن قوة هذا في الوصية للوارث واختلفوا إذا أقر المريض للوارث بشئ من ماله فأجازة الأوزاعي وجماعة مطلقا وقال أجد لا يجوز أقرار المريض لوارثه مطلقا واحتج بأنه لا يؤمن بعد المنع من الوصية لوارثه أن يجعلها أقرارا واحتج الأول بما يتضمن الجواب عن هذه الحجة فقال إن التهمة في حق المحتضر بعيد فبأنه وقع الاتفاق انه لو أقر لوارث آخر صح أقراره مع أنه يتضمن الأقرار بالمال وبأن مدار الأحكام على الظاهر فلا يترك أقراره للظن المحتمل فان أمره إلى الله قلت وهذا القول أقوى دليلا واستثنى مالك ما إذا أقر بنته ومعه مان يشركها من غير الولد كابن العم قال لأنه يتم في أنه يزيد لابنته وينقص ابن العم وكذلك استثنى ما إذا أقر لزوجه المعروف بمحبته لها وميله إليها وكان بينهما وبين ولده من غيرها تباعد ولا سيما إذا كان له منها ولد في تلك الحال قلت والاحسن ما قيل عن بعض المالكية واختاره الروياني من الشافعية أن مدار الأمر على التهمة وعدمها فان فقدت جاز والأفلا وهي تعرف بقرائن الأحوال وغيرها وعن بعض الفقهاء انه لا يصح أقراره بالزوجة بمهرها (وعن معاذ بن

جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الله تصدق عليكم ثلاث أموالكم عند وفاتكم زيادة في حسناتكم رواء الدارقطني وأخرجه أحمد والبرز من حديث أبي الدرداء وابن ماجه من حديث أبي هريرة وكلاهما ضعيف لكنهما قد تقوى بعضهما بعضاً (وذلك لأن في أسناده اسمعيل بن عياش وشيخه عقبه بن جبر وهما ضعيفان وإن كان لهما في رواية اسمعيل تفصيل معروف والحديث قليل على شرعية الوصية بالثلث وأنه لا يمنع منه الميت وظاهر الإطلاق في حق من له مال كثير ومن قل ماله سواء كانت لوارث أو غيره مولى لكن يقسمه ما سلف من الأحاديث التي هي أصح منه فلا يتخذ للوارث واليه ذهب الفقهاء الأربعة وغيرهم وروى عن زيد بن علي وأعلم أن قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين يقتضي ظاهرها أنه يخرج الدين والوصية من تركه الميت على سوا مقتضائهما الوصية الدين إذا استغرق المال وقد اتفق العلماء على أنه يقدم إخراج الدين على الوصية لما أخرجه أحمد والترمذي وغيرهما من حديث علي عليه السلام من رواية الحرث الأعور عنه قال قضى محمد صلى الله عليه وآله وسلم أن الدين قبل الوصية وأنتم تقرؤون الوصية قبل الدين وعلقه البخاري واسناده ضعيف لكن قال الترمذي إن العمل عليه عند أهل العلم وكان البخاري يعتمد عليه لاعتضاده بالاتفاق على مقتضاه وقد أورد له شواهد ولم يختلف العلماء أن الدين مقدم على الوصية فإن قيل إذا كان الأمر هكذا فلم قدمت الوصية على الدين في الآية قلت أجاب السهيلي بأنها لما كانت الوصية تقع على وجه البر والصلة والدين يقع على الميت بحسب الأغلب فبدأ بالوصية لكونها أفضل وأجاب غيره بأنها إنما قدمت الوصية لأنها شيء يؤخذ بغير عوض والدين يؤخذ بعوض فكان إخراج الوصية أشق على الوارث من إخراج الدين وكان أدواً وهما مظنة التفريط بخلاف الدين فقد تمت الوصية لذلك ولأنهم حظ الفقير والمسكين غالباً والدين حظ الغريم يطلبه بقوة وله مقال ولأن الوصية ينشأ الموصى من قبل نفسه فقد تمت تحريمه على العمل بها بخلاف الدين فإنه مطلوب منه ذكر أو لم يذكر ولأن الوصية ممكنة من كل أحد مطلوبة منه أماناً أو وجوباً فيستترك فيها جميع الخاطئين وتقع بالمال وبالعمل وقل من يخالف ذلك بخلاف الدين وما يكثر وقوعه أهم بأن يذكر أو لا بما يقل وقوعه

مطلب تقديم الدين على الوصية

#### \*(باب الوديعة)\*

هي العين التي يضعها المالكها أو نائبه عند آخر لحيه فظها وهي مندوبة إذا وثق من نفسه بالامانة لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وقوله صلى الله عليه وآله وسلم الله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه أخرجه مسلم وقد تكون واجبة إذا لم يكن من يصلح لها غيره وخاف الهلاك عليه لأن لم يقبلها (عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أودع وديعة فليس عليه ضمان أخرجه ابن ماجه واسناده ضعيف) وذلك أن في روايته المثنى بن الصباح وهو متروك وأخرجه الدارقطني بلفظ ليس على المستعير غير المثل ضمان ولا على المستودع غير المثل ضمان وفي أسناده ضعيفان قال الدارقطني وأما ما روى هذا عن شرح غير مرفوع وفسر المثل في رواية الدارقطني بثلثين وقيل هو المستغل وفي الباب آثار عن

أبي بكر وعلي وابن مسعود وجابر بن الوديعه أمانة وفي بعضها مقال ويغنى عن ذلك الإجماع فإنه وقع على أنه ليس على الوديع ضمان إلا ما روى عن الحسن البصري أنه إذا اشترط عليه الضمان فإنه يضمن وقد تؤول أنه مع التفریط والوديعه قد تكون باللفظ كاستودعتك ونحوه من اللفاظ الدالة على الاستحفاظ ويكتفى القبول لفظاً وقد يكونان بغير لفظ كان يضع في حانوته وهو حاضر ولا ينعى من ذلك أوفى المسجد وهو غير مصل وأما إذا كان في الصلاة فلا لأنه لا يمكنه إظهار الكراهة وفي باب الوديعه تفاصيل في القروع كثيرة (وباب قسم الصدقات) بين الأصناف الثمانية (تقدم في آخر الزكاة) وهو أليق لاتصاله به (وباب قسم النقي والغنيمه) يأتي عقب الجهاد إن شاء الله تعالى وهو أولى بأن يلي الجهاد لأنه من توابعه وانما ذكر المصنف هذه لأنها جرت عادة كتب فروع الشافعية على جعل هذين البابين قبيل كتاب النكاح والمصنف خالف فالحقهما بما هو أليق بهما

### \* (كتاب النكاح) \*

هو لغة الضم والتداخل ويستعمل في الوطء وفي العقد قيل مجاز من إطلاق المسبب على السبب وقيل أنه حقيقة فيهما وهو مراد من قال أنه مشترك فيهما وكثر استعماله في العقد فقيل أنه حقيقة شرعية فيه ولم يرد في الكتاب العزيز إلا في العقد ﴿﴾ (عن ابن مسعود) رضي الله عنه (قال قال لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا معشر الشباب من استطاع منكم البائة والاباء الموحدة والهمز والمد) فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء) بكسر الواو والجيم والمد (متفق عليه) وقع الخطاب منه صلى الله عليه وآله وسلم للشباب لأنهم مظنة الشهوة للنساء واختلف العلماء في المراد بالبائة والاصح أن المراد بها الجماع فتقديره من استطاع منكم الجماع لقدرة على مؤنة النكاح فليتزوج ومن لم يستطع الجماع فليجزه عن مؤنته فعليه بالصوم فيبدف شهوته ويقطع شرمائه كما يقطع الهوى ووقع في رواية ابن حبان مدرجاً تفسير الوجاء بأنه الإخصاء وقيل الوجاء مرض الخصيتين والإخصاء سلهم ما والمراد بالصوم كالوجاء فهو من التشبيه بالبلغ أو من الاستعارة على قول والامر بالتزوج يقتضي وجوبه مع القدرة على تحصيل مؤنته وإلى الوجوب ذهب داود وهو رواية عن أحمد وقال ابن حزم وفرض على كل قادر على الوطء أن يجتهد أن يتزوج أو يتسرى فإن عجز عن ذلك فليكثر من الصوم وقال أنه قول جماعة من السلف وذهب الجمهور إلى أن الأمر للنسب مستدلين بأنه تعالى خير بين التزوج والتسرى لقوله فواحدة أو ما ملكت أيمانكم والتسرى لا يجب إجماعاً فكذا النكاح لأنه لا يخير بين الواجب وغير الواجب إلا أن دعوى الإجماع غير صحيحة بخلاف داود وابن حزم وذكر ابن دقيق العيد أن من الفقهاء من قال بالوجوب على من خاف العنت وقيل على النكاح وتعذر التسرى وكذا حكماء القرطبي فيجب على من لا يقدر على ترك الزنا إلا به ثم ذكر من يحرم عليه ويكرهه ويندب له ويباح فيحرم على من يخلل لزوجته في الوطء والاتفاق مع قدرته عليه وتوقاته إليه ويكرهه في حق كل مثل هذا حيث لا اضراء بالزوجة والاباحة فيما إذا انتفت الدواعي والموانع ويندب في حق كل من يرجى منه النسل ولو لم يكن له في الوطء شهوة

لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فاني متكاثركم الامم ولظواهر الحث على النكاح والامر وقوله  
 فعليه بالصوم اغراء بلزوم الصوم وضمير عليه يعود الى من فهو مخاطب في المعنى وانما جعل الصوم  
 وجاء لانه بتقليل الطعام والشراب يحصل للنفس انكسار عن الشهوة وليس جعله الله تعالى في  
 الصوم فلا يتنعقل الطعام وحده من دون صوم واستدل به الخطابي على جواز التداوى لقطاع  
 الشهوة بالدوية وحكاية البغوى في شرح السنة ولكن ينبغي أن يحمل على دواء يسكن الشهوة  
 ولا يقطعها بالامالة لانه قد يقوى على وجدان مؤنة النكاح بل قد وعد الله من يستغفر ان  
 يغنيه من فضله لانه جعل الاغناحية الاستغفار ولانهم اتفقوا على منع الحب والاختصاص فيلحق  
 بذلك ما في معناه وفيه الحث على تحصيل ما يفيض به البصر ويحصن به الفرج وفيه انه لا ينكف  
 على النكاح بغير الممكن كالاخذانه واستدل به العراقي على ان التشرىك في العبادة لا يضر  
 بخلاف الرياء لكنه يقال ان كان المشرىك عبادة كل مشرك فيه فلا يضر فانه يحصل الصوم ويحصن  
 الفرج وغض البصر وأما تشرىك المباح كما لو دخل في الصلاة لتروك خطاب من يحمل خطابه فهو  
 محل نظر يحتتمل القياس على ما ذكر ويحتتمل عدم صحة القياس نعم ان دخل في الصلاة لتروك  
 الخوض في الباطل والغيبة وسماعها كان مقصدا صحيحا واستدل به بعض المالكية على تحريم  
 الاستمنا لانه لو كان مباحا لارشد اليه لانه سهل وقد أباح الاستمنا بعض الحنابلة وبعض الحنفية  
 واليه جنح الشوكاني رحمه الله في فتاواه الفتح الرباني (١) وعن أنس بن مالك أن النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم حمد الله وأثنى عليه وقال أنا أصلي وأنام وأصوم وأفطر وأتزوج النساء فمن رغب  
 عن سنتي فليس مني متفق عليه) هذا اللفظ لمسلم ولهذا الحديث سبب وهو انه قال أنس جاء  
 ثلاثه رطط (١) الى بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسألون عن عبادته صلى الله عليه  
 وآله وسلم فلما أخبروا كانهم تقولوا فقالوا وأين نحن من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد  
 غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر فقال أحدهم أما أنا فاني أصلي الليل أبدا وقال آخر وأنا  
 أصوم الدهر لا أفطر وقال آخر أنا أعتزل النساء لا أتزوج أبدا فجاء رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم اليهم فقال أنتم قلتم كذا وكذا أما والله اني لاختشأكم الله وأتقاكم له لكني أنا أصلي  
 الحديث وهو دال على ان المنع هو الاقتصاد في العبادات دون الانهمال والاضرار  
 بالنفس وهجر المألوفات كلها وان هذه المسئلة المحمدية مبنية شريعتا على الاقتصاد والتسهيل  
 والتيسير وعدم التعسير يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر قال الطبري في الحديث الرد على  
 من منع استعمال الحلال من الطيبات ما كلاً وملبسا قال القاضي عياض هذا مما اختلف فيه  
 السلف فذهب من ذهب الى ما قاله الطبري ومنهم من عكس واستدل بقوله تعالى أذهبتم  
 طيباتكم في حياتكم الدنيا قال الحق ان الآية في الكفار وقد أخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 بالأميرين والأولى التوسط في الأمور وعدم الإفراط وملازمة استعمال الطيبات فانه يؤدي الى  
 الترفه والبطر ولا يأمن من الوقوع في الشبهات فان من اعتاد ذلك قد لا يجده أحيانا فلا يستطيع  
 الصبر عنه فيقع في المحذور كما ان من منع من تناول ذلك أحيانا قد يفضي به الى التسرع وهو التكلف  
 المؤدى الى الخروج عن السنة المنهية عنه ويرد عليه صريح قوله تعالى قل من حرم زينة الله  
 التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق كما ان الاخذ بالتشديد في العبادة يؤدي الى الملل القاطع

وهم علي بن أبي طالب  
 وعبد الله بن عمرو بن العاص  
 وعثمان بن مظعون أخرجه  
 عبد الرزاق عن سعيد بن  
 المسيب مرسل قال  
 المصنف في الفتح في عبد  
 الله معهم نظر لان عثمان  
 ابن مظعون مات قبل أن  
 يهاجر عبد الله فيما أحسب  
 ذكره في فتح الباري اه على  
 حسن خان

لاصلها ولا رومة الاقصار على القرائن مثل لا تزك الثقل يغضى الى البطالة وعدم النشاط الى  
العبد وتوخيل الامور واسطها وأراد صلى الله عليه وآله وسلم بقوله فغن رغب عن سني أي  
عن طريقتي فليس مني أي ليس من أهل الحنفية السهلة بل الذي يتعين أن يفطر ليقوى على  
الصيام وينام ليقوى على القيام وينكح النساء ليفطره وفرجه وقيل إن أراد من خالف هديه  
صلى الله عليه وآله وسلم وطريقته أن الذي أتى به من العبادة أخرج مما كان عليه صلى الله عليه  
وآله وسلم فعني ليس مني ليس من أهل ملتي لأن اعتقاد ذلك يؤدي الى الكفر ﴿ (وعنه) أي  
عن أنس ﴾ قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأمرنا بالباطل وينهى عن التبتل غيا شديدا  
ويقول تزوجوا الولود والودوداني مكثرتكم الانبياء يوم القيامة رواه أحمد وصححه ابن حبان وله  
شاهد عند أبي داود والنسائي وابن حبان أيضا من حديث معقل بن يسار التبتل الانقطاع عن  
النساء وترك النكاح انقطاعا الى عبادة الله وأصل التبتل القطع ومنه قيل لمريم عليها السلام  
البتول وفاطمة رضي الله عنها البتول أيضا لا تقطاعهما عن نساء زمانهما دينا وفضلا ورغبة في  
الآخرة والمرأة الولود كثيرة الولادة ويعرف ذلك في البكر بحال قرباتها والودود المحبوبة لكثرة  
ما هي عليه من خصال الخير وحسن الخلق والتحبب الى زوجها والمكاثرة المفاخرة وفيه جوازها  
في الدار الآخرة ووجه ذلك أن من أمته أكثر ثوابه أكثر لأن له مثل أجر من تبعه ﴿ (وعن أبي  
هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تنكح المرأة لأربع) أي الذي يرغب  
الى نكاحها ويدعو اليه أحد أربع خصال (لما لها والحسب ما وجالها ولديها فاظفر بذات الدين  
تربته يد المتفق عليه) بين الشيخين مع بقية السبعة الذين تقدم ذكرهم في خطبة الكتاب  
الحديث اخبار بان الذي يدعو الرجال الى التزويج أحد هذه الأربع وآخرها عندهم ذات الدين  
فأمرهم صلى الله عليه وآله وسلم بأنهم إذا وجدوا ذات الدين فلا يعدلون عنها وقد ورد النهي  
عن نكاح المرأة لغير دينها فأخرج ابن ماجه والبيهقي من حديث عبد الله بن عمرو  
مرفوعا لا تنكحوا النساء الحسنين لعله يرديهن ولا المالهن فله بطعن وأنكحوهن للدين ولأمة  
سودا من رقاء ذات دين أفضل وورد في صفة خير النساء ما أخرجه النسائي عن أبي هريرة أنه قيل  
يا رسول الله أي النساء خير قال التي تسره أن تطربها وتطربها في نفسها وماله بما  
يكرمه والحسب هو الفعل الجليل للرجل وآبائه وقد فسر الحسب بالمال في الحديث الذي أخرجه  
الترمذي وحسنه من حديث حمزة مرفوعا الحسب المال والكرم التقوى لأنه لا يراد به المال في  
حديث الباب إذ كره له بجنبه فالمراد فيه المعنى الاول ودل الحديث على أن مصاحبة أهل الدين في  
كل شيء هي الاولى لأن مصاحبهم يستفيد من أخلاقهم وبركهم وطرائقهم ولا سيما الزوجة فهي  
أولى من يعتبر دينه لأنها جميعته وأم أولاده وأمينته على ماله ومنزله وعلى نفسها وقوله تربت  
يدك أي التصقت بالتراب من الفقر وهذه الكلمة خارجة مخرج ما يعتاده الناس في الخطابات لأنه  
صلى الله عليه وآله وسلم قصد بها الدعاء ﴿ (وعنه) أي أبي هريرة ﴾ (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
وسلم كان إذا رقا) بالراء وتشديد الفاء فالف مقصورة (انسانا إذا تزوج قال بارك الله لك وبارك  
عليك وجع بينك في خير رواه أحمد والاربعة وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان) الرقاء  
المواقفة وحسن المعاشرة وهو من رقا الذوب وقيل من رفوت الرجل إذا سكنت ما به من روع

قالمراد اذا دعا صلى الله عليه وآله وسلم للمتزوج بالموافقة بينه وبين أهله وحسن المعاشرة بينهما  
قال ذلك وقد أخرج بنى بن مخلد عن رجل من بنى تميم قال كنا نقول في الجاهلية بالرفاء والبنين فعلنا  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال قولوا الحديث وأخرج مسلم من حديث جابر أنه  
صلى الله عليه وآله وسلم قال له تزوجت قال نعم قال بارك الله لك وزاد الدارمى وبارك عليك  
وفيه ان الدعاء للمتزوج سنة وأما المتزوج فليس له أن يفعل ويدعوا بما أفاده حديث عمرو بن  
شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا أفاد أحدكم امرأة أو خادما  
أو دابة فليأخذ بناصيته وليقل اللهم انى أسألك خيرا وخيرا ما جبلت عليه وأعوذ بك من شرها  
وشر ما جبلت عليه رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه (وعن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه  
قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التشهد في الحاجة) زاد فيه ابن كثير في الارشاد  
في النكاح وغيره (ان الحمد لله شحمه ونسعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن  
يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله  
ويقرأ ثلاث آيات رواه أحمد والاربعة وحسنه الترمذى والحاكم) والآيات يا أيها الناس اتقوا  
ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة الى رقبيا والثانية يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته الى  
آخرها والثالثة يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا الى قوله عظيما كذا في الشرح  
وفي الارشاد لابن كثير عدل آيات في نفس الحديث الا أنه جعل الاولى يا أيها الناس اتقوا ربكم  
الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله  
الذى تسألون به والارحام الآية والثانية يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته الآية والثالثة  
كأهنا وقوله في الحاجة عام لكل حاجة ومنها النكاح وقد صرح به في رواية كما ذكرناه وأخرج  
البهيقي انه قال قال شعبة قلت لابي اسحق هذه في خطبة النكاح وفي غيرها قال في كل حاجة وفيه  
دلالة على سنية ذلك في النكاح وغيره ويحطب العاقد بنفسه حال العقد وهي من السنن المأجورة  
وذهب الظاهرية الى أنها واجبة ووافقه من الشافعية أبو عوانة فترجم في صحيحه باب وجوب  
الخطبة عند العقد ويأتى في شرح الحديث الا فى عدم الوجوب (وعن جابر رضى الله  
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا خطب أحدكم المرأة فان استطاع أن  
يتطير منها ما يدعو الى نكاحها فليفعل) وعنه قال فخطبت جارية فكنت أنجب لها حتى رأيت  
منها ما دعاني الى نكاحها فترجعتها (رواه أحمد وأبو داود ورجاله ثقات وصححه الحاكم وله شاهد  
عند الترمذى والنسائي عن المغيرة) ولفظه انه قال له وقد خطب امرأة انظر اليها فانه احرى أن  
يدوم ينكح (وعند ابن ماجه وابن حبان من حديث محمد بن مسلمة ولمسلم عن أبي هريرة ان  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لرجل تزوج امرأة) أى أراد ذلك (أنظرت اليها قال لا قال  
انذهب فانظر اليها) دلت الاحاديث على انه يندب للرجل تقديم النظر الى من يريد نكاحها وهو  
قول جواهر العلماء والنظر الى الوجه والكفين لانه يستدل بالوجه على الجمال وضدهم بالكفين  
على خصوبة البدن أو عديمها وقال الاوزاعى ينظر الى مواضع اللحم وقال داود ينظر الى جميع  
بينها والحديث مطلق فينظر الى ما يحصل له المقصود بالنظر اليه ويدل على فهم الصحابة ذلك ما رواه  
عبد الرزاق وسعيد بن منصور أن عمر كشف عن ساق أم كلثوم بنت علي لما بعث بها الى اليه

لنظرها ولا يشترط رضا المرأة بذلك النظر بل له أن يفعل ذلك على غفلتها كما فعله جابر قال أصحاب الشافعي أنه ينبغي أن يكون نظرها إليها قبل الخطبة حتى إن كرهها تركها من غير إيداء بخلافه بعد الخطبة وإذا لم يمكنه النظر إليها استحب له أن يبعث امرأة يثق بها تنظر إليها وتجتره بصفتها فقد روى أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم بعث أم سليم إلى امرأة فقال انظري إلى عرقوبها وسمي معاطفها أخرجه أحمد والطبراني والحاكم والبيهقي وفيه كلام وفي رواية شمي عوارضها وهي الأسنان التي في عرض القم وهي ما بين النيايا والأضراس واحدتها عارض والمراد اختبار رائحة النكهة وأما المعاطف فهي ناحيتا العنق ويثبت مثل هذا الحكم للمرأة فإنها تنظر إلى خاطبها فإنه يعجبها منه مثل ما يعجبها منها كذا قيل ولم يرد به حديث والأصل تحريم نظر الأجنبية إلا بدليل كاللليل على جواز نظر الرجل لمن يريد خطبتها (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه) تقدم أنها بكسر الخاء هنا (حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له متفق عليه واللفظ للبخاري) انتهى أصله التحريم الإبدليل يصرفه عنه وادعى التواوي الإجماع على أنه له وقال الخطابي المنهي للتأديب وليس للتحريم وظاهره أنه نهى عنه سواء قد أجيب الخاطب أم لا وقد يناق في البيع أنه لا يحرم إلا بعد الإجابة والدليل حديث فاطمة بنت قيس تقدم والإجماع قائم على تحريمه بعد الإجابة والإجابة من المرأة المكافئة في الكف ومن ولي الصغيرة وأما غير الكف فلا بد من إذن الولي على القول بأن له المنع وهذه في الإجابة الصريحة وأما إذا كانت غير صريحة فالأصح عدم التحريم وكذلك إذا لم يحصل رد ولا إجابة ونص الشافعي أن سكوت البكر رضا بالخاطب فهو إجابة وأما العقد مع تحريم الخطبة فقال الجمهور يصح وقال داود يفسخ النكاح قبل الدخول وبعده وقوله أو يأذن له دل على أنه يجوز له الخطبة بعد الإذن وجوازها للمأذون له بالنص ولغيره بالخلاف لأن إذنه قد دل على إضراره فيجوز خطبة الكل من يريد نكاحها وتقدم الكلام على قوله أخيه وأنه أفاد التحريم على خطبة المسلم لا على خطبة الكافر وتقدم الخلاف فيه وأما إذا كان الخاطب فاسقا فهل يجوز للعفيف الخطبة على خطبته أم لا ونقل عن ابن القاسم صاحب مالك أنه يجوز الخطبة على خطبة الفاسق ويرجح ابن العربي وهو قريب فيما إذا كانت الخطوبة عفيفة فيكون الفاسق غير كف عليها فتكون خطبة كالاخطبة ولم يعتبر الجمهور بذلك إذا صدرت منها علامة القبول (وعن سهل ابن سعد الساعدي رضي الله عنه قال جاءت امرأة) قال المصنف في الفتح ولم أقف على اسمها (إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله جئت أهب لك نفسي) لأن الجبر لا يملك رقبته (فنظر إليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصعد في المنبر وصوبه) في النهاية ومنه الحديث فصعد في المنبر وصوبه أي نظر إلى أعلاه وأسفله ومن أدلة جواز النظر إلى من يراد زواجها وقال المصنف أنه تحرر عنده أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يحرم عليه النظر إلى المؤمنات الأجنبية بخلاف غيره (ثم طأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأسه فلما رأت المرأة أنه لم يقض فيها شيئا جلست فقام رجل من أصحابه) قال المصنف لم أقف على اسمه (فقال يا رسول الله إن لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها فقال فهل عندك من شيء فقال لا والله يا رسول الله قال اذهب إلى أهلك فانظر هل تجد شيئا فذهب ثم رجع فقال لا والله ما وجدت شيئا فقال يا رسول الله



صلى الله عليه وآله وسلم انظر ولو خاتما (أى ولو نظرت خاتما) (من حديد فذهب ثم رجع فقال  
 لا والله يا رسول الله ولا خاتما من حديد) أى موجود خاتما مبدأ سعدى خبره (ولكن هذا  
 ازارى قال) سهل بن سعد الراوى (ما له رداه فلها ضمة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 ما تصنع بازارك ان لبسته) أى كله (لم يكن عليها منه شئ وان لبسته) أى كله (لم يكن عليك منه  
 شئ) ولعله بهذا الجواب بين له ان قسمة الازار لا تنفعه ولا تنفع به المرأة (فجلس الرجل حتى  
 اذا طال مجلسه قام فقرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم موليا فأمر به فدعى به فلما جاء قال ماذا  
 معك من القرآن قال معى سورة كذا وسورة كذا عددتها فقال تقرأهن عن ظهر قلبك قال نعم قال  
 اذهب فقد علمت كتبها بجامعك من القرآن متفق عليه واللفظ لمسلم وفى رواية له قال انطلق فقد  
 زوجتكمها فعملها من القرآن وفى رواية البخارى أمكأ كما بجامعك من القرآن ولاى داود عن أبى  
 هريرة قال أى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما تحفظ قال سورة البقرة وآتى فلها قال قم فعملها  
 عشرين آية) دل الحديث على مسائل عديدة وقد تتبعها ابن التين وقال هذه احدى وعشرون  
 فائدة يوجب البخارى على أكثرها قلت ولغات بانفسها وأوضاعها الأولى جواز عرض المرأة نفسها  
 على رجل من أهل الصلاح وجواز النظر من الرجل وان لم يكن خاطبا لارادة التزوج يريد ان ليس  
 جواز النظر خاصا للمخاطب بل يجوز لمن يتخطبه المرأة فان نظره صلى الله عليه وآله وسلم اليها  
 دليل على انه أراد زواجها بعد عرضها عليه نفسها وكانها لم تعجبه فأعرض عنها والثانية ولاية  
 الامام على المرأة التى لا قريب لها اذا أذنت الآن فى بعض الفاظ الحديث انها فوضت أمرها  
 اليه وذلك فوكيل وانه يعقد للمرأة من غير سؤال عن وليها هل هو موجود أو لا حاضر أو لا ولا  
 سؤالها هل هي فى عصمة رجل أو عدمه قال الخطاى الى هذا ذهب جماعة جماعا على ظاهر  
 الحال الثالثة ان الهبة لا تثبت الا بالقبول الرابعة انه لا بد من الصداق فى النكاح وانه يصح  
 ان يكون شيئا يسيرا فان قوله ولو خاتما من حديد مبالغة فى تقليله فيصح بكل ما راضى عليه الزوجان  
 أو من اليه ولاية العقد مما فيه منفعة وضابطه ان كل ما يصلح ان يكون قيمة وثمن الشئ يصح ان يكون  
 مهرا ونقل القاضى عياض الاجماع على انه لا يصح ان يكون مما لا قيمة له ولا يحل به النكاح  
 وقال ابن خزم يصح بكل ما يسمى شيئا ولو حبة من شعير لقوله صلى الله عليه وآله وسلم هل تجد شيئا  
 وأجيب بان قوله صلى الله عليه وآله وسلم ولو خاتما من حديد مبالغة فى التقليل وله قيمة وكان  
 قوله فى الحديث من استطاع منكم البائة ومن لم يستطع دل على انه شئ لا يستطيعه كل أحد وجبة  
 الشعير مستطاعة لكل أحد وكذلك قوله تعالى فمن لم يستطع منكم طولا وقوله أن تبتغوا  
 بأموالكم دالا على اعتبار المالية فى الصداق حتى قال بعضهم هم أقله خمسون وقيل أربعون  
 وقيل خمسة دراهم وان كانت هذه التقادير لا دليل على اعتبارها بخصوصها والحق انه يصح بما  
 يكون له قيمة وان تحقرت والا حاديت والآيات يحتمل انها خرجت مخرج الغالب وانه لا يقع  
 الرضا من الزوجة الا بكونه مالا له صورة ولا يطبق كل أحد على تحصيله الخامسة انه ينبغي ذكر  
 الصداق فى العقد لانه أقطع للتزاع وأنفع للمرأة فلو عقد بغير ذكر صداق صح العقد وجب لها  
 مهر المثل بالدخول وانه يستحب تعجيل المهر والسادسة انه يجوز الحلف وان لم يكن عليه اليقين  
 وانه يجوز الحلف على ما ينظنه الحالف لانه صلى الله عليه وآله وسلم قال له بعد عينته اذهب الى أهلك

فاتطرحل تجد شيئاً أفضل على أن يمينه كانت على ظنسه ولو كانت لا تكون الاعلى علم لم يكن للامر  
بذهابه الى أهله فائدة السابعة انه لا يجوز للرجل ان يخرج من ملكه ما لا بد له منه كالذي يستعورته  
أو يسد خلته من الطعام والشراب لانه صلى الله عليه وآله وسلم علل منعه عن قسمة ثوبه بقوله ان  
ليسته لم يبق عليك منه شيء الثامنة اختبار مدعى الاعسار فانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يصدقه  
في أول دعواه الاعسار حتى ظهر له قرائن صدقه وهو دليل على انه لا تسمع البين من مدعى  
الاعسار حتى تظهر قرائن اعساره التاسعة انها لا تجب الخطبة للعقد لانهم لم تذكر في شيء من  
طرق الحديث وتقدم ان الظاهرية يقولون بوجوبها وهذا يرد قولهم وانه يصح ان يكون  
الصداق منفعة كالعلم فانه منفعة ويقاس عليه غيره وبذلك له قصة موسى مع شعيب وقد  
ذهب الى جواز كونه منفعة بعض العلماء وخالفوا الحنفية وتكفلوا بالتأويل الحديث وادعاه ان  
التزويج بغير مهر من خواصه صلى الله عليه وآله وسلم وهو خلاف الاصل العاشرة قوله بعمامتك  
من القرآن يحتمل كما قاله القاضي عياض وجهين أظهرهما ان يعلم امامه من القرآن أو قدرا  
معيناً منه ويكون ذلك صدقاً أو يؤيده قوله في بعض طرقه الصحيحة فعلمها من القرآن وفي بعضها  
تعيين عشر من الآيات ويحتمل ان الباء للتعليل وانه زوجهم بغير صداق كما مال له كونه حافظاً  
لبعض القرآن ويؤيده هذا الاحتمال قصة أم سليم مع أبي سليم وذلك انه خطبها فاقالت والله  
ما منك برد ولكنك كافر وأما سلمة ولا يحل لي أن أتزوجك فان تسلم فذلك مهرك ولا أسألك غيره  
فاسلم فكان ذلك مهرها أخرجه النسائي وصححه عن ابن عباس وترجم له النسائي باب التزويج  
على الاسلام وترجم على حديث سهل هذا بقوله باب التزويج على سورة البقرة وهذا ترجيح منه  
للاحتمال الثاني والاحتمال الاول أظهرهما قاله القاضي لثبوت رواية فعلمها من القرآن الحادية  
عشرة ان النكاح يعقد بلفظ التملك وهو مذهب الحنفية ولا يخفى انها قد اختلفت الالفاظ  
في الحديث فروى بالتمليك وبالتزويج وبالإمكان قال ابن دقيق العبد هذه لفظة واحدة في قصة  
واحدة اختلفت مع اتحاد مخرج الحديث والظاهر ان الواقع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
لفظ واحد فالمرجع في هذا الى الترجيح وقد نقل عن الدارقطني ان الصواب رواية من روى قد  
زوجتكمها وانهم أكثر وأحفظ وأطال المصنف في الفتح الكلام على هذه الثلاثة الالفاظ ثم  
قال ورواية التزويج والنكاح أرجح وأما قول ابن التين انه جمع أهل الحديث على ان الصحيح  
رواية تزوجتكمها وان رواية ملكتكمها وهم فيه فقد قال المصنف ان ذلك مبالغ فيه وقال  
البعغوي الذي يظهر انه كان بلفظ التزويج على وفق قول الخاطب زوجنيها اذ هو الغالب في لفظ  
العقود اذ قل ما يختلف لفظ المتعاقدين وقد ذهبت الحنفية والمالكية في القول المشهور الى جواز  
العقد بكل لفظ يفيد معناه اذ اقرن به الصداق أو قصده النكاح كالتملك ونحوه ولا يصح بلفظ  
العارية والاجارة والوصية (وعن عامر بن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما) عامر تابعي  
سمع أباه وغيره ومات سنة أربع وعشرين ومائة (عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم قال أعلنوا النكاح رواه أحمد وصححه الحاكم) وفي الباب عن عائشة أعلنوا النكاح  
واضر بوا عليه بالغربال أي الذي أخرجه الترمذي وفي رواية عيسى بن ميمون ضعيف لما قاله  
الترمذي وأخرجه ابن ماجه والبيهقي وفي اسناده خالد بن اياس منكر الحديث كما قال احمد

وأخرج الترمذي أيضا من حديث عائشة وقال حسن غريب أعلنا هذا النكاح واجعلوه  
 في المساجد واضربوا عليه بالدقوف وليولم أحدكم ولو بشاة فإذا خطب أحدكم امرأة وقد خضب  
 بالسواد فليعلمها لا يقرها ذلك الأحاديث على الأمر بإعلان النكاح والإعلان خلاف الأسرار  
 وعلى الأمر بضرب الغربال وفسر بالدق والاحاديث فيه واسعة وإن كان في كل منها مقال إلا  
 أنها يعضد بعضها بعضا ويدل على شرعية ضرب الدق لأنه أبلغ في الإعلان من عدمه وظاهر الأمر  
 الوجوب ولعله لا قائل به فيكون مسنونا ولو لكن بشرط أن لا يصحبه محرم من التغنى بصوت رخيم  
 من امرأة أجنبية بشرفيه مدح الخدود والقشود بل ينظر إلى الأساليب العربي الذي كان في  
 عصره صلى الله عليه وآله وسلم فهو المأمور به وأما ما أحدثه الناس من بعد ذلك فهو غير المأمور به  
 ولا كلام أنه في هذه الأعصار يقترن بعمرات كثيرة فيحرم ذلك لأن نفسه (وعن أبي بردة) بن  
 أبي موسى رضي الله عنهما (عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا نكاح إلا بولي  
 رواه أحمد والأربعة وصححه ابن المديني والترمذي وابن حبان وأعله بالارسال) قال ابن كثير  
 وقد أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم من حديث إسرائيل وأبي عوانة وشريك  
 القاضي وقيس بن الربيع ويونس بن أبي اسحق وزهير بن معاوية كلهم عن أبي اسحق كذلك  
 قال الترمذي ورواه شعبه والثوري عن أبي اسحق مر سلا وكان الأول (١) عندي أصح هكذا  
 صححه عبد الرحمن بن مهدي فيما حكاه ابن خزيمة عن أبي المنني عنه وقال علي بن المديني حديث  
 إسرائيل في النكاح صحيح وكذا صححه البيهقي وغير واحد من الحفاظ قال ورواه أبو يعلى  
 الموصلي في مسنده عن جابر مر فوجا قال الحفاظ الضياء ما ساند رجاله كلهم ثقات قلت ويأتي  
 حديث أبي هريرة لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها وحديث عائشة أن النكاح من غير  
 ولي باطل قال الحاكم وقد صححت الرواية فيه عن أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم عائشة وأم  
 سلمة وزينب بنت جحش قال وفي الباب عن علي وابن عباس ثم سرد ثلاثين صحابيا والحديث  
 دل على أنه لا يصح النكاح إلا بولي لأن الأصل في النقي نقي الصحة لأنني الكمال والولي هو الأقرب  
 إلى المرأة من عصبته دون ذوي أرحائها واختلف العلماء في اشتراط الولي في النكاح فالجمهور  
 على اشتراطه وأنها لا تزوج المرأة نفسها وحكي عن ابن المنذر أنه لا يعرف عن أحد من الصحابة  
 خلاف ذلك وعليه دلت الأحاديث وقال مالك بشرط في حق الشريعة لا الوضعية فلها أن تزوج  
 نفسها وذهبت الحنفية إلى أنه لا يشترط مطلقا محتملين بالقياس على البيع فانهم استقل ببيع  
 سلعتها وهو قياس فاسد الاعتبار ولا قياس مع نص ويأتي الكلام في ذلك مستوفى في شرح  
 حديث أبي هريرة لا تزوج المرأة المرأة الحديث وقالت الظاهرية يعتبر الولي في حق البكر  
 الحديث الشيب أولي بنفسها وسيأتي ويأتي أن المراد اعتبار رضاها جعائنه وبين أحاديث  
 اعتبار الولي وقال أبو ثور للمرأة أن تنكح نفسها باذن وليها المفهوم قوله (وعن عائشة رضي الله  
 عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل  
 فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها فإن استجبر وأقال سلطان ولي من لا ولي لها أخرجه  
 الأربعة إلا النسائي وصححه أبو عوانة وابن حبان والحاكم) قال ابن كثير وصححه يحيى بن معين  
 وغيرهم من الحفاظ قال أبو ثور فقوله بغير إذن وليها يفهم منه أنه إذا أذن لها جاز أن تعقد لنفسها

(١) أي عن أبي بردة عن  
 أبيه أنه منه

وأجيب بأنه مفهوم لا يقوى على معارضة المنطوق باشرطه واعلم ان الحنفية طعنوا في هذا الحديث بأنه رواه سليمان بن موسى عن الزهري وسئل الزهري عنه فلم يعرفه والذي روى هذا القدر هو اسمعيل بن علية القاضي عن ابن جريج الراوى عن سليمان أنه سأل الزهري عنه أي عن الحديث فلم يعرفه وأجيب عنه بأنه لا يلزم من نسب الزهري له ان يكون سليمان بن موسى وهم عليه لاسيما وقد أثنى الزهري على سليمان بن موسى وقد طال كلام العلماء على هذا الحديث واستوفاه البيهقي في السنن الكبرى وقد عاضده أحاديث اعتبار الولي وغيره مما يأتي في شرح حديث أبي هريرة وفي الحديث دليل على اعتبار اذن الولي في النكاح بعقدها أو عقده وكيله وظاهره ان المرأة تستحق المهر بالدخول وان كان النكاح باطلا لقوله فان دخل بها فله المهر بما استحلت من فرجها وفيه دليل على انه اذا اختل ركن من أركان النكاح فهو باطل مع العلم والجهل وان النكاح يسمى باطلا وصححا ولا واسطة والضمير في قوله فان استجبر واعاذه الى الاولياء الدال على مذكور الولي والسياق والمراد بالاستجبار منع الاولياء من العقد عليها وهذا هو العصل وبه تنتقل الولاية الى السلطان ان عضل الاقرب وقيل بل تنتقل الى الاعد وانتقالها الى السلطان مبني على منع الاقرب والاعد وهو محتمل ودل على ان السلطان ولي من لا ولي له لعدم أولادهم ومثلها غيبة الولي ويؤيد حديث الباب ما أخرجه الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعا لانكاح الاول والسلطان ولي من لا ولي له وان كان فيه الحجاج بن أرتاة فقد أخرجه سفيان في جامعهم من طريقه الطبراني في الاوسط باسناد حسن عن ابن عباس بلفظ لانكاح الاول مرفوعا أو سلطان ثم المراد بالسلطان من اليه الامر جائرا كان أو عادلا لاسموم الاحاديث القاضية بالامر بطاعة السلطان جائرا أو عادلا وقيل بل المراد به العادل المتولى لمصالح العباد لاسلاطين الجور فانهم ليسوا باهل لذلك (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تنكح) مقبر الصيغة مجز وما مرفوعا ومثله الذي بعده (الايم) هي (١) هنا التي فارقت زوجها بطلاق أو موت (حتى تستأمر) من الاستثمار وهو طلب الامر ولا ينكح البكر حتى تستأذن قالوا يا رسول الله وكيف اذننا قال ان تسكت متفق عليه) فيه انه لا بد من طلب الامر من الثيب فلا يعقد عليها حتى يطلب الولي الامر منها بالاذن بالعقد والمراد من ذلك اعتبار رضاها وهو معنى أحقيتها بنفسها من وليها في الاحاديث وقوله والبكر أراد بها البكر البالغة وعبر عنها بالاستئذان منها وعبر في الثيب بالاستئثار إشارة الى الفرق بينهما وأنه متى كد مشاوره الثيب ويحتاج الولي الى صريح القول بالاذن منها بالعقد عليها والاذن من البكر دائر بين القول والسكوت بخلاف الامر فانه صريح في القول وانما كتمت منها بالسكوت لانها قد تسخى من التصريح وقد ورد في رواية ان عائشة قالت يا رسول الله ان البكر تسخى قال رضاها صحتها أخرجه الشيخان ولكن قال ابن المنذر يستحب أن يعلم ان سكوتها رضا وقال سفيان يقال لها ثلاثان رضيت فاسكتي وان كرهت فأنطقي فاما اذا لم تنطق ولكنها يكت عند ذلك فقيل لا يكون سكوتها رضا مع ذلك وقيل لا أثر لكتائها في المنع الا أن يقتصر بصياح ونحوه وقيل يعتبر الدمع هل هو حار فهو يدل على المنع أو بارد فهو يدل على الرضا والاولى أن يرجع الى القرأت فانها لا تخفى والحديث عام للاولياء من الاب وغيره في أنه لا بد من اذن البكر البالغة واليه ذهب الحنفية

(١) هذا هو المراد بها هنا لانها قد تطلق على من لا زوج لها ولو صغيرة ذكره عياض وغيره اهـ منه

وآخرون عملا بعموم الحديث هنا وبالنخاص الذي أخرجه مسلم بلفظ والبكر يستأنن أبوها ويأتي ذكر الخلاف في ذلك واستيفاء الكلام عليه في شرح حديث ابن عباس الآتي ﴿وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال النبي أحق بنفسها من وليها والبكر تستأمر واذنهما سكوتها رواه مسلم وفي لفظ﴾ أي من رواية ابن عباس (ليس للولي مع النبي أمر واليتيمة تستأمر رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان) تقدم الكلام على أن المراد بأحقية النبي بنفسها اعتبار رضاها كما تقدم على استئثار البكر وقوله ليس للولي مع النبي أمر أي أن لم ترض لما سلف من اعتبار الدليل على رضاها وعلى أن القد إلى الولي وأما قوله واليتيمة تستأمر فاليتيمة في النزع الصغيرة التي لأب لها وهو دليل الشافعي في أنه لا يزوج الصغيرة إلا الأب لأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال تستأمر اليتيمة ولا استئثار إلا بعد البلوغ إذ لا فائدة لاستئثار الصغيرة ثم ذهب الحنفية إلى أنه يجوز أن يزوجه الأب والوليامستدلين بظاهر قوله تعالى وإن خفتن أن لا تقسطوا في اليتامى الآية وما ذكر في سبب نزولها في أنه يكون في حجر الولي بتممة وليست الرغبة في نكاحها وانما يرغب في مالها فيتم زوجه بذلك فهو والله ليس بصريح في أنه ينكحها صغيرة لاحتمال أنه يمنعها الأزواج حتى تبلغ ثم تزوجهما ولها بعد البلوغ الخيار قياسا على الأمة فإنها تحب إذا عتقت وهي من وجه والجامع حدوث ذلك التصرف ولا يخفى ضعف هذا القول وما تفرع عنه من جواز الفسخ بضعف القياس ولهذا قال أبو يوسف لاخبار لها مع قوله يجوز أن يجوز غير الأب لها كأنه لم يقل بالخيار بضعف القياس فالأرجح ما ذهب إليه الشافعي ﴿وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها رواه ابن ماجه والدارقطني ورجاله ثقات﴾ فيه دليل على أن المرأة ليس لها ولاية في الانكاح لنفسها ولا غيرها فلا عبرة لها في النكاح إيجابا ولا قبولا فلا تزوج نفسها باذن الولي ولا غيره ولا تزوج غيرها بولاية ولا بوكالة ولا تقبل النكاح بولاية ولا وكالة وهو قول الجمهور وذهب أبو حنيفة إلى تجوز العاقلة البالغة نفسها أو ابنتها الصغيرة وتوكل عن الغير لكن لو وضعت نفسها عند غير كف فلا وليا لها الأعراض وقال مالك تزوج الدنيئة نفسها دون الشريفة كما تقدم واستدل الجمهور بالحديث بقوله تعالى ولا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن قال الشافعي هي أصرح آية في اعتبار الولي والأب كما كان لعضله معنى وسبب نزولها في معقل بن يسار تزوج أخته فطلقةما زوجها طلقه رجعية وزكها حتى انقضت عدتها ورام رجعتها خاف أن لا يزوجهما قال نفق نزلت هذه الآية رواه البخاري زاد أبو داود وكفرت عن عيني وأنكحتا أباه فلو كان لها أن تزوج نفسها لم يعاتب أخاها على الامتناع ونزول الآية ببيان أنها تزوج نفسها وبسبب نزول الآية يعرف ضعف قول الرازي أن الضمير للأزواج بضعف قول صاحب نهاية المجتهد أنه ليس في الآية إلا أنهم عن العضل ولا يفهم منه اشتراط إذنهم في صحة العقد لا حقيقة ولا مجازا بل قد يفهم منه ضدها وهو أن الأولياء ليس لهم سبيل على من يلوئهم انتهى ويقال عليه قد فهم السلف شرط إذنهم في عصره صلى الله عليه وآله وسلم وبأدرك من نزلت فيه إلى التكفير عن عيینه والعقد ولو كان لا سبيل للأولياء لآيات تعالى غاية البيان بل كررت على كون الأمر إلى الأولياء في عدة آيات ولم يأت عرف واحدا للمراة نكاح نفسها ودلت أيضا على أن نسبة النكاح اليهن في الآيات

مثل حتى تنكح زوجا غيره مراد به الانكاح بعقد الولي اذ لو فهم صلى الله عليه وآله وسلم انها  
تنكح نفسها الامر ما بعد نزول الآية بذلك ولا بان لا خيها انه لا ولاية له ولم يبح له الخنث في عينه  
والتكفير ويدل لاشراط الولي ما أخرجه البخاري وأبو داود ومن حديث عروة عن عائشة انها أخبرته  
ان النكاح في الجاهلية كان على أربعة أنحاء منها نكاح الناس اليوم ينكح الرجل الى الرجل  
وليته أو ابنته فيصدقها ثم ينكحها ثم قال في آخره فلما بعث محمد بالحق هدم نكاح الجاهلية كله  
الانكاح الناس اليوم فهذا دل على انه صلى الله عليه وآله وسلم قرر ذلك النكاح المعتبر فيه  
الولي وزاده تأكيد بما قد سمعت من الاحاديث ويدل له نكاحه صلى الله عليه وآله وسلم لام سلمة  
وقوله انه ليس أحد من أوليائها حاضر ولم يقل صلى الله عليه وآله وسلم انكحي أنت نفسك مع انه  
مقام البيان ويدل له قوله تعالى ولا تنكحوا المشركين فانه خطاب للاولياء بانهم لا ينكحوا المسلمات  
المشركين ولو فرض انه يجوز لها انكاح نفسها لما كانت الآية دالة على تحريم ذلك عليهن لان  
القاتل بانها تنكح نفسها يقول بانها ينكحها وليها أيضا فيلزم ان الآية تدل على تحريم  
انكاح المشركين للمسلمات لانها انما دلت على نهى الاولياء عن انكاح المشركين لا على نهى  
المسلمات أن ينكحن أنفسهن منهم وقد علم تحريم نكاح المشركين للمسلمات فالامر للاولياء دال  
على انه ليس للمرأة ولاية في النكاح ولقد تكلم صاحب نهاية المحتسب على الآية بكلام في غاية  
السقوط فقال الآية مترددة بين ان يكون خطابا للاولياء او لا ولي الامر ثم قال فان قيل هو عام  
والعام يشمل أولى الامر والاولياء قيل هذا الخطاب انما هو خطاب بالمنع والمنع بالشرع فيستوى  
فيه الاولياء وغيرهم وكون الولي مأمورا بالمنع بالشرع لا يوجب له ولا يتقاسم بالاذن أصلا ولو  
قلنا انه خطاب للاولياء يوجب اشتراط اذنهم في النكاح لكان مجعلا لا يصح به عمل لانه ليس فيه  
ذكر أصناف الاولياء ولا امراتهم والبيان لا يجوز تأخيرها عن وقت الحاجة انتهى والجواب ان  
الاظهر ان الآية خطاب لكافة المؤمنين المكلفين الذين خوطبوا بصدورها أغنى قوله ولا تنكحوا  
المشر كات حتى يؤمن والمراد لا ينكحهن من اليه الانكاح وهم الاولياء وخطاب للاولياء ومنهم  
الامر اعتمد فقد هم أو عضلهم لما عرفت من قوله فان استجروا فالسلطان ولي من لا ولي لها  
فيبطل قوله انه متردد بين خطاب الاولياء وأولى الامر وقوله هنا هذا الخطاب انما هو خطاب  
بالمنع بالشرع قلنا نعم قوله والمنع بالشرع يستوى فيه الاولياء وغيرهم قلنا هذا كلام في غاية السقوط  
فان المنع بالشرع هنا للاولياء والذين يتولون العقد اما جوازا كما يقوله الخنثية أو شرطا كما يقوله  
غيرهم والاجنبى يعزل عن المنع لانه لا ولاية له على بنات زيدا مثلا فانه عن نهيته عن شيء ليس  
من تكليفه فهذا تكليف يخص الاولياء فهو كنع الغنى عن السؤال ومنع النساء عن التبج  
فالتكاليف الشرعية منها ما يخص الذكور ومنها ما يخص الاناث ومنها ما يخص بعضا من  
القريقتين أو فردا منهما ومنها ما يعم القريقتين وان أراد انه يجب على الاجنبى الانكاح على من يزوج  
مسلمة بمشرك فخرج عن البحث وقوله ولو قلنا انه خطاب للاولياء ان كان مجعلا لا يصح به عمل  
جوابه انه ليس بمجمل اذا الاولياء معروفون في زمان من انزلت عليهم الآية وقد كان معروفا  
عندهم ألا ترى الى قول عائشة ينكح الرجل الى الرجل وليته فانه دال على أن الاولياء معروفون  
وكذلك قول أم سلمة صلى الله عليه وآله وسلم ليس أحد من أوليائي حاضر وانما ذكرنا هذا لانه

نقل الشارح رحمه الله كلام النهاية وهو طويل ويختم الى رأى الحنفية واستقواء الشارح ولم يقو  
 في نظري ما قاله فاحببت أنبئ على بعض ما فيه ولو لاجبة الاختصار لنقلته بطوله وأبنت ما فيه ومن  
 الأدلة على اعتبار الولي قوله صلى الله عليه وآله وسلم النبي أحق بنفسها من وليها فإنه أثبت حقاً  
 للولي كما يفيد لفظ أحق وأحقته هي الولاية وأحقته رضاها فإنه لا يصح عقده بها إلا بعد  
 خفيها بنفسها آكد من حقه لتوقف حقه على إذنها (وعن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما  
 قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الشغار والشغار) فسر قوله (ان يزوج الرجل  
 ابنته على أن يزوجه الا سخر ابنته وليس بينهما صداق متفق عليه) واتفقنا من وجه آخر على ان  
 تفسير الشغار من كلام نافع قال الشافعي لأدري التفسير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 أو عن ابن عمر أو عن نافع أو عن مالك حكاه عنه البيهقي في المعرفة وقال الخطيب أنه ليس من كلام  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإنما هو قول مالك وقد بين ذلك ابن مهدي والقعنبى ويدل أنه من كلام  
 مالك أنه أخرجه الدارقطني من طريق خالد بن مخلد عن مالك قال سمعت ان الشغار أن يزوج  
 الرجل الخ وأما البخاري فصرح في كتاب الحيل ان تفسير الشغار من قول نافع قال القرطبي  
 تفسير الشغار بما ذكر صحيح موافق لما ذكره أهل اللغة فان كان مرفوعاً فهو المقصود وان  
 كان من قول الصحابي فقبول أيضاً لأنه أعلم بالقال وأبعد بالحال انتهى وإذا ثبت النهي  
 عنه فقد اختلف الفقهاء هل هو باطل أو غير باطل فذهب الشافعي ومالك الى أنه باطل للنهي عنه  
 وهو يقتضي البطلان والفقهاء اختلفوا في علته النهي لا تطول به وكلها أقوال تخمينية ويظهر من  
 قوله في الحديث لا صداق بينهما أنه علة النهي وذهب الحنفية وطائفة الى ان النكاح صحيح  
 ويأخو ما ذكر فيه عملاً بعموم قوله تعالى فاتكحوا ما طاب لكم من النساء ويحجب بانه خصه  
 النهي (وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان جارية بكر أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 فذكرت ان أباهاز زوجها وهي كارهة فخيرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد وأبو داود  
 وابن ماجه وأعل بالارسال) وأجيب عنه بأنه رواه أيوب بن سويد عن الثوري عن أيوب  
 موصولاً وكذلك رواه معمر بن سالم ان الرقي عن زيد بن حبان عن أيوب موصولاً وإذا اختلف في  
 وصل الحديث وارساله فالحكم لمن وصله قال المصنف الطعن في الحديث لا معنى له لان له طرقاً  
 يقوى بعضها بعضها انتهى وقد تقدم حديث أبي هريرة المتفق عليه وفيه ولا تنكح البكر حتى  
 تستأذن وهذا الحديث أقام ما أفاد دل على تحريم اجبار الاب لابنته البكر على النكاح وغيره من  
 الاولياء الاولى والى عدم اجبار الاب ذهبت الحنفية لما ذكره الحديث مسلم بلفظ والبكر  
 يستأذنهم أبوها وان قال البيهقي زيادة الاب في الحديث غير محفوظة فقد رده المصنف بأنها زيادة  
 عدل يعنى فيعمل بها وذهب احمد واسحق والشافعي الى أن للاب اجبار ابنته البكر بالغة على  
 النكاح عملاً بمفهوم النبي أحق بنفسها سبأى فإنه دل ان البكر بخلافها وان الولي أحق بها ويرد  
 بانه مفهوم لا يقاوم التطوق وبانه لو أخذ بعمومه لم يفي حق غير الاب من الاولياء وان لا يخص الاب  
 بجواز الاجبار وقال البيهقي في تقوية كلام الشافعي ان حديث ابن عباس هذا محمول على انه  
 زوجهما من غير كف قال المصنف جواب البيهقي هو المعتمد لانها واقعة عين فلا يثبت الحكم بها  
 نعمها قلت كلام هذين الامامين محاماة على كلام الشافعي ومنهم من لا يؤول البيهقي



لادليل عليه فلو كان كما قال لذكرته المرأة بل قالت انه زوجها وهي كارهة قال قلته كراهم فاعلمها  
علق التحير لانهم المذكورة فكانه قال صلى الله عليه وآله وسلم اذا كنت كارهة فانت بالخيار  
وقول المصنف انها واقعة عين كلام غير صحيح بل حكم عام لعموم علته فانما وجدت الكراهة ثبت  
الحكم وقد أخرج النسائي عن عائشة رضي الله عنها ان فتاة دخلت عليها فقالت ان أبي زوجني  
من ابن أخيه يرفعني خبيسته (١) وأنا كارهة قالت اجلسي حتى يأتي رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأنكرته فأرسل الى أبيها فادعاه فجعل  
الامر اليها فقالت يا رسول الله قد أجرت ما صنع أبي ولكن اردت ان أعلم التسائي ان ليس الى  
الآباء من الامر شيء والظاهر انهم أبكروا لعل البكر التي في حديث ابن عباس وقد زوجها أبوها  
كف ابن أخيه وان كانت ثيبا فقد صرحت انه ليس مرادها الاعلام النساء انه ليس للآباء من  
الامر شيء ولفظ النساء عام للبكر وقد قالت هذه عنده صلى الله عليه وآله وسلم فأقرها  
عليه والمراد بنفي الامر عن الآباء نفي التزويج للكراهة لان السائق في ذلك فلا يقال هو عام  
لكل شيء (وعن الحسن) هو أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن مولى زيد بن ثابت ولله استين  
بقيتنا من خلافة عمر بالمدينة وقدم البصرة بعد مقتل عثمان وقيل انه لقي عليا بالمدينة وأما  
بالبصرة فلم تصح رؤيته اياه كان امام وقته علماء وورعا وزهدا مات في رجب سنة عشر ومائة  
(عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ايما امرأة زوجها وليان فهي للاول  
منهما رواه أحمد والاربعة وحسنه الترمذي) تقدم ذكر الخلاف في سماع الحسن من سمرة  
ورواه الشافعي وأحمد والتسائي من طريق قتادة عن الحسن عن عقبة بن عامر قال الترمذي  
الحسن في هذا عن سمرة أصح قال ابن المديني لم يسمع الحسن من عقبة شيئا والحديث دليل على  
ان المرأة اذا عقد لها وليان لرجلين وكان العقد من قبلها الا انهما سواهما دخل بها الثاني  
أولا أما اذا دخل بها عالما فاجماع انه تزوانم الاول وكذلك اذا دخل بها جاهلا الا الله لاحد عليه  
للجهل فان وقع العقدان في وقت واحد بطلا وكذا اذا علم ثم التبس فانما يبطلان الا انها اذا أقرت  
الزوجة أو دخل بها أحد الزوجين برضاها فان ذلك يقرر العقد الذي أقرت بسبقه اذا لحق عليها  
فأقرارها صحيح وكذا الدخول برضاها فانه قرينة السبق لوجوب الحل على السلامة (وعن جابر  
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ايما عبد تزوج بغير إذن مواليه أو أهله  
فهو عاهر) أي زان (رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه وكذلك صحيح ابن حبان) ورواه  
من حديث ابن عمر موقوفاً وانه وجد عبد الله تزوج بغير إذنه ففرق بينهما وأبطل عقده وضربه  
الحل والحديث دليل على ان نكاح العبد بغير إذن مالكه باطل وحكمه حكم الزنا عند الجمهور  
الا انه يسقط عنه الحد اذا كان جاهلا لا ريم ويلحق به النسب وذهب داود الى ان نكاح العبد  
بغير إذن مالكه صحيح لان النكاح عنده فرض عين فهو كسائر فرض العين لا يقتصر الى اذن السيد  
وكانه لم يثبت لديه الحديث وقال الامام يحيى ان العقد الباطل لا يكون له حكم الزنا هاتوا ولو كان  
عالم بالتحریم لان العقد شبه يد رأب الحل وهل يتقدّم عقده بالاجازة من سيده فقال الشافعي  
لا يتقدّم الاجازة لانه سماه النبي صلى الله عليه وآله وسلم عاهرا وأجيب بان المراد اذا لم تحصل الاجازة  
الآن الشافعي لا يقول بالعقد الموقوف أصلا والمراد بالعاهرة كالعاهر وانه ليس برز ان حقيقة

(١) في النهاية الخبيسة  
التي هي الخبيسة والخساسة  
الحالة التي يكون عليها  
الخسيس يقال رفعت  
خبيسته ومن خبيسته اذا  
فعلت فعلا يكون فيه رفعت  
اه على حسن خان

﴿وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يجمع﴾ بلقط  
 المضارع المبنى للمفعول ولا نافية فهو مرفوع ومعناه النهي وقد ورد في إحدى روايات  
 الصحاح نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يجمع (بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها  
 متفق عليه) فيه دليل على تحريم الجمع بين من ذكر قال الشافعي يحرم الجمع بين من ذكر  
 وهو قول من لقيناه من المفتين لا خلاف بينهم في ذلك ومثله قال الترمذي وقال ابن المنذر لست  
 أعلم في منع ذلك اختلافا اليوم وإنما قال بالجواز فرقة من الخوارج ونقل الاجماع أيضا ابن عبد  
 البر وابن حزم والقرطبي والنووي ولا يخفى أن هذا الحديث خصص عموم قوله تعالى وأحل لكم  
 ما وراء ذلكم الآية قبل ويلزم المنقضية أن يجوز والجمع بين من ذكر لأن أصولهم تقديم عموم  
 الكتاب على أخبار الأحاد إلا أنه أجاب صاحب الهداية أنه حديث مشهور والمشهور له حكم  
 القطعي لا سيما مع الاجماع من الامة وعدم الاعتداد بالخالف ﴿وعن عثمان رضي الله عنه قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينكح﴾ بفتح حرف المضارعة من نكح (المحرم ولا ينكح)  
 بضمه من أنكح (رواه مسلم وفي رواية له) أي لمسلم عن عثمان (ولا يخطب) أي لنفسه  
 أو لغيره (زاد ابن حبان ولا يخطب عليه) وتقدم ذلك في كتاب الحج الا قوله ولا يخطب عليه  
 والمراد أنه لا يخطب أجده منه وليته ﴿وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال تزوج رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم ميمونة وهو محرم متفق عليه﴾ الحديث قدأكثر الناس فيه الكلام لمخالفة  
 ابن عباس لغيره قال ابن عبد البر اختلفت الآثار في هذا الحكم لكن الرواية أنه تزوجها وهو  
 حلال جاءت من طرق شتى وحديث ابن عباس صحيح الاستناد لكن الوهم إلى الواحد أقرب من  
 الوهم إلى الجماعة فأقل أحوال الخبرين أن يتعارضا فتطلب الترجيح من غيرهما وحديث عثمان  
 صحيح في منع نكاح المحرم فهو المعتقد انتهى وقال الاثرم قلت لا جدان بأنا ويرى قول بأى شئ يدفع  
 حديث ابن عباس أى مع صحته قال الله المستعان ابن المسيب يقول وهم ابن عباس وميمونة تقول  
 تزوجني وهو حلال انتهى يريد بقول ميمونة ما رواه عن مسلم وهو قول المصنف (ولمسلم عن ميمونة  
 نفسها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تزوجها وهو حلال) وعرض حديثها حديث عثمان وقد  
 يؤل حديث ابن عباس بأن معني وهو محرم أى داخل في الحرم أو في الأشهر الحرم جزم بهذا  
 التأويل ابن حبان في صحيحه وهو تأويل بعيد لا تساعد عليه ألفاظ الأحاديث وقد تقدم  
 الكلام في هذا في الحج ﴿وعن عتبة بن عامر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم أن أحق الشروط أن يوفى به ما استحللتم به الفروج متفق عليه﴾ أى أحق الشروط  
 بالوفاء شروط النكاح لأن أمره أحوط وبابه أضيق والحديث دليل على أن الشروط المذكورة  
 في عقد النكاح تعين الوفاة بمساواة كان الشرط عرضاً أو مالا حيث كان الشرط للمرأة لأن  
 استحلال البضع إنما يكون فيما يتعلق بها أو ترضى به لغيرها وللعلماء في المسئلة أقوال قال الخطابي  
 الشروط في النكاح تختلف فيها فمنها ما يجب الوفاة به اتفاقاً وهو ما أمر الله تعالى به من أمساك  
 بعروف أو تسريح بإحسان وعليه جل بعضهم هذا الحديث ومنها ما لا يوفى به اتفاقاً كطلاق  
 اختم المأثور من النهي عنه ومنها ما اختلف فيه كاشتراط أن لا يتزوج عليها ولا يتسرى  
 أو لا ينقلها من منزلها إلى منزله وأما ما يشترطه العاقد لنفسه خارجاً عن الصداق فقل هو للمرأة

مطلقا وهو قول عطاء وجماعة وقيل هو لمن شرطه وقيل يخص ذلك بالابدون غير من الاولياء  
وقال مالك ان وقع في حال العدة فهو من جملة المهر أو خارجا عنه فهو لمن وهب له ودليلا لما  
أخرج الترمذي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه بلفظ أيما امرأة نكحت  
على صداق أو حياء أو عدة قبل عصمة النكاح فهو لها أو ما كان بعد عصمة النكاح فهو لمن أعطيه  
وأحق ما أكرم عليه الرجل ابنته أو أخته وأخر ج نحوه الترمذي من حديث عروة عن عائشة  
ثم قال والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من الصحابة منهم عمر قال اذا تزوج الرجل المرأة  
بشرط ان لا يخرجها الزم وبه يقول الشافعي وأحمد وأبو حنيفة قد تعقب بان نقوله عن الشافعي  
غريب والمعروف عن الشافعية ان المراد من الشرط هي التي لا تنافي النكاح بل تكون من  
مقتضياته ومقاصده كاشتراط حسن العشرة والاتفاق والكسوة والسكنى وان لا يقصر في شيء  
من حقها من قسمة ونفقة وكسرتها علم ان لا يخرج الابانة وان لا تصرف في متاعه ونحو ذلك  
قلت هذه الشروط ان أرادوا ان يحمل عليها الحديث فقد قلوا فائدة لان هذه ما ولازمة  
للعقد لا تقتصر الى شرط وان أرادوا غير ذلك فما هو نعم لو شرط ما ينافي العقد كان لا يقسم لها  
ولا يتسرى عليها فلا يجب الوفاء به قال الترمذي قال على رضي الله عنه سبق شرط الله شرطها  
فالمراد في الحديث الشرط الخاترة لا المنهي عنها وأما شرطها ان لا يخرجها من منزلها فما هذا  
شرط غير منهي عنه فيستعين به الوفاء (وعن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال رخص رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم عام أو طاس في المتعة ثلاثة أيام ثم نهى عنها راء ومسلم) اعلم ان حقيقة  
المتعة كافي كتب الامامية هي النكاح المؤقت بأمد معلوم أو مجهول ونعائيه الى خمسة وأربعين  
يوما ويرتفع النكاح بانقضاء المؤقت في المنقطة الحيض وبحيضتين في الحائض وبأربعة أشهر  
وعشر في المتوفى عنها وحكمه انه لا يثبت لها مهر غير المشرط ولا يثبت لها نفقة ولا وارث ولا عدة  
الا الاستبراء بما ذكر ولا يثبت به نسب الا ان يشترط وتحرم المصاهرة بسببه هذا كلامهم وحديث  
سلمة هذا أفاد انه صلى الله عليه وآله وسلم رخص في المتعة ثم نهى عنها واستمر النهي ونسخت  
الرخصة والى نسخها ذهب الجماهير من السلف والخلف وقد روى نسخها بعد الترخيص في ستة  
مواطن الاول في خير الثاني في غمرة القضاء الثالث عام الفتح الرابع عام أو طاس الخامس  
غزوة تبوك السادس في حجة الوداع فهذه التي وردت الآن في ثبوت بعضها خلافا قال النووي  
الصواب ان تحريمها وابطاحتها وقع امرين فكانت مباحة قبل حين ثم حرمت فيها ثم أبيحت عام  
الفتح وهو عام أو طاس ثم حرمت تحريما مؤبدا والى هذا التحريم ذهب أكثر الامة وذهب الى  
بقاء الرخصة جماعة من الصحابة وروى رجوعهم وقولهم بالنسخ ومن ذلك ابن عباس روى  
عن بقاء الرخصة ثم رجع عنه الى القول بالتحريم قال البخاري بين على رضي الله عنه عن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم انه منسوخ وأخرج ابن ماجه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه خطب فقال  
ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذن لنا في المتعة ثلاثة ايام ثم حرمها والله لا أعلم أحدا تمتع  
وهو محصن الا بجمته بالجماعة وقال ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وما كنا  
سالفين اسناده قوي والقول بان اباحتها قطعي ونسخها ظني غير صحيح لان الراويين لا يباحثها  
رووا نسخها وذلك اما قطعي في الطرفين أو ظني في الطرفين جميعا كذا في الشرح وفي نهاية المجتهد

انها توارثت الاخبار بالتعريم الا انها اختلفت في الوقت الذي وقع فيه التعريم انتهى وقد بسط  
السيد رحمه الله القول في تحريمها في حواشي ضوء النهار (وعن علي رضي عنه قال نهى رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المتعة عام خير متفق عليه) لفظه في البخاري ان النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم نهى عن المتعة وعن الجمر الاهلية زمن خير بالخاء المعجمة أوله والراء آخره  
وقد وهم من رواه عام حين جملة أوله وتون آخره أخرجه النسائي والدارقطني ونبه على انه وهم  
ثم الظاهر ان الظرف في رواية البخاري متعلق بالامر من معاملة المتعة ولحوم الجمر الاهلية وحكي  
البيهقي عن الحميدي انه كان يقول سفيان بن عيينة في خير يتعاق بالجر الاهلية لا بالمتعة قال  
البيهقي هو محتمل ذلك ولكن أكثر الروايات يفيد تعلقه بهما وفي رواية لاحد من طريق معمر  
يسنده انه بلغه ان ابن عباس رخص في متعة النساء فقال له ان رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم نهى عنها يوم خير وعن لحوم الجمر الاهلية الا أنه قال السهيلي انه لا يعرف عن أهل السنن  
ورواة الآثار انه نهى عن نكاح المتعة يوم خير قال والذي يظهر انه وقع تقديم وتأخير وقد ذكر  
ابن عبد البر ان الحميدي ذكر عن ابن عيينة ان النهي زمن خير عن لحوم الجمر الاهلية وأما المتعة  
فكان في غير يوم خير وقال أبو عوانة في صحيحه سمعت أهل العلم يقولون معنى حديث علي أنه نهى  
يوم خير عن لحوم الجمر وأما المتعة فسكت عنها وانما نهى عنها يوم الفتح والحامل له ولا على ما  
سمعت ثبوت الرخصة بعد زمن خير ولا تقوم لعل الحجة على ابن عباس الا اذا وقع النهي أخيراً الا  
انه يمكن الاتصال عن ذلك بان علياً رضي الله عنه لم يبلغه الرخصة فمع يوم الفتح لوقوع النهي  
عنها عن قرب ويمكن أن علياً رضي الله عنه عرف بالرخصة يوم الفتح ولكن فهم توقيت الترخيص  
وهو أيام شدة الحاجة مع العزوبة وبقو بعدهم في ذلك فهو باقية على أصل التعريم المتقدم  
فتقوم له الحجة على ابن عباس وأما قول ابن القيم رحمه الله تعالى ان المسلمين لم يكونوا يستمعون  
بالكنايات يرفق قوي ان النهي لم يقع عام خير اذ لم يقع هناك نكاح لمتعة فقد يجاب  
عنه بأنه قد يمكن أن يكون هناك مشركات غير كنايات فان أهل خير كانوا يصاهرون الاوس  
والخزرج قبل الاسلام فلعله كان هناك من نساء الاوس والخزرج من يستمع بهن (وعن ابن  
مسعود رضي الله عنه قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المحلل والمحلل له رواه احمد  
والنسائي والترمذي وصححه وفي الباب عن علي رضي الله عنه) ولفظه عن علي رضي الله عنه انه  
صلى الله عليه وآله وسلم لعن المحلل والمحلل له (أخرجه الاربعة الا النسائي) وصحح حديث ابن  
مسعود ابن القبطان وابن دقيق العيد على شرط البخاري وقال الترمذي حديث صحيح حسن  
والعمل عليه عند أهل العلم منهم عمر وعثمان وعبد الله بن عمر وهو قول الفقهاء من التابعين  
وأما حديث علي رضي الله عنه ففي اسناده مجالود وضعيف وصححه ابن السكن وأعله الترمذي  
ورواه ابن ماجه والحاكم من حديث عقبة بن عامر ولفظه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم ألا أخبركم بالتيمن المستعار قالوا بلى يا رسول الله قال هو المحلل لعن الله المحلل والمحلل له  
والحديث دليل على تحريم التحليل لانه لا يكون اللعن الاعلى فاعل المحرم وكل محرم منهى عنه  
والنهي يقتضي فساد العقد واللعن وان كان لا فاعل لكنه علق بوصف يصح أن يكون عليه للعكم  
وذكر التحليل صوراً منها أن يقول له في العقد اذا أحلته افلا نكاح وهذا مثل نكاح المتعة

لأجل التوقيت ومنها ان يقول في العقد اذا أحلتها طلقها ومنها أن يكون مضمرا عند العقد بأن يتواطئا على التحليل ولا يكون النكاح الدائم هو المقصود وظاهر شمول اللعن فسادا قد جميع الصور وفي بعضها خلاف بلا دليل ناهض فلا يستغل به ﴿وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينكح الزاني المجلود الا مثله رواه أحمد وأبو داود ورجاله ثقات﴾ الحديث دليل على انه يحرم على المرأة أن تزوج عن ظهر زنا ولعل الوصف بالمجلود بناء على الأغلب في حق من ظهر منه الزنا وكذلك الرجل يحرم عليه أن يتزوج بالزانية التي ظهر زناها وهذا الحديث يوافق قوله تعالى وحرم ذلك على المؤمنين الا انه حمل الآية والحديث الاكثر من العلماء على ان معنى لا ينكح أي لا يرغب الزاني المجلود الا في مثله والزانية لا ترغب في نكاح غير العاهر هكذا تأولوهما والذي يدل عليه الحديث والآية انتهى عن ذلك لا الاخبار عن مجرد الرغبة وانه يحرم نكاح الزاني العفيفة والعفيفة الزانية ولا أصرح من قوله وحرم ذلك على المؤمنين أي كملئ الايمان الذين هم ليسوا بزناة والافان الزنا لا يخرج فاعله عن مسمى الايمان ﴿وعن عائشة رضي الله عنها قالت طلق رجل امرأته ثلاثا فزوجها رجلا ثم طلقها قبل أن يدخل بها فأراد زواجهما الاول أن يتزوجا فسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال لا حتى يذوق الاخر من عسيلة﴾ مصغر عسل وأنت لان العسل مؤثث وقيل انه يذكر ويؤثث (ما ذاق الاول متفق عليه واللفظ لمسلم) اختلف في المراد بالعسيلة فقيس انزال المني وان التحليل لا يكون الا بذلك وذهب اليه الحسن وقال الجمهور ذوق العسيلة كناية عن الجماع وهو تغيب الحشفة من الرجل في فرج المرأة ويكفي منه ما يوجب الحمل ويوجب الصداق وقال الأزهرى الصواب ان معنى العسيلة حلالة الجماع الذي يحصل بتغيب الحشفة وقال أبو عبيد العسيلة لذة الجماع والعرب تسمى كل شئ تستلذه عسلا والحديث محتمل وأما قول سعيد بن المسيب انه يحصل التحليل بالعقد الصحيح فقد قال ابن المنذر لا تعلم أحد واقفه عليه الا الخوارج ولعله لم يبلغه الحديث فاخذ بظاهر القرآن وأما رواية ذلك عن سعيد بن جبيرة فلا يوجد مسندا عنه في كتاب انما نقلها أبو جعفر النحاس في معاني القرآن وتبعه عبد الوهاب المالكي في شرح الرسالة وقد حكى ابن الجوزي قول ابن المسيب عن داود

### \*(باب الكفاءة والخيار)\*

الكفاءة المساواة والمماثلة والكفاءة في الدين معتبرة فلا يحل تزوج مسلمة بكافر اجماعا ﴿عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العرب بعضهم أكفاء بعض والموالي بعضهم أكفاء بعض الا حاككا أو حجاما رواه الحارثي في مسنده ولم يسم واستكروا بوجاهة وله شاهد عند البزار عن معاذ بن جبل بسند منقطع﴾ وسأل ابن أبي حاتم عن هذا الحديث اباه فقال هذا كذب لأصله وقال في موضع آخر باطل ورواه ابن عبد البر في الفهيد قال الدارقطني في العلل لا يصح وحدث به هشام بن عبيد الراوى فزاد فيه بعد أو حجاما أو دبانا فاجتمع عليه الباغون وهموا به قال ابن عبد البر هذا منكر موضوع وله طرق كلها واهية والحديث دليل على ان العرب كلهم سواء في الكفاءة بعضهم لبعض وان الموالى ليسوا

اكفاهم وقد اختلف العلماء في الاعتبار من الكفاية اختلافا كثيرا والذي يقوى هو ما ذهب اليه  
 زيد بن علي ومالك بن نويرة عن عمرو بن مسعود وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز وهو احدث قول  
 القاصرين المعتبرين لقوله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاكم ولحديث الناس كلهم ولد آدم  
 تمامه وادم من تراب اخرج ابن سعد من حديث أبي هريرة وليس فيه لفظ كلهم والناس كاسنان  
 المشط لا فضل لاحد على احد الا بالتقوى اخرج ابن لال بل لفظ قريب من لفظه من حديث  
 سهل بن سعد وأشار البخاري الى نصرة هذا القول حيث قال في أول باب الكفاية في الدين وقوله  
 تعالى وهو الذي خلق من الماء بشرا فاقتنط من الآية الكريمة المساواة بين بني آدم ثم أردفه  
 بانكاح أبي حذيفة من سالم بانه أخيه هند بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة وسالم مولى لامرأة من  
 الانصار وقد تقدم حديث فعيل بن بكبات الدين وقد خطب على الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة  
 فقال الحمد لله الذي اذهب عنكم عيبتهم بضم المهملة وكسر هاء الجاهلية وتكبرها يا أيها الناس انما  
 الناس رجلان مؤمن تقى كرم على الله وفاجر شقي هين على الله ثم قرأ الآية وقال صلى الله عليه  
 وآله وسلم من سره أن يكون أكرم الناس فليستق الله فجعل صلى الله عليه وآله وسلم الالتفات الى  
 الانساب من عيبة الجاهلية وتكبرها فكيف يعتبره المؤمن ويبني عليه حكما شرعيا وفي الحديث  
 أربع من أمور الجاهلية لا يتركها الناس ثم ذكر منها التفرع بالانساب اخرج ابن جرير من  
 حديث ابن عباس وفي الاحاديث شئ كثير في ذم الالتفات الى التفرع بها وقد أمر بغيرها  
 بانكاح أبي هند الحجام وقال انما هو امرؤ من المسلمين فنبه على الوجه المقتضى لمساواتهم وهو  
 الاتفاق في وصف الاسلام قال السيد رحمه الله تعالى وللناس في هذه المسئلة عجائب لا تدور على  
 دليل غير الكبرياء والترفع ولا له الا الله ~~كم~~ حرمت المؤمنين النكاح لكبرياء الاولياء  
 واستعظامهم لانفسهم اللهم انما نبرأ اليك من شرط ولده الهوى ورباه الكبرياء ولقد منعت  
 القاطميات في جهة الين ما أحل الله لهن من النكاح لقول بعض أهل مذهب الهدوية  
 انه يحرم نكاح القاطمية الا من فاطمي من غير دليل ذكره وليس مذهب الامام المذهب  
 الهادي عليه السلام هل زوج بناته من الطبريين وانما شأ هذا القول من بعده في أيام الامام  
 أحمد بن سليمان وتبعهم بيت رياستها فقالوا بلسان الحال تحرم شرائقهم على القاطميين الا من  
 مثلهم وكل ذلك من غير علم ولا هدى ولا كتاب منير بل ثبت خلاف ما قالوه عن سيد البشر كادله  
 قوله ~~عن~~ (عن فاطمة بنت قيس) رضي الله عنها (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها انكحي  
 أسامة رواه مسلم) وفاطمة قرشية فهرية أخت الضحالك بن قيس وهي من المهاجرات الاول  
 كانت ذات جمال وفضل وكال جامع الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد ان طلقها أبو عمرو  
 ابن حفص بن المغيرة بعد انقضاء عدتها منه فأخبرته ان معاوية بن أبي سفيان وأباجهم خطبها  
 فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أما أبوجهم فلا يضع عصاه عن عاتقه وأما معاوية فضعوا  
 لآماله انكحي أسامة بن زيد الحديث فأمرها بانكاح أسامة مولاة بن مولاة وهي قرشية وقدمه  
 على اكفائها عن ذكر ولا أعلم انه طلب من أحد من أوليائها اسقاط حقه وكان المصنف رحمه الله  
 أوردها في الحديث بعد بيان ضعف الحديث الاول للاشارة الى انه لا عبرة في الكفاية بغير الدين كما  
 أوردها في قوله ~~عن~~ (وعن أبي هريرة) رضي الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال

يا بني بياضة انكحوا أباهند) اسمه يسار وهو الذي حجه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان مولى  
ابني بياضة (وانكحوا اليه وكان حجاما رواه أبو داود والحاكم بسند جيد) فهو من أدلة عدم  
اعتبار كفاة الأنساب وقد صرح أن بلا لا نكح هالة بنت عوف أخت عبد الرحمن بن عوف وعرض  
عمر بن الخطاب ابنته حفصة على سلمان الفارسي ﴿ (وعن عائشة) رضي الله عنها (قالت  
خبرت بريرة على زوجها حين عتقت متفق عليه في حديث طويل وسلم عنها ان زوجها كان عبدا  
وفي رواية عنها كان حرا والاول أثبت) لانه جزم البخاري بانه كان عبدا ولذا قال (وصح عن ابن  
عباس عند البخاري انه كان عبدا) ورواه علماء المدينة واذا روى علماء المدينة شيئا ورأوه فهو  
أصح وأخرجه أبو داود من حديث ابن عباس بلفظ ان زوج بريرة كان عبدا اسود يسمى مغيثا  
فخيرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأمرها ان تعتد وفي البخاري عن ابن عباس ذلك مغيث بضم  
الميم وكسر الغين المجهمة ثم مشاة فتحتية سا كنة ثم مائة عبد بن فلان يعني زوج بريرة وفي أخرى  
عند البخاري كان زوج بريرة عبدا اسود يقال له مغيث قال الدارقطني لم تختلف الرواية عن عروة  
عن عائشة انه كان عبدا وكذا قال جعفر بن محمد عن أبيه عن عائشة قال النووي يؤيد قول من  
قال كان عبدا قول عائشة كان عبدا فأخبرت وهي صاحبة القصة بانه كان عبدا فصير رجلا  
كونه عبدا قوة وكثرة وحفظا والحديث دليل على ثبوت الخيار للمعتقة بعد عتقها في زوجها اذا  
كان عبدا وهو اجماع واختلف اذا كان حرا فقل لا يثبت لها الخيار وهو قول الجمهور قالوا لان  
العلة في ثبوت الخيار من البقاء في عصمتها والمذاقة لانها في وقت العقد عليها تكن من أهل  
الاختيار وذهب الشعبي وآخرون الى انه يثبت لها الخيار وان كان حرا واحتجوا بانه قد ورد في  
رواية ان زوج بريرة كان حرا ورده الاولون بانها رواية مرجوحة لا يعمل بها قالوا لانها عند  
تزوجها لم يكن لها اختيار فان سيدها تزوجها وان كرهت فإذا عتقت مجددا لم يكن قبل  
ذلك قال ابن القيم ان في تخييرها ثلاثة ما خذوذ كراخين وضعفها ثم كرا الثالث وهو  
أرجحها وتحقيقه ان السيد عقد عليها بحكم المالك حيث كان مالكا لرقبتها ومنافعها والعقد  
يقضي تملك الرقبة والمنافع للمعتق وهذا مقصود العتق وحكمته فإذا ملكت رقبته املك  
بعضها ومنافعها ومن جملتها منافع البضع فلا يملكها الا باختيارها فخيرها الشارع بين الاخيرين  
البقاء تحت الزوج أو الفسخ منه وقد جاء في بعض طرق حديث بريرة ملكك نفسك فاختراري  
قلت وهو من تعلق الحكم وهو الاختيار على ملكها لنفسها فهو اشارة الى علة التخيير وهذا  
يقضي ثبوت الخيار وان كانت تحت سر وهل يقع الفسخ بلفظ الاختيار قيل نعم كإيدل له قوله في  
الحديث خبرت وقيل لا بد من لفظ الفسخ ثم اذا اختارت نفسها لم يكن للزوج الرجعة عليها وانما  
يراجعها بعقد جديد ان رضيت به ولا يزال لها الخيار بعد علمها ما لم يطأها المأخرجه أجد عنه  
صلى الله عليه وآله وسلم اذا عتقت الامة فهي بالخيار ما لم يطأها ان تشافرقته وان وطئها فلا  
خيار لها وأخرجه الدارقطني بلفظ ان وطئك فلا خيار لك وأخرجه أبو داود بلفظ ان قربك فلا  
خيار لك فدل ان الوطء مانع من الخيار واليه ذهب الحنابلة واعلم ان هذا الحديث جليل قد ذكره  
العلماء في مواضع من كتبهم في الزكاة وفي العتق وفي البيع وفي التسكاح وذكره البخاري في البيع



وأطال المصنف في عدة ما استخرج من القوائد حتى بلغت مائة واثنين وعشرين من فائدة فندكر  
 ماله تعلق بالباب الذي نحن بصدد منها جواز بيع أحد الزوجين الرقيقين دون الآخر وإن يبيع  
 الأمة المزوجة لا يكون طلاقاً ولا فسحاً وإن الرقيق أن يبيع في فكالك رقبته من الرق وإن الكفاة  
 معتبرة في الحرة قلت قد أشار الحديث إلى أن سبب تخييرها ملكها نفسها كما عرفت فلا يتم  
 هذا وإن اعتبارها يسقط برضا المرأة التي لا ولي لها ومما ذكر في قصة برة أن زوجها كان يتبعها  
 في سكك المدينة أخرجه أحمد والبخاري وغيرهما يتحدرد معه لفرط محبة لها قالوا يؤخذ منه أن  
 الحب يذهب الحياء وأنه يعد من كان كذلك إذا كان بغير اختيار منه فيعذر أهل المحبة في الله إذا  
 حصل لهم الوجد عن سماع ما يفهمون منه الإشارة إلى أحوالهم حيث يغتفر منهم ما لا يحصل عن  
 اختيار كالرقص ونحوه قلت لا يخفى أن زوج برة يبي من فراق من يحبه فحب الله يبي شوقاً  
 إلى لقائه وخوفاً من سخطه كما كان يبي صلى الله عليه وآله وسلم عند سماع القرآن وكذلك أصحابه  
 ومن تبعهم بإحسان وأما الرقص والتصفيق فشان أهل الفسق والخلاعة لاشان من يحب الله  
 ويخشاه فأعجب لهذا المأخذ الذي أخذوه من الحديث وذكره المصنف في الفتح ثم رد فيه غير  
 ما ذكرناه وأبلغ فوائده إلى العدد الذي وصفناه وفي بعضها خفا وتكلف لا يليق بحمل كلام  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وعن الضحاك) تابعي معروف روى عن أبيه (ابن فيروز)  
 بفتح القاء وسكون المثناة التحتية وضم الراء وسكون الواو آخر مزاي هو أبو عبد الله (الديلمي)  
 ويقال الجيري تزوله جيره وهو من أبناء فارس من فرس صنعاء كان ممن وفد على النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم وهو الذي قتل العنسي الكذاب الذي ادعى النبوة في سنة إحدى عشرة وأتى حين قتله  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو مريض مرض موته وكان بين ظهوره وقلبه أربعة أشهر  
 (عن أبيه) قال قلت يا رسول الله أني أسلمت وتحتي أختان فقال رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم طلق أيتهما شئت رواه أحمد والأربعة الاتسائي وصححه ابن حبان والدارقطني والبيهقي  
 وأعله البخاري) بانه رواه الضحاك عن أبيه ورواه عنه أبو وهب الجيثاني بفتح الجيم وسكون  
 المثناة التحتية والشن المجمة فنون قال البخاري لا يعرف سماع بعضهم من بعض والحديث  
 دليل على اعتبار أنسكة الكفار وإن خالف نكاح الاسلام وانما لا يخرج المرأة عن الزوج  
 الا بطلاق بعد الاسلام وانه يبقى بعد الاسلام بلا تجديد عقد وهذا مذهب مالك وأحمد والشافعي  
 ودادود وعند الحنفية انه لا يقر منه الا ما وافق الاسلام وتأولوا هذا الحديث بان المراد بالطلاق  
 الاعتزال وامساك الأخت الأخرى التي بقيت عنده بعقد جديد ولا يخفى انه تأويل متعسف  
 وكيف يخاطب صلى الله عليه وآله وسلم من دخل في الاسلام ولم يعرف الأحكام بمثل هذا وكذلك  
 تأولوا بمثل هذا قوله (وعن سالم عن أبيه) عبد الله بن عمر (ان غيلان بن سلمة) هو ممن أسلم  
 بعد فتح الطائف ولم يهاجر وهو من أعيان ثقيف ومات في خلافة عمر (أسلم وله عشر نسوة فأسلمن  
 معه فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يتخير منهن أربعاً رواه أحمد والترمذي وصححه ابن  
 حبان والحاكم وأعله البخاري وأبو زرعة وأبو حاتم) قال الترمذي قال البخاري غير محفوظ وأطال  
 المصنف في تلخيص الكلام على الحديث وأخص منه وأحسن فائدة كلام ابن كثير في الارشاد  
 قال عقب سياقه رواه الامامان أبو عبد الله محمد بن ادريس الشافعي وأحمد بن حنبل

والترمذي وابن ماجه وهذا الاسناد رجا له على شرط الشيخين الا ان الترمذي يقول سمعت  
 البخاري يقول هذا حديث غير محفوظ والحكيم ماري شيعي (١) وغيره عن الزهري قال  
 حدثت عن محمد بن شعيب الثقفي ان غيلان فذكره قال البخاري وانما حديث الزهري عن سالم  
 عن أبيه ان رجلا من ثقيف طلق نساءه فقال له عمر لتراجعن نساءك الحديث قال ابن كثير قلت  
 قد جمع الامام أحمد في روايته لهذا الحديث بين هذين الحديثين بهذا السند فليس مانع  
 البخاري فادحا وساق رواية النسائي له برجال ثقات الا انه يرد على ابن كثير ما نقله الاثر من أحمد  
 انه قال هذا الحديث غير صحيح والعمل عليه وهو دليل على ما دل عليه حديث الضحاك ومن  
 تأول ذلك تأول هذا (قائدة) وسبقت اشارة الى قصة تطليق رجل من ثقيف نساءه وذلك انه  
 اختار أربعاً فلما كان في غمده عمر طلق نساءه وقسم ماله بين نفسه فبلغ ذلك عمر فقال اني لاظن  
 الشيطان مما يسترق من السمع سمع بموتك فقد ذقه في نفسك وأعلمك انك لا تمكث الا قليلا وایم  
 الله اتراجعن نساءك ولترجعن ماله الأول ورهن منك ولامرت بقبرك فيرجمك كارجم قبر أبي رغال  
 الحديث ووقع في الوسيط ابن غيلان وهو وهم بل هو غيلان وأشد منه وهما ما وقع في مختصر  
 ابن الحاجب ابن غيلان بالعين المهملة وفي سنن أبي داود ان قيس بن الحرث أسلم وعنده ثمان  
 نسوة فأمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يختار أربعاً روى الشافعي والبيهقي عن نوفل بن  
 معاوية انه قال أسلمت وتحتي خمس نسوة فأسلمت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال فارق واحدة  
 وأمسك أربعاً فعمدت الى أقدمهن عندي عاقر منذ ستين سنة فقارقتها وعاش نوفل بن معاوية  
 مائة وعشرين سنة في الاسلام وستين في الجاهلية وفي كلام عمر ما يدل لابطال الحيلة لمنع  
 التورث وان الشيطان قد يفتن في قلب العبد ما يسترقه من السمع من أحواله وانه يرحم القبر  
 عقوبة للعاصي واهانة وتحذير عن مثل ما فعله (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال رذ  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابنته زينة على أبي العاص بن الربيع بعد ست سنين بالنكاح  
 الاول ولم يحدث نكاحاً رواءاً أحد والاربية الا النسائي وصححه أحمد والحاكم قال الترمذي  
 حسن وليس باسناده بأس وفي لفظ لا جد كان اسلامها قبل اسلامه بست سنين وأغنى بسلامها  
 هجرتها والافهي أسلمت مع سائر بناته صلى الله عليه وآله وسلم ومن أسلم من مذبذبة الله وكانت  
 هجرتها بعد وقعة بدر بقليل ووقعة بدر كانت في رمضان من السنة الثانية من هجرته صلى الله عليه  
 وآله وسلم وحرمت المسلمات على الكفار في الحديبية سنة في ذي القعدة منها فيكون مكنتها  
 بعد ذلك نحو من سنتين ولهذا ورد في رواية أبي داود ردها عليه بعد سنتين وهكذا أقر ذلك الحافظ  
 أبو بكر البيهقي قال الترمذي لا يعرف وجه هذا الحديث (٢) يشير الى انه كيف ردها عليه  
 بعد ست سنين أو ثلاث أو سنتين وهو مشكل لاستبعاد ان تبقى عدتها هذه المدة ولم يذهب أحد الى  
 تقرير المسلمة تحت الكافر اذا تأخر اسلامه عن اسلامها نقل الاجماع في ذلك ابن عبد البر وأشار  
 الى ان بعض أهل الظاهر جوزوه وربوا بالاجماع وتعقب بشبوت الخلاف فيه عن علي رضي الله عنه  
 والنخعي أخرجه ابن أبي شيبة عنهما وبه أفق حاد شيخ أبي حنيفة فروى عن علي عليه السلام انه  
 قال في الزوجين الكافرين من يسلم أحدهما هو أملك لبضعهما مادامت في دار هجرتهما وفي رواية هو  
 أولى بهما لم يخرج من مصرها وفي رواية عن الزهري من رأى ان أسلمت ولم يسلم زوجها فهاهما على

(١) في تخریج الزركشي  
 سعيد بن أبي حمزة اه منه  
 (٢) وزادوا له قد جاء هذا  
 من قبل داود بن الحصين من  
 قبل حفظه انتهى قلت قال  
 الذهبي في المغني داود بن  
 الحصين أبو سليمان المدني  
 عن عكرمة صدوق يعرب  
 وثقه غير واحد كان معين  
 وقال ابن المديني ماري  
 عن عكرمة فذكر وقال أبو  
 حاتم لولا أن مالكا روى عنه  
 لترك حديثه وقال سفيان  
 ابن عيينة كاتفي حديثه  
 وقال أبو زرعة الرازي لين  
 قلت ورعى أيضا بالقدرة قال  
 الذهبي قلت وهذا الحديث  
 رواه داود عن عكرمة كما في  
 الترمذي فالعجب قول  
 الترمذي هذا حديث ليس  
 باسناده بأس وفي داود ما  
 سمعت اه على حسن  
 خان



اني كنت أسلمت وعلت بإسلامي فانتزعها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من زوجها الآخر  
وردها إلى زوجها الأول رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم الحديث  
دليل على أنه إذا أسلم الزوج وعلت امرأته بإسلامه فهي في عقد نكاحه وان تزوجت  
فهو تزوج باطل تنتزع من الزوج (١) الآخر وقوله وعلت بإسلامي يحتمل أنه أسلم بعد  
انقضاء عدتها وقبلها وانتهى رد إليه على كل حال وان علمها بإسلامه قبل تزوجها بغيره يبطل  
نكاحها مطلقا سواء انقضت عدتها أم لا فهو من الأدلة لكلام ابن القسيم الذي قدمناه لأن تركه  
صلى الله عليه وآله وسلم الاستفصال هل علقت بعد انقضاء العدة أو لا دليل على أنه لاحكم للعدة  
(وعن زيد بن كعب بن عجرة عن أبيه قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العالية  
من بني غفار) بكسر الغين المعجمة وقام خفيفة فراء بعد الالف قبيلة معروفة (فلما دخلت  
عليه ووضع ثيابها رأى بكسها) بفتح الكاف فشين معجمة فقامه له هو ما بين الخاصرتين  
إلى الضلع كافي القاموس (بإضافة قال البسي ثيابك وألقى بإهالك وأمر لها بالصداد رواه  
الحاكم وفي أسناده جيل بن زيد وهو مجهول واختلف عليه في شيخه اختلافا كثيرا) اختلف  
في الحديث عن جيل فقيل عنه كما قال المصنف وقيل عن ابن عمر وقيل عن كعب بن عجرة وقيل  
عن كعب بن زيد والحديث فيه دليل على أن البرص منفرد لا يدل الحديث على أنه يفسخ به النكاح  
صريحا لاحتمال قوله صلى الله عليه وآله وسلم ألقى بإهالك أنه قصد به الطلاق إلا أنه قد روى هذا  
الحديث ابن كثير بلفظ أنه صلى الله عليه وآله وسلم تزوج امرأته من بني غفار فلما أدخلت عليه  
رأى بكسها واضحا فردها إلى أهلها وقال دلستم على قهود دليل على الفسخ وهذا الحديث ذكره  
ابن كثير في باب الخيار في النكاح (٢) والرد بالعيب وقد اختلف العلماء في فسخ النكاح بالعيوب  
فذهب أكثر الأمة إلى ثبوته وان اختلفوا في التفاصيل فروى عن علي وعمر رضي الله عنهما أنها  
لا ترد النساء إلا من أربع من الجنون والجذام والبرص والداء في الفرج واسناده منقطع وروى  
البيهقي بإسناد جيد عن ابن عباس رضي الله عنهما أربع لا يجزئ في بيع ولا نكاح الجنونة  
والجذومة والبرص والعفلاء والرجل يشارك المرأة في ذلك ويريد بالجب والعنة على خلاف في العنة  
وفي أنواع من المنفرات خلاف واختار ابن القيم أن كل عيب يقرر الزوج الآخر منه لا يحصل به  
مقصود النكاح من المودة والرحمة يوجب الخيار وهو أولى من البيع كما أن الشرط المشروطة  
في النكاح أولى بالوفاء من الشرط في البيع قال ومن تدبر مقاصد الشرع في مصادره وموارده  
وعدله وحكمته وما اشتملت عليه من المصالح لم يحتمل عليه رجحان هذا القول وقربه من قواعد  
الشرعية قال وأما الاقتصار على عيين أو ثلاثة أو أربعة أو ستة أو سبعة أو ثمانية دون ما هو أولى  
منها أو مساو لها فلا وجه له فالعمى والخرس والطرش وكونها مقطوعة اليدين أو الرجلين أو  
أحدهما من أعظم المنفرات والسكوت عنه من أقبح التدليس والغش وهو مناف للدين  
والإطلاق إنما ينصرف إلى السلامة فهو كل شرط عرفا قال وقد قال أمير المؤمنين عمر بن  
الخطاب إن تزوج امرأته وهو لا يولد له أخبرها أنك عقيم فلما اتقوا في العيوب التي هذا عندها  
كأن لا تنقص انتهى وذهب داود وابن حزم إلى أنه لا يفسخ النكاح بعيب البتة وكانهم لم يثبت  
الحديث ولم يقولوا بالقياس لم يقولوا بالفسخ (وعن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب

(١) كذا قاله الشارح ولا  
يجوز أن يكون مشكلا لأنه إن كان  
عقد الآخر بعد انقضاء  
عدتها من الأول فنكاحها  
صحيح وإن كان قبل انقضائها  
فهو باطل إلا أن يقال أنه  
أسلم وهي في العدة فإذا أسلم  
وهي فيها فالنكاح باق بينهما  
فتزوجها بعد إسلامه باطل  
لأنها باقية في عقدته نكاحه  
فهذا أقرب إلى حسن خان  
مطلب فسخ النكاح بالعيوب

رضي الله عنه قال أيمار رجل تزوج امرأة فدخل بها فوجدها برصاً أو مجنونة أو مجذومة فلها  
الصداق بمسببه أياها وهو له على من غره منها أن يخرج مسعدين منصور ومالك وابن أبي شيبة  
ورجاله ثقات) تقدم الكلام في الفسخ بالعيب وقوله وهو أي المهر له أي للزوج على من غره منها أي  
يرجع اليه والبسب ماله وأصحاب الشافعي وذلك لأنه غرم لحقه بسببه إلا أنهم اشترطوا علمه  
بالعيب فإذا كان جاهلاً فلا غرم عليه وقول عمر على من غره مال على ذلك إذا غرر منه الامع العلم  
وذهب أبو حنيفة والشافعي إلى أنه لا رجوع إلا أن الشافعي قال هذا في الجديد قال ابن كثير في  
الارشاد وقد حكى الشافعي في القديم عن عمرو على وابن عباس رضي الله عنهم في المهر ويرجع  
بالمهر على من غره ويعتضد لما تقدم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم من غشنا فليس منا ثم قال  
الشافعي في الجديد وانما تر كذا ذلك حديث أيمار أنه نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل وإن  
أصابها فلها الصداق بما استحل من فرجها قال جعل لها الصداق في النكاح الباطل وهي التي  
غره فلا ينبغي جعل لها الصداق بل لا رجوع على الغار في النكاح الصحيح الذي الزوج فيه مخير  
بطريق الأولى انتهى وقد يقال هذا مطلق مقيد بحديث الباب (وروى سعيد) يعني ابن  
منصور (عن علي رضي الله عنه نحوه وزاد أو يقرن) فتح القاف وسكون الراء والعقل يفتح  
العين المهملة وفتح القاف واللام وهو ما يخرج في قبل النساء وحيا الناقصة كالادر من الرجال  
(فزوجها بالخيار فإن مسها فلها المهر بما استحل من فرجها ومن طريق سعيد بن المسيب أيضاً)  
أي وأخرج سعيد بن منصور من طريق ابن المسيب (قال قضى عمر أن يؤجل العنين سنة) بالمهملة  
فتكون غشاة تحتية فتكون برتة مسكين هو من لا يأتي النساء بمنزلة العدم انتشار ذكره ولا يريدن  
والاسم العنانة والتعنين والعنينة بالكسر وشدوا العنينة والعنة بالضم الاسم أيضاً من عتن عن  
امرأته حكم عليه القاضي بذلك أو منع بالسحر وهذا لا ترد على أن العنة عيب يفسخ بها النكاح  
بعد تحققها واختلقوا في ذلك والقائلون بالفسخ اختلفوا أيضاً في أمهاله ليحصل التحقيق فقبل  
يجهل سنة وهو مروي عن عمرو بن مسعود روى عن عثمان أنه لم يؤجله وعن الحرث بن عبد  
الله يؤجل عشرة أشهر وذهب أحمد وجماعة إلى أنه لا يفسخ بذلك واستدلوا بأن الأصل عدم الفسخ  
وهذا أثر لا حجة فيه وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يخير امرأته رفاعة وقد شككت منه ذلك وهو في  
موضع التعليم وقد أجاب في البحر بقوله قلنا لعل زوجها أنكر الظاهر بمنوع قلت ولا ينبغي أن  
امرأته رفاعة لم تشك من رفاعة فإنه كان قد طلقها وتزوجها عبد الرحمن بن الزبير (أ) فجاءت تشكوه  
إليه صلى الله عليه وآله وسلم وقالت انما معي مثل هدية النوب فقال صلى الله عليه وآله وسلم  
تردين أن ترجعي إلى رفاعة لا حتى يذوق عسيتك وتذوق عسيتي وفي رواية الموطأ أن رفاعة  
طلق امرأته تميم بنت وهب في عهدته صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثاً فنكحت عبد الرحمن  
ابن الزبير فاعترض عنها فلم يستطع أن يمسها فقارها فأراد رفاعة أن ينكحها وهو زوجها الأول  
فقال صلى الله عليه وآله وسلم أتريدن الحديث وبهذا يعرف عدم صحة الاستدلال بقصة رفاعة  
فإنها لم تطلب الفسخ بل فهم منها أنها تريد أن يراجعها رفاعة فاخبرها أن عبد الرحمن حيث لم يذوق  
عسيتك ولا ذاق عسيتك لا يجملها رفاعة وكيف يحمل حديثها على طلبها الفسخ وقد أخرج مالك  
في الموطأ أن عبد الرحمن لم يستطع أن يمسها فطلقها فأراد رفاعة أن ينكحها وهو زوجها الأول

(أ) الزبير بفتح الزاي وكسر  
الباء الموحدة ليس في العجاجة  
الاهواء منه

فجاءت تستفتي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاجابها بانها لا تحل له وأما قصة أبي ركانة وهو انه  
 نكح امرأته من مزينة فجاءت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت ما تعني عني الا كما تعني عني  
 الشعرة بشعرة أخذتها من رأسها ففرق بيني وبينه فأخذت النبي صلى الله عليه وآله وسلم حجة  
 فدعا بركانة واخوته ثم قال لجلسائهم أترون فلانا يعني ولدا له يشبه منه كذا وكذا من عبد يزيد  
 وفلاناً لانه الآخر يشبه منه كذا وكذا قالوا نعم قال صلى الله عليه وآله وسلم لعبد يزيد طلقها فنفعل  
 الحديث أخرجه أبو داود عن ابن عباس فظاهرها لم يثبت عنده صلى الله عليه وآله وسلم  
 ما ادعته المرأة من العنة ولا بخلاف الاصل لانه صلى الله عليه وآله وسلم تعرف أولاده بالقافة  
 وسأل عنها أصحابه صلى الله عليه وآله وسلم فدل انه لم يثبت له انه عني فامر به الطلاق ارشاداً الى انه  
 ينبغي له فراقها حيث طلبت ذلك منه لانه يجب عليه \* (فائدة) \* قال ابن المنذر اختلفوا في المرأة  
 تطالب الرجل بالجماع فقال الأكثر ان وطئها بعد أن دخل بها مرة واحدة لم يؤجل أجل العنين  
 وهو قول الأوزاعي والثوري وأبي حنيفة ومالك والشافعي واسحق وقال أبو ثور ان ترك جماعها  
 لعلة أجل لها سنة وان كان لغيره فلا تأجل وقال عياض اتفق كافة العلماء على ان للمرأة حقاً  
 في الجماع فثبت الخيار لها اذا تزوجت المحبوب والممسوح جاهلة به ما ويضرب للعنين أجل سنة  
 لا خيار زوال مابته انتهى قلت ولم يستطعوا على مقدار الاجل بالسنة بدليل ناهض انما يذكر  
 الفقهاء انه لاجل ان تمر الفصول الاربع فيتين حينئذ حاله

### \* (باب عشرة النساء) \*

بكسر العين المهملة وسكون الشين المعجمة أي عشرة الرجال أي الأزواج النساء أي الزوجات  
 ﴿عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ملعون من أتى امرأة  
 في دبرها رواه أبو داود والنسائي واللفظ له ورجاله ثقات لكن أعل بالارسال﴾ روى هذا الحديث  
 بلفظه من طرق كثيرة عن جماعة من الصحابة منهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأرضاه وعمر  
 وخزيمة وعلي بن طلق وطلق بن علي وابن مسعود وجابر وابن عباس وابن عمر والبراء وعقبة بن عامر  
 وأنس وأبو ذر وفي طرقه جميعاً كلام ولكنه مع كثرة الطرق واختلاف الرواية يشد بعض طرقه  
 بعضها ويدل على تحريم اتيان النساء في أدبارهن والى هذا ذهب الامه الا القليل للحديث هذا  
 ولان الاصل تحريم المباشرة الا ما أحله الله ولم يحل تعالى الا القبل كما دل له قوله فأتوا حرائكم أي  
 شتم وقوله فأتوهن من حيث أمركم الله فأباح موضع الحرث والمطلوب من الحرث نبات الزرع  
 فكذلك النساء الغرض من اتيانهن هو طلب النسل لا قضاء الشهوة وهو لا يكون الا في القبل فيحرم  
 ما عدا موضع الحرث ولا يقاس عليه غيره لعدم المشابهة في كونه محللاً للزرع وأما محل الاستمتاع  
 فيماعد الفرج فماخوذ من دليل آخر وهو جواز مباشرة الحائض فيماعد الفرج وذهب  
 الامامية الى جواز اتيان الزوجة والامة بل والمملوك (١) في الدبر وروى عن الشافعي انه  
 قال لم يصح في تحليله ولا في تحريمه شيء والقياس انه حلال ولكن قال الربيع والله الذي لا اله الا  
 هو لقد نص الشافعي على تحريمه في سنة كتب ويقال انه كن يقول بحله في التقديم وفي  
 الهدي النبوي عن الشافعي انه قال لا أرخص فيه بل أنهي عنه وقال ان من نقل عن الامه

(١) هكذا ينقل عنهم ولم  
 أجد في كتب الامامية  
 المعروفة فلا اعتقد انهم  
 يقولون به حتى أجده  
 منصوصاً لهم وهذه النقول  
 للمذاهب كثيرة منها انه لا يصح  
 وقد بين السيد رحمه الله في  
 حاشية ضوء النهار أعاليط  
 كثيرة في نقل المذاهب وأما  
 الشافعي فالذي نقل عنه انما  
 هو دبر النساء من مملوكة  
 وزوجة ولكن الحق ما قاله  
 الربيع عنه اه أبو النصر  
 علي حسن خان

اباحته فقد غلط عليهم فحس الغلط وأقبحه وانما الذي أباحوه ان يكون الدبر طريفاً الى  
 الوسط في القصر فيطأ من الدبر لافي الدبر فاشتبه على السامع انه يبرى جواز ذلك عن  
 مالك وأنكره أصحابه وقد أطل الشارح القول في هذه المسئلة بما لا حاجة الى استيفائه منها  
 وقرر آخر التحريم ذلك وقرر أدلة تحريمه ومن أدلة تحريمه قوله ﴿ (وعن ابن عباس رضي  
 الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينظر الله الى رجل الى رجل الى رجل الى امرأة  
 في دبرها رواه الترمذي والنسائي وابن حبان وأعل بالوقف ) على ابن عباس ولكن المسئلة  
 لا مسرح للاجتهاد فيها سيما ذكر هذا النوع من الوعيد فانه لا يدرك بالاجتهاد وله حكم الرفع  
 ﴿ (وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان يؤمن  
 بالله واليوم الآخر فلا يؤذي جاره واستوصوا بالنساء خيراً فانهم خلقن من ضلع ) بكسر  
 الضاد المعجمة وفتح اللام واسكانها واحداً الاضلاع (وان اعوج شئ في الضلع اعلاه اذا  
 ذهبت تقيمه كسبرته وان تركته لم يزل اعوج واستوصوا بالنساء خيراً) أي اقبلوا الوصية فيهن  
 والمعنى اني أوصيكم بهن خيراً والمعنى يوصي بعضكم بعضاً فيهن خيراً (متفق عليه واللفظ  
 للبخاري وسلم فان استمعت بها استمعت بهن او بها عوج) هو بكسر أوله على الارجح (وان  
 ذهبت تقيمها كسرتها وكسرها طلاقها) الحديث دل على عظم حق الجار وان من آذى الجار  
 فليس يؤمن بالله واليوم الآخر وهذا وان كان يلزم منه كفر من آذى جاره الا انه محمول على  
 المبالغة لان من حق الايمان ذلك فلا ينبغي لمؤمن الاتصاف به وقد عد آذى الجار من الكبائر  
 فالمراد من كان يؤمن بالله ايماناً كاملاً وقد وصى الله على الجار في القرآن وحد الجار الى أربعين داراً  
 كما أخرج الطبراني انه أنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال يا رسول الله اني نزلت في محل  
 بني فلان وان أشدهم لي أذى أقربهم الي دارا فبعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبابكر وعمر وعلياً  
 رضي الله عنهم بأون المسجد فيصيحون على ان أربعين داراً جار ولا يدخل الجنة من خاف جاره  
 يوائمه وأخرج الطبراني في الكبير والوسط ان الله ليسدفع بالمسلم الصالح عن مائة بيت من  
 خبائه وهذا في زيادة على الاول والاذية للمسلم مطلقاً محرمة قال تعالى والذين يؤذون المؤمنين  
 والمؤمنات بغير ما اكتسبوا الاية ولكنه في حق الجار أشد تحريماً فلا يغتفر منه شيء وهو كل ما بعد  
 في العرف أذى حتى ورد في الحديث انه لا يؤذيه بقنار قدره الا ان يعرف له من مرقه ولا يحجب  
 عنه الريح الا باذنه وان اشترى فأكهة أهدى اليه منها وحقوق الجار مستوفاة في الاحياء للفرز الى  
 وقوله واستوصوا تقدم بيان معناه وعمله بقوله فانهم خلقن من ضلع يريد خلقن خلقاً فيه  
 اعوجاج لانهم خلقن من أصل معوج والمراد ان حواء أصلهن خلقت من ضلع آدم كما قال تعالى  
 وخلق منها زوجها بعد قوله خلقكم من نفس واحدة وأخرج ابن اسحق من حديث ابن عباس  
 ان حواء خلقت من ضلع آدم الا قصر الايسر وهو قائم وقوله وان اعوج ما في الضلع اخبار بانها  
 خلقت من اعوج أجزاء الضلع مبالغة في اثبات هذه الصفة لهن وضمير قوله تقيمه وكسرتها للضلع  
 وهو يذكروا ويؤثرون ولذا جاء في لفظ البخاري تقيمها وكسرتها ويحتمل انه للمرأة ورواية مسلم  
 صريحة في ذلك حيث قال وكسرها طلاقها والحديث فيه الاثر بالوصية بالنساء والاحتمال  
 لهن والصبر على عوج أخلاقهن وانه لا سبيل الى صلاح أخلاقهن بل لا بد من العوج فيها وانه

من اصل الخلقة وتقدم ضبط العوج هنا وقال أهل اللغة العوج بالفتح في كل منتصب كالخائط  
والعود وشبههما وبالكسر ما كان في بساط أو معاش أو دين ويقال فلان في دينه عوج بالكسر  
(وعن جابر رضي الله عنه قال كأمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في غزاة فلما قدمنا المدينة  
ذهبنا للدخل فقال صلى الله عليه وآله وسلم امهلوا حتى تدخلوا البلاء يعني عشاء لكي تمتشط  
الشعثة) بفتح الشين المعجمة وكسر العين المهملة فثلاثة (وتسعد) بسين وحاء مهملتين  
(المغيبة) بضم الميم وكسر المعجمة بعدها مشاة تحتية ساكنة فوحدة مفتوحة التي غاب عنها  
زوجها (متفق عليه) فيه دليل على أنه يحسن الثاني للقادم على أهله حتى يشعر وابقدمه  
قبل وصوله بزمان يتسع لما ذكر من تحسين هيات من غاب عنهم أزواجهن من الامتشاط وازالة  
الشعر بالموسى مثلاً من المحلات التي تحسن ازالته منها وذلك لثلاثيهم على أهله وهم في هيئة غير  
مناسبة فينفر الزوج عنهم والمراد اذا سافر سافراً يطيل فيه الغيبة كما دل له قوله (وفي رواية  
البخاري) أي عن جابر (اذا طال أحدكم الغيبة فلا يطرق أهله ليلاً) قال أهل اللغة الطروق  
المجي بالليل من سقراً وغيره على غفلة ويقال لكل آت بالليل طارق ولا يقال في النهار الا مجازاً وقوله  
ليلاً ظاهره تقييد النهي بالليل وأنه لا كراهة في وصوله الى أهله نهاراً من غير شعورهم واختلف في  
عله التفرقة بين الليل والنهار فعمل البخاري في ترجمة الباب بقوله باب لا يطرق الرجل أهله ليلاً  
اذا طال الغيبة مخافة ان يتخونهم أو يلقم عثراتهم فعلى هذا التعليل يكون الليل جزء العلة  
لان الرية تغلب في الليل وتندرف النهار وان كانت العلة ما صرح به قوله لكي تمتشط الى آخره  
فهو حاصل في الليل والنهار قيل ويحتمل ان يكون معتبراً على كلا التقديرين فان الغرض من  
التطيف والترين هو تحصيل الكمال الغرض من قضاء الشهوة وذلك في الاغلب يكون في الليل  
فالقادم في النهار يتأخر لزوجته التنظيف والترين لوقت المباشرة وهو الليل بخلاف القادم في الليل  
وكذلك ما يخشى منه من العثور على وجود أجنبي هو في الاغلب يكون في الليل وقد أخرج  
ابن خزيمة عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يطرق النساء ليلاً فطرق  
رجلان كلاهما فوجد يدي كل واحد منهما مع امرأته ما يكره وأخرج أبو عوانة في صحيحه من  
حديث جابر ان عبد الله بن رواحة أتى امرأته ليلاً وعندها امرأتها تمتشطها فظن انها رجلاً فأشار اليها  
بالسيف فلما ذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان يطرق الرجل أهله ليلاً وفي الحديث  
الحث على البعد عن تتبع عورات الاهل والحث على ما يجلب التوادد والحباب بين الزوجين وعدم  
التعرض لما يوجب سوء الظن بالاهل وبغيرهم أولاً وفيه ان الاستحداد وشعوه مما يزين به المرأة  
لزوجها محبوب للشرع وأنه ليس من تغيير خلق الله المنهى عنه (وعن أبي سعيد الخدري  
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة  
الرجل يفضي الى امرأته) من أفضى الرجل الى المرأة جامعها أو خلا بها جامع أم لا كما في  
القاموس (وتفضى اليه ثم ينشر سرها) أي وتنشر سره (أخرجه مسلم) الا انه بلفظ ان من  
أشر الناس قال القاضي عياض وأهل الخو يقولون لا يجوز أن يشر وأخبروا عما يقال هو خير منه  
وشر منه قال وقد جاءت الأحاديث الصحيحة باللعين جميعاً وهي حجة في جوازهما جميعاً وأنهما  
لغتان والحديث دليل على تحريم افشاء الرجل ما يقع بينه وبين امرأته من أمور الوقاع ووصف



تفاصيل ذلك وما يجري من المرأة فيه من قول أو فعل ونحوه وأما مجرد ذكر الوقاع فإذا لم يكن  
 حاجة فذكره مكروه لأنه خلاف المروءة وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم من كان يؤمن بالله واليوم  
 الآخر فليقل خيرا أو ليصمت فإن دعت إليه حاجة أو ترتبت عليه فائدة بأن كان ينكر اعراضه  
 عنها وتدعى عليه العجز عن الجماع أو نحو ذلك فلا كراهة في ذكره كما قال صلى الله عليه وآله وسلم اني  
 لأفعله أنا وهذه وقال لابي طلحة أعرضتم الليلة وقال جابر الكيس وكذلك المرأة لا يجوز  
 لها افشاء سره وقد ورد به نص أيضا (وعن حكيم بن معاوية) أي ابن حيدة بفتح الحاء المهملة  
 فثناة تحتية ما كنهه فدل المهملة ومعاوية صحابي روى عنه ابنه حكيم وروى عن حكيم ابنه بهز  
 بفتح الموحدة وسكون الهاء فزاي (عن أبيه قال قلت يا رسول الله ما حق زوج أحدنا) هكذا  
 بعدم التاء هي اللغة الفصيحة وجاز وجهه بالتاء (عليه قال تطعمها إذا كانت وتكسوها إذا  
 اكتسبت ولا تضرب الوجه ولا تقبح ولا تهجر الا في البيت رواه أحمد والنسائي وأبو داود وابن ماجه  
 وعلق البخاري بعضه) وذلك حيث قال باب هجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم نساء في غير بيوتهن  
 ويذكر عن معاوية بن حيدة رفعه ولا تهجر الا في البيت والاول أصح انتهى (وصححه ابن حبان  
 والحاكم) دل الحديث على وجوب نفقة الزوجة وكسوتها وان النفقة بقدر سعته لا يكلف فوق  
 وسعه لقوله إذا أكلت كذا قيل وفي أخذه من هذا اللفظ خفاء بقي قدر على تحصيل النفقة وجب  
 عليه ان لا يختص بهادون زوجته واعلمه مقيد بما زاد على قدر سد خلته لحديث ابدأ بنفسك ومثله  
 القول في الكسوة وفيه دليل على جواز الضرب تأديبا الا انه منهي عن ضرب الوجه للزوجة  
 وغيرها وقوله لا تقبح أي لا تسمعها ما تكره وتقول قبحك الله ونحوه من الكلام الجاني ومعنى  
 قوله ولا تهجر الا في البيت انه اذا أراد هجرها في الموضع تأديبا لها كما قال تعالى واهجرهن في  
 المضاجع فلا يهجرها الا في البيت ولا يتحول الى دار أخرى أو يحولها اليها الا ان رواية البخاري التي  
 ذكرناها دلت على أنه صلى الله عليه وآله وسلم هجر نساء في غير بيوتهن وخرج الى مشربة له وقد  
 قال البخاري ان هذا أصح من حديث معاوية هذا وقد يقال اذا دل فعليه على جواز هجرهن في غير  
 البيوت وحديث معاوية على هجرهن يكون مفهوم الحصر غير مراد واختلف في تفسير الهجر  
 فالجمهور يفسره بترك الدخول عليهن والاقامة عندهن على ظاهر الآية وهو من الهجران بمعنى  
 البعد وقيل ايضا جعها وبوليها ظهريه وقيل يترك جامعها وقيل يجامعها ولا يكلمها وقيل هو من  
 الهجر بمعنى الاغلاط في القول وقيل من الهجر وهو الحبل الذي يربط به البعير أي أو تقوهن  
 في البيوت قاله الطبري واستدل له ووهام ابن العربي (وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه  
 قال كانت اليهود تقول اذا أتى الرجل امرأته من دبرها في قبلها كان الولد أحول فنزلت نساؤكم  
 حرث لكم فاتوا حرثكم أي شتم متفق عليه واللفظ لمسلم) ولفظ البخاري سمعت جابرا يقول  
 كانت اليهود تقول اذا جامعها من ورائها في قبلها كما فسرته الرواية الاولى جاء الولد أحول فنزل  
 نساؤكم حرث لكم فاتوا حرثكم أي شتم واختلفت الروايات في سبب نزولها على ثلاثة أقوال  
 الاول ما ذكره المصنف من رواية الشيخين انه في اتيان المرأة من ورائها في قبلها وأخرج هذا المعنى  
 جماعة من المحدثين عن جابر وغيره واجتمع فيه ستة وثلاثون طريقا صرح في بعضها بأنه لا يحل  
 الا في القبل وفي أكثرها الرد على اليهود الثاني انه انزلت في جل اتيان دبر الزوجة أخرجه جماعة

عن ابن عمر عن اثنى عشر طريقا الثالث انه نزلت في حل العزل عن الزوجة أخرجه أئمة من أهل الحديث عن ابن عباس وعن ابن عمر وعن ابن المسيب ولا يخفى ان ما في الصحيحين مقدم على غيره والراجح هو القول الاول وابن عمر قد اختلفت عنه الرواية والقول بانه أريد بها العزل لا يناسبه لفظ الآية هذا وقد روى عن ابن الحنفية ان معنى قوله أنى شئتم اذا شئتم فهو بيان للفظ أنى وانه بمعنى اذا فلا يدل على شئ مما ذكرناه سبب النزول بل على ان اتيان الزوجة موكول الى مشيئة الزوج (وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو أن أحدكم اذا أراد ان يأتي أهله قال بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقناه فان ان يقدر بينهما ولد في ذلك لم يضره الشيطان أبدا متفق عليه) هذا اللفظ مسلم والحديث دليل على انه يكون القول قبل المباشرة عند الارادة وهذه الرواية تفسر رواية لو أن أحدهم يقول حين يأتي أهله أخرجهما البخاري بان المراد حين يريد وضيم جنبنا للرجل وامرأته وفي رواية الطبراني جنبني وجنب ما رزقني بالافراد وقوله لم يضره الشيطان أبدا أى لم يسلط عليه قال القاضي عياض نفي الضرر على جهة العموم في جميع أنواع الضرر غير مراد وان كان الظاهر العموم في جميع الاحوال من صيغة النفي مع التأنييد وذلك لما ثبت في الحديث الصحيح من ان كل ابن آدم يطعن الشيطان في بطنه حين يولد الامريم وابنها فان في هذا الطعن نوع ضرر في الجملة مع ان ذلك سبب صراحه قلت هذا من القاضي معنى على عموم الضرر الديني والدنيوي وقيل ليس المراد الا الديني وانه يكون من جملة العباد الذين قال تعالى فيهم ان عبادي ليس لك عليهم سلطان ويؤيد هذا انه أخرجه عبد الرزاق عن الحسن وفيه فكان يرجي ان علمت به ان يكون ولدا صالحا وهو مرسل ولكنه لا يقال من قبل الزأى وقال ابن دقيق العيد يحتمل ان لا يضره في دينه ولكن يلزم منه العصمة وليست الا لالانبيا عليهم السلام وقد أجيب بان العصمة في حق الانبياء عليهم السلام على جهة الوجوب وفي حق من دعى لاجلهم هذا الدعاء على جهة الجواز فلا يبعد أن يوجد من لا تصدر منه معصية عمدا وان لم يكن ذلك واجبا له وقيل لم يضره لم يفتنه عن دينه الى الكفر وليس المراد عصمته عن المعصية وقيل لم يضره بمساركة الشيطان لايه في جماع أمه ويؤيده ما جاء عن مجاهد ان الذي يجمع ولا يسمى يلتف الشيطان على احليه فيجتمع معه قبل ولعل هذا أقرب الاجوبة قلت الا انه لم يذكر من أخرجه عن مجاهد ثم هو مرسل ثم الحديث سبق لقائدة تحصل للولد ولا تحصل له على هذا اوله يقول ان عدم مساركة الشيطان لايه في جماع أمه فائدة عائده على الولد أيضا وفي الحديث استحباب التسمية وبيان بركتها في كل حال وان يعتصم بالله وذكره من الشيطان والتبرك باسمه والاستعاذة به من جميع الامواء وفيه الشيطان لا يفارق ابن آدم في حال من الاحوال الا اذا ذكر الله تعالى (وعن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا دعا الرجل امرأته الى فراشه فأبت أن تجي لعنتها الملائكة حتى تصبح) أى وترجع عن العصيان ففي بعض ألفاظ البخاري حتى ترجع (متفق عليه واللفظ للبخاري ولمسلم كان الذي في السماء ساخطا عليها حتى يرضى عنها) الحديث اخبار بانه يجب على المرأة اجابة زوجها اذا دعاها للجماع لان قوله الى فراشه كناية عن الجماع كما في قوله الولد للفراش أى الذي يطأ في الفراش ودليل الوجوب لعن الملائكة لها اذا بلغن

الا عن امر الله ولا يكون الاعقوبة ولا عقوبة الاعلى ترك واجب وقوله حتى تصبح دليل على  
 وجوب الاجابة في الليل ولا مفهوم له لانه خرج ذكره مخرج الغالب والافانه يجب عليها اجابته  
 نهرا وقد أخرجه غير مقيد بالليل ابن خزيمة وابن حبان من قواعده الثلاثة لا تقبل لهم صلاة ولا يصعد  
 لهم الى السماء حسنة العبد الا بقى حتى يرجع والسكران حتى يصحو والمرأة الساخط عليها  
 زوجها حتى يرضى وان كان هذا في خطمه مطلقا ولو لعدم طاعتها في غير الجماع وليس فيه  
 لعن الا ان فيه وعيدا شديدا يدخل فيه عدم طاعتها في جاعها من ليل أو نهار وزاد البخاري في  
 روايته في بدء الخلق فبان غضبان عليها أي زوجها قبل وهذه الزيادة تبين وقوع اللعن عليها لانها  
 حينئذ يتحقق ثبوت معصيتها بخلاف ما اذا لم يغضب من ذلك فانها لا تستحق اللعن وفي قوله  
 لعنتها الملائكة دلالة على ان منع من عليه الحق عن هوله وقد طلبه بوجوب سخط الله تعالى على  
 المانع سواء كان الحق في بدن أو مال قيل ويدل على انه يجوز لعن العاصي المسلم اذا كان على وجه  
 الارهاب عليه الى ان يواقع المعصية فاذا واقعها دعاه بالتوبة والمغفرة قال المصنف في الفتح  
 بعد نقله لهذا عن المهلب ليس هذا التقييد مستفادا من الحديث بل من أدلة أخرى والحق ان  
 من منع اللعن أراد به معناه اللعوى وهو الابعاد من الرحمة وهذا لا يليق ان يدعى به على المسلم  
 بل تطلب له الهداية والتوبة والرجوع عن المعصية والذي أجازها أراد معناه العرفي وهو مطلق  
 السب ولا يخفى ان محله اذا كان بحيث يرتدع العاصي به وينزجر ولعن الملائكة لا يلزم منه  
 جواز اللعن منا فان التكليف مختلف انتهى كلامه قلت قول المهلب انه يلعن قبل وقوع  
 المعصية للارهاب كلام مردود فانه لا يجوز لعنه قبل ايقاعه لها أصلا لان سب اللعن وقوعها منه  
 فقبل وقوع السب لا وجه لايقاع المسبب ثم انه رتب في الحديث لعن الملائكة محلي اياه المرأة عن  
 الاجابة وأحاديث لعن الله شارب الخمر رتب فيها اللعن على وصف كونه شاربا وقول الحفاظ انه  
 اذا أريد معناه العرفي جاز لا يخفى انه غير مراد للشارع الا المعنى اللعوى والتحقيق ان الله تعالى  
 أخبر بان الملائكة تلعن من ذكر وبانه تعالى لعن شارب الخمر ولم يأمرنا بلعنه فان ورد  
 اللعن بأمره بلعنه وجب علينا الامتثال ولعنه ما لم تعلم توبته ونذب لنا الدعاء بالتوفيق للتوبة  
 والاستغفاره وقد أخبر الله تعالى ان الملائكة تلعن من ذكر ومعلوم انه عن أمر الله وأخبر  
 انهم يستغفرون لمن في الارض وهو عام يشمل من يلعنونهم من أهل الايمان وهم المرادون في  
 الآية اذ المراد من عصاة أهل الايمان لانهم المحتاجون الى الاستغفار لانهم مقيدين بقوله  
 فاغفر للذين تابوا الآية كما قيل لان التائب مغفوره وانما دعاهم له بالمغفرة تعب وزيادة تنويه  
 بشأن التائبين وأما شمول عمومها للكفار فمعلوم انه غير مراد وهذا تعرف ان الملائكة قاموا  
 بالامرين كما أشيرنا اليه وفي الحديث رعاية الله لعبده ولعن من عصاه في قضاة شهوته منه وأي  
 رعاية أعظم من هذه رعاية الملك الكبير للعبد الحقير فليكن لنعم مولاهذا كرا ولا ياديهشا كرا  
 ومن معاصيه محاذرا ولهذه النكتة الشريفة من كلام رسوله منذ كرا (وعن ابن عمر رضي الله  
 عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعن الواصلة) بالصاد المهملة (والمستوصلة والواشمة)  
 بالشين المعجمة (والمستوشمة متفق عليه) الواصلة هي المرأة التي تصل شعرها بشعر غيرها  
 سواء فعلته لنفسها ولغيرها والمستوصلة التي تطلب فعل ذلك وزاد في الشرح ويقع بها ولا يدل

(١) من وجحة أو غير من وجحة  
هـ منه

عليه اللفظ والواشمة فاعلة الوشم وهو أن تغرز ابرة أو نحوها في ظهر كفها أو شفتيها أو نحوهما من  
يدنها حتى يسيل الدم ثم تحتو ذلك الموضع بالكحل أو النورة فيخضر والمستوشمة الطالبة لذلك  
والحديث دليل على تحريم الأربعة الأشياء المذكورة في الحديث فالوصل محرم للمرأة مطلقا بشعر  
محرم أو غيره أدى أو غيره سواء كانت المرأة ذات (١) زينة أو لا وللشافعية خلاف وتفصيل  
لا ينهض علمه دليل بل الأحاديث قاضية بالتحريم مطلقا لوصل الشعر واستئصاله كما هي قاضية  
بتحريم الوشم وسؤاله ودل اللعن على أن هذه المعاصي من الكبائر وهذا وقد علل الوشم في بعض  
الأحاديث بأنه تغير خلق الله تعالى ولا يقال إن الخضاب بالخنا ونحوها تشمله العلة لأنها وإن  
شملتة فهو مخصوص بالأجماع وبأنه قد وقع في عصره صلى الله عليه وآله وسلم بل أمر بتغيير يابض  
أصابع المرأة بالخضاب كافي قصة هند فاما وصل الشعر بالحرير ونحوه من الخرق فقال القاضي  
عباس اختلف العلماء في المسئلة فقال مالك والطبري وكثيرون أو قال الا كثرون الوصل ممنوع  
بكل شيء وهو مروي عن عائشة حتى بالشعر ونقل عنها أنها تأتت حديث الباب بان المراد  
بالواصل المرأة التي تفجر في نفسها ثم فصل ذلك بالعبادة وهي رواية ضعيفة ولا يصح عنها قال  
القاضي وأما ربط خيوط الحرير الملونة ونحوها مما لا يشبه الشعر فليس ينهي عنه لأنه ليس بوصل  
وللمعنى مقصود من الوصل وانما هو للتجميل والتحسين انتهى ومراده من المعنى المناسب هو  
ما في ذلك من الخداع للزوج فما كان لونه مغيرا للون الشعر فلا خداع فيه (٢) وعن خذامة  
بنت وهب) بضم الجيم وذال معجمة ويروي بالذال المهملة قيل وهو تصفيف هي أخت عكاشة بن  
محضر من أمه هاجرت مع قومها وكانت تحت أنيس بن قتادة مصغرا أنس (قالت حضرت  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أناس وهو يقول لقد هممت أن أنهي عن الغيلة) بكسر  
العين المجهمة فتنة تحتية (فتنرت في الروم وفارس فاذا هم يغيلون أولادهم فلا يضر ذلك  
أولادهم شيئا ثم سأله عن العزل فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك الوأد الخفي رواه  
مسلم) اشتمل الحديث على مسألتين الأولى الغيلة تقدم ضبطها ويقال لها الغيل بفتح الغين مع  
فتح المثناة التحتية والغيل بكسر الغين والمراد بها هي مجامعة الرجل امرأته وهي ترضع كما قاله  
مالك والاصمعي وغيرهما وقيل هي أن ترضع المرأة وهي حامل والاطباء يقولون إن ذلك ذاء  
والعرب تكرهه وتنقيه ولكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رد ذلك عليهم وبين عدم الضرر الذي  
زعمت العرب والاطباء أن فارسا والروم يفعل ذلك ولا ضرر يحدث مع الأولاد وقوله فاذا هم  
يغيلون هو من أعمال يغيل والمسئلة الثانية العزل وهو بفتح العين المهملة وسكون الزاي وهو  
أن ينزع الرجل بعد الإلاج لينزل خارج القرح وهو يفعل لأحدا أمرين أما في حق الأمة فلئلا  
تحمل كراهة محجي الولد من الأمة ولأنه مع ذلك يتعذر بيعها وأما في حق الحرة فكراهة ضرر  
الرضيع إن كان أولادها تحمل المرأة وقوله في جواب سؤالهم عنه أنه الوأد الخفي دال على تحريمه  
لأن الوأد دفن البنت حية وبالتحريم جزم ابن حزم محتملا بحديث الكتاب هذا وقال الجهور  
يجوز عن الحرة بذنها وعن الأمة السرية بغير أذنها ولهم خلاف في الأمة المزوجة بحرقها  
وحديث الكتاب معارض بحديثين الأول عن جابر قال كانت لنا جوار وكان عزل فقالت اليهود  
تلك المؤودة الصغرى فسئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال كذبت اليهود ولو أراد

الله خلقه لم تستطع رده أخرجه النسائي والترمذي وصححه والثاني أخرجه النسائي من حديث  
أبي هريرة نحوه قال الطحاوي والجمع بين الأحاديث بحمل النهي في حديث جذامة على التنزيه  
ورجح ابن حزم حديث جذامة وان النهي فيه للتحريم بان حديث غيرها مرجح لاصل الاباحة  
وحديثها مانع فمن ادعى أنه أئيج بعد المنع فعليه البيان ونوزع ابن حزم في دلاله قوله صلى الله  
عليه وآله وسلم ذلك الواد الخفي على الصراحة بالتحريم لان التحريم للواد المحقق الذي هو قطع  
حياة محفظة والعزل شبهه صلى الله عليه وآله وسلم به وانما هو قطع لما يؤدي الى الحياة والمشبه  
دون المشبه به وانما هما وأدما يتعلق به من قصد منع الحاصل وأما النهي عن العزل  
فالا حديث دالة على ان وجهه انه معاندة للقدر وهو هذا دل على عدم التفرقة بين الحررة والامة  
\*(فائدة)\* معالجة المرأة لاسقاط النطفة قبل نفخ الروح يتفرع جوازه وعدمه على الخلاف  
في العزل فمن أجاز العالجة ومن حرمه هذا بالاولى ويلحق بهذا تعاطي المرأة ما يقطع  
الحبل من أصله وقد ائقي بعض الشافعية بالمنع وهو مشكل على قولهم باباحة العزل مطلقا  
(وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ان رجلا قال يا رسول الله ان لي جارية وأنا أعزل عنها وأنا  
أكره ان تحمل وأنا أريد ما يريد الرجال وان اليه وتحدث ان العزل المؤودة الصغرى قال  
كذبت يهود لو أراد الله ان يخلقهم ما استطعت ان تصرقه رواه أحمد وأبو داود والنسائي  
والنسائي والطحاوي ورجاله ثقات) الحديث قد عارض حديث النهي وتسميته صلى الله عليه  
وآله وسلم العزل الواد الخفي وفي هذا كذب يهودي في تسميته المؤودة الصغرى وقد جمع بينهما بان  
حديث النهي حمل على التنزيه وتكذيب اليه ودلائلهم أرادوا التحريم الحقيقي وقوله لو أراد  
ان يخلقهم الى آخره معناه انه تعالى اذا خلق خلقا نفس فلا بد من خلقها وأنه يسبقكم الماء فلا  
تقدرون على رفعه ولا ينفعكم الحرص على ذلك فقد سبق الماء من غير شعور العازل لتتمام ما قدره  
الله وقد أخرج أحمد والبخاري من حديث أنس وصححه ابن حبان ان رجلا سأل عن العزل فقال  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو ان الماء الذي يكون منه الولد أهرقه على صخرة لخرج الله منها  
ولدا وله شاهدان في الكبير للطبراني عن ابن عباس وفي الاوسط له عن ابن مسعود (وعن  
جابر رضي الله عنه قال كأنه نزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والقرآن ينزل لو كان  
شيأ ينهي عنه لناعه القرآن متفق عليه) الا ان قوله لو كان شيأ ينهي عنه الى آخره لم  
يذكره البخاري وانما رواه مسلم من كلام سفيان أحد رواه وظاهره انه قاله استنباطا قال  
المصنف في الفتح تتبع المسانيد فوجدت أكثر رواه عن سفيان لا يذكر هذه الزيادة انتهى  
وقد وقع لصاحب العمدة مثل ما وقع للمصنف هنا فجعله من الحديث وشرحه ابن دقيق العيد  
واستغرب استدلال جابر بتقرير الله لهم (ولمسلم) أي عن جابر (فبلغ ذلك النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم فلم ينهنا عنه) فدل تقريره صلى الله عليه وآله وسلم لهم على جوازه وقد قيل  
انه اذا جابر بالقرآن ما يقرأ أعين من المتعبد بتلاوته أو غيره مما يوحى اليه صلى الله عليه وآله  
وسلم فكأنه يقول فعلنا في زمن التشريع ولو كان حراما لم نقر عليه قيل فيزول استغراب ابن  
دقيق العيد الا انه لا بد من علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بانهم فعلوه والحديث دليل على  
جواز العزل ولا يتنافيه كراهة التنزيه كما دل له أحاديث النهي (وعن أنس ان النبي صلى الله

عليه وآله وسلم كان يطوف على نسائه بغسل واحد أخرجه واللفظ لمسلم) تقدم الكلام عليه في باب الغسل واستدل به على أنه لم يكن القسم بين نسائه صلى الله عليه وآله وسلم واجبا عليه وقال ابن العربي أنه كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ساعة من النهار لا يجب عليه فيها القسم وهي بعد العصر فإن اشتغل عنها كانت بعد المغرب وكانه أخذ من حديث عائشة الذي أخرجه البخاري أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا انصرف من العصر دخل على نسائه فيدنون من أحدها فنقولها فيدنون يحتمل أنه للوقوع إلا أن في بعض رواياته من غير وقاع فهو لا يتم مأخذا لابن العربي وقد أخرج البخاري من حديث أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة وله يومئذ تسع نسوة ولا يتم أن يراد باليلة بعد المغرب كما قاله لأنه لا يتسع ذلك الوقت سيما مع الانتظار لصلاة العشاء لفعل ذلك كذا قيل وهو مجرد استبعادوا لا فالظاهر أن ساعة لذلك فقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يؤخر العشاء ولأنه أعطى قوة في ذلك لم يعطها غيره والحديث دليل أنه كان لا يجب عليه القسم لنسائه وهو ظاهر قوله تعالى تربي من نساء منهن الآية وذهب إليه جماعة من أهل العلم والجمهور يقولون يجب عليه القسم وتأولو هذا الحديث بأنه كان يفعل ذلك برضا صاحبة النوبة وبأنه يحتمل أنه فعله عند استيقاظ القسم ثم يستأنف القسم وبأنه يحتمل أنه فعل ذلك قبل وجوب القسم وقوله وله يومئذ تسع نسوة في رواية للبخاري وهن إحدى عشرة ويجمع بين الرويتين بأن يحتمل قول من قال تسع نظر إلى الزوجات اللاتي اجتمعن عنده ولم يجتمع عنده أكثر من تسع وأنه مات عن تسع كما قال أنس أخرجه الضياء عنه في المختارة ومن قال إحدى عشرة أدخل مارية القبطية وريحانة فحين وإطلق عليهما لفظ نسائه تغليباً وفي الحديث دلالة على أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان أكل الرجال في الرجولية حيث كان له هذه القوة وقد أخرج البخاري أنه كان له قوة ثلاثة رجال وفي رواية الاسماعيلي قوة أربعين ومثله لابي نعيم في سنة الجنة وزاد من رجال أهل الجنة وقد أخرج أحمد والسنائي وصححه الحاكم من حديث زيد بن ارقم أن الرجل في الجنة يعطى قوة مائة في الأكل والشرب والجماع والشهوة

### ﴿باب الصداق﴾

يفتح الصادوكسرها ما خوذ من الصديق لاشعاره بصدق رغبة الزوج في الزوجة وفيه سبع لغات وله غمانية أسمائها يجمعها قوله

صداق ومهر نخلة وفريضة \* حباء واجرم عقر علائق

وكان الصداق في شرع من قبائل الألبان كما قاله صاحب المستعذب على المذهب. ﴿عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتق صفيية وجعل عتقها صداقاً ما تمفق عليه﴾ هي أم المؤمنين صفيية بنت حيي (١) بن اخطب من سبط هرون بن عمران كانت تحت ابن أبي الحقيق وقتل يوم خيبر وقعت صفيية في السبي فاصطفها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأعتقها وترزجها وجعل عتقها صداقاً ما تمفق عليه سنة تسعين وقيل غير ذلك والحديث دليل على صحة جعل العتق صداقاً بأي عبارة وقعت تفيد ذلك وللفقهاء عدة عبارات في كيفية العبارة في هذا المعنى وذهب إلى صحة جعل العتق مهراً أجدوا صحق وغيرهما واستدلوا بهذا الحديث وذهب الأكثر إلى عدم صحة جعل العتق مهراً واجابوا عن الحديث بأنه صلى الله عليه وآله وسلم

(١) بضم الحاء المهملة  
وفتح المثناة التحتية الأولى  
وتشديد الأخرى واخطب  
يفتح الهمزة وسكون الخاء  
المججمة وفتح الطاء آخره  
موحدة اه أبو النصر

اعتقها بشرط ان تزوجها فوجب له عليها قيمتها وكانت معاومة فترجها بها ورد هذا التأويل أنه  
 في مسلم يلفظ ثم تزوجها وجعل عتقها صداقها وفيه انه قال عبد العزيز زاوية قال ثابت لانس  
 بعد ان روى هذا الحديث ما أصدقها قال نفسها واعتقها فانه ظاهر انه جعل نفس العتق صداقا  
 وأما قول من قال ان هذا شئ يفهمه أنس فعبر به ويجوز ان يفهمه غير صحيح بخوابه انه اعرف باللفظ  
 وافهم له وقد صرح بانه صلى الله عليه وآله وسلم جعل العتق صداقا فهو روافقه صلى الله عليه  
 وآله وسلم وحسن الظن به لثقتي بوجوب قبول روايته للأفعال كما يوجب قبولها للأقوال والالزام  
 رد الأقوال والأفعال اذ لم يقل الصحابة اللفظ النبوي الا في شئ قليل وأكبر ما يروونه بالمعنى كما هو  
 معروف ورواية المعنى عمدتها فهمه وقوله انه لم يرفعه أنس بل قاله تظننا خلاف ظاهر لفظه فانه  
 قال جعل يريده النبي صلى الله عليه وآله وسلم عتقها صداقها وقد أخرج الطبراني وأبو الشيخ من  
 حديث صفية قالت اعتقني النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجعل عتقي صداقي وهو صريح في ما رواه  
 أنس وانه لم يقل ذلك تظننا كما قيل وانما خالف الجمهور الحديث وتأولوه قالوا لانه خالف القياس  
 لوجهين أحدهما ان عقدها على نفسها امان يتبع قبل عتقها وهو محال واما بعده وذلك غير لازم  
 لها والثاني انا ان جعلنا العتق صداقا فاما ان يتقرر العتق حالة الرق وهو محال أيضا لتناقضهما او  
 حالة الحرية فيلزم سبقها على العقد فيلزم وجود العتق حال فرض عدمه وهو محال لان الصداق  
 لا بد ان يتقدم تقرره على الزوج امانا صاوما حكا حتى تلك الزوجة طلبه ولا يتأتى مشي ذلك في  
 العتق فاستحال ان يكون صداقا وأجيب أولا انه بعد صحة القصة لا يبالى بهذه المناسبات وثانيا  
 بعد تسليم ما قالوه فالجواب عن الاول أن العقد يكون بعد العتق واذا امتنعت من العقد لمهما  
 السعاية بقيمتها ولا يحذور في ذلك وعن الثاني بان العتق منقعة تصح المعاوضة عنها والمنقعة اذا  
 كانت كذلك صح العقد عليها مثل سكنى الدار وخدمة الزوج ونحو ذلك وأما قول من قال ان  
 ثواب العتق عظيم فلا ينبغي أن يفوت بجعله صداقا وكان يمكن جعل المهر غيره بخوابه انه صلى الله  
 عليه وآله وسلم يفعل المفضل لبيان التشريع ويكون ثوابه أكثر من ثواب الافضل فهو في حقه  
 أفضل وأما جعل حديث عائشة في قصة جويرية مؤيدا للحديث صفية ولفظه انه صلى الله عليه  
 وآله وسلم قال لجويرية لما جاءت تستعينه في كآبتها هل لك أن أقضي عنك كآبتك وأتزوجك قالت  
 قد فعلت أخرجه أبو داود فلا يخفى انه ليس فيه تعرض للمهر ولا غيره فليس مما نحن فيه (وعن  
 أبي سلمة بن عبد الرحمن) هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري القرشي أحد الفقهاء السبعة  
 المشهورين بالفتنة في المدينة في قول من مشاهير التابعين وأعلامهم يقال ان اسمه كنيته وهو كثير  
 الحديث واسع الرواية يجمع عن جماعة من الصحابة وأخذ عنه جماعة مات سنة أربع وسبعين وقيل  
 أربع ومائة وهو في سبعين سنة قال سألت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم كم كان صداق  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت كان صداقه لازواجه اثنتي عشرة أوقية) بضم الهمزة  
 وتشديد المشاة التحتية (ونشا) بفتح النون وشين معجمة مشددة (قالت أتدري ما النش قلت لا  
 قالت نصف أوقية قلت خمس مائة درهم فهذا صداق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لازواجه  
 رواه مسلم) المراد في الحديث أوقية الخازن وهي أربعون درهما وكان كلام عائشة هذا بناء على  
 الاغلب والا فان صداق صفية عتقها قبل ومثلها جويرية وخديجة لم يكن صداقها هذا المقدار

وأم حبيبة أمه صلى الله عليه وآله وسلم بأربعة آلاف درهم وأربعة آلاف  
 دينار لأنه تبرع منه كرامة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يكن عن أمره صلى الله عليه  
 وآله وسلم ولكنه قرره فهذا الخبر من عائشة عن غالب صدق أزواجه صلى الله عليه وآله وسلم  
 وقد استحب الشافعية جعل المهر خمسمائة درهم تأسيا وأما المهر الذي يصح به العقد فقد قدمناه  
 وأما أكثره فلا حمله إجماعاً قال تعالى وآتيتهم أحداهن قطارا والقطار قيل أنه ألف ومائتا وريقة  
 ذهباً وقيل مل ممسك ثور ذهباً وقيل سبعون ألف منقال وقيل مائة رطل ذهب وقد كان أراد  
 عمر قصر أكثره على قدر مهور أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورد الزيادة إلى بيت المال وتكلم  
 به في الخطبة فردت عليه امرأته محجة بقوله تعالى وآتيتهم أحداهن قطارا فرجع وقال كلكم  
 أفقه من عمر (وعن ابن عباس لما تزوج علي رضي الله عنه فاطمة رضي الله عنها) هي سيدة نساء  
 العالمين تزوجها علي رضي الله عنه في السنة الثانية من الهجرة في شهر رمضان وبني عليها في ذي  
 الحجة ولدت له الحسن والحسين والمحسن وزينب ورقية وأم كلثوم وماتت بالمدينة بعد موته صلى  
 الله عليه وآله وسلم بثلاثة أشهر وقد بسط السيد رحمه الله تعالى ترجمتها في الروضة الندية (قال له  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطها شيئاً قال ما عندي شيء قال فأين درعك الخطمية) بضم  
 الحاء المهملة وفتح الطاء المهملة نسبة إلى حطمة بن محارب بطن من عبد القيس كانوا يعملون الدروع  
 (رواه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم) فيه دليل على أنه ينبغي تقديم شيء للزوجة قبل الدخول  
 بهما جبراً لظاهرها وهو المعروف عند الناس كافة ولم يذكر في الرواية إعطاءه ما ذكره المذکور  
 وغيرها وقد وردت روايات في تعيين ما أعطى على فاطمة رضي الله عنها إلا أنها غير مستدقة (وعن  
 عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيما امرأته تكبت على  
 صداق أو حياء) بكسر الحاء المهملة فمودة فمودة ممدود العطفة للغيراً وللزوجة زائدة على  
 مهرها (أو عدة) بكسر العين المهملة ما وعد به الزوج وإن لم يحضر (قبل عصمة النكاح  
 فهو لها وما كان بعد عصمة النكاح فهو إن أعطيه وأحق ما أكرم الرجل عليه ابنته وأخته  
 روماً أحدهم والأربعة إلا الترمذي) الحديث دليل على أن ما ساقه الزوج قبل عقد النكاح  
 فهو للزوجة وإن كان تسمية غيرها بن أب أو أخ وكذلك ما كان عند العقد وفي المسئلة خلاف  
 فذهب إلى ما أفاده الحديث مالك وعمر بن عبد العزيز والنوري وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى  
 أن الشرط لازم لمن ذكر من أب أو أخ والنكاح صحيح وذهب الشافعي إلى أن تسمية المهر تكون  
 فاسدة وإن صدق المثل قال في نهاية المجتهد وسبب اختلافهم تشبيه النكاح في ذلك بالبيع  
 فن شبهه بالوكيل يبيع السلعة وشرط لنفسه حياء قال لا يجوز النكاح كما لا يجوز البيع ومن  
 جعل النكاح في ذلك مخالفاً للبيع قال يجوز وأما فريق مالك فلا تسميته إذا كان الشرط  
 في عقد النكاح أن يكون ذلك اشترط لنفسه نقصاً عن صداق مثلها ولم يسمه إذا كان بعد  
 انعقاد النكاح والاتفاق على الصداق أع فاعمال ذلك بما سمعت ولم يذكر الحديث لأن فيه  
 مقالاً هذا وأما ما يعطى الزوج في العرف مما هو للآلاف كالطعام ونحوه فإن شرط في العقد كان  
 مهر أو ما سلم قبل العقد يكون باحة فيصح الرجوع فيه مع بقائه إذا كان في العادة يسلم التلف  
 وإن كان يسلم البقاء رجوع في قيمته بعد تلقه إلا أن يعتنعوا من تزويجه رجوع بقيمته في الطرفين جميعاً



وإذا ماتت الزوجة أو امتنع هو من التزويج كان له الرجوع فيما بقي وفيما سلم للبقاء وفيما تلف قبل  
 الوقت الذي يعتاد التلف فيه لا فيما عد ذلك وفيما سلمه بعد العقد هبة أو هدية على حسب الحال  
 أو رشوة إن لم تسلم إليه وإذا كان الطعام الذي يفعل في ولاية العرس مما ساقه الزوج إلى ولي الزوجة  
 وكان مشروطا مع العقد لصغيره وفعل ذلك جاز التنازل منه لمن يعتاد له كلقراءة وغيرهم لأن  
 الزوج إنما شرطه وسيلة ليفعل ذلك لا ليبقى ملكا للزوجة والعرف معتبر في هذا (وعن علقمة)  
 أي ابن قيس أبي شبل بن مالك من بني بكر بن النخع النخعي روى عن عمرو بن مسعود وهو تابعي  
 جليل اشتهر بحديث ابن مسعود وصحبه وهو عم الأسود النخعي مات سنة إحدى وستين (عن  
 ابن مسعود أنه سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقا ولم يدخل بها حتى مات فقال ابن  
 مسعود لها مثل صداق نساءها لا وكس) بفتح الواو وسكون الكاف وسين مهملة هو النقص أي  
 لا ينقص عن مهر نساءها (ولاشطط) بفتح الشين المعجمة وبالطاء المهملة وهو الجور أي لا يجار  
 على الزوج بزيادة مهرها على نساءها (وعليها العدة ولها الميراث فقام معقل) بفتح الميم وسكون  
 العين المهملة وكسر القاف (ابن سنان) بكسر السين المهملة فنون فأنف فنون (الاشعبي)  
 بفتح الهمزة وشين معجمة ساكنة ومعقل هو أبو محمد شهد فتح مكة ونزل الكوفة وحديثه في أهل  
 الكوفة وقتل يوم الحرة صبيرا (فقال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بروع) بفتح  
 الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الواو فعين مهملة (بنت واشق) بواو مفتوحة فأنف فشين  
 معجمة فقفاف (امرأة منا) بكسر الميم فنون مشددة فأنف (مثل ما قضيت ففرح بها ابن  
 مسعود رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي وحسنه جماعة) منهم ابن مهدي وابن حزم  
 وقال لا مغز فيه لصحة أسناده ومثله قال البيهقي في الخلافيات وقال الشافعي لا أحفظه من  
 وجه يثبت مثله وقال لو ثبت حديث بروع لقلت به وقال في الامان كان ثبت عن رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم فهو أولى الأمور ولا حجة في أحد دون النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإن  
 كبر ولا شيء في قوله الاطاعة الله بالتسليم له ولم أحفظه عنه من وجه يثبت مثله مرة يقال عن  
 معقل بن سنان ومرة عن معقل بن يسار ومرة عن بعض أشجع لا يسمى هذا ضعيف الشافعي  
 بالاضطراب وضعفه الواقدي بأنه حديث ورد إلى المدينة من أهل الكوفة فاعرفه علماء المدينة  
 وقدرى عن علي رضي الله عنه أنه رده بان معقل بن سنان أعرابي بوال على عقبه وأجيب بان  
 الاضطراب غير قادح لانه متردد بين صحابي وصحابي وهذا لا يطمع به في الرواية وعن قوله أنه  
 يروى عن بعض أشجع فلا يضرب أيضا لانه قد فسر ذلك البعض بمعقل فثبت ان ذلك البعض  
 صحابي وأما عدم معرفة علماء المدينة له فلا يقدح بها مع عدالة الراوي وأما الرواية عن علي رضي  
 الله عنه فقال في البدر المنير لم تصح عنه وقدرى الحالك من حديث حرملة بن يحيى أنه قال  
 سمعت الشافعي يقول ان صح حديث بروع بنت واشق لقلت به قال الحالك قلت صح فقلت به وذكر  
 الدارقطني الاختلاف فيه في العلل ثم قال وأنسبها اسنادا حديث قتادة لانه لم يحفظ اسم الصحابي  
 قلت لا تضر جهالة اسمه على رأي المحققين وما قال المصنف من ان حديث بروع شاهد من  
 حديث عقبه بن عامر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوج امرأة رجلا فدخل بها ولم  
 يفرض لها صداقا فخرته الوفاة فقل: أشهدكم ان سهمي بخير لها أخرجه أبو داود والحالك فلا

يجزى ان لا شهادة له على ذلك لان هذا في امر أتدخل بها زوجها ثم فيه شاهد انه يصح النكاح بغير  
تسمية والحديث دليل على ان المرأة تستحق كمال المهر بالموت وان لم يسم لها الزوج ولا تدخل بها  
وتستحق مهر مثلها وفي المسئلة قولان الاول العمل بالحديث وانها تستحق المهر كاذكرو قول  
ابن مسعود اجتهاد موافق للدليل وقول أبي حنيفة وأحمد وآخرين والدليل الحديث وما طعن  
فيه قد سمعت دفعه والقول الثاني انها لا تستحق الا الميراث لعلي وابن عباس وابن عمر ومالك  
وأحمد قولي الشافعي قالوا ان الصداق عوض فاذا لم يستوف الزوج المعوض عنه لم يلزم قياسا  
على عن المبيع قالوا والحديث فيه تلك المطاعن قلنا تلك المطاعن قد دفعت فنقض الحديث  
للاستدلال فهو أولى من القياس (وعن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
قال من أعطى في صداق امرأته سويقا) هو دقيق القمح المقلو والشعير والذرة أو غيرها (أو ترا  
فقد استعمل أخرجه أحمد وأبو داود وأشار الى ترجيح وقفه) وقال المصنف في التلخيص فيه  
موسى بن سلمة بن رومان وهو ضعيف وروى موقوفا وهو أقوى اه فكان عليه ان يشير الى  
ان فيه ضعفا على عادته وأخرجه الشافعي بلاغا والحديث دليل على انه يصح كون المهر من غير  
الدراهم والدنانير وانه يجزى مطلق السويق والتمر وظاهره وان قل وتقدمت أقاويل العلماء  
في قدر أقل المهر في شرح حديث الواهبة نفسها (وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة) هو  
أبو محمد عبد الله بن عامر بن ربيعة الغنوي بفتح العين المهملة وسكون النون وبالزاي وفي نسبه  
خلاف كثير قبض النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في أربع سنين أو خمس مات عبد الله المذكور  
سنة خمس وثمانين وقيل سنة تسعين (عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أجاز نكاح  
امرأة على نعلين أخرجه الترمذي وصححه وخولف) أي الترمذي (في ذلك) أي في التصحيح  
لفظ الحديث ان امرأته من بنى فزارة تزوجت على نعلين فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
رضيت من نفسك ومالك بن نعلين قالت نعم فأبازه والحديث دليل على صحة جعل المهر شيئا له عن  
وقد سلف ان كل ما صح جعله تنصاح جعله مهرا وفيه ما أخذ لما ورد في غيره من انها لا تصرف  
المرأة في مالها الا برأى زوجها (وعن سهل بن سعد رضى الله عنه قال زوج النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم رجلا امرأته بختام من حديد أخرجه الحاكم) فقد تقدم حديث سهل في الواهبة نفسها  
بطوله وفيه انه صلى الله عليه وآله وسلم أمر من خطبها ان يلبس ولو خاتم من حديد فلم يجده  
فزوجها اياها على تعليمها شيئا من القرآن فان كان هذا هو ذلك الحديث فلم يتم جعل المهر خاتما من  
حديد كما عرفت وان أريد غيره فيجتمل وهو بعيد لقول المصنف وهو طرف من الحديث الطويل  
المتقدم في أوائل النكاح وعلى تقدير انه أريد ذلك الحديث فتأويله انه صلى الله عليه وآله وسلم  
أذن في جعل الصداق خاتما من حديد وان لم يتم العقد عليه (وعن علي رضى الله عنه قال  
لا يكون المهر أقل من عشرة دراهم أخرجه الدارقطني موقوفا وفي مسنده مقال) أي موقوفا  
على علي رضى الله عنه وقد روى من حديث جابر مر فوعا ولم يصح والحديث معارض بالا حاديث  
المتقدمة المرفوعة الدالة على صحة أي شيء يصح جعله تنصاح جعله مهرا كما عرفت والمقال الذي  
في الحديث هو ان فيه ختم بن عبد الله قال أحمد كان يضع الحديث (وعن عقبة بن عامر رضى  
الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خير الصداق أيسره) أي أسهله على الرجل

١ وبأني في الطلاق عن  
عائشة منسوب إلى البخاري

(أن ترجمه أبو داود وصححه الحاكم) فيمدلالة على استحباب تخفيف المهر وان غير الإيسر على خلاف ذلك وان كان جائزا كما أشارت إليه الآية الكريمة في قوله وأنتم أحدهن فنطاراتن قدّم ان عمر بن الخطاب عن المغالة في المهور فقالت امرأة ليس ذلك اليك يا عمر ان الله تعالى يقول وأنتم أحدهن فنطاراتن من ذهب قال عمر امرأة خاصمت عمر فخصمته أخرجه عبد الرزاق وقوله في الرواية من ذهب هي قراءة ابن مسعود وله طرق بالقفاظ مختلفة ويحتمل ان الخير به بركة المرأة وفي الحديث أبركهن أيسرهن مؤنة ﴿﴾ (وعن عائشة رضي الله عنها ان عمرة بنت الجون) بفتح الجيم وسكون الواو فنون (تعوذت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين أدخلت عليه يعني لما تزوجها فقال لقد عدت بمعاد) بفتح الميم ما يستعاض به (فطلقها وأمر أسامة فتعها بثلاثة أثواب أخرجه ابن ماجه وفي اسناده را ومتروك وأصل القصة في الصحيح من حديث أبي أسيد الساعدي) ١ وقد سماها في الحديث عمرة ووقع مع ذلك اختلاف في اسمها ونسبها كثير لكنه لا يتعلق به حكم شرعي واختلف في سبب تعوذها منه في رواية أخرجه ابن سعد أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يلدخل عليها وكانت من أجل النساء فدخل نساء صلى الله عليه وآله وسلم غير فقيل لها انما تخطي المرأة عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تقول اذا دخلت عليه أعوذ بالله منك فاستعذت منه وفي رواية أخرجه ابن سعد أيضا باسناد البخاري أن عائشة وحفصة دخلتا عليها أول ما قدمت مشطتاها وخضبتاها وقالت لهما احدهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعجب من المرأة اذا دخل عليها ان تقول أعوذ بالله منك وقيل في سببه غير ذلك والحديث دليل على شرعية المتعة المطلقة قبل الدخول واتفق الاكثر على وجوبها في حق من لم يسم لها صداقا الا عن الليث ومالك وقد قال تعالى لا جناح ان تطلقتم النساء ما لم تنسوهن أو ترضوا لهن فريضة ومنعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره الآية وظاهر الامر الوجوب وأخرج البيهقي في سننه عن ابن عباس قال المس النكاح والفريضة الصداق ومنعوهن قال هو على الزوج يتزوج المرأة ولم يسم لها صداقا ثم يطلقها قبل ان يدخل بها فأمره الله ان يمتعها على قدر عسره ويسره الحديث وقد أخرجه عنه ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم متعة الطلاق أعلاها الخنا دم ودون ذلك الورق ودون ذلك الكسوة نعم هذه المرأة التي متعها صلى الله عليه وآله وسلم يحتمل انه لم يسم لها صداقا فتعها كما قضت به الآية ويحتمل انه كان سمي لها فتعها احسانا منه وفضلا وأما تنسيع من لم يسم الزوج لها مهر او دخل بها ثم فارقها فقد اختلف في ذلك فذهب على وعمرو الشافعي الى وجوبها أيضا عملا بقوله تعالى والمطلقات متاع بالمعروف وذهبت الحنفية الى انه لا يجب الامهر المثل لا غير قالوا وعموم الآية مخصوص عن لم يكن قد دخل بها والذي خصه الآية الاخرى التي أوجب فيها المتعة لانه شرط فيها عدم المس وقدمس وأما قوله تعالى فتعالين أمتعن فانه يحتمل نفقة العدة ولا دليل مع الاحتمال هذا وقد سبقت اشارة الى أن الليث لا يقول بوجوب المتعة مطلقا واستدل بانهم لو كانت واجبة لكانت مقدرة ودفع بان نفقة القريب واجبة ولا تقدير لها

\* (باب الولية) \*

مشتقة من الولم بفتح الواو وسكون اللام وهو الجمع لان الزوجين يجتمعان قاله الازهرى وغيره  
والفعل منها أولم ويقع على كل طعام يتخذ لسرور حادث ووليمة العرس ما يتخذ عند الدخول وما  
يتخذ عند الاملاك (عن أنس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى على عبد  
الرحمن بن عوف أثر صفرة قال ما هذا قال يا رسول الله انى تزوجت امرأته على وزن نوات من ذهب  
فقال بارك الله لنا ولم ولو بشاة متفق عليه واللفظ لمسلم) جاء في الروايات تعيين الصفرة بأنه ردغ  
من زعفران وهو بفتح الراء ودال مهملة وغين معجمة أثر الزعفران فان قلت قد علم النهى عن  
الزعفر فكيف لم ينكره صلى الله عليه وآله وسلم قلت هذا يخص النهى بجواز العروس وقد  
يحتمل أنها كانت في ثيابه دون بدنه بناء على جوارزه في الثوب وقد منع جوارزه فيه أبو حنيفة  
والشافعي ومن تبعهما والقول بجوارزه في الثياب مروى عن مالك وعلماء المدينة واستدل لهم  
بمفهوم النهى الثابت في الاحاديث الصحيحة حديث أبي موسى مرفوعا لا يقبل الله صلاة رجل في  
جسده شئ من الخلق وأجيب بأن ذلك مفهوم لا يقاوم النهى الثابت في الاحاديث الصحيحة  
وبأن قصة عبد الرحمن كانت قبل النهى في أول الهجرة وبأنه يحتمل أن الصفرة التي رآها صلى الله  
عليه وآله وسلم كانت من جهة امرأته علقت به فكان ذلك غير مقصود له ورجح هذا النووي  
وعزاه للمحققين وبنى عليه البيضاوى وقوله على وزن نوات من ذهب قيل المراد واحدة نوى الثمر  
قيل كان قدرها يومئذ ربع دينار ورد بأن نوى الثمر يختلف فكيف يجعل معيارا لما وزن وقيل  
ان النوات من ذهب عبارة عما قيمته خمسة دراهم من الورق وجرم به الخطاى واختاره الازهرى  
ونقله عياض عن أكثر العلماء ويؤيده أن في رواية البيهقي وزن نواة من ذهب قومت خمسة  
دراهم وفي رواية عند البيهقي عن قتادة قومت ثلاثة دراهم وثلاثا واستاده ضعيف لكن جرم به  
أحمد وقيل في قدرها غير ذلك وعن بعض المالكية ان النواة عند أهل المدينة ثمانية دراهم دينار  
والحديث دليل على أنه يدعى للمعرب بالبركة وقد نال عبد الرحمن بركة الدعوة النبوية حتى قال  
لقد رأيتني ولورفعت حجر الرجوت أن أصيب ذهبا وقصة رواء البخارى عنه في آخر هذه الرواية  
وفي قوله أولم ولو بشاة دليل على وجوب الوليمة في العرس وإليه ذهب الظاهرية قبل وهو نص  
الشافعي في الام ويدل له ما أخرجه أحمد من حديث بريدة أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لما  
خطب على قاطمة رضي الله عنهما لابن من وليمة وسنده لا بأس به وهو يدل على لزوم الوليمة وهو في  
معنى الوجوب وما أخرجه أبو الشيخ والطبرانى في الاوسط من حديث أبي هريرة مرفوعا الوليمة  
حق وسنة فمن دعى ولم يجب فقد عصى والظاهر من الحق الواجب وقال أحمد الوليمة سنة وقال  
الجمهور مندوبة وقال ابن بطال لأعلم أحدا أوجبها وكأنه لم يعرف الخلاف واستدل الجمهور  
على التندية بما قاله الشافعي لأعلم أمر بذلك غير عبد الرحمن ولا أعلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم  
ترك الوليمة رواء عنه البيهقي فجعل ذلك مستندا الى كون الوليمة غير واجبة ولا يخفى ما فيه واختلاف  
العلماء في وقت الوليمة هل هي عند العقد أو عقبه أو عند الدخول وهي أقوال في مذهب المالكية  
ومنهم من قال عند العقد وبعد الدخول وصرح الماوردى من الشافعية بأنها عند الدخول  
وقال ابن السبكي والمنقول من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنها بعد الدخول وكأنه يشير  
الى قصة زواج زينب بنت جحش لقول أنس أصبح يعنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عروسا بن زينب

فدعا القوم وقد ترجم له السبي باب وقت الوليمة وأما مقدارها فظاهر الحديث ان الشاة أقل ما يجزئ الآلهة قد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم أولم على أم سلمة وغيرها بقل من شاة وأولم على زينب بشاة وقال أنس لم يولم على غير زينب بأكثر مما أولم عليها الآلهة أولم صلى الله عليه وآله وسلم على معوية بنت الحرث لما تزوجها بمكة عام القضية وطلب من أهل مكة أن يحضروا فامتنعوا بأكثر من وليمة علي زينب وكان أنسا يريد أنه وقع في وليمة زينب بالشاة من البركة في الطعام ما لم يقع في غيرها فإنه أشبع الناس خبزاً ولحماً فكان المراد لم يشبع أحد خبزاً ولحماً في وليمة من ولأته صلى الله عليه وآله وسلم أكثر مما وقع في وليمة زينب (وعن ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دعيت إلى وليمة فليأتهم متفق عليه ولمسلم) أي عن ابن عمر مرفوعاً (إذا دعا أحدكم أخاه فليجب عرساً كان أو نحوه) الحديث الأول دال على وجوب الاجابة إلى الوليمة والثاني دال على وجوبه إلى كل دعوة ولا تعارض بين الروايتين وإن كاسعن راوا واحداً لا يمكن أن تارة اقتصر على بعض الحديث وتارة استوفاه وأن ذلك من أحد روايته وقد أخذت الظاهرية وبعض الشافعية بظاهره فقالوا يجب الاجابة إلى الدعوة مطلقاً وزعم ابن حزم إلى أنه قول جمهور الصحابة والتابعين ومنهم من فرق بين وليمة العرس وغيرها فنقل ابن عبد البر وعياض والنووي الاتفاق على وجوب اجابة وليمة العرس وصرح جمهور الشافعية والحنبلة بانها فرض عين ونص عليه مالك وعن البعض فرض كفاية وفي كلام الشافعي ما يدل على وجوب الاجابة في وليمة العرس وعدم الرخصة في غيرها فإنه قال اتيان دعوة الوليمة حق والوليمة التي تعرف وليمة العرس وكل دعوة دعى اليها رجل وليمة فلا أرخص لاحد في تركها ولو تركها لم يمين إلى أنه عاص كما يمين في وليمة العرس وهذا على القول بالوجوب فقد قال ابن دقيق العيد في شرح اللام وقد سوغ ترك الاجابة لاعتذار منها ان يكون في الطعام شبهة أو يخص بها الأغنياء أو يكون هناك من يتأذى بحضوره معه أو لا تليق بحالته أو يدعو لحوف شره أو لطمع في جاهه أو ليعاونه على باطل أو يكون هناك منكر من خراؤه أو فراش حرير أو ستر لجدار البيت أو صورة في البيت أو يعتذر إلى الداعي فيتركه أو كانت في الثالث كما يأتي فهذه الاعتذار ونحوها في تركها على القول بالوجوب وعلى القول بالنسب بالاولى وهذا ما أخذوا به من الشريعة ومن قضايا وقعت للصحابة كما في البخاري ان أبا أيوب دعاه ابن عمر فرأى في البيت ستر على الجدار فقال ابن عمر غلب عليه النساء فقال من كنت أخشى عليه فلم أكن أخشى عليك والله لا أطمع لك طعاماً فرجع أخرجه البخاري تعليقا وصلوا أجدو مسدداً وأخرج الطبراني عن سالم بن عبد الله ابن عمر قال عرس في عهد أبي فاذن الناس فكان أبو أيوب فيمن أذن وقد ستروا بيتي بجدار أخضر فأقبل أبو أيوب فاطلع فرآه فقال يا عبد الله استرون الجدار فقال إني واستحي غلب عليه النساء يا أبا أيوب فقال من خشيت ان تغلبه النساء فذكره وفي رواية فأقبل أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يدخلون الاول فالاول حتى أقبل أبو أيوب وفيه فقال عبد الله أقسمت عليك لترجعن فقال وأنا أعزم على نفسي أن لا أدخل يومى هذا ثم انصرف وأخرج أحمد في كتاب الزهد ان رجلاً دعا عمر إلى عرس فاذا بيته قد ستر بالكرور فقال ابن عمر يا فلان متى تحولت الكعبة في بيتك ثم قال لنفر معه من أصحاب محمد ليملك كل رجل ما يملكه والحديث وما قبله دليل على تحريم ستر الجدران

وقد أخرج أبو داود وغيره من حديث ابن عباس مرفوعاً لا تستروا الجدر بالثياب وفيه ضعف وله شاهد وأخرج البيهقي وغيره من حديث سلمان موقوفاً أنه أنكر ستر البيت وقال أنحموم بيتكم أو تحولت الكعبة عنكم قال لا أدخله حتى يهتك والمستهلة فيها خلاف جزم جماعة بالتصريح لستر الجدران وجهور الشافعية على أنه مكروه وقد أخرج مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال إن الله لم يأمرنا أن نكسو الحجارة والطين وجذب الستر حتى هتكه في قصة معروفة قال السيد رحمه الله تعالى وقد كنا كتبنا في هذا رسالة جواب سؤال في مدة قدسية وأخرج الطبراني في الأوسط من حديث عمران بن الحصين نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن إجابة طعام الناسقين وأخرج النسائي من حديث جابر مرفوعاً من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مائدة يدار عليها الخمر واسناده جيد وأخرجه الترمذي من وجه آخر عن جابر وفيه ضعف وأخرجه أحمد من حديث عمر وبالحلة الدعوة مقتضية للإجابة وحصول المنكر بالغ عنها فيعارض المانع والمقتضى والحكم للمانع (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شر الطعام طعام الوليمة ينعنهما من يأتيها) وهم الفقراء كما يدل له حديث ابن عباس عند الطبراني يمس الطعام طعام الوليمة يدعى إليها الشبعان وينع عنها الجيعان اهـ فلو شملت الدعوة القرين زالت الشربة عنهما (ويدعى اليها من يأبانا) يعني الأغنياء (ومن لم يجب الدعوة) بفتح الدال المهملة على المشهور وروضهما قطرب في مثلثته وغلط (فقد عصى الله ورسوله أخرجه مسلم) المراد من الوليمة وليمة العرس لما تقدم قريباً من أنها إذا أطلقت من غير تقييد انضرفت إلى وليمة العرس وشربة طعامها قدين وجهه قوله ينعنهما من يأتيها ويدعى إليها من يأبأها فانها جلة مستأنفة بيان لوجه شربة الطعام والحديث دليل على أنه يجب على من يدعى الإجابة وإن كانت إلى شر طعام وأنه يعصى الله ورسوله من لم يجب وتقدم الكلام على ذلك (وعنه) أي عن أبي هريرة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا دعى أحدكم فليجب فإن كان صاعاً فليصل وإن كان مفطراً فليطعم أخرجه مسلم) فيه دليل على أنه يجب على من كان صاعاً أن لا يعتذر بالصوم ثم أنه قد اختلف في المراد من الصلاة فقال الجمهور المراد فليدع لأهل الطعام بالمعقرة والبركة وقيل المراد بالصلاة المعروفة أي فليستغل بالصلاة ليحصل له فضلها وبئال بركتها أهل الطعام والحاضرون وظاهره أنه لا يلزمه الإفطار ليحب فإن كان صومه فرضاً فلا خلاف أنه يحرم عليه الإفطار وإن كان نفلاً جاز له وظاهر قوله فليطعم وجوب الأكل وقد اختلف العلماء في ذلك والأصح عند الشافعية أنه لا يجب الأكل في طعام وليمة ولا غيرها وقيل يجب لظاهر الأمر وأقله لقمة ولا تجب الزيادة وقال من لم يوجب الأكل الأمر للنسب والقرينة الصارفة إليه قوله (وله) أي لمسلم (من حديث جابر رضي الله عنه نحوه قال إن شاء طعم وإن شاء ترك) فانه خير من التخيير دليل على عدم الوجوب للآكل ولذلك أورده المصنف عقب حديث أبي هريرة (وعن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طعام الوليمة أول يوم حق) أي واجب أو مندوب (وطعام يوم الثاني سنة ووطعام يوم الثالث سمعة ومن سمع سمع الله به رواه الترمذي واستغربه) وقال لا تعرفه إلا من حديث زياد بن عبد الله البكائي وهو كثير الغرائب والمناكير قال المصنف كل راو على الترمذي ما لفظه (ورجاله رجال الصحيح) إلا أنه قال المصنف

زياد مختلف فيسوسخه عطاء بن السائب واختلط سماعه عنه بعد اختلاطه اه قلت وحينئذ  
فلا يصح قوله ان رجاله رجال الصحيح ثم قال (وله شاهد عن أنس عند ابن ماجه) وفي اسناده  
عبد الملك بن حسين وهو ضعيف وفي الباب أحاديث لا تخلو عن مقال والحديث دليل على  
شرعية الضيافة في الولاية يومين ففي أول يوم واجبة كما يفيد لفظ حق لانه التاب اللزوم وتقدم  
الكلام في ذلك وفي اليوم الثاني سنة أي طريقة مستمرة يعتاد الناس فعلها لا يدخل صاحبها الرياء  
والتسميع وفي اليوم الثالث رياء وسعة فيكون فعلها حراما والاجابة اليها كذلك وعليه أكثر  
العلماء قال النووي اذا أولم ثلاثا فالاجابة في اليوم الثالث مكروهة وفي الثاني لا تجب مطلقا  
ولا يكون استحبابها فيه كاستحبابها في اليوم الاول وذهب جماعة الى انه لا تنكره في اليوم  
الثالث لغير المدعو في اليوم الاول والثاني لانه اذا كان المدعون كثيرين وهو يشق جمعهم  
في يوم واحد فدعا في كل يوم فريقال يمكن في ذلك رياء ولا سمعة وهذا قريب وجنح البخاري الى أنه  
لا بأس بالضيافة ولو الى سبعة أيام حيث قال باب حق اجابة الولاية والدعوة من أول سبعة أيام  
ونحوه ولم يوقت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوما ولا يومين وأشار بذلك الى ما أخرجه ابن أبي  
شيبه من طريق حفصة بنت سيرين قالت لما تزوج أبي دعا الصحابة سبعة أيام وفي رواية ثمانية  
أيام واليه أشار البخاري بقوله ونحوه وفي قوله ولم يوقت ما يدل على عدم صحة حديث الباب  
عنده قال القاضي عياض استحب أصحابنا لاهل السمعة كونها أسبوعا فأخذت المالكية بما  
دل عليه كلام البخاري (وعن صفية بنت شيبة) أي ابن عثمان بن أبي طلحة الحنفي من بني عبد  
الدار قيل انهم رأوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم (١) وقيل لم تروهم جزم ابن سعد أنها تابعة  
(قالت أولم النبي صلى الله عليه وآله وسلم على بعض نساءه بمدين من شعير أخرجه البخاري) قال  
المصنف لم أقف على تعيين اسمها يعني بعض نساءه المذكورة هنا قال وفي الباب أحاديث تدل  
على أنها أم سلمة وقيل انها ووليمة على بشاطمة رضي الله عنهم وأراد بعض نساءه من يتسب اليه  
من النساء في الجملة وان كان خلاف المتبادر لانه يدل له ما أخرجه الطبراني من حديث أسماء  
بنت عميس قالت لقد أوفى علي بشاطمة فما كانت وليمة في ذلك الزمان أفضل من وليمة رهن درعه  
عند يهودي بشر شعير ولعل المراد مدين من شعير لان المدين نصف الصاع فكانه قال شطر صاع  
فينطبق على القصة التي في الباب ويكون نسبة الولاية الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
مجازية اما لكونه الذي وفي اليهودي بشعيرة أو لغير ذلك قلت ولا ينبغي انه تكلف ولا مانع ان  
يولم صلى الله عليه وآله وسلم بمدين ويولم على أيضا بمدين والمذكور في الباب وليمة صلى الله عليه  
وآله وسلم (وعن أنس رضي الله عنه قال أقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين خيبر والمدينة  
ثلاث ليال يئني) مغير الصيغة (عليه بصفية) أي يئني عليه خباء جديد بسبب صفية أو  
بصاحبها (فدعوت المسلمين الى وليمة فما كان فيهم من خبز ولحم وما كان فيها إلا أن أمر  
بالانطاع فبسطت فالتى عليها التمر والاقط) وفي القاموس الاقط ككتف وابل يتخذ من الخيض  
الغني (والسمن) ومجموع هذه الاشياء يسمى حبسا (متفق عليه واللفظ البخاري) فيه اجزاء  
الولاية بغير ذبح شاة والبناء بالمرأة في السفر واثار المدينة ثلاثة أيام وان كانوا في السفر (وعن  
رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا اجتمع داعيان فاجب أقرهم ما يابا) زاد

(١) فالحديث عن هر اسيل  
الصحابة ان كانت لصفية  
صحبة وذلك لانها ما حضرت  
زواج المرأة المذكورة لانها  
كانت بمكة طفلة أولم تولد  
وتزوج المرأة بالمدينة ولم  
أقف على تعيين اسمها  
صريحاً ولا اقرب انها أم  
سلمة اه أبو النصر على  
حسن خان

في التلخيص فان أقر بهما اليك بابا أقر بهما اليك جوارا (فان سبق أحدهما فأجب الذي سبق  
رواه أبو داود وسنده ضعيف) لكن رجال اسنادهم موثقون ولا ندرى ما وجه ضعف سنده فانه  
رواه أبو داود عن هناد بن السرى عن عبيد السلام بن حرب عن أبي خالد الدالاني عن أبي العلاء  
الأودى عن حميد بن عبد الرحمن الجيرى عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكل  
هؤلاء وثقهم الأئمة إلا أبا خالد الدالاني فانهم اختلفوا فيه فوثقه أبو حاتم وقال أحمد وابن معين  
لأبأس به وقال ابن حبان لا يجوز الاحتجاج به وقال ابن عدى في حديثه لين وقال شريك كان  
مرجئا والحديث على سياق المصنف ظاهره الوقف وفيه دليل على انه اذا اجتمع داعيان فالأحق  
بالاجابة الأسبق فان استويا قدم الجار والجار على مراتبه فأحقهم أقرهم بابا فان استويا أقرع  
بينهم ﴿ وعن أبي حنيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا آكل متكئا رواه  
البخارى ﴾ الاتكاء مأخوذ من الوكاء والتاء بدل عن الواو والوكاء هو ما يشد به الكيس أو غيره  
فكأنه أوكأ مقعدته وشدها بالقعود على الوطاء الذي تحته ومعناه الاستواء على وطاء متكئا قال  
الخطابي المتكئ هنا هو المتمكن في جالوسه من التربع وشبهه المعتمد على الوطاء تحته قال ومن  
استوى قاعدا على وطاء فهو متكئ والعامة لا تعرف المتكئ الا من مال على أحد شقيه ومعنى  
الحديث اذا أكلت لا أقعد متكئا كصعل من يريد الاستكثار من الاكل ولكن آكل بلفظة  
فيكون قعودى مستوفزا ومن حل الاتكاء على الميسل على أخذ الشقين تأول ذلك على مذهب  
الطب بان ذلك فيه ضرر فانه لا ينجدر في مجارى الطعام سهلا ولا يسهل سعيه هنيئا وربما تأذى به  
﴿ وعن عمر بن أبي سلمة قال قال لى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا غلام سم الله وكل بيمينك  
وكل مما يليك متفق عليه ﴾ الحديث دليل على وجوب التسمية للامرين وقيل انها متعقبة في  
الاكل ويقام عليه الشرب قال العلماء ويستحب أن يجهر بالتسمية ليسمع غيره وينبه عليها  
فان تركها لاي سبب من نسيان أو غيره في أول الطعام فليقل في أمثاله بسم الله أوله وآخره  
الحديث أبي داود والترمذى وغيرهما قال الترمذى حسن صحيح انه صلى الله عليه وآله وسلم قال  
اذا أكل أحدكم فليذكر اسم الله فان نسي أن يذكر الله في أوله فليقل بسم الله أوله وآخره وينبغي  
ان يسمى كل أحد من الآكلين فان همى واحدا فقط فقد حصل بتسميته السنة قاله الشافعى  
ويستدل له أنه صلى الله عليه وآله وسلم أخبر ان الشيطان يستحل الطعام الذي لا يذكر اسم الله  
عليه فان ذكره واحدا من الآكلين صدق عليه انه ذكر اسم الله عليه وفي الحديث دليل على  
وجوب الاكل باليمين للامرين أيضا ويزيده تأكيد كذا أنه صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بان  
الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله وفعل الشيطان يحرم على الانسان ويزيده تأكيد كذا  
ان رجلا أكل عنده صلى الله عليه وآله وسلم بشماله فقال كل بيمينك فقال لا أستطيع قال  
لا استطعت ما منعه الا الكبر فأرفعهما الى فيه أخرجه مسلم ولا يدعوصلى الله عليه وآله وسلم  
الاعلى من ترك الواجب وأما كون الدعاء تكبره فهو محتتمل أيضا ولا ينافى أن الدعاء عليه  
للأمرين معا وفي قوله وكل مما يليك دليل على انه يجب الاكل مما يليه وانه ينبغي حسن العشرة  
بالجليس وان لا يحصل من الانسان ما يسوء جليسه مما فيه سوء عشرة وتركه مرة واحدة فقد يتقذر  
جليسه ذلك لاسيما في التريد والامراق ونحوها الا في مثل الفاكهة فانه قد أخرج الترمذى وغيره



من حديث عكرام بن ذؤيب قال أتينا بختنة كثيرة الثريد والودج هو يفتح الواو ويخ الزال المعجمة  
فراجمع وذرة قطعة من اللحم لا عظم فيها فحطت يدي في نواحيها وأكل رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم من بين يديه فقبض بيده اليسرى على يدي اليمنى ثم قال يا عكرام كل من موضع واحد  
فانه طعام واحد ثم أتينا بطبق فيه ألوان التمر فجلت أكل من بين يدي وجلت يدي رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم في الطبق فقال يا عكرام كل من حيث شئت فانه غير لون واحد فهدا يدل على  
التفرقة بين الاطعمة والقوا كدبل يدل على انه اذا تعدلون المأكل من طعام أو غيره فله أن  
ياكل من أي جانب وكذلك اذا لم يبق تحت يد الاكل شيء فله أن يتبع ذلك ولو لم يبق سائر الجواب  
فقد أخرج البخاري ومسلم من حديث أنس ان خياطاً دعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم لطعام  
صنعه قال فذهبت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ففقرت خبر شعير ومرفق فيه دباء وقديد  
فرايت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتبع الدباء من حوالى القصعة أي جوانبها فلم أزل أتبع  
الدباء من يومئذ وفي الحديث قال أنس فلما رأيت ذلك جعلت ألقيه اليه ولا أطعمه وهو دليل  
على تطلبه من جميع القصعة لمحبه له هذا وعما نهى عنه الاكل من وسط القصعة كما يدل  
﴿ وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بقصعة من ثريد فقال  
كلوا من جوانبها ولا تأكلوا من وسطها فان البركة تنزل في وسطها رواه الاربعة وهذا لفظ  
النسائي وسنده صحيح ﴾ دل على النهي عن الاكل من وسط القصعة وعلمه بأنه تنزل البركة في  
وسطها وانه اذا أكل منه لم تنزل البركة على الطعام والنهي يقتضي التحريم سواء كان الاكل  
وحده أو مع جماعة ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال ما عاب رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم طعاماً قط كان اذا اشتهى شيئاً أكله وان كرهه تركه متفق عليه ﴾ فيه اخبار بعلمه عليه  
صلى الله عليه وآله وسلم للطعام ولائمه فلا يقول هو مالخ أو حامض أو نحو ذلك وحاصله ان ذلك  
على عدم عنايته صلى الله عليه وآله وسلم بالاكل بل ما اشتهاه أكله وما لم يشتهه تركه وليس  
في تركه دليل على أنه يحرم عيب الطعام ﴿ وعن جابر رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم قال لا تأكلوا بالشمال فان الشيطان يأكل بالشمال رواه مسلم ﴾ تقدم انه من أدلة  
تخريم الاكل بالشمال وان ذهب الجاهل الى كراهته لا غير وقد ورد في الشرب كذلك أيضاً وهو  
دليل على أن الشيطان يأكل كلاً كلاً حقيقياً ﴿ وعن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم قال اذا شرب أحدكم فلا يمتنع في الاثاء متفق عليه ﴾ وقد أخرج الشيخان من حديث  
أنس أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يمتنع في الشرب ثلاثاً أي في أثناء الشرب لأنه في أثناء  
الشرب وورد تعليلاً لذلك في رواية مسلم انه أروى أي أقع للعطش وأبرأ أي أكثر برأ المأفية  
من الهضم ومن سلامته من التأثير في برد المعدة وأمرأ أي أكثر مراعاة المأفية من السهولة  
وقيل العلة خشية تقديره على غيره لانه قد يخرج شيء من القم فيتصل بالماء فيقذره على غيره  
(ولابى داود نحوه عن ابن عباس) أي مرفوعاً (وزاد) على ما ذكر (وينفتح فيه وصحة  
الترمذي) فيه دلالة على تحريم النفخ في الاثاء وأخرج الترمذي من حديث أبي سعيد أن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن النفخ في الشرب فقال رجل القسادة أراها في الاثاء فقال  
أمرها قال فاني لأروى من قمس واحد قال فابن القدح عن فيك ثم تنفس وفي الشرب ثلاث

مرات من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تشربوا واحداً من شربوا واحداً كشر البعير ولكن اشربوا مثني وثلاث وسهوا اذا انتم شربتم واحداً اذا انتم رفعتم وأفادان المراتين سنة أيضاً ثم وقد ورد النهي عن الشرب من قم السقاء فاخرج الشيخان من حديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الشرب من في السقاء وأخرج من حديث أبي سعيد قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن اختناث الالبقية زاد في رواية واختناثها أن يقلب رأسها ثم يشرب منه وقد عارضه حديث كبشة قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فشرب من في قرية معلقة قائماً فقمت الى فيها فقطعتني أي أخذته شفاء تبرك به ونستشفى به أخرجه الترمذي وقال حسن غريب صحيح وأخرج ابن ماجه وجمع بينهما بأن النهي انما هو في السقاء الكبير والقرية هي الصغيرة أو ان النهي للتنزيه لتلاخذه الناس عادة دون السدرة وعله النهي انما قد تكون فيه دابة فتخرج الى في الشارب فيقتلها مع الماء كما روى انه شرب رجل من في السقاء فخرجت عنه حية وكذلك ثبت النهي عن الشرب قائماً فاخرج مسلم من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يشرب من أحدكم قائماً من نسي فليستقي وفي رواية عن أنس زجر عن الشرب قائماً قال قتادة قلنا لا كل قال أشد وأخبر ولكنه عارضه ما أخرجه مسلم من حديث ابن عباس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من زعم من شرب وهو قائم وفي لفظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه وآله وسلم شرب من زعم وهو قائم وفي صحيح البخاري ان علياً رضي الله عنه شرب قائماً وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل كذا رأيتوني وجمع بينهما بأن النهي للتنزيه وفعله صلى الله عليه وآله وسلم بيان لجواز ذلك فهو واجب في حقه صلى الله عليه وآله وسلم لبيان التشريع وقد وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم مثل هذا في صور كثيرة وأما التقويلين يشرب قائماً فانه يستحب الحديث الصحيح الوارد بذلك وظاهر حديث التقي انه مستحب مطلقاً لعدم وناس وشوهمما وقال القاضي عياض انه من شرب ناسياً فلا خلاف بين العلماء انه ليس عليه ان يتقياً نعم ومن آداب الشرب انه اذا كان عند الشارب جلساً وأراد ان يعمم المجلس ان يبدأ بمن عن يمينه كما أخرج الشيخان من حديث أنس انه أعطى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القدح فشرب وعلى يساره أبو بكر وعن يمينه أعرابي فقال عمر اعطأ أبا بكر يا رسول الله فأعطى الاعرابي الذي عن يمينه ثم قال الايمن فالايمن وأخرج من حديث سهل بن سعد قال ألقى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قدح فشرب منه وعن يمينه غلام أصغر القوم هو عبد الله بن عباس والاشياخ عن يساره فقال يا غلام أنأذن أن أعطيه الاشياخ فقال ما كنت لأؤثر بفضل منك أحد يا رسول الله فأعطاه اياه ومن مكروهات الشرب أن لا يشرب من ثلثة القدح وهو لما أخرجه أبو داود ومن حديث أبي سعيد الخدري نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الشرب من ثلثة القدح

(باب القسم) \* (١)

أي بين الزوجات (٢) عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقسم أي لتسائه (فيعدل ويقول اللهم هذا قسمي) بفتح القاف (فيما ملك) وهو الميت مع

(١) بفتح القاف وسكون السين المهملة مصدر قسمت الشيء أقسمه قسماء بكسر القاف النصب ويفتحه وفتح السين اليمين والمراد هنا الاول اه أبو النصر (٢) لا بين المملوكات فلا قسم ولا يمينهن وبين الزوجات لقوله تعالى فان خفتن أن لاتعدلوا فواحدة أو مملكت أيمانكم فانه أشعر انه لا يجب القسم في ملك اليمين اه أبو النصر

كل واحد في نوبتها (فلا تلحق فيما تملك ولا أملك) قال الترمذي يعني به الحب والمودة (رواه  
الاربعة وصححه ابن حبان والحاكم لكن ربح الترمذي ارساله) قال أبو زرعة لا أعلم أحدا تابع  
عبد بن سلمة على وصله لكن صححه ابن حبان من طريق جابر بن سلمة عن أيوب عن أبي قلابة عن  
عبد الله بن يزيد عن عائشة موصولا والذي رواه هو جابر بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة  
قال الترمذي المرسل أصح قلت بعد تصحيح ابن حبان للوصول فقد تعاضد الموصول والمرسل دل  
الحديث على أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقسم بين نسائه وتقدمت الإشارة إلى أنه هل كان  
واجبا عليه أم لا قيل وكان القسم عليه صلى الله عليه وآله وسلم غير واجب لقوله تعالى تربي من  
نساء منهن الآية قال بعض المفسرين أنه تعالى أباح له أن يترك التسوية والقسم بين أزواجه  
حتى أنه ليؤخر من شاء منهن عن نوبتها ويظلمن شاء في غير نوبتها وإن ذلك من خصائصه صلى الله  
عليه وآله وسلم بناء على أن الضمير في منهن للزوجات وإذا ثبت أنه لا يجب القسم عليه صلى الله عليه  
عليه وآله وسلم فإنه كان يقسم بينهن من حسن عشرته وكمال حسن خلقه وتأليف قلوب نسائه صلى الله  
عليه وآله وسلم والحديث يدل على أن المحبة وميل القلب أمر غير مقدور العبد بل هو من الله  
تعالى لا يملكه العبد ويؤيد له ولكن الله ألهم بينهم بعد قوله لو أثقت ما في الأرض جميعا ما ألقت  
بين قلوبهم وفيه فسر واعلموا أن الله يحول بين المرء وقلبه ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كانت له امرأتان قال إلى أحدهما (جاء  
يوم القيامة وشقة مائل رومأ جدوا الاربعة وسنده صحيح) الحديث دليل على أنه يجب على  
الزوج التسوية بين الزوجات ويحرم عليه الميل إلى أحدهن وقد قال تعالى فلا تملوا كل الميل  
والمراد الميل في القسم والاتفاق لا في المحبة والاتفاق لما عرفت من أنها مما لا يملكه العبد ومفهوم  
قوله كل الميل جواز الميل اليسير ولكن إطلاق الحديث يثنى ذلك ويحتمل تقييد الحديث  
بمفهوم الآية ﴿ وعن أنس رضي الله عنه من السنة إذا تزوج الرجل البكر على الثيب  
أقام عندها سبعة أشهر قسم وإذا تزوج الثيب أقام عندها ثلثا ثم قسم متفق عليه واللفظ للخاري  
يريد من سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه حكم الرفع ولذا قال أبو قلابة راويه عن أنس ولو  
شئت لقلت إن أنس أرفعه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يريد ويكون رواية بالمعنى أن معني  
من السنة هو الرفع الآن رأى المحافظة على قول أنس أولى وذلك لأن كونه مرفوعا إنما هو بطريق  
اجتهادى محتمل والرفع نص وليس للراوى أن ينقل ما هو محتمل إلى ما هو نص غير محتمل كذا  
قاله ابن دقيق العيد وبالجمله أنهم لا يعنون بالسنة السنة التي صلى الله عليه وآله وسلم وقد قال  
سالم وهل يعنون يريد الصحابة بذلك السنة التي صلى الله عليه وآله وسلم والحديث قد أخرجه  
أئمة من المحدثين عن أنس مرفوعا من طرق مختلفة عن أبي قلابة والحديث دليل على إثبات  
الحديث لمن كانت عنده زوجة وقال ابن عبد البر جمهور العلماء على أن ذلك حق للمرأة بسبب  
الرفاق سواء كانت عنده زوجة أم لا واختاره النووي لكن الحديث دال على أنه فيمن كانت  
عنده زوجة وقد ذهب إلى التفرقة بين البكر والثيب بما ذكر الجمهور وظاهر الحديث أنه واجب  
وأنه حق للزوجة الجديدة وفي الكل خلاف لم يقم عليه دليل يقاوم الأحاديث والمراد بالإثبات في  
البقاء عندها ما كان متعارفا حال الخطاب والظاهر أن الإثبات يكون بالمحبة والقبول لا استغراق

ساعات الليل والنهار عندها كما قاله جماعة حتى قال ابن دقيق العيد انه أفرط بعض الفقهاء حتى جعل مقامه عندها عن ذراعي اسقاط الجمعة وتجب الموالاة في السبع والثلاث فلوفرى وجب الاستئناف ولا فرق بين الحرمة والامة فلو تزوج أخرى في هذه السبع او الثلاث فالظاهر انه يتم ذلك لانه صار مستحقا لها (وعن أم سلمة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما تزوجها أقام عندها ثلاثا وقال انه ليس بك على أهالك يريد نفسه هو ان شئت سبعت لك) أي أقت عندك سبعا (وان سبعت لك سبعت لتسائي رواه مسلم) وزاد في رواية وان شئت ثلثت ثم درت قالت ثلث وفي رواية دخل عليها فلما أراد أن يخرج أخذت ثوبه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان شئت زدتك وحاسبت لك للبكر سبع وللثيب ثلاث دل ما تقدم على استحقاق البكر والثيب ما ذكر من العدد ودلت الاحاديث على أنه اذا تمسدى الزوج المدة المقدرة برضا المرأة سقط حقها من الايثار ووجب عليه القضاء لذلك وأما اذا كان بغير رضاها فحقها ثابت وهو مفهوم قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان شئت ومعنى قوله ليس بك على أهالك هو ان انه لا يلحقك منها هو ان ولا تضيق مما تستحقينه شيئا بل تأخذينه كلبلا ثم أعلمها ان لها الخيار بين ثلاث بلا قضاء وبين سبع ويقضى لتسائه وفيه حسن ملاطفة الالاه واثابة ما يجب لهم وما لا يجب والتخير لهم فيما هو لهم (وعن عائشة رضي الله عنها ان سودة بنت زمعة) بفتح الزاي والميم وعين مهملة وكان صلى الله عليه وآله وسلم تزوج سودة بمكة بعد موت خديجة وتوفيت بالمدينة سنة أربع وخمسين (وهبت يومها لعائشة وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقسم لعائشة يومها ويوم سودة متفق عليه) زاد البخاري ويليها وزاد أيضا في آخره يتبعني بذلك رضا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخرجه أبو داود ودوز كرفيه سبب الهبة بسند رجاله رجال مسلم ان سودة حين أسنت وخافت ان يفارقها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت يا رسول الله يومي لعائشة فقبل ذلك منها ففقيها وأشباهاها تزلت وان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضا الآية وأخرج ابن سعد برجال ثقات من رواية القاسم بن أبي بزة مرسلان النبي صلى الله عليه وآله وسلم طلقها يعني سودة فقعدت على طريقته وقالت والذي بعثك بالحق مالي في الرجال حاجته ولكن أحب ان أبعث مع نسائك يوم القيامة فأنشده بالذي أنزل عليك الكتاب هل طلقني بوجدة وجدتها على قال لا قالت فأنشده الله لما راجعتني فراجعها قالت فاني قد وهبت يومي ويليقي لعائشة حبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي الحديث دليل على جواز هبة المرأة نوبتها لضرتها ويعتبر رضا الزوج لان له حقه في الزوجة فليس لها ان تسقط حقه الا برضاه واختلف الفقهاء اذا وهبت نوبتها للزوج فقال الأكثر يصح ويخص بها الزوج من أراد وهذا هو الظاهر وقيل ليس له ذلك بل تصير كالمعدومة وقيل ان قالت خص بها من شئت جاز لا اذا طلقته قالوا ويصح الرجوع للمرأة فيما وهبت من نوبتها لان الحق يتجدد (وعن عروة رضي الله عنه قال قالت عائشة رضي الله عنها يا ابن أخي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفضل بعضنا على بعض في القسم من مكته عندها وكان قل يوم الا وهو يطوف علينا جميعا فيبذل من كل امرأة من غير منيس) وفي رواية بغير وقاع فهو المراد هنا (حتى يبلغ التي هو يومها فيبيت عندها رواه أحمد وأبو داود واللفظ له وصححه الحاكم) فيه دليل على أنه يجوز للرجل الدخول على من لم يكن

في يومها من نسائه والتأبير لها واللمس والتقبيل وفيه بيان حسن خلقه صلى الله عليه وآله وسلم  
 فإنه كان خير الناس لاهله وفي هذه رديا قاله ابن العربي وقد أشرنا إليه سابقا أنه كان له صلى الله  
 عليه وآله وسلم ساعة من النهار لا يجب عليه القسم فيها وهي بعد العصر قال المصنف لم أجدها  
 قاله دليلا وقد عين الساعة التي كان يدور فيها قوله (ولسلم عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم إذا صلى العصر دار على نسائه ثم يدنو منهن الحديث) أي دنو لمس وتقبيل من دون وقاع  
 كما عرفت ﴿١﴾ (وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يسأل في  
 مرضه الذي مات فيه أين أنا غدأ يريد يوم عائشة فأذن له أزواجه يكون حيث شاء فكان في بيت  
 عائشة متفق عليه) وفي رواية وكان أول ما بدئ به من مرضه في بيت ميمونة أخرجه البخاري في  
 آخر كتاب المغازي وقوله فأذن له أزواجه وقع عند أحمد عن عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم  
 قال اني لا أستطيع ان أدور وتكن فان شئت أذن لي فأذن له ووقع عند ابن سعد بأسناد صحيح  
 عن الزهري ان فاطمة هي التي خاطبت أمهات المؤمنين وقالت انه يشق عليه الاختلاف ويمكن  
 انه استأذن صلى الله عليه وآله وسلم واستأذنت فاطمة رضي الله عنها فيجتمع الحديثان ووقع في  
 رواية انه دخل بيت عائشة يوم الاثنين ومات يوم الاثنين الذي يليه والحديث دليل على أن المرأة اذا  
 أذنت كان مسقطا لحقها من التوبة وانها لا تكتفي القرعة اذا مرض كاتكتفي اذا سافر كادل له قوله  
 ﴿٢﴾ (وعنها) أي عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أراد سفر أقرع بين نسائه  
 فأيهن خرج سهمها خرج بها معه متفق عليه) وأخرجه ابن سعد وزاد فيه عنها فكان اذا خرج  
 سهم غيري عرف فيه الكراهية دل الحديث على القرعة بين الزوجات لمن أراد سفر أو أراد اخراج  
 احدها من معه وهذا فعل لا يدل على الوجوب وذهب الشافعي الى وجوبه وقال أبو حنيفة يجب  
 القضاء سواء كان سفره بقرعة أو بغيرها وقال الشافعي ان كان بقرعة لم يجب القضاء وان كان  
 بغيرها وجب عليه القضاء ولا دليل على الوجوب مطلقا ولا مفصلا والاستدلال بان القسم واجب  
 وأنه لا يسقط الواجب بالسفر جوابه ان السفر أسقط هذا الواجب بدليل ان له أن يسافر ولا يخرج  
 منهن احدا فإنه لا يجب عليه بعد عودته قضاء أيام سفره لهن اثنا قاروا الاقراع لا يدل الحديث على  
 وجوبه لما عرفت انه فعل وفي الحديث دليل على اعتبار القرعة بين الشركاء كمنعهم والمشهور  
 عن المالكية والحنفية عدم اعتبار القرعة قال القاضي عياض هو مشهور عن مالك وأصحابه  
 لانه من باب الخطر والقمار وحكي عن الحنفية اجازتها انتهى واحتج من منع من القرعة بأن  
 بعض النساء قد تكون انفع في السفر من غيرها فلو خرجت القرعة التي لا تنفع فيها في السفر لضر  
 بحال الزوج وكذا قد تكون بعض النساء أقوم برعاية مصالح بيت الرجل في الحضر فلو خرجت  
 القرعة عليها بالسفر لضر بحال الرجل من رعاية مصالح بيت الرجل في الحضر وقال القروطي  
 تختص مشروعية القرعة بما اذا اتفقت أحوالهن لئلا يخص واحدة فيكون ترجيحها بالامرج  
 قيل هنا تخصيص لعموم الحديث بالمعنى الذي شرع لاجله الحكم والجرى على ظاهره كما ذهب  
 الشافعي أقوى ﴿٣﴾ (وعن عبد الله بن زمعة رضي الله عنه) هو ابن الاسود بن عبد المطالب بن أسد  
 ابن عبد العزى صحابي مشهور وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وعده في أهل المدينة  
 (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجلد أحدكم امرأته بجلد العبد) بالنصب على

المصدرية (رواه البخاري) وتماه فيه ثم يجامعها وفي رواية ولعنه ان يضاجعها وفي الحديث دليل على جواز ضرب المرأة ضرباً خفيفاً لقوله جلد العبد وقوله في رواية أبي داود ولا تضرب طعنتك ضربك أمةك وفي لفظ للنسائي كما تضرب العبد والأمة وفي رواية للبخاري ضرب الفحل أو العبد فانها دالة على جواز الضرب إلا أنه لا يبلغ ضرب الحيوانات والمماليك وقد قال تعالى واضربوهن ودل على جواز ضرب غير الزوجات فيما ذكر ضرباً شديداً وقوله ثم يجامعها دال على أن علة النهي أن ذلك لا يستحسنه العقل في مجرى العادات لأن الجماع والمضاجعة إنما يليق مع ميل النفس والرغبة في العشرة والمجاودة غالباً يتفرع عن جلده بخلاف التأديب المستحسن فإنه لا ينفر الطباع ولا يريب أن عدم الضرب والاعتقار والسماحة أشرف من ذلك كما هو أخلاق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد أخرج النسائي من حديث عائشة ما ضرب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امرأة له ولا خطاماً قط ولا ضرب يده قط إلا في سبيل الله أو تنتهك محارم الله فينتقم الله

### \* (باب الخلع) \*

بضم المعجمة وسكون اللام هو فراق الزوجة على مال مأخوذ من خلع الثوب لأن المرأة لباس الرجل مجازاً وضم المصدر تفرقة بين المعنى الحقيقي والمجازي والاصل فيه قوله تعالى فان خستهم أن لا يقيم حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به ﴿١﴾ عن ابن عباس رضي الله عنهما أن امرأة ثابت بن قيس سمها البخاري فجعله ذكراً عن عكرمة مرسلاً وأخرج البيهقي مرسلاً أن اسمها زينب بنت عبد الله بن أبي بن ساول وقيل غير ذلك (أنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله ثابت بن قيس) هو خزرجي أنصاري شهداً أحداً وما بعدهما وهو من أعيان العجالة كان خطيباً للأنصار ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وشهده النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالجنة (مأعنب) روي بالمتناة القوقية مضمومة ومكسورة من العتب وبالمتناة التحتية مكسورة من العيب وهو أوفق بالمراد (عليه في خلق) بضم الخاء المعجمة وضم اللام ويجوز سكونها (ولا دين ولكني أكره الكفر في الإسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتردين عليه حديثه قال فقالت نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أقبل الحديثه وطلقة ما تطلقه رواه البخاري وفي رواية له فأمره بطلاقها ولأبي داود والترمذي) أي من حديث ابن عباس وحسنه (إن امرأة ثابت بن قيس اختلعت منه فجعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عدتها حيضة) قولها أكره الكفر في الإسلام أي أكره من الإقامة عنده أن أقع فيما يقتضي الكفر والمراد ما يصاد الإسلام من التشويز وبغض الزوج وغير ذلك أطلقت على ما يتأق خلق الإسلام الكفر بالغة ويحتمل غير ذلك وقوله حديثه أي يستأنه في الرواية أنه كان تزوجها على حديثه فخل الحديث فيه دليل على شرعية الخلع وصحته وأنه يحل أخذ العوض من المرأة واختلف العلماء هل يشترط في صحته أن تكون المرأة ناشرة أم لا فذهب إلى الأول الظاهرية (١) واختاره ابن المنذر مستدلين بقصة ثابت هذه فإن طلب الطلاق نشوز وبقوله تعالى الآن يخاف أن لا يقيما حدود الله وقوله الآن يأتين بفاحشة مميّنة وذهب أبو حنيفة والشافعي وأكثر أهل العلم إلى

(١) هكذا في الشرح وفي التجم الوهاج أن الظاهرية لا تقول بالخلع أصلاً كما روى ذلك عن بكر بن عبد الله المزني اه أبو النصر

(٢) أي الخنقة والشافعية  
جواب عن أدلة الأولين أنه  
أبو النصر

الثاني وقالوا يصح الخلع مع التراضي بين الزوجين وإن كانت الحال مستقيمة بينهما ويجعل العوض لقوله تعالى فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئاً مريئاً ولم يفرق والحديث الابضية من نفسه وقالوا (٢) أنه ليس في حديث ثابت هذا دليل على الاشتراط والآية يحتمل أن الخوف فيها وهو الظن والحسبان يكون في المستقبل قبل على جوازه وإن كان الحال مستقيمة بينهما وهما مقيمان لحدود الله في الحال ويحتمل أن يراد أن يعلم أن لا يقيما حدود الله ولا يكون العلم بالتحقق في الحال كذا قيل وقد يقال إن العلم لا ينافي أن يكون النشوز مستقبلاً والمراد أني أعلم في الحال أني لا أحمل معه إقامة حدود الله في الاستقبال وحينئذ فلا دليل على اشتراط النشوز في الآية على التقديرين ودل الحديث على أنه يأخذ الزوج منهما ما أعطاهما من غير زيادة واختلف هل تجوز الزيادة أم لا فذهب الشافعي ومالك إلى أنه تحصل الزيادة إذا كان النشوز من المرأة قال مالك لم أر لم أسمع أن القدية تجوز بالصدوق وباكثر منه لقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افتمدت به قال ابن بطال ذهب الجمهور إلى أنه يجوز للرجل أن يأخذ في الخلع أكثر مما أعطاهما وقال مالك لم أر أحداً ممن يقتضى به منع ذلك لكنه ليس من مكارم الأخلاق وأما الرواية التي فيها أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم أما الزيادة فلا فثبت رفعها وذهب عطاء وطاوس وأحمد واسحق وآخرون إلى أنه لا تجوز الزيادة لحديث الباب ولما ورد من رواية أما الزيادة فلا فانه قد أخرجها في آخر حديث الباب البيهقي وابن ماجه عن ابن جريح عن عطاء مرسل ومثله عند الدارقطني فانها قالت لما قال لها صلى الله عليه وآله وسلم أتردين عليه حديثه قالت وزيادة قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أما الزيادة فلا الحديث ورجاله ثقات إلا أنه مرسل وأجاب من قال بجواز الزيادة بأنه لا دلالة في حديث الباب على الزيادة تقيلاً ولا أثباتاً وحديث أما الزيادة فلا قد تقدم الجواب عنه أنه مرسل وعلى أنه وإن ثبت رفعها فلعلة خرج مخرج الشورى عليها والرأي وأنه لا يلزمها لأنه خرج مخرج الخبر عن تحريمها على الزوج وأما أمره صلى الله عليه وآله وسلم بتطبيقه لها فانه امر ارشاد لا إيجاب كذا قيل والظاهر بقاؤه على أصله من الإيجاب ويدل له قوله تعالى فامسك بمعروف أو تسرع بإحسان فإن المراد أنه يجب عليه أحد الأمرين وهنا قد تعذر الامسك بمعروف لطلبها للفرار فيستعين عليه التسرع بإحسان ثم الظاهر أنه يقع الخلع بلفظ الطلاق وإن الموطأ على رد المهر لأجل الطلاق يصح بهما الطلاق خلعا واختلفوا إذا كان بلفظ الخلع فذهب جمهور العلماء إلى أنه طلاق ويحتمل أن لا يملكه إلا الزوج فكان طلاقاً ولو كان قد خالما جاز على غير الصدوق كالأقوال وهو يجوز عند الجمهور وبما قل وكثر فدل أنه طلاق وذهب ابن عباس وآخرون إلى أنه فسخ وهو مشهور مذهب أحمد ويدل له أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمرها أن تعتد بحبضة قال الخطابي في هذا أقوى دليل لمن قال إن الخلع فسخ وليس بطلاق اذ لو كان طلاقاً لم يكتف بحبضة للعدة واستدل للقائل بأنه فسخ بأنه تعالى ذكر في كتابه الطلاق فقال الطلاق مرتان ثم ذكر الافتداء ثم قال فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره فلو كان الافتداء طلاقاً لكان الطلاق الذي لا تحل له إلا من بعد زوج هو الطلاق الرابع وهذا الاستدلال مروى عن ابن عباس فانه سأله رجل طلق امرأته طلقين ثم اختلفا قال نعم ينكحها فإن الخلع ليس بطلاق ذكر الله الطلاق في أول الآية وآخرها والخلع

فما بين ذلك فليس الخلع بشيء ثم قال الطلاق من تان فامسالك بمعروف أو تسريح باحسان ثم قرأ  
 فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره وقد قرر السيد رحمه الله أنه ليس بطلاق في منحة  
 الفقار حاشية ضوء النهار وأوضح هنالك الأدلة وبسطها فيه وبه قال الشوكاني في المختصر وغيره ثم  
 من قال أنه طلاق يقول أنه طلاق بائن لأنه لو كان للزوج الرجعة لم يكن للافتداء بها فائدة والحق  
 ما تقدم وللفقهاء أبحاث طويلة وفروع كثيرة في الكتب الفقهية فيما يتعلق بالخلع ومقصودنا  
 شرح ما دلل به الحديث على أن قدر ذنا على ذلك ما يحتاج إليه الحديث (وفي رواية عمرو بن شعيب  
 عن أبيه عن جده عند ابن ماجه أن ثابت بن قيس كان دميمًا وإن امرأته قالت لولا مخافة الله إذا  
 دخل على لبصقت في وجهه) وفي رواية عن ابن عباس أن امرأته ثابت أتت رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم فقالت يا رسول الله لا يجتمع رأسي ورأس ثابت أبدًا إلى رفعت جانب الخباء فقرأت  
 أقبل في عدة وإذا هو أشدهم سوادًا وأقصرهم قامه وأقبحهم وجهًا الحديث فصرح الحديث  
 بسبب طلبها الخلع وأبان قوله (ولا جد من حديث سهل بن أبي حنيفة) بفتح الخاء المهملة فثلثة  
 ما كنة (وكان ذلك أول خلع في الاسلام) أنه أول خلع وقع في عصره صلى الله عليه وآله وسلم  
 وقبله أنه وقع في الجاهلية وهو أن عامر بن الطرب بفتح الطاء المججمة وكسر الراء ثم موحلة  
 زوج ابنته ابن أخيه عامر بن الحرث فلما دخلت عليه فقرت منه فشكا إلى أبيها فقال لا أجمع  
 عليك فراق أهلك ومالك وقد خلعت منك بما أعطيتها زعم بعض العلماء أن هذا كان أول خلع  
 في العرب

### ﴿كتاب الطلاق﴾

هو لغة حل الوثاق مشتق من الاطلاق وهو الارسال والترك وفلان طلق اليمين بالخير كثير البذل  
 والارسال لهما بذلك وفي الشرع حل عقدة التزويج قال امام الحرمين هو لفظ جاهلي ورد في الاسلام  
 بتقريره ﴿عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبغض  
 الحلال إلى الله الطلاق رواه أبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم ورجح أبو حاتم إرساله) وكذلك  
 الدارقطني والبيهقي رجحا الارسال الحديث فيه دليل على أن في الحلال أشياء مبعوضة إلى الله  
 تعالى وإن الطلاق أبغضها فيكون البغض مجازًا عن كونه لا ثواب فيه ولا قرينة في فعله ومثل بعض  
 العلماء المبعوض من الحلال بالصلاة المكتوبة في غير المسجد بغير عذر وفي الحديث دليل أنه  
 يحسن تجنب إيقاع الطلاق ما وجد عنه مندوحة وقد قسم بعض العلماء الطلاق إلى الأحكام  
 الخمسة فالحرām الطلاق البدعي والمكروه الواقع بغير سبب مع استقامة الحال وهذا هو القسم  
 المبعوض مع حله ﴿١﴾ وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه طلق امرأته وهي حائض في عهد رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم فسأل عمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال مره  
 فليراجعها ثم لم يسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك بعد وإن شاء طلق قبل أن يمس  
 فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء متفق عليه) في قوله مره فليراجعها دليل على أن  
 الأمر لابن عمر بالرجعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فإن عمر مأمور بالتبليغ عن النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم إلى ابنه بأنه مأمور بالرجعة فهو تطهير قوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا  
 الصلاة فاتهم صلى الله عليه وآله وسلم مأمور بأن يأمر نائبا قامة الصلاة فحسن مأمورون من الله تعالى

(١) والواجب كع الشقاق  
 إذا رآه الحكيم والندوب  
 كما إذا كانت غير عفيفة  
 والجائز كما إذا كان لا يريد  
 ولا تطيب نفسه بتحمل  
 مؤتمن من غير حصول  
 غرض الاستمتاع وصرح  
 امام الحرمين بأن الطلاق  
 في هذه الصورة لا يكره وثني  
 النووي قسم الجواز أه أبو  
 النصر



وكذلك ابن عمر مأمور من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلا يتوهم ان هذه المسئلة من باب هل  
 الامر بالامر بالشيء أم بالشيء وانما تلك المسئلة مثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم مروا  
 أولادكم بالصلاة لسبع الحديث لا مثل هذه واذا عرفت انه مأمور منه صلى الله عليه وآله وسلم  
 بالرجعة فهل الامر للوجوب فتجب الرجعة أم لا ذهب الى الاول مالك وهو رواية عن أحمد وصحيح  
 صاحب الهداية من الحنفية وجوبها وهو قول داود ودليلهم الامر بها قالوا فاذا امتنع الرجل  
 منها أدبه الحاكم فان أصر على الامتناع ارتفع الحاكم عنه وذهب الجمهور الى أنها مستحبة  
 فقط قالوا لان استداء النكاح لا يجب فاستدامته كذلك فكان القياس قرينة على ان الامر  
 للندب وأجيب بأن الطلاق لما كان محرما في الحيض كانت استدامة النكاح فيه واجبة وفي  
 قوله حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر دليل على انه لا يطلق الا في الطهر الثاني دون الاول وقد ذهب  
 الى تحريم الطلاق فيه مالك وهو الاصح عند الشافعية وذهب أبو حنيفة الى أن الانتظار الى  
 الطهر الثاني مندوب وكذا عند أحمد مستدلين بقوله (وفي رواية لمسلم) أي عن ابن عمر (مره  
 فترجعهما ثم يطلقها طاهرا أو حاملا) فأطلق الطهر ولان التحريم انما كان لاجل الحيض فاذا  
 زال زال موجب التحريم فجاز طلاقها في هذا الطهر كما جاز في الذي بعده وكما يجوز في الطهر الذي  
 لم يتقدمه طلاق في حيضة ولا يمتحن قرب ما قالوه وفي قوله قبل أن يمس دليل على انه اذا اطلق  
 في الطهر بعد المس فإنه طلاق بدعي محرم وبه صرح الجمهور وقال بعض المالكية انه يجبر على  
 الرجعة فيه كما اذا اطلق وهي حائض وفي قوله ثم تطهر وقوله طاهرا خلافا للفقهاء هل المراد به  
 اتقاطع الدم أو لا بد من الغسل فعن أحمد روايتان والراجح أنه لا بد من اعتبار الغسل لما في رواية  
 التسائي فاذا اغتسلت من حيضتها الاخرى فلا يمسه حتى يطلقها وان شاء أن يمسه أمسكها وهو  
 مفسر لقوله طاهرا وقوله ثم تطهر وقوله فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء أي اذن  
 في قوله فطلقوهن لعدتهن وفي رواية لمسلم قال ابن عمر وقرأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأبيها  
 النبي الآية وفي الحديث دليل على ان الاقراء الأطهار لا امر بطلاقها في الطهر وقوله فطلقوهن  
 لعدتهن أي وقت استاء عدتهن وفي قوله أو حاملا دليل على ان طلاق الحامل سني واليه ذهب  
 الجمهور واذا عرفت ان الطلاق البدعي منهى عنه محرم فقد اختلف فيه هل يقع ويعتبه أم لا يقع  
 فقال الجمهور يقع مستدلين بقوله في هذا الحديث (وفي أخرى) أي في رواية أخرى (للبخاري  
 وحسبت تطليقة) وهو بضم الحاء المهملة مبنى للمجهول من الحساب والمراد جعلها واحدة من  
 الثلاث التطليقات التي يملكها الزوج ولكنه لم يصرح بالفاعل هنا فان كان الفاعل ابن عمر فلا  
 صحة فيه وان كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو الحاجة لأنه قد صرح بالتفاعل في غير هذه الرواية  
 كما في مسند ابن وهب بلفظ وزاد ابن أبي ذئب في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي  
 واحدة وأخرجه الدارقطني من حديث ابن أبي ذئب وابن اسحق جميعا عن نافع عن ابن عمر عن  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال هي واحدة وقد ورد ان الحاسب لها هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 وسلم من طرق يقوى بعضها بعضا وقوله (وفي رواية لمسلم قال ابن عمر) أي لمسأله سائل (أما  
 أنت طلقها واحدة أو اثنتين فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرني أن أراجعها ثم أمسكها  
 حتى تحيض حيضة أخرى ثم أهملها حتى تطهر ثم أطلقها قبل ان أمسها أو ما أنت طلقها اثلاثا

فقد عصبت بذلك فيما أمر له من طلاق امرأتك (دل على تحريم الطلاق في الحيض وقيد بدله قوله  
أمرني أن أراجعها على وقوع الطلاق إذا رجعت فرفع الوقوع وفيه بحث وخالف فيه طاووس  
والخوارج والروافض قالوا لا يقع شيء ونصر هذا القول ابن حزم ورجحه ابن تيمية وابن القيم  
واستدلوا بقوله (وفي رواية أخرى) أي لمسلم عن ابن عمر قال عبد الله بن عمر فرتها على ولم يرها  
شيئاً (وقال إذا طهرت فليطلق أو ليسك) ومثله في رواية أبي داود فرتها على ولم يرها شيئاً واستداه  
على شرط الصحيح إلا أنه قال ابن عبد البر قوله ولم يرها شيئاً منكر لم يقله غير أبي الزبير وليس بحجة فيما  
يخالفه فيه مثله فكيف بمن هو أثبت منه ولو صح لكان معناها والله أعلم ولم يرها شيئاً مستقيماً  
لكنهم لم تقع على السمة وقال الخطابي وقال أهل الحديث لم يروا أبو الزبير حديثاً أنكر من هذا  
ويحتمل أن معناه لم يرها شيئاً تحريم المراجعة أو لم يرها شيئاً جائزاً في السنة الماضية في الاختيار  
وإن كان لازماً ونقل البيهقي في المعرفة عن الشافعي أنه ذكر رواية أبي الزبير فقال نافع أثبت من  
أبي الزبير والأثبت من الحديثين أولى أن يؤخذ به إذا تخالفوا وقد وافق نافعاً غيره من أهل الثبوت  
قال وحمل قوله ولم يرها شيئاً على أنه لم يعد شيئاً صواباً غير خطاب بل يؤمر صاحبها أن لا يقيم عليه  
لأنه أمر بالمراجعة ولو كان طلقها طاهر لم يؤمر بذلك فهو كما يقال للرجل إذا أخطأ في فعله  
أو أخطأ في جوابه أنه لم يصنع شيئاً أي لم يصنع شيئاً صواباً قال السيد رحمه الله وقد أطال ابن  
القيم في الهدى الكلام على نصرة عدم الوقوع ولكن بعد ثبوت أنه صلى الله عليه وآله وسلم  
حسبها تطليقة تصلح كل عبادة ويضيع كل صنيع وقد كُتبت في عدم الوقوع وكتبت في رسالة  
وتوقفاً مدة ثم رأيت وقوعه ثم أنه قوي عندي ما كنت أفتي به أولاً من عدم الوقوع لادلة قوية قد  
سقتها في رسالة بميناها الدليل الشرعي في عدم وقوع الطلاق البدعي ومن الأدلة أنه منسوب  
ومسمى النسبة إلى البدعة وكل بدعة ضلالة والضلالة لا تدخل في نفوذ حكم شرعي ولا يقع بها  
بل هي باطلة ولأن الرواة لحديث ابن عمر اتفقوا على أن المسند المرفوع في هذا الحديث غير  
مذكور فيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حسب تلك التطليقة على ابن عمر ولا قال له قد وقعت  
ولا رواه ابن عمر مر فوعا بل في صحيح مسلم ما دل على أن وقوعها انما هو رأي ابن عمر فانه سئل  
عن ذلك فقال وما لي لأعتد بها وإن كنت قد عجزت واستحسنت فهذا يدل على أنه لا يعلم في ذلك  
نصاً نبوياً لأنه لو كانت عنده لم يترك روايته ويتعلق بهذه العلة العلية فإن العجز والحج لا مدخل  
لهما في صحة الطلاق ولو كان عنده نص نبوي لقال وما لي لأعتد بها وقد أمرني رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم أن أعتد بها وقد صرح الامام الكبير محمد بن ابراهيم الوزير رحمه الله تعالى  
بأنه قد اتفق الرواة على عدم رفع الوقوع في الرواية إليه صلى الله عليه وآله وسلم وقد ساق السيد  
محمد رحمه الله ستة عشر حجة على عدم وقوع الطلاق البدعي ونخلصناها في رسالتنا المذكورة  
وبعد هذا اتعرف رجوعنا عما هنا فليخلق هذا في نسخ سبيل السلام انتهى وأما الاستدلال على  
الوقوع لقوله فليراجعها فلا رجعة إلا بعد طلاق فهو غير ناهض لأن الرجعة المقيدة بعد الطلاق  
عرفت شرعياً متأخراً وهي لغة أعم من ذلك ودل الحديث على تحريم الطلاق في الحيض وبأن  
الرجعة يستقل بها الزوج من دون رضا المرأة والولى لأنه جعل ذلك إليه ولقوله تعالى ويعولن  
أحق بردهن في ذلك وبأن الحامل لا تحيض لقوله طاهر أو حاملاً فدل على أنها لا تحيض لا طلاق

الطلاق فيه وأجيب بأن حيض الحامل لما لم يكن له أثر في تطويل العدة لم يعتبر لان عدتها  
بوضع الحمل وان الاقراء في العدة هي الاطهار قال الغزالي ويستثنى من تحريم طلاق الحائض  
طلاق المخالعة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يستفصل حال امرأته ثابت هل هي طاهرة أو  
حائض مع أمره بالطلاق والشافعي يذهب الى ان ترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة  
العموم في المثل (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وستين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمران الناس قد  
استجبلوا في أمرهم كان لهم فيه أناة) بفتح الهمزة أي مهلة (فلو أمضينا عليهم فأمضاه عليهم رواه  
مسلم) الحديث ثابت من طرق عن ابن عباس وقد استشكل أنه كيف يصح من عمر مخالفة ما كان  
في عصره صلى الله عليه وآله وسلم ثم في عصر أبي بكر ثم في أول أيامه وظاهر كلام ابن عباس أنه كان  
الاجماع على ذلك وأجيب عنه بستة أجوبة الأول انه كان الحكم كذلك ثم نسخ في عصره صلى الله  
عليه وآله وسلم وقد أخرج أبو داود من طريق يزيد النخعي عن عكرمة عن ابن عباس قال كان  
الرجل اذا طلق امرأته فهو أحق برجعته وان طلقها ثلاثا فنسخ ذلك انتهى الآية لم يشتر النسخ  
فبق الحكم المنسوخ مع مولاه الى أن انكره عمر قلت ان ثبت رواية النسخ فذاك والا فانه  
يضعف هذا قول ابن عمر ان الناس قد استجبلوا في أمرهم كان لهم فيه أناة الى آخره فانه واضح في انه  
رأى محض لاسنة فيه وما في بعض الفاظه عند مسلم انه قال ابن عباس لابي الصهباء انه لما تناهى  
الناس في الطلاق في عهد عمر فأجاز عليهم ثانیها ان حديث ابن عباس هذا مضطرب قال القرطبي  
في شرح مسلم وقع فيه مع الاختلاف على ابن عباس الاضطراب في لفظه فظاهر سياقه ان هذا  
الحكم منقول عن جميع أهل ذلك العصر والعادة تقتضي أن يظهر ذلك ويتشروا لا يشترده ابن  
عباس فهذا يقتضي التوقف عن العمل بظاهره اذا لم يقتض القطع بطلانه انتهى قلت وهذا  
مجرد استبعاد فانه كم من سنة وحادثة انقرد بها او لا يضر سيما مثل ابن عباس بمجر الامة ويؤكد  
ما قاله ابن عباس من انها كانت الثلاث واحدة ما يأتي من حديث أي ركانة وان كان فيه كلام  
وسأني الثالث ان هذا الحديث ورد في صورة خاصة هي قول المطلق أنت طالق أنت طالق وذلك  
انه كان في عصر النبوة وما بعده حال الناس محمولا على السلامة والصدق فيقبل قول من ادعى  
ان اللفظ الثاني تأكيد للاول لا تأسيس طلاق آخر ويصدق في دعواه فلما رأى عمر تغير احوال  
الناس وغلبة الدعاوى الباطلة رأى من المصلحة أن يجري المتكلم على ظاهره فقول ولا يصدق في  
دعوى ضميره وهذا الجواب ارتضاه القرطبي قال النووي هو أصح الاجوبة قلت ولا يخفى أنه  
تقرر لكون نهى عمر أيا محضا ومع ذلك فالناس مختلفون في كل عصر فيهم الصادق والكاذب  
وما يعرف ما في ضمير الانسان الا من كلامه فيقبل قوله وان كان مبطلا في نفس الامر فيحكم  
بالتظاهر والله يتولى السرائر مع ان ظاهر قول ابن عباس طلاق الثلاث واحدة انه كان ذلك باي  
عبارة وقعت الرابع ان معنى قوله كان طلاق الثلاث واحدة ان الطلاق الذي كان يوقع في عهده  
صلى الله عليه وآله وسلم وعهد أبي بكر انما كان يوقع في الغالب واحدة لا يوقع ثلاثا فإرادته ان هذا  
الطلاق الذي توقعه ثلاثا كان يوقع في ذلك العهد واحدة فيكون قوله فلو أمضينا عليهم معنى  
لو أجرينا على حكم ما شرع من وقوع الثلاث وهذا الجواب يتنزل على قوله استجبلوا في أمرهم كان

لهم فيه أنه لا يتردد في ما من غير تكلف ويكون معناه الاخبار عن اختلاف عادات الناس في  
 ايقاع الطلاق ولا في وقوعه فالحكم متقرر وقد رجح هذا التأويل ابن العربي ونسبه الى أبي زرعة  
 وكذا البيهقي أخرجه عنه قال معناه ان ما تطلقون أنتم ثلاثا كانوا يطلقون واحدة قلت وهذا  
 يتم ان اتفق على أنه لم يقع في عصر النبوة ارسال ثلاث تطليقات دفعة واحدة وحديث أبي ركانة  
 وغيره يدفعه وينبوعه قول عمر فلو أمضينا فإنه ظاهر في أنه لم يكن مضى في ذلك العصر حتى رأى  
 امضاه وهو دليل ووقوعه في عصر النبوة لكنه لم يحض فليس فيه أنه كان وقوع الثلاث دفعة نادرا  
 في ذلك العصر الخامس ان قول ابن عباس كان طلاق الثلاث ليس له حكم الرفع فهو موقوف  
 عليه وهذا الجواب ضعيف لما تقرر في أصول الحديث وأصول الفقه ان كما فعلوا وكانوا يفعلونه  
 له حكم الرفع السادس انه أريد بقوله طلاق الثلاث واحدة هو لفظ البتة اذا قال أنت طالق البتة  
 وكما سيأتي في حديث ركانة فكان اذا قال القائل ذلك قبل تفسيره بالواحدة وبالثلاث فلما حكم في  
 عصر عمر لم يقبل التفسير بالواحدة قيل وأشار الى هذا البخاري فإنه أدخل في الباب الاسرار التي فيها  
 البتة والاحاديث التي فيها التصريح بالثلاث كأنه يشير الى عدم الفرق بينهما وان البتة اذا  
 أطلقت جلت على الثلاث الا اذا أراد المطلق واحدة فيقبل فروى بعض الرواة البتة بلفظ  
 الثلاث يريد أن أصل حديث ابن عباس كان طلاق البتة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم وعهد أبي بكر الى آخره قلت ولا يخفى بعد هذا التأويل وقوهم الراوي في التبديل ويعدده ان  
 الطلاق بلفظ البتة في غاية التدور فلا يحمل عليه ما وقع كيف وقول عمر قد استعجوا في أمر كان  
 لهم فيه آفة فدل على ان ذلك واقع أيضا في عصر النبوة والاقرب ان هذا رأى من عمر ترجحه كما منع  
 عن متعة الحج وغيرها وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك غير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 وكونه خالف ما كان على عهد صلى الله عليه وآله وسلم فهو تطير متعة الحج بلا ريب والتكلفات في  
 الاجوبة ليوافق ما ثبت في عصر النبوة لا يليق فقد ثبتت عن عمر اجتهادات يعسر تطبيقها على  
 ذلك نعم اذا أمكن التطبيق على وجه مبيح فهو المراد (وعن محمود بن لبيد رضي الله عنه) ابن أبي  
 رافع الانصاري الاشعري والى عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحدث عنه أحاديث قال  
 البخاري له صحبة وقال أبو حاتم لا نعرف له صحبة وذكره مسلم في التابعين وكان من العلماء مات سنة  
 ست وتسعين وقد ترجم له أحمد في مسنده وأخرج له أحاديث ليس فيها شيء صرح فيه بالسماع  
 (قال أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعا فقام غضبان  
 ثم قال أيلعب بكتاب الله وأبين أظهركم حتى قام رجل فقال يا رسول الله ألا أقتله رواه النسائي  
 ورواه موقوفون) الحديث دليل على ان جميع الثلاث التطليقات بدعة واختلف العلماء في ذلك  
 فذهب أبو حنيفة ومالك الى أنه بدعة وذهب الشافعي وأحمد الى أنه ليس بدعة ولا مكروه  
 واستدل الاولون بغضبه صلى الله عليه وآله وسلم وقوله أيلعب بكتاب الله وعما أخرجه سعيد بن  
 منصور بسند صحيح عن أنس أن عمر كان اذا أتى برجل طلق امرأته ثلاثا وأوجع ظهره ضربا وكانه  
 أخذ عمر تحريم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم أيلعب بكتاب الله واستدل الآخرون بقوله  
 تعالى فطلقوهن لهن ما هن وبقوله الطلاق مرتان فبما يأتي في حديث اللعان أنه طلقها الزوج  
 ثلاثا بحضرة صلى الله عليه وآله وسلم ولم ينكر عليه وأجيب بأن الآيتين مطلقتان والحديث

صريح بتعزيم الثلاث فتعبدية الايمان وبأن طلاق الملاعن الزوجتين طلاق في محله لانها  
 بآية مجرد اللعان كما يأتي واعلم ان حديث محمود لم يكن فيه دليل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم  
 أمضى عليه الثلاث أو جعلها واحدة واعتد كره المصنف اخبارا بانها قد وقعت التعليلات  
 الثلاث في عصره صلى الله عليه وآله وسلم (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال طلق أبو ركانة)  
 بضم الراء بعد الالف نون (أم ركانة فقال له صلى الله عليه وآله وسلم راجع امرأتك فقال اني  
 طلقته ثلاثا قال قد علمت راجعها رواه أبو داود وفي لفظ أحمد) أي عن ابن عباس (طلق ركانة  
 امرأته في مجلس واحد ثلاثا فغن عليها فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانها واحدة  
 وفي سندهما) أي سند حديث أبي داود وحديث أحمد (ابن اسحق) أي محمد صاحب السيرة  
 وفيه مقال قد حققه السيد رحمه الله في غرات النظر في علم أهل الاثر وفي ارشاد النقاد الى تفسير  
 الاجتهاد عدم صحة القدح فيه بما يخرج روايته (وقد روى أبو داود من وجه آخر أحسن منه  
 ان أبا ركانة قد طلق امرأته سهية) بالسین المهملة مضمومة تصغير سهمة (البتة فقال والله  
 ما أردت بها الا واحدة فردها اليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وأخرجه أبو يعلى وصححه وطرقه  
 كلها من رواية محمد بن اسحق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس وقد عمل العلماء بمثل  
 هذا الاسناد في عدة من الاحكام مثل حديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم رد ابنته على أبي العاص  
 بالنكاح الاول تقدم وقد صححه أبو داود وأنه أخرجه أيضا من طريق أخرى وهي التي أشار اليها  
 المصنف بقوله أحسن منه وهي أنه أخرجه من حديث نافع بن عبيد بن زيد بن ركانة ان ركانة  
 الحديث وصححه أيضا ابن حبان والحاكم وفيه خلاف للعلماء بين صحيح ومضعف والحديث  
 دليل على ان ارسال الثلاث التعليلات في مجلس واحد يكون طلاق واحدة وقد اختلف العلماء  
 في المسئلة على أربعة أقوال الاول أنه لا يقع بها شيء لانها طلاق بدعة وهذا الساقين وقوع طلاق  
 البدعة وتقدم ذكرهم وأدلتهم الثاني أنه يقع بها الثلاث واليه ذهب عمرو بن عباس وعائشة  
 ورواية عن علي والفقهاء الاربعة وجهور السلف والخلف واستدلوا بآيات الطلاق وانهم لم  
 تفرق بين واحدة وثلاث وأجيب بما سلف انها مطلقات تحتل النقيض بالاحاديث واستدلوا  
 بما في الصحيحين ان عويمر العجلي في طلاق امرأته ثلاثا بحضوره صلى الله عليه وآله وسلم ولم ينكر  
 عليه فدل على اباحة جميع الثلاث وعلى وقوعها وأجيب بان هذا التقرير لا يدل على الجواز ولا  
 على وقوع الثلاث لان النهي انما هو فيما يكون في طلاق رافع لنكاح كل مطلوب الدوام والملاعن  
 أو وقع الطلاق على ظن انه نفي له امساكها ولم يعلم أنه باللعان حصلت فرقة الابد سواء كان فراقه  
 بنفس اللعان أو بتقريب الحاك فلا يدل على المطلوب واستدلوا في المتفق عليه أيضا في حديث  
 فاطمة بنت قيس ان زوجها طلقها ثلاثا وأنه صلى الله عليه وآله وسلم لما أخبر بذلك قال ليس لها  
 نفقة وعليها العدة وأجيب عنه بأنه ليس في الحديث تصريح بأنه وقع الثلاث في مجلس واحد فلا  
 يدل على المطلوب قالوا عدم استقصاءه صلى الله عليه وآله وسلم هل كان في مجلس أو مجالس دل على  
 انه لا فرق في ذلك ويجاب عنه بأنه لم يستفصل لانه كان الواقع في ذلك العصر غالب عدم ارسال  
 الثلاث كما تقدم وقولنا غالب السلايق قد أسلفنا انها وقعت الثلاث في عصر النبوة لانا نقول نعم  
 لكن نادرا ومثل هذا ما استدلوا به من حديث عائشة ان رجلا طلق امرأته ثلاثا فتزوجت

فطلق الاثر فمثل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أثمحل للاول فقال لاحق يذوق عسلها  
أخرجه البخاري والجواب عنه هو ما سلف ولهم أدلة من السنة فيها ضعف فلا تقوم بها حجة فلا  
نعظم بها حجم الكتاب وكذلك ما استدلو به من فتاوى الصحابة أقوال افراد لا تقوم بها حجة القول  
الثالث انها تقع بها واحدة رجعية وهو مروي عن علي وابن عباس وذهب اليه جماعة من أهل  
العلم ونصره أبو العباس ابن تيمية وتبعه ابن القيم تليذه علي نصره واستدلوا بما مر من حديث ابن  
عباس وهما صريحان في المطلوب ويأتى أدلة غيرهم من الأقوال غير ناهضة أما الاول والثاني فلما  
عرفت ويأتى ما في غيرهما القول الرابع أنه يفرق بين المدخول بها وغيره فافتقاع الثلاث على  
المدخول بها وتقع على غير المدخول بها واحدة وهو قول جماعة من أصحاب ابن عباس واليه ذهب  
اسحق بن راهويه واستدلوا بما وقع في رواية أبي داود ما علمت ان الرجل كان اذا طلق امرأته ثلاثا  
قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحديث وبالقياس  
فانه اذا قال أنت طالق بانت منه بذلك فان أعاد اللفظ لم يصادف محلا للطلاق فكان لغوا وأجيب  
بما مر من ثبوت ذلك في حق المدخولة وغيره فافهم حديث أبي داود لا يقاوم عموم أحاديث ابن  
عباس واعلم ان ظاهر الاحاديث انه لا فرق بين ان يقول أنت طالق ثلاثا أو يكرر هذا اللفظ ثلاثا  
وفي كتب الفروع أقوال وخلاف في التفرقة بين هذه الالفاظ لم يستند الى دليل واضح وقد أطال  
الباحثون في الفروع في هذه المسئلة الأقوال وأطبق أهل المذاهب الاربعة على وقوع الثلاث  
متابعة لامضاء عمر واشتد تكبرهم على من خالف ذلك وصارت هذه المسئلة علما عندهم للرافضة  
والخباكين وعوقب بسبب القتياب شيخ الاسلام ابن تيمية وطيف بتليذه الحافظ ابن القيم على  
جل بسبب القتياب بعدم وقوع الثلاث قال السيد رحمه الله ولا يخفى ان هذه محض عصبية شديدة في  
مسئلة فرعية قد اختلف فيها سلف الامة وخلقها فلا يكبر على من ذهب الى أى قول من الأقوال  
المختلف فيها كما هو معروف وهنا تميز المتصف من غيره من خول النظر والالتزام من الرجال انتهى  
والحاصل ان الحق النى لا يحصى عنه هو ما اختاره شيخ الاسلام وتليذه وبه قال الشوكاني رحمه  
الله والسيد وغيرهما من اتباع الدليل والله يهدي من يشاء الى سواء السبيل ﴿١﴾ وعن أبي هريرة  
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث جدهن جدوهن لهن جد النكاح  
والطلاق والرجعة واه الاربعة الا النساء وصححه الحاكم وفي رواية) عن أبي هريرة (ابن  
عدي من وجه آخر ضعيف الطلاق والعناق والنكاح) وقد بين معناها قوله (والحرث بن  
أبي أسامة من حديث عبادة بن الصامت يرفعه لا يجوز اللعب في ثلاث الطلاق والعناق والنكاح  
فن قالهن فقد وجبن وسنده ضعيف) لان فيه ابن لهيعة وفيه انقطاع أيضا والاحاديث دلت  
على وقوع الطلاق من الهازل وانه لا يحتاج الى النية في الصريح واليه ذهب الحنفية والشافعية  
وذهب أحمد الى أنه لا بد من النية لعموم حديث الاعمال بالنيات وأجيب عنه بأنه عام خصه  
ما ذكر من الاحاديث ويأتى الكلام في العتق ﴿٢﴾ وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم قال ان الله تعالى تجاوز عن أمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تكلم متهفقا عليه  
ورواه ابن ماجه من حديث أبي هريرة باللفظ ما توسوس به صدورهم ما حدثت به أنفسها وزاد  
في آخره وما استكروا عليه قال المصنف وأظن الزيادة هذه مدرجة كلها دخلت على هشام بن

عمار من حديث في حديث والحديث دليل على انه لا يقع الطلاق بحديث النفس وهو قول الجمهور وروى عن ابن سيرين والزهري ورواية عن مالك بأنه اذا طلق في نفسه وقع الطلاق وقواه ابن العربي بأن من اعتقد الكفر بقلبه ومن أصر على المعصية أثم وكذلك من قذف مسلماً بقلبه وكل ذلك من أعمال القلب دون اللسان ويجاب عنه بان الحديث المذكور أخبر عن الله تعالى بأنه لا يؤخذ الا بما تجد في نفسك وانما لا يكلف الله نفساً الا وسعها وحديث النفس يخرج عن الوسع نعم الاسترسال مع النفس في باطل أحاديثها يصير العبد عازماً على الفعل فيخاف منه الوقوع فيما يحرم فهو الذي ينبغي ان يسارع بقطعه اذا خطر وأما احتجاج ابن العربي بالكفر والرياء فلا يخفى انهما من أعمال القلب فهما مخصوصان من الحديث على ان الاعتقاد وقصد الرياء قد خرجا عن حديث النفس وأما المصراع على المعصية فالأثم على عمل المعصية المتقدم على الاصرار فانه دال على أنه لم يقب عنها واستدل به على ان من كتب الطلاق طلق امرأته لانه عزم بقلبه وعمل بكتابه وهو قول الجماهير وشرط مالك فيه الاشهاد على ذلك وسيأتي (١) وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الله تعالى وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ورواه ابن ماجه والحاكم وقال أبو حاتم لا يثبت وقال النووي في الروضة في تعليق الطلاق انه حديث حسن وكذا قال في أوخر الاربعين له انتهى والحديث أصانيد وقال ابن أبي حاتم انه سأل أبا عنه أسانيد فقال هذه أحاديث منكورة كلها موضوعة وقال عبيد الله بن أحمد في العلل سألت أبي عنه فأنكره جداً وقال ليس يروى هذا الا عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونقل الخلال عن أحمد انه قال من زعم (١) ان الخطأ والنسيان مرفوع فقد خالف كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان الله أوجب في قتل النفس الخطأ الكفارة والحديث دليل على ان الاحكام الآخرة من العقاب معفو عن الأمة المحمدية المرحومة اذا صدرت عن خطأ ونسيان أو اكره فاما ابتداء الاحكام والآثار الشرعية عنها ففي ذلك خلاف بين العلماء فاختلقوا في طلاق النامى فعن الحسن انه كان يراه كالعمد الا اذا اشترط (٢) أخرجه ابن أبي شيبة عنه وعن عطاء وهو قول الجمهور أنه لا يكون طلاقاً للحديث وكذا ذهب الجماهير الى أنه لا يقع طلاق الخاطيء وعن الحنفية أنه يقع واختلف في طلاق المكره فعند الجماهير لا يقع وروى عن الثوري وقال الحنفية انه يقع واستدل الجمهور بقوله تعالى الامن أكره وقلبه مطمئن بالايمان قال عطاء الشريك أعظم من الطلاق وقرر الشافعي الاستدلال بأن الله تعالى لما وضع الكفر عن تلفظ به حال الاكره وأسقط عنه أحكام الكفر كذلك سقط عن المكره ما دون الكفر لان الأعظم اذا سقط سقط ما هو دونه بطريق الاولى (٣) وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال اذا خرم امرأته ليس بشيء وقال لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة ورواه البخاري ولمسلم عن ابن عباس اذا خرم الرجل عليه امرأته فهو عين يكفرها الحديث موقوف وفيه دليل على ان تحريم الزوجة لا يكون طلاقاً وان كان يلزم فيه كفارة عين كما دلته رواية مسلم فراه ليس بشيء ليس بطلاق لانه لا حكم له أصلاً وقد أخرج عنه البخاري هذا الحديث بلفظ اذا خرم الرجل امرأته فانما هي

(١) يعني من زعم ارتقاها على العموم في خطاب الوضع والتكليف اه أبو النصر

(٢) فيقع الطلاق ويبتل الشرط بخلاف العمدة فان الشرط لا يبطل اه منه

بمن يكفرها فدل على ان المراد بقوله ليس بشئ انه ليس بطلاق ويحتمل انه أراد لا يلزم فيه شيء  
 ويكون رواية انه يمين رواية أخرى فيكون له قولان في المسئلة والمسئلة اختلف فيها السلف  
 من الصحابة والتابعين والخلف من الأئمة المجتهدين حتى بلغت الاقوال الى ثلاثة عشر قولاً أصولاً  
 وتفرعت الى عشرين مذهباً الاول انه لغو لا حكم له في شيء من الاشياء وهو قول جماعة من  
 السلف وقول الظاهرية والحنفية على ذلك ان التحريم والتحليل الى الله تعالى كما قال تعالى ولا تقولوا  
 لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام وقد قال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وآله  
 وسلم لم تحرم ما أحل الله لك وقال تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم  
 قالوا ولانه قرن بين تحريم الحلال وتحليل الحرام فكما كان الاول باطلاً فيمكن الثاني باطلاً ثم قوله  
 هي حرام ان أراد به الانشاء فانشاء التحريم ليس اليه وان أراد به الاخبار فهو كذب قالوا وتظرنا الى  
 ما سوى هذا القول يعني من الاقوال التي في المسئلة فوجدناها اقوالاً مضطربة لا برهان عليها  
 من الله فيتعين القول بهذا وهذا القول يدل عليه حديث ابن عباس والآية وقوله لقد كان  
 لكم في رسول الله اسوة حسنة فانه دال انه لا يحرمها التحريم ما حرمه على نفسه فان الله تعالى أنكر  
 على رسوله تحريم ما أحل الله له وظاهره انها لا تلزم الكفارة وأما قوله تعالى قد فرض الله لكم  
 تحله أيمانكم فانها كفارة حلفه صلى الله عليه وآله وسلم كما أخرجه الطبري بسند صحيح عن زيد  
 ابن أسلم التابعي المشهور قال أصاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أم ابراهيم ولهم في بيت  
 بعض نسائه فقالت يا رسول الله في بيتي وعلى فراشي فجعلها عليه حراماً فقالت يا رسول الله كيف  
 تحرم الحلال خلف بالله لا يصيبها فنزلت هذا أحد القولين فيما حرمه صلى الله عليه وآله وسلم  
 وسبأ في القول الآخر في تحقيق ايلائه صلى الله عليه وآله وسلم والحديث وان كان مرسلًا فقد  
 أخرج النسائي بسند صحيح عن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت له أمة يطوؤها فلم تزل  
 به حفصة وعائشة حتى حرماها فنزل الله تعالى يا أيها النبي لم تحرم وهذا أصح طرق سبب القول  
 والمرسل عن زيد قد شهد له هذا قال الكفارة لليمين لا بمجرد التحريم وقد فهم زيد بن أسلم فقال بعد  
 روايته القصة يقول الرجل لا مرأته أمت على حرام لغو وانما تلزمه كفارة يمين ان حلف وحيتن  
 فالاسوة برسول الله الغاء التحريم والتكفير ان حلف وهذا القول أقرب الاقوال المذكورة  
 وأرجحها عندي فلم أسرد شيئاً منها سواه (وعن عائشة رضي الله عنها ان ابنة الجون لها  
 أدخلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ودنا منها قالت أعوذ بالله منك قال لقد عدت بعظيم  
 الحلقى بأهلك رواه البخاري) اختلف في اسم ابنة الجون المذكورة اختلافاً كثيراً ونفع تعيينها  
 قليل فلان شغل بقوله أخرجه ابن سعيد من طريق عبد الواحد بن أبي عون قال قدم النعمان بن  
 أبي الجون الكندي على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أزوجك أجبلاً أيم  
 في العرب كانت تحت ابن عم لها فتوفي وقد رغبت فيك قال نعم قال فابعت من يحملها اليك فبعثت  
 معه أبا أسيد الساعدي قال أبو أسيد فأثقت ثلاثة أيام ثم تحملت بها معي في محبة فأقبلت بها حتى  
 قدمت المدينة فأنزلتها في بني ساعدة ووجهت الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو في بني  
 عمرو بن عوف فأخبرته الحديث قال ابن أبي عون وكان ذلك في ربيع الاول سنة سبع ثم أخرج  
 ذلك من طريقين وفي تمام القصة قيل لها استعدي منه فإنه أحظى لك عنده وخذت لما ربي من



جالهاوذ كر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جملها على ما قالت قال انهن صواحب  
 يوسف وكيدهن والحديث دليل على ان قول الرجل لامرأته الحق بأهلك طلاق لانه لم يروا  
 زاد غير ذلك فيكون كناية طلاق اذا أريد به الطلاق كان طلاقا قال البيهقي زاد ابن أبي ذئب عن  
 الزهري الحق بأهلك جعلها تطليقة ويدل على انه كناية طلاق انه جاف في قصة كعب بن مالك انه لما  
 قبل له اعتزل امرأته قال الحق بأهلك فكوني عندهم ولم يرد الطلاق فلم تطلق والى هذا ذهب  
 الفقهاء الاربعون وغيرهم وقالت الظاهرية انه لا يقع الطلاق بالحق بأهلك قالوا والنبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم لم يكن قد عقد بانه الجون وانما أرسل اليها ليخطبها اذ الروايات قد اختلفت في  
 قصته ويدل على انه لم يكن عقد بانه ما في صحيح البخاري انه صلى الله عليه وآله وسلم قال هي لي نفسك  
 قالت وهل تهب الملكة نفسها للسوقة فأهوى ليضع يده عليها لتسكن قالت أعوذ بالله منك قالوا  
 فطلب الهبة دال على انه لم يكن عقد بها وسعد ما قالوه قوله ليضع يده ورواية فلما دخل عليها فان  
 ذلك انما يكون مع الزوجة وأما قوله هي لي نفسك فانه قاله تطييبا ل خاطرها واستماله لقلبها  
 ويؤيده ما سلف من رواية انها رغبت فيك وقدر روى اتفاقه مع أبيها على مقدار صداقها وهذه  
 وان لم تكن صرائح في العقد بها الا انه اقرب الاحتمالين ﴿ وعن جابر رضي الله عنه قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا طلاق الا بعد نكاح ولا عتق الا بعد مال رواه أبو يعلى  
 وصححه الحاكم وقال انما تعجب من الشيخين كيف أهملوا لقد صرح على شرطهما من حديث  
 ابن عمر وعائشة وعبد الله بن عباس ومعاذ بن جبل وجابر انتهى (وهو معالول) بما قاله الدارقطني  
 الصحيح مرسل ليس فيه جابر قال يحيى بن معين لا يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا طلاق  
 قبل نكاح وقال ابن عبد البر روى من وجوه الا انها عند أهل العلم بالحديث معالولة انتهى ولكنه  
 يشهد له قوله (وأخرج ابن ماجه عن المسور) بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الواو  
 فراء (ابن مخزومة) بفتح الميم نفاة معجمة ساكنة مثله (واسناده حسن لكنه معالول أيضا)  
 لانه اختلف فيه على الزهري قال علي بن الحسين بن واقد عن هشام عن سعيد عن الزهري عن  
 عروة عن المسور وقال حماد بن خالد عن هشام عن سعيد عن الزهري عن عروة عن عائشة وعن  
 أبي بكر وعن أبي هريرة وأبي موسى الأشعري وأبي سعيد الخدري وعمران بن حصين وغيرهم  
 ذكرها البيهقي في الخلافيات وقال البيهقي أصح حديث فيه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن  
 جده قال الترمذي هو أحسن شيء روي في هذا الباب ولفظه عند أصحاب السنن ليس على  
 الرجل طلاق فيما لا يملك الحديث قال البيهقي قال البخاري أصح شيء فيه وأشهر حديث عمرو بن  
 شعيب عن أبيه عن جده وأبي وحديث الزهري عن عائشة وعن علي ومداة علي جوير عن  
 الضحاك عن التزالي بن سيرة عن علي وجوير يتركون ثم قال البيهقي ورواه ابن ماجه بإسناد حسن  
 والحديث دليل على انه لا يقع الطلاق على المرأة الأجنبية فان كان تمييزا فاجماع وان كان تعليقا  
 بالنكاح كأن يقول ان نكحت فلانة فهي طالق ففيه ثلاثة أقوال الاول انه لا يقع مطلقا وهو  
 قول الشافعية وأحمد داود وآخرين ورواه البخاري عن اثنين وعشرين صحابيا ودليل هذا القول  
 حديث الباب وان كان فيه مقال من قبل الأسناد فهو مؤيد بكثرة الطرق وما أحسن ما قال ابن  
 عباس قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن ولم يقبل اذا طلقتموهن

مطلب تعقب علي بن القيم

ثم نكحتموهن وبأنه إذا قال المتزوج إذا تزوجت فلانة فهي طالق مطلق لأجنبية فأنها حين  
 انشاء الطلاق أجنبية والمجدد هو نكاحها فهو كالوئوي الأجنبية بان دخلت الدار فأنت طالق  
 فدخلت وهي زوجته لم تطلق إجماعاً وذهب أبو حنيفة إلى أنه يصح التعليق مطلقاً وذهب مالك  
 وآخرون إلى التفصيل فقالوا إن خص بأن يقول كل امرأة تزوجها من بني فلان أو من بلد كذا  
 فهي طالق أو قال في وقت كذا وقع الطلاق وإن هم فقال كل امرأة تزوجها فهي طالق لم يقع شيء  
 قال في نهاية المجتهد سبب الخلاف هل من شرط وقوع الطلاق وجود الملك متقدماً على الطلاق  
 بالزمان أو ليس من شرطه فن قال هو من شرطه قال لا يتعلق الطلاق بالأجنبية ومن قال ليس من  
 شرطه الا وجود الملك فقط قال يقع قلت ودعوى الشرطية يحتاج إلى الدليل ومن لم يدعها  
 فالأصل معه ثم قال وأما الفرق بين التخصيص والتعميم فاستحسن مبني على المصلحة وذلك أنه إذا  
 وقع فيه التعميم فلو قلنا بوقوعه امتنع فيه التزويج فلم يجز سبيلاً إلى النكاح الحلال فكان من  
 باب النذر بالعصية وأما إذا خص فلا يمنع فيه ذلك انتهى قلت سبق الجواب عن هذا بعدم  
 الدليل على الشرطية هذا والخلاف في العتق مثل الخلاف في الطلاق فيصح عند أبي حنيفة  
 وأصحابه وعند أحمد في أصح قوليه وعليه أصحابه ومنهم ابن القيم فإنه فرق بين الطلاق والعتاق  
 فأبطله في الأول وقال به في الثاني مستدلاً على الثاني بأن العتق له قوة وسراية فإنه سري إلى ملك  
 الغير ولأنه يصح أن يجعل الملك سبباً للعتق كما لو اشترى عبد البعثة عن كفارة أو نذراً واشتراه بشرط  
 العتق ولأن العتق من باب القرب والطاعات وهي يصح التذريبها وإن لم يكن المنذور به مملوكاً  
 كقوله لئن آتاني الله من فضله لاتصدقن بكذا أو بكذا ذكره في الهدى النبوي قلت ولا يخفى  
 ما فيه فإن السراية إلى ملك الغير تفرقت عن اعتاقه لما يملك من الشقص حكيم الشارع بالسراية  
 لعدم تبعض العتق وأما قوله ولأنه يصح أن يجعل الملك سبباً للعتق كما لو اشترى عبد البعثة فيجاب  
 عنه بأنه لا يعتق هذا الذي اشتراه إلا باعتاقه كما لو قال ليعتقه وهذا عتق لما يملكه وأما قوله أنه يصح  
 النذر ومثله بقوله لئن آتاني الله من فضله فهذه عدة لا يمين وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم لا نذر  
 فيما لا يملك ابن آدم كما يفيد قوله (وعن عمرو بن شعيب رضي الله عنه عن أبيه عن جده قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا نذر لابن آدم فيما لا يملك ولا عتق له فيما لا يملك ولا طلاق  
 له فيما لا يملك أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ونقل عن البخاري أنه أصح ما ورد فيه) تقدم  
 الكلام في ذلك مستوفى (وعن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال  
 رفع القلم) أي ليس يجزى أصالة لأنه رفع بعد وضع والمراد رفع قلم المواخذة لا قلم الثواب فلا  
 ينفيه صحة إسلام الصبي المميز كما ثبت في الغلام اليهودي الذي كان يخدم النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم فعرض عليه الإسلام فأسلم فقال الحمد لله الذي أنقذه من النار وكذلك ثبت أن امرأة  
 رفعت إليه صلى الله عليه وآله وسلم صبياً فقالت ألهذا حج قال نعم ولك أجر ونحو هذا كثير في  
 الأحاديث (عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ وعن الصغير حتى يكبر وعن الجنون حتى  
 يعقل أو يفتقر رواه أحمد والأربعة إلا الترمذي وصححه الحاكم وأخرجه ابن حبان) الحديث فيه  
 كلام كثير لأئمة الحديث وفيه دليل على أن الثلاثة لا يتعلق بهم تكليف وهو في النائم المستغرق  
 إجماع وفي الصغير الذي لا تميز له وفيه خلاف إذا عقل وميز والحديث جعل غاية رفع القلم عنه إلى

ان يكبر فقبل الى ان يطبق الصيام ويحصى الصلاة وهذا الاجد وقيل اذا بلغ اثنتي عشرة سنة وقيل اذا ناهز الاحتلام وقيل اذا بلغ والبلوغ يكون بالاحتلام في حق الذكركم مع انزال المنى اجاعا وفي حق الانثى عند آخرين وبلوغ خمس عشرة سنة وانبات الشعر الاسود المتجدد في العانة بعد تسع سنين عند آخرين وكذلك الامانة في حال العقطة اذا كان لشهوة وفي الكل خلاف معروف وأما المجنون فالمراد به زائل العقل فيدخل فيه السكران والطفل كما يدخل المجنون وقد اختلف في طلاق السكران على قولين الاول انه لا يقع واليه ذهب عثمان وزيد وجابر وعمر بن عبد العزيز وجماعة من السلف وهو مذهب اجد وأهل الظاهر لهذا الحديث ولقوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون فجعل قول السكران غير معتبر لانه لا يعلم ما يقول وبأنه غير مكلف لان عقاد الاجماع على ان من شرط التكليف العقل ومن لا يعقل ما يقول فليس بمكلف وبأنه كان يلزم ان يقع طلاقه اذا كان مكرها على شربها أو غير عالم بأنها خمر ولا يقوله المخالف الثاني وقوع طلاق السكران ويروي عن علي وابن عباس رضي الله عنه وجماعة من الصحابة وعن أبي حنيفة والشافعي ومالك واحتج لهم بقوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى فانه منى لهم عن قربانها حال السكر والنهي يقتضي انهم مكلفون حال سكرهم والمكلف نصح منه الانشأت وبأن ايقاع الطلاق عقوبة له وبأن ترتب الطلاق على التطليق من باب ربط الاحكام بأسبابها فلا يؤثر فيه السكر وبأن الصحابة أقاموه مقام الصالح في كلامه فانهم قالوا اذا شرب سكر واذا سكر هذى واذا هذى افترى وحد المقتري عثمان وبأنه أخرج سعيد بن منصور عنه صلى الله عليه وآله وسلم لا قبوله في الطلاق وأجيب بأن الآية خطاب لهم حال صحتهم ونهي لهم قبل سكرهم ان تقربوا الصلاة حاله لانهم لا يعلمون ما يقولون فهي دليل لنا كما سلف وبأن جعل الطلاق عقوبة يحتاج الى دليل على المعاقبة للسكران بقراق أهله فان الله لم يجعل عقوبته الا الحد وبأن ترتب الطلاق على التطليق محل النزاع وقد قال اجد والبي أن لا يلزمه عقد ولا بيع ولا غيره على انه يلزم القول بترتب الطلاق على التطليق صحة طلاق المجنون والنائم والسكران غير العاصي بسكره والصبي وبأن ما نقل عن الصحابة بأنهم قالوا اذا شرب الخ فقال ابن حزم رحمه الله خبر مكذوب باطل متناقض فان فيه ايجاب الحد على من هذى والهذى لاحد عليه وبأن حديث لا قبوله في طلاق خبر غير صحيح وان صح فالمراد بطلاق المكلف العاقل دون من لا يعقل ولهم أدلة غير هذه لا تنهض على المدعى

### \*(كتاب الرجعة)\*

عن عمران بن حصين رضي الله عنه انه سئل عن الرجل يطلق امرأته (ثم يرجع ولا يشهد فقال أشهد على طلاقها وعلى رجعتها رواه أبو داود وهكذا موقوفاً وسنده صحيح) وأخرجه البيهقي بلفظ ان عمران بن حصين سئل عن راجع امرأته ولم يشهد قال أرجع في غير سنة فيشهد الآن وزاد الطبراني في رواية ويستغفر الله دل الحديث على شرعية الرجعة والاصل فيها قوله تعالى وبعولتهن أحق بردهن في ذلك الآية وقد أجمع العلماء ان الزوج يملك رجعة زوجته في الطلاق الرجعي مادامت في العدة من غير اعتبار رضاها ورضا وليها اذا كان الطلاق بعد المسيس وكان

الحكم بجمعة الرجعة بجمعة عليه لا إذا كان مختلفا فيه والحديث دل على ما دل عليه آية سورة الطلاق وهي قوله وأشهدوا ذوي عدل منكم بعد ذكره الطلاق والرجعة وظاهر الأمر وجوب (١) الشهادتين قال الشافعي في القديم وكأنه استقر مذهبه على عدم وجوبه فإنه قال المرزبي في تفسير البيان وقد اتفق الناس على أن الطلاق من غير اشهاد جائز وأما الرجعة فيجتمعل أن تكون في معنى الطلاق لأنها قريته فلا يجب فيها الأشهاد لأنها حق للزوج ولا يجب عليه الشهاد على قبضه ويحتمل أن يجب (٢) الشهاد وهو ظاهر الخطاب انتهى والحديث يحتمل أنه قاله عمر إن اجتهادا إذ للاجتهاد فيه مسرحة إلا أن قوله أرجع في غير سنة قد يقال إن السنة إذا أطلقت في لسان الصحابي يراد بها سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيكون مر فوعا إلا أنه لا يدل على الإيجاب لثبوت كونه من سنته صلى الله عليه وآله وسلم بين الإيجاب والنسب والأشهاد على الرجعة ظاهر إذا كانت بالقول الصريح واتفقوا على الرجعة بالقول واختلفوا إذا كانت الرجعة بالفعل فقال الشافعي الفعل محرم فلا تحل به ولأنه تعالى ذكر الأشهاد ولا اشهاد إلا على القول وأوجب بانه لا يتم عليه لانه تعالى قال الأعلى أزواجهم وهي زوجة والأشهاد غير واجب كما سلف وقال الجمهور يصح بالفعل واختلفوا هل من شرط الفعل النية فقال مالك لا تصح بالفعل إلا مع النية كأنه يقول لعموم الأعمال بالنيات وقال الجمهور يصح لأنها زوجة شرعا داخل تحت قوله تعالى الأعلى أزواجهم ولا يشترط النية في بلس الزوجة وتقبيلها وغيرهما إجماعا واختلف هل يجب عليه إعلامها بانه قد راجعها الثلاث تزوج غيره فذهب الجمهور من العلماء أنه يجب عليه وقيل لا يجب وتفرع من الخلاف لو تزوجت قبل علمها بانه راجعها فقال الأولون التكاح باطل وهي لزوجهما الذي ارجعها واستدلوا بإجماع (٣) العلماء على أن الرجعة صحيحة وإن لم تعلم بها المرأة وبأنهم أجمعوا أن الزوج الأول أحق بها قبل أن تزوج وعن مالك أنها للثاني دخل بها أو لم يدخل واستدل بمارواه ابن وهب عن نونس عن ابن شهاب عن ابن المسيب أنه قال مضت السنة في الذي يطلق امرأته ثم راجعها ثم بكتها راجعها فحققت فسكن زوجا غيره أنه ليس له من أمرها شيء ولكن الممن تزوجها إلا أنه قيل لم يرو هذا إلا عن ابن شهاب فقط وهو الزهري فيكون من قوله وليس بحجة ويشهد بكلام الجمهور حديث الترمذي عن سمرة بن جندب أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال أيما امرأة تزوجها اثنان فهي للاول منهما فإنه صادق على هذه الصورة واعلم أنه تعالى قال وبعولتهن أحق بردهن في ذلك إن أرادوا أصلا أي أحق بردهن في العدة بشرط أن يردهن الزوج بردها الأصل وهو حسن العشرة والقيام بحقوق الزوجية فإن أراد بالرجعة غير ذلك كمن راجع زوجته ليطلقها كما يفعل العامة فإنه يطلق ثم ينقل من موضعه فيراجع ثم يطلق أرادته لينونة المرأة فهذه المراجعة لم يرد بها أصلا ولا إقامة حدود الله فهي باطلة إذا لا آية ظاهرة في أنها لا تساح له المراجعة ويكون أحق بردها أنه لا بشرط إرادة الإصلاح وأي إرادة إصلاح في مراجعتها ليطلقها ومن قال إن قوله إن أرادوا أصلا ليس شرطا للرجعة فإنه قول مخالف لظاهر الآية بلا دليل (و) عن ابن عمر رضي الله عنهما ما أنهما طلقا امرأته قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعمره فليراجعها متفق عليه) تقدم الكلام عليه بما يكفي من غير زيادة

(١) ولا صار له عن  
الوجوب فن لم يشهد صح  
طلاقه ورجعته ويكون  
آثما بتركه الواجبات لانه  
نعالي قال فاذا بلغن أجلهن  
فلمسكوهن بمعرف وهي  
الرجعة أو فارقوهن  
بمعروف وهو الطلاق ثم  
قال وأشهدوا ذوي عدل  
منكم وأقيموا الشهادة لله  
أه أبو النصر على حسن  
خان

(٢) قد يقال قوله أشهد  
على طلاقها إلى آخره بلفظ  
الأمر وقوله فيشهد الآن  
ويستغفر الله يدلان على  
أنه يرى الوجوب والله أعلم  
أه أبو النصر

(٣) لا يتم دعوى الإجماع  
فإن من يقول بإيجاب  
إعلامها بالرجعة لعله يقول  
الرجعة مع عدم إعلامها  
غير صحيحة إلا أن ثبت أنه  
يقول تكون صحيحة ويأثم  
بتركه الواجب من إعلامها  
تمت دعوى الإجماع أه  
أبو النصر

## \* (باب الايلاء) \*

هو لغة الحلف وشرعا الامتناع باليمين من وطء الزوجة (والظهار) بكسر الطاء مستق من  
الظهر لقول القائل أتت علي كظهر أمي (والكفارة) وهو من التكفير التغطية ﴿ عن  
عائشة رضي الله عنها قالت آلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من نسائه وحرم وجعل  
الحلال حراما وجعل لليمين كفارة رواه الترمذي ورجاله ثقات ) وريح الترمذي ارساله على  
وصله الحديث دليل على جواز حلف الرجل من زوجته وليس فيه نصريح بالايلاء المصطلح عليه  
في عرف الشرع وهو الحلف من وطء الزوجة واعلم انها اختلفت الروايات في سبب ايلائه وفي  
الشيء الذي حرمه على روايات أحدها انه بسبب افشاء حقصة للحديث الذي أسره اليها واختلف  
في الحديث الذي أسره اليها أخرجه البخاري عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنه في حديث  
طويل وأجله في رواية البخاري هذه وفسر في رواية أخرجهما الشيخان بأنه تحريمه لمارية وانه  
أسره الى حقصة فأخبرت به عائشة أو تحريمه للعسل وقيل بل أسره الى حقصة ان أباه يلى أمر  
الامة بعد أبي بكر وقال لا تخبري عائشة بتحريمي مارية وثانيها ان السبب في ايلائه انه فرق هدية  
جاءت له بين نسائه فلم ترض زينب بنت جحش بنصيبها فزادها مرة أخرى فلم ترض فقالت عائشة  
لقد أقت وجهك ترد عليك الهدية فقال لا تنأهون على الله من ان يغمي لا أدخل عليكم شهرا  
أخرجه ابن سعد عن عمرة عن عائشة ومن طريق الزهري عن عمرة عن عائشة نحوه وقال ذبح  
ذبحا ثالثها انه بسبب طلبه النفقة أخرجه مسلم من حديث جابر فهذه أسباب ثلاثة اما لافشاء  
بعض نسائه السر وهي حقصة والسر أحد ثلاثة اما تحريمه مارية والعسل أو وجدانه مع  
مارية أو يتحريم صدره من قبل ما فرقه بينهم من الهدية أو تضيقهن في طلب النفقة قال  
المصنف رحمه الله واللائق بمكارم أخلاقه وسعة صدره وكثرة صفحه ان يكون مجموع هذه الاشياء  
سيلا اعتزالهن فقولها وحرم أي حرم مارية والعسل فليس فيه دليل على ان التحريم للجماع حتى  
يكون من باب الايلاء الشرعي فلا وجه لحزم ابن بطال وغيره انه صلى الله عليه وآله وسلم امتنع من  
جماع نسائه ذلك الشهر ان أخذه من هذا الحديث ولا مستند له غيره فانه قال المصنف رحمه الله  
تعالى لم أقف على ثقل صريح في ذلك فانه لا يلزم من عدم دخوله عليهن ان لا تدخل احداهن عليه  
في المكان الذي اعتزل فيه الا ان كان المكان المذكور من المسجد فيتم استلزام عدم الدخول عليهن  
مع استمرار الإقامة في المسجد العزم على ترك الوطء لامتناع الوطء في المسجد ﴿ وعن ابن عمر  
رضي الله عنهما اذا مضت أربعة أشهر وقف المولى حتى يطلق ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق  
أخرجه البخاري ) الحديث كالتفسير لقوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر  
وقد اختلف العلماء في مسائل من الايلاء الاولى في اليمين فانهم اختلفوا فيها فقال الجمهور ينعقد  
الايلاء بكل يمين على الامتناع من الوطء سواء حلف بالله أو غيره (١) وقال آخرون انه لا ينعقد  
الا بالحلف بالله قالوا لانه لا يكون يمينا الا ما كان بالله تعالى فلا تشمل الآية ما كان بغيره قلت وهو  
الحق كما في الثانية في الامر الذي تعلق به الايلاء هو ترك الجماع صريحا أو كناية أو ترك الكلام  
عند البعض (٢) والجمهور على انه لا بد فيه من التصريح بالامتناع من الوطء لا مجرد

- (١) من طلاق أو عتاق أو  
أوجب على نفسه صياما أو  
صدقة اه  
(٢) وهو ابن المسيب  
وجاعته من السلف اه

الامتناع عن الزوجة ولا كلام ان الاصل في الايلاء قوله تعالى للذين يؤثرون من نساءهم تربص  
 أربعة أشهر الآية فانها نزلت لا بطلان ما كان عليه الجاهلية من اطالة مدة الايلاء فانه كان الرجل  
 يولي من امرأته سنة وستين فأبطل الله تعالى ذلك وانظر للمولى أربعة أشهر فاما ان يفيء أو يطلق  
 الثالثة اختلفوا في مدة الايلاء فعند الجمهور والخنفية لا بد ان تكون أكثر من أربعة أشهر (١)  
 وقال الحسن وآخرون ينعقد بقليل الزمان وكثيره لقوله تعالى يؤثرون من نساءهم ورد بأنه لا دليل  
 في الآية إذ قد قدر الله المدة فيها بقوله أربعة أشهر فالاربعة قد جعلها الله تعالى مدة الامهال  
 (٢) فهي كاجل الدين لانه تعالى قال فان قاؤا بقاء التعقيب وهو بعد الاربعة فلو كانت المدة  
 أربعة أو أقل لكانت قد انقضت فلا يطالب بعدها والتعقيب للمدة لا الايلاء لبعده والاربعة ان  
 مضى المدة لا يكون طلاقا فعند الجمهور وقال أبو حنيفة بل اذا مضت الاربعة الاشهر طلقت  
 المرأة قالوا والدليل على انه لا يكون بمضي اطلاقا فانه تعالى خير في الآية بين الفيسة والعزم على  
 الطلاق فيكونان في وقت واحد وهو بعد مضى الاربعة فلو كان الطلاق يقع بمضي الاربعة والفيسة  
 بعده لم يكن تخييرا لان حق الخير فيهما ان يقع أحدهما في الوقت الذي يصح فيه الآخر كالكفارة  
 (٣) ولانه تعالى أضاف عزم الطلاق الى الرجل وليس مضى المدمن فعل الرجل والحديث ابن  
 عمر رضي الله عنهما هذا الذي نحن في سياقه وان كان موقوفا فهو مقول للدلالة الخامسة  
 الفيسة هي الرجوع ثم اختلفوا بما اذا تكون فقبل تكون بالوطء على القادر والمعدورين  
 عذره بقوله لو قدرت لفتته لانه الذي يقدر عليه لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها السادسة  
 اختلفوا هل تجب الكفارة على من فاقضى الجهور وتجب لانهم اعيين قد حدثت فيها فتجب  
 الكفارة لحديث من حلف على بين فرأى غيرها خيرا منها فليكن كفر عن عيئه وليأت الذي هو خير  
 وقيل لا تجب لقوله تعالى فان قاؤا فان الله غفور رحيم وأجيب بأن الغفران يختص بالذنب  
 لا بالكفارة ويدل للمسئلة الخامسة حديث (وعن سليمان بن يسار) بفتح المشاة  
 فسين مهملة تخففة بعد الاتفراء هو أبو أيوب سليمان بن يسار مولى ميمونة زوج النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم وهو أخو عطاء بن يسار كان سليمان من فقهاء المدينة وكرار التابعين ثقة  
 فاضلا ورعا حجة هو أحد النقباء السبعة روى عن ابن عباس وأبي هريرة وأم سلمة مات  
 سنة سبع ومائة وهو ابن ثلاث وسبعين سنة (قال أدركت بضعة عشر) رجلا (من)  
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلهم يفتنون المولى رواه الشافعي وفي الارشاد لابن  
 كثير أنه قال الشافعي بعد رواية الحديث وأقل ذلك ثلاثة عشر انتهى يريد أقل ما يطلق عليه  
 لفظ بضعة عشر وقوله يفتنون بمعنى يقضونه أربعة أشهر كما أخرجه اسمعيل هو ابن أبي ادريس عن  
 سليمان أيضا انه قال أدركنا الناس يفتنون الايلاء اذا مضت الاربعة فاطلاق رواية الكتاب محمولة  
 على هذه الرواية المقيمة وقد أخرج الدارقطني من حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه انه قال  
 سألت اثنى عشر رجلا من الصحابة عن الرجل يولي فقالوا ليس عليه شيء حتى تمضي أربعة أشهر  
 فيوقف فان قام والاطلاق وأخرج الامام علي بن أثرب عن عمر بن الخطاب انه كان يقول أيما رجل آلى من  
 امرأته فاذا مضت أربعة أشهر توقف حتى يطلق أو يفيء ولا يقع عليها طلاق اذا مضت حتى يوقف  
 وفي الباب آثار كثيرة عن السلف كلها قاضية بأنه لا بد بعد مضى الاربعة أشهر من ايصال المولى

(١) أي لا ينعقد ويكون  
 له حكم الايلاء الا بذلك اه

(٢) فليس للمرأة مطالبة  
 الزوج بالفيسة أو الطلاق  
 قبل مضىها اه

(٣) يعني خصال الكفارة  
 للمين مثلا اه

ومعنى ايقافه هو ان يطالب اما بالنفي أو بالطلاق ولا يقع الطلاق بمجرد مضي المدة والى هذا ذهب  
 الجماهير وعليه دل ظاهر الآية اذ قوله تعالى وان عزموا الطلاق فان الله سميع علم يدل قوله  
 سميع على ان الطلاق يقع بقول يتعلق به السمع ولو كان يقع بمضي المدة لكفى قوله علم لما عرف  
 من بلاغة القرآن وان فواصل الآيات تشير الى ما دللت عليه الجملة السابقة فاذا وقع الطلاق فانه  
 يكون رجعا عند الجمهور وهو الظاهر ولغيرهم تفاصيل لا يقوم عليها دليل (وعن ابن عباس  
 رضى الله عنهما قال كان ايلاء الجاهلية السنة والستين فوق الله أربعة أشهر فان كان أقل من  
 أربعة أشهر فليس بايلاء أخرجه البيهقي) وأخرجه الطبراني أيضا عنه وقال الشافعي كانت  
 العرب في الجاهلية تحلف بثلاثة أشياء وفي لفظ كانوا يطلقون الطلاق والظهار والايلاء فنقل  
 تعالى الايلاء والظهار عما كان عليه في الجاهلية من ايقاع القرقة على الزوجة الى ما استقر عليه  
 حكمهما في الشرع وبقي حكم الطلاق على ما كان عليه والحديث دليل على ان أقل ما يعقد به  
 الايلاء أربعة أشهر (وعن ابن عباس رضى الله عنهما ما ان رجلا ظاهرا من امرأته ثم وقع  
 عليها فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اتى وقعت عليها قبل ان أكره قال فلا تقر بها حتى  
 تفعل ما أمرك الله تعالى رواه الاربعة وصححه الترمذي ورجح النسائي ارساله ورواه البزار من  
 وجه آخر عن ابن عباس وزاد فيه كفر ولا تعد) هذا من باب الظهار والحديث لا يضر ارساله  
 كما ذكرناه من ان آياته من طريق مرسلة وطريق موصولة لا يكون عمله بل يزيد قوة والظهار  
 مشتق من الظهر لانه قول الرجل لامرأته أنت على كظهر أمي فأخذ اسمها من لفظه وكنوا بالظهر  
 عما يستهجن ذكره وأضافوه الى الام لانها أم المحرمات وقد أجمع العلماء على تحريم الظهار وانهم  
 فاعله كما قال تعالى وانهم ليقولون منكرا من القول وزورا وأما حكمه بعد ايقاعه فيأتى وقد  
 اتفق العلماء على انه يقع تشبيه الزوجة بظهر الام ثم اختلفوا فيه في مسائل الاولى اذا شبهها  
 بعضومنها غير فذهب الاكثر الى انه يكون ظهارا أيضا وقيل يكون ظهارا اذا شبهها بعضوي  
 النظر اليه وقد عرفت ان النص لم يرد الا في الظهر الثانية انهم اختلفوا أيضا فيما اذا شبهها  
 بغير الام من المحارم فقال بعض العلماء لا يكون ظهارا لان النص ورد في الام وذهب آخرون  
 منهم مالك والشافعي وأبو حنيفة الى انه يكون ظهارا ولو شبهها بمحرم من الرضاع ودليلهم القياس  
 فان العلة التحريم المؤبد وهو ثابت في المحارم كنبوته في الام وقال مالك وأجدانه يعقدون لم  
 يكن المشبه به مؤبدا التحريم كالأجنبية بل قال أجدحتي من البهيمية ولا يحتج ان النص لم يرد الا  
 في الام وما ذكر من الحاق غيرها بقياس وملاحظة المعنى ولا ينتهض دليل على الحكم الثالثة  
 انهم اختلفوا أيضا هل ينقض الظهار من الكافر فقيل نعم لعموم الخطاب في الآية وقيل لا  
 ينقض منه لان من لوازمه الكفارة وهي لا تنص من الكافر ومن قال ينقض منه قال يكفر بالعق  
 أو الاطعام لان الصوم لتعذره في حقه وأجيب بان العتق والاطعام اذا فعل لا لاجل الكفارة كانا  
 قرينة ولا قرينة لكافر الرابعة انهم اختلفوا أيضا في الظهار من الامة المملوكة فذهب الحنفية  
 والشافعية الى انه لا يصح الظهار منها لان قوله تعالى من نسائهم لا يتناول المملوكة في عرف اللغة  
 وللافتقار في الايلاء على انها غير داخله في عموم التماسا على الطلاق وذهب مالك وغيره  
 الى انه يصح من الامة لعموم لفظ النساء الا انه اختلف القائلون بصحة من في الكفارة فقيل

لا يجب الا نصف الكفارة وكأنه قام ذلك على الطلاق عنده الخامسة الحديث دليل على انه يحرم وطء الزوجة التي ظاهر منها قبل التكفير وهو مجمع عليه لقوله تعالى من قبل ان يتماسا فلو وطئ لم تسقط الكفارة ولا تنصاع لقوله صلى الله عليه وآله وسلم حتى تفعل ما أمرك الله قال الصلت بن دينار مائة عشرة (١) من الفقهاء عن المظاهر يجمع قبل التكفير فقالوا كفارة واحدة وهو قول الفقهاء الاربعة وعن ابن عمر أن عليه كفارتين احدهما للظهار الذي اقترن به العود والثانية للوطء المحرم كالوطء في رمضان نهارا ولا يخفى ضعفه وعن الزهري وابن جبير انها تسقط الكفارة لانه فات وقتها فانه قبل المسيس وقد فات وأجيب بان فوات وقت الاداء لا يسقط الثابت في النعمة كالصلاة وغيرها من العبادات واختلف في تحريم المقدمات (٢) فقبيل حكمها حكم المسيس في التحريم لانه شبهها بمن يحرم في حقها الوطء ومقدماته وهذا قول الأكثر وعن الأقل لا يحرم المقدمات لان المسيس هو الوطء وحده فلا يشمل المقدمات الانحازا ولا يصح ان يراد لانه جمع بين الحقيقة وانحازا وعن الاوزاعي يحل الاستمتاع بما فوق الازار (٣) وعن سلمة بن صخر هو البياض يفتح الموحدة وتخفيف المثناة التحتية وضاد مجمة انصاري خزي كان أحد البكائين روى عنه سليمان بن يسار وابن المسيب قال البخاري لا يصح حديثه يعني هذا الذي في الظهار (قال دخل رمضان خفت ان أصيب امرأتى) وفي الارشاد وانى كنت امرأتى أصيب من النساء لا يصيب غيرى (فظاهرت منها فانكشف لي شيء) (٣) منها ليله (٤) فوقع عليها فقال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حر رقية فقلت ما أمك الارقبتي قال فصم شهرين متتابعين فقلت وهل أصبت الذي أصبت الا من الصيام قال أطعم عرقا من تمرتين مسكينا أخرجه أجدو الاربعة الا التساوى وصححه ابن خزيمة وابن الجارود) وقد أعله عبد الحق بالانقطاع بين سليمان بن يسار وسلمة لان سليمان لم يدرك سلمة حتى ذلك الترمذي عن البخاري وفي الحديث مسائل الاولى انه دل على ما دلت عليه الآية من ترتيب خصال الكفارة والترتيب اجماع بين العلماء الثانية انها أطلقت الرقبة في الآية وفي الحديث أيضا ولم تقيد بالايمن كما قيدت به في آية القتل فاختلف العلماء في ذلك فذهب أبو حنيفة وغيره الى عدم التقيد وانها تحزى رقبة ذميمة وقالوا لا تقيد بها في آية القتل لاختلاف السبب وقد أشار الزمخشري الى عدم اعتبار القياس لعدم الاشتراك في العلة فان المناسبة (٥) في آية القتل انه لما أخرج رقبة مؤمنة من صفة الحياة الى الموت كانت كفارته ادخال رقبة مؤمنة في حياة الحرية واخرجه عن موت الرقبة فان الرقبة يقتضى سلب التصرف عن المملوك فاشبه الموت الذي يقتضى سلب التصرف عن الميت فكان في اعتاقه اثبات التصرف فاشبهه الاحياء الذي يقتضى اثبات التصرف الحي وذهب مالك والشافعي الى انه لا يجوز اعتاق رقبة كافرة وقالوا تقيد آية الظهار كما قيدت آية القتل وان اختلف السبب قالوا قد أيدت ذلك السنة فانه لما جاء صلى الله عليه وآله وسلم السائل يستفتيه في عتق رقبة كانت عليه سأل صلى الله عليه وآله وسلم الجارية ان الله فقالت في السماء فقال من أنا قالت أنت رسول الله قال فاعتقها فانها مؤمنة أخرجه البخاري وغيره قالوا فسد والله صلى الله عليه وآله وسلم لها عن الايمان وعدم سؤاله

- (١) وهم الحسن وابن سيرين ومسروق ويكر وقتادة وعطاء وطاوس ومجاهد وعكرمة قال والعائش رأاه نافعا اه أبو النصر  
(٢) كالتقبيل ونحوه اه  
(٣) قوله شيء منها في رواية رأيت خلخالها في ضوء القمر وفي لفظ بياض ساقها فهو يقسم ما بينهم هنا اه أبو النصر  
(٤) في حديث عائشة انه وقع على امرأتها نهارا قال الزركشي وهذا أصح من رواية انه وقع عليها ليللا اه أبو النصر  
(٥) أى لا اشتراك الايمان في الرقبة المعتقة في كفارة القتل اه



عن صفة الكفارة وسيبها دال على اعتبار الايمان في كل رقبة تعتق عن سبب لانه قد تقرر ان ترك الاستفصال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال كما قد تكرر قلت الشافعي قائل بهذه القاعدة فان قال به من معه من المخالفين كان الدليل على التقيد هو السنة لا الكتاب لانهم قرروا في الاصول انه لا يحمل المطلق على المقيد الا مع اتحاد السبب لكنه وقع في حديث أبي هريرة عند أبي داود ما لفظه فقال يا رسول الله ان علي رقبة مؤمنة الحديث الى آخره قال عز الدين الذهبي وهذا حديث صحيح وحينئذ فلا دليل في الحديث على ما ذكرناه صلى الله عليه وآله وسلم لم يسألها عن الايمان الا لان السائل عليه رقبة مؤمنة الثالثة اختلف العلماء في الرقبة المعيبة بأي عيب فقال داود تجزئ المعيبة لتناول اسم الرقبة لها وذهب آخرون الى عدم اجزاء المعيبة قياسا على الهدايا والضحايا يجامع التقرب الى الله تعالى وفصل الشافعي رحمه الله تعالى فقال ان كانت كاله المنفعة كالا عوراً جزأت وان نقصت منافعها لم تجز اذا كان ذلك ينقصها نقصاً ظاهراً كالا قطع والا عي اذا اعتق عليك المنفعة وقد نقصت والخفية تنقص في العيب بطول تعدادها ويعز قيام الادلة عليها الرابعة ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم فصم شهرين متتابعين دال على وجوب التتابع وعليه دلت الآية وشرطت أن يكون قبل المس فلو مس فيها استأنف وهو اجماع اذا وطئها ثم ارامت بعد او كذا ليل عند أبي حنيفة وآخرون ولو ناسيا للآية وذهب الشافعي وأبو يوسف الى انه لا يضر ويجوز لان علة النهي افساد الصوم ولا افساد بوطء الليل (١) وأجيب بان الآية عامة واختلف اذا وطئ نهارا ناسيا فعند الشافعي وأبي يوسف لا يضر لانه لم ينسد الصوم وقال أبو حنيفة بل يستأنف كما اذا وطئ عامدا للعموم الآية قالوا وليست العلة افساد الصوم بل دل عموم الدليل للاحوال كلها على انه لا تتم الكفارة الا بوقوعها قبل المسيس الخامسة اختلفوا ايضا فيما اذا عرض له في اثناء صومه عذر مأوس ثم زال هل يبني على صومه أو يستأنف فقال مالك وأحمد انه يبني على صومه لانه فرقه بغير اختياره وقال أبو حنيفة وهو أحد قولي الشافعي بل يستأنف لاختياره التفریق وأجيب بان العذر صيره كغير المختار واما لو كان العذر مرجوا فقبل يبني أيضا وقبل لا يبني لان رجاء زوال العذر صيره كالمختار وأجيب بانه مع العذر لا اختياره السادسة ان ترتيب قوله صلى الله عليه وآله وسلم فصم على قول السائل ما أملك الار قبتي يرضى بما قضت به الآية من انه لا ينتقل الى الصوم الا بعدم وجدان الرقبة فان وجد الرقبة الا انه يحتاجها لخدمته للمعجز فانه لا يصح منه الصوم فان قيل انه قد بدح التيمم لو اجد الماء اذا كان يحتاج اليه فهل اقسام ما هنا عليه قلت لا قياس لان التيمم قد شرع مع العذر فكان الاحتياج الى الماء كالعذر فان قيل فهل يجعل (٢) الشبق الى الجماع عذرا يكون له معه العدول الى الاطعام وبعد صاحب الشبق غير مستطيع للصوم قلت ظاهر حديث سلمة وقوله في الاعتذار عن التكفير بالصيام وهل اصبحت الذي اصبحت الامن الصيام واقرار صلى الله عليه وآله وسلم على عذره وقوله اطعم بدل على أنه عذر يعدل معه الى الاطعام السابعة ان النص القرآني والنسوي صريح في اطعام مسكينين مسكينا وكأنه جعل عن كل يوم من الشهرين اطعام مسكين واختلف العلماء هل لابد من اطعام مسكينين مسكينا أو يكفي اطعام مسكين واحد مسكين يوما فذهب مالك وأحمد والشافعي الى الاول لظاهر الآية وذهب الحنفية الى الثاني وانه يكفي اطعام واحد

(١) ولان الاصح كما قاله  
الزركشي في تخریج احاديث  
الرافعي ان سلمة واقع نهارا  
اه أبو النصر

(٢) الشبق يفتح المجمة وفتح  
الموحدة يقال فيه شبق  
كفرح أي اشتدت غلته  
بضم الغين المجمة وسكون  
اللام وهي شهوة الضراب  
اه أبو النصر

ستين يوماً أو أكثر من واحد بقدر اطعام ستين مسكيناً قالوا لانه في اليوم الثاني مستحق كقبيل  
الدفع اليه وأجيب بان ظاهر الآية تغاير المساكين بالذات ويروى عن أحمد ثلاثة أقوال كالقولين  
هذين والثالث ان وجد غير المسكين لم يجز الصرف اليه والأجزاء إعادة الصرف اليه الثالثة  
اختلف في قدر الاطعام لكل مسكين فذهبت الحنفية الى ان الواجب ستون صاعاً من تمر أو ذرة  
أو شعيراً ونصف من بر وذهب الشافعي الى ان الواجب لكل مسكين مئة والمدرج الصاع  
واستدل بقوله في حديث الباب أطمع عرقاً من تمر ستين مسكيناً والعرق مكمل يأخذ خمسة عشر  
صاعاً وستة عشر ولا عاتقه صلى الله عليه وآله وسلم للواطئ في رمضان بعرق خمسة عشر صاعاً من  
تمر ولانه أكثر الروايات في حديث سلمة هذا واستدل الاولون بانه ورد في رواية عبد الرزاق اذهب  
الى صاحب صدقة بن زريق فقل له فليدفعها اليك فاطم عنك منها ومقام ستين مسكيناً قالوا  
والوسق ستون صاعاً وفي رواية لابي داود والترمذي فاطم وسقاً من تمرين ستين مسكيناً وجاء  
في تفسير العرق أنه ستون صاعاً وفي رواية لابي داود ان العرق مكمل يسع ثلاثين صاعاً قال أبو داود  
وهذا أصح الحديثين ولما اختلف في تفسير العرق على ثلاثة أقوال واضطربت الروايات فيه  
جنى الشافعي الى الترجيح بالكثرة وأكثر الروايات خمسة عشر صاعاً وقال الخطابي في معالم السنن  
العرق السقيفة التي من الخوص فيختمها المكائل قال وجاء تفسيره انه ستون صاعاً وفي رواية  
لابي داود يسع ثلاثين صاعاً وفي رواية سلمة يسع خمسة عشر صاعاً فدل أن العرق يختلف في السعة  
والضيق قال فذهب الشافعي الى رواية الخمسة عشر صاعاً قلت يؤيد قوله ان الاصل برائة  
الذمة عن الزائد وهو وجه ترجيح \* التاسعة في الحديث دليل على ان الكفارة لا يسقط جميع  
أنواعها بالعجز وفيه خلاف فذهب الشافعي وأحد الروايتين عن أحمد الى عدم سقوطها بالعجز لما  
في حديث أبي داود عن خويلد بنت مالك بن نعلبة قالت ظاهر مني زوجي أوس بن الصامت الى  
ان قال لهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعتق رقبة قالت لا يجد قال يصوم شهرين متتابعين  
قالت انه شيخ كبير ما به من صيام قال يطعم ستين مسكيناً قالت ما عنده شيء يتصدق به قال فاني  
سأعينه بعرق من تمر الحديث فلو كان يسقط عنه بالعجز لانه صلى الله عليه وآله وسلم ولم يعنه من  
عنده وذهب أحمد في رواية وطائفة الى سقوطها بالعجز كما تسقط الواجبات بالعجز عنها وعن  
أبدالها وقيل انما تسقط كفارة الوطء في رمضان بالعجز عنها لا غيرها من الكفارات قالوا لان  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر الجامع في شهر رمضان ان يأكل الكفارة هو وعياله والرجل  
لا يكون مصرفاً لكفارته وقال الاولون انما حلت له لانه اذا عجز وكفر عنه الغير جاز ان يصرفها  
اليه وهو مذهب أحمد في كفارة الوطء في رمضان وله في غيرها من الكفارات قولان العاشرة قال  
الخطابي دل الحديث على ان الظهار المقيد كالظهار المطلق وهو اذا ظاهر من أمر أنه الى مدة ثم  
أصابها قبل انقضاء تلك المدة واختلقوا فيه اذا بر ولم يحنث فقال مالك وابن أبي ليلى اذا قال  
لامرأته أنت علي كظهر أمي الى الليل لئنمته الكفارة وان لم يقربها وقال أكثر أهل العلم لا شيء  
عليه اذا لم يقربها وجعل الشافعي في الظهار الموقت قولين أحدهما انه ليس بظهار \* (قائدة) \*  
فدنيوهم ان سبب نزول آية الظهار حديث سلمة هذا الاتحاد الحكمين في الآية والحديث وليس  
كذلك بل سبب نزولها قصة أوس بن الصامت ذكره ابن كثير في الارشاد من حديث خويلد

بنت ثعلبة قالت في والله وفي أوس أنزل الله سورة المجادلة قالت كنت عنده وكان شيخا كبيرا قد  
 ساعطقه وقد ضجرت قالت فدخل على يومافراجه بشي فغضب فقال أنت على كظهر رأي  
 قالت ثم خرج بفلس في نادى قومه ساعة ثم دخل على فاذا هو يريدني عن نفسي قالت فقلت  
 كلا والذي نفس حويله يسده لا تخلص الى وقد قلت ما قلت فيكم الله ورواه فيه ما الحديث رواه  
 الامام أحمد وأبو داود واسناده مشهور وأخذته عنه اذا قصد بلنظ الطهارات لانه لم يقع الطلاق  
 وكان ظهرا والى هذا ذهب أحمد والشافعي وغيرهما قال الشافعي ولو ظاهر يريد طلاقا كان  
 ظهرا ولو طلق يريد ظهرا كان طلاقا وقال أحمد اذا قال أنت على كظهر رأي وعني به الطلاق  
 كان ظهرا ولو لا نطق به وعلمه ابن القيم بان الطهارات كان طلاقا في الجملة فتنسخ فلم يجز أن يعاد الى  
 الامر المنسوخ وأيضا قال وسنما نؤي به الطلاق لما كان علمه فاجرى عليه حكم الطهارات دون  
 الطلاق وأيضا فإنه صريح في حكمه فلم يجز جعله كناية في الحكم الذي أبطل الله تعالى شرعه  
 وقضاء الله أحق وحكم الله أوجب

#### \*(باب الايمان)\*

هو مأخوذ من الايمان لانه يقول الزوج في الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ويقال فيه  
 الايمان والالتعان والملاعنة واختلف في وجوبه على الزوج فقيل يجب اذا كان ثمة ولد وعلم انه لم  
 يقر بها وقيل انه مع غلبة الظن بالزنا من المرأة أو العلم يجوز ولا يجب ومع عدم الظن يحرم (عن  
 ابن عمر رضي الله عنهما قال قال فلان) هو عويذ بن الجحاني كافي أكثر الروايات (فقال يا رسول  
 الله أرايت لو وجدنا امرأته على فاحشة كيف يصنع ان تكلم بكلم بامر عظيم وان سكت  
 سكت على مثل ذلك) أي على أمر عظيم (فلم يجبه فلما كان بعد ذلك أتاه فقال ان الذي سألتك  
 عنه قد ابتليت به فانزل الله تعالى الآيات في سورة النور) الاكثر في الروايات ان سبب نزول  
 الآيات قصة هلال بن أمية وزوجته وكانت متقدمة على قصة عويمر وانما تلاها صلى الله عليه  
 وآله وسلم عليه لان حكمها عام للامة (فتلاهن عليه ووعظه وذكره) عطف تفسير اذ الوعظ هو  
 التذكير (وأخبره ان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة) الموعود به في قوله لعنوا في  
 الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم (قال لا والذي بعثك بالحق ما كذبت عليها ثم دعاها فوعظها  
 كذلك قالت لا والذي بعثك بالحق انه لك كاذب فبدأ بالرجل فشهد أربع شهادات بالله ثم ثنى  
 بالمرأة ثم فرق بينهما مرواه مسلم) في الحديث مسائل الأولى قوله فلم يجبه وقع عند أبي داود فذكره  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المسائل وعابها قال الخطابي يريد المسئلة عما لا حاجة بالمسائل  
 اليه وقال الشافعي كانت المسائل فيما لم ينزل فيه حكم زمن نزول الوحي ممنوعة لئلا ينزل في ذلك  
 ما يوقعهم في مشقة وعنت كما قال تعالى لا تسألوا عن أشياء وفي الحديث الصحيح أعظم الناس  
 جرما من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسئلته وقال الخطابي قد وجدنا المسئلة في كتاب  
 الله على وجهين أحدهما ما كان على وجه التبيين والتعليم فيما ألزم الحاجة اليه من أمر الدين  
 والآخر ما كان على طريق التعت والتكلف فأباح النوع الاول وأمر به وأجاب عنه فقال  
 فاسألوا أهل الذكر وقال فاسأل الذين يقرؤون الكتاب من قبلك وأجاب تعالى في آيات يسألونك

عن الاهله يسألونك عن الحيض وغيرها وقال في النوع الآخر يسألونك عن الروح قل الروح  
من أمر ربي وقال يسألونك عن الساعة أتدري ما هي الساعة أتدري ما هي الساعة أتدري ما هي الساعة  
السؤال على هذا الوجه فهو مكروه فاذا وقع السكوت عن جوابه فأنما هو زجر وردع للسائل  
فاذا وقع الجواب فهو عقوبة وتغليظ الثانية في قوله فبدأ بالرجل ما يدل انه يبدأ به وهو قياس  
الحكم الشرعي لانه المدعى فيقدم وبه وقعت البداءة في الآية وقد وقع الاجماع على ان تقديمه  
سنة واختلف هل يجب البداءة أم لا فذهب الجاهل الى وجوبها لقوله صلى الله عليه وآله وسلم  
لهلال البينة والاختلاف في ظهوره فكانت البداءة بدفع الخد عن الرجل قالو بدأ بالمرأة فكان  
دفعها امر لم يثبت وذهب أبو حنيفة الى انها تصح البداءة بالمرأة لان الآية لم تدل على لزوم البداءة  
بالرجل لان العطف فيها بالواو وهي لا تقتضي الترتيب وأجيب عنه بانهم وان لم تقتض الترتيب  
فانه تعالى لا يبدأ إلا بما هو الاحق والاقدم في العناية وبين فعله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك فهو  
مثل قوله تبدأ بعباد الله في وجوب البداءة بالصفا الثالثة قوله ثم فرق بينهم ما دل على ان  
الفرقة بينهم لا تقع الابتغى الحاكم لا بنفس اللعان والى هذا ذهب كثير مستدلين بهذا اللفظ  
في الحديث وانه ثبت في الصحيح أن الرجل طلقها ثلاثا بعتام اللعان وأقره النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم على ذلك ولو كانت الفرقة تنفس اللعان ليلين النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان طلاقه  
في غير محله وقال الجمهور بل الفرقة تنفس بنفس اللعان وانما اختلفوا هل تحصل الفرقة بتمام لعانه  
وان لم تلغ عن هي فقال الشافعي يحصل به وقال أحد لا يحصل الا بتمام لعانه وهو المشهور عند  
المالكية وبه قالت الظاهرية واستدلوا بما في صحيح مسلم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم ذلككم  
التفريق بين كل متلاعنين قال ابن العربي أخبرني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقوله ذلككم عن قوله  
لا سبيل لك عليها قال وكذا حكم كل متلاعنين فان كان الفراق لا يكون الا بحكم فقد نفذ الحكم  
فيه من الحاكم الاعظم صلى الله عليه وآله وسلم بقوله ذلككم التفريق بين كل متلاعنين قالوا  
وقوله فرق بينهم ما معناه اظهر ذلك وبيان حكم الشرع فيه لانه أنشأ الفرقة بينهم قالوا وأما  
طلاقها بما لم يكن عن أمره صلى الله عليه وآله وسلم وبانه لم يزد التحريم الواقع باللعان الا تأكيداً  
فلا يحتاج الى انكاره وبانه لو كان لافرقه الا بالطلاق لجازله الزواج بها بعد أن تنكح زوجها غيره  
وقد أخرج أبو داود عن ابن عباس رضي الله عنه الحديث وفيه وقضى رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم ان لا يبت لها عليه ولا قوت من أجل انها ما تفرقان من غير طلاق ولا متوفى عنها  
وأخرج أبو داود من حديث سهل بن سعد في حديث المتلاعنين قال مضت السنة بعدني  
المتلاعنين أن يفرق بينهم ما ثم لا يجتمعان أبداً وأخرجه البيهقي بلفظ ففرق رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم بينهم ما وقال لا يجتمعان أبداً وعن علي وابن مسعود قال مضت السنة بين  
المتلاعنين ان لا يجتمعوا أبداً وعن عمر يفرق بينهم ما ولا يجتمعان أبداً الرابعة اختلف العلماء  
في فرقة اللعان هل هي فسخ أو طلاق بائن فذهب الشافعي وأحمد وغيرهم الى انها فسخ مستدلين  
بانها توجب تحريم ما بدأ فكانت فسخاً كفرقة الرضاع اذ لا يجتمعان ابداً ولان اللعان ليس  
صريحاً في الطلاق ولا كناية فيه وذهب أبو حنيفة الى انها طلاق بائن مستدل بانها لا تكون  
الا من زوجة فهي من أحكام النكاح المختصة به فهي طلاق اذ هو من أحكام النكاح المختصة به

بخلاف الفسخ فإنه قد يكون من أحكام غير النكاح كالفسخ بالعيب وأجيب بأنه لا يلزم من  
 اختصاصه بالنكاح أن يكون طلاقاً كما أنه لا يلزم فيه نفقة ولا غيرها الخامسة وهي فرع للرابعة  
 اختلفوا لو أ كذب نفسه بعد اللعان هل تحل له الزوجة فقال أبو حنيفة تحل له لزوال المانع  
 المحرم وهو قول سعيد بن المسيب فإنه قال فإن أ كذب نفسه فإنه خاطب من الخطاب وقال ابن  
 جبير ترذاله مادامت في العدة وقال الشافعي وأجد لا تحل له أبداً قوله صلى الله عليه وآله وسلم  
 لا سبيل لك عليها قلت قد يجاب عنه بأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لمن التعن ولم يكذب نفسه  
 السادسة في حديث لعان هلال بن أمية أنه قذف امرأته عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 بشريك بن محمداً الحديث عند أبي داود وغيره قال الخطابي فيه من الفقه أن الزوج إذا قذف  
 امرأته برجل بعينه ثم تلاعنا فإن اللعان يسقط عنه الحد فيصير في التقدير ذكره المقنف به تبعاً  
 ولا يعتبر حكمه وذلك أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم لهلال بن أمية البيعة أ وحسد في ظهره فلما  
 تلاعنا لم تعرض لهلال بالحد ولا يروى في شيء من الأخبار أن شريك بن محمداً عفى عنه فعلم أن  
 الحد الذي كان يلزمه بالقذف سقط عنه باللعان وذلك أنه مضطر إلى ذلك من يقذفها به لازماً للضرورة  
 عن نفسه فلم يحمل نفسه على القصد بالقذف وإدخال الضرر عليه قلت ولا يخفى أنه لا ضرورة  
 في تعيين من قذفها به وقال الشافعي انما يسقط الحد عنه إذا ذكر الرجل وسماه في اللعان فإن لم  
 يفعل ذلك حذله وقال أبو حنيفة الحد لازم له وللرجل مطالبته به وقال مالك يحد للرجل  
 ويلعن الزوجة انتهى قلت ولا دليل في حديث هلال على سقوط الحد بالقذف لأنه حق  
 للمقذوف ولم ير أنه طالب به حتى يقول له صلى الله عليه وآله وسلم قد سقط باللعان أو يحد  
 القاذف فيتمين الحكم والاصل ثبوت الحد على القاذف واللعان انما شرع لدفع الحد عن الزوج  
 والزوجة ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال للمتلاعنين  
 حسابكم على الله ﴾ بينه بقوله (أحدكما كاذب) فإذا كان أحدهما كاذباً فاقفه هو المتولى  
 جزائه (لا سبيل لك عليها) هو إثباته للفرقة بينهما كما سلف (قال يا رسول الله مالي) يريد به  
 الصداق الذي سلمه إليها (قال إن كنت صدقت عليها فهو بما استحل من فرجها وإن كنت  
 كاذباً عليها فذلك أبعث لك منها متفق عليه) الحديث أقدم سلف من الفراق بينهما وإن أحدهما  
 كاذب في نفس الأمر وحسابهما على الله وأنه لا يرجع بشيء مما سلمه من الصداق لأنه إن كان  
 صادقاً في القذف فقد استحققت المال بما استحل منها وإن كان كاذباً فقد استحقته أيضاً بذلك  
 ورجوعه إليه أبعده لأنه هضمها بالكذب عليها فكيف يرجع ما أعطاها ﴿ وعن أنس رضي الله  
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبصروها فإن جاءت به أبيض سبطاً ﴾ بفتح السين  
 المهملة وكسر الباء الموحدة بعد طاء مهملة هو الكامل الخلق من الرجال (فهو زوجها  
 وإن جاءت به أكل) بفتح الهاء وسكون الكاف هو الذي منابت أجفانه سود كان فيها أكلا  
 وهي خلقة (جعداً) بفتح الجيم وسكون العين المهملة فدل المهملة وهو من الرجال القصير  
 (فهو للذي رماها به متفق عليه) ولهما في أخرى فجاءت به على التعت المكروه وفي الأحاديث  
 ثبتت له عدة صفات وفي رواية لهما والتساقى أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم بعد سر صفات  
 ما في بطنها اللهم بين فوضعت شبيهاً الذي ذكر زوجها أنه وجده عندها وفي الحديث دليل على أنه

يصح اللعان للمرأة الحامل ولا يؤخر إلى أن تضع واليه ذهب الجمهور لهذا الحديث وقال أبو يوسف  
 ومحمد وروى عن أبي حنيفة وأحمد أنه لا لعان لثني الحمل لجواز أن يكون ريحاً فلا يكون للعان  
 حينئذ معني قلت وهذا رأى في مقابلة النص وكانهم يريدون أنه لا لعان لمجرد ظن الحمل من  
 الأجنبية لا لوجوده معها الذي هو صورة النص وفي الحديث دليل على أنه يتقوى الولد باللعان وإن لم  
 يذكر النفي في اليمين وإلى هذا ذهب أهل الظاهر وعند بعض المالكية وبعض أصحاب أحمد أنه  
 يصح اللعان على الحمل بشرط ذكر الزوج لثني الولد دون المرأة وبأنه يصح نفي الولد وهو حمل ويؤخر  
 اللعان إلى بعد الوضع ولا دليل عليه ما بل الحق قول الظاهر به فإنه لم يقع في اللعان عنده صلى الله  
 عليه وآله وسلم لم نفي الولد ولم نره في حديث هلال ولا غيره ولم يكن اللعان إلا منهم في عصره صلى  
 الله عليه وآله وسلم وأما لعان الحامل فقد ثبت في هذه الأحاديث وقد أخرج مالك عن نافع عن  
 ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا عن بين رجل وامرأة وأنه اتفق من ولده ففرق بينهما  
 وألحق الولد بالمرأة وفي حديث سهل وكانت حاملاً فأنكر حملها وذكر أنه اتفق من ولده ولكنه  
 لا يدل على اشتراط نفي الولد لأنه فعله الرجل من تلقاء نفسه وقال أبو حنيفة لا يصح نفي الحمل  
 واللعان عليه فإن لا عن حاملاً ثم أتت بالولم يضمن من نفيه أصلاً لأن اللعان لا يكون  
 إلا بين الزوجين وهذه قد بان بلعانهم ما في حال حملها ويحجب بان هذا رأى في مقابلة النص  
 الثابت في حديث الباب وفي حديث ابن عمر هذا وإن كان البخاري قد بين أن قوله فيه وكانت  
 حاملاً من كلام الزهري لكن حديث الباب صحيح صريح وفي الحديث دليل على العمل بالقيافة  
 وكان مقتضاها إلحاق الولد بالزوج إن جاءت به على صفته لأنه للقرآن لكنه بين صلى الله عليه وآله  
 وسلم المانع عن الحكم بالقيافة نفيًا وإثباتًا بقوله لا إلايمان لكان لي ولها شأن ﴿ وعن ابن  
 عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر رجلاً أن يضع يده عند  
 الخامسة على فيه وقال إنها الموجبة رواه أبو داود والنسائي ورجاله ثقات فيه دلالة على أنه يشرع  
 من الحاكم المدلغة في منع الحلف خشية أن يكون كاذباً صلى الله عليه وآله وسلم منع بالقول  
 بالتذكير والوعظ كما سلف ثم منع هنا بالفعل ولم يرو أنه أمر بوضع يده على فم المرأة وإن أوهمه  
 كلام الرافعي وقوله إنها الموجبة أي للفرقة ولعذاب الكاذب وفيه دليل على أن اللعنة  
 الخامسة واجبة وأما كيفية التحليف فأخرج الحاكم والبيهقي من حديث ابن عباس في تحليف  
 هلال بن أمية أنه قال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احلف بالله الذي لا إله إلا هو إن صادق  
 يقول ذلك أربع مرات الحديث بطوله قال الحاكم صحيح على شرط البخاري ﴿ وعن سهل بن  
 سعد رضي الله عنه في قصة المتلاعنين قال أي الرجل لمافرغان تلاعنها كذبت عليها  
 يا رسول الله أن أمسكتها فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متفق  
 عليه تقدم الكلام على تحقيق المقام ﴿ وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلاً جاء إلى  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال إن امرأتى لا ترد لأمس قال عزبها بالغين المجبة  
 والزاعو بأم موحدة قال في النهاية أي أبعد هاريد الطلاق قال أخاف أن تبهها نفسي قال  
 فاستمعهم رواه أبو داود والبرزورجيه ثقات وأطلق النووي عليه الصحة لكنه نقل ابن الجوزي  
 عن أحمد أنه قال لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الباب شيء وليس له أصل ففسكت

بهذا ابن الجوزي وعده في الموضوعات مع أنه أورد به ما سناد صحيح (وأخرجه النسائي من وجه آخر عن ابن عباس يلفظ قال طلقها قال لا أصبر عنها قال فأمسكها) اختلف العلماء في تفسير قوله لا ترد لأمس على قولين الأول أن معناه القصور وأنهم لا تمتنع من يريد منها الفاحشة وهذا قول أبي عبيدو الخلال والنسائي وابن الأعرابي والخطابي واستدل به الرافي على أنه لا يجب تطليق من فسقت بالزنا إذا كان الرجل لا يقدر على مفارقتها والثاني أنها تبذر بمال زوجها ولا تمتنع أحد اطلب منها شيئا منه وهذا قول أحد والاصمعي ونقله عن علماء الاسلام وأتكر ابن الجوزي على من ذهب إلى الأول قال في النهاية وهو أشبه بالحديث لأن المعنى الأول يشكل على ظاهر قوله تعالى وحرم ذلك على المؤمنين وإن كان في معنى الآية وجوه كثيرة قلت الوجه الأول في غاية من البعد بل لا يصح للآية ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم لا يأمر الرجل أن يكون ديوتا فحمله على هذا لا يصح والثاني بعيد لأن التبذير أن كان بماله أغنىها تمكن وإن كان من مال الزوج فكذلك ولا يوجب أمره بطلاقها على أنه لم يتعارف في اللغة أن يقال فلان لا يريد لأمس كناية عن الجود فالأقرب أن المراد أنها مهلة الأخلاق ليس فيها تقور وحشمة عن الأجانب لأنها تأتي الفاحشة وكثير من الرجال والنساء بهذه المثابة مع البعد من الفاحشة كما قال أبو الطيب

بيضاء يطمع فيما تحت حلتها \* وعز ذلك مطلوبها إذا طلبا

ولو أراد به أنها لا تمتنع نفسها عن الوقوع من الأجانب لكان قاذفها (وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول حين نزلت آية المتلاعنين إياها أمرأة أدخلت على قوم من ليس منهم فامست من الله في شيء ولن يدخلها الله جنته وأيعار رجل جحدولده وهو يتظر إليه) أي يعلم أنه ولده (احتجب الله عنه وفضحه على رؤس الأولين والآخرين أخرجه النسائي وأبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان) وقد تقدم عبد الله بن يونس عن سعيد المقبري عن أبي هريرة لا يعرف عبد الله إلا بهذا الحديث ففي صحيحه ونظر وصححه أيضا الدارقطني مع اعترافه بتفرد عبد الله وفي الباب عن ابن عمر عند البزار وفيه إبراهيم بن يزيد الجوزي ضعيف وأخرج أحمد من طريق مجاهد عن ابن عمر نحوه أخرجه عبد الله بن أحمد في رواية المسند عن أبيه عن وكيع وقال تفرد به وكيع ومعنى الحديث واضح (وعن عمر رضي الله عنه قال من أقرب لولده طرفه عين فليس له أن ينفيه أخرجه البيهقي وهو حسن موقوف) فيه دليل على أنه لا يصح النفي للولد بعد الإقرار به وهو مجمع عليه واختلف فيما إذا سكت بعد علمه به ولم ينفيه فقال المؤيد أنه يلزمه وإن لم يعلم أن له النفي لأن ذلك حق يظل بالسكوت كالشفيع إذا بطل شفيعته قبل علمه باستحقاقها وذهب أبو طالب إلى أن له النفي متى علم أن لا يثبت التحريم من دون علمه فإن سكت عند العلم لم يمكن من النفي بعد ذلك ولا يعتبر عنده فور والاتراخ بل السكوت كالإقرار وقال الشافعي بل يكون نفيه على الفور وحد الفور ما لم يعد تراخيا عرفا كما واشتغل بإسراج دابته أو ليس ثيابه أو نحو ذلك لم يعد تراخيا ولهم في المسئلة تقادير ليس عليها دليل إلا الرأي وفروع على غير أصل أصيل (وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلا) قال عبد الغني إن اسمه ضحيم بن قسادة (قال يا رسول الله إن امرأتي ولدت غلاما أسود قال هل لك من أبل قال نعم قال فما ألوانها قال جمر قال هل فيها من أورك) بالراء والقاف برنة أجرو وهو الذي في لونه سواد ليس

بجاءك (قال نعم قال فأتى ذلك قال لعلة نزعها) بالنون فزأى وعين مهملة أى جذب اليه (عرق  
قال قلعل ابنك هذا نزع عرق متفق عليه وفي رواية لمسلم) أى عن أبي هريرة (وهو) أى الرجل  
(يعرض بان يقيه وقال في آخره ولم يرخص له في الاتقاف منه) قال الخطابي هذا القول من  
الرجل تعرض بالريية كأنه يريد نقي الولد حكم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأن الولد للفرش ولم  
يجعل اختلاف النسب واللون دلاله يجب الحكم به أو ضرب له المثل بما يوجد من اختلاف  
الالوان في الابل ولقاحها وأخذ من هذا اثبات القياس الجلي ويبان ان المتشابهين حكمهما  
من حيث الشبه واحد ثم قال وفيه دليل على ان الحد لا يجب في المكانى (١) وانما يجب  
بالقذف الصريح وقال المهلب التعريض اذا كان على جهة السؤال للاحديه وانما يجب الحد  
في التعريض اذا كان على المواجهة والمباشرة وقال ابن المنير يفرق بين الزوج والاجنبى في  
التعريض بان الاجنبى يقصد الاذية المحضة والزواج قد يعذر بالنسبة الى صيانة النسب وقال  
القرطبي لا خلاف انه لا يجوز نقي الولد باختلاف الالوان المتقاربة كالسمر والادمة ولا فى البياض  
والسواد اذا كان قد أقرب بالوطء ولم تمض مدة الاستبراء قال فى الشرح كانه أراد فى مذهبه  
والا فالخلاف ثابت عند الشافعية بتفصيل وهو ان لم ينضم اليه قرية سنة زنا لم يجز النقي وان اتهمها  
فاتت بولد على لون الرجل الذى اتهمها به جاز النقي على الصحيح وعند الحنابلة يجوز النقي مع  
القرينة مطلقا والخلاف انما هو عند عدمها والحديث يحتمله لانه لم يذكر ان معه قرية سنة على  
الزنا وانما هو مجرد مخالفة اللون

(١) جمع كناية اياه أبو النصر

\*(باب العدة)\*

بكسر العين المهملة اسم مدة تربص بها المرأة عن التزويج بعد وفاة زوجها أو فراقه لها اما بالولادة  
أو الاقراء أو الاشهر (والاحداد) بالخاء المهملة بعد هاء الان مهملتان بينهما ألف وهو لغة المنع  
وشرعاً ترك الطبيب والزينة للمعتدة عن وفاة (عن المسور) بكسر الميم وسكون السين  
المهملة فواو مفتوحة فراء (ابن مخزومة) بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الراء تقدمت  
ترجمته (ان سبعة) بضم السين المهملة فباء موحدة فتنة تحتية تصغير سبع وتاء تأنيث  
(الاسلمة نفست) بضم النون وكسر الفاء (بعد وفاة زوجها) هو سعد بن خولة توفى بمكة  
بعد حجة الوداع (بمبال) وقع فى تقديرها خلاف كبير لا حاجة الى ذكره ويأتى بعضها قريبا  
(خاتم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاستأذنته ان تنكح فاذن لها فأنكحت رواء البخارى وأصله  
فى الصحيحين وفى لفظ) للبخارى (أنه اوضعت بعد وفاة زوجها اباربعين ليلة وفى لفظ لمسلم)  
أى عن المسور (قال الزهرى ولا أرى بأسا أن تزوج وهى فى دمها) أى دم نفاسها (غير انه  
لا يقرب من زوجها حتى تطهر) الحديث دليل على ان الحامل المتوفى عنها زوجها تنقض عدتها  
بوضع الحمل وان لم يمض عليها أربعة أشهر وعشرو يجوز بعدها ان تنكح وفى المسئلة خلاف  
فهذا الذى أفاده الحديث قول جماهير العلماء من الصحابة وغيرهم لهذا الحديث ولعموم قوله  
تعالى وأولات الاجال أجلهن ان يضعن حملهن والآية وان كان ما قبلها فى المطلقات لكن ذلك  
لا يخص عمومها وأيد بقاها عمومها على أصله ما أخرجه عبد الله بن أحمد فى زوائد المسند والاضياء



في المختارة وابن مردويه عن أبي بن كعب قال قلت يا رسول الله وأولات الاحمال أجلهن أن  
يضعن حملهن أهى المطلقة ثلاثاً والمتوفى عنها قال هي المطلقة ثلاثاً والمتوفى عنها وأخرجها ابن  
جرير وابن أبي حاتم وابن مردويه والدارقطني عن أبي من وجه آخر قال لما نزلت هذه الآية  
قلت يا رسول الله هذه الآية مشتركة أم مبهمة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم آية آية  
قلت وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن المطلقة والمتوفى عنها قال نعم وثبتت عن ابن  
مسعود عدة روايات دالة على قوله بهذا وأخرج عنه ابن مردويه قال نسخت سورة النساء  
القصرى كل عدة وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن أجل كل حامل مطلقة أو متوفى  
عنها زوجها أن تضع حملها وأخرج ابن مردويه عن أبي سعيد الخدري قال نزلت سورة النساء  
القصرى بعد التي في البقرة بسبع سنين وأخرج الشيخان وأبو داود والنسائي والترمذي وابن  
ماجه وابن جرير وابن المنذر وابن مردويه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال كنت أنا وابن عباس  
وأبو هريرة رضي الله عنهم في غمام رجل فقال أقتني في امرأة ولدت بعد وفاة زوجها باربعين ليلة  
أحلت قال ابن عباس نعم تعدد آخر الاجلين قلت أنا وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن  
قال ابن عباس ذلك في الطلاق قال أبو سلمة أ رأيت لو أن امرأة جرت حملها سنة فمعدتها  
قال ابن عباس آخر الاجلين قال أبو هريرة أنا مع ابن أخي يعني أبي سلمة فامرسل ابن عباس غلامه  
كريا إلى أم سلمة يسألها أمضت في ذلك سنة فقالت (١) قتل زوج سبعة الاسمية وهي حيلي  
فوضعت بعد موتة باربعين ليلة فخطبت فأنكحها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
وأخرج عنه عبد بن حميد من حديث أبي سلمة وفيه أنهم أرسلوا إلى عائشة فسألوها فقالت ولدت  
سبعة مثل ما مضى إلا أنها قالت بعد وفاة زوجها ليال وفي الباب عدة روايات عن السلف دالة  
على أن الآية باقية على عمومها في جميع العدد وأن عموم آية البقرة منسوخ بهذه الآية الكريمة  
مع تأخر نزولها كما صرح به الروايات فينبغي أن يكون التخصيص أو النسخ متفقا عليه  
ويروى عن علي وغيره أنها تعتد بآخر الاجلين ما وضع الحمل أن تأخر عن الاربعة الاثني عشر والعشر  
أو بالمدة المذكورة أن تأخرت عن وضع الحمل مستدلين بقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون  
أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا قالوا فالآية الكريمة فيها عموم وخصوص من  
وجه وقوله وأولات الاحمال أجلهن كذلك فجمع بين الدليلين بالعمل بهما والخروج عن العهدة  
يقين بخلاف ما إذا عمل باحدهما وأجيب عنه بأن حديث سبعة نص في الحكم مبين بأن آية  
النساء القصرى شاملة للمتوفى عنها وأيد حديثها ما سمعته من الأحاديث والآثار وأما الرواية  
عن علي فقال الشعبي ما أصدق أن علي بن أبي طالب كان يقول عدة المتوفى عنها زوجها آخر  
الاجلين هذا وكلام الزهري صريح أنه يعقد بها وإن كانت لم تطهر من دم نفاسها وإن حرم  
وطؤها لأجل علته أخرى هي بقاء الدم وقال النووي في شرح مسلم قال العلماء من أصحابنا  
وغيرهم سواء كان الحمل ولداً أو أكثر كالخلفة أو ناقصاً أو علقه أو مضغة فإنها تنقض العدة  
بوضعه إذا كان فيه صورة خلق آدمى سواء كان صورة خفية تحت النسياء بمعرفة أو جلية  
يعرفها كل أحد وتوقف ابن دقيق العيد فيمن أجل أن الغالب في إطلاق وضع الحمل هو الحمل  
التام المخلق وأما خروج المضغة والعلقة فهو نادر والحمل على الغالب أقوى قال المصنف

هذا يؤيد القول بأن سعدا  
قتل وهي رواية في البخاري  
ومعظم الروايات أنه مات  
بمرض وقع له أبو النصر

ولهذا أتت عن الشافعي قول بان العدة لا تنقضي بوضع قطعة لحم ليس فيها صورة بيضة ولا خفية  
وظاهر الحديث والآية الاطلاق فيما يتحقق كونه حلا واما ما لا يتحقق كونه حلا فلا يجوز ازاله  
قطعة لحم والعدة لازمة بيقين فلا تنقضي بمشكوك فيه ﴿وعن عائشة رضي الله عنها قالت  
أمرت﴾ مغير الصيغة والامر هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم ﴿بريرة أن تعتد بثلاث حيض  
رواه ابن ماجه ورواه ثقات لكنهم معاول﴾ وقد ورد ما يؤيده وهو دليل على أن العدة تعتبر بالمرأة  
عند من يجعل عدة المملوك دون عدة الحر لا بالزوج على القول لا يظهر من أن زوج بريرة كان  
عبدا ﴿وعن الشعبي﴾ هو أبو عمرو عامر بن شرحبيل بن عبد الله الشعبي الهمداني الكوفي  
تابعي جليل القدر فقيه كبير قال ابن عيينة كان ابن عباس في زمانه والشعبي في زمانه مر ابن عمر  
بالشعبي وهو يحدث بالمغازي فقال شهدت القوم وهو أعلم بهامني وقال الزهري العلماء أربعة  
ابن المسيب بالمدينة والشعبي بالكوفة والحسن البصري بالبصرة ومكحول بالشام ولد  
الشعبي في خلافة عمر كافي الكاشف للذهبي وقبل استخلت من خلافة عثمان ومات سنة  
أربع ومائة وله اثنتان وستون سنة ﴿عن فاطمة بنت قيس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في  
المطلقة ثلاثا ليس لها سكي ولا نفقة رواه مسلم﴾ الحديث دليل على أن المطلقة ثلاثا ليس لها نفقة  
ولاسكنى وفي المسئلة خلاف ذهب الى ما أفاده الحديث ابن عباس والحسن وعطاء والشعبي  
وأحمد في إحدى الروايات والقاسم والامامية واصلح وأصحابه وداود وكافة أهل الحديث  
مستدلين بهذا الحديث وذهب عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز والحنفية والثوري وغيرهم  
الى أنه يجب لها النفقة والسكنى مستدلين على الاول بقوله تعالى فأنفقوا عليهن حتى يرضعن  
حملهن وهذا في الحامل وبالإجماع في الرجعية على أنها يجب لها النفقة وعلى الثاني بقوله تعالى  
أسكنوهن من حيث مسكنكم وذهب آخرون الى وجوب النفقة دون السكنى مستدلين بقوله  
تعالى وللمطلقات متاع واوجب بسببه كل رجعية ولا يجب لها السكنى لان قوله من  
حيث مسكنكم يدل على أن ذلك حيث يكون الزوج وهو يقتضي الاختلاط ولا يكون ذلك الا في  
حق الرجعية قالوا وحديث فاطمة بنت قيس قد طعن فيه بمطاعن يضعف معها الاحتجاج به  
وحاصلها أربعة مطاعن الاول كون الراوى امرأة ولم تقترن بشاهدين عدلين يتابعانها على  
حديثها الثاني أن الرواية تخالف ظاهر القرآن الثالث أن خروجها من المنزل لم يكن لاجل أنه  
لاحق لها في السكنى بل لايذائها أهل زوجها بلسانها الرابع معارضة روايتها برواية عمر  
وأوجب بان كون الراوى امرأة غير قاذح فكيف من سن ثبتت عن النساء يعلم ذلك من عرف السير  
وأسانيد الصحابة وأما قول عمر لا تترك كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لا ندرى أحفظت أم  
نسيت فهذا تردده في حفظها والا فانه قد قبل عن عائشة وحفصة عدة أخبار وتردده في حفظها  
عذره في عدم العمل بالحديث ولا يكون شك حجة على غيره وأما قوله انه مخالف للقرآن وهو  
قوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن فالجمع ممكن بحمل الحديث على التخصيص ببعض أفراد العام  
وأما رواية عمر فأرادوا بها قوله وسنة نبينا وقد عرف من علوم الحديث أن قول الصحابي من  
السنة كذا يكون مرفوعا فالجواب انه قد أنكر أحمد بن حنبل هذه الزيادة من قول عمر وجعل  
يقسم ويقول وأين في كتاب الله ايجاب النفقة والسكنى للمطلقة ثلاثا وقال هذا لا يصح عن عمر

قال ذلك الدارقطني وأما حديث عمر سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لها السكني  
والنفقة فانه من رواية ابراهيم النخعي عن عمر و ابراهيم لم يسمعه من عرفانه لم يولد الا بعد موت عمر  
بسنتين وأما القول بان خروج فاطمة من بيت زوجها كان لا يذائم الاهل يتبعه بلسانهم فكللام  
أجنبي عما يشيده الحديث الذي روت ولو كانت تستحق السكني لما أسقطه صلى الله عليه وآله  
وسلم لبذاءة لسانها ولو عظمها وكفها عن أذية أهل زوجها ولا ينبغي ضعف هذه المطاعن في رد  
الحديث والحق ما أفاده الحديث وقد أطلال ابن القيم ذلك في الهدى النبوي ناصرا لمن عمل  
بحديث فاطمة **﴿**وعن أم عطية رضي الله عنها **﴾** اسمها نسيبة بضم النون وفتح المهملة صحابية  
لها أحاديث في كتب الحديث (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تحدد) بضم حرف  
المضارعة وكسر الحاء المهملة ويجوز ضم الدال على أن لا نافية وجرزها على انه نهي (امرأة  
على ميت فوق ثلاث الا على زوج أربعة أشهر وعشرا ولا تبس ثوبا مصبوغا الا ثوب عصب)  
يفتح العين المهملة وسكون الصاد المهملة فباء موحدة في النهاية انه بارود غنية بعصب غزلها أي  
يجمع ويشد ثم يصبغ ويشر فيبقى موشى لبقا ما عصب منه أيض لم يأخذه الصبغ (ولا  
تسكتل ولا تمس طيبا الا اذا طهرت نبذة) بضم النون وسكون الباء الموحدة فذال معجمة أي قطعة  
(من قسط) بضم القاف وسكون السين المهملة في النهاية ضرب من الطيب وقيل العود (أو  
أظفار) يأتي تفسيره (متفق عليه وهذا اللفظ مسلم ولا يي داود والنسائي من الزيادة ولا تختضب  
وللنسائي ولا تمتشط) الحديث في مسائل الاولى تحريم احداث المرأة فوق ثلاثة ايام على أي ميت  
من أب أو غيره وجوازه ثلاثا عليه وعلى الزوج فقط أربعة أشهر وعشرا الا انه أخرج أبو داود  
في المراسيل من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
رخص للمرأة أن تتحد على أيها سبعة أيام وعلى من سواه ثلاثة أيام فلو صح كان مخصصا للابن من  
عموم النهي في حديث أم عطية الا أنه مرسل لا يقوى على التخصيص الثانية في قوله امرأة  
أخرج للصغيرة بمفهومه فلا يجب عليها الاحداث على الزوج فلا تنهي عن الاحداث عن غيره  
أكثر من ثلاثة واليه ذهب الحنفية وذهب الجمهور الى أنها اذا خلت في العموم وأن ذكر المرأة  
خرج بخروج الغالب والتكليف على ولها في منعها من الطيب وغيره ولان العدة واجبة على  
الصغيرة كالكبيرة ولا تحل خطبتها الثالثة في قوله على ميت دليل على أنه لا احداث على المطلقة  
فان كان رجعا فاجماع وان كان بائنا فذهب الجمهور الى أنه لا احداث عليها وهو قول الشافعي  
ومالك ورواية عن أحمد لظاهر قوله على ميت وان كان مفهوما فانه يؤيده أن الاحداث شرع  
لقطع ما يدعوا الى الجماع وكان هذا في حق الميتة لتعذر رجوعها الى الزوج وأما المطلقة بائنا  
فانه يصح أن تعود مع زوجها بعد اذالم تكن مثلثة وذهب آخرون منهم على وزيد بن علي وأبو  
حنيفة وأصحابه الى وجوب الاحداث على المطلقة بائنا قياسا على المتوفى عنها لانها اشتركتا في  
العدة واختلقتا في سببها ولان العدة تحرم النكاح فحرمت دواعيه والقول الاول أظهر دليل  
الرابعة انه لا دلالة في الحديث على وجوب الاحداث وانما دل على حله على الزوج الميت وذهب  
الى وجوبه أكثر العلماء لما أخرجه أبو داود من حديث أم سلمة انها قالت دخل على رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم حين توفي أبوسيلة وقد جعلت على صبرا الحديث سيأتي ورواه النسائي

قال ابن كثير وفي سنده غرابة قال ولكن رواه الشافعي عن مالك انه بلغه عن أم سلمة فذكره وهما مما  
يتقوى به الحديث ويدل على ان له أصلاً ولما أخرجه عنها أيضاً جرداً وبوداً ودواً والنسائي أن  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصفر من الثياب ولا  
المشقة ولا الحلي ولا تختضب ولا تكتحل قال الحافظ ابن كثير اسناده جيد لكن رواه البيهقي  
موقوفاً عليها وذهب الحسن والشعبي أن المطلقة ثلاثاً والمتوفى عنها زوجها ~~تكتحل~~ وتغتسل  
وتتطيبان وتتقلدان وتتبعان ماشاءتا واستدل ابن عمر وأحمد وصحبه ابن حبان  
من حديث أسماء بنت عميس قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اليوم الثالث من  
قتل جعفر بن أبي طالب فقال لا تجدي به يد يومك هذا لفظ أحمد وله ألفاظ كلها الدالة على أمره صلى  
الله عليه وآله وسلم لها بعلم الاحداث بعد ثلاث وهذا ناسخ لاحاديث أم سلمة في الاحداث لانه بعدها  
فان أم سلمة أمرت بالاحداث بعد موت زوجها وموته متقدم على قتل جعفر وقد أجاب الجمهور عن  
حديث أسماء بجوابه سبعة كاهات كلف لاحاجة الى سردها المسئلة الخامسة في قوله أربعة أشهر  
وعشراً قيل الحكمة في التقدير لهذه المدة ان الولد تسكامل خلقته وينفخ فيه الروح بعد مضي  
مائة وعشرين يوماً وهي زيادة على أربعة أشهر بنقصان الالهة في غير الكسر الى العقد على طريق  
الاحتياط وذكر العشر مؤثباتاً باعتبار الليالي والمراد مع أيامها عند الجمهور فلا تحبل حتى تدخل  
الليلة الحادية عشرة المسئلة السادسة في قوله ثوباً مصبوغاً دليل على النهي عن كل مصبوغ باي  
لون الا ما استثناه في الحديث وقال ابن عبد البر أجمع العلماء على انه لا يجوز للعادة لبس الثياب  
المعصفرة ولا المصبغة الا ما صبغ بسواد فرخص فيه مالك والشافعي لكونه لا يتخذ لزينه بل هو  
من لباس الحزن واختلف في الحرير فذهب الشافعية في الاصح الى المنع لها منه مطلقاً مصبوغاً  
أو غير مصبوغ قالوا لانه أبيض للنساء التزين به والحادة ممنوعة من التزين وقال ابن حزم انها تجنب  
الثياب المصبغة فقط ويباح لها أن تلبس ماشاءت من حرير أبيض أو أصفر من لونه الذي لم  
يصبغ ويباح لها أن تلبس المنسوج بالذهب والحلي كله من الذهب والفضة والجوهر والياقوت  
وهذا جرد منه على لفظ النص الوارد في حديث أم عطية وأما حديث أم سلمة الذي فيه النهي عن  
لبسها الثياب المعصفرة ولا المشقة ولا الحلي فقال انه لم يصح لانه من رواية ابراهيم بن طهمان  
ورده عليه بأنه من الحناظ الاثبات الثقات وقد صحح حديثه جماعة من الأئمة كابن المبارك وأحمد  
وأبي حاتم وابن حزم أدار التحريم على ما ثبت عنده بالنص وغيره من الإئمة اداراه على التعليل بالزينة  
فبقى كلامهم ان ثوب العصب اذا كان فيه زينة منعت منه ويخصصون الحديث بالمعنى المناسب  
للمنع وتقدم تفسير ثوب العصب عن النهاية وللعلماء في تفسيره أقوال آخر المسئلة السابعة في قوله  
ولا تكتحل دليل على منعها من الاحمال وهو قول الجمهور وقال ابن حزم لا تكتحل ولو ذهبت  
عينها لا يسلا ولا تنهارا ودليله حديث الباب وحديث أم سلمة المتفق عليه أن امرأة توفى عنها  
زوجها تخافوا على عينها فأتوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاستأذنه في الكحل فما أذن فيه بل  
قال لا امرتين أو ثلاثاً وذهب الجمهور مالك وأحمد أبو حنيفة وأصحابه الى أنه يجوز الا كحال  
الامتدلتداوى مستدلين بحديث أم سلمة الذي أخرجه أبو داود انها قالت في كل الجلاء لما سألتها  
امرأة أن زوجها توفى وكانت تشكي عينها فأرسلت الى أم سلمة فسألتها عن كل الجلاء فقالت

أم سلمة لا يكحل منه الا من أمر لا بد منه يشتد عليك فتكحلين بالليل وتسجنيه بالنهار ثم قالت أم  
 سلمة دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين توفي أبو سلمة وذكرت حديث الصبر قال  
 ابن عبد البر وهذا عندى وان كان مخالفا لحديثها الآخر الناهى عن الكحل مع الخوف على  
 العين الا أنه يمكن الجمع بأنه صلى الله عليه وآله وسلم عرف من الحالة التي فيها أن حاجتها الى الكحل  
 خفيفة غير ضرورية والاياحة في الليل ادفع الضرر بذلك قلت ولا يخفى أن فتوى أم سلمة قياس  
 منها للكحل على الصبر والقياس مع النص الثابت والنهي المتكرر لا يعمل به عند من قال بوجوب  
 الاحداد ﴿ وعن أم سلمة قالت جعلت على عيني صبرا بعد أن توفي أبو سلمة فقيل رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم انه يشيب الوجه ﴾ بضم حرف المضارعة ﴿ فلا تجعله الا بالليل وانزع به بالنهار  
 ولا تمسح بالطيب ولا بالحناء فانه خضاب قلت باي شيء امتشط قال بالسدر رواه أبو داود والنسائي  
 واسناده حسن ﴾ فيه دليل على تحريم الطيب وهو عام لكل طيب وقد ورد في لفظ لآتمس طيبا  
 ولكنه قد استثنى فيما سلف حال طهرها من حيضها واذن لها في القسط والاطفار قال البخارى  
 القسط والكست مثل الكافور والقافور يجوز في كل منهما القاف والكاف قال النووي  
 القسط والاطفار نوعان معروفان من الجوز ﴿ وعنهما ﴾ أى عن أم سلمة ﴿ ان امرأته قالت  
 يا رسول الله ان ابنتى ماتت عنماز وجهها وقد اشتكت عينها أفتكحلها ﴾ بضم الحاء ﴿ قال لا متفق  
 عليه ﴾ تقدم الكلام في الكحل وظاهر الحديث انها لا تكحلها للتداوى فمن قال انها تمنع الحادة  
 من الكحل بالاعتدال الذي يحصل به الزينة فاما الكحل التوسى والعزروت ونحوهما فلا بأس به  
 لانه لازمة فيه بل يصح العين يرد عليه لفظ الحديث فانها سألت عن كل تداوى به العين لانه  
 كحل الاعتدال بخصوصه الا أن يدعى ان الكحل اذا أطلق لا يتبادر الا اليه ﴿ وعن جابر قال طلقت  
 خالتي فأرادت أن تجذ ﴾ بالجيم والذال المعجمة هو القطع للمستأصل كما في القاموس وفي النهاية  
 بالذال المهملة صرام التخل وهو قطع غيرها ﴿ فزجرها رجل ان تخرج فأنت النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم فقال بل جذى تخلك فانك عسى ان تصدق أو تقبل على معروفار وامسلم ﴾ في باب  
 جواز خروج المعتدة البائن كما هو بالنوى وأخرجه أبو داود والنسائي بزيادة طلقت خالتي ثلاثا  
 والحديث دليل على جواز خروج المعتدة من طلاق بائن من منزله في النهار الحاجة الى ذلك ولا  
 يجوز لغیر حاجة وقد ذهب الى ذلك طائفة من العلماء وقالوا يجوز الخروج للحاجة والعذر ليسلا  
 ونهرا كالحوف وخشبة انهدام المنزل ويجوز اخراجها اذا تأذت بالحيران أو تأذوا بها أى  
 شديد القول تعالى ولا تخربوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان يأتين بفاحشة مبينة وفسر  
 الفاحشة بالبذاءة على الاجاء وغيرهم وذهبت طائفة منهم الى جواز خروجها نهارا مطلقا دون  
 الليل الحديث المذكور وقياسا على عدة الوفاة ولا يخفى أن الحديث المذكور على فيه جواز  
 الخروج برجاء ان تصدق أو تقبل معروفار وهذا عذر في الخروج وأما الغير عذر فلا يدل عليه الا أن  
 يقال انما هذا راجع فعل ذلك وقدير جى في كل خروج في الغالب وفيه دليل على استحباب الصدقة  
 من التمر عند جذائه واستحباب التعريض لصاحبه بفعل الخير والتذكير بالمعروف والبر ﴿ وعن  
 فريفة ﴾ بضم الفاء وفتح الراء وسكون المثناة التحتية وعين مهملة أخت أبي سعيد الخدرى شهدت  
 ببيعة الرضوان ولها رواية ﴿ بنت مالك أن زوجها خرج في طلب اعبى له فقنوه قالت فسألت

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أرجع إلى أهلي فإن زوجي لم يترك لي مسكاً على كسك ولا نفقة  
فقال نعم فلما كنت في الحجرة ناداني فقال امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله قالت فاعتدت فيه  
أربعة أشهر وعشر أقالت فقضى به بعد ذلك عثمان أخرجه أحد والأربعة وصححه الترمذي  
والذهلي) بضم الذال المججمة (وابن حبان والحاكم وغيرهم) أخرجه كلهم من حديث سعد بن  
اسحق بن كعب عن عمته زينب بنت كعب بن عجرة عن الفريضة قال ابن عبد البر هذا حديث  
معروف مشهور عند علماء الحجاز والعراق وأعله عبد الحق تبعا لابن حزم بجهالة حال زينب وبان  
سعد بن اسحق غير مشهور والعدالة وتعقب بان زينب هذه من التابعيات وهي امرأة أبي سعيد روى  
عنها سعد بن اسحق وذكرها ابن حبان في كتاب الثقات وقدر روى عنها سلمان بن محمد بن كعب بن عجرة  
فهى امرأة تابعة تحت صحابي ثم روى عنها الثقات ولم يطعن فيها بحرف وسعد بن اسحق وثقه ابن  
معين والنسائي والدارقطني وروى عنه حماد بن زيد وسفيان الثوري وابن جريج ومالك وغيرهم  
والحديث دليل على أن المتوفى عنها زوجها تعتد في بيتها الذي نوت فيه العدة ولا تخرج منه إلى  
غيره وإلى هذا ذهب جماعة من السلف والخلف وفي ذلك عدة روايات وأما عن الصحابة ومن  
بعدهم وقال بهذا أحد السافعي وأبو حنيفة وأصحابهم وقال ابن عبد البر وبه تقول جماعة  
فقهاء الأمصار بالحجاز والشام ومصر والعراق وقضى به عمر بن الخطاب من المهاجرين والأنصار والدليل  
حديث الفريضة ولم يطعن فيه أحد ولا في روايته إلا ما عرفت وقد وقع ويجب لها السكنى في مال  
زوجها لقوله تعالى غير اخرج والآية وإن كان قد نسخ فيها استقرار النفقة والكسوة حولا  
فالسكنى باق حكمها مئة العدة وقد قرر السافعي الاستدلال بالآية بما فيه تطويل وذهب  
طائفة من السلف والخلف إلى أنه لا سكنى للمتوفى عنها روى عبد الرزاق عن عروة عن عائشة  
أنها كانت تفتي المتوفى عنها بالخروج في عتدها وأخرج أيضا عن ابن عباس أنه قال إنما قال  
الله تعتد أربعة أشهر وعشر ولم يقل تعتد في بيتها فتعتد حيث شئت ومثله أخرجه عن جابر بن  
عبد الله ومثله عن جماعة من الصحابة والجواب أنه ثبت بالسنة وهو حديث الفريضة وبالكتاب  
أيضا كما تقدم الآن حديث الفريضة صرح فيه أن البيت ليس لزوجها ويؤخذ منه أنها  
لا تخرج من البيت الذي مات وهي فيه سواء كان له أولا وقد أطل في الهدى السوى الكلام على  
ما يتفرع عن اثبات السكنى وهل يجب على الورثة من رأس التركة أولا وهل تخرج من منزلها  
للضرورة أولا وذكر خلافا كثيرا بين العلماء في ذلك ليس بالتطويل بنقله كثير فائدة إذ ليس  
على شيء من تلك الفروع دليل ناهض (وعن فاطمة بنت قيس قالت قلت يا رسول الله إن زوجي  
طلقني ثلاثا وأخاف أن يقتلني) مغير الصيغة أي بهجم على أحد بغير شعور (على فأمرها  
فتحولت رواء مسلم) تقدم الكلام على حديث فاطمة وحكم ما أفاده ولا وجه لأعادة المصنف  
له (وعن عمرو بن العاص قال لا تبسو علينا سنة نينا عدة أم الولد إذا توفي عنها سيدها أربعة  
أشهر وعشر رواء أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم وأعله الدارقطني بالانقطاع) وذلك  
لأنه من رواية قبيصة بن ذؤيب عن عمرو بن العاص ولم يسمع منه قاله الدارقطني وقال ابن المنذر  
ضعفه أحمد وأبو عبيد وقال محمد بن موسى سألت أبا عبد الله عنه فقال لا يصح وقال الميوني  
رأيت أبا عبد الله يتعجب من حديث عمرو بن العاص هذا ثم قال أي سنة للنبي صلى الله عليه وآله

وسلم في هذا وقال أربعة أشهر وعشرا انما هي عدة الحرة عن النكاح وانما هذه أمة خرجت من الرق الى الحرية وقال المنذرى في اسناد حديث عمرو ومطرب بن طهمان أبو رجاء الوراق وقد ضعفه غير واحد له عدة ثالثة هي الاضطراب لانه روى على ثلاثة وجوه قال أحمد حديث منكرو وقد روى خلاص عن عني مثل رواية قبصة عن عمرو ولكن خلاص (١) بن عمرو قد تكلم في حديثه كان ابن معين لا يعجب حديثه وقال أحمد في روايته عن علي يقال انها كتاب وقال البيهقي روايات خلاص عن علي ضعيفة عند أهل العلم والمسئلة فيها خلاف ذهب الى ما أفاده حديث عمرو الازداعي والظاهرية وآخرون وذهب مالك والشافعي وأحمد وجماعة الى أن عدتها حيضة لانها ليست زوجة ولا مطلقة فليس الاستبراء رجاها وذلك بحیضة تشبه بالامة يموت عنها سبدها وذلك مما لا خلاف فيه وقال مالك فان كانت ممن لا تحيض اعتدت ثلاثة أشهر ولها السكنى وقال أبو حنيفة عدتها ثلاث حيض وهو قول علي وابن مسعود وذلك لان العدة انما وجبت عليها وهي حرة وليست بزوجة فتعتمد عدة الوفاة ولا أمة فتعتمد عدة الامة فوجب أن يستبرأ رجاها بعدة الاحرار قلت اذا كان المراد الاستبراء كفت حيضة انما يتحقق (٢) وقال قوم عدتها نصف عدة الحرة تشبهها بالامة المزوجة عندهم يرى ذلك وسيأتى قال في نهاية المجتهد سبب الخلاف انها منسكوت عنها أى في الكتاب والسنة وهي مترددة التشبه بين الامة والحرة فأما من شبهها بالزوجة الامة فضعيف وأضعف منه من شبهها بعدة الحرة المطلقة انتهى قلت وقد عرفت ما في حديث عمرو من المقال فالاقرب قول أحمد والشافعي انها تعتد بحیضة وهو قول ابن عمر وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد والنعبي والزهرى لان الاصل البراءة من الحكم وعدم حبسها عن الزواج واستبراء الرحم يحصل بحیضة (٣) وعن عائشة رضي الله عنها قالت ان الاقراء الاطهار آخرجه ما لك في قصة بسند صحيح) والقصة هي ما أفاده سياق الحديث قال الشافعي أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها انها قالت وقد جادلها في ذلك ناس وقالوا ان الله يقول ثلاثة قروء فقالت عائشة صدقتم وهل تدرن ما الاقراء الاقراء الاطهار قال الشافعي أخبرنا مالك عن ابن شهاب قال ما أدركت أحدا من فقهاءنا الا وهو يقول هذا يريد الذي قالته عائشة انتهى واعلم أن هذه مسئلة اختلف فيها سلف الامة وخلفها مع الاتفاق أن القرء بفتح القاف وضما يطلق لغة على الحيض والظهور انه لا خلاف أن المراد في قوله تعالى ثلاثة قروء أحدها لا مجموعها الا أنهم اختلفوا في الاحد المراد منها فيها فذهب كثير من الصحابة وفقهاء المدينة والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين وهو قول مالك وقال هو الامر الذي أدركت عليه أهل العلم بلدنا أن المراد بالاقراء في الآية الكريمة الاطهار مستبدلين بحديث عائشة هذا وقال الشافعي انه يدل لذلك الكتاب واللسان أى اللغة أما الكتاب فقول الله تعالى فطلقوهن لعدتهن وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم في حديث ابن عمر ثم تطهرن ثم ان شاء أمسك وان شاء طلق فقلت العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء وفي حديث ابن عمر لما طلق امرأته عائشة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا طهرت فليطلق أو يمسك ولا صلى الله عليه وآله وسلم اذا طلقتم النساء فطلقوهن لقبيل عدتهن أو في قبيل عدتهن قال الشافعي أنا شككت فأخبر صلى الله عليه وآله وسلم أن العدة الطهر دون الحيض وقرأ فطلقوهن لقبيل عدتهن وهو أن

(١) في المغني للذهبي خلاص  
ابن عمرو والهجرى عن علي  
وابن عباس صدوق قيل لم  
يسمع من علي وقال أحمد  
ثقة وأما ابوب السخيتاني  
فقال صحفى لا ترووا عنه  
وقال ابو حاتم ليس بقوى  
انتهى أبو النصر  
(٢) أى الاستبراء ٥١

يطلقها طاهرا وحيثئذ تستقبل عدتها فلو طلقت حائضا لم تكن مستقبلة عدتها الا بعد الحيض  
وأما اللسان فهو أن القرء اسم معناه الحيض تقول العرب هو يقرئ الماء في حوضه وفي سقائه  
وتقول يقرئ الطعام في شدقه يعني يحبس الطعام فيه وتقول اذا حبس الشيء أقرأه أى حبأه  
وقال الاعشى

أفى كل يوم أنت جانم غزوة • تشدلاقصاها عزم عزائكا  
مورثة عزاء فى الحى رفعة • لما ضاع فم من قرو نساكا

فالقرء فى البيت بمعنى الطهر لانه ضيع اطهارهن فى غزاته وآثرها عليهن أى آثر الغزو على القعود  
فضاعت قرو ونسائه بلا جماع فدل على انها الاطهار وذهبت جماعة من السلف كلخلفاء الاربعة  
وابن مسعود وطائفة كثيرة من الصحابة والتابعين الى أنها الحيض وبه قال أئمة الحديث واليه  
رجع احمد ونقل عنه انه قال كنت أقول انها الاطهار وأنا اليوم أذهب الى أنها الحيض وهو  
قول الحنفية وغيرهم واستدلوا بانه لم يستعمل القرء فى لسان الشارع الا فى الحيض كقوله تعالى  
ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله فى ارحامهن وهذا هو الحيض والحمل لان المخلوق فى  
الرحم هو أحدهما وبهذا فسره السلف والخلف وقوله صلى الله عليه وآله وسلم دعى الصلاة أيام  
اقرائك ولم يقل أحد ان المراد به الطهر وكقوله صلى الله عليه وآله وسلم فيما أخرجه أحمد وأبو  
داود فى مسابا وطاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حصة سيأتى وأجاب  
الاولون عن الآية بان الآية أفادت تحريم كتمان ما خلق الله فى ارحامهن وهو الحيض أو الحمل  
أو كلاهما ولا ريب ان الحيض داخل فى ذلك ولكن تحريم كتمانها لا يدل على أن القرء المذكور  
فى الآية هو الحيض فانها اذا كانت الاطهار فانها تنقض بالطعن فى الحيضة الاربعة أو الثالثة  
فكتمان الحيض يلزم منه عدم معرفة انقضاء الطهر الذى تتم به البعدة فتكون دلالة الآية  
على ان الاقرء الاطهار اطهر وعن الحديث الاول بان الاصح ان لفظه كما قال الشافعى أخبرنا مالك  
عن نافع عن سليمان بن يسار عن أم سلمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لتنظر عدا اليالى  
والايام التى كانت تحيضن من الشهر قبل ان يصيبها الذى أصابها ثم لتدع الصلاة ثم اتغتسل  
وتصل وهذه رواية نافع ونافع أحفظ من سليمان بن أيوب الراوى لذلك اللفظ هذا حاصل  
مانقل عن الشافعى من رده للحديث الاول وعن الحديث الثانى بانه لا شك ان الاستبراء ورد  
بحيضة وهو النص عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقول جمهور الامه والفرق بين  
الاستبراء والعدة ان العدة وجبت قضاء لحق الزوج فاختصت برمان حقه وهو الطهر وبانها  
تكرر فيعلم فيها البراءة بواسطة الحيض بخلاف الاستبراء واعلم انه قد أكثر الاستدلال  
المتنازعون فى المسئلة من الطرفين كل يستدل على ما ذهب اليه ونغاية ما أفادت الادلة انه أطلق  
القرء على الحيض واطلق على الطهر وهو فى الآية محتمل كما عرفت فان كان مشتركا كما قاله جماعة  
فلا يمين قرينة معينة لاحد معنييه وان كان فى أحدهما حقيقة وفى الآخر مجازا فلا يصل  
الحقيقة ولكنهم مختلفون هل هو حقيقة فى الحيض مجازا فى الطهر أو العكس قال الأكثرون  
بالاول وقال الأقلون بالثانى فالاولون يحملونه فى الآية على الحيض لانه الحقيقة والأقلون على  
الطهر ولا ينهض دليل على تعيين أحد القولين لان غاية الموجود فى اللغة الاستعمال فى المعنيين



والعجاز علامات من التبادر وصحة النبي وغير ذلك ولا ظهور لها هنا وقد أطال ابن القيم الاستدلال على أنه الحيض واستوفى المقال قال السيد رحمه الله ولم يقهر نادليه الى تعيين ما قاله ومن ادلة القول بان الأقراء الحيض قوله (وعن ابن عمر رضي الله عنه طلاق الأمة) المروجة (تطليقتان وعدتها حيضتان رواه الدارقطني) موقوف على ابن عمر (وأخرجه مرفوعا وضعفه) لأنه من رواية عطية العوفي وقد ضعفه غير واحد من الأئمة (وأخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث عائشة) بلفظ طلاق الأمة طليقتان وقرؤها حيضتان وهو ضعيف لأنه من حديث منظاهر بن اسلم قال فيه أبو حاتم منكر الحديث وقال ابن معين لا يعرف (وصححه الحاكم وخالفوه واتفقوا على ضعفه) لما عرفت فلا يتم به الاستدلال للمسئلة الاولى انتهى ولكن قواها الشوكاني في مؤلفاته وأجاب عن هذه الأدلة جوابا شافيا فليراجع واستدل به هنا على ان الأمة تخالف الحرة فتبين عن الزوج بطلقتين وتكون عدتها قرنين واختلف العلماء في المسئلة على اربعة اقوال اقواها ما ذهب اليه الظاهرية من ان طلاق العبد والحرة سواء لعموم النصوص الواردة في الطلاق من غير فرق بين حرة وعبد وادلة التفرقة كلها غير ناهضة وقد سرد الاقوال الثلاثة وادلتها في الشرح فلا حاجة للاطالة بذكر جامع عدمهم موضع دليل قول منها عندنا واما عدتها فاختلاف ايضا فيها فذهب الظاهرية الى انها كعدة الحرة قال أبو محمد بن حزم لان الله علمنا العدد في الكتاب فقال والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا وقال واللائي يتسنن من الحيض من نساكنكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن وأولات الاحمال أجلهن ان ينضعن عن حملهن وقد علم الله تعالى اذا باح لنا الامان عليهن العدد المذکورات وما فرق عز وجل بين حرة ولا أمة في ذلك وما كان ربك نسيا وتعقب استدلاله بالآيات بأنها كلها في الزوجات الحرائر فان قوله فلا جناح عليهما فيما اقتصدت به في حق الحرائر فان اقتداء الأمة الى سيدها لا الهيا وكذا قوله فلا جناح عليهما أن يتراجعا فجعل ذلك الى الزوجين والمراد به العدة وفي الأمة ذلك يختص بسيدها وكذا قوله فاذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف والأمة لا فعل لها في نفسها قلت لكنها اذا لم تدخل في هذه الآيات ولا ثبت فيما سئله صحة ولا إجماع ولا قياس ناهض هنا فاذا يكون حكمها في عدتها فالأقرب انها زوجة شرعا قطعاً فان الشارع قسم لنا من أحل لنا وطأها الى زوجة أو مملوكة الميّن في قوله الاعلى أزواجهم أو مملوكت أيمانهم وهذه التي هي محل النزاع ليست مملوكة عين قطعاً فهي زوجة فتشملها الآيات وخروجها عن حكم الحرائر فيما ذكر من الاقتداء والعقد والفعل في نفسها بالمعروف لا يتأني دخولها في حكم العدة لان هذه أحكام آخر تعلق الحق فيها بالسيد كما يتعلق في الحرة الصغيرة بالولي فالراجح أنها كالحرة تطليقا وعدة (وعن رويفع) تصغير رافع (ابن ثابت) من بني مالك بن النجار عدا منه في المصير بين نوفي سنة ست واربعين (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقي مائه زرع غيره أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ابن حبان وحسنه البزار) فيه دليل على تحريم وطء الحامل من غير الوطئ وذلك كالامة المستتر اذا كانت حاملا من غيره والمسيبة وظاهره ان ذلك اذا كان الحمل متحققا أما اذا كان غير متحقق وتلك الأمة بسبي أو شراء أو غيره

فسيأتي أنه لا يجوز وطؤها حتى تستبرأ بحضة وقد اختلف العلماء في الزانية غير الحامل هل  
تجب عليها العدة وتستبرأ بحضة فذهب الأقل إلى وجوب العدة عليها وذهب الأكثر إلى عدم  
وجوبها عليها والدليل غيرناض مع الفريقين فإن الأكثر استدلووا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم  
الولد للفراش ولادليل فيه الأعلى عدم لحوق ولد الزنا بالزاني والقائل بوجوب العدة استدلل  
بعموم الأدلة ولا يخفى أن الزانية غير داخل فيها فإنما في الزوجات نعم تدخل في دليل الاستبراء  
وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم لاوطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حضة  
قال المصنف في التلخيص أنها استدلت الحنابلة بتحديثه ويضع على فساد نكاح الحامل من الزنا  
واحتج به الحنفية على امتناع وطئها قال وأجاب الأصحاب عنه بأنه ورد في البيهقي مطلق النساء  
وتعقب بأن العبرة بعموم اللفظ (وعن عمر رضي الله عنه في امرأة المفقود تر بص أربع سنين  
ثم تعتد أربعة أشهر وعشرا أخرجه مالك والشافعي) وله طرق أخرى وفيه قصة أخرجهما عبد  
الرزاق بسنده إلى القعيد الذي فقد قال دخلت الشعب فاستهوتني الجن فكنت أربع سنين  
فأتت امرأتني عمر بن الخطاب فأمرها أن تر بص أربع سنين من حين رفعت أمرها اليه ثم دعا  
وليها (١) فطلقها ثم أمرها أن تعتد أربعة أشهر وعشرا ثم جئت بعد ما تزوجت فخيرني عمر بينها  
وبين الصداق الذي أصدقتهارواه ابن أبي شيبة عن عمرو رواه البيهقي وفيه دليل على أن مذهب  
عمر أن امرأة المفقود بعد مضي أربع سنين من يوم رفعت أمرها إلى الحاكم تدين من زوجها كما  
يفيه ظاهرا رواية الكتاب وإن كانت رواية ابن أبي شيبة دالة على أنه يأمر الحاكم بولي القعيد  
بطلاق امرأته وقد ذهب إلى هذا مالك وأحمد وأبو حنيفة وهو أحد أقوال الشافعي وجاعة من  
الحنابلة بدليل فعل عمر وذهب أبو يوسف ومحمد وهو رواية عن أبي حنيفة وأحد أقوال الشافعي  
إلى أنها لا تخرج عن الزوجية حتى يصح لها موته أو طلاقه أو رده ولا بد من تيقن ذلك قالوا إن  
عقدها ثابت يبين فلا يرتفع الا يبين وعليه يدل ما رواه الشافعي عن علي موقوفا امرأة المفقود  
امرأة ابنتي فلتصبر حتى يأتيها يمينه قال البيهقي هو عن علي مطولا مشهور ومثله أخرجه  
عنه عبد الرزاق قالت الحنفية فإن لم يحصل اليقين بموته ولا طلاقه تربصت العمر الطبيعي مائة  
وعشرين سنة وقيل مائة وخمسين إلى مائتين وهذا كما قال بعض المحققين نبضة فلسفية طبيعية  
يتبرأ الإسلام منها إذا لا عمارة قسم من الخلق الجبار والقول بانها العادة غير صريح كما يعرفه  
كل مميز بل هذا اندر النادر بل معتك المنايا كما أخبر به الصادق بين السنين والسبعين وقال بعض  
العلماء لا وجه للتر بص لكن إن ترك لها الغائب ما يقوم بها فهو كال حاضر أذ لم يفتها إلا الوطء  
وهو حق له لا لها ولا فسحها إلما كم عند معطيتها من دون انتظار المفقود (٢) لقوله تعالى ولا  
تسكوهن ضارا ولا حديث لا ضرر ولا ضرار في الإسلام والحاكم وضع لرفع المضارة في الإيلاء  
والظهار وهذا أبلغ والفسخ مشروع بالعيب ونحوه قلت وهذا أحسن الأقوال وما سلف عن علي  
وعمر أقوال موقوفة وفي الإرشاد لابن كثير عن الشافعي بسنده إلى أبي الزناد قال سألت سعيد بن  
المسيب عن الرجل لا يجد ما يفتق على امرأته قال يفرق بينهما قلت سنة قال سنة قال الشافعي  
الذي يشبهه إن قول سعيد سنة أن يكون سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد طول السيد  
رحمه الله الكلام في هذا في حواشي ضوء النهار واختارنا الفسخ للغيرة ولعدم قدرة الزوج على

(١) أي بولي القعيد اه

(٢) وقصته أخرجهما البيهقي  
وفيها أنه قال لعمر لما رجع  
إني خرجت لصلاة العشاء  
فستني الجن فلبثت فيهم  
زما طويلا فغزاهم جن  
مؤمنون أو قال مسلمون  
فقاتلهم فظهروا عليهم  
فسبوا منهم سبيانا فسيوني  
فيما سبوا منهم فقالوا نراك  
وجلاما مسلما لا يحمل لنا  
سبأوك فخيروني بين المقام  
وبين القبول إلى أهلي  
فاخترت القبول إلى أهلي  
فأقبلوا معي فأما الليل فلا  
يحدثوني وأما النهار فاعصار  
ريح أتبعها فقال له عرفنا  
كان طعامك فيهم قال القبول  
وما لا يذكر اسم الله عليه قال  
فما كان شربك قال الجلف  
قال قتادة والجلف ما لا  
يخبر من الشرب اه منه

الاتفاق نعم لو ثبت قوله ﴿ (وعن المغيرة بن شعبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 امرأة المفقود امرأتها حتى يأتيها البيان أخرجه الدارقطني بإسناد ضعيف ) لكان مقويا  
 لتلك الآثار إلا أنه ضعفه أبو حاتم والبيهقي وابن القطان وعبد الحق وغيرهم ﴿ (وعن جابر قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يبينن ) من اليتيمة وهي بقاء الليل (رجل عند  
 امرأة الآن يكون نكاحاً وذا محرم أخرجه مسلم) وفي لفظ مسلم زيادة عند امرأته ثيب قيل إنما  
 خص الثيب لأنها التي يدخل عليها غالباً وأما البكر فهي متصونة في العادة مجانبه للرجال أشد  
 مجانبه ولا يعلم بالاولى أنه إذا نهى عن الدخول على الثيب التي يتساهل الناس في الدخول عليها  
 فبالاولى البكر والمراد من قوله نكاحاً أي من وجابها وفي الحديث دليل على أنها تحرم الخلوة  
 بالاجنبية وأنه يسأله الخلوة بالمحرم وهذا الحكمان مجمع عليهما وقد ضبط العلماء المحرم بأنه كل  
 من حرم عليه نكاحها على التأنيد بسبب مباح يحرمها فقوله على التأنيد احتراز من أخت  
 الزوجة وعمتها وخالها ونحوهن وقوله بسبب مباح احتراز عن أم الموطوءة وبشبهة وبنتها فإنها  
 حرام على التأنيد لكن لا بسبب مباح فإن وطء الشبهة لا يوصف بأنه مباح ولا يحرم ولا يغيرهما من  
 أحكام الشرع الخمسة لأنه ليس فعل مكلف وقوله يحرمها احتراز عن الملاعة فإنها محرمة على  
 التأنيد لا الحرمتها بل تغليظ عليها ومفهوم قوله لا يبينن أنه يجوز له البقاء عند الاجنبية في النهار  
 خلوة أو غير ذلك قوله ﴿ (وعن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال  
 لا يخلون رجل بامرأة إلا مع ذي محرم أخرجه البخاري) دل على تحريم خلوة بها ليلاً ونهاراً وهو  
 دليل لما دل عليه الحديث الذي قبله وزيادة وأفاد جواز خلوة الرجل بالاجنبية مع محرمها وتسميتها  
 خلوة تسامح فلا استثناء منقطع ﴿ (وعن أبي سعيد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 قال في سبائك وطاس) اسم وادي بداره وازن وهو موضع حرب حنين وقيل وادي أو طاس غير  
 وادي حنين (لاوطاً حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة أخرجه أبو داود وصححه  
 الحاكم وله شاهد عن ابن عباس) بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يوطأ حامل حتى  
 تضع أو حامل حتى تحيض (في الدارقطني) إلا أنه من رواية شريك القاضي وفيه كلام قاله ابن  
 كثير في الارشاد والحديث دليل على أنه يجب على السابى استبراء المسبية إذا أراد وطأها بحيضة أن  
 كانت غير حامل ليتحقق براءة زوجها وبوضع الحمل إن كانت حاملاً وقيس على غير المسبية المشترأة  
 والمملوكة بأى وجه من وجوه التملك بجامع استداء التملك وظاهر قوله ولا غير ذات حمل حتى  
 تحيض حيضة عموم البكر والثيب فالثيب لما ذكره البكر أخذ بالعموم وقياساً على العدة فإنها  
 تجب على الصغيرة مع العلم ببرائة الرحم وإلى هذا ذهب الاكثرون وذهب آخرون إلى أن  
 الاستبراء انما يكون في حق من لم يعلم براءة زوجها وأما من علم براءة زوجها فلا استبراء عليها وهذا  
 رواه عبد الرزاق عن ابن عمر قال إذا كانت الأمة عذراء لم يستبرأ أن شاء ورواه البخاري في  
 الصحيح عنه وأخرج في الصحيح مثله عن علي من حديث بريده ويؤيد هذا القول مفهوم ما أخرجه  
 أحمد من حديث رويق من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا ينكح ثيباً من السبايا حتى تحيض  
 وإلى هذا ذهب مالك على تفصيل إفاده قول المازري في تحقيق مذهبه حيث قال إن القول  
 الجامع في ذلك أن كل أمة آمن عليها الحمل فلا يلزم فيها الاستبراء وكل من غلب على الظن كونها

حاملًا أو شك في جملها أو تردد فيه فالاستبراء لازم فيها وكل من غلب على الظن براءة رجها لكنه  
يجوز حصوله فالذهب على قولين في ثبوت الاستبراء وموقوفه وأطال بما خلاصته إن ما أخذ  
مالك في الاستبراء انما هو العلم ببراءة الرحم بحيث لا تعلم ولا تظن البراءة وجب الاستبراء  
وحيث تعلم أو تظن البراءة فلا استبراء وبهذا قال شيخ الاسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم  
والاحاديث الواردة في الباب تشير الى أن العلة الجمل أو تجويزه وقد عرفت أن النص ورد في السبايا  
وقيس عليه اتفق المالك بالشرا أو غيره وذهب داود الظاهري الى أنه لا يجب الاستبراء في غير  
السبايا لأنه لا يقول بالقياس فوقف على محل النص ولأن الشراء وموقوفه عنده ~~موقوف~~ ~~موقوف~~ ~~موقوف~~  
(قائدة) \* وأعلم أن ظاهراً حديث السبايا جواز وطئهن وإن لم يدخلن في الاسلام فإنه صلى الله  
عليه وآله وسلم لم يذكر في حل الوطء الا الاستبراء بحضرة أو بوضع الحمل ولو كان الاسلام شرطاً لئنه  
والأمر تأخير البيان عن وقت الحاجة ولا يجوز فالذي قضى به اطلاق الاحاديث وعمل الصحابة  
في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقضي بجواز الوطء للمسيية من دون الاسلام وقد  
ذهب الى هذا طائوس وغيره (قائدة) \* وأعلم أن الحديث يدل بمفهومه على جواز الاستمتاع قبل  
الاستبراء بدون الجماع وعليه دل فعل ابن عمر أنه قال وقعت في سهمى جارية يوم جلولاء كان  
عنقها ابريق فضة قال فما ملكت نفسي أن جعلت أقبلها والناس ينظرون أخرجه البخاري  
§ (وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الولد للقراش والعاهر  
المجر متفق عليه من حديثه) أي أبي هريرة (ومن حديث عائشة في قصة) سنان قريشا  
(وعن ابن مسعود عند السائي وعن عثمان عند أبي داود) قال ابن عبد البر انه جاء عن بصعة  
وعشرين نقسا من الصحابة والحديث دليل على ثبوت نسب الولد للقراش من الاب واختلف  
العلماء في معنى القراش فذهب الجمهور الى انه اسم للمرأة وقد يعبر به عن حالة الاقتران وذهب  
أبو حنيفة الى انه اسم الزوج ثم اختلفوا بما اذا ثبت عند الجمهور انما يثبت بالحررة بإمكان الوطء  
في نكاح صحيح أو فاسد وهو مذهب الشافعي وأحمد وعند أبي حنيفة انه يثبت بنفس العقد وإن  
علم انه لم يجتمع بها بل ولو طلقها عقبه في المجلس وذهب شيخ الاسلام ابن تيمية انه لا بد من  
معرفة الدخول المحقق واختاره تلميذه الحافظ ابن القيم قال وهل يعد أهل اللغة وأهل العرف  
المرأة فراشا قبل البناء بها وكيف تأتي الشريعة بالحاق نسب من لم يبن بامرأته ولا دخل بها ولا  
اجتمع بها بمجرد امكان ذلك وهذا الامكان قد يقطع باتفاقه عادة فلا تصير المرأة فراشا لا بدخول  
محقق قال في المناهذه هو المتيقن ومن أين لنا الحكم بالدخول بمجرد الامكان كان غاية انه  
مشكوك فيه ونحن متعبدون في جميع الاحكام بعلم أو ظن والممكن أعظم من المظنون والجب  
من تطبيق الجمهور بالحكم مع الشك فظهر لك قوة كلام شيخ الاسلام ابن تيمية وهي رواية عن  
أحمد هذا في ثبوت فراش الحره وأما ثبوت فراش الامة فظاهر الحديث فهو له وأنه يثبت  
لقراش للامة بالوطء اذا كانت غلاما كلالواطي أو في شبهة ملك اذا اعترف به السيد أو ثبت بوجه  
والحديث وارد في الامة ولفظه في رواية عائشة رضي الله عنها قالت اختصم سعد بن أبي وقاص  
وعبد بن زمعة في غلام فقال سعد يا رسول الله هذا ابن أخي عتبة (١) بن أبي وقاص عهد الى أنه  
ابنه أنظر الى شبهة وقال عبد بن زمعة هذا أخي يا رسول الله ولده على فراش أبي من ولده فأنظر

(١) وعتبة هلك كافرًا وكان  
قد عهد الى أخيه سعد قبل  
موته وقال استلمني الذي  
فانه زمعة أفاده الزركشي  
في مخرجه لاجاديت الرافعي

ابو النصر

(٢) وفي قوله واحتجبي منه  
باسودة دليل على ان من فجر  
بالمرأة حرمت على أولاده  
وهذا مذهب أحمد وعند  
الشافعي ومالك لا تحرم اه  
أبو النصر

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى شبهه فرأى شيئا يبايعه فقال هو لك يا عبد بن زمة الولد  
للقراش وللعاهر الحجر واحتجبي (٢) منه يا سودة فأثبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الولد  
لقراش زمة للوليدة المذكورة فسبب الحكم ومحلها انما كان في الامة وهذا قول الجمهور واليه  
ذهب الشافعي ومالك والنخعي وأحمد واسحق وذهب الحنفية الى انه لا يثبت القراش للامة الا  
بدعوى الولد ولا يكتفى الاقرار بالوطء فان لم يدعه فلا نسب له وكان ملكا للمالك الامة واذا ثبت فراشها  
بدعوى أول ولدها ولدته به بذلك الحق بالسيد وان لم يدع المالك ذلك قالوا وذلك للفرق بين الحرية  
والامة فان الحرية تراد للاستقرار والوطء بخلاف ملك اليمين فان ذلك تابع وأغلب المنافع غيره  
وأجيب بان الكلام في الامة التي اتخذت للوطء فان الغرض من الاستقرار قد حصل بها فاذا  
عرف الوطاء كانت فراشا ولا يحتاج الى استلحاق والحديث دال لذلك فانه لما قال عبد بن زمة  
ولاد علي فراش أبي ألقمة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بزمة صاحب القراش ولم ينظر الى شبه  
اليمين الذي فيه الخلفاء للمطوق به وتأولت الحنفية حديث أبي هريرة هذا تأويل كثير وزعموا انه  
لم يخلق الغلام المتنازع فيه بنسب زمة به واستدلوا بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر سودة بنت  
زمة بالاحتجاب منه ولو كان أخاها لم يأمرها بالاحتجاب منه وأجيب بأنه أمرها بالاحتجاب  
منه على سبيل الاحتياط والورع والصيانة لامهات المؤمنين من بعض المباحات مع الشبهة وذلك  
لما رآه صلى الله عليه وآله وسلم في الولد من شبه اليمين بعقبه بن أبي وقاص ولما لقيه هناك  
آخر فقالوا الحديث يدل على مشروعية حكم بين حكمين وهو أن يأخذ القرع شيئا من أكثر من  
أصل فيعطى أحكاما فان القراش يقتضي الحاقه بزمة والنسب يقتضي الحاقه بعقبه فأعطى  
القرع حكما بين حكمين فروى القراش في اثبات النسب وروى النسب اليمين بعقبه في أمر سودة  
بالاحتجاب قالوا وهذا أولى التقديرات فان القرع اذا دار بين أصليين فالحق بأحدهما فقط فقد  
أبطل شبهة الثاني من كل وجه فاذا ألحق بكل واحد منهما من وجه كان أولى من إلغاء أحدهما  
من كل وجه فيكون هذا الحكم وهو اثبات النسب بالنظر الى ما يجب للمدعى من أحكام البنوة  
ثابتا بالنظر الى ما يتعلق بالغير من النظر الى المحارم غير ثابت قالوا ولا يمنع ثبوت النسب من وجه  
دون وجه كما ذهب أبو حنيفة والاوزاعي وغيرهم الى انه لا يحل أن يتزوج بنت من الزنا وان كان لها  
حكم الاجنبية وقد اعترض هذا ابن دقيق العيد بما ليس بناهض وفي الحديث دليل على ان لغير  
الاب ان يستلحق الولد فان عبد بن زمة استلحق أخاه باقراره بان القراش لا يسه وظاهر الرواية ان  
ذلك يصح وان لم يصدقه الورثة فان سودة لم يذكر منها تصديق ولا انكار الا ان يقال ان سكوتها قائم  
مقام الاقرار وفي المسئلة قولان الاول انه اذا كان المستلحق غير الاب ولا وارث غيره وذلك كان  
يستلحق الجدة ولا وارث سواء صح اقراره وثبت نسب المقربة وكذلك ان كان المستلحق بعض  
الورثة وصدقه الباكون والاصل في ذلك ان من حاز المال ثبت النسب باقراره واحدا كان أو جماعة  
وهذا مذهب أحمد والشافعي لان الورثة قاموا مقام الميت وحلوا محله وقوله صلى الله عليه وآله  
وسلم لعبد هو أخوك دليل ثبوت النسب بذلك ثم اختلف القائلون بلحق النسب باقرار غير الاب  
هل هو اقرار خلافة ونيابة عن الميت فلا يشترط عدالة المستلحق بل ولا اسلامه أو هو اقرار شهادة  
فتعتبر فيه أهلية الشهادة فقالت الشافعية وأحمد انه اقرار خلافة ونيابة وقالت المالكية انه اقرار

شهادة واستدل الحنفية بالحديث على عدم ثبوت النسب بالقيافة لقوله الولد للفراش قالوا ومثل هذا التركيب يفيد الحصر ولأنه لو ثبت بالقيافة لكأن قد حصلت بما رآه من شبه المدعى بعقبة ولم يحكم به له بل حكم به لغيره وذهب الشافعي وغيره إلى ثبوتها بالقيافة إلا أنه انما ثبت به فيما حصل من وطأين محرمين كالمشتري والبائع يطآن الجارية في طهر واحد قبل الاستبراء واستدلوا أيضا بما أخرجه الشيخان من استبشاره صلى الله عليه وآله وسلم بقول مجزأ المدعى وقد رأى قدحى أسامة بن زيد وبدأ أن هذه الأقدام بعضها من بعض فاستبشر صلى الله عليه وآله وسلم بقوله وقرره على قيافته وسيأتي الكلام فيه في آخر باب الدعاوى وبما ثبت من قوله صلى الله عليه وآله وسلم في قصة اللعان أن جاءت به على صفة كذا فهو لفلان أو على صفة كذا فهو لفلان فإنه دليل الحاق بالقيافة ولكن منعه الإيمان عن الحاق فدل على أن القيافة مقتضى لكنه عارض العمل بها المانع وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ثم سليم لما قالت أو تحتمل المرأة فنأين يكون الشبه ولأنه أمر سودة بالاحتجاب كما سلف لما رآه من الشبه وبأنه قال الذي ذكره أن امرأته أتت بولد على غير لونه لعله نزع عرق فإنه ملاحظ للشيء ولكنه لا حكم للقيافة مع ثبوت الفراش في ثبوت النسب وقد أجاب النفاة للقيافة بأجوبة لا تخلو عن تكلف والحكم الشرعي يشبه الدليل الظاهر والتكلف لرد الظواهر من الأدلة محاماة على المذهب ليس من شأن المتبع لما جاء عن الله وعن رسوله وأما الحصر في حديث الولد للفراش فنعم هو لا يكون الولد إلا للفراش مع ثبوته والكلام مع اتفائه ولأنه قد يكون حصر أغلبا وهو غالب ما يأتي في الحصر فإن الحصر الحقيقي قليل فلا يقال قدر رجعت إلى ما ذهبت من التأويل وأما قوله وللعاهر أي الزاني الخمر فالمراد به الخيبة والحمران وقيل له الرمي بالحجارة إلا أنه لا يخفى أنه يقصر الحديث على الزاني المحصن والحديث عام

#### \* (باب الرضاع) \*

بكسر الراء وفهمها ومثله الرضاغة ﴿عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تحرم المصاة والمصتان أنخرجه مسلم﴾ المصاة الواحدة من المص وهو أخذ اليسير من النسي كافي الضياء وفي القاموس مصصته بالكسر أمصه ووصصته أمصه كخصصته أخصصه شربته شر بارقيقا والحديث دل على أن مص الصبي الثدي مرة أو مرتين لا يصير به رضيعا وفي المسئلة أقوال الأول أن الثلاث فصاعدا تحرم وإلى هذا ذهب داود وأتباعه وجماعة من العلماء لمفهوم حديث مسلم هذا وحديثه الآخر بلفظ لا تحرم الأملاجة والأملاجة جتان فأدبهما ومعه تحريم ما فوق الاثنين والقول الثاني لجماعة من السلف والخلف وهو أن قليل الرضاع وكثيره يحترم وهذا يروى عن علي وابن عباس وآخرين من السلف وهو مذهب الحنفية ومالك قالوا وحده ما وصل الخوف بنفسه وقد ادعى الإجماع على أنه يحرم من الرضاع ما يفطر الصائم واستدلوا بأنه تعالى علق التحريم باسم الرضاع فحيث وجد اسمه وجد حكمه وورد الحديث موافقا للآية فقال صلى الله عليه وآله وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب والحديث عقبة الآتي وقوله صلى الله عليه وآله وسلم كيف وقد زعمت أنها أرضعتكم كما لم يستفصل عن عدد الرضعات هذه أدلتهم ويحجب عما ذكره من التعليق باسم الرضاع أنه يحمل بينه الشارع بالعدد وضبطه به وبعد البيان لا يقال أنه ترك الاستفصال القول الثالث أنها لا تحرم إلا خمس رضعات وهو قول

ابن مسعود وابن الزبير والشافعي ورواية عن أحمد واستدلوا بما يأتي من حديث عائشة وهو نص في الحس بان سملة بنت سهيل أرضعت سالا خمس رضعات ويأتي أيضا وهذا وان عارضه مفهوم حديث المصنوع والمستأن فان الحكم في هذا منطوق وهو أقوى من المفهوم فهو مقدم عليه وعائشة وان روت أن ذلك كان قرآنا فان له حكم خبر الأحاديث في العمل به كما عرف في الأصول وقد عضة حديث سملة فان فيه انها أرضعت سالا خمس رضعات لتحرم عليه وان كان فعل صحابة فانه قد كان متقدرا عندهم انه لا يحرم الا خمس الرضعات ويأتي تحقيقه وأما حقيقة الرضعة فهي المرقم من الرضاع كالضربة من الضرب واللمسة من الجلوس في التقيم الصبي الثدي وامتنع منه ثم ترك ذلك باختياره من غير عارض كان ذلك الرضعة والقطع لعارض كتنفس او استراحة بسيرة أو شيء يلهيه ثم يعود من قريب لا يجزها عن كونها رضعة واحدة كما أن الأكل اذا قطع كله بذلك ثم عاد عن قريب كان ذلك أكلة واحدة وهذا مذهب الشافعي في تحقيق الرضعة الواحدة وهو موافق للغة فاذا حصلت خمس رضعات على هذه الصفة حرمت **﴿عنها﴾** اي عن عائشة (قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انظرون من أخوانكم فاما الرضاعة من الجماعة متفق عليه) في الحديث قصة وهو انه صلى الله عليه وآله وسلم دخل على عائشة وعندها رجل فكا أنه تغير وجهه كانه كره ذلك فقالت انه أخى فقال انظرون من أخوانكم فاما الرضاعة من الجماعة قال المصنف لم أقف على اسمه وأظنه ابنا لابي القعيس وقوله انظرون أمر بالتحقق في أمر الرضاعة هل هو رضاع صحيح بشرطه من وقوعه في زمن الرضاع ومقدار الارضاع (١) فان الحكم الذي ينشأ من الرضاع انما يكون اذا وقع الرضاع المشترط وقال أبو عبيد معناه انه الذي اذا جاع كان طعامه الذي يشبعه اللبن من الرضاع لا حيث يكون الغذاء بغير الرضاع وهو تعليل لامعان التحقيق في شأن الرضاع وان الرضاع الذي ثبت به الحرمة وتقبل به الخلاوة هو حيث يكون الرضيع طفلا يسد اللبن جوعه لان معدته ضعيفة يكفيها اللبن وينت بذلك الحمة فيصير جزءا من المرصعة فيشترط في الحرمة مع أولادها فغناه لارضاعة معتبرة الا اغنية عن الجماعة او المطعمة من الجماعة فهو في معنى حديث ابن مسعود الا في لارضاع الاما انشر العظم وأثبت اللحم وحديث أم سلمة لا يحرم من الرضاع الا ما تقي الامعاء أخرجه الترمذي وصححه واستدل به على ان التغذية بلبن المرصعة محرم سواء كان شربا أو وجورا أو سعوطا أو حقنة حيث كان يسد جوع الصبي وهو قول الجمهور وقالت الحنفية لا يحرم الحفنة وكانهم يقولون انه لا تدخل تحت اسم الرضاع قلت اذا لوحظ المعنى من الرضاع دخل كل ما ذكر وان لوحظ معنى الرضاع فلا يشمل الا التقيم الثدي ومص اللبن منه كما نقوله الظاهرية فانهم قالوا لا يحرم الا ذلك ولما حصر في الحديث الرضاعة على ما كان من الجماعة كما عرفت وقد ورد **﴿عنها﴾** اي عائشة (قالت جاءت سملة بنت سهيل فقالت يا رسول الله ان سالما مولى أبي حذيفة معنا في بيتنا وقد بلغ ما يبلغ الرجال فقال أرضعته تحريمي عليه وفي سنن أبي داود فارضعته خمس رضعات فكان بمنزلة ولدها من الرضاعة رواه مسلم) معارض لذلك وكان ذكره المصنف كالشبهة الى انه خصص هذا الحكم بحديث سملة فانه دل على ان رضاع الكبير يحرم مع انه ليس داخل تحت الرضاعة من الجماعة وبيان القصة ان أبا حذيفة كان قد تبنى سالما وزوجه وكان سالما مولى

(١) وأما ذكر العدد هنا فلم يفده هذا الحديث بل هو مستفاد من أدلة أخرى فلا وجه لذكره هنا كما في الشرح اه

لامرأة من الانصار فلما أنزل الله ادعوهم لا بائهم الآية كان من له أب معروف نسب لايه ومن  
لا أب له معروف كان مولى وأحافى الدين فعند ذلك جاءت سهلة تذكر مانصه الحديث في الكتاب  
وقد اختلف السلف في هذا الحكم فذهبت عائشة الى ثبوت حكم التحريم وان كان الراضع  
عاقلا بالغما قال عروة ان عائشة ام المؤمنين اخذت به هذا الحديث فكانت تأمر اختها أم كلثوم  
وبنات أخيها يرضعن من أحببت ان يدخل عليهما من الرجال رواه مالك ويروى عن علي وعروة وهو  
قول الليث بن سعد وأبي محمد بن حزم ونسبه في البحر الى عائشة وداود الظاهري وجمهور حديث  
سهلة هذا وهو حديث صحيح لا شك في صحته ويدل له قوله تعالى وأمهاتكم اللائي أَرْضعنكم  
واخواتكم من الرضاعة فإنه مطلق غير مقيد بوقت وذهب الجمهور من الصحابة والتابعين والفقهاء  
الى أنه لا يحرم من الرضاع الا ما كان في الصغير وانما اختلفوا في تحريم الصغير فالجمهور قالوا  
مهما كان في الحولين فان رضاعه محرم ولا يحرم ما كان بعده مستدلين بقوله تعالى حولين كاملين  
لمن أراد ان يتم الرضاعة وقالت جماعة الرضاع المحرم ما كان قبل القطام ولم يقدر وروى زمان  
وقال الاوزاعي ان فطم وله عام واحد واستمر فطامه ثم رضع في الحولين لم يحرم هذا الرضاع شيئا وان  
تتأدى رضاعه ولم يقطم فارضع وهو في الحولين حرم وما كان بعدهما لا يحرم وان تتأدى رضاعه  
وفي المسئلة أقوال أخر عارية عن الاستدلال فلا نطيل في المقال واستدل الجمهور بحديث انما  
الرضاعة من الجماعة وتقدم فإنه لا يصدق ذلك الا على من يشبعه اللبن ويكون غذاءه لا غيره فلا  
يدخل الكبير سيما وقد ورد بصيغة الحصر وأجابوا عن حديث سالم بأنه خاص بقصة سهلة  
فلا يعمد حكمه الى غيرها كما يدل له قول أم سلمة أم المؤمنين لعائشة ما نرى هذا الا خاصا بسالم وما  
ندري لعله رخصة لسالم وأنه منسوخ وأجاب القائلون بتحريم رضاع الكبير بان الآية وحديث  
انما الرضاعة من الجماعة واران لبيان الرضاعة الموجبة للنفقة للرضعة والتي يجبر عليها الابوان  
رضيا أم كرها كما يرشد اليه آخر الآية وهو قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف  
وعائشة هي الراوية للحديث انما الرضاعة من الجماعة وهي التي قالت برضاع الكبير وأنه يحرم  
فدل انها فهمت ما ذكرناه في معنى الآية والحديث وأما قول أم سلمة انه خاص بسالم فذلك تظن  
منها وقد أجابت عليها عائشة فقالت أما لك في رسول الله اسوة حسنة فسكتت أم سلمة ولو كان خاصا  
لبينه صلى الله عليه وآله وسلم كما بين اختصاص أبي بردة بالتضحية بالجذعة من المعز والقول بالنسخ  
يدفعه ان قصة سهلة متأخرة عن نزول آية الحولين فإنها قالت سهلة لرسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم كيف أرضعته وهو رجل كبير فان هذا السؤال منها استنكار لرضاع الكبير دال على ان  
التحليل بعد اعتقاد التحريم قلت ولا يخفى ان الرضاع لغة انما يصدق على من كان في سن الصغير  
وعلى اللغة وردت آية الحولين وحديث انما الرضاعة من الجماعة والقول بان الآية لبيان  
الرضاعة الموجبة للنفقة لا ينافي انها أيضا لبيان زمان الرضاعة بل جعله الله زمان من أراد تمام  
الرضاعة وليس بعد التمام ما يدخل في حكم ما حكم الشارع بأنه قد تم والاحسن في الجمع بين  
حديث سهلة وما عارضه كلام شيخ الاسلام ابن تيمية فإنه قال انه يعتبر الصغير في الرضاعة الا اذا  
دعت اليه الحاجة كرضاع الكبير الذي لا يستغنى عن دخوله على المرأة وشق احتجابها عنه كحال  
سالم مع امرأته أبي حذيفة فتل هذا الكبير اذا أرضعته للحاجة أثر رضاعه وأما من عده فلا بد من



الصخر اه فانه جمع بين الاحاديث حسن واعمال لها من غير مخالفة لظاهرها باختصاص ولا نسخ ولا الغامض اعتبره اللغة ودلت له الاحاديث (وعنها) أي عائشة (ان أفلح) بفتح الهمزة قفا: أخرجهامه مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقيل مولى أم سلمة (أخا أبي القعيس) يقايف مضمومة وعين وسين مهملتين بينهما مثناة فتحية (جاء يستأذن عليها بعد الحجاب فأتته فأتته ان آذن له فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخبرته بالذي صنعت فأمروني ان آذن له علي وقال انه عمك متفق عليه) اسم أبي القعيس وائل بن أفلح الأشعري وقيل اسمه الجعد فلي الأول يكون اخوه وافق اسمه اسم أبيه قال ابن عبد البر لأعلم لأبي القعيس ذكره الا في هذا الحديث والحديث دليل على ثبوت حكم الرضاع في حق زوج المرضعة وأقاربه كالرضعة وذلك لان سبب اللبن هو ماء الرجل والمرأة معافو يجب أن يكون الرضاع منهما كالجلد لما كان سبب ولدا الولد أو يجب تحريم ولد الولد به تعلقه بولده ولذلك قال ابن عباس في هذا الحكم اللقاح واحد أخرجه عنه ابن أبي شيبة فان الوطء يدر اللبن فالرجل منه نصيب والى هذا ذهب الجمهور من الخصامة والتابعين وأهل المذاهب والحديث دليل واضح لما ذهبوا اليه وفي رواية أبي داود زيادة تضمم حيث قالت دخل على أفلح فاستترت منه فقال أستترت مني وأنا عمك قلت من أين قال أرضعتك أمه أختي قلت انما أرضعتني المرأة ولم يرعني الرجل الحديث وخالف في ذلك ابن عمر وابن الزبير ورافع بن خديج وعائشة وجماعة من التابعين وابن المنذر وداود وأتباعه فقالوا لا يثبت حكم الرضاع للرجل لان الرضاع انما هو للمرأة التي اللبن منها فالواو يدل عليه قوله تعالى واماهاكم اللاتي أرضعنكم وأجيب بان الآية ليس فيها ما يعارض الحديث فان ذكر الامهات لا يدل على ان ما عداهن ليس كذلك ثم ان دل بجهومه فهو مفهوم لقب مطرح كما عرف في الأصول وقد استدلووا بفتوى جماعة من الصحابة بهذا المذهب ولا يخفى انه لا حجة في ذلك وقد أطال بعض المتأخرين (١) البحث في المسئلة وسبقه ابن القيم في الهدى وامتحنه ابن تيمية رحمه الله والواضح ما ذهب اليه الجمهور (وعنها رضى الله عنها) قالت كان فيما انزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ثم نسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو فيما يقرر من القرآن رواه مسلم) يقرأ بضم حرف المضارعة تريد ان النسخ بخمس رضعات تأخر انما وجد حتى انه توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبعض الناس يقرأ بخمس رضعات ويجعلها قرأنا متواكفونه لم يبلغه النسخ لقرب عهده فلما بلغهم النسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك وأجمعوا على انه لا يتلى وهذا من نسخ التلاوة دون الحكم وهو أحد أنواع النسخ فانه ثلاثة أقسام نسخ التلاوة والحكم مثل عشر رضعات والثاني نسخ التلاوة دون الحكم كخمس رضعات وكالشيخ والشيخة اذا زنيا فارحواهما والثالث نسخ الحكم دون التلاوة وهو كثير فحوقله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا الآية وقد تقدم تحقيق القول في حكم هذا الحديث وان العمل على ما أفاده هو أريح الأقوال والقول بان حديث عائشة هذا ليس بقرآن لانه لا يثبت بخبر الواحد ولا هو حديث لانهم لم يرووه حديثا مرويا بها وان لم تثبت قرآنية ويحرى علمه أحكام ألفاظ القرآن فقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فله حكم الحديث في العمل به وقد عمل بمثل ذلك العلماء فعمل به الشافعي وأحمد في هذا الموضع وعمل به الحنفية في قراءة ابن

(١) هو السيد حسن بن أحمد الجلال رحمه الله ألف في ذلك رسالة وأشار اليه في ضوء النهار الآية اختصار مذهب داود وذلك البدر رحمه الله في حاشية ضوء النهار اه أبو النصر

مسعود في صيام الكفارة ثلاثة أيام متتابعات وعمل مالك في فرض الاخ من الام بقراءة أبي وله  
 أخ واخت من أم والناس كلهم احتجوا بهذه القراءة والعمل بجديد الباب هذا لا عذر عنه ولذا  
 اخترنا العمل به فيما سلف وبه قال السيد والشوكلي وجاعفة من أهل الحديث وهو الحق الذي  
 لا يحصى عنه ❦ (وعن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أريد بضم  
 الهمزة مبنى للمجهول من الارادة (على ابنة حزة) أي قيل له (١) لو تزوجتها (فقال أنها لا تخل لي  
 انها ابنة أخي من الرضاعة ويحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب متفق عليه) اختلف في اسم  
 ابنة حزة على سبعة أقوال (٢) ليس فيها ما يحرم به وانما كانت ابنة أخيه صلى الله عليه وآله وسلم  
 لانه رضع صلى الله عليه وآله وسلم من ثوبه أمة أبي لهب وقد كانت أرضعت عمه حزة وأحكام  
 الرضاع حرمه التناكح وجواز النظر والخلاوة والمسافرة لا غير ذلك من التوارث ووجوب الاتفاق  
 والعنق بالملك وغيره من أحكام النسب وقوله صلى الله عليه وآله وسلم ويحرم من الرضاع ما يحرم  
 من النسب مراده تشبيهه في التحريم به ثم التحريم ونحوه بالنظر الى المرضع فان أقر به أقارب  
 للرضيع وأما أقارب الرضيع ما عدا أولاده فلا علاقة بينهم وبين المرضع فلا يثبت لهم شيء من  
 الأحكام ❦ (وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحرم من  
 الرضاع الا ما فتق) بالقائه فتنة فوفية ففاف (الامعاء) جمع المعابكسر الميم وقبحها (وكان  
 قبل القطام رواه الترمذي وصححه هو والحاكم) والمراد ما سلك فيه من الفتق يعني الشق والمراد  
 ما وصل اليها فلا يحرم القليل الذي لا يتعداها ويحتمل أن المراد ما وصلها وغذاها واكتفت به  
 عن غيره فيكون دليلا على عدم تحريم ارضاع الكبير ويدل على أن المراد هذا قوله في هذا الحديث  
 قبل القطام فانه يراد به قبل الحولين كما ورد في الحديث الآخر ان ابن ابراهيم مات في الثدي وان له  
 مرضعا في الجنة وتقدم الكلام في الامرين ويدل لهذا الاخير قوله ❦ (وعن ابن عباس رضي الله  
 عنهما قال لا رضاع الا في الحولين رواه الدارقطني وابن عدي مرفوعا وموقوفًا وبخا الموقوف)  
 لانه تفرد برفعه الهيثم بن جليل عن ابن عيينة قاله الدارقطني وقال وكان ثقة حافظا ورواه سعيد  
 ابن منصور عن ابن عيينة فوقفه قلت وهذا ليس بهله كما قررناه مرارا وقال ابن عدي ان الهيثم  
 كان يغلط وقال البيهقي الصحيح انه موقوف وروى البيهقي التمهيد بالحولين عن عمرو بن  
 مسعود والحديث دال على اعتبار الحولين وانه لا يسمى الرضاع رضاعا الا في الحولين وقد تقدم انه  
 الذي دلت عليه الآية والقول بأنها اتحدت على حكم الواجب من النفقة ونحوها لا على مدة  
 الرضاع تقدم دفعه ويدل لهذا الحكم قوله ❦ (وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم لا رضاع الا ما أنشز) بشين معجمة فزاء أي شد وقوى (العظم  
 وأثبت اللحم أخرجه أبو داود) فان ذلك انما يكون لمن هو في سن الحولين يتغذى باللبن ويقوى به  
 عظمه وينبت عليه لحم ❦ (وعن عقبة بن الحرث) هو أبو سبيعة بكسر السين المهملة وسكون  
 الراء وفتح الواو وعين مهملة عقبة بن الحرث بن عامر القرشي النوفلي أسلم يوم الفتح يعد في أهل مكة  
 (انه تزوج أم يحيى بنت أبي اهاب) بكسر الهمزة (بغاة امرأة) قال المصنف لم أعرف  
 اسمها (فقال قد أَرْضَعْتُكُمْ فَسَالِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ فَفَارَقَهَا  
 عَقِبَةُ فَتَكَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ) الحديث دليل على أن شهادة المرضعة وحدها تقبل

(١) والقائل له على رضي الله  
 عنه أخرجه عنه مسلم  
 والنسائي انه قال قلت يا رسول  
 الله مالك تتوق في قریش  
 وتدعنا قال وعندكم شيء  
 قلت ابنة حزة قال انها  
 الحديث اه أبو النصر  
 (٢) امامة عمارة سلمى  
 عائشة فاطمة أمة الله  
 أم الفضل لكن قال ابن  
 بشكوال هي كنية اه  
 أبو النصر

وبوب على ذلك البخاري واليه ذهب ابن عباس وجماعة من السلف وأحمد بن حنبل وقال أبو عبيد يوجب على الرجل المفارقة ولا يوجب على الحاكم الحكم بذلك وقال مالك أنه لا يقبل في الرضاع إلا امرأتان وذهبت الحنفية إلى أن الرضاع لغيره لا بد من شهادة رجلين أو رجل وامرأتين ولا تكفي شهادة المرضعة لأنها تقرر فعلها وقال الشافعي تقبل المرضعة مع ثلاث نسوة بشرط أن لا تعرض لطلب أجره قالوا وهذا الحديث محمول على الاستحباب والتحريم من مظان الاشتباه وأجيب بأن هذا خلاف الظاهر سيما وقد تقرر سؤال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أربع مرات وأجابه بقوله كيف وقد قيل وفي بعض ألفاظه دعها وفي رواية الدارقطني لا خير لك فيم أولو كان من باب الاحتياط لأمره بالطلاق مع أنه في جميع الروايات لم يذكر الطلاق فيكون هذا الحكم مخصوصا من عموم الشهادة المعتبرة فيها العبد وقد اعتبرتم ذلك في عورات النساء فقلتم يكتفي بشهادة امرأ واحدة والعلة عندهم فيه أنه لما يطلع الرجال على ذلك فالضرورة داعية إلى اعتباره فكذا هنا ﴿ وعن زياد السهمي قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تسترضع الحقاء ﴾ خفيفة العقل (آخر جهه أبو داود وهو مرسل وليس له زياد صحبة) ووجه النهي أن الرضاع أثر في الطباع فيختار من لا حافة فيم أو نحوها

### ﴿باب النفقات﴾

جمع نفقة والمراد به الشيء الذي يسد له الإنسان فيما يحتاجه هو أو غيره من الطعام والشراب ونحوهما ﴿ عن عائشة قالت دخلت هند بنت عتبة بن زبيعة بن عبد شمس بن عبد مناف أسلمت عام الفتح في مكة بعد إسلام زوجها قتل أبوها عتبة وعمها شيبة وأخوها الوليد بن عتبة يوم بدر فنتق عليها ذلك فلما قتل حمزة فرحت بذلك وعمدت إلى بطنه فشقت وأخذت كبسه فلا كتها ثم لفظتم ما وقفت في الحرم سنة أربع عشرة وقيل غير ذلك (أمرأة أبي سفيان) أبو سفيان بن حرب اسمه صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس من رؤساء قريش أسلم عام الفتح قبل إسلام زوجته حين أخذته جند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم الفتح وأجاره العباس ثم غدا به إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأسلم وكانت وفاته في خلافة عثمان سنة اثنتين وثلاثين (على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح) الشح البخل مع حرص فهو أخص من البخل والبخل يختص بمنع المال والشح بكل شيء (لا يعطيني من النفقة ما يكفيني ويكفي بني الأما) أخذت من ماله بغير علمه فهل على في ذلك من جناح فقال خذ من ماله بالمعروف ما يكفيك وما يكفي بئيك متفق عليه الحديث فيه دليل على جواز ذكر الإنسان بما يكره إذا كان على وجه الاستكفاء والفتيا وهذا أحدا لمواضع التي أجازوا فيها الغيبة ولكن تعقبه الشوكاني رحمه الله في رسالة مستقلة وأخرج هذه الشكوى من الغيبة ودل على وجوب نفقة الزوجة والأولاد على الزوج وظاهره وإن كان الولد كبير العموم اللفظ وعدم الاستفصال فإن اتى تخصصه من حديث آخر والأفالعوم قاض بذلك وفيه دليل على أن الواجب الكفاية من غير تقدير للنفقة وإلى هذا ذهب جماهير العلماء منهم الشافعي وعليه دل قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وفي قول الشافعي أنها مقطرة بالامداف على الموسر كل يوم مدان والمتوسط مدونصف والمعسر مدوعن أبي يعلى الواجب رطلان من الخبز في

كل يوم في حق المعسر والموسر وانما يختلفان في صفته وجوده لان الموسر والمعسر مستويان في قدر المال كقول وانما يختلفان في الجودة وغيرها قال النووي وهذا الحديث حجة على من اعتبر التقدير قال المصنف تعقبا له ليس صريحا في الرد عليهم ولكن التقدير بما ذكر يحتاج الى دليل فان ثبت حملت الكفاية في ذلك الحديث على ذلك المقدر وفي قولها الا ما أخذت من ماله دليل على ان اللام ولاية في الاتفاق على اولادها مع ترد الاب وعلى ان من تعذر عليه استيفاء ما يجب له ان يأخذه لانه صلى الله عليه وآله وسلم أقرها على ذلك ولم يذكر لها ان سرام وقد سألته هل عليها جناح فاجاب عليه بالاباحة في المستقبل وأقرها على الاخذ في الماضي وقد ورد في بعض ألفاظه في البخاري لا خرج عليك ان تطعمهم بالمعروف وقوله خذي ما يكفيلك ووليك يحتمل انه قسيامنه صلى الله عليه وآله وسلم ويحتمل انه حكم فقسه دليل على الحكم على الغائب من دون نصب عنه وعليه باب البخاري باب القضاء على الغائب وذكر هذا الحديث لكنه قال النووي شرط القضاء على الغائب ان يكون غائبا عن البلد أو متعززا لا يقدر عليه أو متعذرا ولم يكن أبو سفيان فيه شيء من هذا بل كان حاضرا في البلد فلا يكون هذا من القضاء على الغائب الا أنه قد أخرج الحاكم في تفسير المحنة في المستدرک أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما اشترط في البيعة على النساء لا يسرقن قالت هن لا يا بعلك على السرقة اني أسرق من مال زوجي فكف حتى أرسل الى أبي سفيان يتحمل لها منه فقال أما الرطب فنعم وأما الياض فلا وهذا المذکور يدل انه قضى على حاضر الا أنه خلاف ما يتوهم له البخاري والحاصل أن القضية مترددة بين كونه قسيما وكونه حكما وكونه قسيما اقرب لانه لم يطالبها بالبينة ولا استخلفها وقد قيل انه حكم بعلمه به دفعها فلم يطالب منها بالبينة ولا عينا فهو حجة لمن يقول انه يحكم الحاكم بعلمه الا أنه مع الاحتمال لا ينهض دليلا على معين من صور الاحتمال انما يتم به الاستدلال على وجوب النفقة على الزوج للزوجة وأولاده وعلى ان لها الاخذ من ماله ان لم يقيم بكفايتها وهو الحكم الذي أراده المصنف من ايراده الحديث هذا هنا في باب النفقات (وعن طارق المخاري) هو طارق بن عبد الله المخاري بضم الميم وطامهملة روى عنه جامع بن شدداد (وربني) بكسر الراء وسكون الموحدة وكسر المهملة وتشديد المثناة التحتية (ابن حراش) بكسر الحاء المهملة وتحقيف الراء بالشين المججمة (قال قدمنا المدينة فاذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائم على المنبر يخاطب الناس ويقول يد المعطي العليا وايدأبمن تعول أمك وأباك وأختك وأخاك ثم أدناك فأدناك رواه النسائي وصححه ابن حبان والدارقطني) الحديث كالتفسير لحديث البديع عليا خير من البديع السفلي وفسر في النهاية اليد العليا بالمعطية والمنفقة والبديع السفلي بالمعنة والسائلة وقوله ايدأبمن تعول دليل على وجوب الاتفاق على القريب وقد فصل به ذكر الام قبل الاب الى آخر ما ذكره فدل هذا الترتيب على ان الام أحق من الاب بالبر قال القاضي عياض وهو مذهب الجمهور ويدل له ما أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة قد ذكر الام ثلاث مرات ثم ذكر الاب معطوفا بينهما فن لا يجد الا كفاية لاحد أبو يه خص بها الام للاحاديد هذه وقد نبه القرآن على زيادة حق الام في قوله ووصينا الانسان بوالديه حسنا جلته أمه كرها ووضعته كرها وفي قوله وأختك وأخاك الخ دليل على وجوب الاتفاق للقريب المعسر فانه تفصيل لقوله وايدأبمن تعول فجعل الاخير من عياله والى هذا ذهب

عمرو بن أبي ليلى وأخذ وعند الشافعي ان النفقة تجب للفقير غير مكتسب زماناً وصغيراً ومجنوناً  
 لمجزمه عن كفاية نفسه قالوا فان لم يكن فيه أحد هذه الصفات فأقوال أحسنها تجب لانه يفتقر أن  
 يكلف التكسب مع اتساع مال قريبه والثاني المنع للقدرة على الكسب فانه نازل منزلة المال  
 والثالث تجب نفقة الاصل على الفرع دون العكس لانه ليس من المصاحبة بالمعروف أن يكلف  
 أصله التكسب مع علو السن وعند الحنفية يلزم التكسب لقريب محرم فقير عاجز عن الكسب  
 بقدر الارث هكذا في كتب القريتين وفي البحر نقل عنهم يخالف هذا وهذه أقوال لم يفسر فيها  
 وجه الاستدلال وفي قوله تعالى وآت ذا القربى حقه ما يشعر بأن القريب حق على قريبه  
 والحق متفاوتة فمع حاجته للنفقة تجب ومع عدمها خفة الاحسان بغيرها من البر والاكرام  
 والحديث كالمبين لذى القربى ودرجاتهم فيجب الاتفاق للمعسر على الترتيب في الحديث ولم يذكر  
 فيه الولد والزوجة لانهما قد علمنا من دليل آخر (١) والتقييد بكونه وارثاً محل توقف واعلم أن  
 العلماء خلافاً في سقوط نفقة الماضي فقول تسقط للزوجة والا قارب وقيل لا تسقط وقيل  
 تسقط نفقة القريب دون الزوجة وعللوا هذا التفصيل بأن نفقة القريب انما شرعت للمواساة  
 لاجل احياء النفس وهذا قد اتفق بالنظر الى الماضي وأما نفقة الزوجة فهي واجبة لاجل  
 المواساة ولذا تجب مع غنا الزوجة ولا جاع العناية على عدم سقوطها فان تم الاجماع فلا  
 التفات الى خلاف من خالف بعده وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم ولهن عليكم رزقهن  
 وكسوتهن بالمعروف ففهم ما كانت زوجة مطيعة فهذا الحق الذي لها ثابت وأخرج الشافعي  
 باسناد جيد عن عمر رضي الله عنه انه كتب الى أمراء الاجناد في رجال عابوا عن نسائهم فأمرهم  
 أن يأمرهم بأن يتفقوا أو يطلقوا فان طلقوا بعتوا بنفقة ما حبسوا وصحبه الحافظ أبو حاتم  
 الرازي ذكره ابن كثير في الارشاد (٢) وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم للمماليك والمملوك على السيد طعامه وكسوته ولا يكلف من العمل الا ما يطيق  
 رواه مسلم الحديث دليل على ما هو مجمع عليه من وجوب نفقة المملوك وكسوته وظاهره مطلق  
 الطعام والكسوة فلا يجبان من عين ما يأكله السيد ويلبسه (٣) وحديث مسلم بالامر بالطعامهم  
 مما يطعم وكسوتهم مما يلبس محمول على الندب ولولا ما قيل من الاجماع على هذا الاحتمال ان هذا  
 يقيد بمطلق حديث الكتاب ودل على أنه لا يكلفه السيد من الاعمال الا ما يطيقه وهذا مجمع عليه  
 أيضاً (٤) وعن حكيم بن معاوية القشيري عن أبيه (وهو معاوية بن حيدة) قال قلت يا رسول الله  
 ما حق زوجة أحدنا عليه قال أن تطعمها اذا طعمت وتكسوها اذا اكتسيت الحديث وتقدم  
 في عشرة النساء) بتمامه ونسبه الى أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه وأنه علق البخاري بعضه  
 وصححه ابن حبان والحاكم وتقدم الكلام عليه (٥) وعن جابر رضي الله عنه في حديث الحج  
 بطوله قال في ذكر النساء ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف أخرجه مسلم وهو دليل على  
 وجوب النفقة والكسوة للزوجة كما دللت الآية وهو مجمع عليه وقد تقدم تحقيقه وقوله  
 بالمعروف اعلام بأنه لا يجب الامانة عرف من اتفاق كل على قدر حاله كما قال تعالى لينفق ذو سعة  
 من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله ثم الواجب لها طعام مصنوع لانه الذي يصدق  
 عليه انه نفقة ولا تجب القيمة الا برضا من يجب عليه الاتفاق وقد طول ذلك ابن القيم في الهدي

(١) وهو الحديث الذي قبل  
 هذا ٨١

(٢) ولقظه عنه صلى الله  
 عليه وآله وسلم اطعموهم  
 مما تأكلون وألبسوهم مما  
 تلبسون ولا تكفؤوهم  
 ما يغلبهم فان كفؤوهم  
 فأعينوهم أخرجه مسلم من  
 حديث أبي ذر رضي الله عنه  
 اه أبو النصر

واختاره وهو الحق فإنه قال ما لفظه وأما فرض الدراهم فلا أصل له في كتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن أحد من الصحابة البتة ولا التابعين ولا تابعيهم ولا نص عليه أحد من الأئمة الأربعة ولا غيرهم من أئمة الإسلام والله تعالى أوجب نفقة الأقارب والزوجات والرقيق بالمعروف وليس من المعروف فرض الدراهم بل المعروف الذي نص عليه الشرع أن يكسوهم مما يلبس ويطعمهم مما يأكل وليست الدراهم من الواجب ولا عوضه ولا يصح الاعتياض عما يستقر ولم يملك فإن نفقة الأقارب والزوجات إنما تجب يومافيوما ولو كانت مستقرة لم تصح المعاوضة عنها بغير رضا الزوج والقريب فإن الدراهم تجعل عوضا عن الواجب الأصلي وهو ما البر عند الشافعي أو المقتات عند الجمهور فكيف يجبر على المعاوضة على ذلك بدراهم من غير رضا ولا إجبار الشرع له على ذلك فهذا مخالف لقواعد الشرع ونصوص الأئمة ومضال العباد ولكن إن اتفق المنفق والمنفق عليه جاز باتفاقهما على أن في اعتياض الزوجة عن النفقة الواجبة لها نزاعا معروفا في مذهب الشافعي وغيره (وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كفى بالمرء اثما أن يضيع من يقوت رواه النسائي وهو عند مسلم بلفظ أن يحبس عن يملك قوته) الحديث دليل على وجوب النفقة على الإنسان إن يقوته فإنه لا يكون آثما الأعلى تركه لما يجب عليه وقبوله هنا في آثمه بأن جعل ذلك الآثم كافي في هلاكه عن كل آثم سواء والذين يقوتهم ويملك قوتهم هم الذين يجب عليه اتفاقهم وهم أهلها وأولاده وعبيده على ما سلف تفصيله ولفظ مسلم خاص بقوت المالك ولفظ النسائي عام (وعن جابر رفعه في الحامل المتوفى عنها زوجها قال لا نفقة لها أخرجه البيهقي ورجاله ثقات لكن قال المحفوظ وقته وثبت نفي النفقة في حديث فاطمة بنت قيس كما تقدم رواه مسلم) وقدم أنه في حق المطلقة بآئنا وأنه لا نفقة لها وتقدم الكلام فيه والكلام هنا في نفقة المتوفى عنها زوجها وهذه المسئلة فيها خلاف ذهب جماعة من العلماء إلى أنها لا تجب النفقة للمتوفى عنها سواء كانت حاملا أو حائلا أما الأولى فلهذا النص وأما الثانية فبطريق الأولى وإلى هذا ذهب الشافعية والحنفية لهذا الحديث ولأن الأصل براءة الزمة ووجوب التبرص أربعة أشهر وعشرا لا يوجب النفقة وذهب آخرون إلى وجوب النفقة لها مستدلين بقوله تعالى متاعا إلى الحول قالوا ونسخ المدة من الآية لا يوجب نسخ النفقة ولأنها محبوسة بسببه فتجب نفقتها وأجيب بأنها كانت تجب النفقة بالوصية كإدلهاقوله والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا إلى الحول فنسخت الوصية بالمتاع أما بقوله تعالى يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا وأما بآية الموارث وأما بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا وصية لوارث وأما قوله تعالى فانفقوا عليهم حتى يضعن حملهن فانها واردة في المطلقات فلا تتناول المتوفى عنها وفي سنن أبي داود من حديث ابن عباس أنها نسخت آية والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا إلى الحول بآية الميراث بما فرض الله لهن من الربع والثلث ونسخ أجل الحول بأن جعل أجلها أربعة أشهر وعشرا وأما ذكر المصنف حديث فاطمة بنت قيس هنا فكانه يريد أن البائن والمتوفى عنها حكمهما واحد يجامع بينهما والخل للغير (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البتة العلياء خير من البتة السفلى) تقدم تفسيرهما

(ويندأ) أي في البر والاحسان (أحدكم بمن يقول تقول المرأة اطعمني أو طلقني رواه الدارقطني  
واسناده حسن) أخرجه من طريق عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة أن في حفظ عاصم شيئا  
وأخرجه البخاري موقوفا على أبي هريرة وفي رواية الاسماعيلي قالوا يا أبا هريرة شيء تقول عن  
رأيتك أو عن قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال هذا من كيسي إشارة إلى أنه من  
استنباطه هكذا قاله الناظرون في الأحاديث والذي يظهر بل يتعين أن أبا هريرة لما قال لهم قال  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم قالوا هذا شيء قوله عن رأيتك أو عن رسول الله صلى الله عليه وآله  
عليه وآله وسلم أجاب بقوله من كيسي جواب المتكلم بهم لا يخبر أنه لم يكن عن رسول الله صلى الله عليه وآله  
عليه وآله وسلم وكيف يصح حمل قوله من كيسي أبي هريرة على أنه أراد به الحقيقة وقد قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فينسب استنباطه إلى قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
وهل هذا الكذب منه على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحاشا أبا هريرة من ذلك فهو من  
رواة حديث من كذب على محمد أفليتبوأ مقعد من النار والقرائن واضحة أنه لم يرد أبو هريرة  
إلا التهمكم بالسائل وإذا قلنا أنه يتعين أن هذا امرأه والذي أتى به المصنف من الرواية بعض  
حديث على أنه قد فسر قوله من كيسي أبي هريرة أي من حفظه وعبر عنه بالكيس إشارة إلى ما في  
صحيح البخاري وغيره من أنه بسط ثوبه أو غمرة كانت عليه فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
حديثا كثيرا ثم لفه فلم ينس شيئا كأنه يقول ذلك الثوب صار كيسا وشرناك إلى أنه لم يأت المصنف  
بحديث أبي هريرة تاما وعمامة في البخاري ويقول العبد اطعمني واستعملني وفي رواية  
الاسماعيلي ويقول خادمك اطعمني والابن ويقول الابن إلى من تدعني والكل دليل على  
وجوب الاتفاق على من ذكر من الزوجة والمملوك والولد وقد تقدم ذلك ودل على أنه يجب نفقة  
العبد والواجب بيعه وإيجاب نفقة الولد على أبيه وإن كان كبيرا قال ابن المنذر اختلف في نفقة من  
بلغ من الأولاد ولا مال له ولا كسب فأوجب طائفة النفقة لجميع الأولاد أطلاقا كانوا أو بالغين  
أناؤذ كرنا إذا لم تكن لهم أموال يستخون بها عن الآباء وذهب الجمهور إلى أن الواجب  
الاتفاق عليهم إلى أن يبلغ الذكر وتزوجه الاتني ثم لا نفقة على الأب إذا كانوا زمني وإن كانت  
لهم أموال فلا وجوب على الأب واستدل به على أن للزوجة إذا أعسر زوجها بنفقة طالب  
الفراق ويدل له قوله ﴿ وعن سعيد بن المسيب في الرجل لا يجد ما يتفق على أهله قال يفرق  
بينهما ما أخرجه سعيد بن منصور عن سفیان عن أبي الزناد عنه قال قلت لسعيد بن المسيب سنة  
قال سنة وهذا امرئ قوي ومراسيل سعيد معمول بها الماعرف من أنه لا يرسل إلا عن نفقة  
قال الشافعي والذي يشبه أن يكون قول سعيد سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأما  
قول ابن حزم لعله أراد سنة عمر فإنه خلاف الظاهر وكيف يقول له السائل سنة ويريد سؤاله  
عن سنة عمر هذا مما لا ينبغي حل الكلام عليه وهل سأل السائل إلا عن سنة رسول الله صلى الله عليه وآله  
عليه وآله وسلم وإنما قال جماعة أنه إذا قال الراوي من السنة كذا فإنه يحتمل أن يريد سنة  
الخلق وأما بعد سؤال الراوي فلا يراد بالسائل إلا سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
ولا يجيب الجيب إلا عن سنة غيره فإنه إنما سأل عما هو حجة وهو سنة رسول الله عليه وآله  
وسلم وقد أخرج الدارقطني والبيهقي من حديث أبي هريرة مرفوعا بلفظ قال رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم في الرجل لا يجتمع ما يتفق على امرائه قال يفرق بينهما وأما دعوى المصنف  
انه وهم الدارقطى فيه وتبعه السيقي على الوهم فهو غير صحيح وقد حققه السيد رحمه الله في  
حواشي ضوء النهار وسيأتي كتاب عمر الى امراء الاجناد في انهم يأخذون على من عندهم من  
الاجناد ان يتفقوا ويطلقوا وقد اختلف العلماء في هذا الحكم وهو فسخ الزوجية عند اعسار  
الزوج على أقوال الاول ثبوت الفسخ وهو مذهب على وعمر وأبي هريرة وجماعة من التابعين ومن  
الفقهاء مالك والشافعي وأجدوبه قال أهل الظاهر (١) مستدلين بما ذكره ويحدث لاضرر  
ولا ضرر ارفع لم يخرج به وبأن النفقة في مقابلة الاستمتاع فوجب الخيار للزوجة وبأنهم قد  
أوجبوا على السيد بيع ماله اذ اعجز عن انفاقه فإيجاب فراق الزوجة أولى لان كسبه ليس  
مستحقا للزوج كاستحقاق السيد لكسب عبده وبأنه قد نقل ابن المنذر اجماع العلماء على الفسخ  
بالعنة والضرر الواقع من العجز عن النفقة أعظم من الضرر الواقع بكون الزوج عنيئا ولانه تعالى  
قال ولا تضاروهن وقال فامسالك بمعروف وأى امسالك بمعروف وأى ضرر أشد من تركها بغير  
نفقة والثاني ما ذهب اليه الحنفية وهو قول للشافعي انه لا فسخ بالاعسار عن النفقة مستدلين  
بقوله تعالى ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكف الله نفسا الا ما آتاهها قالوا واذا لم  
يكف الله النفقة في هذا الحال فقد ترك ما لا يجب عليه ولم يأثم بتركه فلا يكون سببا للتفريق بينه  
وبين سكنه وبأنه قد ثبت في صحيح مسلم انه صلى الله عليه وآله وسلم لما طلب أزواجه منه  
النفقة قام أبو بكر وعمر الى عائشة وحفصة فوجها أعناقهما وكلاهما يقول تسألني رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم ما ليس عنده الحديث قالوا فهذا أبو بكر وعمر يضربان ابنتيهما بحضرة  
صلى الله عليه وآله وسلم لما سأله النفقة التي لا يجدها فلو كان الفسخ لهما وهما طالبتان للعق لم  
يقر صلى الله عليه وآله وسلم الشيخين على ما فعلا ولبين ان لهما ان تطالبامع الاعسار حتى  
تثبت على تقدير ذلك المطالبة بالفسخ ولانه كان في العناية المعسر بلارب ولم يخبر صلى الله عليه  
وآله وسلم أحد منهم بأن للزوجة النسخ ولا فسخ أحد قالوا لانهم رضت الزوجة وطال  
مرضها حتى تعذر على الزوج جماعها ألجبت نفقتها ولم يمكن من الفسخ وكذلك الزوج فدل ان  
الاتفاق ليس في مقابلة الاستمتاع كما قلتم وأما حديث أبي هريرة فقد بين انه من كيسه وحديثه  
الاخر له مثله وحديث سعيد مرسل وأجيب بأن الآية انما دلت على سقوط الوجوب عن  
الزوج وبه نقول وأما الفسخ فهو حق للمرأة تطالب به وبأن قصة أزواجه صلى الله عليه وآله وسلم  
وضرب أبي بكر وعمر الى آخر ما ذكرتم هي كالاتية دلت على عدم الوجوب عليه صلى الله عليه وآله  
وسلم وليس فيه انهم سألوا الطلاق أو الفسخ ومعلوم انهم لا يسجن بفراقه فان الله تعالى قد  
خيرهن فاخترن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والدار الاخرة فلا دليل في القصة وأما اقراره  
صلى الله عليه وآله وسلم لأبي بكر وعمر على ضربهم فما علم من أنه لا بناء تأديب الابناء اذا اتوا  
ملا ينبغي ومعلوم انه صلى الله عليه وآله وسلم لا يفرط فيما يجب عليه من الاتفاق فاعلمن طلبة  
زيادة على ذلك فتخرج القصة عن محل النزاع بالكلية وأما المعسرون من العناية فلم يعلم ان  
امرأة طابت الفسخ أو الطلاق لا عسار الزوج بالنفقة ومنعها عن ذلك حتى تكون حجة بل كان  
نساء العناية كرجالهم يصبرن على ضنك العيش وتعسره كما قال مالك ان نساء العناية كن يردن

(١) هكذا في كتب المقالات  
نسبة هذا الى الظاهرية  
ورأيت بعد أعوام كلام ابن  
حزم في كتابه المحلى وشرحه  
فرايته اختار عدم الفسخ  
وهو ظاهرى اه أبو النصر



الدار الآخرة وما عند الله تعالى ولم يكن مرادهن الدنيا فلم يكن يبالين بعسر أزواجهن وأمائهن  
اليوم فأنما يتزوجن رجاء الدنيا من الأزواج والتفقهة والكسوة وأما حديث ابن المسيب فقد  
عرفت أنه من مراسيله وأئمة العلم يختارون العمل بها كما سلف فهو موافق لحديث أبي هريرة  
المرفوع الذي عاضد مرسل سعيد ولو فرض سقوط الاستدلال بحديث أبي هريرة لكان فيما  
ذكرناه غنية عنه والقول الثالث أنه يجب الزوج إذا عسر بالنفقة حتى يجد ما ينق وهو  
قول العنبري وقال بعضهم يجب للتكسب والقولان مشكلان لأن الواجب انما هو الغداء  
في وقته والعشاء في وقته فهو واجب في وقته والجلس ان كان في حال وجوب الواجب فهو مانع  
عنه فيه ود على الغرض المراد بالنقص وان كان قبله فلا وجوب فكيف يجب لغير واجب وان كان  
بعده صار كالدين ولا يجب له مع ظهور الاعسار اتفاقا وفي هذه المسئلة قال محمد بن داود لراة  
سألت عن اعسار زوجها فقال ذهب ناس الى أنه يكلف للسعي والاكتساب وذهب قوم الى  
أنها تؤمر المرأة بالصبر والاحتساب فلم تفهم منه الجواب فأعادت السؤال وهو يجيبها ثم قال  
يا هذه قد أجبتك ولست قاضيا قاضي ولا سلطانا قاضي ولا زوجا قاضي وظاهر كلامه الوقف  
في المسئلة فيكون قولارابعا القول الخامس ان الزوجة اذا كانت موسرة وزوجها معسر  
كلفت الاتفاق على زوجها ولا ترجع عليه اذا يسر لقوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وهو قول  
أبي محمد بن حزم ورد بأن الآية سياقها في نفقة المولود الصغير ولعله لا يرى التخصيص بالساق  
القول السادس لابن القيم وهو أن المرأة اذا تزوجته عالة باعساره أو كان موسرا ثم أصابه جائحة  
فانه لا فسخ لها والا كان لها الفسخ وكذا جعل علمها رضا بعسره ولكن حيث كان موسرا عند  
تزوجها ثم عسر للجائحة لا يظهر وجه عدم ثبوت الفسخ لها واذا عرفت هذه الاقوال عرفت ان  
أقوالا دليلا وأكثرها قائل هو القول الاول وقد اختلف القائلون بالفسخ في تأجيله بالنفقة  
فقال مالك يؤجل شهرا وقال الشافعي ثلاثة أيام وقال جاد سنة وقيل شهرا وشهرين قلت  
ولادليل على التعيين بل ما يحصل به الضرر الذي يعلم ومن قال انه يجب عليه التطلق قال توافقه  
الزوجة الى الحاكم لينفق أو يطلق وعلى القول بأنه فسخ يرافعه الى الحاكم لم يثبت الاعسار ثم  
تفسخ هي وقيل يرافعه الى الحاكم فيجبره على الطلاق أو يفسخ عليه أو يأذن لها في الفسخ فان  
فسخ أو أذن في الفسخ فهو فسخ لا طلاق لا رجعة له وان أسير في العدة فان طلق كان طلاقه  
رجعها فيه الرجعة ﴿ وعن عمر رضي الله عنه أنه كتب الى أمراء الاجناد في رجال غابوا عن  
نساءهم ان يأخذوهم بأن ينفقوا أو يطلقوا فان طلقوا بعثوا بنفقة ما جسدوا أخرجه الشافعي  
ثم البيهقي باسناد حسن ) لعدم تحقيق وجه هذا الرأي من عمر وأنه دليل على ان النفقة عنده  
لا تسقط بالمطل في حق الزوجة وعلى أنه يجب أحد الأمرين على الأزواج الاتفاق أو الطلاق  
﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال  
يا رسول الله عندي دينار قال انفق على نفسك قال عندي آخر قال انفق على وليك قال عندي  
آخر قال انفق على أهلك قال عندي آخر قال انفق على خادمك قال عندي آخر قال أنت أعلم  
أخرجه الشافعي وأبو داود واللفظ له وأخرجه النسائي والحاكم بتقديم الزوجة على الولد وفي  
صحيح مسلم من روايته جابر بتقديم الزوجة على الولد من غير تردد قال المصنف قال ابن حزم اختلف

على يحيى القطان والثوري فقدم يحيى الزوجة على الولد وقدم سفيان الولد على الزوجة فينبغي ان لا يقدم أحدهما على الآخر بل يكونان سواء لانه قد صح انه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا تكلم تكلم ثلاثا فيجتمعل ان يكون في اعادته اياه قدم الولد مرة ومرة قدم الزوجة فصلا سواء قلت هذا اجل بعيد فليس تكريره صلى الله عليه وآله وسلم لهما بقوله ثلاثا يعطز دبل عدم التكرير غالب وانما يكررا ذالم يفهم عنه ومثل هذا الحديث جواب سؤال لايجري فيه التكرير لعدم الحاجة اليه لفهم السائل للجواب ثم رواية جابر التي لاتردد فيها تقوى رواية تقديم الامل والحديث قد تقدم وفيه حث على اتفاق الانسان ما عنده وانه لايدخر لانه قال له في الآخر بعد كفايته وكفايته من يجب عليه أنت أعلم ولم يقل ادخر لحاجتك وان كانت هذه العبارة تحتل ذلك (وعن يمز) بفتح الموحدة وسكون الهاء فزاي (ابن حكيم عن أبيه) حكيم (عن جده) معاوية بن حيدة القشيري صحابي تقدم ضبطه (قال قلت يا رسول الله من أبر قال أمك قلت ثم من قال أمك قلت ثم من قال أبالك ثم الاقرب فالاقرب أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه) وأخرجه الحاكم وتقدم الكلام عليه وانه يقتضى تقديم الام بالبر وأحقيتها به على الاب

#### \* (باب الحضانة) \*

بكسر الحاء المهملة مصدر من حضن الصبي حضنا وحضانة جعله في حضنه أو رباها فاحضنه والحضن بكسر الحاء هو ما دون الابط الى الكشح والصدر أو العضدان وما بينهما وما وجانب الثدي أو ناحيته كما في القاموس وفي الشرع حفظ من لا يستقل بأمره وتربيته ووقايته عما يهلكه أو يضره (عن عبد الله بن عمرو) بفتح المهملة ووقع بضمها في نسخة وهو غلط (ان امرأه قالت يا رسول الله ان ابني هذا كان بطني له وعاء) بكسر الواو والمد وقد تضم ويقال الاعاء الطرف كما في القاموس (ونبذ له سقاء) هو ككساء جلد السخلة اذا أجدع يكون للام والابن كما فيه أيضا (وجرى) بجاء مهملة مثلثة فيم فراء حضن الانسان (له حواء) بجاء مهملة بزنة كساء أيضا اسم المكان الذي يحوى الشيء أى يضمه ويجمعه (وان أباه طلقني وأراد أن ينزعني مني فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنت أحق به مالم تنكحي رواه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم) الحديث دليل على أن الام أحق بحضانة ولدها اذا أراد الاب انتزاعه منها وقد كرت هذه المرأة صفات اختصت بها تقتضى استحقاها ولو يتبها بحضانة ولدها وأقرها صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وحكم لها فقيهه تنبيه على المعنى المقتضى للحكم وان العلل والمعاني معتبرة في اثبات الاحكام مستقرة في القطر السليمة والحكم الذي دل عليه الحديث لا خلافا فيه وقضى به أبو بكر ثم عمر وقال ابن عباس ريحها وفاضها وحرها خيرة منك حتى يشب ويختار لنفسه أخرجه عبد الرزاق في قصة ودل الحديث على ان الام اذا نكحت سقط حقها من الحضانة واليه ذهب الجماهير قال ابن المنذر أجمع على هذا كل من أحفظ عنه من أهل العلم وذهب الحسن وابن حزم الى عدم سقوط الحضانة بالنكاح واستدل بأن أنس بن مالك كان عند والدته وهى من وجهه وكذا أم سلمة تزوجت وبقي ولدها في كفالتها وكذا ابنة حمزة قضى بها النبي صلى الله عليه وآله

وآله وسلم لما أتته أهله من زوجته قال وحديث ابن عمر والمذكور فيه مقال فأنه صحيفة يريد لانه  
 قد قيل ان حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده صحيفة وأجيب عنه بأن حديث عمرو بن  
 شعيب قبله الأئمة وعملوا به البخاري وأحمد وابن المديني والحيثي واسحق بن راهويه وأمثالهم  
 فلا يلتفت الى القدح فيه وأما ما احتج به فأنه لا يتم دليلا الامع طلب من تتقل البسه الحضانة  
 ومنازعته وأما مع عدم طلبه فلا نزاع في أن اللام المزوجة ان تقوم بولدها ولم يذ كر في القصص  
 المذكورة أنه حصل نزاع في ذلك فلا دليل فيما ذكره على مدعاه (وعن أبي هريرة رضي الله عنه  
 ان امرأة قالت يا رسول الله ان زوجي يريد ان يذهب بابني وقد نفعتني وسقاني من بئر أبي عتبة)  
 بكسر العين المهملة واحذ حبات العنب (فأمر زوجها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يا غلام  
 هذا أبوك وهذه أمك فخذ بيد أمهم ما شئت فخذ بيد أمه فانطلقت به رواء أحمد والاربعة وصحبه  
 الترمذي وصحبه ابن القطان) والحديث دليل على ان الصبي بعد استغنائه بنفسه بخير بين الام  
 والاب واختلف العلماء في ذلك فذهب جماعة قليلة الى أنه بخير الصبي عما به هذا الحديث وهو  
 قول اسحق بن راهويه وحديث التميمي من السبع السنين وذهب الخنفية الى عدم التخيير وقالوا الام  
 أولى به الى أن يستغنى بنفسه فإذا استغنى بنفسه فالأب أولى بالذكر والام أولى بالاشئ ووافقهم  
 مالك في عدم التخيير لكنه قال ان الام أحق بالولد ذكرًا كان أو أنثى قيل حتى يبلغ وفي المسئلة  
 تفاصيل بلا دليل واستدل نقاة التخيير بعموم حديث أنت أحق به ما لم تنكحى قالوا ولو كان  
 الاختيار الى الصغير ما كانت أحق به وأجيب أنه ان كان عامًا في الازمنة أو مطلقا في الحديث  
 التخيير يخصه أو يقيده وهذا جاع بين الدليلين فان لم يخير الصبي أحد أبويه فقليل يكون  
 للام بلا قرعة لان الحضانة حق لها وانما ينقل عنها باختياره فإذا لم يخير بقي على الاصل وقيل  
 وهو الاقوى دليلًا انه يقرع بينهما اذ قلنا في القرعة حديث أبي هريرة بلفظ فقال النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم استهما فقال الرجل من يحول بيني وبين ولدي فقال صلى الله عليه وآله وسلم  
 اختراهما ما شئت فاختارهما فذهب به أخرجه البيهقي وظاهره تقديم القرعة على الاختيار  
 لكن قدم الاختيار عليها لاتفاق ألفاظ الحديث عليه ولعمل الخلفاء الراشدين به الا انه قال  
 في الهدي النبوي ان التخيير والقرعة لا يكونان الا اذا حصلت به مصلحة الولد فلو كانت الام  
 أصون من الاب وأغير منه قدمت عليه ولا التفات الى قرعة ولا اختيار الصبي في هذه الحالة فانه  
 ضعيف العسل يؤثر البطالة واللعب فاذا اختار من ساعده على ذلك فلا التفات الى اختياره  
 وكان عند من هو أنفع له وخير ولا تختمل الشريعة غير هذا والنبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 قال مروهم بالصلاة لسبع واضربوهم على تركها العشر وفرقوا بينهم في المضاجع واقه يقول  
 قوا أنفسكم وأهليكم نارا فاذا كانت الام تتركه في المكتبة أو تعلمه القرآن والصبي يؤثر  
 اللعب ومعاشرته أقرانه وأبوه يمكنه من ذلك فانها أحق به ولا تخير ولا قرعة وكذلك العكس انتهى  
 وهذا كلام حسن (وعن رافع بن سنان رضي الله عنه أنه أسلم وأبت امرأته ان تسلم فأقعد  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم الام في ناحية والاب في ناحية وأقعد الصبي بينهما فقال الى أمه  
 فقال اللهم اهدمها الى أبيه فأخذه أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم) الا انه قال  
 ابن المنذر لا يثبت أهل النقل وفي اسناده مقال وذلك لانه من رواية عبد الجسد بن جعفر بن  
 رافع ضعفه الثوري ويحيى بن معين واختلف في هذا الصبي فقليل انه أنثى وقيل ذكر والحديث

ليس فيه تخيير الصبي والظاهر انه لم يبلغ سن التخير فانه انما أقعده صلى الله عليه وآله وسلم بينهما  
ودعا ان يهديه الله فاختر اياه لاجل الدعوى النبوية فليس من أدلة التخير وفي الحديث دليل  
على ثبوت حق الحضانة للام الكافرة وان كان الولد مسلماً اذ لو لم يكن لها حق لم يقعه صلى الله  
عليه وآله وسلم بينهما والى هذا ذهب أهل الرأي والثوري وذهب الجمهور الى انه لاحق لها مع  
كفرها قالوا لان الخاص يكون حر يصاعلى تربية الطفل على دينه ولان الله تعالى قطع الموالاة  
بين الكافرين والمسلمين وجعل المؤمنين بعضهم أولى ببعض وقال ولن يجعل الله للكافرين على  
المؤمنين سبيلاً والحضانة ولاية ولا بد فيها من مراعاة مصلحة المولى عليه كما عرفت قريبا وحديث  
رافع قد عرفت عدم انتهاضه وعلى القول بصحته فهو منسوخ بالآيات القرآنية هذه وكيف تثبت  
الحضانة للام الكافرة مثلاً وقد اشترط الجمهور وهم أصحاب أجدوا الشافعي عدالة الحاضنة وان  
لاحق للفاسقة فيها وان كان شرطاً في غاية من البعد ولو كان شرطاً في الحاضنة لضاع أطفال  
العالم ومعلوم انه لم يزل مندبث الله رسوله صلى الله عليه وآله وسلم الى ان تقوم الساعة أطفال  
الفاسق بينهم يربونهم لا يتعرض لهم أحد من أهل الدنيا مع انهم الا كثرون ولا يعلم انه انتزع طفل  
من أبيه أو أحدهما للفسقة فهذا الشرط باطل لعدم العامل به نعم يشترط كون الحاضن عاقلاً بالغاً  
فلا حضانة لمجنون ولا معتوه ولا طفل انهو لا يحتاجون لمن يحضنهم ويكفهم وأما اشتراط حرية  
الحاضن فقال به أصحاب الأئمة الثلاثة وقالوا لان المملوك لا ولاية له على نفسه فلا يتولى غيره  
والحضانة ولاية وقال مالك في حره ولعن أمتة ان الام أحق به ما لم تبغ فتقتل فيكون الاب أحق  
بها واستدل بعموم حديث لا توله والد عن ولدها وحديث من فرق بين والدته ولدها فرق الله تعالى  
بينه وبين أحبته يوم القيامة أخرج الاول البيهقي من حديث أبي بكر وجسسه السيوطي وأخرج  
الثاني أجدوا الترمذي والحاكم من حديث أبي أيوب وصححه الحاكم قال ومنافعه وان كانت  
مملوكة للسيد فحق الحضانة مستثنى وان استغرق وقتاً من ذلك كالأوقات التي تستثنى للمملوك في  
حاجة نفسه وعبد قربه ﴿ وعن البراء بن عازب رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم قضى في ابنة حمزة خالته وقال الخالة بمنزلة الام أخرجه البخاري وأخرجه أجدون حديث  
على رضي الله عنه وأرضاه قال والجارية عند خالته أو ان الخالة والدة ) الحديث دليل على ثبوت  
الحضانة للخالة وانها كالام ومقتضاه ان الخالة أولى من الاب ومن أم الام ولكن خص ذلك  
الاجماع وظاهره ان حضانة المرأة المزوجة أولى من الرجال فان عصبية المذكور من الرجال  
موجودون طالبون للحضانة كدلت له القصة واختصام على رضي الله عنه وجعفر وزيد بن  
طارثة وقد سبقت وانه قضى بها للخالة وقال الخالة بمنزلة الام وقد وردت رواية في القصة انه صلى  
الله عليه وآله وسلم قضى بها لجعفر فاستشكل القضاء بها لجعفر فانه ليس محرماً لها وهو أمير  
المؤمنين على رضي الله عنهم اسوا في القرابة لها وجوابه انه صلى الله عليه وآله وسلم قضى بها للزوجة  
جعفر وهي خالته فانها كانت تحت جعفر لكن لما كان المنازع جعفر وأقال في محمل الخصومة  
بنت عمي وخالته تحت أي زوجتي قضى بها لجعفر لما كان هو المطالب ظاهراً وقال الخالة بمنزلة  
الام اية بان القضاء للخالة فعني قوله قضى بها لجعفر قضى بها للزوجة جعفر وانما وقع القضاء  
عليه لانه المطالب فلا اشكال في هذا الا انه استشكل ثانياً بان الخالة متزوجة ولا حق لها في

الحضانة للحديث أثبت الحق به ما لم تمسك به والجواب عنه ان الحق في المروحة للزوج وانما تسقط حضانتها لانها تستغل بالقيام بحقه وخدمته فاذا رضى الزوج بانها تحضن من لها حق في حضاته وأحب بقاء الطفل في حجره لم يسقط حق المرأة من الحضانة وهذه القصة دليل الحكم وهذا مذهب الحسن وابن حزم وابن جرير وابن ولان النكاح للمرأة انما يسقط حضانة الام وحدها حيث كان المنازع لها الاب وأما غيرها فلا يسقط حقها من الحضانة بالتزويج أو بالام والمنازع لها غير الاب يؤيده ما عرف من ان المرأة المطلقة يستدبغض الزوج المطلق ومن يتعلّق به فقد يبلّغ بها الشأن الى اهمال ولداها منه قصد الانعاطة وتبائع في التحبب عند الزوج الثاني بتوفير حقه وبهذا يجتمع شمل الاحاديث والقول بأنه صلى الله عليه وآله وسلم قضى به الجعفر وأنه دال على ان للعصبة حقاً في الحضانة بعد لانه وعليها رضى الله عنه وأرضاه سواء في ذلك لان قوله صلى الله عليه وآله وسلم الخالة أم صريح ان ذلك عمل القضاء ومعناه ان الام لا تنازع في حضانة ولداها فلا حق لغيرها ﴿وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ أنى أحدكم مفعول مقدم (خادمه) فاعل (يطعمه فان لم يجلسه معه فليأوله لقمة أو لقمتين متفق عليه والمفط للبخاري) الخادم يطلق على الذكروا أنى أعم من أن يكون مملوكاً أو حرّاً والمراد اذا كان الخادم حراً فان كان أنى والخادم ذكر فلا بد أن يكون محرماً وكذا في صورة العكس وظاهر الامر الايجاب وانه يناوله من الطعام ما ذكره في الحديث وفيه بيان ان الحديث الذي فيه الامر بأن يطعمه بما يطعم ليس المراد مواءمته ولا ان يشبعه من عين ما يأكل بل يشرّكه فيه بأدنى شيء من لقمة أو لقمتين قال ابن المنذر عن جميع أهل العلم ان الواجب اطعام الخادم من غالب القوت الذي يأكل منه مثله في تلك البلدة وكذلك الادام والكسوة وان للسيد ان يستأثر بالنفيس من ذلك وان كان الافضل المشاركة وتعلم الحديث فانه ولي حره وعلاجه فدل على ان ذلك متعلق بالخادم الذي له عناية في تحصيل الطعام فيندرج في ذلك الحامل للطعام لوجود المعنى فيه وهو متعلق نفسه به ﴿وعن ابن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عذبت امرأة قال المصنف لم أقف على اسمها وفي رواية انها جارية وفي رواية من بنى اسرائيل (في هرة) هي أنى السنور والهراذر (سجنتها حتى ماتت فدخلت النار فيها لاهى أطعمتها وسقته) اذ هي حبسها (ولاهى تركتها تأكل من خشاش الارض) بفتح الخاء المعجمة ويجوز ضمها وكسرهما وشينين مجتمعتين بينهما ألف والمراد هوام الارض (متفق عليه) والحديث دليل على تحريم قتل الهرة لانه لا عذاب الاعلى فعل محرم ويحتمل ان المرأة كافرة فعذبت بكفرها وزيدت عذاباً بسبب ذلك وقال النووي انها كانت مسلمة وانما دخلت النار بهذه المعصية وقال أبو نعيم في تاريخ أصبهان كانت كافرة ورواه البيهقي في البعث والتشوير فاستحققت العذاب بكفرها وظلمها وقال الدميري في شرح المنهاج ان الاصم الحرة يجوز قتلها في حال عدوها دون هذه الحالة ويجوز القاضى قتلها حال سكونها الخافا لها بان الحس القواسق وفي الحديث دليل على جواز اقتياد الهرة وربطها اذ لم يمسلم اطعامها قلت ويدل على انه لا يجب اطعام الهرة بل الواجب تحليتها بتطيش على نفسها

هي جمع جنابة مصدر من جنى الذنب يجنيه جنابة أي جره إليه وجعت وإن كانت مصدرا  
لاختلاف أنواعها فإنها قد تكون في النفس وفي الأطراف وتكون عمدا وخطأ ﴿عن ابن  
مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجعل دم امرئ مسلم يشهد أن  
لا إله إلا الله وأني رسول الله﴾ هو تفسير لقوله مسلم (الاباحدي ثلاث الذنب الزاني) أي المحسن  
بالرحم (والنفس بالنفس والتارك لدينه) أي المرتد عنه (المفارق للجماعة متفق عليه) فيه  
دليل على أنه لا يباح دم المسلم إلا بآتيانه بأحدى الثلاث والمراد من النفس بالنفس القصاص  
بشرطه وستأني والتارك لدينه يعم كل مرتد عن الإسلام بأي ردة كانت فيقتل إن لم يرجع إلى  
الإسلام وقوله المفارق للجماعة قيل يتناول كل خارج عن الجماعة سيعة أو بغي أو غيرهما  
كل الخوارج إذا قاتلوا أو أفسدوا وقد أورد على الحصر بأنه يجوز قتل الصائل وليس من الثلاثة  
وأجيب بأنه داخل تحت قوله المفارق للجماعة أو أن المراد من هؤلاء من يجوز قتلهم قصدا  
والصائل لا يقتل قصدا بل دفعا وفيه دليل على أنه لا يقتل الكافر الأصلي لطلب إيمانه بل لدفع شره  
وقد بسط السيد القول في ذلك في حواشي ضوء النهار وقد يقال إن الكافر الأصلي داخل تحت  
التارك لدينه لأنه ترك فطرته التي فطره الله عليها كما عرف في محله ﴿وعن عائشة رضي الله عنها  
عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يجعل قتل مسلم إلا بحدى ثلاث خصال﴾ بينها بقوله  
(زان محسن) يأتي تفسيره (فيرحم ويرجل يقتل مسلما متعمدا) قديما أطلق في الحديث  
الأول (فيقتل ويرجل يخرج من الإسلام فيحارب الله ورسوله فيقتل أو يصلب أو ينقي من  
الأرض رواء أبو داود والنسائي وصححه الحاكم) الحديث أفاده الحديث الأول الذي قبله  
وقوله فيحارب الله ورسوله بعد قوله يخرج من الإسلام بيان لحكم خاص لخارج عن الإسلام  
خاص وهو المحارب وله حكم خاص هو ما ذكر من القتل أو الصلب أو النقي فهو أخص من الذي  
أفاده الحديث الذي قبله والنقي الحبس عند أبي حنيفة وعند الشافعي النقي من بلد إلى بلد لا يزال  
يطلب وهو هارب فزع وقيل ينقي من بلده فقط وظاهر الحديث والآية أيضا أن الإمام مخير بين  
هذه العقوبات في كل محارب مسلما كان أو كافرا ﴿وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء متفق  
عليه﴾ فيه دليل على عظم شأن دم الإنسان فإنه لا يقدم في القضاء إلا الأهم ولكنه يعارضه  
حديث أول ما يحاسب العبد عليه صلته أخرجه أصحاب السنن من حديث أبي هريرة ويحجب  
بأن حديث الدماء فيما يتعلق بحقوق المخلوق وحديث الصلاة فيما يتعلق بعبادة الخالق وبأن  
ذلك في أولينة القضاء والآخرة في أولينة الحساب كما يدل له ما أخرجه النسائي من حديث ابن  
مسعود بلفظ أول ما يحاسب عليه العبد صلته وأول ما يقضى بين الناس في الدماء وقد أخرج  
البخاري من حديث علي رضي الله عنه وغيره أنه رضي الله عنه أول من يجتوي بين يدي الرحمن  
لخصوص يوم القيامة في قتل بدر الحديث فين فيه أول قضية يقضى فيها وقد بين الاختصاص حديث  
أبي هريرة أول ما يقضى بين الناس في الدماء يأتي كل قيسل قد سجل رأسه فيقول يا رب سل هذا قيسل  
قتلت الحديث وفي حديث ابن عباس رفعه يأتي المقتول معلقا رأسه بأحدى يديه مليبا قاتله  
بيده الأخرى تشحط (١) أودأجه دما حتى يقفأ بين يدي الله تعالى وهذا في القضاء في الدماء وفي

(١) بالشين المعجمة والحاء المهملة يقال تشحط في دمه تشحط فيه واضطرب وكان المراد ههنا يسيل دما كافي حديث يبعث الشهيد يوم القيامة ويرحمه يشخب وهو رواية ههنا والشخب بالحاء والشين المعجمتين السيلان كافي النهاية اه أبو النصر

القضاء بالاموال ما أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عمر رفعه من مات وعليه دينار او درهم قضى من حسنة وفي معناه عدة احاديث وانها اذا فنيت حسنة قبل ان يقضى ما عليه طرح عليه من سيئات خصمه والتي في النار وقد اشد ما شغل ذلك بانه كيف يعطى الثواب وهو لا يتناهى في مقابلة العقاب وهو يتناهى يعنى على القول بخروج الموحد من النار وأجاب البيهقي بانه يعطى من حسنة ما وازى عقوبة سيئاته من غير المضاعفة التي يضاعف الله تعالى بها الحسنات لان ذلك من محض الفضل الذي يخص الله تعالى به من يشاء من عباده وهذا في من مات غير نافر لقضاء دينه وأما من مات ينوي القضاء فان الله يقضى عنه كما قدمناه في شرح الحديث الثالث من أبواب السلم (وعن سمرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل عبده قتلناه ومن جدد) بالجيم والادال المهملة (جددناه وادأجدوا الاربعة وحسنه الترمذي من رواية الحسن البصري عن سمرة وقد اختلف في سماعه منه) على ثلاثة اقوال قال ابن معين لم يسمع الحسن منه شيئا وانما هو كتاب وقيل سمع منه حديث العقيدة وأثبت ابن المديني سماع الحسن من سمرة (وفي رواية أبي داود والنسائي بزيادة ومن خصى عبده خصيناه وصحح الحاكم هذه الزيادة) وهو دليل على ان السيد يقاد بعبده في النفس والاطراف اذا جدد قطع الانف أو الاذن أو اليد أو الشفة كما في القاموس ويقاس عليه اذا كان القاتل غير السيد بطريق الاولى والمسئلة فيها خلاف ذهب النخعي وغيره الى انه يقتل الحر بالعبد مطلقا عما وجد في سمرة وأيده عموم قوله تعالى النفس بالنفس وذهب أبو حنيفة الى انه يقتل به الا اذا كان سيده عملا بعموم الآية وكأنه يخص السيد بحديث لا يقاد بمولوك من مالك ولا ولد من والده آخر جبه البيهقي الا انه من رواية عمر بن عيسى يذكر عن البخاري انه منكر الحديث وأخرج البيهقي أيضا من حديث ابن عمر وفي قصة زباج لما جاب عبده وجدع أنفه انه صلى الله عليه وآله وسلم قال من مثل بعبده وحرق بالنار فهو حر وهو مولى الله ورسوله فاعتقه صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقتص من سيده الا أن فيه المثنى بن الصباح ضعيف ورواه عن الحاج بن أوطاة من طريق آخر ولا يحتاج به وفي الباب احاديث لا تقوم بها حجة وذهب الشافعي ومالك وأحمد الى انه لا يقاد الحر بالعبد مطلقا مستدلين بما يفيداه قوله تعالى الحر بالحر فان تعريف المبتدأ يفيد الحصر وانه لا يقتل الحر بغير الحر ولانه تعالى قال في صدر الآية كتب عليكم القصاص وهو المساواة بالحر تفسير وتفصيل لها وقوله تعالى في آية المائدة النفس بالنفس مطلقة وهذه الآية مقيدة بمبينة وهذه صريحة لهذه الامة وتلك سبقت في أهل الكتاب وشريعتهم وان كانت شريعة لنا لکنه وقع في شريعتنا التفسير بالزيادة والنقصان كثيرا فيقر ان هذا التقييد من ذلك وفيه مناسبة اذ فيه تخفيف ورحمة وشريعة هذه الامة أخف من شرائع من قبلها فانه وضع عنهم فيها الاصار التي كانت على من قبلهم والقول بان آية المائدة نسخت آية البقرة لتأخرها من دودبانه لا تنافي بين الآيتين اذ لا تعارض بين عام وخاص ومطلق ومقيد حتى يصار الى النسخ وآية المائدة متقدمة حكما فانها حكاية لما حكم الله تعالى به في التوراة وهي متقدمة نزولا على القرآن وأخرج ابن أبي شيبة من حديث عمر بن شعيب عن أبيه عن جده ان أبا بكر وعمر كانا لا يقتلان الحر بالعبد وأخرج البيهقي من حديث علي رضي الله عنه من السنة ان لا يقتل حر بعبد وفي اسناده جابر الجعفي ومثله عن ابن عباس وفيه

ضعف وأما حديث سمرة فهو ضعيف أو منسوخ بما سردناه من الأحاديث هذا وأما قتل العبد بالحر فاجاع وإذا تقرر أن الحر لا يقتل بالعبد فتلزم من قتله قيمته على خلاف فيها معروف ولو بالغته ما بلغت وإن تجاوزت دية الحر أو لا تجاوزها وقد بينه السيد في حواشي ضوء النهار وأما إذا قتل السيد عبده ففيه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلاً قتل عبده متعمداً فجلبه النبي صلى الله عليه وآله وسلم مائة جلدة ونقاه سنة وحكى منهم من المسلمين وأمره أن يعتق رقبة ولم يقده به ﴿وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يقاد الوالد بالولد رواه أحمد والترمذي وابن ماجه وصححه ابن الجارود والبيهقي وقال الترمذي انه مضطرب﴾ وفي اسناده عنده الخجاج ابن ارطاة ووجه الاضطراب انه اختلف على عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فقيلاً عن عمر (١) وقيل عن سراقه (٢) وقيل بلا واسطة قال الترمذي (٣) وروى عن عمرو بن شعيب مرسل وهذا حديث فيه اضطراب والعمل عليه عند أهل العلم انتهى قال الشافعي طرق هذا الحديث كلها منقطة وقال عبد الحق هذه الأحاديث كلها معولة لا يصح فيها شيء والحديث دليل على انه لا يقتل الوالد بالولد قال الشافعي حفظت عن عدد من أهل العلم لقيتهم ان لا يقتل الوالد بالولد وبذلك أقول وإلى هذا ذهب الجماهير من الصحابة وغيرهم كالحنفية والشافعية وأجدوا سمحاً مطلقاً للحديث قالوا لأن الأب سبب لوجود الولد فلا يكون الولد عبداً لآدمه وذهب البتة إلى انه يقاد الوالد بالولد مطلقاً للعموم قوله تعالى النفس بالنفس واجيب بأنه مخصص بالخبر وكأنه لم يصح عنده وذهب مالك إلى انه يقاد بالولد إذا أضجعه وذبحه قال لأن ذلك عند حقيقة لا يحتمل غيره فإن الظاهر في مثل استعمال الجارح في المقتل هو قصد العمد والعمدية أمر خفي لا يحكم بآبائهم إلا بما ينظر من قرائن الأحوال وأما إذا كان على غيره هذه الصفة فيما يحتمل عدم ازهاق الروح بل قصد التأديب من الأب وإن كان في حق غيره يحكم فيه بالعمد وانما فرق بين الأب وغيره لما للأب من الشفقة على ولده وغلبة قصد التأديب عند فعله ما يغضب الأب فيعمل على عدم قصد القتل وهذا رأي منه وإن ثبت النص لم يقاومه شيء وقد قضى به عمر في قصة المدلجي والزم الأب الدية ولم يعطه منها شيئاً وقال ليس لقاتل شيء فلا يرث من الدية اجاعاً ولا من غيرها عند الجمهور واجدوا الأب كالأم عندهم في سقوط القود ﴿وعن أبي جحيفة رضي الله عنه قال قلت لعلي رضي الله عنه هل عندكم شيء من الوحي غير القرآن قال لا والذي قلن الحبة وبرأ النسمة الا فهم﴾ استثناء من لفظ شيء مرفوع على البدلية (يعطيه الله تعالى رجلاً في القرآن وما في هذه الصحيفة) أي الورقة المكتوبة (قلت وما في هذه الصحيفة قال العقل) أي الدية سميت عقلاً لأنهم كانوا يعقلون الأبل التي هي دية بقناعات المقتول (وفكاك) بكسر الفاء وفتحها (الامير) وان لا يقتل مسلم بكافر رواه البخاري وأخرجه أحمد وأبو داود والسنائي من وجه آخر عن علي رضي الله عنه وقال فيه المؤمنون تنكأنا دماً وهم) أي تتساوى في الدية والقصاص (ويسعى بنميتهم أذناهم وهم يد على من سواهم ولا يقتل مؤمن بكافراً ولا ذم عهد في عهده وصححه الحاكم) قال المصنف انما سأل أبو جحيفة علياً رضي الله عنه عن ذلك لأن جماعة من الشيعة كانوا يزعمون أن لاهل البيت عليهم السلام لا سيما علياً رضي الله عنه اختصاصاً بشيء من الوحي لم يطلع عليه غيره وقد سأل علياً رضي الله عنه عن هذه المسئلة غير أبي جحيفة أيضاً ثم

(١) وهي رواية الكتاب اه  
(٢) وفيه المتن بن الصباح وهو ضعيف اه  
(٣) لفظ الترمذي بعد سياقه بسنده عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن سراقه ابن مالك حضرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقيد الابن من أبيه ولا يقيد الاب من ابنه قال أبو عيسى هذا حديث لا نعرفه من حديث سراقه الا من هذا الوجه وليس اسناده بصحيح ورواه اسمعيل بن عياش عن المتن بن الصباح والمثنى بن الصباح يضعف في الحديث وقد روى هذا الحديث أبو خالد الجرجاني عن الخجاج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد روى هذا الحديث عنه عمرو بن شعيب مرسل وهو حديث فيه اضطراب والعمل على هذا عند أهل العلم أن الأب إذا قتل ابنه لم يقتل به وإذا قذفه لا يحد اه أو النضر



الظاهر ان المسئول عنه هو ما يتعلق بالاحكام الشرعية من الوحي الشامل لكتاب الله المجزؤ سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فان الله تعالى سماها وحيا اذ فسر قوله تعالى وما ينطق عن الهوى بما هو أعم من القرآن ويدل عليه قوله وما في هذه الحقيقة فلا يلزم منه نفي ما نسب الى علي رضي الله عنه من الجفر وغيره وقد يقال ان هذا داخل تحت قوله أو فهم يعطيه الله تعالى رجالا في القرآن فانه كما نسب الى كثير ممن فتح الله عليهم بانواع العلوم ونور بصيرته انه يستنبط ذلك من القرآن والحديث قد اشتمل على مسائل الاولى العقل وهو الدية وما في تحقيقها والثاني فكاله الاسير أي حكم تخلص الاسير من يد العدو وقد ورد الترغيب في ذلك والثالثة عدم قتل المسلم بالكافر فوراً والى هذا ذهب الجماهير وانه لا يقتل ذو عهد في عهده فذو العهد الرجل من أهل دار الحرب يدخل الينا بأمان فان قتله محرم على المسلم حتى يرجع الى أمانه فلو قتله مسلم فقتلت الحنفية يقتل المسلم بالذي اذا قتله بغير استحقاق ولا يقتل بالمستأمن واحتجوا بقوله في الحديث ولا ذو عهد في عهده فانه معطوف على قوله مؤمن فلا بد من تقييد الثاني كما في الطرف الاول فيقدر ولا ذو عهد في عهده بكافر ولا بد من تقييد الكافر في المعطوف بلفظ الحربى لان الذي يقتل بالذي ويقتل بالمسلم واذا كان التقييد لا بد منه في المعطوف وهو مطابق للمعطوف عليه فلا بد من تقدير مثل ذلك في المعطوف عليه فيكون التقدير ولا يقتل مؤمن بكافر حربى ومفهوم حربى انه يقتل بالذي بدليل مفهوم المخالفة وان كانت الحنفية لا تعمل بالمفهوم فهم يقولون على ان الحديث يدل على انه لا يقتل بالحربى صريحاً واما قتله بالذي فيعموم قوله تعالى النفس بالنفس ولما أخرجه البيهقي من انه صلى الله عليه وآله وسلم قتل مسلماً بعهده وقال انا أكرم من وفي بنمته وهو حديث مرسل من حديث عبد الرحمن البيلماني وقد روى مر فوعا قال البيهقي وهو خطأ وقال الدارقطني بن البيلماني ضعيف لا تقوم به حجة اذا وصل الحديث فكيف بما يرسله وقال أبو عبيد القاسم بن سلام هذا حديث ليس بمسند ولا يجعل مثله اماماً تفك به دماء المسلمين وذكر الشافعي في الامم ان حديث ابن البيلماني كان في قصة المستأمن الذي قتله عمرو بن أمية الضمري قال فعلى هذا الوثيق لكان منسوخاً لان حديث لا يقتل مسلم بكافر خطب به النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفتح كما في رواية عمرو بن شعيب وقصة عمرو بن أمية متقدمة قبل ذلك بزمان هذا واما ما ذكره الحنفية من التقدير فقد اجيب عنه بانه لا يجب التقدير لان قوله ولا ذو عهد في عهده كلام تام فلا يحتاج الى اضمار لان الاضمار خلاف الاصل فلا يصار اليه الا للضرورة فيكون نهيها عن قتل المعاهد وقولهم ان قتل المعاهد معلوم والالم يكن للعهد فائدة فلا حاجة الى الاخبار به جوابه انه محتاج الى ذلك اذ لا يعرف الا من طريق الشارع والا فان ظاهر العمومات يقضى بجواز قتله ولو سلم تقدير الكافر في الثاني فلا يسلم استلزام تخصيص الاول بالحربى لان مقتضى للعطف مطلق الاشتراك لا الاشتراك من كل وجه ومعنى قوله ويسعى بنمتهم أذناهم انه اذا أمن المسلم حربياً كان أمانه أماناً من جميع المسلمين ولو كان ذلك المسلم امرأة كما في قصة أم هانئ ويشترط كون المؤمن مكلفاً فانه يكون أماناً من الجميع فلا يجوز نكته ذلك وقوله وهم يدعى من سواهم أي هم مجتمعون على أعدائهم لا يحل لهم التجادل بل يعين بعضهم بعضاً على جميع من عاداهم من أهل الملل كأنه جعل أيديهم يداً واحدة وفعلهم فعلاً واحداً (وعن أنس بن مالك

رضي الله عنه ان جارية وجد رأسها قد رضى بين حجر بن نسلوها من صنع بك هذا فلان فلان حتى  
ذكروا يهوديا فأموت برأسها فأخذ اليهودي فأقر فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان  
يرض رأسه بين حجر بن متفق عليه واللفظ لمسلم الحديث دليل على انه يجب القصاص بالمثل  
كالحد وانه يقتل الرجل بالمرأة وانه يقتل بما قتل به فهذه ثلاث مسائل الاولى وجوب القصاص  
بالمثل واليه ذهب الشافعي ومالك ومحمد بن الحسن عملا بهذا الحديث والمعنى المناسب ظاهر  
قوى وهو صيانة الدماء من الاهدار ولان القتل بالمثل كالقتل بالحد في ازهاق الروح ونهب  
أبو خنيفة والشعبي والنخعي الى انه لا قصاص في القتل بالمثل واحتجوا بما أخرجه البيهقي من  
حديث النعمان بن بشير مر فوعا كل شيء خطأ الا السيف ولكل خطأ أرض وفي لفظ كل شيء سوى  
الحديدة خطأ ولكل خطأ أرض وأجيب بان الحديث مداره على جابر الجعفي وقيس بن الربيع  
ولا يخرجهم ما فلا يقاوم حديث أنس هذا وجواب الخنيفة عن حديث أنس بانه حصل في الرض  
الجرح أو بان اليهودي كان عادة قتل الصبيان فهو من الساعين في الأرض فسادا تكلف وأما  
إذا كان القتل بالآلة لا يقصد بمثلها القتل غالبا كالعصا والسوط واللطمة ونحو ذلك فعند الليث  
ومالك يجب فيها القود وقال الشافعي وأبو خنيفة وجاهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن  
بعدهم لا قصاص فيه وهو شبه العمدة فيه الدية ما تمنى الابل مغلظة منها أربعون خلفه في  
بطونها أو ولادها لما أخرجه أحمد وأهل السنن الا الترمذي من حديث عبد الله بن عمرو ان رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ألا وان قتل الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط والعصا ما تمنى  
الابل فيها أربعون في بطونها أو ولادها قال ابن كثير في الارشاد في اسناده اختلاف كثير ليس هذا  
موضع بسطه قلت اذا صح الحديث فقد انضح الوجه والا فالاصل عدم اعتبار الآلة في  
ازهاق الروح بل ما أزهق الروح أوجب القصاص المسئلة الثانية قتل الرجل بالمرأة وفيه  
خلاف ذهب الى قتله بأكثر أهل العلم وحكي ابن المنذر الاجماع على ذلك لهذا الحديث وعن  
الحسن البصري انه لا يقبل الرجل بالانثى وكأنه يستدل بقوله تعالى والانثى بالانثى وردبانه ثبت  
في كتاب عمرو بن حزم الذي تلقاه الناس بالقبول ان الذكرك يقتل بالانثى فهو أقوى من مفهوم  
الآية المسئلة الثالثة ان يكون القود بمثل ما قتل به والى هذا ذهب الجمهور وهو الذي يستفاد  
من قوله تعالى وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتهم به وبقوله فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم  
وعما أخرجه البيهقي من حديث البراء عنه صلى الله عليه وآله وسلم من غرض غرضه ومن حرق  
حرقناه ومن غرق غرقناه أي من اتخذ غرضه للسم وهذا يقيد بما اذا كان السبب الذي قتل به  
يجوز فعله وأما اذا كان لا يجوز فعله كمن قتل بالسحر فانه لا يقتل به لانه محرم وفيه خلاف  
قال بعض الشافعية اذا قتل باللوأط أو بإيجار الحجر انه يدس فيه خشبة ويؤجر الخلل وقيل يسقط  
اعتبار المماثلة وذهب الكوفيون وأبو خنيفة وأصحابه الى انه لا يكون الا قصاص الابل بالسيف  
واحتجوا بما أخرجه الزبارة وابن عدي من حديث ابي بكره عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال  
لا قود الا بالسيف الا انه ضعيف قال ابن عدي طريقه كلها ضعيفة واحتجوا بالانثى عن المثله وبقوله  
صلى الله عليه وآله وسلم اذا قتلتم فأحسنوا القتلة وأجيب بانه مخصص بما ذكره في قوله فأقر  
دليل على انه يكفي الاقرار مرة واحدة اذا دلل على انه كرر الاقرار ﴿وعن عمران بن الحصين

ان غلاما لا ناس فقراء قطع اذن غلام لا ناس اغنياء فأتوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يجعل لهم شيئا رواه أحمد والثلاثة باسناد صحيح الحديث فيه دليل على انه لا غرامة على الفقير الا انه قال البيهقي ان كان المراد بالغلام فيه المملوك فاجاع أهل العلم ان جنابة العبد في رقبته فهو يدل والله أعلم ان جنابته كانت خطأ وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما لم يجعل عليه شيئا لانه التزم أرش جنابته فأعطاه من عنده متبرعا بذلك وقد جله الخطابي على ان الجاني كان حرا وكانت جنابته خطأ وكانت عاقلته فقرا فلم يجعل عليهم شيئا اما لفقيرهم واما لانهم لا يعقلون الجنابة الواقعة على العبد ان كان المجني عليه مملوكا كما قال البيهقي وقد يكون الجاني غلاما حرا غير بالغ وكانت جنابته عمدا فلم يجعل أرشها على عاقلته وكان فقيرا فلم يجعل عليه في الحال أو رآه على عاقلته فوجدتهم فقرا فلم يجعل عليه لكون جنابته في حكم الخطأ ولا عليهم لكونهم فقراء والله أعلم انتهى وقوله ولم يجعل أرشها على عاقلته هذا مذهب الشافعي ان عدا الصغير يكون في ماله ولا تحمله العاقلة وقوله أو رآه على عاقلته يعني مع احتمال انه خطأ وهذا اتفاق ومع احتمال انه عمد كما ذهب اليه أبو حنيفة ومالك رحمهم الله وعن عمر وبن شعيب عن أبيه عن جده ان رجلا طعن رجلا بقرب في ركبته فجاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أقدني فقال حتى تبرأ ثم جاء اليه فقال أقدني فأقاده ثم جاء اليه فقال يا رسول الله عرجت فقال قد نبتك فعصيتني فابعدهك الله وبطل عرجك ثم نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يقتص من جرح حتى يبرأ صاحبه رواه أحمد والدارقطني وأعل بالارسال بناء على ان شعيبا لم يدرك جده وقد دفع بانه ثبت لقاء شعيب لجده (١) وفي معناه أحاديث تزيد قوة وهو دليل على انه لا يقتص في الجراحات حتى يحصل البرء من ذلك وتؤمن السرية قال الشافعي ان الانتظار مندوب بدليل تمكينه من الاقتصاص قبل الاندمال وذهب غيره الى انه واجب لان دفع المفاصل واجب واذنه بالاقتصاص كان قبل علمه صلى الله عليه وآله وسلم بما يؤل اليه من المفسدة رحمهم الله وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال اقتلت امرأتان من هذيل فرمت احدهما الاخرى بحجر (٢) فقتلتها وما في بطنها فاختموا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقضى أن دية جنينها غرة بضم الغين المعجمة وتشديد الراء منون (عبد أو وليدة) هما بدل من غرة والولقة تقسيم لا للشك وقضى بدية المرأة على عاقلتها وورثها ولدها ومن معه في سنن أبي داود ثم ان المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان ميراثها للبنين والعقل على عصبتها ومنه في مسلم فضمير ورثتها يعود الى القتالة وقيل يعود الى المقتولة وذلك ان عاقلتها قالوا ان ميراثها لنا فقال صلى الله عليه وآله وسلم لا تقضي يديتها لزوجها وولدها (فقال جل) بفتح الحاء المهملة وفتح الميم (ابن السابعة) بالنون بعد الالف موحدة فعين معجمة وهو زوج المرأة القتالة (الهندلي) يارسل الله كيف يغرم من لا شرب ولا كل ولا نطق ولا استهل الاستهلال رفع الصوت يريد انه لم تعلم حياته بصوت نطق أو بكاء (مثل ذلك يطل) بالمشاة التحتية مضمومة وتشديد اللام على انه مضارع مجهول من طل معناه يهدر ويلغى ولا يضمن ويروي بالموحدة وتخفيف اللام على انه ماض من البطلان (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما هذا) أي هذا القاتل (من اخوان الكهان من أجل سبجه الذي سبج متفق عليه) في الحديث مسائل الاولى فيه دليل على ان الجنين اذا

(١) قوله لجده أعني عبد الله عمرو بن العاص وذلك ان شعيب بن محمد بن عبد الله وعبد الله بن يحيى ومحمد تابعي قال الذهبي في الميزان ان شعيبا قد ثبت سماعه من عبد الله وهو الذي رياه حتى قيل ان محمدا مات في حياة أبيه عبد الله فكفل شعيبا جده عبد الله انتهى قلت وضمير جده عائد الى شعيب لا الى عمرو واذلوا عاد الى عمرو لكان مرسله أبو النصر (٢) زائد في رواية بعد قوله بحجر فاصابت بطنها وهي حامل وفي رواية أخرى فضربت احدهما الاخرى بسطح وعند مسلم ضربت امرأة ضرتها بعمود فسطاط وهي حبل فقتلها اه أبو النصر

مات بسبب الجناية وجبت فيه الغرة مطلقا سواء انفصل عن أمه وخرج ميتا أو مات في بطنها فاما  
 اذا خرج حيا ثم مات ففيه الدية كاملة ولكنه لا بد ان يعلم انه جنين بان يخرج منه يدا أو رجل والا  
 فالاصل برأاة النعمة وعدم وجوب الغرة وقد فسر الغرة من الحديث بعبد أو وليدة وهي الامه قال  
 الشعبي الغرة خمسمائة درهم وعند أبي داود والنسائي من حديث يزيدة مائة شاة وقيل خمس من  
 الابل اذهي الاصل في الديات وهذا في جنين الحرة وأما جنين الامه فتقبل تخصص بالقياس على  
 ديتها فكما ان الواجب قيمتها في ضمانها فيكون الواجب في جنينها الارش منسوب الى القيمة وقياسه  
 على جنين الحرة بان اللازم فيه نصف عشر الدية فيكون اللازم فيه نصف عشر قيمتها الثانية قوله  
 وقضى بدية المرأة على عاقلتها يدل على انه لا يجب القصاص في مثل هذا وهو من أدلة من يثبت شبه  
 العمد وهو الحق فان ذلك القتل كان بحجر صغير أو عود صغير لا يقصده القتل بحسب الاغلب  
 فتجب فيه الدية على العاقلة ولا قصاص فيه والخفية تجعله من أدلة عدم وجوب القصاص  
 بالمثل الثالثة في قوله على عاقلتها دليل على انها تجب الدية على العاقلة والعاقلة هم العصابة وقد  
 فسرت بن عبد الولد وذوي الارحام كما أخرجه البيهقي من حديث اسامة بن عمرو فقال أبوها انما  
 يعقلها بنوها فاقتصموا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال الدية على العصابة وفي الجنين  
 غرة ولهذا باب البخاري باب جنين المرأة وان العقل على الوالد وعصابة الوالد على الولد قال الشافعي  
 ولم أعلم خلافا في أن العاقلة العصابة وهم القرابة من قبل الاب وفسر بالاقرىب فالاقرب من عصابة  
 الذكرا الحر المكاف وفي ذلك خلاف يأتي في القسامة وظاهر الحديث وجوب الدية على العاقلة وبه  
 قال الجمهور وخالف جماعة في وجوبها عليهم فقالوا لا يعقل أحد عن أحد مستدلين بما عند أحمد  
 وأبي داود والنسائي والحاكم ان رجلا أتى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال له النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم من هذا قال ابني فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه لا يجني عليك ولا تجني عليه  
 وعند أحمد وأبي داود والترمذي عن عمرو بن الاحوص انه صلى الله عليه وآله وسلم قال  
 لا يجني جان على ولده وجع بينهما وبين وجوب الدية على العاقلة بان المراد به الجزء الآخر وهي أى  
 لا يجني عليه جنانية يعاقب بها في الآخرة وعلى القول بان الوالد والولد ليسا من العاقلة كما قاله  
 الخطابي فلا يتم الاستدلال (١) الرابعة قوله صلى الله عليه وآله وسلم انما هو من اخوان الكهان  
 من أجل مجبته الذي يجمع يظهران قوله من أجل مجبته مدرج فهمه الراوى ففيه دليل على  
 كراهة السجع قال العلماء انما كرهه من هذا الشخص لوجهين أحدهما انه عارض به حكم  
 الشرع ورام ابطاله والثاني انه تنكفه في مخاطبته وهذا الوجهان من السجع مذمومان فاما  
 السجع الذي ورد منه صلى الله عليه وآله وسلم في بعض الاوقات وهو كثير في الحديث فليس  
 من هذا لانه لا يعارض حكم الشرع ولا يتكلفه فلا نهى عنه (وأخرجه أبو داود والنسائي  
 من حديث ابن عباس رضى الله عنه ان عمر سأل من شهد قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 في الجنين فقام حمل بن النابغة) المذكور في الحديث الذي قبله (فقال كنت بين امرأتين  
 فضربت أحدهما الاخرى فد كرم مختصرا وصححه ابن حبان والحاكم) وأخرجه البخاري  
 وأخرجه أبو داود بلفظ ان عمر سأل الناس عن املاص المرأة فقال المغيرة شهدت رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم قضى فيها بغرة عبدا وامة فقال اثنتى عن يشهد معك قال فأنابه محمد بن مسلمة

(١) للمخالف لانه صدق  
انه لا يحبني جان على والده ولا  
على والده اه أبو النصر

فشهله ثم قال أبوداود وقال أبو عبيد املاص المرأة انما سمي املاص لان المرأة تزلقه قبل وقت  
الولادة وكذلك كل ما زلق من اليد وغيره فقد ملص اه ولا بد من أن يعلم ان الجنين قد يتخلق  
وهرى فيه الروح ليتصف بأنه قتلته الجنابة والشافعية يفسرونه بما ظهر فيه صورة الأدي  
من يدوا صبع وغيرهما وان لم يظهر منه الصورة ويشهد أهل الخبرة بأن ذلك أصل الأدي  
حكمه كذلك اذا كانت الصورة خفية وان شك أهل الخبرة لم يجب فيه شيء اتفاقا وفيه دليل  
على أن في الجنين غرة ذرا كان أو أنثى لا طلاق الحديث ﴿ وعن أنس رضي الله عنه ان  
الربيع ) بضم الراء والباء الموحدة المفتوحة فتنة تحتية مشددة مكسورة أخت أنس  
( بنت النضر عمته ) اى عمة أنس بن مالك وهى غير الربيع بنت معوذ ووقع في سنن البيهقي  
بنت معوذ قال المصنف انه غلط ( كسرت ثنية جارية ) أى شابة من الانصار كافي رواية  
( فطلبوا ) أى قرابة الربيع ( اليها ) أى الى الجارية ( العفو فابوا فعرضوا الارش فابوا  
فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فابوا الا القصاص فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم بالقصاص فقال أنس بن النضر يا رسول الله أتكسر ثنية الربيع لا والذي بعثك بالحق  
لا تكسر ثنيته فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يا أنس كذب الله القصاص فرضى القوم فعفوا  
فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره متفق عليه  
واللفظ للجارية ) فيه مسائل الاولى أنه دليل على وجوب الاقتصاص في السن فان كانت  
بكالها فهو مأخوذ من قوله تعالى والسن بالسن وقد ثبت الاجماع على قلع السن بالسن في العمد  
وأما كسر السن فقد دل هذا الحديث على القصاص فيه أيضا قال العلماء وذلك اذا عرفت  
المماثلة وأمكن ذلك من دون سرية الى غير الواجب قال أبوداود قلت لاجدير بن حنبل  
كيف في السن قال تبرأ أى يبرأ من سن الجنابة بقدر ما كسر من سن الجنابة عليه وقال بعضهم  
ان الحديث محمول على القلع وأنه أراد بقوله كسرت قلعت وهو بعيد وأما العظم غير السن فقد  
قام الاجماع على أنه لا قصاص في العظم الذى يخاف منه ذهاب النفس اذا تمتأت فيه المماثلة  
بأن لا يوقف على قدر الذاهب وقال الليث والشافعي والحنفية لا قصاص في العظم غير السن لان  
دون العظم حائل من جلد ولحم وعصب فتعذر معه المماثلة فالأمكنة لحكمنا بالقصاص ولكن  
لا نصل الى العظم حتى نسال ما دونه مما لا يعرف قدره الثانية قوله أنكسر ثنية الربيع ظاهر  
الاستفهام الانكار وقد توول بأنه لم يرد به رد الحكم والمعارضة وانما أراد به أن يؤكد النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم طلب الشفاعة منهم وأكدهم من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالقسم  
وقيل بل قاله قبل أن يعلم أن القصاص حتم وظن أنه مخير بينه وبين الدية والعفو ويرشد اليه قوله  
صلى الله عليه وآله وسلم في جوابه يا أنس كذب الله القصاص وقيل انه لم يرد الانكار بل قاله توفعا  
ورجاء من فضل الله أن يلهم الخصوم الرضا حتى يعفوا ويقبلوا الارش وقد وقع الامر على ما أراد  
وفي الهامهم العفو وفي تقريره صلى الله عليه وآله وسلم له على الخلف دليل على أنه يجوز الخلف فيما  
يظن وقوعه الثالثة قوله صلى الله عليه وآله وسلم كذب الله القصاص المشهور الرفع على أنه مبتدأ  
وخبر ويجوز النصب في الاول على المصدر وفعاله محذوف (١) أى كتب كذب الله وفي الثاني على أنه  
منعول للكتاب أو لفعل المقدر ويحتمل وجوها أخر قيل أراد بالكتاب الحكم أى حكم الله

(١) وهو من الخلف الواجب  
شوصبة الله اه

القصاص وقيل أشار إلى قوله تعالى والجروح قصاص أو إلى فعاقبوا عمن مثل ما عوقبتم به أو إلى والسن بالسن وفي قوله صلى الله عليه وآله وسلم إن من عباد الله من لو أقسم الخ تعجب منه صلى الله عليه وآله وسلم بوقوع مثل هذه من حلف أنس على فني فعل الغير وأصرار الغير على إيقاع ذلك الفعل وكان قضية العادة في ذلك أن يحنث في عيئته فألهم الله تعالى الغير العفو فبر قسم أنس وإن هذا الاتفاق وقع أكراماً من الله تعالى لأنس ليمر في عيئته وأنه من جملة عباد الله الذين يعطيهم الله تعالى أربهم ويحبب دعاءهم وفيه جواز النناء على من وقع له مثل ذلك عنداً من الفتنة عليه ﴿وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل في عيماً بكسر العين المهملة وتشديد الميم والياء المشناة من تحت بالقصر فعلى من العماء وقوله (أورميا) برتته مصدر يراد به المبالغة (بمحجر أو سوط أو عصا فعليه عقل الخطأ ومن قتل عمداً فهو قود ومن حال دونة فعليه لعنة الله) أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه بإسناد قوي قال في النهاية في تفسير اللفظتين المعنى أن يوجد بينهما قتل يعنى أمره ولا يتبين قاتله فحكمه حكم قاتل الخطأ تجب فيه الدية الحديث فيه مسثلتان الأولى أنه دليل على أن من لم يعرف قاتله فإنه تجب فيه الدية وتكون على العاقلة وظاهره من غير أيمان قسامة وقد اختلف في ذلك فقال الخطابي اختلف هل تجب الدية في بيت المال أولاً قال استحق بالوجوب ووجهه من حيث المعنى أنه مسلم مات بفعل قوم من المسلمين فوجب دية في بيت مال المسلمين وذهب الحسن إلى أن دية تجب على جميع من حضر وذلك لأنه مات بفعلهم فلا تعداهم إلى غيرهم وقال مالك أنه يدر لأنه إذا لم يوجد قاتله بعينه استحال أن يؤخذ به أحد وللشافعي قول أنه يقال لوليه أدع على من شئت وأحلف فإن حلف استحق الدية وإن نكل حلف المدعى عليه على النفي وسقطت المطالبة وذلك لأن الدم لا يجب إلا بالطلب وإذا عرفت هذا الاختلاف وعدم المستند القوي في أي هذه الأقوال وقد عرفت أن مستند الحديث قوي كما قاله المصنف علمت أن القول به أولى الأقوال المسئلة الثانية في قوله ومن قتل عمداً فهو قود دليل على أن الذي يوجب القتل عمداً وهو القود عينا وفي المسئلة قولان الأول أنه يجب القود عينا واليه ذهب زيد بن علي وأبو حنيفة وجماعة ويدل لهم قوله تعالى كتب عليكم القصاص وحديث كتاب الله القصاص قالوا أو ما الدية فلا تجب إلا إذا رضى الجاني ولا يجبر الجاني على تسليمها والثاني لا جرم ولا غيره ما وقول للشافعي أنه يجب بالقتل عمداً أحد أمرين القصاص أو الدية لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل له قاتل فهو بخير النظرين إما أن يقيدوا ما أن يدي أخرجه أحمد والشيخان وغيرهم وأجيب عنه بأن المراد من الحديث أن ولي المقتول بخير بشرط أن يرضى الجاني أن يغرم الدية قالوا وفي هذا التأويل جمع بين الدليلين قلنا لاقتصار في الآية وفي بعض الأحاديث على بعض ما يجب لا يدل على أنه لا يجب غيره مما قام الدليل على وجوبه وقد أخرج أحمد وأبو داود عن أبي شريح الخزاعي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من أصيب بدم أو خيل والخيول (١) الجراح فهو بالخيار بين إحدى ثلاث إما أن يقتص أو يأخذ العقل أو يعفو فإن أراد الرابعة (٢) نفذوا على يديه فإن قبل من ذلك شيئاً عمداً بذلك فإن له النار ﴿وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا أمسك الرجل الرجل وقتله الآخر يقتل الذي قتل

- (١) بفتح الخاء المعجمة وسكون  
الموحدة اه  
(٢) أي زيادة على القصاص  
والدية اه

ويحبس الذي أمسك رواء الدارقطني موصولاً ومروسللاً وصححه ابن القطان ورجاله ثقات الآن  
 البيهقي ربح المرسل قال الحافظ ابن كثير في الارشاد وهذا الاسناد على شرط مسلم قلت اشارة الى  
 اسناد الدارقطني فانه رواه من حديث أبي داود الحفري عن الثوري عن اسمعيل بن أمية عن نافع  
 عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحديث ثم قال قال الحافظ البيهقي ما رواه  
 غير أبي داود الحفري عن الثوري وغيره عن اسمعيل بن أمية مروسللاً وهذا هو الصحيح والحديث  
 دليل على أنه ليس على المسند سوى حبسه ولم يذكر مدته فهي راجعة الى نظر الحاكم وان  
 القود والدية على القاتل والى هذا ذهب الحنفية والشافعية للعديد ولقوله تعالى فمن اعتدى  
 عليكم وذهب مالك والنجى وابن أبي ليلى الى أنهم ما يقتلن جميعاً اذ هما مشتركان في قتله فانه  
 لولا الامساك ما قتل وأجيب بأن النص منع اللاحق وان حكم ذلك حكم الحافر للبئر والمردى  
 اليها فان الضمان على المردى دون الحافر اتفاقاً ولكن الحديث الا ترى دليل الاولين ﴿ وعن  
 عبد الرحمن البيلاني ﴾ بفتح الموحدة وسكون المثناة التحتية وفتح اللام ضعفه جماعة فلا يحتج  
 بما انفرد به اذا وصل فكيف اذا أرسل فكيف اذا خالف وفيه ابراهيم بن محمد بن ابي ليلى ضعيف  
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قتل مسلماً معاهداً وقال أنا أولى من وفي بدنه أخرجه عبد  
 الرزاق هكذا مروسللاً ووصله الدارقطني يذكر ابن عمر فيه واسناد الموصول واه تقدم الكلام  
 قريباً ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قتل غلامه غيلة ﴾ بكسر الغين المعجمة وسكون المثناة  
 التحتية أى سرا ﴿ فقال عمر رضي الله عنه لو اشتريه فيه أهل صنعاء لقتلهم به أخرجه البخاري ﴾  
 وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن نافع ان عمر قتل سبعة من أهل صنعاء برجل وأخرجه  
 في الموطأ بسند آخر من حديث ابن المسيب ان عمر قتل خمسة أو ستة برجل قتله غيلة وقال  
 لو تمألاً عليه أهل صنعاء لقتلهم به جميعاً والحديث قصة أخرجه الطحاوي والبيهقي عن ابن وهب  
 قال حدثني جرير بن حازم ان المغيرة بن حكيم الصنعاني حدث عن أبيه ان امرأته بصنعاء غاب عنها  
 زوجها وترك في حجرها ابناً له من غيرهما غلاماً يقال له أصيل فاتخذت المرأة بعد زوجها خليلاً  
 فقالت له ان هذا الغلام يفتحننا فاقتله فاني فامتنعت منه فطأوهما فاجتمع على قتل الغلام الرجل  
 ورجل آخر والمرأة وخادمها فقتلوه ثم قطعوه أعضاء وجعلوه في عيبة بفتح المهملة وسكون المثناة  
 من تحت ثم موحدة مفتوحة وعام من آدم فطرحوه في ركبة (١) في ناحية القرية ليس فيها ماء وذكر  
 القصة وفيه فاخذ خليفها فاعترف ثم اعترف الباكون فكذب يعلى وهو يومئذ أمير شأنهم الى عمر  
 فكذب عمر بقتلهم جميعاً وقال والله لو أن أهل صنعاء اشتروا في قتله لقتلهم أجمعين وفي هذا دليل  
 ان رأى عمر انه يقتل الجماعة بالواحد وظاهره ولو لم يباشره كل واحد واذا قلنا ان فيه دليلاً لقول  
 مالك والنجى وقول عمر لو تمألاً أى توافق دليل على ذلك وفي قتل الجماعة بالواحد مذهب الاول  
 هذا واليه ذهب جماهير فقهاء الامصار وهو مروى عن علي رضي الله عنه وأرضاه وغيره وقد  
 أخرج البخاري عن علي رضي الله عنه في رجلين شهدا على رجل بالسرقة فقطعه علي رضي الله  
 عنه ثم أتياه بأخر فقال هذا الذي سرق وأخطأنا على الاول فلم يميز شهادتهما على الآخر وأغرمهما  
 دية الاول وقال لو أعلم أنكما تعمدا القطعتكما ولا فرق بين القصاص في الاطراف والنفس  
 والثاني للشافعي وجماعة ورواية عن مالك أنه يختار الورثة واحد من الجماعة وفي رواية عن مالك

(١) بفتح الراء وكسر الكاف  
 وتشديد المثناة التحتية البئر  
 التي لم تطو اه أبو النصر

يقرع بينهم فمن خرجت عليه القرعة قتل ويلزم بالقول الحصة من الدية ويحتمل ان الكفاية  
معتبرة ولا تقتل الجماعة بالواحد كما لا يقتل الحر بالعبد وأجيب بأنهم لم يقتلوا لصفقة زائدة في  
المقتول بل لأن كل واحد منهم قاتل الثالث لربعة وداؤه لأقصاص على الجماعة بل الدية رعاية  
للمائله ولا وجه لتخصيص بعضهم هذه أقوال العلماء في المسئلة والظاهر قول داود لأنه تعالى  
أوجب القصاص وهو المائله وقد انتفت هنا ثم موجب القصاص هو الجناية التي ترهق الروح  
بها فان زهقت بمجموع فعلهم فكل فرد ليس بقاتل فكيف يقتل عند الجمهور وانما يصح على قول  
الحنفي وان كان كل واحد قاتلا بانقراده لم توارث الموارثات على أثر واحد والجمهور ينعونه على أنه  
لا سبيل الى معرفة انه مات بفعلهم جميعاً أو بفعل بعضهم فان فرض معرقنا بأن كل جناية قاتله  
بانقراده لم يلزم انه مات بكل منها فلا عبرة بما سبق كما قيل وأما حكم عمر ففعل صحابي لا تقوم به  
الحجة ودعوى انه اجماع غير مقبولة وإذا لم يجب قتل الجماعة بالواحد فانها تلزمهم دية واحدة لأنها  
عوض عن دم المقتول وقيل تلزم كل واحد ونسب قاتله الى خلاف الاجماع هذا ما قرره السيد  
رحمه الله تعالى ههنا ثم قوى قتل الجماعة بالواحد وحردليله في حواشي ضوء النهار وفي ذيله على  
الابحاث المسددة (وعن أبي شريح) بضم الشين المججمة وسكون المشنة التحتية فاء مهملة  
(الخراعى) بضم الخاء المججمة فزاي بعد الالف عين مهملة اسم عمرو بن خويلد وقيل غيره  
(قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل له قتيلاً بغير علة فله من دية القتل ما شاء من ثمنه  
بالخاء المججمة فراء تننية خيرة بينهم ما يقوله) (أما ان يأخذوا العقل أو يقتلوا أخرجه أبو داود  
والنسائي وأصله في الصحيحين من حديث أبي هريرة بمعناه) أصل الحديث انه قال صلى الله عليه  
وآله وسلم في أثناء كلامه ثم أنكم معشر خزاعة قتلتم هذا الرجل من هذيل واني عاقله في قتل له  
الحديث وتقدم حديث أبي شريح فيه التحير بين احدى ثلاث ولا منافاة قال في الهدى  
النسوى ان الواجب أحد الشئين اما القصاص أو الدية والخيرة في ذلك الى الولي بين أربعة أشياء  
العفو مجازاً والعفو الى الدية أو القصاص ولا خلاف في تحييره بين هذه الثلاث والرابعة المصالحة  
الى أكثر من الدية وفيه وجهان أحدهما أشهرهما مذهبنا أي للجناية جوازه والثاني ليس  
له العفو على مال الا الدية أو دونها وهذا أخرج دليلاً فان اختار الدية سقط القود ولم يملك طلبه بعد  
وهذا مذهب الشافعي واحدى الروايتين عن مالك وتقدم القول الثاني ان موجبه القود عيننا  
وليس له العفو الى الدية الا برضا الجاني وتقدم المختار

#### \* (باب الديات) \*

بتخفيف المشنة التحتية جمع دية كعدا جمع عدة أصل دية ودية بكسر الواو مصدر ودى القتل  
يديه اذا أعطى وليه دية حذفت فاء الكلمة وعوضت عنها تاء التأنيث كما في عدة وهي اسم لاعم  
مما فيه القصاص وما لا قصاص فيه (عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم) بالخاء المهملة  
مقتوحة وسكون الراء هو تابعي ولي القضاء في المدينة لعمر بن عبد العزيز (عن أبيه عن جده)  
عمرو بن حزم (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتب الى أهل اليمن فذكر الحديث) أوله  
من محمد النبي الى شرحبيل بن عبد كلال ونعيم بن عبد كلال والحارث بن عبد كلال قيل ذى رعين  
أما بعد الى آخر ما هنا (وفيه أن من اعتبط) بالعين المهملة بعدها مشنة فوقية ثم موحدة آخره



طاه مهمله أى من قتل قتيلا بلا جناية منه ولا جريرة توجب قتله (مؤمن اقتل على يمينه فانه قود  
 الآن يرضى أولياء المقتول) فيه دليل على أنهم مخيرون كما قرئناه (وان في النفس الدية مائة  
 من الابل) بدل من الدية (وفي الانثى اذا أوعب) بضم الهمزة وسكون الواو وكسر العين  
 المهمله فتوحدة (جدعه) أى قطع جميعه (الدية وفي اللسان الدية) اذا قطع من أصله  
 أو ما يمنع منه الكلام (وفي الشفتين الدية وفي الذر الدية) اذا قطع من أصله (وفي البيضتين  
 الدية وفي الصلب الدية وفي العينين الدية وفي الرجل الواحدة نصف الدية) اذا قطعت من مفصل  
 الساق (وفي المامومة) هي الجناية التي بلغت أم الرأس وهي الدماغ أو المدة الرقيقة عليها  
 (ثلاث الدية وفي الحائقة) قال في القاموس هي الطعنة تبلغ الجوف ومثله في غيره (ثلاث الدية  
 وفي المنقلة) اسم فاعل من نقل مشدد القاف وهي التي تخرج منها صغار العظام وتنقل من  
 أماكنها وقيل التي تنقل العظم أى تكسره (خمس عشرة من الابل وفي كل اصبع من أصابع  
 اليد والرجل عشر من الابل وفي السن خمس من الابل وفي الموضحة) اسم فاعل من أوضح  
 وهي التي توضح العظم وتكشفه (خمس من الابل وان الرجل يقتل بالمرأة وعلى أهل الذهب  
 ألف دينار أخرجه أبو داود وفي المراسيل والتسائي وابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان وأحمد  
 واختلفوا في صحته) قال أبو داود وفي المراسيل قد أسند هذا ولا يصح والذي قال في اسناده  
 (١) سليمان بن داود وهم انما هو ابن أرقم وقال أبو زرعة عرضته على أحمد فقال سليمان بن داود ليس  
 هذا بشئ وقال ابن حبان سليمان بن داود اليماني ضعيف وسليمان بن داود الخولاني ثقة وكلاهما  
 يروى عن الزهري والذي روى حديث الصدقات هو الخولاني فنضعفه انما ظن أن الراوى هو  
 اليماني قال الشافعي لم يتناولوا هذا الحديث حتى ثبت عندهم انه كتاب رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم قال ابن عبد البر هذا كتاب مشهور عند أهل السير معروف عند أهل العلم معرفة  
 يستغنى شهرتها عن الاسناد لانه أشبه المتواتر لتلقى الناس اياه بالقبول والمعرفة قال العقيلي  
 حديث ثابت محفوظ الا تشارى أنه كتاب غير مسموع عن فوق الزهري وقال يعقوب بن سفيان  
 لا أعلم في الكتب المقبولة كتابا أصح من كتاب عمرو بن حزم فان الصحابة والتابعين يرجعون اليه  
 ويدعون رأيهم قال ابن شهاب قرأت في كتاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعمر بن حزم  
 حين بعثه الى نجران وكان الكتاب عند أبي بكر بن حزم وصححه الحاكم وابن حبان والبيهقي وقال  
 أحمد أرجو أن يكون صحيحا وقال الحافظ ابن كثير في الارشاد بعد نقله كلام أئمة الحديث فيه  
 ما لفظه قلت وعلى كل تقدير فهذا الكتاب متداول بين أئمة الاسلام قديما وحديثا يعتمدون عليه  
 ويقرعون في مهمات هذا الباب اليه ثم ذكر كلام يعقوب بن سفيان واذا عرفت كلام العلماء وهذا  
 عرفت أنه معمول به وأنه أولى من رأى المحض وقد اشتمل على مسائل فقهية هـ الاولى فيمن قتل  
 مؤمنا اعتباطا أى بلا جناية يمتنه ولا جريرة توجب قتله كما قدمناه وقال الخطابي اعتبط بقتله أى  
 قتله ظملا لا عن قصاص وقد روى الاغتباط بالغين المجبة كما يفيد تفسيره في سنن أبي داود فانه  
 قال انه سئل يحيى بن يحيى الغساني عن الاغتباط فقال القاتل الذي يقتل في القسنة فيرى انه على  
 هدى لا يستغفر الله تعالى منه فهذا يدل انه من الغبطة القرح والسرور وحسن الحال فاذا كان  
 المقتول مؤمنا وفرح بقتله فانه داخل في هذا الوعيد (٢) ودل على أنه يجب القود الآن يرضى

(١) اختلاف الحفاظ في  
 سليمان المذكور في رواية هذا  
 الحديث هل هو سليمان بن  
 أرقم أو ابن داود ثم اختلف  
 في ابن داود هل هو اليماني  
 الضعيف أم الخولاني الثقة  
 فهذا اضطراب في الاسناد  
 اه أبو النصر

(٢) يريد به ما ورد في قوله  
 صلى الله عليه وآله وسلم من  
 قتل مؤمنا فاعتبط بقتله لم  
 يقبل الله منه صرفا ولا عدلا  
 وقد فسر صرفا ولا عدلا  
 بفريضة وناقله وقيل غير  
 ذلك اه أبو النصر

أوليه المقبول فانهم مخبرون بينه وبين الديبة كما سلف \* الثانية انه دل على أن قدر الديبة مائة من الابل وفيه دليل أيضا على أن الابل هي الواجبة وان بقية الاصناف ليست بتقدير شرعي بل هي مصالحة . والى هذا ذهب القاسم والشافعي وأما أسنانها فاستأنى في الحديث بعد هذا بيانها الآن قوله في هذا الحديث وعلى أهل الذهب ألف دينار ظاهره انه أصل أيضا على أهل الذهب والابل أصل على أهل الابل ويحتمل ان ذلك مع عدم الابل وان قيمة المائة منها ألف دينار في ذلك العصر ويدل هذا ما أخرجه أبو داود والنسائي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقوم دية الخطأ على أهل القرى أربع مائة دينار أو عدلها من الورق ويقومها على أثمان الابل اذا غلت يرفع من قيمتها اذا هاجت ورخصت فنقص من قيمتها وبلغت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بين أربع مائة الى ثمانمائة وعدلها من الورق ثمانية آلاف درهم قال وقضى على أهل البقر مائتي بقرة ومن كان دية عقوله في الشاة بالنسيئة وأخرج أبو داود عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رجلا من بني عدي قتل فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دية اثني عشر ألفا ومثله عند الشافعي وعند الترمذي وصرح بأنها اثنا عشر ألف درهم وعند أهل العراق أنها من الورق عشرة آلاف درهم ومثله عن عمرو ذلك بتقويم الدينار بعشرة دراهم واتفقوا على تقويم المثل في الزكاة وأخرج أبو داود عن عطاء ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى في الديبة على أهل الابل مائة من الابل وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاة أثنى عشر ألفا وعلى أهل الخيل مائتي حلة وعلى أهل القمح شيئا لم يحفظه محمد بن إسحق وهذا يدل على تسهيل الامر وانه ليس يجب على من لزمته الديبة الا من النوع الذي يجده ويعتاد التعامل به في ناحيته والعلماء هنا أقارب لمختلفة ومادات عليه الاحاديث أولى بالاتباع وهذه التقديرات الشرعية كما عرفت وقد استبدل الناس عرفا في الديات وهو بتقديرها بسبع مائة قرش ثم انهم يجمعون عروضها يقطع فيها بزيادة كثيرة في أثمانها فتكون الديبة حقيقة نصف الديبة الشرعية ولا اعرف لهذا وجها شرعيا فانه أمر صار مانوسا ومن له الديبة لا يعذر عن قبول ذلك حتى صار من الامثال قطع دية اذا قطع شيء بمن لا يبلغه \* المسئلة الثالثة قوله في الانف اذا أوعب جده أي استوصل فهو أن يقطع من العظم المخدر من مجمع الحاجبين فان فيها الديبة وهذا حكم مجمع عليه واعلم أن الانف مركبة من أربعة أشياء من قصبه ومارن وأربعة وروثة فالقصبه هي العظام المخدرة من مجمع الحاجبين والمارن هو الغضروف الذي يجمع المخبرين والروثة بالثلثة طرف الانف وفي القاموس المارن الانف أو طرفه أو مالان منه واختلف اذا جئنا على أحدها فقل يلزم حكومة وذهب الفقهاء الى أن في المارن دية كما رواه الشافعي عن طاووس قال عندنا في كتاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي الانف اذا قطع مارنه مائة من الابل قال الشافعي وهذا بين من حديث آل حزم وفي الروثة نصف دية لما أخرجه البيهقي من حديث عمرو بن شعيب قال قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا قطعت شدة (١) الانف بنصف العقل خسون من الابل أو عدلها من الذهب أو الورق قال في النهاية الشدة وهما روثه الانف وهي طرفه ومقدمه \* المسئلة الرابعة قوله وفي اللسان الديبة أي اذا قطع من أصله كما هو ظاهر الاطلاق وهذا مجمع عليه وكذا اذا قطع منه ما يمنع الكلام وأما

(١) شدة في القاموس بفتح أوله الشدة أو أصله لم يذكر سوى هذا اه أبو النصر

اذا قطع ما يطل به بعض الحروف فصته بعدد الحروف وقيل بحروف اللسان فقط وهي ثمانية  
 عشر حرفا لا حروف الخلق وهي ستة ولا حروف الشفة وهي أربعة والاول اولى لان النطق  
 لا يتأخر الا باللسان المسئلة الخامسة قوله وفي الشفتين الدية واحدة ما شفة بفتح الشين وتكسر  
 كما في القاموس وحد الشفتين من تحت المنخرين الى منتهى الشدين في عرض الوجه وفي طوله  
 من أعلى الذقن الى أسفل الخدين وهو مجمع عليه واختلف اذا قطع أحدهما فذهب بالجمهور الى  
 أن لكل واحدة نصف الدية على السواء وروى عن زيد بن ثابت أن في العليا ثلثا وفي السفلى ثلثين  
 اثنا فعهما أكثر لحفظها الطعام والشراب السادسة قوله وفي الذر الدية هذا اذا قطع من أصله  
 وهو مجمع عليه فان قطع الحشفة ففيها الدية عند مالك وبعض الشافعية وظاهر الحديث أنه لا فرق  
 بين العينين وغيره والكبير والصغير والمذهب الشافعي وعند الأكثر ان في ذكر الخصى والعنين  
 حكومة السابعة قوله وفي البيضتين الدية وهو حكم مجمع عليه وفي كل واحدة نصف الدية وفي  
 البحر عن علي رضي الله عنه وأرضاه وعن ابن المسيب أن في البيضة اليسرى ثلثي الدية لان الولد  
 يكون منها وفي اليمنى ثلث الدية الثامنة ان في الصلب الدية وهو اجماع والصلب بالضم  
 وبالفتح يك عظم من لدن الكاهل الى العجب بفتح العين المهملة وسكون الجيم أصل الذنب كالصلابة  
 قال تعالى يخرج من بين الصلب والترائب فان ذهب المني مع الكسر فديتان التاسعة أفاد أن في  
 العينين الدية وهو مجمع عليه وفي أحدهما نصف الدية وهذا في العين الصحيحة واختلف في الاعور  
 اذا ذهب عينه بالحنفية فذهب الحنفية والشافعية الى أنه يجب فيها نصف الدية اذ لم يفصل الدليل  
 وهو هذا الحديث وقياسا على من له يد واحدة فانه ليس له الا نصف الدية وهو مجمع عليه وذهب  
 جماعة من الصحابة ومالك وأجد الى أن الواجب فيها دية كاملة لانها في معنى العينين واختلفوا  
 اذا جنى على عين واحدة فالجمهور على ثبوت القود لقوله تعالى والعين بالعين وعن أحمد أنه  
 لا قود فيها العائنة قوله وفي الرجل الواحدة نصف الدية وحد الرجل الذي يجب فيها الدية من  
 مفصل الساق فان قطع من الركبة لزم الدية وحكومة في الزائد واعلم أنه ذكر البيهقي عن الزهري  
 أنه قرأ في كتاب عمرو بن حزم وفي الاذن خمسون من الابل قال وروينا عن علي رضي الله عنه  
 وأرضاه وعمر أنهما قضيا بذلك وروى البيهقي من حديث معاذ أنه قال وفي السمع مائة من الابل  
 وفي العقل مائة من الابل وقال البيهقي اسناده ليس بقوي قال ابن كثير لانه من رواية رشدين بن  
 سعد المصري وهو ضعيف قال زيد بن اسلم مضت السنة أن في العقل اذا ذهب الدية رواء البيهقي  
 الحادية عشرة أنه دل على ان في المأمومة والجائقة وتقدم تفسيرهما في كل واحدة ثلث الدية  
 قال الشافعي لا أعلم خلافا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في الجائقة ثلث الدية ذكره  
 ابن كثير في الارشاد وقال في نهاية المجتهد اتفقوا على أن الجائقة من جراح الجسد لا من جراح  
 الرأس وأنه لا يقاد منها وان في ثلث الدية وانها جائقة متى وقعت في الظهر والبطن واختلفوا  
 اذا وقعت في غير ذلك من الاعضاء فنقلت الى تجويفه فحكى مالك عن سعيد بن المسيب ان في كل  
 جراحة نافذة الى تجويف عضو من الاعضاء أي عضو كان ثلث دية ذلك العضو واختاره  
 مالك وأما سعيد فانه قال في الجائقة على نحو ما روى عن عمر في موضحة الجسد الثانية  
 عشرة في المنقلة خمس عشرة من الابل وتقدم تفسيرها الثالثة عشرة أفاد ان في كل اصبع

عشر من الابل سواء كانت من اليبدين أو الرجلين فان فيها عشر او هو رأى الجمهور وفي حديث  
عمر بن شبيب مرفوعا بلفظ والاصابع سواء أخرجه أحمد وأبو داود وقد كان لعمر في ذلك رأى آخر  
ثم رجع الى الحديث لما روى له \* الرابعة عشرة انه يجب في كل سن خمس من الابل وعليه الجمهور  
وفيه خلاف ليس له دليل يقاوم الحديث \* الخامسة عشرة انه يلزم في الموضحة خمس من الابل  
واليه ذهب الفريقان وفيه خلاف ليس له ما يقاوم النص \* (فائدة) \* روى البيهقي عن زيد بن  
ثابت ان في الهاشمية عشر من الابل وحكاها البيهقي عن عدد من أهل العلم وروى عبد الله بن  
أحمد ان عمر بن الخطاب قضى في رجل ضرب فذهب معه وبصره وعقله ونكاحه باربع ديات رواه  
عبد الله بن أحمد وروى النسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم قضى في العين العوراء السادسة لكانها اذا طمست بثلاث ديتها وفي اليد السلا  
اذا قطعت بثلاث ديتها وفي السن السوداء اذا نرعت بثلاث ديتها ذكره ابن كثير في الارشاد وأما قوله  
وان الرجل يقتل بالمرأة فمقدم الكلام فيه \* (وعن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم فان دية الخطا خمسا) أي تؤخذ وأوجب بينه بقوله (عشرون حقة  
وعشرون جذعة وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون أخرجه الدارقطني وأخرجه  
الاربعة بلفظ وعشرون بنت مخاض بدل بنت لبون واسناد الاول أقوى) أي من اسناد الاربعة  
فان فيه خشف (١) بن مالك الطائي قال الدارقطني انه رجل مجهول وفيه الجحاج من أرطاة  
واعلم انه اعترض البيهقي على الدارقطني وقال ان جعله لبني اللبون غلط منه ثم قال البيهقي والصحيح  
انه موقوف على عبد الله بن مسعود والصحيح عن عبد الله انه جعل أحد أختها بنتي المخاض لا كما  
نوهم شيخنا الدارقطني رحمه الله تعالى والحديث دليل على ان دية الخطا تؤخذ أختا كما ذكر  
واليه ذهب الشافعي ومالك وجماعة من العلماء والى ان الخامس بنو لبون وعن أبي حنيفة انه  
بنو مخاض كما في رواية الاربعة وذهب آخرون الى انها تؤخذ أرباعا باسقاط بني اللبون واستدل له  
بحديث لم يثبت له الحفاظ وذهبوا الى انها أرباعا مطلقا وذهب الشافعي ومالك الى ان الدية تختلف  
باعتبار العمد وشبه العمد والخطا فقالوا انها في العمد وشبه العمد تكون اثلاثا كما في الخطا  
وأما التغليظ في الدية فانه ثبت عن عمرو بن عثمان فيمن قتل في الحرم يدية وثلاث تغليظا وثبت عن  
جماعة القول بذلك ويأتي الكلام فيه (وأخرجه) أي حديث ابن مسعود (ابن أبي شيبة  
من وجه آخر موقوف وهو أصح من المرفوع على ابن مسعود وصحح المرفوع قوله) (وأخرجه  
أبو داود والترمذي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه) الى النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم بلفظ (الدية ثلاثون جذعة وثلاثون حقة وأربعون خلفة في بطونها أولادها) وقد  
تقدم تفسير هذه الاسنان في الزكاة \* (وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم قال ان أعنى بفتح الهـ مزة وسكون العين المهملة فتناء فوقية فألف مقصورة  
اسم تفضيل من العتو وهو التجبر) (الناس على الله تعالى ثلاثة من قتل في حرم الله أو قتل غيره  
قاتله أو قتل لذهل) بفتح الذال المعجمة وسكون الحاء المهملة النأرو طلب المكافاة بجناية جنيت  
عليه من قتل أو غيره (الجاهلية أخرجه ابن حبان في حديث صحيحه) الحديث دليل على ان  
هؤلاء الثلاثة أزيد في العتو على غيرهم من العتاة الاول من قتل في الحرم فعصية قتله تزيد على

(١) خشف بكسر الخاء المعجمة  
وسكون الشين المعجمة  
بعدها فاء وثقة النسائي اهـ  
أبو النصر

معصية من قتل في غير الحرم وظاهره العموم لحرم مكة والمدينة ولكن الحديث ورد في غزاة الفتح  
 في رجل قتل بالمزدلفة الا ان السبب لا يخص به الا ان يقال الاضافة عهدية والمعهود حرم مكة  
 وقد ذهب الشافعي الى التغليب في الدية على من وقع منه قتل الخطا في الحرم أو قتل محرما من  
 النسب أو قتل في الاشهر الحرم قال لان الصحابة غلطوا في هذه الاحوال وأخرج السدي عن  
 مرة عن ابن مسعود قال ما من رجل يهيم بسينة فتكتب عليه الا ان رجلا لوهم بعد ان يقتل  
 رجلا بالبيت الحرام الا اذا قه الله تعالى من عذاب أليم وقد رفعه في رواية قلت وهذا مبني على ان  
 الظرف من قوله تعالى ومن يرد فيه بالحاد بظلم نذقه من عذاب أليم متعلق بغير الارادة بل بالحاد  
 وان كانت الارادة في غيره والآية محتملة وورد في التغليب في الدية حديث عمرو بن شعيب  
 مرفوعا بلفظ عقل شبه العمدة مغلق مثل قتل العمدة لا يقتل صاحبه وذلك ان ينزو الشيطان بين  
 الناس فتكون دماء في غير ضغينة ولا حل سلاح رواه أحمد وأبو داود الثاني من قتل غير قاتله  
 أي من كان له دم عند شخص فيقتل رجلا آخر غير من عنده له الدم سواء كان له مشاركة في القتل  
 أولا الثالث قوله أو قتل لذل الجاهلية تقدم تفسير الذحل وهو العداوة أيضا وقد فسر  
 الحديث حديث أبي شريح الخزاعي انه صلى الله عليه وآله وسلم قال اعني الناس من قتل غير قاتله  
 أو طلب بدم في الجاهلية من أهل الاسلام أو بصر عينه ما لم تبصر أخرجه البيهقي (وعن عبد الله  
 ابن عمرو بن العاص ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الا ان دية الخطا وشبهه العمدة)  
 ما كان بالسوط والعصا (مائة من الابل منها أربعون في بطونها وأولادها أخرجه أبو داود والنسائي  
 وابن ماجه وصححه ابن حبان) قال ابن القطان هو صحيح ولا يضره الاختلاف وتقدم الكلام  
 في الحديث وانما ذكره المصنف لانه يفسر الحديث الذي سلف من حديث عمرو بن شعيب وفيه  
 تغليب عقل الخطا ولم يبينه هناك فينبه هنا (وعن ابن عباس) رضي الله عنهما (عن رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم قال هذه وهذه سواء يعني الخنصر والابهام رواه البخاري والابي  
 داود والترمذي) أي من حديث ابن عباس (الاصابع سواء) هذا أعم من الاول (والاسنان  
 سواء) زاده يابا قوله (الثنية والضرس سواء) فلا يقال الدية على قدر النفع والضرس  
 انفع في المضغ (ولابن حبان) أي من حديث ابن عباس (دية أصابع اليدين والرجلين  
 سواء عشرة من الابل لكل اصبع) وقد قدمنا الكلام في هذه مستوفى (وعن عمرو بن  
 شعيب عن أبيه عن جده رفعه قال من تطيب) أي تكلف الطب ولم يكن طيبا كما يدل له صبغة  
 تفعل (ولم يكن بالطيب معروفا فأصاب نفسا فادونها فهو ضامن: أخرجه الدارقطني وصححه  
 الحاكم وهو عند أبي داود والنسائي وغيرهما الا ان من أرسله أقوى عن وصله) الحديث دليل  
 على تضمين المتطيب ما تلقه من نفس فادونها سواء أصاب بالسراية أو بالباشرة وسواء كان عمدا  
 أو خطأ وقد ادعى على هذا الاجماع وفي نهاية المجتهد اذا أعنت أي المتطيب كان عليه الضرب  
 والسجن والدية في ماله وقيل على العاقلة واعلم ان المتطيب هو من ليس له خبرة بالعلاج وليس  
 له شيخ معروف والطبيب الخاذق هو من له شيخ معروف وثيق من نفسه بمجودة الصنعة واحكام  
 المعرفة قال ابن القيم في الهدى النبوي ان الطبيب الخاذق هو الذي يراعى في علاجه عشرين  
 أمرا وسرها هنالك قال والطبيب الجاهل اذا تعاطى علم الطب أو علمه ولم يتقدم له معرفة

فقد هجم بجهله على ائلاف الانفس واقدم بالتهور على ما لا يعلم فيكون قد غر بالعليل فيلزمه الضمان وهذا الجاع من اهل العلم قال الخطابي لا اعلم خلافا في ان المعالج اذا تعدى قتل المريض كان ضامنا والمتعاطى علما وعملا لا يعرفه بعد واذا تولد من فعله التلف ضمن الدية ويسقط عنه القود لانه لا يستبدل بالثمن دون اذن المريض وجناية الطبيب على قول عامة اهل العلم على عاقلته انتهى واما اعنات الطبيب الخاذق فان كان بالسريرة لم يضمن اتفاقا لانها سريرة فعل مأذون فيه من جهة الشرع ومن جهة المعالج وهكذا سريرة كل مأذون فيه لم يتعد الفاعل في سببه كسريرة الحدود سريرة القصاص عند الجمهور خلافا لابن حنيفة في انه اوجب الضمان به او فرق الشافعي بين الفعل المقدر شرعا كالحد وغير المقدر كالتعزير فلا يضمن في المقدر ويضمن في غير المقدر لانه راجع الى الاجتهاد فهو في مظنة العدوان وان كان الاعنات بالمباشرة فهو مضمون عليه ان كان عمدا وان كان خطأ فعلى العاقلة (وعنه) أي عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (انه صلى الله عليه وآله وسلم قال في الموضح) جمع موضحة (خمس خمس من الابل رواه أحمد والاربعة وزاد أحمد والاصابع سواء كلهن عشر عشر من الابل وصححه ابن خزيمة وابن الجارود) وهو يوافق ما تقدم في حديث كتاب عمرو بن حزم وموضحة الوجه والرأس سواء بالاجماع اذهما كالعضو الواحد (وعنه) أي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عقل أهل الذمة نصف عقل المسلمين رواه أحمد (١) والاربعة ولنظ أبي داود دية المعاهد نصف دية الحرة والنساء عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من دينها وصححه ابن خزيمة) لكنه قال ابن كثير انه من رواية اسمعيل بن عياش وهو اثاروى عن غير الشاميين لا يحتج به عند جمهور الأئمة وهذا منه قلت تعنتوا في اسمعيل بن عياش اثاروى عن غير الشاميين وقبوله في الشاميين والذي يرجح عند الظن قبوله مطلقا لنقصه وضبطه وكأنه لذلك صحح ابن خزيمة هذه الرواية وهي عن اسمعيل عن ابن جريج عن ابن جريج ليس بشاخي واعلم انه اشتمل الحديث على مسألتين الاولى في دية أهل الذمة وهما العلماء ثلاثة أقوال الاول انها نصف دية المسلم كما افاده الحديث قال الخطابي في معالم السنن ليس في دية أهل الكتاب شيء أبين من هذا واليه ذهب عمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير وهو قول مالك وابن شبرمة وأحمد ابن حنبل غير ان أحمد قال اذا كان القتل خطأ فان كان عمدا لم يقدر به وتضاعف عليه اثني عشر ألفا وقال أصحاب الرأي وسفيان الثوري دية دية المسلم وهو قول الشعبي والبخاري ويروى ذلك عن عمرو ابن مسعود وقال الشافعي واسحق بن راهويه دية الثلث من دية المسلم انتهى فعرفت ان دليل القول الاول حديث الكتاب واستدل للقول الثاني وهو قول الحنفية بقوله تعالى وان كان من قوم ينسك ويقيم ميثاق فدية مسلمة الى أهله قالوا قد كرر الدية والظاهر فيها الاكمال وبما أخرجه البيهقي عن ابن جريج عن الزهري قال كانت دية اليهود والنصارى في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل دية المسلمين الحديث وأجيب بان الدية مجملة وحديث الزهري مرسل ومراسيل الزهري قبيحة وذكرنا آثارا كلها ضعيفة الاسناد ودليل القول الثالث هو مفهوم قوله في حديث عمرو بن حزم وفي النفس المؤمنة مائة من الابل فانه دل على ان غير المؤمنة بخلافها وكأنه جعل بيان هذا المقهوم مأخرجه الشافعي نفسه عن ابن المسيب ان عمر بن

(١) وحسنه الترمذى اهـ

الخطاب قضى في دية اليهودى والنصرانى باربعة آلاف وفي دية الجوسى بمائة مائة ومثله عن  
عثمان فجعل قضاء عمر مينا للقدرا الذى أجله منهوم الصفة ولا يخفى أن دليل القول الاول أقوى  
لا سيما وقد صحح الحديث امامان من أئمة السنة المسئلة الثانية ما افاده قوله وللنساء أى من  
حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من دينها  
وهو دليل على أن ارض جراحات المرأة يكون كارض جراحات الرجل الى الثلث وما زاد علمه كان  
جراحته مخالفة لجراحاته والمخالفة بانه يلزم فيها نصف ما يلزم في الرجل وذلك لان دية المرأة على  
النصف من دية الرجل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث معاذ دية المرأة على النصف من  
دية الرجل وهو اجاع فيقام عليه ما دل عليه مفهوم المخالفة من ارض جراحة المرأة على الدية  
الكاملة والى هذا ذهب الجمهور من الفقهاء وهو قول عمرو بن جماعة من الصحابة وذهب على  
رضى الله عنه والحنفية والشافعية الى ان دية المرأة وجراحاتها على النصف من دية الرجل  
وأخرج البيهقي عن علي بن عيسى السلام انه كان يقول جراحات النساء على النصف من دية الرجل  
فيما قل وكثر ولا يخفى انه قد صحح ابن خزيمة حديث ان عقل المرأة كعقل الرجل حتى يبلغ الثلث  
فالعامل به متعين والظن به أقوى وبه قال فقهاء المدينة السبعة وجهه وراهل المدينة وهو  
مذهب مالك وأجد ونقله أبو محمد الملقبى عن عمرو ابنه وقال ولا تعلم لهم ما مخالفان الصحابة  
الا عن علي ولا يعلم بثبوته عنه قال ابن كثير قلت هو ثابت عنه وفي المسئلة أقوال أخرى بلا دليل  
ناهض (وعنه) أى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم عقل شبه العمدة مغلظ مثل عقل العمدة) يبان في حديث أبي داود بلفظ مائة من  
الابل منها أربعون في بطونهم وأولادها تقبلم (ولا يقتل صاحبه) وبين شبه العمدة بقوله  
(وذلك ان يذروا) التزويج! التون فزاي فواو أى يشب (الشیطان فتكون دماء بين الناس  
في غير ضغينة ولا حل سلاح أخرجه الدارقطنى وضعفه) وأخرجه البيهقي بإسناده ولم يضعفه  
والحديث دليل انه اذا وقع الجراح من غير قصد اليه ولم يكن سلاح بل بحجر أو عصا ونحوهما  
فانه لا قود فيه وان شبه العمدة يلزم فيه الدية مغلظة كما تقدم في دية العمدة وقد تقدم ان الدية في  
العمدة وشبه العمدة تكون اثلاثا عند الشافعى ومالك وانما اربع عند غيرهما وتقدم في ذلك  
وأما انها تكون أنحاسا كما افاده حديث ابن مسعود الماضي في الخطا فتقدم انه قال به أصحاب  
الرأى وغيرهم وفيه دليل على اثبات شبه العمدة قد مدنا الحق (وعن ابن عباس رضى الله  
عنهما قال قتل رجل رجلا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجعل النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم دية اثني عشر ألفا) بين البيهقي ان المراد درهما (رواه الاربعة ورجح النسائي وأبو حاتم  
ارساله) وقد أخرج البيهقي عن علي بن عيسى عن عائشة رضى الله عنها وأبي هريرة رضى الله  
عنه وعمر بن الخطاب رضى الله عنه مثل هذا وانما ربح النسائي وأبو حاتم ارساله لما قاله البيهقي  
ان محمد بن ميعون رواه عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس قال انما  
قال لنا فيه عن ابن عباس مرة واحدة واكثر ما كان يقول عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم انتهى قلت وزيادة العدل مقبولة وكونه قالها مرة واحدة كاف في الرفع فانه لو اقتصر  
عليها الحكم برفع الحديث فارسله مرارا لا يقدح في رفعه مرة واحدة والى هذا ذهب أكثر

العلماء وذهب أهل العراق إلى أنه عشرة آلاف درهم واستدل به في البحر بقوله لقول علي رضي الله عنه به وهو توقيف انتهى إلا أنه لم يطردله هذا فيما يتقله عن علي رضي الله عنه بل تارة يقول مثل هذا وتارة يقول إن قول علي اجتهد لا يلزمنا ودعوى التوقيف غير صحيحة أذ مثل هذا فيه للاجتهاد مسرحة (وعن أبي رزمة) بكسر الراء وسكون الميم وبالثلاثة اسمهم رفاعة ابن يثرب في فتح المنشأة التحتية وسكون المثلثة فراء فو حدة فيا النسبة قدم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومعى ابني فقال من هذا فقلت ابني وأشهد به قال أما أنه لا يجني عليك ولا تجني عليه رواه انسائي وأبو داود وصححه ابن خزيمة وابن الجارود) وأخرجه أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث عمرو بن الاحوص أنه شهد حجة الوداع مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا يجني جان الاعلى نفسه ولا يجني جان علي ولله وفي الباب رواية أخرى تعضده والحنانية الذنب أو ما يفعله الانسان مما يوجب عليه العقاب أو القصاص وفيه دلالة على أنه لا يطالب أحد بجناية غيره سواء كان قريبا كالاب والولد وغيرهما أو أجنبيا فالحناني يطالب وحده بجنانيته ولا يطالب بجنانيته غيره قال الله تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى فان قلت قد أمر الشارع بحمل العاقلة الدية في جنابة الخطأ والقسامة قلت هذا مختص من الحكم العام وقيل إن ذلك ليس من تحمل الجنابة بل من باب التعاضد والتناصر فيما بين المسلمين

#### باب دعوى الدم والقسامة

يفتح القاف وتحقيق المهمة مصدر اقسام قسمها وقسامة وهي الايمان تقسم على أولياء القتل إذا ادعوا الدم أو على المدعى عليهم الدم وخص القسم على الدم بالقسامة قال امام الحرمين القسامة عند أهل اللغة اسم للقوم الذين يقسمون وعند الفقهاء اسم للايمان وفي القاموس القسامة الجماعة يقسمون على شيء يأخذونه أو يشهدون وفي الضياء القسامة الايمان تقسم على خمسين رجلا من أهل البلد أو القرية التي يوجد فيها القتل لا يعلم قاتله ولا يدعى أولياؤه قتله على أحد بعينه (عن مهمل بن أبي حنيفة) بفتح المهملة وسكون المثلثة واسم أبي حنيفة عبد الله بن ساعدة بن عامر أوسى انصاري (عن رجال من كبراء قومه ان عبد الله بن سهل ومحبيصة) بضم الميم فامهملة ثنائية تحتية مشددة فصاد مهملة (ابن مسعود خرج إلى خيبر من جهد) بضم الجيم وقتعها المشقة هنا (اصابهم فأتى محبيصة) مغير صيغة (فأخبر) مثله (ان عبد الله ابن سهل قد قتل وطرح) مغيران أيضا (في عين فأتى) أي محبيصة (يهود) اسم جنس يجمع على يهودان (فقال انتم والله قتلتموه قالوا والله ما قتلناه فاقبل هو واخوه حويصة) بضم المهملة وفتح الواو ثنائية تحتية فصاد مهملة مشددة (وعبد الرحمن بن سهل فذهب محبيصة ليستكلم) وكان اصغر من حويصة وفي رواية فبدأ عبد الرحمن ليستكلم وكان اصغر القوم (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كبر كبر) بلفظ الامر فيهما الثاني تأكيدي لا لاول (يريد السن) مدرج تفسير لقوله كبر أي يتكلم من كان أكبر سنا (فتكلم حويصة ثم تكلم محبيصة) فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اما ان يدوا أي اليهود (صاحبكم) أي عبد الله ابن سهل (واما أن ياذنوا بحرب فكتب) أي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (اليهم في ذلك)



أى فيما ذكر من أنهم قتلوا عبد الله (فكتبوا) أى يهود (أنا والله ما قتلناه فقال) أى التبي  
صلى الله عليه وآله وسلم (لخويصة ومحبيصة وعبد الرحمن بن سهل المتحلفون وتتحققون دم  
صاحبكم قالوا لا) وفي رواية عند مسلم قالوا لم نحضر ولم نشهد وفي بعض ألفاظ البخارى انه قال  
لهم تأتون بالينة قالوا ما لنا ينة فقال المتحلفون (قال فتحلف لكم يهود قالوا ليسوا مسلمين) وفي  
لفظ قالوا لا ترضى يايمان اليهود وفي لفظ كيف تأخذ يايمان كفار (فوداه رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم من عنده فبعث اليهم مائة ناقة قال سهل فلقد ركضتني منها ناقة جراء متفق عليه)  
اعلم ان هذا الحديث أصل كبير في ثبوت القسامة عند القائلين بها وهى الجاهلية فانهم اثبتوها  
وبينوا أحكامها وتكلم على مسائل الاولى انها لا تثبت القسامة بمجرد دعوى القتل على المدعى  
عليهم من دون شبهة اجماعا وقدر روى عن الاوزاعى وداود وثبتوها من غير شبهة ولا دليل لهما  
واختلف العلماء في الشبهة التى تثبت بها القسامة فمنهم من جعل الشبهة اللوث وهو كفى النهاية  
ان يشهد شاهد واحد على اقرار المقتول قبل ان يموت ان فلا ناقتنى أو شهد شاهدان على عداوة  
بينهما أو تهديد منه له أو نحو ذلك ومن اللوث التلطيح ومنهم من لم يشترطه كالحنفية فانهم قالوا  
وجود الميت وبه أثر القتل في محل يختص بمحضورين تثبت به القسامة عندهم اذا لم يدع المدعى  
على غيرهم قالوا لان الاحاديث وردت في مثل هذه الحالة وورد بان حديث الباب أصبح ما ورد وفيه  
دليل على اللوث وحقيقته شبهة يغلب الظن بالحكم بها كما فصله في النهاية وهو هنا العداوة فلذا  
ذهب مالك والشافعى الى انه يثبت بهذا قسامة الا اذا كان بين المقتول والمدعى عليهم عداوة كما  
كان في قصة خبير قالوا فانه قديقتل الرجل الرجل ويلقيه في محل طائفة لينسب اليهم وقد عدوا  
من صور اللوث قول المقتول قبل وفاته ان فلا ناقتنى قال مالك انه يقبل قوله وان لم يكن به أثر  
أو يقول جرحى ويذكر العمد وادعى مالك انه مما أجمع عليه الأئمة قديما وحديثا ورده ابن العربى  
بانه لم يقبله من فقهاء الامصار غيره وتبعه عليه الليث واحتج مالك بقصة بقره بنى اسرائيل فانه  
أحى الرجل وأخبر بقاتله وأجيب بان ذلك حجة لى وتصدىقها قطعى قلت ولانه أحياه الله  
تعالى بعد موته فعين قاتله فاذا أحياه الله مقتولا بعد موته وعين قاتله قلناه ولا يكون ذلك أبدا  
واحتج أصحابه بان القاتل يطلب غفلة الناس فلم يقبل خبر الجرحى وح أدى ذلك الى ابطال الدماء  
عابا ولانها حالة يتجرى فيها الجرح والصدق ويتجنب الكذب والمعاصى ويتجرى التقوى والبر  
فوجب قبول قوله ولا يخفى ضعف هذه الاستدلالات وقد عدوا صور اللوث مبسوطة في كتبهم  
المسئلة الثانية انه بعد ثبوت ما ذكر من القتل وكل على أصله تثبت دعوى أولياء القتل القسامة  
فتثبت أحكامها فيها القصاص عند كمال شروطه والقوله في الحديث تستحقون قتيلا منهم أو  
صاحبكم يايمان خمسين منكم على رجل منهم فيدفع بذمته وقوله دم صاحبكم في لفظ مسلم  
يقسم بخون منكم على رجل منهم فيدفع بذمته وان كان قوله اما ان يدوا صاحبكم الحديث  
يشعر بعدم القصاص الان هذا التصريح في رواية مسلم أقوى في القول بالقصاص وهذا  
مذهب أهل المدينة فان كانت الدعوى على واحد معين ثبت القود عليه وان كانت على جماعة  
حلفوا وثبت عليهم الذية عند الشافعى وفي قول يجب عليهم القصاص والاول الصريح عنه فان  
كان الوارث واحد حلف خمسين يميناً فان الايمان لازمة للورثة ذكورا كانوا أو إناثا عدا كان أو

خطأ هذا مذهب الشافعي ومنها ان يدعى المدعين في القسامة بخلاف غيرهما من دعاوى كما  
 في هذه الرواية وبديل له حديث أبي هريرة البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه الا في القسامة  
 وفي اسناده لين الا انه قد أخرجه البيهقي من حديث عمرو بن شعيب ولم يتكلم فيه قالوا لان جنبه  
 المدعي اذا قويت بشهادة أو شبهة صارت اليمين له وهنا الشبهة قوية فصار المدعي في القسامة  
 مشابها للمدعي عليه المتأيد بالبرأة الاصلية وذهب الحنفية وآخرون الى أنه يحلف المدعي  
 عليه ولا يمين على المدعين فيحلف خصون رجلا من اهل القرية ما قتلنا ولا علمنا والى هذا جرح  
 البخاري وذلك لان الروايات اختلفت في ذلك في قصة الانصار ويهود خيبر فبدأوا المختلف الى المتفق  
 عليه من ان اليمين على المدعي عليه فان حلفوا فهل تلزمهم الذية أم لا ذهب جماعة الى انها  
 تلزمهم الذية بعد الايمان وذهب آخرون الى انها اذا حلفوا اخسین عينا برؤا ولا ذية عليهم وعليه  
 تدل قصة أبي طالب الائمة واستدل الجماعة المذكورة ومن معهم في ايجاب الذية باحاديث  
 لا تقوم بها حجة لعدم صحة رفعها عند ائمتها هذا الشأن وقوله فوداه رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم من عنده وفي لفظ انه ودا من ابل الصدقة فقيل المراد انه اقترضها منها وانما اتحملا ما صلى  
 الله عليه وآله وسلم للاصلاح بين الطائفتين كان حكمها حكم القضاء عن الغارم لما غرمه لاصلاح  
 ذات الين ولم يأخذها صلى الله عليه وآله وسلم لنفسه فان الصدقة لا تحل له ولكن جرى اعطاء  
 الذية منها مجرى اعطائها في الغرم لاصلاح ذات الين وأما من قال انه صلى الله عليه وآله وسلم  
 اعطى ذلك من سهم الغارمين فلا يصح فان غارم أهل الذمة لا يعطى من الزكاة كذا قيل قلت وفيه  
 نظر فان اليهود لم تلزمهم الذية لانه لم يحلف المدعون كما عرفت فواداه صلى الله عليه وآله وسلم  
 الاتبرعاً منه لئلا يهردمه وأما رواية النسائي انه صلى الله عليه وآله وسلم قسمها على اليهود  
 واعانهم ببعضها فقال ابن القيم ان هذا ليس بمحفوظ فان الذية لا تلزم المدعي عليهم بمجرد دعوى  
 القتل بل لابد من اقرار أو بينة أو ايمان المدعين ولم يوجد هنا شيء من ذلك وقد عرض صلى الله  
 عليه وآله وسلم على المدعين ان يحلفوا فأبوا فكيف يلزم اليهود بالذية بمجرد الدعوى انتهى قلت  
 قال السيد رحمه الله في السبل ويظهر لي انه ليس في هذا الحديث حكم منه صلى الله عليه وآله  
 وسلم بالقسامة أصلاً كما أفاده الحديث وانما دل الحديث على حكاية الواقع لا غير وذكروا انهم صلى  
 الله عليه وآله وسلم قصة الحكم على التقديرين ومن ثمة كتب الى يهود بعدان دارينهم الكلام  
 المذكور وسيأتي تحقيقه انتهى وقوله فكتبوا والله ما قتلنا فيه دليل على الاكتفاء بالمكاتبة  
 وبخبر الواحد مع امكان المشافهة \* (قائدة) \* اختار ما لا اجراء هذه الدعوى في الاموال  
 فاجاز شهادة المسلوبين على السالين وان كانوا مدعين قال لان قاطع الطريق انما يفعل ذلك مع  
 الغفلة والافتراء عن الناس انتهى ولا يخفى أنه لا يتم هذا الابدع ثبوت انه صلى الله عليه وآله وسلم  
 حكم بالقسامة وعرفناك عدم نهوض ذلك وسنزيده بياناً عن قريب واذا ثبت فهو ذاقياس من  
 مالت مصادم لنصر البينة على المدعي واليمين على المنكر الا ان يكون مذهبه جواز تخصيص عموم  
 النص بالقياس وللعلماء كلام في حجية العام بعد تخصيصه \* (وعن رجل من الانصار ان رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم اقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية وقضى بها رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم بين ناس من الانصار في قتييل ادعوه على اليهود رواه مسلم) قوله على

ما كانت عليه في الجاهلية كأنه أشار إلى ما أخرجه البخاري في قصة الهاشمي في الجاهلية وفيها ان  
اباطالب قال للقاتل احدي ثلاث ان شئت ان تؤدى مائة من الابل فانك قتلت صاحبنا  
خطأ وان شئت حلف خسون من قومك انك لم تقتله وان آيت قتلنا ليه وفيه دليل على  
ثبوت القتل بالقسامة قال السيد رحمه الله في السجل واعلم ان اقدأشرا إلى انه لم تثبت القسامة  
الا لجاهل كما قررناه عنهم وذهب سالم بن عبد الله وعمر بن عبد العزيز وأبو قلابه وابن علية إلى عدم  
شرعية مخالفتها الاصول المتقررة شرعا فان الاصل ان البيعة على المدعى واليمين على المدعى عليه  
وان الايمان لا تأثير لها في اثبات السماء وبان الشرع وردبانه لا يجوز الحلف الاعلى ما علم قطعاً أو  
شواهد حسا وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يحكم بها وانما كانت حكماً جاهلياً قلطف بهم رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم ليربهم كيف لا يجري الحكم بها على أصول الاسلام وبيان انه لم  
يحكم بها انهم لما قالوا له وكيف تحلف ولم تحضر ولم نشاهد لم يبين لهم ان هذا الحلف في القسامة  
من شأنه كذلك وانه حكم الله فيها وشرعه بل عدل إلى قوله يحلف لكم هو وفقوا لليسوا بمسلمين فلم  
يوجب صلى الله عليه وآله وسلم عليهم وبين لهم ان ليس لكم الا اليمين من المدعى عليهم مطلقاً مسلمين  
كانوا أو غيرهم بل عدل إلى اعطاء الدية من عنده صلى الله عليه وآله وسلم ولو كان الحكم  
ثابتاً باليمين وجهه لهم بل تقريره صلى الله عليه وآله وسلم لهم على انه لا حلف الاعلى شيء مشاهد  
مرفق دليل على انه لا حلف في القسامة ولانه لم يطلب صلى الله عليه وآله وسلم اليه ودلالة جارية عن  
خصوصهم في دعواهم فالقصة منادية بانهم لم يخرج محخرج الحكم الشرعي اذ لا يجوز تأخير البيان  
عن وقت الحاجة فهذا أقوى دليل بانهم البست حكماً شرعياً وانما تطلق صلى الله عليه وآله وسلم في  
بيان انها البست بحكم شرعي بهذا التدرج المنادي بعدم ثبوتها شرعاً وأقرهم صلى الله عليه وآله وسلم  
وسلم بانهم لا يحلفون على ما لا يعلمونه ولا شاهدوه ولا حضروه ولم يبين لهم بحرف واحد ان ايمان  
القسامة من شأنها ان تكون على ما لا يعلم وبهذا تعرف بطلان القول ان في القصة دليلاً  
على الحكم على الغائب اذ لا حكم فيها أصلاً وبطلان الجواب عن كونها مخالفة للاصول بانها  
مخصصة من الاصول لان القسامة سنة مستقلة بنفسها منفردة بخصصة للاصول كسائر  
المخصصات للحاجة إلى شرعية احياطة لحفظ الدماء وردع المعتدين ووجه بطلانه انه فرع  
ثبوت الحكم بها عن الشارع فلو ثبت الحكم بها لكان هذا جواباً احسناً وأما ما في حديث مسلم انه  
صلى الله عليه وآله وسلم أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية وقضى بها بين ناس من الانصار  
في قبيل ادعوه على اليهود فهو اخبار عن القصة التي في حديث سهل بن أبي حنمة وقد عرفت  
انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقض بها فيه كما قررناه وقد عرفت من حديث أبي طالب انها كانت  
في الجاهلية على ان يؤدى الدية للقاتل لا العاقلة كما قال أبو طالب اما ان تؤدى مائة من الابل فانه  
ظاهر انها من ماله لا من عاقلة أو يحلف خسون من قومك أو تقتل وهنا في قصة خبير لم يقع شيء  
من ذلك فان المدعى عليهم لم يحلفوا ولم يسلموا دية ولم يطلب منهم الحلف وليس هذا قدحا في رواية  
الراوي من الصحابة بل في استنباطه لانه قد افاد حديثه انه استنبط قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وآله وسلم بالقسامة من قصة أهل خيبر وليس في تلك القصة قضاء وعدم صحة الاستنباط جائز  
على الصحابي وغيره اتفاقاً وانما روايته للحديث بلقطه أو بمعناه هي التي يتعين قبولها وأما قول

أبي الزناد قلنا بالقسامة والصحابة متوافرون أني لا أرى أنهم ألف رجل فما اختلف عنهم اثنان  
فأنه قال في فتح الباري أنه انما قلناه أبو الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت كما أخرجه سعيد بن منصور  
والبيهقي في رواية عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه والاقابو الزناد لا يثبت أنه رأى عشرة من  
الصحابة فضلا عن ألف انتهى قلت لا يخفى أنه تقرير لما رواه أبو الزناد لثبوت ما رواه عن خارجة  
ابن زيد الفقيه الثقة وانما دلل أبو الزناد بقوله قلنا وكأنه يريد قتل معشر المسلمين وان لم يحضرهم  
ثم لا يخفى ان غايته بعد ثبوته عن خارجة فعل جماعة من الصحابة وليس بالاجماع حتى يكون حجة  
ولا شك في ثبوت فعل عمر بالقسامة وان اختلف عنه في القتل بها انما نزلنا في ثبوت حكمه صلى  
الله عليه وآله وسلم بها فإنه لم يثبت هذا آخر كلام السيد رحمه الله وكلامه لا ينضد دليلا على رد حكم  
القسامة فقد ثبتت القسامة في هذه الشريعة في الجملة ولا ينكر ذلك منكر ولا يدفعه دافع وقد  
أخذ بها الجمهور وعلموا عليها وهي شرع مستقل لا يضرها مخالفتها لبعض ما قد تقرر باعتبارها  
على جهة العموم فان مبنى العام على الخاص واجب وقد قال قوم من السلف انها غير ثابتة مع  
اعتراقهم بورودها ووقوعها في زمن النبوة وأيام الخلفاء الراشدين والقائلون بانها غير ثابتة عولوا  
على مجرد الاستبعاد لثبوتها مع اشتغالها على أحكام مخالفتها ما هو المقرر في غالب الابواب  
وعندي أنه لا وجه لهذا الاستبعاد ولا يقتضي الجزم بعدم ثبوتها لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
أقرها على ما كانت عليه في الجاهلية كما في صحيح مسلم وغيره وتقدم قصة قسامة أبي طالب مستوفاة  
في صحيح البخاري وغيره فالقسامة المشروعة هي هذه التي قررها النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي  
ان يدفع المتهمون بالقتل الدية أو يحلفوا لادية عليهم وأما ما ثبت في صحيح البخاري وغيره في قصة  
عبد الله بن سهل فينبغي أن يكون هذا على طريق الصلح لان القسامة التي أقرها رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم هي قسامة أبي طالب فيحمل ما خالفها كهذه القصة على ما ينبغي أن يحتمل  
عليه ما خالف ما هو الاصل فالخامس ان القسامة ثابتة في هذه الشريعة فن ادعاها على قوم  
فيقال لهم يحلف منهم خسون فان حلفوا فليس عليهم شيء من الدية وان نكلوا فاعلهم الدية وان  
التبس الامر كانت من بيت المال كما فعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قصة عبد الله  
ابن سهل وليس غير هذا ولكن في قصة أبي طالب ان الدعوى وقعت على معين فيبدل ذلك على ان  
التعيين لا يبطل القسامة بل يتوجه على قوم ذلك المعين ما يتوجه على قوم وقعت الدعوى على  
واحد منهم غير معين أو على جماعة منهم غير معينين هذا ما أفاده الشوكاني رحمه الله في السبل  
الجرار وقد قال في ذيل النعمان ما قلناه ان هذا الباب قد وقع فيه لكثير من أهل العلم مسائل عاطلة  
عن الدلائل ولم يثبت في حديث صحيح ولا حسن قط ما يقتضي الجمع بين الايمان والدية بل بعض  
الاحاديث مصرح بوجوب الايمان فقط وبعضها مصرح بوجوب الدية فقط الى قوله والحاصل  
انه قد كثر الخبط والخلط في هذا الباب الى غاية ولم يتبعنا الله بآيات الاحكام العاطلة عن الدلائل  
ولاسيما اذا خالفت ما هو شرع ثابت وكانت تستلزم أخذ المال الذي هو معصوم لا يحقه ولهذا  
ذهب جماعة من السلف الى ان القسامة غير ثابتة لمخالفتها لاصول الشريعة من وجوه قد ذكرتها  
في شرح المنتقى وذكر ما أجيب به عنها من طريق الجمهور انتهى قلت يعني بشرح المنتقى كتابه  
نيل الاوطار فقد أثبت فيه القسامة ورأى دلة من تفاهار دأ مشيعا وهو الحق الذي لا يحصى عنه

فان شئت زيادة الاطلاع على حكم هذا الباب فراجع ذلك الكتاب والله الموافق للصواب

**\* (باب قتال أهل البغي) \***

هو مصدر بغي عليه بفتح القين المعجمة بغيا بفتح الموحدة وسكون المعجمة علا وظلم وعدل عن الحق وله معان كثيرة وذكّر الشارح رحمه الله تعالى معناه الاصطلاحي هنا وساقه على اصطلاح القوم وقد بان ما فيه السبدرحه الله في حواشي ضوء النهار ولم يذكّر هنا لعدم انطباق الاحاديث عليه (عن ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من حمل علينا السلاح فليس منا متفق عليه) أي من حمله لقتال المسلمين بغير حق كني بحمله عن المقاتلة اذ القتل لازم لحمل السيف في الاغلب ويحتمل أنه لا كفاية فيه وان المراد حمله حقيقة لارادة القتال ويدل له قوله علينا وقوله فليس منا تقدم تفسيره بان المراد ليس على طريقتهنا وهذا دليل على بغيته صلى الله عليه وآله وسلم نصر المسلم والقتال دونه لا تر وبعه واخافته وقاتله وهذا في غير المستحل فان استحل القتال للمسلم بغير حق فانه يكفر باستحلاله المحرم القطعي والجديد دليل على تحريم قتال المسلم والتشديد فيه وأما قتال البغاة من أهل الاسلام فانه خارج من عموم الحديث هذا بدليل خاص (وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من خرج عن الطاعة وفارق الجماعة ومات فميتته) بكسر الميم مصدر نوى (جاهلية أخرجه مسلم) قوله عن الطاعة أي طاعة الخليفة الذي وقع الاجتماع عليه وكأن المراد خليفة أي قطر من الاقطار اذ لم يجمع الناس على خليفة في جميع البلاد الاسلامية من أثناء الدولة العباسية بل استقل أهل كل اقليم بقائما بهم وهم اذ لو حمل الحديث على خليفة اجتمع عليه أهل الاسلام لقلت فائدة وقوله وفارق الجماعة أي خرج من الجماعة الذين قد اتفقوا على طاعة امام واتظم بهم شملهم واجتمعت به كلمتهم وحاطهم عن عدوهم فميتته جاهلية أي منسوبة الى أهل الجهل والمراد به من مات على الكفر قبل الاسلام وهو تشبيه لميتة من فارق الجماعة بمن مات على الكفر بجامع ان الكل لم يكن تحت حكم امام فان الخارج عن الطاعة كأهل الجاهلية لا امام له وفي الحديث دليل على انه اذا فارق أحد الجماعة ولم يخرج عليهم ولا قاتلهم اننا لا نقاتله لئلا نردّه الى الجماعة ويذعن للامام بالطاعة بل نخليه وشأنه لانه لم يأمر صلى الله عليه وآله وسلم بقتاله بل أخبر عن حال موته وانه كأهل الجاهلية ولا يخرج بذلك عن الاسلام ويدل له ما ثبت من قول علي كرم الله وجهه للخوارج كونوا حيث شئتم وبيننا وبينكم ان لا تسفكوا دما حراما ولا تقطعوا سبيلا ولا تظلموا أحدا فان فعلتم نفذت اليكم للعرب وهذا ثابت عنه بالفاظ مختلفة أخرجه أحمد والطبراني والحاكم من طريق عبد الله بن شداد قال عبد الله بن شداد فوالله ما قتلهم حتى قطعوا السبيل وسفكوا الدم الحرام فذل على أن مجرد الخلاف على الامام لا يوجب قتال من خالفه (وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقتل عمار القتيبة الباغية رواده مسلم) تمامه في مسلم يدعوهم الى الجنة ويدعونه الى النار قال ابن عبد البر تواترت الاخبار بهذا وهو من أصح الحديث وقال ابن دحية لا مطعن في صحته ولو كان غير صحيح لرده معاوية وانما قال معاوية قتله من جاء به ولو كان فيه شك لرده معاوية فانكروه حتى أجاب عمرو بن العاص على معاوية فقال فرسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم قتل حجة وأما ما نقله المصنف في التلخيص وتبعه الشارح في نقله من أنه نقل  
ابن الجوزي عن خلافة العلل انه حكى عن أحمد انه قال قدرى هذا الحديث من ثمانية  
وعشرين طريقا ليس فيها طريق صحيح وحكى أيضا عن أحمد وابن معين وابن أبي خيثمة أنهم  
قالوا لم يصح فقد أجاب السيد محمد بن ابراهيم الوزير عن هذا بقوله الاسترواح الى ذكر هذا  
الخلاف الساقط من غير بيان لطلانه من مثل ابن حجر عسيرة شنيعة فاما ابن الجوزي فلم يعرف  
هذا الشأن وقد ذكر الذهبي في ترجمته في التذكرة كثرة خطئه في مصنفاته فهو أجهل وأحقر  
من أن ينتهض لمعارضته أئمة الحديث وفرسانه وحفاظه كابن عبد البر والبخارى ومسلم والحميدى  
وقدر واه كما لا أوداود والترمذى والذهبي والحاكم وابن خزيمة والقرطبي والاسمعيلى والبرقائى  
وأمثالهم وقد ذكر حلة منهم تواتره وصحته وجماعة منهم اجتمع أهل السنة وأهل الفقه وأهل  
العلم على ذلك وذكره القرطبي في آخر تذكرة والحاكم في علوم الحديث له وحكاية عن ابن خزيمة  
المعروف بامام الأئمة ولم يحك أحد منهم خلافا في ذلك وأما الذهبي فانه حقق صحة دعواه بما  
أورده من الطرق الصحيحة الجيدة والمنع من الصحة بمجرد العسيرة من غير حجة صنع من لاعلم له بل من  
لاعقل له ولا حياء انتهى قلت لا يخفى ان ابن الجوزي نقل عن أحمد عدم صحته وليس له هو قدح  
في صحته حتى يقال انه أحقر من أن ينتهض لمعارضته أئمة الحديث وفرسانه وحفاظه فالأولى في  
الجواب عن نقل ابن الجوزي ما قاله السيد محمد أيضا انه قدرى يعقوب بن شيبه الامام الثقة  
الحافظ عن أحمد بن حنبل انه قال فيه انه حديث صحيح سمعته عنه يعقوب وقلعته عن كره الذهبي  
في ترجمة عمار في النبلاء ويؤيده أنه رواه أحمد عن جماعة كثيرة من الصحابة وكان يرى الضرب  
على روايات الضعاف والمنكرات وهذا يدل على بطلان ما حكاها ابن الجوزي والافغائية  
انه قد تعارض عن أحمد القولان (١) في طرح وفي صحيح غيره ما يغنى عنه كما لا يخفى وأما الحكاية  
عن ابن معين وابن أبي خيثمة فانه رواه المصنف بصيغة التمريض ولم ينسبها الى راوئى فستكلم عليها  
والحديث دليل على ان الفقه الباغية معاوية ومن في حربه والفقه المحقة على كرم الله وجهه  
ورضى عنه ومن في صحته وقد نقل الاجماع من أهل السنة بهذا القول جماعة من أئمتهم  
كالعامري وغيره وأرضه السيد رحمه الله في الروضة الندية (٢) وعن ابن عمر رضى الله عنه  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هل تدري يا ابن أم عبد (هو ابن مسعود لانه المعروف  
بذلك) وكان رواه عنه ابن عمر أو سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحدثه (كيف حكم الله فيمن  
بغى من هذه الامة قال الله ورسوله أعلم قال لا يجهز (٣) جريحها) أى لا يتم قتل من كان جريحا  
من البغاة (ولا يقتل أسيرها ولا يطلب هاربها ولا يقسم فيؤها) رواه البزار والحاكم وصححه  
فوهم لان في اسنده كوثر (بفتح الكاف وسكون الواو ومثلثة مفتوحة فراء) (ابن حكيم وهو  
متروك وصح عن علي من طرق نحوه موقوفاً أخرجه ابن أبي شيبه والحاكم) في الميزان كوثر  
ابن حكيم عن عطاء ومكحول وحوكوفى زلحلب قال ابن معين ليس بشئ وقال أحمد بن حنبل  
أحاديثه باطل انتهى قال ابن عدى هذا حديث غير محفوظ وأما الرواية عن علي عليه السلام  
فرواها الليثي وغيره وفي الحديث مسائل الأولى جواز قتال البغاة وهو اجماع لقوله تعالى  
فقاتلوا التي تبغى قلت والآية دالة على الوجوب وبه قالت الجماعة ولكن شرطوا ظن الغلبة

(١) أى ما نقل عنه اثباتا  
ونقيا اه أبو النصر

(٢) يجهز يضم المثناة  
التيبة وسكون الجيم  
وتحقيق الهام من أجهز يقال  
أجهز على الجريح يجهز اذا  
أسرع قتله اه أبو النصر

وعند جماعة من العلماء ان قتالهم أفضل من قتال الكفار قالوا لما لحق المسلمون من الضرر منهم  
واعلم أنه يتعين أولاً قبل قتالهم دعاؤهم الى الرجوع عن البغي وتكثير الدعاء كما فعل علي كرم الله  
وجهه في الخوارج فانهم لما فارقوه أرسل اليهم ابن عباس فناظرهم فرجع منهم أربعة آلاف  
وكانوا ثمانية آلاف وبقي أربعة أبوا أن يرجعوا وأصر وأعلى فراقه فارسل اليهم كونوا حيث شئتم  
ويتناوئنا بينكم أن لا تسفكوا دما حراما ولا تقطعوا سبيلا ولا تظلموا أحدا فقتلوا عبد الله بن  
خبيب صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم بقروا بطن سرية وهي حبل وأخرجوا  
ما في بطنها فبلغ عليا كرم الله وجهه فكتب اليهم أفيدونا بقاتل عبد الله بن خبيب فقالوا كلنا قتله  
فأذن حينئذ في قتالهم وهي روايات ثابتة ساقها المصنف في فتح الباري المسئلة الثانية انه لا يجهز  
على جريحها وهو من أجهز على الجريح وجهز أي بت قتله وأسرعه وعم عليه ودليله قوله ولا يجهز  
على جريحها وأخرج البيهقي ان عليا عليه السلام قال لا صحابه يوم الجمل اذ اظهرتم على القوم  
فلا تطلبوا مدبرا ولا تجهزوا على جريح وانظروا ما حضرت به الحرب من آتية فاقبضوه وما سوى  
ذلك فهو لورثته قال البيهقي هذا منقطع والصحيح انه لم يأخذ شيئا ولم يسلب قبلا ودل الحديث  
أيضا على انه لا يقتل أسير البغاة قالوا وهذا خاص بالبغاة لان قتالهم انما هو لرفعهم عن المحاربة  
ودل الحديث أيضا على انه لا يطلب هاربهم او ظاهرهم ولو كان متخيرا الى فئة والى هذا ذهب الشافعي  
قال لان القصد دفعهم في تلك الحال وقد وقع. وذهبت الحنفية الى ان الهارب الى فئة يقتل اذ لا  
يؤمن عوده والحديث يرد هذا القول وكذا ما تقدم من كلام علي عليه السلام المسئلة الثالثة  
قوله ولا يقسم قبوها أي لا يقسم فيقسم دال على ان أموال البغاة لا تقسم وان أجلبوا بها الى دار  
الحرب والى هذا ذهب الشافعية والحنفية وأيد هذا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل مال  
امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه وقد صحح البيهقي ان عليا عليه السلام لم يأخذ سلبا فخرجه عن  
الدروردي عن جعفر بن محمد عن أبيه ان عليا عليه السلام كان لا يأخذ سلبا وأخرج أيضا عن  
أبي بكر بن أبي شيبة عن جعفر بن محمد عن أبيه ان عليا عليه السلام يوم البصرة لم يأخذ من متاعهم  
شيئا وأخرج عن أبي امامة قال شهدت يوم صفين وكانوا لا يجهزون على جريح ولا يقاتلون موليا  
ولا يسلبون قبلا وقيل انه يغنم ما أجلبوا به من مال وآلة حرب ويخمس لقول علي عليه السلام  
لكم المعسكر وما حوى وأجيب بان الحديث مصرح بانها لا تقسم وبان ما ذكرناه عن علي عليه  
السلام مما يوافق الحديث أكثر وأقوى طريقا المسئلة الرابعة يؤخذ من اطلاق قوله ولا يجهز  
على جريحها أنه لا يضمن البغاة ما تلفوه في القتال من الدماء والا. والى هذه ذهب الحنفية  
واستدل بقوله تعالى حتى تقي الى امر الله ولم يذ كر ضمانا وبما أخرجه البيهقي عن ابن شهاب قال  
هاجت القسنة الاولى فادركت أي القسنة رجالا ذوى عد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم ممن شهد معه بدر او بلغنا انهم كانوا يريدون أن يسدوا امر القسنة ولا يقام فيها على رجل قاتل في  
تأويل القرآن قصاص فمن قتل ولا حدف في سبأ امرأة سبيت ولا يرى عليها احد ولا يبين  
زوجها ولا عنة ولا يرى أن يقذفها أحد الا جلد الحد ويرى أن ترد الى زوجها الاول بعد ان  
تعتد فتقتضي عدتها من زوجها الا تخرو ويرى ان يرتها زوجها الاول قلت وهذا وان لم يكن  
اجماعا فانه مقول بالبرائة الاصلية اذ الاصل ان أموال المسلمين ودماءهم معصومة وذهب الشافعي

الى انه يقتص عن قتل من البغاة واستدلوا بعمومات الآيات والاحاديث نحو ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل وحديث من اعتبط مسلما بقتل فهو قود وأجيب بانها عمومات خست بما ذكر من أدلة أهل القول الاول (وعن عرفة) بضم العين المهملة وسكون الراء وضم الفاء وجيم (ابن شريح) بالشين المجمة مصغر شرح وقيل بالمهملة (قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من أناكم وأمركم جميع يريد أن يفرق جماعتكم فاقتلوه أخرجه مسلم) ورواه مسلم بلفظ قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ستكون هنات وهنات (١) فمن أراد أن يفرق أمر هذه الامة وهي جميع فاضربوه بالسيف كائنا ما كان وفي لفظ فاقتلوه وفي لفظ من أناكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه وأخرج الشيخان واللفظ للبخاري من حديث ابن عباس رضي الله عنه قال من رأى من أميره شيئا يكرهه فليصبر عليه فإنه من فارق الجماعة شبرا فمات ميتة جاهلية وفي لفظ من خرج عن السلطان شبر مات ميتة جاهلية دلت هذه الالفاظ على أن من خرج على امام قد اجتمعت عليه كلمة المسلمين والمراد أهل قطر كإقناعه قد استحق القتل لادخاله الضرر على العباد وظاهره سواء كان جائرا أو عادلا وقد جاء في أحاديث تقييد ذلك بما أقاموا الصلاة وفي لفظ ما لم يروا كفرا بواحد وقد حقق السيد رحمه الله هذه المباحث في منحة الغفار حاشية ضوء النهار تحفة قاضيه اليه آباط الإبل والحمد لله المنعم المتفضل

### \*(باب قتال الجاني وقتل المرتد)\*

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد رواه أبو داود والترمذي والنسائي وصححه) وأخرجه البخاري من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وأخرجه أصحاب السنن وابن حبان والحاكم من حديث سعيد بن زيد وفي الحديث دليل على جواز المقاتلة لمن قصد أخذ مال غيره بغير حق قليلا كان المال أو كثيرا وهذا قول الجاهل وقال بعض المالكية لا يجوز القتال على أخذ القليل من المال قال القرطبي سبب الخلاف في ذلك هل القتال لدفع المنكر فلا يقترب الحال بين القليل والكثير أو من باب دفع الضرر فيختلف الحال في ذلك وحكي ابن المنذر عن الشافعي أن من أربد ماله أو نفسه أو حريمه ولم يمكنه الدفع إلا بالقتل فله ذلك (٢) وليس عليه قود ولا دية ولا كفارة لكن ليس له أن يقصد القتل من غير تفصيل قال ابن المنذر والذي عليه أهل العلم أن للرجل أن يدفع عما ذكر إذا أربد ظملا بغير تفصيل إلا أن كل من يحفظ عنه من علماء الحديث كالمجيعين على استثناء السلطان للأثر الواردة بالأمر بالصبر على جوره وترك القيام عليه وفرق الأوزاعي بين الحال التي للناس فيما اجتمعوا وامام فمسل الحديث عليها وأما في حال الخلاف والفرقة فليست مسلم ولا يقاتل أحدا قلت ويؤيد ما قاله ابن المنذر عن أهل العلم ما أخرجه سلم من حديث أبي هريرة مرفوعا بلفظ رأيت أن جاء رجل يريد أخذ مالي قال فلا تعطه قال رأيت أن قاتلني قال قاتله قال رأيت أن قتلني قال قاتلني قال رأيت أن قتلته قال فهو في النار وظاهر الحديث إطلاق الأحوال قلت هذا في جواز قتال من يأخذ المال فهل يجوز له الاستسلام وترك المنع بالقتال الظاهر جوازه ويدل له حديث فكن عبد الله

(١) أي شر وفساد يقال في فلان هنات أي خصال شر ولا يقال في الخير واحدا هنسة ويجمع على هنوات كذا في النهاية اهـ أبو النصر

(٢) ويدل له ما أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي وقال حديث حسن صحيح وأخرجه ابن ماجه عن سعيد ابن زيد رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون أهله فهو شهيد اهـ أبو النصر



المقتول فانه دال على جواز الاستسلام في النفس والمال بالاولى فيجعل قوله هنا فلا تظعه على انه  
 نهى لغير التعميم ﴿ وعن عمران بن حصين قال قاتل يعلى بن أمية رجل فعرض أحدهما  
 صاحبه فانتزع يده من فمه فترع ثنيته فاختصم الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال  
 أي عرض أحدكم ﴾ بفتح حرف المضارعة والعين المهملة ماضيه عرض بكسر الضاد الاولى يعرض  
 بفتحها في المضارع فادغمت ونقلت حركتها الى ما قبلها (أخاه بك أي بعض الفعل) أي الذ كرم  
 الابل (لاديه متفق عليه واللفظ لمسلم) اختلف في العاض والمعضوض من ههنا قال الحافظ  
 الصحيح المعروف ان العضوض أجبر يعلى لا يعلى قيل فيتعين ان يكون يعلى هو العاض وفي  
 الحديث دليل على ان هذه الجناية التي وقعت لأجل الدفع عن الضرر تهدر ولا دية على الجاني  
 والى هذا ذهب الجمهور وقالوا لا يلزمه شيء لانه في حكم الصائل واحتجوا أيضا بالاجماع على ان من  
 شمر على آخر سلاحيه فدفن عن نفسه فقتل الشاهر انه لا شيء عليه قالوا ولو حرم  
 العضوض في محل آخر من بدنه لم يلزمه شيء وشرط الاهداء ان يتألم العضوض وان لم يمكنه  
 تخليص يده بغير ذلك من ضرب شدة أو فلك لحينه ليرسلها ومهما أمكن التخليص بدون ذلك  
 فعدل عنه الى الأثقل لم يهدر وللشافعية وجه أنه يهدر على الإطلاق ودليل شرط الاهداء بما  
 ذكر ما خوذ من القواعد الكلية في الشرع والأفلا يفيد الحديث فان كان العض في موضع  
 آخر من البدن جرى فيه هذا الحكم قياسا ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال أبو  
 القاسم صلى الله عليه وآله وسلم لو أن امرأ اطلع عليك بغير إذن فخذتته بحصاة ففقت عينه  
 لم يكن عليك جناح متفق عليه ﴾ دل الحديث على بحريم الاطلاع على الغير بغير إذنه وعلى  
 ان من اطلع قاصدا للنظر الى محل غيره مما لا يجوز الدخول اليه الا بإذن مالكه فانه يجوز للمطلع  
 عليه دفعه بما ذكر وان فقا عينه فانه لا ضمان عليه وفي لفظ لاجد والناسي وصححه ابن  
 حبان فلا دية له ولا قصاص وأما اذا كان مأذونا بالنظر فالجناح غير مرفوع على من جنى على  
 الناظر وكذلك كان المنظور اليه في محل لا يحتاج لذن ولو تظمنه ما لا يحل له النظر اليه لان  
 التقصير من المنظور اليه والى هذا ذهب الشافعي وغيره والخلاف فيه للمالكية قال يحيى بن  
 يعمر من المالكية لعلى مالكا لم يبلغه الخبر وقال ابن دقيق العيد تصرف الفقهاء في الحكم  
 بأنواع من التصرفات منها انه يفرق بين أن يكون هذا الناظر واقفا في الشارع أو في خالص ملك  
 المنظور اليه أو في سكة منسدة الأسفل اختلفوا فيه والشهران لا فرق ولا يجوز مد العين الى حرم  
 الناس بمحال وفي وجه للشافعية انه لا تنقأ العين من وقف في ملك المنظور اليه والحديث مطلق  
 ومنها انه هل يجوز في الناظر قبل الانذار والنهي فيه وجهان للشافعية أحدهما لا والثاني نعم  
 قلت وهو الذي يدل له الحديث ويؤيده دلالة الحديث الآخر انه صلى الله عليه وآله وسلم جعل  
 يحتل المطلع عليه ليطعنه واختل فسره في النهاية بقوله يرأوده ويطلبه من حيث لا يشعر وفي  
 الحديث دليل انه انما يباح له قصد العين بشئ خفيف كالمدرى والبندقة والحصاة لقوله فخذتته  
 قال الفقهاء قالوا وما بالنشاب أو بحجر يقتله فقتله فهذا قيل يتعلق به القصاص والدية وما  
 تصرف فيه الفقهاء ان هذا الناظر اذا كان له محرم في الدار أو زوجة أو متاع لم يجوز قصد عينه  
 لان له في النظر شبهة وقيل لا يكفي اذا كان له في الدار محرم بل انما يمنع قصد عينه اذا لم يكن

في الدار محارمه ومنها اذا لم يكن في الدار الا صاحبها فله الرمي ان كان مكشوف العورة  
ولا ضمان والا فوجهان أظهرهما لا يجوز رميه ومنها ان الحريم اذا كن في الدار مستترات أو في  
بيت فني وجه لا يجوز قصده لانه لا يطلع على شيء قال بعض الفقهاء والاظهر الجواز لاطلاق  
الاخبار ولانه لا تنضبط أوقات الستة والتكشف والاحتياط حسم الباب ومنها ان ذلك انما  
يكون اذا لم يقصر صاحب الدار فان كان بابهم مفتوحا أو ثم كوة واسعة أو ثمة مفتوحة فينظر فان  
كان مجتمعا لم يجوز قصده وان كان وقف ونعمد فقيس لا يجوز قصده لتعريض صاحب الدار بفتح  
الباب وتوسيع السكوة وقيل يجوز لتعديده بالنظر وأجرى هذا الخلاف فيما اذا انظر من سطح بيته  
أو نظر المؤذن من المئذنة لكن الاظهر ههنا عندهم جواز الرمي لانه لا تقصير من صاحب الدار ثم  
قال واعلم ان ما كان من هذه التصرفات الفقهية داخلا تحت اطلاق الحديث فهو مأخوذ منها  
وما لا بعضه مأخوذ من فهم المعنى المقصود بالحديث وبعضه مأخوذ من القياس وهو قليل مما  
ذكر انتهى كلامه واعلم انه يؤخذ من الحديث هذا صحة قول الفقهاء انها تهمدم الصوامع  
المحدثه المعورة وكذا تعلية الملك اذا كانت معورة وهو محكي عن القاسم الرسي وهو رأي عمر فانه  
أخرج عنه ابن عبد الحكم في فتوح مصر عن يزيد بن أبي حبيب قال أول من بنى رفعة بمصر  
خارجة بن حذافة فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فكتب الى عمرو بن العاص سلام عليك أما بعد فانه  
بلغني ان خارجة بن حذافة بنى غرفة ولقد أراد أن يطلع على عورات جيرانه فاذا أتاك كافي هذا  
فأهدمها ان شاء الله تعالى والسلام (وعن البراء بن عازب رضي الله عنه قال قضى رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم ان حفظ الحوائط بالنهار على أهلها وان حفظ الماشية بالليل على أهلها  
وان على أهل الماشية ما أصابت ماشيتهم بالليل رواه أحمد والاربعة الا الترمذي وصححه ابن  
خيان وفي اسناده اختلاف) مداره على الزهري وقد اختلف عليه فانه روى من طرق كلها عن  
الزهري عن حزام عن البراء عن حزام لم يسمع من البراء قاله عبد الحق بن عالى بن حزم وأخرجه البيهقي  
من طرق وفيها الاختلاف الا انه قال الشافعي رحمه الله أخذناه لبوثه واتصاله ومعرفة رجاله  
قال البيهقي ورويناه عن الشعبي عن شريح انه كان يضمن ما أفسدت الغنم بالليل ولا يضمن  
ما أفسدت بالنهار ويتأول هذه الآية وداود وسليمان اذ يحكمان في الحرث اذ نفشت فيه غنم القوم  
وكان يقول (١) النفس بالليل وروى مرة عن مسروق اذ نفشت فيه غنم القوم قال كان كرما  
فدخلت فيه ليلا فتركته فيه خضر اقل الحديث انه لا يضمن مالك البهية ما حنته في النهار لانه  
يعتاد ارسالها بالنهار ويضمن ما حنته بالليل لانه يعتاد حفظها بالليل والى هذا ذهب مالك  
والشافعي ودليلهم الحديث والآية وذهب أبو حنيفة الى انه لا ضمان على أهل الماشية مطلقا  
وحجته حديث العجماء جرحها جبار أخرجه أحمد والشيخان من حديث أبي هريرة والنسائي  
وابن ماجه عن عمرو بن عوف وفيه زيادة ولكنه قال الطحاوي مذهب أبي حنيفة انه لا ضمان  
اذا أرسلها مع حافظ وأما اذا أرسلها من دون حافظ فانه يضمن وكذا المالكية يقيس دون ذلك بما  
اذا سرحت الدواب في مشارحها المعتادة للرعي وأما اذا كانت في أرض من روعة لا مسرح فيها  
فانهم يضمنون ليلا ونهارا وفي المسئلة أقوال أخر لا تناسب النص وهذا ولا دليل لها يقاومه  
(وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه في رجل أسلم ثم تهود لا أجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله)

(١) أي يفسد النفس بانه  
في الليل فتوافق الآية  
الحديث وتعاضده وشرع  
من قبلنا شرع لنا كما عرف  
في الاصول اه أبو النضر

جوز في قضا من رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف ونصبه على أنه مصدر حذف فعله وهو يشير إلى حديث من يدل دينه فاقتلوه سياقي من خرجه (قاضي به يقتل متفق عليه وفي رواية لابي داود كان قد استتيب قبل ذلك) الحديث دليل على أنه يجب قتل المرتد وهو اجماع وانما وقع الخلاف هل يجب استتابته قبل قتله أو لا ذهب الجمهور إلى وجوب الاستتابة لما في رواية أبي داود وهذا وله في رواية أخرى فدعاها يومئذ عشرين ليلة أو قرى سامها وجامعها فدعاها فابى فضرب عنقه وذهب الحسن وطاوس وأهل الظاهر وآخرين إلى عدم وجوب استتابة المرتد وأنه يقتل في الحال مستدلين بقوله صلى الله عليه وآله وسلم من يدل دينه فاقتلوه يعني والقضاء نفيد التعقيب ولأن حكم المرتد حكم الحربى الذى بلغته الدعوة فانه يقتل من دون أن يدعى قالوا وانما شرع الدعوة لمن خرج عن الاسلام لاعن بصيرة وأما من خرج عن بصيرة فلا وعن ابن عباس وعطاء بن كان أصله مسلما لم يستتب والاستتابة نقله عنهما الطحاوى ثم للقاتلين بالاستتابة خلاف آخر وهو أنه هل يكنى مرة أو لا بد من ثلاث في مجلس أو في يوم أو في ثلاثة أيام ويروى عن علي عليه السلام يستتاب شهرا ﴿١﴾ وعن ابن عباس رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يدل دينه فاقتلوه رواه البخارى) الحديث دليل على وجوب قتل من يدل دينه كما تقدم وهو عام للرجل والمرأة والاول اجماع وفي الثانى خلاف ذهب الجمهور إلى أنها تقتل المرأة المرتدة لأن كلمة من هنا تم الذكر والانثى ولأنه أخرج ابن المنذر عن ابن عباس راوى الحديث أنه قال تقتل المرأة المرتدة ولما أخرجه هو والدارقطنى أن أبا بكر قتل امرأة مرتدة في خلافتك والصحابه متوافرون ولم ينكر عليه أحد وهو حديث حسن وأخرج أيضا حديثا أخر فوجا في قتل المرأة ولكنه حديث ضعيف وقد وقع في حديث معاذ حين بعثه النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى اليمن أنه قال له أيما رجل ارتد عن الاسلام فادعه فان عاد والافاضرب عنقه وأيما امرأة ارتدت عن الاسلام فادعها فان عادت والافاضرب عنقها واسناده حسن وهو نص في محل النزاع وذهبت الحنفية إلى أنها لا تقتل المرأة إذا ارتدت قالوا لأنه قد ورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم النهى عن قتل النساء لما رأى امرأته مقتولة وقال ما كانت هذه لتقاتل رواه أحمد وأجاب الجمهور بأن النهى إنما هو عن قتل الكافرة الأصلية كما وقع في سياق قصة النهى فيكون النهى مخصوصا بمخالفهم من العلة وهو لما كانت لا تقاتل فالنهي عن قتلها إنما هو لتركها المقاتلة فكان ذلك في دين الكفار الأصليين المتعزبين للقتال وبقي عموم قوله من يدل دينه سالما عن المعارض وأيدته الأدلة التي سلفت وأعلم أن ظاهر الحديث اطلاق التبديل فيشمل من تنصر بعد أن كان يهوديا وغير ذلك من الأديان الكفرية وإلى هذا ذهب الشافعية وسواء كان من الأديان التي تقررت بالحزبية أم لا لاطلاق هذا اللفظ وخالف الحنفية في ذلك وقالوا يس المراد التبديل الكفر بعد الاسلام قالوا واطلاق الحديث متروك اتفاقا في حق الكافر إذا أسلم مع تناول الاطلاق له وبأن الكفر مله واحدة فالمراد من يدل دين الاسلام يدين آخر فانه قد أخرج الطبراني من حديث ابن عباس مر فوجا من خلفه دين الاسلام فاضربوا عنقه فصرح بدين الاسلام ﴿٢﴾ وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن أعمى كانت له أم ولد نسبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقع فيه فيها فلا تنتهى فلما كان ذات ليلة أخذ المعول بكسر الميم وعين

(١) هذا ورد للزجر عن فعل المعصية والآية التي بعدها وردت للزجر عن الزيادة فيه والنقصان اه أبو النصر

(٢) استثناء من مفعول اسأل المأخوذ من معنى أنشدك وقضيت وان كان فعلا ولا يدخل عليه الا كنهه لما كان مؤولا بالمصدر جاز دخولها عليه وأول به وان لم يدخل عليه حرف مصدرى ملاحظة للمعنى كما أولوه به لذلك في قولهم سمعك بالمعبدى وأصله تسمع بالمعبدى كما عرف في النحو اه أبو تراب

(٣) سمى عسيفا لان المستأجر يعسفه في العمل والعسف الجور اه أبو تراب

(٤) أى عنده كما في رواية وفي أخرى في أهل هذا اه أبو تراب

(٥) قال في التعريفات ان الزنا شرعا ايلاج الحشفة اه أبو تراب

(٦) وهو أنيس بن الضحاك الأسلمي وعظمى زعم أنه أنس بن مالك صغره النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند خطابه اه أبو تراب

مهملة وفتح الواو (فجعلته في بطنها فاتكأ عليها فقتلها قبل ان يبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ألا تشهدوا ان دمها هدر رواه أبو داود ودور واثقات) الحديث دليل على انه يقتل من سب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويهدر دمه فان كان مسلما كان سبه له صلى الله عليه وآله وسلم ردة فيقتل قال ابن بطال من غير استتابة ونقل ابن المنذر عن الاوزاعي والليث انه يستتاب وان كان من أهل العهد فانه يقتل الا أن يسلم ونقل ابن المنذر عن الليث والاوزاعي والشافعي وأحمد وأحمد انه يقتل أيضا من غير استتابة وعن الحنفية انه يعزى للمعاهد ولا يقتل واحتج الطحاوي بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقتل اليهود الذين قالوا السلام عليكم ولو كان هذا من مسلم لكان ردة ولان ما هم عليه من الكفر أشد من السب قلت يؤيده ان كفرهم به صلى الله عليه وآله وسلم معناه انه كذاب وأي سب أخش من هذا وقد أقر وعليه الا أن يقال ان هذا النص في حديث الامة يقاس عليه اهل الذمة واما القول بأن دمهم انما حقت بالعهد وليس في العهد انهم يسبون النبي صلى الله عليه وآله وسلم فن سبه منهم انتقض عهده فيصير كافرا بالعهد فيهدر دمه فقد يجاب عنه ان عهدهم يتضمن اقرارهم على تكذيبهم له صلى الله عليه وآله وسلم وهو أعظم سب الا أن يقال يخص من بين غيرهم من السب والله أعلم

### ﴿(كتاب الحدود)﴾

جمع حد والحد أصله ما يحجز به بين شيئين فيمنع اختلاطهما سميت هذه العقوبات حدودا لكونها تمنع عن المعاودة ويطلق الحد على التقدير وهذه الحدود مقدرة من الشارع ويطلق الحد على نفس المعاصي نحو قوله تعالى قال حدود الله (١) فلا تقربوها وعلى فعل فيه شيء بمقدر نحو قوله ومن تعد حدود الله فقد ظلم نفسه

### ﴿(باب حد الزاني)﴾

عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني ان رجلا من الاعراب أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أنشدك قال في الفتح ضمن أنشدك اذ كرك حذف الباء أى اذ كرك الله رافعا نشيدى أى صوتى وهو يفتح أوله ونون ساكنة وضم الشين المجهة أى أسألك (الله الا قضيت لى بكتاب الله تعالى) استثناء مفرغ اذ المعنى لا أنشدك الا القضاء (٢) بكتاب الله (فقال الآخر وهو أفقه منه) كأن الراوى يعرف انه أفقه أو من كونه سأل أهل الفقه (نعم فاقض بيننا بكتاب الله واثذن لى فقال قل قال ان ابنى كان عسيفا) (٣) بالعين المهملة والسين المهملة فثناة تحثية فقامرنة أجبر ومعناه (على هذا) (٤) فزنى بامرأته (٥) وانى أخبرت أن على ابنى الرجم فاقنديت منه بجمانة شاة ووليدة فسألت أهل العلم فأخبرونى انما على ابنى جلد مائة وتغريب عام وان على امرأه هذا الرجم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والذى نفسى بيده لا قضين بينكما بكتاب الله الوليدة والغم رد عليك وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام) كانه صلى الله عليه وآله وسلم قد علم انه غير محض وقد كان اعترف بالزنا (واغد) (٦) يا أنيس نصغرا أنس رجل من الصحابة لاذكره الا فى هذا الحديث (الى امرأه هذا فان اعترفت فأرجمها متفق عليه وهذا اللفظ لمسلم) الحديث دليل على وجوب الحد على الزانى غير المحصن مائة جلدة

وعليه دل القرآن وأنه يجب عليه تغريب عام وهو زيادة على ما دل عليه القرآن ودليل على أنه يجب  
الرجم على الزاني المحصن وعلى أنه يكفي في الاعتراف بالزنا مرة واحدة كغيره من سائر الاحكام  
والى هذا ذهب الحسن ومالك والشافعي وداود وآخرون وذهب الحنفية والحنابلة وآخرون  
الى أنه يعتبر في الاقرار بالزنا أربع مرات مستدلين بما يأتي من قصة معز وياقي الجواب عنه في  
شرح حديثه وأمره صلى الله عليه وآله وسلم أن يسأبرجها بعد اعترافها دليل لمن قال يجوز حكم  
الحاكم في الحدود ونحوها بما أقر به الخصم عنده وهو أحد قول الشافعي وبه قال أبو ثور كما نقله  
القاضي عياض وقال الجمهور لا يصح ذلك قالوا وقضية أن يس يطرقها احتمال الاعذار وان قوله  
فأرجها بعد اعلامه صلى الله عليه وآله وسلم أنه ففوض الامر اليه والمعنى فإذا اعترفت بحضرة  
من ثبت ذلك بقوله حكمت قلت ولا يخفى ان هذه تكلفات واعلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم  
يبعث الى المرأة لاجل اثبات الحد عليها فإنه صلى الله عليه وآله وسلم قد أمر باستئذان من أنى  
بفاحشة وبالستر عليه ونهى عن التجسس وانما ذلك لانهم لما قذفت المرأة بالزنا بعث اليها صلى  
الله عليه وآله وسلم لتسكرك قطالب محمد القذف أو تقر بالزنا فيسقط عنه فكان منها الاقرار  
فأوجبت على نفسها الحد ويؤيد هذا ما أخرجه أبو داود والنسائي عن ابن عباس ان رجلاً أقر  
انه زنى بامرأة فجلده النبي صلى الله عليه وآله وسلم مائة ثم سألت المرأة فقالت كذب يخله جلد  
القرية ثمانين وقد سكنت عليه أبو داود وصححه الحاكم واستكره النسائي (وعن عبادة بن  
الصامت رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني خذوا عني فقد جعل  
اللهن سبيلاً البكر بالبكر جلد مائة وثني سنة والثيب بالثيب جلد مائة والرجم رواه مسلم) اشارة  
الى قوله تعالى أو يجعل الله لهن سبيلاً بين له انه قد جعل تعالى السبيل بما ذكره من الحكم وفي  
الحديث مستلثان الاول حكم البكر اذا زنى والمراد بالبكر عند الفقهاء الحر البالغ الذي لم يجماع  
في نكاح صحيح وقوله بالبكر هذا خرج مخرج الغالب لأنه لا يهر ادمقهومه فانه يجب على البكر بالجلد  
سواء كان مع بكر أو ثيب كما في قصة العسيف وقوله وثني سنة فيه دليل على وجوب التغريب للزاني  
البكر عاماً وأنه من تمام الحد واليه ذهب الخلفاء الاربعة ومالك والشافعي وأحمد وإسحق وغيرهم  
وأدعى فيه الاجماع وذهب الحنفية الى أنه لا يجب التغريب واستدل الحنفية بأنه لم يذكروا في آية  
النور قال تغريب زيادة على النص وهو ثابت بخبر الواحد فلا يعمل به لانه يكون ناسخاً وجوابه  
ان الحديث مشهور لكثرة طرقه وكثرة من عمل به من الصحابة وقد علمت الحنفية بمثله بل بدونه  
كنقص الموضوع من الفقهية وجواز الموضوع بالنسبة وغير ذلك مما هو زيادة على ما في القرآن وهذا  
منه قال ابن المنذر أقسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قصة العسيف أنه يقضى بكتاب الله ثم قال  
ان عليه جلد مائة وتغريب عام وهو المبين لكتاب الله وخطب بذلك عمر على رؤس الناس وكان  
الطحاوي لما رأى ضعف جواب الحنفية هذا أجاب عنهم بأن حديث التغريب منسوخ بحديث  
اذا زنت أمة أحدكم فليجلدها ثم قال في الثالثة فليبيعها والبيع بقوت التغريب قال واذا سقط  
عن الامة سقطت عن الحر لانه في معناها قال ويأتى كحديث لا تسافر المرأة الا مع ذي محرم قال  
واذا اتيتي عن النساء اتيتي عن الرجال انتهى وفيه ضعف لانه مبني على ان العلم اذا خص لم يبق  
دليلاً وهو ضعيف كما هو عرف في الاصول لهم نقول الامة خصصت من حكم التغريب وكان

الحديث عام في حكمه للذكر والاشئ والامة والعبد خصت منه الامة وبقي ما عداها باخلاص تحت الحكم وقال مالك والاوزاعي ان المرأة لا تغرب قال لانها عورة وفي نفسها تضيق لها وتعرض للفتنة ولهذا نهيت عن السفر مع غير محرم ولا يخفى انه لا يرد ما ذكرناه قد شرط من قال بالغريب ان تكون مع محرما فتكون أجرة منها اذ وجبت بجنايتها وقيل في بيت المال كاجرة الجلالد واما الرق فانه ذهب مالك وأحمد وغيرهما الى انه لا ينق قالوا لان نفيه عقوبة لما لكه لمنعه نفعه مدة غيبته وقواعد الشرع قاضية انه لا يعاقب الا بالخائ ومن ثم سقط فرض الجهاد والحج على المملوك وقال الثوري وداود بن قتيب لعموم أدلة التغريب ولقوله تعالى فاعلمين نصف ما على المحصنات من العذاب وينصف في حق المملوك لعموم الآية واما مسافة التغريب فقالوا اقلها مسافة القصر لتحصل الغربة وغرب عمر من المدينة الى الشام وغرب عثمان الى مصر ومن كان غريبا لا وطن له غريب الى غير البلد التي اوقع فيها المعصية المسئلة الثانية في قوله والنيب بالنيب المراد بالنيب من قد وطئ في نكاح صحيح وهو حر بالغ عاقل والمرأة مثله وهذا الحكم يستوى فيه المسلم والكافر والحكم هو ما دل له قوله جلده مائة والرجم فانه اذا جمعه للنيب بين الجلد والرجم وهو قول علي عليه السلام كما أخرجه البخاري انه جلده سراحه يوم الخميس ورجها يوم الجمعة وقال جلدها بكتاب الله ورجمها بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الشعبي قيل لعلي عليه السلام جعت بين حدين فأجاب بما ذكر قال الحارثي وذهب الى هذا أحمد واسحق وداود وابن المنذر وذهب غيرهم الى انه لا يجمع بين الجلد والرجم قالوا وحديث عبادة منسوخ بقصة ما عزر والغامدية واليهوديين فانه صلى الله عليه وآله وسلم رجمهم ولم يروا انه جلدهم قال الشافعي فدللت السنة على ان الجلد ثابت على البكر ساقط عن النيب قال وحديث عبادة متقدم أجيب بأنه ليس في قصة ما عزر ومن ذكره على تقدير تأخرها تنصريح بسقوط الجلد عن المرحوم لاحتمال أن يكون ترك روايته لوضوحه ولكونه الاصل وقد احتج الشافعي بنظر هذا حين عورض في ايجاب العمرة بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر من سأله أن يحج عن أبيه ولم يذكر العمرة فأجاب الشافعي بأن السكوت عن ذلك لا يدل على سقوطه الا أنه قد يقال ان جلده من ذكر من الخمسة الذين رجمهم صلى الله عليه وآله وسلم لو وقع مع كثرة من يحضر عذابهم ما من طوائف المؤمنين يبعدانه لا يرويه أحد ممن حضر فعدم اثباته في رواية من الروايات مع تنوعها واختلاف ألفاظها دليل على انه لم يقع الجلد في قوى معه الظن بعدم وقوعه وفعل علي عليه السلام ظاهر انه اجتهد منه لقوله جلدها بكتاب الله ورجمها بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانه ظاهر انه عمل باجتهاده في الجمع بين الدليلين فلا يتم القول بأنه توقيف وان كان في قوله بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يشعر بالتوقيف قلت ولا يخفى قوة دلالة حديث عبادة على اثبات جلد النيب ثم رجمه قال السيد رحمه الله ولا يخفى ظهور انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يجعل من رجمه فنا أو وقف في الحكم حتى يفتح الله وهو خير الفاتحين انتهى قلت قال الشوكاني في شرح المختصر ان كان ثيبا جلده كما يجلد البكر ثم رجم حتى يموت والرجم كان متساوئا ثم نسخت تلاوته وعلى هذا أكثر أهل العلم (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا من المسلمين وهو في المسجد فناداه فقال يا رسول الله اني زنت فاعرض عنه

فتنفي تلقاء وجهه) أي انتقل من الناحية التي كان فيها إلى الناحية التي يستقبل بها وجهه (فقال  
 يا رسول الله اني زيت فاعرض عنه حتى نفي ذلك عليه أربع مرات فلما شهد على نفسه أربع  
 شهادات دعاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أباك جنون قال لا قال فهل أحصنت) بفتح  
 الهمزة فأمهم له فصادمهم له أي تزوجت (قال نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 اذهبوا به فارجموه متفق عليه) الحديث اشتمل على مسائل الاولى انه وقع منه اقرار أربع  
 مرات فاختلف العلماء هل يشترط تكرار الاقرار بالزنا أربعاً ولا ذهب من قدمنا ذكره وهو  
 الحسن ومالك والشافعي وداود وآخرون إلى عدم اشتراط التكرار مستدلين بأن الاصل عدم  
 اشتراطه في سائر الاقرار كالقتل والسرقة وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ينس فان اعترفت  
 فارجها ولم يذكركه تكرار الاعتراف ولو كان شرطاً معتبراً لذكره صلى الله عليه وآله وسلم لانه في  
 مقام البيان ولا يؤخر عن وقت الحاجة وذهب الجاهل إلى أنه يشترط في الاقرار بالزنا أربع  
 مرات مستدلين بحديث ما عر هذا وأجيب عليهم بأن حديث ما عر هذا اضطربت فيه الروايات  
 في عدد الاقرارات فجاء فيها أربع مرات ومثله في حديث جابر بن سمرة عند مسلم ووقع في طريق  
 أخرى عند مسلم أيضاً مرتين أو ثلاثاً ووقع في حديث عند أيضاً من طريق أخرى فاعترف بالزنا  
 ثلاث مرات وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض الروايات قد شهدت على نفسك أربع مرات  
 حكاية لما وقع منه فالمفهوم غير معتبر وما كان ذلك الا زيادة في الاستثبات والتبيين ولذلك سأل  
 صلى الله عليه وآله وسلم هل به جنون أو هو شارب خمر أو امرئ يشم رائحته وجعل يستقصره عن  
 الزنا كما سبأني بالفاظ عديدة كل ذلك لاجل الشبهة التي عرضت في أمره ولانها قالت الجهنمية  
 أتريد أن تردني كما رددت ما عر فاعلم ان التردد ليس بشرط في الاقرار وبعد فلو سلمنا انه لا اضطراب  
 وانه أقر أربع مرات فهذا فعل منه من غير أمره صلى الله عليه وآله وسلم ولا طلبة بتكرار اقراره  
 بل فعمله من تلقاء نفسه وتقديره عليه دليل على جوازه لا على شرطية واستدل الجمهور  
 بالقياس على انه قد اعتبر في الشهادة أربعة ورد بأنه استدلال واضح البطالان لانه قد اعتبر في  
 المال عدلان والاقرار به يكفي مرة واحدة اتفاقاً المسئلة الثانية دلت ألفاظ الحديث على انه  
 يجب على الامام الاستفصال عن الامور التي لا يجب معها الحد فانه قد روي في هذا الحديث ألفاظ  
 كثيرة دالة عليه في حديث بريدة انه قال أشربت خيراً قال لا وانه قام رجل يستنكه فلم يجد  
 فيه ريحاً وفي حديث ابن عباس لعنك قبلت أو غمزت وفي رواية هل ضاجعتها قال نعم قال فهل  
 باشرتها قال نعم قال دخل ذلك منك في ذلك منها قال نعم قال تغيب المروء في المكحلة والرشاء في البئر  
 قال نعم قال أتدري ما الزنا قال نعم أتيت منها حراماً ما يأتي الرجل من امرأته حالاً قال فما تريد  
 بهذا القول قال تطهرني فأمر به فرحم فدل جميع ما ذكر على انه يجب الاستفصال والتبيين وانه  
 ينسب تلقين ما يسقط الحد وان الاقرار لا بد فيه من اللفظ الصريح الذي لا يحتمل غير الواقعة وقد  
 روي عن جماعة من الصحابة تلقين المقر كما أخرجه مالك عن أبي الدرداء وعن علي عليه السلام  
 ورضي الله عنه في قصة شراحة فانه قال لها على استكرهت قالت لا قال فلعل رجلاً ناك في نومك  
 الحديث وعند المالكية انه لا يلحق من اشتمر بانه الحرامات وفي قوله أشربت خيراً دليل انه  
 لا يصح اقرار السكران وفيه خلاف وفيه دليل على انه يحقر للرجل عند رجمه لان في حديث بريدة

عند مسلم خفقره خفية وفي الحديث عند البخاري أنها لما أذلقته الحجارة هرب فأدركها بالحجارة  
فبرجناه زاد في رواية حتى مات وأخرج أبو داود أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم يعني حين أخبر  
بهربه هلا رددتموه إلى وفي رواية تركتموه لعله يتوب فيستوب الله عليه وأخذ من هذا الشافعي  
وأجد أنه يصح رجوع المقر عن الإقرار فإذا هرب ترك لعله يرجع وفي قوله صلى الله عليه وآله وسلم  
لعله يتوب اشكال لأنه ما جاءه إلا أن يطلب تطهيره من الذنب وقد أخرج أبو داود أنه قال صلى  
الله عليه وآله وسلم في قصة معاذ والذى نفس محمد بيده أنه الآن لقي أنها رجعت إلى الجنة ينغمس فيها ولعله  
يجاب بأن المراد لعله يرجع عن إقراره ويتوب بينه وبين الله تعالى فيغفر له أو المراد يتوب عن  
أكذابه نفسه واعلم أن قوله فأمربه فرجوه يدل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يحضر الرجم  
وأنه لا يجب أن يكون أول من يرمي الإمام فمن ثبت عليه الحد بالإقرار وإلى هذا ذهب الشافعي  
والأولى حل ذلك على التنبؤ وعليه يعمل ما أخرجه البيهقي عن علي عليه السلام ورضي الله عنه  
أنه قال أئما امرأتين عليهما ولداهما وكان اعتراف فالإمام أول من يرمي فإن ثبت بالبينة فالشهود  
أول من يرمي (وعن ابن عباس رضي الله عنه قال لما أتى معاذ بن مالك إلى النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم قال له لعلك قبلت أو غمرت) بفتح الغين المعجمة وسكون الميم فزأى في النهاية أنه فسر  
الغمر في بعض الأحاديث بالإشارة كالرمل بالعين والحابج ولعل المراد هنا الجس باليد لأنه ورد  
في بعض الروايات أو لمست عوضا عنه (أو نظرت قال لا يارسول الله رواء البضاري) والمراد  
استفهامه هل هو أطلق لفظ الزنا على أي هذه مجازا وذلك كما جاء العين ترى وزناها النظر والحديث  
دليل على التثبيت وتلقين المسقط للحد وأنه لا بد من التصريح في الزنا باللفظ الصريح الذي  
لا يحتمل غير ذلك (وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه خطب فقال إن الله بعث محمدًا بالحق  
وأُنزل عليه الكتاب فكان فيما أنزل عليه آية الرجم قرأناها ووعيناها وعقلناها فرحم رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم ورجنا بعده فأخشي أن طال بالناس زمان أن يقول قائل ما نجد الرجم  
في كتاب الله فيضلوا بتركه فريضة أنزلها الله وإن الرجم حق في كتاب الله على من زنا إذا أحصن من  
الرجال والنساء وأقامت البينة أو كان الحبل) بفتح الميم والموحدة (أو الاعتراف متفق  
عليه) زاد الامام عجل بعد قوله أو الاعتراف وقد قرأناها الشيخ والشيخة فارجوهما البينة وبين  
في رواية عند النسائي محلها من السورة أنها كانت في سورة الأحزاب وكذلك أخرجه هذه الزيادة  
في هذا الحديث الموطأ عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب وفي رواية زيادة إذا زينا فارجوهما البينة  
نكالا من الله والله عزير حكيم وفي رواية لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبتم أيدي  
وهذا القسم من نسخ التلاوة مع بقاء الحكم وقد عدده الأصوليون قسمين أقسام النسخ وفي  
الحديث دليل على أنه إذا وجدت المرأة الخالية من الزوج أو السيد حبل ولم تذكر شبهة أنه  
ثبت الحد بالحبل وهو مذهب عمر واليه ذهب مالك وأصحابه وقال الشافعي وأبو حنيفة أنه  
لا يثبت الحد إلا بالبينة أو اعتراف لأن الحدود تسقط بالشبهات واستدل الأولون بأنه قاله عمر على  
المنبر ولم يشكر عليه فينزل منزلة الإجماع قلت لا يخفى أن الدليل هو الإجماع لا ما ينزل منزلته  
(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا زنت  
أمة أحدكم فزين زناها فليجلدها الحد ولا يثر عليها) بمناء تحسية فثلاثة فرائد فوحدة التعنيف



لقطاعه في (ثم ان زنت فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ثم ان زنت الثالثة فتبين زناها فليبيعها ولو بجبل من شعر متفق عليه وهذا القظ مسلم) فيه مسائل الاولى دل قوله فتبين زناها انه اذا علم السيد بزناها لم يثبت عليه شهادة وذهب اليه بعض العلماء وقيل المراد اذا تبين زناها بما تبين به في حق الحرة وهو الشهادة أو الاقرار والشهادة تقام عنه لما لم يكن عند الاكثر وقال بعض الشافعية تقام عند السيد وفي قوله فليجلدها دليل على أن ولاية جلد الامة الى سيدها واليه ذهب الشافعي قيل ان ذلك اذا لم يكن في الزمان امام والا فالحدود اليه والاول أقوى والمراد بالجلد الحد المعروف في قوله تعالى فعلمين نصف ما على المحصنات من العذاب المسئلة الثانية قوله ولا يثرب عليها وورد في لفظ النسائي ولا يعنفها وهو بمعنى ما هنا وهو نهي عن الجمع لها بين العقوبة بالتعنيف والجلد ومن قال المراد انه لا يقنع بالتعنيف دون الجلد فقد أبعد قال ابن بطال يؤخذ منه ان كل من أقيم عليه الحد لا يعزr بالتعنيف واللوم وانما يليق ذلك بمن صدر منه قبل ان يرفع الى الامام التحذير والتخويف فاذا رفع وأقيم عليه الحد كفاه ويؤيد هذا نهي صلى الله عليه وآله وسلم عن سب الذي أقيم عليه حد الخمر وقال لا تكونوا عوناً للشيطان على أخيككم وفي قوله ثم ان زنت الى آخره دليل على أن الزاني اذا تكرر منه الزنا بعد اقامة الحد عليه تكرر عليه الحد وأما اذا زنى مرات من دون تخلل اقامة الحد لم يجب عليه الا حد واحد ويؤخذ من ظاهر قوله فليبيعها انه لا يقيم عليها الحد قال المصنف في الفتح الارجح انه يجلد ها قبل البيع ثم يبيعها والسكوت عنه العلم بأن الحد لا يترك ولا يقوم البيع مقامه المسئلة الثالثة ظاهر الامر وجوب بيع السيد للامة وان اسألت من تكررت منه الفاحشة محرم وهذا قول داود وأصحابه وذهب الجمهور الى أنه مستحب لا واجب وقال ابن بطال جل الفقهاء الامر بالبيع على الخبز على مبادعة من تكررت منه لتلايظن بالسيد الرضا بذلك فيكون ديوناً وقد ثبت لوعيد على من اتصف بالديانة وفيه دليل على انه لا يجب فراق الزانية لان لفظ امة أحدكم عام لمن يطوها ما لكها ومن لا يطوها ولم يجعل الشارع مجرد الزنا موجبا للاقاق اذ لو كان موجبا له لوجب فراقها في أول مرة بل لم يوجب الا في الثالثة على القول بوجوب فراقها بالبيع كما قاله داود وأصحابه وهذا الايجاب لا مجرد الزنا بل لتكرره لتلايظن بالسيد الرضا لذلك فينصف بالصفه القبيحة ويجرى هذا الحكم في الزوجة انه لا يجب طلاقها وفراقها لاجل الزنا بل ان تكرر منها وجب لماعرفت قالوا وانما أمر ببيعها في الثالثة لما ذكرنا قريبا ولما في ذلك من الوسيلة الى تكثير أولاد الزنا قال وجهه بعضهم على الوجوب ولا سلف له من الامة فلا تستغلبه وقد ثبت النهي عن اضاءة المال فكيف يجب بيع ماله قيمة خطيرة بالحقيقة انتهى قلت ولا يخفى ان الظاهر مع من قال بالوجوب ولم يأت القائل بالاستحباب بدليل على عدم الايجاب وقوله وقد ثبت النهي عن اضاءة المال قلنا وثبت هنا شخص ذلك النهي وهو هذا الامر وقد وقع الاجماع على جواز بيع الشيء الثمين بالثمن الحقيق اذا كان البائع عالما به وكذلك اذا كان جاهلا عند الجمهور وقوله ولما في ذلك من الوسيلة الى تكثير أولاد الزنا يقال ليس في الامر ببيعها قطع لذلك اذ لا يتقطع الا بتركها وليس في بيعها ما يصيرها تاركه وقد قيل في وجه الحكمة في الامر ببيعها مع انه ليس من موانع الزنا انه جواز أن تستغنى عند المشتري وتعلم بأن اخر اجها من ملاك السيد الاول

بسبب الزنا فتركه خشية من تنقلها عند المالك<sup>(١)</sup> ولانه قد يعنفها بالتسري اليها أو بتزويجها  
المسئلة الرابعة هل يجب على البائع أن يعرف المشتري سبب بيعها لتلايدخل تحت قوله من  
غشنا فليس منا لان الزنا عيب ولذا أمر بالخط من القيمة يحتمل أن لا يجب عليه ذلك لان الشارع قد  
أمره ببيعها ولم يأمره ببيان عيبها ثم هذا العيب ليس معلوما بثبوته في الاستقبال فقد يتوب  
الفاجر ويغفر البار وكونه قد وقع فيها أو أقيم عليها الحد قد صيره كغير الواقع ولهذا نهى  
عن التعنيف لها وبيان عيبها قد يكون من التعنيف وهل ينسب له ذلك له سبب بيعها فله  
يندب ويدخل تحت عموم المناجحة المسئلة الخامسة في اطلاق الحديث دليل على اقامة  
الحد على الامة مطلقا سواء أخصت أو لا وفي قوله تعالى فاذا أحسن فان أنين بقاحشة فعليهن  
نصف ما على المحصنات من العذاب دليل على شرطية الاحصان ولكن يحتمل انه شرط  
للتنصيف في جلد المحصنة من الاماء وان عاينها نصف الجلد لا الرجم اذ لا يتنصف فيكون فائدة  
التقييد في الآية وصرح بتفصيل الاطلاق قول علي عليه السلام ورضي عنه في خطبته يأياها  
الناس أقيموا على أركانكم الحد من أحسن منهن ومن لم يحصن رواده ابن عيينة ويحيى بن سعيد  
عن ابن شهاب كما قال مالك وهذا مذهب الجمهور وذهب جماعة من العلماء الى أنه لا يحسد من  
العبد والاماء الامن أحسن وهو مذهب ابن عباس ولكنه يؤيد كلام الجمهور باطلاق الحديث  
الآتي وعن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أقيموا الحدود  
على ما ملكت أيمانكم رواه أبو داود وهو في مسلم موقوف على علي رضي الله عنه وأخرجه  
البيهقي مرفوعا وقد غفل الحاكم وظن انه لم يذكره أحد الشيخين واستدركه عليهما قلت يمكن انه  
استدركه لكون مسلم لم يرفعه وقد ثبت عند الحاكم رفعه والحديث دل على ما دل عليه الحديث  
الاول من اقامة المالك الحد على المالك الآن هذا يعجز كورهم وانهمس ودل على اقامة الحد  
عليهم مطلقا أحسنوا ولا وعلى ان اقامته الى المالك ذكرنا كلنا أو ثني واختلف في الامة المزوجة  
فالجمهور يقولون حدها الى سيدها وقال مالك حدها الى الامام الآن يكون زوجها عبدا  
لمالكها فأمرها الى السيد وظاهره انه لا يشترط في السيد شرط صلاحية ولا غيرها قال ابن حزم  
يقيم السيد الآن يكون كافرا قال لانهم لا يقرون الابا بالصغار وفي تسليطه على اقامة الحد  
مناقاة لذلك ثم ظاهر الحديث ان للسيد اقامة حد السرقة والشرب وقد خالف في ذلك جماعة  
بلا دليل ناهض وقد أخرج عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع ان ابن عمر قطع يد غلام له  
سرق وجلد عبد الله زني من غير أن يرفعهما الى الوالي وأخرج مالك في الموطأ بسنده ان عبدا  
لبنى عبد الله بن أبي بكر سرق واعترف فأمرت به عائشة فقطعت يده وأخرج الشافعي وعبد  
الرزاق بسندهما الى الحسين بن محمد بن علي أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
حدثت جارية لها زنت وروى ابن وهب عن ابن جريح عن عمرو بن دينار أن فاطمة بنت رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم كانت تجلد وليدتها حين اذنت وذهبت الخنيفة الى أنه لا يقيم  
الحدود مطلقا (١) الا الامام أو من أذن له وقد استدل الطحاوي بما أخرجه من طريق مسلم بن  
يسار قال كان أبو عبد الله يقول الزكاة والحدود والني وما لجمعة الى السلطان  
قال الطحاوي ولا نعلم له محالنا من الصحابة وقد تعقبه ابن حزم فقال بل خالفه اثنا عشر نفعا من

(١) اشارة الى مذهب  
الاوزاعي والثوري لانهما  
يقولان لا يقيم السيد الا حد  
الزنا لغيره أبو تراب

الصحابة وقد سمعت ما روى عن الصحابة وكونه رداعلى الطحاوى ومن ذلك ما أخرجه البيهقي عن  
 عمرو بن مرة فيه عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال أدركت بقايا الانصار وهم يضربون الوليدة من  
 ولادتهم في مجالسهم اذ اذنت قال الشافعي وكان ابن مسعود يامر به وأبو هريرة يحسد وليدته  
 ﴿وعن عمران بن حصين رضى الله عنه ان امرأته من جهينة﴾ هي المعروفة بالغامرية (أنت  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي حبل من الزنا فقالت يا نبي الله أصبت حدا فأكفه على قدعاني  
 الله صلى الله عليه وسلم ولها فقال أحسن اليها فاذا وضعت فأتني بها ففعل فأمر بها نبي الله صلى  
 الله عليه وسلم فشكت) مبنى للجهول أى شددت ووردت في رواية (عليها ثيابها ثم أمر بها فرجت  
 ثم صلى عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال عمر صلى عليها رسول الله وقد زنت فقال لقد  
 تابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم وهل وجدت توبة أفضل من أن جادت  
 بنفسك لله تعالى رواه مسلم) ظاهر قوله فاذا وضعت فأتني بها ففعل انه وقع الرجم عقيب الوضع  
 الا أنه قد ثبت في رواية أخرى لمسلم انها رجعت بعد أن قطعت ولدها وأنت به في يده كسرة خبز في  
 رواية الكتاب طي واختصار قال النووي بعد ذكر الروايتين وهما في صحيح مسلم ظاهرهما  
 الاختلاف فان الثانية صريحة في أن رجها كان بعد قطاعه وأكله الخبز والاولى انه رجمها عقيب  
 الولادة فيجب تأويل الاولى وجعلها على وفق الثانية فيكون قوله في الرواية الاولى انه قام رجل من  
 الانصار فقال الى رضاعه انما قاله بعد القطاعه وأراد برضاعه كئالته وترتيبه وسماه رضاعا مجازا  
 انتهى باختصار والحديث دليل على وجوب الرجم وتقدم الكلام فيه وأما شديبا عليها  
 فلاجل ان لا تكشف عند اضطرابها من مس الخماره واتفق العلماء على أنها رجم المرأة قاعدة  
 والرجل قائما الا عند مالك فقال قاعد او قيل يتخير الامام بينهما وفي الحديث دليل انه صلى الله  
 عليه وآله وسلم صلى على المرأة بنفسه ان صحت الرواية يصلى بالبناء للمعلوم الا أنه قال الطبري  
 انها بضيم الصاد وكسر اللام قال كذا هو في رواية ابن أبي شيبه وأبي داود وفي رواية لابي داود  
 فأمرهم أن يصلوا ولكن أكثر الروايات لمسلم بفتح الصاد وفتح اللام وظاهر قول عمر صلى الله عليه وآله وسلم  
 عليه وآله وسلم بأمر الصلاة بنفسه فيؤيد رواية الاكثر لمسلم والقول بأن المراد من صلى أمر بان  
 يصلى وأنه أسند اليه صلى الله عليه وآله وسلم لكونه الأمر خلاف الظاهر فان الاصل الحقيقة  
 وعلى كل تقدير فقد صلى صلى الله عليه وآله وسلم عليها وأمر بالصلاة فالقول بكراهة الصلاة على  
 المرحوم بصادم النص الا ان تخص الكراهة بمن رجم بغير الاقرار لجواز انه لم يتب فهذا ينزل على  
 الخلاف في الصلاة على الفساق فالجمهور أنه يصلى عليهم ولادليل مع المانع عن الصلاة عليهم وفي  
 الحديث دليل على أن التوبة لا تسقط الحد وهو أصح القولين عند الشافعية والجمهور  
 والخلاف في حد المحارب اذا تاب قبل القدرة عليه فإنه يسقط بالتوبة عند الجمهور لقوله تعالى  
 الا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ﴿وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال رجم  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا من أسلم﴾ يريد ما عزم من مالك (ورجلا من اليهود امرأته)  
 يزيد الجهنية (رواه مسلم وقصة اليهوديين في الصحيحين من حديث ابن عمر) أما حديث ما عزم  
 والجهنية فتقدم ما في الحديث دليل على اقامة الحد على الكافر اذ انى وهو قول الجمهور وذهب  
 المالكية ومعظم الحنفية الى اشتراط الاسلام وأنه المراد بالاحصان ونقل ابن عبد البر

الاتفاق عليه ورد قوله بأن الشافعي وأحمد لا يشترطان ذلك ودليلها وقوع التصريح بأن  
 النبي ودين الذين زينا كما قد أحصنا وقد أجاب من اشترط الاسلام عن هذا الحديث بأنه صلى الله  
 عليه وآله وسلم انما رجعهم ما يحكمهم التوراة وليس من حكم الاسلام في شيء وانما هو من باب تنفيذ  
 الحكم عليهم ما بما في كتابهم ما فان في التوراة الرجم على المحسن وعلى غيره قال ابن العربي انما  
 رجعهم ما لا قامة الحجة عليهم بما لا يراه في شرعه مع قوله وان احكم بينهم بما أنزل الله ومن ثم  
 استدعى شهودهم لتقوم الحجة عليهم ورد الخطاب بأن الله تعالى قال وأن احكم بينهم بما أنزل الله  
 وانما جاء القوم سائلين الحكم عنده كادت عليه الرواية فينبههم على ما كتموه من حكم التوراة  
 ولا جازان يكون حكم الاسلام عنده مخالفا لذلك لانه لا يجوز الحكم بالنسوخ فدل على انه  
 انما احكمهم بالنسخ انما قلنا ولا يخفى احتمال القصة للامرين والقول الاول مبني على عدم  
 صحة شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض والثاني مبني على جوازه وفيه خلاف معروف  
 وقد دلت القصة على صحة أنكنة أهل الكتاب لان ثبوت الاحسان فرع عن ثبوت صحته وان  
 الكفار مخاطبون بفروع الشرائع كذا قيل قلت أما ان اطاب بفروع الشرائع ففيه نظر لتوقفه  
 على انه حكمهم صلى الله عليه وآله وسلم بشرعه لا بما في التوراة على أحد الاحتمالين (وعن سعيد بن  
 سعد بن عباد) هو انصارى قال الواقدي صحبته صحيحة كان واليا على بني أبي طالب رضي الله  
 عنه على اليمن (قال كان بين أياتنا) جمع بيت (روجيل) تصغير رجل (ضعيف نخبت) بالحاء  
 المعجمة فوجدت ثلثة أي خبر (بأمة من اما ثم فذكر ذلك لسعيد رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم فقال اضربوا احده فقالوا يا رسول الله انه أضعف من ذلك فقال خذوا عسكالا) بكسر  
 العين ثلثة برتة قرطاس وهو العذق (فيه مائة شمر اخ) بالشين المعجمة أوله وراء آخره خامعة  
 برتة عسكال وهو غصن دقيق في أعلى العسكال (ثم اضربوه به ضربة واحدة فقعوا رءاه أجد  
 والنسائي وابن ماجه واسناده حسن لكن اختلفوا في وصله وارماله) قال البيهقي المحفوظ عن  
 أبي امامة أي ابن سهل بن حنيف كونه من سلا وأخرجه أجد وابن ماجه من حديث أبي امامة عن  
 سعيد بن سعد بن عباد موصولا وقد أسلفنا للغير مرة ان هذا ليس بعلة فادح بل روايته  
 موصولة زيادة من ثقة مقبولة والمراد هنا بالعسكال الغصن الكبير الذي يكون عليه أغصان  
 صغار وهو للخل كالعنقود للعنب وكل واحد من تلك الأغصان يسمى شمراخا وفي الحديث دليل  
 على أن من كان ضعيفا لمرض ونحوه ولا يطيق إقامة الحد عليه بالسياط أقيم عليه بما يحتمله مجموعا  
 دفعة واحدة من غير تكرار للضرب بمثل العسكول ونحوه والى هذا ذهب الجماهير قالوا ولا بد  
 ان يباشر الحدود بجميع الشماريح ليقع المقصود من الحد وقيل يجوز وان لم يباشر جميعه وهو  
 الحق فانه لم يخلق الله تعالى العناكيل مصفوفة كل واحد الى جنب الآخر عرضا منتشرة الى تمام  
 مائة قط ومع عدم الانتشار يمنع مباشرة كل فرد منها فان كان المريض يربح زوال مرضه أو خيف  
 عليه لشدة حر أو برد أخر الحد عليه الى زوال ما يخاف (وعن ابن عباس رضي الله عنهما  
 أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمنعول  
 به ومن وجدتموه وقع على بغيه فاقتلوه واقتلوا الهيمة رءاه أجدوا الاربعة ورجاله موثقون  
 الا ان فيه اختلافا) (١) ظاهره ان الاختلاف في الحديث جميعه لا في قوله ومن وجدتموه الخ

(١) قوله اختلافا قلت لفظ  
 النسائي لعن الله من عمل  
 عمل قوم لوط وقال الترمذي  
 انما يعرف من هذا الوجه  
 انتهى وهو من رواية عمرو  
 ابن أبي عمرو مولى المطلب  
 قال ابن معين ينكر عليه  
 حديثه اقتلوا الفاعل  
 والمنعول به انتهى أفاده  
 للتندري اه أوترب

فقط وذلك ان الحديث قد روى عن ابن عباس مفردا وهو مختلف في ثبوت كل واحد من  
الامر بن أما الحكم الاول فانه قد أخرج البيهقي من حديث سعيد بن جبير ومجاهد عن ابن عباس  
في البكر يوجد على اللوطية قال يرحم وأخرج عنه انه قال ينظر أعلى بناء في القرية فيرى به منكسا  
ثم يتبع الحجارة وأما الثاني فانه أخرج عن عاصم بن بهدلة عن أبي رزين عن ابن عباس انه سئل  
عن الذي يأتي البهيمية قال لاحد عليه فهذا الاختلاف عنه دل على انه ليس عنده سنة فمما عن  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانما تكلم باجتهاده كذا قيل في بيان وجه قول المصنف ان  
فيه اختلافا والحديث فيه مسئلتان الاولى فيمن عمل في قوم لوط ولا ريب انه ارتكب كبيرة  
وفي حكمها أقوال الاول انه يحد حد الزاني قياسا عليه بجامع ايلاج محرم في فرج محرم وهذا  
قول جماعة من السلف والخلف واليه يرجع الشافعي واعتذر عن الحديث بان فيه مقالا فلا  
ينهض على اباحة دم المسلم الا أنه لا يخفى ان هذه الاوصاف التي جعلوها وجعلوها على لالحاق  
الواط بالزنا لا دليل على عليتها والثاني يقتل الفاعل والمفعول به محصنين كأنما وغير محصنين  
للحديث المذكور وهو قد يمد قول الشافعي وكان طريقة القضاة ان يقولوا في القتل فعل ولم ينكر  
فكان اجماعا سيما مع تكرير من أبي بكر وعمر وغيرهما وتجب في المنار من قوله الذاهب الى هذا مع  
وضوح دليله لفظا وبوجه الى حديثه بسندا الثالث انه يحرق بالنار فاخرج البيهقي انه اجتمع  
رأى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على تحريق الفاعل والمفعول به وفيه قصة  
وفي اسناده ارسال وقال الحافظ المنذرى حرق اللوطية بالنار أربعة من الخلفاء أبو بكر الصديق  
وعلى بن أبي طالب وعبد الله بن الزبير وهشام بن عبد الملك الرابع انه يرى من أعلى بناء في القرية  
منكسا ثم يتبع الحجارة ورواه البيهقي عن علي رضي الله عنه وتقدم عن ابن عباس رضي الله عنه  
المسئلة الثانية فيمن أتى بهيمة دل الحديث على تحريم ذلك وان حذر من يأتيها قتله واليه ذهب  
الشافعي في أخير قوله وقال ان صح الحديث قلت به وروى عن القاسم وذهب الشافعي في قوله  
انه يجب حد الزنا قياسا على الزاني وذهب ابن حنبل وغيره الى انه يعزرفقط اذ ليس بزنا والحديث  
قد تكلم فيه بما عرفت ودل على وجوب قتل البهيمية ما كولة كانت أولا والى ذلك ذهب على  
رضي الله عنه وقول للشافعي وقد قيل لابن عباس ما شأن البهيمية قال ما سمعت من رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك شيئا ولكن أرى انه كره ان يؤكل من لحما أو ينتفع بها بعد ذلك  
العمل ويرى انه قال في الجواب انها ترى فيقال هذه فعل بها ما فعل وذهبت الحنفية الى انه يكره  
أكلها فظاهره انه لا يجب قتلها قال الخطابي الحديث هذا معارض بهيمه صلى الله عليه وآله وسلم  
عن قتل الحيوان الا لئلا كله قال في البحر فيحتمل انه أراد عقوبته بقتلها ان كانت له وهي  
ما كولة جمع بين الادلة (وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضرب  
وغرب وان أبابكر ضرب وغرب ورواه الترمذي ورجاله ثقات الا انه اختلف في رفعه ووقفه)  
وأخرج البيهقي ان عليا عليه السلام جلا وتقي من البصرة الى الكوفة أو من الكوفة الى البصرة  
وتقدم تحقيق ذلك في التغريب وكأنه ساقه المصنف رداعلى من زعم نسخ التغريب (وعن ابن  
عباس رضي الله عنهما قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخنثيين) جمع مخنث بالحاء المعجمة  
فتون فثلاثة اسم مفعول أو اسم فاعل روى بهما (من الرجال والمترجلات من النساء وقال

أخرجوه من بيوتكم رواه البخاري) اللعن منه صلى الله عليه وآله وسلم لم تركب المعصية  
 دال على كبرها وهو يحتمل الاخبار والانشاء كما قدمنا. والمختف من الرجال المراد به من يتشبه  
 بالنساء في حر كاته وكلامه وغير ذلك من الامور المختصة بالنساء والمراد من تخلق بذلك لامن كان  
 ذلك من خلقته وجبلته والمراد بالمرجلات من النساء المتشبهات بالرجال هكذا وردت تفسيره في  
 حديث آخر أخرجه أبو داود وهذا دليل على تحريم تشبه الرجال بالنساء والعكس وقيل لادلالة  
 اللعن على التحريم لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان يأذن في المختفين بالدخول على النساء وانما في  
 من سمع منه وصف المرأة بما لا يظن له الا من كان له اربة فهو لا اجل تتبع أوصاف الاجنبية  
 قلت يحتمل ان من أذن له كان ذلك صفة له خلقه لا تخلفا هذا وقال ابن التين أمان انتهى في  
 التشبه بالنساء من الرجال الى ان يوثق في دبره وبالرجال من النساء الى ان يتعاطى السحق فان  
 لهذين الصفتين من اللوم والعقوبة أشد من لم يصل الى ذلك قلت اما من يوثق من الرجال في دبره  
 فهو الذي سلف حكمه قريبا (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم ادفعوا الحدود وما وجدتم لها مدفعاً أخرجه ابن ماجه واسناده ضعيف وأخرجه  
 الترمذي (١) والحاكم من حديث عائشة بلفظ ادروا الحدود وعن المسلمين ما استطعتم وهو  
 ضعيف أيضاً رواه البيهقي عن علي رضى الله عنه من قوله بلفظ ادروا الحدود والشبهات) وذكره  
 المصنف في التلخيص عن علي رضى الله عنه مرفوعاً وعلمه ولا ينبغي للامام ان يعطل الحدود قال  
 وفيه المختارين نافع وهو منكر الحديث قاله البخاري الا انه ساق المصنف في التلخيص عدة  
 روايات موقوفة صحيح بعضها وهي تعاضد المرفوع وتدل على ان له أصلاً في الجملة وفيه دليل على انه  
 يدفع الحد بالشبهة التي يجوز وقوعها كدعوى الاكراه أو انها أنبت المرأة وهي ناعمة فيقبل قولها  
 ويدفع عنها الحد ولا تكلف اليانة على ما زعمه (وعن ابن عمر رضى الله عنه قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم اجتنبوا هذه القاذورات) جمع قاذورة والمراد بها الفعل القبيح والقول  
 السيئ مما نهى الله تعالى عنه (التي نهى الله تعالى عنها فمن لم يلبس بستر الله وليتب الى الله  
 فانه من يدي لنا صفته نقيم عليه كتاب الله عز وجل رواه الحاكم) وقال علي شرطهما (وهو في  
 الموطأ من مراسيل زيد بن أسلم) قال ابن عبد البر لا أعلم هذا الحديث أسند بوجه من الوجوه  
 ومراده بذلك حديث مالك وأما حديث الحاكم فهو مستند مع انه قال امام الحرمين في النهاية  
 انه صحيح متفق على صحته قال ابن الصلاح وهذا مما يتعجب منه العارف بالحديث وله اشباه لذلك  
 كثيرة أوقعه فيها اطراحه صناعة الحديث التي يقتصر اليها كل فقيه وعالم في الحديث دليل على  
 انه يجب على من لم يعصية ان يستروا ولا يفضح نفسه بالاقرار ويأدر الى التوبة فان أبدى صفحته  
 للامام والمراد بها هنا حقيقة أمره وجب على الامام اقامة الحد وقد أخرج أبو داود مرفوعاً  
 تعافوا الحدود وفيما يهتكم فما بلغني من حد فقد وجب

#### \* (باب حد القذف) \*

القذف لغة الرمي بشئ وفي الشرع الرمي بوطء يوجب الحد على المذنوب (عن عائشة رضى الله  
 عنها قالت لما نزل عذري قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر وذ كر ذلك وتلا القرآن

(١) قال الترمذي بعد  
 أخرجه حديث عائشة  
 لا نعرفه مرفوعاً لامن  
 حديث محمد بن ربيعة عن  
 يزيد بن زياد الدمشقي ثم قال  
 يزيد بن زياد الدمشقي ضعيف  
 في الحديث انتهى أبو تراب

(١) كما رواه ابن أبي حاتم  
والحاكم في الاكليل من  
مرسل سعيد بن المسيب وفي  
البخاري العشر الايات الى  
قوله والله يعلم وانتم لا تعلمون  
وفيها باعتبار العدد وايات  
آخر انتهى أبو تراب

من قوله ان الذين جاؤا بالاقل الى آخر (١) ثمان عشرة آية على احدى الروايات في العدد (فلما نزل  
أمر برجلين) هما حسان ومسطح (وامرأة) هي حنة بنت جحش (فضر بوالحداء خرجه أحد  
والاربعة وأشار اليه البخاري) في الحديث ثبوت حد القذف وهو ثابت لقوله تعالى والذين  
يرمون المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء الآية وظاهره انه لم يثبت القذف لعائشة الامن الثلاثة  
المذكورين وقد ثبت ان الذي تولى كبره عبد الله بن أبي آبن ساول ولكنه لم يثبت انه جلده صلى الله  
عليه وآله وسلم حد القذف وقد ذكر ذلك ابن القيم وعدا عذرا في تركه صلى الله عليه وآله وسلم  
لخذه ولكنه قد أخرج الحاكم في الاكليل انه صلى الله عليه وآله وسلم حده من جله القذف وأما  
قول الماوردي انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يجلد أحدا من القذفة لعائشة وعلمه بان الحد انما  
يثبت ببينة أو اقرار فقد رد قوله بأنه ثبت ما يوجب به نص القرآن وحد القذف يثبت بعدم ثبوت  
ما قذف به ولا يحتاج في اثباته الى بينة قلت ولا يخفى ان القرآن لم يعين أحدا من القذفة وكله  
يريد ما ثبت في تفسير الايات فانه ثبت ان الذي تولى كبره عبد الله بن أبي آبن ساول وان مسطحا  
من القذفة وهو المراد بنزول قوله تعالى ولا يأتل أولو النضل منكم والسعة ان يؤتوا أولى القربى  
الآية (وعن أنس بن مالك قال أول لعان كان في الاسلام ان شريك بن ميمنا قذفه هلال  
ابن أمية بأمر الله فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم البينة والا فخذ في ظهرك الحديث أخرجه  
أبو يعلى ورجاله ثقات وفي البخاري نحوه من حديث ابن عباس) قوله أول لعان قد اختلف  
الروايات في سبب نزول آية اللعان ففي رواية أنس هذه انه انزلت في قصة هلال وفي أخرى انها  
نزلت في قصة عويمر الجعلافي ولا ريب ان أول لعان كان بنزولها البيان الحكم وجمع بينهما بانها  
نزلت في شأن هلال وصادف مجيء عويمر الجعلافي وقيل غير ذلك والحديث دليل على ان الزوج  
اذا عجز عن البينة على ما ادعاه من ذلك الامر وجب عليه الحد الا انه نسخ وجوب الحد عليه  
بالملاعة وهذا من نسخ السنة بالقرآن ان كانت آية جلد القذف هي قوله تعالى والذين يرمون  
المحصنات الآية سابقة نزولا على آية اللعان والافاقية اللعان اما نسخة على تقدير تراخي النزول  
عند من يستظهره لقذف الزوج أو مخصوصة ان لم يتراخ النزول أو تكون آية اللعان قرينة على  
انه أريد بالعموم في قوله تعالى والذين يرمون المحصنات الخصوص وهو من عدا القاذف لزوجه  
من باب استعمال العام في الخاص بخصوصه كذا قيل والتحقيق ان الأزواج القاذفين لازواجهم  
باقون في عموم الآية وانما جعل الله شهادة الزوج أربع شهادات بالله فائمه مقام الاربعة  
الشهداء ولذا سمي الله أيمانهم شهادة فقال فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله فاذا نكل عن  
الايمان وجب جلده جلد القذف كما انه اذا رمى أجنبي أجنبية ولم يأت باربعة شهداء جلد للقذف  
فالازواج اقون في عموم والذين يرمون المحصنات داخلون في حكمه ولذا قال صلى الله عليه وآله  
وسلم البينة والا فخذ في ظهرك وانما أنزل الله آية اللعان لافادة انه اذا فقد الزوج البينة وهم الاربعة  
الشهداء فقد جعل الله تعالى عوضهم الاربعة الايمان وزاد الخامسة للتأكد والتشديد وجلد  
الزوج بالنكول قول الجمهور ركانه قبل في الآية الاولى ثم لم يأتوا باربعة شهداء ولم يحلفوا ان كلوا  
أزواجهم رموا وغايتهم انما قيدت الآية الثانية بعض أفراد عموم الاولى بمقدار الاعوضا عن القيد  
الاول اذا فقد الاول والله أعلم (وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة) هو أبو عمران عبد الله بن عامر

القارئ الشامي كان عالماً ثقة حافظاً لما رواه في الطبقة الثانية من التابعين أحد القراء السبعة  
 روى عن واثله بن الاسقع وغيره وقرأ القرآن على المغيرة بن شهاب المخزومي عن عثمان بن عفان  
 ولد سنة احدى وعشرين من الهجرة ومات سنة ثمان عشرة ومائة (قال لقد أدركت أبا بكر وعمر  
 وعثمان ومن بعدهم فلم أرهم يضربون المملوك في القذف إلا أربعين رواء مالك والثوري في  
 جامعه) دل على أن رأى من ذكر تنصيف حد القذف على المملوك ولا يخفى أن النص ورد في  
 تنصيف حد الزنا في الاماء بقوله تعالى فعلمين نصف ما على المحصنات من العذاب فكانهم قاسوا  
 عليه حد القذف في الامة ان كانت قاذفة وخصصوا بالقاس عموم الذين يرمون المحصنات ثم  
 قاسوا العبد على الامة في تنصيف الحد في الزنا والقذف بجامع الملك وعلى رأى من يقول بعدم  
 دخول المالك في العمومات لا تخصيص الامة مذهب هرود في الاصول وهذا مذهب الجاهل  
 من علماء الامصار وذهب ابن مسعود وعمر بن عبد العزيز (١) الى انه لا ينصف حد القذف على  
 العبد لعموم الآية ولكنهم لا يرون العمل بالقياس كما هو رأى الظاهرية والتحقيق ان القياس غير  
 تام هنا لانهم جعلوا العلة في الحاق العبد بالامة الملك ولا دليل على انه العلة الا ما يدعونه من السبر  
 والتقسيم والحق انه ليس من مسالك العلة وأي مانع من كون الاثوثة جزء العلة لتقص حد الامة  
 لان الاماء يمتن ويغلبن ولذا قال تعالى ومن يكرههن فان الله من بعد اكرههن تغفور رحيم أي  
 لهن ولم يأت مثل ذلك في الذكور اذ لا يغلبون على أنفسهم وحيث نقول انه لا يلحق العبد بالامة  
 في تنصيف حد الزنا ولا القذف وكذلك الامة لا ينصف لها حد القذف ودعوى الاجماع على  
 تنصيف حد الزنا غير صحيحة بخلاف داود وما في القذف فقد سمعت الخلاف منه ومن غيره  
 ﴿وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قذف مملوكه  
 يقام عليه الحد يوم القيامة الا ان يكون كما قال متفق عليه﴾ فيه دليل على انه لا يحد المالك في  
 الدنيا اذ اذ قذف مملوكه وان كان داخل تحت عموم آية القذف بناء على انه لم يرد بالاحصان الحرية  
 ولا التزوج وهو وانظ مشترك يطلق على الحر وعلى المحصن وعلى المسلم لانه صلى الله عليه وآله وسلم  
 أخبر انه يحد لقذفه مملوكه يوم القيامة ولو وجب حده في الدنيا لم يجب عليه الحد يوم القيامة اذ قد  
 ورد ان هذه الحدود كفارات لمن أقيمت عليه وهذا الاجماع واما اذ اذ قذف العبد غير ماله فانه أجمع  
 العلماء على انه لا يحد قاذفه الا أم الولد ففيها خلاف فذهب الشافعية وأبو حنيفة الى انه لا حد  
 أيضاً على قاذفه لانهم ائمه قبل موت سيدها وذهب مالك والظاهرية الى انه يحد وصح ذلك  
 عن ابن عمر

(١) والاوزاعي وأبو ثور  
 وظاهرية اهـ

\*(باب حد السرقة)\*

﴿عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقطع يد السارق الا  
 في ربيع دينار فصاعدا﴾ نصب على الحال ويستعمل بالقاء ونم ولا يأتي بالواو قيل معناه ولو زاد واذ  
 زاد لم يكن الا صاعدا فهو حال مؤكدة (متفق عليه واللفظ لم ولم يلفظ البخاري تقطع يد السارق  
 في ربيع دينار فصاعدا وفي رواية لاجد) أي عن عائشة وهو الحديث الثاني (اقطعوا في ربيع دينار  
 ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك) ايجاب حد السرقة ثابت بالقرآن والسارق والسارقة الآية ولم



يذكر في القرآن نصاب ما يقطع فيه فاختلف العلماء في مسائل الأولى هل يشترط النصاب أو لا ذهب  
الجمهور إلى اشتراطه مستدلين بهذه الأحاديث الثابتة وذهب الحسن والظاهرية والخوارج إلى  
أنه لا يشترط بل يقطع في القليل والكثير لا إطلاق الآية ولما أخرجه البخاري من حديث أبي  
هريرة أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم لعن الله السارق يسرق البيضة فقطع يده ويسرق الخيل  
فقطع يده وأجيب بأن الآية مطلقة في جنس المسروق وقدره والحديث بيان لها وبأن المراد  
من حديث البيضة غير القطع بسرقها بل الأخبار بتحقيق شأن السارق وخسارة ما ربحه من  
السرقه وهو أنه تعاطى هذه الأشياء الحقيرة وصار ذلك خلقاً له وجراً على سرقه ما هو أكثر من ذلك  
مما يبلغ قدره ما يقطع به فليحذر هذا القليل قبل أن تملكه العادة فيتعاطى سرقه ما هو أكثر من ذلك  
ذكر هذا الخطابي وسبقه ابن قتيبة إليه ونظيره حديث من بقى لله مسجد ولو كفخص قطاة وحديث  
تصدق ولو بظلف محرق ومن المعام أن مفحص القطاة لا يصح تسيله ولا التصديق بالظلف  
المحرق لعدم الانتفاع به ما قصد صلى الله عليه وآله وسلم إلا المبالغة في الترهيب (١) الثانية  
اختلف الجمهور في قدر النصاب بعد اشتراطهم له على أقوال بلغت إلى عشرين قولاً والذي قام  
الدليل عليه منها قولان الأول أن النصاب الذي يتقطع به ربع دينار من الذهب وثلاثة دراهم  
من الفضة وهذا مذهب فقهاء الحجاز والشافعي وغيرهم مستدلين بحديث عائشة المذکور فأنه  
بيان لا إطلاق الآية وقد أخرجه الشيخان كما سمعت وهو نص في الربع دينار قالوا والثلاثة  
الدراهم قيمتها ربع دينار ولما يأتي من أنه صلى الله عليه وآله وسلم قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم  
قال الشافعي أن الثلاثة الدراهم إذا لم يكن قيمتها ربع دينار لم يوجب القطع واحتج له أيضاً بما  
أخرجه ابن المنذر أنه أتى عثمان بسارق سرق أترجة فومت بثلاثة دراهم من حساب الديناري ثلثي  
عشر فقطع وأخرج أيضاً أن علياً عليه السلام قطع في ربع دينار كانت قيمته درهمين ونصفاً  
وقال الشافعي ربع الدينار موافق الثلاثة دراهم وذلك أن الصرف على عهد رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم اثنا عشر درهماً ديناراً وكذلك كان بعده ولهذا فومت الدية اثني عشر ألفاً من  
الورق وألف دينار من الذهب القول الثاني لا أكثر فقهاء العراق أنه لا يوجب القطع إلا سرقه  
عشر دراهم ولا يجب في أقل من ذلك واستدلوا بذلك بما أخرجه البيهقي والطحاوي من طريق  
محمد بن إسحق من حديث ابن عباس أنه كان عن المجن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
عشر دراهم وروى أيضاً محمد بن إسحق من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله قالوا  
وقد ثبت في الصحيحين من حديث ابن عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم قطع في مجن وإن كان فيهما  
أن قيمته ثلاثة دراهم لكن هذه الرواية قد عارضتها رواية الصحيحين والواجب الاحتياط فيها  
يستباح به العضو المحرم قطعه لا يحقه فيجب الأخذ بالتسقين وهو الأكثر وقال ابن العربي ذهب  
سفيان الثوري مع جلالاته في الحديث إلى أن القطع لا يكون إلا في عشر دراهم وذلك أن اليد  
محرومة بالإجماع فلا تستباح إلا بما أجمع عليه والعشرة متفق على القطع به عند الجميع فيتمسك  
به ما لم يقع الاتفاق على دون ذلك قلت قد استفيد من هذه الروايات الاضطراب في قدر قيمة المجن  
من ثلاثة دراهم أو عشرة دراهم أو غير ذلك مما ورد في قدر قيمته ورواية ربع دينار في حديث  
عائشة صريحة في المقدار فلا يقدم عليها ما فيه اضطراب على أن الأرجح أن قيمة المجن ثلاثة

(١) في حديث البيضة  
والترغيب في حديث المسجد  
والصدقة اهـ

دراهم يأتى من حديث ابن عمر المتفق عليه وباقي الأحاديث المخالفة له لا تقاوم سنداً وأما  
 الاحتياط بعد ثبوت الدليل فهو في اتباع الدليل لأفعالهم على أن رواية التقدير بقيمة المجن  
 بال عشرة جاءت من طريق ابن اسحق ومن طريق عمرو بن شعيب وفيهما كلام معروف وإن كنا  
 لا نرى القدر في ابن اسحق بما ذكره كما قررناه في مواضع آخر المسئلة الثالثة اختلف القائلون  
 بشرطية النصاب فيما يقدر به غير الذهب والفضة فقال مالك في المشهور يقوم بالدراهم لا بربع  
 الدينار يعني إذا اختلف صرفهما مثل أن يكون ربع دينار صرف درهمين مثلاً وقال الشافعي  
 الأصل في تقويم الأشياء هو الذهب لأنه الأصل في جواهر الأرض كلها قال الخطابي ولذلك  
 كانت الصكوك القديمة يكتب فيها عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل فعرفت الدراهم بالناس  
 وحصرتها حتى قال الشافعي أن الثلاثة الدراهم إذا لم تكن قيمتها ربع دينار لم توجب القطع كما  
 قدمناه وقال بقول الشافعي في التقويم أبو ثور والاوزاعي وداد وقال أحمد يقول مالك في  
 التقويم بالدراهم وهذا القولان في قدر النصاب تفرعا عن الدليل كما عرفت وفي الباب أقوال  
 كما قلنا لم ينض لها دليل فلا حاجة إلى شغل الأوراق والأوقات بالقال والقليل ﴿ وعن  
 ابن عمر ﴾ رضي الله عنهما ( أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم متفق  
 عليه ) المجن بكسر الميم وبالجم الترمس مفعول من الاجتنان وهو الاستتار والاختفاء وكسرت  
 ميمه لأنه آله في الاستتار قال

وكان مجنى دون من كنت أتقى \* ثلاث شخصوس كعبان ومغفر

وقد عرفت مما مضى أن الثلاثة الدراهم ربع دينار ويدل له قوله في رواية أحمد ولا تقطعوا فيما  
 هو أدنى من ذلك بعد ذكره القطع في الربع الدينار ثم أخبر الراوي هنا أنه صلى الله عليه وآله وسلم  
 قطع في ثلاثة دراهم ما ذاك إلا أنه ربع دينار والاثني قوله ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك  
 وقوله هنا قيمته هذا هو المعتبر أعني القيمة وورد في بعض ألفاظ هذا الحديث عند الشيخين بلفظ  
 ثمنه ثلاثة دراهم قال ابن دقيق العيد المعتبر القيمة وما ورد في بعض الروايات من ذكر الثمن فكانت  
 لتساويها عند الناس في ذلك الوقت أو في عرف الراوي أو باعتبار الغلبة والأحوال اختلفت القيمة  
 والثن الذي شري به ما لم يكن يعتبر إلا القيمة ﴿ وعن أبي هريرة ﴾ رضي الله عنه قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده  
 متفق عليه ) تقدم أنه من أدلة الظاهرية ولكنهم مؤول بمخا ذكره سابقاً والموجب لتأويله ما عرفت  
 من قوله في المتفق عليه لا تقطع يدا السارق إلا ربع دينار وقوله فيما آخرجه أحمد ولا تقطعوا  
 فيما هو أدنى من ذلك فتعين تأويله بما ذكرناه وأما تأويل الأعشى له بأنه أريد بالبيضة بيضة  
 الحديد وبالحبل حبل السفن فغير صحيح لأن الحديث ظاهر في التهجين على السارق بتقويته  
 العظيم بالحقير قيل فالوجه في تأويله أن قوله فتقطع خبر لا أمر ولا فعل وذلك ليس بدليل لجواز أن  
 يريد صلى الله عليه وآله وسلم أنه يقطعه من لا يرعى النصاب أو بشهادة على النصاب ولا يصح  
 الأدونه أو نحو ذلك ﴿ وعن عائشة ﴾ رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال  
 مخاطباً الاسامة ( أنشف في حدى من حدود الله ثم قام فاخطب فقال يا أيها الناس انما هلك الذين  
 من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد

(١) اسمها فاطمة بنت  
الاسود بن عبد الاسد بن  
عبد الله قتل أبوها كافرا  
يوم بدر قتله جزة رضى الله  
عنه اه أبو تراب

متفق عليه واللفظ لمسلم وله) أى لمسلم (من وجه آخر عن عائشة كانت امرأة تستعير المتاع وتجده فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقطع يدها) الخطاب في قوله تشفع لاسامة بن زيد كما يدل له ما في البخارى ان قريشاً أهتمهم المرأة المخزومية (١) التي سرقت قالوا من يكلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن يجترئ عليه إلا أمامة حب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا من يكلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكلهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أنشفع الحديث وهذا استفهام إنكار وكأنه قد سبق علم اسامة بأنه لا شفاعاة في حد وفي الحديث مستثنان الاولى النهى عن الشفاعاة في الحد وترجم البخارى باب كراهة الشفاعاة في الحد اذا رفع الى السلطان وقد دلل لما قبله من ان الكراهة بعد الرفع ما في بعض روايات هذا الحديث فإنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لاسامة لما تشفع لا تشفع في حد فان الحد وداذا انتهت الى قليس بمكة وأخرج أبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده يرفعه تعافوا الحد ودفيا بينكم فما بلغنى من حد فقد وجب وصححه الحاكم وأخرج أبو داود والحاكم وصححه من حديث ابن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاد الله في أمره وأخرجه ابن أبي شيبة من وجه أصح عن ابن عمر موقوفا وفي الطبراني من حديث أبي هريرة مرفوعا بلفظ فقد ضاد الله في ملكه وأخرج الدارقطني من حديث الزبير موصولا بلفظ اشفعوا ما لم يصل الى الوالى فاذا وصل الى الوالى ففعافا فعافا الله عنه وأخرج الطبراني عن عروة بن الزبير قال لقي الزبير سارية فاشفع فيه فقبل حتى يبلغ الامام فقال اذا بلغ الامام فلعن الله الشافع والمشفع قبل وهذا الموقوف هو المعتقد وتأتى قصة الذى سرق رداء صفوان ورفع اليه صلى الله عليه وآله وسلم ثم أراد ان لا يقطعه فقال صلى الله عليه وآله وسلم هلا قبل ان تأتيني به ويأتى من أخرجه وهذه الاحاديث متعاضدة على تحريم الشفاعاة بعد البلوغ الى الامام وأنه يجب على الامام اقامة الحد وادعى ابن عبد البر الاجماع على ذلك ومثله في البحر ونقل الخطابي عن مالك انه فرق بين من عرف بأذية الناس وغيره فقال لا يشفع في الاول مطلقاً أى قبل الرفع وبعده وفي الثانى يحسن الشفاعاة قبل الرفع وفي حديث عن عائشة أقبلوا نوى الهيئات زلاتهم الا في الحدود ما يدل على جواز الشفاعاة في التعزيرات لا في الحدود ونقل ابن عبد البر الاتفاق على ذلك المسئلة الثانية في قوله كانت امرأة تستعير المتاع وتجده وأخرجه النسائي بلفظ استعارت المرأة على السنة تام يعرفون وهى لا تعرف بباعته وأخلفت ثمنه وأخرجه عبد الرزاق بسند صحيح الى أبي بكر بن عبد الرحمن ان امرأة جاءت فقالت ان فلانة تستعير حلما فاعارتها ايام فكثرت لارتاء فجاءت الى التى استعارت لها تسألها فقالت ما استعرتك شيأ فرجعت الى الاخرى فأنكرت فجاءت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فدعاها فأسألها فقالت والذى بعثك بالحق ما استعرت منها شيأ فقال اذهبوا الى بيتها تجدوه تحت فراشها فأتوه وأخذوه فأمر بها فقطعت والحديث دليل على انه يجب القطع على جاحد العارية وهو مذهب أحمد واسحق والظاهرية واتصله ابن عزم ووجه دلالة الحديث على ذلك واضحة فإنه صلى الله عليه وآله وسلم رتب القطع على جحد العارية وقال ابن دقيق العبدانه لا يثبت الحكم المرتب على الجحد حتى يتبين ترجيح رواية من روى انها كانت جاحدة على رواية من روى انها كانت سارقة وذهبت

الجاهلية لا يجب القطع في جحد العارية قالوا لان الآية في السارق والجاحد لا يسمى سارقا ورد  
 هذا ابن القيم وقال ان الجحد داخل في اسم السرقة قلت دخول لفظ الجاحد تحت لفظ السارق  
 لغة لا تساعده عليه اللغة وأما الدليل فثبت قطع الجاحد بهذا الحديث قال الجمهور وحديث  
 الخزومية قد ورد بلفظ انها سرقت من طريق عائشة وجابر وعروة بن الزبير ومسعود بن الاسود  
 وأخرجها البخاري ومسلم والبيهقي وغيرهم مصرحاً بذكر السرقة قالوا فقد تقرر انها سرقت ورواية  
 جحد العارية لا تدل على ان القطع كان لها بل انما ذكر جحد العارية لانه قد صار خلقا لها معروفا  
 فعرفت المرأة به والقطع كان للسرقة وهذا خلاصة ما أجاب به الخطابي ولا يخفى تكلفه ثم هو مبني  
 على ان المعبر عنه امرأة واحدة وليس في الحديث ما يدل على ذلك لكن في عبارة المصنف ما يشعر  
 بذلك فانه جعل الذي ذكره ثانياً رواية وهو يقتضي من حيث الاشعار العادي انها حديث واحد  
 أشار اليه ابن دقيق العيد في شرح العمدة والمصنف هنا صنع ما صنعه صاحب العمدة في سياق  
 الحديث ثم قال الجمهور يؤيد ما ذهبنا اليه ما روى عن جابر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم قال ليس على خائن ولا منتهب ولا محتلس قطع رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي وابن  
 حبان قالوا جاحد العارية خائن ولا يخفى ان هذا عام لكل خائن ولكنه مخصص بجاحد العارية  
 ويكون القطع فيمن جحد العارية لا غير من الخونة وقد ذهب بعض العلماء الى انه يخص القطع  
 بمن استعار على لسان غيره مخادعاً للمستعار منه ثم تصرف في العارية وأتكرها لما طوبى بها قال  
 فان هذا لا يقطع بمجرد الحياة بل لمشاركة السارق في أخذ المال خفية والحديث فيه كلام كثير  
 لعلماء الحديث وقد صححه من سمعت وهذا دل على ان الخائن لا قطع عليه والمراد بالخائن الذي يضرر  
 ما لا يظهر في نفسه والخائن هنا هو الذي يأخذ المال خفية من مالكه مع ارادة اظهاره له النصيحة  
 والحفظ والخائن أعم فانها قد تكون الحياة في غير المال ومنه خائنة العين وهي مسارقة الناظر  
 بطرفه ما لا يحل له نظره والمنتهب المغير من التهمة وهي الغارة والسلب وكان المراد هنا ما كان على  
 جهة الغلبة والقدرة والمحتلس السالب من اختلسه اذا سلبه واعلم ان العلماء اختلفوا في شرطية  
 أن تكون السرقة في حرز فذهب أحمد بن حنبل وإسحق وهو قول للخوارج الى انه لا يشترط لعدم  
 ورود الدليل باشتراطه من السنة ولا طلاق الآية وذهب غيرهم الى اشتراطه مستدلين بهذا  
 الحديث اذ مفهومه لزوم القطع فيما أخذ بغير ما ذكر وهو ما كان عن خفية وأجيب بأن هذا  
 مفهوم لا يثبت به قاعدة بقيسها القرآن ويؤيد عدم اعتبارها صلى الله عليه وآله وسلم قطع من  
 أخذ رداء صفوان من تحت رأسه من المسجد الحرام وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم قطع يد  
 الخزومية وانما كانت تجحد ما تستعيره وقال ابن بطال ان الحرز مأخوذ في مفهوم السرقة لغة  
 فان صح فلا بد من التوفيق بينه وبين ما ذكر مما لا يدل على اعتبار الحرز فالمسئلة كما ترى والاصل  
 عدم الشرط وانما استعير الله وأوقف حتى يفتح الله تعالى ﴿ وعن رافع بن خديج رضى الله  
 عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا قطع في غر في النهاية الثمر هو الرطب  
 مادام في رأس النخلة فاذا قطع فهو الرطب قال ويقع على كل الثمار (ولا كثر) هو يفتح الكاف  
 وفتح المثلثة جاز النخل وهو ثمنهما الذي في وسط النخلة كافي النهاية (رواه المذكورون)  
 وهم أحمد والأربعة (وصححه أيضاً الترمذي وابن حبان) كما صح ما قبله قال الطحاوي الحديث

تلقته الامية بالقبول والتمر المراد به ما كان معلقا في الخل قبل ان يجذو بحرز وعلى هذا تأوله الشافعي وقال حوائط المدينة ليست بحرز وأكثرها تدخل من جوانبها والتمر اسم جامع للرطب واليابس من الرطب والعنب وغيرهما كما في البدر المنير وأما الكثر فوقع تفسيره في رواية النسائي بالجوار والجوار بالجمع آخره امر مترومان هو شحم الخل الذي في وسط الخلعة كما في النهاية والحديث فيه دليل على انه لا يجب القطع في سرقة التمر والكثرة ظاهره سواء كان على ظهر الميت له أو قد جذ إلى هذا ذهب أبو حنيفة قال في نهاية المجتهد قال أبو حنيفة لا قطع في طعام ولا فيما أصله مباح كالصيد والحطب والحشيش وعنده في منعه القطع في الطعام الرطب قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا قطع في تمر ولا كثر وعند الجمهور وإنه يقطع في كل محرز سواء كان على أصله باقيا أو قد جذ وسواء كان أصله مباحا كالحنشيش ونحوه أو لا فالوالعموم الآية والاحاديث الواردة في اشتراط النصاب وأما حديث لا قطع في تمر ولا كثر فقال الشافعي انه خرج على ما كان عليه عادة أهل المدينة من عدم احراز حوائطها فترك القطع لعدم الحرز فاذا أحرزت الحوائط كانت كغيرها (وعن أبي أمية المخزومي) لا يعرف له اسم عداده في أهل الحجاز روى عنه أبو المنذر مولى أبي ذر هذا الحديث (قال أنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلص قد اعترف اعترافا ولم يوجد معه متاع فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما خالك) بكسر الهمزة وتخفيف صمجة أى أظنك (سرق قال بلى فأعاد عليه مرتين أو ثلاثا فأمر به فقطع وحي به فقال استغفر الله وتب إليه فقال استغفر الله وتوب إليه فقال اللهم تب عليه ثلاثا ثم أخرجه أبوداود واللفظه وأحمد والنسائي ورجاله ثقات) وقال الخطابي في اسناده مقال والحديث اذارواه مجهول لم يكن حجة ولم يجب الحكم به قال عبد الحق أبو المنذر المذكور في اسناده لم يرو عنه الا اسحق ابن عبد الله بن أبي طلحة وفي الحديث دليل على انه ينبغي للامام تلقين السارق الانكار وقد روى عنه انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لسارق أسرق قل لا قال الرافي لم يصحوا هذا الحديث وقال الغزالي قوله قل لا لم يصححه الأئمة ورواه البيهقي موقوفا على أبي الدرداء انه أتى بجارية سرق فقال لها أسرقتى قولى لا فقالت لا فخلى سبيلها وروى عبد الرزاق عن عمر أنه أتى برجل سرق فسأله أسرق قل لا فقال لا فتركه وساق روايات عن العناية دالة على التلقين واختلف في اقرار السارق فذهب أحمد واسحق الى انه لا بد في ثبوت السرقة بالاقرار من اقراره مرتين وكان هذا دليلهم ولادلالة فيه لانه خرج مخرج الاستنبات وتلقين المسقط ولانه تردد الراوى هل مرتين أو ثلاثا وكان طريق الاحتياط لهم ان يشترطوا الاقرار ثلاثا ولم يقولوا به وذهب الفريقان وغيرهم الى انه يكفي الاقرار مرة واحدة كسائر الاقارير ولانها قد وردت عدة روايات لم يزد فيها اشتراط عدد الاقرار (وأخرجه) أى حديث أبي أمية (الحاكم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه فساقه بعنائه وقال فيه اذهبوا به فاقطعوه ثم احسموه) بالمهملتين (وأخرجه البزار أيضا) أى من حديث أبي هريرة (وقال لا بأس باسناده) الحديث دال على وجوب حسم ما قطع والحسم الكى بالتأريى يكوى محل القطع لينقطع الدم لان منافذ الدم تسد واذا ترك فربما استرسل الدم فيؤدى الى التلف وفي الحديث دلالة على انه يأمر بالقطع والحسم الامام وأجرة القاطع والحاسم من بيت المال وقيمة الفداء

الذي يحسم به منه لان ذلك واجب على غيره \* (قائدة) \* من السنة ان تعلق يد السارق في عنقه لما أخرجه البيهقي بسنده من حديث فضالة بن عبيد انه سئل رأيت تعليق يد السارق في عنقه من السنة قال نعم رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم قطع سارقاً ثم أمر بيده فعلق في عنقه وأخرجه بسنده ان علياً رضي الله عنه قطع سارقاً فغروا به ويده معلقة في عنقه. وأخرج عنه أيضاً انه أقر عنده سارق مرتين فقطع يده وعلقها قال الراوي فكانت يده تضرب صدره ﴿ وعن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يغرم السارق اذا أقيم عليه الحد رواه النسائي وبين انه منقطع وقال أبو حاتم هو منكر ﴾ رواه النسائي من حديث المسور بن ابراهيم عن عبد الرحمن بن عوف والمسور لم يدرك جده عبد الرحمن بن عوف قال النسائي هذا امر سهل وليس بثابت وكذلك أخرجه البيهقي وذكره عنه أخرى وفي الحديث دليل على ان العين المسروقة اذا تلفت في يد السارق لم يغرمها بعد ان وجب عليه القطع سواء تلفها قبل القطع أو بعده ورواه أبو يوسف عن أبي خنيفة وفي شرح الكنتز على مذهبه تعليل ذلك بان اجتماع حقين في حق واحد مخالف للاصول فصار القطع بدلا من الغرم ولذلك اذا أتت بسرقة قطع به ما لم يقطع وزهد الشافعي وأجدوا آخرون ورواية عن أبي خنيفة الى انه يغرم لقوله صلى الله عليه وآله وسلم على البدن ما أخذت حتى تؤديه وحديث عبد الرحمن هذا لا تقوم به الجمع ما قيل فيه ولقوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة من نفسه ولانه اجتماع في السرقة حقان حق لله تعالى وحق للآدمي فاقتضى كل حق موجباً ولانه قام الاجماع على انه اذا كان موجوداً بعينه أخذ منه فيكون اذا لم يوجد في ضمانه قياساً على سائر الاموال الواجبة وقوله اجتماع الحقين مخالف للاصول دعوى غير صحيحة لان الحقين مختلفان فان القطع لحكمة الزجر والتغريم لتقويت حق الآدمي كما في الغصب ولا يخفى قوة هذا القول ﴿ وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه سئل عن الثمر المعلق فقال من أصاب بضيه من ذي حاجة غير متخذ خبئة ﴾ بضم الخاء المعجمة وسكون الموحدة فنون وهو مغتطف الازار و طرف الثوب ﴾ فلا شيء عليه ومن خرج بشيء منه فعليه الغرامة والعقوبة ومن خرج بشيء منه بعد ان يؤويه (١) الجرين هو موضع الثمر الذي يجفف فيه ﴿ فبلغ عن الجن فعليه القطع ﴾ أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم قال المنذرى المراد بالثمر المعلق ما كان معلقاً في الخل قبل ان يجذو ويجرز والثمراتم جامع للرطب واليابس من الثمر والعنب وغيرهما وفي الحديث مسائل الاولى انه اذا أخذ المحتاج بضيه لسد فاقته فانه مباح له (٢) والثانية انه يحرم عليه الخروج بشيء منه فان خرج بشيء منه فلا يخلو اما ان يكون قبل ان يجذو وقبل ان يأويه الجرين أو بعده ان كان قبل الجذو فعليه الغرامة والعقوبة وان كان بعد القطع واياه الجرين له فعليه القطع مع بلوغ المأخوذ النصاب لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فبلغ عن الجن وهذا مبني على ان الجرين حرز كما هو الغالب اذ لا قطع الا من حرز كما يأتي الثالثة انه أجل في الحديث الغرامة والعقوبة ولكنه قد أخرج البيهقي تفسيرها بانها غرامة مثلية وبان العقوبة جلدات نكال وقد استدلل بحديث البيهقي هذا على جواز العقوبة بالمال فان غرامة مثلية من العقوبة بالمال وقد أجازها الشافعي في القديم ثم رجع عنه وقال لا تضاعف الغرامة على

(١) في القاموس الجرين بالضم وكأثر البيدر وأجرن الثمر جعله أه أبو تراب (٢) كما يفيد قوله فلا شيء عليه فانه نكرة في سياق النفي يعم فلا يلزمه شيء فهو مباح له والمراد من أخذه بضيه انه أكله ولوتناوله بيده أه أبو تراب

أخذ في شيء إنما العقوبة في الإبدان لا في الأموال وقال هذا منسوخ والناسخ له قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أهل المشاة بالليل أن ما أنلفت فهو ضامن على أهلها قال وإنما يضمنونه بالقيمة وقد قدمنا الكلام في ذلك في حديثهم في الزكاة الرابعة أخذ منه اشتراط الحرز في وجوب القطع لقوله صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن يأويه الجرين وقوله في الحديث الآخر لا قطع في غرو ولا في حريسة الجبل فإذا أواه الجرين أو المراح فالقطع فيما بلغ عن الجبن أخرجه النسائي قالوا والآخر أزمأخوذ في مفهوم السرقة فإن السرقة والاستراق هو الجني مستتر في خفية لا خذل مال غيره من حرز كما في القاموس وغيره فالحرز مأخوذ في مفهوم السرقة (١) لغة ولذا لا يقال لمن خان أمأته سارق هذا مذهب الجمهور وذهب الظاهرية وآخرون إلى عدم اشتراطه عما لا يطلق الآية الكريمة إلا أنه لا يخفى أنه إذا كان الحرز مأخوذ في مفهوم السرقة فلا إطلاق في الآية واعلم أن حريسة الجبل بالحاء المهملة مفتوحة فراء فتناق تحتية فسين مهملة والجبل بالجيم فوحدة قيل هي المحروسة أي ليس فيما يحرس بالجبل إذا سرق قطع لأنه ليس بموضع حرز وقيل حريسة الجبل الشاة التي يدركها الليل قبل أن تصل إلى مأواها (٢) والمراح الذي تأوى إليه المشاة ليلًا كذا في جامع الأصول وهذا الأخير أقرب إيراد الحديث والله أعلم ﴿ وعن صفوان بن أمية رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لما أمر بقطع الذي سرق رداءه فشفع فيه هلا كان ذلك قيل إن تأنيبه أخرجه أحد الأربعة وصححه ابن الجارود والحاكم الحديث أخرجه من طرق منها عن طاوس عن صفوان ورجعها ابن عبد البر وقال إن سماع طاوس من صفوان ممكن لأنه أدرك عثمان وقال أدركت سبعين شيخا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والحديث قصة أخرج البيهقي عن عطاء بن أبي رباح قال بينا صفوان بن أمية مضطجع بالبطحاء إذ جاءه إنسان فأخذ برقه من تحت رأسه فألقى به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأمر بقطعه فقال اني أعفو وأعجز وأجاوز فقال فهلا قيل أن تأنيبه به وله ألفاظ في بعضها أنه كان في المسجد الحرام وفي آخر في مسجد المدينة تأمنا وفي الحديث دليل على أنها تقطع يد السارق فيما كان ماله حقا له وإن لم يكن مطلقا عليه في مكان قال الشافعي رداء صفوان كان محرزا باضطجاعه عليه وإلى هذا ذهب الشافعي والحنفية والمالكية وقال في نهاية المجتهد إذا توسد النائم شيئا قوسده حرز على ما جاء في رداء صفوان قال في التكنز للحنفية ومن سرق من المسجد متاعا ورده عنده يقطع وإن كان غير محرزا بالحائط إذا المسجد ما بني لأحرار الأموال فلم يكن المال محرزا بالمكان (٣) انتهى وتقدم الخلاف في الحرز واختلف القائلون بشرطية فقال الشافعي ومالك والامام يحيى إن لكل مال حرزا يخصه حرز المشاة ليس حرزا للذهب والفضة وقال الحنفية ما حرز فيه مال فهو حرز لغيره إذا الحرز ما وضع لمنع الداخل والخارج أن لا يخرج وما كان ليس كذلك فليس بحرزا لغة ولا شرعا وكذلك قالوا المسجد والسكبة حرزان لا لآتهم ما وكسوتهم واختلفوا في القبر هل هو حرز للكفن فيقطع آخذة أو ليس بحرز فذهب إلى أن النبش سارق جماعة من السلف والشافعي ومالك وقالوا يقطع لأنه أخذ المال خفية من حرزه وقدرى عن علي رضي الله عنه وعائشة وقال الثوري وأبو حنيفة لا تقطع النبش لأن القبر ليس بحرز وفي المناهضة المسئلة فيها صعوبة لأن حرمة الميت كحرمة

(١) لفظ القاموس سرق منه وسرقه واسترقه جاء مستترا إلى حرز وأخذ ما لا غيره اه أبو تراب

(٢) بضم الميم قراءة آخره ماء مهملة التأوى اه أبو تراب (٣) بل هو محرز بكون ماله عنده كافي قصة صفوان اه أبو تراب

الحى لكن حرمة يد السارق كذلك الاصل منعها ولم يدخل النباش تحت السارق لغته والقيام  
 الشرعى غير واضح واذا توافقنا امتنع القطع انتهى واختلقوا في السارق من بيت المال  
 فذهب الشافعى وأبو حنيفة الى انه لا يقطع من سرق من بيت المال وروى عن عمرو وذهب مالك  
 الى انه يقطع وانفقوا على انه لا يقطع من سرق من الغنمة وان لم يكن من أهلها قالوا لانه  
 قد يشارك فيها بالرضخ أو من الخمس (وعن جابر قال جى بسارق الى النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم فقال اقتلوه فقالوا يا رسول الله انما سرق قال اقطعه ففقط ثم جى به الثانية فقال اقتلوه  
 فذ كرملة ثم جى به الثالثة فذ كرملة ثم جى به الرابعة كذلك ثم جى به الخامسة فقال اقتلوه  
 أخرجه أبو داود والنسائي) تمامه عندهما قال جابر فأنطلقنا به فقتلناه ثم اجترأناه فالتقيناه  
 في بئر ورؤينا عليه الحجارة (واستنكره) اى انه قال الحديث منكرو ومصعب بن ثابت  
 (١) وليس بالقوى في الحديث قيل لكن يشمله قوله (وأخرج) أى النسائي (من حديث الحرث  
 ابن حاطب نحوه) وأخرج حديث الحرث الحاكم وأخرج في الخلية لابي نعيم عن عبد الله بن زيد  
 الجهني قال ابن عبد البر حديث القتل منكراً لأصله (وذ كرملة) الشافعى ان القتل في الخامسة  
 منسوخ) وزاد ابن عبد البر في كلام الشافعى لاختلاف فيه بين أهل العلم وفي النجم الوهاج  
 ان ناسخه حديث لا يحل دم امرئ مسلم الا باحدى ثلاث تقدم قال ابن عبد البر وهذا يدل على  
 ان حكاية أبي مصعب (٢) عن عثمان وعمر بن عبد العزيز انه يقتل لأصل له وجاء في رواية  
 النسائي بعد قطع قوائمه الاربع ثم سرق الخامسة في عهد أبي بكر فقال أبو بكر كان رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم أعلم بهذا حين قال اقتلوه ثم دفعه الى قسيه من قرش فقال اقتلوه فقتلوه  
 قال النسائي لأعلم في هذا الباب حديثنا صحيحا والحديث دليل على قتل السارق في الخامسة وان  
 قوائمه الاربع تقطع في الاربع المرات والواجب قطع اليدين في السرقة الاولى اجماعا وقراءة ابن  
 مسعود ميمنة لاجمال الآية فانه قرأ فاقطعوا أي يمانهما وفي الثانية الرجل اليسرى عند  
 الاكثر لفعل الصحابة وعند طاووس اليد اليسرى لقصر يمان اليمنى وفي الثالثة يده اليسرى  
 وفي الرابعة رجله وهذا عند الشافعى ومالك لما أخرجه الدارقطني من حديث أبي هريرة أن النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم قال في السارق ان سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله ثم ان سرق  
 فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجله وفي اسناده الواقدي قال الزركشي فيه مقال وأخرجه  
 الشافعى من وجه آخر عن أبي هريرة مرفوعا وأخرج الطبراني والدارقطني نحوه عن عصمة بن مالك  
 واسناده ضعيف وخالف الحنفية فقالوا يحبس في الثالثة لما رواه البيهقي من حديث علي رضي  
 الله عنه انه قال بعد ان قطع رجله وأتى به في الثالثة بأى شئ يتسع وبأى شئ يأكل لما قيل له تقطع  
 يده اليسرى ثم قال اقطع رجله على أى شئ يشئ انى لاستحي من الله ثم ضرب به وخلده في السجن  
 وأجاب الاولون بان هذا رأى لا يقاوم المنصوص وان كان المنصوص فيه ضعف فقد عاضده  
 الروايات الاخر وأما محل القطع فيكون من مفصل الكتف اذ هو أقل ما يسمى يدا ولفعله صلى الله  
 عليه وآله وسلم فيما أخرجه الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب أن النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم بسارق فقطع يده من مفصل الكتف وفي اسناده مجهول وأخرج ابن أبي شيبة من مرسل  
 رجاء بن حيوة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قطع من المفصل وأخرجه أبو الشيخ من وجه آخر

(١) قال الذهبي انه ضعفه  
 أجدوا بن معين اه أبو تراب  
 (٢) هو من أصحاب مالك  
 له مختصر في مذهبه ولقطه  
 فيه فان سرق الخامسة قتل  
 كما قال رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم وعثمان وعمر بن  
 عبد العزيز اه أبو تراب



(١) وأخرج عنه الشافعي  
في كتاب الاختلاف وزاد  
ويقول استغني من الله ان  
أتركه بلا عمل اه أبو تراب

عن رجاء عن عدي زفعه وعن جابر رفعه وأخرج سعيد بن منصور عن عمر وقال الامامية  
ويروى عن علي رضي الله عنه انه يقطع من أصول الاصابع اذ هو أقل ما يسمي يدا وقد اختلفت  
الرواية عن علي عليه السلام فروى (١) انه كان يقطع من يد السارق الخنصر والبنصر والوسطى  
وقال الزهري والخوارج انه يقطع من الابط اذ هو اليد حقيقة والاقوى الاول لدليله المأثور وأما  
محل قطع الرجل فتقطع من مفصل القدم وروى عن علي عليه السلام انه كان يقطع الرجل من  
الكعب وروى عنه وهو للامامية انه من معتقد الشر الك \* (خاتمة) \* أخرج أحمد وأبو داود عن  
عطاء عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها وقد دعت على سارق سرق لها الخف  
لا تبغني عنه بدعاءك عليه ومعناه لا تحتفي عنه الاثم الذي يستحقه بالسرقه وهذا يدل على أن الظالم  
يخفف عنه بدعاء المظلوم عليه وروى أحمد في كتاب الزهد عن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه انه  
قال بلغني أن الرجل لينظلم مظلمة فلا يزال المظلوم يشتم الظالم وينقصه حتى يستوفي حقه ويكون  
للظالم الفضل عليه وفي الترمذي عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من دعا على من  
ظلمه فقد اتصر فان قيل قدمح الله تعالى المتصر من البغي ومدح العافي عن الجرم قال ابن  
العربي فالجواب ان الاول مخول على ما اذا كان الباغى وقها ذا جرأة وفخور والثاني على من وقع  
منه ذلك نادرا فتقال عثرته بالعقوبة وقال الواحدي ان كان الاتصار لاجل الدين فهو محمود  
وان كان لاجل النفس فهو مباح لا يحمد عليه واختلف العلماء في التحليل من الظلامة على  
ثلاثة أقوال كان ابن المسيب لا يحلل أحدا من عرض ولا مال وكان سليمان بن يسار وابن سيرين  
يحللان منهما ورأى مالك التحليل من العرض دون المال

#### \* (باب حد الشارب وبيان المسكر) \*

(عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى برجل قد شرب الخمر  
فجلده مجريدين نحو أربعين قال) أي أنس (وفعله أبو بكر فلما كان عمر امتشأ الناس فقال  
عبد الرحمن بن عوف أخف الحدود عثمان فامر به عمر متفق عليه) الخمر مصدر خمر كضرب ونصر  
خمر اسمي به الشراب المعتصر من العنب اذا غلا وقذف بالزبد وهي مؤنثة ويذكر ويقال خمر وفي  
الحديث مسائل الاولى ان الخمر تطلق على ما ذكر حقيقة اجماعا وتطلق على ما هو أعم من ذلك  
وهو ما أسكر من العصور ومن النبيذ أو من غير ذلك وانما اختلف العلماء هل هذا الاطلاق حقيقة  
أولا قال صاحب القاموس العموم أصح لانها حرمت وما بالمدنية خمر عنب ما كان الا البسر  
والتمر انتهى وكأنه (٢) يريد العموم حقيقة وسميت خمر اقل لانها تخمر العقل أي تستره فيكون  
بمعنى اسم الفاعل أي الساتر للعقل وقيل لانها تغطي حتى تستند يقال خمره أي غطاه فيكون  
بمعنى اسم المفعول وقيل لانها تخالط العقل من خمره اذا خالطه ومنه هنيئاً مريئاً غير داء  
مخامر \* أي مخالط وقيل لانها تترك حتى تدرك ومنه اخمر العين أي بلغ ادراكه وقيل مأخوذة  
من الكل لاجتماع المعاني هذه فيها قال ابن عبد البر الواجبه كلها موجودة في الخمر لانها تترك  
حتى أدركت وسكنت فاذا شربت خالطت العقل حتى تغلب عليه وتغطي قلت هذان معنيان  
ولانها تغطي العقل فالخمر تطلق على عصير العنب المشتد حقيقة اجماعاً وفي النجم الوهاج الخمر  
بالاجماع المسكر من عصير العنب وان لم يقذف بالزبد واشترط أبو حنيفة رجاء الله ان يقذف

(٢) انما قال كانه لان من  
قاعده خلط الحقيقة  
بالحجاز ويأتي انه أصاب بالتعميم  
أعم من ان يكون حقيقة  
أو مجازاً اه أبو النضر

وحينئذ يكون مجمعا عليه واختلف أصحابنا في وقوع الخمر على الآية حقيقة فقال المزني وجاعة  
بذلك لان الاشتراك في الصفة يقتضي الاشتراك في الاسم وهو قياس في اللغة وهو جائز عند اكثر  
وهو ظاهر الاحاديث ونسب الرافي الى اكثرين انه لا يقع عليها الاجمازا قلت وبه جزم ابن  
سيده في المحكم وحرم به صاحب الهداية من الحنفية حيث قال الخمر عندنا ما اعتصر من ماء  
العنب اذا اشتد وهو المعروف عند أهل اللغة وأهل العلم ورد ذلك الخطابي فقال زعم قوم ان  
العرب لا تعرف الخمر الا من العنب فيقال لهم ان الصحابة الذين سموها غير المتخذ من العنب خمر اعراب  
فصحوا ولم يكن هذا الاسم صحيحا لما أطلقوه وقال القرطبي الاحاديث الواردة عن أنس وغيره على  
صحتها وكثر ما تبطل مذهب الكوفيين القائلين بان الخمر لا يكون الا من العنب وما كان من غيره  
لا يسمى خمر ولا يتناول اسم الخمر وهو قول مخالف للغة العرب وللسنة الصحيحة ولفهم الصحابة  
لانهم لما نزل تحريم الخمر فهموا من اجتناب الخمر تحريم كل مسكر ولم يفرقوا بين ما يتخذ من العنب  
وبين ما يتخذ من غيره بل سوا بينهما وسروا بين ما كان من غير عصير العنب وهم أهل اللسان وبلغتهم  
نزل القرآن فلو كان عندهم فيه تردد لتوقفوا عن الارقاة يستقصوا ويتحققوا التحريم ويأتى  
حديث عمر انه نزل تحريم الخمر وهي من خمسة الحديث وعمر من أهل اللغة وان كان يحتمل انه  
أراد بيان ما تعلق به التحريم لانه المسمى في اللغة لانه يصديان الاحكام الشرعية ولعل ذلك صار  
اسما شرعيا لهذا النوع فيكون حقيقة شرعية ويدل له حديث مسلم عن ابن عمر أن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم قال كل مسكر خمر وكل مسكر حرام قال الخطابي ان الآية لما نزلت في تحريم الخمر  
وكان مسماها مجهولا للخطابين بين ان مسماها هو ما أسكر فيكون مثل لفظ الصلاة والزكاة  
وغيرهما من الحقائق الشرعية انتهى قلت هذا يخالف ما سلف عنه قريبا ولا يخفى ضعف هذا  
الكلام فان الخمر كانت من أشهر أشربة العرب واسمها أشهر من كل شيء عندهم وليست كالصلاة  
والزكاة وأشعارهم فيها لا تخص فكأنه يريد انه ما كان تعميم الاسم بلفظ الخمر لكل مسكر معروف  
عندهم فعرفهم به الشرع فانهم كانوا يسمون بعض المسكرات بغير لفظ الخمر كالأمر اريض فيؤنمها  
الى ما يتخذ من ذرة وشعر ونحوهما ولا يطلقون عليه لفظ الخمر فجاء الشرع بعميم الاسم لكل  
مسكر فيحصل مما ذكر جميعا ان الخمر حقيقة لغوية في عصير العنب المشتد الذي يقذف بالزبد وفي  
غيره مما يسكر حقيقة شرعية أو قياس في اللغة أو مجاز فقد حصل المقصود من تحريم ما أسكر من  
ماء العنب وغيره اما بنقل اللفظ الى الحقيقة الشرعية أو بغيره وقد علمت انه أطلق عمر وغيره من  
الصحابة الخمر على كل ما أسكر وهم أهل اللسان والاصل الحقيقة فقد أحسن صاحب القاموس  
بقوله والعموم أصح وأما الدعوى التي تقدمت على اللغة كما قاله ابن سيده وشارح الكنز في  
أظهرها لا بعد تقرير هذه المذاهب تكلم كل على ما يعتقد ونزل في قلبه من مذهبه ثم جعله لاهل  
اللغة المسئلة الثانية قوله جلده يجريدتين نحو أربعين فيه دليل على ثبوت الحسد على شارب  
الخمر وادعى فيه الاجماع ونوزع في دعواه لانه قد نقل عن طائفة من أهل العلم انه لا يجب فيه الا  
التعزير لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم ينص على حدمه عين وانما ثبت عنه الضرب المطلق وفيه  
دليل على انه يكون الجلد بالجريد وهو وسعف النخل وقد اختلف العلماء هل يتعين الجلد بالجريد  
على ثلاثة أقوال أقربها جواز الجلد بالعود غير الجريد ويجوز الاقتصار على الضرب باليسدين

والنعال قال في شرح مسلم أجمعوا على الاكتفاء بالجرير والنعال وأطراف الثياب ثم قالوا  
والاصح جوازها بالسوط وقال المصنف توسط بعض المتأخرين فعين السوط للمقردين وأطراف  
الثياب والنعال للضعفاء ومن عداهم ما يليق بهم وقد عين قوله في الحديث نحو أربعين  
ما أخرجه البيهقي وأحمد باللفظ فأمر قريي من عشرين رجلاً بخلده كل واحد جلدين بالجرير  
والنعال قال المصنف وهذا يجمع ما اختلف فيه على تسعته وان جلة الضربات كانت أربعين  
لأنه جلده بجريرتين أربعين المسئلة الثالثة قوله فلما كان عمر استشار الناس الخ سبب  
استشارته ما أخرجه أبو داود والنسائي أن خالد بن الوليد كتب إلى عمران الناس قد أنتم كوا في الخمر  
وتحافروا العقوبة قال وعنده المهاجرون والانصار فسألهم فاجتمعوا على أن يضربه ثمانين  
وأخرج مالك في الموطأ عن ثور بن يزيد أن عمر استشار في الخمر فقال له علي بن أبي طالب عليه  
السلام نرى أن تجلده ثمانين فإنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى افتري فجلده عمر في الخمر  
ثمانين وهذا حديث معضل ولهذا الاثر عن علي طرق وقد أنكره ابن حزم كما سلف وفي معناه نكارة  
أنه قال إذا هذى افتري والهذى لا يعد قوله فربه لأنه لا عمد ولا فرية الا عن عمد وقد أخرج عبد  
الرزاق قال جاءت الاخبار متواترة عن علي عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يسن  
في الخمر شيئاً ولا يخفى أن الحديث الثاني وهو قوله (ﷺ) وسلم عن علي عليه السلام في قصة الوليد  
ابن عتبة (حقه السيد في منحة الغفار على ضوء النهار وفيه أن عثمان أمر علياً بجلد الوليد بن  
عتبة في الخمر فقال لعبد الله بن جعفر اجلده فجلده فلما بلغ أربعين قال امسك (جلد رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم أربعين وجلد أبو بكر أربعين وجلد عمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلى)  
يؤيده أنه أحب إليه مع جرعة الشاربين لأنه أحب إليه مطلقاً فلا يرد أنه كيف يجعل فعل عمر أحب  
إليه من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فان ظاهر الاشارة إلى فعل عمر وهو الثمانون ولكنه يقال  
ان ظاهر قوله امسك بعد الأربعين دال على أنه لم يفعل الاحب إليه وأجيب عنه بان في صحيح  
بخاري من رواية عبد الله بن عدي بن الحباب أن علياً جلد الوليد ثمانين والقصة واحدة والذى  
في البخاري أخرج وكأنه بعد أن قال وهذا أحب إلى أمر عبد الله بتمام الثمانين وهذا أولى من  
الجواب الآخر وهو أنه جلده بسوط له رأسان فضربه أربعين فكانت الجلة ثمانين فان هذا  
ضعيف لعدم مناسبة سياقه والروايات عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه جلد في الخمر أربعين كثيرة  
الآن في ألفاظها نحو أربعين وفي بعضها بالنعال فكانت فهم الصحابة أن ذلك بتقدير نحو أربعين  
جلدة واختلف العلماء في ذلك فذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد وأحد قولي الشافعي أنه يجب الحد  
على السكران ثمانين جلدة قالوا القيام الاجاع عليه في عهد عمر فإنه لم يشكر عليه احد وذهب  
الشافعي في المشهور عنه واداد أنه أربعون لأنه الذي روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم فعله ولأنه  
الذي استقر عليه الامر في خلافة أبي بكر ومن يتبع ما في الروايات واختلافها علم أن الاحوط  
الأربعون ولا يزداد عليها (وهذا كحديث ان رجلاً شهد عليه) أي على الوليد (أنه رأى يتيماً  
الخمر فقال عثمان أنه لم يتيماً حتى شربها) في مسلم أنه شهد عليه رجلان أحدهما حمران أنه  
شرب الخمر وشهد آخر أنه يتيماً الحديث قال النووي في شرح مسلم هذا دليل لمالك وموافقيه  
في ان من قضي الخمر يحد جد شارب الخمر ومذهبه أنه لا يحد بمجرد ذلك لاحتمال أنه شربها جاهلاً

كونها خرا أو مكرها عليه وغير ذلك من الاعتذار المسقطة للحدود وحبيل مالك هنا أقوى لأن الصحابة اتفقوا على جلد الوليد بن عتبة المذكور في هذا الحديث اه قلت وبمثل ما قال مالك قاله جماعة ثم لا يخفى أن اقتصار المصنف على الشاهد بالقي موحده تفسير لا يهاجمه أنه جلد الوليد بشهادة واحد على التقيي (وعن معاوية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال في شارب الخمر إذا شرب فاجلدوه ثم إذا شرب فاجلدوه ثم إذا شرب الثالثة فاجلدوه ثم إذا شرب الرابعة فاضربوا عنقه أخرجه أحدوه هذا القنطلة والأربعة) اختلف الروايات في قتله هل يقتل إن شرب الرابعة وإن شرب الخامسة فأخرج أبو داود ومن رواية ابنان العطار وذو كراجل ثلاث مرات بعد الأولى ثم قال فإن شربوا فاقتلوههم وأخرج من حديث ابن عمر من رواية نافع عنه أنه قال وأجسبه قال في الخامسة فإن شربها فاقتلوه والى قتله فيها ذهب الظاهرية واستمر عليه ابن حزم واحتج له وادعى عدم الإجماع على نسخه والجهور على أنه منسوخ ولم يذكره أناس خاصين بحال ما يأتي من رواية أبي داود عن الزهري أنه صلى الله عليه وآله وسلم ترك القتل في الرابعة وقد يقال القول أقوى من الترك فلعله صلى الله عليه وآله وسلم تركه لعذر والله أعلم (وذكر الترمذي ما يدل على أنه منسوخ وأخرج ذلك أبو داود وصريحه عن الزهري) يريد ما أخرجه من رواية الزهري عن قبيصة بن ذؤيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شرب الخمر فاجلدوه إلى أن قال ثم إذا شرب في الرابعة فاقتلوه قال فأني برجل قد شرب فجلده ثم أتى به قد شرب فجلده ثم أتى به قد شرب فجلده ثم أتى به الرابعة فجلده فرفع القتل عن الناس فكانت رخصة وقال الشافعي هذا يريد نسخ القتل مما لا اختلاف فيه بين أهل العلم ومثله قال الترمذي (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا ضرب أحدكم فليترك الوجه متفق عليه) الحديث دليل على أنه لا يحمل ضرب الوجه في حد ولا غيره وكذلك لا يضرب المحدث في المراق والمذاكير لما أخرجه ابن أبي شيبة عن علي عليه السلام أنه قال للجلاد اضرب في أعضائه وأعط كل عضو حقه واتق وجهه ومذاكيره وأخرجه عبد الرزاق وسعيد بن منصور والبيهقي من طرق عن علي عليه السلام وأما منهي عن المراق والمذاكير لأنه لا يؤمن عليه مع ضربها واختلف في ضربه في الرأس فذهب جماعة من العلماء إلى أنه لا يضرب فيه أذهو غير ما مأمون وذهب جماعة إلى جواز ضربه فيه قالوا القول على عليه السلام للجلاد اضرب الرأس ولقول أبي بكر رضي الله عنه اضرب الرأس فإن الشيطان فيه أخرجه ابن أبي شيبة وفيه ضعف وانقطاع وذهب مالك إلى أنه لا يضرب إلا في رأسه \* (قائدة) \* في الحديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر أن يحثى عليه التراب ويكف فلما ولي شرع القوم يسبون ويدعون عليه ويقول القائل اللهم العنه فقال صلى الله عليه وآله وسلم لا تقولوا هذا ولكن قولوا اللهم اغفر له اللهم ارحمه وأوجب المازري التثريب والتبكيك وأما صفة سوط الضرب فأخرج مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم مرسل أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أراد أن يجلد رجلا فأني بسوط خلق فقال فوق هذا فأني بسوط جديد فقال دون هذا فيكون بين الحديد والخلق وذكر الرافعي عن علي عليه السلام سوط الحديد سوطين وضربه بين ضربين قال ابن الصلاح والسوط هو المتخذ من سيور تلوي وتلف (وعن ابن عباس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

لا تقام الحدود في المساجد ورواه الترمذي والحاكم) وأخرجه ابن ماجه وفي اسناده اسمعيل بن مسلم  
 المكي ضعيف من قبل حفظه وأخرجه أبو داود والحاكم وابن السكن والدارقطني والبيهقي من  
 حديث حكيم بن حزام ولا بأس باسناده وله طرق أخرى والكل متعاضدة وقد عمل به الصحابة فأخرج  
 ابن أبي شيبة عن طارق بن شهاب قال أتى عمر بن الخطاب برجل في حد فقال أخرجه من المسجد  
 ثم أخرجه وسنده على شرط الشيخين وأخرج عن علي بن أبي حمزة عن رجل جاء اليه فساره فقال  
 يا قنبر أخرجه من المسجد فأقم عليه الحد وفي سنده مقال والى عدم جواز إقامة الحد في المسجد  
 ذهب أحمد وإسحاق والكوفيون لما ذكر من الدليل وذهب ابن أبي ليلى الى جوازه ولم يذكر له  
 دليلا وكأنه حمل النهي على التنزيه قال ابن بطلان وقول من نزه المسجد الى يدي قول الاولين  
 (وعن أنس رضي الله عنه قال لقد أنزل الله تعالى تحريم الخمر وما بالمدينة شراب يشرب الامن  
 ثم أخرجه مسلم) فيه دليل على ما سلف من تسمية نبيذ الخمر عند نزول آية التحريم (وعن  
 عمر رضي الله عنه قال نزل تحريم الخمر وهي من خمسة من العنب والترو والعلس والخنطة والشعير  
 والخمر ما خمر العقل متفق عليه) وأخرجه الثلاثة أيضا ولا يقال انه معارض بحديث أنس لان  
 حديث أنس اخبار عام كان من الشراب في المدينة وكلام عمر ليس فيه تقييد بالمدينة وانما هو  
 اخبار عام يشربه الناس مطلقا وقوله والخمر ما خمر العقل اشارة الى وجبه التسمية وظاهره ان  
 كل ما خالط العقل أو غطاه يسمى خمر الغلة سواء كان محمدا كرا أو من غيره ويدل له أيضا قوله (وعن  
 ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كل مسكر خمر وكل مسكر حرام  
 أخرجه مسلم) فانه يدل على ان كل مسكر يسمى خمر وفي قوله وكل مسكر حرام دليل على تحريم  
 كل مسكر وهو عام لكل ما كان من عصير أو نبيذ وانما اختلف العلماء في المراد بالمسكر هل يراد  
 تحريم القدر المسكر أو تحريم تناوله مطلقا وان قل ولم يسكر اذا كان في ذلك الجنس صلاحية  
 الاسكار ذهب الى تحريم القليل والكثير ما أسكر جنسه الجمهور من الصحابة وغيرهم وأحمد  
 وإسحاق والشافعي ومالك جميعا مستدلين بهذا الحديث وحديث جابر الا أتى بعده هذا وبما  
 أخرجه أبو داود ومن حديث عائشة كل مسكر حرام وما أسكر منه الفرق قل الكف عنه حرام  
 وبما أخرجه ابن حبان والطحاوي من حديث سعد بن أبي وقاص انه صلى الله عليه وآله وسلم  
 قال انها لكم عن قليل ما أسكر وكثيره وفي معناه روايات كثيرة لا تخلو عن مقال في أساسها لكنها  
 تعضد بما سمعت قال أبو المظفر السمعاني الاخبار في ذلك كثيرة لا مساع لاحد في العدول عنها  
 وذهب الكوفيون وأبو حنيفة وأصحابه واكثر علماء البصرة الى انه يحل دون المسكر من غير عصير  
 العنب والرطب وتحقيق مذهب الحنفية قد بسطه في شرح الكنز حيث قال ان ابا حنيفة قال الخمر  
 هو النبي من ماء العنب اذا غلا واشتد وقذف بالزبد وحرم قليلها وكثيرها وقال ان الغليان من آية  
 الشدة وكما له بقذف الزبد يسكونه اذ به تميز الصافي من الكدر وأحكام الشرع قطعية تناط  
 بالنهاية كالحدود وكفاء المستحل وحرمه البسيع والتجاسة وعند صاحبه اذا اشتد صار خرا ولا  
 يشترط القذف بالزبد لان الاسم ثبت به والمعنى المقتضى للتحريم وهو المؤثر في الفساد وايضا  
 العداوة وأما الطلاء بكسر الطاء فهو العصير ان طبخ حتى يذهب أقل من ثلثه والسكر بفتح السين  
 وهو النبي من ماء الرطب ونقيع الزبيب وهو النبي من ماء الزبيب والكل حرام ان غلا واشتد

وحرمها دون الخمر والحلال منها أربعة نبيذ التمر والزبيب ان طبخ أدنى طبخ وان اشتد اذا شرب  
 ما لا يسكر بلا هو وطرب والخليطان وهو أن يخلط ماء التمر وماء الزبيب ونبيذ العسل والتين  
 والبر والشعير والذرة طبخ اولا والمثلث العنبي انتهى كلامه ببعض تصرف فيه فهذه الانواع  
 التي لم يقل بحرمها استدل لها بانهم لا تدخل تحت مسمى الخمر فلا يشملها أدلة تحريم الخمر وتناول  
 حديث ابن عمر هذا بما قاله الطحاوي حيث قال في تأويله الحديث قال بعضهم المراد به ما يقع  
 السكر عنده قال ويؤيده ان القاتل لا يسمى قاتلا حتى يقتل قال ويدل له حديث ابن عباس رفعه  
 حرمت الخمر قذايها وكثيرها والسكر من كل شراب أخرجه النسائي ورجاله ثقات الا أنه اختلف في  
 وصله وانقطاعه وفي رفعه ووقفه على انه على تقدير صحته فقد قال أحمد وغيره ان الراجح ان الرواية  
 فيه والمسكر يضم الميم وسكون السين لا السكر بضم السين أو بفتح السين وعلى تقدير ثبوته فهو  
 حديث غرد لا يقاوم ما عرفت من الاحاديث التي ذكرناها وقد سدر لهم في الشرح أدلة من آثار  
 وأحاديث لا يتخلو شئ منها عن قاذح فلا تنتهض على المدعى ثم لفظ الخمر قد سمعت أن الحق فيه لغة  
 عمومه لكل مسكر كما قاله محمد الدين فقد تناول ما ذكر دليل التحريم وقد أخرج البخاري عن ابن  
 عباس لما سأله أبو جويرية عن الباذق وهو الباء الموحدة والذال المعجمة المفتوحة وقيل المكسورة  
 وهو فارسي معرب اصله باذ وهو الطلاء فقال ابن عباس سبق محمد الباذق ما أصح كره فهو حرام  
 الشراب الحلال الطيب ليس بعد الحلال الطيب الا الحرام الخبيث وأخرج البيهقي عن ابن عباس  
 انه اتاه قوم فسألوه عن الطلاء فقال ابن عباس وما طلاءكم هذا اذا سألتوني فيمنوالى الذي تسألوني  
 عنه قالوا هو العنب بعصر ثم يطبخ ثم يجعل في الدنان قال وما الدنان قالوا دنان مقبيرة قال  
 من قنفة قالوا نعم قال ايسكر قالوا اذا كثر منه قال فكل مسكر حرام وأخرج عنه أيضا انه قال في  
 الطلاء ان النار لا تحل شيئا ولا تحرمه وأخرج أيضا عن عائشة في سؤال أبي مسلم الخولاني قال يا أبا  
 المؤمنين انهم يشربون شرابا لهم يعني أهل الشام يقال له الطلاء قالت صدق الله وبلغ حبي  
 سمعت حبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان أنا سامن أمتي يشربون الخمر يسمونها بغير  
 اسمها وأخرج مثله عن أبي مالك الأشعري عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ليس من  
 أنا من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها يضرب على رؤسهم المعازف يخسف الله بهم الارض  
 ويجعل منهم قرده وخنازير وأخرج عن عمر انه قال اني وجدت من فلان ربح شراب فزعم انه  
 شرب الطلاء واني سألت عما يشرب فان كان يسكر حلده فخلده الحد تاما وأخرج عن أبي عبيد  
 انه قال حاتم في الاشربة آثار كثيرة مختلفة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه وكل له  
 تفسير فأولها الخمر وهي ما غلا من عصير العنب فهذا مما لا اختلاف في تحريمه بين المسلمين انما  
 الاختلاف في غيرها ومنها السكر يعني بفتح السين وهو قبيح التمر الذي لم يسمه النار وفيه يروى عن  
 ابن مسعود انه قال السكر خمر ومنها البع بكسر الباء الموحدة والمنشاء أى القوقية الساكنة  
 والمهملة وهو نبيذ العسل ومنها الجعة بكسر الجيم وهو نبيذ الشعير ومنها المزرو وهو من الذرة جاء  
 تفسير هذه الأربعة عن ابن عمر وزاد ابن المنذر في الرواية عنه قال والخمر من العنب والسكر من  
 التمر ومنها السكركة يعني يضم السين المهملة وسكون الكاف وضم الراء فكاف مفتوحة جاء عن  
 أبي موسى انها من الذرة ومنها الفضيخ يعني بالقاء والضاء المعجمة والهاء المعجمة ما اقتضخ من البسر

من غير أن تسمه نار وسماه ابن عمر الفصوخ قال أبو عبيد فان كان مع البسر تمر فهو الذي يسمى الخليطين قال أبو عبيد بعض العرب تسمى الخمر بعينها الطلاء قال عبيد بن الأبرص

هي الخمر يكنى الطلاء \* كما الذئب يكنى أبا جعدة

قال وكذلك الخمر هي الماذق اذا عرفت فهذه الآثار تؤيد العمل بالعموم ومع التعارض فالترجيح للمعجم على المبيع ومن أدلة الجمهور قوله (وعن جابر رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما أسكر كثيره فقليله حرام أخرجه أحمد والأربعة وصححه ابن حبان) وأخرجه الترمذي وحسنه ورجاله ثقات وأخرج النسائي والدارقطني وابن حبان من طريق عامر بن سعد ابن أبي وقاص عن أبيه بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قليل ما أسكر كثير وفي الباب عن علي عليه السلام وعن عائشة رضى الله عنها عن خوات وعن سعيد وعن ابن عمر وزيد بن ثابت كلها أخرجه في كتب الحديث والسلك تقوم به الحجة وتقدم تحقيقه \* (فائدة) ويحرم ما أسكر من أي شيء وإن لم يكن مشروبا كالخبيشة قال المصنف من قال إنها لا تسكر وإنما تخدر فهي مكبرة فإنها تخدش ما يحدث الخمر من الطرب والنشأة قال وإذا لم يعدم الاسكار فهي مقفرة وقد أخرج أبو داود أنه نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كل مسكر ومقفر قال الخطابي المقتر كل شراب يورث القمور والخور في الاعضاء وحكي العراقي شيخ الاسلام وابن تيمية الاجماع على تحريم الخبيشة وإن من استعملها كفر قال ابن تيمية إن الخبيشة أول ما ظهرت في آخر المائة السادسة من الهجرة حين ظهرت دولة التتار وهي من أعظم المنكرات وهي شر من الخمر من بعض الوجوه لأنها تورث نشأة ولذة وطربا كالخمر ويصعب الطعام عليها أعظم من الخمر وقد أخطأ القائل حرموها من غير عقل وقول \* وحرام تحريم غير الحرام

وأما النبي فإنه حرام قال شيخ الاسلام ابن تيمية إن الخمر في الخبيشة واجب قال ابن البيطار إن الخبيشة وتسمى القنب توجد في مصر مسكرة جدا إذا تناول الإنسان منها قدر درهم أو درهمين وقبائح خصالها كثيرة عدمها بعض العلماء مائة وعشرين مضرة دنيوية ودينية وقبائح خصالها موجودة في الأفيون وفيه زيادة مضارة قال ابن دقيق العيد في الجوزة إنها مسكرة ونقله عنه متأخر وعلماء الفريقين واعتدوه هذا ما أفاد السيد رحمه الله وقد حقق العلامة الشوكاني في الفتح الرباني حكم هذه الأشياء بتحقيقا شافيا ورجح ما ينبغي ترجحه نظرا في الأدلة الحديثية فراجعه وعول عليه (وعن ابن عباس) رضى الله عنهم ما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينبذه الزبيب في السقاء فيشربه يومه والغد وبعد الغد فإذا كان مساء الثالثة يشربه وسقاه فان فضل) بفتح الصاد وكسرها (شيء أهراقه أخرجه مسلم) هذه الرواية إحدى روايات مسلم وله ألقاظ آخر قرية من هذه في المعنى وفيه دليل على جواز الاتباز ولا كلام في جوازه وقد احتج من يقول بجواز شرب النبيذ إذا اشتد به قوله في رواية أخرى وسقاه الخادم أو أمر بصبه فان سقيه الخادم دليل على جوازه وشربه وانما تركه صلى الله عليه وآله وسلم تنزهاعنه وأجيب بأنه لا دليل على أنه بلغ حدا لا سكار وانما يرى فيه بعض تغير في طعمه من جوضة أو نحوها فسقاه الخادم مبادرة بنسبة الفساد ويحتمل أن يكون أول التنويع كانه قال سقاه الخادم أو أمر به فأهريق أي إن كان بدا في طعمه بعض تغير ولم يشتد سقاه الخادم وإن اشتد أمر بأهراقه وبهذا جزم النووي في معنى الحديث (وعن أم سلمة) رضى الله عنها (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إن الله لم يجعل

شفاءكم فيما حرم عليكم أخرجه البيهقي وصححه ابن حبان) وأخرجه أحمد وذكره البخاري تعليقا  
عن ابن مسعود وبأني ما أخرجه مسلم عن وائل بن حجر الحديث دليل على أنه يحرم التداوى بالخمر  
لأنه إذا لم يكن فيها شفاء فحرم شربها باق لا يرفعها تجوز أنه يدفع بها الضر عن النفس وإلى هذا  
ذهب الشافعي وقالت جماعة إذا غص بلقمة ولم يجد ما يسوغها به إلا الخمر جاز وأدعى في البحر  
الاجماع على هذا وفيه خلاف وقال أبو حنيفة يجوز التداوى بها كما يجوز شرب البول والدم  
وسائر التماسات للتداوى قلنا القياس باطل فإن المقيم عليه محرم بالنص المذكور لعمومه لكل  
محرم \* (قائنة) \* في النجم الوهاج قال الشيخ (١) كل ما تقوله الأطباء من المنافع في الخمر وشربها  
كان عند شهادة القرآن أن فيها منافع للناس قبل وأما بعد نزول آية المائدة فإن الله تعالى الخالق  
لكل شيء عليها المنافع جملة فليس فيما شئ من المنافع وبهذا سقط مسئلة التداوى بالخمر والذي  
قاله منقول عن الربيع والضحاك وفيه حديث أسنده الثعلبي وغيره أن النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم قال إن الله تعالى لما حرم سلبها المنافع ﴿وعن وائل﴾ هو ابن حجر بضم الحاء وسكون الجيم  
(الحضرمي أن طارق بن سويد يسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الخمر يصنعها للدواء فقال  
إنها ليست بدواء ولكنها داء أخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما) أفاد الحكم الذي دل عليه الحديث  
الأول وهو تحريم التداوى بالخمر وزيادة الأخبار بانها داء وقد علم من حال من يستعملها أنه يتولد  
عن شربها أدواء كثيرة وكيف لا يكون ذلك بعد أخبار الشارع إنهم داء ففقه الله وصفها من  
الشعراء الخلقاء ووصاف شربها وتشويق الناس إلى شربها والعكوف عليها كأنهم يضادون  
الله تعالى ورسوله فيما حرمه ولا شك أنهم يقولون تلك الأشعار بلسان شيطان يدعون إلى  
ما حرمه الله تعالى ورسوله

(١) يريد به الشيخ تقي الدين  
السبكي اهـ

#### \* (باب التعزير) \*

هو مصدر عزز من العز وهو الراد والمنع وهو في الشرع تأديب على ذنب لاحتد فيه وهو مخالف  
للحدود من ثلاثة أوجه الأول أنه يختلف باختلاف الناس فتعزير ذوى الهيات أخف  
ويسترون في الحدود مع الناس والثاني أنها تجوز فيه الشفاعة دون الحدود والثالث أن  
التأنيب مضمون خلافاً لآبي حنيفة ومالك وقد فرق قوم بين التعزير والتأديب ولا يتم لهم  
الفرق ويسمى تعزير الدفعة وردة عن فعل القبائح ويكون بالقول والفعل على حسب ما يقتضيه  
حال الفاعل وقوله (وحكم الصائل) اسم فاعل من صال على قرنه إذا سطا عليه واستطال  
﴿عن أبي بردة﴾ الانصاري رضى الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يجلد  
روى مبنياً للمعالم ومبنياً للمجهول ومجزوماً على النهى ومرتفعاً على التقي (فوق عشرة أسواط  
الافى حدم من حدود الله متفق عليه) وفي رواية عشرة جلدات وفي رواية لا عقوبة فوق عشر  
ضربات والمراد بحدود الله ما عين الشارع فيه عدداً من الضرب أو عقوبة مخصوصة كالقطع  
والرجم وهذا داخلان في عموم حدود الله خارجان عما فيه السياق إذا السياق في الضرب وقد  
اتفق العلماء على حد الزنا (٢) والسرقة وشرب (٣) الخمر وحد المحارب وحد القذف  
بالزنا والقتل في الردة والقصاص في النفس وإختلفوا في القصاص في الأطراف فهل يسمى حداً  
أم لا كما اختلفوا في عقوبة بحد العاربة واللواط وإتيان البهيمة والتعريض بالزنا والسحاق

(٢) أى على تسمية كل  
واحد من المذكورات  
حداً اهـ

(٣) قد تقدم للشارح نقل  
المنازعة في دعوى الاجماع  
على حد الخمر في شرح  
الحديث الأول في الباب  
الذي قبل هذا اهـ أبو

تراب

واكل



وأكل الدم والميتة ولحم الخنزير لغير ضرورة والسحر والقذف بشرب الخمر وترك الصلاة تكاسلا  
والأكل في رمضان وتحميل المرأة الفعل من الهائم عليها هل يسمى حداً أو لا؟ قال يسمى حداً  
أجاز الزيادة في التعزير عليها على العشرة أسواط ومن قال لا يسمى لم يجزه إلا أنه قد اختلف في  
العمل بحديث الباب فذهب إلى الأخذ به الليث وأجدوا سحق وجاعة من الشافعية وذهب  
مالك والشافعية ويزيد بن علي وآخرون إلى جواز الزيادة في التعزير على العشرة لكن لا يبلغ أدنى  
الحدود أي كل واحد من المذكورات وذهب بعضهم إلى أنه يكون التعزير في كل حد دون حد  
جنسه لما يأتي من فعل على عليه السلام قلت ولا دليل لهم إلا أقوال بعض الصحابة كما روى أن  
علياً عليه السلام جلد من وجد مع امرأته من غير زنا مائة سوط الأسوطيين وإن عمر ضرب من  
نقش على خاتمه مائة بالسوط وكذا روى عن ابن مسعود ولا يخفى أن فعل بعض الصحابة ليس  
بدليل ولا يقاوم النص الصحيح وما نقل عن عمر لا يتم لهم (١) دليلاً ولا علماً لم يبلغ الحديث من فعل  
ذلك من الصحابة كما أنه قال صاحب التقريب معذور بالبلغ الخبر الشافعي لقال به لأنه قال إذا صح  
الحديث فهو مذهبي ومثله قال الداودي معذور المالك لم يبلغ ماله كذا هذا الحديث فرأى العقوبة  
بصدر الذنب ولو بلغه ما عدل عنه فيجب على من بلغه أن يأخذه ﴿ وعن عائشة رضي الله  
عنها ﴾ (إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أقبلوا ذوى الهيات عثراتهم إلا الحدود رواء أحد  
وأبو داود والنسائي والبيهقي) والحديث طرق كثيرة لا تخلو عن مقال والأقالة هي موافقة البائع  
على نقض البيع وأقبلوا هاتماً أخوذ منها والمراد هنا موافقة ذى الهية على ترك المواخظة له  
أو تخفيفها وقسر الشافعي ذوى الهيات بالذين لا يعرفون بالشرف فيل أحد هم الزلة والعثرات  
جمع عثرة والمراد هنا الزلة وحكي الماوردي في ذلك وجهين أحدهما أنهم أصحاب الصغائر  
دون الكبائر والثاني من إذا أذنب تاب وفي عثراتهم وجهان أحدهما الصغائر والثاني أول  
معصية يزل فيها مطيع وأعلم أن الخطاب في أقبال الائمة لأنهم الذين الهم التعزير لعموم ولا يتم  
فوجب عليهم الاجتهاد في اختيار الأصل باختلاف ذلك باختلاف مراتب الناس وباختلاف  
المعاصي وليس له أن يفوضه إلى مستحقه ولا إلى غيره وليس التعزير لغير الإمام الاثلاثة إلا ب  
فإن له تعزير ولده الصغير للتعليم والزجر عن سيئ الأخلاق والظاهر أن الام في زمن الصبا في  
كفائته لها ذلك وللأمر بالصلاة والضرب عليها وليس للاب تعزير البالغ إن كان سفيهاً والثاني  
السيد يعزير رقيقه في حق نفسه وفي حق الله تعالى على الأصح والثالث الزوج له تعزير زوجته  
في أمر التشوز كما صرح به القرآن وهل له ضربها على ترك الصلاة ونحوها الظاهر أن ذلك إن  
لم يكفها الزجر لأنه من باب انكار المنكر والزوج من جله من يكلف بالانكار بالبداء واللسان  
أو الجنان والمراد هنا الأولان ﴿ وعن علي عليه السلام قال ما كنت لأقيم على أحد حداً  
فيموت فأجد في نفسي الاشارب الخمر فانه لو مات وديته ﴾ بتخفيف الدال المهملة وسكون المثناة  
التحتية أي غرمت ديته (أخرجه البخاري) فيه دليل على أن الخمر لم يكن فيه حد محد ومن  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو من باب التعزيرات فإن مات ضمنه الإمام وكذا كل معزير  
يوت بالتعزير يضمنه الإمام وإلى هذا ذهب الجمهور وذهب جماعة إلى أنه لا شيء فيمن مات  
بحد أو تعزير قياساً منهم للتعزير على الحد بجامع أن الشارع قد أدن فيهما قالوا وقول علي

(١) لأنه بلغ به حد الزنا  
وحديث علي أيضاً إنما  
يكون دليلاً لهم اهـ

عليه السلام هـ هذا انما هو للاحتياط وتقدم الجواب بأنه اذا اعت في التعزير بدل على انه غير مأذون فيه من أصله بخلاف الاعتبات في الحد فإنه لا يضمن لأنه مأذون في أصله فان اعت فإنه للخطأ في صفته وكأنهم يريدون انه لم يكن مأذوناً في غير ما أذن به بخصوصه كالضرب مثلاً والا فهو مأذون في مطلق التعزير وتأويلهم لقول علي عليه السلام ساقط فإنه صريح في ان ذلك واجب لامن باب الاحتياط ولان تمام حديثه لان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يسنه واما قوله جل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربعين الى قوله وكل سنة وقد تقدم قلعله يريد انه جلد جلدًا غير مقرر ولا تقررت بحفته بل بالجريد والنعال والايدي ولذا قال أنس بن مالك أربعين قال النووي في شرح مسلم ما معناه وأما من مات في حدم من الحد وغير الشرب فقد أجمع العلماء على انه اذا جلده الامام أو جلده فمات فإنه لا دية ولا كفارة لاعلى الامام ولا على جلده ولا يات المال وأما من مات بالتعزير فذهبنا وجوب الضمان للدية والكفارة وذكر تفاصيل في ذلك مذهبية (١) (وعن عبد الله بن خباب) بفتح الخاء المعجمة فوحدة فألف فوحدة وهو خباب بن الارت صحابي تقدمت ترجمته (قال سمعت أبي يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول تكون فتن فكن فيها عبداً لله المقتول ولا تكن القاتل أخرجه ابن أبي خزيمة) بالخاء المعجمة مفتوحة فتنة تحتية ساكنة فثلثة (والدارقطني وأخرج احمد نحوه عن خالد بن عرفطة) بضم العين المهملة وسكون الراء وضم القاء وبالطاء المهملة وخالد صحابي عده في أهل الكوفة روى عنه أبو عثمان النهدي وعبد الله بن يسار ومسلم مولاه ولما سجد بن أبي وقاص القتال يوم القادسية ومات بالكوفة سنة ستين والحديث قد أخرج من طرق كثيرة وفيها كلها لم يسم وهو رجل من عبد القيس كان مع الخوارج ثم فارقهم وسبب الحديث انه قال ذلك الرجل ان الخوارج دخلوا قرية فخرج عبد الله بن خباب صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذعرا يجرداه فقال والله لقد رعبتوني (٢) مرتين (٣) قالوا أنت عبد الله بن خباب قال نعم قالوا هل سمعت من أيك شيئا تحدثنا به قال سمعته يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه ذكركم القاعد فيها خير من القائم والقائم فيها خير من الماشي والماشي فيها خير من الساعي فان أدركك فكن عبد الله المقتول قالوا أنت سمعت هذا من أيك يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال نعم فقد سمعته على ضفة (٤) النهر فضر بواضعه وبقر واهله ولده عمافي بطنها والحديث قد أخرجه أحمد والطبراني وابن قانع من غير طريق مجهول الا ان فيه على بن زيد بن جدهان وفيه مقال ولقطه عن خالد بن عرفطة ستكون فتنة يحدث واحداث واختلاف فان استطعت ان تكون عبد الله المقتول لا القاتل فافعل وأخرج أحمد والترمذي من حديث سعد بن أبي وقاص قال فان دخل على يتي وبسط يده ليقتلني قال كن كابي آدم وأخرج أحمد من حديث ابن عمر بلفظ ما يمنع أحدكم اذا جاء أحدكم يدينه ان يكون مثل ابني آدم القاتل في النار والمقتول في الجنة وأخرج أحمد وأبو داود وابن حبان من حديث أبي موسى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في الفتنة كسر وافيها قسيكم وأوتاركم واضربوا سيوفكم بالحجارة فان دخل على أحدكم يتيه فليكن خيرا باني آدم عليه السلام وصححه القشيري في الاقتراح (٥) على شرط الشيخين والحديث دليل على ترك القتال عند ظهور

(١) هذا الحديث متأخر بشرحه عن حديث سعيد ابن زيد كما هو في بلوغ المرام وقد أخره الشارح في النسخة الأخيرة ٥١ أبو النصر

(٢) من الرعب الخافة ٥١ (٣) أي قال ذلك مرتين ٥١

(٤) بالفتح وبكسر جانبه ٥١

(٥) وهو المعقق ابن دقيق العبد ٥١

الفتن والتخدير من الدخول فيها قال القرطبي اختلف السلف في ذلك فذهب سعد بن أبي وقاص  
وعبد الله بن عمرو ومحمد بن سلمة وغيرهم الى أنه يجب الكف عن المقاتلة فمنهم من قال انه يجب  
عليه ان يلزم بيته وقالت طائفة يجب عليه التحول من بلد الفتنه أصلاً ومنهم من قال يترك  
المقاتلة وهو قول الجمهور وشذ من أوجبته حتى اذا أراد أحدهم قتله لم يدفعه عن نفسه ومنهم من  
قال يدفع عن نفسه وعن اهله وعن ماله وهو معذور ان قتل أو قتل وذهب جمهور الصحابة  
والتابعين الى وجوب نصر الحق وقتال الباغين وجاهلوا هذه الاحاديث على من ضعف عن القتال  
أو قصر نظره عن معرفة الحق وقال بعضهم بالنقصان وانها اذا كان القتال بين طائفتين لا امام  
لهم فالقتال حينئذ ممنوع وتنزل الاحاديث على هذا وهو قول الاوزاعي وقال الطبري انكار  
المنكر واجب على من يقدر عليه فمن أعان الحق أصاب ومن أعان المبطل اخطأ وان اشكل  
الامر فهي الحالة التي ورد النهي عن القتال فيها وقيل ان النهي انما هو في آخر الزمان حيث  
تكون المقاتلة لطلب (١) الملك وفيه دليل على انه لا يجب الدفاع عن النفس وقوله ان  
استطعت يدل على انها لا تحرم المدافعة وان النهي للتزيه لا للتحريم (وعن سعيد بن زيد رضي الله  
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل دون ماله فهو شهيد ورواه الاربعة وصححه  
الترمذي) في الحديث دليل على جواز الدفاع عن المال وهو قول الجمهور وشذ من أوجبته فاذا قتل  
فهو شهيد كما صرح به هذا الحديث وحديث مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه انه جاء رجل الى  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله رأيت ان جابر رجل يريد أخذ مالي قال فلا تعطه قال  
فان قاتلني قال فاقتله قال رأيت ان قتلني قال فأنت شهيد قال رأيت ان قتلته قال هو  
في النار قالوا فان قتله فلا ضمان عليه لعدم التعدي منه والحديث عام لقليل المال وكثيره وقد  
أخرج أبو داود وصححه الترمذي عنه صلى الله عليه وآله وسلم من قتل دون دينه فهو شهيد ومن  
قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون أهله فهو شهيد وفي الصحيحين  
ذكر المال فقط ووجه الدلالة انه لما جعل صلى الله عليه وآله وسلم شهيداً دل على انه القتل والقتال  
قال في النجم الوهاج ومحل ذلك اذا لم يجد ملجأً تحصن ونحوه أو لم يستطع الهرب والاوجب  
عليه قلت لا أدري ما وجه وجوب الهرب عليه قالوا ولا يجب الدفع عن المال بل يجوز له ان يتظلم  
الا انه قد تقدم ان علماء الحديث كلهم على استثناء السلطان للامانة الواردة بالامر بالصبر على  
جوره فلا يجوز دفاعه عن أخذ المال ويجب الدفع عن البضع لانه لا مبدل الى اباحته قالوا وكذا  
يجب على النفس ان قصدها كافر لا اذا قصدها مسلم فلا يجب لها تقدم قرياني في شرح الحديث  
الاول وصح ان عثمان منع عبده ان يدفعوا عنه وكانوا أربع مائة وقال من ألقى سلاحه فهو  
حر قالوا وخالف المضطر فان قتل شهيداً بخلاف ترك الكل وهل ترك الدفع عن قتل النفس  
مباح أو مندوب فيه خلاف

### \* (كتاب الجهاد) \*

هو مصدر جهدت جهاداً أي بلغت المشقة هذا معناه لغة وفي الشرع يدل الجهد في قتال الكفار  
والبغاة (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مات من مات  
ولم يغزو ولم يحدث نفسه به أي بالغزو مات على شعبة من النفاق ورواه مسلم) فيه دليل على

أوقد أتى هذا في حديث ابن  
مسعود قال قلت يا رسول الله  
ومتى ذلك قال أيام الهرج  
قلت ومتى قال حين لا يأمن  
الرجل جليسه كذا في البدر  
أه أبو تراب

وبجوب العزم على الجهاد والحقوا به فعل كل واجب قالوا فان كان من الواجبات المطلقة كالجهاد وجب العزم على فعله عند امكانه وان كان من الواجبات الموقته وجب العزم على فعله عند دخول وقته والى هذا ذهب جماعة من أئمة الاصول وفي المسئلة خلاف معروف ولا يخفى ان المراد من الحديث هنا ان من لم يغز بالفسل ولم يحدث نفسه بالغزومات على خصلة من خصال التفات فقله ولم يحدث نفسه لا يدل على العزم الذي معناه عقد النية على الفعل بل معناه هنا لم يخطر بباله ان يغزو ولا حدث نفسه ولو ساعة من عمره ولو حدثها به وأخطر الخروج للغزو وباله حينئذ من الاحيان خرج عن الاتصاف بخصلة من خصال التفات وهو تطير قوله صلى الله عليه وآله وسلم ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه أى لم يخطر بباله شئ من الامور وحديث النفس غير العزم وعقد النية ودل على أن من حدث نفسه بفعل طاعة ثم مات قبل فعلها انه لا يتوجه عليه عقوبة من لم يحدث نفسه بها أصلاً (وعن أنس رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وأنفسكم رواء أجد والناسي وصححه الحاكم) الحديث دليل على وجوب الجهاد بالنفس وهو بالخروج والمباشرة للكفار وبالمال وهو بذله لما يقوم به من النفقة في الجهاد والسلاح ونحوه وهذا هو المقاد من عدة آيات في القرآن جاهدوا بأموالكم وأنفسكم والجهاد باللسان بأقامة الحجة عليهم ودعائهم الى الله تعالى وبالاصوات عند اللقاه والزجر ونحوه من كل ما فيه نكايه للعدو ولا يبالون من عدوئنا الا كتب لهم به عمل صالح وقال صلى الله عليه وآله وسلم لحسان ان هجو الكفار أشد عليهم من وقع النبل (وعن عائشة) رضى الله عنها (قالت قلت يا رسول الله على النساء جهاد) هو في معنى الاستفهام وفي رواية أخرى على النساء (قال نعم جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة رواه ابن ماجه وأصله في البخاري) بلفظ قالت عائشة استأذنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الجهاد فقال جهاد كن الحج وفي لفظه آخر فسأله نسائه عن الجهاد فقال نعم الجهاد الحج وأخرج النسائي عن أبي هريرة رضى الله عنه جهاد الكبير رأى العاجز والمرأة والضعيف الحج دل ما ذكر على انه لا يجب الجهاد على المرأة وعلى ان الثواب الذي يقوم مقام ثواب جهاد الرجل حج المرأة وعمرتها وذلك لان النساء مأمورات بالستر والسكون والجهاد يناق ذلك اذ فيه مخالطة الاقران والمبارزة ورفع الاصوات وأما جواز الجهاد لهن فلا دليل في الحديث على عدم الجواز وقد أورد في البخاري هذا الباب يباب خروج النساء للغزو وقتالهن وغير ذلك وأخرج مسلم من حديث أنس ان ام سليم اتخذت خنجر يوم حنين وقالت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم اتخذته ان دنا مني أحد من المشركين بقرت بطنه فهو يدل على جواز القتال وان كان فيه ما يدل على انها لا تقا تل الامدافعة وليس فيها انها تقصد العدو الى صفة وطلب مبارزته وفي البخاري ما يدل على ان جهادهن اذا حضرن مواقف الجهاد وسقي الماء ومداداة المرضى ومناولة السهام (وعن عبد الله بن عمر) رضى الله عنه (قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليستأذنه في الجهاد فقال أحمى والد الله قال نعم قال فقيم ما جاهد متفق عليه) سمى اتعاب النفس في القيام بمصالح الابوين وازعاجها في طلب ما يرضيهما وبذل المال في قضاء حوائجها ما جهاد من باب للشا كلمة استأذنه في الجهاد من باب قوله تعالى وجزا سيئة سيئة مثلها ويحتمل أن تكون استعارة بعلاقة الضدية لان الجهاد فيه انزال الضرر بالاعداء

فاستعمل في انزال النفع بالوالدين وفي الحديث دليل على انه يسقط فرض الجهاد مع وجود  
 الابوين أو أحدهما لما أخرجه أحمد والنسائي من طريق معاوية بن جاهمة ان أبا جاهمة  
 جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله أردت الغزو وبحثت لاستشيرك فقال  
 هل لك من أم قال نعم قال الزمها وظاهره سواء كان الجهاد فرض عين أو فرض كفاية  
 وسواء تضررا الابوان بخروجه أو لا وذهب الجاهلون العلماء الى أنه يحرم الجهاد على الولد اذا منع  
 الابوان أو أحدهما بشرط أن يكونا مسلمين لان برهما فرض عين والجهاد فرض كفاية فإذا تعين  
 الجهاد فلا أى لا يشترط انهما ولا رضاهما فان قيل بر الوالدين فرض عين أيضا والجهاد عند  
 تعيينه فرض عين فهما مستويان فما وجه تقديم الجهاد قلت لان مصلحة أعم اذهى لحفظ  
 الدين والدفاع عن المسلمين فصلحته عامة مقدمة على غيره وهي تقدم على مصلحة حفظ البدن  
 وفيه دلالة على عظم بر الوالدين وانه أفضل من الجهاد وان المستشار يشير بالصيحة المحضة  
 وانه ينبغي له ان يستفصل بمن يستشير ليلد على ما هو الافضل (ولاحد وأبي داود من ا  
 حديث أبي سعيد نحوه) الدلالة على انه لا يجب عليه الجهاد والداء في الحياة الابان  
 كما دل عليه قوله وزاد أبو سعيد في رواية (ارجع فاستأذنهم فان أذنا) لك في الخروج للجهاد  
 (والافبرهما) بعدم الخروج للجهاد وطاعتهم (وعن جرير الجبلي) رضى الله عنه (قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنابى ممن كل مسلم يقيم بين المشركين رواه الثلاثة واسناده  
 صحيح ورجح البخاري ارساله) وكذلك رجع أيضا أبو حاتم وأبو داود والترمذي والدارقطني ارساله الى  
 قيس بن أبي حازم ورواه الطبراني موصولا والحديث دليل على وجوب الهجرة من دار المشركين  
 من غير مكة وهو مذهب الجمهور والحديث جريرو لما أخرجه النسائي من طريق هزبن حكيم عن  
 أبيه عن جده مرفوعا لا يقبل الله من مشرك عملا بعد ما أسلم أو يفارق المشركين ولعموم قوله  
 تعالى ان الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم الآية وذهب الاقل الى أنها لا تجب الهجرة وان  
 الاحاديث والآية منسوخة (وعن ابن عباس) رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية متفق عليه) قالوا فانه عام ناسخ لوجوب الهجرة  
 الدال عليه ما سبق وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمر من أسلم من العرب بالمهاجرة اليه ولم ينكر  
 عليهم بقاءهم بلدهم ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا بعث سرية قال لا ميرهم اذا لقيت عدوك  
 من المشركين فادعهم الى ثلاث خلال فان أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ثم ادعهم الى التحول  
 عن دارهم الى دار المهاجرين وأعلمهم انهم ان فعلوا ذلك ان لهم مال المهاجرين وعليهم ما على  
 المهاجرين فان أبوا واختاروا دارهم فاعلمهم انهم يكونون كاعراب المسلمين يجري عليهم حكم الله  
 تعالى الذي يجري على المؤمنين الحديث سياق بطوله فلم يوجب عليهم الهجرة والاحاديث غير  
 حسنة ابن عباس محمولة على من لم يامن على دينه قالوا وفي هذا جاع بين الاحاديث وأجاب عن  
 أوجب الهجرة بأن حديث لا هجرة مراد به نفيها عن مكة كما يدل قوله بعد الفتح فان الهجرة كانت  
 واجبة من مكة قبله وقال ابن العربي الهجرة هي الخروج من دار الحرب الى دار الاسلام وكانت  
 فرضا في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم واستقرت بعده لمن خاف على نفسه والتي انقطعت  
 بالاصالة هي القصد الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث كان وقوله ولكن جهاد ونية قال

الطبي وغيره هذا الاستدراك يقتضي مخالفة حكم ما بعده لما قبله والمعنى ان الهجرة هي مفارقة الوطن التي كانت مطلوبة على الاعيان الى المدينة قد انقطعت الآن المفارقة بسبب الجهاد باقية وكذلك المفارقة بسبب صلحة كالتفرار من دار الكفر والخروج في طلب العلم والفرار من الفتن والنية في جميع ذلك معتبرة فقال النووي المعنى ان الخير الذي انقطع بانقطاع الهجرة يمكن تحصيله بالجهاد والنية الصالحة وجهاد معطوف بالرفع على محل الاسم ﴿ وعن أبي موسى الأشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله متفق عليه ﴾ وفي الحديث هنا اختصار ولفظه عن أبي موسى انه قال اعراب النبي صلى الله عليه وآله وسلم الرجل يقاتل للمغنم والرجل يقاتل ليد كروا الرجل يقاتل ليري كانه في سبيل الله قال من قاتل الحديث والحديث دليل على ان القتال في سبيل الله وهو من مفهوم الشرط ويبقى الكلام فيما اذا انضم اليها قصد غيرها وهو المغنم مثلاً هل هو في سبيل الله أو لا قال الطبري انه اذا كان المقصد اعلاء كلمة الله لم يضر ما حصل من غيره ضمناً وبذلك قال الجمهور والحديث يحتمل انه لا يخرج عن كونه في سبيل الله مع قصد التشريك لانه قاتل لتكون كلمة الله هي العليا ويتأيد بقوله تعالى ليس عليكم جناح ان تستغوا فاضلاً من ربكم فان ذلك لا ينافي فضيله الخج فكذلك في غيره فعلى هذا العمدة الباعث على الفعل فان كان هو اعلاء كلمة الله لم يضر ما انضاف اليه ضمناً وبقي الكلام فيما لو استوى القصدان فظاهر الحديث والاية انه لا يضر الا انه اخرج أبو داود والنسائي من حديث أبي امامة رضي الله عنه باسناد جيد قال جابر قال قال رسول الله ﷺ رأيت رجلاً غزاه يلقى الاجر والذ كرماله قال لا شيء له فاعادها ثلاثاً كل ذلك يقول لا شيء له ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله تعالى لا يقبل عمل من العمل الا ما كان خالصاً وابتغى به وجهه قلت فيكون هذا دليلاً على انه اذا استوى الباعثان الاجر والذ كرم لا يضر بالاجر ولعل بطلانه هنا لخصوصية طلب الذ كرم لانه انقلب عمله للرياء والرياء مبطل لما يشركه بخلاف طلب المغنم فانه لا ينافي الجهاد بل اذا قصد باخذ المغنم اغاظة المشركين والانتفاع به على الطاعة كان له اجر فانه تعالى يقول ولا يسلون من عدوئنا الا كتب اليهم به عمل صالح والمراد النيل المأذون فيه شرعاً وفي قوله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل قتيلاً فله عليه قبل القتال دليل على انه لا ينافي قصد المغنم القتال بل ما قاله الا ليجتهد السامع في قتال المشركين وفي البخاري من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اتدب الله لمن خرج في سبيله لا يخرج به الايمان بي وتصديق برسولي ان أرجعه بما نال من أجر أو غنمة أو أدخله الجنة ولا يخفى ان الاخبار بهذه دليل على جواز تشريك النية أو الاخبار به يقتضي ذلك غالباً ثم انه قد يقصد المشركون لجرد نهب أموالهم كما خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن معه في غزاة بدر لاخذ غير المشركين ولا ينافي ذلك ان تكون كلمة الله هي العليا بل ذلك من اعلاء كلمة الله تعالى وأقرهم الله تعالى على ذلك بل قال الله تعالى وتودون ان غير ذات الشوكة تكون لكم ولم ينمهم بذلك مع ان هذه الاخبار اخبار لهم بحبهم للمال دون القتال فاعلاء كلمة الله يدخل فيه اخافة المشركين وأخذ أموالهم وقطع أخبارهم ونحوه واما حديث أبي هريرة عند أبي داود ان رجلاً قال يا رسول الله رجل يريد الجهاد في سبيل الله وهو يتنغي عرضاً من الدنيا فقال لا أجر له فاعاد عليه

ثلاثاً كل ذلك يقول لأجره فكأنه فهم صلى الله عليه وآله وسلم أن الحامل هو العرض من الدنيا فأجاب بما جاب والافان قد كن تشر يك الجهاد بطلب الغنية أمر معروفاني الصحابة قانه قد أخرج الحاصم والبيهقي بإسناد صحيح أن عبد الله بن جحش يوم أحد قال اللهم ارزقني رجلاً شديداً أقاتله ويقاقتني ثم ارزقني عليه الصبر حتى أقتله وأخذ سلبه فهذا يدل أن طلب العرض من الدنيا مع الجهاد كان أمرامعاً لو ما جاوز له الصحابة قيد عون الله لنيله ﴿ وعن عبد الله بن السعدي رضي الله عنه ﴾ هو أبو محمد عبد الله بن السعدي وفي اسم السعدي أقوال وأنما قيل له السعدي لانه كان مسترضعاً في بني سعد سكن عبد الله الأردن ومات بالشام سنة خمسين على قول له صحبة ورواية قال ابن الأثير ويقال فيه ابن السعدي المالكي نسبة إلى جده ويقال فيه ابن الساعدي كما في أبي داود ( قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تنقطع الهجرة ما قوتل العدو رواه النسائي وصححه ابن حبان ) دل الحديث على ثبوت حكم الهجرة وأنه باق إلى يوم القيامة فإن قتل العدو مستمر ولكنه لا يدل على وجوبها ولا كلام في ثوابها مع حصول مقتضاها وأما وجوبها فيمنه ما عرفت ﴿ وعن نافع ﴾ هو مولى ابن عمر يقال له أبو عبد الله نافع بن سرجس بفتح السين المهملة وسكون الراء وكسر الجيم كان من كبار التابعين من أهل المدينة سمع ابن عمر وأبا سعيد وهومن الثقات المشهورين بالحديث المأخوذ عنهم مات سنة سبع عشرة ومائة وقيل عشرين ( قال أنار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على بني المصطلق ) بضم الميم وسكون المهملة وفتح الطاء وكسر اللام بعدها قاف بطن شهر من خزاعة ( وهم غارون ) بالغين المعجمة وتشديد الراء جمع غارأي غافلون فاخذهم على غرة ( فقتل مقاتلتهم وسبي ذراريهم حدثني بذلك عبد الله بن عمر متفق عليه وفيه وأصاب يومئذ جويرية ) فيه مستلذان الأولى الحديث دليل على جواز المقاتلة قبل الدعاء إلى الإسلام في حق الكفار الذين قد بلغتهم الدعوة من غير إندار وهو أصح الأقوال الثلاثة في المسئلة وهي عدم وجوب الانذار مطلقاً ويرد عليه حديث بريدة الآتي والثاني وجوبه مطلقاً ويرد عليه هذا الحديث والثالث يجب أن لم يبلغهم الدعوة ولا يجب أن بلغتهم ولكن يستحب قال ابن المنذر وهو قول أكثر أهل العلم وعلى معناه تطاشرت الأحاديث الصحيحة هذا أحدها وحديث كعب بن الأشرف وقتل ابن أبي الحقيق وغير ذلك وادعى في البحر الإجماع على وجوب دعوة من لم يبلغه دعوة الإسلام والثانية في قوله وسبي ذراريهم دليل على جواز استرقاق العرب لأن بني المصطلق عرب من خزاعة واليه ذهب جمهور العلماء وقال به مالك وأصحابه وأبو حنيفة والأوزاعي ذهبوا إلى عدم جواز استرقاقهم وليس لهم دليل ناهض ومن طالع كتب السير والمغازي علم يقيناً استرقاقه صلى الله عليه وآله وسلم للعرب غير الكنايين كهوازن وبني المصطلق وقال لاهل مكة اذهبوا فانتم الطلقاء وفادى أهل بدر والظاهر أنه لا فرق بين الفداء والقتل والاسترقاق ولتبوتها في غير العرب قطعاً وقد ثبت فيهم ولم يصح تخصيص ولا نسخ قال أحمد بن حنبل لا أذهب إلى قول عرييس على عربي ملك وقد سبي النبي صلى الله عليه وآله وسلم من العرب كما ورد في غير حديث وأبو بكر وعلى رضي الله عنهما سبيا بني ناجية ويدل قوله ﴿ وعن سليمان بن بريدة عن أبيه عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أمر أميراً على جيش ﴾ هم الجند أو السائرون إلى الحرب لا غيرها ( أو سرية ) هي القطعة

من الجيش تخرج منه تغير على العدو وترجع اليه (أوصاه في خاصته بتقوى الله وعن معه من المسلمين خيراً ثم قال اغزوا على اسم الله تعالى في سبيل الله فاتلوا من كثر بالله اغزوا ولا تغلوا) بالغين المججمة والغول الخيانة في المغنم مطلقاً (ولا تغدروا) الغدر ضد الوفاء (ولا تغلوا) من المثلة يقال مثل بالقتيل اذا قطع أنفسه وأذنه أو مذكراً أو شيئاً من أطرافه (ولا تقتلوا وليداً) المراد غير البالغ من التكليف (واذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم الى ثلاث خصال) أى القتال الى احدى ثلاث خصال كما يدل له قوله (فابتن أجابوك اليها فاقبل منهم وكف عنهم) أى القتال وبينها بقوله (ادعهم الى الاسلام فان أجابوك فاقبل منهم ثم ادعهم الى التحول من دارهم الى دار المهاجرين فان أبوا فاخبرهم بانهم يكونون كاعراب المسلمين) ويان حكم اعراب المسلمين تضمنه قوله (ولا يكون لهم في الغنمة) الغنمة ما أصيب من مال أهل الحرب وأوجب عليهم المسلمون بالخیل والركاب (التي) هو ما حصل للمسلمين من أموال الكفار من غير حرب ولا جهاد (شيء) الا ان يجاهدوا مع المسلمين فانهم أبوا) أى الاسلام (فسلهم الجزية) وهى الخصلة الثانية من الثلاث (فانهم أجابوك فاقبل منهم وان أبوا فاستعن عليهم بالله وقا تلهم) وهذه هى الخصلة الثالثة (واذا حاصرت أهل حصن فأرادوك ان تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه فلا تفعل ولكن اجعل لهم ذمتك) علل النبی بقوله (فانكم ان تحقروا) بالخاء المعجمة والفاء والراء من أخفرت الرجل اذا انقضت عبده وذمامه (ذممكم أهون من ان تحقروا ذمة الله واذا أرادوك ان تنزلهم على حكم الله فلا تفعل بل على حكمك) علل النبی بقوله (فانك لا تدري أن تصيب فيهم حكم الله تعالى أم لا أخرجه مسلم) فى الحديث مسائل الاولى دل على انه اذا بعث الامير من يغزو وأوصاه بتقوى الله وعن يصحبه من المجاهدين خيراً ثم يخبره بتحريم الغلول من الغنمة وتحريم الغدر وتحريم المثلة وتحريم قتل صبيان المشركين وهذه محرمات بالاجماع ودل على انه يدعو الامير المشركين الى الاسلام قبل قتالهم وظاهره وان كانت قد بلغت الدعوة لكنه مع بلوغها يحمل على الاستحياء كما دل له اغارته صلى الله عليه وآله وسلم على بنى المصطلق وهم غارون والاوجب دعائهم وفيه دليل على دعائهم الى الهجرة بعد اسلامهم وهو مشروع بنى دليل ما فى الحديث من الاذن لهم فى البقاء وفيه دليل على ان الغنمة والنبي لا يستحقهما الا المهاجرون وأن الاعراب لا حق لهم فيها الا ان يحضروا الجهاد واليه ذهب الشافعي وذهب غيره الى خلافه وادعوا نسخ الحديث ولم يأو اببرهان على نسخه المسئلة الثانية فى الحديث دليل على ان الجزية تؤخذ من كافر كائى وغير كائى عربى وغير عربى بقوله عدوك وهو عام الى هذا ذهب مالك والاوزاعى وغيرهما وذهب الشافعي الى انها لا تقبل الا من أهل الكتاب والمجوس عرباً كانوا أو عجماً لقوله تعالى حتى يعطوا الجزية بعد ذلك كراهم الكتاب ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم سواهم سنة أهل الكتاب وما عداهم داخلون فى عموم قوله تعالى فاتلواهم حتى لا تكون فتنة وقوله فاتلوا المشركين حيث وجدتموهم واعدت عن الحديث بانه وارد قبل فتح مكة بدليل الامر بالتحول والهجرة والآيات بعد الهجرة بخديث بريدة منسوخ أو متاويل بان المراد بعد ذلك من كان من أهل الكتاب قلت والذي يظهر عموم أخذ الجزية من كافر لعموم حديث بريدة وأما الآية فأفادت أخذ الجزية من أهل الكتاب ولم تعرض لأخذها من غيرهم ولا لعدم أخذها والحديث بين أخذها من غيرهم



وجعل عدوك على أهل الكتاب في غاية البعد وان قال ابن كثير في الارشاد ان آية الجزية انما  
 نزلت بعد انقضاء حرب المشركين وعبدية الاوثان ولم يبق بعد نزولها الا أهل الكتاب قاله تقوية  
 لمذهب امامه الشافعي ولا يخفى بطلان دعواه بانه لم يبق بعد نزول آية الجزية الا أهل الكتاب بل بقي  
 عباد النيران من أهل فارس وغيرهم وعباد الاصنام من أهل الهند فاما عدم أخذها من العرب  
 فلانهم لم تشرع الا بعد الفتح وقد دخل العرب في الاسلام ولم يبق منهم عدو يحارب فلم يبق فيهم  
 بعد الفتح من سبي ولا من تضرب عليه الجزية بل من خرج بعد ذلك عن الاسلام منهم فليس  
 الا بالسيف أو الاسلام كما ذلك الحكم في أهل الردة وقد سبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل  
 ذلك من العرب بنى المصطلق وهو وزن وهل حديث الاستبراء الا في سبايا أوطاس واستقر هذا  
 الحكم بعد عصره صلى الله عليه وآله وسلم فقضت العجالة رضى الله عنهم بلاد فارس والروم  
 وفي رعاياهم العرب خصوصا الشام والعراق ولم يحشوا عن حربى من عجمي بل عموما حكم السبي  
 والجزية على جميع من استولوا عليه وبهذا يعرف ان حديث بريدة كان بعد نزول فرض الجزية  
 وفرضها كان بعد الفتح فكان فرضها في السنة (١) الثانية عند نزول سورة براءة ولذا انتهى فيه عن  
 المثلة ولم ينزل النهى عنها الا بعد أحد والى هذا المعنى جنح ابن القيم في الهدى ولا يخفى قوته  
 المسئلة الثالثة تضمن الحديث النهى عن اجابة العدو الى ان يجعل لهم الامير ذلك ذمة الله وذمة  
 رسوله بل يجعل لهم ذمته وقد علم بان الامير ومن معه اذا أخفروا ذمتهم أى نقضوا عهدهم فهو  
 أهون عند الله من أن يخفروا ذمته تعالى وان كان نقض الذمة محرما مطلقا قيل وهذا النهى  
 للتنزيه لا للتحريم ولكن الاصل فيه التحريم ودعوى الاجماع على انه للتنزيه لا يتم وكذلك تضمن  
 النهى عن انزالهم على حكم الله تعالى وعلاه بانه لا يدري أى صيب فيهم حكم الله أم لا ولا ينزلهم على  
 شئ لا يدري أى يقع أم لا بل ينزلهم على حكمه وهو دليل على ان الحق في مسائل الاجتهاد مع واحد  
 وليس كل مجتهد مصيبا للحق وقد أثبتنا أدلة حقيقة هذا القول في محل آخر (وعن كعب بن  
 مالك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا أراد غزوة وري) بفتح الواو وتشديد الراء أى سترها  
 (بغيرها متفق عليه) وقد جاء الاستثناء في ذلك بلفظ الا في غزوة تبوء فانه أظهر لهم مراده  
 وأخرجه أبو داود ووافقه ويقول الحرب خدعة وكانت توريته انه اذا أراد قصد جهة سأل عن  
 طريق جهة أخرى ايها ما نير يدها وانما يفعل ذلك لانه أتم فيما يريد من اصابة العدو واتيانهم  
 على غفلة من غير تاهبهم له وفيه دليل على جواز مثل هذا وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم الحرب  
 خدعة (وعن معقل بن النعمان بن مقرن (٢) بضم الميم وفتح القاف وتشديد الراء فنون لم  
 يذكر ابن الاثير معقل بن مقرن في العجالة انما ذكر النعمان بن مقرن وعزاه هذا الحديث اليه  
 وكذلك البخاري وأبو داود والترمذي أخرجه عن النعمان بن مقرن فيمنظرفا أظن لفظ معقل  
 السابق قلم (٣) والشارح وقع له انه قال هو معقل بن النعمان بن مقرن المزني ولا يخفى ان النعمان  
 هو ابن مقرن فاذا كان له أخ فهو معقل بن مقرن لا ابن النعمان قال ابن الاثير ان النعمان هاجر  
 ومعه سبعة اخوة لم يداينهم هاجروا كلهم معه فراجعت التقرير للمصنف فلم أجده في صحايبا  
 يقال له معقل بن النعمان ولا ابن مقرن بل فيه النعمان بن مقرن فتعين ان لفظ معقل في نسخ  
 بلوغ المرام سبق قلم وهو ثابت فيما رأينا من نسخة (قال شهدت رسول الله صلى الله عليه وآله

(١) أى من الفتح والتاسعة  
 من الهجرة اه

(٢) الحديث في اطراف  
 المزى عن معقل بن يسار  
 المزى عن النعمان بن مقرن  
 أورده في مسند النعمان بن  
 مقرن وقال انه قال الترمذي  
 حسن صحيح فلعله في نسخ  
 بلوغ المرام عن معقل عن  
 النعمان فتصحف عنده بان  
 والله أعلم اه أبو النصر

(٣) والذي بنسختي بلوغ  
 المرام وهي نسخة صحيحة  
 منقولة من نسخة السيد  
 المحدث سليمان بن يحيى  
 الاهدل التي بخط يده وذكر  
 انها صحيحة معتقدة قبولت  
 على نسخة قولت على نسخة  
 المصنف مالفظه وعن معقل  
 ان النعمان اخ فحينئذ  
 لعل سبق القلم انما هو في  
 لفظه ابن فقط والاصل هو  
 ان النعمان والله أعلم اه  
 أبو زب

وسلم اذ لم يقاتل أول النهار آخر القتال حتى ترزول الشمس وتهب الرياح وينزل النصر رواه أحمد  
والثلاثة وصححه الحاكم وأصله في البخاري فإنه أخرجه عن النعمان بن مقرن بلفظ اذ لم يقاتل  
أول النهار انتظر حتى تهب الارواح وتحضر الصلوات قالوا والحكمة في التأخير الى وقت الصلاة  
انه مظنة اجابة الدعاء وأما هبوب الرياح فقد وقع به النصر في الاحزاب كما قال تعالى فأرسلنا عليهم  
ريحاً وجنوداً لم تروها فكانت ريحاً هبوباً مظنة للنصر وقد علل بان الرياح تهب غالباً بعد الزوال  
فيحصل بها تبريد حدة السلاح للحرب والزيادة للنشاط ولا يعارض هذا ما ورد من انه صلى الله عليه  
 وآله وسلم كان يغير صباحاً لان هذا في الاغارة وكذلك عند المصافة للقتال ﴿ وعن الصعب  
ابن جثامة ﴾ تقدم ضبطهما في الحج ( قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ) ووقع في صحيح  
ابن حبان ان السائل هو الصعب ولفظه سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسأله بجمعه  
( عن الدار من المشركين سيمون ) بصيغة المضارع من يته من بني المجهول ( فيصيرون من نسائهم  
وذرائهم فقال هم منهم متفق عليه ) وفي لفظ البخاري عن أهل الدار وهو تصريح بالمضاف  
المحذوف التبييت الاغارة عليهم في الليل على غفلة مع اختلاطهم بصبيانهم ونسائهم فيضاب  
النساء والصبيان من غير قصد لقتلهم ابتداء وهذا الحديث أخرجه ابن حبان من حديث الصعب  
وزاد فيه ثم نهى عنهم يوم حنين وهي مدرجة في حديث الصعب وفي سنن أبي داود زيادة في آخره  
قال سفيان قال الزهري ثم نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك عن قتل النساء  
والصبيان ويؤيدان النهي في حنين ما في البخاري فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لاحدهم  
الحق خالد اقل له لا تقتل ذرية ولا عسيفاً وأول مشاهد خالدمعه صلى الله عليه وآله وسلم غزوة  
حنين كذا قيل ولا يخفى انه قد شهد معه صلى الله عليه وآله وسلم فتح مكة قبل ذلك وأخرج الطبراني  
في الاوسط من حديث ابن عمر قال لما دخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم مكة أتى بأمرأة مقتولة  
فقال ما كانت هذه تقاتل ونهى عن قتل النساء وقد اختلف العلماء في هذا فذهب الشافعي  
وأبو حنيفة والجمهور الى جواز قتل النساء والصبيان في البيات غلابة رواية الصحيحين وقوله هم  
منهم أي في اباحة القتل تبعاً لا قصد اذا لم يمكن انقصالهم عن يستحق القتل وذهب مالك  
والاوزاعي الى انه لا يجوز قتل النساء والصبيان بحال حتى اذا تفرس أهل الحرب بالنساء والصبيان  
أو تحصنوا بجهنم أو سفينة هما فيهما معهم لم يجز قتلهم ولا تحريقهم واليه ذهب جماعة الا انهم  
قالوا في التفرس يجوز قتل النساء والصبيان حيث جعلوا ترساً ولا يجوز اذا تفرسوا بمسلم الامع  
خشية استئصال المسلمين ونقل ابن بطال وغيره اتفاق الجميع على عدم جواز القصد الى قتل النساء  
والصبيان للنهي عن ذلك وفي قوله هم منهم دليل باطلا فله من قال هم من أهل النار وهو ثالث  
الاقوال في المسئلة والثاني انهم من أهل الجنة وهو الرابع في الصبيان والاولى الوقف ﴿ وعن  
عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لرجل ) أي مشرك ( تبعه يوم بدر  
ارجع فلن أستعين بمشرك رواه مسلم ) ولفظه عن عائشة قالت خرج رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم قبل بدر فلما كان بحجرة الوبرة أدركه رجل قد كان تذكريه جراً ومجدة فقرح أصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين رأوه فلما أدركه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
جئت لاتبعتك وأصيب معك قال أنؤمن بالله قال لا قال فارجع فلن أستعين بمشرك فلما أسلم أذن

له والحديث من أدلة من قال لا يجوز الاستعانة بالمشركون في القتال وهو قول طائفة من أهل العلم  
 وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى جواز ذلك قالوا لأنه صلى الله عليه وآله وسلم استعان بصفيوان بن  
 أمية يوم حنين واستعان يهود بن قينقاع ورضخ لهم أخرجه أبو داود في المراسيل وأخرجه  
 الترمذي عن الزهري مرسل وهو أسيل الزهري ضعيف قال الذهبي لأنه كان خطاء في إرساله  
 شبهة مدلس وصحح البيهقي من حديث أبي جند الساعدي أنه رد هسم قال المصنف ويجمع بين  
 الروايات بأن الذي رد هسم يوم بدر تفرس فيه الرغبة للإسلام فرد هرجاءه إن يسلم فصدق ظنه أو أن  
 الاستعانة كانت ممنوعة فرفض فيها وهذا أقرب وقد استعان يوم حنين بجماعة من المشركين  
 نالهم بالغنائم واشترط جماعة أن يكون معه مسلمون يستقل بهم في أمضاء الأحكام وفي شرح  
 مسلم أن الشافعي قال إن كان الكافر حسن الرأي في المسلمين ودعت الحاجة إلى الاستعانة استعين  
 به والافكره ويجوز الاستعانة بالمناقب إجماعاً لاستعانتهم صلى الله عليه وآله وسلم بعبد الله بن أبي  
 وأصحابه (١) وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى امرأة مقتولة في  
 بعض مغازيه فأنكر قتل النساء والصبيان متفق عليه) وقد أخرج الطبراني أنه صلى الله عليه وآله وسلم  
 وسلم لما دخل مكة أنى بامرأة مقتولة فقال ما كانت هذه تقاتل أخرجه عن ابن عمر فيجتمعا أنهما هذه  
 وأخرج أبو داود في المراسيل عن عكرمة أنه صلى الله عليه وآله وسلم رأى امرأة مقتولة بالطائف  
 فقال ألم أنه عن قتل النساء من أصحابها فقال رجل يا رسول الله أردفتها فأرادت أن تصرعني  
 فتقتلني فقتلتها فامر بها أن توارى ومفهوم قوله تقاتل وتقريره لهذه القاتل يدل على أنها إذا  
 قاتلت قتلت واليه ذهب الشافعي واستدل أيضاً بأخرجه أبو داود والنسائي وابن حبان من  
 حديث رباح (١) بن الربيع التميمي قال كأمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة فرأى  
 الناس مجتمعين فرأى امرأة مقتولة فقال ما كانت هذه تقاتل (٢) وعن مرة قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم اقتلوا شيوخ المشركين واستبقوا شرهم) بالشين المعجمة وسكون الراء  
 وانتهاء المعجمة هم الصغار الذين لم يدركوا ذكراً في النهاية (رواه أبو داود وصححه الترمذي) وقال  
 حسن غريب وفي نسخة صحيح وهو من رواية الحسن عن مرة وفيها ما قدمناه والشيخ من استنبات  
 فيه السنن أو من بلغ خمسين سنة أو إحدى وخمسين كافي القاموس والمراد هنا الرجال المسان  
 أهل الجلد والقوة على القتال ولم يرد الهري ويحتمل أنه أريد بالشيوخ من كانوا بالغين مطلقاً  
 فيقتل ومن كان صغيراً لا يقتل فيوافق ما تقدم من النهي عن قتل الصبيان ويحتمل أنه أريد  
 بالشرخ من كان في أول الشباب فإنه يطلق عليه كما قال حسن

إن شرخ الشباب والشعر الاسود ما لم يعاص كان جنونا

فإنه يستبقى رجاء إسلامه كما قال أحمد بن حنبل الشيخ لا يكاد يسلم والشاب أقرب إلى الإسلام  
 فيكون الحديث مخصوصاً بمن يجوز تقريره على الكفر بالجزية (٣) وعن علي كرم الله وجهه  
 أنهم تبارزوا يوم بدر ورواه البخاري وأخرجه أبو داود ومطولا وفي المغازي من البخاري عن علي كرم  
 الله وجهه قال أنا أول من يخنوا الخصومة يوم القيامة وقال قيس وفيهم أنزلت هذا خصمان  
 اختصوا في دبرهم قال هم الذين تبارزوا في بدر جزة وعلى رضي الله عنهما وعبيدة بن الحرث رضي

(١) بكسر الراء ومبنيّة  
 تحية واختار البخاري أنه  
 بالباء الموحدة وحاء مهملة  
 اه أبو تراب

الله عنه وشيبة بن ربيعة وعقبة بن ربيعة والوليد بن عتبة وتفصيله ما ذكره ابن اسحق انه برز  
عبيدة لعقبة وجره لشيبة وعلى الوليد وعند موسى بن عقبة فقتل على وجره من بارزهما واختلف  
عبيدة ومن بارزه بضر بنين فوقعت الضربة في ركبة عبيدة فمات منها المارجهوا بالصقرا فقال  
على وجره على من بارزه عبيدة فأعاناه على قتله والحديث دليل على جواز المبارزة والى ذلك ذهب  
الجمهور وذهب الحسن البصري الى عدم جوازها وشرط الاوزاعي والثوري وأحمد واسحق اذن  
الامير كما في هذه الرواية (وعن أبي أيوب رضي الله عنه قال انما أنزلت هذه الآية فينا معشر  
الانصار يعني ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة قاله رد اعلى من أنكر على من حمل على صف الروم حتى  
دخل فيهم رواء الثلاثة وصححه الترمذي وقال حسن صحيح غريب وابن حبان والحاكم) أخرجه  
المذكورون من حديث أسلم بن يزيد أبي عمران قال كونا بالقسطنطينية فخرج صف عظيم  
من الروم فحمل رجل من المسلمين على صف الروم حتى حصل فيهم ثم رجع مقبلا فصاح الناس  
سبحان الله ألقى سيده الى التهلكة فقال أبو أيوب أيها الناس انكم تؤولون هذه الآية على هذا  
التأويل وانما نزلت هذه الآية فينا معشر الانصار انما أعز الله دينه وكثر ناصروه قلنا يناسرا  
ان أموالنا قد ضاعت فلو أننا ألقيناها وأصلحنا ما ضاع منها فانزل الله تعالى هذه الآية فكانت  
التهلكة الالقاة التي أردنا وصح عن ابن عباس وغيره نحو هذا في تأويل الآية قبل وفيه دليل  
على جواز دخول الواحد في صف القتال ولوطن الهلاك قلت أما ظن الهلاك فلا دليل فيه  
اذا يعرف ما كان ظن من حمل هنا وكان القاتل يقول ان الغالب في واحد يحمل على صف كثيرانه  
يظن الهلاك وقال المصنف في مسئلة حمل الواحد على العدد الكثير من العدو انه صرح  
الجمهور انه اذا كان لفرط شجاعته وظنه انه يهرب العدو بذلك أو يجري المسلمين عليهم أو نحو  
ذلك من المقاصد الصحيحة فهو حديد ومتى كان مجرد تهوور فممنوع لاسيما ان ترتب على ذلك  
وهن المسلمين قلت وخرج أبو داود من حديث عطاء بن السائب قال ابن كثير ولا بأس به عن ابن  
مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحب ريشان من رجل غزا في سبيل الله فانهزم  
أصحابه فلم ماعله فرجع رغبة فيما عندي وشفقة مما عندي حتى أهرق دمه قال ابن كثير  
والاحاديث والآثار في هذا كثيرة تدل على جواز المبارزة لمن عرف من نفسه بلاء في الحروب  
وشدة وسطوة (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال حرق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نخل  
بني النضير وقطع متفق عليه) دل على جواز افساد أموال أهل الحرب بالتحريق والقطع للمصلحة  
في ذلك ونزلت الآية ما قطعتم من لينة الآية قال المشركون انك تنهى عن الفساد في الارض  
فما بال قطع الاشجار وتحريرها قال في معالم التنزيل اللينة فعلة من اللون ويجمع على ألوان  
وقيل من اللين ومعناه التخلل الكريهة وجمعها لين وقد ذهب الجماهير الى جواز التحريق والتخريب  
في بلاد العدو وكرهه الاوزاعي وأبو ثور واختبايان أبابكر وصي جيوشه أن لا يفعلوا ذلك وأجيب  
بأنه رأى المصلحة في بقاءها لانه قد علم أنها تصير للمسلمين فأراد بقاءها لهم وذلك يدور على ملاحظة  
المصلحة (وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
لا تغلوا فان الغلول يضم الغين المعجمة وضم اللام) (نار وعار على أصحابه في الدنيا والآخرة واه  
أحمد والنسائي وصححه ابن حبان) تقدم أن الغلول الخيانة في الغنمة قال ابن قتيبة سمي بذلك لان

صاحبه يغله في متاعه أي يخفيه وهو من الكبار بالاجماع كما نقله النووي والعار الفضيحة في الدنيا انه اذا ظهر افتضح به صاحبه وأما في الآخرة فلعل العار ما يفيد ما أخرج البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة قال قام فينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذكر الغلول وعظم أمره فقال لا ألقي أحدكم يوم القيامة على رقبته شاة لها نغاء على رقبته فرس له جمعة يقول يا رسول الله أغني فأقول لا أملك لك من الله شيئا قد بلغتك الحديث وذكر فيه البعير وغيره فإنه دل الحديث على أنه يأتي الغال بهذه الصفة الشنيعة يوم القيامة على رؤس الأشرار فلعل هذا هو العار في الآخرة للغال ويحتمل أنه شيء أعظم من هذا ويؤخذ من هذا الحديث أن هذا ذنب لا يغفر بالشفاعة لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا أملك لك من الله شيئا ويحتمل أنه أوردته في محل التخليط والتشديد ويحتمل أنه يغفر لهم بعد تشهيره في ذلك الموقف والحديث الذي سقناه ورد في خطاب العاملين على الصدقات فدل على أن الغلول عام لكل ما فيه حق للعباد مشترك بين الغال وغيره فان قلت فهل يجب على الغال رد ما أخذ قلت قال ابن المنذر أنهم أجمعوا على أن الغال يعيد ما غل قبل القسمة وما بعد ما غل قال الأوزاعي والليث ومالك يدفع إلى الإمام خمسة ويتصدق بالباقي وكان الشافعي لا يرى ذلك وقال إن كان ملكه فليس عليه أن يتصدق به وإن كان ملكه فليس له التصديق به غيره قال والواجب أن يدفعه إلى الإمام كالأموال الضائعة ﴿وعن عوف بن مالك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالسلب للقاتل رواه أبو داود وأصله عند مسلم﴾ فيه دليل على أن السلب الذي يؤخذ من العدو والكافر يستحقه قاتله سواء قال الإمام قبل القتال من قتل قبيلة فله سلبه أو لا سواء كان القاتل مقبلاً ومنهزماً وسواء كان ممن يستحق السهم في المقتل أو لا كالأموال الصبي والعبد أذ قوله قضى بالسلب للقاتل حكم مطلق غير مقيد بشيء من الأشياء قال الشافعي وقد حفظ هذا الحكم من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مواطن كثيرة منها يوم بدر فإنه صلى الله عليه وآله وسلم حكم بسلب أبي جهل لمعاذ بن الجوح لما كان هو المؤثر في قتل أبي جهل وكذا في قتل حاطب بن أبي بلتعة لرجل يوم أحد أعطاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم سلبه رواه الحياكم والحاديث في هذا الحكم كثيرة وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم حنين من قتل قبيلة فله سلبه بعد القتال لا ينافي هذا بل هو مقرر للحكم السابق فان هذا كان معلوماً عند الصحابة من قبل حنين ولذا قال عبد الله بن جحش اللهم ارزقني رجلاً شديداً إلى قوله أقتله وأخذ سلبه كما قدمناه قريشاً وأما قول أبي حنيفة أنه لا يكون السلب للقاتل إلا إذا قال الإمام قبل القتال من قتل قبيلة فله سلبه والا كان السلب من جلة الغنيمة بين الفاتحين فإنه قول لاوافق له الأدلة وقال الطحاوي إن ذلك موقوف على رأي الإمام فإنه صلى الله عليه وآله وسلم أعطى سلب أبي جهل لمعاذ بن الجوح بعد قوله ولمشاركه في قتله كلاً كما قتله لما أرياه سيفهما واجيب عنه بأنه صلى الله عليه وآله وسلم إنما أعطاه معاذاً لأنه الذي أثر في قتله لما رأى عقوق الجناية في سيفه وأما قوله كلاً كما قتله فإنه قاله تطييباً لنفس صاحبه وأما تخميس السلب الذي يعطاه القاتل فعموم الأدلة من الأحاديث قاضية بعدم تخميسه



وآله وسلم يقتل ابن خطل وهو أحد جماعة تسعة أمر صلى الله عليه وآله وسلم بقتلهم ولو تعلقوا  
 بأستار الكعبة فأسلم منهم ستة وقيل ثلثة منهم ابن خطل وكان ابن خطل قد أسلم فبعثه النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم مصداقاً وبعث معه رجلاً من الأنصار وكان معه مولى يتخدمه مسلماً  
 فزله منزلاً وأمر مولاه أن يذبح له تيساً ويصنع له طعاماً فنام فاستيقظ ولم يصنع له شيئاً فعدا  
 عليه فقتله ثم ارتد مشركاً وكانت له قبتان تغنيانه به جاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فامر  
 بقتله مامعه فقتلت أحدهما واستؤم للآخرى فأمناها قال الخطابي قتله صلى الله عليه وآله وسلم  
 وآله وسلم بحق ما جناه في الإسلام فدل على أن الحرم لا يعصم من إقامة واجب ولا يؤخره عن  
 وقته انتهى وقد اختلف الناس في هذا فذهب مالك والشافعي إلى أنه يستوفي الحدود  
 والقصاص بكل مكان وزمان لعموم الأدلة ولهذه القصة وذهب الجمهور من السلف والخلف  
 إلى أنه لا يستوفي فيها حد لقوله تعالى ومن دخله كان آمناً ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يسفك  
 به آدم وأجابوا عما احتج به الأولون بأنه لا عموم للأدلة في الزمان والمكان بل هي مطلقات مفيدة بما  
 ذكرناه من الحديث وهو متأخر فانه في يوم الفتح بعد شرعية الحدود وأما قتل ابن خطل ومن ذكر  
 معه فانه كان في الساعة التي أحلت فيها مكة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واستمرت من  
 صبيحة يوم الفتح إلى العصر وقد قتل ابن خطل وقت الضحى بين زمر والمقام وهذا الكلام  
 فيمن ارتكب حداً في غير الحرم ثم التجأ إليه وأما إذا ارتكب انسان في الحرم ما يوجب الحد  
 فاختلف القائلون بأنه لا يقيم فيه حد فذهب بعض أهل العلم أنه يخرج من الحرم ولا يقيم  
 عليه الحد وهو فيه وخالف ابن عباس فقال من سرق أو قتل في الحرم أقيم عليه في الحرم رواه  
 أحمد عن طاووس عن ابن عباس وذكر الأثر عن ابن عباس أيضاً من أحدث حدثاً في الحرم أقيم  
 عليه ما أحدث فيه من شيء والله تعالى يقول ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه  
 فإن قاتلوكم فاقتلوهم وفرقوا بينه وبين المتجئ إليه بأن الجاني فيه هاتك الحرمته والمتجئ معظم  
 لها ولا يملك لولم يقيم الحد على من جنى فيه من أهل لعظم الفساد في الحرم وأدى إلى أن من أراد الفساد  
 قصد إلى الحرم ليسكنه وفعل فيه ما يتقاضاه شهوته وأما الحد بغير القتل فيمادون النفس من  
 القصاص ففيه خلاف أيضاً فذهب أحمد في رواية عنه أنه يستوفي لأن الأدلة انما وردت فيمن  
 سفك الدم وانما ينصرف إلى القتل ولا يازم من تجريمه في الحرم تجريم مادونه لأن حرمة النفس  
 أعظم والانتهاك بالقتل أشد ولأن الحد فيمادون النفس جار مجرى تأديب السيد عبده فلم يمنع  
 منه وعنه رواية بعدم الاستيفاء لشيء مما لعموم الأدلة ولا يمتنع أن الحكيم للأخص حيث صح  
 أن سفك الدم لا ينصرف إلا إلى القتل قلت ولا يمتنع أن الدليل قاض بالقتل والكلام من أوله  
 في الحد ودقلا بمن جملها على القتل أحد الزنا غير الرجم وحد الشرب والقذف يقيم عليه  
 (وعن سعيد بن جبير رضي الله عنه) هو أبو عبد الله سعيد بن جبير بضم الجيم وفتح الباء الموحدة  
 فثنا فقرأ الاسدي مولى بني والبة بطن من بني أسد بن خزيمه كوفي أحد اعلام التابعين مع ابن  
 مسعود وابن عباس وابن عمر وابن الزبير وانساوا أخذ عنه عمر وبن دينار وأيوب قتله الحجاج سنة  
 خمس وتسعين في شعبان منها ومات الحجاج في رمضان من السنة المذكورة (ان النبي صلى الله عليه

وآله وسلم قتل يوم بدر ثلاثة صبرا) في القاء من صبرا الانسان وغيره على القتل أن يحبس ويرى حتى يموت وقد قتل صبرا وصبر عليه ورجل صبور صبور للقتل انتهى (أخرجه أبو داود في المراسيل ورجال ثقات) والثلاثة هم طعينة بن عدى والنضر بن الحرث وعقبة بن أبي معيط ومن قال بدل طعينة المطعم بن عدى فقد صحف كما قاله المصنف وهذا دليل على جواز قتل الصبرا إلا أنه قدروى عنه صلى الله عليه وآله وسلم رجال ثقات وفي بعضهم مقال لا يقتلن قرشي بعد هذا صبرا قاله صلى الله عليه وآله وسلم بعد قتل ابن خطل يوم الفتح (وعن عمران بن حصين رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قتل رجلين من المسلمين برجل مشرك أخرجه الترمذي وصححه وأضله عند مسلم) فيه دليل على جواز مفاداة المسلم الأسير بأسير من المشركين وإلى هذا ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة لا يجوز المفاداة ويتعين ما قتل الأسير واسترقاقه وزاد مالك أبو داود مفاداة بأسير وقال صاحب أبي حنيفة يجوز المفاداة بغيره أو بمال أو قتل الأسير واسترقاقه وقد وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم قتل الأسير كما في قصة عقبة بن أبي معيط وفدائه بالمال كما في أسارى بدر والمن عليه كما من على أبي غرة يوم بدر على أن لا يقاتل فعاد إلى القتال يوم أحد فأسره وقتله وقال في حقه لا يبلغ المؤمن من حجر واحد مرتين والاسترقاق وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم لاهل مكة ثم أعتقهم (وعن صخر) بالصاد المهملة تخاف مجمعة ساكنة فراء (ابن العيلة) بالعين المهملة مفتوحة وسكون المثناة التحتية ويقال ابن أبي العيلة عدا من أهل الكوفة وحديثه عندهم روى عنه عثمان بن أبي حازم وهو ابن ابنه (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إن القوم إذا أسلوا أحرز وأدماهم وأموالهم أخرجه أبو داود ودورجاله موثقون) وفي معناه الحديث المتفق عليه أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها أحرز وأدماهم وأموالهم الحديث وفي الحديث دليل على أن من أسلم من الكفار حرم دمه وماله وللعلماء تفصيل في ذلك قالوا من أسلم طوعا من دون قتال ملك ماله وأرضه وذلك كارض البين (١) وإن أسلوا بعد القتال فالأسلام قد عصم دماءهم وأموالهم فالمنقول غنيمه وغير المنقول في ثم اختلف العلماء في هذه الأرض التي صارت فيا للمسلمين على أقوال الأول للملك ونصره الحافظ ابن القيم أنها تكون وقفا يقسم خراجها في مصالح المسلمين وأرزاق المقاتلة وبناء القنابر والمساجد وغير ذلك من سبل الخيرات إلا أن يرى الإمام في وقت من الاوقات ان المصلحة في قسمتها كل له ذلك قال ابن القيم وبه قال جمهور العلماء وكان عليه سيرة الخلفاء الراشدين ونازع في ذلك بلال وأصحابه وقالوا العمر أقسم الأرض التي فتحوها في الشام وقالوا له خذ خمسها واقسمها فقال عمر هذا غير المال ولكن أحبسها فبأعليكم يجري وعلى المسلمين ثم وافق سائر الصحابة عمر وكذلك جرى في فتوح مصر والعراق وأرض فارس وسائر البلاد التي فتحوها عنوة فلم يقسم منها الخلفاء الراشدون قرية واحدة ثم قال بوافقه على ذلك جمهور الأئمة وإن اختلفوا في كيفية بقائها بلا قسمة فظاهر مذهب الإمام أحمد وأكثروا وصحبه على أن الإمام مخير فيها بتخير مصلحة لا بتخير شهوة فإن كان الأصل للمسلمين قسمتها فبأعليهم وإن كان الأصل أن يقفها على المسلمين وقفها عليهم وإن كان الأصل قسمة البعض ووقف البعض فعليه فإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل الأقسام الثلاثة فانه

(١) والواجب عليهم في أموالهم الزكاة اه أبو النصر



قسم أرض قريظة والنضير وترك قسمة مكة وقسم بعض خير وترك بعضها لما ينوبه من مصالح  
 المسلمين وذهب بعضهم الى أن الامام مخير فيما بين الاصلح من أربعة أشياء اما القسم بين الغاتين  
 أو تركها لاهلها على خراج أو تركها على معاملة من غلبها أو يمن بها عليهم قالوا وقد فعل مثل  
 ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وعن جبير) بالجيم والموحدة والراء مصغر (ابن مطعم)  
 بن ثمة اسم الفاعل أي ابن عدي وجبير صحابي عارف بالانساب مات سنة ثمان أو تسع وخسين (ان  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في أسارى بدر لوان المطم بن عدي حياً) هو والد جبير (ثم  
 كلمني في هؤلاء التثني) جمع تثنى بالنون والمثناة الفوقية (تركهم له رواه البخاري) المراد بهم  
 أسارى بدر وصفهم بالنسب لما هم عليه من الشرك كما وصفهم الله تعالى بالنسب والمراد لو طلب مني  
 تركهم واطلاقهم من الاسر بغير فداء لفعلت ذلك مكافأة له على يد كانت له عند رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم وذلك انه صلى الله عليه وآله وسلم لما رجع من الطائف دخل صلى الله عليه وآله  
 وسلم في جوار المطم بن عدي الى مكة فان المطم بن عدي أمراً ولده الاربعة فلبسوا السلاح وقام  
 كل واحد منهم عند الركن من الكعبة فبلغ ذلك قريشاً فقالوا له أنت الرجل الذي لا تخف زمتك  
 وقيل ان البدلي كانت له انه أعظم من سعي في نقض الحليفة التي كتبتهم قريش في قطيعة بني  
 هاشم ومن معهم من المسلمين حين حصر وهم في الشعب وكان المطم قد مات قبل وقعة بدر كما رواه  
 الطبراني وقولهم لا تخفربا لخاله المعجمة والفاء والراء من أخفزه اذا جاره والمراد لا ينقض جوارك  
 لك امتك ولا يؤذي من تجيره فيه دليل انه يجوز ترك أخذ القدامن الاسير والسماحة  
 به لشقاعة رجل عظيم وانه يكافأ المحسن وان كان كافراً (وعن أبي سعيد الخدري رضي الله  
 عنه قال أصبنا سبائهم وأطاس لهم أزواج فقهر رجوا فانزل الله تعالى والمحصات من النساء الا  
 ما ملكت أيمانكم أخرجه مسلم) قال أبو عبيد البكري وأطاس واد في ديار هوازن والحديث  
 دليل على انفساخ نكاح المسيية والاستثناء في الآية على هذا متصل الى هذا ذهب الشافعي  
 وظاهر الاطلاق سوا سبي معها زوجها أم لا ودلت أيضاً على جواز الوطء ولو قبل اسلام المسيية  
 سواء كانت كفاية أو وثنية اذا لا يه عامية ولم يعلم انه صلى الله عليه وآله وسلم عرض على سبائهم  
 أو طاس الاسلام ولا أخبر أصحابه انها لا توطئ مسيية حتى تسلم مع انه لا يجوز تأخير البيان  
 عن وقت الحاجة ويدل لهذا ما أخرجه الترمذي من حديث العرياض بن سارية ان النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم حرم وطء السبائيات حتى يضعن ما في بطونهن بفعل للتحريم غاية واحدة هي  
 وضع الحمل ولم يذكروا الاسلام وما أخرجه في السنن من فروعا لا يحمل لامرئ يؤمن بالله واليوم  
 الآخر أن يقع على امرأة من السبي حتى يستبرئ لم يذكر الاسلام وأخرجه أحمد وأخرج  
 أحمد أيضاً من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا ينكح شيئاً من السبائيات حتى تحيض حضة  
 ولم يذكروا الاسلام ولا يعرف اشتراط الاسلام في المسيية في حديث واحد وقد ذهب الى هذا  
 طاووس وغيره وذهب الشافعي وغيره من الأئمة الى انه لا يجوز وطء المسيية بالملك حتى تسلم اذا لم  
 تكن كفاية وسبائيات أو طاس هن وثنيات فلا بد عندهم من التأويل بان حلهن بعد الاسلام  
 ولا يتم ذلك الا بمجرد الدعوى فقد عرفت انه لم يأت دليل شرعية الاسلام (وعن ابن عمر رضي

عنه قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله لم سرية) بفتح السين المهملة وكسر الراء وتشديد  
 الباء (وانافهم قبل) بكسر القاف وفتح الباء الموحدة أى جهة (نجد فغفوا ابلا كثيرة  
 وكانت سهمانهم) بضم السين المهملة جمع سهم وهو النصيب (اثني عشر بعيرا ونقلوا بعيرا  
 بعيرا متفق عليه) السرية قطعة من الجيش تخرج منه وتعود اليه وهي من مائة الى خمسمائة  
 والسرية التي تخرج بالليل والسارية التي تخرج بالنهار والمراد من قوله سهمانهم أى انصباؤهم  
 أى انه بلغ نصيب كل واحد هذا القسمة اعني اثني عشر بعيرا والنقل زيادة زيادها الغازي على  
 نصيبه من المغنم وقوله نقلوا مبني للمجهول فيحتمل انه نقلهم اميرهم وهو ابو قتادة ويحتمل انه  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم وظاهر رواية الليث عن نافع عندهم ان القسم والتنقيط كان  
 من امير الجيش وقرر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك لانه قال ولم يغيره النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم وأما رواية ابن عمر عندهم سلم ايضا بلفظ ونقلنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعيرا بعيرا  
 فقد قال النووي نسب الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما كان مقرر ذلك ولكن الحديث عند  
 ابى داود بلفظ فاصبنا نعم كثيرا واعطانا اميرنا بعيرا بعيرا لكل انسان ثم قدمنا على النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم فقسم بيننا غنيمتنا فاصاب كل رجل اثني عشر بعيرا بعد الخمس فدل على ان  
 التنقيط من الامير والقسمة منه صلى الله عليه وآله وسلم وقد جمع بين الروايات بان التنقيط  
 كان من الامير قبل الوصول الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم بعد الوصول قسم صلى الله عليه  
 وآله وسلم بين الجيش وتولى الامير قبض ما هو للسرية جلة ثم قسم ذلك على اصحابه فنسب  
 ذلك الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فله كونه الذي قسم أولا ومن نسب ذلك الى الامير  
 فباعتباره الذي اعطى ذلك اصحابه آخر وفي الحديث دليل على جواز التنقيط للجيش ودعوى  
 انه يختص ذلك بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لا دليل عليها بل تنقيط الامير قبل الوصول اليه  
 صلى الله عليه وآله وسلم في هذه القصة دليل على عدم الاختصاص وقول مالك انه يكره أن يكون  
 التنقيط شرط من الامير بان يقول من فعل كذا فله نقل كذا قال لانه يكون القتال للدينافلا  
 يجوز برده قوله صلى الله عليه وآله وسلم من قتل قتيلا فله سلبه سواء قال صلى الله عليه وآله وسلم  
 قبل القتال أو بعده لانه تشريع عام الى يوم القيامة وأما لزوم كون القتال للدينافلا فعمدة  
 الباعث عليه فانه لا يصير قول الامام من فعل كذا فله كذا قتاله للدينافلا بعد الاعلام ان الجاهد في  
 سبيل الله من جاهدك كون كلمة الله هي العليا فن كان قصده اعلاء كلمة الله لم يضره ان يربيع  
 ذلك المغنم والاستر زاق كما قال صلى الله عليه وآله وسلم واجعل رزقي تحت ظل رحمتي واختلف  
 العلماء هل يكون التنقيط من أصل الغنيمة أو من الخمس أو من خمس الخمس قال الخطابي أكثر  
 ما روى من الاخبار يدل على ان النقل من أصل الغنيمة (وعنه) أى ابن عمر (قال قسم رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم خيبر للفرس سهمين وللراجل سهمان متفق عليه واللفظ للخزاري  
 ولابى داود) أى عن ابن عمر (أسهم للرجل ولفرسه ثلاثة أسهم سهمين لفرسه وسهم له) الحديث  
 دليل على انه يسهم لصاحب الفرس ثلاثة أسهم من الغنيمة سهم ولفرسه سهمان واليسه ذهب  
 مالك والشافعي لهذا الحديث ولما أخرجه أبو داود من حديث أبي عمرة ان النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم أعطى للفرس سهمين ولكل انسان سهما فكان للفرس ثلاثة أسهم ولما أخرجه

النسائي من حديث الزبير بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضرب له أربعة أسهم سهمين لفرسه  
وسهم ماله وسهم ما لقربته يعني من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذهبت الخفية إلى أن القرس له  
سهم واحد لما في بعض روايات أبي داود بلقظا عطي للفرس سهمين وللرجل سهم واحد وهو من حديث  
تجمع (١) بن جارية ولا يقاوم حديث الصحيحين واختلفوا إذا حضر فرسين فقال الجمهور لا يسهم  
الفرس واحد ولا يسهم لها إلا إذا حضر بها القتال ﴿وعن معن﴾ بفتح الميم وسكون العين  
المهملة هو أبو يزيد يعني بن يزيد السلمي بضم السين المهملة وفتح اللام له ولا يسهم بجلده صحبة شهدوا  
بذرا كما قيل ولا يعلم عن شهد بذرا هو وأبوه وجدته غيره وقيل لا يصح شهوده بذرا بعد في الكوفيين  
(ابن يزيد قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا نقل) بفتح النون وفتح القاء هو  
الغنية (الابعد الخس رواه أحمد وأبو داود وصححه الطحاوي) المراد بالنقل هنا هو ما يزيد الإمام  
لأحد الغانمين على نصيبه وقد اتفق العلماء على جوازهم واختلفوا هل يكون من أصل الغنية أو من  
الخمس وحديث معن هذا ليس فيه دليل على أحد الأمرين بل غاية ما دل عليه أنه الخمس الغنية  
قبل التثقيب منها وتقدم ما قاله الخطابي من أن أكثر الأخبار دالة على أن التثقيب من أصل الغنية  
واختلفوا في مقدار التثقيب فقال بعضهم لا يجوز أن يتدل أكثر من الثلث أو من الربع كما يدل عليه  
الحديث الآتي وهو قوله ﴿وعن حبيب بن مسلمة﴾ بالهاء المهملة المقنونة وموحدتين بينهما  
مثناة تحتية هو أبو عبد الرحمن حبيب بن مسلمة القرشي الفهري وكان يقال له حبيب الروم لكثرة  
مجاهدته لهم ولأنه عمر أعمال الجزيرة وضم إليه أرمينية واذر بيجان وكان فاضلا مجاب الدعوة مات  
بالشام أو بآرمينية سنة اثنتين وأربعين (قال شهدت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نقل  
الربع في البداية) بفتح الباء الموحدة وسكون الدال المهملة (والثلث في الرجعة رواه أبو  
داود وصححه ابن الجارود وابن حبان والحاكم) دل الحديث على أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يجاوز  
الثلث في التثقيب وقال آخرون للإمام أن نقل السرية جميع ما غنم لقوله تعالى قل لا نقال الله  
والرسول فقوضها إليه صلى الله عليه وآله وسلم والحديث لا دليل فيه على أنه لا ينقل أكثر من  
الثلث واعلم أنه اختلف في تفسير الحديث فقال الخطابي رواية عن ابن المنذر أنه صلى الله عليه وآله وسلم  
وآله وسلم اختلفا في البداية والقفول حين فضل إحدى العطيتين على الأخرى لقوة الظهور عند  
دخولهم وضعفه عند خروجهم ولا أنهم وهم داخولون أنشط وأشهى للمسير والامعان في بلاد  
العدو وأجمعهم عند القفول لضعف دوابهم وأبدانهم وأشهى الرجوع إلى أوطانهم وأهاليهم  
لطول عهدهم بهم وجهم للرجوع فتى أنه زادهم في القفول لهذه العلة والله سبحانه أعلم قال  
الخطابي بعد نقله كلام ابن المنذر هذا ليس بالبين لأن خواه يومهم أن الرجعة هي القفول إلى  
أوطانهم وليس هو معنى الحديث والبداءة إنما هي ابتداء السفر للغزو إذا نهضت سرية من جملة  
العسكر فإذا وقعت بطائفة من العدو فيما غنموا كان لهم فيه الربع ويشركهم سائر العسكر في  
ثلاثة أرباعه فإن قتلوا من الغزوة ثم رجعوا فأوقعوا بالعدو ثمانية كان لهم مما غنموا الثلث لأن  
نهوضهم بعد القفول أشق ليكون العدو على حذر وحزم انتهى وما قاله هو الأقرب ﴿وعن ابن  
عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينقل بعض من يبعث من السرايا  
لأنفسهم خاصة سوى قسم عامة الجيش متفق عليه﴾ فيه دليل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم

(١) مجمع بفتح الجيم وتشديد  
الميم المكسورة ابن جارية  
بالجيم صحابي مات في خلافة  
معوية فقوله لا يقاوم  
حديث الصحيحين لا لاجل  
تجمع روايته فإنه صحابي بل لما  
تقرر في علوم الحديث من  
أن رواية الشيخين أو أحدهما  
مقدمة على رواية غيرهما  
عند التعارض أهو تراب

يكن ينقل كل من ينعشه بل بحسب ما يراه من المصلحة في التسجيل ﴿ (وعنه) أي عن ابن عمر (قال) كأنصيب في مغازينا العسل والغنم فناء كله ولا ترفعه رواء البخاري ولأبي داود) أي عن ابن عمر (فلم يؤخذ منهم الخس وصحهما) أي الزيادة (ابن حبان) لا ترفعه لانحمله على ميل الادخاله ولا ترفعه الى من يتولى امر الغنمة ونسأذنه في أكله اكتفاء بما علم من الاذن في ذلك وذهب الجمهور الى انه يجوز للغنمين أخذ القوت وما يصلح له وكل طعام اعتيد أكله عموما وكذلك علف الدواب قبل القسمة سواء كان باذن الامام أو بغير اذنه ودليله هذا الحديث وما أخرجه الشيخان من حديث ابن مغفل قال أصبت جراب شعير يوم خير فقلت لا أعطي منه أحدا قالت فتب فاذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتبسم وهذه الاحاديث مخصصة لاحاديث النهي عن الغلول (وعن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه قال أصبنا طعاما يوم خير فكان الرجل يجني فأخذ منه مقدارا ما يكفيه ثم ينصرف أخرجه أبو داود وصححه ابن الجارود والحاكم) فانه واضح في الدلالة على أخذ الطعام قبل القسمة وقبل التخميس قاله الخطابي وأما صلاح العدو ودوابهم فلا أعلم بين المسلمين خلافا في جواز استعمالها فاما اذا اقتضت الحرب فان الواجب ردها في المغنم وأما الثياب والخزني والادوات فلا يجوز ان يستعمل شيء منها الا ان يقول قائل انه اذا احتاج الى شيء منها الحاجة ضرورية كان له ان يستعمل مثل ان يشتد البرد فيستدفئ بثوب ويتقوى به على المقام في بلاد العدو ثم صد القتالهم وسئل الازاعي عن ذلك فقال لا يلبس الثوب الا ان يخاف الموت وعن رويغ بن ثابت رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يركب دابة من فيء المسلمين حتى اذا أعجفها ردها فيه ولا يلبس ثوبا من فيء المسلمين حتى اذا خلقه رده فيه أخرجه أبو داود والداري ورجاله ثقات ويؤخذ منه جواز الركب وليس الثوب وانما يتوجه النهي الى الانحاف والاخلاق للثوب فلوركب من غير انحاف وليس من غير اخلاق واتلاف جاز ﴿ (وعن أبي عبيدة بن الجراح) بالجيم والراء والحاء المهملة (قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يجير) بالجيم والراء بينهما مشقة تحسية من الاجارة وهي الامان (على المسلمين بعضهم أخرجه ابن أبي شيبة وأحمد وفي اسناده ضعف) لان في اسناده الخجاج بن أرطاة ولكنه يجير بضعفه (والطحايسى من حديث عمرو بن العاص يجير على المسلمين أدناهم وفي الصحيحين عن علي رضي الله عنه ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم زاد ابن ماجه) من حديث علي أيضا (من وجه آخر ويجير عليهم أقصاهم) كالرفع لتوهم انه لا يجير الا أدناهم فتدخل المرأة في جواز اجارتها على المسلمين (وفي الصحيحين من حديث أم هانئ) بنت أبي طالب قبل اسمها هند وقبل فاطمة وهي أخت علي كرم الله وجهه (قد أجزنا من أجزت) وذلك انها أجزت رجلين من أجزاها وجمعت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم تخبره ان عليا أخاها لم يجز اجارتها فقال صلى الله عليه وآله وسلم قد أجزنا الحديث الاحاديث دالة على صحة أمان الكافر من كل مسلم ذكر أو أنثى حر أم عبد ما دون أو غير ما دون لقوله أدناهم فانه شامل لكل وضع وتعلم صحة أمان الشريفة بالاولى وعلى هذا جمهور العلماء الا عند جماعة من أصحاب مالك وانهم قالوا لا يصح أمان المرأة الا باذن الامام وذلك لانهم جلا قوله صلى الله عليه وآله وسلم لام هانئ قد أجزنا من أجزت على انه اجازة منه قالوا فلم يجز لم يصح أمانها وحله

الجمهور على أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمضى ما وقع منها وأنه قد انعقد أمانه لأنه صلى الله عليه وآله وسلم  
 وآله وسلم سماها بحجة ولأنه إذا دخل في عموم المسلمين في الحديث على ما يقوله بعد أئمة الأصول  
 أو من باب التغليب لقريئة ﴿ وعن عمر رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يخرج  
 وأخرجه أحد بن يادة ثلث عشت إلى قائل وأخرج الشيخان من حديث ابن عباس رضي الله عنهما  
 أنه صلى الله عليه وآله وسلم أوصى عند موته بثلاث أخرجوا المشركين من جزيرة العرب وأخرج  
 البيهقي من حديث مالك عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يجتمع دينان  
 في جزيرة العرب قال مالك قال ابن شهاب فقخص عمر عن ذلك حتى أتاه الثلج واليقين عن رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لا يجتمع دينان في جزيرة العرب فأجلى يهود خيبر قال مالك  
 وقد أجلى يهود نجران وفيلك أيضا والحديث دليل على وجوب إخراج اليهود والنصارى  
 والمجوس من جزيرة العرب لعدم قول لا يجتمع دينان في جزيرة العرب وهو عام لكل دين  
 والمجوس بخصوصهم حكمهم حكم أهل الكتاب كما عرف وأما حقيقة جزيرة العرب فقال بمجد  
 الدين في القاموس جزيرة العرب مأخوذة بجزر الهند وبحر الشام ثم دجلة والفرات أو ما بين عدن  
 أبين إلى أطراف الشام طولا ومن جهة إلى أطراف ريف العراق عرضا انتهى وأضيفت إلى العرب  
 لأنها كانت أوطانهم قبل الإسلام وأوطان أسلافهم وهي تحت أيديهم وبما تضمنته الأحاديث  
 من وجوب إخراج من له دين غير دين الإسلام من جزيرة العرب قال مالك والشافعي وغيرهما  
 إلا أن الشافعي وغيره خصوا ذلك بالجزيرة الشافعي وإن سأل من يعطى الجزيرة أن يعطى أو يجرى  
 عليه الحكم على أن يسكن الجزيرة لم يكن لذلك والمراد بالجزيرة المدينة والمدينة واليمنية  
 كلها وفي القاموس والجزيرة المدينة والطائف ومخاليقها كلها مجزئت بين نجد وتهامة أو بين  
 نجد والسرارة ولأنها احتجزت بالحرار الخمس حرة بنى سليم وواقم ويلي وشوران والنار  
 قال الشافعي ولم أعلم أحدا أجلى أحدا من أهل النعمة من اليمن وقد كانت بهامة وليس اليمن  
 بجزيرة فلا يجليهم أحد من اليمن ولا بأس أن يصلحهم على مقامهم باليمن قلت لا يخفى أن  
 الأحاديث الماضية فيها الأمر بإخراج من ذكر من أهل الأديان غير دين الإسلام من جزيرة العرب  
 والجزيرة بعض جزيرة العرب وورد في حديث أبي عبيد الأمر بإخراجهم من الجزيرة وهو بعض  
 مسمى جزيرة العرب والحكم على بعض مسمياتهم بالتجسس موافق للحكم عليها لا يعارض الحكم  
 عليها كلها بذلك الحكم كما قرر في الأصول أن الحكم على بعض أفراد العام لا يخص العام وهو  
 نظيره وليست جزيرة العرب من الفاظ العموم كما وهم فيه جماعة من العلماء وغاية ما أفاده حديث  
 أبي عبيدة زيادة التأكيد في إخراجهم من الجزيرة لأنه دخل إخراجهم من الجزيرة تحت الأمر  
 بإخراجهم من جزيرة العرب ثم أفرد بالأمر زيادة تأكيد أنه تخصيص أو نسخ وكيف وقد كان  
 آخر كلامه صلى الله عليه وآله وسلم أخرجهوا المشركين من جزيرة العرب كما قال ابن عباس رضي  
 الله عنهما أوصى عند موته وأخرج البيهقي من حديث مالك عن اسمعيل بن أبي حكيم أنه سمع عمر بن  
 عبد العزيز يقول بلغني أنه كان من آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن قال قاتل  
 الله اليهود والنصارى اتخذوا قبورا أنبياءهم مساجدا لا يقين دينان بأرض العرب وأما قول

الشافعي لم أعلم أحدا أجلاهم من اليمن فليس ترك أجلاهم بدليل فان اعذار من ترك ذلك كثيرة وقد ترك أبو بكر أجلاء أهل الجاز مع الاتفاق على وجوب أجلاهم لشغله بجهاد أهل الردة ولم يكن ذلك دليلا على أنهم لا يجاون بل أجلاهم عمر وأما القول بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أقرهم في اليمن بقوله لمعاذ خن من كل حالم دينارا أو عدله معافى بهذا كان قبل أمره صلى الله عليه وآله وسلم باخراجهم فانه كان عند وفاته كما عرفت فالحق وجوب أجلاهم من اليمن لوضوح دليله وكذلك القول بأن تقريرهم في اليمن قد صار اجما سكوتيا كلام لا ينهض على دفع الاحاديث فان السكوت من العلماء على أمر وقع من الآحاد من خليفة أو غيره من فعل محظور أو ترك واجب لا يدل على جواز ما وقع ولا على جواز ما ترك فانه ان كان الواقع فعلا أو تركا منكمرا وسكتوا لم يدل سكوتهم على انه ليس بمنكر لما علم من ان مراتب الانكار ثلاث بالبدن واللسان والقلب واتقاء الانكار بالبدن واللسان لا يدل على استغائه بالقلب فعمل السالك أنكر بقلبه لعذره عن التغيير بالبدن واللسان وحينئذ فلا يدل سكوته على تقريره لما وقع حتى يقال قد أجمع عليه اجماعا سكوتيا اذ لا يثبت انه قد أجمع السالك الا اذا علم رضاه بالواقع ولا يعلم ذلك الاعلام الغيوب قال السيد رحمه الله وهذا تعرف بطلان القول بأن الاجماع السكوتي حجة ولا أعلم أحدا قد حرر هذا في رد الاجماع السكوتي مع وضوحه والمحمد لله المنعم المتفضل وقد أضعنا في رسالته مستقلة انتهت قلت وبه قال العلامة الشوكاني في ارشاد القهول فالحجب عن قال (١) ومثله قد يفيد القطع وكذلك قول من قال انه يحتمل ان حديث الامر بالاخراج كان عن سدس سكوتهم بغير جزئية باطل لان الامر باخراجهم عند وفاته صلى الله عليه وآله وسلم والجزئية فرضت في التاسعة من الهجرة عند نزول براءة فكيف يتم هذا ثم عمر أجلي أهل نجران وقد كان صالحهم صلى الله عليه وآله وسلم على مال واسع كما هو معروف وهو جزئية والتكليف لتقوم ماعليه الناس ورد ما ورد من النصوص بمثل هذه التأويلات مما يطيل تعجب الناظر المنصف قال النووي قال العلماء رجهم الله تعالى ولا يمنع الكفار من التردد مسافرين الى الجاز ولا يمشون فيه أكثر من ثلاثة أيام قال الشافعي ومن وافقه الامكة وحررها فلا يجوز تمكن كافر من دخولها بحال فان دخل في خفية وجب اخراجه فان مات ودفن فيه نبش وأخرج ماله بتغير وجهه قوله تعالى انما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام قلت ولا يخفى ان البيان انهم من المجوس حكمهم حكم أهل الكتاب لحديث سنوابعهم سنة أهل الكتاب فيجب اخراجهم من أرض اليمن ومن كل محل من جزيرة العرب وعلى فرض انهم ليسوا بمجوس فالدليل على اخراجهم دخولهم تحت لا يجتمع دينان في أرض العرب (وعنه) أي عن عمر رضي الله عنه (قال كانت أموال بني النضير) بفتح النون وكسر الضاد المعجمة بعدها مشاة تحمية (عما أفاء الله على رسوله مما لم يوجب الايجاف من الوجف وهو السير السريع (عليه المسلمون بخيل ولا ركاب) الركاب بكسر الراء الابل (وكانت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم خاصة وكان يتفق على أهل نفقة سنة وما بقي يجعله في الكراع) بالراء العين المهملة بزنة غراب اسم لجميع الخيل (والسلاح عدة في سبيل الله تعالى متفق عليه) بنو النضير قبيلة كبيرة من اليهود وادعاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد قدومه اتي المدينة على ان لا يحاربوه ولا يعينوا عليه عدوه وكانت أموالهم ونخيلهم ومنازلهم متاحية

(١) وهو الشارح المغربي  
وجه الله اهـ

المدينة فنكثوا العهد وسار معهم كعب بن الاشرف في أربعين راكبا إلى قريش فخالقهم وكان  
 ذلك على رأس ستة أشهر من وقعة بدر كاذ كره الزهري وذكر ابن اسحق في المغازي ان ذلك كان بعد  
 قصة أحد وبئر معونة وخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم إليهم ليستعينهم في دية رجلين قتلتهما  
 عمرو بن أمية الضمري من بني عامر فجلس النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى جنب جدار لهم فقالوا  
 على الفاء صخرة عليه من فوق ذلك الحصار وقام بذلك عمرو بن جحاش بن كعب فأناء الخبر من  
 السماء فقام مظهرا انه يقضي حاجته وقال لأصحابه لا تبرحوا وارجع مسرعاً إلى المدينة فاستبطأه  
 أصحابه فأخبروا الله رجوع إلى المدينة فلقوا به فأمر بجرهم والمسيرة إليهم فحصبوا فأمر بقطع  
 النخل والتحريق وحاصرهم ست ليال وكان ناس من المنافقين يعثوا إليهم ان يثبتوا ويمنعوا فان  
 قوتلتم قاتلنا معكم فتر بصواف قد صدق الله الرعب في قلوبهم فلم يصبروههم فسألوا ان يجالوا عن  
 أرضهم على ان لهم ما حلت الابل فصولحو على ذلك الا الحلقمة بفتح الحاء المهملة وفتح اللام ففاف  
 وهي السلاح فخرجوا إلى أذرعات وأريحا من الشام وآخرون إلى الحيرة وخلق آل أبي الحقيق  
 وآل حسي بن أخطب بن جسيبر وكانوا أول من أجلى من اليهود كما قال الله تعالى لأول  
 الحشر والحشر الثاني من خير في أيام عمر وقوله مما أفاض الله النبي مما أخذ بغير قتال في نهاية  
 المجتهد انه لا خمس فيه عند جمهور العلماء وانما لم يوجب عليها بخيل ولا ركاب لان بني النضير كانت  
 على ميلين من المدينة فمشوا اليها مشاة غير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانه ركب جلا أو  
 حاراً ولم تل أصحابه مشقة في ذلك وقوله كان ينطق على أهله أي مما استبقاه لنفسه والمراد انه يعزل  
 لهم نفقة سنة ولكنه كان يتفقه قبل انقضاء السنة في وجوه الخير ولا تتم عليه السنة ولهذا توفي  
 صلى الله عليه وآله وسلم ودرعه مرفوعة على شعير استدانه لاهله وفيه دلالة على جواز ادخار قوت  
 سنة وأنه لا ينافي التوكل وأجمع العلماء على جواز الادخار مما يستغله الانسان من أرضه وأما اذا  
 أراد أن يشتريه من السوق ويدخره فان كان في وقت ضيق الطعام لم يجز بل يشتري ما لا يحصل  
 به تضيق على المسلمين كقوت أيام أو شهر وان كان في وقت سعة اشترى قوت السنة وهذا  
 التفصيل نقله القاضي عياض عن ائمة العلماء (وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال غزونا  
 مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيبر فأصبنا فيه اغنما فقسم فينا رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم طائفة وجعل بقيتها في المغنم رواه أبو داود ورواه له لا بأس بهم) الحديث من أدلة  
 التنقيط وقد سلف الكلام فيه ولو ضمه المصنف اليها لكان أولى (وعن أبي رافع قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اني لا أخيس بالعهد) بالخام المججمة فتناوة تحببة فسين مهملة في  
 النهاية لا أنقضه (ولأجس الرسل رواه أبو داود والنسائي وصححه ابن حبان) في الحديث  
 دليل على حفظ العهد والوفاء به ولو لكافر وعلى انه لا يجبس الرسول بل يرد جوابه فكان وصوله  
 أمان له فلا يجوز ان يجبس بل يرد (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم ايمانية ائتموها فاقم فيها فسمكم فيها وأيمانية عصمت الله ورسوله فان  
 خسبها لله ورسوله ثم هي لكم رواء مسلم) قال القاضي عياض في شرح مسلم يحتمل ان يكون  
 المراد بالقرية الاولى هي التي لم يوجب عليها المسلمون بخيل ولا ركاب بل أجلى عنها أهلها وصالحوها  
 فيكون منهم فيها أي حقهم من العطاء كما تقرر في النية ويكون المراد من الثانية ما أخذت

عنوة فيكون غنمة يخرج منها الخمس والباقي للغنائمين وهو معنى قوله هي لكم أي باقيا وقد احتج به من لم يوجب الخمس في النقي قال ابن المنذر لا تعلم أحد أقبل الشافعي قال بالخمسة في النقي

\*(باب الجزية)\*

الظاهر انهما مأخوذتان من الاجزاء لانها تسكن من توضع عليه في عصمة دمه. (والهدنة) الهدنة هي مشاركة أهل الحرب مدة معلومة للصلح ومشروعية الجزية سنة تسع على الاظهر وقيل سنة ثمان (عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذها يعني الجزية من مجوس هجر رواء البخاري وله طريق في الموطأ فيها انقطاع) وهي مأخوذة من الشافعي عن ابن شهاب أنه بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ الجزية من مجوس البصرين قال البيهقي وابن شهاب انما أخذ حديثه عن ابن المسيب وابن المسيب حسن المرسل فهذا هو الانقطاع الذي أشار إليه المصنف وأخرج الشافعي من حديث عبد الرحمن أن عمر بن الخطاب ذكر المجوس فقال لا أدري كيف أصنع في أمرهم فقال عبد الرحمن سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول سنوابع سنة أهل الكتاب وأخرج أبو داود والبيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال جاء رجل من مجوس هجر إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما خرج قلت له ما قضى الله ورسوله فيكم قال شرأقلت منه قال الاسلام والقتل قال وقال عبد الرحمن بن عوف قبل منهم الجزية قال ابن عباس وأخذ الناس بقول عبد الرحمن وتركوها ما سمعت انا قلت لان رواية عبد الرحمن صحيحة موصولة ورواية ابن عباس انما هي عن مجوسي لا يقبل اتفاقا وأخرج الطبراني عن مسلم بن العلاء الحضرمي في آخر حديثه بلفظ سنوابع سنة أهل الكتاب وأخرج البيهقي عن المغيرة في حديثه الطويل مع فارس وقال فيه فأمر ناسينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تقتلهم حتى تعبدوا الله وحده أو تؤدوا الجزية وكان أهل فارس مجوسا فدللت هذه الأحاديث على أخذ الجزية من المجوس عموما ومن أهل هجر خصوصا كما دلت الآية على أخذها من أهل الكتاب اليهود والنصارى قال الخطابي وفي امتناع عمر رضي الله عنه عن أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذها من مجوس هجر دليل على أن رأي الصحابة أن لا تؤخذ الجزية من كل مشرك كما ذهب إليه الاوزاعي وانما تقبل من أهل الكتاب وقد اختلف العلماء في المعنى الذي من أجله أخذت الجزية منهم فذهب الشافعي في أغلب قوله إلى انها انما قبلت منهم لانهم من أهل الكتاب وروى ذلك عن علي بن أبي طالب عليه السلام وقال أكثر أهل العلم انهم ليسوا أهل كتاب وانما أخذت الجزية من اليهود والنصارى بالكتاب ومن المجوس بالسنة انتهى قلت قد قدمنا لك ان الحق أخذ الجزية من كل مشرك كما دل له حديث بريدة ولا يخفى ان قوله سنوابع سنة أهل الكتاب يشعر أنهم ليسوا بأهل كتاب ويدل لما قدمناه قوله (وعن عاصم بن عمر بن الخطاب) هو أبو عمرو وعاصم ابن عمر بن الخطاب العدوي القرشي ولقبه وفاته رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بستين وكان وسما جسيما خيرا فاضلا شاعرا مات سنة سبعين قبل موت أخيه عبد الله بربع سنين وهو وحيد



عمر بن عبد العزيز لأمه روى عنه أبو أمامة بن سهل بن حنيف وعروة بن الزبير (عن أنس)  
 أي ابن مالك (وعن عثمان بن أبي سليمان) بن جبير بن مطعم القرشي المكي سمع أبا سلمة بن عبد  
 الرحمن وعامر بن عبد الله بن الزبير وغيرهم (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث خالد بن  
 الوليد إلى أكيذر) بضم الهمزة بعد الكاف من ثمانية تحتة فدل المهملة فراء (دومة) بضم  
 الدال المهملة وسكون الواو هي دومة الجندل اسم محل (فأخذوه وأتوا به فحقن له دمه وصالحه  
 على الجزية رواءه أبو داود) قال الخطابي أكيذر دومة رجل من العرب يقال إنه من غسان فني  
 هذا دليل على أخذ الجزية من العرب بكوازهم العجم انتهى قلت فهو من أدلة ما قدمناه وكان  
 بعث خالد بن الوليد والنبي صلى الله عليه وآله وسلم بها في آخر غزاهما وقال خالد إنك تجده  
 يصيد البقر فضي خالد حتى إذا كان من حصنه ببصر العين في ليلة مقمرة أقام وجاءت بقرا الوحش  
 حتى حككت قرونها ياب القصر فخرج إليها أكيذر في جماعة من خاصته فلققتهم خيل رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم فأخذوا أكيذر وقتلوا أخاه حسانا فحقن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 دمه وكان نصرانيا واستلب خالد من حسان قبا من ديباح مخوصا بالذهب وبعث به إلى رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم وأجاز خالد أكيذر من القتل حتى يأتي به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 وسلم على أن يفتح له دومة الجندل ففعل وصالحه على أن يبيع ويغنا ثمانية (١) رأس وأتى درع  
 وأربع مائة فرج فعزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صفقة خالصا من قسب الغنيمة الحديث وفيه أنه  
 قدم خالد أكيذر على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدعاه إلى الإسلام فأتى فأقره على الجزية  
 (وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى اليمن  
 وأمرني أن آخذ من كل حالم دينارا وعدله) بالعين المهملة مفتوحة وتكسر المثل وتيل بالفتح  
 ما عادله من جنسه وبالكسر ما ليس من جنسه وقيل بالعكس كما في النهاية ثم دال مهملة  
 (معاذيا) بفتح الميم فعين مهملة فقاء وراءها ما نسبة إلى معافروهي بلد باليمن تصنع فيها  
 الثياب فنسبت إليها فالمراد وعدله ثوبا معاقريا (أخرجه الثلاثة وصححه ابن حبان والحاكم  
 وقال الترمذي حديث حسن وذكر أن بعضهم رواءه سلاوانه أصح وأعله ابن حزم بالانقطاع  
 وأن مسر وقالم يلق معاذ وفيه نظر وقال أبو داود أنه منكسر قال وبلغني عن أحد كان ينكر هذا  
 الحديث أنكارا شديدا قال البيهقي إنما المنكر رواية أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن  
 مسروق عن معاذ فأما رواية الأعمش عن أبي وائل عن مسروق فإنها محفوظة قد روىها عن  
 الأعمش جماعة منهم سفيان الثوري وشعبة ومعمرو بن وهب وأبو عوانة ومعن بن سعيد وخفص بن  
 غياث قال بعضهم عن معاذ وقال بعضهم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما بعث معاذ إلى  
 اليمن أو معناه والحديث دليل على تقدير الجزية بالدينار من الذهب على كل حالم أي بالغ وورد في  
 رواية محتلم وظاهر إطلاقه سواء كان غنيا أو فقيرا والمراد أنه يؤخذ الدينار من ذك في السنة  
 وإلى هذا ذهب الشافعي فقال أقل ما يؤخذ من أهل الذمة دينار على كل حالم به قال أحد قتال  
 الجزية دينار أو عدله من المعافر لا يزاد عليه ولا ينقص إلا أن الشافعي جعل ذلك حدا في جانب  
 القلة وأما الزيادة فتجوز لما أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم صالح أهل نجران على أن يأتوا النصف في محرم والنصف في رجب

(١) أي من الرقيق اهـ

يؤدونهم الى المسلمين وعارية ثلاثين درهما وثلاثين فرسا وثلاثين بعيرا وثلاثين من كل صنّف من اصناف السلاح يغزونهم المسلمون ضامين لها حتى يردوها عليهم ان كان باليمن كيد قال الشافعي وقد سمعت بعض أهل العلم من المسلمين ومن أهل الذمّة من نجران يذكرون قيمة ما أخذ من كل واحد أكثر من دينار وإلى هذا ذهب عمر فانه أخذ زائد على الدينار وذهب بعض أهل العلم إلى انه لا توقيت في الجزية في القسلة ولا في الكثرة وان ذلك هو كقولنا نظر الامام ويجعل هذه الاحاديث محمولة على التخيير والنظر في المصلحة وفي الحديث دليل على انها لا تؤخذ الجزية من الاثني لقوله حالم قال في نهاية المجتهد اتفقوا على انها لا تجب الجزية الا بثلاثة اوصاف الذكورة والبلوغ والحريّة واختلّفوا في الجنون والمقعّد والشيخ واهل الصوامع والفقير قال وكل هذه مسائل اجتهدية ليس فيها توقيف شرعي قال وسبب اختلافهم هل يقتلون أم لا انتهى هذا وأما رواية البيهقي عن الحكم بن عتيبة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتب إلى معاذ بن العنبر على كل حالم أو حاملة ديناراً وقيمته فهو منقطع وقد وصله أبو شيبة عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس بلفظ فعلى كل حالم ديناراً وعدله من المعافر ذكره أوثني حراً وعولاً لكنه قال البيهقي أبو شيبة ضعيف وفي الباب عن عمرو بن حزم ولكنه منقطع وعن عروة وفيه انقطاع وعن معمر بن الاعشى عن أبي وائل عن مسروق عن معاذ بن حائلة لكن قال أئمة الحديث ان معمر اذا روى عن غير الزهري يغلط كثيراً به تعرف انه لم يثبت في اخذ الجزية من الاثني حديث يعمل به وقال الشافعي سألت محمد بن خالد وعبد الله بن عمرو بن مسلم وعدداً من علماء أهل المدينة وكلهم حكوا عن عدد مضوا قبلهم يحكون عن عدد مضوا قبلهم كلهم ثقة ان صلح النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لاهل الذمّة باليمن على دينار كل سنة ولا يثبتون ان النساء كن ممن يؤخذ منه الجزية وقال عامتهم ولم يأخذ من زروعهم وقد كان لهم زرع ولا من مواشيهم شيئاً علمناه قال وسألت عدداً كثيراً من ذمّة اهل اليمن متفرقين في بلدان اليمن فكلهم أثبت لي لا يختلف قولهم ان معاذ اخذ منهم ديناراً عن كل بالغ منهم وسمعوا البالغ حالماً قالوا وكان في كتاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع معاذ ان على كل حالم ديناراً واعلم انه يفهم من حديث معاذ هذا وحديث بريدة المتقدم انه يجب قبول الجزية ممن يذلها ويحرم قتلها وهو المفهوم من قوله حتى يعطوا الجزية الاية وانه ينقطع القتال المأمور به في صدر الآية من قوله قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر باعطاء الجزية واما حوازه وعدم قبول الجزية فتدل الآية على النهي عن القتال عند حصول الغاية وهو اعطاء الجزية فيحصر قتالهم بعد اعطائها ﴿ وعن عائذ بن عمرو والمزني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الاسلام يعالو ولا يعلى أخرجه الدارقطني ﴾ فيه دليل على علو أهل الاسلام على أهل الايمان في كل أمر لا طلاقه فالحق لاهل الايمان اذا عارضهم غيرهم من أهل الملك كما أشير اليه في الجائهم الى مضائق الطريق ولا يزال دين الحق يزاد علواً والداخلون فيه أكثر في كل عصر من الاعصار ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تبدؤا اليهود والنصارى بالسلام واذا القيتم أحدكم في طريق فاضطروه الى أضيقه رواه مسلم ﴾ فيه دليل على تحريم ابتداء المسلم لليهودي أو النصراني بالسلام لان ذلك أصل النهي وجعله على الكراهة خلاف أصله وعليه جله الاقل وإلى التحريم ذهب الجمهور من السلف والخلف وذهبت

طائفة منهم ابن عباس الى جواز ابتداءهم بالسلام وهو وجه لبعض الشافعية الا انه قال  
 المازري انه يقال السلام عليك بالافراد ولا يقال عليكم واحتج لهم بعموم وقولوا للناس حسنا  
 وأحاديث الامر بإفشاء السلام والجواب ان هذه العمومات مخصوصة بحديث الباب وهذا  
 اذا كان الذي منه ردأما اذا كان معه مسلم جازا لابتداءه بالسلام وينوي به المسلم لانه قد ثبت انه  
 صلى الله عليه وآله وسلم سلم على مجلس فيه أخطا من المشركين والمسلمين ومفهوم قوله لا تبدأوا  
 انه لا نهى عن الجواب عليهم اذا سلموا او يدل له عموم خيوا باحسن منها أو ردوها وأحاديث اذا  
 سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم وفي رواية أن اليهود اذا سلموا عليكم يقولوا أحدهم السلام  
 عليكم فقولوا وعليك وفي رواية قل وعليك أخرجهما مسلم واتفق العلماء على انه يرد على أهل  
 الكتاب ولكنه يقتصر على قوله وعليكم وهو هكذا بالواو وعند مسلم في روايات قال الخطابي عامة  
 المحدثين يروون هذا الحرف بالواو وكان ابن عيينة يرويه بغير الواو قال الخطابي هذا هو الصواب  
 لانه اذا حذف صار كلامه بعينه مردودا عليهم خاصة واذا ثبت الواو اقتضى المشاركة معهم فيما  
 قالوه وقال النووي أثبات الواو وحذفها جائز ان صحته به الروايات فان الواو وان اقتضت  
 المشاركة فالمرت هو علينا وعليهم فلا امتناع وفي الحديث دليل على الجائزهم الى مضايق الطريق  
 اذا اشتروا هم والمسلمون في الطريق فيكون أوسع للمسلمين فان خلت الطريق عن المسلمين فلا  
 حرج عليهم وأما ما يفعله اليهود في هذه الاثمنة من تعمد جعل المسلمين على يسارهم اذا لقوهم  
 في الطريق فشيء ابتدعوه لم يرد فيه شيء وكانهم يريدون التفاضل بانهم أصحاب اليمين فينبغي منعهم  
 لما يتعمدون من ذلك لشدة محافلتهم عليه ومضادة المسلمين (وعن المسور بن مخرمة ومروان  
 ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج عام الحديبية فذكر الحديث) هكذا في نسخ بلوغ  
 المرام بافراد ذكره وكان الظاهر قد كرر البصير التنبيه ليعود الى المسور ومروان وكان انه اراد قد رأى  
 الراوى (بطوله وفيه هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله سهيل بن عمرو على وضع الحرب عشر  
 سنين يامن فيها الناس ويكف بعضهم عن بعض أخرجه أبو داود وأصله في البخارى) في الحديث  
 دليل على جواز المهادنة بين المسلمين وأعدائهم من المشركين مدة معلومة لمصلحة يراها الامام وان  
 كره ذلك أصحابه فانه ذكر في المهادنة ما يفيد (واخرج مسلم بعضه من حديث انس وفيه ان من  
 جاء منكم لم ترده عليكم ومن جاءكم من اعدائهم فادعوه اليهم فادعوا اليهم فادعوا اليهم فادعوا اليهم  
 لم يردوه الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن جاء من أهل مكة اليه صلى الله عليه وآله وسلم  
 ردوه اليهم فكره المسلمون ذلك (فقالوا ان كتب هذا يا رسول الله قال نعم من ذهب منا اليهم فابعده  
 الله ومن جاءنا منهم فسيجعل الله له فرجا ومخرجا) فانه صلى الله عليه وآله وسلم كتب هذا الشرط  
 مع ما فيه من كراهة أصحابه له والحديث طويل ساقه أئمة السير في قصة الحديبية واستوفاه ابن  
 القيم في زاد المعاد وذكر فيه كثيرا من القوائد وفيه انه صلى الله عليه وآله وسلم رد اليهم أباجندل  
 ابن سهيل وقد جاء مسلما قبل تمام كتاب الصلح وانه صلى الله عليه وآله وسلم رد اليهم ثم جعل الله  
 له فرجا ومخرجا فقرر من المشركين الى ابي بصير بسيف البحر حين أقام به على طريقهم يقطعها عليهم  
 وانضاف اليه جماعة من المسلمين حتى ضيق على أهل مكة مسالكهم والقصة مبسطة في كتب  
 السير وقد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يرد النساء الخارجات اليه فقبل لان الصلح انما وقع

في حق الرجال دون النساء وأرادت قریش تعميم ذلك في القرين فانها لما خرجت أم كلثوم بنت أبي معيط مهاجرة طلب المشركون رجوعها فأنزع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك وأنزل الله تعالى الآية وفيها فلا ترجعوهن إلى الكفار الآية والحديث دليل على جواز الصلح على رد من وصل اليان من العدو كما فعله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى أن لا يردوا من وصل منا إليهم (وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قتل معاهدا لم يرحم) بفتح المشنة التحتية وفتح الراء أصله يراح أي لم يجد الريح (رائحة الجنة وإن ربحها يوجد من مسيرة أربعين عاما أخرجه البخاري) وفي لفظ للجاري من قتل نفسا معاهدا لله ذمة الله وذمة رسوله الحديث وفي لفظ له يقيد ذلك بغير جرم وفي لفظ له بغير حق وعند أبي داود والنسائي بغير حلها والتقيد معلوم من قواعد الشرع وقوله من مسيرة أربعين عاما وقع عند الاسماعيلي سبعين عاما ووقع عند الترمذي من حديث أبي هريرة وعند البيهقي من رواية صفوان بن سليم عن ثلاثين من أبناء الصحابة بلفظ سبعين خريفا وعند الطبراني من حديث أبي هريرة مسيرة مائة عام وفيه من حديث أبي بكر خمسة مائة عام وهو في الموطأ من حديث آخر وفي مسند الفردوس عن جابر ابن ربيع الجنة ليدرك من مسيرة ألف عام وقديح العلماء بين هذه الروايات المختلفة قال المصنف ما حاصله أن ذلك الإدراك في موقف القيامة وأنه يتفاوت بتفاوت مراتب الأشخاص فالذي يدركه من مسيرة خمسة مائة عام أفضل من صاحب السبعين إلى آخر ذلك قال وقد أشار إلى هذا (١) شيخنا في شرح الترمذي ورأيت نحوه في كلام ابن العربي وفي الحديث دليل على تحريم قتل المعاهد والذي وتقدم الخلاف في الاقتصاص من قاتله وقال المهلب هذا فيه دليل على أن المسلم إذا قتل المعاهد والذي لا يقتص منه قال لأنه اقتصر فيه على ذكر الوعيد الآخر ودون النسيء هذا كلامه

(١) يريد به زين الدين العراقي رحمه الله اه

### \* (باب السبق) \* (٢)

بفتح السين المهملة وسكون الموحدة مصدر وهو المراد بها ويقال يتحرك الموحدة وهو الرهن الذي يوضع لذلك (والرمي) مصدر رمى والمراد به هنا المناضلة بالسهم وهي المراماة بالسهم للسبق (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال سابق النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالخيال التي قد ضمرت) من التضمير وهو كافي النهاية أن يظهر عليها بالعلف أي تعطي العلف حتى تسمن ثم لا تعلق الاقوتها التخف زاد في الصحاح وذلك أربعين يوما وهذه المدة تسمى المضمار والموضع الذي تضم فيه الخيل أيضا مضمار وقيل تشد عليها سر وجها وتجلل بالاجلة حتى تعرق فيذهب رهلها ويستدلحها (من الحفيا) بفتح الحاء المهملة وسكون الفاء بعدها مشنة تحتية ممدودة وقد تقصر مكان خارج المدينة (وكان أمدها) بالذال المهملة أي غايتها (ثنية الوداع) محل قريب من المدينة سميت بذلك لأن الخارج من المدينة يمشي معها الموعدون إليها (وسابق بين الخيل التي لم تضم من الثنية إلى مسجد بني زريق وكان ابن عمر في سابق متفق عليه زاد البخاري) من حديث ابن عمر رضي الله عنه (قال سفيان من الحفيا إلى ثنية الوداع خمسة أميال أو ستة ومن الثنية إلى مسجد بني زريق ميل) الحديث دليل على مشروعية المسابقة

(٢) السبق بفتح السين هو ما تراهن عليه المتسابقان اه مصباح

وانه ليس من العيب بل من الرياضة المحمودة الموصلة الى تحصيل المقاصد في الغزو والانتفاع بها في الجهاد وهي دائرة بين الاستحباب والاباحة بحسب الباعث على ذلك قال القرطبي لا خلاف في جواز المسابقة على الخيل وغيرهما من الدواب وعلى الاقدام وكذلك التمرح بالسهم واستعمال الاسلحة لما في ذلك من التدريب على الحرب وفيه دليل على جواز تضييع الخيل المعدة للجهاد وقيل انه يمتنع **❦** (وعنه) أي عن ابن عمر رضي الله عنهما (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سابق بين الخيل وفضل القرح) جمع قارح والقارح ما كملت سنه قال في المصباح وذلك عند اكمل خمس سنين كالبازل في الايل (في الغاية رواه أحمد وأبو داود وصححه ابن حبان) فيه مثل الذي قبله دليل على شرعية السباق بين الخيل وانه يجعل غاية القرح ابعده من غاية ما دونها قوتها وجلادتها وهو المراد من قوله وفضل القرح **❦** (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا سبق (الا في خف) (١) أو نضل أو حافر رواد أو جدو الثلاثة وصححه ابن حبان) ورواه الشافعي والحاكم من طرق وصححه ابن القطان وابن دقيق العيد وأعل الدارقطني بعضها بالوقف ورواه الطبراني وأبو الشيخ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما وقوله الا في خف المراد به الايل والحافر الخيل والنصل السهم أي ذي خف أو ذي حافر أو ذي نصل على حذف المضاف وإقامة المضاف اليه مقامه والحديث دليل على جواز السباق على جعل فان كان الجعل من غير المتسابقين كالامام يجعله للسابق حل ذلك بلا خلاف وان كان من أحد المتسابقين لم يحل لانه من القمار (٢) وظاهر الحديث انه لا يشرع السابق الا فيما ذكر من الثلاثة وعلى الثلاثة قصره مالك والشافعي وأجازوه عطاء في كل شيء وللفقهاء خلاف في جوازه على عوض أو لا ومن أجاز عليه فله شرائط مستوفاة في المطولات وقند كرها في الشرح **❦** (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أدخل فرسا بين فرسين وهو لا يامن ان يسبق) مغيرة أي يسبقه غيره (فلا يأس به فان آمن فهو قارح رواه أحمد وأبو داود واسناده ضعيف) لأنما الحديث في نسبه الى أبي هريرة كلام كثير حتى قال أبو حاتم أحسن أحواله ان يكون موقوفا على سعيد بن المسيب فقد رواه يحيى بن سعيد عن سعيد بن قيس انه انتهى وهو كذلك في الموطع عن الزهري عن سعيد وقال ابن أبي خيثمة سألت ابن معين عنه فقال هذا باطل وضرب على أبي هريرة وقد غلط الشافعي سفيان بن حسين في روايته عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة وفي قوله وهو لا يامن ان يسبق دلالة على ان المحلل وهو القرمس الثالث في الرهان يشترط فيه ان لا يكون متحقق السابق والا كان قمارا والى هذا الشرط ذهب البعض وبهذا الشرط يخرج عن القمار ولعل الوجه ان المقصود انما هو الاختبار للخيال فاذا كان معلوم السابق فأت القرض الذي شرع لاجله وأما المسابقة بغير جعل فباحة اجاعا **❦** (وعنه) عقبه بن عاصم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو على المنبر يقرأ وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة الا ان القوة الرمي الا ان القوة الرمي الا ان القوة الرمي ورواه مسلم) أفاد الحديث تفسير القوة في الآية الرمي بالسهم لانه المعبود في عصر النبوة وشمل الرمي بالبنادق والمدافع ونحوها من الآلات للمشركين والبغاة ويؤخذ من ذلك شرعية التدريب فيه لان الاعداء انما يكونون مع

(١) نصل السهم حديدية  
ويسمى السباق بالخيل  
رها نواو بالسهم نضال بالضاد  
المججمة اه بدرأ بوترا ب

(٢) وضابط القمار ان  
يكون كل منهما غائما أو  
غارما وان كان من أحدهما  
حل لانه ليس بقمار إذ  
ليس كل منهما غارما غائما  
وهذا عند الجمهور اه  
أوترا ب

الاعتقاد ان لم يحسن الرمي لا يسمى معدا للقوة

\*( كتاب الاطعمة )\*

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كل ذى ناب من السباع فأكله حرام رواه مسلم الحديث دليل على تحريم ما له ناب من سباع الحيوان والناب السن خلف الرابعية كما في القاموس والسبع المقترن من الحيوان كما في القاموس أيضا وفيه الاقتراض الاصطلاح في انهاية نهي عن كل ذى ناب من السباع هو ما يقترب من الحيوان ويأكل قسرا كالأسد والذئب والثور ونحوها واختلاف العلماء في الحرم منها فذهب الشافعي وأبو حنيفة وأحمد وأبو داود إلى ما أفاده الحديث ولكنهم اختلفوا في جنس السباع المحرمة فقال أبو حنيفة كل ما أكل اللحم فهو سبع حتى القليل والضب واليربوع والنور وقال الشافعي يحرم من السباع ما يعدو على الناس كالأسد والذئب والثور دون الضبع والثعلب لأنهم لا يعدون على الناس وذهب ابن عباس فيما حكاه عن ابن عبد البر وعائشة وابن عمر على رواية عنه في الضعف والشعبي وسعيد بن جبيرة إلى حل لحوم السباع مستدلين بقوله تعالى قل لا أجد فيما أوحى إلى محرما الآية فالحرم هو ما ذكر في الآية وما عداه حلال وأجيب بأن الآية مكينة وحديث أبي هريرة بعد الهجرة فهو ناسخ للآية عندهم يرى نسخ القرآن بالسنة أو بأن الآية خاصة بالثمانية الأزواج من الأنعام رداعلى من حرم بعضها كما ذكره الله تعالى قبلها من قوله وقالوا ما في بطون هذه الأنعام إلى آخر الآيات فقليل في الرد عليهم قل لا أجد فيما أوحى إلى محرما على طاعم يطعمه الآية أي أن الذي أحل الله هو المحرم والذي حرّمه هو الحلال وإن ذلك اقتضى على الله وقرن به اللحم الخنزير لكونه مشاركا لها في علّة التحريم وهو كونه رجسا فالآية وردت في الكفار الذين يحملون الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به ويحرمون كثيرا مما أحله الشرع وكان الغرض من الآية بيان حالهم وانهم يضادون الحق فكانت قليل ما حرام إلا ما أحل الله مبالغة في الرد عليهم قلت ويحتمل أن المراد قل لا أجد إلا أن محرما إلا ما ذكر في الآية ثم حرم الله تعالى من بعد كل ذى ناب من السباع ويروي عن مالك أنه انما يكره كل ذى ناب من السباع لأنه يحرم (وأخرجه) أي أخرجه معنى حديث أبي هريرة (مسلم من حديث ابن عباس بلفظ نهي) أي عن كل ذى ناب من السباع (وزاد) ابن عباس (ونكل ذى مخلب) بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح اللام آخره موحدة (من الطير) وأخرج الترمذي من حديث جابر تحريم كل ذى مخلب من الطير وأخرجه أيضا من حديث العرباض بن سارية وزاد فيه يوم خيبر في القاموس المخلب ظفر كل سبع من الماشي والطيائر وهو لما يصيد من الطير والظفر لما لا يصيد إلى تحريم كل ذى مخلب من الطير ذهب الجماعة ونسبه النووي إلى الشافعي وأبي حنيفة وأحمد وأبو داود والجمهور وفي نهاية المجتهد نسب إلى الجمهور القول بحل كل ذى مخلب من الطير وقال وحرّمها قوم ونقل النووي أثبت لأنه المذكور في كتب الفريقين وأحمد فإن في دليل الطالب على مذهب أحمد ما لفظه ويحرم من الطير ما يصيد بمخلبه كعقاب وبازوص وقر وباشق وشاهين وعد كثير من ذلك ومثله في النهج الشافعية ومثله للحنفية وقال مالك يكره كل ذى مخلب من الطير ولا يحرم وأما

التفسير فقالوا ليس بنى مخلب ولكن يحرم لاستخفافه وقالت الشافعية يحرم كل ما نبت قبله بحية  
 وعقرب وغراب أبقع وحداة وفارة وكل سبع ضاروا استدلووا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم خمس  
 فواسق يقتلن في الحل والحرم وتقدم في كتاب الحج قالوا ولان هذه مستحبات شرعا وطبعها قلت  
 وفي دلالة الامر بقتلها على تحريم أكلها نظر ويأتي لهم ان الامر بعدم القتل دليل على التحريم  
 وقد قال الشافعية ان الادى اذا وطئ به خمسة من بهائم الانعام فقد أمر الشارع بقتلها قالوا  
 ولا يحرم أكلها فدل على انه لا ملازمة بين الامر بالقتل والتحريم (وعن جابر رضي الله عنه قال  
 نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم خيبر عن لحوم الجوار اهلية وأذن في لحوم الخيل متفق  
 عليه وفي لفظ للبخاري) لرواية جابر هذه (ورخص) عوض أذن وقد ثبت في روايات انه  
 صلى الله عليه وآله وسلم وجد القدور تعلق بلحمها فأمر بارتقاها وقال لا تأكلوا من لحومها شيئا  
 والاحاديث في ذلك كثيرة وفي رواية انه أخرج من أوتيس وفي لفظ انه أخرج من عمل الشيطان  
 وفي الحديث مسئلتان الاولى انه دل منطوقه على تحريم أكل لحوم الجوار اهلية اذا نهى أصله  
 التحريم والى تحريم أكل لحومها ذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم الا ابن  
 عباس فقال ليست بجرام وفي رواية ابن جريج عن ابن عباس وأبي ذلك البحر وتلا قوله تعالى قل  
 لا أجد فيما أوحى الى محرما الاية وروى عن عائشة رضي الله عنها وعن مالك روايات انها  
 مكروهة أو حرام أو مباحة وأما ما أخرج أبو داود عن غالب بن أبي جريح قال أصابتنا سنة فلم يكن في  
 مالي أطم أهلي الا لئمان جرفا ثبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت انك حرمت لحوم  
 الجوار اهلية وقد أصابتنا سنة فقال أطم أهل من ممين جرك فانما حرمتها من جهة جوار  
 القرية يعني الجلالة فقد قال الخطابي أما حديث ابن أبي جريح فقد اختلف في اسناده قال أبو داود  
 ورواه شعبه عن عبيد أبي الحسن عن عبد الرحمن بن معقل عن عبد الرحمن بن بشر عن ناس من  
 مزينة ان سيد مزينة أئجرا وابن أبي أئجرا سألا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورواه مسعر فقال  
 عن ابن عبيد عن ابن معقل عن رجلين من مزينة أحدهما عن الآخر وقد ثبت التحريم من  
 حديث جابر يريد هذا وساقه من طريق أبي داود متصلا ثم قال وأما قوله وانما حرمتها من أجل  
 جوار القرية فان الجوار هي التي تأكل العذرة وهي الجلالة الا ان هذا لا يثبت وقد ثبت انه انما  
 حرم عن لحومها الا انها رجس وساق سنده الى محمد بن سيرين عن أنس بن مالك قال لما افتتح رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم خيبر أصبنا جوارا خرجت من القرية ففخرنا وطبخنا منها فنادى منادى  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله ورسوله ينهياكم عنها وانها رجس من عمل الشيطان  
 فأكففت القدور انتهى وبهذا يطل القول بانها انما حرمت مخافة قلة الطهر كما أخرج الطبراني  
 وابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما انما حرمت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجوار اهلية  
 مخافة قلة الطهر وفي رواية للبخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما في المغازي من رواية الشعبي  
 انه قال ابن عباس لا أدري أنهي عنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أجل انها حولة الناس  
 فكروا ان تذهب حولتهم أو حرمها البتة يوم خيبر فانه يقال قد علم بالنص انه حرمها الا انها رجس  
 وكان ابن عباس لم يعلم بالحديث فتردد في عمله النهي واذا ثبت النهي وأصله التحريم عمل به وان  
 جهلنا علمه وأما ما أخرج الطبراني من حديث أم نصر المحاربية ان رجلا سأل النبي صلى الله

عليه وآله وسلم عن الجمر الاهلية فقال اليس ترى الكلا وتأكل الشجر قال نعم قال فاصب من  
لحومها فهي رواية غير صحيحة لاتعارض بها الاحاديث الصحيحة المسئلة الثانية دل الحديث على  
حل أكل لحوم الخيل والى حلها ذهب زيد بن علي والشافعي وصاحب أبي حنيفة وأحمد واسحق  
وجاهير السلف والخلف لهذا الحديث ولما في معناه من الاحاديث الصحيحة وأخرج ابن أبي  
شيبه بسنده على شرط الشيخين عن عطاء انه قال لابن جريج لم يرزل سلفك يأكلونه قال ابن جريج  
قلت له أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال نعم ويأتى حديث أسماء ثمرنا على عهد  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرسافاً كناه وذهب مالك وهو المشهور عند الحنفية الى  
تحريم الخيل واستدلوا بحديث خالد بن الوليد بنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن لحوم  
الخيول والبغال والحمير وكل ذى ناب من السباع وفي رواية بزيادة يوم خيبر وأجيب عنه بأنه قال  
البيهقي فيه هذا السناد مضطرب يخالف رواية الثقات وقال البخاري يروى عن أبي صالح ثور  
ابن زيد وسليمان بن سليم فيه نظرو ضعف الحديث أحمد والدارقطني والخطابي وابن عبد البر  
وعبد الحق واستدلوا بقوله تعالى لتركبوها وتقرر الاستدلال بالآية بوجوه الاول ان  
العله المنصوصة تقتضي الحصر فاباحة أكلها خلاف ظاهر الآية وأجيب عنه بأن كون العلة  
منصوصة لا تقتضي الحصر فيها فلا يفيد الحصر في الركوب والزينة فإنه ينتفع بها في غيرها ما  
اتفاقا وانما نص عليها لكونها ما أغلب ما يطلب ولو سلم الحصر لا يمنع حمل الانتقال على  
الخيول والبغال والحمير ولا قائل به الثاني من وجوه دلالة الآية على تحريم الاكل عطف البغال  
والحمير فإنه دال على اشتراكهما معها في حكم التحريم فن افرد حكمهما عن حكم ما عطف عليهما  
احتجاج الى دليل وأجيب عنه بان هذا من باب دلالة الاقتران وهي ضعيفة من وجوه دلالة الآية  
انها سبقت للامتنان فلو كانت مما يؤول كل لكان الامتنان بها كثر لانه يتعلق ببقاء البنية والحكم  
لا يمتن بأذى النعم ويترك اعلاها سيما وقد امتن بالاكل فيما ذكر قبلها وأجيب بان الله تعالى  
خص الامتنان بالركوب لانه غالب ما ينتفع بالخيول فيه عند الحرب فخطبوا بما عرفوه وألقوه كما  
خطبوا في الانعام بالاكل وحمل الاثقال لانه كان أكثر انتفاعهم لذلك فاقصر في كل من الصنفين  
باغلب ما ينتفع به الرابع من وجوه دلالة الآية انه لو أبيع أكلها لكانت المنفعة التي امتن بها وهي  
الركوب والزينة وأجيب عنه بأنه لو لم من الاذن في أكلها ان تقضى للزمن مشله في البقر ونحوها  
مما أبيع أكله ووقع الامتنان به لمنفعة أخرى وقد أجيب عن الاستدلال بالآية بجواب اجمالي  
وهو ان آية النحل مكية اتفاقا والاذن في أكل الخيل كان بعد الهجرة من مكة بأكثر من ست  
سنين وايضا فان آية النحل ليست نصا في تحريم الاكل والحديث صريح في جوازه وايضا لو سلم  
ما ذكر كان غاية الدلالة على ترك الاكل وهو اعم من ان يكون للتحريم او للتنزيه او خلاف الاولى  
وحيت لم يتعين هنا واحد منها لا يتم بها التمسك فالتمسك بالدلالة المصرحة بالجواز أولى وأما زعم  
البعض ان حديث جابر رضي الله عنه دال على التحريم لكونه ورد بلفظ الرخصة والرخصة  
استباحة المحظور مع قيام المانع فدل انه رخص لهم فيها بسبب الحاجة فلا يدل على الحل المطلق  
فهو ضعيف لانه ورد بلفظ اذن لنا ولفظ اطعنا فحبر الراوى بقوله رخص عن اذن الا انه اراد



الرخصة الاصطلاحية الحاذقة بعد زمن الصحابة فلا فرق بين العبارتين ذآن ورخص في لسان  
 الصحابة رضي الله عنهم (وعن ابن أبي أوفى رضي الله عنه قال غزونا مع رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم سبع غزوات نأكل الجراد) هو جنس والواحدة جرادة يقع على الذكر والانثى كحمامة  
 (متفق عليه) وهو دليل على حل الجراد قال النووي وهو واجعا وأخرج ابن ماجه عن أنس  
 قال كن أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتهادين الجراد في الاطباق وقال ابن العربي في  
 شرح الترمذي ان جرادة الاندلس لا يؤكل لانه ضرر محض فاذا ثبت ما قاله فتحريره لاجل الضرر كما  
 تحرم السموم ونحوها واختلفوا هل أكل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجراد أم لا وحديث  
 الكتاب يحتمل انه كان يأكل معهم الا ان في رواية البخاري زيادة نأكل الجراد معه قبل وهي محتملة  
 ان المراد غزونا معه فيكون تأكيده القول مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويحتمل ان المراد  
 تأكل معه قلت وهذا الاخير هو الذي يحسن حل الحديث عليه اذا التأسيس أبلغ من التأكيد  
 ويؤيده ما وقع في الطب عند أبي نعيم زيادة ويا كاهم معنا وأما ما أخرجه أبو داود من حديث سلمان  
 انه سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الجراد فقال لا آكله ولا أحرمه فقد أعلمه المنذري  
 بالارسال وكذلك ما أخرجه ابن عدي في ترجمة ثابت بن زهير عن نافع عن ابن عمر أنه صلى الله عليه  
 وآله وسلم سئل عن الضب فقال لا آكله ولا أحرمه وسئل عن الجراد فقال مثل ذلك فانه قال  
 النسائي ثابت ليس بثقة ويؤكل عند الجماهير (١) على كل حال ولو لمات بغير سبب لحديث أكلت  
 لنا ميتتان ودمان السمك والجراد والكبد والطحال أخرجه أحمد والدارقطني مرفوعا من حديث  
 ابن عمر وقال ان الموقوف أصح ورجح البيهقي الموقوف وقال له حكم الرفع واختاف فيه هل هو من  
 صيد البحر أم من صيد البر وورد حديثان ضعيفان انه من صيد البحر وورد عن بعض الصحابة انه  
 المحرم فيه الجزاء فدل على انه عنده من صيد البر والاصل فيه انه بري حتى يقوم دليل على انه بحري  
 يلزم (وعن أنس رضي الله عنه في قصة الارنب قال قد بعثت بوركا الى رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم فقبله متفق عليه) وفي القصة انه قال انس أنفجنا أرنباً ونحن نراهم أنفسعي  
 القوم ونعبو افاخذتها فجئت بها الى أبي طلحة فبعثت بوركا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 فقبلها وهو لا يدل على انه أكل منها ولكن في رواية في البخاري في كتاب الهبة قال الراوي وهو  
 هشام بن زيد قلت لانس وأكل منها قال وأكل منها ثم قال فقبله والاجماع واقع على حل اكلها الا  
 ان عبد الله بن عمر وعكرمة وابن أبي ليلى قالوا يكرمها كلها لما أخرجه أبو داود والبيهقي من حديث  
 ابن عمر أنه بعث بها الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يأكلها ولم يسه عنها وزعم أي ابن عمر أنها  
 تحيض وأخرج البيهقي عن عمرو بن دينار انه أمر بأكلها ولم يأكل منها قلت لكنه لا يخفى  
 ان عدم أكله صلى الله عليه وآله وسلم لا يدل على كراهتها وحكي الرفع عن أبي حنيفة تحريمها  
 (فائدة) ذكر الدميري في حياة الحيوان ان الذي يحيض من الحيوان المرقأ والضبع والخفاش  
 والارنب ويقال ان الكلبة كذلك (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال نهى رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم عن قتل أربع من الدواب النملة والنحلة والهسede والصرد روى أحمد  
 وأبو داود وصححه ابن حبان) قال البيهقي رجاله رجال الصحيح قال البيهقي هو أقوى ما ورد في هذا  
 الباب وفيه دليل على تحريم قتل ما ذكر ويؤخذ منه تحريم أكلها لانه لو حل لما نهى عن القتل

(١) اشارة الى قول المالكية  
 انه لا يحل الا اذا ذكروا  
 وذكاه ان يموت بفعل آدمي  
 من ضربه حتى يموت او  
 احرقه فلا يحل مامات من  
 دون سيب آدمي اه أبو  
 تراب

وتقدم لنا في هذا الاستدلال بحث وتحريم أكلها رأى الجباهير وفي كل واحدة خلاف الاثلة  
فالظاهر ان تحريمها اجماع (وعن ابن أبي عمار) هو عبد الرحمن بن أبي عمار المكي وثقه أبو  
زرعة والنسائي ولم يتكلم فيه أحد سوى القس لعبادته ورواه ابن عبد البر في اعلاله وقال البيهقي  
ان الحديث صحيح (قال قلت لجابر الضبع صيده هو قال نعم قلت قال رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم نعم رواه أحمد والاربعة وصححه البخاري وابن حبان) الحديث فيه دليل على حل  
أكل الضبع واليه ذهب الشافعي فهو مخصص من حديث تحريم كل ذي ناب من السباع وأخرج  
أبو داود ومن حديث جابر مر فوعا الضبع صيده فاذا أصابه المحرم ففيه كبش مسن وبؤ كل  
وأخرجه الحاکم وقال صحيح الاسناد وقال الشافعي ما زال الناس يأكلونها ويبيعونها بين  
المصفا والمروءة من غير تكبير وحرمة الحنفية عملا بالحديث العام كما اشترنا اليه ولكن احاديث  
التحليل تخصه واما استدلالهم على التحريم بحديث خزعة بن جريرة وفيه قال صلى الله عليه  
 وآله وسلم أكل الضبع أحد أخرجه الترمذي وفي اسناده عبد الكريم أبو أمية وهو متفق  
على ضعفه (وعن ابن عمر رضي الله عنهما انه سئل عن القنفذ) بضم القاف وفتحها وضم القاء  
(فقال قل لأجد فيما أوصى الى محرما فقال شيخ عنده سمعت أبا هريرة يقول ذكر عند النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم فقال انه من الخبائث أخرجه أحمد وأبو داود بإسناد ضعيف) ضعف لجهالة  
الشيخ المذكور قال الخطابي ليس اسناده بذلك وله طرق قال البيهقي لم يرد الامن وجه  
ضعيف وقد ذهب الى تحريمه ابو طالب والامام يحيى وقال الرافي في القنفذ وجهان احدهما انه  
يحرم وبه قال أبو حنيفة وأحمد لما روى في الخبر انه من الخبائث وذهب مالك وابن أبي ليلى الى  
انه حلال وهو أقوى من القول بتحريمه لعدم نهوض الدليل مع القول بان الاصل الاباحة في  
الحيوانات وهي مسئلة خلافية معروفة في الاصول فيم اخلاف بين العلماء (وعن ابن عمر  
رضي الله عنهما) قياس قاعدته وعنه (قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الجلالة  
وألبانها أخرجه الاربعة الا النسائي وحسنه الترمذي) وأخرج الحاکم والدارقطني والبيهقي من  
حديث ابن عمرو بن العاص نحوه وقال حتى تعلم أربعين ليلة ورواه أحمد وأبو داود والنسائي  
والحاكم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ نهى عن لحوم الجوار الهلية وعن  
الجلالة وعن ركوبها ولا يبي داود ان يركب عليها وان يشرب البانها والجلالة هي التي تأكل العذرة  
والنجاسات سواء كانت من الابل أو البقر أو الغنم أو الدجاج والحديث دليل على تحريم الجلالة  
والبانها ونهى ريم الكوب عليها وقد جزم ابن حزم بان من وقف في عرفات راكبا على جلالة لا يصح  
حجه وظاهر الحديث انه اذا ثبت انها كات الجلالة فقد صارت محرمة وقال النووي لا تكون  
جلالة الا اذا غلب على علفها النجاسة وقيل بل الاعتبار بالرائحة والنتن وبه جزم النووي والامام  
يحيى قال ولا تطهر بالطبخ ولا بالقاء التوابل وان زال الريح لان ذلك تغذية لاستحالة وقال  
الخطابي ربه أحد وأصحاب الرأي والشافعي وقالوا لا تؤكل حتى تحبس أياما قلت قد عين في  
الحديث حبسها أربعين يوما وكان ابن عمر يحبس الدجاجة ثلاثة أيام ولم يملكها كلها بأسان  
غير حبس وذهب الثوري وهي رواية عن أحمد الى التحريم كما هو ظاهر الحديث ومن قال بكره  
ولا يحرم قال لان النهي الوارد فيه انما كان لتغير اللحم وهو لا يوجب التحريم بدليل المذكي

قوله فقال المهدي الخ هكذا  
ياصل مؤلفه حفظه الله

إذا جاف ولا يخفى أن هذا رأى في مقابلة النص ولقد خالف الناظرون هنا السنة فقال المهدي  
في البحر المذهب والريقان ونذب جنس الخلافة قبل ذبح الدجاجة ثلاثة أيام والشاة سبعة أيام  
والبقرة والناقة أربعة عشر وقال مالك لا وجه له قلنا تطيب أجوافها انتهى والجل بالاحاديث  
هو الواجب وكانهم جاءوا انتهى على التنزيه ولا ينهض عليه دليل وأما مخالفتهم للتوقيت فلم  
يعرف وجهه (وعن أبي قتادة رضي الله عنه في قصة الجمار الوحشي قال كل منه النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم متفق عليه) تقدم ذكر قصة الجمار هذا الذي أهده أبو قتادة في كتاب الحج وفي هذا  
دلالة على أنه محل لجه وهو اجماع وفيه خلاف شاذ أنه إذا علف وأنس صار كالاهلي (وعن أسماء  
بنت أبي بكر رضي الله عنها قالت شجرتنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرساقا كانا  
متفق عليه) وفي رواية ونحن بالمدينة وفي رواية الدارقطني هنا قال كنا نحن وأهل بيت النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم والحديث دليل على حل أكل لحم الخيل وتقدم الكلام فيه لأن الظاهر أنه صلى  
الله عليه وآله وسلم علم ذلك وقرره كيف وقد قالت أنه أكل منه أهله صلى الله عليه وآله وسلم  
وقالت هنا فخرنا وفي رواية الدارقطني ذبحنا فقبل فيه دليل على أن التحريم والذبح واحد قيل ويجوز  
أن يكون أحدا للفظين مجازا إذا التحرك للابل خاصة وهو الضرب بالحديفة في لبة البدنة حتى يفرى  
أوداجها والذبح هو قطع الأوداج في غير الابل قال ابن التين الأصل في الابل التحريم وفي غيرها  
الذبح وجاء في القرآن في البقرة فذبحوها وفي السنة فخرها وقد اختلف العلماء في فخر ما يذبح  
وذيبح ما يخر فجازره الجمهور والخلاف فيه لبعض المالكية وقوله في الحديث ونحن بالمدينة  
يرد على من زعم أن حلها كان قبل فرض الجهاد فإنه فرض أول دخولهم المدينة (وعن ابن  
عباس رضي الله عنهما قال أكل الضب على مائدة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متفق عليه)  
فيه دليل على جواز أكل الضب وعليه الجاهل وحي عياض عن قوم تحريمه وعن الحنفية  
كراهته قال النووي وأظنه لا يصح عن أحد فان صح فهو محجوج بالنص وباجماع من  
قبله وقد احتج القائلين بالتحريم بما أخرجه أبو داود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن  
الضب وفي إسناده اسمعيل بن عياش ورجاله شاميون وهو قوي في الشاميين فلا يتم قول الخطابي  
ليس إسناده بذلك ولا قول ابن حزم فيه ضعفاء مجهولون فإن رجاله ثقات كما قال المصنف ولا قول  
البيهقي فيه اسمعيل بن عياش وليس بحجة لما عرفت من أنه رواه عن الشاميين وهو حجة في  
روايته عنهم وبما أخرجه أبو داود من حديث عبد الرحمن بن حنبل أنهم طبخوا ضبا فقال النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم إن أمة من بني إسرائيل مسخت دواب في الأرض فآخشي أن تكون  
هذه فالقوها وأخرجها أحمد وصححه ابن حبان والطحاوي وسنده على شرط الشيخين وأجيب  
عن الأول بان النهي وإن كان أصله التحريم لكن صرفه هنا إلى الكراهة ما أخرجه مسلم أنه صلى  
الله عليه وآله وسلم قال كلوه فإنه حلال ولكنه ليس من طعامي وهذه الرواية ترد ما رواه مسلم أنه  
قال بعض القوم عند ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الضب لا آكله ولا أنهي  
عنه ولا أحرمه ولذا أعل ابن عباس هذه الرواية فقال بشما قلتم ما بعثني الله إلا محرما ومحلا  
كذا في مسلم وأجيب عن الثاني بأنه محتمل أنه وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم ذلك أعنى خشية  
أن تكون أمة ممسوخة قبل أن يعلم الله تعالى أن الممسوخ لا ينسل وقد أخرج الطحاوي من

حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن القردة والخنازير  
أهي مما مسح قال إن الله لم يهلك قوماً أو يمسح قوماً فيجعل له نسلًا ولا عاقبة وأصل الحديث في مسلم  
ولم يعرفه ابن العربي فقال قولهم إن الممسوخ لا ينسل دعوى فاته لا يعرف بالعقل وإنما طريقه  
النقل وليس فيه أمر يعول عليه وأجيب أيضا بأنه لو سلم أنه مسوخ فلا يقتضي تحريم أكله فإن  
كونه كان آدميا قد زال حكمه ولم يبق له أثر أصلا وإنما كره صلى الله عليه وآله وسلم إلا كل منه لما  
وقع عليه من سخط الله تعالى كما كره الشرب من مياه غود قلت ولا يخفى أنه لو لم يرتفع به لما أمر  
بالقائم أو بتقريبهم عليه لأنه إضاعة مال ولا ذن لهم في أكله فالجواب الذي قبله هو الأحسن  
فيستفاد من المجموع جواز أكله وكرهه للنهي ﴿وعن عبد الرحمن بن عثمان﴾ هو ابن عبد الله  
التميمي القرشي ابن أخي طلحة بن عبيد الله الصحابي قيل أنه أدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
وليست له رواية أسلم يوم الفتح وقيل يوم الحديبية وقتل مع ابن الزبير في يوم واحد روى عنه ابنه  
وابن المنذر (إن طيبا سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الضفدع) بزنة الضفدع (يجعلها  
في دواء فنهى عن قتلها أخرجه أحمد وصححه الحاكم وأخرجه أبو داود والنسائي) واليه في بلفظ  
ذكر طيب عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم دواء وذكر الضفدع يجعلها فيه فنهى النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم عن قتل الضفدع قال البيهقي هو أقوى ما ورد في النهي عن قتل الضفدع وأخرج  
من حديث ابن عمر ولا تقتلوا الضفادع فإن نقيتها تسبيح ولا تقتلوا الخفاش فإنه لما ضربت  
المقدس قال يارب سلطني على البحر حتى أغرقهم قال البيهقي اسناده صحيح وعن أنس لا تقتلوا  
الضفدع فإنها مريت على نار إبراهيم فجعلت في أفواهها الماء وكانت ترشه على النار والحديث  
دليل على تحريم قتل الضفادع قالوا ويؤخذ منه تحريم أكلها لأنها ألحقت لما نهى عن قتلها  
وتقدم تطهير هذا الاستدلال وليس بواضح

### ﴿باب الصيد والنبات﴾

يطلق على المصدر أي الصيد وعلى المصيد واعلم أنه تعالى أباح الصيد في آيتين (١) من القرآن  
الاولى قوله بشئ من الصيد تناله أيديكم ورماحكم الثانية وما علمتم من الجوارح مكلين الآية  
والآلة التي يصاد بها ثلاثة الحيوان الجراح والمحدد والمثقل في الحيوان ﴿عن أبي هريرة﴾  
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اتخذ كلبا إلا كلب ماشية أو صيد  
أو زرع انتقص من أجره كل يوم قيراط متفق عليه) الحديث دليل على المنع من اتخاذ الكلاب  
واقترانها وما ساكها إلا ما استثناء من الثلاثة وقد وردت بهذه اللفاظ في روايات في الصحيحين  
وغيرهما واختلف العلماء هل المنع للتحرير أو للكره فقيس بالاول ويكون نقصان القيراط  
عقوبة في اتخاذها بمعنى أن الأثم الحاصل باتخاذها يوازن قدر قيراط من أجر المتخذ له وفي رواية  
قيراطان وحكمه التحريم ما في بقائها في البيت من التسبب إلى ترويع الناس وامناع دخول  
الملائكة الذين دخولهم يقرب إلى فعل الطاعات ويبعد عن فعل المعصية وبعدهم سبب لضد  
ذلك ولتنجيسها الاواني وقيل بالثاني بدليل نقص بعض الثواب على التدريج فلو كان حراما لذهب  
الثواب مرة واحدة وفيه أن فعل المكروه تنزيه لا يقتضي نقص شيء من الثواب وذهب إلى  
تحريم اقتناء الكلب الشافعية الاستثنائي واختلف في الجمع بين رواية قيراط ورواية قيراطان

(١) ولعلم أن الله سبحانه  
وتعالى قد ذكر الصيد في  
مواضع شتى من سورة  
المائدة فمنها هذين الآيتين  
المذكورتين ومنها غير محلى  
الصيد وأنتم حرم) ومنها  
(وإذا حلتكم فاصطادوا)  
ومنها (أحل لكم صيد  
البحر وطعامه متاعا لكم  
وللسيارة وحرم عليكم صيد  
البر ما دمتم حرما) يستفاد  
من ذلك كله إباحة الصيد  
غير أن في بعضها الامتناع  
عن الصيد حالة الاحرام  
فما وجه تخصيص ذكر  
الآيتين هـ ع

فقبل انه باعتبار كثرة الاضرار في المدن ينقص قيراطان وقلته كما في البوادي ينقص قيراط أو  
ان الاول اذا كان في المدينة السوية والثاني في غيرها وقيراط من عمل النهار وقيراط من عمل  
الليل فالمقتصر في الرواية باعتبار كل واحد من الليل والنهار والمنفي باعتبار مجموعهما واختلفوا  
هل النقصان من العمل الماضي أو من الاعمال المستقبلية قال ابن التين من المستقبلية وحكي  
غيره الخلاف وفيه دليل على أن من اتخذ المأذون منها فلا ينقص عليه وقيس عليه اتخاذ لحفظ  
الدور اذا احتج الى ذلك أشار اليه ابن عبد البر واتفقوا على انه لا يدخل الكلب العقور في الاذن  
لانه مأثور بقلته وفي الحديث دليل على التحذير من الاتيان بما ينقص الاعمال الصالحة وفيه  
الاخبار بلطف الله تعالى في اباحتها لما يحتاج اليه في تحصيل المعاش وحفظه \* (تنبيه) \* ورد  
في مسلم الامر بقتل الكلاب فقال القاضي عياض ذهب كثير من العلماء الى الاخذ بالحديث في  
قتل الكلاب الا ما استثنى قال وهذا مذهب مالك وأصحابه وذهب آخرون الى جواز اقتنائها جميعا  
ونسخ قتلها الا الاسود البهيم قال وعندى ان انتهى أولا كان نهيا عاما عن اقتنائها جميعا وأمر  
بقتلها جميعا ثم نهى عن قتل ما عدا الاسود ومنع الاقتناء في جميعها الا المستثنى انتهى والمراد  
بالاسود البهيم ذو النقطتين فانه شيطان والبهيم الخالص السواد والنقطتان معروفتان فوق  
عينيه \* (وعن عدي بن حاتم رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا  
أرسلت كلبك) المعلم (فاذ كرا اسم الله تعالى عليه فان أمسك عليك فادركته حيا فاذا بجحه وان  
أدركته قد قتل ولم يأكل منه فكله وان وجدت مع كلبك كلبا غيره وقد قتل فلأنا كل فانك  
لاتدري أيهما قتله وان رميت بسهمك فاذ كرا اسم الله) هذا اشارة الى آله الصيد الثانية أعنى  
المحدد وهو قتلها بالرمح والسيوف لقوله تعالى تناله أيديكم ورمحكم ولكن الحديث في السهم  
(فان غاب عنك يوما فلم تجد فيه الا ترسمه فكل ان شئت وان وجدته غريقا في الماء فلا  
ناكل متفق عليه وهذا لفظ مسلم) في الحديث مسائل الاولى انه لا يحل صيد الكلب الا اذا  
أرسله صاحبه فلما أرسل ينفسه لم يحل ما يصيده عند الجمهور والدليل قوله صلى الله عليه وآله  
وسلم اذا أرسلت فقهوم الشرط أن غير المرسل ليس كذلك وعن طائفة ان المعتبر كونه معلما فيحل  
صيده وان لم يرسله صاحبه بناء على انه خرج قوله اذا أرسلت يخرج الغالب فلا مفهوم له وحقيقة  
المعلم هو ان يكون بحيث يغرى فيقه صدوين جرفي قد وقيل التعليم قبول الارسال والاغراء حتى  
يمتثل الزجر في الابتداء لا بعد العدو وترك أكل ما أمسك فالمعتبر امتناله للزجر قبل الارسال  
وأما بعد ارساله على الصيد فذلك متعذر والتكليب الهام من الله تعالى ومكتسب بالعقل كما قال  
تعالى تعلمون من مما علمكم الله قال جارا لله رجه الله مما عرفكم ان تعلموه من اتباع الصيد بالارسال  
صاحبه وانزاجه بزجره وانصرافه بدعائه وامساك الصيد عليه وان لا يأكل منه المسئلة  
الثانية في قوله فاذ كرا اسم الله عليه هذا مأخوذ من قوله تعالى فاذكروا اسم الله عليه فان ضمير عليه  
يعود الى ما أمسك على معنى وسموا عليه اذا أدركتم ذكاته والى ما علمتم من الجوارح أي سموا  
عليه عند ارساله كما أفاده الكشف وكذلك قوله ان رميت بسهمك فاذ كرا اسم الله دليل على  
اشتراط التسمية عند الرمي وظاهر الكتاب والسنة وجوب التسمية واختلف العلماء في ذلك  
فذهب الحنفية الى ان التسمية واجبة على الذئب عند الارسال وتجب عليه عند الذبح والنحر

فلا تحل ذبيحته ولا صيده اذا تركت عمدا مستدلين بقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وبالحدِيث هذا قالوا وعنى عن الناسي لحدِيث رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما يأتى من حدِيث ابن عباس رضى الله عنهم ما يلفظ فان نسي ان يسمي حين ذبح فليسم ثم يأتى كل وسيا يأتى فى آخر الباب ان شاء الله تعالى وذهب آخرون الى انها سنة منهم ابن عباس ومالك ورواية عن أحمد مستدلين بقوله تعالى الا ما ذكيت قالوا فاباح التذكية من غير اشتراط التسمية ولقوله تعالى وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم وهم لا يسمون وحدِيث عائشة رضى الله عنها الا تسمى قالوا يا رسول الله ان قومنا يؤتوننا بلحم لا ندرى اذ كراسم الله عليه أم لا أفأكل منها قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سموا عليه أنتم وكلوا وأجابوا عن أدلة الإيجاب بان قوله لا تأكلوا المراد به ما ذبح للأصنام كما قال تعالى وما ذبح على النصب وما أهل لغير الله به لانه تعالى قال وانه لفسق وقد أجمع المسلمون على ان من أكل متروك التسمية عليه فليس بفاسق فوجب حملها على ما ذكر جمعها بينها وبين الآيات السابقة وحدِيث عائشة رضى الله عنها وذهبت الظاهرية الى أنه يحرم أكل ما لم يسم عليه ولو كان تاركها ناسيا لظاهر الآية الكريمة وحدِيث عدى رضى الله عنه فانه لم يفصل قالوا وأما حدِيث عائشة رضى الله عنها وفيه أنهم قالوا يا رسول الله ان قومنا حدِيث عهدهم بالخاهلية يأتون بلحمان الحدِيث فقد قال ابن حجر انه أعلمه البعض بالارسال قال الدارقطني الصواب انه مرسل على انه لا حجة فيه لانه أدار الشارع الحكم على المظنة وهو كون الذابح مسلما وانما شكك على السائل حادثة اسلام القوم فألغاه صلى الله عليه وآله وسلم بل فيه دليل على انه لا بد من التسمية والابن له صلى الله عليه وآله وسلم عدم لزومها وهذا وقت الحاجة الى البيان وأما حدِيث رفع عن أمتي الخطأ والنسيان فهم متفقون على تقدير رفع الائم ونحوه ولا دليل فيه وأما أهل الكتاب فهم يذكرون اسم الله على ذبائحهم فيحصل قوة كلام الظاهرية فيترك ما يتقن انه لم يسم عليه وأما ما شك فيه والذابح مسلم فكما قال صلى الله عليه وآله وسلم اذكروا اسم الله وكلوا المسئلة الثالثة فى قوله فان أدركته حيا فاذبحه فيه دليل على انه يجب عليه تذكيته اذا وجد حيا ولا يحل الا به او ذلك اتفاق فان أدركه وفيه بقية حياة فان كان قد قطع خلقومه ومريته أو خرق امعاءه وأخرج حشوه فيجوز بلاذكاة قال النووي بالاجماع ودل قوله وان أدركته وقد قتل ولم يأكل فكله انه اذا أكل حراما كله وقد عرفت ان من شرط المعلم ان لا يأكل فأكله دليل على انه غير كامل التعليم وقد ورد فى الحدِيث الاخر تعليل ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم فاني اخاف أن يكون أنما أمسك على نفسه وهو مستفاد من قوله فكلوا مما أمسكن عليكم فانه فسر الامساك على صاحبه بان لا يأكل منه وقد أخرج أحمد من حدِيث ابن عباس اذا أرسلت الكلب فاكل الصيد فلا تأكل فأنما أمسك على نفسه واذا أرسلته فلم يأكل فكل فأنما أمسك على صاحبه والى هذا ذهب اكثر العلماء وروى عن علي رضى الله عنه وجاعة من الصحابة انه يحل وهو مذهب مالك لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فى حدِيث أنى ثعلبة رضى الله عنه الذى أخرجه أبو داود باسناد حسن انه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انى كلابا مكبية فافتنى فى صيدها قال كل مما أمسكن عليك قال وان أكل قال وان أكل وفى حدِيث سلمان كله وان لم تدرك منه الا نصفه قيل فيحمل حدِيث عدى على أن ذلك فى كلب قد اعتاد الاكل فخرج عن التعليم

وقيل انه محمول على كراهة التزني وحديث أبي ثعلبة لبيان أصل الحل وقد كان عدى موسرا  
فاختار صلى الله عليه وآله وسلم له الأولى وكان أبو ثعلبة مغسرا فافقاه بأصل الحل وقال الاولون  
الحديثان قد تعارضا وهذه الاجوبة لا يفتي ضعفها فيرجع الى الترجيح وحديث عدى أرجح لانه  
مخرج في الصحيحين ومتأيد بالآية وقد صرح صلى الله عليه وآله وسلم بأنه يخاف انه انما أمسك  
على نفسه فيتزك ترجيحاً لجنبه الخطر كما قال صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث وان وجدت مع  
كلبك كلباً آخر الى قوله فلا تأكله فإنه نهى عنه لاحتمال ان المؤثر فيه كلب آخر غير المرسل  
فيتزك ترجيحاً لجنبه الخطر وقوله فان غاب عنك يوم افلم تجد فيه الا أثر سهمك فكله ان شئت  
اختلفت الاحاديث في هذا فروى مسلم وغيره من حديث أبي ثعلبة في الذي يدرك صيده بعد ثلاث  
انه قال صلى الله عليه وآله وسلم كل ما لم يتن وروى مسلم أيضاً من حديثه انه صلى الله عليه وآله  
وسلم قال اذا رميت بسهمك فغاب عنك مصرعه فكل ما لم يتن ولا خلت فيها العلماء فقال  
مالك اذا غاب مصرعه ثم وجد به أثر من الكلب فإنه يأكله ما لم يتن فاذا بات كره وفيه أقوال آخر  
والتعليل بما لم يتن وما لم يتن هو النص ويحمل ذكر الاوقات على التقييد به وترك الاكل  
للاحتياط وترجيح جنبه الخطر وقوله وان وجدته غريباً فلا تأكل ظاهره وان وجدته أثر السهم  
لانه يجوز انه مامات الا بالغرق المسئلة الرابعة الحديث نص في صيد الكلب واختلف فيما يعلم  
من غيره كالقهد والنمر ومن الطيور كالبازي والشاهين وغيرهما فذهب مالك وأصحابه الى انه يحل  
صيد كل ما قبل التعليم حتى السنور وقال جماعة منهم مجاهد لا يحل الا صيد الكلب وأما ما صاده  
غير الكلب فيشترط ادراكه كانه وقوله تعالى من الجوارح مكليين دليل للثاني بناء على انه مشتق  
من الكلب بسكون اللام فلا يشمل غيره من الجوارح ولكنه يحتمل انه مشتق من الكلب بفتح  
اللام وهو مصدر بمعنى التكليب وهو التضرية فيشمل الجوارح كلها ويراد بالجوارح هنا  
الكوااسب على أهلها وهو عام قال في الكشف الجوارح الكوااسب من سباع البهائم والطيور  
كالكلب والتهود والنمر والعقاب والبازي والصقر والشاهين والمراد بالكلب معلم الجوارح  
ومضربها بالصيد لصاحبها ورائضها ذلك بما علم من الخيل وطرق التأديب والتقييف واشتقاقه  
من الكلب لان التأديب أكثر ما يكون في الكلاب فاشتق له منه لكثرة في جنسه أولان السبع  
يسمى كلباً ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم اللهم سلط عليه كلباً من كلابك فأكله الاسد ومن  
الكلب الذي هو بمعنى الضراء يقال هو كلب بكذا اذا كان ضارياً به انتهى فدل كلامه على شمول  
الآية للكلب وغيره من الجوارح على تقدير الاشتقاقين ولا شك ان الآية نزلت والعرب تصيد  
بالكلاب والطيور وغيرها وقد أخرج الترمذي من حديث عدى بن حاتم سألت رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم عن صيد البازي فقال ما أمسك عليك فكل وقد ضعف بجالد ولكن قد أوضع  
السيد رحمه الله في حواشي ضوء النهار انه يعمل بمبارواه (وعن عدى رضي الله عنه قال سألت  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صيد المعراض) بكسر الميم وسكون المهملة آخره معجزة  
بأنى تفسيره (فقال اذا أصبت بجده فكل واذا أصبت بعرضه فقتل فإنه وقيد) بفتح الواو وبالقفاف  
فتنة تحسية فذال معجزة برنة عظيم أي بيانه (فلا تأكل رواه البخاري) اختلف في تفسير  
المعراض على أقوال لعل أقربها ما قاله ابن التين انه عصا في طرفها حديد يرمي به الصائد فما

أصابه بجده فهو ذكي يؤكل وما أصابه بعرضه فهو وقيد أي موقوف والموقوف ما قتل بعضاً وجرح  
أوما لا حد فيه والموقوف المضرورية بخشبة حتى تموت من وقته ضريبة وفي الحديث إشارة إلى آله  
من آلات الاصطياد وهي المحدث فاته صلى الله عليه وآله وسلم أخبره أنه إذا أصاب بحمد المعراض  
أكل فاته محدداً إذا أصاب بعرضه فلا يأكل وفيه دليل على أنه لا يحل صيد المثةل وإلى هذا ذهب  
مالك والشافعي وأبو حنيفة وأحمد والثوري وذهب الأوزاعي ومكحول وغيرهما من علماء الشام  
إلى أنه يحل صيد المعراض مطلقاً وسبب الخلاف معارضة الأصول في هذا الباب ببعضها البعض  
ومعارضة الآثار وذلك أن من الأصول في هذا الباب أن الوقيد محرم بالكتاب والاجماع ومن  
أصوله أن العقرد كذا الصيد فمن رأى أن ما قتله المعراض وقيد منعه على الإطلاق ومن رأى عقراً  
مختصاً بالصيد وأن الوقيد غير معتبر فيه لم يمنع على الإطلاق ومن فرق بين ما خرق من ذلك وما لم  
يخرق نظر إلى حديث عدي هذا وهو الصواب هذا وقوله فاته وقيد أي كالوقيد وذلك لأن الوقيد  
المضروب بالعصا من دون حد وهذا قد شاركه في العلة وهي القتل بغير حد ﴿ وعن أبي ثعلبة  
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا رميت سهمك فغاب عنك فادركه فكل  
ما لم يتن أخرجه مسلم ﴾ تقدم الكلام فيما تابصره من الصيد سواء كان بسهم أو جارح  
وفي الحديث دلالة على تحريم كل ما أتى من اللحم قيل ويجعل على ما يضر إلا كل أو صار  
مستحباً أو يجعل على التنزيه ويقاس عليه سائر الأطعمة المتنتة ﴿ وعن عائشة رضي الله عنها  
أن قوماً قالوا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم إن قوماً يأوتون باللعن لا ندرى أذكرا أم إناثاً رضي الله عنهم  
عند ذكاته ﴾ أم لا فقال هو الله عليه أنهم وكلوه رواء البخاري ﴾ تقدم أن رواية أن قوماً  
حديث عهد بالجاهلية وهي هنا في البخاري من تمام الحديث بلفظ قالت وكانوا حديثي عهد  
بالكفر وفي رواية مالك زيادة وذلك في أول الإسلام والحديث قد عمل بالارسال وليس بعلة  
عندنا على ما عرفت سيما وقد وصله البخاري وتقدم أن الحديث من أدلة من قال بعدم وجوب  
التسمية ولا يتم ذلك وانما هو دليل على أنه لا يلزم أن يعلموا التسمية فيما يجلب إلى أسواق المسلمين  
وكذا ما زججه الأعراب من المسلمين لأنهم قد عرفوا التسمية قال ابن عبد البر لأن المسلم لا يظن به في  
كل شيء إلا الخير حتى يتبين خلاف ذلك ويكون الجواب عليهم بقوله سمو إلى آخره من الأسلوب  
الحكيم وهو جواب السائل بغير ما يترقب كأنه قال الذي يهمكم أنتم أن تذكروا اسم الله عليه  
وتأكلوا وهذا يقرر ما قد تقدمنا من وجوب التسمية إلا أننا حمل أمور المسلمين على السلامة وأما  
ما اشتهر من حديث المؤمن يذبح على اسم الله سمي أو لم يسم وإن قال الغزالي في الأحياء أنه صحيح  
فقد قال النووي أنه مجمع على ضعفه وقد أخرجه البيهقي من حديث أبي هريرة وقال أنه منكراً  
لا يحتج به وكذا ما أخرجه أبو داود في المراسيل عن الصلت السدوسي عن النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم قال ذبيحة المسلم حلال ذكر الله أو لم يذكر فهو مرسل وإن كان الصلت ثقة قال الأرسال علة  
عند من لم يقبل المراسيل وقولنا فيما تقدم أنه ليس الأرسال علة تريد إذا أعلنوا به حديثاً موصولاً  
ثم جاء من جهة أخرى مرسلًا ﴿ وعن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم نهى عن الخلف ﴾ بفتح الخاء وسكون الذال المجبة ففاء ﴾ وقال أنها أنت الضمير  
مع أن مرجعه الخلف وهو مذكر نظر إلى الخنوف به وهي الحصة لا تصيد صيداً ولا تنفأ



مطلب أما البنادق الخ  
 (١) هذا وهم من والدي  
 رحمه الله فان الرصاص  
 لا يذوب أصلاً انما تدفعه  
 نار البارود فيصيب بصدمته  
 يعرف هذا كل من يعرف  
 البنادق المذكورة والله أعلم  
 قاله ولد السيد رحمه الله  
 أعني السيد عبد الله رحمه الله  
 وقد حقق الشوكاني رحمه  
 الله ان البنادق فيها القتل  
 بالدمع الصدم فيجل  
 صيدها راجع نيل الاوطار  
 اه أبو تراب

بفتح حرف المضارعة وهمزة في آخره (عدوا ولكنها تكسر السن وتفتح العين متفق عليه واللفظ  
 لمسلم) الخذف يرى الانسان بحصاة أو نواة أو نحوهما يجعلها بين أصبعيه السبائتين أو السبابة  
 والابهام وفي تحريم ما قتل بالخذف من الصيد الخلاف الذي مضى في صيد المثلث لان الحصاة  
 يقتل بثقلها لا بجده والحديث ينهى عن الخذف لانه لا فائدة فيه ويخاف منه المفسدة المذكورة  
 ويلحق به كل ما فيه مفسدة واختلف فيما يقتل بالبندقية فقال النووي انه اذا كان الرمي بالبندق  
 وبالخذف انما هو لتحصيل الصيد وكان الغالب فيه عدم قتله فانه يجوز ذلك اذا ذكر كما الصائد  
 وذكره كرمي الطيور والكبار بالبندق وأما أثر ابن عمر وهو ما أخرجه عنه البيهقي انه كان يقول  
 المقتولة بالبندقية تلك الموقودة فهذا في المقتولة بالبندقية وكلام النووي في ان الذي لا يقتلها وانما  
 يحبسها على الرامي حتى يذكيها وكلام أكثر السلف انه لا يؤول كل ما قتل بالبندقية وذلك لانه قتل  
 بالمثلث قلت قال السيد رحمه الله أما البنادق المعروفة الآن فانها ترمى بالرصاص فيخرج وقد  
 صيرته نار (١) البارود كالليل فيقتل بجده لا بصدمه فالظاهر حل ما قتله انتهى (وعن ابن  
 عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تتخذوا شيئا فيه الروح غرضاً) بفتح  
 الغين المعجمة وفتح الراء فساد معجمة هو في الاصل الهدف يرى اليه ثم جعل اسم الكل غاية فيجوز  
 ادراكها (رواه مسلم) الحديث ينهى عن جعل الحيوان هدفاً يرمى اليه والنهاي للتحريم لانه أصله  
 ويزيده قوة حديث لعن الله من فعل هذا الماهر صلى الله عليه وآله وسلم وطأ ترقد نصب وهم يرونه  
 ووجه حكمة النهي ان فيه ابلا للحيوان ونضييع المال فيه وتقويتا لذكائه ان كان مما يذكي  
 ولمنعته ان كان غير مذكي (وعن كعب بن مالك رضي الله عنه ان امرأته ذبحت شاة بمحجر  
 فاستل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فأمره بالكاهارواه البخاري) الحديث دليل  
 على صحة تذكية المرأة وهو قول الجماهير وفيه خلاف شاذ انه يكره ولا وجه له ودليل على صحة  
 التذكية بالجحر الخاد اذا فرى الاوداج لانه قد جاء في رواية انها كسرت الحجر وذبحت به والجحر اذا  
 كسر يكون فيه الحد ودليل على انه يصح كل ما ذبح بغير اذن المالك وخالف فيه اسحق بن  
 راهويه وأهل الظاهر وغيرهم واحتجوا بأمره صلى الله عليه وآله وسلم بكفائه في قدور من  
 ذبح من المغنم قبل القسم بذى الخليفة كما أخرجه الشيخان وأجيب بانه انما أمر ببارقة المرق  
 وأما اللحم فباق جمع فرد الى المغنم فان قيل لم ينقل جمعه ورد اليه قلنا لم ينقل انهم ألقوه وأحرقوه  
 فوجب تأويله بما ذكرنا موافقة للقواعد الشرعية قلت لا يخفى تكلف الجواب والمرق مال لو كان  
 حلالاً لما أمر بآباراقته فانه من اضاعه المال وأما الاستدلال على المدعى بشاة الاسارى فانها  
 ذبحت بغير اذن مالكها فأمر صلى الله عليه وآله وسلم بالتصدق به على الاسارى كما هو معروف  
 فانه استدلال غير صحيح وذلك لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يستحل أكله ولا أباح لاحد من المسلمين  
 أكله بل أمر ان يطعم الكفار المستحلين للميتة وقد أخرج أوداوده من حديث رجل من الانصار  
 قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر فأصاب الناس مجاعة شديدة وجهد  
 فأصابوا عنما فانتبهوا فان قدورنا لتغلي اذ جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على فرسه  
 فاكفأ قدورنا ثم جعل يرمل اللحم بالتراب وقال ان النبهة ليست باحل من الميتة فهذا مثل  
 الحديث الذي أخرجه الشيخان وفيه التصريح بانه حرام وفيه اتلاف اللحم لانه ميتة فعرفت قوة

كلام أهل الظاهر وأما حديث الكتاب وأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بآكل ماذبح بغير إذن مالك فانه لا يرد على الظاهر لانهم يقولون بمجل ماذبح بغير إذن مالك محافضة ان يموت أو ينحوه وفيه دليل على انه يجوز ترك الكفار مما هو محرم على المسلمين ويدل له انه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عمر عن لبس الخلعة من الحرير فعتبها عمر لاختلافه المشرك الى مكة كما في البخاري وغيره قال المصنف في الفتح الحديث ويدل على تصديق الاجير الاسين فيما اتهم عليه حتى يتبين عليه دليل الخيانة لان في الحديث انها كانت المرأة أمة راعية لغنم سيدها وهو كعب بن مالك فخشيت على الشاة ان تموت فذبحتها وبوخذته جوارز صرف المودع لمصلحة بغير إذن المالك (وعن رافع بن خديج رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال) سبب الحديث انه قال رافع بن خديج يا رسول الله انالاقوال العذرة غدا وليس معنا مدى فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ما أنهر الدم) بفتح الهمزة فتون سا كنسة فهما معصومة فراء أى ما أساله وصبه بكثرة من النهر (وذكر اسم الله عليه فكل ليس السن والظفر أما السن فعظم وأما الظفر فدى) بضم الميم ويقتضها وفتح الدال المهملة فالف مقصورة جمع مديفة مثلثة الميم وهي الشفرة (الحبشة متفق عليه) فيه دلالة صريحة انه يشترط في الذكاة ما يقطع ويمجى الدم واعلم ان الذكاة تكون بالنحر للابل وهو الضرب بالحديدة في لبة البدنة حتى يقرى أوداجها واللبة بفتح اللام وتشديد الواو موضع القلادة من الصدر والذبح لما عداها وهو قطع الاوداج أى الودجين وهما عرقان محيطان بالخلقوم فقولهم الاوداج تغليب على الخلقوم والمرى قسميت الاربعة أوداجا واختلعت العلماء فقيل لابد من قطع الاربعة وعن أبي حنيفة يكنى قطع ثلاثة من أى جانب وقال الشافعي يكنى قطع الاوداج والمرى وعن الثوري يجزئ قطع الودجين وعن مالك يشترط قطع الخلقوم والودجين لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ما أنهر الدم وانهاره اجرؤه وذلك يكون بقطع الاوداج لانها مجرى الدم وأما المرى فهو مجرى الطعام وليس به من الدم ما يحصل به انهاره والحديث دليل على انه يجزئ الذبح بكل محدف يدخل السيف والسكين والحجر والخشبة والزجاج والقصب والحذف والنحاس وسائر الاشياء المحددة والنهى عن السن والظفر مطلقا من آدمى أو غيره منفصل أو متصل ولو كان محمدا أو قدينا صلى الله عليه وآله وسلم وجه النهي في الحديث بقوله أما السن فعظم فالعلة كونها عظما وكونه قد سبق منه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الذبح بالعظم وقد علل النووي وجه النهي عن الذبح بالعظم انه يتجسس به وهو من طعام الجن فيكون كالاستجمار بالعظم وعلل في الحديث النهي عن الذبح بالظفر بكونه ملى الحبشة أى وهم كفار وقد نهيتهم عن التشبه بهم وأورد عليه بان الحبشة تذبج بالسكين أيضا فيلزم المنع من ذلك للتشبهه وأجيب بأن الذبح بالسكين هو الاصل وهو غير مختص بالحبشة وعلل ابن الصلاح ذلك بأنه انما منع لما فيه من التعذيب للحيوان ولا يحصل به الا الخلق الذى ليس هو على صفة الذبح وفي المعرفة للبيهقي رواية عن الشافعي انه حل الظفر في هذا الحديث على النوع الذى يدخل في الطيب وهو من بلاد الحبشة وهو لا يفري فيكون في معنى الخلق والى تحريم الذبح بما ذكره الجمهور وعن أبي حنيفة وصاحبيه انه يجوز بالسن والظفر المنفصلين واحتجوا بما أخرجه أبو داود ومن حديث عدي بن حاتم أفر الدم عما شئت والجواب انه عام خصه حديث رافع بن خديج (وعن

جابر رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يقتل شيء من الدواب صبرا  
 (رواه مسلم) هو دليل على تحريم قتل أي حيوان صبرا هو ما ساكه حيا ثم يرمى حتى يموت وكذلك  
 من قتل من الأدميين في غير معركة ولا حرب ولا خطافا نه مقتول صبرا أو الصبر الحبس (وعن  
 شداد بن أوس رضي الله عنه) شداد بالشين المعجمة ودالين مهملةين هو أبو يعلى شداد بن أوس بن  
 ثابت النخاري الأنصاري وهو ابن أخي حسان بن ثابت لم يصح شهوده بدر أنزل بيت المقدس  
 وعداده في أهل الشام مات به سنة ثمان وخمسين وقيل غير ذلك قال عباد بن الصامت وأبو الدرداء  
 كان شداد عن أبي العزم والحلم (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله تعالى كتب  
 الاحسان على كل شيء فإذا قلتم فاحسنوا القتلة) بكسر القاف مصدر نوى (واذا نجتم  
 فاحسنوا الذبحة) برثة القتلة (وليحد أحدكم شفرته وليريح ذبخته رواه مسلم) قوله كتب  
 الاحسان أي أوجبه كما قال تعالى ان الله يأمر بالعدل والاحسان وهو فعل الحسن ضد القبيح  
 فيتناول الحسن شرعا والحسن عرفا وذكر منه ما هو أبعد شي عن اعتبار الاحسان وهو الاحسان  
 في القتل لا يحيوان من أدى وغيره في حد وغيره ودل على نفي المنعلة مكافأة الأئمة بجمعة لانه  
 مخصص بقوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وقد تقدم الكلام  
 في ذلك وأبان بعض كيفية احسانه بقوله وليحدبضم حرف المضارعة من أحد السكينة أحسن  
 حدها والشفرة بفتح الشين المعجمة السكين العظيمة وما عظم من الحديد وحدد وقوله وليريح  
 بضم حرف المضارعة أيضا من الراحة ويكون بأحد السكينة وتجميل امره او حسن الصنعة  
 (وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكاة  
 الجنين ذكاة أمه رواه أحمد وصححه ابن حبان) الحديث له طرق عند الترمذي وأبي داود  
 والدارقطني إلا انه قال عبد الحق انه لا يحتج بأسانيدها كلها وقال الجويني انه صحيح لا يتطرق  
 احتمال الى منته ولا ضعف الى سننه وتابعه الغزالي والصواب انه لم يوجع طريقه يعمل به وقد  
 صححه ابن حبان وابن دقيق العيد وفي الباب عن جابر وأبي الدرداء وأبي أمامة وأبي هريرة قاله  
 الترمذي وفيه عن جماعة من الصحابة بما يؤيد العمل به والحديث دليل على أن الجنين اذا خرج  
 من بطن أمه ميتا بعد ذكاتها حلال مذكي بذكاة أمه والى هذا ذهب الشافعي وجماعة حتى قال  
 ابن المنذر لم يرو عن أحد من الصحابة ولا من العلماء ان الجنين لا يؤكل الا باستئذان الذكاة فيه  
 الا ما يروى عن أبي حنيفة وذلك لصراحة الحديث فيه ففي لفظ ذكاة الجنين بذكاة أمه أخرجه  
 البيهقي قال الباقية أي ان ذكاته حصلت بسبب ذكاة أمه أو ظرفية لوافق ما عند البيهقي أيضا  
 ذكاة الجنين في ذكاة أمه واشترط مالك ان يكون قد أشعر لما رواه أحمد بن عاصم عن مالك عن نافع  
 عن ابن عمر مر فوعا إذا أشعر الجنين فدكاته ذكاة أمه لكنه قال الخطيب نفرد به أحمد بن عاصم  
 وهو ضعيف وهو في الموطأ وقوف على ابن عمر وهو أصح وعورض بما رواه ابن المبارك عن ابن  
 أبي ليلى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكاة الجنين ذكاة أمه أشعر أو لم يشعر وفيه  
 ضعف لسوء حفظ ابن أبي ليلى ولكنه أخرج البيهقي من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم انه قال ذكاة الجنين ذكاة أمه أشعر أو لم يشعر روى من أوجه عن ابن عمر مر فوعا قال  
 البيهقي ورفعه عنه ضعيف والصحيح انه موقوف قلت فالوقوفان عنه قد صحا وتعارضتا فيطران

ويرجع الى اطلاق حديث الباب وما في معناه وذهبت الخفية الى أن الجنين اذا خرج ميتا من  
الذكاة فانه ميتة لعموم حرمت عليكم الميتة ولو خرج حيا ثم مات واليه ذهب ابن حزم وأجابوا عن  
الحديث بأن معناه ذكاة الجنين اذا خرج حيا ثم ذكاه أمه قاله في البحر قلت ولا يخفى انه الغناء  
لحديث عن القسادة فانه معلوم ان ذكاة الحى من الانعام ذكاة واحدة من جنين وغيره كيف  
ورواية البيهقي بلفظ ذكاة الجنين في ذكاة أمه فهي مفسرة لرواية ذكاة أمه وفي أخرى بذكاة أمه  
❦ (وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المسلم يكفيه اسمه)  
الضمير للمسلم وقد فسره حديث البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما قال فيه فان المسلم فيه اسم  
من أسماء الله (فان نسي ان يسمى حين يذبح فليسم ثم بأكل أخرجه الدارقطني وفيه راو في  
حفظه ضعف) بينه بقوله (وفي اسناده محمد بن يزيد بن سنان وهو صدوق ضعيف الحفظ  
وأخرجه عبد الرزاق باسناد صحيح الى ابن عباس موقوفا عليه وله شاهد عند أبي داود في مراسيله  
بلفظ ذبيحة المسلم حلال ذكر اسم الله عليها أولم يذكروا له موثقون) وفي الباب مرسل صحيح  
ولكنه لا يقاوم ما سلف من الاحاديث الدالة على وجوب التسمية مطلقا الا انها نفت في عهد ظن  
وجوب التسمية مطلقا ويجعل تركه أكل ما لم ينسم عليه من باب الورع

\*(باب الاضاحي)\*

جمع أضحية بضم الهمزة ويجوز كسرها ويجوز حذف الهمزة فتفتح الضاد كلها اشتقت من اسم  
الوقت الذي شرع ذبحها فيه وبها سمي اليوم يوم الاضحية ❦ (عن أنس بن مالك رضي الله عنه ان  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يضحي بكبشين أملحين أقرنين ويسمى ويكبر ويضع رجله على  
صفاحهما) بالهمزتين الأولى مكسورة وفي النهاية صفحة كل شيء وجهه وجانبه (وفي لفظ  
ذبحهما بيده وفي لفظ سمينين ولاي عوانة في صحيحه) أي عن أنس (ثمينين بالثلثة بدل السنين)  
هذا مدرج من كلام أحد الرواة أو أبي عوانة أو المصنف (وفي لفظ لمسلم من رواية أنس ويقول  
باسم الله والله أكبر) الكبش هو الثني اذا خرجت ربا عيته والاملح الأبيض الخالص وقيل  
الذي يحالط بياضه شيء من سواد وقيل الذي يحالط بياضه جرة وقيل هو الذي فيه بياض وسواد  
والبياض أكثر والقرن هو الذي له قرنان واستحب العلماء التضحية بالقرن لهذا الحديث  
وأجازوه بالاجم الذي لا قرن له أصلا واختلفوا في مكسور القرن فأجازوه بالجمهور وانفقوا على  
استحباب الاملح قال النووي ان أفضلها عند أصحابه البيضاء ثم الصفراء ثم الغبراء وهي التي  
لا يصفو بياضها ثم البلقاء وهي التي بعض أسود وبه ضها أبيض ثم السوداء وأما حديث عائشة  
يطأ في سواد ويرك في سواد ويتطرق في سواد فعنه ان قوائمه وبطنه وما حول عينيه أسود قلت اذا  
كانت الافضلية في اللون مستندة الى ما ضحي به صلى الله عليه وآله وسلم فالظاهر انه لم يتطلب لونا  
معينا حتى يحكم بانه الافضل بل ضحي بما اتفق له وتيسر حصوله فلا يدل على أفضل لون من  
الالوان وقوله ويسمى ويكبر فسر لفظ مسلم بانه باسم الله والله أكبر أما التسمية فتقدم الكلام  
فيها وأما التكبير فكانه خاص بالتضحية والهدى لقوله تعالى لتكبرا الله على ما هداكم وأما وضع  
رجله على صفحة العنق وهي جانبه فليكون أثبت له وأمكن لثلاث تطرب التضحية ودل هو وما بعده

انه يتولى الذبح بنفسه ندبا (وله) أي لمسلم (من حديث عائشة رضي الله عنها أمر بكبش أقرن  
يطأ في سواد ويرك في سواد وينظر في سواد فأتى به ليضحي به فقال لها يا عائشة هلي المديّة) تقدم  
ضبطها وهو بمعنى وليحد أحدكم شفرته (ثم قال اشحنها بجحر ففعلت ثم أخذها) أي  
المديّة (وأخذ الكبش فاضجعه ثم ذبحه ثم قال باسم الله اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن  
أمة محمد) فيه دليل على انه يستحب اضعاج الغنم ولا تذبح قائمة ولا باركة لانه أرفق بها  
وعليه أجمع المسلمون ويكون الاضجاع على جانبها الأيسر لانه أيسر للذابح في أخذ السكين  
باليمنى وإسالتها باليسرى وفيه انه يستحب الدعاء بقول الاضحية وغيرها من الاعمال  
وقد قال الخليل والذبيح عند عمارة البيت ربنا تقبل منا وقد أخرج ابن ماجه أنه صلى الله  
عليه وآله وسلم قال عند التضحية وتوجيهها القبلة وجهت وجهي الآية ودل قوله وآل محمد  
وفي لفظ عن محمد وآل محمد انه تجزئ التضحية من الرجل عنه وعن أهل بيته ويشركهم في  
نواحيها انه يصح نيابة المكلف عن غيره في فعل الطاعات وان لم يكن من الغنم أمر ولا وصية فيصح  
أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة كانت أو غيرها وقد تقدم ذلك ودل له ما أخرجه الدارقطني من  
حديث جابر رضي الله عنه أن رجلا قال يا رسول الله انه كان لي أبوان أبرهما في حال حياتهما  
فكيف لي ببرهما بعد موتهما فقال صلى الله عليه وآله وسلم ان من البر بعد البر أن تصلي لهما مع  
صلاتك وأن تصوم لهما مع صيامك ﴿١﴾ (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم من كان له سعة ولم يضع فلا يقرب من مصلا ناروا أحد وابن ماجه وصححه الحاكم  
ورجح الأئمة غيره) أي غير الحاكم (وقفه) وقد استدلل به على وجوب التضحية على من كان له  
سعة لانه لما نسي عن قربان المصلي دل على انه ترك واجبا كأنه يقول لا فائدة في الصلاة مع ترك هذا  
الواجب ولقوله تعالى فصل لربك وانحر والحديث مخفف بن سليم مرفوعا على أهل كل بيت في  
كل عام أضحية دل لفظه على الوجوب والوجوب قول أبي حنيفة فانه أوجبها على المقيم والموسر  
وقيل لا تجب. والحديث الاول موقوف فلا حجة فيه والثاني ضعيف بأبي رملة قال الخطابي انه  
مجهول والآية محتملة فقد فسر قوله وانحر بوضع الكف على التعريف الصلاة أخرجه ابن أبي  
حاتم وابن شاهين في سننه وابن مردويه والبيهقي عن ابن عباس وفيه روايات عن الصحابة مثل ذلك  
ولو سلم فهي دالة على التحريم بعد الصلاة فهي تعيين لوقته لا لوجوبه كأنه يقول اذا تحمرت فبعد صلاة  
العید فانه قد أخرج ابن جرير عن أنس كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخرق قبل ان يصلي فأمر  
أن يصلي ثم ينحر وضعف أدلة الوجوب ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين والفقهاء الى انها سنة  
مؤكدة بل قال ابن حزم لا يصح عن أحد من الصحابة انها واجبة وقد أخرج مسلم وغيره من  
حديث أم سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخلت العشر فأراد أحدكم أن  
يضحي فلا يأخذ من شعره ولا بشرة شيئا قال الشافعي ان قوله فأراد أحدكم يدل على عدم الوجوب  
ولما أخرجه البيهقي من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرت يوم الاضحية عيدا جعله الله لهذه الأمة  
فقال الرجل فان لم أجدا الامنيحة أتني أو شاء أهلي ومنيحتهم أنجحها قال لا الحديث وبما  
أخرجه البيهقي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما انه قال صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث هن

مطلب يصح نيابة المكلف

على فرض ولكم تطوع وقد منها الاضحية وأخرجه أيضاً من طريق أخرى بلفظ كتب على النحر  
ولم يكتب عليكم وبما أخرجه أيضاً أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يضحى قال باهم الله والله أكبر  
اللهم عني وعن لم يضح من أمشي وأفعال الصحابة دالة على عدم الإيجاب فأخرج البيهقي عن  
أبي بكر وعمر أنهم ما كانوا يضحون خشية أن يقتدى بهما وأخرج عن ابن عباس رضي الله عنهما  
أنه كان إذا حرم الأضحية أعطى مولى له درهماً فقال اشتر بها لحماً وأخبر الناس أنه ضحى ابن عباس  
وروى ابن بلال الأضحية بدين ومثله روى عن أبي هريرة والروايات عن الصحابة في هذا المعنى كثيرة  
دالة على أنها سنة قال الشوكاني رحمه الله في المختصر الاضحية تشرع لأهل كل بيت وأقلها ماشاة  
انتهى وهذا يشير إلى ترجيح مذهب الجمهور أنها سنة وليست بواجبة والله أعلم (وعن جندب  
ابن سفيان رضي الله عنه) هو أبو عبد الله جندب بن سفيان البجلي العلقى الأحسى كان بالكوفة  
ثم انتقل إلى البصرة ثم خرج منها ومات في قسنة ابن الزبير بعد أربع سنين (قال شهدت الأضحية  
مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما قضى صلاته بالناس نظر إلى غنم قد ذبحت فقال من  
ذبح قبل الصلاة فليذبح شاه مكانها ومن لم يكن ذبح فليذبح على اسم الله متفق عليه) فيه دليل  
على أن وقت التضحية من بعد صلاة العيد فلا تجزئ قبله والمراد صلاة المصلي نفسه ويحتمل أن  
يراد صلاة الإمام وإن اللام للعهد في قوله الصلاة يراد به المذكورة قبلها وهي صلاته صلى الله عليه  
وآله وسلم واليه ذهب مالك فقال لا يجوز قبل صلاة الإمام وخطبته وذبحه ودليل اعتبار ذبح  
الإمام ما رواه الطحاوي من حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى يوم النحر بالمدينة  
فتقدم رجال فحجروا ووطنوا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد نحر فأمرهم أن يعيدوا وأجيب  
بأن المراد زجرهم عن التحجيل الذي قد يؤدي إلى فعلها قبل الوقت ولذا لم يأت في الأحاديث  
الاتقيدها بالصلاة وقال أحمد مثل قول مالك ولم يشترط ذبحه ونحوه عن الحسن والأوزاعي  
والحق بن راهويه وقال الشافعي وداود وقتها إذا طلعت الشمس ومضى قدر صلاة العيد  
وخطبتين وأن لم يصل الإمام ولا صلى المضحى قال القرطبي ظاهر الحديث يدل على تعاقب الذبح  
بالصلاة لكن لما رأى الشافعي أن من لا صلاة عليه مخاطب بالتضحية محل الصلاة على وقتها  
وقال ابن دقيق العيد هذا اللفظ أظهر في اعتبار الصلاة وهو قوله في رواية من ذبح قبل أن يصل  
فليذبح مكانها أخرى قال لكن إن أجريناه على الظاهر اقتضى أنها لا تجزئ التضحية في حق  
من لم يصل العيد فان ذهب إليه أحد فهو أحد معد الناس بظاهر هذا الحديث والواجب الخروج  
عن هذا الظاهر في هذه الصورة ويبقى ما عداها في محل البحث وقد أخرج الطحاوي من حديث  
جابر رضي الله عنه أن رجلاً ذبح قبل أن يصل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنهي أن يذبح  
أحد قبل الصلاة صححه ابن حبان وقد عرفت الأقوى دليلاً من هذه الأقوال وهذا الكلام  
في باب ما وقت التضحية وأما انتهائه فأقوال فعند مالك وأحمد العاشر ويومان بعده وعند  
الشافعي أن أيام الأضحية أربعة يوم النحر وثلاثة بعده (١) وعند داود وجاعة من التابعين يوم  
النحر فقط إلا في منى فيجوز في الثلاثة الأيام وعند جماعة أنه إلى آخر يوم من شهر الحجة قال في  
نهاية المجتهد سبب اختلافهم شيئاً أحدهما الاختلاف في الأيام المعلومات ما هي في قوله تعالى  
ليشهدوا منافع لهم الآية فقيل يوم النحر ويومان بعده وهو المشهور وقيل العشر الأول من ذي

مطلب ضحى بدين

(١) ورجحه ابن كثير في  
تفسيره للقرآن في سورة  
البقرة وأخرج عن ابن  
عباس رضي الله عنهما من  
طرق أنه قال أيام التشريق  
يوم النحر وثلاثة أيام بعده  
أه أبو زاب

الجنة والسبب الثاني معارضة دليل الخطاب في هذه الآية لحديث جبير بن مطعم مرفوعاً أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال كل جاج مكة منحرو كل أيام التشريق ذبح فمن قال في الأيام المعلومات أنها يوم النحر ويومان بعد في هذه الآية يرجح دليل الخطاب فيها على الحديث المذكور قال لا نحر الا في هذه الأيام ومن رأى الجمع بين الحديث والآية قال لا معارضة بينهما إذا الحديث اقتضى حكماً زائداً على ما في الآية مع أن الآية ليس المقصود فيها تحديد أيام النحر والحديث المقصود منه ذلك قال بجواز الذبح في اليوم الرابع إذا كان من أيام التشريق باتفاق ولا خلاف بينهم أن الأيام المحدودات هي أيام التشريق وانها ثلاثة أيام بعد يوم النحر الامايروى عن سعيد بن جبير أنه قال يوم النحر من أيام التشريق وانما اختلفوا في الأيام المعلومات على القولين وأما من قال يوم النحر فقط فبناءً على أن المعلومات العشر الاول قالوا إذا كان الاجماع قد انعقد على أنه يجوز الذبح هنا الا في اليوم العاشر وهي محل الذبح المتصوص عليه فوجب أن لا يكون الا يوم النحر فقط انتهى \* (قائدة) \* في النهاية أيضاً ذهب مالك في المشهور عنه الى أنه لا يجوز التضحية في ايام أيام النحر وذهب غيره الى جواز ذلك وسبب الاختلاف هو ان اليوم يطلق على اليوم والليل فتحو قوله فتحتعوا في داركم ثلاثة أيام ويطلق على النهار دون الليل نحو سبيع ايام وثمانية أيام فعطف الايام على الليالي والعطف يقتضى المغايرة ولكن بقي التطرف في أيهما أظهر والمحقق بالمغايرة في أنه لا يصح بالليل عمل بمفهوم اللقب ولم يقل به الا الدقاق الا ان يقال دل الدليل على أنه يجوز في النهار والاصل في الذبح الحظر فيسقى الليل على الحظر والدليل على مجوزة في الليل انتهى قلت لا حظ في الذبح بل قد أباح الله تعالى ذبح الحيوان في أي وقت وانما كان الحظر عقلاً قبل اباحة الله تعالى لذلك (وعن البراء بن عازب رضي الله عنه قال قام فينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أربع لا تجوز في الضحايا العوراء البين عورها والمرضة البين مرضها والعرجاء البين ضلعها والكبيرة التي لا تنقي) بضم المثناة القوقية واسكان النون وكسر القاف اي التي لا تنقي لها بكسر النون واسكان القاف (وهو المخزوماه أجدوالاربعة وصححه الترمذي وابن حبان وصححه الحاكم) وقال علي شرطهما وصب كلام المصنف وقال لم يخرج به البخاري وسلم في صحيحهم ما ولكنه صحيح أخرجه أصحاب السنن بإسناد صحيح وحسنه أحمد بن حنبل فقال ما أحسنه من حديث وقال الترمذي حسن صحيح والحديث دليل على أن هذه الاربعة العيوب مانعة من صحة التضحية وسكت عن غيرها من العيوب فذهب أهل الظاهر الى أنه لا عيب غير هذه الاربعة وذهب الجمهور الى أنه يقاس عليها غير ذلك كما أن أشد منها أو مساوياً لها كالعمياء ومقطوعة الساق وقوله البين عورها قال في البحر أنه يعني عما كان الذاهب الثلث فخدون وكذا في العرج وقال الشافعي العرجاء إذا تأخرت عن الغنم فهو بين وقوله ضلعها أي أعوجاجها (وعن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تذبحوا الامسنة الا أن تعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن رواه مسلم) المسنة الثانية من كل شيء من الابل والبقر والغنم فما فوقها كما قدمنا (١) والحديث دليل على أنه لا يجزئ الجذع من الضأن في حال من الاحوال الا عند تعسر المسنة وقد نقل القباضي عياض الاجماع على ذلك ولكنه غير صحيح لما يأتي وحكي عن ابن عمر ولزهرى أنه لا يجزئ ولو مع التعسر وذهب كثيرون الى إخراج الجذع من الضأن مطلقاً وحلوا الحديث على

(١) أي في الزكاة والنهاية  
الثنية من الغنم ما دخل في  
السنة الثانية ومن البقر  
كذلك ومن الابل في السادسة  
٥١ اوتراب

الاستحباب بقريته حديث أم بلال أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم ضحكوا بالجدع من الضأن  
 أخرجه أحمد وابن جرير والبيهقي وأشار الترمذي إلى حديث نعمت الاضحية الجدع من الضأن  
 وروى ابن وهب عن عقبة بن عامر يلفظ ضحينا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالجدع  
 من الضأن قلت ويحتمل أن ذلك كله عند تفسر المسنة ﴿ وعن علي رضي الله عنه أمرنا  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نستشرف العين والاذن ﴾ أي نشرف عليهم ما وتأملمهما الثلاث  
 يقع نقص وعيب (وأن لا نضحى بمقابله) بفتح الموحدة ما قطع من طرف أذننا شيء ثم بقي معلقا  
 (ولامدبرة) والمدبرة بالذال المهملة وفتح الموحدة ما قطع من مؤخر أذننا شيء وترك معلقا  
 (ولا خفاء) بالخاء المعجمة مفتوحة والراء الساكنة المثقوبة الازنين (ولا ثراء) بالثاء  
 فراء وميم وأف مقصورة وهي من الثرم وهو سقوط الثنية من الاسنان وقيل الثنية والرابعة  
 وقيل هو أن تنقطع السن من أصلها مطلقا وانما نهى عنها لنقصان أكلها قاله في النهاية ووقع  
 في نسخة الشرح شرقاء بالسين المعجمة والراء والقاف وعليها شرح السارح ولكن الذي في  
 نسخ بلوغ المرام الصحيحة الثراء كما ذكرناه (أخرجه أحمد والاربعة وصححه الترمذي وابن  
 حبان والحاكم) فيه دليل على أنها لا تجزئ الاضحية بما ذكر وهو مذهب جماعة من العلماء  
 وقيل تجزئ وتكره وظاهر الحديث مع الاول وورد النهي عن التضحية بالمصفرة بضم الميم  
 واسكان الصاد المهملة فقام مفتوحة فراء أخرجه أبو داود والحاكم وهي المهزولة كما في النهاية  
 وفي رواية المصفورة قيل هي المستأصلة الاذن وأخرج أبو داود من حديث عقبة بن عامر  
 السلي أنه قال انما نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المصفرة والمستأصلة والتجقاء  
 والمشعة والكسراء فالمصفرة التي تستأصل أذنها حتى يبدو صمخها والمستأصلة هي التي  
 استؤصل قرنهما من أصلها والتجقاء هي التي تتحقق عليها والمشعة التي لا تتبع الغنم عفا وضعفا  
 والكسراء الكسيرة هذا اللفظ أنى داود وأما مقطوعة الالية والذنب فانها تجزئ كما أخرجه أحمد  
 وابن ماجه والبيهقي من حديث أبي سعيد قال اشتريت كبشا لأضحى فعد الذنب فأخذ من  
 الالية فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ضح به وفيه جابر الجعفي وشيخه محمد بن قرطبة  
 مجهول الا ان له شاهدا عند البيهقي واستدل به ابن تيمية في المنتقى على ان العيب الحادث بعد  
 تعيين الاضحية لا يضر وفي نهاية المجتهدانه ورد في هذا الباب من الاحاديث الحسان حديثان  
 متعارضان فذكر النسائي عن أبي بردة أنه قال يا رسول الله أكره النقص يكون في القرن والاذن  
 فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما كرهته فدعه ولا تحرمه على غيرك ثم ذكر حديث علي  
 رضي الله عنه أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نستشرف العين الحديث فمن رجع  
 حديث أبي بردة قال لا تنقي الا العيوب الاربعة وما هو أشد منها ومن جمع بين الحديثين حل  
 حديث أبي بردة على العيب اليسير الذي هو غير بين وحديث علي على الكبير البين \* (قائدة) \*  
 أجمع العلماء على جواز التضحية من جميع بهيمة الانعام وانما اختلفوا في الأفضل والظاهر ان  
 الغنم في التضحية أفضل لفضلها على الله عليه وآله وسلم وأمره وان كان يحتمل أن ذلك لانها المتيسرة  
 لهم ثم الاجماع على أنه لا يجوز التضحية بغير بهيمة الانعام الا ما حكى عن الحسن بن صالح أنها  
 يجوز التضحية ببقرة الوحش عن عشرة والطبي عن واحد وروى عن أسماء أنها قالت ضحينا

مطلب المكروه الطبيعي



مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالخيل وما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه ضحى بدين  
 ﴿ وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أقوم  
 على بدنه وإن أقسم لحومها وجلودها وجلالها على المسكين ولا أعطى في جزائها من شيء متفق  
 عليه ) هذا في بدنه صلى الله عليه وآله وسلم التي ساقها في حجة الوداع وكانت بالتي أتى بها على رضي  
 الله عنه من اليمن مائة بدنة فخرها صلى الله عليه وآله وسلم يوم النحر عن نحر يده صلى الله عليه  
 وآله وسلم ثلاثا وستين ونحر يمينه على رضي الله عنه وقد تقدم في كتاب الحج والبدن نطلق  
 لغة على الأبل والبقر والغنم إلا أنها هنا الأبل وهكذا استعملها في الأحاديث وفي كتب الفقه  
 في الأبل خاصة ودل على أنه يتصدق بالجلود والجلال كما يتصدق باللحم وأنه لا يعطى الجزاء منها  
 شيئا بجره لأن ذلك في حكم البيع لا مستحقاقه الأجرة وحكم الضحية حكم الهدى في أنه لا يساع  
 لحما ولا جلدها ولا يعطى الجزاء منها شيئا قال في نهاية المجتهد العلماء متفقون فيما علمت أنه  
 لا يجوز بيع لحما واختلفوا في جلدها وشعرها مما ينتفع به فقال الجمهور لا يجوز وقال أبو حنيفة  
 يجوز بيعه بغير الدنانير والدرهم يعني بالعروض وقال عطاء يجوز بكل شيء دراهم وغيرها وإنما  
 فرق أبو حنيفة بين الدراهم وغيرها لأنه رأى أن المعاوضة في العروض هي من باب الاتقاع  
 لا جاعهم على أنه يجوز الاتقاع به ﴿ وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال نحرنا مع رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة رواه مسلم ) دل  
 الحديث على جواز الاشتراك في البدنة والبقرة وأنهما يجزئان عن سبعة وهذا في الهدى ويقاس  
 عليه الاضحية بل قد ورد فيها النص فأخرج الترمذي والنسائي من حديث ابن عباس رضي  
 الله عنهما قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سفر ففرض الاضحية فاشترى كلنا في البقرة  
 سبعة وفي البعير عشرة وقد صح اشتراك أهل بيت واحد في ضحية واحدة كما في حديث مخنف  
 وإلى هذا ذهب زيد بن علي وحفيدة أحمد بن عيسى والفرقان قال النووي سواء كانوا مجتمعين  
 أو منفصلين ففرضوا أو متطوعين أو بعضهم متقربا وبعضهم طالب لحم وبه قال أحمد وذهب  
 مالك إلى أنه لا يجوز الاشتراك في الهدى إلا في الهدى التطوع وهدى الإحصار عنه من هدى  
 التطوع وقال بعضهم أنها تجزئ البدنة عن عشرة لما سلف من حديث ابن عباس رضي الله عنه  
 وقاسوا الهدى على الاضحية وأجيب عنه بأنه لا قياس مع النص وادعى ابن رشد الاجماع على  
 أنه لا يجوز أن يشترك في النسك أكثر من سبعة قال وإن كان قد روى من حديث رافع بن خديج  
 أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عدل البعير بعشر شياه أخرجه في الصحيحين ومن طريق ابن  
 عباس وغيره البدنة عن عشرة قال الطحاوي واجماعهم دليل على أن الآثار في ذلك غير صحيحة  
 انتهى ولا يخفى أنه لا جماع مع خلاف من ذكرنا وإن لم يطلع عليه واختلافه في الشاة فقالت  
 جماعة من العلماء تجزئ عن ثلاثة في الاضحية قالوا وذلك لما تقدم من تضحية النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم بالكبش عن محمد وآل محمد قالوا وظاهر الحديث أنها تجزئ عن أكثر لكن  
 الاجماع قصر الاجزاء على الثلاثة قلت وهذا الاجماع الذي ادعوه يبين ما قاله في نهاية المجتهد  
 فإنه قال أنه وقع الاجماع على أن الشاة لا تجزئ إلا عن واحد والحق أنها تجزئ الشاة عن الرجل  
 وعن أهل بيته لفعله صلى الله عليه وآله وسلم ولما أخرجه مالك في الموطأ من حديث أبي أيوب

الانصاري قال كان يضحي بالشاة الواحدة يذبحها الرجل عنه وعن اهل بيته ثم تباهي الناس بعد  
 \* (قائدة) \* من السنة لمن أراد أن يضحي أن لا يأخذ من شعره ولا من أظفاره اذا دخل شهر  
 ذي الحجة لما أخرجه مسلم من أربع طرق من حديث أم سلمة قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم اذا دخل شهر العشر فأراد أحدكم أن يضحي فلا يمس من شعره ولا من بشره شيئاً وأخرج  
 البيهقي من حديث عمرو بن العاص انه صلى الله عليه وآله وسلم قال للرجل سأله عن الضحية وانه  
 قد لا يجدها فقال قلم أظفارك وقص شاربك واحلق عاتك فذلك تمام أضحيتك عند الله عز  
 وجل وهذا فيه شرعية هذه الافعال في يوم التضحية وان لم يتركه من أول شهر الحجة وذهب  
 أحدوا سحق الى انه (١) يحرم للنهي واليه ذهب ابن حزم وقال من لم يحرمه قد قامت القرينة  
 على ان النهي ليس للحريم وهو ما أخرجه الشيخان وغيرهما من حديث عائشة رضي الله عنها  
 قالت أنا قتلت قلائد هدى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدي ثم قلدها رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم ثم بعث بهامع أبي فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيء مما أحله الله  
 له حتى نحر الهدي قال الشافعي فيسه دلالة على انه لا يحرم على المرءى بيعه بهديه والبعث  
 بالهدي أكثر من ارادة التضحية قلت هذا قياس منه والنص قد خص من يريد التضحية بما  
 ذكر \* (قائدة) \* أخرى يستحب للمضحي أن يتصدق وان يأكل واستحب كثير من العلماء أن  
 يقسمها اثلاثا ثلثا للادخار وثلثا للصدقة وثلثا للكل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم كلوا  
وتصدقوا واذا خروا أخرجه الترمذي بلفظ كنت نهيتكم عن لحوم الاضاحي فوق ثلاث ليتسع  
 ذو الطول على من لا طول له فكلوا ما بدا لكم وتصدقوا واذا خروا واعمل الظاهرية توجب  
 الجزئة وقال عبد الوهاب أوجب قوم الاكل وليس بواجب في المذهب

#### \* (باب العقيقة) \*

هي الذبيحة التي تذبح للمولود أصل العنق الشق والقطع وقيل للذبيحة عقيقة لانه يشق حلقة  
 ويقال عقيقة للشعر الذي يخرج على رأس المولود من بطن أمه وجعله الزخشي أصلا والشاة  
 المذبوحة مشتقة منه (عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عاق  
 عن الحسن والحسين كبشا كبشاً رواه أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن الجارود وعبد الحق لكن  
 ربح أبو حاتم إرساله) وقد أخرج البيهقي والحاكم وابن حبان من حديث عائشة بن زيادة يوم السابع  
 وسماهما وأمران يماط عن رأسهما الذي وأخرج البيهقي والحاكم من حديث عائشة رضي  
 الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ختن الحسن والحسين رضي الله عنهما يوم السابع من  
 ولادتهما وأخرج البيهقي أيضاً من حديث جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 عاق عن الحسن والحسين رضي الله عنهما وختمهما السبعة أيام قال الحسن البصري إمامة الذي  
 حلق الرأس وصححه ابن السكن بأنهم من هذا وفيه كان أهل الجاهلية يجعلون قطنة في دم  
 العقيقة ويجعلونها على رأس المولود فأمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يجعلوا مكان الدم  
 خلوقاً ورواه أحمد والنسائي من حديث بريدة وسنده صحيح ويؤيد هذه الأحاديث قوله  
 (وأخرج ابن حبان من حديث أنس نحوه) والأحاديث دلت على مشروعية العقيقة واختلاف  
 فيها مذاهب العلماء فعند الجمهور رانها سنة وذهب داود ومن تبعه الى انها واجبة استدلل الجمهور

(١) أي الاخذ من الشعر  
 والبشر اذا دخل شهر الحجة  
 لمن أراد أن يضحي اه أبو  
 تراب

بان فعله صلى الله عليه وآله وسلم دليل على السنية وبحديث من ولده ولد فأحب أن ينسك عن  
 ولده فليفعل أخرجه مالك واستدل الظاهرية بما يأتي من قول عائشة رضي الله عنها انه صلى الله  
 عليه وآله وسلم أمرهم بها والامر دليل الايجاب وأجاب الاولون بأنه صرفه عن الوجوب قوله  
 فأحب أن ينسك عن ولده فليفعل وقوله في حديث عائشة يوم سابعه دليل على انه وقتها وسأى  
 فيه حديث سمرة وانه لا يشرع قبله ولا بعده وقال النووي انه يعق قبل السابع وكذا عن الكبير  
 فقد أخرج البيهقي من حديث أنس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم علق عن نفسه  
 بعد البعثة ولكنه قال منكرو وقال النووي حديث باطل وقيل يجزئ في السابع الثاني والثالث  
 لما أخرجه البيهقي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال العقيقة  
 تذبح لسبع ولا ربع عشرة ولا حدى وعشرين ودل الحديث على انه يجزئ عن الغلام شاة لكن  
 قوله ﴿ (وعن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرهم أن يعق عن  
 الغلام شاتان مكافئتان) قال النووي بكسر الفاء بعدها همزة ويأتي بنفسيره ﴾ (وعن  
 الجارية شاة رواه الترمذي وصححه) وقال حسن صحيح الا اني لم أجده لنظرة أن يعق في نسخ  
 الترمذي قال أحمد وأبو داود ومعنى مكافئتان متساويتان أو متقاربتان وقال الخطابي المراد  
 التكافؤ في السن فلا تكون احدهما مسنة والاخرى غير مسنة بل يكونان مما يجزئ  
 في الاضحية وقيل معناه ان تذبح احدهما مقابلة للآخرى دل على انه يعق عن الغلام بضعف  
 ما يعق عن الجارية واليه ذهب الشافعي وأبو ثور وأحمد وأبو داود لهذا الحديث ونهت مالك الى  
 انه يجزئ عن الذكر والاشئ عن كل واحد شاة للحديث الماضي وأجيب بان ذلك فعل وهذا  
 قول والاقول أقوى وبانه يجوز انه صلى الله عليه وآله وسلم ذبح عن ذكر كبش البيان انه يجزئ  
 وذبح الاثنين مستحب على انه أخرجه أبو الشيخ حديث ابن عباس من طريق عكرمة بلفظ  
 كبشين كبشين ومن حديث عمرو بن شعيب مثله وحيث قد فلا تعارض وفي اطلاق لفظ الشاة  
 دليل على انه لا يشترط فيها ما يشترط في الاضحية ومن اشتراطها القياس (وأخرج أحمد  
 والاربعة عن أم كرز) بضم أوله وسكون الراء بعدها زاي (الكعبية) المكية صحابية لها  
 أحاديث قاله المصنف في التقريب (نحوه) أي نحو حديث عائشة ولنظرة في الترمذي عن سباع  
 ابن ثابت ان محمد بن ثابت بن سباع أخبره ان أم كرز أخبرته انها سألت رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم عن العقيقة قال عن الغلام شاتان وعن الاثني واحد ولا يضر كم أذكركم انا  
 كن أم انا قال أبو عيسى حسن صحيح وهو يفيد ما يفيد قوله ﴿ (وعن سمرة رضي الله  
 عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كل غلام مرتين بعقيقته تذبح عنه يوم سابعه  
 ويحلق ويسمى رواه أحمد والاربعة وصححه الترمذي) وهذا هو حديث العقيقة الذي اتفقوا  
 على انه سمعه الحسن من سمرة واختلفوا في سماعه لغيره من غيره من الاحاديث قال الخطابي  
 اختلف في قوله مرتين بعقيقته فذهب أحمد بن حنبل انه اذا مات وهو طفل لم يعق عنه انه  
 لا يشنع لابيويه قلت ونقله الحلبي عن عطاء الخراساني ومحمد بن مطرف وهم امامان  
 عالمان متقدمان على أحمد وقيل ان المعنى العقيقة لازمة لا بد منها فشبها لزومها للمولود بلزوم الرهن  
 للمرهون في يد المرتهن وهو يقوى قول الظاهرية بالوجوب وقيل المراد انه مرهون باذى شعره

ولذلك جاء فاميطوا عنه الاذى ويقوى قول أجدما اخرج البهقي عن عطاء الخراساني أخرجه  
ابن حزم عن بريدة الاسلمي قال ان الناس يعرضون يوم القيامة على العقيقة كما يعرضون على  
الصلوات الخمس وهذا دليل لو ثبت لمن قال بالوجوب وتقدم انها موقوفة باليوم السابع كدلاله  
ما مضى ودل له هذا أيضا وقال مالك تفوت بعده وقال من مات قبل السابع سقطت عنه العقيقة  
والعلماء خلاف في العق بعدة وفي قولها أمرهم أي المسلمين بان يعق كل والد عن ولده فعند الشافعي  
يتعين على من تلزمه النفقة للمولود وعند الحنابلة يتعين على الاب الا أن يموت أو يمتنع وأخذ من  
لفظ تذبح بالبناء للمفعول انه يجزئ ان يعق عنه الاجنبي وقد يتأيد بأنه صلى الله عليه وآله وسلم  
عق عن الحسين كما سلف الا أنه يقال قد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم أبوهما كما ورد به الحديث  
بلفظ كل بني أم يفتنون الى عصبة الا ولد فاطمة فأنا ولهم وأنا عصبتهم وفي لفظ وأنا أبوهما أخرجه  
الخطيب من حديث فاطمة الزهراء رضي الله عنها ومن حديث عمر رضي الله عنه وأما ما أخرجه  
أحمد من حديث أبي رافع ان فاطمة رضي الله عنها المولدت جسنا رضي الله عنه قالت يا رسول  
الله ألا أعق عن ولدي بدم قال لا ولكن اخلق رأسه وتصدق بوزن شعره فضة فهو من الأدلة انه  
قد أجزأ عنه ما ذبحه صلى الله عليه وآله وسلم عنه وأنها ذكرت هذا فنعها ثم عق عنه وأرشدنا الى  
أنها تولى الخلق والتصدق وهذا أقرب لانهم لا تستأذنه الا قبل ذبحه وقبل محجى وقت الذبح وهو  
السابع وفي قوله في حديث سمرة ويخلق دليلا على شرعية حلاقته رأس المولود يوم سابعه  
وظاهره عام لخلق رأس الغلام والجارية وحكي المازري كراهة خلق رأس الجارية وعن بعض  
الحنابلة يخلق لاطلاق الحديث وأما تشقيب اذن الصبية لاجل تعليق الحلي فيها الذي يفعله الناس  
في هذه الاعصار وقبلها فقال الغزالي في الاحياء انه لا يرى فيه رخصة فان ذلك جرح مؤلم ومثله  
موجب للقصاص فلا يجوز الحاجة مهمة كالفصد والحمامة والخنثان والتزني بالحلي غير مهم فهذا  
وان كان معتادا فهو حرام والمنع منه واجب والاستنجار عليه غير صحيح والاجرة المأخوذة  
عليه حرام اه وفي كتب الحنابلة ان تشقيب آذان الصبية الجلية جائز ويكره للصبيان وفي فتاوى  
قاضى خان من الحنفية لا بأس بتشقيب آذان الصبية لانهم كانوا في الجاهلية يفعلونه ولم ينكره  
عليهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقوله ويسمى هذا هو الصحيح في الرواية وأما روايته  
بلفظ وبدمي من الدم أي يفعل في رأسه من دم العقيقة كما كانت الجاهلية تفعله فقد وهم راويها  
والمراد تسمية المولود وينبغي اختيار الاسم الحسن له لما ثبت من انه صلى الله عليه وآله وسلم كان  
يغير الاسم القبيح وصرح عنه ان أقبح الاسماء عند الله رجل تسمى شاهان شاه ملك الاملاك لا ملك  
الا الله تعالى فتحرم التسمية بذلك وألحق به تحريم التسمية بقاضى القضاة واشنع منه حاكم  
الحكام نص عليه الاوزاعي ومن الالقاب القبيحة ما قاله الزمخشري انه توسع الناس في زماننا  
حتى لقبوا السفلة باللقاب العلية وهب ان العذر مبسوط فما أقول في تشقيب من ليس من الدين  
في قبيل ولا دبير لفلان الدين هي لعمرى والله الغصة التي لا تساغ وأحب الاسماء الى الله عبد الله  
وعبد الرحمن ونحوهما وأصدقها حارث وهمام ولا تسمه التسمية بأسماء الانبياء ورسم وطه خلافا  
لمالك وفي مسند الحرث بن أبي اسامة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان له ثلاثة  
من الولد ولم يسم أحدهم محمدا فقد جهل فينبغي التسمي باسمه صلى الله عليه وآله وسلم فقد أخرج

قوله الى عصبة هكذا بنسخة  
المؤلف حفظه الله ولعلها  
الى عصبة أب أو نحو ذلك  
وحرر الرواية فانما نعت عليها  
اه محمده

في كتاب الخصائص لابن سبع عن ابن عباس رضي الله عنهما انه اذا كان يوم القيامة نادى مناد الا ليقيم من اسمي محمد فليدخل الجنة تكريما لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم وقال مالك سمعت أهل المدينة ما من أهل بيت فيهم اسم محمد الا رزقوا رزق خير قال ابن رشد يحتمل أن يكونوا عرفوا ذلك بالتجربة أو عندهم فيه أمر \* (قائدة) \* روى أبو داود والترمذي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذن في اذن الحسن والحسين حين ولدا ورواه الحاكم والمراد الاذن اليقيني وفي بعض المسانيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في اذن المولود سورة الاخلاص وأخرج ابن السني عن الحسن ان عليا رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ولده مولود فاذن في اذنه اليقيني وأقام الصلاة في اذنه اليسرى لم تضرم أم الصبيان وهي التابعة من الجن ويستحب تحنيكه بتمر قلس في الصحيحين من حديث أي موسى قال ولدي غلام فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسماه ابراهيم وحسنكه بقرعة ودعاه بالبركة والتحنك ان يضع التمر ونحوه في حسن المولود حتى ينزل الى جوفه منه شيء وينبغي أن يكون الحنك من أهل الخير من ترجى بركه

### \* (كتاب الايمان) \*

الايمان بفتح الهمزة جمع يمين وأصل اليمين في اللغة اليد وأطلقت على الحلف لانهم كانوا اذا تحالفوا أخذ كل يمين صاحبه (والندور) جمع نذر وأصله الانذار بمعنى التخويف وعرفه الراغب بأنه ايجاب ما ليس بواجب لحدوث أمر \* (عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه أدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ركب) الركب ركبنا الابل اسم جمع أو جمع وهم العشرة فصاعدا وقد يكون الخيل (وعمر يحلف بآية فناداهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا ان الله ينهاكم ان تحلفوا بآياتكم فمن كان حالفا فليحلف بالله) ليس المراد انه لا يحلف الا بهذا اللفظ بدليل انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يحلف بغيره نحو مقلب القلوب كما يأتي (أو ليصمت) بضم الميم مثل قتل يقتل (متفق عليه وفي رواية لاي داود والتساقى عن أي هريرة مرفوعة لا تحلفوا بآياتكم وامهاتكم ولا بالانداد) الندي بكسر أوله المثل والمراد هنا أصنامهم وأوثانهم التي جعلوها لله تعالى أمثالا لعبادتهم اياها وحلفهم بها نحو قولهم واللات والعزى (ولا تحلفوا بالله الا أنتم صادقون) الحديثان دليل على النهي عن الحلف بغير الله تعالى وهو التحريم كما هو أصله وبه قالت الخنابلة والظاهرية وقال ابن عبد البر لا يجوز الحلف بغير الله تعالى بالاجماع وفي رواية عنه ان اليمين بغير الله مكروهة منهي عنها لا يجوز لاحد الحلف بها وقوله لا يجوز بيان انه أراد بالكرهية التحريم كما صرح به أو لا وقال الماوردي لا يجوز لاحد ان يحلف أحدا بغير الله لا بطلاق ولا عتاق ولا نكاح ولا حلف الحاكم أحدا بذلك وجب عزله وعند جمهور الشافعية والمشهور عن المالكية انه للكرهية ما لم يسوف التعظيم قلت لا يخفى ان الاحاديث واضحة في التحريم لما سمعت ولما أخرج أبو داود والحاكم واللفظ لمن حديث ابن عمر انه قال صلى الله عليه وآله وسلم من حلف بغير الله كفر وفي رواية للحاكم كل يمين يحلف بها دون الله تعالى شرك ورواه أحمد بلفظ من حلف بغير الله فقد أشرك وأخرج مسلم من حلف منكم فقال في حلقه واللات والعزى فليقل لاله الا الله وأخرج التساقى من حديث

سعد بن أبي وقاص أنه حلف باللات والعزى قال فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال  
 قل لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك له الحمد وهو على كل شيء قدير وانفت عن يسارك ثلاثا  
 وتعوذ بالله من الشيطان الرجيم ولا تعد فهذه الأحاديث الأخيرة تقوى القول بأنه محرم  
 لتصريحها بأنه شرك من غير تأويل ولذا أمر بتجديد الإسلام والاتبان بكلمة التوحيد واستدل  
 القائل بالكرهية بحديث أفلق وأبيه أن صدق أخرجه مسلم وأجيب عنه أولا بأنه قال ابن عبد  
 البر أن هذه اللفظة غير محفوظة وقد جاءت عن راوية أفلق والله أن صدق بل زعم بعضهم أن  
 راوية صحف والله إلى وأبيه وثانها أنها لم تخرج مخرج القسم بل هي من الكلام الذي يجري  
 على الالسننة مثل تربت يداي ونحوه وقولنا من غير تأويل إشارة إلى تأويل القائل بالكرهية فإنه  
 تأويل قوله فقد أشرك بما قاله الترمذي قد جعل بعض العلماء مثل هذا على التغليب كما حل بعضهم  
 قوله الرياء شرك على ذلك وأجيب بأن هذا انما يدفع القول بكفر من حلف بغير الله ولا يدفع التحريم  
 كما أن الرياء محرم اتفاقا ولا يكفر من فعله كما قاله ذلك البعض واستدل القائل بالكرهية بأن الله  
 تعالى قد أقسم في كتابه بالخلق من الشمس والقمر وغيرهما وأجيب بأنه ليس للعبد الاقتداء  
 بالرب تعالى فإنه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد على أنها كلها مؤولة بأن المراد ورب الشمس ونحوه  
 ووجه التحريم أن الحلف يقتضي تعظيم المحلوف به ومنع النفس عن الفعل أو عزمها عليه بمجرد  
 عظمة من حلف به وحقيقة العظمة مختصة بالله تعالى فلا يلحق به غيره ويحرم الحلف بالبراءة من  
 الإسلام أو من الدين أو بأنه يهودي أو نحو ذلك لما أخرجه أبو داود وابن ماجه والنسائي بإسناد  
 على شرط مسلم من حديث بريدة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من حلف فقال اني بريء من  
 الإسلام فإن كان كاذبا فهو كما قال وان كان صادقا فلن يرجع إلى الإسلام سالما والظاهر عدم  
 وجوب الكفارة في الحلف بهذه المحرمات إذا الكفارة مشروعة فيما أذن الله تعالى أن يحلف به  
 لا فيما نهى عنه ولأنه لم يذكر الشارع كفارة بل ذكر أنه يقول كلمة التوحيد لا غير ﴿ وعن أبي  
 هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمينك على ما يصدقك به صاحبك  
 وفي رواية اليمين على نية المستحلف أخرجهما مسلم الحديث دليل على أن اليمين فتكون على نية  
 المحلف ولا يتقع فيها نية الخالف إذا نوى به غير ما أظهره وظاهره الإطلاق سواء كان المحلف له  
 الحاكم أو المدعى للعق والمراد حيث كان المحلف له التحليف كما يشير إليه قوله على ما يصدقك به  
 صاحبك فإنه يفيد أن ذلك حيث كان للمحلف التحليف وهو حيث كان صادقا فيما ادعاه على  
 الخالف وأما لو كان على غير ذلك كانت النية نية الخالف واعتبرت الشافعية أن يكون المحلف  
 الحاكم والألا كانت النية نية الخالف قال النووي وأما إذا حلف بغير استخلاف وورى فتستغفره ولا  
 يحث سواء كان حلف ابتداء من غير تحليف أو حلفه غير القاضي أو غير نائبه ولا اعتبار في ذلك  
 بنية المحلف بكسر اللام غير القاضي والحاصل أن اليمين على نية الخالف في جميع الأحوال  
 إلا إذا استخلفه القاضي أو نائبه في دعوى توجهت عليه فتكون اليمين على نية المستحلف وهو  
 مراد الحديث أما إذا حلف بغير استخلاف القاضي أو نائبه في دعوى توجهت عليه فتكون اليمين  
 على نية الخالف وسواء في هذا كله اليمين بالله تعالى أو بالطلاق والعناق لأنه إذا حلفه القاضي  
 فالطلاق والعناق تنفعه التورية ويكون الاعتبار بنية الخالف لأن القاضي ليس له التحليف

بالطلاق والعناق واتما يستحلفه بالله تعالى انتهى قلت ولا أدري من أين جاء تقييد الحديث بالقاضي أو نائبه بل ظاهر الحديث أنه إذا استحلفه من له الحق فالنية فيه المستحلف مطلقا (وعن عبد الرحمن بن ميمونة) بن حبيب بن عبد شمس العيشي أبو سعيد صحابي من مسلمة الفتح اقتصر سجستان ثم سكن البصرة ومات سنة خمسين أو بعدها (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإذا حلفت على عيني أي على محالوف منه سماء عينا مجازا (ورأيت غيرا خيرا منها فكفر عن عينيك وأنت الذي هو خير متفق عليه وفي لفظ البخاري فأت الذي هو خير وكفر عن عينيك وفي رواية لابي داود) عن عبد الرحمن أيضا (فكفر عن عينيك ثم أت الذي هو خير واسنادهما) بالنية أي لفظ البخاري ورواية أبي داود والاولى افراد الضمير ليعود الى رواية أبي داود فقط لما علم من عرفهم ان ما في الصحيحين صحيح لا يحتاج الى أن يقال اسناده صحيح (صحيح) الحديث دليل على ان من حلف على شيء وكان تركه خيرا من التماسه على اليمين وجب عليه التكفير وايمان ما هو خير كما يفيد الامر ولكنه صرح الجماهير بأنه انما يستحب له ذلك لانه يجب وظاهره وجوب تقديم الكفارة ولكنه ادعى الاجماع على عدم وجوب تقديمها وعلى جواز تأخيرها بعد الحنث وعلى أنه لا يصح تقديمها قبل اليمين ودلت رواية ثم أت الذي هو خير على أنه يقدم الكفارة قبل الحنث لاقتضاء ثم الترتيب ورواية الواو تحمل على رواية ثم حلال المطلق على المقيد فان الاجماع على جواز تأخيرها والا فالحديث دال على وجوب تقديمها ومن ذهب الى جواز تقديمها على الحنث مالا والشافعي وغيرهما وأربعة عشر من الصحابة وجماعة من التابعين وهو قول جماهير العلماء ولكن قالوا يستحب تأخيرها عن الحنث وظاهره ان هذا جار في جميع أنواع الكفارة وذهب الشافعي الى عدم اجراء تقديم التكفير بالصوم وقال لا يجوز قبل الحنث لانها عبادة بدنية لا يجوز تقديمها على وقتها كالصلاة وصوم رمضان وأما التكفير بغير الصوم فجائز تقديمه كما يجوز تعجيل الزكاة وذهبت الحنفية الى أنه لا يجوز تقديم التكفير على الحنث على كل حال قالت الجماعة لان سبب وجوب الكفارة هو مجموع الحنث واليمين فلا يصح التقديم قبل تمام سبب الوجوب وعند الحنفية السبب الحنث ولا ينبغي ان الحديث دال على خلاف ما عللوا به وذهبوا اليه فالقول الاول أقرب الى العمل به (وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من حلف على عيني فقال ان شاء الله فلا حنث عليه رواه أحمد والاربعة وصححه ابن حبان) قال الترمذي لا نعلم أحدا رفعه غير أيوب السختياني وقال ابن عليه كان أيوب يرفعه تارة وتارة لا يرفعه قال البيهقي لا يصح رفعه الا عن أيوب مع أنه شك فيه قلت كأنه يريد أنه يرفعه تارة ووقفه أخرى ولا ينبغي ان أيوب ثقة حافظ لا يضر قدره برفعه وكونه وقفه تارة لا يقدح فيه لان رفعه زيادة عدل مقبولة وقدره عبد الله العمري وموسى بن عقبة وكثير بن فرق وأيوب ابن موسى وحسان بن عطية كلهم عن نافع مرفوعا فقوى رفعه على أنه وان كان موقوفا فله حكم الرفع اذ لا مسرح للاجتهاد فيه والى ما أفاده الحديث ذهب الجماهير (١) وقال ابن العربي أجمع المسلمون بان قوله ان شاء الله يمنع انعقاد اليمين بشرط كونه متصلا قال ولو جاز منفصلا كما قال بعض السلف لم يحنث أحد في عيني ولم يحنث الى الكفارة واختلقوا في زمن الاتصال فقال الجمهور هو ان يقول ان شاء الله متصلا باليمين من غير سكوت بينهما ولا يضره التنفس قلت وهذا هو

(١) بأنه لا يحنث اذا فعل  
المحالوف على تركه أو ترك  
المحالوف على فعله اه أبو  
تراب

الذي تدل له الفاء في قوله فقال وعن طاوس والحسن وجماعة من التابعين ان له الاستثناء ما لم يقم  
من مجلسه وقال عطاء قدر حلبة ناقة وقال سعيد بن جبيرة اربعة أشهر وقال ابن عباس له  
الاستثناء أبدامتي يذكرو هذه تقادير خالية عن الدليل قلت وقد تناول بعضهم هذه الاقوال  
بأن مرادهم أنه يستحب له أن يقول ان شاء الله تبركاً أو يجب على ما ذهب اليه بعضهم لقوله تعالى  
واذكرك ربك اذ انسيت فيكون الاستثناء مفاعلاً لا مفعولاً ثم الحاصل بتركه أو التحصيل ثواب النذب  
على القول باستحبابه ولم يريدوا به حل اليمين ومنع الخنث واختلفوا هل الاستثناء مانع للخنث  
في الحلف بالله وغيره من الظهار والنذور والاقرار فقال مالك لا ينفع الا في الحلف بالله دون غيره  
واستقوا ابن العربي راستدل بأنه تعالى قال ذلك كفارة أيمانكم اذا حلفتم فان الاستثناء  
اخو الكفارة فلا تدخل في ذلك اليمين الشرعية وهي الحلف بالله وذهب أحمد الى أنه لا يدخل  
العتق لما أخرجه البيهقي من حديث معاذ مر فوعا واذا قال لا مرأه أنت طالق ان شاء الله لم  
تطلق واذا قال لعبدك أنت حر ان شاء الله تعالى فانه حر الا أنه قال البيهقي تفرد به جسد بن مالك  
وهو مجهول واختلف عليه في اسناده وفي قوله فقال ان شاء الله دليل على أنه لا يكتفي في الاستثناء  
النية وهو قول كافة العلماء وحكى عن بعض المالكية صحة الاستثناء بالنية من غير لفظ والى هذا  
أشار البخاري وبوب له باب النية في الأيمان بفتح الهمزة (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال  
كانت يمين النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا ومقلب القلوب رواه البخاري) المراد ان هذا اللفظ  
الذي كان يواظب عليه في نفسه وقد ذكر البخاري الالفاظ التي كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
يقسم بها لا ومقلب القلوب وفي رواية لا ومصرف القلوب والذي نفسي بيده والذي نفسي محمد  
بيده والله ورب الكعبة ولا بن أبي شيبة كان اذا اجتمع في اليمين قال لا والذي نفسي أبي القاسم بيده  
ولا بن ماجه كان يمين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التي يحلف بها أشهد عند الله والذي نفسي  
بيده والمراد بتقلب القلوب أغراضها وأحوالها لا بتقلب ذات القلب قال الراغب بتقلب الله  
القلوب والابصار صرفها عن رأى الى رأى والتقلب التصريف قال الله تعالى أو يأخذهم في  
تقلبهم وقال ابن العربي القلب جزء من البدن خلقه الله وجعله للانسان محل العلم والكلام وغير  
ذلك من الصفات الباطنية وجعل ظاهر البدن محل التصرفات الفعلية والقولية ووكل به ملكا  
يأمر بالخير وشيطانا يأمر بالشر والعقل بنوره يهديه والهوى بظلمته يغويه والقضاء مسيطر على  
الكل والقلب يتقلب بين الخواطر الحسنة والسيئة والهمة من الملك تارة ومن الشيطان أخرى  
والمحفوظ من حفظه الله اه قلت وقوله والكلام بناء منه على اثبات الكلام للنفس وان محله  
القلب وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا ردوني للسابق من الكلام والحديث دليل على جواز  
الاقسام بصفة من صفات الله تعالى وان لم تكن من صفات الذات والى هذا ذهب جماعة من  
العلماء حيث قالوا الحلف بالله أو بصفته لذاته أو لفعله لا يكون على ضدها ويريدون بصفة الذات  
كالعلم والقدرة ولكنهم قالوا لا بمن اضافتم الى الله تعالى كعلم الله ويريدون بصفة الفعل كالعهد  
والامانة اذا اضيفت الى الله الا أنه قد ورد حديث في النهي عن الحلف بالامانة أخرجه أبو داود  
من حديث بريدة بلفظ من حلف بالامانة فليس منا وذلك لان الامانة ليست من صفات تعالى بل  
من فروضه على العباد وقولهم لا يكون على ضدها احتراز عن الغضب والرضا والمشيئة فلا



تعتقد بها الميّن وذهب ابن حزم وهو ظاهر كلام المالكية والحنفية أن جميع الاسماء الواردة في القرآن والسنة الصحيحة وكذا الصفات صريح في الميّن وتجب به الكفارة وفصلت الشافعية في المشهور عنهم والحنابلة فقالوا أن كان اللفظ يختص بالله تعالى كالرحن ورب العالمين وخالق الخلق فهو صريح بتعقده الميّن سواء قصد الله تعالى أو أطلق وإن كان يطلق عليه تعالى وعلى غيره لكن يقيد كالأرب والخالق فتعقده الميّن إلى أن يقصد غيره تعالى وإن كان يطلق عليه وعلى غيره على السواء نحو والحي والموجود فإن نوى غير الله تعالى أو أطلق فليس بين وبينه وبين نوى به الله انعقد على الصحيح ﴿ وعن عبد الله بن عمرو ﴾ أي ابن العاص (قال جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله ما الكافر فذكر الحديث وفيه والميّن الغموس) وهي بفتح الغين المججمة وضم الميم آخر مهملة (وفيها قلب) ظاهره أن السائل ابن عمرو راوى الحديث والجيب هو الذي سلى الله عليه وآله وسلم ويحتمل أن يكون السائل غير عبد الله لعبد الله وعبد الله الجيب والأول أظهر (وما الميّن الغموس قال الذي يقتطع بها مال امرئ مسلم هو فيها كاذب أخرجه البخاري) اعلم أن الميّن إما أن تكون بعقد قلب وقصد أو لا بل تجري على اللسان بغير عقد قلب إنما تقع بحسب ما تعودته المتكلم سواء كانت باثبات أو نفي نحو والله وبلى والله ولا والله فهذه هي اللغو التي قال الله تعالى لا يؤاخذكم الله بالغوف أي أيمانكم كما يأتي دليله وإن كانت عن عقد قلب فينظر إلى حال المخوف عليه فينقسم بحسبه إلى أقسام خمسة إما أن يكون معلوم الصدق أو معلوم الكذب أو مظنون الصدق أو مظنون الكذب أو مشكوك فيه فالأول يمين برصادقة وقال التي وقعت في كلام الله تعالى تخوف ورب السماء والأرض أنه خلق مثل ما أنكم تنطقون ووقعت في كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن القيم رحمه الله أنه حلف صلى الله عليه وآله وسلم في أكثر من ثمانين موضعاً وهذا هو المراد في حديث أن الله تعالى يحب أن يحلف به وذلك لما تضمن من تعظيم الله تعالى والثاني وهو معلوم الكذب وهي الميّن الغموس ويقال لها الزور والفاجرة وسميت في الأحاديث عين صبر وعيناً مضبورة قال في النهاية سميت غموساً لأنها تغمس صاحبها في النار فعلى هذا هي فعول بمعنى فاعل وقد فسر هاني الحديث بالتالي يقتطع بها مال المرء المسلم فظاهره أنها لا تكون غموساً إلا إذا اقتطع بها مال امرئ مسلم لأن كل مخلوق عليه كذباً يكون غموساً ولكنها تسمى فاجرة \* الثالث ما ظن صدقه وهو قسمان الأول ما انكشف فيه الإصابة فهذا الحلقه البعض بما علم أن لا انكشاف صار مثله والثاني ما ظن صدقه وانكشف خلافه وقد قيل لا يجوز الحلف في هذين القسمين لأن وضع الحلف لقطع الاحتمال فكان الحالف يقول أنا أعلم مضمون الخبر وهذا كذب فإنه انما حلف على ظنه \* الرابع ما ظن كذبه والحلف عليه محرم \* الخامس ما شك في صدقه وكذبه وهذا أيضاً محرم فخلص أنه يحرم ما عدا المعلوم صدقه وقوله ما الكافر فيه دليل على أنه قد كان معلوماً عند السائل أن في المعاصي ككبار وغيرها وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب إمام الحرمين وجماعة من أئمة العلم إلى أن المعاصي كلها كبار وذهب الجاهل إلى أنها تنقسم إلى كبار وصغار واستدلوا بقوله تعالى إن تجتنبوا كبار ما تنهون عنه وقوله والذين يجتنبون كبار الأثم والقوا حش الإلهم قلت ولا يخفى أنه لا دليل على تسمية شيء من المعاصي صغاراً وهو محل النزاع وقيل

مطلب تقسيم المعاصي إلى  
الكبار والصغار

لا خلاف في المعنى انما الخلاف لفظي لاتفاق الكل على أن من المعاصي ما يقدح في العدة ومنها ما لا يقدح فيها قلت وفيه أيضاً تأمل وقوله قد ذكر الحديث ذكر فيه الاشارة بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس واليمين الغموس وقد تعرض الشارح الى ما قاله العلماء في تحديد الكبيرة والحال أنه نقل أقوالهم في ذلك وهي أقوال مدخولة والحق أن الكبير والصغير أمر نسبي فلا يتم الجزم بأن هذا صغير وهكذا كبير الا بالرجوع الى مانص الشارع على كبره فهو كبير وماعداه باق على الايهام والاحتمال وقد عد العلاء في قواعده المنصوص عليها بعد تتبعها من النصوص فأبلغها خمساً وعشرين وهي الشرك بالله والقتل والزنا وأخفسه بجملته الجمار والقرار من الزحف وكل الربا وكل مال اليتيم وقذف المحصنات والسحر والاستطالة في عرض المسلم غير حق وشهادة الزور واليمين الغموس والنميمة والسرقة وشرب الخمر واستحلال بيت الله الحرام ونسك الصفة وترك السنة والتعرب بعد الهجرة والياس من روح الله والامن من مكر الله ومنع ابن السبيل من فضل الماء وعدم التزم من البول وعقوق الوالدين والتسبب الى شتمهما والاضرار في الوصية وتعقب بأن السرقة لم يرد النص بأنها كبيرة وانما في الصحيحين لا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن وفي رواية النسائي فان فعل ذلك فقد خلع ربة الاسلام من عتقه فان تاب تاب الله عليه وقد جاء في أحاديث صحيحة النص على الغلول وهو اخفاء بعض الغنمية بأنه كبيرة وجاء في الجمع بين الصلاتين لغير عذر ومنع القمل ولكنه حديث ضعيف وجاء في الأحاديث ذكر كبر الكبائر كحديث أبي هريرة رضي الله عنه ان من اكبر الكبائر استطالة المرء المسلم في عرض رجل مسلم أخرجه ابن أبي حاتم باسناد حسن وشيخه من الأحاديث ولا مانع من أن يكون في الذنوب الكبير والا كبر وظاهر الحديث أنه لا كفارة في الغموس وقد نقل ابن المنذر وابن عبد البر اتفاق العلماء على ذلك وقد أخرج ابن الجوزي في التحقيق عن أبي هريرة مرفوعاً أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ليس فيها كفارة عین صبر يقطع بها ما لا يغير حق وفيه راي مجهول وقد روى آدم بن أبي اياس واسماعيل القاضي عن ابن مسعود موقوفاً كأنه الذنب الذي لا كفارة له اليمين الغموس ان يحلف الرجل على مال أخيه كأنه لا يقطعها قالوا ولا يخالف له من الصمابة ولكنه تكلم ابن حزم في صحة أثر ابن مسعود الى عدم الكفارة ذهب جماعة من العلماء وذهب الشافعي وآخرون الى وجوب الكفارة فيها وهو الذي اختاره ابن حزم في شرح المحلى لعموم ولكن يؤخذ كما بما عقدتم الايمان فكفارة واليمين الغموس معقودة قالوا والاحاديث لا تقوم بها حجة حتى تخصص الآية والقول بأنه لا يكفرها الا التوبة قال الكذارة تنفعه في رفع اثم اليمين ويبقى في ذمته ما اقتطعه بها من مال أخيه فان تحلل منه وتاب محي الله تعالى عنه الاثم (وعن عائشة رضي الله عنها في قوله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم قالت هو قول الرجل لا والله وبلى والله أخرجه البخاري) موقوفاً على عائشة (ورواه أبو داود مرفوعاً) فيه دليل على أن اللغو من الايمان ما لا يكون عن قصد الحلف وانما جرى على اللسان من غير ارادة الحلف والى تفسير اللغو هذا ذهب الشافعي ونقله ابن المنذر عن ابن عمر وابن عباس وغيرهم من الصمابة وجماعة من التابعين وذهبت الحنفية الى أن لغو اليمين أن يحلف على شيء يُظن صدقه فينكشف خلافه وذهب طائفة الى

أنها الخلف وهو غضبان وفي ذلك تفاسير أخر لا يقوم عليها دليل وتفسير عائشة أقرب لانها شاهدة التنزيل وهي عارفة بلغة العرب وعن عطاء والشعبي وطاوس والحسن وإبي قلابه لا والله وبلى والله لغة من لغات العرب لا يراجه الميمن وهي من صله الكلام ولان اللغوي اللغة ما كان باطلا وما لا يعتد به من القول ففي القاموس اللغوي اللغى كالقنى السقط وما لا يعتد به من كلام وغيره ﴿ (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله تعالى تسعة وتسعين اسما من أحصاها) وفي لفظ من حفظها (دخل الجنة متفق عليه وساق الترمذى وابن حبان الاسماء والتحقيق ان سردها ادراج من بعض الرواة) اتفق الحفاظ من أئمة الحديث ان سردها ادراج من بعض الرواة وظاهر الحديث ان أسماء الله تعالى الحسنى منحصرة في هذا العدد بناء على القول بفهوم العدد ويحتمل انه حصر لها باعتبار ما ذكر بعده من قوله من أحصاها دخل الجنة وهو خبر المبتدا فالمراد ان هذه التسعة والتسعين يختص تفضيلها من بين سائر أسمائه تعالى وهو ان احصاءها سبب لدخول الجنة والى هذا ذهب الجمهور وقال النووي رحمه الله ليس في الحديث حصر أسماء الله تعالى وليس معناها انه ليس له اسم غير هذه التسعة والتسعين ويدل عليه ما أخرجه احمد وصححه ابن حبان من حديث ابن مسعود مرفوعا سألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمته احدا من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك فانه دل على ان له تعالى أسماء لم يعرفها احدا من خلقه بل استأثر بها ودل على انه قديم علم بعض عباد به بعض أسمائه ولكنه يحتمل انها من التسعة والتسعين وقد حرم بالحصر فيما ذكر أبو محمد بن حزم فقال قد صح ان اسماء تعالى لا تزيد على تسعة وتسعين شيئا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم مائة الاو احد افنى الزيادة وأبطلها ثم قال وجاءت احاديث في احصاء التسعة والتسعين اسماء مضطربة لا يصح منها شيء أصلا وانما تؤخذ من نص القرآن وما صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم سرد أربعة وعشرين اسما استخراجها من القرآن والسنة وقال الشارح رحمه الله تعالى تبعا لكلام المصنف في التلخيص انه ذكر ابن حزم أحد وعشرين اسما والذي رأيناه في كلام ابن حزم اربعة وعشرين وقد نقلنا كلامه وتعيين الاسماء الحسنى على ما ذكره في هامش التلخيص واستخرج للمصنف من القرآن فنت تسعة وتسعين اسما وسردها في التلخيص وغيره وذكر السيد محمد بن ابراهيم الوزير رحمه الله تعالى في ايتار الحق أنه تتبعها من القرآن فبلغت مائة وثلاثة وسبعين اسما وان قال صاحب الايتار مائة وسبعة وخسين فانا عددناها فوجدناها كما قلنا مائة ولا وعرفت من كلام المصنف ان مراده ان سردها الاسماء المعروفة مدرج عند المحققين وانه ليس من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذهب كثيرون الى أن عددها مرفوع وقال المصنف بعد نقله كلام العلماء في ذكر عدد الاسماء والاختلاف فيها ما لفظه ورواية الوائدين مسلم عن شعيب هي أقرب الطرق الى الصحة وعلينا اعولنا البع من شرح الاسماء الحسنى ثم سردها على رواية الترمذى وذكر اختلاف في بعض ألفاظها وتبدل في احدى الروايات للفظ بلفظ ثم قال واعلم ان الاسماء الحسنى على أربعة أقسام \* القسم الاول الاسم العلم وهو الله \* والثاني ما يدل على الصفات الثابتة للذات كالعليم والقدير والسميع والبصير \* والثالث ما يدل على اضافة أمر اليه كخالق والرازق \* والرابع ما يدل على سلب

شيء عنه كالعلى والقُدوس واختلف العلماء أيضا هل هي توقيفية بمعنى أنه لا يجوز لاحد أن يشتق من الأفعال الثابتة لله تعالى اسما بل لا يطلق عليه إلا ما ورد به نص الكتاب والسنة فقال الفخر الرازى المشهور عند أصحابنا أنهم توقيفية وقالت المعتزلة والكرامية إذا دل العقل على أن معنى اللفظ ثابت في حق الله تعالى جاز إطلاقه على الله تعالى وقال القاضي أبو بكر والغزالي الاسماء توقيفية دون الصفات قال الغزالي كما أنه ليس لنا أن نسمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم باسم لم يسم به أبوه ولا أمه ولا سمى به نفسه كذلك في حق الله تعالى واتفقوا على أنه لا يجوز أن يطلق عليه تعالى اسم أو صفة توهم نقصا فلا يقال ما هـ ولا زارع ولا فالح وإن جاء في القرآن فنعلم الماهدون أم نحن الزارعون فالح الحب والنوى ولا يقال ما كروا ولا بناء وإن ورد ومكروا ومكروا الله والسماء بيناها وقال القشيري الاسماء تؤخذ توقيفا من الكتاب والسنة والاجماع فكل اسم ورد فيها وجب إطلاقه في وصفه وما لم يرد لم يجوز ولو صرح معناه وقد أوضح السيد رحمه الله تعالى البحث في كتابه أيقاظ الفكرة وقوله من أحصاها اختلف العلماء في الإحصاء فقال البخارى وغيره من المحققين معناه حفظها وهو الظاهر فإن إحدى الروايتين منسوبة للآخرى وقال الخطابى يحتمل وجوها أحدها أن بعدها حتى يستوفى بمعنى لا يقتصر على بعضها فيدعو الله بها كلها ويثنى عليه بجميعها فيستوجب الموعود عليه من الثواب وثانيها من أطلق القيام بحق هذه الاسماء والعمل بمقتضاها وهو أن يعتبر بمعانيها فيلزم نفسه عواجبها فإذا قال الرزاق وثق بالرزق وكذا سائر الاسماء وثالثها الإحاطة بمعانيها ورابعها قبل أحصاها عمل بها فإذا قال الحكيم سلم لجميع أو امره لأن جميعها على مقتضى الحكمة وإذا قال القُدوس استعضر كونه مقدسا منزها عن جميع النقائص واختاره أبو الوفاء بن عقيل وقال ابن بطال هو أن ما كان يسوغ الاقتداء به فيه كالرحيم والكريم فيميز العبد نفسه على أن يصح له الاتصاف به وما كان يختص به نفسه كالجبار والعظيم فعلى العبد الإقرار بها والخضوع لها وعدم التحلى بصفة منها وما كان فيه معنى الوعد يقف فيه عند الطمع والرغبة وما كان فيه معنى الوعيد يقف فيه عند الخشية والرهبة ويؤيده أن حفظها النظام من دون اتصاف بحفظ القرآن من دون عمل لا ينفع كما جاء يقرؤن القرآن لا يجاوز حناجرهم ولكن هذا الذى ذكره لا يمنع من ثواب من قرأها سردا وإن كان متلبسا بمعصية وإن كان ذلك مقام الكمال الذى لا يقوم به إلا أفراد الرجال وفيه أقوال أخر لا تخلو عن تكلف تركها فان قلت كيف يتم أن المراد من حفظها على ما هو قول المحققين ولم يأت بعددها حديث صحيح قلت لعل المراد من حفظ كل ما ورد في القرآن وفي السنة الصحيحة وإن كان الموجد منها أكثر من تسعة وتسعين فقد حفظ التسعة والتسعين في ضمنها فيكون حشا على تطلبها من الكتاب والسنة الصحيحة وحفظها ﴿وعن أسامة بن زيد رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صنع اليه معروف فقال لفاعله جزاك الله خيرا فقد أبلغ في الثناء أخرجه الترمذى وصححه ابن حبان﴾ المعروف بالإحسان والمراد من أحسن اليه إنسان بأى إحسان فنكافأه بهذا القول فقد بلغ في الثناء عليه مبلغا عظيما ولا يدل على أنه قد كافأه على إحسانه بل دل على أنه ينبغي الثناء على المحسن وقد ورد في حديث آخر أن الدعاء إذا عجز العبد عن المكافأة مكافأة ولا يخفى أن ذكر الحديث هنا غير موافق لباب الإيمان والنذور وإنما محل باب

الادب الجامع ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه نهى عن  
النذر وقال انه لا يأتي بخير وانما يستخرج به من الخيل متقى عليه ﴾ هذا أول الكلام في النذور  
والندرة التزام خيراً وأشر وفي الشرع التزام المكلف شيئاً لم يكن عليه منجزاً أو معلقاً واختلف  
العلماء في هذا النهي فقيل هو على ظاهره وقبل بل هو متأول قال ابن الأثير في النهاية تكرر النهي  
عن النذر في الحديث وهو تأكيدي لا مكرر وتحتذير عن التأويل به بعد إيجابه ولو كان معناه الزجر عنه  
حتى لا يفعل لكان في ذلك إبطال لحكمته واسقاط للزوم الوفاء به إذ كان بالنهي يصير معصية فلا  
يلزم وانما وجه الحديث أنه قد علمهم أن ذلك الأمر لا يجزئ لهم في العاجل ففعلوا ولا يصرف عنهم  
ضرراً ولا يرد قضاء فقال لا تنذروا على أنكم تدركون بالنذر شيئاً لم يقدره الله تعالى لكم أو تصرفون به  
عنكم ما قدر عليكم فإذا نذرتهم لم تعتقدوا هذا فخرجوا عنه بالوفاء فان الذي نذرتهم لازم لكم اه  
وقال المازري بعد نقل معناه عن بعض أصحابه وهذا عندي بعيد عن ظاهر الحديث قال ويحتفل  
عندي أن يكون وجه الحديث أن الناذر يأتي بالقربة مستثقلها الماصرات عليه ضريبة لازية  
فلا ينشط للفعل نشاط مطلق الاختيار ولأن الناذر يصير القربة كالعوض عن الذي نذر لأجله  
فلا تكون خالصة وبدل عليه قوله أنه لا يأتي بخير وقال القاضي عياض إن المعنى أنه لا يغالب  
القدر والنهي خشية أن يقع في ظن بعض الجهلة ذلك وقوله لا يأتي بخير معناه أن عقابه لا تحمد  
وقد يتعذر الوفاء به أو أنه لا يكون سيئاً لخير لم يقدر فيكون سبباً وذهب أكثر الشافعية ونقل  
عن المالكية إلى أن النذر مكره وثبوت النهي عنه واحتجوا بأنه ليس طاعة محضة لأنه لم يقصد  
به خالص القربة وانما قصد أن يقع نفسه أو يدفع عنها ضرراً بما التزم وجزم الحنابلة بالكراهة  
وعندهم رواية أنها كراهة تحريم ونقل الترمذي كراهته عن بعض أهل العلم من الصحابة وقال  
ابن المبارك يكره النذر في الطاعة والمعصية فان نذراً بالطاعة ووفى به كان له أجر وذهب النووي  
في شرح المهذب إلى أن النذر مستحب وقال المصنف وأنا أتعجب من اطلاق لسانه بأنه ليس بمكروه  
مع ثبوت النهي الصريح فاقول درجته أن يكون مكروهاً قال ابن العربي النذر شبه بالدعاء فانه  
لا يرد القدر لكنه من القدر وقد نذر إلى الدعاء ونهى عن النذر لأن الدعاء عبادة عاجلة ويظهر  
به استوجه إلى الله تعالى والخضوع والتضرع والنذر فيه تأخير العبادة إلى حين الحصول وترك  
العمل إلى حين الضرورة اه قلت القول بتحريم النذر هو الذي دل عليه الحديث ويريد بها  
تأكيداً عليه بأنه لا يأتي بخير فانه يصير إخراج المال فيه من باب إضاعة المال وإضاعة المال  
محرم فيحرم النذر بالمال كما هو ظاهر قوله وانما يستخرج به من الخيل وأما النذر بالصلاة والصيام  
والزكاة والحج والعمرة ونحوها من الطاعات فلا يدخل في النهي ويدل له ما أخرجه الطبراني  
بسند صحيح عن قتادة في قوله تعالى يوفون بالنذر قال كانوا يندرون طاعات من الصلاة والصيام  
وسائر ما افترض الله تعالى عليهم وهو وإن كان أثراً فهو يقوي به ما ذكر في سبب نزول هذه الآية هذا  
وأما النذور المعروفة في هذه الأزمنة على القبور والمشاهد والاموات فلا كلام في تحريمها لأن  
الناذر يعتد في صاحب القبر بأنه يتبع ويضر ويحجب الخير ويدفع الشر ويعافي الاليم ويشفي السقيم  
وهذا هو الذي كان يفعله عباد الأوثان بهينه فيحرم كما يحرم النذر على الوثن ويحرم قبضه لأنه تقرير  
على الشرك ويجب النهي عنه وإبادة أنهم أعظم المحرمات وأنه الذي كان يفعله عباد الأصنام

لكن طال الامد حتى صار المعروف منكرا والمكرم معروفا وصارت تعقد الولايات لقباض النذور  
 على الاموات ويجعل للقادمين الى محل الميت الضيافات وتحرف في بابها التحاثر من الانعام وهذا  
 هو بعينه الذي كان عليه عباد الاصنام فانا لله وانا اليه راجعون وقد اشبع السيد رحمه الله تعالى  
 الكلام في هذا في رسالته تطهير الاعتقاد عن دون الالحاد واحسن المجاميع في هذا الباب  
 كتاب الدين الخالص وقد طبع في هذا العهد في اقليم الهند والله الحمد والحديث ظاهر في النهي  
 عن النذر مطلقا ما ينذر به ابتداء كن يذران يخرج من ماله كذا وما يتقرب به معلقا كان يقول  
 ان قدم زيد تصدقت بكذا (وعن عقبة بن عامر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم كفارة النذر كفارة يمين رواه مسلم وزاد الترمذي فيه اذ لم يسم وصححه)  
 والحديث دليل على أن من نذر بآي نذر من مال أو غيره فكفارة كفارة يمين ولا يجب الوفاء به والى  
 هذا ذهب جماعة من فقهاء الحديث كما قاله النووي وقد أخرج البيهقي عن عائشة رضى الله عنها  
 في رجل جعل ماله في المساكين صدقة قالت كفارة يمين وأخرج أيضا عن أم صفية أنها سمعت  
 عائشة رضى الله عنها وانسان يسألها عن الذي يقول كل مال له في سبيل الله أو كل مال في رتاج  
 الكعبة ما يكفر ذلك قالت عائشة يكفره ما يكفر اليمين وكذا أخرجه عن عمرو بن عمرو أنه قال  
 البيهقي هذا في غير العتق فقد روى عن ابن عمر رضى الله عنهما من وجه آخر ان العتاق يقع وكذلك  
 عن ابن عباس ودليلهم حديث عقبة هذا وذهب آخرون الى تفصيل في المنذور به فان كان  
 المنذور به معلقا فالفعل ان كان غير مقدور فهو غير معتقد وان كان مقدورا فان كان جنسه واجبا  
 لزم الوفاء به عند مال أو في حنيفة وجماعة وعند آخرين وقول الشافعي انه لا ينعد النذر المطلق  
 بل يكون يمينًا فيكفرها ذكرك هذا الخلاف في الجهر وذهب داود وأهل الظاهر وذر النووي في  
 شرح مسلم انه أجمع المسلمون على صحة النذر وجوب الوفاء به اذا كان الملتزم طاعة فان كان معصية  
 أو مباحا كدخول السوق لم ينعد النذر ولا كفارة عليه عندنا وبه قال جمهور العلماء وقال أحد  
 وطائفة فيه كفارة يمين وقال في نهاية المجتهد انه وقع الاتفاق على لزوم النذر بالمال اذا كان في  
 سبيل البر وكان على جهة الجزم وان كان على جهة الشرط فقال مالك يلزم كالجزم ولا كفارة يمين في  
 ذلك الا انه اذا نذر بجميع ماله لزم ثلث ماله اذا كان مطلقا وان كان معين المنذور به لزمه وان كان  
 بجميع ماله وكذا اذا كان المعين أكثر من الثلث وذهب الشافعي الى أنها تجب كفارة يمين لانه  
 ألحقها باليمين ثم ذكر أبا ويل في المسئلة لا ينهض عليه دليل وذكر متمسك القائلين بآلة ليست  
 من باب النذر ولا تنطبق على المدعى وحديث عقبة أحسن ما يعتمد عليه الناظر وقد جله جماعة  
 من فقهاء الحديث على جميع أنواع النذر وقالوا هو مخير في جميع أنواع المنذورات بين الوفاء بما  
 التزم وبين كفارة يمين ذكره النووي في شرح مسلم وهو الذي دل عليه اطلاق حديث عقبة  
 (ولاي داود من حديث ابن عباس رضى الله عنهما من فوعا من نذر نذر لم يسم فكفارة كفارة  
 يمين ومن نذر نذر في معصية فكفارة كفارة يمين ومن نذر نذر الا يطيقه فكفارة كفارة يمين  
 واسناده صحيح لكن رجع الحنابلة وفقه) أما النذر الذي لم يسم كان يقول لله على نذر فقال كثير من  
 العلماء في ذلك كفارة يمين لا غير وعليه دل حديث عقبة وحديث ابن عباس وأما النذر بالمعصية  
 فكفارة كفارة يمين كما صرح به الحديث سواء فعل المعصية أم لا وكذلك من نذر نذر الا يطيقه عقلا

ولا شرعا كطلوع السماء وجنين في عام لا ينعقد وتلزم كفارة يمين وعند الشافعي ومالك وداود  
وجاهير العلماء لا تلزم الكفارة لما دل عليه (وأخرج البخاري من حديث عائشة رضي الله عنها  
ومن نذران يعصى الله فلا يعصه) ولم يذكر كفارة وحديث عمر لا يمين عليك ولا نذر في معصية الله  
تعالى أخرجه ابن ماجه وذهب ابن خنبل الى وجوب الكفارة لحديث ابن عباس رضي الله  
عنهما وأجيب عنه بأن الأصح أنه موقوف وأما الزيادة في حديث عمران بن حصين وكفارة كفارة  
يمين ففسد أخرجهما التمسائي والحاكم والبيهقي ولكن فيه محمد بن الزبير المختلط وليس بالقوي وله  
طريق أخرى فيها علة ورواه الأربعة من حديث عائشة وفيه راو (١) متروك ورواه الدارقطني  
وفيه أيضا متروك (٢) ولا يلزم الوفاء بنذر المعصية لقوله فلا يعصه ولما بقيده قوله (ولسلم من  
حديث عمران لا وفاء لنذر في معصية) فإنه صريح في النهي عن الوفاء كالذي قبله (وعن  
عقبة بن عامر رضي الله عنه أنه قال نذرت أختي أن تمشي الى بيت الله حافية فأمرتني أن أستغني  
لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاستغنيته فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قم  
ولتركب معتكف عليه واللفظ لمسلم وأجدوا الأربعة فقال ان الله تعالى لا يصنع بشقاء أحد  
شيأ أمرها فلتخمر ولتركب ولتصم ثلاثة أيام) دل الحديث على أن من نذر أن يمضي الى بيت الله  
لا يلزمه الوفاء وله أن يركب غير عجز واليه ذهب الشافعي وذهب جماعة الى أنه لا يجوز الركوب  
مع القدرة على المشي فإذا عجز جاز له الركوب ولزمه مدم مستدلين برواية أبي داود لحديث عقبة  
فأنه قال فيه ان أختي نذرت أن تحج ماشية وأنها لا تطيق فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
ان الله لغني عن مشي أختك فتركب ولتهدب دنة قالوا اقتيد رواية الصحيحين بأن المراد ولتمش ان  
استطاعت وتركب في الوقت الذي لا تطيق المشي فيسه أو يشق عليها وقوله فلتخمر ذلك لانه وقع  
في الرواية أنها نذرت أن تحج لله ماشية غير مخمرة قال فذكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم فقال مرها الحديث ولعل الأمر بصيام ثلاثة أيام لاجل النذر بعد الاختار فأنه نذر بمعصية  
فوجب كفارة يمين وهو من أدلة من يوجب الكفارة في النذر بمعصية الآية ذكر البيهقي ان  
في استناده اختلافا وقد ثبت اهداء البدنة في رواية أبي داود عن ابن عباس بعد قوله فتركب ولتهدب  
بدنة قيل وهو على شرط الشيخين الآية قال البخاري لا يصح في حديث عقبة بن عامر الأمر بالاهداء  
فان صح فهو أمر بدم وفي وجهه خفاء (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال استغني سعد بن  
عبادة رضي الله عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في نذر كان على أمه توفيت قبيل أن تقضيه  
فقال اقضه عنها متفق عليه) لم يبين في هذه الرواية ما هو النذر وجا في رواية أبي عبيد أن اعتق عنها  
فقال اعتق عن أمك فظاهر هذه الرواية أنها نذرت بعتق وأما ما أخرجه التمسائي عن سعد بن عبادة  
رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله ان أمي ماتت أفأتصدق عنها قال نعم قلت فاي الصدقة أفضل  
قال سقي الماء فإنه في أمر آخر غير القنبا اذهب في سؤاله صلى الله عليه وآله وسلم عن الصدقة تبرعا  
عنها والحديث دليل على أنه يلحق الميت ما فعل اليه من بعده من عتاقة أو صدقة أو نحوهما وقد  
قدمنا ذلك في آخر كتاب الجنائز وفيما قريب وهل يجب ذلك على الوارث ذهب الجمهور الى أنه لا يجب  
على الوارث أن يقضي النذر عن الميت اذا كان ماليا ولم يخلف تركه وكذا غير المالى وقالت  
الظاهرية يلزمه ذلك لحديث سعد وأجيب بأن حديث سعد لا دلالة فيه على الوجوب والظاهر  
مع الظاهرية اذا الأمر للوجوب (وعن ثابت بن الضحاك) هو ثابت بن الضحاك الأشعبي

(١) وهو سليمان بن الأرقم

اه أبو تراب

(٢) وهو غالب بن عبد الله

الحزري اه أبو تراب

(١) وقال أبو عبيد بن الشام  
ويعاربكر اه أبو تراب

قال البخاري هو بمن يبيع تحت الشجرة حدث عنه أبو قلابه وغيره (قال نذر رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان ينحر ابلا يدانة) بضم الموحدة وفتحها بعد الالف نون موضع بالشام (١) وقيل أسقل مكة دون يلم (فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسأله فقال هل كان فيها من يعبد قال لا قال فهل كان فيها عيدين أعيادهم فقال لا فقال أوف بشركه فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله تعالى ولا في قطيعة رحم ولا فيما لا يملك ابن آدم رواه أبو داود والطبراني واللفظ له وهو صحيح الإسناد وله شاهد من حديث كردم) بفتح الكاف وسكون الراء وفتح الدال المهملة (عند أحمد) والحديث له سبب عند أبي داود وهو أنه قال يا رسول الله اني نذرت ان ولدي ولد أن أذبح على رأس بوانة في عقبته من الصاعدة عنه الحديث وهو دليل على أن من نذر أن يتصدق أو يأتي بقربة في محل معين أنه يتعين عليه الوفاء بنذره ما لم يكن في ذلك المحل شيء من أعمال الجاهلية والى هذا ذهب جماعة من أئمة العلم وقال الخطابي أنه مذهب الشافعي وأجازوه غيره لغير أهل ذلك المكان اه ولكنه يعارضه حديث لا تشد الرحال فيكون قرية على أن الامر هنا للتدب كذا قيل ويدل له قوله (وعن جابر رضي الله عنه ان رجلا قال يوم الفتح) أي فتح مكة (يا رسول الله اني نذرت ان فتح الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس فقال صل هنا فسأله فقال صل هنا فسأله فقال فسألك اذن رواه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم) وصححه ابن دقيق العيد في الاقتراح وهو دليل على أنه لا يتعين المكان في النذر الانبأ وان عين (وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد مسجد الحرام ومسجد الأقصى ومسجدي هذا متفق عليه واللفظ البخاري) تقدم الحديث في آخر باب الاعتكاف ولعله أورده هنا للإشارة الى ان النذر لا يتعين فيه المكان الا الى أحد الثلاثة المساجد وقد ذهب مالك والشافعي الى لزوم الوفاء بالنذر بالصلاة في أي المساجد الثلاثة وخالفهم أبو حنيفة فقال لا يلزمه الوفاء وله ان يصلي في أي محل شاء وانما يجب عنده المشي الى المسجد الحرام اذا كان للحج أو عمرة وأما غير الثلاثة المساجد فذهب أكثر العلماء الى عدم لزوم الوفاء ونذر بالصلاة فيها الانبأ وأما شد الرحال للذهاب الى قبور الصالحين والمواضع الفاضلة فقال الشيخ أبو محمد الجويني انه حرام وهو الذي أشار القاضي عياض الى اختياره قال النووي والصحيح عند أصحابنا وهو الذي اختاره امام الحرمين والمحققون انه لا يحرم ولا يكره قالوا والمراد ان الفضيلة التامة انما هي في شد الرحال الى الثلاثة خاصة والاول هو الاولى واليه ذهب شيخ الاسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وعليه دلت أحوال السلف وأما زيارة قبور البلد فهي مسئلة أخرى غير المسئلة الاولى وهي اختيار السفر لزيارة القبور من موطنه الى موطن أخرى وأما السفر لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقد أجاز جمع من أهل العلم ولكن الاولى ان ينوي مسجده صلى الله عليه وآله وسلم فاذا دخل المدينة زار النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبهذا يخرج الزائر من مضائق الاختلاف ومطاعن أهل الخلاف والله أعلم بالصواب وقد تقدم هذا في آخر باب الاعتكاف (وعن عمر رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله اني نذرت في الجاهلية أن أعتكف ليلة في المسجد الحرام قال أوف بشركه متفق عليه وزاد البخاري في رواية فاعتكف ليلة) دل الحديث على انه يجب على الكافر الوفاء بما نذره اذا أسلم واليه ذهب البخاري وابن جرير وجماعة من الشافعية



لهذا الحديث وذهب الجاهل الى انه لا ينبغي التذمر من الكافر قال الطحاوي لا يصح منه التقرب  
بالعبادة قال ولكنه يحتمل ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهم من عمر رضى الله عنه انه سمع  
بفعل ما كان نذراً أمر به لان فعله طاعة وليس هو ما كان نذراً به في الجاهلية وذهب بعض  
المالكية الى انه صلى الله عليه وآله وسلم انما أمر به استحباباً وان كان الرمة في حال لا ينبغي فيها  
ولا يخفى ان القول الاول اوفق بالحديث والتأويل تعسف وقد استدلل به على ان الاعتكاف  
لا يشترط فيه الصوم اذ الليل ليس ظرفاً له وتعقب بان في رواية عند مسلم يوماً وليلة وقد ورد ذكر  
الصوم صريحاً في رواية أبي داود والنسائي اعتكف وصم وهو ضعيف

\*(كتاب القضاء)\*

بالدولة المعروفة وهو في اللغة مشترك بين احكام الشيء والفراغ منه ومنه فقضاء عن سبع  
سموات ويعني امضاء الامر ومنه وقضينا الى بني اسرائيل ويعني الحسم والالزام ومنه وقضى  
ربك ان لا تعبدوا الا اياه في الشرع الزام ذي الولاية بعد الترافع وقيل هو الا كراه بحكم الشرع  
في الوقائع الخاصة لمعين أو جهة والمراد بالجهة كالحكم لبيت المال أو عليه (عن بريدة رضى  
الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القضاء ثلاثة اثنان في النار وواحد  
في الجنة) وكأنه قيل من هم فقال (رجل عرف الحق فقضى به فهو في الجنة ورجل عرف  
الحق فلم يقض به وجار في الحكم فهو في النار ورجل لم يعرف الحق فقضى للناس على جهل فهو في  
النار رواه الاربعة وصححه الحاكم) وقال في علوم الحديث تفرد به الخراسانيون ورواه  
مراوذة (١) قال المصنف له طريق غير هذه جعلتها في جزء مفرد والحديث دليل على انه لا ينبغي  
من النار من القضاء الا من عرف الحق وعمل به والعمدة العمل فان من عرف الحق فلم يعمل به فهو  
ومن حكم بجهل سواه في النار وظاهره ان من حكم بجهل وان وافق حكمه الحق فانه في النار لانه  
أطلقه فقال فقضى للناس على جهل فانه يصدق على من وافق الحق وهو جاهل في قضائه انه قضى  
على جهل وفيه التحذير من الحكم بجهل أو بخلاف الحق مع معرفته والذي في الحديث ان  
الناجي من قضى بالحق عالماً به والاثنان في النار وفيه انه يتضمن النهي عن تولية الجاهل القضاء  
قال في مختصر شرح السنة انه لا يجوز لغير المجتهد ان يتقلا القضاء ولا يجوز للامام توليته قال  
والمجتهد من جمع خمسة علوم علم كتاب الله وعلم سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأقاويل  
علماء السلف من اجماعهم واختلافهم وعلم اللغة وعلم القياس وهو طريق استنباط الحكم من  
الكتاب والسنة اذ لم يجد صريحاً في نص كتاب أو سنة أو اجماع فيجب ان يعلم من علم الكتاب  
التاسخ والتسوخ والجمل والمفسر والخاص والعام والحكم والمتشابه والكراهة والتخريم  
والاباحة والتدب ويعرف من السنة هذه الاشياء ويعرف منها الصحيح والضعيف والمسند  
والمرسل ويعرف ترتيب السنة على الكتاب وبالعكس حتى اذا وجد حديثاً لا يوافق ظاهره الكتاب  
اهتدى الى وجه محمله فان السنة بيان للكتاب فلا تخالفه وانما تجب معرفة ما ورد فيه ما من أحكام  
الشرع دون ما عداها من القصص والاخبار والمواظ وكذا يجب ان يعرف من علم اللغة ما أتى  
في الكتاب والسنة من أمور الاحكام دون الاحاطة بجميع لغات العرب ويعرف أقاويل الصحابة

(١) جمع مروزي نسبة الى  
مرواسم موضع ويقال  
في النسبة اليه مروزي ومروزي  
ومروزي أقاده القاموس  
اه أبو تراب

مطلب تعريف المجتهد

والتابعين في الاحكام ومعظم فتاوى فقهاء الامّة حتى لا يقع حكمه بخلافها لاقوالهم فيما من فيه خرق الاجماع فاذا عرف كل نوع من هذه الانواع فهو مجتهد واذ لم يعرفها فسيبيله التقليد انتهى قلت وفي الباب مباحث يطول ذكرها رجع الى الطريقة المثلى والاقليد يتضح لك الامر على ما هو وان سميت بك الهمة الى أعلى درجات التحقيق فراجع حصول المأمول ثم ارشاد القول لا تتقني عليك خافية بعد هما ان شاء الله تعالى ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ولي القضاء فقد ذبح بغير سكين رواء أحد والاربعة وصححه ابن خزيمة وابن حبان ) دل الحديث على التجيز من ولاية القضاء والدخول فيه كانه يقول من تولى القضاء فقد تعرض لذبح نفسه فليحذره وليتوقه لانه ان حكم بغير الحق مع علمه به أو جهله فهو في النار والمراد من ذبح نفسه اهلا كهأى فقد أهلكها بتولية القضاء وانما قال بغير سكين للاعلام بانه لم يرد بالذبح فري الاوداج الذي يكون الغالب بالسكين بل أریده اهلا لك النفس بالعذاب الاخرى وقيل ذبح ذبحا معنويا وهو لازم له لانه ان أصاب الحق فقد أتعب نفسه في الدنيا لارادته الوقوف على الحق وطلبه واستقصاء ما يجب عليه رعايته في النظر في الحكم والموقف مع الخصمين والتسوية بينهما في العدل والقسط وان أخطأ في ذلك لزمه عذاب الآخرة فلا بد له من التعب والنصب وبعضهم كلام (١) في الحديث لا يوافق المتبادر منه ﴿ وعنه ﴾ أي عن أبي هريرة رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اتاكم ستحرمون على الامارة) عام لكل امارة من الامامة العظمى الى أدنى امارة ولو على واحد (وستكون ندامة يوم القيامة فعنهم المرصعة) أي في الدنيا (وبئست الفاطمة) أي بعد الخروج منها (رواه البخاري) قال الطيبي تأيبت الامارة غير حقيقي فتركه تأيبت نعم وألحقه يئس نظرا الى كون الامارة حينئذ واهية وهيا وقال غيره أتت في لفظ وتركه في لفظ لاقتنان والا فالفاعل واحد وأخرج الطبراني والبخاري باسناد صحيح من حديث عوف بن مالك بلفظ أولها ملامة مؤثمة ندامة وثالثها عذاب يوم القيامة الامن عدل وأخرج الطبراني من حديث زيد بن ثابت يرفعه نعم الشيء الامارة لمن أخذها بحقها وجلها وبئس الشيء الامارة لمن أخذها بغير حقها تكون عليه حسرة يوم القيامة وهذا يقيد ما أطلق فيما قبله وقد أخرج مسلم من حديث أبي ذر قال قلت يا رسول الله الانستعملني قال انك ضعيف وانها امانة وانها يوم القيامة خزي وندامة الامن أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها قال النووي هذا أصل عظيم في اجتناب الولاية لاسيما لمن كان فيه ضعف وهو في حق من دخل فيها بغير أهلية ولم يعدل فانه يندم على ما فرط فيه اذا جوزى بالجزاء يوم القيامة وامان كان أهلا لها وعدل فيها فاجر عظيم كما تطافرت به الاخبار ولكن في الدخول فيها خطر عظيم ولذلك امتنع الاكابر منها فامتنع الشافعي لما استدعاه المأمون لقضاء الشرق والغرب وامتنع منه أبو حنيفة رحمه الله لما استدعاه المنصور فبسه وضربه والذين امتنعوا من الاكابر جماعة كثيرون وقد عد في النجم الوهاج جماعة ﴿ تنبيه ﴾ في قوله ستحرمون دلالة على محبة النفوس للامارة لما فيها من نيل حظوظ الدنيا ولذا اتهموا ونقوذ الكلمة ولذا اورد النهي عن طلبها كما أخرج الشيخان انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لعبد الرحمن لا تسأل الامارة فانك ان أعطيتهما عن مسئلة وكلت اليها وان أعطيتهما عن غير مسئلة أعنت عليها

(١) وهو انه ليس في الحديث دليل على كراهة القضاء بل الذبح بغير سكين عبارة عن مجاهدة النفس وترك الهوى وفي حديث أبي هريرة في صفة قوم يأمنون اذا فرغ الناس انهم ذبحوا نفوسهم في طلب رضا الله تعالى وهو عبارة عن اتعاب نفوسهم في طلب مرضاة الله تعالى حتى صارت كأنها مذبوحة فكذلك الخاكسة المتهددة امضاء حكم الله تعالى له هذه الفضيلة قلت وهذا مع كونه خلافا لظاهر الحديث لا يوافق ما يأتي قرييما من حديث عائشة رضي الله عنها انه يتمي القاضي العدل يوم القيامة انه ما قضى بين اثنين لم يلقاه من شدة الحساب اه أبو تراب

وأخرج أبو داود والترمذي عنه صلى الله عليه وآله وسلم من طلب القضاء واستعان عليه وكل إليه  
ومن لم يطلبه ولم يستعن عليه أنزل الله ملكاً يسدده وفي صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم  
قال والله أنا لأولى بهذا الأمر أحد أسأله ولا أحد أحرض عليه حرص بفتح الراء قال الله تعالى  
وما أكل الناس ولو حرصت بمؤمنين وينعين على الإمام أن يبحث عن أرضى الناس وأفضلهم  
فيؤليه لما أخرجهم الحاكم والبيهقي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من استعمل رجلاً على  
عصاة وفي تلك العصاة من هو أرضى لله تعالى منه فقد خان الله ورسوله وجاعة المسلمين  
وانما نهى عن طلب الأمانة لأن الولاية تفسد قوة بعد ضعف وقدرة بعد عجز تتخذها النفس  
المجبولة على الشر وسبيله إلى الانتقام من العدو والنظر للصدق وتتبع الأغراض الفاسدة ولا  
يوثق بحسن عاقبتها ولا سلامة مجاورتها فالأولى أن لا تطلب ما يمكن وإن كان قد أخرج أبو داود  
بإسناد حسن عنه صلى الله عليه وآله وسلم من طلب قضاء المسلمين حتى يناله فغلب عدله جورهم  
الجنة ومن غلب جورهم عدله فله النار (وعن عمرو بن العاص رضي الله عنه أنه سمع رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا حكم الحاكم) أي أراد الحكم لقوله (فاجتهد) فإن  
الاجتهاد قبل الحكم (ثم أصاب فله أجران فإذا حكم واجتهد ثم أخطأ) أي لم يوافق ما هو  
عند الله تعالى من الحكم (فله أجر متفق عليه) الحديث من أدلة القول بأن الحكم عند الله  
في كل قضية واحد معين قد يصيبه من أعمل فكره وتتبع الأدلة ووقفه الله تعالى فيكون له أجران  
أجر الاجتهاد وأجر الإصابة والذي له أجر واحد من اجتهد فأخطأ فله أجر الاجتهاد واستدلوا  
بالحديث على أنه يشترط أن يكون الحاكم مجتهداً قال الشارح وغيره وهو المتمكن من أخذ  
الأحكام من الأدلة الشرعية قال ولكنه يعز وجوده بل كاد يعدم بالكلية ومع تعذره فمن  
شرطه أن يكون مقلداً مجتهداً في مذهب إمامه ومن شرطه أن يتحقق أصول إمامه وأدلته وينزل  
أحكامه عليها فيمالم يجده منصوصاً من مذهب إمامه انتهى قلت ولا يخفى ما في هذا الكلام من  
البطلان وإن تطابق عليه الأعيان وقد بين السيد رحمه الله بطلان دعوى تعذر الاجتهاد في  
رسالة ارشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد بما لا يمكن دفعه وقال في السبيل ما أرى هذه الدعوى  
التي تطابقت عليها الاقطار الآمن ككفران نعمة الله عليهم فانهم أعنى المدعين لهذه الدعوى  
والمقررين لها مجتهدون يعرف أحد منهم من الأدلة ما يمكنه الاستنباط مما لم يكن قد عرفه عتاب  
ابن أسيد قاضي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على مكة ولا أبو موسى الأشعري رضي الله عنه  
قاضي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في اليمن ولا معاذ بن جبل قاضيه فيها وعامله عليها ولا شريح  
قاضي عمرو على رضي الله عنهم على الكوفة ويدل لذلك قول الشارح فمن شرطه أي المقلدان  
يكون مجتهداً في مذهب إمامه وأن يتحقق أصوله وأدلته فإن هذا هو الاجتهاد الذي حكم  
بكيادة عدمه بالكلية وسماه متعذراً فهل جعل هذا المقلد إمامه كتاب الله وسنة رسوله صلى الله  
عليه وآله وسلم عوضاً عن إمامه وتتبع نصوص الكتاب والسنة عوضاً عن تتبع نصوص إمامه  
والعبارات كلها ألفاظ دالة على معان فهل استبدل بالفاظ إمامه ومعانيها ألفاظ الشارع  
ومعانيها ونزل الأحكام عليها إذا لم يجد نصاً شرعياً عوضاً عن نفيها على مذهب إمامه فيمالم  
يجده منصوصاً بالله لقد استبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير من معرفة الكتاب والسنة إلى معرفة

مطلب ذكر تيسير الاجتهاد

كلام الشيوخ والاصحاب وتفهم مرامهم والتفتيش عن كلامهم ومن المعلوم يقيناً ان كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وآله وسلم أقرب الى الافهام وأدنى الى اصابة بلوغ المرام فانه أبلغ الكلام بالاجماع وأعذب في الاقوام والاسماع وأقرب الى النهم والانتفاع ولا ينكر هذا الاجلود الطباع ومن لاحظ له في النفع والانتفاع والافهام التي فهم بها الصحابة الكلام الالهي والخطاب النبوي هي كافها منا واحلامهم كاحلامنا اذ لو كانت الافهام متفاوتة متفاوتا يسقط معه فهم العبارات الالهية والاحاديث النبوية لما كأمكافين ولأما مورين ولا منيين لا اجتهدا ولا تقليداً أما الاول فلا حاله وأما الثاني فلا لا تقلد حتى تعلم انه يجوز لنا التقليد ولا نعلم ذلك الا بعد فهم الدليل من الكتاب والسنة على جواز له لتصریحهم بأنه لا يجوز التقليد في جواز التقليد فهذا الفهم الذي فهمناه هذا الدليل يفهم به غيره من الأدلة من كثير وقليل على انه قد شهد المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم بأنه يأتي من بعده من هو أفقه من في عصره وأوحي لكلامه حيث قال فرب مبلغ أقره من سامع وفي لفظ أروى له من سامع والكلام قد وفيناه حقه في الرسالة المذكورة انتهى ومن أحسن ما يعرفه القضاة كآب عمر رضي الله عنه الذي كتبه الى أبي موسى الذي رواه أحمد والدارقطني والبيهقي قال الشيخ أبو اسحق هو من أجل كتاب فانه بين آداب القضاء وصفة الحكم وكيفية الاجتهاد واستنباط القياس ولفظه أما بعد فان القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة فعليك بالعقل والفهم وكثرة الذکر فافهم اذا أدلى اليك الرجل الحجة فاقض اذا فهمت وامض اذا قضيت فانه لا يتوقع تكلم بحق لا تفادله آمن بين الناس في وجهك ومجلسك وقضائك حتى لا يطمع شريف في حيفك ولا يأس ضعيف من عدلك البينة على المدعي واليمين على من أنكر والصلح جائز بين المسلمين الاصلح أحل حراماً أو حرم حلالاً ومن ادعى حقاً غائباً أو ينة فاضرب له أمداً ينقضي اليه فان جاء سيئته أعطيته حقه والاستحالت عليه القضية فان ذلك أبلغ في العذر وأجلى للعمار ولا يمنعك قضاء قضيت فيه اليوم فراجعت به عقلك وهديت فيه لرشدك ان ترجع الى الحق فان الحق قويم ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل الفهم الفهم فيما يحتلج في صدرك مما ليس في كتاب الله تعالى ولا سنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ثم اعرف الاشياء والامثال وقس الامور عند ذلك واعمد الى أقربها الى الله تعالى وأشبهها بالحق المسلمون عدول بعضهم على بعض الا مجلوداً في حد أو مجرباً عليه شهادة زور أو ظني في ولاية أو نسب أو قرابة فان الله تعالى تولى منكم السرائر وودى بالبينات والايان واياك والغضب والقلق والضجر والتأني بالناس عند الخصومة والتسكير عند الخصومات فان القضاء في مواطن الحق يوجب الله تعالى به الاجر ويحسن به الذکر فمن خلصت نيته في الحق ولو على نفسه كفاه الله تعالى ما بينه وبين الناس ومن يخلق للناس بما ليس في قلبه شانه الله تعالى فان الله تعالى لا يقبل من العباد الا ما كان له خالفاً لما ظنك بنواب من الله تعالى في عاجل رزقه وخزائنه رجته والسلام وقد أخذ من كلام عمر رضي الله عنه انه يتقضى القاضي حكمه اذا أخطأ ويدل لما أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة رضي الله عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بينما امرأتان معهما ابناهما جاء الذئب فذهب بابن احدهما فقالت هذه لصاحبتها اتماذهب يا بنت وقالت الاخرى اتماذهب يا بنت فقها كتما الى داود عليه السلام فقضى به للكبرى

مطلب كتاب القضاء لعمر بن الخطاب رضي الله عنه

نفر جئنا الى سليمان عليه السلام فأخبرناه فقال انتوني بالسكين أشقه منك تصفين فقالت  
الصغرى لا تفعل يرحمك الله هو ابنها قضى به للصغرى وللعلامة قولان في المسئلة قول انه يتقصه  
اذا أخطأ والآخر لا يتقصه الحديث وان أخطأ فله أجر قلت ولا يخفى انه لا دليل فيه لان المراد ان  
أخطأ ما عند الله وما هو في نفس الامر من الحق وهذا الخطأ لا يعلم الا يوم القيامة او يوحى من الله  
تعالى والكلام في الخطأ الذي يظهر له في الدنيا من عدم استكمال شرائط الحكم أو نحوه ﴿وعن  
أبي بكر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يحكم أحد بين اثنين  
وهو غضبان متفق عليه﴾ النهي ظاهر في التحريم ووجه الجهور على الكراهة وترجم النووي  
في شرح مسلم له ياب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان وترجم البخاري ياب هل يقضى القاضي  
أو يفتى المفتي وهو غضبان وصرح النووي بالكراهة في ذلك وانما جأوه على الكراهة نظر الى  
العلة المستبينة المناسبة لذلك وهو انه لما قرب النهي على الغضب والغضب بنفسه لا مناسبة فيه  
لمنع الحكم وانما ذلك لما هو مظنة لحصوله وهو تشويش الفكر وشغله القلب عن استيفاء ما يجب  
من النظر وحصول هذا قد يقضى الى الخطأ عن الصواب ولكنه غير مطرد مع كل غضب ومع كل  
انسان فاذا أفضى الغضب الى عدم تمييز الحق من الباطل فلا كلام في تحريمه وان لم يقض الى هذا  
الحديث أقل أحواله الكراهة وظاهر الحديث انه لا فرق بين مراتب الغضب ولا بين أسبابه وخصه  
البعوى وامام الحرمين بما اذا كان الغضب لغير الله تعالى وعلى ان الغضب لله يؤمن معه من  
التعدي بخلاف الغضب للنفس واستبعده جماعة لخالفته لظاهر الحديث والمعنى الذي لاجله  
نهى عن الحكم معه ثم لا يخفى ان الظاهر في النهي التحريم وان جعل العلة المستبينة صارفة الى  
الكراهة بعيد وأما حكمه صلى الله عليه وآله وسلم مع غضبه في قصة الزبير فلما علم من ان عصمته  
مانعة عن اخراج الغضب له عن الحق ثم الظاهر أيضا عدم نفوذ الحكم مع الغضب اذا نهى  
يقضى الفساد والتفرقة بين النهي للذات والنهي للوصف كما يقوله الجهور وغير واضحة كما قرئ في غير  
هذا المثل وقد الحق بالغضب الجوع والعطش المقرطان لما أخرجه الدارقطني والبيهقي بسند  
تفرد به القاسم العمري وهو ضعيف عن أبي سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال  
لا يقضى القاضي الا وهو شعبان ريان وكذلك الحق به كل ما يشغل القلب ويشوش الفكر من  
غلبة النعاس أو الهم أو المرض أو نحوها ﴿وعن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم اذا تقاضى إليك رجلان فلا تقض للاول حتى تسمع كلام الآخر فسوف  
تدري كيف تقضى قال علي رضي الله عنه فما زالت قاضيا بعدد واهأجدوا بوداود والترمذي  
وحسنه وقواه ابن المديني وصححه ابن حبان) الحديث أخرجه من طرق أحسنها رواية البرار  
عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي رضي الله عنه وفي اسناده عمرو بن أبي المقدام واختلف  
فيه على عمرو بن مرة فرواه شعبة عنه عن أبي الجحدي قال حدثني من سمع عليا أخرجه أبو يعلى  
واسناده صحيح لولا هذا المبهم وله طرق أخر تشهد له ويشهد له قوله (وله شاهد عند الحكماء من  
حديث ابن عباس رضي الله عنهما) والحديث دليل على انه يجب على الحاكم ان يسمع دعوى  
المدعى أولا ثم يسمع جواب الجيب ولا يجوز له ان يبنى الحكم على سماع دعوى المدعى قبل جواب  
الجيب فان حكم قبل سماع الاجابة عمدا بطل قضاؤه وكان قد حافى عدالته وان كان خطأ لم يكن

قادحاً وأعاد الحكم على وجه العمة وهذا حيث أجاب الخصم فان سكت عن الاجابة أو قال  
لا أقول أو أنكرفعن مالك يحكم عليه لتصريحه بالقرءوان شاء حبسه حتى يقرأ أو ينكر وقيل بل  
يلزمه الحق بسكونه اذا الاجابة تجب فوراً فاذا سكت كان كنهكوله وأجيب بأن النكول الامتناع  
من اليمين وهذا ليس منه وقيل يجبس حتى يقرأ أو ينكر وأجيب بأن القرءوكاف في جواز الحكم  
اذا الحكم شرع لفصل الشجار ودفع الضرر وهذا حاصل ما في الجعري وقيل والاولى ان يقال ذلك  
حكمه حكم الغائب فمن أجاز الحكم على الغائب أجاز له على الممتنع عن الاجابة لا شترأ كهما في  
عدم الاجابة وفي الحكم على الغائب قولان الاول انه لا يحكم على الغائب لانه لو كان الحكم  
عليه جائز لم يكن الحضور عليه واجباً ولهذا الحديث فانه دل على انه لا يحكم حتى يسمع كلام  
المدعى عليه والغائب لا يسمع له جواب وهذا الذي ذهب اليه زيد بن علي وأبو حنيفة والساني  
يحكم عليه لما تقدم من حديث هند وتقدم الكلام فيه مستوفى وهذا مذهب مالك والشافعي  
وغيرهما واما حديث علي رضي الله عنه هذا على الحاضر وقالوا الغائب لا يقوت عليه حتى فانه  
اذا حضر كانت حجته قائمة وتسمع ويعمل بمقتضاها ولو ادى الى نقض الحكم لانه في حكم  
المشروط ﴿ وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انكم  
تختصمون الى فاعل بعضكم أن يكون الحن بحجته من بعض فاقضى له على نحو ما أسمع منه  
فمن قطعت له من حق أخيه شيئاً زاد في رواية فلا يأخذ به واذا كثرت في الارشاد (فانما أقطع له  
قطعة من النار متفق عليه) الحن هو الميل عن جهة الاستقامة والمراد ان بعض الخصماء  
أعرف بالحجة وأقطن لها من غيره وقوله على نحو ما أسمع أي من الدعوى والاجابة والينة واليمين  
وقد تكون باطلا في نفس الامر فيقطع من مال أخيه قطعة من نار باعتبار ما يؤول اليه من باب  
انما يأكلون في بطونهم ناراً والحديث دليل على ان حكم الحاكم لا يحل به المحكوم له ما حكم له به  
على غيره اذا كان ما ادعاه باطلا في نفس الامر وما أقامه من الشهادة كاذباً وأما الحاكم فيجوز له  
الحكم بما ظهر له والالزام به وتخليص المحكوم عليه بما حكم به ولو امتنع وينفذ حكمه ظاهراً  
ولكنه لا يحل به الحرام اذا كان المدعى مبطلاً وشهادته كاذبة والى هذا ذهب الجمهور وخالف أبو  
حنيفة فقال انه ينفذ ظاهراً وباطناً وانه لو حكم الحاكم بشهادة زور ان هذه المرأة زوجة فلان  
حلت له واستدل بأن نار لا يقوم به دليل وقياس لا يقوى على مقاومة النص وفي الحديث دليل  
انه صلى الله عليه وآله وسلم يقر على الخطا وقد نقل الاتفاق عن الاصوليين انه لا يقر على الخطا في  
الاحكام وجع بين اتفاقهم وما أفاده هذا الحديث بان مرادهم انه لا يقر فيما حكم فيه باجتهاده  
بناء على جواز الخطا عليه وفي ذلك قصة أسارى بدر والاذن المختلفين وأما الحكم الصادر عن  
الطريق التي فرضت كالحكم بالينة أو يمين المدعى عليه فانه اذا كان مخالفاً للباطن لا يسمى  
الحكم به خطأ بل هو صحيح لانه على وفق ما وقع به التكليف من وجوب العمل بالشاهدين وان كانا  
شاهدي زور فالنصير منهما وأما الحاكم فلا حيلة له في ذلك ولا عتب عليه بسببه بخلاف ما اذا  
أخطأ في الاجتهاد (١) الذي وقع الحكم على وفقه مثل ان يحكم بان الشفعة مثلاً للجار  
وكان الحكم في ذلك في علم الله تعالى انها لا تثبت الا للخليط فانه اذا كان مخالفاً للحق الذي في حكم  
الله تعالى فيثبت فيه الخطأ للجهل على من يتول الحق مع واحد وهذا هو الذي تقدم انه اذا

(١) يعني فانه يكون خطأ  
في نفس الامر وان كان  
الحكم نافذاً به وهو مأجور  
أجر واحد أو ما حكمه  
بشهادة الزور وهو جاهل  
في ذلك فانه حق ولا يسمى  
خطأ في نفس الامر اه أبو  
تراب

أخطأ كان له أجر واستدل بالحديث على أنه لا يحكم الحاكم بعلمه لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يمكنه اطلاعه على أعيان القضايا مفصلاً كذا قاله ابن كثير في الإرشاد قلت وفيه تأمل لأنه صلى الله عليه وآله وسلم إنما أخبر أنه يحكم على نحو ما يسمع ولم يتف أنه يحكم بما علم والتعليل بقوله فأنما أقطع له قطعة من الناردل على أن ذلك في حكمه بما يسمع فإذا حكم بما علمه فلا يجري فيه العلة (وعن جابر رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول كيف تقدس أمة) أي تطهر (لا يؤخذ من شديد هم لضعيفهم رواه ابن حبان) وأخرج حديث جابر أيضاً بن خزيمة وابن ماجه وقد شهد له قوله (وله شاهد من حديث بريدة عند البزار) وفي الباب عن قابوس بن الخارق عن أبيه رواه الطبراني وابن قانع وفيه عن خولة غير منسوبة قيل أنها امرأة حمزة رواه الطبراني وأبو نعيم وشواهد حديث الباب كثيرة منها ما ذكر ومنها قوله (وآخر) أي وله شاهد (من حديث أبي سعيد عند ابن ماجه) والمراد أنها لا تطهر أمة من الذنوب لا ينتصف لضعيفها من قويمها فيما يلزم من الحق له فإنه يجب نصر الضعيف حتى يأخذ حقه من القوى كما يؤيده حديث أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً (وعن عائشة رضي الله عنها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يدعى بالقاضي العادل يوم القيامة فيلقى من شدة الحساب ما يتنى أنه لم يقض بين اثنين في عمره رواه ابن حبان وأخرجه البيهقي ولقطه في غرة) في الحديث دليل على شدة حساب القضاة يوم القيامة وذلك لما يتعاطونه من الخطر فينبغي له أن يتحرى الحق ويبلغ فيه جهده ويحذر من خطأ السوء من الوكلاء والاعوان فقد أخرج البخاري وغيره من حديث أبي سعيد الخدري مر فوعا ما استخلف من خليفة الإله بطائنتان بطانة تأمره بالخير وتحضه عليه وبطانة تأمره بالشر وتحضه عليه والمعصوم من عصمه الله تعالى وأخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة مر فوعا بلقط ما من وال الإله بطائنتان الحديث ويحذر الغرما والوكلاء ويروي لهم حديث من خاصم في باطل وهو يعلمه لمزل في سخط الله حتى ينزع وفي لقط من أعان على خصومة بظلم فقد بدأ بغضب من الله رواهما أبو داود ومن حديث ابن عمر ولما عرفته من تجنب كبار العلماء ولاية القضاء كما قدمناه وإذا كان هذا في القاضي العدل فكيف بقضاة الجور والجهالة وفي ترجمة عبد الله بن وهب في الغريال أنه كتب له الخليفة بقضاء مصر فاحتق في بيته فاطلع عليه بعضهم يوماً فقال يا ابن وهب لا تفرج فتصكم بين الناس بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أما علمت أن العلماء يحشرون مع الأنبياء والقضاة مع السلاطين (وعن أبي بكر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إن يقلع قوم ولوا أمرهم امرأة رواه البخاري) فيه دليل على عدم جواز تولية المرأة شيئاً من الأحكام العامة بين المسلمين وإن كان الشارع قد أثبت لها إمارات في بيت زوجها وذهبت الخنفية إلى جواز توليتها الأحكام الحدود وذهب ابن جرير إلى جواز توليتها مطلقاً والحديث اخبار عن عدم فلاح من ولي أمره امرأة وهم منهونون عن جلب عدم الفلاح لأنفسهم بل مأمورون باكتساب ما يكون سبباً للفلاح (وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ولاه الله شيئاً من أمور المسلمين فاحتجب عن حاجتهم وفقيرهم احتجب الله دون حاجته أخرجه أبو داود

والترمذي) ولقظه عند الترمذي ما من امام يغلط يا بعدون ذوى الحاجة والخلة والمسكنة الا غلق الله تعالى أبواب السماء دون خلته وحاجته ومسكنته وأخرجه الحالكم عن ابن مخيرة عن أبي هريرة وله قصة مع معاوية وذلك انه قال لمعاوية سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من ولاه الله الحديث فجعل معاوية رجلا على حوائج المسلمين ورواه أحمد من حديث معاذ بن بلقظ من ولى من أمور المسلمين شيئا فاحتجب عن أولى الضعف والحاجة احتجب الله تعالى عنه يوم القيامة ورواه الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس بلفظ ائمة أمير احتجب عن الناس فاهمهم احتجب الله عنه يوم القيامة وقال ابن أبي حاتم عن أبيه في هذا الحديث منكر وأخرج الطبراني برجال ثقات الشيخ فانه قال المندري لم يقف فيه على جرح ولا تعديل من حديث أبي حنيفة انه قال لمعاوية سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثا أحببت ان أضعه عندك مخافة ان لا تلقاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يا أيها الناس من ولى منكم عملا فحجب بابه عن ذى حاجة للمسلمين يحبه الله ان يلم باب الجنة ومن كانت همته الدنيا حرم الله عليه جوارى فاني بعثت بخراب الدنيا ولم أبعث بعمارتها والحديث دليل على انه يجب على من ولى أى أمر من أمور عباد الله تعالى ان لا يحتجب عنهم وان يسهل الخجاب ليصل اليه ذوو الحاجة من فقير وغيره وقوله احتجب الله عنه كناية عن منعه له من فضله وعطائه ورحمته (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الراشئ والمرثئ) في النهاية الراشئ من يعطى الذى يعينه على الباطل والمرثئ الآخذ (في الحكم رواه أحمد والاربعة وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان) زاد في النهاية والرائش وهو الذى يمشى بينهم وهو السقيف بين الدافع والآخذ وان لم يأخذ على سفارته أجزا فان أخذ فهو أبلغ وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو عند الاربعة الا النسائي الا انه لم يذكرك لفظ في الحكم في رواية أبي داود وانما زاده في رواية الترمذي والرشوة حرام بالاجماع سواء كانت للقاضى أو للعامل على الصدقة أو لغيرهما وقد قال تعالى ولأنا كلوا أموالكم ينكمح الباطل وتدلوا بها الى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالاثم وأنتم تعلمون وحاصل ما يأخذه القضاة من الاموال على أربعة أقسام رشوة وهدية وأجرة ورزق فالاول الرشوة ان كانت ليحكم له الحالكم بغير حق فهي حرام على الآخذ والمعطى وان كانت ليحكم له بالحق على غريمه فهي حرام على الحالكم دون المعطى لانها لست بقاء حقها فهي يجعل الاتى وأجرة الو كالة على الخصومة وقيل تحرم لانها توقع الحالكم فى الاثم وأما الهدية وهي الثاين فان كان ممن يهاديه قبل الولاية فلا يحرم استدامتها وان كان لا يهدى اليه الا بعد الولاية فان كانت ممن لا خصومة بينه وبين أحد عنده جازت وكرهت وان كانت ممن بينه وبين غريمه خصومة عنده فهي حرام على الحالكم والمهدى يأتى فيه ما سلف في الرشوة على باطل أو حق وأما الأجرة وهي الثالث فان كان الحالكم جرایمة من بيت المال ورزق منه حرمت بالاتفاق لانه انما أجرى له الرزق لاجل الاشتغال بالحكم فلا وجه للأجرة وان كان لاجرایة له من بيت المال جاز له أخذ الأجرة على قدر عمله غير حالكم فان أخذ أكثر مما يستحقه حرم عليه لانه انما يعطى الأجرة لكونه عمل عملا لاجل كونه بها كما فاضل لزيد على أجره مثل غير حالكم انما أخذها لافى مقابلة شئ بل فى مقابلة كونه بها كما ولا استحق لاجل كونه بها كاشيا من أموال الناس اتفاقا فاجرة العمل أجره



مثله فاحذر الزيادة على أجره مثله حرام ولذا قيل ان تولية القضاء من كان غنياً أولى من توليته من كان فقيراً وذلك لانه لفقره يصير متعرضاً لتناول ما لا يجوز له تناوله اذ الم يكن له رزق من بيت المال قال المصنف لم ندر في زماننا هذا من يطلب القضاء الا وهو مصرح بأنه لم يطلبه الا لاحتياجه الى ما يقوم باوده مع العلم بأنه لا يحصل له شيء من بيت المال انتهى (وعن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الخصمين يقعدان بين يدي الخاكم رواه أبو داود وصححه الحاكم) وأخرجه أحمد والبيهقي كلهم من رواية مصعب بن ثابت بن عبد الله ابن الزبير وفيه كلام قال أبو حاتم انه كثير الغلط والحديث دليل على شرعية قعود الخصمين بين يدي الخاكم ويسوي بينهما في المجلس ما لم يكن أحدهما غير مسلم فإنه يرفع المسلم لما في قصة علي عليه السلام مع غريمه الذي عند شرح وهو ما أخرجه أبو نعيم في الحلية بسنده قال وجد علي بن أبي طالب عليه السلام درعاً له عندهم ودى التقطها فعرفها فقال درعي سقطت عن جل لي أورد فقال اليهودي درعي وفي يدي ثم قال اليهودي بيني وبينك قاضي المسلمين قالوا شريحاً فما رأى علياً عليه السلام قد أقبل تحرف عن موضعه وجلس على عليه السلام فيه ثم قال علي عليه السلام لو كان خصمي من المسلمين لساويت في المجلس لكني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تساوهم في المجلس وساق الحديث قال شريح ما تشاء أمير المؤمنين قال درعي سقطت عن جل لي أورد قال التقطها هذا اليهودي قال شريح ما تقول يا يهودي قال درعي وفي يدي قال شريح صدقت والله يا أمير المؤمنين انها الدرعة ولكن لا بد من شاهدين فدعا قنبراً والحسن بن علي عليه السلام وشهدا انها الدرعة فقال شريح أما شهادة هؤلاء فقد أجزأها وأما شهادة ابنك فلا تجيزها فقال علي عليه السلام تكلمت أملك أما سمعت عمر بن الخطاب يقول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة قال اللهم نعم قال أفلا تجيز شهادة سيد شباب أهل الجنة ثم قال لليهودي خذ الدرعة فقال اليهودي أمير المؤمنين جاء معي الى قاضي المسلمين فقضى لي ورضي صدقت والله يا أمير المؤمنين انها الدرعة سقطت عن جل لي التقطتها أشهد ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله فوهب الله علي عليه السلام وأجازه بتسعمائة وقتل معه يوم صفين انتهى وقول شريح والله انها الدرعة كأنه عرفها ويعلم انها درعه لكنه لا يرى الحكم بعلمه كما انه لا يرى شهادة الولد لبيه فأنظر ما أترك العمل بالحق من الخاكم والمحكوم عليه وما آل اليه من الخير المدعي عليه

#### \* (باب الشهادات) \*

الشهادة مصدر يرجع لارادة الانواع قال الجوهرى الشهادة خبر فاطع والشاهد حامل الشهادة ومؤديها لانه مشاهد لما غاب عن غيره وقيل مأخوذة من الاعلام من قوله شهد الله انه لا اله الا هو أى علم (عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ألا أخبركم بخير الشهداء الذي يأتي بشهادة قبل ان يستلها رواه مسلم) دل على ان خير الشهداء من يأتي بشهادته لمن هي له قبل ان يستلها الا انه يعارضه الحديث الثاني وهو حديث عمران وفيه ثم يكون قوم يشهدون ولا يستشهدون في سياق الذم لهم ولما تعارضوا خلف العلماء في الجمع بينهما على



دينه له اجر خسين منكم وجمع الجمهور بين الاحاديث بان للحجة فضيلة ومنزلة لا يوازيها شيء من الاعمال فلن يصحبه صلى الله عليه وآله وسلم فضيلتها وان قصر عمله وأجره باعتبار الاجتهاد في العبادة وتكون خيرية من سيأتي باعتبار كثرة الاجر بالنظر الى ثواب الاعمال وهذا قد يكون في حق بعض الصحابة رضي الله عنهم وأما مشاهير الصحابة رضي الله عنهم فأنهم حازوا السبق من كل نوع من أنواع الخير وبهذا يحصل الجمع بين الاحاديث وأيضا فان المفاضلة بين الاعمال بالنظر الى الاعمال المتساوية في النوع وفضيلة الحجة مختصة بالصحابة لم يكن لمن بعدهم شيء من ذلك النوع وفي قوله ثم يـكون قوم الخ دليل على أنه لم يكن في القرون الثلاثة من يتصف بهذه الصفات المذمومة ولكن الظاهر ان المراد بحسب الاغلب واستدل به على تعديل القرون الثلاثة ولكنه أيضا باعتبار الاغلب وقوله ولا يؤمنون أى لا يراهم الناس أمناء ولا ينقون بهم لظهور خيانتهم وقد ثبت ان الامانة أول ما يرفع من الناس ومعنى قوله بظهر فبهم السمن انهم يتوسعون في المأكل والمشرب وهي أسباب السمن وقيل أراد كثرة المال وقيل المراد انهم يسمنون أى يتكثرون ويماليس فيهم ويدعون مالم يس لهم من الشرف وفي حديث أخرجه الترمذي بلفظ ثم يجي قوم يسمنون ويحبون السمن يجمع بين السمن أى التكبر بما ليس عندهم وتعاطى أسباب السمن ﴿ وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ذي غمر ﴾ (١) بفتح الغين المعجمة وفتح الميم وكسرها بعدها راء فسر ابوداود بالخسة بالخاء المهملة وهي الحق والشناء (على أخيه ولا تجوز شهادة القانع) بالقاف وبعد الالف تون ثم عين مهملة يأتي يانه (لاهل البيت دواه أجدوا ابوداود) وأخرجه ابوداود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ رد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شهادة الخائن والخائنة وأخرجه ابن ماجه والبيهقي وسنده قوي وأخرجه الترمذي والدارقطني والبيهقي من حديث عائشة رضي الله عنها بلفظ لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ذي غمر لاخيه الحديث وفيه ضعف قال الترمذي لا يصح عندنا اسناده وقال ابوزرعة في العلل منكر وضعفه عبد الحق وابن حزم وابن الجوزي وقال البيهقي لا يصح من هذا شيء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقوله الخائن قال ابو عبيدة لا تراخص به الخيانة في أمانات الناس دون ما افترض الله على عباده وأئمتهم عليه فإنه قد سمي ذلك أمانة قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم فمن ضيع شيئا مما أمر الله تعالى به أو ارتكب ما نهى عنه فليس ينبغي ان يكون عدلا فإنه اذا كان خائفا فليس تقوى ترده عن ارتكاب محظورات الدين التي منها الكذب فلا يحصل الظن بخبره لانه مظنة تهمة أو مسلوب الاهلية وأما ذو الغمر فالمراد به ما ذكرناه من الحق والشناء والمراد بأخيه المسلم المشهود عليه والكافر مثله لا يجوز أن يشهد ذو حقد عليه اذا كانت العداوة بسبب غير الدين فان ذا الحقد مظنة عدم صدق خبره لمحبة انزال الضرر بمن يحقد عليه واما شهادة المسلم اذا لم يكن ذا حقد على الكافر بسبب غير الدين فأنها تقبل شهادة عليه وان كان بينهما عداوة في الدين فان عداوة الدين لا تقتضي ان يشهد عليه زورا فان الدين لا يسوغ ذلك وانما خرج الحديث على الاغلب والقانع هو الخادم لاهل البيت والمنقطع الميم للخدمة وقضاء الحوائج وموالاتهم عند الحاجة وفي تمام الحديث وأجازها أى شهادة القانع

(١) في القاموس ان الغمر  
بفتح الميم وكسرها الحقد  
أه أبو تراب

غيرهم اى غير من هو تابع لهم وانما منع من شهادته لمن هو قانع لهم لانه مظنة تهمة فيجب  
 دفع الضرر عنهم وجلب الخير اليهم فنع من الشهادة ومنع هؤلاء من الشهادة دليل على اعتبار  
 العدالة في الشاهد وعليه دل قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وقد رسموا العدالة بانها  
 محافظة دينية تحمل على ملازمة التقوى والمروءة ليس معها بدعة قال السيد رحمه الله وقد  
 نازعناهم في هذا الرسم في عدة من المباحث كرسالة المسائل المهمة فيما تهم به البلوى حكام  
 الامة وحققنا الحق في العدالة في رسالة ثمرات النظر في علم الاثر وفي منحة الغفار حاشية  
 ضوء النهار والله الحمد واختارنا ان العدل هو من غلب خيره شره ولم يجرب عليه اعتياد الكذب  
 وأقنأ عليه الادلة هنالك انتهى والشارح هنا مشى مع الجماهير وذكر بعض ما يتعلق  
 بتفسير مرادهم وليس بذلك ﴿ وعن ابي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم يقول لا تجوز شهادة بدوى على صاحب قرية روية رواه أبو داود وابن ماجه ﴾  
 البدوى من يسكن البادية نسب على غير قياس النسبة والقياس بادوى القرية بفتح القاف  
 وقد تكسر المصير الجامع وفيه دليل على عدم صحة شهادة البدوى لصاحب القرية لالبدوى  
 مثله فتصح والى هذا ذهب أحمد بن حنبل وجماعة ممن أصحبه قال أحمد أخشى ان لا تقبل شهادة  
 البدوى على صاحب القرية لهذا الحديث لانه متهم حيث يشهد بدوى ولم يشهد قرىا وابا اليه  
 ذهب مالك الا انه قال لا تقبل شهادة البدوى لما فيه من الخفاء في الدين والجهالة باحكام الشرع  
 ولا نهم في الغالب لا يضبطون الشهادة على وجهها وذهب الاكثر الى قبول شهادتهم وحاولوا  
 الحديث على من لا تعرف عدالتهم من أهل البادية اذا لاغلب ان عدالتهم غير معرفة واستدل  
 في البحر لقبول شهادتهم بقبوله صلى الله عليه وآله وسلم شهادة الاعرابى على هلال رمضان  
 ﴿ وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه خطب فقال ان ناسا كانوا يؤخذون بالوحي في عهد  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان الوحي قد انقطع وانما تأخذكم الان بما يظهر لنا من  
 أعمالكم رواه البخارى ﴾ وتعامه فن أظهر لنا خيرا أمناه وقرناه وليس اليان من سريرته شئ  
 الله يحاسبه في سريره ومن أظهر لنا سوءا لم نأمنه ولم نصدقه وان قال ان سريره حسنة استدله  
 على قبول شهادته لم تظهر منه روية نظر الى ظاهر الحال وانه يكفى في التعديل ما يظهر من حال  
 المعدل من الاستقامة من غير كشف عن حقيقة سريره لان ذلك متعذر الا بالوحي وقد انقطع  
 وكان المصنف أوردوه وان كان كلام صحابي لا حجة فيه لانه خطب به عمر وأقره من سمعه فكان  
 قول جماهير الصحابة ولان هذا الذى قاله هو البخارى على قواء الشريعة وظاهر كلامه انه  
 لا يقبل المجهول ويدله ما رواه ابن كثير في الارشاد انه شهد عند عمر رضي الله عنه رجل فقال له  
 عمر رضي الله عنه لست أعرفك ولا يضرك ان لا أعرفك انت عن يعرفك فقال رجل من القوم أنا  
 أعرفه قال باى شئ تعرفه قال بالعدالة والفضل قال هو جارك الا الذى تعرف ليس له ونهارة  
 ومدخله ونخريه قال لا قال فعاملت بالدينار والدرهم اللذين يستدل بهما على الورع قال لا قال  
 فراقفك في السفر الذى يستدل به على مكارم الاخلاق قال لا قال لست تعرفه ثم قال للرجل انت  
 عن يعرفك قال ابن كثير رواه البغوى باسناد حسن ﴿ وعن أبي بكر رضي الله عنه عن النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم انه عد شهادة الزور في أكبر الكبائر متفق عليه في حديث ﴾ ولفظه انه

صلى الله عليه وآله وسلم قال ألا تنسكم بأكبر الكبار ثلاثاً قالوا بلى قال الاشرار بالله وعقوق  
 الوالدين وجلس وكان متكئاً ثم قال ألا وقول الزور فزال يكررها حتى قلنا انته سكت فقدم تفسير  
 شهادة الزور قال الثعلبي الزور تحسين الشيء ووصفه بخلاف صفته حتى يحيل الى من سمعه أو رآه  
 انه بخلاف ما هو به فهو عو به الباطل بما هو به انه حق وقد جعل صلى الله عليه وآله وسلم قول الزور  
 عديلاً للاشرار ومساوياً له قال النووي وليس على ظاهره المتبادر وذلك لان الشريك أكبر بلا  
 شك وكذلك القتل فلا بد من تأويله وذلك بأن التفضيل لهما بالنظر الى ما ينظرها في المفسدة  
 وهي التسبب الى كل المال بالباطل فهي أكبر الكبار بالنسبة الى الكبار التي يتسبب بها الى  
 كل المال بالباطل فهي أكبر من الزنا ومن السرقة وانما اهتم صلى الله عليه وآله وسلم باخبارهم  
 عن شهادة الزور وجلس وأتى بحرف التثنية وكرر الاخبار ليكون قول الزور شهادة الزور وأسهل  
 على اللسان والتهاون به أكثر ولان الحوامل عليه كثير من العداوة والحسد وغيرهما فاحتج الى  
 الاهتمام بشأنه بخلاف الاشرار فإنه ينبوعه قلب المسلم ولا تها لا تعدى مفسدته الى غير المتشرك  
 بخلاف قول الزور فإنه يتعدى الى من قيل فيه والعقوق يصرف عنه كرم الطبع والمروءة (وعن  
 ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لرجل ترى الشمس قال نعم قال  
 على مثلها فاشهد أو دعه أخرجه ابن عدي باسناد ضعيف وصححه الحاكم فأخطأ) لان في اسناده  
 محمد بن سليمان بن مشمولى ضعفه التسائي وقال البيهقي لم يرو من وجه يعتمد عليه وفيه دليل على انه  
 لا يجوز للشاهد أن يشهد الا على ما يعلمه علماً يقيناً كما تعلم الشمس بالمشاهدة ولا يجوز الشهادة  
 بالظن فان كانت الشهادة على فعل فلا بد من رؤيته وان كانت على صوت فلا بد من سماع ذلك  
 الصوت ورؤية الصوت أو التعريف بالمصوت بعد ليد أو عدل عنده من يكتب به الا في مواضع  
 فانها تجوز الشهادة بالظن وقد بوب البخاري للشهادة على الظن بقوله باب الشهادة على الانساب  
 والرضاع المستفيض والموت القديم وذكر أربعاً حديث في ثبوت الرضاع وثبوته انما هو  
 بالاستقاضة ولم يذكر حديثاً على رؤية الرضاع وأشار بذلك الى ثبوت النسب فان لازم الرضاع  
 ثبوت النسب وأما ثبوت الرضاعة نفسها بالاستقاضة فانه مستفاد من صريح الاحاديث فان  
 الرضاعة المذكورة فيها كانت في الجاهلية وكان ذلك مستفيضاً عندهم وقع له وحده الاستقاضة  
 عند جماعة مشهورة في المحلة ثم نزلنا وعلما وانما اكتفي بالشهرة في المذكورة اذ لا طريق الى التحقيق  
 بالنسب لتعذر التحقيق فيه في الاغلب وأراد البخاري بالموت القديم ما طاول الزمان عليه وحده  
 البعض بخمسين سنة وقيل باربعين وذلك لانه شق فيه التحقيق والى العمل بالشهرة في النسب  
 ذهب الشافعية وأجدوا مثله الموت وكذلك ذهب السبجاعة وفي ثبوت الوالد وقال المصنف في  
 الفتح اختلف العلماء في ضابط ما تنفذ فيه الشهادة بالاستقاضة فتصح عند الشافعية في النسب  
 قطعا والولادة وفي الموت والعنق والولام والولاية والوقف والعزل والنكاح ونوابعه والتعديل  
 والتجريح والوصية والرشد والسفه والملك على الراجح في جميع ذلك وبلغها بعض المتأخرين من  
 الشافعية بضعة وعشرين موضعاً وهي مستوفاة في قواعد العلا في آخر كلامه (وعن  
 ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بين وشاهد أخرجه مسلم وأبو  
 داود والتسائي وقال اسناده جيد) قال ابن عبد البر لا مطعن لاحد في اسناده كذا قال لكنه

قال الترمذي في العلل سألت محمدا يعني البخاري عنه فقال لم يسمعه عندي عمرو من ابن عباس يريد عمرو بن دينار أو يه عن ابن عباس وقال الحاكم قد سمع عمرو من ابن عباس عدداً حديثاً وسمع من جماعة من أصحابه فلا ينكران ~~يكون~~ سمع منه حديثاً وسمع من أصحابه عنه وله شواهد (وعن أبي هريرة رضي الله عنه مثله أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ابن حبان) وأخرجه أيضاً الشافعي وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه هو صحيح وقد أخرج الحديث عن اثنين وعشرين من الصحابة وقد سرد الشارح أسماءهم والحديث دليل على أنه يثبت القضاء بشاهدتين وإلى ذهب جاهل من الصحابة والتابعين وغيرهم وهو مذهب فقهاء المدينة السبعة ومالك قال الشافعي وعمدتهم هذه الأحاديث واليمين وإن كان حاصلها تأكيد الدعوى لكن بهظم شأنها فإنها شهادة لله سبحانه أن الحقيقة كما يقول ولو كان الأمر على خلاف الدعوى لكان مقترناً على الله أنه لم صدقه فلما كانت هذه المنزلة العظيمة هاجبها المؤمن بآيمانه وعظمة شأن الله عنده أن يحلف به كذباً وهاجبا القابح لما يراه من تعجيل عقوبة الله تعالى لمن حلف بيمينه فافرة فلما كان لليمين هذا الشأن صلت للهجوم على الحكم كشهادة الشاهد وقد اعتبرت الإيمان فقط في الأيمان وفي القسامة في مقام الشهود وذهب يزيد بن علي وأبو حنيفة وأصحابه إلى عدم الحكم باليمين والشاهد مستدلين بقوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وقوله فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان قالوا وهذا يقتضي الحصر ويقتضي مفهوم المخالفة لا بغير ذلك والزيادة بالشاهد واليمين مخالفة وزيادة الشاهد واليمين تكون نسخاً لمفهوم المخالفة وأجيب عنه بأنه على تقدير اعتبار مفهوم المخالفة يصح نسخه بالحديث الصحيح أعني حديث ابن عباس واستدلوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم شاهدك أو يمينه وأجيب بأن هذا الحديث صحيح وحديث الشاهد واليمين صحيح فيعمل بهما في منطوقهما فإن مفهوم أحدهما لا يقاوم منطوق الآخر هذا وفي سنن أبي داود أنه قال سلمة في حديثه قال عمرو في الحقوق يريدان عمرو بن دينار الراوي عن ابن عباس خص الحكم بالشاهد واليمين بالحقوق قال الخطابي وهذا خاص بالأموال دون غيرها فإن الراوي وقفه عليها والخاص لا يعلني به محله ولا يقاس عليه غيره واقضاء العموم منه غير جائز لأنه حكاية فسل والقول لا عموم له انتهى والحق أنه لا يخرج من الحكم بالشاهد واليمين إلا الحد والقصاص للاجماع انهما لا يثبتان بذلك

#### \* (باب الدعاوى) \*

جمع دعوى وهو اسم مصدر من ادعى شيئاً إذا زعم أن له فيه حقاً سواء كان حقاً أو باطلاً (والبينات) جمع بينة وهي الخجة الواضحة سميت الخجة بينة لوضوح الحق وظهوره بها (عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه متفق عليه والبيهقي) أي من حديث ابن عباس (بإسناد صحيح البينة على المدعى واليمين على من أنكر) وفي الباب عن ابن عمر عند ابن حبان وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند الترمذي والحديث دال على أنه لا يقبل قول أحد فيما يدعيه بمجرد دعواه بل يحتاج إلى البينة أو تصديق المدعى عليه قال طلب يمين

المدعى عليه فله ذلك وإلى هذا ذهب سلف الأمة وخلفها قال العلماء والحكمة في كون البيعة على المدعى أن جانب المدعى ضعيف لأنه يدعى خلاف الظاهر فكلف الحجة القوية وهي البيعة فيقوى بها ضعف المدعى وجانب المدعى عليه قوى لأن الأصل فراغ ذمته فاكتمى منه باليمين وهي حجة ضعيفة ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عرض على قوم اليمين فأمر عوا فأمروا أن يسلمهم بينهم في اليمين أيهم يحلف رواه البخاري ) يقسمه ما رواه أبو داود والنسائي من طريق أبي رافع عن أبي هريرة أن رجلين اختصما في متاع ليس لواحد منهما بيعة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم استمعا على اليمين ما كان أحبا ذلك أو كرها قال الخطابي ومعنى الاستمعا هنا الاقتراع يريدانهم ما يقرعان فأيهما خرجت له القرعة - حلف وأخذ ما ادعى وروى مثله عن علي بن أبي طالب عليه السلام وهو أنه أتى بغل وجذى السوق يساع فقال رجل هذا بغلي لم أبيع ولم أهب ونزع على خمسة يشهدون وجاء آخر يدعيه بنعم أنه بغله وجاء بشاهدين قال الرازي فقال على عليه السلام إن فيه قضاء وصلحا وسوف أدين لكم ذلك أما صلحه إن يساع البغل فيقسم على سبعة أسهم لهذا خمسة ولهذا اثنان وإن لم تصطلحا فالقضاء أنه يحلف أحد الخصمين أنه ما بعه ولا وهبه وأنه بغله فان تشاحتما أي يكلم يحلف فانه يقرع ينكح على الحلف وأيكم أقرع حلف انتهى كلام الخطابي ﴿ وعن أبي امامة الحارثي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة فقال له رجل وإن كان شيئا يباري رسول الله قال وإن كان قضيا من أراكر رواه مسلم ) الحديث دليل على شدة الوعيد لمن حلف ليأخذ حقا غيره أو يسقط عن نفسه حقا فانه يدخل تحت الاقتطاع لحق المسلم والتعير بحق امرئ مسلم يدخل فيه ما ليس بحال شرعا كجلد الميتة وفجوه وذكر المسلم خرج مخرج الغالب والافلاذى مثله في هذا الحكم قيل ويحتمل أن هذه العقوبة تختص بمن اقتطع بيمينه حق المسلم لاحق الذمى وإن كان محرمًا فله عقوبة أخرى وإيجاب النار وتحريم الجنة مقيد بما إذا لم يتب ويخلص من الحق الذي أخذ باطلا ثم المراد باليمين القابضة وإن كانت مطلقة في الحديث فقد قيدها ﴿ (وعن الأشعث) بشين معجمة ساكنة فعين مهملة مفتوحة ثلثة وهو أبو محمد (ابن قيس) بن معديكرب الكندي قدم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في وفد كندة وكان رئيسهم وذلك في سنة عشر وكان رئيسا في الجاهلية مطاعا في قومه وجهيا في الاسلام وارتد عن الاسلام بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم رجع إلى الاسلام في خلافة أبي بكر رضي الله عنه وخرج للجهاد مع سعد بن أبي وقاص وشهد القادسية وغيرها ثم سكن الكوفة ومات بها سنة اثنتين وأربعين وصلى عليه الحسن بن علي عليه السلام (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من حلف على يمين بقتطع بها مال امرئ مسلم هو فيها فاجر لقي الله وهو عليه غضبان متفق عليه) والمراد بكونه فاجرا فيها أن يكون متعمدا عالما أنه غير محق وإذا كان تعالى عليه غضبان حرمه جنته وأوجب عليه عذابه ﴿ (وعن أبي موسى رضي الله عنه أن رجلا من اختصما في دابة ليس لواحد منهما بيعة ففضى به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بينهما نصفين رواه أحمد وأبو داود والنسائي وهذا القطة قال واستناده جيد) قال الخطابي يشبه أن يكون هذا البعير أو الدابة كانت في أيديهما معا فجعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم بينهما

لاستوائهما في الملبأ باليد ولولا ذلك لم يكونا بنفس الدعوى يستحقانه لو كان الشيء في يد أحدهما  
وقد روى أبو داود وعقبيه حديثا فقال ادعيا بعيراني عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
فبعث كل واحد منهما بشاهدين فقصه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بينهما نصفين قال الخطابي  
وهو مروي بالاستناد الأول إلا أن في الحديث المتقدم لم يكن لواحد منهما يئنة وفي هذا أن كل  
واحد منهما قد جاء بشاهدين فاحتمل أن تكون القضية واحدة إلا أن الشهادات لما تعارضت  
تفاوتت فصارا كئنة لا يئنة له وحكم بالشيء بينهما نصفين لاستوائهما في اليد ويحتمل أن يكون  
البعير في يد غيرهما فلما أقام كل واحد منهما شاهدين على دعواه نزع الشيء من يد المدعى عليه  
ودفعه إليهما وقد اختلف العلماء في الشيء يكون في يد الرجل يتداعيا اثنا يقيم كل واحد منهما  
يئنة فقال أحمد بن حنبل وأحمد بن حنبل وراويه يقرع بينهما فنخرج له القرعة صار له وكان  
الشافعي يقول به قديما ثم قال في الجديد فيه قولان أحدهما يقضى به بينهما نصفين وبه  
قال أصحاب الرأي وسفيان الثوري \* والقول الثاني أنه يقرع بينهما فإيهما خرج سهمه  
حلف لقد شهد شهوده بحق ثم يقضى له به وقال مالك لا أحكم به لواحد منهما أن كان في يد  
غيرهما وحكى عنه أنه قال هولا عدلهم ما شهدوا وأشهرهما في الصلاح وقال الأوزاعي  
يؤخذ بأكثر البينتين عددا وحكى عن الشعبي أنه قال هو بينهما على حصص الشهود اه كلام  
الخطابي وفي المنار أن القرعة ليس هذا محلها وانما وظيفة ما حيث تعذر التقريب إلى الحقيقة  
(١) من كل وجه وكون المدعى ههنا مشتركا أحد المحتملات فلا وجه لإبطاله بالقرعة واختار  
قصة المدعى وهو الصواب في هذه الصورة ﴿ وعن جابر رضي الله عنه أن النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم قال من حلف على منبري هذا بين آئمة تبوأ مقعده من النار رواه  
أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان ) وأخرج النسائي برجال ثقات من حديث أبي  
أمامة مرفوعا من حلف عند منبري هذا بين كاذبة يستحل به مال امرئ مسلم فعليه لعنة  
الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا والحديث دليل على عظمة  
اثم من حلف على منبره صلى الله عليه وآله وسلم كاذبا واختلف العلماء في تغليظ الحلف  
بالمكان والزمان بل يجوز للمحكم ألا والحديث لا دليل فيه على أحد القولين انما فيه  
عظمة اثم من حلف على منبره صلى الله عليه وآله وسلم وذهب الحنفية والحنابلة إلى أنه  
لا تغليظ بزمان ولا مكان وأنه لا يجب على الخالف الإجابة إلى ذلك وذهب الجمهور إلى أنه  
يجب (٢) التغليظ بالزمان والمكان فالوفاة في المدينة على المنبر وفي مكة بين الركن والمقام وفي  
غيرهما في المسجد الجامع وكانهم يقولون في الزمان ينظر إلى الأوقات الناضلة كبعد العصر وبلية  
الجمعة ويومها ونحو ذلك احتج الأولون بإطلاق أحاديث اليمين على المدعى عليه وبقوله شاهد الله  
أو عيینه واحتج الجمهور بحديث جابر وحديث أبي أمامة وبفعل عمر وعثمان وابن عباس  
وغيرهم من السلف واستدلوا بالتغليظ بالزمان بقوله تعالى تحبسونهما من بعد الصلاة قال  
المفسرون هي صلاة العصر وقال آخرون يستحب التغليظ بالزمان والمكان ولا يجب وقيل هو  
موضع اجتماع الحاكم إذا رآه حسنا ألزم به ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ) هذا كناية عن غضبه تعالى

(١) أي محل كانت العين  
المدعاة في أيدي المتداعيين  
معاقلة ليدلها على السواء  
اه أبو تراب

(٢) لعلمهم يريدون بالوجوب  
إذا طلبه الخصم أو رآه  
الحاكم اه أبو تراب



(١) نسخة بخطه

واشارة الى حرمانهم رحمة (ولا يزكهم) أي لا يظهرهم من أدناس الذنوب بالمغفرة (ولهم عذاب أليم رجل على فضل ماء بالثلاثة فنعاه (١) ابن السبيل ورجل بايع رجلا بملعته بعد العصر فحلف له بالله لاخذها بكذا وكذا وصدقوه وهو على غير ذلك ورجل بايع اماما لا يبايعه الا للدنيا فان أعطاه منها وفي وان لم يعط منها لم يف متفق عليه) قوله على فضل ماء أي على ماء فاضل عن كفايته فهذا منع ما لا حاجة اليه من هو محتاج له وتقدم الكلام عليه في كتاب البيع وقوله فصدق أي المشتري وضمير هو لا اخذ مصدر قوله لاخذها دلالة فعله عليه مثل اعدوا هو أقرب للتقوى أي والاخذ على غير ما حلف عليه فهذا ارتكاب أمرين عظيمين الحلف بالله والكذب في قيمة السلعة ونخص بعد العصر لشرف الوقت وهو من أدلة من غلط بالزمان وقوله بايع اماما لا يبايعه الا للدنيا أي لما يعطيه منها والوعيد يحتمل أن يكون لمجموع ما ذكر من المبايعات لاجل الدنيا فانها تبايع غير صالحة ولعدم الوفاء بالخروج عن الطاعة وتفريق الجماعة والاصل في بيعه الامام ان يقصد بها إقامة الشريعة ويعمل بالحق ويقيم ما أمر الله تعالى باقامته ويهتد ما أمر الله تعالى بهداه ووقع في البخاري ورجل حلف على عين كاذبة بعد العصر ليقتطع بها مال رجل مسلم فيكون من نوعيه هذا النوع من الوعيد أربعة وفي مسلم مثل حديث أبي هريرة قال وشيخان وملاك كذاب وعائل مستكبر وأخرج أيضا من حديث أبي ذر مر قوعا ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة المئان الذي لا يعطى شيئا الا منه والمنفق ملعته بالخلف التاجر والمسبيل ازاره فحصل من مجموع الاحاديث تسع خصال ان حملنا المنفق ملعته بالخلف الكاذب والذي حلف بعد العصر لقد أعطى كذا وكذا شيئا واحدا وان جعلناهما شيئين كما هو الظاهر فان المنفق ملعته بالكذب أعم من الذي يحلف لقد أعطى فتكون عشرة (٢) وعن جابر رضي الله عنه أن رجلا اختصم في ناقة فقال كل واحد منهما ما تجب عندي وأقام) أي كل واحد (بينة فقضى به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمن هي في يده) سيأتي من أخرجه وأخرج الذي بعده وقد أخرج هذا البيهقي ولم يضعف استناده وأخرج نحوه عن الشافعي الا ان فيه تداعيا دابة ولم يضعف استناده أيضا وفي الحديث دليل على أن البدمرجة للشهادة الموافقة لها وقد ذهب الى هذا الشافعي ومالك وغيرهما قال الشافعي يقال لهما قد استويا في الدعوى والبينة والذي هو في يده سبب بكيهوته في يده هو أقوى من سببك فهو له لفضل قوة سببه وذكر هذا الحديث وذهب ابن خنبل الى انها ترجح بينة الخارج وهو من لم تكن في يده قالوا انشر عنه له والمنكر المين وقوله صلى الله عليه وآله وسلم البينة على المدعي فانه يقتضي أن لا تقيد بينة المنكر ويروى عن علي عليه السلام انه قال من كان في يده شيء فبينه لا تعمل له شيئا ذكره في البحر وأجيب عن ذلك بأن حديث جابر خاص وحديث البينة على المدعي عام والخاص مخصص مقدم وأثر على رضي الله عنه لم يصح وعلى صحته بخلاف ما سبق وعن القاءم انه يشتم بينهم لان اليد تقويه لبينة الداخل فساوت بينة الخارج ويروى عنه كقول الشافعي والحنفية تفصيل لم يعم عليه دليل (٣) وعن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رد المين على طالب الحق رواهما) أي هذا والذي قبله (الدارقطني وفي استناده ضعيف) وجه ضعف هذا الحديث ان مداره على محمد بن مسروق عن اسحق بن القرات ومحمد لا يعرف واسحق مختلف فيه كما قاله المعنف وقال الذهبي في الكاشف ان اسحق بن

الفرات قاضي مصر ثقة معروف وقال البيهقي الاعتماد في هذا الباب على أحاديث القسامة فإنه قال صلى الله عليه وآله وسلم لا ولياء الدم أتخلقون فأبو أفعال يحلف به ودوهو حديث صحيح وساق الروايات في القسامة وفيها رد اليمين قال فهذه الأحاديث هي المعتمدة في رد اليمين على المدعي إذا لم يحلف المدعي عليه قلت وهذا منه قياس إلا أنه قد ثبت عندهم أن القسامة على خلاف القياس وثبت أنه لا يقاس على ما خالف القياس وقد استدلل بحديث الكتاب على ثبوت رد اليمين على المدعي والمراد به أنها تجب اليمين على المدعي ولكنه إذا لم يحلف المدعي عليه وقد ذهب الشافعي وآخرون إلى أنه إذا نكل المدعي عليه فإنه لا يجب بالنكول شيء إلا إذا حلف المدعي (وعن عائشة رضي الله عنها قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم مسرورا تبرق) بفتح المشناة النوقية وضم الراء (أسارى وجهه) هي الخطوط التي تكون في الجبهة واحدة سرور وجمعها أسرار وأسرة وجمع الجمع أسارى رأى قضى وتستنير من الفرح والسرور (فقال ألم ترى إلى مجز) بضم الميم وفتح الجيم ثم رأى مشددة مكسورة ثم رأى أخرى اسم فاعل لأنه كان في الجاهلية إذا أسر أسيرة أجز ناصيته وأطلقه (المدبلي) بضم الميم وبالدال المهملة وجميم بزنة مخرج نسبة إلى بنى مدلج بن مرة بن عبد مناف بن كنانة (نظر آتفا) أي الآن (إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد فقال هذه الأقدام بعضهما من بعض متفق عليه) في رواية للجاري أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال ألم ترى أن مجززا المدبلي دخل فرأى أسامة وزيدا عليه ماقطيفة قد غطيا رؤسهما ومدتا أقدامهما فقال إن هذه الأقدام بعضهما من بعض واعلم أن الكفار كانوا يقدحون في نسب أسامة لكونه كان أسودا شديدا السواد وكان زيدا أبيض كذا قاله أبو داود وأم أسامة هي أم أيمن وكانت حبشية سوداء ووقع في الصحيح أنها كانت حبشية وصيفة لعبد الله والد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويقال كانت من سبي الحبشة الذين قدموا من القيسل فصارت لعبد المطلب فوهي العبد الله والد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتزوجت قبل زيد عبدا الحبشي فولدت له أيمن فكنيت به واشتهرت بكنيتها واسمها يركه والحديث دليل على اعتبار القياقة في ثبوت النسب وهي مصدر قاف قياقة والقائف الذي يتبع الآثار ويعرفها ويعرف شبه الرجل بآبيه وأخيه وإلى اعتبارها في ثبوت النسب ذهب مالك والشافعي وجماهير العلماء مستدلين بهذا الحديث ووجه دلالة ما علم من أن التقرير منه صلى الله عليه وآله وسلم حجة لأنه أحد أقسام السنة وحقيقة التقرير أن يرى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعلا من فاعل أو يسمع قولاً من قائل أو يعلم به وكان ذلك الفعل من الأفعال التي لا يسلم تقدم إنكاره لها كضيق كافر إلى كنيسة أو مع عدم القدرة كما كان يشاهده من كفار مكة من عبادة الأوثان وأذا هم للمسلمين ولم ينكره كان ذلك تقريراً إذا لا على جوارزه فإنه استبشر به فوضع كما في هذه القصة فإنه استبشر بكلام مجز في إثبات نسب أسامة المزيد فدل ذلك على تقرير كون القياقة طريقاً إلى معرفة الأنساب وجمارواه مالك عن سليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه (١) كان يلبط أولاد الجاهلية بمن ادعاهم في الإسلام فأقر رجلاً إلى عمر رضي الله عنه كلاهما يدعى ولداً أمراً فدعا فأنفا فنظر إليه القائف فقال لقد اشتريته كافيته فضر به عمر رضي الله عنه بالدرة ثم دعا المرأة فقال أخبريني خبرك فقالت كان هذا أحد الرجلين يأتيني في أبل لاهلها فلا يفارقها حتى ينظن أنه

(١) قوله كان يلبط لعنه كان يلحق وتحرر الرواية اهـ  
مصححه

قد استمرها جل ثم تصرف عنهم افا هرقت عليه دما ثم خلف عليها هذا تعني الاخر فلا ادري  
من آية ما هو فكبر القاتن فقال عمر رضى الله عنه للغلام ذالى آية ما شئت فانتب فقضى عمر  
بمحضر من الصحابة بالقيافة من غير انكار من واحد منهم فكان كالأجاء تقوى به أدلة القيافة قالوا  
وهو مروى عن ابن عباس وأنس بن مالك ولا يخالف لهم من الصحابة ويدل له حديث العان  
وقوله صلى الله عليه وآله وسلم ان جاءت به على صفة كذا وكذا فهو لفلان أو على صفة كذا وكذا  
فهو لفلان فجاءت به على الوصف المكروه فقال لولا الأيمان لكان لى ولها شأن فقوله لفلان  
اثبات النسب بالقيافة وانما منعنا الأيمان عن الحاقه بمن جاء على صفة وذهبت الحنفية الى انه  
لا يعمل بالقيافة في النسب والحكم في الولد المتنازع فيه أن يكون للشر يكن أو المشتريين  
أو الزوجين وأما قوله الولد للفراس فذلك فيما اذا علم الفرار فانه معلوم ان الحكم به مقدم قطعا  
وانما القيافة عند عدمه ثم الاصح عند القائلين بالالحاق انه يكفي قاتن واحد وقيل لا بد من  
اثنين وحديث الباب دال على الاكتفاء بالواحد

### \*( كتاب العتق )\*

العتق الحرية يقال عتق عتقا بكسر العين ويقعها فهو عتيق وعتاق وفي النجم الوهاج العتق  
اسقاط الملك من الآدمي تقر بالله تعالى وهو مندوب وواجب في الكفارات وقد حث الشارع  
عليه كما قال تعالى فذكر ربة عسرت بعتة من الرق والاحاديث في فضله كثيرة (عن أبي هريرة  
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيما امرئ مسلم أعتق امرأ مسلما  
استغذ الله بكل عضو) بكسر العين وضعها (منه عضو من النار متفق عليه) وتعلمه في  
الجاري حتى فرجه بفريجه وفيه انه اذا كان المعتق والمعتق مسلمين أعتقه الله من النار وفي قوله  
استغذ ما يشعر بأنه بعد استحقاقه لها واشترط اسلامه لاجل هذا الاجر والافان عتق الكافر  
يصح وقولهم لا قرب له لكافر ليس المراد انه لا ينفع منه ما من شأنه أن يتقرب به كالعتق والهبة  
والصدقة وغير ذلك انما المراد انه لا يثبت عليها والافهى نافذة منه لكن لا تجاقله بشي من النار  
وفي تقييد الرقة المعتبرة بالاسلام أيضا دليل على ان هذه النصيلة لا تنال الا بعتق المسلمة وان كان  
في عتق الكافرة فضل لكنه لا يبلغ ما وعد ههنا من الاجر ووقع في رواية مسلم ارب عوض عضو  
وهو بكسر الهمزة واسكان الراء فوحدة العضو وفيه ان عتق كامل الاعضاء أفضل من عتق  
ناقصها فلا يكون خصيا ولا فاقد غيره من الاعضاء والأعلى ثمنا أفضل كما يأتي وعتق الذكرا أفضل  
من عتق الانثى (وللمزنى وصحة عن أبي أمامة وإيما امرئ مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كاتبا  
فسكا كه من النار) فعتق المرأة أجرة على النصف من عتق الذكر فالرجل اذا أعتق امرأة كانت  
فسكالة فصفه من النار والمرأة اذا أعتقت الأمة كانت فسكا كه من النار كادل له مفهوم هذا  
ومنطوق قوله (ولابي داود من حديث كعب بن مرة وإيما امرأة مسلمة أعتقت امرأة مسلمة  
كانت فسكا كه من النار) وبهذا الذي قبله استدلل من قال عتق الذكرا أفضل ولما في الذكرا من  
المعاني العامة والمنفعة التي لا توجد في الاناث من الشهادة والجهاد والقضاء وغير ذلك مما يختص  
بالرجال اما شرعا واما عاده ولان في الامام من تضييع بالعتق ولا يرغب فيها بخلاف العبد وقال

آخرون عتق الاتى أفضل لانه يكون ولدها حراً سواء تزوجها حراً أو عبد وقوله في رواية حتى فرجه  
 بفرجه استشكله ابن العربي قال لان المعصية التي تعلق بالفرج هي الزنا والزنا كبيرة لا تكفر  
 الا بالتوبة الا ان يقال ان العتق مخرج عند الموازنة بحيث تكون حسنات العتق واجبة توازي  
 سيئة الزنا مع انه لا اختصاص لهذا الزنا فان اليد يكون بها القتل والرجل يكون بها الفرار من  
 وغير ذلك \* (قائدة) \* في النجم الوهاج انه أعتق النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثاً وستين  
 الرجف اسمه عدد سبى عمره وعداً سماهم قال وأعتقت عائشة تسعاً وستين وعاشت كذلك وأعتق  
 أبو بكر كثيراً وأعتق العباس سبعين عبداً رواه الحاكم وأعتق عثمان وهو محاصر عشرين  
 وأعتق حكيم بن حزام مائة مطوقين بالفضة وأعتق عبد الله بن عمار ألفاً وعتق أبا عمر قوج ستين  
 حجة وحبس في سبيل الله ألف فرس وأعتق ذوالكلاع الجبى في يوم واحد ثمانمائة ألف عبد  
 وأعتق عبد الرحمن بن عوف ثلاثين ألف نسمة انتهى \* (وعن أبي ذر رضى الله عنه قال سألت  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم أى العمل أفضل قال إيمان بالله وجهاد في سبيله قلت فأى الرقاب  
 أفضل قال أغلاها) روى بالعين المهملة والعين المعجمة (ثمنا وأتفسماعند أهلها متفق عليه)  
 دل على ان أبلها أفضل أعمال البر بعد الإيمان وقد تقدم في كتاب الصلاة ان الصلاة في أول وقتها  
 أفضل الاعمال على الإطلاق وتقدم الجمع بين الاحاديث هنالك ودل على ان الاعلى ثمناً أفضل من  
 الأدنى فيه قال النووي محله والله أعلم فيمن أراد أن يعتق رقبة واحدة أو مالو كان مع شخص ألف  
 درهم مثلاً فأراد أن يشتري بها رقبة يعتقها فوجد رقبة تقيسة ورقبتين مفضولتين قال فثنتان  
 أفضل بخلاف الانصبة فان الواحدة السمينة أفضل لان المطالب في العتق فك الرقبة وفي  
 الانصبة طيب اللعم انتهى والاولى ان هذا لا يؤخذ قاعدة كلية بل يختلف باختلاف الاشخاص  
 فانه اذا كان شخص يعمل عظيم من العلم والعمل وانتفاع المسلمين به فعتقه أفضل من عتق جماعة  
 ليس فيهم هذه السمات فيكون الضابط اعتبارا لا كثر نفعاً وقوله وأتفسماعند أهلها أى  
 ما كان اغتباطهم بها أشد وهو الموافق لقوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون \* (وعن  
 ابن عمر رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أعتق شركاً له في عبد فكان  
 له مال يبلغ ثمن العبد قوم قيمة عدل) بفتح العين أى لازيادة فيه ولا نقص (فأعطى شركاه  
 حصصهم وعتق عليه العبد والا) يكن له مال يبلغ ثمن العبد (فقد عتق) بفتح العين المهملة  
 (منه ما عتق) بفتح العين ويجوز ضمها (متفق عليه) دل الحديث على ان من له حصه في عبد  
 اذا عتق حصته فيه وكان موثقاً له تسليم حصه شركه بعد تقويم حصه الشريك تقويم مثله  
 وعتق عليه العبد جميعه وقد أجمع العلماء على ان نصيب المعتق يعتق بنفس الاعناق ودل على انه  
 لا يعتق نصيب شركه الا مع يسار المعتق لامع اعساره لقوله في الحديث والاى وان لا يكن له  
 مال فقد عتق منه ما عتق وهي حصته وظاهره تبعض العتق أى انه قد وقع في هذا اللفظ نزاع بين  
 الأئمة فقال ابن وضاح ليس هذا من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانه رواه أبو بوب عن نافع  
 قال قال نافع والافقد عتق منه ما عتق فقصه من الحديث وجعله من قول نافع قال أبو بوب مرة  
 لا أدري هو من الحديث أو هو شئ قاله نافع وقال غيره قد رواه مالك وعبيد الله العمري فوصلاه  
 بكلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجعله منه قال القاضي عياض وما قاله مالك وعبيد الله

العمري أولى وقد جرداه وهذا في نافع أثبت من أيوب عند أهل هذا الشأن كيف وقد شذأ أيوب  
 فيه كاذرنا وقد ربح الأئمة روايته من أثبت هذه الزيادة من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال  
 الشافعي لأحسب عالمنا في الحديث يتشكك في أن مالكاً أحفظ الحديث نافع من أيوب لأنه كان  
 ألزم له حتى لو تساوى وشك أحدهما في شيء ولم يشك فيه صاحبه كانت الترجمة مع من لم يشك هذا  
 وللعلماء في المسئلة أقوال أقواها ما وافقه هذا الحديث وهو أنه لا يعتق نصيب الشريك إلا بدفع  
 القيمة وهو المشهور من مذهب مالك وبه قال أهل الظاهر وهو قول الشافعي وقال آخرون أنه  
 يعتق العبد جميعه وإن لم يكن للمعتق مال فإنه يستسعى العبد في حصة الشريك مستدلين بقوله  
 (ولهما) أي الشيعين (عن أبي هريرة) والاقوم العبد عليه واستسعى غير مشقوق عليه وقيل  
 أن السعاية مدرجة في الحديث فإنه ظاهر أنه إذا لم يكن للشريك مال قوم العبد واستسعى في  
 قيمة حصة الشريك وأجيب بأن ذكر السعاية ليست من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم بل مدرجة  
 من بعض الرواة في الخبر كما أشار إليه المصنف قال ابن العربي اتفقوا على أن ذكر الاستسعاء ليس  
 من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنه من قول قتادة قال الشافعي بلغني أنهما مارا بمخل  
 هذا الكلام أعني الاستسعاء من قول قتادة وكذا قال الاسماعيلي انما هو من قول قتادة مدرج  
 على ما روى همام وجرم ابن المنذر والخطابي بأنه من قتيبة قتادة وقد رجع ما ذكر من ادراج  
 السعاية باتفاق الشيعين على رفعه فإنهم ما في أي درجات الصحيح وقد روى السعاية في الحديث  
 سعيد بن أبي عروبة عن قتادة وهو أعرف بحديث قتادة لكثرة ملازمته وكثرة أخذ عنه من  
 همام وغيره وهشام وشعبة وإن كانوا أحفظ من سعيد فإنه كان أكثر ملازمة لقتادة منهم ما روى به  
 لا ينافي رواية سعيد لأنهم ما اقتصر في رواية الحديث على بعضه وأما إعلال رواية سعيد بن أبي  
 عروبة بأنه اختلط فمردود لأن روايته في الصحيحين قبل الاختلاط فإنه فيهما من رواية يزيد بن  
 ذريع وروايته عن سعيد كانت قبل اختلاطه ثم رواه البخاري من رواية جرير بن حازم لما بعته  
 له لينفي عنه التردد ثم أشار إلى أن غيرهما تابعهما ثم قال اختصر شعبة كله جواب سؤال المقدور  
 تقديره أن شعبة أحفظ الناس لحديث قتادة فكيف لم يذكر الاستسعاء فأجاب بأن هذا لا يؤثر  
 فيه ضعفاً لأنه أورد مختصراً وغيره ساقه بتمامه والعدد الكثير أول بالحفظ من الواحد قلب  
 وبهذا تعرف المجازفة في قول ابن العربي اتفقوا على أن ذكر الاستسعاء ليس من قول النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم وبعد تقرر هذا لك فقد عرفت تعارض كلام هؤلاء الأئمة الحفاظ في هذه  
 الزيادة ولا كلام في أنهما قدر ويت مرفوعة والاصل عدم الإدراج حتى يقوم عليه دليل ناهض  
 وقد تقاومت الأدلة هنا ولكنها عضد القول برفع زيادة الاستسعاء إليه صلى الله عليه وآله وسلم أن  
 الاصل عدم الإدراج ومع ثبوت رفعها فقد عارضت رواية والافقد عتق منه ما عتق وقد جمع  
 بينهما أبو جهين الأول أن معنى قوله والافقد عتق منه ما عتق أي باعتاق مالك الحصة حصته  
 وحصة شريكه تعتق بالسعاية فيعتق العبد بعد تسليم ما عليه ويكون كالكتاب وهذا هو الذي  
 جزم به البخاري ويظهر أن ذلك يكون باختيار العبد لقوله غير مشقوق عليه فلا كان ذلك على جهة  
 الإلزام بأن تكاف العبد إلا كسب وانطلب حتى يحصل ذلك لحصل له بذلك غاية المشقة وهو  
 لا يلزم في الكتابة ذلك عند الجمهور لأنهم غير واجبة فهذا أمثلها وإلى هذا الجمع ذهب البيهقي وقال

لا تبقى بين الحديثين معارضة أصلاً وهو كما قال إلا أنه يلزم منه أنه يبقى الرق في حصّة الشريك إذا لم يحتج العبد السعاية ويحمل حديث أبي المليلج عن أبيه أن رجلاً أعتق شقيقه في غلام فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ليس لله شريك وفي رواية فأجاز عتقه وأخرجه النسائي بإسناد قوي ومثله ما أخرج أحمد بإسناد حسن من حديث سمرة أن رجلاً أعتق شقيقه في مملوك فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو كله فليس لله شريك على الموصّر فتدفع المعارضة وأما ما أخرجه أبو داود ومن طريقه لمقام عن أبيه أن رجلاً أعتق نصيبه في مملوك فلم يضمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإسناده حسن فهو في حق الموصّر وبذلك ما أخرجه النسائي عن ابن عمر رضي الله عنه بلفظ من أعتق عبداً وله فيه شركاه وله وفاء فهو حر ويضمن نصيب شركائه بقيته لما أسامه مشاركتهم وليس على العبد شيء فقال له وفاء والثاني من وجهي الجمع أن المراد بالاستسعاء أن العبد يستمر في خدمة سيده الذي لم يعتق رقيقاً بقدر ماله من الرق ومعنى غير مشقوق عليه أنه لا يكلفه سيده من الخدمة فوق ما يطيقه ولا فوق حصته من الرق قيل إلا أنه بعد هذا الجمع ما أخرجه الطبراني والبيهقي من حديث رجل من بني عذرة أن رجلاً منهم أعتق مملوكه عند موته وليس له مال غيره فأعتق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلثه وأمره أن يسعي في الثلاثين قلت قد يقول من اختار هذا الوجه من الجمع أن المراد من أمره صلى الله عليه وآله وسلم أن يسعي في الثلاثين أن يسعي على مواله بقدر ثلثي رقبته من الخدمة لأنه الذي بقي رقاهم وإيضاح الجمع بين الأحاديث أن قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا شريك لله فيما إذا كان مالك الشقص غنياً فهو في حكم المالكين فيعتق العبد كله ويسلم قيمة ما هو لشركائه ويحمل حديث السعاية على ما إذا كان العبد قادراً عليها كما يرشد إليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم غير مشقوق عليه وحديثه لا يفتقر ما عتق عني ما إذا كان المعتق فقيراً والعبد لا قدرته على السعاية وأعلم أن هذا كله فيما إذا كان المعتق يملك بعض العبد وأما إذا كان يملكه كله فاعتق بعضهم ورأى العلماء يقولون يعتق كله وقال أبو حنيفة وأهل الظاهر يعتق منه ذلك القدر الذي عتق ويسعى في الباقي وهو قول طاووس وجاد وجدة الأولين حديث أبي المليلج وغيره وبالقياس على عتق الشقص فإنه إذا أسرى إلى ملك الشريك فبإلا ولي إذا لم يكن له شريك وجدة الآخرين أن السبب في حق الشريك هو ما يدخل على شريكه من الضرر فاما إذا كان العبد له جميعه لم يكن هناك ضرر فلا قياس ولا يخفى أنه رأى في مقابلة النص ﴿وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَا يَجْزِي﴾ بفتح حرف المضارعة أي لا يكافي (ولوالده إلا أن يجده مملوكاً) فيشتريه (فيعتقه واهمسلم) فيه دليل على أنه لا يعتق عليه بمجرد الشراء وأنه لا بد من الاعتاق بعده وإلى هذا ذهب الظاهرية وذهب الجمهور إلى أنه يعتق بنفس الشراء وتأولو أقواله فيعتقه بأنهم لا كان شراؤه تسبب عنه العتق فنسب إليه العتق مجازاً ولا يخفى أن الأصل الحقيقة إلا أنه صرفه عن الحقيقة حديث سمرة الآتي وفيه تعليق الحرية بنفس الملك كما يأتي وإنما كان عتقه جراً لا يسهل لأن العتق أفضل ما من به أحد على أحد لتخليصه بذلك من الرق فتكمل له أحوال الأحرار من الولاية والقضاء والشهادة بالاجماع والحديث نص في عتق الوالد ومثله قول من عدا داود في حق الأم أيضاً ﴿وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ

صلى الله عليه وآله وسلم قال من ملك ذارحم محرم فهو حر رواه أحدوا الأربعة ورجع جمع من  
 الحفاظ انه موقوف ) أخرجه أبو داود ومروان بن ربيعة جاد وموتوفان رواية شعبة وقال  
 شعبة أحفظ من جاد فالوقف حينئذ أرجح وأخرجه أيضا من طريق شعبة عن قتادة أن عمر بن  
 الخطاب قال من ملك الحديث فوقه على عمر وقال أبو داود لم يحدث بهذا الحديث إلا جاد وقد  
 شك فيه قال ابن المديني هو حديث منكر وقال البخاري لا يصح ورواه ابن ماجه والنسائي  
 والترمذي والحاكم من طريق ضمرة عن الثوري عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال النسائي  
 حديث منكر وقال الترمذي لم يتابع ضمرة عليه وهو خطأ وقال الطبراني وهم في هذا الاسناد  
 والمحفوظ في الاسناد نهى عن بيع الولاء وعن هبته ورد الخاء كما هذا وقال انه روى من طريق  
 ضمرة الحديثين بالاسناد الواحد وصححه ابن حزم وعبد الحق وابن القطان وقالوا ضمرة بن ربيعة  
 لا يضر تفرد له لأنه ثقة لم يكن في الشام رجل شبهه قلت فقد رفعه ثقة فارسل غيره له لا يضر كما  
 كررناه وفي الحديث دليل على انه من ملأ من بينه وبينه ذارحم محرم النكاح فانه يعتق عليه وذلك  
 كالأبوان علوا والاولاد وان سفلوا والاخوة وأولادهم والاقوال والاعام لأولادهم والى هذا  
 ذهب الحنفية مستدين بالحديث وذهب الشافعي الى انه لا يعتق الا بالانسان النص في  
 الحديث الاول على الآباء وقيا ما للابناء عليهم وبنا منه على عدم صحة هذا الحديث عنده وزاد  
 مالك الاخوة والاقوال قيا ما على الآباء وذهب داود الى انه لا يعتق أحدهم هذا السبب لظاهر  
 حديث أبي هريرة الماضي فينتريه فيعتقه فلا يعتق أحد الا بالاعتاق عنده وهذا الحديث كما  
 عرفت قد صححه أئمة العالم مل به متعين وظاهره ان مجرد الملك سبب للعتق فيكون قرينة لحل  
 فيعتقه على المعنى المجازي كما قاله الجمهور فلا يكون فيه حجة لداود (وعن عمران بن حصين رضى  
 الله عنه ان رجلا أعتق ستة مملوك له عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعاهم رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم فجزأهم أثلاثا ثم أقرع فاعتق اثنين وأرقا أربعة وقال له قولاسيدا) وهو ما رواه  
 النسائي وأبو داود انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لو شهدته قبل أن يدفن لم يدفن في مقابر المسلمين  
 (رواه مسلم) دل الحديث على أن حكم التبوع في المرض حكم الوصية يتقصد من الثلث واليه ذهب  
 مالك والشافعي وأحمد وانما اختلفوا هل تعتبر القيمة أو العدد من غير تقويم فقال مالك يعتبر  
 التقويم فاذا كانوا ستة أعتق الثلث بالقيمة سواء كان الحاصل من ذلك اثنين منهم أو أقل  
 أو أكثر وذهب البهز الى ان المعتبر العدد من غير تقويم فيعتق اثنان في مسألة الستة الا عبد  
 ويكون تعيين المعتق بالقرعة على هذين القولين وخالفت الحنفية وذهبوا الى انه يعتق من كل عبد  
 ثلثه ويسعى كل واحد في ثلثي قيمته للورثة قالوا وهذا الحديث آحادى خالف الاصول وذلك لان  
 السيد قد أوجب لكل واحد منهم العتق فلو كان له مال لنفذ العتق في الجميع بالإجماع وإذا لم يكن  
 له مال وجب ان يتقصد لكل واحد منهم بقدر الثلث الجائز تصرف السيد فيه ورد بان الحديث  
 الآحادى من الاصول فكيف يقال انه خالف الاصول ولو سلم فن الاصول ان لا يدخل ضررا على  
 الغير وقد أدخلتم الضرر على الورثة وعلى العبد المعتق وإذا جع العتق في شخصين كما في مسألة  
 الحديث حصل الوفاء بحق العبد وحق الوارث وتغير مسألة العبد لو أوصى بجميع التركة فانه  
 يقف ما زاد على الثلث على اجازة الورثة اتفاقا ثم اذا أريد القسمة تعينت الانصاف بالقرعة اتفاقا

﴿وعن سفينة رضى الله عنه﴾ بالسبب للمهمة فقاء فثنا تحية فنون (فان كنت مملوكا لم سلمة  
فقلت أعتقتك واشترطت عليك ان تخدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما عشت رواء أحد  
وأوداود والنسائي والحاكم) الحديث دليل على صحة اشتراط الخدمة على العبد المعتقد وأنه يصح  
تعليق العتق بشرط فيقع بوقوع الشرط ووجه دلالة أنه علم أنه صلى الله عليه وآله وسلم قرر  
ذلك اذ الخدمة له وروى عن عمر أنه أعتق رقيق الامارة بشرط عليهم ان يخدموا الخليفة من بعده  
ثلاث سنين قال في نهاية المجهد ولم يختلفوا في أن العبد اذا أعتقه سيده على ان يخدمه سنين  
انه لا يتم عتقه الا بخدمته وبهذا قالت الحنفية ﴿وعن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم قال انما الولاء لمن أعتق متفق عليه﴾ في حديث تقدم في البيع في قصة  
بريرة وتقدم شرحه بما فيه كفاية وأفادت كلمة انما الحصر وهو اثبات الولاء لمن ذكر ونفيه عن  
عداه فاستدل به على انه لا ولا بالاسلام خلافا للحنفية ﴿وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الولاء لعملة﴾ في التاموس بضم الهمزة في النسب والنسب  
(كلمة النسب لا يباع ولا يوهب رواه الشافعي وصححه ابن حبان والحاكم وأصله في الصحيحين  
بغير هذا اللفظ) يريدانه فيما يلفظ نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الولاء وعن هبته  
أخرجه البخاري من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضى الله عنه وأخرجه مسلم من هذه  
الطريق وقال الترمذي بعد فخره بحسن صحيح ومعنى تشبيهه بلمعة النسب انه يجري الولاء  
مجرى النسب في الميراث كما يخاطب اللمعة سد الثوب حتى يصير كالشيء الواحد كما يفيد كلام  
النهاية والحديث دليل على عدم صحة بيع الولاء وهبته وان ذلك أمر معنوي كالنسب لا يتأني  
انتقاله كالابوة والاختوة ولا يتأني انتقالهما وقد كانوا في الجاهلية يتقلون الولاء بالبيع وغيره فنهى  
الشرع عن ذلك وعليه جاهر العلماء وروى عن بعض السلف جواز بيعه وعن آخرين منهم  
جواز هبته وكانهم لم يطلعوا على الحديث أو جملوا النهي على التنزيه وهو خلاف أصله

\* (باب المدبر) \*

اسم مفعول هو الرقيق الذي علق عتقه بموت مالكه سمي بذلك لان مالكه دبر به أمر دنياه وآخرته  
أما دنياه فاستمرار انتفاعه بخدمته عبده وأما آخرته فتحصيل ثواب العتق (والمكاتب) اسم  
مفعول أيضا هو من وقعت عليه الكتابة وحقيقة الكتابة تعليق عتق المملوك على أدائه مالا  
أو نحوه من ماله أو نحوه وهي على خلاف القياس عند من يقول ان العبد لا يملك (وأم الولد)  
تقدم ذكرها في كتاب البيع ﴿عن جابر رضى الله عنه ان رجلا﴾ اسمه مذكار كافي رواية مسلم  
وقدم في أول كتاب البيع من رواية أبي داود والنسائي ان اسمه أبو مذكار واسم غلامه أبو  
يعقوب (من الانصار أعتق غلامه) اسمه يعقوب كافي مسلم أيضا (عن دبر) بضم الدال المهملة  
وبضم الموحدة وسكونها (لم يكن له مال غيره فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال من  
يشتره مني فاشتره نعيم بن عبد الله بثمانمائة درهم متفق عليه وفي لفظ البخاري فاحتاج وفي  
رواية النسائي) أي عن جابر (كان عليه دين قبضه بثمانمائة درهم فأعطاه وقال اقض  
دينك) الحديث دليل على مشروعية التدبير وهو متفق على مشروعيته واختلف العلماء هل



يتقدم من رأس المال أو من الثلث فذهب الجمهور إلى أنه يتقدم من الثلث وذهب جماعة من  
السلف والظاهرية إلى أنه يتقدم من رأس المال استدلال الجمهور بقياسه على الوصية بجماع أنه  
مال يتقدم بعد الموت وبحديث ابن عمر مرفوعا المديون من الثلث وهذا الحديث بأنه جزم أن  
الحديث بضعفه وانكاره وإن رفعه باطل وانما هو موقوف على ابن عمر قال البيهقي الصحيح أنه  
موقوف وروى البيهقي عن أبي قلابة مرفوعا من سنان رجلا أعتق عبد الله عن دبر فجعله النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم من الثلث وأخرج عن علي عليه السلام كذلك موقوفا واستدل الآخرون  
بالقياس على الهبة ونحوها فيما يخرج به الإنسان من ماله في حال حياته ودليل الأولين أولى لتأييد  
القياس بالمرسل والموقوف ولأن قياسه على الوصية أولى من القياس على الهبة وفي الحديث دليل  
على جواز بيع المدبر خاجسته لنفقته أو لقضاء دينه وذهب طائفة إلى عدم جواز بيعه مطلقا  
مستدلين بقوله تعالى أو فوا بالعقود ورد بأنه عام خصه حديث الكتاب وذهب آخرون منهم  
الشافعي وأحمد إلى جواز بيعه مطلقا مستدلين بحديث جابر وبشبهه بالوصية فإنه إذا احتاج  
الموصي باع ما وصى به وكذلك مع استغنائه قالوا والحديث ليس فيه قصر البيع على الحاجة  
والضرورة وانما الواقع جزئي من جزئيات صور جواز بيعه بقياسه على الوصية يؤيد اعتبار  
الجواز المطلق وانما هو القول الأول (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم قال المكاتب عبد ما بقي عليه من مكاتبته درهم أخرجه أبو داود وابن ماجه  
وأصله عند أحمد والثلاثة وصححه الحاكم) وروى من طرق كلها لا تتناول مقال قال الشافعي  
في حديث عمرو بن شعيب لأعلم أحدا روى هذا إلا عمرو بن شعيب ولم أر من رضى من أهل  
العلم ثبته وعلى هذا قياسا للمفتين والحديث دليل على أن المكاتب إذا لم يقب بما كوتب عليه فهو  
عبد له أحكام المالك وإلى هذا ذهب الجمهور والحنفية والشافعي ومالك في المسئلة خلاف  
فروى عن علي عليه السلام أنه يعتق إذا أدى الشرط ويرى عنه أنه يعتق بقدر ما أدى ودليله  
ما أخرجه النسائي من رواية عكرمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يودي المكاتب بحصة  
ما أدى دينه وما بقي دينه عبد قال البيهقي قال أبو عيسى فيما بلغني عنه سألت البخاري عن هذا  
الحديث فقال روى بعضهم هذا الحديث عن أيوب عن عكرمة عن علي عليه السلام قال البيهقي  
فاختلف على عكرمة فيه ورواية عكرمة عن علي مرسلة وروايته عن النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم مرسلة وروى عن علي عليه السلام من طرق مرفوعة وموقوفة قلت فقد ثبت له أصل الآية  
قد عارضه حديث الكتاب وقول الجمهور دليله الحديث وإن كان ما خلت طرقة عن قاصح الآية  
أيده آثار سلفية عن الصحابة ولأنه أخذ بالاحتياط في حق السيد فلا يزال ملكه إلا بما قدرضى  
به من تسليم ما عند عبده فالأقرب كلام الجمهور (وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت قال  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان لا حيدا كن مكاتب وكان عنده ما يودي فلتحتجب  
منه واما أحمد والاربعة وصححه الترمذي) وهو دليل على مسئلتين الأولى أن المكاتب إذا صار  
مع جميع مال المكتوبة فقد صار له مالا آخر فاحتجب منه سيده إذا كان مملوكا لا مملوكا  
يكن قد سلم ذلك وهو معارض بحديث عمرو بن شعيب وقد جمع بينهما الشافعي فقال هذا خاص  
بأزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو احتجابهن عن المكاتب وإن لم يكن قد سلم مال المكتوبة

إذا كان واجدا لها ولا يمنع من ذلك كما منع سودة من تطراب زعمه اليها مع أنه قد قال الولد  
للقراش قلت ولك أن تجمع بين الحديثين بأن المراد أنه قن إذا لم يجد ما بقي عليه ولو كان درهما  
وحديث أم سلمة في مكاتب واجد لجميع مال الكتابة ولكنه لم يكن قد سلمه وأما حديث أم سلمة  
أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لها إذا كتبت احدا كن عبدا فليرها ما بقي عليه شيء  
من كتابته فإذا قضاه فلا تنكحه إلا من وراء حجاب فإنه ضعيف لا يقاوم حديث الكتاب المسئلة  
الثانية دل بجهوم أنه يجوز لمالك المرأة النظر إليها ما لم تكتبه ويجد مال المكتبة وهو الذي دل  
له منطوق قوله تعالى أو ما ملكك أيمانهم في سورة النور وفي سورة الاحزاب ويدل له أيضا قوله  
صلى الله عليه وآله وسلم لفاطمة لما تقبعت بثوب وكانت إذا قبعت به رأسها لم يبلغ رجلها وإذا  
غطت به رجلها لم يبلغ رأسها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس عليك بأس أنما هو أبوك  
وغلامك أخرجه أبو داود وابن مردويه والبيهقي من حديث أنس رضي الله عنه وأخرج عبيد  
الرزاق عن مجاهد قال كان العبيد يخالون على أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم يريد عمل الكهن  
وفي تيسر البيان للهوزعي أن رؤية المملوك لمالكته المنصوص أي للشافعي وذكر الخلاف لبعض  
الشافعية ورده وهو خلاف ما نقلناه عنه فيما يأتي فيتمثل أن ذلك قول له وإلى ما أفاده من مفهوم  
الحديث ذهب أكثر العلماء من السلف وهو قول الشافعي وذهب أبو حنيفة إلى أن المملوك  
كالا جنبي قالوا يدل له صحة تزويجها إياه بعد العتق وأجابوا عن الحديث بأنه مفهوم لا يعمل به  
وعن الآية بأن المراد بما ملكك أيمانهم المملوكات من الاماء الحرائر وخصهن بالذكور فرفعنا  
لنهم مغايرتهن الحرائر في قوله تعالى أو نساكن والاماء ليست من نساكن ولا يخفى ضعف هذا  
وتكلفه والحق بالاتباع أولى (وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
قال يودي) بضم حرف المضارعة مبنى للجهول من ودايديه (المكاتب بقدر ما عتق منه دية  
الحرو بقدر ما رقت منه دية العبد ورواه أحمد وأبو داود والنسائي) سقط هذا الحديث بشرحه من  
الشرح وهو دليل على أن للمكاتب حكم الحر في قدر ما سلمه من كتابته فتبع بعض دية أن قتل وكذلك  
الحد وغيره من الأحكام التي تنصف وهذا قول جماعة وذهب على عليه السلام وشرح إلى أنه  
يعتق كله إذا سلم قسطا من مال الكتابة وعن علي عليه السلام رواية مثل كلام الجماعة واستدل  
من قال لا تتبع بعض أحكامه بأنه عبد ما بقي عليه درهم حديث ابن عمر رضي الله عنه المكاتب  
عبد ما بقي عليه درهم إلا أنه موقوف وقد رفعه ابن قانع وأعل بالانقطاع وأخرجه من طريق  
عمر بن شعيب عن أبيه عن جده أبو داود والنسائي لكنه قال الشافعي لم أر من رضى من أهل  
العلم يقبته كما تقدم وقد أخرج أبو داود والترمذي والنسائي من حديث علي عليه السلام وابن  
عباس رضي الله عنهما مرفوعين بلفظ المكاتب يعتق بقدر ما أدى ويرث ويقام عليه الحد بقدر  
ما عتق ولا علة له وهو يؤيد حديث الكتاب ولعله هو وإنما اختلف لفظه وتقدم الخلاف في  
المسئلة وبيان الراجح منها (وعن عمرو بن الحرث) هو عمرو بن الحرث بن أبي ضرار بكسر  
الضاد المعجمة ورا حفيظة عده في أهل الكوفة قروي عنه أبو وائل شقيق بن سلمة وغيره (أخى  
جويرية أم المؤمنين رضي الله عنها قال مات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند موته درهما  
ولادينا راولا عبد ولامنة ولا شيا إلا بغلته البيضاء وسلاحه وأرضاجها صدقة رواه

(الخارى) الحديث دليل على ما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم من تزهده عن الدنيا وأدناسها وأعراضها وخلو قلبه وقالبه عن الاشتغال بها لانه مستقرغ للقبال على تبليغ ما أمر به وعبادة مولاه والاشتغال بما يقربه اليه ويرضاه وقوله ولاعبدا ولا أمة قد قدمنا انه صلى الله عليه وآله وسلم أعتق ثلاثا وستين رقبة فلم يعت وعنده مملوك والارض التي جعلها صدقة قال أنوداود كانت تحتل بنى النضير لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خاصة أعطاه الله تعالى اياها فقال ما أفاض الله على رسوله الخ فاعطى أكثرها للمهاجرين وبقي منها صدقة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التي في أيدي بنى فاطمة عليها السلام ولا بنى داود أيضا من طريق ابن شهاب كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث صفايا بنو النضير وخير وفد فاما بنو النضير فكانت حسب النواصب وأما ذلك فكانت حسب الانبياء السبيل وأما خير فجزأها بين المسلمين ثم قسم جزأ النفقة أهلها وما فضل منه جعلا في فقراء المهاجرين. (وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أئمتنا أمة ولدت من سيدها فهي حرة بلعموته أخرجه ابن ماجه والحاكم بإسناد ضعيف) ان في سنده الحسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف جدا وورع جماعة وقفه على عمر رضى الله عنه الحديث دال على حرية أم الولد بعد وفاة سيدها وعليه دل الحديث الاول حيث قال ولا أمة فانه صلى الله عليه وآله وسلم توفي وخلف مارية القبطية أم ابراهيم وتوفيت في أيام عمر فدل انها عقت بوفاته صلى الله عليه وآله وسلم ولاجل هذا الحكم ذكر المصنف الحديث الاول وتقدم الكلام في أم الولد مسبوفا في كتاب البيع. (وعن سهل بن حنيف رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من أعان مجاهدا في سبيل الله أو غار ما في عسرتة الغارم الذي يلتزم ماضيه ويكفل به ويؤديه قاله في النهاية) (أو مكاتب في رقبته أظله الله يوم لا ظل الاظله رواه أحمد وصححه الحاكم) فيه دليل على عظم أجر هذه الاعانة لمن ذكره ههنا وقد قال تعالى في المكاتب فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا وآتوهم من مال الله الذي آتاكم وقد أخرج النسائي من حديث علي عليه السلام مرفوعا أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال في الآية ربع الكتابة قال النسائي والصواب وقفه وقال الحاكم في رواية الرفع صحيح الاسناد وقد فسره قوله تعالى وفي الرقاب باعانة المكاتبين وأخرج ابن جرير وغيره عن علي عليه السلام انه قال أمر الله السيد أن يدع الربع للمكاتب من ثمنه وهذا تعليم من الله تعالى وليس بفريضة ولكن فيه أجر

### (كتاب الجامع)

أي الجامع لآبواب ستة الادب البر والصلوة الزهد والورع الترهيب من مساوى الاخلاق والترغيب في مكارم الاخلاق الذكر الدعاء الاول باب الادب. (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حق المسلم على المسلم ست اذا لقينه فسلم عليه واذا دعاه فاجبه واذا استنصحك فانصحه واذا عطس فحمد الله فشمته) بالسبب المهمة والشين المجهة (واذا مرض فعدم واذا مات فاتبعه رواه مسلم) وفي رواية خمس أسقط مما عده

هنا وإذا استنصحت فأنصحك والحديث دليل على أن هذه حقوق المسلم على المسلم والمراد بالحق ما لا ينبغي تركه ويكون فعلاً أما واجباً أو مندوباً بما مؤكداً شيهاً بالواجب الذي لا ينبغي تركه ويكون استعماله في المعنيين من باب استعمال المشترك في معنييه فإن الحق يستعمل في معنى الواجب كذا ذكره ابن الأعرابي فالأولى من الست السلام عليه عند ملاقاته لقوله إذا لقيته فسلم عليه والأمر دليل على وجوب الابتداء بالسلام إلا أنه نقل ابن عبد البر وغيره أن الابتداء بالسلام سنة وإن رده فرض وفي صحيح مسلم مر فوعا الأمر بإقضاء السلام وأنه سبب للتحاب وفي الصحيحين أن أفضل الأعمال إطعام الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف قال عمار ثلاث من جمعهن فقد جمع الإيمان انصاف من نفسك وبذل السلام للعالم والاتفاق من الاقتار وبإيهام من ثلث ما أجمعها الخير والسلام اسم من أسماء الله تعالى فقوله السلام عليكم أي اسم الله عليكم أي أنتم في حفظ الله كما يقال الله معك والله يصحبك وقيل السلام بمعنى السلامة أي سلامة الله ملازمة لك وأقل السلام أن يقول السلام عليكم وإن كان المسلم عليه واحد يتناوله وملائكته وأكل منه أن يزيد درجة الله وبر كانه ويجزئه السلام عليك وسلام عليك بالافراد والتشكيك فإن كان المسلم عليه واحد واجب الرد عليه عينا وإن كان المسلم عليهم جماعة فالرد فرض كفاية في حقهم ويأتي قريناً حديث يجزي عن الجماعة إذا مروا أن يسلم أحدهم وهذا هو سنة الكفاية ويشترط كون الرد على الفور وعلى الغائب في ورقة أو رسول ويأتي حديث أنه يسلم الراكب على الماشي والماشي على القاعد والقليل على الكثير ويؤخذ من مفهوم قوله حق المسلم على المسلم أنه ليس للذي حق في رد السلام وما ذكره ويأتي حديث لا تبدؤا اليهود والنصارى بالسلام ويأتي الكلام فيه وقوله إذا لقيته يدل أنه لا يسلم عليه إذا فارقه لكنه قد ثبت حديث إذا قعد أحدكم فليسلم وإذا قام فليسلم وليست الأولى بأحق من الآخرة فلا يعتبر مفهوم إذا لقيته ثم المراد بليقيه وإن لم يطل بينهما الاقتراق لحديث أبي داود إذا لقي أحدكم صاحبه فليسلم عليه فإن حال بينهما شجرة أو جدار ثم لقيه فليسلم عليه وقال أنس كان أحب باب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تماشون فإذا لقيتهم شجرة أو أكمة تفرقوا بيننا وشمالاً فإذا التقوا من وراءها يسلم بعضهم على بعض والثانية إذا ادعاك فأجبه ظاهراً وعموماً حقيقة الإجابة في كل دعوة بدعوه لها وخصها العلماء بإجابة دعوة الوليمة ونحوها والأولى أن يقال إنها في دعوة الوليمة واجبة وفيما عداها مندوبة للثبوت الوعيد على من لم يجيب في الأولى دون الثانية والثالث قوله وإذا استنصحتك أي طلب منك النصيحة فأنصحك دليل على وجوب نصيحة من يستنصح وعدم الغش له وظاهره أنه لا يجب نصيحة الأعند طلبها والنصح بغير طلب مندوب لأنه من الدلالة على الخير والمعروف الرابعة قوله وإذا عطس فحمد الله فشمته بالسين المهملة والسين المعجمة قال نعلب يقال شمت العاطس وسمته إذا دعوت له بالهدى وحسن السميت المستقيم قال الأصل فيه السين المهملة فقلبت شيناً معجمة فيه دليل على وجوب التسميت للعاطس الحامد وأما الحمد على العاطس فمافي الحديث دليل على وجوبه وقال النووي أنه متفق على استحبابه وقد جاء كيفية الحمد وكيفية التسميت وكيفية جواب العاطس فيما أخرجه البخاري من حديث أبي

هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله  
 وليقل له أخوه أو صاحبه يرجك الله وليقل هو يهديكم الله ويصلح بالكم وأخرجه أيضاً أبو داود  
 وغيره بأسناد صحيح وفيه زيادة من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال إذا  
 عطس أحدكم فليقل الحمد لله على كل حال وليقل له أخوه أو صاحبه يرجك الله ويقول هو يهديكم  
 الله ويصلح بالكم أي شأنكم وإلى هذا الجواب ذهب الجمهور وذهب الكوفيون إلى أنه يقول  
 يغفر الله لنا ولكم واستدلوا بأنه أخرجه الطبراني عن ابن مسعود وأخرجه البخاري في الأدب  
 المفرد وقبله يثير أي اللقطين وقبل يجمع بينهما وإلى وجوب التسمية لمن ذكر ذهب الظاهرية  
 وابن العربي وأنه يجب على كل سامع ويدل له ما أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة إذا عطس  
 أحدكم ووجه الله كان حقاً على كل مسلم يسمعه أن يقول يرجك الله وكأنه مذهب أبي داود  
 صاحب السنن فإنه أخرجه عنه ابن عبد البر بسند جيد أنه كان في سفينة فسمع عاطساً على الشط  
 جذاً كثيراً فارتد بهم حتى جاء إلى العاطس فشتمه ثم رجع فسئل عن ذلك فقال لعلي يكون  
 بحباب الدعوة فلما رقدوا جميعاً فأتوا يقول لاهل السفينة أن أبا داود اشتري الجنة من الله تعالى  
 بدينهم انتهى ويحتمل أنه إنما أراد طلب الدعوة كما قاله ولم يكن يراه واجبا قال النووي ويستحب  
 لمن حضر من عطس فلم يحمد أن يذكر الحمد ليحمد في شتمه وهو من باب التصح والامر بالمعروف  
 ومن آداب العاطس ما أخرجه الحاكم والبيهقي من حديث أبي هريرة مرفوعاً إذا عطس أحدكم  
 فليضع كفيه على وجهه وليخفض بها صوته وإن يزيد بعد الحمد لله كلمته العالمين فإنه أخرج  
 الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعاً إذا عطس أحدكم فقال الحمد لله قالت الملائكة رب  
 العالمين فإذا قال رب العالمين قالت الملائكة يرجك الله وفيه ضعف ويشرع أن يشتمه ثلاثاً  
 إذا كرر العطاس ولا يزيد عليهما المأخرجه أبو داود عن أبي هريرة مرفوعاً إذا عطس أحدكم  
 فليشتمه جليسه فإن زاد على ثلاث فهو من كرم ولا يشتم بعد ثلاث قال ابن أبي جرة في الحديث  
 دليل على عظم نعمة الله على العاطس يؤخذ ذلك مما رتب عليه من الخير وفيه إشارة إلى عظمة  
 فضل الله تعالى على عبده فإنه أذهب عنه الضرر بنعمة العطاس ثم يشرع له الحمد الذي يثاب  
 عليه ثم الدعاء بالخير لمن شتمه بعد الدعاء منه بالخير ولما كان العطاس قد حصل له بالعطاس نعمة  
 ومنفعة بخروج الأبخرة المحتقنة في دماغه التي لو بقيت فيه أحدثت أدواء عسرة شرع له حمد  
 الله على هذه النعمة مع بقاء أعضائه على هيئتها والتسامها بهذه الرذالة التي هي البسطن كرامة  
 الأرض ومفهوم الحديث أنه لا يشتم غير المسلم كما عرفت وقد أخرجه أبو داود والترمذي  
 وغيرهما بأسانيد صحيحة من حديث أبي موسى قال كان اليهود يتعاطسون عند رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم يرجون أن يقول لهم يرجكم الله فيقول يهديكم الله ويصلح بالكم ففيه دليل  
 أنه يقال لهم ذلك ولكن إذا جدوا الخامسة قوله وإذا مرض فعنه فيه دليل على وجوب  
 عيادة المسلم للمسلم وجرم البخاري بوجوبها قبل يحتمل أنها فرض كفاية وذهب الجمهور إلى أنها  
 مندوبة ونقل النووي الإجماع على عدم الوجوب قال المصنف يعني على الأعيان وإذا كان  
 حقاً للمسلم على المسلم فسواء فيه من يعرفه ومن لا يعرفه وسواء فيه القريب وغيره وهو عام لكل  
 مرض وقد استثنى منه الرمد ولكنه قد أخرجه أبو داود من حديث زيد بن أرقم قال عاذني

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجع بعيني وصحبه الخاكم وأخرجه البخاري في الادب  
المقرد وظاهر العبارة ولو في أول المرض الا انه قد أخرج ابن ماجه من حديث أنس رضي الله  
عنه كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يعود الا بعد ثلاث وفيه راوتوك ومفهومه كما عرفت  
دال على انه لا يعاد الذي الا انه قد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم عاد خادمه الذي وأسلم ببركة  
عبادته وكذلك زار عمه أبا طالب في مرض موته وعرض عليه كلمة الاسلام السادسة قوله  
واذا مات فاتبعه دليل على وجوب تشييع جنازة المسلم معروفاً كان أو غير معروف ﴿وعن أبي  
هريرة رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انظروا الى من هو أسفل منكم  
ولا تنظروا الى من هو فوقكم﴾ وقوله (فهو أجدر) بالجيم والدال المهملة فراء أحق (ان لا  
تزدروا) تحتقروا (نعمة الله عليكم) علة للامر والنهي معا (متفق عليه) الحديث  
ارشاد الله سبحانه الى ما يشكر به النعمة والمراد من هو أسفل من الناظر في الدنيا فينظر الى المبتلى  
بالاسقام ويتقل منه الى ما فضل به عليه من العافية التي هي أصل كل انعام وينظر الى من في  
خلقه نقص من عي أو صمم أو بكم فينتقل الى ما هو فيه من السلامة من تلك العاهات التي  
تجلب الهم والغم وينظر الى من ابتلى بالفتن واجمعها والامتناع عما يجب عليه فيها من الحقوق  
ويعلم انه قد فضل بالاقلال وانعم عليه بقلته تبعه الاموال في الحال والمآل وينظر الى من ابتلى  
بالفقر المدقع أو بالدين المقطع ويعلم ما صار اليه من السلامة من الامر ين وقمر منه بما أعطاه به  
العين وما من مبتلى في الدنيا بخيراً أو شر الا ويحلم من هو أعظم منه بليسة فيمتسلي به ويشكر ما هو  
فيه مما يرى غيره مبتلى به وينظر من هو فوقه في الدين فيعلم انه من المفرطين في النظر الاول يشكر  
ما الله عليه من النعم والنظر الثاني يستحي من مولاه ويقرع باب المتاب بأنامل الندم فهو بالاول  
مسرور بنعمة الله وفي الثاني منكسر النفس حيا من مولاه وقد أخرج مسلم من حديث  
أبي هريرة رضي الله عنه من فوعا اذا نظر أحدكم الى من فضل عليه في المال والخلق فليتنظر الى  
من هو أسفل منه ﴿وعن النواس﴾ بفتح النون وتشديد الواو وسين مهملة (ابن سميان)  
بفتح السين المهملة وكسر هاو بالعين المهملة وردأبوسميان الكلبي على رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم وزوجه ابنته وهي التي توتت من النبي صلى الله عليه وآله وسلم سكن النواس  
الشام وهو معدود فيهم وفي صحيح مسلم نسبه الى الانصار قال المازري والقاضي عياض  
والمشهور انه كلابي ولعله حليف الانصار (قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن البر  
والانتم فقال البر حسن الخلق والاثم ما حاك في صدرك وكهت ان يطلع عليه الناس أخرجه  
مسلم) قال النووي قال العلماء البر يكون بمعنى الصلة وبمعنى الصدق وبمعنى اللطف والمبرة  
وحسن العينة والعشرة وبمعنى الطاعة وهذه الامور هي نجاح حسن الخلق وقال القاضي  
عياض حسن الخلق مخالفة الناس بالجميل والبشر والتودد لهم والاشفاق عليهم واحتمالهم والحلم  
عنهم والصبر عليهم في المكاره وترك الكبر والاستطالة عليهم ومحاربة الغلظة والغضب والمواخظة  
وحكي فيه خلافاً هو غير آراء ومكتسب قال والصحيح ان منه ما هو غيرة ومنه ما هو مكتسب  
بالخلق والاعتدائ بغيره وقال الشريف في التعريفات قيل حسن الخلق هيئة راحة تصدر

عنها الافعال المحمودة بسبب مؤلة وتيسر من غير حاجة الى اعمال فكر وروية انتهى وقيل ويجمع  
 حسن الخلق قوله طلاقه الوجه وكف الاذى وبذلك المعروف حسن الخلق وقوله والاثم ما حاله  
 في صدره وكرهت ان يطلع الناس عليه أى تحرك الخاطر في صدره وترددت هل تفعله لكونه  
 لا لوم فيه أو تتركه خشية اللوم عليه من الله تعالى ومن الناس لو فعلته فلم تنشر له الصبر  
 ولا حصلت الطمأنينة بفعله خوف كونه ذنباً ويفهم منه أنه ينبغي ترك ما تردد في اباحته وفي  
 معناه حديث دع ما يريبك الى ما لا يريبك أخرجه البخاري من حديث الحسن بن علي رضي الله  
 عنهما وفيه دليل على انه تعالى قد جعل للنفس ادراكاً لما لا يحل فعله وزاجراً عن فعله ﴿ وعن  
 ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا كنتم ثلاثة فلا يتناجى  
 اثنان (دون الاخر حتى تحتلطا بالثالث) وعلمه بقوله (من  
 أجل ان ذلك يحزنه) من أحزن يحزن مثل أخرجه يخرج أو من حزن يحزن بضم الزاي (متفق  
 عليه واللفظ لمسلم) فيسهل النهي عن تنابى الاثنان اذا كان معهما ثالث اذا كانوا أكثر من  
 ثلاثة لا تنفك العلة التي نص عليها وهي انه يحزنه انفرادهم انه عن لا يؤهل للسر أو يؤهمه  
 ان الخوض من أجله ودلت العلة على انهم اذا كانوا أربعة فلا ينهي عن انفراد اثنين بالمساجاة  
 لفقد العلة وظاهره عام لجميع الاحوال في ستر أو حضرة واليه ذهب ابن عمر ومالك وجمهور  
 العلماء وادعى بعضهم نسخها ولا دليل عليه وأما الآيات في سورة المجادلة فهي في نهى اليهود عن  
 التناجى كما أخرجه عبد بن مسعود وابن المنذر عن مجاهد في قوله تعالى ألم تر الى الذين نهوا عن  
 التجوى قال اليهود وأخرج ابن أبي حاتم عن مقاتل بن حيان قال كان بين اليهود وبين النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم موادة فكانوا اذا امرهم رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 جلسوا يتناجون بينهم حتى يظن المؤمن انهم يتناجون بقتله وبما يكره المؤمن فاذا رأى المؤمن  
 ذلك خشيم فترك طريقه عليهم فنهاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن التجوى فلم ينهوا فأنزل  
 الله تعالى ألم تر الى الذين نهوا عن التجوى ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم لا يقيم الرجل الرجل من مجلسه ثم يجلس فيه ولكن تقصوا وتوسعوا متفق  
 عليه) وفي لفظ لمسلم لا يقيم بصيغة النهي مؤكداً لفظ الخبر في هذا الحديث الذي أتى به  
 المصنف في معنى النهي وظاهره التحريم فمن سبق الى موضع مباح من مسجد أو غيره لصلاة  
 أو غيرها من الطاعات فهو أحق به ويحرم على غيره أن يقيم منه الا انه قد أفاض حديث من قام من  
 مجلسه ثم رجع اليه فهو أحق به أخرجه مسلم انه اذا كان قد سبق فيه حق لاحد بقعوده فيه من  
 مصلى أو غيره ثم فارقه لاى حاجة ثم عاد وقد قعد فيه أحدان له أن يقيم منه والى هذا ذهب  
 الشافعية وقالت لا فرق في المسجد بين أن يقوم ويترك فيه سجادة أو نحوها أو لا فهو أحق به قالوا  
 وانما يكون أحق به في تلك الصلاة وحدها دون غيرها والحديث يشمل من قعد في موضع  
 مخصوص لتجارة أو حرفة أو غيرهما قالوا وكذلك من اعتاد في المسجد محلاً يدرس فيه فهو أحق به  
 قيل الى العشي وقيل الى الابدالم يضرب عنه وأما اذا قام القاعد من مجلسه لغيره فظاهر  
 الحديث جوازه وروى عن ابن عمر انه كان اذا قام الرجل من مجلسه لا يقعد فيه وجل على انه تركه  
 نورع الجواز انه قام له حياء من غير طيبة نفس ﴿ وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أكل أحدكم طعاما فلا يمسخ يده حتى يلعقها) بنفسه (أو يلعقها غيره) (الاول يفتح حرف المضارعة من لعق والثاني بضمه من ألعق) (متفق عليه) والحديث دليل على عدم تعين غسل اليد من الطعام وأنه يجزئ مسحها وفيه دليل على أنه يجب لعق اليد أو العاقها الغير وعلاه صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث بأنه لا يدري في أى طعامه البركة كما أخرجه مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بلعق الأصابع والصفحة وقال انكم لا تدرن في أية البركة وكذلك أمر صلى الله عليه وآله وسلم بالتقاط اللقمة ومسحها وأكلها كما في رواية لمسلم أيضا بلفظ اذا وقعت لقمة أحدكم فليط مائها من أذى وليأكلها ولا يدعها للشيطان وهذه الامور من اللعق أو الالعاق ولعق الصفحة وأكل ما يسقط ظاهر الامر وجوبها والى هذا ذهب أبو محمد ابن حزم وقال انها فرض والبركة هي النماء والزيادة وثبوت الخير والمراد هنا ما يحصل به التغذية ويسلم عاقبته من أذى ويقوى على طاعة الله وغير ذلك وهذه البركة قد تكون في لعق يده أو لعق الصفحة أو أكل ما يسقط من لقمته وان كان علل أكل الساقط بأنه لا يدعها للشيطان والمراد من قوله يده هو أصابع يده الثلاث كما ورد انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يأكل بثلاث أصابع ولا يزيد الرابعة والخامسة الا اذا احتاجهما بأن يكون الطعام غير مشتمل ونحوه وقد أخرج سعيد بن منصور انه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا أكل كل بخمس وهو من سئل وفيه دلالة على انه لا بأس بالعاق الغير أصابعه من زوجة أو خادم أو ولد أو غيره فان تجست اللقمة الساقطة فيزِيل ما فيها من نجاسة ان أمكن والا أطعمها حيوانا ولا يدعها للشيطان كما ذكره النووي بناء على جواز اطعام التبخن وعليه اجماع الامة فعلا خلفا عن سلف وتقدم الكلام في ذلك (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليسلم الصغير على الكبير والمبار على القاعد والقليل على الكثير متفق عليه وفي رواية لمسلم) من رواية أبي هريرة (والراكب على المشاة) بل وهو في البخاري وقال المصنف انه لم يقع تسليم الصغير على الكبير في صحيح مسلم فيشكل جعل الحديث من المتفق عليه وظاهر الامر الوجوب وقال المازري انه للندب قال فلوترك المأمور بالابتداء فبدأه الاخر كان المأمور تارك المستحب والاخر قاعلا للسنة قلت والاصل في الامر الوجوب وكما أنه صرفه عنه الاتفاق على عدم الوجوب ابتداء بالسلام والحديث فيه شرعية ابتداء السلام من الصغير على الكبير قال ابن بطال عن المهلب وانما يشرع للصغير أن يتدنى الكبير لاجل حق الكبير ولأنه أمر بتوقيه والتواضع له ولو تعارض الصغير المعنوي والحسي كان يكون الاصغر أعلم مثلاً قال المصنف لم أر فيه نقلاً والذي يظهر اعتبار السن لان الظاهر تقديم الحقيقة على المجاز وفيه شرعية ابتداء المار بالسلام للقاعد قال المازري لانه قد يتوقع الساعد منه الشر ولا سيما اذا كان راكباً فاذا ابتداء بالسلام آمن منه وأمن اليه أولان في التصرف في الحاجات امتناناً فصار للقاعد منزلة فأمر بالابتداء أولان القاعد يشق عليه مراعاة المارين مع كثرتهم فسقطت البداءة عنه للمشفقة عليه وفيه شرعية ابتداء القليل بالسلام على الكثير وذلك لفضيلة الجماعة أولان الجماعة لو ابتدأ الخيف على الواحد الزهو فاحتيط له فلومر جمع كثير على جمع قليل أو مر الكبير على الصغير قال المصنف لم أر فيه نصاً واعتبر النووي المروى فقال الوارد يبدأ سواء كان صغيراً أو كبيراً وذكر المازري ان من مشى في



الشوارع المطروقة كالسوق انه لا يسلم الاعلى البعض لانه لو سلم على كل من لقي لتشاغل به عن  
 المهم الذي خرج لاجله وخرج به عن العرف وفيه شرعية ابتداء الراكب على الماشي وذلك  
 لان الراكب منزلة على الماشي فعوض الماشي بأن يبدأ الراكب بالسلام احتياطاً على الراكب  
 من الزهول وحاز الفضيلتين وأما اذا تلاقى راكبان أو ماشيان فقد تكلم فيها المازري فقال يبدأ  
 الأدنى منهما على الاعلى قدر في الدين اجلاً لا نقضه لانه فضيلة الدين مرغوب فيها في الشرع  
 وعلى هذا والتقى راكبان ومركوب أحدهما أعلى في الجنس من مركوب الآخر كالجل والعرس  
 فيبدأ راكب الفرس أو يكتفي بالنظر الى اعلاههما قدر في الدين فيبدأ الذي هو فوقه الثاني  
 أظهر كما لا يتظر الى من يكون أعلاههما قدر من جهة الدنيا إلا أن يكون سلطاناً يخشى منه وإذا  
 تساوى المتلقيان من كل جهة فكل منهما ما مورياً لا ابتداء وخيرهما الذي يبدأ بالسلام كما ثبت  
 في حديث المهاجرين وقد أخرج البخاري في الادب المفرد بسند صحيح من حديث جابر الماشيان  
 اذا اجتمعاً فيهم يبدأ بالسلام فهو أفضل وأخرج الطبراني بسند صحيح عن الاغر المزني قال قال  
 لي أبو بكر لا يسبقك أحد بالسلام وأخرج الترمذي من حديث أبي أمامة مرفوعاً ان أولى  
 الناس بالله من بدأ بالسلام وقال حسن والطبراني في حديث قلنا يا رسول الله اننا نتقي فأينا يبدأ  
 بالسلام قال أطوعكم لله تعالى (وعن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم يجزئ عن الجماعة اذا هم وأن يسلم أحدهم ويجزئ عن الجماعة ان يرد أحدهم رواه أحمد  
 والبيهقي) فيه انه يجزئ تسليم الواحد عن الجماعة ابتداء وردا قال النووي يستثنى من العموم  
 بابتداء السلام من كان يأكل أو يشرب أو يجمع أو كان في الخلعة أو في الحمام أو نائماً أو ناعساً  
 أو مصلياً ومؤذناً مادام متلبساً بشئ ثم اذا كرا إلا أن السلام على من كان في الحمام انما كره اذا لم  
 يكن عليه ازار ولا فلا كراهة وأما السلام حال الخطبة في الجمعة فيكره للاهمل بالانصات فلا يسلم  
 يجب الرد عليه عندهم قال الانصات واجب ويجب عندهم قال انه سنة وعلى الوجهين لا ينبغي  
 أن يرد أكثر من واحد وأما المشتغل بقراءة القرآن فقال الواحدى الاولى ترك السلام عليه فان  
 سلم فكاه الرد بالاشارة وان أتى لفظ الاستئناف الاستعاذه وقرأ قال النووي فيه نظر والظاهر انه  
 يشترع السلام عليه ويجب عليه الرد ويندب السلام لمن دخل بيتا ليس فيه أحد لقوله تعالى فاذا  
 دخلتم بيوتا فسلموا على أنفسكم الآية وأخرج البخاري في الادب المفرد وابن أبي شيبة بإسناد  
 حسن عن ابن عمر مستحب اذا لم يكن في البيت أحد أن يقول السلام علينا وعلى عباد الله  
 الصالحين وأخرج الطبراني عن ابن عباس نحوه فان ظن المارة انك اذا سلم على القاعد لا يرد عليه  
 فانه يترك ظنه ويسلم فله ظنه يحطى وان لم يرد عليه سلامه ردت عليه الملائكة كما ورد ذلك وأما  
 قول من قال لا يسلم على من ظن انه لا يرد عليه لانه يكون سبباً للتأثم الآخر فهو كلام غير صحيح لان  
 المأمورات الشرعية لا تترك لمثل هذا ذكر معناه النووي وقال ابن دقيق العيد رحمه الله تعالى  
 لا ينبغي أن يسلم عليه لان توريط المسلم في المعصية أشد من مصلحة السلام عليه وامثال الامر  
 بالافشاء تحصيل مع غير هذا فان قيل هل يحسن أن يقول رد السلام فانه واجب قيل نعم فانه من  
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيجب فان لم يحسن أن يحمله من حق الرد (وعنه) أي  
 عن علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا بدوا اليهود ولا النصارى

بالسلام واذا القيتوهم في طريق فاضطروهم الى اضية أخرجه مسلم) ذهب الاكثر الى أنه  
 لا يجوز ابتداء اليهود والنصارى بالسلام وهو الذي دل عليه الحديث اذاصل النهي التحريم  
 وحكى عن بعض الشافعية انه يجوز لا ابتداء لهم بالسلام ولكن يقتصر على قول السلام عليكم  
 وروى ذلك عن ابن عباس وغيره وحكى القاضي عياض عن جماعة جواز ذلك ولكن للضرورة  
 والحاجة وبه قال علقمة والاوزاعي ومن قال لا يجوز يقول ان سلم على ذي ظنة مسلماً ثم بان له انه  
 يهودي فينبغي ان يقول له رد على سلامي وروى عن ابن عمر رضي الله عنه انه فعل ذلك والغرض  
 منه ان يوحشه ويظهر له انه ليس بينهما ألفة وعن مالك انه لا يستحب ان يسترده واختاره ابن  
 العربي فان ابتداء الذي مسلم بالسلام في الصحيحين عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً اذا سلم  
 عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم وفي صحيح البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا سلم عليكم اليهود فأنما يقول أحدكم السلام عليكم فقل وعليك  
 والى هذه الرواية باثبات الواو ذهب طائفة من العلماء واختار بعضهم حذف الواو لئلا يقتضي  
 التشريك وقد قدمنا ذلك وما ثبت به النص أولى بالاتباع وقال الخطابي عامة المحدثين يروون هذا  
 الحرف وعليكم بالواو وكان ابن عيينة يرويه بغير واو وقال الخطابي وهذا هو الصواب قلت وحيث  
 ثبتت الرواية بالواو وبغيرها فالوجهان جائزان وفي قوله فقولوا وعليكم وقولوا وعليكم ما يدل على  
 ايجاب الجواب عليهم في السلام واليه ذهب عامة العلماء ويروى عن آخرين انه لا يرد عليهم  
 والحديث يدفع ما قالوه وفي قوله فاضطروهم الى اضية دليل على وجوب رددهم عن وسط الطرقات  
 الى اضيةها وتقدم الكلام فيه (وعنه) أي عن علي (رضي الله عنه عن النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم قال اذا عظم أحدكم فليقل الحمد لله وليقل له أخوه يرحمك الله واذا قال يرحمك  
 الله فليقل هديكم الله ويصلح بالكلم أخرجه البخاري) تقدم فيه الكلام ولو أتى به المصنف بعد  
 أول حديث في الباب لكان الصواب (وعنه) أي عن علي (رضي الله عنه قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم لا يشربن أحدكم قائماً أخرجه مسلم) وتماه من نسي فليستقي من القتي  
 وأخرجه أحمد من وجه آخر عن أبي هريرة رضي الله عنه انه صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً  
 يشرب قائماً فقال له قال أيسرك أن يشرب معك الهر قال لا قال قد شرب معك من هو  
 شر منه الشيطان وفيه راو لا يعرف ووثقه يحيى بن معين والحديث دليل على تحريم الشرب قائماً  
 لانه الاصل في النهي واليه ذهب ابن حزم وذهب الجمهور الى انه خلاف الاولى وآخرون الى أنه  
 مكروه وكانهم صرفوه عن ذلك لما في صحيح مسلم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما ما سقيت  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من زمزم فشرب وهو قائم وفي صحيح البخاري ان علياً عليه  
 السلام شرب قائماً وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل كذا أي غوى ففعلت فيكون  
 فعله صلى الله عليه وآله وسلم يائناً لكون النهي ليس للتحريم وأما قوله فليستقي فانه نقل اتفاق  
 العلماء على انه ليس عني من شرب قائماً أن يستقي وكأنهم جعلوا الأمر أيضاً على الندب  
 (وعنه) أي عن علي (رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اتعل  
 أحدكم فليبدأ باليمين واذا نزع) أي نعليه (فليبدأ بالشمال ولتكن اليمين أولهما تتعل

وأخرهما تنزع أخرجه مسلم إلى قوله بالشمال وأخرج بإقيه مالك والترمذي وأبو داود) ظاهر  
 الأمر الوجوب ولكن ادعى القاضي عياض الإجماع على أنه للاستحياب قال ابن العربي البداءة  
 باليمين مشروعة في جميع الأعمال الصالحة لفضل اليمين حسا في القوة وشرعا في النذب إلى تقديمها  
 قال الحلبي إنما يبدأ بالشمال عند الخلع لأن اللبس كرامة لأنه وقاية للبدن فلما كانت اليمين أكرم  
 من اليسرى بدأ بها في اللبس وأخرت في التنزع لتكون الكرامة لها أدوم وحصتها منها أكثر وقال  
 ابن عبد البر من بدأ في الاتعال باليسرى أساء مخالفة السنة ولكن لا يحرم عليه لبس نعليه وقال  
 غيره ينبغي أن تنزع النعل من اليسرى ويبدأ باليمين ولعل ابن عبد البر يريد أنه لا يشرع له  
 الخلع إذا بدأ باليسرى ثم يستأنف لبسهما على الترتيب المشروع لأنه قد فات محله وهذا الحديث  
 لا يدل على استحباب الاتعال لأنه قال إذا اتعل أحدكم ولكنه يدل على ما أخرجه مسلم  
 استكثر وأمن النعال فإن الرجل لا يزال راكبا ما اتعل أي يشبه الراكب في خفة المشقة وقلة  
 النصب وسلامة الرجل من أذى الطريق فإن الأمر إذا لم يحتمل على الإيجاب فهو للاستحياب  
 (وعنه) أي عن علي (رضي الله عنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يمش أحدكم  
 في نعل واحد وليتعلهما بضم حرف المضارعة من أنعل كما ضبطه النووي وضمير التثنية  
 للرجلين وإن لم يجز لهما ذلك فإنه قد ذكر ما يدل عليهما من الفعل (جميعا أو إحداهما) أي النعلين  
 وفي رواية البخاري وألجفهما جميعا وهو للقدمين (جميعا متفق عليه) ظاهر النهي التحريم  
 عن المشي في نعل واحد وحمله الجمهور على الكراهة كأنهم جعلوا القرينة حديث الترمذي  
 عن عائشة رضي الله عنها قالت ربما انقطع شمع نعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمشى  
 في النعل الواحد حتى يصلحها إلا أنه رجح البخاري وقفه وقد ذكر زين عنها قالت رأيت رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم يتعل قائما ويمشي في نعل واحد واختلقوا في أنه النهي فقال قوم  
 علته أن النعال شرعت لوقاية الرجل عما يكون في الأرض من شوك ونحوه فإذا انفردت إحدى  
 الرجلين احتاج الماشي أن يتوق لأحدى رجليه ما لا يتوق للآخرى فيخرج بذلك عن سجيته  
 مشيته ولا يأمن مع ذلك العنار وقبل أنها مشية الشيطان وقال البيهقي الكراهة لما في ذلك  
 من الشهرة في الملابس وقد ورد في رواية لمسلم إذا انقطع شمع أحدكم فلا يمش في نعل  
 واحد حتى يصلحها وتقدم ما يعارضه من حديث عائشة رضي الله عنها فيحمل على النذب وقد  
 ألحق بالنعلين كل لباس شفع كالخفين وقد أخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة رضي الله  
 عنه لا يمش أحدكم في نعل واحد ولا في خف واحد وهو عند مسلم من حديث جابر وعند أحمد  
 من حديث أبي سعيد وعند الطبراني من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال الخطابي وكذا  
 إخراج اليد الواحد من البكم دون الأخرى والارتداء على أحد المنكبين دون الآخر قلت ولا  
 يخفى أن هذا من باب القياس ولم تعلم العلة حتى تلحق بالأصل فالأولى الاقتصار على محل النص  
 (وعن ابن عمر رضي الله عنهما) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينظر الله إلى من جر  
 ثوبه خيلاء) بضم الخاء المعجمة والمد البطر والكبر (متفق عليه) فسرني نظرا لله بتقريبه  
 أي لا يرحم الله من جر ثوبه خيلا مسوا كان من النساء أو الرجال وقد فهمت ذلك أم سلمة رضي  
 الله عنها فقالت عند سماعها الحديث منه صلى الله عليه وآله وسلم فكيف تصنع النساء بذبولهن

فقال صلى الله عليه وآله وسلم يزدن فيه شيئا قالت اذا تنكشفت أقدامهن قال فيرخينه ذراعا  
لا يزدن عليه أخرجه النسائي والترمذي والمراد بالذراع ذراع اليد وهو شبران باليد المعتدلة والمراد  
بحر الثوب على الارض وهو الذي يدل له حديث البخاري ما أسفل من الكعبين من الازار في النار  
وتقييد الحديث بالخيلاء دال بجهومه انه لا يكون من جره غير خيلاء داخل في الوعيد وقد صرح  
به ما أخرجه البخاري وأبو داود والنسائي انه قال أبو بكر رضي الله عنه لما سمع هذا الحديث ان  
ازاري يسترخي الا أن أتعاهده فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انك لست بمن يقفله  
خيلاء وهو دليل على اعتبار المفاهيم من هذا النوع وقال ابن عبد البر ان من جره لغير الخيلاء  
مذموم وقال النووي انه مكروه وهذا نص الشافعي وقد صرح السنن ان احسن الحالات أن  
يكون الى نصف الساق كما أخرجه الترمذي والنسائي عن عبيد بن خالد قال كنت أمشي وعلى برد  
أجره فقال لي رجل ارفع ثوبك فانه أبقى وأني فتنظرت فاذا هو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
فقلت انما هي بردة مله فقال مالك في اسوة قال فتنظرت فاذا ازاره الى نصف ساقه وأمامادون  
ذلك فانه لا حرج على فاعله الى الكعبين ومادون الكعبين فهو حرام ان كان للخيلاء وان كان  
بغيرها فقال النووي وغيره انه مكروه وقد يجح ان يقال ان كان الثوب على قدر لابس لكانه يسدله  
فان كان لا عن قصد كالذي وقع لابي بكر رضي الله عنه فهو غير داخل في الوعيد وان كان الثوب  
زائدا على قدر لابس فهو ممنوع من جهة الاسراف محرم لاجله ولجل التشبه بالنساء ولجل انه  
لا يأمن ان تعلق به التجاسة وقال ابن العربي لا يجوز للرجل ان يجاوز بثوبه كعبه ويقول لا أجره  
خيلاء لان النهي (١) قد يتناول لفظا ولا يجوز لمن يتناوله اللفظ ان يخالفه اذ صار حكمه ان يقول  
لا أستله لان تلك العلة ليست في فائدها دعوى غير مسلمة بل اطالة ذيله دالة على تكبره انتهت وحاصله  
أن الاسبال يستلزم بحر الثوب وبحر الثوب يستلزم الخيلاء ولولم يقصده اللابس وقد أخرج ابن  
منيع عن ابن عمر رضي الله عنهما في اثنا حديث رفعه اياك وبحر الازار فان جرد الازار من الخيلاء  
وقد أخرج الطبراني من حديث ابي امامة رضي الله عنه وفيه قصة لعمر بن زرارة الانصاري ان  
الله لا يحب المسبل والقصة أن أبا امامة قال ينشأ نحن مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ  
لحقنا عمرو بن زرارة الانصاري في حلة ازار ورداء قد أسبل فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم يأخذ بناحية ثوبه ويتواضع لله ويقول عبدك وابن عبدك وأمتك حتى سمعها عمر وقال  
يا رسول الله اني حش الساقين فقال يا عمرو وان الله قد أحسن كل شيء خلقه ان الله لا يحب المسبل  
وأخرج الطبراني عن عمرو بن زرارة وفيه وضرب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اربع  
اصابع تحت ركبة عمرو وقال يا عمرو وهذا موضع الازار ثم ضرب باربع اصابع تحت الازار  
ثم قال يا عمرو وهذا موضع الازار الحديث ورجاله ثقات وحكم غير الثوب والازار حكمهما وكذلك  
لما سأل شعبة محارب (٢) بن دينار قال شعبة اذ كرا الازار قال ما خص ازارا ولا قبصا ومقصوده  
ان التعبير بالثوب يشمل الازار وغيره وأخرج اهل السنن الا الترمذي عن ابن عمر رضي الله  
عنهما عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الاسبال في الازار والقميص والعمامة من  
جر شيئا منها خيلاء لم ينظر الله اليه يوم القيامة وان كان في اسناده عبد العزيز بن ابي رواد  
وفيه مقال قال ابن بطلان واسبال العمامة المراد به ارسال العذبة زائدا على ما جرت به

(١) قال السيد رحمه الله  
هذا هو الذي قررناه في  
رسالتنا في تحريم الاسبال  
وتكاملنا على حديث أبي  
بكر رضي الله عنه انه لا  
يعارض ما يفيد غير من  
أحاديث التصرع اه أبو  
تراب

(٢) محارب بالخاء المهملة  
والراء برنة مقاتل وبنار بكسر  
الداال المهملة ومثلثة مخففة  
آخره اه أبو تراب

العادة وأخرج النسائي من حديث عمرو بن أمية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أرخى عمامته بين كتفيه انتهى وكذلك تطويل الكلام القميص زيادة على المعتاد كما يفعله بعض أهل الحجاز أسبال محرم وقد نقل القاضي عياض عن العلماء كراهة كل ما زاد على العادة وعلى المعتاد في اللباس من الطول والسعة قلت وينبغي أن يراد بالمعتاد ما كان في عصر النبوة ﴿وعنه﴾ أي ابن عمر (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا أكل أحدكم قلياً كل يمينه وإذا شرب فليشرب بيمينه فإن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله أخرجه مسلم) الحديث دليل على تحريم الأكل والشرب بالشمال فإنه عليه بأنه فعل الشيطان وخلقته والمسلم مأثور بتجنب طريق أهل القسوق فضلاً عن الشيطان وذهب الجمهور إلى أنه يستحب الأكل باليمين والشرب بيمينه إلا أنه بالشمال محرم وقد زاد نافع الأخذ والإعطاء ﴿وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل واشرب والبس وتصدق في غير سرف ولا مخيلة﴾ بالخاء المعجمة ومثناة تحتية بوزن عظمة التكبير (أخرجه أبو داود وأحمد وعلمه البخاري) دل الحديث على تحريم الاسراف في المأكل والمشرب والملبس والتصدق وحقيقة الاسراف مجاوزة الحد في كل فعل أو قول وهو في الاتفاق أشهر والحديث مأخوذ من قوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا وفيه تحريم الخيلاء والكبر قال عبد اللطيف البغدادي هذا الحديث جامع لقضائل تدبير الإنسان نفسه وفيه تدبير مصالح النفس والجسد في الدنيا والآخرة فإن السرف في كل شيء مضر بالجسد ومضر بالمعيشة ويؤدي إلى الاتلاف فيضرب بالنفس إذ كانت تابعة للجسد في أكثر الأحوال والمخيلة تضرب بالنفس حيث تكسبها العجب وتضرب بالآخرة حيث تكسبها الاثم وبالدين حيث تكسب المقت من الناس وقد علق البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما كل ما شئت واشرب ما شئت ما أخطأتك اثنتان سرف ومخيلة

مطلب في صلة الرحم

### ﴿باب البر والصلة﴾

البر بكسر الموحدة هو التوسع في فعل الخير البر يفصحها التوسع في الخيرات وهو من صفات الله تعالى والصلة بكسر الصاد المهملة مصدر وصله كوصله عدة في النهاية تكرر في الحديث ذكر صلة الأرحام وهي كتابة عن الإحسان إلى الأقرب من ذوي النسب والأصهار والتعطف عليهم والرفق بهم والرعاية لأحوالهم وكذلك أن بعدوا وأساوا وصدق ذلك قطيعة الرحم انتهى ﴿عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أحب أن يبسط له مغير صيغة أي يبسط الله عليه (في رزقه) أي يوسع له فيه (وإن ينسأ) مثله في ضبطه بالسین المهملة تخففة أي يؤخر له (في أثره) بنسخ الهمزة والمثلثة فراء أي أجله (فليصل رحمه) أخرجه البخاري وأخرج الترمذي عن أبي هريرة أن صلة الرحم محبة في الأهل مثابة في المال منسأة في الأجل وأخرج أحمد عن عائشة رضي الله عنها مرفوعة صلة الرحم وحسن الجوار يعمران الديار ويزيدان في الأعمار وأخرج أبو يعلى من حديث أنس رضي الله عنه أن الصدقة صلة الرحم يزيد الله بها في العمر ويدفع به مائة سوء وفي سنده ضعف قال ابن التين ظاهر الحديث أي حديث البخاري معارض لقوله تعالى إذا جاء أجلكم فلا يسيئاًخرون عنه ساعة ولا يستقدمون قال والجمع بينهما من وجهين أحدهما أن الزيادة كتابة عن البركة في العمر

بسبب التوفيق الى الطاعة وعمارة وقته بما ينفعه في الاخرة وصيائته عن تضييعه في غير ذلك  
ومثل هذا ما جاء أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تقاصر أعمار أمته بالنسبة الى أعمار من مضى  
من الامم فأعطاء الله ليلة القدر وحاصله ان صلة الرحم تكون سببا للتوفيق للطاعة والصيانة عن  
المعصية فيبقى بعده الذكرا الجميل وكأنه لم يمت ومن جله ما يحصل له من التوفيق العلم الذي ينتفع  
به من بعده بتأليف ونحوه والصدقة الجارية عليه والخلف الصالح وثانيهما ان الزيادة على  
حقيقتها وذلك بالنسبة الى علم الملك الموكل بالعمر والذي في الآية بالنسبة الى علم الله تعالى كان يقال  
للملك مثلا ان عمر فلان مائة ان وصل رحمه وان قطعها فستون وقد سبق في علم الله تعالى انه يصل  
أو يقطع فالذي في علم الله تعالى لا يتقدم ولا يتأخر والذي في علم الملك هو الذي تمكن فيه الزيادة  
والنقص واليه الاشارة بقوله تعالى يحول الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب فالنحو والاثبات  
بالنسبة الى ما في علم الملك وما في أم الكتاب وأما الذي في علم الله سبحانه فلا محوق فيه البتة ويقال  
له القضاء المبرم ويقال للاول القضاء المعلق والوجه الاول أليق فان الاثر ما يتبع الشئ فاذا تأخر  
حسن أن يحمل على الذكرا الحسن بعد فقد المذكور ووجهه الطيبي وأشار اليه في القائق  
ويؤيده ما أخرجه الطبراني في الصغير بسند ضعيف عن أبي الدرداء قال ذكر عند رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم من وصل رحمه أنسى له في أجله فقال انه ليس زيادة في عمره قال الله تعالى  
اذا جاء اجلهم فلا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون ولكن الرجل تكون له الذرية الصالحة يدعون  
له من بعده واخرجه في الكبير مرفوعا من طريق اخرى وجرم ابن فروك بان المراد بزيادة العمر  
تفي الاوقات عن صاحب البر في فهمه وعقله وقال غيره في أعظم من ذلك وفي وجود البر كفي علمه  
ورزقه ولابن القيم في كآب الداء والدواء كلام يقضي بان مدة حياة العبد وعمره هي مهمما كان  
قلبه مقبلا على الله تعالى ذاكره مطيعا غير عاص فهذه هي عمره ومتى أعرض القلب عن الله  
تعالى واشتغل بالمعاصي ضاعت عليه أيام حياته وعمره فعلى هذا انه ينسأله في أجله أي بعمر الله  
قلبه بذكره وأوقاته بطاعته ويأتي تحقيق صلة الرحم ﴿وعن جبير بن مطعم رضى الله عنه قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يدخل الجنة قاطع﴾ يعني قاطع رحم (متفق عليه)  
وأخرج أبو داود من حديث أنى بكرة يرفعه مامن ذنب أجدر أن يجعل الله لصاحبه العقوبة في  
الدنيا مع ما يدخره الله له في الاخرة من قطيعة الرحم وأخرج البخاري في الادب المفرد من  
حديث أنى هريرة يرفعه ان أعمال أمتي تعرض عشية نعيم ليلة الجمعة فلا يقبل عمل قاطع رحم  
وأخرج فيه من حديث ابن أبي أوفى ان الرحمة لا تنزل على قوم فيهم قاطع رحم وأخرج الطبراني  
من حديث ابن مسعود ان أبواب السماء مغلقة دون قاطع الرحم واعلم انه اختلف العلماء في حد  
الرحم التي تجب صلته اقليل هي الرحم التي يحرم النكاح بينهما بحيث لو كان احدهما ذكرا حرم  
على الآخر فعلى هذا لا يدخل أولاد الاعمام وأولاد الاخوال واحتج هذا القائل بتحريم الجمع  
بين المرأة وعمتها وأختها في النكاح لما يؤدي اليه من التقاطع وقيل هو من كان متصلا بعيراث  
ويدل عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم ثم أدناك أدناك وقيل من كان بينه وبين الآخر قرابة  
سواء كان يرثه أو لا ثم صلة الرحم كما قال القاضي عياض درجات بعضها أرفع من بعض وأدناها  
ترك المهاجرة وصلتها بالكلام ولو بالسلام ويختلف ذلك باختلاف القدرة والحاجة فيها واجب

مطلب صلة الرحم

ومنها مستحب فلو وصل بعض الصلوة ولم يصل غايتها لم يسم قاطعاً ولو قصر عما يقدر عليه وينبغي  
 له لم يسم واصلاً وقال القرطبي الرحم التي توصل عامة وخاصة والعامة رحم الدين ويجب صلتها  
 بالتواضع والتباضع والعدل والانصاف والقيام بالحقوق الواجبة والمستحبة والرحم الخاصة تزيد  
 بالتفقه على القريب وتنقده حاله والتعافل عن زلته وقال ابن أبي جرة المعنى الجامع ايصال ما أمكن  
 من الجبر ودفع ما أمكن من الشر بحسب الطاقة وهذا في حق المؤمنين وأما الكفار والفاسق  
 فتجب المقاطعة لهم إذا لم تنفع الموعظة واختلف العلماء أيضاً بأي شيء تحصل القطيعة للرحم فقال  
 الزين العراقي تكون بالاسماء إلى الرحم وقال غيره تكون بترك الاحسان لان الاحاديث أمره  
 بالصلوة ناهية عن القطيعة ولا واسطة بينهما والصلوة نوع من الاحسان كما فسر هانئ بن سعيد  
 والقطيعة ضدها وهي ترك الاحسان وأما ما أخرجه الترمذي من قوله صلى الله عليه وآله وسلم  
 ليس الواصل بالمكافي ولكن الواصل الذي إذا قطعت رحمه وصلها فإنه ظاهر في أن الصلة إنما هي  
 ما كان للقاطع صلة رحمه وهذا على رواية قطعت بالبناء للقاعل وهي رواية فقال ابن العربي في  
 شرحه المراد الكاملة في الصلة وقال الطيبي معناه ليس حقيقة الواصل ومن يعتد بصلته من  
 يكافي مصاحبه بمثل فعله ولكنه من يتفضل على صاحبه وقال المصنف لا يلزم من نفي الوصل  
 ثبوت القطع فهم ثلاث درجات موصل ومكافي وقاطع فالواصل هو الذي يتفضل ولا يتفضل  
 عليه والمكافي هو الذي لا يزيد في الاعطاء على ما يأخذه والقاطع الذي لا يتفضل عليه ولا  
 يتفضل قال الشارح وبالأولى أن يتفضل عليه ولا يتفضل انه قاطع قال المصنف وكما تقع  
 المكافاة للصلة من الجانبين كذلك تقع المقاطعة من الجانبين فمن بدأ فهو القاطع فان جوزي  
 من جازاه مكافئاً (وعن المغيرة بن شعبه رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 قال ان الله حرم عليكم عقوق الامهات وأد البنات ومنعوا هات وكره لكم قيل وقال وكثرة  
 السؤال واضاعة المال متفق عليه) الامهات جمع أمهات لغة في الام ولا تطلق أمهات الاعلى من  
 يعقل بخلاف أم فانه تاعم وانما خصت الام هنا اظهار العظم حقها والافالاب محرم عقوقه  
 وضابط العقوق المحرم كاتفل خلاصته عن البلقيني وهو ان يحصل من الولد لأبوين أو أحدهما  
 ايذاء ليس بالهين عرفاً فيخرج من هذا ما اذا حصل من الابوين أمر أو نهى نخلت هماً بما لا يعنى  
 العرف مخالفتهم عقوقاً فلا يكون ذلك عقوقاً وكذلك لو كان مشاعلاً على الابوين دين للولد أو حق  
 شرعي فرافعه إلى الحاكم فلا يكون ذلك عقوقاً كما وقع من بعض أولاد الصحابة شكايته الاب إلى  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم واحتياجه إلى الله فلم يعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم شكايته عقوقاً  
 قلت في هذا تأمل فان قوله صلى الله عليه وآله وسلم أنت وما لك لا يبيك دليل على نهي عن منع أيسه  
 عن ماله وعن شكايته ثم قال صاحب الضابط فعلى هذا العقوق ان يؤذى الولد أحد أبويه بما لو  
 فعله مع غير أبويه كان محرماً من جهة الصغار فيكون في حق الابوين كبيرة أو مخالفة الامر  
 والنهي فيما يدخل فيه الخوف على الولد من قوات نفسه أو عضو من أعضائه في غير الجهاد  
 الواجب عليه أو مخالفتهم في سفر يشق عليهم وليس يفرض على الولد أو في غيبة طوبى له فيما  
 ليس لطلب علم نافع أو كسب أو ترك تعظيم الابوين فانه لو قدم عليه أحدهما ولم يقيم اليه أو قطب  
 في وجهه فان هذا وإن لم يكن في حق الغير معصية فهو عقوق في حق الابوين قوله وأد البنات

مطلب كون الفساق نجب  
 مقاطعتهم

مطلب ضابط العقوق

فيكون الهمة هود في البت حية وهو محرم وخص النبات لانه الواقع من العرب فانهم كانوا  
 يشعلون ذلك في الجاهلية كراهة لهم يقال أول من فعله قيس بن عاصم التيمي وكان من العرب  
 من يقتل أولاده مطلقا خشية الفاقة والنقمة وقوله ومنعها وهات المنع مصدر من منع يمنع  
 والمراد منع ما أمر الله ان لا ينسخ وهات فعل أمر مجزوم والمراد به النهي عن طلب ما لا يستحق  
 طلبه وقوله وكره لكم قيل وقال يروي بغير تنوين حكاية للفظ الفعل وروي ممنونا وهي رواية  
 في البخاري قبلا وقال علي النقل من الفعلية الى الاسمية والاول كثر والمراد به نقل الكلام الذي  
 يسمعه الى غيره فيقول قيل كذا وكذا بغير تعيين القائل وقال فلان كذا وكذا وانما نهى عنه لانه من  
 الاشتغال بما لا يعني المتكلم ولانه قد يتضمن الغيبة والهمة والكذب لاسيما مع الاكثار من  
 ذلك قلنا من يخلو عنه قال المحب الطبري فيه ثلاثة أوجه أحدها انه ما مصدران للقول تقول  
 قلت قولاً وقبلاً والمراد من الحديث الاشارة الى كراهة كثرة الكلام ثانيها ارادة حكاية أقاويل  
 الناس والبحث عنها الخبر عنها فتقول قال فلان كذا وقيل له كذا وانما نهى عنه اما للزجر عن  
 الاستكثار منه واما لما يكرهه المحكي عنه ثالثها ان ذلك في حكاية الاختلاف في أمور الدين كقوله  
 قال فلان كذا وحمل كراهة ذلك ان يكثر منه بحيث لا يأمن من الزلل وهو في حق من يتقبل بغير  
 تثبيت في نقل ما سمعه ولا يحتاج له ويؤيد هذا الحديث الصحيح كقوله بالمرء انما ان يحدث بكل ما سمع  
 أخرجه مسلم قلت ويحتمل ارادة الكل من الثلاثة وقوله وكثرة السؤال وهو السؤال للمال أو  
 عن المشكلات من المسائل أو مجموع الامرين وهو أولى وتقدم في الزكاة تحريم مسئلة المال  
 وقد نهى عن الاغلاط أخرجه أبو داود وهي المسائل التي يغلبها العلماء ليزولوا فينتج بذلك  
 شروقة وانما نهى عنها لكونها غير نافعة في الدين ولا يكاد ان يكون الا فيما لا ينفع وقد ثبت  
 عن جمع من السلف كراهة تكلف المسائل التي يستحيل وقوعها عادة أو يندرجد لما في ذلك من  
 التنطع والقول بالظن الذي لا يخلو صاحبه عن الخطأ وقيل كثرة السؤال عن اخبار الناس  
 واحداث الزمان وكثرة سؤال انسان معين عن تفاصيل حاله وكان مما يكرهه المسؤول وقوله  
 واضاعة المال المتبادر من الاضاعة ما لم يكن لغرض ديني ولا دنيوي وقيل هو الاسراف في  
 الاتفاق وقيد بعضهم بالاتفاق في الحرام ورجح المصنف انه ما اتفق في غير وجهه المأذون فيه شرعا  
 سواء كان دينية أو دنيوية لان الله تعالى جعل المال قياما لمصالح العباد وفي التبذير تنويع تلك  
 المصالح اما في حق صاحب المال أو في حق غيره قال والحاصل ان في كثرة الاتفاق ثلاثة وجوه  
 الاول الاتفاق في الوجوه المذمومة شرعا ولا شك في تحريمه والثاني الاتفاق في الوجوه المحمودة شرعا  
 ولا شك في كونه مطلوباً ما لم يفوت حقا آخر أهم من ذلك المنفق فيه والثالث الاتفاق في المباحات  
 وهو ينقسم الى قسمين أحدهما ان يكون على وجه يليق بحال المنفق وبقدر ماله فهذا ليس  
 باضاعة ولا اسراف والثاني ان يكون فيما لا يليق به عرفاً فان كان لدفع مفسدة اما حاضرة أو  
 متوقعة فذلك ليس باسراف وان لم يكن كذلك فالجهور على انه اسراف قال ابن دقيق العيد ظاهر  
 القرآن انه اسراف وصرح بذلك القاضي حسين فقال في كتاب قسم الصدقات هو حرام وتبعه  
 في الغزالي وجرم به الرافعي في الكلام على الغارم وقال الباجي من المال كسبة انه يحرم استيعاب  
 جميع المال بالصدقة قال ويكره كثرة اتفاقه في مصالح الدنيا ولا بأس به اذا وقع نادر الحادث



كضيف أو عيّد أو وليمة والاتفاق على كراهة الاتفاق في البناء الزائد على قدر الحاجة ولا سيما ان  
انضاف الى ذلك المبالغة في الزخرفة وكذلك احتمال الغبن الفاحش في المبيعات بلا سبب وقال  
السبكي في الحلييات وأما اتفاق المال في الملاذ المباحة فهو موضع اختلاف وظاهر قوله تعالى  
والذين اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما ان الزائد الذي لا يليق بحال المنفق  
اسراف ومن بذل مالا كثيرا في عرض يسير فانه بعده العقلاء مضيعا انتهى وقد تقدم الكلام في  
الزكاة على التصديق بجميع المال بما فيه كفاية (وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله  
عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال رضا الله في رضا الوالدين وسخط الله في سخط الوالدين  
أخرجه الترمذي وصححه ابن حبان والحاكم) الحديث دليل على وجوب رضا الوالد والديه  
وتحريم استخاطمهما فان الاول فيه مرضاة الله والثاني فيه سخطه فيقدم رضاها على ما يجب عليه  
من قروض الكفاية كما في حديث ابن عمر رضي الله عنهما انه جاء رجل يستأذن رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم في الجهاد فقال أجي والدك قال نعم قال فقسم ما جاهد وأخرج أبو داود من  
حديث أبي سعيد أن رجلا هاجر الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اليمن فقال يا رسول  
الله اني قد هاجرت قال هل لك أهل باليمن قال بلى قال أذنالك قال لا قال فارجع فاستأذنهم فان  
أذنالك جاهدوا الا فيهما واسناد مختلف فيه وكذلك غير الجهاد من الواجبات واليه ذهب  
جماعة من العلماء كالشافعي وغيره فقالوا يتعين ترك الجهاد اذا لم يرض الابوان الا فرض العين  
كالصلاة فانها تقدم وان لم يرض به الابوان بالاجماع وذهب الاكثر الى انه يجوز فعل فرض  
الكفاية والمندوب وان لم يرض الابوان ما لم يتضرر بسبب فقد الولد وجاوا الاحاديث على المبالغة  
في حق الوالدين وأنه يتبع رضاهما فيما لم يكن في ذلك سخط الله تعالى كما قال تعالى وان جاهدك  
على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبها في الدنيا معروفا قلت الآية انما هي فيما  
اذا جلاه على الشرك ومثله غيره من الكاثر وفيه دلالة على انه يطيعهما في ترك فرض الكفاية  
والعين لكن الاجماع خص فرض العين وأما اذا تعارض حق الاب وحق الام فحق الام مقدم  
لحديث البخاري قال رجل يا رسول الله من أحق بحسن صحبتي قال أمك ثلاث مرات ثم قال بولك فانه  
دل على تقديم رضا الام على رضا الاب قال ابن بطال مقتضاه ان يكون للام ثلاثة أمثال ما للاب  
قال وكان ذلك لصعوبة الحمل ثم الوضع ثم الرضاع قلت واليه الاشارة بقوله تعالى ووصينا الانسان  
بوالديه احسانا جلته أمه كرها ووضعته كرها ومثلها جلته أمه وهنا قال القاضي عياض ذهب  
الجمهور الى ان الام تفصل على الاب في البر ونقل الحرن المحاسبي الاجماع على هذا واختلفوا في  
الاخ والجد من أحق بربه منهما فقال القاضي الاكثر على تقديم الجد ويحرم به الشافعية  
ويقدم من أدلى بسببين على من أدلى بسبب ثم القرابة من ذوي الارحام ويقدم منهم المحارم على  
من ليس بمحرم ثم العصبات ثم المصاهرة ثم الولاة ثم الجار وأشار ابن بطال الى ان الترتيب حيث  
لا يمكن البردفة واحدة وورد في تقديم الزوج ما أخرجه أحمد والنسائي وصححه الحاكم من  
حديث عائشة رضي الله عنها سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي الناس أعظم حقا على المرأة  
قال زوجها قلت فعلى الرجل قال أمه ولعل مثل هذا مخصوص بما اذا حصل الضرر للوالدين  
فانه يقدم حقهما على حق الزوج جمعا بين الاحاديث (وعن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى

الله عليه وآله وسلم قال والذي نفسي بيده لا يؤمن عبد حتى يحب لجاره أو لآخيه ما يحب لنفسه  
 (متفق عليه) الحديث وقع في لفظ مسلم بالشك في قوله لآخيه أو لجاره ووقع في البخاري  
 لآخيه بغير شك الحديث دليل على عظم حق الجار والآخر وفيه نفي الايمان عن لا يحب لهما ما يحب  
 لنفسه وتأوله العلماء بان المراد نفي كمال الايمان اذ قد علم من قواعد الشريعة ان من لم يتصف  
 بذلك لا يخرج عن الايمان وأطلق المحبوب ولم يعين وقد عمنه ما في رواية النسائي في هذا الحديث  
 بلفظ حتى يحب لآخيه من الخير ما يحب لنفسه قال العلماء والمراد من الطاعات والامور بالمباحة  
 قال ابن الصلاح وهذا قد يعذر من الصعب المستع ولايس كذلك اذ معناه لا يكمل ايمان أحدكم حتى  
 يحب لآخيه في الاسلام ما يحب لنفسه من الخير والقيام بذلك يحصل بان يحب له مثل حصول ذلك  
 من جهة لا يراجه فيها بحيث لا تنقص النعم على أخيه شيئاً من النعمة عليه وذلك سهل على القلب  
 السليم وانما يعسر على القلب الدغل عافانا الله تعالى واخواننا أجمعين انتهى هذا على رواية الاخر  
 ورواية الجار عامة للمسلم والكافر والفاسق والصادق والعدو والقريب والابجنبي والاقر  
 جواراً والابعد فمن اجتمعت فيه الصفات الموجبة لمحبة الخير له فهو في أعلى المراتب ومن كان فيه  
 أكثرها فهو لائق به وهم جرحوا الى النخلة الواحدة فيعطى كل ذي حق حقه بحسب حاله وقد أخرج  
 الطبراني من حديث جابر رضي الله عنه الجيران ثلاثة جاره حق وهو المشرئ له حق الجوار وجاره  
 حقان وهو المسلم له حق الجوار وحق الاسلام وجاره ثلاثة حقوق جاره مسلم له رحم له حق الاسلام  
 والرحم والجوار وأخرج البخاري في الادب المفرد والترمذي وحسنه ان عبد الله بن عمر رضي  
 الله عنهما ذبح شاة فأهدى منها لجاره اليهودي فان كان الجار أحمأ أحب له ما يحب لنفسه وان كان  
 كافراً أحب له الدخول في الايمان أو لامع ما يحب لنفسه من المنافع بشرط الايمان قال الشيخ  
 محمد بن أبي جرة حفظ حق الجار من كمال الايمان والاضرار به من الكبار لقوله صلى الله عليه وآله  
 وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذي جاره قال ويفترق الحال في ذلك بالنسبة الى  
 الجار الصالح وغيره والذي يشمل الجميع ارادة الخير وموعظته بالحسنى والدعاء له بالهداية وترك  
 الاضراره الا في المواضع الذي يحل له الاضرار بالقول والفعل والذي يخص الصالح هو جميع  
 ما تقدم وغير الصالح كفه عن الاذى وأمره بالحسنى على حسب مراتب الامر بالمعروف  
 والنهي عن المنكر والكافر يعرض الاسلام عليه والترغيب فيه برفق والفاسق يعظه بما يناسبه  
 بالرفق ويستتر عليه زله وينهاه بالرفق فان تقعع والاعجرة فاصداً تأديبه بذلك مع اعلامه بالسبب  
 ليكف ويقدم عند التعارض من كان أقرب اليه باباً كما في حديث عائشة قلت يا رسول الله ان لي جارين  
 فالى أيهما أهدى قال الى أقربهما باباً أخرجه البخاري والحكمة فيه ان الاقرب باباً يرى ما يدخل  
 بيت جاره من هدية وغيره فيتشوف لها بخلاف الابعد وتقدم ان حد الجار أربعون داراً من  
 كل جهة وجاء عن علي عليه السلام من سمع النداء فهو جار وقيل من صلى معك صلاة الصبح في  
 المسجد فهو جار (وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم أي الذنب اعظم قال أن تجعل لله نداً هو الشبه ويقال له ندو سيد (وهو خلقك قال قلت  
 ثم أي قال ان تقتل ولله خشية أن يأكل معك قلت ثم أي قال أن تزاني بجملته) بالحاء المهملة  
 الزوجة (جارك متفق عليه) قال الله تعالى فلا تجعلوا لله أنداداً وقال تعالى ولا تقتلوا

أولادكم من املاق والآية الأخرى خشية املاق وقوله ان تزاني بحليلة جارك أي بزوجه التي  
تحل له وعبر بتزاني لان معناها تزنى بها برضاها وفيه فاحشة الزنا وفساد المرأة على زوجها واسمالة  
قلبها الى غيره وكل ذلك فاحشة عظيمة وكونها حليلة الجار أعظم لان الجار يتوقع من جاره الذب  
عنه وعن حريمه ويأمن بوائقه ويركن اليه وقد أمره الله تعالى برعاية حقته والاحسان اليه فاذا  
قابل ذلك بالزنا بامرأة وافسادها عليه على وجه لا يتمكن منه غيره كان غاية في القبح والحديث  
دليل على أن أعظم المعاصي الشرك ثم القتل بغير حق وعليه نص الشافعي ثم يختلف الكبار  
باختلاف مقاسدها الناشئة عنها (وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه ان رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من الكبائر ان يشتم الرجل والديه قيل وهل يسب الرجل  
والديه قال نعم يسب اب الرجل فيسب أباه ويسب أمه فيسب أمه متفق عليه) قوله يشتم الرجل  
والديه أي يتسبب في شتمه ما فهو من المجاز المرسل من استعمال المسبب في السبب وقدينه صلى  
الله عليه وآله وسلم يجوابه على من سأله بقوله نعم وفيه تحريم التسبب في آذية الوالدين وسبهما  
وتأنيب الغير بسببه لهما قال ابن بطال هذا الحديث أصل في سد الذرائع ويؤخذ منه انه ان آل  
أمره الى محرم حرم عليه الفعل وان لم يقصد المحرم وعليه دل قوله تعالى ولا تسبوا الذين يدعون من  
دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم واستنبط منه الماوردي تحريم بيع الثوب الحرير الى من  
يتحقق منه لبسه والغلام الامر دالي من يتحقق منه فعل الفاحشة والعصير من يتخذ خيرا وفي  
الحديث دليل على انه يعمل بالغالب لان الذي يسب أب الرجل قد لا يجازيه بالسب لكن الغالب  
هو المجازاة (وعن أبي أيوب رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحل  
لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث ليال يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا وخيرهما الذي يبدأ  
بالسلام متفق عليه) نفي الحيل دال على التحريم فيحرم هجر المسلم فوق ثلاثة أيام ودل  
منهومه على جواز ثلاثة أيام وحكمة جواز ذلك هذه المدة أن الانسان مجبول على الغضب وسوء  
الخلق ونحو ذلك فعلى له هجر أخيه ثلاثة أيام ليذهب ذلك العارض تحقيقا على الانسان ودفعاً  
للأضرار به ففي اليوم الاول يسكن غضبه وفي الثاني يراجع نفسه وفي الثالث يعذر وما زاد  
على ذلك كان قطعاً لحقوق الاخوة وقد فسر معنى الهجر بقوله يلتقيان الى آخره وهو على الغالب  
من حال المهاجرين عند اللقاء وفيه دلالة على زوال الهجر له برد السلام واليه ذهب الجمهور وما لك  
والشافعي واستدل به بما رواه الطبراني من طريق يزيد بن وهب عن ابن مسعود في أثناء حديث  
موقوف وفيه رجوعه أن يأتي فيسلم عليه وقال أحدوا بن القاسم المالكي ان كان يؤذيه ترك  
الكلام فلا يكره رد السلام بل لابد من الرجوع الى الحال الذي كان بينهما وقيل ينظر الى  
حال المهاجرين فان كان خطابه بما زاد على السلام عند اللقاء مما يطيب به نفسه وينزل غل الهجر  
كان من تمام الوصل وتركه هجراً وان كان لا يحتاج ذلك كفي السلام وأما فوق اليوم الثالث فقال ابن  
عبد البر أجمعوا على انه يجوز الهجر فوق ثلاث لمن كانت مكالمته تجلب نقصاً على المخاطب له في  
دينه أو مضرة تحصل عليه في نفسه أو دنياه فرب هجر جليل خيراً من مخالطة مؤذية وتقدم الكلام  
في هجر من يأتي ما يلام عليه شرعاً وقد وقع من السلف المهاجرين جماعة من أعيان الصحابة  
والتابعين وتابعهم وقد عدا الشارح رجاء الله تعالى جماعة من أولئك يستنكر صدورهم من

مطلب من ائب الحسن الميم

أمثالهم أقاموا عليه ولهم أذاران شاء الله تعالى. والحمل على السلامة متعين والعباد مظنة  
 المخالفة وأما قول الذهبي أنه لا يقبل جرح الاقران بعضهم على بعض سيما السلف قال وحدهم رأس  
 ثلثائة من الهجرة فقد بين الـيدرجه الله اختلال ما قال في غرات النظر في علم الاثر وقد نقل في  
 الشرح قضايا كثيرة لا يحسن ذكرها إذ طي ما لا يحسن ذكره لا يحسن نشره (وعن جابر رضي  
 الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل معروف صدقة أخرجه البخاري) المعروف  
 ضد المنكر قال ابن أبي جرة يطلق اسم المعروف على ما عرف بأدلة الشرع أنه من أعمال الرساء  
 جرت به العادة أم لا فإن فارقته النية أجر صاحبه جز ما وافقيه احتمال. والصدقة هي ما يعطيه  
 المتصدق لله تعالى فيشمل الواجبة والتدوية والاخبار عنه بأنه صدقة من باب التشبيه بالبيع رهو  
 اخباريان حكم الصدقة في الثواب وأنه لا يحتقر الفاعل شي من المعروف ولا يخل به وفي الحديث  
 ان كل تسدية صدقة وكل تكبير صدقة والا مبال معروف صدقة والنهي عن المنكر صدقة وقال  
 في بضع أحدكم صدقة والإمسالك عن الشر صدقة وغير ذلك من الاعمال الصالحة ولفظ كل  
 معروف عام وقد أخرج الترمذي وحسنه مرفوعا من حديث أبي ذر تسمك في وجهه أخيك صدقة  
 لك وأمرك بالمعروف ونهيك عن المنكر صدقة لك وإرشادك الرجل في أرض الضلالة صدقة لك  
 وأما طمك الخرج والشوك والظلم عن الطريق صدقة لك وإفراغك من دلوك في دلو أخيك صدقة  
 وأخرجه ابن حبان في صحيحه وفي الأحاديث إشارة إلى ان الصدقة لا تقتصر فيما هو أصلها وهو  
 ما أخرجه الانسان من ماله متطوعا فلا يختص بأهل اليسار بل كل واحد قادر على ان يفعلها في  
 أكثر الاحوال من غير مشقة فإن كل شيء يفعله الانسان أن يقول من الخير يكتب له به صدقة  
 (وعن أبي ذر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحتقرن من المعروف  
 شيئا ولو أن تلقى أخاك بوجه طلق) باسكان اللام ويقال طلق والمراد سهل منسبط (وعنه) أي  
 عن أبي ذر رضي الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا طمحت مرفة فأكثر ماها  
 وتعاهد جيرانك أخرجهم ما سلم) فيها الحث على المعروف ولو بذلاقة الوجه والبشر  
 والابتسام في وجه من يلاقه من اخوانه وفيه الوصية بحق الجار وتعاهد ولو بمرفة يهديها اليه  
 (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من نفس) لفظ  
 مسلم من فرج (عن مسلم كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة  
 ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة) هذا ليس في مسلم كما قال الشارح وقد  
 أخرجه غيره (ومن ستر مسلما ستره الله في الدنيا والآخرة والله في عون العبد ما كان العبد  
 في عون أخيه أخرجه مسلم) الحديث فيه مسائل الاولى فضيلة من فرج عن مسلم كربة من  
 كرب الدنيا وتفرجها ما باعها منه من ماله ان كانت كربة من حاجة أو بذل جاهه في طلبه  
 من غيره أو قرضه وان كانت كربة من ظلم ظالمه فرجها بالسعي في رفعها عنه أو تحقيقها  
 وان كانت كربة مرض أصابه اعانه على الدواء ان كان له أوعلى طبيب ينفعه وبالجملة تفرج  
 الكرب باب واسع فانه يشمل إزالة كل ما ينزل بالعبد وتحقيقه الثانية التيسير على المعسر هو  
 أيضا من تفرج الكرب وانما خصه لأنه أباغ وهو ائظاره لغريمه في الدين أو بأرواه منه أو غير ذلك  
 فان الله تعالى يسر عليه أموره ويسر له ما له لتسهيله لأخيه فيما عنده والتيسير لا مورا الآخرة

بان يهون عليه المشاق فيها ويرجح وزن الحسنات ويلقى في قلوب من لهم عنده حق يجب استيفاءه  
 منه في الآخرة المسامحة وغير ذلك ويؤخذ منه ان من حسر على معسر عسر عليه ويؤخذ منه انه  
 لا بأس على من عسر على مؤسر لان مظهره ظلم يحل عرضه وعقوبته والثالثة من ستر مسلما اطلع  
 منه على ما لا ينبغي اظهاره من الزلات والعثرات فانه مأجور بما ذكره من ستره في الدنيا والآخرة  
 فيستره في الدنيا بان لا يأتي زلة يكره اطلاق غيره عليها وان اتاه لم يطلع الله عليها أحد واستره في  
 الآخرة بالمغفرة لذنوبه وعدم اظهار قبائحهم وغير ذلك وقد حدث صلى الله عليه وآله وسلم على  
 الستر للمسلم فقال في حق ما عرّضه لاستر عليه برءا من يهزأ به قال العلماء وهذا الستر مندوب  
 لا واجب فالورعه الى السلطان كان جائزا له ولا يأتى به قلت ودليله انه صلى الله عليه وآله وسلم لم  
 يهزأ الا بأبائهم بل حرصه على انه كان ينبغي له ستره فان علم انه تاب وأقلع حرم عليه ذكر  
 ما وقع منه ووجب عليه ستره وهو في حق من لا يعرف بالفساد والتمادي في الطغيان وأما من  
 عرف بذلك فانه لا يستحب الستر عليه بل يرفع أمره الى من له الولاية اذ لم يحتج من ذلك بمفسدة  
 وذلك لان الستر عليه يغريه على الفساد ويجريه على أذية العباد ويجري غيره من أهل الشر  
 والعناد وهذا بعد انتفاء فعل المعصية فأما اذا رآه وهو فيها فالواجب المبادرة لانكارها والمنع منها  
 مع القدرة على ذلك ولا يحل تأخيرها لانه من باب انكار المنكر لا يحل تركه مع الامكان وأما اذا رآه  
 يسرق مال زيد فهل يجب عليه اخبار زيد بذلك أو ستر السارق الظاهر انه يجب عليه اخبار زيد  
 والا كان معيناً للسارق بالكتم منه على الاثم والله تعالى يقول ولا تعاونوا على الاثم والعدوان وأما  
 جرح الشبه وودود الرواة والامناء على الاوقاف والصدقات وغير ذلك فانه من باب نصيحة المسلمين  
 الواجبة على كل من اطلع عليها وليس من الغيبة المحرمة بل من النصيحة الواجبة وهو مجمع عليه  
 الاربعة الاخبار بان الله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه فانه دال على انه تعالى يتولى اعانة  
 من أعان أخاه وهو يدل على انه يتولى عونه في حاجة أخيه التي سعى فيها وفي حوائج نفسه فينال  
 من عون الله تعالى ما لم يكن بآله بغير اعانة وان كان تعالى هو المعين لعبده في كل أموره لكن  
 اذا كان في عون أخيه زادت اعانة الله تعالى فيؤخذ منه انه ينبغي للعبد ان يشتغل بقضاء حوائج  
 أخيه ويقدمها على حاجة نفسه لئلا ينال من الله تعالى كمال الاعانة في حاجاته وهذه الجمل  
 المذكورة في الحديث دلت على انه تعالى يجازي العبد من جنس فعله فمن ستره ستر عليه ومن يسر  
 يسر عليه ومن أعان أعين ثم انه تعالى يفضله وكرمه جعل الجزاء في الدارين في حق الميسر على  
 المعسر والساير للمسلم وجعل تقريج الكربة يجازي به في يوم القيامة كانه لعظام يوم القيامة  
 آخر عز وجل جراته تقريج الكربة ويحتمل انه يفرج عنه في الدنيا أيضا لكنه طوى في الحديث  
 وذكر ما هو أهمهم (وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من  
 دل على خير فله مثل أجر فاعله أخرجه مسلم) دل الحديث على ان الدلالة على الخير يؤجر بها الدال  
 كالأجر فاعله وهو مثل حديث من سن سنة حسنة في الاسلام كان له أجرها وأجر من عمل بها  
 والدلالة تكون بالاشارة على التعبير بفعل الخير وعلى ارشاد ملتس الخير على انه يطلبه من فلان  
 والوعظ والتذكير والتأليف للعلوم النافعة ولتنظير خير يشمل الدلالة على خير الدنيا والآخرة فله  
 درالكلام النبوي ما أشمل من انبه وأرضع مبانيه ودلالاته على خير الدنيا والآخرة (وعن ابن

عمر رضي الله عنهم ما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من استعاذكم بالله فاعيدوه ومن سألكم بالله فاعطوه ومن أتى اليكم معروفًا فكافئوه فإن لم تجدوا فادعوا له أخرجه البيهقي وقد أخرجه أبو داود وابن حبان في صحيحه والحاكم وصححه وفيه زيادة ومن استجار بالله فاجبروه ومن أتى اليكم معروفًا فكافئوه فإن لم تجدوا فادعوا له حتى تعلموا انكم قد كافأتموه وفي رواية فان عجزتم عن مكافأته فادعوا له حتى تعلموا ان قد شكرتم فان الله يحب الشاكرين وأخرج الترمذي وقال حسن غريب من أعطى عطية فوجد فلينزبه فان لم يجد فلينفق فان من أتى فقد شكر ومن كتم فقد كفر ومن تحلى بباطل فهو كالبرص في زور والحديث دليل على ان من استعاذ بالله عن أي أمر طلب منه غير واجب عليه فانه يترك ما طلب منه ان يفعل وانه يجب اعطاء من سأل بالله وان كان قد ورد انه لا يستل بالله الا الجنة فمن سأل من المخلوقين بالله شيئاً وجب اعطاؤه الا أن يكون منهياً عن اعطائه وقد أخرج الطبراني بسند رجاله رجال الصحيح الا شيخه وهو ثقة على كلام فيه من حديث أبي موسى الاشعري انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ملعون من سأل بوجه الله ولمعون من سئل بوجه الله ثم منع سائله ما لم يسأل هيرايضم الهاء وسكون الجيم أي أمر أقيحا لا يليق ويحتمل ما لم يسأل سؤالا قبيحا أي بكلام قبيح ولكن العلماء جملوا هذا الحديث على الكراهة ويحتمل ان يراد به المضطر ويكون ذكره هنا ان منعه مع سؤاله بالله أقيح وأقطع ويحمل لعن السائل على ما اذا ألج في المسئلة حتى أضجر المسئول ودل الحديث على وجوب المكافأة للمحسن الا اذا لم يجد فانه يكافئه بالدعاء ويجزئه قد طابت نفسه أو لم تطب به وهو ظاهر الحديث

### \*(باب الزهد)\*

هو قوله الرغبة في الشيء وان شئت قلت الرغبة عنه وفي اصطلاح أهل الحقيقة بغض الدنيا والاعراض عنها وقيل ترك راحة الدنيا لراحة الآخرة وقيل ان يخلو قلبك بما خلت منه يدك وقيل بذل ما تملك ولا تؤثر ما تترك وقيل ترك الاسفل على معدوم ونفي الفرح لمعلوم قاله المناوي في تعريفاته وأخرج الترمذي وابن ماجه من حديث أبي ذر مر فوعا الزهادة في الدنيا ليست بغير الحلال ولا اضاعه المال ولكن الزهادة في الدنيا ان لا تكون بما في يدك أو ثقتك بمنك بما في يد الله وان تكون في ثواب المصيبة اذا أنت أصبت بها أرغب منك فيها وانها بقيت لك انتهت في هذا التفسير النبوي يقدم على كل تفسير (والورع) الورع تجنب الشهوات خوفاً من الوقوع في محرم وقيل ترك ما يرييك ونفي ما يعيبك وقيل الاخذ بالآوئق وجل النفس على الاشق وقيل النظر في المطعم واللباس وترك ما به باس وقيل تجنب الشهوات ومراقبة الخطرات (عن النعمان ابن بشير رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول وأهوى النعمان بأصبعه الى أذنيه ان الحلال بين والحرام بين وبينهما مشبهتان) ويروي مشبهتان يضم الميم وتشديد الموحدة ومشبهتان بضمها أيضا وتخفيف الموحدة (لا يعلمن كثير من الناس فن اتقى الشهوات استبرأ) بالهمزة من البراءة أي حصل له البراءة من الذم الشرعي وما ان عرضه عن ذم الناس (لذنه وعرضه ومن وقع في الشهوات وقع في الحرام) أي يوشك ان يقع فيه وانما حذفه

لدلالة ما بعده عليه اذ لو كان الوقوع في الشبهات وقوعا في الحرام لكانت من قسم الحرام البين وقد جعلها قسما برأسه وكابدله التشبيه بقوله (كل ائمة يرمي حول الحجة يوشك ان يقع فيه) الاوان لكل ملك حتى الاوان حتى الله محارمه الاوان في الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله واذا فسدت فسد الجسد كله الا وهي القلب متفق عليه) أجمع الاثمة على عظم شأن هذا الحديث وأنه من الاحاديث التي تدور عليها قواعد الاسلام قال جماعة هو ثلث الاسلام فان دورانه عليه وعلى حديث انما الاعمال بالنيات وعلى حديث من حسن اسلام المرء تركه ما لا يغنيه وقال أبو داود انه يدور على أربعة احاديث هذه ورابعها حديث لا يؤمن أحدكم حتى يحب ل أخيه ما يحب لنفسه وقيل حديث ازهد في الدنيا يجبرك الله وازهد فيما أيدى الناس يجبرك الناس قوله الحلال بين أي قد بينه الله ورسوله اما بالاعلام بانه حلال نحو أحل لكم صيد البحر الآية وقوله تعالى فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا وسكت عنه تعالى ولم يحرمه فالاصل حله أو بما أخبر عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بانه حلال أو امتن الله تعالى أو رسوله به فانه لازم حله قوله الحرام بين أي بينه الله تعالى لتأني كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فحرمت عليكم الميتة أو بالنهي عنه نحو لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ونحوه والاخبار عن الحلال بانه بين اعلام يحمل الاتفاق به في وجوه النفع كما ان الاخبار بان الحرام بين اعلام باجتنابه وقوله وبينهم لمشتبهات لا يعلمون كثير من الناس المزاجها التي لم يعرف حلها ولا حرمها فصارت مترددة بين الحل والحرمه عند الكثير من الناس وهم الجهال فلا يعرفها الا العلماء بنص فيالم يوجد فيه شيء من ذلك اجتهد فيه العلماء وألحقوه بما هم ما يقياس أو استحباب أو تحريم فان خفي دليله فالورع تركه ويدخل تحت فن اتقى الشبهات فقد استبرأ أي أخذ بالبراءة لدينه وعرضه فاذا لم يظهر فيه للعالم دليل بتحريمه ولا حله فانه يدخل في حكم الاشياء قبل ورود الشرع فن لا يثبت للعقل حكم يقول لاحكم فيها بشي لان الاحكام شرعية والقرض انهم لم يعرف فيها حكم شرعي ولا حكم للعقل والثالث ان بان العقل حاكم لهم في ذلك ثلاثة أقوال التحريم والاباحة والوقف وانما اختلف في المشتبهات هل هي ما اشتبه بتحريمه أو ما اشتبه بالحرام الذي قد صرح بتحريمه ربح المحققون الاخير ومنها ذلك بما ورد في حديث عقبة بن الحرث العمري الذي أخبرته أمه سوداء بانها أرضعته وأرضعت زوجته فسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال صلى الله عليه وآله وسلم كيف وقد قيل فقد صرح بتحريم الاخت من الرضاعة شرعا قطعاً وقد التبت عليه زوجته بهذا الحرام المعلوم ومثله التمرة التي وجدها صلى الله عليه وآله وسلم في الطريق فقال لولا اني أخاف انها من الزكاة أو من الصدقة لا كنتها فقد صرح بتحريم الصدقة عليه ثم التبت هذا التمرة بالحرام المعلوم وأما ما التبت هل حرمه الله علينا أم لا فقد وردت احاديث دالة على انه حلال منها حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه ان من أعظم الناس انما في المسلمين من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسئلته فانه يفيد انه كان قبل سؤاله حلالا ولم يثبت عليه سأل عنه فحرم من أجل مسئلته ومنها احاديث ما سكت الله عنه فهو مما عفا عنه له طرق كثيرة ويدل له قوله تعالى ويجعل لهم الطبقات فكل ما كان طيبا ولم يثبت تحريمه فهو حلال وان اشتبه علينا بتحريمه والمراد بالطيب هو ما أحله الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم أو سكت عنه وانما الخبيث ما حرمه وان عدته النفوس طيبا

كالخرفانة أحد الاطيين في لسان العرب في الجاهلية وقال ابن عبد البر ان الحلال الكسب  
الطيب وهو الحلال المحض وان المتشابه عندنا في حيز الحلال بدلائل ذكرناها في غير هذا الموضع  
ذكره صاحب تنفيد التمهيد في الترغيب في الصدقة نقله عنه الخاقط محمد بن ابراهيم قال  
السيد وقد حققنا انه من قسم الحلال البين في رسالتنا المسماة بالقول المتين انتهى وقال الخطابي  
ما شككت فيه فالاولى اجتنابه وهو على ثلاثة احوال واجب ومستحب ومكروه فالواجب  
اجتناب ما يستلزم المحرم والمندوب اجتناب معاملة من غلب على ماله الحرام والمكروه اجتناب  
الرخصة المشروعة انتهى قال في الشرح وقد ينزع في المندوب فانه اذا كان الاغلب الحرام  
فالاولى ان يكون واجب الاجتناب انتهى وقد اوضحه السيد في حواشي ضوء النهار وقسم  
الغزالي اقسام اللورع ورع الصديقين وهو ترك ما لم تكن بينته واضحة على حله وورع المتقين وهو  
مالاشبهة فيه ولكن يخاف أن يجزى الى الحرام وورع الصالحين وهو ترك ما يتطرق اليه احتمال  
التعريم بشرط أن يكون لذلك الاحتمال موقع والافه وورع الموسوسين قلت ورع الموسوسين  
قد بوب له البخاري فقال باب من لم يروا من من الشبهات كن يمتنع من أكل الصيد خشية أن  
يكون انقلبت من انسان ولكن ترك شرهما يحتاج اليه من مجهول لا يذرى اماله حرام أم حلال  
ولا علامة تدل على ذلك التحريم ولكن ترك تناول شيء غريب وردي به متفق على ضعفه ويكون  
دليل اباحتها قويا وتأويله ممتنع أو مستبعد والكلام في الحديث متسع وللشوكاني رحمه الله شرح  
مستقل لهذا الحديث في فتاواه المسماة بالفتح الرباني وهو شرح نافع جامع جدا لم يسبق اليه أحد  
قيما أعلم وفيه من القوائد والتحققات ما ليس في شرح أحد من الشراح فراجعوه في هذا كفاية  
وقوله ان لكل ملك حتى اخبار عما كانت عليه اولئك العرب وغيرهم فانه كان لكل واحد حتى  
يحميه من الناس ويمنعهم عن دخوله فن دخوله وقع به العقوبة ومن أراد نجاة نفسه من العقوبة  
لم يقرب به خوفا من الوقوع فيه وذكروا كضرب المثل للعاطلين ثم أعلمهم ان جاء تعالى الذي  
حرمه على العباد وقوله ومن وقع في الشبهات الى آخره أي من وقع فيها فقد حرم حول حتى الحرام  
فيقرب ويسرع ان يقع فيه وفيه ارشاد الى البعد عن ذرائع الحرام وان كانت غير محرمة فانه  
يخاف من الوقوع فيها الوقوع فيه فن احتاط لنفسه لا يقرب الشبهات لئلا يدخل في المعاصي  
ثم أخبر صلى الله عليه وآله وسلم عنهما مؤكدا ان في الجسد ضغطة وهي القطعة من اللحم سميت بذلك  
لانها تضع في اللحم لصغرها وانها مع صغرها عليها مدار صلاح الجسد وفسادها فان صلحت صلح وان  
فسدت فسدت وفي كلام الغزالي انه لا يراى بالقلب هذه الضغطة اذ هي موجودة للبهائم مدركة  
بحاسة البصر بل المراد من القلب لطيفة رابطة روحانية لها بهذا القلب الجسماني تعلق وتلك  
اللطيفة هي حقيقة الانسان وهي المدركة العارفة من الانسان وهو المخاطب والمعاقب والمطالب  
ولهذه اللطيفة علاقة مع القلب الجسماني وذكر ان جميع الحواس والاغضاء تأخذ مدخرا للقلب  
وكذلك الحواس الباطنة في حكم الخدم والاعوان وهو المتصرف فيما والمراد لها وقد خلقت  
مجبولة على طاعة القلب لا تستطيع له خلافا ولا عليه عزوا فاذا أمر العين بالانفتاح انفتحت واذا  
أمر الرجل بالحرركة تحركت واذا أمر اللسان بالكلام وجزم به تكلم وكذا سائر الاغضاء  
والحواس من وجه يشبه تشجير الملائكة لله تعالى فانهم جبالوا على طاعة لا يستطيعون له خلافا



وانما يشتركان في شيء وهو ان الملاشكة عالة بطاعة الرب وأمثالها والاجفان تطيع القلب في  
 الانفتاح والانطباع على سبيل التسخير ولا خبر لها من نفسها ومن طاعتها للقلب وانما اقتصر  
 القلب الى الجنود من حيث افتقاره الى المركب والراد لسفره الى الله تعالى وقطع المنازل الى لقائه  
 فلا جله خلقت القلوب قال الله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون وانما امر كبه البدن  
 وزاده العلم وانما الاسباب التي توصله الى الراد وتكسبه من التزود منه العمل الصالح ثم طال في هذا  
 المعنى بما يحتمل مجلدة لطيفة وانما أشرفنا الى كلامه ليعلم مقدار الكلام النبوي وانه بحر قطره  
 لا ترف وأما كونه محل العقل أو محل الدماغ فليست من مسائل علم الآثار حتى يشغل به ذكرها  
 وذكر خلاف فيها ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم نعمس في القاموس انه كسمع ومنع وإذا خاطبت قلت نعمس كع وإذا حكيت قلت نعمس  
 ككفرح وهو الهلاك والعثار والسقوط والشر والبعث والاضططاط (عبد الدينار والدرهم  
 والقطيفة) الثوب الذي له خجل (ان أعطى رضى وان لم يعط لم يرض أخرجه البخاري) أراد  
 يعبد الدينار والدرهم من استعبده الذي يابطلها وصار كالعبد لها تنصرف فيه تصرف المالك  
 لبنائها ونعمس في شهورها ومطالها وذكر الدينار والقطيفة كجرح مثال والافكل من استعبده  
 الدنيا في أي أمر وشغلته عما أمره الله تعالى وجعل رصاء وسخطه متعلقا بنيل ما يريد أو عدم نيله  
 فهو عبده ومن الناس من يستعبده حب الامارات ومنهم من يستعبده حب الصور ومنهم من  
 يستعبده حب الاطيان واعلم ان المذموم من الدنيا كل ما يهد العبد عن الله تعالى ويسغله عن  
 واجب طاعته وعبادته لاما لا يعينه على الاعمال الصالحة فانه غير مذموم وقديته من طلبه ويجب  
 عليه تحصيله وقوله رضى أي عن الله تعالى بعبادته من خطامها وان لم يعط لم يرض أي عنه تعالى  
 ولا عن نفسه فصار سخطا فهذا الذي نعمس لانه أدار رصدا على مولاه وسخطه على نيل الدنيا وعدمه  
 والحديث نظير قوله تعالى ومن الناس من يعبد الله على حرف فان أصابه خير اطمان به وان أصابته  
 فتنة انقلب على وجهه الآية ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال أخذ رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم عسكى يروي بالافراد والتثنية وهو يكسر الكاف يجمع الكف والعصيد  
 يقال كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل وكان ابن عمر رضي الله عنهما يقول اذا أمسيته  
 فلا تنظر الصباح واذا أصبحته فلا تنظر المساء وخدم بصحتك لسقمك ومن حياتك لموتك  
 أخرجه البخاري) الغريب من لا مسكن له يأويه ولا سكن يأنس به ولا بلد يستوطن فيه كما قيل  
 في المسيح بعد المسيح يسبح لا ولد يموت ولا بنا يجرب وعطف أو عابر سبيل من باب عطف الترقى  
 وأولست للشك بل للتخيير أو الاباحة والامر للارشاد والمعنى قدر نفسك وزلها منزلة من هو  
 غريب أو عابر سبيل ويجهل ان الأضراب والمعنى بل كن في الدنيا كأنك عابر سبيل لان الغريب  
 قديم ستوطن بلدا بخلاف عابر السبيل فهمه قطع المسافة الى مقصده والمقصده هنا الى الله تعالى  
 وان الى ربك المنتهى قال ابن بطال لما كان الغريب قليل الانسياط الى الناس بل هو مستوحش  
 منهم لا يكاد يميز بين يعرفه فيأنس به فهو ذليل في نفسه خائف وكذلك عابر السبيل لا يتفقد سفره  
 الا بكونه وتخفيفه من الاتقال غير متثبت بما يمنعه عن قطع سفره معه زاده وراحته يبلغانه الى  
 ما يعنيه من قصده وفي هذا إشارة الى اتيار الرهد في الدنيا وأخذ البلغة منها والكفاف فكما

لا يحتاج المسافر الى أكثر مما يبلغه الى غاية سفره فكذلك المؤمن لا يحتاج في الدنيا الى أكثر مما يبلغه المحل وقوله وكان ابن عمر رضي الله عنهما الى آخره قال بعض العلماء كلام ابن عمر متفرع من الحديث المرفوع وهو متضمن لنهاية تقصير الامل وان العاقل اذا أمسى ينبغي له ان لا ينتظر الصباح واذا أصبح ينبغي له ان لا ينتظر المساء بل يظن ان أجله يدركه قبل ذلك وفي كلام الاخيار انه لا بد للانسان من الصحة والمرض فيغتم أيام الصحة ويتفق ساعاته فيما يعود عليه نفعه فانه لا يدري متى ينزل به مرض يحول بينه وبين فعل الطاعات ولانه اذا مرض كتب له ما كان يعمل صحته فقد أخس من صحته لمرضه حظه من الطاعات وقوله ومن حياتك لموتك أى خزن أيام الحياة والصحة والنشاط لموتك بتقديم ما يتفعل بعد الموت وهو تطوير حديث بادروا بالاعمال سبعا ما تقتظرون الا فقرامنسيما أو غنى مطغيا أو مرضا مفسدا أو هراما مقندا أو موتا مجيها أو والدجال فانه شر غائب أو الساعة والساعة أدهى وأمر أخرجه الترمذي والحاكم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه (وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من تشبه بقوم فهو منهم أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان) الحديث فيه ضعف وله شواهد عند جماعة من أئمة الحديث عن جماعة من الصحابة يخرجونه عن الضعف ومن شواهد ما أخرجه أبو يعلى مرفوعا من حديث ابن مسعود من رضى عمل قوم كان منهم والحديث دال على ان من تشبه بالفاسق كان منهم وبالكفار أو بالمتدعة في أى شئ مما يختصون به من ملبوس أو مراكب أو هيئة قالوا فاذا تشبه بالكافر في رضى واعتقد ان يكون بذلك مثله كفر فان لم يعتد ففقيه خلاف بين الفقهاء منهم من قال يكفروا وهو ظاهر الحديث ومنهم من قال لا يكفروا ولكن يؤدب (وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال كنت خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوما فقال يا غلام احفظ الله يحفظك) بالجزم جواب الامر (احفظ الله تحجده) مثله (تجاهلك) في القاموس وجاهلك وتجاهلك مثلثين تلقا وجهك (واذا سألت) حاجة من حوائج الدارين (فاسأل الله) فان بيده أمورهما (واذا استعنت فاستعن بالله رواه الترمذي وقال حسن صحيح) وتعامه واعلم ان الامة لو اجتمعت على ان يتفعلوا بشئ لم يتفعلوا الا بشئ قد كتبه الله لك وان اجتمعتوا على ان يضروك بشئ لم يضروك الا بشئ قد كتبه الله عليك حقت الاقلام وطويت الصحف وأخرجه أحمد عن ابن عباس رضي الله عنهما باسناد حسن يلتصق كنت رديف النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل يا غلام أو يا غلام ألا أعلمك كلمات يتفعلك الله بهن فقلت بلى فقال احفظ الله يحفظك احفظ الله تجده امامك تعرف الى الله في الرخاء يعرفك في الشدة واذا سألت فاسأل الله واذا استعنت فاستعن بالله قد نجف القلم عما هو كائن فالوا ان الخلق جميعا أرادوا ان يتفعلوا بشئ لم يتفعله الله تعالى لم يقدر واعليه وان أرادوا ان يضروك بشئ لم يكتبه الله عليك لم يقدر واعليه واعلم ان في الصبر على ما تكره خيرا كثيرا وان النصر مع الصبر وان الفرج مع الكربة وان مع العسر يسرا وله ألفاظ أخر وهو حديث جليل أفرد به بعض علماء الخنابلة بتصنيف مفرد فانه اشمل على وصايا جليله والمراد من قوله احفظ الله أى حدوده وعهوده وأمره ونواهيه وحفظ ذلك هو الوقوف عند أمره بالامتناع وعند نواهيه بالاجتناب وعند حدوده أن لا يتجاوزها ولا يتعدى ما أمر به الى ما نهى عنه فيدخل في ذلك فعل الواجبات كلها وترك المنهيات كلها وقال تعالى والحافظون لحدود الله وقال هذا ما توعدون

لكل أو اب حفيظ فسر العلماء الحفيظ بالحافظ لاوامر الله وفسر بالحافظ لذو به حتى يرجع منها  
 فأمره صلى الله عليه وآله وسلم بحفظ الله يدخل فيه كل ما ذكره وتفصيلها واسعة وقوله تجده  
 أمامك وفي اللفظ الآخر يحفظك والمعنى متقارب أي تجده أمامك بالحفظ لأن من شرو الدارين  
 جراً وفاقا من باب وأوفوا بعهدى أوف بعهدكم يحفظه في ذنبه عن غشيان الذنوب وعن كل أمر  
 مرهوب ويحفظ ذريته من بعده كما قال تعالى وكان أبوهما صالحا وقوله فاسأل الله أمر بأفراد  
 الله تعالى بالسؤال واتزال الحاجات به وحسده وأخرج الترمذي مرفوعا سألوا الله من فضله فان  
 الله يحب أن يسئل وفيه من حديث أبي هريرة مرفوعا من لا يسأل الله يغضب عليه وفيه أن الله  
 يحب المؤمنين في الدعاء وفي حديث آخر يسأل أحدكم ربه حاجته كلها حتى يسأله شيع نعله إذا  
 انقطع وقديبا يع النبي صلى الله عليه وآله وسلم جماعة من الصحابة على أن لا يسألوا الناس شيئا منهم  
 الصديق وأبو ذر وثوبان وكان أحدهم يسقط سوطه أو يسقط خظام ناقته فلا يسأل أحدا  
 أن ينأله وأفراد الله تعالى بطلب الحاجات دون خلقه يدل له العقل والسمع فان السؤال بذل الماء  
 الوجه وذله لا يصلح إلا لله تعالى لأنه القادر على كل شيء الغنى مطلقا والعباد بخلاف هذا وفي صحيح  
 مسلم عن أبي ذر رضى الله عنه عنه صلى الله عليه وآله وسلم حديث قدسي فيه بإعبادي لو أن أولكم  
 وآخركم وأنسكم وجنكم قاموا في صعيد واحد فسألوني فأعطيت كل إنسان مسألته ما نقص  
 ذلك مما عندى إلا كما يتقص الخيط إذا غمس في البحر وزاد في الترمذي وغيره وذلك باق جواد  
 واجد ما جدد فعل ما أريد عطائي كلام وعذابي كلام إذا أردت شيئا فأتعأ أقول له كن فيكون  
 وقوله إذا استعنت فاستعن بالله ما خوذ من قوله تعالى إياك نستعين أي نقر ذلك بالاستعانة أمره  
 صلى الله عليه وآله وسلم أن يستعين بالله وحده في كل أمره أي أفرد مبالا استعانة على ما تريده وفي  
 إفراده تعالى بالاستعانة فائدتان الأولى أن العبد عاجز عن الاستقلال بنفسه في عمل الطاعات  
 والثاني أنه لا معين له على مصالح دينه ودينه لا الله عز وجل فن أعانه الله تعالى فهو المان ومن  
 خذله فهو المخذول وفي الحديث الصحيح أحرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز وعلم صلى الله  
 عليه وآله وسلم العباد أن يقولوا في خطبة الحاجة الحمد لله نستعينه وعلم معاذ أن يقول دبر الصلاة  
 اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك فالعبد أحرص على المولى في طلب إعانته على  
 فعل الأمور وترك المخطورات والصبر على المقدورات قال يعقوب عليه السلام في الصبر على  
 المقدور والله المستعان على ما تصفون وما ذكر من هذه الوصايا النبوية لا ينافي القيام بالأسباب  
 فانها من جملة سؤال الله والاستعانة به فان من طلب رزقه بسبب من أسباب المعاش المأذون فيها  
 رزقه من جهته فهو منه تعالى وان حرم فهو له صالحة لا يعلمها ولو كشف الغطاء لعلم أن الحرمان خير  
 من العطاء والكسب الممدوح المأجور فاعله عليه هو ما كان لطلب الكفاية له ولن يعوله أو الزائد  
 على ذلك إذا كان بعده اقراض محتاج أو صلة رحم أو إعانة طالب علم أو نحو من وجوه الخير لا تغير  
 ذلك فانه يكون من الاشتغال بالديار فتح باب محبة الذي هو رأس كل خطيئة وقد ورد في الحديث  
 كسب الحلال فريضة أخرجه الطبراني والبيهقي والقضاعي عن ابن مسعود مرفوعا وفيه عباد  
 ابن كثير ضعيف وله شواهد من حديث أنس عند الدليلى طلب الحلال واجب ومن حديث  
 ابن عباس مرفوعا طلب الحلال جهاد رواه القضاعي ومثله في الحلية عن ابن عمر قال العلماء



تقدير التقادير فانه قسم من التخاريج اذ غالب ما يقدر انه يحجب عنه باقوال المخرجين وفي كلام علي عليه السلام العلم نقطة كثرة الجاهلون بل هذه الموضوعات في التخاريج كانت مضررة للنظر في الكتاب والسنة شغلت الناظرين عن النظر فيهما ونبيل بركتهم ما فقطعوا الاعمار في تقرير تلك التخاريج وقد اشبع الكلام على ذلك وعلى ذم الاشتغال به طوائف من أئمة التحقيق وان كان الاشتغال بها قد عم كل فريق وما أحق هذه التخاريج والتفاريع المبنية على مجرد الرأي ومحض الاجتهاد بالاحراق والتصريق حتى لا يبقى على وجه البسيطة غير السنة المطهرة وغير هذا الكتاب العزيز الاصيل العريق وبالله التوفيق ﴿١﴾ وعن المقدام بن معد يكرب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مالم لا ابن آدم وعاء شرا من بطنه أخرجه الترمذي وحسنه) وأخرجه ابن حبان في صحيحه وتمامه بحسب ابن آدم كالات يقمن صلبه فان كان فاعلا لا محالة وفي لفظ ابن ماجه فان غلبت ابن آدم نفسه فثلاثا الطعمه وثلاثا الشراب وثلاثا النفس والحديث دليل على ذم التوسع في المأكول والشبع والامتلاء والاختيار عنه بأنه شر لما فيه من الفساد الدينية والبدنية فان فضول الطعام مجلبة للاسقام ومثبطة عن القيام بالاحكام وهذا الارشاد الى جعل الاكل ثلث ما يدخل المعدة ويستعمل منه البدن الغذاء وتنفع به القوى ولا يتولد عنه شيء من الادواء وقد ورد من الكلام النوى شيء كثير في ذم الشبع فقد أخرج البراز باسنادين أحدهما رجاله ثقات مرفوعا باللفظ  $\equiv$  ثر الناس شبعاً في الدنيا أكثرهم جوعاً يوم القيامة قاله صلى الله عليه وآله وسلم لا ي بحقيقة لما تحسناً قال في ملامت بطني منذ ثلاثين سنة وأخرج الطبراني باسناد حسن أهل الشيع في الدنيا هم أهل الجوع غدا في الآخرة زاد البيهقي الدنيا بحسن المؤمنين وجنة الكافر وأخرج الطبراني بسند جيد أنه صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً عظيم البطن فقال باصبعه لو كان هذا في غير هذا المكان خير لك وأخرج البيهقي واللفظ له وأخرجه الشيخان مختصر البيهقي يوم القيامة بالظيم الطويل الأكل الشراب فلا يرن عند الله جناح بعوضة اقرؤا ان شئتم فلا تقيم لهم يوم القيامة وزناً وأخرج ابن أبي الدنيا أنه صلى الله عليه وآله وسلم أصابه جوع به ما فعمد الى حجر فوضعه على بطنه ثم قال لأرب نفس طاعة ناعة في الدنيا جاعة عار به يوم القيامة لأرب مكرم لنفسه وهو لهامهين لأرب مهين لنفسه وهو لها مكرم وصح حديث من الاسراف أن تأكل كل اشئيت وأخرج البيهقي باسناد فيه ابن لهيعة عن عائشة رضي الله عنها رآني النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد أكلت في اليوم مرتين فقال يا عائشة أما تحبين ان لا يكون لك شغل الا جوفك الاكل في اليوم مرتين من الاسراف والله لا يحب المسرفين وصح كذا واشروا والبسوا في غير اسراف ولا مخيلة وأخرج ابن أبي الدنيا والطبراني في الاوسط سيكون رجال من أمي يا كلون ألوان الطعام ويشربون ألوان الشراب ويلبسون ألوان الثياب ويتصدقون في الكلام فأولئك شرار امتي وقال لقمان لابنه يا بني اذا امتلأت المعدة نامت الفكرة وخرست الحكمة وقعدت الاعضاء عن العبادة وفي الخلو عن الطعام فواته وفي الامتلاء فساد في الجوع صفاء القلب وايقاد القرحة ونفاذ البصيرة فان الشبع يورث البلادة ويعمي القلب ويكثر الخيارات في المعدة والدماغ كشبه السكر حتى يحتوى على معادن الفكر فنقل القلب بسببه عن الجريان في الافكار ومن فواته كسر شروات المعاصي كلها والاستيلاء

على النفس الا مارة بالسوء فان منشأ المعاصي كلها الشهوات والقوى ومادة القوى الشهوات  
والشهووات لا محالة الاطعمة فتقليلها يضعف كل شهوة وقوة وانما السعادة كلها في ان يملك الربيل  
نفسه والشقاوة كلها في ان يملك نفسه قال ذو النون ما شبت قط الا عصيت او همت بعصية  
وقالت عائشة رضي الله عنها اول بدعة حدثت بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الشبع  
ان القوم لما شبت بطونهم جمعت بهم قوسهم الى الدنيا ويقال بالجوع خزائنه من خزائن الله  
تعالى واول ما تدفع بالجوع شهوة الفرج وشهوة الكلام فان الجائع لا يتحرك عليه شهوة فضول  
الكلام فيتخلص من آفات اللسان ولا يتحرك عليه شهوة الفرج فيتخلص من الوقوع في الحرام  
ومن فوائد قلة النوم فان من أكل كثيرا شرب كثيرا افنام وفي كثرة النوم خسران الدارين وفوات  
كل منفعة دينية ودنيوية وعد الغزالي في الاحياء عشر فوائد لتقليل الطعام وعد عشر مفاسد  
للتوسع منه فلا ينبغي للعبد ان يعود بنفسه ذلك فانها تميل به الى الشر ويصعب تداركها وليرضاها  
من اول الامر على السداد فان ذلك أهون له من ان يجترأ على الفساد وهذا امر لا يحتمل الاطالة  
اذ هو من الامور التجريبية التي قد يجربها كل انسان والتجربة من أقسام البرهان (وعن أنس  
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل بني آدم خطاؤون) أي كثير الخطا اذ  
هو صيغة بالغة (وخير الخطائين التوابون) أخرجه الترمذي وابن ماجه وسنده قوي والحديث  
ذال على انه لا يخالون الخطيئة انسان لما جبل عليه هذا النوع من الضعف وعدم الانقياد لولاه  
في فعل ما اليه دعاه وترك ما عنده مناه ولكنه تعالى ببطنه فتح باب التوبة لعباده وأخبر ان خير  
الخطائين التوابون المكثرون للتوبة على قدر كثرة الخطا وفي الاحاديث أدلة على ان العبد اذا  
عصى وتاب تاب الله عليه ولا يزال كذلك ولن يهلك على الله الا هالك وقد خص من هذا العموم  
يحيى بن زكريا عليه السلام فانه قد ورد انه ما هم بخطيئة وروى انه لقيه ابلis ومنعه معايق من  
كل شيء فسأله عنها فقال هي الشهوات التي أصيب بها بنى آدم فقال هل لي فيها شيء قال ربما شبت  
فشغلناك عن الصلاة والذكر فقال هل غير ذلك قال لا قال الله على أن لا أملا بطني من طعام أبدا  
فقال ابلis لله على أن لا أنصح مسلما أبدا (وعن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم الصمت حكمة وقليل فاعله أخرجه البيهقي في الشعب بسند ضعيف وصح انه  
موقوف من قول لقمان الحكيم) وسببه أن لقمان دخل على داود عليه السلام فراه يسرد درعا  
لم يكن رآه قبل ذلك فجعل يتعجب مما رأى فاراد ان يسأله عن ذلك فغتمته عن ذلك فترك ولم  
يسأله فلما فرغ قام داود ولبسها ثم قال نعم الدرع للعرب فقال لقمان الصمت حكمة الحديث  
وقبل تردد اليه سنة وهو يريد أن يعلم ذلك ولم يسأله وفيه دليل على حسن الصمت ومدحه والمراد  
به عن فضول الكلام وقد وردت عدة أحاديث دالة على مدح الصمت ومدحه العقل والشعراء  
وفي الحديث من صمت نجيا وقال عقبة بن عامر قلت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما الجملة قال  
أسكت عليك لسانك الحديث وقال صلى الله عليه وآله وسلم من تكفل لي بما بين يديه ورجليه  
أن تكفل له بالجنة وقال معاذة صلى الله عليه وآله وسلم أنواخذ بما تقول قال شككت أمك وهل  
يكب الناس على مناخرهم الا حصائدا السفتهم وقال صلى الله عليه وآله وسلم من كان يؤمن بالله  
واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت والاحاديث فيه واسعة جدا والاكتفاء من السلف كذلك

واعلم ان فضول الكلام لا يتعصر بل المهم محصور في كتاب الله تعالى حيث قال لا خير في كثير من نجواهم الا امر بصدقة أو معروف أو اصلاح بين الناس وأقانه لا يتعصر فعد منها الخوض في الباطل وهو الحكاية للمعاصي من مخالطة النساء ومجالس الخمر ومواقف القساق وتعم الاغنياء ومجبر الملوك وهراسهم المذمومة وأحوالهم المبكرة وهمة فان كل ذلك مما لا يحل الخوض فيه فهذا حرام ومنها الغيبة والتميمة وكفى بها مهلا كافي الدين ومنها المراءاة والمجادلة والمزاج ومنها الخسومة والسب والفحش وبذاءة اللسان والاستهزاء بالناس واللعن والسخرية والكذب وقد عدد الغزالي في الاحياء عشرين آفة وذكر في كل آفة كلاما بسيطا حسنا وذكرا علاج هذه الآفات

\*(باب الترهيب من مساوي الاخلاق)\*

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اياكم والحسد فان الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب أخرجه أبو داود ولابن ماجه من حديث أنس رضي الله عنه نحوه) اياكم ضمير منصوب على التحذير والمخبر منه الحسد وفي الحسد أحاديث وآثار كثيرة ويقال كان أول ذنب عصي الله به الحسد فأنه أمر ايليس بالسجود لا دم فحسده فامتنع عنه فعصى الله تعالى فطردو تو لم يرد له كل بلاء وقتة عليه وعلى العباد والحسد لا يكون الا على نعمة فاذا أنعم الله على أخيك نعمة فلك فيها حالتان احدهما أن تذكره تلك النعمة وتحب زاله. وهذه الحالة تسمى حسدا الثانية ان لا تحب زوالها ولا تذكر وجودها ودوامها ولكنك تريد لنفسك مثلها فهذا يسمى غبطة فالاول حرام على كل حال الانعمة على كافر أو فاجر وهو يستعين بها على تهيج الفتنة وافساد ذات البين وايداء العباد فهذه لا يضر كراهتها لها ولا يحببتك زوالها فانك لم تحب زوالها من حيث هي نعمة بل من حيث هي آلة للفساد ووجه تحريم الحسد ما علم من الاحاديث انه يسخط لغير الله وحكمته في تفضيل بعض عباد الله على بعض ولذا قيل

أقل لمن كان لي حسدا \* أتدري على من أسأت الادب

أسأت على الله في فعله \* كأنك لم ترض لي ما وهب

ثم الحاسدان وقع له الخاطر بالحسد فدفعه وجاهد نفسه في دفعه فلا اثم عليه بل لعنه ما جوز في مجاهدة نفسه فان سعى في زوال نعمة المحسود فهو باغ وان لم يسع ولم يظهره فان كان لما منع العجز بحيث لو أمكنه لفعل فهو مأزور وان كان المنع له من ذلك القوي فقد يعذر لانه لا يستطيع دفع الخواطر النفسانية فيكفيه في مجاهدتها ان لا يعمل بها ولا يعزم على العمل بها وفي الاحياء فان كان بحيث لو ألقى الامر اليه ورد الى اختياره لسعى في ازالة النعمة عنه فهو حسود حسدا مذموما وان كان نزعته التقوي عن ازالة ذلك فيعني عنه ما يجده في نفسه من ارتياحه الى زوال النعمة عن محسودهم كما كان كراهة ذلك من نفسه بعدله ودينه وهذا التفصيل يشير اليه ما أخرجه عبد الرزاق من فروع ثلاث لا يسلم منهن أحد الطيرة والطمس والحسد قيل فما أخرج منها يا رسول الله قال اذا تطيرت فلا ترجع واذا ظننت فلا تحقق واذا حسدت فلا تبغ وأخرج أبو نعيم كل ابن آدم حسود ولا يضر حسدا حسدا ما لم يتكلم باللسان أو يعمل باليد وفي معناه

أحاديث لا تخلو عن مقال وفي الزواجر لابن حجر الهيتمي ان الحسد مر اقب وهي اما محبة زوال  
 نعمة الغير وان لم تنتقل الى الحاسد وهذا غاية الحسد أو مع انتقالها اليه أو انتقال مثلها اليه والا  
 أحب زوالها الثلاث تميز عليه أولاً مع محبة زوالها وهذا الأخير هو المعفو عنه من الحسد ان كان  
 في الدنيا والمطلوب ان كان في الدين انتهى وهذا القسم الأخير يسمى غيرة فان كان في الدين فهو  
 المطلوب وعليه جل ما رواه الشيخان من حديث ابن عمر رضي الله عنهما انه قال قال رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم لا حسد الا في اثنتين رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل والنهار  
 ورجل آتاه الله مالا فهو يتق منه آناء الليل والنهار والمراد أنه يغار عن اتصاف بهاتين الصفتين  
 فيقتدي به محبة لساوئك في هذا المسلك ولعل تسميته حسداً مجاز والحديث دليل على تحريم  
 الحسد وأنه من الكبر فإنه اذا كل الحسنات فقد أحبطها ولا يحبط الا الكبيرة ونسبة الاكل  
 اليه مجاز من باب الاستعارة وقوله كأننا كل النار الحطب تحقيق لذهاب الحسنات بالحسد كما  
 يذهب الحطب بالنار ويتلاشى حرمه واعلم ان دواء الحسد الذي يزيله عن القلب معرفة الحاسد  
 انه لا يضر بحسده المحسود في الدين ولا في الدنيا وانه يعود وبال حسده عليه في الدارين اذا تزلزل  
 نعمة بحسده قط والالم تبقى نعمة على أحد حتى نعمة الايمان لان الكفار يحبون زواله عن  
 المؤمنين بل المحسود يتقبح بحسنات الحاسد لانه يظلم من جهته سيما اذا أطلق لسانه بالاتقاص  
 والغيبة وهتك السر وغيرهما من أنواع الايذاء فيلقى الله مة فليسا من الحسنات محرر وما من نعمة  
 الاخرة كما حرم نعمة سلامة الصدر وسكون القلب والاطمئنان في الدنيا فاذا تأمل العاقل هذا  
 عرف انه جلب لنفسه بالحسد كل غم وتكد في الدنيا والاخرة (وعن أبي هريرة رضي الله عنه  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس الشديد بالصرعة) بضم الصاد المهملة وفتح الراء  
 وبالعين المهملة على زنة همزة صيغة مبالغة أي كثير الصرع لغيره (انما الشديد الذي يملك نفسه عند  
 الغضب متفق عليه) المراد بالشديد هنا شدة القوة المعنوية وهي مجاهدة النفس وامساكها  
 عند الشر ومنار عنها الجوارح للالتصام من أغضبها فان النفس في حكم الاعداء الكثيرين  
 وغلبتها عما تشتهي في حكم من هو شديد القوة في غلبة الجماعة الكثيرين فيما يريد منه وفيه  
 اشارة الى ان مجاهدة النفس أشد من مجاهدة العدو لانه صلى الله عليه وآله وسلم جعل الذي يملك  
 نفسه عند الغضب أعظم الناس قوة وحقيقة الغضب حركة النفس الى خارج الجسد لا رادة  
 الالتصام والحديث ارشاد الى أن من أغضبه أمر وأرادت النفس المبادرة الى الالتصام من أغضبه  
 أن يجاهدها ويمنعها عما طلبت والغضب غريزة في الانسان فهما قصد أو نوزع في غرض ما اشعلت  
 نار الغضب وثار حتى يحمر الوجه والعينان من الدم لان البشرة تحكي لون ما وراءها وهذا  
 اذا غضب على من دونه واستشعر القدرة عليه وان كان من فوقه تولد منه انقباض الدم من ظاهر  
 الجلد الى جوف القلب فيصفر اللون خوفاً وان كان على النظر يزداد الدم بين انقباض الدم من ظاهر  
 فيحمر ويصفر والغضب يترتب عليه تغير الباطن والظاهر كتغير اللون والردة في الاطراف  
 وخروج الافعال على غير ترتيب واستحالة الخلقة حتى لو رأى الغضبان نفسه في حالة غضبه  
 لم يكن غضبه حيا من قبح صورته واستحالة خلقته هذا في الظاهر وأما في الباطن فبقبحه أشد من  
 الظاهر لانه يولد حسداً في القلب واضمار السوء على اختلاف أنواعه بل قبح باطنه متقدم على تغير



ظاهره فان تغير الظاهر ثمرة تغير الباطن فتظهر على اللسان بالفحش والشتم وتظهر في الافعال بالضرب والقتل وغير ذلك من المفساد وقد ورد في الاحاديث دواء هذا الداء فخرج ابن عساکر موقوفا الغضب من الشيطان والشيطان خلق من النار والماء يطفي النار فاذا غضب أحدكم فليغتسل وفي رواية فليتوضأ وأخرج ابن أبي الدنيا مرفوعا اذا غضب أحدكم فقل أعوذ بالله من غضبه وأخرج أحمد مرفوعا اذا غضب أحدكم فليست وأخرج أحمد وأبو داود وابن حبان مرفوعا اذا غضب أحدكم فليجلس فان ذهب عنه الغضب والا فليضطجع وأخرج أبو الشيخ مرفوعا الغضب من الشيطان فاذا وجد أحدكم فائما فليجلس وان وجد جالسا فليضطجع والنهي متوجه الى الغضب على غير الحق وقد بوب البخاري باب ما يجوز من الغضب والشدة لأمير الله تعالى وقد قال تعالى جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم وذكر خمسة أحاديث في كل منها غضبه صلى الله عليه وآله وسلم في أسباب مختلفة مرجعة الى ان كل ذلك كان لأمير الله تعالى وانه يظهر الغضب فيه منه صلى الله عليه وآله وسلم ليكون أوكد وقد ذكر الله تعالى في موسى وغضبه لما عبد العجل وقال ولما سكنت عن موسى الغضب (١) وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظلم ظلمات يوم القيامة متفق عليه الحديث من أدلة تحريم الظلم وهو يشمل جميع أنواعه سواء كان في نفس أو مال أو عرض في حق مؤمن أو كافر أو فاسق والاخبار عنه بأنه ظلمات يوم القيامة فيه ثلاثة أقوال قيل هو على ظاهره فيكون ظلمات على صاحبه لا يهتدى يوم القيامة سبيلا حيث يسعى نور المؤمنين يوم القيامة بين أيديهم وبأيمانهم وقيل انه يريد بالظلمات الشدة أدوية فسر قوله تعالى قل من ينحيكم من ظلمات البر والبحر اى من شدته ما وقيل انه كناية عن النكال والعقوبات (٢) وعن جابر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اتقوا الظلم فان الظلم ظلمات يوم القيامة واتقوا الشح فانه أهلك من كان قبلكم أخرجه مسلم في الشح وفي التفرقة بينه وبين البخل أقوال فقيل في تفسير الشح انه أشد من البخل وأبلغ في المنع من البخل وقيل هو البخل مع الحرص وقيل البخل في بعض الامور والشح عام وقيل البخل بالمال خاصة والشح بالمال والمعروف وقيل الشح الحرص على ما ليس عنده والبخل بما عنده وقوله فانه أهلك من كان قبلكم يحتمل انه يريد الهلاك الدنيوي المفسر بما بعده في تمام الحديث وهو قوله جلهم على ان سفكوا دماءهم واستحلوا محارمهم وهذا الهلاك دنيوي والحامل لهم هو شحهم على حفظ المال وجعه وازدياده وصيائه عن ذهابه في النفقات فضموا اليه مال الغير صيانة له ولا يدرك مال الغير الا بالحرب والغضبية المفضية الى القتل واستحلال المحارم ويحتمل أن يراد به الهلاك الاخرى فانه يتفرع عما اقترعوه من ارتكاب هذه المظالم والظواهر على الامرين واعلم ان الاحاديث في ذم الشح والبخل كثيرة والآيات القرآنية كقوله تعالى الذين يجعلون ويأمرون الناس بالبخل ومن يبخل فانما يبخل عن نفسه ولا تحسبن الذين يجعلون بما آتاهم الله من فضله هو خير لهم بل هو شر لهم ومن يوق شح نفسه فاولئك هم المفلحون وفي الحديث ثلاث مهلكات شح مطاع وهو شح متبع وحب كل ذي رأى برأيه أخرجه الطبراني في الاوسط وفيه زيادة وفي الدعاء النبوي اللهم اني أعوذ بك من الهم والحزن الى قوله والبخل أخرجه الشيخان وقال صلى الله عليه وآله وسلم شر ما في الرجل شح هالع وحين خالع أخرجه البخاري في التاريخ وأبو داود

(١) قال تعالى ولما رجع موسى الى قومه غضبان أسفا وقال ولما سكنت عن موسى الغضب اه

عن أبي هريرة مرفوعا والآثار فيه كثيرة فان قلت وما حقيقة البخل انهم موم ومامن أحد الا  
وهو يرى من نفسه انه غير بخيل ويرى غيره بخيلا ويرى عاصدا رفعه ليدن انسان فاختلف فيه  
الناس فيقول جماعة انه بخيل ويقول آخر ون ليس بخيلا فماذا حد البخل الذي يوجب الهلاك  
وما حد البذل الذي يستحق العبد به صفة السخاوة وثوابها قلت السخى هو من يؤدي ما وجب  
عليه والواجب واجبان واجب الشرع وهو ما فرضه الله تعالى من الزكاة والتفقات لمن يجب عليه  
اتفاقه وغير ذلك وواجب المروءة والعادة والسخى هو الذي لا يمنع واجب الشرع ولا واجب  
المروءة فان منع واحدا منهما فهو بخيل لكن الذي يمنع واجب الشرع أعجل فن أعطى زكاة ماله  
مثلا ونفقة عياله بطبيعة نفسه ولا يتم الحديث من ماله في حق الله تعالى فهو سخى والسخاوة في  
المروءة ان يترك المضايق والاستقصاء في المحترات فان ذلك مستحب ويختلف استهجاها باختلاف  
الاحوال والاشخاص وتفصيله يطول فن أراد استيفاء ذلك راجع الاحياء للزكاة الى رحمة الله تعالى  
واعلم ان البخل داء له دواء وما أنزل الله داء الا وله دواء دواء البخل أمران الاول حب الشهوات  
التي لا يتوصل اليها الا بالمال وطول الامل والثاني حب ذات المال والشغف به وبقائه لديه  
فان الدناير مثلا رسول يتاليه الحاجات والشهوات فهو محبوب لذلك ثم صار محبوبا لنفسه  
لان الموصل الى اللذات لا ينفك ينسى الحاجات والشهوات وتصير الدناير عنده هي المحبوبة  
وهذا غاية الضلال فانه لا فرق بين الخمر والذهب الامن حيث انها تقضي به الحاجات فهذا سبب  
حب المال وتفرغ عنه الشغف وعلاجه بضد فعلاج الشهوات القناعة باليسير وبالصبر وعلاج  
طول الامل اذا كثار من ذكر الموت وذكر الموت الاقران والتطرق ذكر طول تعبهم في جمع المال ثم  
ضياعه بعدهم وعدم نفعه لهم وقد يشبع بالمال شفقة على من بعدهم الاولاد وعلاجه ان  
يعلم ان الله تعالى هو الذي خلقهم فهو يرزقهم ويتطرق في نفسه فانه ربما لم يخلف له أبوه فلما سأم  
ينظر ما أعد الله لمن ترك الشغف وبذل من ماله في مرضات الله تعالى وينظر في الآيات القرآنية  
الحاتية على الجود المانعة من البخل ثم يتطرق عواقب الخساسة في الدنيا فانه لا بد لجامع المال من  
آفات تخرجه على رغم أنه قال السخا خير كله ما يخرج الى حسد الامراف المنهى عنه وقد أدب  
الله تعالى عباده وأحسن الآداب فقال تعالى والذين اذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين  
ذلك قواما نخبارا الامور واساطها وخلصته أنه اذا وجد له المال أنفق في وجوه المعروف  
بالتى هي أحسن ويكون جماعته الله أوثق منه بما هو لديه وان لم يكن لديه مال لزم القناعة  
والتكفف وعدم الطمع (وعن محمود بن لبيد) هو محمود بن لبيد بن رافع الانصاري الأشعري ولد  
على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحدث عنه أحاديث قال البخاري له حجة وقال  
أبو حاتم لا تعرف له حجة وذكره مسلم في التابعين قال ابن عبد البر الصواب قول البخاري وهو  
أحد العلماء مات سنة ست وسبعين (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أخوف  
ما أخاف عليكم الشرك الاصغر) كانه قيل وما هو فقال صلى الله عليه وآله وسلم (الرياء أخرجه  
أحمد باسناد حسن) الرياء مصدر رآى فاعل ومصدره يرائى على بناء مناعلة وفعل وهو مهموز  
العين لانهم من الروية ويجوز تخفيفها بقلها ياء وحقيقته لغة ان يرى غيره خلافا لما هو عليه  
وشرعا ان يفعل الطاعة ويترك المعصية مع ملاحظة غير الله تعالى أو يخبر بها أو يحب أن يطلع

علم المقصد ذي نوى من مال أو نحوه وقد دمه الله تعالى في كتابه وجعله من صفات المنافقين  
 في قوله يرأون الناس ولا يذكرون الله الا قليلا وقال من كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا  
 ولا يشرك بعبادة ربه أحدا وقال فويل للمصلين الى قوله الذين هم يرأون وورد فيه من الاحاديث  
 الكثيرة الطبية الدالة على عظمة عقاب المرائي فانه في الحقيقة عائد لغيب الله تعالى وفي الحديث  
 القدسي يقول الله تعالى من عمل عملا أشرك فيه غيري فهو له كاه وأمانته بريء أنا أغني  
 الاغنياء عن الشرك واعلم ان الرياء يكون بالبدن وذلك باظهار الخول والاصفرار ليومهم بذلك  
 شدة الاجتهاد والحزن على أمر الدين وخوف الآخرة ولبدل بالخول على قلبه الاكل وبتشعث  
 الشعر ودرن الثوب يوهم ان همه بالدين ألهاه عن ذلك وأنواع هذا راسعة وهو يرى انه من أهل  
 الدين ويكون بالقول بالوعظ في المواقف ويذكر حكايات الهالين ليدل على عنايته باخبار السلف  
 ويصبر في العلم ويتأسف على مفارقة الناس للمعاصي والتأمر من ذلك والامر بالمعروف والنهي  
 عن المنكر بحضرة الناس والرياء بالقول لا تنصرف أبوابه وقد تكون المرائة بالاصحاب والاسباع  
 والتلاميذ فيقال فلان متبوع قدوة والرياء باب واسع اذا عرفت ذلك فبعض أبواب الرياء أعظم  
 من بعض لا اختلاف باختلاف أركانه وهي ثلاثة المرائية والمرآى لاجله ونفس قصد الرياء فتصد  
 الرياء لا يخفى لو من ان يكون مجردا عن قصد الثواب أو معصويا بإرادته والمصوب بإرادة الثواب  
 لا يخفى عن ان تكون إرادة الثواب أرجح أو أضعف أو مساوية فكانت أربع صور الاولى  
 أن لا يكون قصد الثواب بل فعل الصلاة مثلا ليراه الناس واذا انفرد لا يفعلها وأخرج الصدقة  
 لئلا يقال انه بخيل وهذا أغلظ أنواع الرياء وأخبرنا وهو عبادة للعباد والثانية قصد الثواب  
 لكن قصد اضعف بحيث انه لا يحمله على الفعل الامرأة العباد ولكن قصد الثواب فهذا كلاني  
 قبله الثالثة تساوى القصد ان بحيث لم يعبثه على الفعل الا مجموعهما ولو خلى عن كل واحد منهما  
 لم ينفعله فهذا تساوى صلاح قصده وفساده فله يخرج رأسا برأس لاله ولا عليه الرابعة  
 ان يكون اطلاع الناس مرجحا ومقويا للنشاطه ولو لم يكن لما ترك العبادة قال الغزالي رحمه الله  
 تعالى والذي تظنه والعلم عند الله تعالى أنه لا يحبط أصل الثواب ولكنه ينقص ويعاقب على  
 مقدار قصد الرياء ويثاب على مقدار قصد الثواب وحديث أنا أغني الاغنياء عن الشرك محمول  
 على ما اذا تساوى القصدان أو كان قصد الرياء أرجح وأما المرآى به وهو الطاعة فيقسم الى الرياء  
 بأصول العبادات والى الرياء بوصافها وهو ثلاث درجات الرياء بالايان وهو اظهار كلتي الشهادة  
 وباطنه مكذب فهو مخلد في النار في الدرك الاسفل منها وفي هؤلاء أنزل الله تعالى اذا جاءك  
 المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله الآية وقرب منهم الباطنية الذين  
 يظهرون الموافقة في الاعتقاد ويطنون خلافا ومنهم الرافضة أهل التقية الذين يظهرون  
 لكل فريق منهم تقية والرياء بالعبادات كما قدمنا هذا اذا كان الرياء في أصل المقصد وأما  
 اذا عرض الرياء بعد الفراغ من فعل العبادة لم يؤثر فيه الا اذا ظهر العمل لغيره وتحديثه وقد  
 أخرج الديلمي مرفوعا ان الرجل لي عمل عملا سرا فيكتبه له عنده سرا فلا يرأى به الشيطان حتى  
 يتكلم به فيمجي من السر ويكتب علانية فان عادتككم الثانية محي من السر والعلانية  
 وكتب رياء وأما اذا قارن باعث الرياء باعث العبادة ثم قدم في أثناء العبادة فوجب البعض من

العلماء الاستئناف لعدم انعقادها وقال بعض يلغو جميع ما فعله الا التحريم وقال بعض يصح  
 لان النظر الى الخواتم كالمواثيق بالانحلال وصحبه الرياء من بعد قال الغزالي والقولان الاخران  
 خارجان عن قياس القسمة وقد أخرج الواحد في أسباب النزول جواب جنس ديب بن  
 زهير لما قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم اني أعمل العمل وإذا اطع عليه سرني فقال صلى الله  
 عليه وآله وسلم لا شريك لله في عبادة وفي رواية ان الله لا يقبل ما شورك فيه رواه ابن عباس وروى  
 عن مجاهد انه جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني أتصدق وأصل الرحم  
 ولا أصنع ذلك الا لله في ذلك مني فيسرني وأعجب به فلم يقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 شيئا حتى نزلت الآية يعني قوله تعالى فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا الى آخرها ففي  
 الحديث دلالة على أن السرور بالاطلاع على العمل رياء ولكنه يعارضه ما أخرجه الترمذي من  
 حديث أبي هريرة وقال حديث غريب قال قلت يا رسول الله بينا أنا في بيتي في صلاة اذ دخل علي  
 رجل فاجتمع بيني المال التي رأتني عليها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لك أجران وفي  
 الكشاف من حديث جندب انه صلى الله عليه وآله وسلم قال له لك أجران أجر السر وأجر  
 العلانية وقدير حج هذا الظاهر قوله تعالى ومن الاعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر ويتخذ  
 ما ينفق قربات عند الله وصلوات الرسول قل علي ان محبة الثناء من رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم لا تنافي الا خلاص ولا تعد من الرياء ويتوكل الحديث الاول بان المراد بقوله اذا اطاع عليه  
 سرني لمحبة الثناء عليه فيكون الرياء في محبة الثناء على العمل وان لم يخرج العمل عن كونه خالصا  
 وحديث أبي هريرة ليس فيه تعرض لمحبة الثناء من الماطع عليه وانما هو مجرد محبة لما يصدر  
 عنه وعلم به غيره ويحتمل ان يراد بقوله فيعجبني أي يعجبه شهادة الناس له بالعمل الصالح لقوله صلى  
 الله عليه وآله وسلم أتم شهداء الله في الارض وقال الغزالي أما مجرد السرور باطلاع الناس اذ لم  
 يبلغ أمره بحيث يؤثر في العمل فبعد أن يفسد العبادة (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم آية المنافق) أي علامة نفاقه (ثلاث اذا حدث  
 كذب واذا وعد أخلف واذا اتفق مع المنافق) وقد ثبت عند الشيوخ من حديث  
 عبد الله بن عمر رابعة وهي واذا خاصم فجر والمنافق من يظهر الايمان ويطن الكفر وفي الحديث  
 دليل على ان من كانت فيه خصلة من هذه كانت فيه خصلة من النفاق فان كانت فيه هذه كلها فهو  
 منافق وان كان موقفا صدقا بشرائع الاسلام وقد استشكل الحديث بان هذه الخصال قد توجد  
 في المؤمن المصدق القائم بشرائع الدين ولما كان كذلك اختلف العلماء في معناه قال النووي  
 قال المحققون والاكثر وهو الصحيح المختار ان هذه الخصال هي خصال المنافقين فاذا انصف  
 بها أحدهم المصدقين أشبه المنافق فيطلق عليه اسم النفاق مجازا فان النفاق هو اظهار ما يطن  
 خلافه وهو موجود في صاحب هذه الخصال ويكون نفاقه في حق من حدثه وعده وأثقته  
 وخاصمه وعاهده (١) من الناس لانه منافق في الاسلام وهو يطن الكفر وقيل ان هذا كان في  
 حق المنافقين الذين كانوا في أيامه صلى الله عليه وآله وسلم يتحدثوا بأيمانهم فكذبوا واتقوا  
 على دينهم فخافوا وعدوا في الدين بالنصر فآخفوا وفجروا في خصوماتهم وهذا قول سعيد بن  
 جبير وعطاء بن أبي رباح ورجع اليه الحسن بعد أن كان على خلافه وهو مروي عن ابن عباس

إشارة الى رواية فيها زيادة  
 واذا عاهد غدر اه أبو تراب

وابن عمر رضي الله عنهم وروى عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال القاضي عياض  
والله ما كان كثير من النقصاء وقال الخطابي عن بعضهم انه ورد الحديث في رجل معين وكان النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم لا يواجههم بصريح القول فيقول فلان منافق وانما يشير اشارة وحكي  
الخطابي ان معناه التحذير للمسلم ان يعتاد هذه الخصال التي يخاف عليه منها ان تنفض به الى  
حقيقة النفاق وأيد هذا القول بقصة نعلبة الذي قال تعالى فيه فأعقبهم نفاقا في قلوبهم الى يوم  
يلقونه بما أخلفوا الله ما وعدوه وبما كانوا يكذبون فإنه لا يخلف الوعد والكذب الى الكفر  
فيكون الحديث التحذير من التخلق بهذه الاخلاق التي تؤهل بصاحبها الى النفاق الحقيقي الكامل  
❦ وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سباب بكسر  
السين المهملة مصدر سبه (المسلم فسوق وقتاله كفر متفق عليه) السب لغة الشتم والتكلم في  
أعراض الناس بما لا يعنى والسباب والقسوق مصدر فسق وهو لغة الخروج وشرعا الخروج من  
طاعة الله وفي مفهوم قوله المسلم دليل على جواز سب الكافر فان كان معاهدا فهو أذية له وقد  
نهى عن أذيته فلا يعمل بالمفهوم في حقه وان كان حريا جاز سبه اذ لا حرمة له وأما القاسق فقد  
اختلف العلماء في جواز سبه بما هو من تكب له من المعاصي فذهب الاكثر الى جوازه لان المراد  
بالمسلم في الحديث الكامل الاسلام والقاسق ليس كذلك وبحديث اذ كروا القاسق بما فيه  
كي يحذره الناس وهو حديث ضعيف وأتكره أجمد وقال البيهقي ليس بشيء فان صح حمل على  
فاجر معلى بفقوره أو بآتي بشهادة أو يعتمد عليه فيحتاج الى بيان حاله لئلا يقع الاعتماد عليه  
انتهى كلام البيهقي ولكنه أخرج الطبراني في الأوسط والصغير بإسناد حسن رجاله موثقون  
وأخرجه في الكبير أيضا من حديث معاوية بن حيدة قال خطبهم رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم فقال حتى متى ترعون عن ذكر القاجر اهتكوه حتى يحذره الناس وأخرج البيهقي من  
حديث أنس بإسناد ضعيف من ألقى جلباب الحياء فلا غيبة له وأخرج مسلم كل أمتي معافي الا  
المجاهرون وهم الذين جاهروا بمعاصيهم فهتكوا ما ستر الله عليهم فيتصدون بها بالضرورة ولا  
حاجة والاكثر يقولون بأنه يجوز أن يقال للقاسق يا قاسق ويا مفسد وكذا في غيبته بشرط قصد  
النهي عنه أو لغيره كبيان حاله أو لزرع عن صنيعه لا لقصد الواقعة فيه فلا بد من قصد صحيح الآن  
يكون جوابا لمن يبدأ بالسب فإنه يجوز له الانتصار لنفسه لقوله تعالى ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك  
ما عليهم من ميل ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم المتسانان ما قال فعلى البادئ ما لم يعتمد المظالم  
أخرجه مسلم ولكنه لا يجوز ان يعتدى ولا يسه به بامر كذب قال العلماء واذا انتصر السبب  
استوفى ظلامته وبرئ الاول من حقه وبقي عليه اثم الابتداع والاثم المستحق لله تعالى وقيل يرتفع  
عنه الاثم ويكون على البادئ اللوم والذم لا الاثم ويجوز في حال الغضب لله تعالى لقوله صلى الله  
عليه وآله وسلم لا يذرا نك امرؤ فيك جاهلية وقول عمر رضي الله عنه في قصة حاطب دعني  
أضرب عنق هذا المنافق وقول أسيد السعد انما أنت منافق تجادل عن المنافقين ولم يشكر صلى  
الله عليه وآله وسلم هذه الاقوال وهي محضه وقوله صلى الله عليه وآله وسلم وقتاله كفر دال على  
انه يكفر من يقاتل المسلم بغير حق وهو ظاهر فمن استحل قتل المسلم أو قاتله لاجل اسلامه وأما اذا  
كانت المقاتلة لغير ذلك فاطلاق الكفر عليه مجاز ويراد به كفر النعمة والاحسان واخوة الاسلام

لا كفر بالجود أو سماء كفر لأنه قد يؤل به إلى الكفر لما يحصل من المعاصي من الرين على القلب حتى يعنى عن الحق فقد يصير كفراً وأنه فعل كفضل الكافر الذي يقتل المسلم (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث متفق عليه) المراد من التحذير التحذير من الظن بالمسلم شرهوا اجتنبوا كثيراً من الظن والظن هو ما يخطر بالنفس من التجويز المحتمل للثمة والبطان فيحكم به ويعمل عليه كذا فسر الحديث في مختصر النهاية وقال الخطابي المراد بالثمة ومحمل التحذير والنهي انما هو عن التهمة التي لا سبب لما يوجبها الماتم - مبالغة فاحشة ولم يظهر عليه ما يقتضى ذلك وقال النووي والمراد التحذير من تحقيق التهمة والاسرار عليه او تقررها في النفس دون ما يعرض ولا يستقر فان هذا لا يكلف به كافي الحديث تجاوزا لله عما تحذر شبه الامنة أنفسهم الما تسكاهم أو تعدل وتقبله عياض عن سفيان والحديث وارد في حق من لم يظهر منه شر ولا خفس ولا خوروا يقيد اطلاقه حديث احتسروا من الناس سوء الظن أخرجه الطبراني في الاوسط والبيهقي والعسكري من حديث أنس مرفوعا قال البيهقي تفرد به بقبه وأخرج الديلمي عن علي رضي الله عنه موقوفا الحزم سوء الظن وأخرجه القضاة مرفوعا من حديث عبد الرحمن بن عاتق مرسلا وكل طرقه ضعيفة وبعضها يقوى بعضها ويدل على انها أصلا وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم أخوك البكري ولا تأمنه أخرجه الطبراني في الاوسط عن عمرو وأبو داود عن عمرو بن القعواء وقد قسم الزمخشري الظن إلى واجب ومنه ديب وحرام ومباح فالواجب حسن الظن بالله عز وجل والحرام سوء الظن به تعالى وبكل من ظاهره العدالة من المسلمين وهو المراد بقوله صلى الله عليه وآله وسلم إياكم والظن الحديث والندوب حسن الظن بمن ظاهره العدالة من المسلمين والباطن مثل قول أبي بكر لعائشة رضي الله عنهما انما هما أخوالا وأختاك لما وقع في قلبه ان الذي في بطن امرأته اثنين ومن ذلك سوء الظن بمن اشتهر بين الناس بمخالطة الرب والمجاهرة بالخبائث فلا يحرم سوء الظن به لأنه قد دل على نفسه ومن ستر على نفسه لم يظن به الاخير ومن دخل في مداخل السوء اتهم ومن هتك نفسه ظنناه بالسوء والذي يميز الظنون التي يجب اجتنابها عما سواها ان كل ما لم تعرف له أمانة صحيحة وسبب ظاهر كان حراما واجب الاجتناب وذلك كأهل السنن والصلاح ومن أنست منه الامانة في الظاهر ومقابلته بعكس ذلك كرمعناه في الكشف وقوله فان الظن أكذب الحديث سماء حديثا لأنه حديث نفس وانما كان الظن أكذب الحديث لان الكذب مخالف للواقع من غير استناد إلى أمانة وقبحه ظاهر لا يحتاج إلى اظهره وأما الظن فيزعم صاحبه انه استند إلى شيء فيخفى على السامع كونه كاذبا يجب الغالب فكان أكذب الحديث (وعن معقل بن يسار رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما من عبد يستر عيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاشر رعيته الا حرم الله عليه الجنة متفق عليه) أخرجه البخاري من رواية الحسن وفيه قصة وهي ان عبيدا لله بن زياد عادم معقل بن يسار في مرضه الذي مات فيه وكان عبيدا لله عاملا على البصرة في امارته معاوية وولده يزيد أخرجه الطبراني في الكبير من وجه آخر عن الحسن قال قدم علينا عبيدا لله بن زياد أميرا أترعه علينا معاوية غلاما سفيها يسفك الدماء سفكاشديدا وفيها معقل المرتضى قد دخل عليه ذات يوم فقال

له الله عما أراك تصنع فقال له وما أنت وبذلك ثم خرج إلى المسجد فقلنا له ما كنت تصنع بكلام  
هذا السفينة على رؤوس الناس فقال انه كان عندي علم فأحييت أن لا أموت حتى أقول به على  
رؤوس الناس ثم مرض فدخل عليه عبيد الله يعودونه فقال له معقل بن يسار اني أحدثك حديثنا  
سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من عبد يستريحه الله رعية فلم يحطها بنصحة  
لم يرح رائحة الجنة واقتطروا رواية المصنف أحدروا يتي مسلم وأخرج مسلم ما من أمير يلى أمر  
المسلمين لا يجتهد لهم ولا ينصح لهم الا لم يدخل معهم الجنة ورواه الطبراني وزاد كنهه لنفسه  
وأخرج الطبراني باسناد حسن ما من امام ولا واليات ليلة سودا فاشار بعينه الاحرم الله عليه  
الجنة وعرفها يوم القيامة من مسيرة سبعين عاما وأخرج الحاكم وصححه من حديث أبي  
بكره رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ولي من أمر المسلمين شيئا فأمر عليهم  
أحد المحاربة فعليه لعنة الله لا يقل الله منه صر فاو لا عدلا حتى يدخله جهنم وأخرجه أحد  
وأخرج الحاكم أيضا وصححه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم من استعمل رجلا على عصابة وفيهم من هو أرضى الله تعالى منه فقد خان الله  
ورسوله والمؤمنين وفي اسناده واه الا ان ابن عمير وثقه وحسن له الترمذي أحاديث والراعي  
هو القائم بمصالح من يرعاه وقوله يوم يموت مراده انه يذرك الموت وهو غاش لرعيتيه غير تأنيب من  
ذلك والغش بالكسر ضد النصيح ويحقق غشه لهم بظلمهم بأخذ أموالهم وسفك دماهم  
وانتم الكأعرا ضهم واحتجابه عن خلتهم وحاجتهم وجبسه عنهم ما جعله الله تعالى لهم من مال  
الله تعالى المعين للمصارف وترك تعريضهم عما يحب عليهم من أمر دينهم وديارهم واهمال الحدود  
وردد اهل القساذ واضاعة الجهاد وغير ذلك مما فيه مصالح العباد ومن ذلك توليته لمن لا يحوط لهم  
ولا يراقب أمر الله تعالى فيهم وتوليته من غير ما رضى الله عنهم مع وجوده والا حاديث دالة على  
تحريم الغش وانه من الكأعرا لورود الوعيد عليه بعينه فان تحريم الجنة هو وعيد الكافرين في  
القرآن كما قال تعالى فقد حرم الله عليه الجنة وهو على رأى من يقول بخلاود اهل الكأعرا في  
النار واضح وقد جله من لا يرى خلاود اهل الكأعرا في النار على الزجر والتغليظ قال ابن بطال هذا  
وعيد شديد لآئمة الجور فغن ضيع من استرعاه الله أو خانهم وظلمهم فقد توجه اليه الطلب بظلم  
العباد يوم القيامة فكيف يقدر على التخل من ظلم آئمة عظيمة ومعنى حرم الله عليه الجنة اى أنفذ  
عليه الوعيد ولم يرض عنه المظالمين (وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم اللهم من ولي من أمر أمتي شيئا فشق عليهم فاشقق عليه أخرجه مسلم) شق عليهم  
أدخل عليهم المشقة أى المضرة والدعاء عليه منه صلى الله عليه وآله وسلم بالمنسقة جزاء من جنس  
الفعل وهو عام لمشقة الدنيا والآخرة وتغابيه ومن ولي من أمر أمتي شيئا فرفق بهم فارقه به ورواه  
أبو عوانة في صحيحه بلفظ ومن ولي منهم شيئا فشق عليهم فعليه لعنة الله فقالوا يا رسول الله ما جله  
الله قال لعنته والحديث دليل على انه يجب على الوالى تسير الامور على من وليهم والرفق بهم  
ومعاملتهم بالعفو والصنح وابتار الرخصة على العزيمة في حقهم لئلا يدخل عليهم المشقة ويقفل  
بهم ما يجب أن يفعل الله تعالى به (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم اذا قاتل أحدكم أى غيره كما يدل له فاعل (فليجنب الوجه متفق عليه)

في رواية اذا ضرب أحدكم وفي رواية فلا يلطم الوجه الحديث وهو دليل على تحريم ضرب الوجه  
 وأنه يتق فلا يضرب ولا يلطم ولو في حدم من الحدود الشرعية ولو في الجهاد وذلك لأن الوجه لطيف  
 يجمع المحاسن وأعضاءه لطيفة بنفسه وأكثر الأدراك بها فقد يظلمها ضرب الوجه وقد ينقصها  
 وقد تشين الوجه والشين فيه فاحش لأنه بارز ظاهر لا يمكن ستره ومتى أصابه ضرب لا يسلّم غالباً  
 من شين وهذا النهي عام لكل ضرب ولطم من تأديب أو غيره (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي  
 الله عنه (أن رجلاً قال يا رسول الله أوصني قال لا تغضب فردد مراراً قال لا تغضب أخرجه  
 البخاري) جاء في رواية أحمد بن حنبل في مسنده ما به جارية بالجيم ابن قدامة وجاء في حديث أنه سفيان بن  
 عبد الله الثقفي قال قلت يا رسول الله قل لي قولاً أتستغنى به وأقلل قال لا تغضب ولك الجنة وورد  
 عن آخرين من الصحابة مثل ذلك والحديث نهى عن الغضب وهو كما قال الخطابي نهى عن  
 أسباب الغضب والتعرض لما يجلبه وأما نفس الغضب فلا يتأتى النهي عنه لأنه أمر جلي  
 وقال غيره وقع النهي عما كان من قبيل ما يكتب في دفعه بالرياضة وقيل هو نهى عما ينشأ  
 عنه الغضب وهو الكبر لكونه يقع عند مخالفة أمر يريد فحمله الكبر على الغضب والذي  
 يتوابع حتى تذهب عنه عزة النفس يسلم من شر الغضب وقيل معناه لا تفعل ما يأمر لك به  
 الغضب قيل وإنما اقتصر صلى الله عليه وآله وسلم على هذه اللفظة لأن السائل كان غضوباً وكان  
 صلى الله عليه وآله وسلم يفتي كل أحد بما هو أولى به قال ابن التين جمع النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم في قوله لا تغضب خير الدنيا والآخرة لأن الغضب يؤل إلى التقاطع ومنع الرفق ويؤل إلى  
 أن يؤذى الذي غضب عليه بما لا يجوز فيكون نقصاً في دينه انتهى ويحتمل أن يكون من باب  
 التنبيه بالأعلى على الأدنى لأن الغضب ينشأ عن النفس والشيطان فنجاهدهما حتى يغلبهما مع  
 ما في ذلك من شدة المعالجة فانه يقهر نفسه عن غير ذلك بالاولى وتقدم كلام يتعلق بالغضب  
 وعلاجه (وعن خولة الانصارية رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم ان رجلاً يتخوضون في مال الله بغير حق فلهم النار يوم القيامة أخرجه البخاري) الحديث  
 دليل على أنه يحرم على من لم يستحق شيئاً من مال الله تعالى أن لا يكون من المصارف التي عينها  
 الله تعالى أن يأخذوا بملكه وان ذلك من المعاصي الموجبة للنار وفي قوله يتخوضون دلالة على  
 أنه يبيع توسعهم منه زيادة على ما يحتاجون فان كانوا من ولادة الاموال أبيع لهم قدر ما يحتاجون  
 لا أنفسهم من غير زيادة وقد تقدم الكلام في ذلك (١) (وعن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم فيما يروى عن ربه تبارك وتعالى) من الأحاديث القدسية (انه قال) الرب  
 تعالى (يا عبادي اني حرمت الظلم على نفسي) وأخبرنا أنه لا يفعل في كتابه بقوله وما ربك بظلام  
 للعبيد (وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا الحديث أخرجه مسلم) التحريم لغة المنع عن الشيء  
 وشرعاً ما يستحق فاعله العقاب وهذا غير صحيح ارادته في حقه تعالى بل المراد به أنه تعالى منزّه  
 مقدس عن الظلم وأطلق عليه لفظ التحريم لمشاكلة المنوع بجماع عدم الشيء والظلم مستحيل  
 في حقه تعالى لأن الظلم في عرف اللغة التصرف في غير الملك أو مجاوزة الحدود كلاهما محال في حقه  
 تعالى لأنه المالك للعالم كله المتصرف بسلطانه في دفعه وحله (٢) وقوله فلا تظالموا تأكيده لقوله  
 وجعلته بينكم محرماً والظلم قبيح عقلاً أقره الشارع وزاده قبحاً وتوعد عليه بالعذاب وقد خاب

(١) والسيد رحمه الله  
 رسالة في بيان ما يجوز للعمال  
 من بيت المال من خليفة  
 وغيره اه أبو تراب

(٢) وهذا كلام على تفسير  
 أئمة الحديث الحديث  
 والسيد رحمه الله كلام في  
 بيان الظلم في حقه تعالى في  
 رسالة مستقلة اه أبو تراب



من جل ظلمها وغيرها ( وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال أتدرون ما الغيبة ) بكسر الغين المعجمة ( قالوا الله ورسوله أعلم قال ذكر أهلك بما يكره قال أفرأيت أن كان في أخي ما أقول قال ان كان فيه ما تقول فقد اغتبته وان لم يكن فقد بهته ) بفتح الموحدة وفتح الهاء من البهتان ( أخرجه مسلم ) الحديث كأنه سبق لتفسير الغيبة المذكورة في قوله ولا يغتب بعضكم بعضا ودل الحديث على حقيقة الغيبة قال في النهاية هي أن تذكر الإنسان في غيبته بسوء وان كان فيه وقال النووي في الإذكار تبعاً للغزالي ذكر المرء بما يكره سواء كان في بدن الشخص أو دينه أو دنياه أو نفسه أو خلقه أو خلقه أو ماله أو والده أو ولده أو وزوجه أو خادمه أو حر كنه أو طلاقته أو عبوسه أو غير ذلك مما يتعلق به ذكره سواء ذكر باللفظ أو بالمرأ أو بالإشارة قال النووي ومن ذلك التعريض في كلام المصنفين كقولهم قال من يدعي العلم أو بعض من ينسب إلى الصلاح أو نحو ذلك مما يفهم السامع المراد به ومنه قولهم عند ذكره الله يعافينا الله يتوب علينا نسال الله السلامة ونحو ذلك فكل ذلك من الغيبة وقوله ذكر أهلك بما يكره شامل لذكره في غيبته وحضرته وإلى هذا ذهب طائفة ويكون الحديث بياناً لمعناها الشرعي وأما معناها اللغة فاشتقاقها من الغيب يدل على أنها لا تكون إلا في الغيبة ورجح جماعة أن معناها الشرعي موافق لمعناها اللغوي ورووا في ذلك حديثاً مستنداً إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال ما كرهت أن تواجه به أهلك فهو غيبة فيكون هذا أن ثبت محضه الحديث أبي هريرة رضي الله عنه وتقاسير العلماء دالة على هذا ففسرها بعضهم بقوله ذكر العيب بظهور الغيب وآخر بقوله أن يذكر الإنسان من خلقه بسوء وان كان فيه نعم ذكر العيب في الوجه حرام لما فيه من الأذى وان لم يكن غيبة وفي قوله أهلك أي أهلك الدين دليل على أن غير المؤمن تجوز غيبته وتقدم الكلام في ذلك قال ابن المنذر في الحديث دليل على أن من ليس بأخ كاليمودي والنصراني وسائر أهل الملل ومن قد أخرجته بدعته عن الإسلام لا غيبة له وفي التعبير عنه بالأخ جذب للمعتاب عن غيبته لمن يغتابه لانه إذا كان أخاه فالأولى الخنوع عليه وطى مساوئيه والتأول لمعاييه لا نشرها بذكرها وفي قوله بما يكره ما يشعربانه إذا كان لا يكره ما يعاب به كاهل الخلاعة والمجون فإنه لا يكون غيبة وتحريم الغيبة معلوم من الشرع ومتفق عليه وإنما اختلف العلماء هل هو من الصغائر أو من الكبائر فنقل القرطبي الإجماع على أنها من الكبائر وقد استدل لكبرها بالحديث الثابت أن دماءكم وأموالكم واعراضكم عليكم حرام وذهب الغزالي وصاحب العدة من الشافعية إلى أنها من الصغائر قال الأوزاعي لم أر من صرح أنها من الصغائر غيرها وذهب المهدوي إلى أنها محتملة بناء على أن ما يقطع بكبره فهو محتمل كما تقوله المعتزلة قال الزركشي والعجب ممن يعدأ كل الميتة كبيرة ولا يعد الغيبة كذلك والله تعالى أنزلها منزلة كل لحم آدمي أي ميتة والا حديث في التحذير من الغيبة واسعة جداً دالة على شدة تحريمها واعلم أنه قد استثنى العلماء من الغيبة أموراً ستة الأول التظلم فيجوز أن يقول المظلوم فلان ظلمني وأخلمني أو أنه ظالم ولكنه إذا كان ذلك شكاً يهتكم له قدرته على إزالتها أو تحقيقها ودليله قول هندی في شكايته عليه صلى الله عليه وآله وسلم من أبي سفيان أنه رجل شحيح الثاني الاستعانة على تغيير المنكر يذكركم لمن يظن قدرته على إزالته فيقول فلان

فعل كذا فلان فعل كذا فيمن لم يكن مجاهرا بالمعصية الثالث الاستفتاء بان يقول للمفتي فلان ظلمي بكذا فاطري بقى الى الخلاص منه ودليله انه لا يعرف الخلاص عما يحرم عليه الا بدكر ما وقع منه الرابع التحذير للمسلمين من الاعتدال به بحرح الرواة والشهود ومن يتصدر للتدريس والاقناء مع عدم الاهلية ودليله قوله صلى الله عليه وآله وسلم بئس أخو العشرة وقوله صلى الله عليه وآله وسلم أماما عاوية فصعلوك وذلك انها جاءت فاطمة بنت قيس تستأذنه صلى الله عليه وآله وسلم وتستشير به وتذكرانه خطبها معاوية بن أبي سفيان وخطبها أبوجهم فقال أماما عاوية فصعلوك لا مال له وأما أبوجهم فلا يضيع عصاه عن عاتقه ثم قال انكحى أسامة الحديث الخامس ذكر من جاهر بالفسق أو البدعة كالمكاسين وذوى الولايات الباطلة فيجوز ذكرهم بما يجاهرون به دون غيره تقدم دليله في حديث ذكر والقباجر السادس في التعريف بالشخص بما فيه من العيب كالأعور والأعرج والأعمش ولا يراد به نقصه وعيبه وجعها ابن أبي شريف رحمه الله تعالى في قوله

الذم ليس بغيبة في ستة \* متظلم ومعترف ومخدر  
ولمظهر فسقا ومستفت ومن \* طلب الاعانة في ازالة المنكر

قلت وهذه الستة الصور ذكرها النووي في شرح مسلم أيضا وتعقبه العلامة الشوكاني وأنتكر جواز الغيبة في الصور المذكورة وأثبت انها لا تجوز بحال من الأحوال في رسالة مستقلة وهو الرابع (وعنه) أى عن أبي هريرة رضى الله عنه (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تحاسدوا ولا تناجسوا) بالجمع والشين المعجمة (ولا تباعضوا ولا تدابروا ولا يبيع) بالغين المعجمة من البغي وبالمهملة من البيع (بعضكم على بعض وكونوا عباد الله) (١) منصوب على النداء (أخوانا المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره) بفتح حرف المضارعة وسكون الحاء المهملة وبالقاف فراء قال القاضي عياض ورواه بعضهم لا يحقره بضم الياء وبالحاء المعجمة وبالقاف أى لا يغدر بعهد ولا ينقض أمانه قال والصواب الاول (التقوى ههنا وبشير الى صدره ثلاث مرات بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه أخرجه مسلم) الحديث اشتمل على أمور نهى عنها الشارع الاول التحاسد وهو تفاعل يكون بين اثنين فهو نهى عن حسد كل واحد منهما صاحبه من الجانبين ويعلم منه للنهى عن الحسد من جانب واحد بطريق الاولى لانه اذا نهى عنه مع من يكافئه ويجازيه بحسده مع انه من باب وجزاسية سيئة مثلها فهو مع عدم ذلك أولى بالنهى وتقدم تحقيق الحسد الثانى النهى عن المناجسة وتقدم تحقيقها فى البيع ووجه النهى عنها انها من أسباب العداوة والبغضاء وقد روى بغير هذا اللفظ فى الموطأ بلفظ ولا تنافسوا من المنافسة وهى الرغبة فى الشئ ومحبة الانفراد به ويقال نافست فى الشئ منافسة ونفاسا اذا رغبت فيه والنهى عنها عن الرغبة فى الدنيا وأسبابها وخطوطها والثالث النهى عن التباغض وهو تفاعل وفيه ما فى تحاسدوا من النهى عن التباغض والمباغضة والانفراد بها الاولى وهو نهى عن تعاطى أسبابه لان البغض لا يكون الا عن سبب والذم متوجه الى البغضاء لغير الله فأما ما كانت لله تعالى فهي واجبة فان البغض فى الله والحب فى الله من الايمان بل ورد فى الحديث حصر الايمان عليها الرابع النهى

(١) ويحتمل ان يكون منصوبا على أنه خبر كان واخوانا بدل منه اهـ

عن التدابر قال الخطابي أي لا تهاجر وافيهجراً أحدكم أخاه مأخوذ من تولية الرجل الآخر دبره  
إذا أعرض عنه حين يراه وقال ابن عبد البر قيل للأعراض تدابر لأن من أبغض أعرض ومن  
أعرض ولي دبره والمحبة بالعكس وقيل معناه لا يستأثر أحدكم على الآخر وسمى المستأثر  
مستدبر لأنه يولي دبره حين يستأثر بشئ دون الآخر وقال المازري معنى التدابر المعادة تقول  
دابرته أي عاديته وفي الموطن عن الزهري التدابر الأعراض عن السلام يدبر عنه بوجهه وكأنه  
أخذه من بقية الحديث وهي يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا وخبرهما الذي يسد بالسلم  
فانه يفهم منه ان صدور السلام منهما أو من أحدهما يرفع الأعراض الخامس النهي عن البغي  
ان كان بالغين المججمة وان كان بالمهملة فعن يبيع بعض على يبيع بعض وقد تقدم في كتاب البيع  
قال ابن عبد البر تضمن الحديث تحريم بغض المسلم والأعراض عنه وقطيعته بعد صحبته بغير ذنب  
شرعي والحسد له على ما أنعم الله تعالى عليه ثم أمر أن يعامله معاملة الأخ النسب ولا يبحث عن  
معايه ولا فرق في ذلك بين الحاضر والغائب والحى والميت وبعد هذه المناهي الخمسة ختم بقوله  
وكونوا عباد الله اخواناً فأشار بقوله عباد الله إلى ان من حق العبودية لله تعالى الامتنال لما  
أمر به وابه قال القرطبي المعنى كونوا كاخوان النسب في الشفقة والرحم والمحبة والمواساة  
والمعاونة والنصيحة وفي رواية لمسلم زيادة كما أمركم الله تعالى أي بهذه الأمور فان أمر رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر منه تعالى وزاد المسلم حنا على أخوة أخيه المسلم بقوله المسلم أخو  
المسلم وذو كرم من حقوق الأخوة انه لا يظلمه وتقدم تحقيق الظلم وتحريمه والتظلم محرم في حق الكافر  
أيضاً وانما خص المسلم لشرفه ولا يتخذ له والخذلان ترك الأمانة والنصر ومعناه اذا استعان به  
في دفع أي ضرراً أو جلب أي نفع أعانه ولا يحقره ولا يحقره ولا يتكبر عليه ويستغفبه ويروي  
لا يحقره وهو بمعناه وقوله التقوى ههنا اخبار بان عمدة التقوى ما يحل في القلب من خشية  
الله تعالى وعظمته ومراقبته واخلاص الأعمال له وعليه دل حديث مسلم ان الله لا ينظر إلى  
أجسامكم ولا إلى صوركم ولكن ينظر إلى قلوبكم أي ان المجازاة والمحاسبة إنما يكونان على ما في  
القلب دون الصورة الظاهرة والأعمال البارزة فان عمدتها النيات ومحملها القلب وتقدم ان في  
الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد واذ افسدت فسد الجسد وقوله بحسب امرئ من الشر أن  
يحقر أخاه أي يكفيه أن يكون من أهل الشر بهذه الخصلة وحدها وقوله كل المسلم على المسلم  
سرام اخبار بتصريم الدماء والأموال والأعراض وهو معلوم من الشرع علماً قطعياً (وعن  
قطبة) بضم القاف وسكون الطاء المهمة وفتح الموحدة (ابن مالك) يهاله التغلب بالمشاة  
الفوقية والغين المججمة ويقال التغلب بالمثلثة والعين المهمة (قال كان رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم يقول اللهم جنبني منكرات الأخلاق والأعمال والأهواء والآداب) أخرجه  
الترمذي وصححه الحاكم واللفظه (التجنب المباحدة أي باعدني والأخلاق جمع خلق قال  
القرطبي الأخلاق أوصاف الإنسان التي يعامل بها غيره وهي محمودة ومذمومة فالمحودة على  
الاجمال أن تكون مع غيرك على نفسك فتتصف منها ولا تنصف لها وعلى التفصيل العفو  
والحلم والجود والصبر وتحمل الأذى والرحمة والشفقة وقضاء الحوائج والتودد ولين الجانب  
وتحذو ذلك والمنعومة ضد ذلك وهي منكرات الأخلاق التي سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم

ربه أن يجنبه إياها في هذا الحديث وفي قوله اللهم كما حسنت خلقي فحسن خلقى أخرجه أحد  
 وصححه ابن حبان وفي دعائه صلى الله عليه وآله وسلم في الافتتاح واهدني لأحسن الأخلاق  
 لا يهتدى لأحسنها غيرك واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها غيرك ومنكرات الأعمال  
 ما ينكر شرعاً وعادة ومنكرات الأهواء وهي جمع هوى والهوى ما تشتهيه النفس من غير نظر  
 إلى مقصد يحمد شرعاً ومنكرات الأدواء جمع داء وهي الأسقام المنفرة التي كان النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم يتعوذ منها كالجدام والبرص والمهلكة كذات الجنب وكان صلى الله عليه وآله  
 وسلم يستعين من سيئ الأسقام ﴿ وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم لا تمار ( الممارسة المجادلة ) ( أخاك ولا تمازحه ) من المزح ( ولا تعد موعدا  
 فتخطئه ) أخرجه الترمذي بسند فيه منعه ( لكن في معناه أحاديث سيما في المراء فإنه روى  
 الطبراني أن جماعة من الصحابة قالوا أخرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن  
 نتمارى في شيء من أمر الدين فغضب غضباً شديداً لم يغضب مثله ثم انتهرنا وقال أيها أئمة محمد  
 أمرتم أنما هلك من كان قبلكم بعمل هذا ذروا المراء لعله خيره ذروا المراء فإن المؤمن لا يمارى  
 ذروا المراء فإن الممارى قد غت خسارته ذروا المراء كفي أنما أن لا تزال تمارى ذروا المراء فإن  
 الممارى لا أشفع له يوم القيامة وذروا المراء فإننا زعيم بثلاثة آيات في الجنة في رياضها أسفلها  
 وأوسطها وأعلىها لمن ترك المراء وهو صادق ذروا المراء فإنه أول ما نهى عنده ربي بعد عبادة  
 الأوثان وأخرج الشيخان من فروع ابن أبي نعيم الرجال إلى الله إلا الذم أي الشديد الخصومة  
 الذي يوجب صاحبه حقيقة المراء طعمك في كلام غيرك لاظهار خلل فيه لغير عرض سوى تحقير  
 قائله وإظهار من يتك عليه والجدال هو ما يتعلق بإظهار المذهب وتقريرها والخصومة  
 بلجاجة في الكلام ليستوفى به مالا أو غيره ويكون تارة بسبب تارة اعتراضاً والمراء لا يكون  
 إلا اعتراضاً والكل قبيح إذا لم يكن لإظهار الحق وبيانه وإدحاض الباطل وهدم أركانه  
 وأما مناظرة أهل العلم للفائدة وإن لم يتخل عن الجدال فليست داخله في النهي وقد قال تعالى  
 وجادلهم بالتي هي أحسن وقال تعالى ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن وقد  
 أجمع عليه المسلمون سابقاً وخلفاً وأفاد الحديث النهي عن مجازعة الآخر والمزاح الدعابة والمنهي  
 عنه ما يجلب الوحشة أو كان يباطل وأما ما فيه بسط الخلق وحسن الخطاب وجبر  
 الخاطر فهو جائز فقد أخرج الترمذي من حديث أبي هريرة أنهم قالوا يا رسول الله إنك لتدعنا  
 قال إنى لأقول الاحقار وأفاد الحديث النهي عن الإخلاف الوعد وتقديم أنه من صفات المنافقين  
 وظاهره التحريم وقد قدم حديثاً أن تعده وأنت مضمحل لافيه وأما إذا وعدته وأنت غايم  
 على الوفاء فعرض عنه مانع فلا يدخل تحت النهي ﴿ وعن أبي سعيد الخدري رضي الله  
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خصلتان لا يجتمعان في مؤمن البخل وسوء  
 الخلق أخرجه الترمذي وفي أسناده ضعف ( قد علم قبح البخل عرفاً وشرعاً وقد ذمه الله تعالى  
 في كتابه بقوله الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل بل ذم من لم يأمر الناس بالحث على خلافه  
 فقال تعالى ولا يحض على طعام المسكين جعله من صفات الذين يكذبون بالدين وقال في الحكاية  
 عن الكفار أنهم قالوا وهم في طبقات النار لم نك من المصلين ولم نك نظم المسكين وإنما اختلف

العلماء في المذموم منه وقد منا كلامهم في ذلك وحده بعضهم بانه في الشرع منع الزكاة والحق  
انه منع كل واجب فمن منع ذلك كان يجزيلا يناله العقاب قال الغزالي رحمه الله وهذا الحد  
غير كاف فان من يرد اللحم والخبز الى القصاب والخيار الى قص وزن حبة يعد بجزيلا اتقاها  
وكذا من يضايق عياله في لقمة أو غرة أو كلوها من ماله بعد ما سلم لهم ما فرض القاضي لهم  
وكذا من بين يديه رغيغ فحضر من يظن انه يشاركه فأخفاه يعد بجزيلا انتهى قلت هذا في الجبل  
عزفا لا من يستحق العقاب فلا يرد نقضا وأما حسن الخلق فقد تقدم القول فيه وسوء الخلق  
ضده وقد وردت فيه أحاديث دالة على انه ينافي الايمان فأخرج الحاكم سوء الخلق يفسد العمل  
كما يفسد الخلق العسل وأخرج ابن منده سوء الخلق شؤم وطاعة النساء دامة وحسن المصلحة نعمة  
وأخرج الخطيب ان لكل شئ ثوبة الا صاحب سوء الخلق فانه لا يتوب من ذنب الا وقع فيما هو شر  
منه وأخرج الصابوني ما من ذنب الا وله عند الله ثوبة الا سوء الخلق فانه لا يتوب صاحبه من ذنب  
الا وقع الى ما هو شر منه وأخرج الترمذي وابن ماجه لا يدخل الجنة سي خلق والا حديث في  
الباب واسعة وله يحمل المؤمن في الحديث على كمال الايمان أو أنه خرج مخرج التحذير والتغيير أو  
أراد اذا ترك الخراج الزكاة متحلا لترك واجب قطعي (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المستبان ما قالوا فعلى البادئ ما لم يعتد المظالم أخرجه مسلم)  
دل الحديث على جواز مجازاة من ابتداء الانسان بالاذية بمثلها وان اتم ذلك عاند على البادئ لانه  
المتسبب لكل ما قاله المجيب الا أن يعتدى المجيب في أذيته بالكلام اختص به اتم عدوانه لانه  
انما أذن له في مثل ما عوقب به وجرأ عسيئة سنيئة مثلها فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل  
ما اعتدى عليكم وعدم المكافاة والصبر والاحتمال أفضل فقد ثبت انه سب رجل أبابكر رضي الله  
منه بحضرة صلى الله عليه وآله وسلم فسكت أبو بكر رضي الله عنه والنبي صلى الله عليه وآله وسلم  
قاعد ثم أجاب أبو بكر رضي الله عنه فقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقيل له في ذلك فقال انه لما  
سكت أبو بكر كان ملك يجيب عنه فلما اتصف لنفسه حضر الشيطان أو نحو هذا اللفظ قال تعالى  
ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور (وعن أبي صرمة) بكسر الصاد المهملة وسكون الراء  
اشهر بكنيته واختلف في اسمه اختلافا كثيرا وهو من بني مازن بن التمار شهد بدرا وما بعده لمن  
المشاهد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ضار مسلما ضاره الله ومن شاق مسلما شق  
الله عليه أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه (أي من أدخل على مسلم مضرة في ماله أو نفسه أو  
عرضه بغیر حق ضاره الله أي جازاه من جنس فعله وأدخل عليه المضرة والمشاقة المنازعة أي من  
نازع مسلما ظلمًا وتعديا أنزل الله عليه المشقة جزاء وفاقا والحديث تحذير من أذى المسلم بأى  
شئ (وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله يبغض  
الفاحش البذي أخرجه الترمذي وصححه) البغض ضد المحبة وبغض الله عبدا أنزله العقوبة به  
وعدم اكرامه اياه والبني فعيل من البداء وهو الكلام القبيح الذي ليس من صفات المؤمن كإدله  
قوله (وله) أي للترمذي (من حديث ابن مسعود رضي الله عنه رفعه ليس المؤمن بالطعان ولا  
اللعان ولا الفاحش ولا البذي وحسنه وصححه الحاكم ورجح الدارقطني وقفه) الطعن السب يقال  
طعن في عرضه أي سببه واللعان اسم فاعل للمبالغة بزنة فعال أي كثير اللعن ومفهوم الزيادة غير

مرادفاته محرم اللعن قليلا وكثيره والحديث اخبار بأنه ليس من صفات المؤمن الكامل الايمان  
السب واللعن الا أنه يستثنى من ذلك لعن الكافر وشارب الخمر ومن لعنسه الله وأرسوله ﷺ (وعن  
عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تسبوا الاموات فانهم  
قد أقضوا الى ما قدموا أخرجهم الجناري) سب الاموات عام للكافر وغيره وقد تقدم وعمله  
بأفضائهم الى ما قدموا من أعمالهم وصار أمرهم الى مولاهم وقد مر الحديث بلفظه  
في آخر الجنائز والكلام عليه ﷺ (وعن حذيفة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم لا يدخل الجنة قتات) يقاف ومثناة فوقية وبعد الالف مثناة أيضا وهو النمام وقد روى  
 بلفظه (متفق عليه) وقيل ان بين القتات والتمام فرقا فالتمام الذي يحضر القضية فيبلغها  
 والقتات الذي يسمع من حيث لا يعلم به ثم ينقل ما سمعه وحقيقة النعمة نقل كلام الناس بعضهم  
 الى بعض للافساد بينهم وقال الغزالي رحمه الله تعالى ان حدها كشف ما يكره كشفه سواء كرهه  
 المتقول اليه أو المتقول عنه أو ثالث وسواء كان الكشف بالمرز أو بالكتابة أو بالايحاء قال حذيفة  
 النعمية افساء السر وهتك السر عما يكره كشفه فلو رآه يخفى ما لنفسه فذكره فهو نعمة كذا  
 قاله قلت ويحتمل أن مثل هذا لا يدخل في النعمة بل يكون من افساء السر وهو محرم أيضا وورد  
 في النعمة عدة أحاديث أخرج الطبراني في معجمه عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 ثم تلا قوله تعالى والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما كنسبوا فقد حتموا بها نانا واثمنا ميينا  
 وأخرج أحمد خيار عباد الله الذين اذا رواد كرا لله وشرع عباد الله المشاؤون بالنميمة الباغون للبراء  
 العيب يحشرهم الله في وجوه الكلاب وغير هذا من الاحاديث وقد تجب النعمة كما اذا سمع  
 شخصا يتحدث بارادة اذنان انسان ظمنا وعدوانا فيحذره منه فان أمكن تحذيره بغير ذكر من سمعه  
 منه والاذكره ذلك والحديث دليل على عظم ذنب التمام قال الحافظ المنذري أجمعت الامة  
 على ان النعمة محرمة وانهم امن أعظم الذنوب عند الله وفي كلام الغزالي ما يدل على انها لا تكون  
 كبيرة الا مع قصد الافساد ﷺ (وعن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم من كف غضبه كفى الله عنه عذابه أخرج الطبراني في الاوسط وله شاهد من حديث ابن عمر  
 عند ابن أبي الدنيا) تقدم الكلام في الغضب مرارا وهذا الحديث في فضل من كف غضبه ومنع  
 نفسه عن اصدار ما يقتضيه الغضب ولا يكون ذلك الا بالحلم والصبر وجهاد النفس وهو أمر  
 شاق ولذا جعل الله تعالى جزاءه كف عذابه عنه وقد قال تعالى في صفات المؤمنين واذا ما غضبوا هم  
 يغفرون ﷺ (وعن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 لا يدخل الجنة) من أول الامر (خب) بالخاء المعجمة مفتوحة وبالموحدة الخداع (ولا يخيل)  
 تقدم الكلام على الخيل (ولامسي الملسكة) وهو من ترك ما يجب عليه من حق المماليك  
 أو تجاوز الحد في عقوبتهم وتأديبهم ومثله ترك تأديبهم بالآداب الشرعية من تعليم فرائض  
 الله تعالى وغيرها وكذلك البهائم سوء الملسكة يكون باهمالها عن الاطعام وتحميلها ما لا تطيقه من  
 الاجمال والمشقة عليها بالسير والضرب العنيف وغير ذلك (أخرج الترمذي وقرنه حديثين  
 وفي اسناده ضعف) ولكن له شواهد كثيرة وقدمت كثيرا منها ﷺ (وعن ابن عباس رضي  
 الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سمع حديث قوم وهم له كارهون

صب في آذانه الآتلك) بفتح الهمزة والمبدوض النون (يوم القيامة يعني الرصاص) هو مدرج  
 في الحديث تفسيره السابقه (أخرجه البخاري) هكذا في نسخ بلوغ المرام تسمع بالمشاة القوية  
 وتشديد الميم ولفظ البخاري من أسمع والحديث دليل على تحريم اسماع من يكره سماع حديثه  
 وتعرف بالقرائن أو بالتصريح وروى البخاري في الادب المفرد من رواية سعيد المقبري قال حررت  
 على ابن عمر ومعه رجل يتحدث فقمت اليهما فلهما صدرى وقال اذا وجدت اثنين يتعدنان  
 فلا تقم معهما حتى تستأذنهما قال ابن عبد البر لا يجوز لاحد ان يدخل على المتناجين في حال  
 تناجيهما قال المصنف ولا ينبغي للداخل عليهم ما القعود عندهما ولو تابعا عندهما الا باذنهما لان  
 افتتاحهما الكلام سرا وليس عندهما احد دل على انهما لا يريدان الاطلاع عليه وقد يكون  
 لبعض الناس قوة فهم اذا سمع بعض الكلام استدلل به على باقيه فلا بد له من معرفة الرضا فانه قد  
 يكون في الاذن حياء وفي الباطن الكراهية ويلحق باستماع الحديث استنشاق الرائحة وميض  
 الثوب أو استنثار صغار أهل الدار ما يقول الاله أو الجيران من كلام أو ما يعملون من الاعمال  
 وأما لو أخبره عدل عن منكر جازله ان يهجم ويسمع الحديث لازالة المنكر (وعن ابن رضى  
 الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طوبى لمن شغل عيبيه عن عيوب الناس أخرجه  
 البزار باسناد حسن) طوبى مصدر من الطيب أو اسم شجرة في الجنة يسير الراكب في ظلها ما نهام  
 لا يقطعها والمراد انهم لمن شغلته النظر في عيوبه وطلب ازالتهما والستر عليهما عن الاشتغال بذكر عيوب  
 غيره والتعرف لما يصدر منهم من العيوب وذلك بان يقدم النظر في عيب نفسه اذا اراد ان يعيب  
 غيره فانه يجد في نفسه ما يرده عن ذكر غيره (وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال قال رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم من تعاضم في نفسه واختال في مشيته لقي الله وهو عليه غضبان أخرجه  
 الحاكم ورجاله ثقات) تعاضل يأتى بمعنى فعل مثل تواضعت بمعنى وتيت وفيه مبالغة وهو المراد هنا  
 أى من عظم في نفسه اما باعتقاده يستحق من التعظيم فوق ما يستحقه غيره من لا يعلم استحقاقه  
 الالهة ويحتمل هنا ان تعاضم بمعنى تعظم مشددة أى اعتقد في نفسه انه عظيم كتكبر من اعتقاده  
 كبيرا أو يكون تفعل بمعنى استفعل أى طلب ان يكون عظيما وهذا يلاقى معنى تكبر والكبر كما  
 قال المهدى في كتاب تكمله الاحكام هو اعتقاده يستحق من التعظيم فوق ما يستحقه غيره من  
 لا يعلم استحقاقه الالهة وقد أخرج مسلم والحاكم والترمذى من حديث ابن مسعود رضى الله  
 عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر قال  
 زجل يارسول الله ان الرجل يحب ان يكون ثوبه حسنا ونعله حسنا قال صلى الله عليه وآله وسلم ان  
 الله جليل يحب الجمال الكبر بطر الحق وغمط الناس قيل هو ان يتكبر عن الحق فلا يراه حقا وقيل  
 هو ان يتكبر عن الحق فلا يقبله وقال النووي معناه الارتفاع عن الناس واحتقارهم ودفع الحق  
 وانكاره ترفعا وتجيها وجاء في رواية الحاكم ولكن الكبر من بطر الحق وازدري الناس بطر الحق  
 دفعه ورد غمط الناس بفتح المعجمة والميم وبالطاء المهملة هو احتقارهم وازدراؤهم هكذا جاء  
 مفسرا عند الحاكم قاله المنذرى ولفظة من رويت بالكسر لم يها على انها حرف جر وفتحها على  
 انها موصولة والتفسير النبوى دل على انه ليس من قبيل الاعتقاد وانما هو بمعنى عدم الامتثال  
 تعززا وترفعا واحتقار الناس وقال ابن حجر المكي رحمه الله في الزواجر الكبر ما باطن وهو خلق في

النفس واسم الكبير بهذا الحق واما ظاهره وهو أعمال تصدر من الجوارح وهي ثمرات ذلك الخلق  
وعند ظهورها يقال تكبر وعند عدمها يقال كبر فالاصل هو خلق النفس الذي هو الاسترواح  
والكون الى رؤية النفس فوق المتكبر عليه فهو يستدعي متكبرا عليه ومتكبرا به وبه فارق  
العجب فانه لا يستدعي غير المعجب به حتى لو فرض انه فاضل عنه دائما لم يكن أن يقع منه العجب دون  
الكبر فالعجب مجرد استعظام الشيء فان صحبه من يرى انه فوقه كان تكبرا انتهى والاحتياط في  
المشية هو من التكبر وعظفه عليه من عطف احد نوعي الكبر على الآخر كأنه يقول من جمع بين  
نوعين من أنواع هذا الكبر يستحق الوعيد ولا يازم منه أن أحدهما لا يكون بهذه المشابهة لانها قد  
ثبتت الاحاديث في ذم الكبر مطلقا والحديث وغيره دال على تحريم الكبر وبإيجابه لغضب الله  
تعالى ﴿وعن سهل بن سعد رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العجالة من  
الشیطان أخرجه الترمذى وقال حسن﴾ العجالة هي السرعة في الشيء وهي مذمومة فيما كان  
المطلوب فيه الاناءة محمودة فيما يطلب تعجيله من المسارعة الى الخيرات ونحوها وقد يقال لانا فاة  
بين الاناءة والمسارعة فان سارع بتؤدة وتأن فيتم له الامر ان والضابط ان خيار الامور واساطها  
﴿وعن عائشة رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الشؤم سوء الخلق  
أخرجه أحمد وفي اسناده ضعف﴾ الشؤم ضد الين وتقدم الكلام على حقيقة سوء الخلق وأنه  
الشؤم وان كل ما يلحق من الشرور فسببه سوء الخلق وفيه اشعار بأن سوء الخلق وحسنه اختيار  
ومكتسب للعبد وتقدم تحقيقه ﴿وعن أبي الدرداء رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم ان اللاعنين لا يكونون شهداء ولا شفعا يوم القيامة أخرجه مسلم﴾ تقدم الكلام  
في اللعن قريبا والحديث اخبار بان كثير اللعن ليس له عند الله قبول شفاعته يوم القيامة أى  
لا يشفعون حين يشفع المؤمنون في اخوانهم ومعنى ولا شهداء قيل لا يكونون يوم القيامة شهداء  
على تبليغ الأثم رسلهم اليهم الرسالات وقيل لا يكونون شهداء في الدنيا ولا تقبل شهادتهم  
لنقصهم لان كثار اللعن من ادلة التساهل في الدين وقيل لا يزقون الشهادة وهي القتل في سبيل  
الله في يوم القيامة متعلق بشفعاء وحدها على الاخيرين ويحتمل علمها ان يتعلق بهما ويراد ان  
شهادته لما لم تقبل في الدنيا لم يكتب له في الآخرة ثواب من شهد بالحق وكذلك لا يكون له في الآخرة  
ثواب الشهداء ﴿وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
من غير أخاه بئذ﴾ أى من عابه به (لم يت حتى يعملها أخرجه الترمذى وحسنه وسنده منقطع)  
كانه حسنه الترمذى لشواهد فلا يضره انقطاعه وكان من غير أخاه أى عابه من العار وهو كل  
شيء يلزم به عيب كافى القاموس يجازى بسلب التوفيق حتى يرتكب ما عير أخاه به وذلك اذا صحبه  
أعجابه بنفسه بسلامته مما عير به أخاه وفيه أن ذكر الذنب لمجرد التعبير قبيح يوجب العقوبة وأنه  
لا يذكر عيب الغير الا لامور الستة التى سلفت مع حسن التصديفها ﴿وعن بهز بن حكيم عن  
أبيه عن جده﴾ معلوية بن حيدة ﴿قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويل للذي يحدث  
الناس في كذب ليضحك به القوم ويل له ثم ويل له أخرجه الثلاثة واسناده قوى وحسنه  
الترمذى وأخرجه البيهقي﴾ والويل الهلاك ورفع على أنه مبتدأ وخبره الجار والمجرور وجاز الابتداء  
بالسكرة لانهم باب سلام عليكم وفي معناه الاحاديث الواردة في تحريم الكذب على الاطلاق مثل



اياكم والكذب فان الكذب يهدي الى الفجور والنجور يهدي الى النار ساقى وأخرج ابن حبان في صحيحه اياكم والكذب فانه مع الفجور وهما في النار ومثله عند الطبراني وأخرج أحمد من حديث ابن لهيعة ما عمل أهل النار قال الكذب فان العبد اذا كذب فجر واذا فجر كفر واذا كفر دخل النار وأخرج البخاري انه قال صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الطويل ومن جعلته قوله رأيت اللذة رجلين انساني قال لا الذي رأيته يشق شدة فكذب يكذب الكذبة يجعل عنه حتى تبلغ الاتفاق في حديث رؤياه صلى الله عليه وآله وسلم والا حديث في الباب كثيرة والحديث دليل على تحريم الكذب لاضحائه القوم وهذا تحريم خاص ويحرم على السامعين سماعه اذا علموه كذبا لانه اقرار على المنكر بل يجب عليهم النكير والقيام من الموقف وقد عد الكذب من الكبائر قال الروياني من الشافعية انه كبيرة ومن كذب قصدا ردت شهادته وان لم يضر بالغير لان الكذب حرام بكل حال وقال المهدي انه ليس بكبيرة ولا يثم له نفي كبره على العموم فان الكذب على النبي صلى الله عليه وآله وسلم او لاضرار عسلى او معاهد كبيرة وقسم الغزالي الكذب في الاحياء الى واجب ومباح ومحرم وقال ان كل مقصد محمود يمكن التوصل اليه بالصدق والكذب جميعا فالكذب فيه حرام وان امكن التوصل اليه بالكذب وحده فباح ان اتى بتحصيل ذلك المقصود وواجب ان وجب تحصيل ذلك وهو اذا كان فيه عصمة من يجب انقاذه وكذا اذا خشى على الودعة من ظالم وجب الانكار والخلق وكذا اذا كان لا يتم مقصود حرب او اصلاح ذات البين او استمالة قلب المجنى عليه الا بالكذب فهو مباح وكذا اذا وقعت منه فاحشه كالزنا وشرب الخمر وسأله السلطان فله ان يكذب ويقول ما فعلت ثم قال وينبغي ان يقابل مفسدة الكذب بالمفسدة المترتبة على الصدق فان كانت مفسدة الصدق أشد فله الكذب وان كان بالعكس أو شك فيه حرم الكذب وان تعلق بنفسه استحباب ان لا يكذب وان تعلق بغيره لم يحسن المسامحة بحق الغير والحزم تركه خيث أبيع واعلم انه يجوز الكذب اتفاقا في ثلاث صور كما أخرجه مسلم في صحيحه قال ابن شهاب لم أسمع ترخص في شيء مما يقول الناس ككذب الا في ثلاث الحرب والاصلاح بين الناس وحديث الرجل امرأته وحديث المرأة زوجها قال القاضي عياض لا خلاف في جواز الكذب في هذه الثلاث الصور وأخرج ابن الجار عن النواصب بن سمعان مرفوعا الكذب يكتب على ابن آدم الا في ثلاث الرجل يكون بين الرجلين ليصل بينهما والرجل يحسد امرأته ليرضيها بذلك والكذب في الحرب قلت انظر في حكمة الله تعالى ومحبته لاجتماع القلوب كيف حرم التهمة وهي صدق لما فيها من افساد القلوب وتوليد العداوة والوحشة وابعاح الكذب وان كان حراما اذا كان لمح القلوب وجلب المودة وازهاب العداوة (وعن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كفارة من اعتنته ان تستغفر له رواه الحارث بن أبي أسامة باسناد ضعيف) وأخرجه ابن أبي شيبة في مسنده والبيهقي في شعب الایمان وغيرهما بالفاظ مختلفة من حديث أنس وفي أساندها ضعف وروى من طرق أخرى بمعناه والحاكم من حديث حذيفة والبيهقي قال وهو أصح ولقظه قال كان في لساني ذرب على أهلي فسألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أين أنت من الاستغفار يا حذيفة اني لاستغفر الله في كل يوم مائة مرة وهذا الحديث لا دليل فيه نصا أنه لاجل الاعتيا ببل لعله لدفع ذرب اللسان وفي الحديث دليل ان الاستغفار يكفي من العقاب لان

اختباه ولا يحتاج الى الاعتذار منه وفصلت الشافعية فقالوا اذا علم المغتاب وجب الاستحلال منه  
وأما اذا لم يعلم فلا ولا يستحب أيضا لانه يجلب الوحشة وايقار الصدر الا أنه أخرج البخاري عن  
أبي هريرة عن فوعا من كانت عنده مظلة لاختيه في عرضه أو شئ فلبت حلاله منه اليوم قبل ان  
لا يكون دينار ولا درهم ان كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته وان لم يكن له حسنات أخذ من  
سيئات صاحبه فعمل عليه وأخرج نحوه البيهقي من حديث أبي موسى وهو دال على انه يجب  
الاستحلال وان لم يكن قد علم الا انه يحمل على من قد بلعه ويكون حديث انس فيمن لم يعلم ويقتيد  
به اطلاق حديث البخاري (وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم ابغض الرجال الى الله الا اذا الخصم) بفتح الخاء المعجمة وكسر الصاد المهملة (أخرجه  
مسلم) الا لما خذ من ليدى الوادى وهما جانباه والخصم شديد الخصومة الذي يهجم بخصمه  
ووجه الاشتقاق انه كلما احتج عليه بحجة اخذ في جانب آخر وقد وردت الاحاديث في ذم الخصومة  
كحديث من جادل في خصومة غيره علم لم يزل في سخط الله حتى ينزع تقدم تخريج الترمذي  
وقال غريب من حديث ابن عباس عن فوعا كفى بك ان لا تزال مخاصما ونظاها اطلاق الاحاديث  
ان الخصومة مذمومة ولو كانت في حق وقال النووي في الاذكار فان قلت لا بد للانسان من  
الخصومة لاستيفاء حقوقه فالجواب ما اجاب به الغزالي ان الذم انما هو لمن خاصم بباطل وبغير  
علم كوكيل القاضى فانه يتوكل قبل ان يعرف الحق في أى جانب ويدخل في الذم من يطلب حقا  
لكن لا يقتصر على قدر الحاجة بل يظهر اللد وكذب لا يذا خصمه وكذلك من يحمله على  
الخصومة محض العناد لقهر خصمه وكسره ومثله من يخطط الخصومة بكلمات تؤذى وليس  
الى ما ضرورة في التوصل الى غرضه فهذا هو المذموم بخلاف المظلوم الذي ينصر بخصمه بطريق  
الشرع من غير لدوام اراف وزيادة الجاح على الحاجة من غير قصد عناد ولا ايداء ففعله هذا ليس  
مذموما ولا حراما ولكن الاولى تركه ما وجد اليه سبيلا وفي بعض كتب الشافعية انها ترد شهادة  
من يكثر الخصومة لانها تنقص المروءة لا لكونها معصية

\*(باب الترغيب في مكارم الاخلاق)\*

(عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليكم بالصدق فان  
الصدق يهدي) بفتح حرف المضارعة (الى البروان البر يهدى الى الجنة وما يزال الرجل  
يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقا واياكم والكذب فان الكذب يهدي الى الفجور  
وان الفجور يهدي الى النار وما يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذابا  
متفق عليه) الصدق ما طبق الواقع والكذب ما خالف الواقع هذه حقيقة تتجلى عند الجهور  
والهداية الدلالة الموصلة الى المطلوب والبر بكسر الموحدة أصله التوسع في فعل الخيرات وهو اسم  
جامع للخيرات كلها ويطلق على العمل الصالح الخالص قال ابن بطال على قوله وان البر الخ  
مصداقه قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وعلى قوله وما يزال الرجل يصدق الخ المراد يتكرر  
منه الصدق حتى يستحق اسم المبالغة وهو الصديق وأصل الفجور الشق فهو شق الديانة ويطلق  
على الميل الى الفساد وعلى الانبعاث في المعاصي وهو اسم جامع للشر وقوله وما يزال الرجل يكذب

هو كما مر في قوله وما يزال الرجل يصدق في أنه إذا تكررت الكذب استحق اسم المبالغة وهو كذاب وفي الحديث إشارة إلى أن من تخبر الصدق في أقواله صار له سجيعة ومن تعد الكذب وتجرأ صار له سجيعة وأن بالتدرب والاكتساب تسفر صفات الخير والشر والحديث دليل على عظمة شأن الصدق وأنه ينتهي بصاحبه إلى الجنة ودليل على عظمة قبح الكذب وأنه ينتهي بصاحبه إلى النار وذلك من غير ما صاحبهم في الدنيا فإن الصدوق مقبول الشهادة عند الحكام محبوب مرغوب في أحاديثه والكذوب بخلاف هذا كله (وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يا أيكم والظن) بالنصب محذرنه (فإن الظن أكذب الحديث متفق عليه) تقدم بيان معناه وأنه تحذير من أن يحقق ما ظنه وأما نفس الظن فقد هجم على القلب فيجب دفعه والاعراض عن العمل عليه (وعن أبي سعيد رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أيكم والجلوس بالطرفات) بضمين جمع طريق (قالوا يا رسول الله ما لنا بد من مجالسنا نتحدث فيها قال فإذا كنتم) أي استعنتم عن ترك الجلوس على الطرفات (فأعطوا الطريق حقه قالوا وما حقه قال غض البصر) عن المحرمات (وكف الأذى) عن المارين بقول أو فعل (ورد السلام) أجابته على من القاء اليكم من المارين إذا السلام يسن ابتداء للمار للقاء عند (والامر بالمعروف والنهي عن المنكر متفق عليه) قال القاضي عياض فيه دليل على أنهم فهموا أن الامر ليس للوجوب وأنه للترغيب فيما هو الأولى اذلو فهموا الوجوب لم ير اجمعوا قال المصنف ويحتمل أنهم رجوا وقوع النسخ فحققوا لما شكوا من الحاجة إلى ذلك وقد زيد في أحاديث حق الطريق على هذه الخمسة المذكورة زاد أبو داود وارشاد ابن السبيل ونشيت العاطس إذا جدد الله وزاد سعيد بن منصور وأغاثه الملهوف وزاد البزار والأغاثه على الجمل وزاد الطبراني وأعنيوا المظلوم واذكروا الله كثيرا وزاد أبو داود وكذا في مرسل يحيى بن يعمر وأهدوا الضال وزاد في حديث أبي طلحة حسن الكلام وزاد في حديث البراء عند أحمد والترمذي وأفسوا السلام ومجموع ما في هذه الأحاديث أربعة عشر أثبا قال المصنف رحمه الله تعالى وقد

نظمها في أربعة أبيات

جعلت آداب من رام الجلوس على الطريق من قول خير الخلق انسانا  
أفش السلام وأحسن في الكلام وشمّت عاطسا وسلا ما ردا حسانا  
في الجمل عاون ومظلوما أعن وأعت \* لهفان أهد سبيلا وأهد حيرانا  
بالعرف مروا عنه نكرو وكف أذى \* وغض طرفا وأكث ذكر مولانا

والحكمة في النهي عن الجلوس في الطرفات أنه يجلسه يتعرض للفتنة فإنه قد ينظر إلى الشهوات بمن يخاف الفتنة على نفسه بالنظر اليهن مع مروءته وفيه التعرض للزوم حقوق الله والمسلمين ولو كان قاعدا في منزله لما عرف ذلك ولما لزمته الحقوق التي قد لا يقوم بها ولم يطلبوا الأذن في البقاء في مجالسهم وأنه لا بد لهم منها عرفهم بما يابزهم من الحقوق وكما ذكر من الحقوق قد وردت بها الأحاديث مفرقة تقدم بعضها وبأبواب بعضها (وعن معاوية قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يرد به خيرا يلقه في الدين متفق عليه) الحديث دليل على عظمة شأن التفقه في الدين وأنه لا يعطاه الا من أراد الله به خيرا عظيما كما يرشد إليه التذكير ويدل له المقام والفقه في

الدين تعلم قواعد الاسلام ومعرفة الحلال والحرام ومفهوم الشرط ان من لم يتنقه في الدين لم يرد الله به خيرا وقد ورد هذا المتهوم منطوقا في رواية أبي يعلى ومن لم يفقه لم يسأل الله به وفي الحديث دليل ظاهر على شرف النقه في الدين والمتنقهين فيه على سائر العلوم والعلماء والمراد به معرفة الكتاب والسنة ﴿ وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من شيء في الميزان أثقل من حسن الخلق أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ﴾ وتقدم الكلام في حقيقته بما لا يحتاج فيه الى الاعادة لقرب عهده ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحياء من الايمان متفق عليه ﴾ الحياء لغة تغيير وانكسار يلحق الانسان من خوف ما يعاب به وفي الشرع خلق يبعث على اجتناب القبيح وينم عن التقصير في حق ذي الحق والحياء وان كان قد يكون غريزة فهو في استعماله على وجه الشرع يحتاج الى اكتساب وعلم ونية فلذلك كان من الايمان وقد يكون كسبيا ومعنى كونه من الايمان ان المستحي يتقطع بحجائه عن المعاصي فيصير كالابن القاطع بينه وبين المعاصي وقال القتيبي معناه ان الحياء يمنع صاحبه من ارتكاب المعاصي كما يمنع الايمان قسبي ايمانا كما يسمى الشيء باسم ما قام مقامه والحياء مركب من خير وعنة وفي الحديث الحياء خير كله ولا يأتي الا بخير فان قلت قد يمنع الحياء صاحبه عن انكار المنكر والاخلال ببعض ما يجب فلا يتم عموم انه لا يأتي الا بخير قلت قد اجيب عنه بأن المراد من الحياء في الاحاديث الحياء الشرعي والحياء الذي ينشأ عنه ترك بعض ما يجب ليس حياء شرعيا بل هو عجز ومهانة وانما يطلق عليه الحياء لمشاكلة الحياء الشرعي ويجوز آخروها وان كان الحياء من خلقه فالخير عليه أغلب أو أنه اذا كان الحياء من خلقه كان الخير فيه بالذات فلا ينافيه حصول التقصير في بعض الاحوال قال القرطبي في المفهم شرح مسلم وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد جمع له النوعان من الحياء المكتسب والغريزي وكان في الغريزي اشده حياء من العذراء في خدرها وكان في المكتسب في الذروة العليا صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان مما أدرك الناس من كلام النبوة الاولى اذا لم تسبح فاصنع ما شئت أخرجه البخاري لفظ الاولى ليس في البخاري بل في سنن أبي داود ووقع في حديث حذيفة ان آخر ما تعلق به أهل الجاهلية من كلام النبوة الاولى الى آخره أخرجه أحمد والبرار والمراد من النبوة الاولى ما اتفق عليه الانبياء ولم ينسخ كما نسخت شرائعهم لانه أمر أطبق عليه العقول وفي قوله فاصنع ما شئت قولان الاول انه بمعنى الخبر أي صنعت ما شئت وعبر عنه بلفظ الامر للإشارة الى ان الذي يكف الانسان عن واقعة الشر هو الحياء فاذا تركه توقرت دواعيه على واقعة الشر حتى كأنه مأمور به والامر فيه للتهديد أي اصنع ما شئت فان الله مجازيك على ذلك الثاني ان المراد انظر الى ما تريد فعله فان كان مما لا يستحي منه فافعله وان كان مما يستحي منه فدعه ولا تبالي بالخلق ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المؤمن القوي خير وأحب الى الله من المؤمن الضعيف وفي كل من القوي والضعيف ﴾ لو جود الايمان فيهما ﴾ احرص من حرص كضرب يضرب ويقال حرص كسمع ﴾ على ما تنقون في دينك ودينك ﴾ واستعن بالله عليه ولا تتجمل بفتح الجيم وكسر ها ﴾ وان أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت كذا كان كذا ولكن قل قدر الله وما شاء

فعل فان لو تنفتح عمل الشيطان أخرجه مسلم المراد من القوى قوى عزيمة النفس في الاعمال  
الآخروية فان صاحبه أكثر أقداما في الجهاد وانكار المسكر والصبر على الأذى في ذلك واحتمال  
المشاق في ذات الله تعالى والقيام بحقوقه من الصلاة والصوم وغيرهما والضعيف بالعكس  
من هذا الآية لا يتخلعون الخير لوجود الإيمان فيه ثم أمره بالحرص على طاعة الله تعالى وطلب  
ماعدته وعلى طلب الاستعانة به تعالى في كل أموره أذ حرص العبد بغير اعانة الله تعالى لا ينفعه  
إذا لم يكن عون من الله للفتى فأكثر ما يجنى عليه اجتاده

ونهاه عن العجز وهو التساهل في الطاعات وقد استعان منه صلى الله عليه وآله وسلم في قوله اللهم  
إني أعوذ بك من الهم والحزن والعجز والكسل سيأتي ونهاه إذا أصاحبه شيء من حصول ضرر  
أو فوات نفع عن أن يقول لو قال بعض العلماء هذا انما هو لمن قال معتقدا ذلك حقا وانما لو فعل ذلك  
لم يصبه قطعاً فاما من رد ذلك إلى مشيئة الله تعالى وانه لا يصيبه الا ما شاء الله تعالى فليس من هذا  
وامتدل له بقول أبي بكر رضي الله عنه في الغار لو أن أحدهم رفع رأسه لآوا وسكوته صلى  
الله عليه وآله وسلم قال القاضي عياض وهذا لا حجة فيه لانه انما أخبر عن أمر مستقبل وليس  
فيه دعوى لرد قدره بعد وقوعه قال وكذا جيع ما ذكره البخاري في باب ما يجوز من اللو كحديث  
لواحد ان قومك بالكفر الحديث ولو كنت راجا بغير هيئة الحديث ولو لأن أشق على امتي وشيبه  
ذلك فكله مستقبل لا اعتراض فيه على قدر فلا كراهة فيه لانه انما أخبر عن اعتقاده فيما كان  
يفعل لولا المانع وعما هو في قدرته فاما ما ذهب فليس في قدرته قال القاضي فالذي عندي في معنى  
الحديث ان النهي على ظاهره وعمومه لكن نهى تنزيهه ويدل عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم فان  
لو تنفتح عمل الشيطان قال النووي وقد جاء من استعمال لوفي الماضي قوله صلى الله عليه وآله وسلم  
لو استقبلت من أمرى ما استدرت ما سقت الهدى وغير ذلك فانظروا ان النهي انما هو عن  
اطلاق ذلك فيما لا فائدة فيه فيكون نهى تنزيهه لا تحريم واما من قاله تاسفعا على ما فات من طاعة  
الله وما هو متعذر عليه من ذلك ونحو هذا فلا بأس به وعليه يحمل أكثر الاستعمال الموجود في  
الاحاديث (وعن عياض بن حماد رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله  
أوحى إلى أن تواضعوا حتى لا يبغى أحد على أحد ولا يفتخر أحد على أحد أخرجه مسلم) التواضع  
عدم التكبر وتقديم تفسير التكبر وعدم التواضع يؤدي إلى البغى لانه يرى لنفسه من يتعالى الغير  
فيبغى عليه بقوله أو فعله وينخر عليه ويزدر به والبغى والتغر من مومن ووردت أحاديث في  
سرعة عقوبة البغى منها عن أبي بكر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
ما من ذنب أجدر أن أحق من أن يعجل الله لصاحبه العقوبة في الدنيا مع ما يدخر له في الآخرة من  
البغى وقطعة الرحيم أخرجه الترمذي والحاكم وصححه وأخرجه ابن ماجه وأخرج البيهقي ليس  
شيئا مما عصى الله به هو أسرع عقوبة من البغى (وعن أبي الدرداء رضي الله عنه عن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم قال من رد عن عرض أخيه بالغيب رد الله عن وجهه النار يوم القيامة أخرجه  
الترمذي وحسنه ولا جد من حديث أسماء بنت زيد بنحوه) في الحديث دليل فضيلة الرد على  
من اغتاب أخاه عنده وهو واجب لانه من باب الانتكار للمسكر وإذا ورد الوعيد على تركه كما  
أخرجه أبو داود وابن أبي الدنيا ما من مؤمن يخذل امرأ مسلما في موضع فتنه فيه حرمته

وتتقضى من عرضه الاخذله الله في موطن يحب فيه نصرته وما من مسلم نصر امرأ مسلماً في موضع ينتقص فيه من عرضه وتتم له فيه حرمته الانصرة الله في موطن يحب فيه نصرته وأخرج أبو الشيخ من رد عن عرض أخيه رد الله عنه النار يوم القيامة وتلا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان جفاً علياً نصر المؤمنين وأخرج أبو داود وأبو الشيخ أيضاً من جى عرض أخيه في الدنيا بعث الله له ملكاً يوم القيامة يحميه من النار وأخرج الاصبهاني من اعتب عند أخوه فاستطاع نصرته فنصره نصره الله في الدنيا والآخرة وإن لم نصره أذله الله في الدنيا والآخرة بل ورد في الحديث ان المستمع للغيبة أحد المفتابين فمن حضر الغيبة وجب عليه أحد أمور الرد عن عرض أخيه ولو بإخراج من اعتاب الى حديث آخر أو القيام عن موقف الغيبة أو الانكار بالقلب أو الكراهة للقول وقد عده بعض العلماء السكوت كبيرة لوروده هذا الوعيد وله دخوله في وعيد من لم يغير المنكر ولأنه أحد المفتابين حكوا وان لم يكن مغتاباً لغة وشرعاً (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما نقصت صدقة من مال وما زاد الله عبد ابغوا الاعزاء وما تواضع أحد لله الا رفعه الله تعالى اخرجه مسلم) فسر العلماء عدم التقص بعينين الاول انه يبارك له فيه ويدفع عنه الاثام فيجبر نقص الصور بالبركة الحقيقية والثاني انه يحصل بالثواب الحاصل عن الصدقة جبران نقصان عينها فكان الصدقة لم تنقص المال لما يكتب الله من مضاعفة الحسنه الى عشر أمثالها الى أضعاف كثيرة قلت والمعنى الثالث انه يخلفه الله تعالى بعوض يظهر به عدم نقص المال بل ربحاً زاده ودليله قوله تعالى وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وهو يجرب محسوس وفي قوته وما زاد الله عبد ابغوا الاعزاء احت على العفو عن المسيء وعدم مجازاته على اسائه وان كانت جائزة قال تعالى فمن عفا واصفح فاجره على الله وفيه انه يجعل الله للعافي عزا وعظمة في القلوب لانه بالانصاف يظن انه يعظم ويصان جانبه ويهاب ويظن ان الاعضاء والعفو لا يحصل ذلك فاخبر صلى الله عليه وآله وسلم بانه يزاد ابغوا العفو عزا وفي قوله وما تواضع أحد لله اي لأجل ما أعده للمتواضعين الا رفعه الله دليل على ان التواضع سبب للرفعة في الدارين لا طلاقه وفي الحديث حث على الصدقة وعلى العفو وعلى التواضع وهذه من أمهات مكارم الاخلاق (وعن عبد الله بن سلام رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأبى الناس افشوا السلام وصلوا الارحام وأطعموا الطعام وصلوا بالليل والناس نيام تدخلوا الجنة بسلام أخرجه الترمذي وصححه) الافشاء لغة الاظهار والمراد نشر السلام على من يعرفه ومن لا يعرفه وأخرج الشيخان من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أى الاسلام خير قال تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت ومن لا تعرف ولا بدق السلام ان يكون بلفظ مسمع لمن يرد عليه وقد أخرج البخاري في الادب المفرد بسند صحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما اذا سلمت فأسمع فانها تحبب من الله قال النووي أقله ان يرفع صوته بحيث يسمع المسلم عليه فان لم يسمعه لم يكن آتياً بالسنة فان شك استظهر وان دخل مكاناً فيه أيقاظ ونيام فالسنة ما ثبت في صحيح مسلم عن المقداد قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجي من الليل فيسلم تسليماً لا يؤقظ ناعماً ولا يسمع اليقظان فان لم يسمع منهم جميعاً أو يكره ان يخص أحدهم بالسلام لانه يؤد الوحشة ومشروعية السلام لطلب الصحاب والالفة فقد أخرج مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً ألا أدلكم على

ما تحابون به افشوا السلام ينكم ويشرع السلام عند القيام من الموقف كما يشرع عند الدخول  
لما أخرجه النسائي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً إذا قعد أحدكم فليسلم وإذا قام  
فليسلم فليست الأولى أحق من الأخيرة وتكره الأشارة باليد وبالرأس لما أخرجه النسائي  
بسند جيد عن جابر مرفوعاً لا تسلموا تسليماً اليهود فان تسليهم بالرؤس والا كف الا انه يستثنى  
من ذلك حال الصلاة فقد وردت أحاديث بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يرد على من يسلم عليه  
وهو يصلي بالاشارة وقد قد منّا تحقيق ذلك في باب شروط الصلاة في الجزء الأول وجوزت الاشارة  
بالسلام على من بعد عن سماع لفظ السلام قال ابن دقيق العيد وقد يستدل بالامر بإفشاء  
السلام من قال بوجوب الابتداء بالسلام ويرد عليه انه لو كان الابتداء فرض عين على كل  
أحد كان فيه حرج ومشقة والشرعية على التخفيف والتيسير فيحمل على الاستحباب انتهى  
قال النووي في التسليم على من لم يعرف خلاص العمل لله تعالى واستعمال التواضع وإفشاء  
السلام الذي هو شعار هذه الأمة اهـ وقال ابن بطال في مشروعية السلام على غير معروف  
استفتاح المخاطبة للتأنيس ليكون المؤمنون كلهم اخوة فلا يستوحش أحد من أحد وتقدم  
الكلام على صله الارحام مستوفى وعلى اطعام الطعام فيشمل من يجب عليه انفاقه ويلزمه  
اطعامه ولو عرفاً وعادة وكالصدقة على السائل للطعام وغيره فالامر محمول على فعل ما هو أولى من  
تركه ليشمل الواجب والمندوب والامر بصلاة الليل في قوله وصاوا بالليل قد ورد تفسيره بصلاة  
العشاء والمراد بالناس اليهود والنصارى ويحتمل انه أريد بذلك وما يشمل نافلة الليل وقوله  
تدخلوا الجنة بسلام اخبار بان هذه الافعال من أسباب دخول الجنة وكاتبه بسببها يحصل لقاءها  
التوفيق ويوجب ما يوجبها من الاعمال وحصول الخاتمة الصالحة ﴿وعن تميم الدراي﴾ هو أبو  
رقية تميم بن أوس بن خارجة نسب الى جده دارو يقال الديري نسبة الى دير كان فيه قبل الاسلام  
وكان نصرانياً وليس في الصحيحين ولا في الموطأ دارو ولا يدرى الا تميم أسلم سنة تسع وكان يختم  
القرآن في ركعة وكان يقرأ الآية الواحدة الليل كله الى الصباح سكن المدينة ثم انتقل منها الى  
الشام وروى عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في خطبته قصة الحساسة والجال وهي منقبة له  
وهي داخله في رواية الاكابر عن الاصاغر وليس له في صحيح مسلم الا هذا الحديث وليس له في  
البخاري شيء (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الدين النصيحة ثلاثاً) أي قالها ثلاثاً  
(قلنا لمن هي يا رسول الله) أي من يستحقها (قال لله ولكاتبه ورسوله ولائمة المسلمين وعامتهم  
أخرجه مسلم) هذا الحديث جليل قال العلماء انه أحد الأحاديث الأربعة التي يدور عليها الاسلام  
وقال النووي ليس الامر كما قالوه بل عليه مدار الاسلام قال الخطابي النصيحة كلمة جامعة معناها  
حيارة الحظ للمنصوح له ومعنى الاخبار عن الدين بها ان عماد الدين وقوامه النصيحة قالوا  
والنصح لله تعالى الايمان به ونفي الشريك عنه وترك الاحاد في صفاته ووصفه بصفات الكمال  
والجلال كلها وتزنيه تعالى عن جميع أنواع النقائص والقيام بطاعته واجتناب معاصيه  
والحب فيه والبغض فيه وموالاته من أطاعه ومعاداته من عصاه وغير ذلك مما يجب له تعالى قال  
الخطابي وجميع هذه الاشياء راجعة الى العبد في نفسه واقه تعالى غنى عن نصيح الناس  
والنصيحة لكاتبه الايمان بأنه كلامه تعالى وتحليل ما حله وتحريم ما حرمه والاهتداء بما فيه

والتدبر لمعانيه والقيام بحقوق تلاوته والاتعاظ بوجاهته والاعتبار بزواجه والمعرفة له والنصيحة  
لرسوله صلى الله عليه وآله وسلم تصديقه بما جاء به واتباعه فيما أمر به ونهى عنه وتعظيم حقه  
وتوقيره حيا وميتا ومحبة من أمر عجبته من آله وصحبه ومعرفة سنته والعمل بها ونشرها والدعاء  
إليها والذب عنها والنصيحة لأئمة المسلمين إعادتهم على الحق وطاعتهم فيه وأمرهم به وتذكيرهم  
بجوانح العباد ونعمهم في الرقة والعدل قال الخطابي ومن النصيحة لهم الصلاة خلفهم والجهاد  
معهم وتعداد أسباب الخير في كل من الأقسام هذه لا تنحصر قيل وإذا أريد بأئمة المسلمين العلماء  
فإنهم يقبلون أقوالهم وتعظيم حقهم والاعتداء بهم ويحتمل أنه يحتمل الحديث عليهم ما فيه حقيقة  
فيهما والنصيحة لعامة المسلمين بإرشادهم إلى مصالحهم في دنياهم وآخراتهم وكف الأذى عنهم  
وتعليمهم ما جهلوا وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر ونحو ذلك والكلام على كل قسم يحتمل  
الاطالة وفي هذا كفاية قال السيد وقد بسطنا الكلام عليه في شرح الجامع الصغير اه قال ابن  
بطلال في الحديث دليل على أن النصيحة تسمى ديننا واسلاما وإن الدين يقع على العمل كما يقع على  
القول قال والنصيحة فرض كفاية يجزئ فيها من قام بها وتسقط عن الباقي والنصيحة لازمة على  
قدر الطاقة البشرية إذا علم الناصح أنه يقبل نصحهم ويطاع أمرهم وأمن على نفسه المكروه فإن  
خشى أذى فهو في سعة والله أعلم ﴿١﴾ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم أكرم ما يدخل الجنة تقوى الله وحسن الخلق أخرجه الترمذي وصححه  
الحاكم الحديث دليل على عظمة تقوى الله وحسن الخلق وتقواه تعالى هو الأتيان  
بالطاعات واجتناب المعصيات فمن أتى بها وانتهى عن المنهيات فهي من أعظم أسباب دخول الجنة  
وأما حسن الخلق فتقدم الكلام فيه ﴿٢﴾ (وعنه) أي عن أبي هريرة (قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم أنكم لا تسعون الناس بأموالكم ولكن يسعونهم بكم ببط الوجه وحسن  
الخلق أخرجه أبو يعلى وصححه الحاكم) أي لا يتم لكم شعور الناس بإعطاء المال لكثرة الناس  
وقلة المال فهو غير داخل في مقدور البشر ولكن عليكم أن تسعواهم ببسط الوجه والطلاقة  
ولين الجانب وخفض الجناح ونحو ذلك مما يجلب التحاب بينكم فانه مراد الله تعالى وذلك فيما  
عدا الكافرو ومن أمر بالاعلاظ عليه ﴿٣﴾ (وعنه) أي عن أبي هريرة (قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم المؤمن مرآة أخيه المؤمن أخرجه أبو داود بإسناد حسن) أي المؤمن  
لأخيه المؤمن كمرآة ينظر فيها وجهه فالمؤمن يطلع أخاه على ما فيه من عيب وينبهه على إصلاحه  
ويرشده إلى ما يزينه عند مولاه تعالى وإلى ما يزينه عند عباده وهذا داخل في النصيحة ﴿٤﴾ (وعن  
ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المؤمن الذي يخالط الناس  
ويصبر على أذاهم خير من الذي لا يخالط الناس ولا يصبر على أذاهم أخرجه ابن ماجه بإسناد  
حسن وهو عند الترمذي إلا أنه لم يسم الصحابي) فيه أفضلية من يخالط الناس بخالطة بأمرهم  
فيها بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحسن معاملتهم فانه أفضل من الذي يعتزلهم ولا يصبر على  
المخالطة والأحوال تختلف باختلاف الأشخاص والأزمان ولكل حال مقال ومن ربح العزلة  
فله على فضلها أدلة وقد استوفاه الغزالي في الإحياء وغيره ﴿٥﴾ (وعن ابن مسعود رضي الله  
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اللهم كما حسنت خلقي) بفتح الحاء الموحدة



وسكون اللام (فحسن خلق) بضمها وضم اللام (رواه أحمد وصححه ابن حبان) قد كان صلى الله عليه وآله وسلم من أشرف العباد خلقاً وخلقا وسؤاله ذلك اعترافاً بالمنة وطلباً لاستمرار النعمة وتعلماً للامة

\* (باب الذكر) \*

مصدر ذكر وهو ما يجري على اللسان أو القلب والمراد به ذكر الله تعالى (والدعاء) مصدر دعاه وهو الطلب ويطلق على الحث على فعل الشيء نحو دعوت فلان استغفنه ويقال دعوت فلان أسأله ويطلق على العبادة وغيرها واعلم أن في الدعاء ذكر الله تعالى وزيادة لكل حديث في فضل الذكر يصدق عليه وقد أمر الله تعالى عباده بدعائه فقال ادعوني أستجب لكم وأخبرهم بأنه قريب يجيب دعاءهم فقال وإذا سألك عبادي عني فإني قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان وسماع الخ العبادة في الحديث عند الترمذي من حديث أنس مرفوعاً الدعاء الخ العبادة وأخبر صلى الله عليه وآله وسلم أنه تعالى يغضب على من لم يدعه فإنه أخرج البخاري في الأدب المفرد من حديث أبي هريرة مرفوعاً من لم يسأل الله يغضب عليه أخبر صلى الله عليه وآله وسلم أنه تعالى يحب أن يستل فخرج الترمذي من حديث ابن مسعود مرفوعاً سألوا الله من فضله فإنه يحب أن يستل والاحاديث في الحث عليه كثيرة وهو يتضمن حقيقة العبودية والاعتراف بغنى الرب وافتقار العبد وقدرته وعجز العبد وحاطته بكل شيء علماً فالدعاء يزيد العبد قرباً من ربه تعالى واعترافاً بحقيقته وإذا حث صلى الله عليه وآله وسلم على الدعاء وعلم الله تعالى عباده دعاءه بقوله ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا الآية ونحوها وأخبرنا بدعوات رسله وتضرعهم حيث قال أيوب رب اني مسني الضر وأنت أرحم الراحمين وقال زكريا رب لا تذرني فردا وأنت خير الوارثين وقال هب لي من لدنك ولياً وقال أبو البشر ربنا ظلمنا أنفسنا الآية وقال يوسف رب قد آتيتني من الملك وعلمتني من تأويل الاحاديث الى قوله توفني مسلماً وألحقني بالصالحين وقال يونس لا اله الا أنت سبحانك اني كنت من الظالمين ودعا نبينا صلى الله عليه وآله وسلم في مواقف لا تحصر عند لقاء الأعداء وغيرها ودعواته في الصباح والمساء والصلوات وغيرها معروفة فالعجب من الاشتغال بذكر الخلاف بين من قال التقويض والتسليم أفضل من الدعاء فان قائل هذا ما ذاق حلاوة المناجاة لربه ولا تضرعه واعترافه بحاجته وذنبه واعلم أنه قد ورد من حديث أبي سعيد عند أحمد أنه لا يضيع الدعاء بل لا يبعث احدى ثلاث اماناً يجعل له دعوته واما أن يدخرها في الآخرة واما أن يصرف عنه من السوء مثلها وصححه الحاكم وللدعاء شرائط ولقبوله موانع قال السيد رحمه الله تعالى قدأودعناها أوائل الجزء الثاني من التنوير شرح الجامع الصغير وذكرنا فائدة الدعاء مع سبق القضاء اهـ ولسيدى الوالد فسخ الله في مدته كتاب سماه نزل الابرار في الادعية والاذكار قد طبع بهذا العهد في مطبعة الجوائب الواقعة أمام الباب العالي من القسطنطينية وهو كتاب جامع لجميع الدعوات الماثورة والاذكار المرفوعة مع أدعية الكتاب العزيز ليس في الباب أجمع منه فليعلم وبالله التوفيق (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الله تعالى أنا مع عبدى ما ذكرني وتحركت بي شفتاه أخرجه ابن ماجه وصححه ابن حبان وذكره البخاري تعليقه) وهو في البخاري بلفظ قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم

يقول الله عز وجل أنا عند ظن عبدي بي وأنا معه إذا ذكرني فان ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي  
وان ذكرني في ملاذ كرته في ملاخير من هم وان تقرب الى شبرا تقربت اليه ذراعا وان تقرب الى  
ذراعا تقربت اليه باعا ومن اتاني يمشي اتيت اليه هرولة وهذه معية خاصة تفيد عظمة ذكره  
تعالى وانه مع ذاك برحمته ولطفه واعاته والرضا بحاله وقال ابن أبي جرة معناه أنا معه بحسب  
ما قصده من ذكره لي ثم قال يحتمل أن يراد بالذكر بالقلب أو باللسان أو بهما معا وبما تشال الإوامر  
واجتناب المنهيات قال والذي يدل عليه الاخبار ان الذكر على نوعين أحدهما مقطوع لصاحبه  
بما تضمنه هذا الخبر والثاني على خطر قال والاول مستفاد من قوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة  
خيرا يره والثاني من الحديث الذي فيه من لم تنهه صلته عن الفحشاء والمنكر لم يزدد من الله تعالى  
الابعدا لكن ان كان في حال المعصية يذكرك الله تعالى لخوفه وجل ما هو فيه فانه يرجي له  
(وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما عمل ابن آدم  
عملا أنجي له من عذاب الله من ذكر الله أخرجه ابن أبي شيبة والطبراني بإسناد حسن) الحديث  
من أدلة فضل الذكر وانه من أعظم أسباب النجاة من مخاوف عذاب الآخرة وهو أيضا من المنجيات  
من عذاب الدنيا ومخاوفها ولذا يقرن الله الأمر بالثبات لقتال الأعداء وجهادهم بالأمر بذكره كما قال  
إذا القيمت فتنة فاقبوا واذكروا الله كثيرا وغيرهما من الآيات والأحاديث الواردة في مواقف الجهاد  
(وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما جلس قوم مجلسا  
يذكرون الله إلا حفتهم الملائكة وغشيتهم الرحمة وذكروهم الله فين عنده أخرجه مسلم) دل  
الحديث على فضله بمجالس الذكر والذاكرين وفضيلة الاجتماع على الذكر وأخرج البخاري ان  
الله ملائكة يطوفون في الطرق يلتمسون أهل الذكر فإذا وجدوا قوما يذكرون الله تعالى ينادون  
هلموا الى حاجتكم قال فيحفونهم بما يحبونهم الى السماء الدنيا الحديث وهذا من فضائل  
مجالس الذكر يحضرها الملائكة بعد التماسهم لها والمراد بالذكر التسبيح والتحميد وتلاوة القرآن  
وتحذرك وفي حديث البراءة أنه تعالى سأل ملائكته ما ينعى العباد وهو أعلم بهم فيقولون  
يعظمون ألاك ويتلون كتابك ويصلون على نبيك ويسألونك لا تخرتهم ودينهم والذكر حقيقة  
ذكر اللسان ويؤجر عليه الناطق ولا يشترط استحضار معناه وانما يشترط أن لا يقصد غيره فان  
انضاف الى الذكر باللسان الذكر بالقلب فهو أكمل وان انضاف اليهما استحضار معنى الذكر  
وما اشتمل عليه من تعظيم الله تعالى وثقي النقائص عنه ازداد كمالا فان وقع ذلك في عمل صالح عما  
فرض من صلاة أو جهادا أو غيره ما فكذلك فان صح التوجه وأخلص لله تعالى في ذلك فهو أبلغ  
الكمال وقال الفخر الرازي المراد بالذكر اللسان الالفاظ الدالة على التسبيح والتحميد والتعجيد  
والذكر بالقلب التذكر في أدلة الذات والصفات وفي أدلة التكليف من الأمر والنهي حتى يطالع  
على أحكامه وفي أسرار مخلوقات الله تعالى والذكر بالجوارح هو أن تصير مستغرقة بالطاعات  
ومن غمى الله تعالى الصلاة ذكر في قوله فاسعوا الى ذكر الله وذكر بعض العارفين ان الذكر  
على سبعة أنحاء فذكر العينين بالبكاء وذكر اللسان بالشاء وذكر الأذنين بالاغصاء وذكر  
اليدين بالعطاء وذكر البدن بالوفاء وذكر القلب بالخوف والرجاء وذكر الروح بالتسليم والرضا  
وورد في الحديث ما يدل على أن الذكر أفضل الأعمال جميعها وهو ما أخرجه الترمذي وابن

ما جبه وصححه الحاكم من حديث أبي الدرداء مرفوعاً ألا أخبركم بخير أعمالكم وأزكاها عند  
 مليككم وأرفعها في درجاتكم وخير لكم من انفاق الذهب والورق وخير لكم من أن تلقوا عدوكم  
 فتضربوا أعناقهم ويضربوا أعناقكم قالوا بلى قال ذكر الله ولا تعارضه أحاديث فضل الجهاد وأنه  
 أفضل من الذكركر لان المراد بالذكرا أفضل من الجهاد وذكر اللسان والقلب والتفكير في المعنى  
 واستحضار عظمة الله تعالى فهذا أفضل من الجهاد والجهاد أفضل من الذكر باللسان فقط وقال  
 ابن العربي انه ما من عمل صالح الا والذكر مشروط في صحته فمن لم يذكر الله عند صدقته أو صياحه  
 فليس عمله كاملاً فصار الذكراً أفضل الاعمال من هذه الخبيثة ويشير اليه حديث نية المؤمن  
 خير من عمله (وعنه) أي عن أبي هريرة (قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما تعد  
 قوم مقعد الميز كروا الله فيه ولم يصلوا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا كان عليهم حسرة يوم  
 القيامة أخرجه الترمذي وقال حسن) زاد فان شاء عنهم وان شاء غفر لهم وأخرجه أحمد  
 بلفظ ما جلس قوم مجلساً لم يذكروا الله فيه الا كان عليهم ترة وما من رجل يمشي طريقاً لم يذكر الله  
 تعالى الا كان عليه ترة وما من رجل اوى الى فراشه فلم يذكر الله عز وجل الا كان عليه ترة وفي  
 رواية الا كان عليهم حسرة يوم القيامة وان دخلوا الجنة للشواب والترة بمنة ففوقية مكسورة فراء  
 بمعنى الحسرة وقال ابن الاثير هي النقص والحديث دليل على وجوب الذكر والصلاة على النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم في المجلس سيما مع تفسير الترة بالنار والعذاب فقد فسرت بهما فان  
 التعذيب لا يكون الا للترك واجباً وفعل محظور وظاهره أن الواجب هو الذكر والصلاة عليه  
 صلى الله عليه وآله وسلم معاً وقد عدت مواضع الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم فبلغت ستة  
 وأربعين موضعاً قال أبو العالية معنى صلاة الله على نبيه ثناء ومعلية عند ملائكته ومعنى صلاة  
 الملائكة عليه الدعاء له بمحصول الثناء والتعظيم وفيها أقوال أخر هذا أجودها وقال غيره  
 الصلاة منه تعالى على رسوله تشريف وزيادة تكريمة وعلى من دون النبي رجة فعني قولنا اللهم  
 صل على محمد عظم محمد أو المراد بالتعظيم اعلام ذكره واظهار دينه وابقاء شريعته في الدنيا وفي  
 الآخرة باحر ازموثوبته وتشفيعة في أمته والشفاعة العظمى للخالق أجعين في المقام المحمود  
 ومشاركة الآل والازواج بالعطف برأيه في حقهم التعظيم اللائق بهم وبهذا يظهر وجه  
 اختصاص الصلاة بالآل استقلالاً دون غيرهم ويتأيد هذا بما أخرجه الطبراني من حديث  
 ابن عباس رضي الله عنهم ما رفعه اذا صليتم على فصولا على أنبياء الله تعالى فان الله بعثهم كما بعثني  
 فجعل العلة البعثة فتكون مختصة بمن بعث وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن ابن عباس  
 ما أعلم الصلاة تنبغي لاحد على أحد الا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحكي القول به عن مالك  
 وقال مات عبدنا به وقال القاضي عياض عامة أهل العلم على الجواز قال وأما ميل الى قول مالك  
 وهو قول المحققين من المتكلمين والفقهاء قالوا لا كغير الانبياء بالترضى والغفران والصلاة  
 على غير الانبياء يعني استقلالاً لم تكن من الامر المعروف وانما حدثت من دولة بني هاشم يعني  
 العبيدين وأما الملائكة فلا أعلم فيه حديثاً وانما يؤخذ ذلك من حديث ابن عباس لان الله  
 تعالى سماهم رسلاً وأما المؤمنون فقالت طائفة لا تجوز استقلالاً وتجوز تبعاً فياورد به النص  
 كالآل والازواج والذرية ولم يذكر في النص غيرهم فيكون ذلك خاصاً ولا يقاس عليهم الصحابة ولا

غيرهم وقد بينا أنه يدعى للعبادة ونحوهم بما ذكره الله تعالى من أنه رضى الله عنهم وبالمغفرة كما أمر  
 بهم صلى الله عليه وآله وسلم بقوله واستغفروا لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وأما الصلاة عليهم فلم ترد  
 والمستهلة فيها خلاف معروف فقال بجواز البخارى ووردت أحاديث بأنه صلى الله عليه وآله وسلم  
 صلى على آل سعد بن عبادته أخرجه أبو داود والنسائي بسند جيد وورد أنه صلى الله عليه وآله وسلم  
 صلى على آل أبي أوفى فمن قال بجوازها استقلالاً على سائر المؤمنين فهذا دليله ومن أدلته أن الله  
 تعالى قال هو الذي يصلى عليكم وملائكته ومن منع قال هذا ورد من الله تعالى ومن رسوله  
 صلى الله عليه وآله وسلم ولم يرد الاذن لنا وقال ابن القيم رحمه الله تعالى يصلى على غير الانبياء  
 والملائكة وأزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وآله وذريته وأهل طائفة على سبيل الاجال  
 ويكره في غير الانبياء لشخص مفرد بحيث صار شعار الاسماء اذ اترك في حق مثله أو أفضل منه كما  
 تفعله الرافضة فلو اتفق وقوع ذلك مفرداً في بعض الاحياء من غير أن يتخذ شعاراً لم يكن فيه بأس  
 واختلفوا أيضاً في السلام على غير الانبياء بعد الاتفاق على مشروعيته في تحية الحى فقيل يشرع  
 مطلقاً وقيل تباعداً لا يفردوا بحد لكونه شعار الرافضة ونقله النووي عن الشيخ محمد الجويني  
 قلت هذا التعليل بكونه صار شعاراً لا ينتهض على المنع والسلام على المولى قد شرعه الله تعالى  
 على لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم السلام عليكم دار قوم مؤمنين وكان ثابتاً في الجاهلية  
 كما قال الشاعر

عليك سلام الله قيس بن عاصم \* ورجة ماشاء أن يترجى

فما كان قيس موته موت واحد \* ولكنه بنى قوم تهماً

❦ (وعن أبي أيوب رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قال لا اله الا الله  
 وحده لا شريك له عشر مرات كان كن أعتق أربعة أنفس من ولد اسمعيل متفق عليه) زاد مسلم  
 له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير وفي لفظ من قال ذلك في يوم مائة مرة كانت له عدل عشر  
 رقاب وكتبت له مائة حسنة ومحيت عنه مائة سيئة وكانت له حرز من الشيطان يومه ذلك حتى  
 يمسي ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به الا أحد عمل أكثر من ذلك وأخرج أحمد من طريق عبد الله  
 ابن يعيش عن أبي أيوب وفيه من قال اذا صلى الصبح لا اله الا الله فذكر بلفظ عشر مرات كن  
 كعدل أربع رقاب وكتب له بهن عشر حسنات ومحى عنه بهن عشر سيئات ورفع له بهن عشر  
 درجات وكن له حرز من الشيطان حتى يمسي واذا قالها بعد المغرب فتل ذلك وسنده حسن  
 وأخرجه جعفر في الذكرة عن أبي أيوب رفعه قال من قال حين يصبح فذكر مثله لكن زاد يحيى  
 ويميت وقال بعد عشر رقاب وكان له مسلحة من أول نهاره الى آخره ولم يعمل يومئذ عملاً يقهرهن  
 وان قال مثل ذلك حين يمسي فتل ذلك وذكر العشر رقاب في بعضها والاربع في بعض كان باعتبار  
 اذا كبر في استحضارهم معاني اللفاظ بالقلوب والمحاض التوجه والاخلاص لعلام الغيوب  
 فيكون اختلاف مراتبهم باعتبار ذلك ومحسبه كما قال القرطبي رحمه الله تعالى ❦ (وعن أبي  
 هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قال سبحان الله وبحمده مائة  
 مرة حطت عنه خطاياه وان كانت مثل زبد البحر متفق عليه) معنى سبحان الله تنزيهه عن كل  
 ما يليق به من نقص فيلزم نقي الشريك والصاحب والولد وجميع الرذائل والتسبيح يطلق على

جميع ألفاظ الذكرو يطلق على صلاة النافلة ومنه صلاة التسبيح خست بذلك لكثرة التسبيح فيها  
وفيه أنها تكفر بهذا الذكرا خطايا وظاهره ولو كثر العلماء يقيسون ذلك بالصغار ويقولون  
لا تنجي الكبار إلا بالتوبة وقد ورد على هذا سؤال وهو أنه يدل على أن التسبيح أفضل من التهليل  
فانه قال في التهليل ان من قال مائة مرة في يوم بحيث عنه مائة سيئة كما قدمناه وهنا قال حطت  
خطايا ولو كانت مثل زبد البحر والاحاديث دالة على أن التهليل أفضل فقد أخرج الترمذي  
والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث جابر رضي الله عنه مرفوعاً فضل الذكر لا اله الا  
الله وأفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وهي كلمة التوحيد والاخلاص وهي اسم الله  
الاعظم ومعنى التسبيح داخل فيها فانه التنزيه عما لا يليق بالله تعالى وهو داخل في لا اله الا الله وحده  
لا شريك له الملك الى آخره وفضايلها عديدة وأجيب عنه بأنه انضاف في ثواب التهليل مع التكفير  
ثلاث رفع الدرجات وكسب الحسنات وعق الرقاب والعق يتضمن تكفير جميع السيئات فان  
من أعتمق رقبة أعتمق الله بكل عضو منها عضوا منه من النار كما سلف وظاهر الاحاديث أن هذه  
الفضائل لكل ذا كرو ذكر القاضي عن بعض العلماء ان الفضل الوارد في مثل هذه الاعمال  
الصالحة والاذكار انما هو لاهل الفضل في الدين والطهارة من الجرائم العظام وليس من أصر على  
شهواته وانتهك دين الله وحرمانه بلا حق بالا فضل المطهرين في ذلك وشهد له قوله تعالى أم حسب  
الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات ﴿١﴾ وعن جويرية بنت  
الحرث رضي الله عنها قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لقد قلت بعدك أربع كلمات  
لو وزنت بما قلت بكسر التاء خطاب لها (منذ اليوم لوزنتن سبحان الله وبحمده عدد خلقه  
ورضاء نفسه ووزنة عرشه ومداد كلماته أخرجه مسلم) عدد خلقه منصوب صفة مصدر محذوف  
تقديره أسبغته تسبيحاً ومنه اخواته وخلقته شامل لما في السموات والارض وفي الدنيا والآخرة  
ورضاء نفسه أي عذمت من رضي الله عنهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ورضاه عنهم  
لا ينقض ولا يتقطع وزنة عرشه أي زنة ما لا يعلم قدر وزنه الا الله تعالى ومداد كلماته بكسر الميم  
هو ما تعب الدواة كالخبر والكلمات هي معلومات الله تعالى ومقدوره ونه لا تنحصر ولا تنتهي  
ومدادها هو كل مدة يكتب معلوم أو مقدور وذلك لا ينحصر لتعلقه بغير المتحصر كما قال تعالى قل  
لو كان البحر مداد الكلمات ربى الآية والحديث دليل على فضل هذه الكلمات وان فائدها يدرك  
فضيلة تكثر ارا القول بالمداد كور ﴿٢﴾ (وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم الباقيات الصالحات لا اله الا الله وسبحان الله والله أكبر والحمد لله ولا  
حول ولا قوة الا بالله أخرجه النسائي وصححه ابن حبان والحاكم) الباقيات الصالحات مراد بها  
الاعمال الصالحة التي يبقى أجرها صاحبها أبداً لا ياد وفسرها صلى الله عليه وآله وسلم به هذه  
الكلمات ويحتمل أنه تفسير لقوله تعالى والباقيات الصالحات خير عند ربك ثواباً الآية وقد  
جاء في الاحاديث تفسيرها باعمال الخير فاخرج ابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه من حديث  
ابن عباس الباقيات الصالحات هن ذكر لا اله الا الله والله أكبر وسبحان الله والحمد لله وتبارك الله  
ولا حول ولا قوة الا بالله وأسستغفر الله وصلى الله على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والصيام  
والصلاة والحج والصدقة والعق والجهاد والصلوة وجميع أنواع الحسنات وهن الباقيات

الصالحات التي تبقى لاهلها في الجنة وأخرج ابن أبي شيبة وابن المنذر عن قتادة الباقيات الصالحات كل شيء من طاعة الله فهو من الباقيات الصالحات ولا ينافي تفسيرها في الحديث بما ذكرناه لا حصر فيه عليها ﴿ (وعن سمرة بن جندب رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحب الكلام الى الله أربع لا يضرك بايهم بدأت سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر أخرجه مسلم) انما كانت أحبه اليه تعالى لاشتمالها على تزيينه واثبات الحمد له والوحدانية والا كبرية وقوله لا يضرك بايهم بدأت دل على أنه لا ترتيب بينها ولكن تقديم التنزيه أولى لأنها تقدم الخلقة بالخاء المعجمة على الخلقة بالخاء المهملة والتنزيه تخليقة عن كل قبيح واثبات الحمد والوحدانية والا كبرية تخليقة بكل صفات الكمال لكنهما كان تعالى منزهاذا ناعن كل قبيح لم تضر البداية بالخلقة وتقدمها على الخلقة والاحاديث في فضل هذه الكلمات مجموعة ومتفرقة بغير لا تنزهه الدلاء ولا يتسع له الاملاء وكفى بما في الحديث من أنها الباقيات الصالحات وانها أحب الكلام الى الله تعالى ﴿ (وعن أبي موسى الأشعري رضى الله عنه قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا عبد الله بن قيس ألا أدلك على كنز من كنوز الجنة لا حول ولا قوة الا بالله متفق عليه زاد النسائي من حديث أبي موسى لا ملجأ من الله الا اليه) أى ان ثوابهم مدخر في الجنة وهو ثواب نقيس كما أن الكثر أنفس أموال العباد فان المراد مكنوز ثوابهم عند الله لكم وذلك لانها كلمة استسلام وتقويض الى الله تعالى واعتراف بالانعانة له وانه لا صانع غيره ولا راد لامره وان العبد لا يعلل شيئا من الامر والحول الحركه والخيالة أى لا حركة ولا استطاعة ولا خيالة الا بمشيئة الله تعالى وروى تفسيرها من فوق أى لا حول عن المعاصي الا بعصمة الله ولا قوة على طاعة الله الا بالله ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم كذلك أخبرني جبريل عن الله تبارك وتعالى وقوله لا ملجأ ما خوذ من لجأ اليه وهو بفتح الهمزة يقال لجأت اليه والتجأت اذا استندت اليه واعتضدت به أى لا مستند من الله تعالى ولا مهرب عن قضائه الا اليه ﴿ (وعن النعمان بن بشير رضى الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الدعاء هو العبادة رواه الاربعة وصححه الترمذى) ويدل له قوله تعالى ادعوني أستجب لكم ان الذين يستكبرون عن عبادتي الآية وتقدم الكلام عليه ﴿ (وله) أى الترمذى (من حديث أنس من فوقه بلفظ الدعاء من العبادة) أى خالصها لان مخ الشيء خالصه وانما كان مخها الامرين \* الاول انه امتثال لامر الله تعالى حيث قال ادعوني \* الثاني ان الداعي اذا علم ان نجاح الامور من الله تعالى انقطع عما سواه وأفرده بطلب الحاجات وانزال القافات وهذا هو مراد الله تعالى من العبادة ﴿ (وله) أى الترمذى (عن أبي هريرة رضى الله عنه رفعه ليس شيء أكرم على الله من الدعاء وصححه ابن حبان والحاكم وعن أنس رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الدعاء بين الاذان والاقامة لا يرد أخرجه النسائي وغيره وصححه ابن حبان وغيره) تقدم الحديث بلفظه آخرباب الاذان وتقدم الكلام عليه ويتأكد الدعاء بعد الصلوات المكتوبات لحديث الترمذى عن أبي أمامة قلت يا رسول الله أى الدعاء أسمع قال جوف الليل وادبار الصلوات المكتوبات وأما هذه الهيئة التي يفعلها الناس في الدعاء بعد السلام من الصلاة بأن يبقى الامام مستقبل القبلة والمؤمنون خلفه يدعون ويدعون فقال ابن القيم لم يكن ذلك من هدى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا روى عنه في حديث صحيح ولا حسن وقد

وردت أحاديث في الدعاء بعد الصلاة معروفة وورد التسبيح والتحميد والتكبير كما سلف في  
الاذكار ﴿ وعن سلمان رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن ربكم  
حي ) من الحياة بركة تنسى وحشى ( كريم يستحي من عبده إذا رفع يديه إليه أن يردهما صفرا  
أخرجه الأربعة إلا النسائي وصححه الحاكم ) وصفه تعالى بالحياء يحمل على ما يليق بجلاله كسائر  
صفاته تؤمن بها ولا تكيفها ولا يقال أنه مجاز وتطلب له العلاقات هذا مذهب أئمة الحديث  
والعصابة وغيرهم وصفوا بكسر الصاد المهملة وسكون الفاء أي خالية وفي الحديث دلالة على  
استحباب رفع اليدين في الدعاء والأحاديث فيه كثيرة وأما حديث أنس لم يكن النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم يرفع يديه في شيء من الدعاء إلا في الاستسقاء فالمراد به المبالغة في الرفع وأنه لم يفعله إلا في  
الاستسقاء وأحاديث رفعه صلى الله عليه وآله وسلم يديه في الدعاء أفردتها الحافظ المنذرى  
في جزء وأخرج أبو داود وغيره من حديث ابن عباس المسئلة أن ترفع يديك حتى يمشي بك  
والاستسقاء أن يشير بإصبع واحد والابتهاال أن تعيد يديك جميعا وهو موقوف وأما مسح اليدين  
بعد الدعاء فورد فيه قوله ﴿ وعن عمر رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم إذا مدي يديه في الدعاء لم يردهما حتى يمسح بهما وجهه أخرجه الترمذي وله شواهد منها حديث  
ابن عباس عند أبي داود وغيره ومجموعها يقتضي بأنه حديث حسن ) فيه دليل على مشروعية  
مسح الوجه باليدين بعد الفراغ من الدعاء قليل وكان المناسبة أنه تعالى لما كان لا يردهما صفرا  
فكان الرحمة أصابتهما فناسب إفاضته ذلك على الوجه الذي هو أشرف الأعضاء وأحقها  
بالتكريم ﴿ وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن أولى  
الناس بي يوم القيامة أكثرهم على صلاة أخرجه الترمذي وصححه ابن حبان ) المراد أحقهم  
بالشفاعة أو القرب من منزلته في الجنة وفيه فضيلة الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم وقد  
تقدمت قريبا ولو أضاف هذا الحديث إلى ما سلف كان أوفق ﴿ وعن شاذان بن أوس رضي  
الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سيد الاستغفار أن يقول العبد اللهم أنت  
ربي لا اله الا أنت خلقتني وأنا عبدك وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت أعوذ بك من شر  
ما صنعت أبوء لك بنعمتك على وأبوء بذنبي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب الا أنت أخرجه البخاري  
وعام الحديث من قالها من النهار موقنا بها فمات من يومه قبل أن يمسي فهو من أهل الجنة ومن  
قالها من الليل وهو موقن بها فمات قبل أن يصبح فهو من أهل الجنة قال الطيبي لما كان هذا  
الدعاء جامع المعاني التوبة استعير له اسم السيد وهو في الأصل الرئيس الذي يقصد إليه في الخواارج  
ويرجع إليه في الأمور وجاء في رواية الترمذي ألا ذلك على سيد الاستغفار وفي حديث جابر عند  
النسائي تعلموا سيد الاستغفار وقوله لا اله الا أنت خلقتني وقع في رواية اللهم لك الحمد لا اله الا  
أنت خلقتني الخ وزاد فيه آمنت لك بخلصالك ديني وقوله وأنا عبدك بجله مؤكدة لقوله أنت  
ربي ويحفل أن عبدك بمعنى عابذك فلا يكون تأكيده أو يؤيده عطف قوله وأنا على عهدك  
ومعناه كما قال الخطابي أنا على ما عاهدتك عليه وواعدتك من الإيمان بك وإخلاص الطاعة لك  
ما استطعت وممسك به ومنجز وعهدك في التوبة والاجر وفي قوله ما استطعت اعتراف بالجزر  
والقصور عن القيام بالواجب من حقه تعالى قال ابن بطال يريد بالعهد الذي أخذ الله تعالى

على عباده حيث أخرجهم أمثال الذر وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم فاقروا لا بالرواية  
وأدعوا له بالوحدانية وبالوعدا قال على لسان نبيه صلى الله عليه وآله وسلم إن من مائة لا يشرك  
بشيء أن يدخله الجنة ومعنى أو اعترف وأقر وهو مهموز وأصله البواء ومعناه الزوم ومنه  
نوام الله منزلا أي أسكنه فكانه ألزمه به وأبو عبدني أعترف به وأقر وقوله فاعفري فانه لا يغفر  
الذنوب الا انت اعترف بذنبه أولا ثم طلب غفرانه ثانيا وهذا من أحسن الخطاب وألطف  
الاستعطاف كقول أبي البشر صلى الله عليه وآله وسلم ربنا ظلمنا أنفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا  
وقد اشتمل الحديث على الاقرار بالربوبية لله تعالى وبالعبودية للعبد وبالتوحيد له والاقربان به  
الخالق والاقربان بالعهد الذي أخذته على الامم والاقربان بالمحجز عن الوفاء من العبد بالعهد  
والاستعاذة به تعالى من شر السيئات نحو نعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا  
والاقربان بنعمته على عباده وأفردها بالجنس والاقربان بالذنب وطلب المغفرة وحصر الغفران فيه  
تعالى وفيه أنه لا ينبغي طلب الحاجات الا بعد الوسائط وأما استشكل أنه كيف يستغفر صلى  
الله عليه وآله وسلم وقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وهو أيضا معصوم فانه من القبول لانه  
صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بأنه يستغفر الله ويتوب اليه في اليوم سبعين مرة وعلمنا الاستغفار  
فعلينا التأسي والامثال لا يراد السؤال والاشكال وقد علم من خاطبه بذلك فلم يوردوا  
اشكالا ولا سؤالا ويكفي كونه ذكر الله تعالى على كل حال وهو مثل طلبنا للرزق وقد تكفل  
به وتعلمنا لذلك وارزقنا وأنت خير الرازقين وكله تعبدوذ كرا لله تعالى ﴿وعن ابن عمر رضي  
الله عنهما قال لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدع هؤلاء الكلمات حين يمسي وحين  
يصبح اللهم اني أسألك العافية في ديني ودنياي وأهلي ومالي اللهم استر عورائي وآمن روعاتي  
واحفظني من بين يدي ومن خلفي وعن شمالي ومن فوقي وأعوذ بعظمتك أن أغتال  
من تحتي أخرجته النسائي وابن ماجه وصححه الحاكم) العافية في الدين السلامة من المعاصي  
والابتداع وترك ما يجب والتساهل في الطاعة والسلامة في الدين من شرورها ومصائبها وفي  
الاهل من سوء العشره والامراض والاسقام وشغلهم بطلب التوسع في الحطام وفي المال من  
الآفات التي يحدث فيه وستر العورات عام لعورة البدن والدين والاهل والدنيا والآخرة  
وتأمين الروعات كذلك والروعات جمع روعة وهي الفزع وسأل الله تعالى الحفظ له من جميع  
الجهات لان العبد بين أعدائه من شياطين الانس والجن كالشاة بين الذئاب اذ لم يكن له حافظ من  
الله تعالى من قوة وخص الاستعاذة بالعظمة عن الاغتيال من تحتها لان الاغتيال أخذ الشيء  
بمخفية وهو أن يخسف به الارض كما صنع الله تعالى بقارون أو بالفرق كما صنع به فرعون قال الكل  
اغتيال من تحت ﴿وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
يقول اللهم اني أعوذ بك من زوال نعمتك وتحول عافيتك وفجأة نعمتك وجميع مخطئك أخرجته  
مسلم) الفجأة بفتح الفاء وسكون الجيم مقصور وبضم الفاء وفتح الجيم والمد وهي البغتة وزوال  
النعمة لا يكون منه تعالى الا بذنوب يصيبه العبد فلا سعادة من الذنب في الحقيقة كانه قال  
نعوذ بك من سيئات أعمالنا وهو تعليم للعباد وتحول العافية انتقالها ولا يكون الا بحصول  
ضدّها ﴿وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم



يقول اللهم اني أعوذ بك من غلبة الدين وغلبة العدو وشماتة الاعداء رواه النسائي وصححه  
 الحاكم غلبة الدين ما يغلب المدين قضاؤه ولا ينافي الاستعاذة كونه صلى الله عليه وآله وسلم  
 استدان ومات ودرعه مرهونة في شيء من شعير فان الاستعاذة من الغلبة بحيث لا يقدر على قضاءه  
 ولا ينافيه ان الله تعالى مع المدين حتى يقضى دينه ما لم يكن فيما يكره الله تعالى وروى هذا عن  
 عبد الله بن جعفر مر فوعا لانه يحمل على ما لا غلبة فيه فن استدان ديناً يعلم انه لا يقدر على قضاءه  
 فقد فعل محرماً وفيه ورد حديث من أخذ أموال الناس يريد أداءها أداه الله عنه ومن أخذها  
 يريد اتلافها أنفقها الله تعالى أخرجه البخاري وقد تقدم ولذا استعاذ صلى الله عليه وآله وسلم  
 من المغرم وهو الدين ولما مات له عائشة رضي الله عنها من وجهه كنار من الاستعاذة منه قال  
 ان الرجل اذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف فالمستدين يتعرض لهذا الامر العظيم وأما غلبة  
 العدو أي بالباطل لان العدو في الحقيقة انما هو المعادى في أمر باطل اما امر ديني أو امر دنيوي  
 كغصب الظالم لحق غيرهم مع عدم القدرة على الاتصاف منه أو غير ذلك وأما شماتة الاعداء فهي  
 فرح العدو بضر نزل بهدوه قال ابن بطال شماتة الاعداء ما ينسكا القلب وتبلغ به النفس أشد  
 مبلغ وقد قال هرون ل أخيه عليهما السلام فلا تشمت بي الاعداء لاتفرحهم عصيتي به  
 (وعن يزيد رضي الله عنه قال مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا يقول اللهم اني  
 أسألك بأنني أشهد أنك أنت الله لا اله الا أنت الاحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد  
 فقال) أي رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لقد سأل الله باسمه الذي اذا سئل به أعطى واذا دعى  
 به أجاب أخرجه الاربعة وصححه ابن حبان) الاحد صفة كمال لان الاحد الحقيقي ما يكون  
 منزله الذات عن أشياء التركيب والتعدد وما يستلزم أحدهما كالجمعية والتخيز والمشاركة في  
 الحقيقة وخواصها كحروب الوجود والقدرة الذاتية والحكمة الناشئة عن الألوهية والصمد  
 السيد الذي يصمد اليه في الحوائج ويقصدوا المنتصف به على الإطلاق هو الذي يستغنى عن غيره  
 مطلقا وكل ما عداه محتاج اليه وليس ذلك الله تعالى ووصفه بأنه لم يلد معناه لم يجانس ولم يقتصر  
 الى ما يعينه أو يخلق عنه لا متنازع الحاجة والفناء عليه وهو رد على من قال الملائكة بنات الله  
 ومن قال عزير ابن الله والمسيح ابن الله وقوله لم يولد أي لم يسبقه عدم فان قلت المعروف تقدم كون  
 المولود مولودا على كونه والد افكان هذا يقتضي أن يقال لم يولد ولم يلد قلت القصد الاصلى هنا في  
 كونه تعالى ليس له ولد كما ادعاه اهل الباطل ولم يدع أحد انه تعالى مولود فالمقام مقام تقديم في ذلك  
 فان قلت فلم ذكر ولم يولد مع عدم من يدعيه قلت تيمنا لتفرد الله تعالى عن مشابهته الخلقين  
 وتحقيقا لكونه ليس كمثل شيء والكف المماثل أي لم يكن أحدياً له في شيء من صفات كماله وعلو  
 ذاته وفي الحديث دليل على انه ينبغي تجرئ هذه الكلمات عند الدعاء لاخباره صلى الله عليه وآله  
 وسلم انه اذا استل بها أعطى واذا دعى بها أجاب والسؤال الطلب الحاجات والدعاء أعم منه فهو  
 من عطف العام على الخاص (وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم اذا أصبح يقول اللهم بك أصبحنا وبك أمسينا وبك نحيا وبك نموت واليك التضرع  
 واذا أمسى قال شئنا ذلك الا انه قال واليك المصير أخرجه الاربعة) أي بقدرتك وقوتك  
 وإيجادك أصبحنا أي دخلنا في الصباح اذا أت الذي أوجدتنا وأوجدت الصباح ومثله أمسينا

والنشور من نشر الميت اذا أحياه وفيه مناسبة لان النوم أخو الموت فلا يقاط منه كالأحياء بعد  
الامانة كما ناسب في المساء ذكر المصير لانه ينام فيه والنوم كالموت وفيه الاقرار بان كل انعام من الله  
تعالى ﴿ وعن أنس رضي الله عنه قال كان أكثر دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم ربنا آتنا في  
الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار متفق عليه ﴾ قال القاضي عياض انما كان  
يدعوه بهذه الآية لجمعها معاني الدعاء كله من أمر الدنيا والآخرة قال والحسنة عندهم هنا النعمة  
فسأل نعيم الدنيا والآخرة والوقاية من العذاب لسأل الله تعالى ان يمن علينا بذلك وقد ذكر كذا  
السلف في تفسير الحسنة وقال ابن كثير الحسنة في الدنيا تشمل كل مطلوب دنيوي من عافية ودار  
رحبة وزوجة حسنة وولد بار ورزق واسع وعلم نافع وعمل صالح وحر كسب هنيئ وثياب جيدة الى  
غير ذلك مما شملته عباراتهم فأنهم مندرجة في حسنة الدنيا وأما الحسنة في الآخرة فاعلاها دخول  
الجنة وتوابعه من الأمن وأما الوقاية من النار فهو يقتضي تيسير أسبابها في الدنيا من اجتناب  
الحرام وترك الشبهات والعفو محضاً ومراده بقوله وتوابعه ما يلحق به في الذكراً لما يتبعه  
حقيقة ﴿ وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
يدعو اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي واسرا في في أمري وما أنت أعلم بهمني اللهم اغفر لي جسدي  
وهزلي وخطي وعمدي وكل ذلك عندي اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما  
أعلنت وما أنت أعلم بهمني أنت المقدم وأنت المؤخر وأنت على كل شيء قدير متفق عليه ﴾  
الخطيئة الذنب والجهل ضد العلم والاسراف مجاهرة الجسد في كل شيء وقوله في أمري يحتمل تعلقه  
بكل ما تقدم أو بقوله اسرا في فقط والجسد بكسر الجيم ضد الهزل وقوله وخطي وعمدي من  
عطف الخاص على العام اذا الخطيئة تكون عن هزل وعن جسد وتكرر ذلك لتعدد الانواع التي  
تقع من الانسان من المخالفات والاعتراف بها واظهار أن النفس غير مبرأة من العيوب الامارح  
علام الغيوب وقوله وكل ذلك عندي خبره محذوف أي موجود ومعنى أنت المقدم أي تقدم من  
تشاء من خلقك في تصف بصفات الكمال ويتحقق بمقتضى العبودية بتوفيقك وأنت المؤخر لمن  
تشاء من عبادك بخس ذلك وتباعدك له عن درجات الخير قال المصنف وقع في حديث ابن  
عباس رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقوله في صلاة الليل وتقدم بيانه ووقع في  
حديث علي عليه السلام انه كان يقوله بعد الصلاة واختلفت الروايات هل كان يقوله بعد السلام  
أو قبله ففي مسلم انه كان يقوله بين التشهد والسلام وأورد ابن حبان في صحيحه بلفظ كان اذا فرغ  
من الصلاة وهو ظاهر في انه بعد السلام ويحتمل جله على قبل السلام ويحتمل انه كان يقوله قبله  
وبعد ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول  
اللهم أصلي لى ديني الذي هو عصمة أمري وأصلح لى دنياي التي فيها معاشي وأصلح لى آخرتي التي  
اليها معادي واجعل الحياة زيادة لى في كل خير واجعل الموت راحة لى من كل شر أخرجه مسلم ﴾  
تضمن الدعاء بخير الدارين وليس فيه دلالة على جواز الدعاء بالموت بل اتخاذه على سؤال ان يجعل  
الموت في قضائه عليه ونزوله به راحة من شرور الدنيا ومن شرور القبر لعموم كل شر أي من كل شر  
قبله وبعد ﴿ وعن أنس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول  
اللهم انفعني بما علمتني وعلمني ما ينفعني وارزقني علماً ينفعني رواه النسائي والحاكم والنسائي

من حديث أبي هريرة نحوه وقال في آخره وزدني علما الحمد لله على كل حال وأعوذ بالله من حال  
أهل النار واسئله حسن) فبسه انه لا يطلب من العلم الا النافع والنفع فيما يتعلق بأمر الدين  
والدنيا مما يعود فيها على نفع الدين والافعال هذا العلم فانه مما قال الله تعالى فيه فيستعملون منها  
ما ينصرون ولا ينفعهم بأمر الدين فانه في النفع عن علم السحر لعدم نفعه في الآخرة بل لانه ضار  
فيها وقد نفعهم في الدنيا لكنه لم يعد نفعا (وعن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم علمها هذا الدعاء اللهم اني أسألك من الخير كله عاجله وآجله ما علمت منه وما لم  
أعلم وأعوذ بك من الشر كله عاجله وآجله ما علمت منه وما لم أعلم اللهم اني أسألك من خير ما سألك  
عبدك ونبيك وأعوذ بك من شر ما عاذ به عبدك ونبيك اللهم اني أسألك الجنة وما قرب اليها من  
قول أو عمل وأعوذ بك من النار وما قرب اليها من قول أو عمل وأسألك ان تجعل كل قضاء قضيته لي  
خيرا أخرجه ابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم) الحديث تضمن الدعاء بخير الدنيا والآخرة  
والاستعاذة من شرورها وسؤال الجنة وأعمالها وسؤال أن يجعل الله كل قضاء خيرا وكان المراد  
سؤال اعتقاد العبدان كل ما أصابه خير والافان كل قضاء قضى الله تعالى به خيرا وان رآه العبد  
شرا في الصورة وفيه انه ينبغي للعبد تعليم أهله أحسن الادعية لان كل خير ينالونه فهو له وكل شر  
يصيبهم فهو مضرة عليه (وأخرج الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم كلمتان حبيبتان الى الرحمن خفيفتان على اللسان ثقلتان في الميزان سبحان  
الله وبحمده سبحان الله العظيم) هذا آخر حديث ختم به البخاري صحيحه وقبعه جماعة من  
الائمة في ختم تصانيفهم في الحديث به والمراد من الكلمتان الكلام نحو كلمة الشهادة وهو خير  
مقدم وقول سبحان الله الخ مبتدأ مؤخر وصحح الابتداء به وان كان جله لانه في معنى هذا اللفظ  
وانما قدم الخبر تشويقا للسامع الى المبتدأ سيما بعد ما ذكر من الاوصاف والحيثية بمعنى المحبوبة  
أي محبوبتان له تعالى والخفيفة فعيلة بمعنى فاعله والثقيلة فعيلة بمعنى فاعله أيضا قال الطيبي  
الخفة مستعارة للسهولة شبه سهولة جريانها على اللسان بخفة على الحامل من بعض الامتعة  
فلا يتعبه كالشيء الثقيل وفيه اشارة الى ان سائر التكليف شاقة على النفس ثقيلة وهذه  
سهلة عليها مع انها تنقل في الميزان كنقل الشاق من الاعمال وقد سئل بعض السلف عن سبب  
ثقل الحسنة وخفة السيئة فقال لان الحسنة حضرت مرارتها وغابت حلاوتها فثقلت فلا  
يحملنك ثقلها على تركها والسيئة حضرت حلاوتها وغابت مرارتها فلذلك خفت فلا تحملنك  
خفتها على ارتكابها والحديث من الدلة على ثبوت الميزان كما دل عليه القرآن واختلف  
العلماء في الموزون فقيل الصنف لان الاعمال أعراض فلا توصف بثقل ولا خفة والحديث  
السجلات والبطاقة وذهب أهل الحديث والمحققون الى أن الموزون نفس الاعمال وانها  
تجسد في الآخرة ويدل له حديث جابر مر فوعا نوضع الموازين يوم القيامة فتوزن الحسنات  
والسيئات فمن ثقلت حسناته على سيئاته مثقال حبة دخل الجنة ومن ثقلت سيئاته على حسناته  
مثقال حبة دخل النار قيل له فمن استوت حسناته وسيئاته قال أولئك أصحاب الاعراف أخرجه  
خيمة في فوائده وعند ابن المبارك في الزهد عن ابن مسعود نحوه مر فوعا والاحاديث ظاهرة في ان  
أعمال بني آدم توزن وانه عام لجميعهم وقال بعضهم انه يخص المؤمن الذي لا سيئة له وله حسنات

كثيرة زائدة على محض الايمان فيدخل الجنة بغير حساب كما جاء في حديث السبعين الالف  
ويخص منه الكافر الذي لا حسنة له ولا ذنب له غير الكفر فانه يقع في النار بغير حساب ولا ميزان  
ونقل القرطبي عن بعض العلماء انه قال الكافر مطلقا لا ثواب له ولا حسنة له توضع في الميزان لقوله  
تعالى فلا تقيم لهم يوم القيامة وزنا ولحديث أبي هريرة في الصحيح الكافر لا يزن عند الله جناح  
بعوضة وأجيب بان هذا مجاز عن حقارة قدره ولا يلزم منه عدم الوزن والصحيح أن الكافر توزن  
أعماله الا انه على وجهين أحدهما ان كفره يوضع في كفة ولا يجسد حسنة يضعها في الأخرى  
لبطلان الحسنات مع الكفر فتطيش التي لا شيء فيها قال القرطبي وهذا ظاهر قوله تعالى ومن  
خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم فانه وصف الميزان بالخفة والثاني انه قد يقع منه  
العتق والبر والصلة وسائر أنواع الخير المالية مما لو فعلها المسلم لحسنته في كانت  
له جعت ووضعت في الميزان غير أن الكفر اذا قابلهما رجح بها ويحتمل ان هذه الاعمال توازن  
ما يقع منه من الاعمال السيئة كظلم غيره وأخذ ماله وقطع الطريق فان ساوتها عذب بالكفر  
وان زادت عذب بما كان زائدا على الكفر وان زادت أعمال الخير معه طاح عقاب سائر المعاصي  
وبقي عقاب الكفر كما جاء في حديث أبي طالب انه في ضحضاح من نار اللهم ثقل موازين حسناتنا  
اذا وزنت وخفف موازين سيئاتنا اذا في كفة الميزان وضعت واجعل سجلات ذنوبنا عند  
بطاقة توحيدنا طائشة من كفة الميزان ووقفنا يجعل كلمة التوحيد عند الممات آخر ما ينطق به  
اللسان قال السيد رحمه الله قد انتهى بحمدولي الانعام ما قصدناه من شرح بلوغ المرام سبل  
السلام نسأل الله تعالى أن يجعله من موجبات دخول دار السلام وأن يتجاوز عمارت كسبناه من  
الخطايا والآثام وأن يجعل في صفات الحسنات ما جرت به فيه وفي غيره الاقلام وأن ينفع به  
الانام انه ذو الجلال والاكرام والمولى لعباده من فضاله كل مرام والحمد لله حمد الايفنى  
ما بقيت اللبالي والايام ولا يزول وان زال دوران الشهور والاعوام والصلاة والسلام على  
رسوله الكاشف بانوار الوحي كل ظلام وعلى آله العلماء الاعلام ثم قال السيد رحمه الله ورضي  
الله عنه وأرضاه وبوأه في الفردوس أعلاه وافق الفراغ منه في صباح الأربعاء لعله السابع  
والعشرون من شهر ربيع الآخر سنة أربع وستين ومائة وألف ختمها الله تعالى بخير وما بعدها  
من الاعوام انتهى كلام السيد رحمه الله وأقول عفا الله عني قد تم هذا المختصر المختص من سبل  
السلام بحمد الله تعالى وعونه في السابع عشر من شهر جمادى الاولى من شهر سنة ١٣٠٢  
الهجرية على يد مؤلفه أبي الخير نور الحسن خان ابن السيد العلامة أبي الطيب محمد صديق  
حسن خان كان الله لهما في الدارين وقد كان وقد أطلت في هذا الجزء الثاني الكلام على  
أحاديثه بالنسبة الى الجزء الاول لان المقام مقام مزيد الخوض والعناية فان مسائل العبادات  
مقضى وطرها في أكثر كتب السيد والدعا فاه الله تعالى واعيا يحتاج المتبع للسنة الى معرفة  
المعاملات والآداب أكثر من العبادات وأخر دعوانا أن الحمد لله الذي  
بنعمته تم الصالحات والصلاة والسلام على رسوله وعبد  
سيد ما في الكائنات وعلى آله وصحبه أهل الاعمال  
الصالحة والصالحات الباقيات

فهرسة الجزء الثانى من فتح العلام  
لشرح بلوغ المرام

\* فهرسة الجزء الثاني من فتح العلام لشرح بلوغ المرام \*

صفحة	
٢	* (كتاب البيوع) *
٢	باب شروطه
٢٥	باب الخيار
٢٧	باب الربا
٣٤	باب الرخصة في العرايا
٣٧	أبواب السلم والقرض والرهن
٣٩	باب الرهن
٤٠	باب القرض
٤١	باب التقليس والحجر
٤٥	باب الصلح
٤٧	باب الحوالة والضمان
٥٠	باب الشركة
٥٢	باب الاقرار
٥٢	باب العارية
٥٤	باب الغصب
٥٧	باب الشفعة
٦٠	باب القراض
٦١	باب المساقاة والاجارة
٦٤	باب احياء الموات
٦٨	باب الوقف
٧٠	باب الهبة
٧٤	باب اللقطة
٧٧	باب الفرائض
٨١	باب الوصايا
٨٥	باب الوديعة
٨٦	* (كتاب النكاح) *
١٠٢	باب الكفاءة والخيار
١١٠	باب عشرة النساء
١١٨	باب الصداق
١٢٢	باب الوليمة

باب القسم	١٣٠
باب الخلع	١٣٤
* (كتاب الطلاق)	١٣٦
* (كتاب الرجعة)	١٤٧
باب الايلاء	١٤٩
باب اللعان	١٥٥
باب العدة	١٦٠
باب الرضاع	١٧٤
باب النفقات	١٧٩
باب الحضنة	١٨٦
* (كتاب الجنائيات)	١٨٩
باب الديات	٢٠٠
باب دعوى الدم والقسامة	٢٠٨
باب قتال أهل البغي	٢١٣
باب قتال الجاني وقتل المرتد	٢١٦
* (كتاب الحدود)	٢٢٠
باب حد الزاني	٢٢٠
باب حد القذف	٢٣٠
باب حد السرقة	٢٣٢
باب حد الشارب وبيان المسكر	٢٤١
باب التعزير	٢٤٨
* (كتاب الجهاد)	٢٥١
باب الجزية	٢٧٢
باب السبق	٢٧٦
* (كتاب الاطعمة)	٢٧٨
باب الصيد والنبات	٢٨٤
باب الاضاحي	٢٩٢
باب العقيقة	٢٩٨
* (كتاب الايمان)	٣٠١
* (كتاب القضاء)	٣١٣
باب الشهادات	٣٢١
باب الدعاوى	٣٢٦

صفحه

٢٢١ \* (كتاب العتق) \*

٢٢٦ باب المديبر

٢٢٩ \* (كتاب الجامع) \*

٢٤٩ باب البر والصلة

٣٥٨ باب الزهد

٢٦٧ باب التهيب من مساوي الاخلاق

٣٨٦ باب الترغيب في مكارم الاخلاق

٢٩٢ باب الذكر

\* (تمت) \*













